

وَهُوَ حَاشِيَةُ الطِّيْبِيِّ عَلَى الكَشَّافُ للإمَامِشَرَفِ الدِّيْنِ الحُسَيْنِ بَنِ عَبْدِاللهِ الطِّيبِيِّ التُوَفِّى سَنَة ٧٤٣ه رَحِمَهُ الله تَعَالىٰ



تَفْسِيرُالشُوَرِمِنَ النُّوْرِإِلَى نِهَايَة النَّمْل

حَقِّقَ هَذَا الجُزَّءُ الدَّكْتُور عُمَرحَسَنِ القِيَّامِ البَاحِد بِجَامِعَةِ المُدُورِ الإِنتَلَائِيَةِ الْأَنْدُنُ

النفرف العَامُّ عَلَى الْإِخْرَاجِ العِلْمِيَ لِلْكِتَابِ الدَّكَتُورِ مُحَكَّدَ عَبْدا لرَّحِيْم سُلْطَان العُلَمَاء



بِنَهُ إِلَّهِ الْجَالَةِ عَلَيْهِ الْجَالِقِ عَلَيْهِ الْجَالَةِ عَلَيْهِ الْجَالْةِ عَلَيْهِ الْجَالَةِ عَلَيْهِ الْجَالِقِ عَلَيْهِ الْجَالَةِ عَلَيْهِ الْجَالِقِ عَلَيْهِ الْجَالِقِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ الْجَالَةِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلِي مِنْ عَلَيْهِ عَلَّهِ عَلَيْهِ عَلِي عَلَيْهِ عَلِيقِهِ عَلَيْهِ ع



فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم®

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٠١٠ / ٧ / ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبى- الإمارات العربية المتحدة

ماتف: ۲۲۱۰۲۲۱ ۹۷۱ + ۹۷۱ +

فاكس: ۲٦١٠٠٨٨ + ٩٧١ +

الموقع على الإنترنت: www.quran.gov.ae

البريد الإلكترون: Rs@quran.gov.ae



وخدة البُحُوثِ وَالدِّرَاسَات

أشهَدَ فِي نَشْرِهَ ٰذَا الْكِتَاب



سورةُ النُّور مدنيّة، وهي ثِنتانِ وستُّون آية، وقيل: أربعٌ وستُّون . ﴿ ﴿ الْعَالِمِينَ الْعِلَامِينَ الْعَالِمِينَ الْعِلَامِينَ الْعِلَامِينَ الْعِلَامِينَ الْعِلَامِينَ الْعِلْمِينَ الْعِلْمُ الْعِلْمِينَ الْعِلْمُ اللّهِينَ الْعِلْمُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

[﴿ سُورَةً أَنزَلْنَهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَآ ءَايَنتِ بَيِّنَنْتِ لَعَلَّكُمْ نَذَكُرُونَ ﴾ ١]

سورةُ النُّور مدنيّة، وهي ثنتانِ وسِتَّونَ آية، وقيل: أربعٌ وسِتُّون^(١) سِيــــــنِاللَّالِکِیْنِالِکِیْزِ

قولُه: (وقُرِئَ بالنَّصْب)، قال ابنُ جِنِّيٍّ: هِي قراءةً أُمِّ الدرداء، وعيسى الثقَفيِّ، ورُوِيَتْ عن عُمرَ بنِ عبدِ العزيز (٢).

قُولُه: (أي: جَعَلْناها واجبةً)، الراغب: الفَرْضُ: قَطْعُ الشيءِ الصّلْبِ والتأثيرُ فيه،

⁽١) قوله: «وقيل: أربع وستون» لم يرد في (ط).

⁽٢) «المحتسب» (٢: ٩٩) ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٦).

والتشديدُ للمبالغة في الإيجابِ وتَوْكيدِه. أو: لأنَّ فيها فرائضَ شتَّى، وإنك تقول: فرضتُ الفَريضة، وفَرَّضتُ الفرائض. أو: لكثرةِ المَفرُوض عليهم من السَّلَف ومَن بعدهم.

كَفَطْعِ الحَدْيد، والفَرْضُ كالإيجاب، لكنّ الإيجابَ يُقال اعتباراً بوُقوعه وثباته، والفَرْضُ بقطْعِ الحَدْي فيه. قال تعالى: ﴿ سُورَةُ أَنَرَلْنَهَا وَفَرَضْنَهَا ﴾، أي: أو جَبْنا العمَل بها. ومنه يقالُ لِما أَلزَمَ الحَاكمُ مِنَ النفقة: فَرْض. وكلُّ موضع وَرَدَ فيه: فَرَضَ اللهُ عليه، ففي الإيجاب الذي أَدخَلَه اللهُ فيه. وما وَرَدَ من: فرض الله له، فهو في أن لا يَخْظُرُهُ على نفْسه، نحو قولِه: ﴿ مَّا كَانَ النَّيِّي مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللهُ لَهُ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ فَرَضْ سُتُمْ لَمُنْ فَوْيِضَةً ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ فَرَضْ سُتُمْ لَمُنْ فَوْيِضَةً ﴾ [المقرة: ٣٧٧] أي: سمّيتُم لهُنّ مَهْرًا، وأو جَبْتُم على أنفُسِكم بذلك، وعلى هذا يقالُ: فَرَضَ له في العطاء، وبهذا النظرِ، ومِن هذا الغَرَضِ قيل للعَطِيّة: فَرْضٌ، وللدِّين: فَرْضٌ، قال تعالى: ﴿ فَعَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ ٱلْحَجِّ، وإضافةُ فَرْضَ الحَجِّ إلى الإنسانِ دِلالةٌ على أنهُ غيرُ (١) مُعين الوقت (٢).

وقال الإمامُ: ﴿وَفَرَضْنَهَا﴾: فَرَضْنا ما بُيّنَ فيها، وإنّما قال ذلك؛ لأنّ أكثرَ ما في هذه السُّورةِ مِن بابِ الأحكام والحُدُود (٣).

وقلت: فقولُه: ﴿وَفَرَضْنَهَا﴾ بمنزلةِ بَراعةِ الاستهلال؛ لأنَّ قولَه: ﴿ النَّالِيَةُ وَٱلزَّانِيَهُ وَٱلزَّانِي فَأَجْلِدُواً ...﴾ إلى آخِرِ السُّورةِ منَ الأحكام كالتفصيل، ونحوَه قولُه تعالى: ﴿يَتَأَيْهُا ٱلَّذِينَ مَامَنُوّا أَوْفُواْ بِٱلْمُقُودِ ﴾ [المائدة: ١] على ما سَبقَ بيانُه.

قولُه: (والتشديدُ للمبالغة)، أي: مَن شَدّدَ ﴿وَفَرَضْنَاهَا ﴾ وهُو ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو، فللمبالغةِ في الإيجاب^(٤).

⁽١) في «مفردات القرآن»: «هو»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه، وهو كذلك في نسخة خطية من «المفردات» كما أشار إليه مُحَقِّقُه.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٦٣٠.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٢٩).

⁽٤) انظر توجيه ذلك في «حجّة القراءات» ص ٤٩٤.

﴿نَذَكَّرُونَ﴾ بتشديدِ الذال وتخفيفِها. رفعُهما على الابتداء، والخبرُ محذوفٌ عند الخليلِ وسِيْبويه، على معنى: فيما فرضَ عليكم.

[﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَحِدِمِنْهُمَا مِأْنَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذَكُمْ بِهِمَا رَأْفَةً فِ دِينِ اللّهِ إِن كُنتُمْ تُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ ٱلْآخِيرِ وَلْيَشْهَدَ عَذَا بَهُمَا طَآبِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٢]

﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ أي: جَلدُهما. ويجوزُ أن يكون الخَبر: ﴿ فَأَجْلِدُوا ﴾ ، وإنها دَخلتِ الفاءُ ؛ لكون الألِفِ واللامِ بمعنى «الذي » ، وتَضْمينه معنى الشَّرط، تقديرُه: التي زَنَى فاجلِدُوه، وكقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ لَنَتْ ، والذي زَنى فاجلِدُوه، وكقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَوْ يَأْتُوا بِأَرْبِعَةِ شُهَلَا وَهُرَى النور: ٤]. وقُرى بالنصبِ على إضهارِ فعلِ المُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَوْ يَأْتُوا بِأَرْبِعَةِ شُهَلَا وَهُرَى [النور: ٤]. وقُرى بالنصبِ على إضهارِ فعلِ

قولُه: (﴿نَدَّكُرُونَ﴾ بتشديدِ الذّال وتخفيفِها)، بالتخفيف: حَفْصٌ وحمزةُ والكسائيّ، والباقونَ: بالتشديد(١١).

قولُه: (وقُرِئَ بالنَّصْب)، قال ابنُ جِنِّيّ: وهِي قراءةُ عيسى الثَقفيِّ، وهُو منصوبٌ بمُضمَر، أي: اجلِدوا الزانية، وتفسيرُه: ﴿فَأَجْلِدُوا ﴾ وجازَ دخولُ الفاء؛ لأنهُ في موضع أمر، ومَآلُ معناه إلى الشَّرط، ولا يجوزُ: زَيْدًا فضَرَ بْتُه؛ لأنهُ خبر (٢).

وقال الزجّائج: وزَعَمَ الخليلُ وسيبويه أنّ النّصْبَ المختار، وزعَمَ غيرُهما منَ البَصْريِّينَ والكوفيِّينَ أنّ المختارَ الرّفْع، وكذا عندي؛ لأنّ الرّفعَ كالإجماع في القراءة، وهُو أقوى في العربيّةِ، لأنّ معناه: مَن زَنَى فاجلِدوه، على الابتداء، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ وَٱللّذَانِ فَي العربيّةِ، لأنّ معناه: مَن زَنَى فاجلِدوه، على الابتداء، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ وَٱللّذَانِ يَأْتِينِهَا مِنصَكُمُ فَعَاذُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦]، وإنّما اختار الخليلُ وسيبويه النّصْبَ؛ لأنهُ أمرٌ، والأمرُ بالفعلِ أوْلى (٣). وقد مَرّ فيه الكلامُ مُستَقْصى في قولِه تعالى: ﴿ وَٱلسّارِقُ وَالسّارِقَةُ وَالسّارِقَةُ وَالسّارِقَةُ وَالسّارِقَةُ وَالسّارِقَةُ اللّذِينَةُ مَا اللهُ وَاللّذِينَ وَاللّذِينَةُ وَالسّارِقَةُ وَالسّارِقُهُ وَالسّارِقُهُ وَالسّارِقُهُ وَالسّارِقَةُ وَالسّارِقُهُ وَالسّارِقُهُ وَالسّارِقُهُ وَالسّارِقُهُ وَالسّارِقُهُ وَالسّامِ النّصَامِ وَالْمَرُ بالفعلِ أَوْلَى (٣). وقد مَرّ فيه الكلامُ مُستَقْصى في قولِه تعالى: ﴿ وَالسّامِ اللّذِينَ اللّذِينَ اللّذِينَ وَهُ السّامِ اللّذِينَ اللّذَ اللّذَة وَالسّامِ اللّذِينَ اللّذِينَ اللّذِينَةُ وَلَهُ اللّذَةُ وَالسّامِ وَاللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقَالُهُ اللّذَانِقُولُ اللسّامِ اللّذَانِقَالِ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُ اللّذَانِقَالَ السّامِ اللّذَانِقَالِقُلْمُ اللّذَانِقَالَ السّامِ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقَالِي السّامِ اللّذَانِقَالِي السّامِ اللّذَانِقُولُ السّامِ اللّذَانِقُولُ السّامِ اللّذَانِقُولُ السّامِ اللّذِينَ السّامِ اللّذَانِقُولُ اللّذَانِقُولُ السّامِ السّامِ السّامِ اللّذَانِقُولُ السّامِ السّامِ

⁽١) انظر «حجّة القراءات» ص ٢٧٩ في تفسير قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣].

⁽٢) «المحتسب» (٢: ١٠٠) بتصرف ملحوظ. وانظر: «البحر المحيط» (٨: ٧).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨-٢٩).

يُفسِّره الظاهر، وهو أحسنُ من (سورةً أنزلناها)؛ لأجلِ الأمر. وقُرئ: (والزانِ) بلا ياء. والجَلْد: ضَربُ الجِلْد، يقال: جَلَدَه، كقولك: ظَهَرَه وبَطَنَه ورَأَسَه. فإن قلت: أهذا حكمُ جميع الزِّنية والزواني، أمْ حُكْمُ بعضِهم؟ قلت: بل هو حكمُ مَن ليس بمُحصَنِ منهم، فإنَّ المُحصَنَ حُكمُه الرَّجْم. وشرائطُ الإحصان عند أبي حَنيفة ستّ: الإسلام، والحُرِّيَّة، والعَقل، والبُلوغ، والتزوُّجُ بنكاحٍ صحيح، والدُّخول، إذا فُقدتُ واحدةٌ منها فلا إحصان.

وعند الشافعيّ: الإسلامُ ليس بشَرْط؛ لما رُوي: أنّ النبيّ ﷺ رجَم يهودِيَّين. وحُجَّةُ أبي حَنيفة: قولُه ﷺ: «مَنْ أَشْرَكَ بالله فليسَ بمحصَنٍ». فإن قلت: اللفظُ يَقتضي أبي حَنيفة: قولُه ﷺ الزِّنية والزواني؛ لأنَّ قولَه: ﴿ الزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ عامٌّ في الجميع، يَتناولُ تعليقَ الحُكم بجميعِ الزِّنية والزواني؛ لأنَّ قولَه: ﴿ الزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ عامٌّ في الجميع، يَتناولُ

قولُه: (وشَرائطُ الإحصان)، عن بعضِهم: أَحْصَنَ الرجُلُ: تزَوَّجَ فهُو مُحْصَنَّ، وهُو أحدُ ما جاء على «أَفْعَلَ» فهو «مُفْعَل». وأَحْصَنَتِ المرأةُ: عَفِّتْ، وحَصَّنَها زَوْجُها، فهي مُحْصِنةٌ ومُحْصَنة، قال ثعلبٌ: كلُّ امرأةٍ عفيفةٍ مُحْصَنةٌ ومُحْصِنةٌ، وكلُّ امرأةٍ متزوِّجةٍ مُحصَنةٌ بالفَتْح لاغير.

قولُه: (رَجَمَ يهوديّين)، الحديثُ مشهورٌ مُحُرِّجٌ في «الصّحيحَيْنِ»(١).

قال القاضي: لا يُعارضُه «مَن أشركَ بالله فليس بمُحصَن» (٢)، إذِ المرادُ المُحصَن: الذي يُقتَصُّ لهُ منَ المسلم (٣).

قولُه: (اللّفظُ يقتضي تعليقَ الحُكْم بجميع الزّنيةِ والزّواني)، أي: اللّفظُ عامٌ، كيف يذهبُ على أنهُ حُكمُ مَن ليس بمُحصَن؟ وتَوْجيهُ الجوابِ: أنّا لا نُسلّمُ أنهُ عامٌ، بل هُو

⁽١) أخرجه البخاري (١٣٢٩) ومسلم (١٦٩٩) وغيرهما من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما.

⁽٢) أخرجه الدار قطني في «السنن» (٣: ١٤٧) وإسحاق بن راهوَيْه في «المسند». قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق، ويقال: إنّه رجع عنه، والصواب موقوف.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٣).

المُحصَنَ وغيرَ المُحصَنِ. قلت: الزانيةُ والزاني يَدلَّان على الجنسَيْن المنافِيَيْن لجنسِي العَفيفِ والعَفيفة دلالةً مُطلقة، والجنسيَّةُ قائمةٌ في الكلِّ والبعضِ جميعاً، فأيّها قَصَدَ المتكلِّمُ فلا عليه، كما يفعلُ بالاسمِ المشترك. وقُرئ: (ولا يأخذُكم) بالياء، و(رَأَفةٌ) بفتحِ الهمزة، و(رآفة) على: فَعالة. والمعنى: أنَّ الواجبَ على المؤمنين أنْ يَتصلَّبوا في بفتحِ الهمزة، و(رآفة) على: فَعالة. والمتنى: أنَّ الواجبَ على المؤمنين أنْ يَتصلَّبوا في دين الله ويَستعمِلوا الجِدَّ والمَتانة فيه، ولا يأخُذَهم اللِّينُ والهوادةُ في استيفاءِ حُدوده، وكفى برسولِ الله ﷺ أُسوةً في ذلك؛ حيثُ قال:

مُطلَق؛ فإن لامَ الجِنس إذا دَخَلَتْ على مفهوم دَل دِلالةً مُطلقةً شائعةً في جِنسِه، فيَصحُّ مَثْلُه على البعضِ وعلى الكُلّ، فإذا انتهضت قرينةٌ تَعيّنَ المرادُ منها كاللّفظِ المشترَك؛ فإن إرادةَ أحدِ مفهومَيْه إنّها تتَعيّنُ عندَ قيام القرينة، وقرينةُ تقييدِ هذا المُطلَقِ آيةُ الرّجُم، وهِي: «الشّيخُ والشّيخةُ إذا زَنيا فارجُوهما»(۱) إلى آخِرِها، وفيه بحث؛ لأنهُ لا مانعَ عندَهم أن تجريَ الآيةُ على العامِّ المخصّصِ على ما سَبقَ في البقرةِ عندَ قولِه تعالى: ﴿ وَٱلْمُطلَقَنَتُ مُرَبَّصَينَ بِأَنفُسِهِنَ ثَلَتَكَ قُرُومَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ورُويَ عن المصنّفِ أنهُ قال: الألف واللامُ في الصّفاتِ عندَ المازنيِّ ومَن تَبِعَه كالمُرِّدِ وغيرِه بمنزلتِهما في الأسماءِ للتعريف، وعندَ سيبويه هُما بمعنى: الذي، والصّفةُ بمعنى الفعل (٣).

قولُه: («رَأَفَةٌ» بِفَتْح الهمزة)، ابنُ كثير، والباقونَ: بإسكانها (٤). و «رآفةٌ» على: فَعالة (٥) شاذّة (٦). قال الزجّاجُ: و «رَآفَةٌ» مثلُ السّآمةِ والكآبة، وفَعالةٌ مِن أسماءِ المصادر (٧).

قولُه: (والهَوَادة)، الجَوهري: هِي الصُّلحُ والمَيْل. وقيل: الهَوادةُ: أن لا يجِدّ في الأمر.

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) من قوله: «وفيه بحث» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٣) انظر: «المُفَصّل» بشرح ابن الحاجب (١: ٤٨١).

⁽٤) وقراءة التسكين على الأصل. انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٥.

⁽٥) قوله: «على فَعالَة» سقط من (ح) و(ف).

⁽٦) وقد قرأ بها ابن جُرَيْج. انظر: «مختصر في شواذّ القرآن» ص١٠٠.

⁽٧) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨).

«لو سَرقَتْ فاطمةُ بنتُ محمّدِ لَقَطعتُ يَدَها». وقولُه: ﴿إِن كُنتُمْ تُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْرِ الْآخِرِ ﴾ مِن بابِ التَّهييج وإلهابِ الغَضَبِ لللهِ ولدِينه. وقيل: لا تَترجَّموا عليهما حتى تُعطِّلوا الحدود، أو حتّى لا تُوجِعُوهما ضَرْباً. وفي الحديث: «يُؤتى بوالٍ نقصَ مِنَ الحدِّسَوْطاً، فيقول: رحمةٌ لعبادِك، فيقالُ لَه: أنتَ أرحمُ بهم مِنِّي! فيؤمَرُ به إلى النار. ويُؤتى بمن زادَ سَوطاً، فيقول: ليَنتَهُوا عَنْ معاصِيك. فيؤمَرُ به إلى النار»، وعن أبي هُريرة: إقامةُ حدِّ بأرضٍ خيرٌ لأهلِها من مَطَرِ أربعين ليلة. وعلى الإمامِ أن يَنصِبَ للحُدودِ رَجلاً

قولُه: (لو سَرَقَتْ فاطمة)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ وأبي داود، عن عائشة قالت: إنَّ قُريشًا أَهَمَّهم شأنُ المرأةِ المخزوميّةِ التي سَرَقَتْ، فقالوا: مَن يُكلِّمُ فيها رسُولَ الله ﷺ؟ فقالوا: ومَن يَجترئُ عليه إلا أُسامةُ بنُ زَيْد حِبُّ رسُولِ الله ﷺ؟ فكلّمَه أُسامة، فقال رسُولُ الله ﷺ: أَتَشْفَعُ في حدِّ مِن حُدودِ الله؟ إلى قولِه: وايمُ الله، لو أنّ فاطمة بنتَ محمدٍ عليها السّلامُ - سَرَقَتْ لَقَطعْتُ يَدها (١).

قولُه: (وقيل: لا تتَرَحَموا عليهما)، هذا تفسيرٌ آخَرُ لقولِه تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذُكُم بِهِمَا رَأَفَةٌ ﴾، والفَرْقُ أَنّ على الأوّلِ تحريضٌ على إقامةِ الحدِّ نفْسِه، والثاني على إقامتِه معَ الإيجاع فيه، يَدُلُّ على الأوّلِ قولُه: «ولا يَأْخُذْكُمُ اللِّينُ في استيفاءِ حدودِ الله تعالى»، وعلى الثاني: قولُه: «أو حتى لا تُوجِعوهما ضَرْبًا».

قولُه: (إقامةُ حدِّ بأرض)، عن ابنِ ماجَه، عن عبدِ الله بن عُمرَ ، أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «إقامةُ حدًّ مِن حدودِ الله خيرٌ مِن مطَرِ أربعينَ ليلةً في بلادِ الله عَزَّ وجَلّ»(٢).

وعن ابنِ ماجَه والنسائيِّ، عن أبي هريرة ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «حَدُّ يُعمَلُ به في الأرضِ خيرٌ لأهلِ الأرضِ مِن أن يُمطَروا أربعينَ صباحًا» (٣)، وفي رواية النسائيِّ: «ثلاثين صباحًا».

⁽١) أخرجه البخاري (٣٤٧٥) ومسلم (١٦٨٨) والترمذي (١٤٣٠) وأبو داود (٤٣٧٣).

⁽٢) أخرجه ابن ماجه (٢٥٣٧) بإسنادٍ ضعيفٍ جدًّا، وآفتُه سعيد بن سنان الحِمْصي متروك الحديث.

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٢١٥) والنسائي (٨: ٦٨) وابن ماجه (٢٥٣٨). ولتهام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (٢: ٤١٥).

عالماً بَصِيراً يَعقِلُ كيف يَضرب. والرَّجُل يُجلَدُ قائماً على مُجرَّده ليسَ عليه إلّا إذارُه؛ ضَرْباً وَسَطاً لا مُبرِّحاً ولا هَيِّناً، مُفرَّقاً على الأعضاء كلِّها، لا يُستثنى منها إلّا ثلاثاً: الوجه، والرأس، والفَرْج. وفي لفظ الجلد: إشارةٌ إلى أنه لا يَنبغي أن يَتجاوَزَ الأَلمُ إلى اللحم. والمرأةُ تُجلَد قاعدةً، ولا يُنزع مِن ثيابِها إلّا الحَشُو والفَرْو، وبهذه الآيةِ استشهدَ أبو حَنيفة رحمه اللهُ على أنَّ الجلدَ حَدُّ غيرِ المُحصَن بلا تَغريب. وما احتجَّ به الشافعيُّ رحمه الله على وجوب التَّغريبِ من قوله ﷺ: «البِكْرُ بالبكرِ جلدُ منةٍ وتغريبُ عام»، وما يُروى عن الصَّحابة: أنهم جَلدوا ونَفَوْا؛ منسوخٌ عندَه وعند أصحابِه بالآية،

قولُه: (على مُجَرَّدِه)، أي: ظاهرُ بشَرتِه عاريًا. الجوهري: يقال: فلانٌ حسَنُ الجُرْدَة والمُجرِّد، كقولِك: حسَنُ العُرْيَة والمُعَرِّى، وهما بمعنّى واحد.

قولُه: (لا مُبرِّحًا)، النِّهاية: ضَرْبٌ غيرُ مُبرِّح: غيرُ شاقّ.

قولُه: (وفي لَفْظِ الجَلْدِ: إشارةٌ إلى أنهُ لا ينبغي أن يتَجاوَزَ الألمُ إلى اللّحم)، وهُو المعنيُّ بالإدماج عندَ علماءِ البيان، وإشارةِ النصِّ في الأصُول.

قولُه: (البِكُرُ بالبِكْرِ جَلْدُ مئة)، عن مسلم والتِّر مذيِّ وأبي داود، عن عُبَادةَ بن الصّامتِ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «نُحذُوا عنِّي خُذُوا عنِّي، قد جعَلَ اللهُ لِمُن سبيلًا: البِكْرُ بالبِكْرِ جَلْدُ مئة ونَفْيُ سَنَة، والثَيِّبُ بالثَيِّب جَلْدُ مئة ورَجْمٌ»(١). هذه روايةُ مسلم، والمعنَى: زِنى البِكْرِ بالبِكْرِ جَلْدُ مئة. بالبِكْرِ جَلْدُ مئة.

وفي قولِه: «وما يُروَى عنِ الصّحابة: أنّهم جَلَدُوا ونَفَوْا؛ منسوخ»، بَحْثٌ؛ لأنّ إجماع الصّحابة متأخِّرٌ عن نزولِ الآية، فكيف يكونُ منسوخًا بها؟ وفي هذا الإجماع دِلالةٌ على أن الآية غيرُ ناسخة للسُّنة، وهذه الزِّيادةُ ليست بناسخة للآية عندَ الشافعيّةِ خلافًا للحَنفيّة (٢). ورَوينا عن الترمذي عن ابنِ عُمرَ ، قال: إنّ النبي ﷺ ضَرَبَ وغَرّب، وإنّ أبا بكرٍ ضَرَبَ

⁽١) أخرجه مسلم (١٦٩٠) والترمذي (١٣٣٤) وأبو داود (٤٤١٥).

⁽٢) انظر بَسُطَ هذه المسألة في «أصول السرخسي» (٢: ٦٥) «فصلٌ في بيان الناسخ».

⁽٣) «سنن الترمذي» (١٤٣٨) وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٧٣٠١) والبيهقي (٨: ٢٢٣).

أو محمولٌ على وجهِ التعزيرِ والتأديب مِنْ غيرِ وُجوب. وقولُ الشافعيِّ في تَغْريبِ الحُرِّ واحد، وله في العبدِ ثلاثةُ أقاويل: يُغرَّب سنةً كالحُرِّ، ويُغرَّبُ نصفَ سَنة كها يُجلد خمسين جَلْدة، ولا يُغرَّب، كها قال أبو حَنيفة.

وبهذه الآية نُسخ الحبسُ والأذى في قولِه: ﴿فَأَمْسِكُوهُ نَ فِى اَلْبُيُوتِ ﴾ [النساء: ١٥]، وقوله: ﴿فَعَاذُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦]. قيل: تسميتُه عَذاباً دليلٌ على أنه عُقوبة. ويجوزُ أن يُسمَّى عذاباً؛ لأنه يَمنع من المُعاوَدة، كما سُمِّي نَكالاً.

الطائفة: الفرقةُ التي يُمكن أن تكونَ حلقة، وأقلُّها ثلاثةٌ أو أربعة، وهي صِفةٌ عالبة كأنَّها الجهاعةُ الحاقةُ حولَ الشيء. وعن ابنِ عبّاسٍ في تفسيرها: أربعةٌ إلى أربعين

قولُه: (أو محمولٌ على وَجْهِ التعزيرِ والتأديبِ لا على الوجوب (١))، بناءً على أنّ الزّيادة على النصِّ نَسْخ، وأنهُ لا يُنسَخُ الكتابُ بخبرِ الواحد. قال القاضي: ليسَ في الآيةِ ما يكدفعُ حديثَ التغريبِ ليُنسَخَ أَحَدُهما بالآخر (٢).

قولُه: (أَن يُسَمِّى عذابًا؛ لأنهُ يَمنَعُ منَ المُعاوَدة)، الأساس: يقالُ: أَعْذَبَ عنِ الشيءِ واستَعْذَبَ: إذا امتنَع، ويقال: أَعْذِبوا عنِ الآمالِ أَشَدّ الإعذاب، فإنّ الآمالَ تورِّثُ الغَفْلة، وتَعقُبُ الحَسْرة.

قولُه: (الجماعةُ الحاقة)، الراغب: الطائفةُ منَ الناسِ: جماعةٌ منهم، ومنَ الشيءِ: القِطْعَةُ منه، قل بعضُهم: قد يقَعُ على واحدٍ فصاعدًا، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَإِن طَآبِهَنَانِ مِنَ الشَّ مِنَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى واحدٍ فصاعدًا، وعلى ذلك قولُه تعالى: ﴿ وَإِن طَآبِهَنَانِ مِنَ المُوقِمِنِينَ اَقَنَتَلُوا ﴾ [الحجرات: ٩]، والطائفةُ إذا أُريدَ بها الجَمْعُ: فجَمْعُ طائف، وإذا أُريدَ بها الواحدُ فَيصحُّ أن يكونَ جَمْعًا وكنّى به عن الواحد، ويَصحُّ أن يُجعَلَ كراوِيةٍ وعَلَامة (٣). والحُلودُ بالنارِ يُؤذِنُ بوَضْع الحديث.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من غير وجوب».

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٢).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص ٥٣١.

رَجلاً من المصدِّقين بالله. وعن الحسن: عشرة. وعن قتادة: ثلاثةٌ فصاعداً. وعن عكرمة: رَجلانِ فصاعداً. وعن مجاهد: الواحدُ فها فوقه. وفُضِّل قولُ ابنِ عبَّاس؛ لأنَّ الأربعة هي الجهاعةُ التي يثبتُ بها هذا الحدّ، والصحيحُ أنَّ هذه الكبيرة من أُمَّهات الكبائر؛ ولهذا قَرَبَها اللهُ بالشَّرك وقتْلِ النفس في قوله: ﴿وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلُ ذَلِكَ الكبائر؛ ولهذا قَرَبَها اللهُ بالشَّرك وقتْلِ النفس في قوله: ﴿وَلَا يَزْنُونَ مَوَى وَمَن يَفْعَلُ ذَلِك الكبائر؛ ولهذا اللهِ عن النبيِّ عَلَيْهُ: «يا معشرَ الناس، اتقُوا الزنى فإنَّ فيهِ ستَّ خصال، ثلاثٌ في الدُّنيا، وثلاثٌ في الآخرة: فأمّا اللّاتي في الدُّنيا: فيُذهِبُ البَهاء، ويُورِثُ الفقر، ويُنقِصُ العُمر، وأمّا اللّاتي في الآخرة: فيُوجِبُ السَّخْطة، وسُوءَ الجساب، الفقر، ويُنقِصُ العُمر، وأمّا اللّاتي في الآخرة: فيُوجِبُ السَّخْطة، وسُوءَ الجساب، والحُمْو، وشَرَعَ فيه القِتْلة الهَوْلة؛ وهي الرَّجْم، وبَهى المؤمنين عن الرأفةِ على المَجلُود فيه، وأمَر بشهادة الطائفةِ للتَشهير؛ فوجبَ أن تكونَ طائفةً يحصلُ بها التشهير، والواحدُ والاثنانِ ليسُوا بتلك المثابة، واختِصاصُه المؤمنين؛ لأن ذلك أفضح، والفاسقُ بين وطلحاءِ قومه أخجل، ويشهد له قولُ ابنِ عبّاس: إلى أربعين رَجلاً من المصدِّقين بالله.

[﴿ ٱلزَّافِ لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَاۤ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكُ ۗ وَحُرِّمَ ذَالِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٣]

الفاسقُ الخبيثُ الذي مِن شأنِه الزُّني والتقحُّب، لا يَرغبُ في نكاحِ الصَّوالح

قولُه: (الزِّني والتقَحُّب)، الراغب: الزِّني: وَطْءُ المرأةِ مِن غيرِ عَقْدٍ شَرْعيّ. ويُقْصَر، وإذا مُدّ يصحُّ أن يكونَ مصدرَ المُفاعَلة (١٠). وزَنَأَ في الجبل زَنْأً وزنوءاً، والزَّناء: الحاقن بولَه،

قولُه: (الهولة)،عن بعضِهم: إدخالُ التاءِ في الهولةِ على تأويلِ الوَصْفيّة كقولِهم: الجُبّةُ الحَتْفَة، والمرأةُ الكلبة، على تأويلِ الهائلةِ والقائلةِ والسّليطة.

⁽١) «مفردات القرآن»، ص ٣٨٤.

من النساءِ واللّاتي على خلافِ صِفَتِه، وإنها يرغبُ في فاسقةٍ خَبيثة من شَكْلِه، أو في مُشركة، والفاسقةُ الخبيثةُ المُسافِحة كذلك لا يَرغبُ في نِكاحِها الصُّلحاء من الرِّجال، ويَنفِرُون عنها، وإنها يَرغبُ فيها مَن هو من شَكْلِها من الفَسَقةِ والمشركين. ونكاحُ المؤمنِ الممدوحِ عند اللهِ الزانيةَ ورَغبتُه فيها وانخِراطُه فيها (١) في سلكِ الفَسَقة

ونهي الرَّجل أن يُصلّي وهو زَناء^(٢). وقيل: الزِّنى: سَفْحُ الماءِ في محلِّ مُحَرَّم، يُمَدُّ ويُقْصَر، والقَصْرُ لغةُ الحجاز، والمَدُّ لغةُ نَجْد.

الأساس: يُسَمِّي أهلُ اليَمنِ المرأةَ القَحْبة، ويقولون: لا تَثِقُ بقولِ القَحْبة، ولا تغتَّر بطُولِ الصُّحبة. وقاحَبَتِ المرأةُ: وقحّبَتْ وتقَحّبَتْ.

قولُه: (ونكائُ المؤمن)، إلى آخِرِه، هُو معنى قولِه: ﴿وَحُرْمَ وَاللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، وهُو عطفٌ على قولِه: «الفاسق الخبيث» إلى آخِرِه. اعلَمْ أنّ قولَه تعالى: ﴿النَّالِى لا يَنكِحُ إِلَّا وَلَيهَ عَلَى قَلِهُ يَصحُّ أَن يُحمَلَ على الخبرِ المُحْض، وعلى معنى النّهْي، كما نَصّ عليه في آخِرِ كلامِه، فإذا حُلَ على الخبر يكونُ معنى الحُرْمةِ في قولِه تعالى: ﴿وَحُرْمَ وَلِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) التنزيه، ويُسمّى حرامًا للتغليظِ والتشديد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لِما فيه من التشبّه بالفُسّاق»، والمعنى: أنّ مِن شَأْنِ الفاسقِ الحَبيثِ وعادتِه ذلك، فعلى المؤمنِ أن لا يُدخِلَ نفْسه تحت هذه العادة، ويَتصوّنَ عنها كما ذكرَه، فعلى هذا: الظاهرُ أنّ قولَه: «وقد أجازَه ابنُ عبّاسٍ رضي اللهُ تعالى عنها»، وقولَه: «أنهُ سُئلَ عن ذلك؛ فقال: أوّلُه سِفاح وآخِرُه نِكاحٌ» مَبْنيً على هذا الوَجُه، والآيةُ غيرُ منسُوخة. وإذا حُمِلَ على النّهي فيكونُ قولُه تعالى: ﴿وَحُرُم نِكاحُ» مَبْنيً على هذا الوَجُه، والآيةُ عيرُ منسُوخة. وإذا حُمِلَ على النّهي فيكونُ قولُه: «وقيل: كان بالمدينةِ موسِراتٌ عَلَى المُشرِكين» إلى آخِرِه، وقولُ عائشة رضيَ اللهُ تعالى عنها: «إنّ الرجلَ إذا زَنَى مِن بَعَايا المشرِكين» إلى آخِرِه، وقولُ عائشة رضيَ اللهُ تعالى عنها: «إنّ الرجلَ إذا زَنَى

⁽١) كذا في الأصل: «وانخراطه فيها».

⁽٢) من قوله: «وزَناً في الجبل» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

⁽٣) من قوله: «وهو عطف» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٤٦ · ١٧) وعبد الرزاق في «المصنّف» (١٢٧٨٥).

المتسمين بالزنى: محرَّمٌ عليه محْظور؛ لِما فيه من التشبُّه بالفُسَّاق، وحضورِ موقع التُّهمة، والتسبُّبِ لسوءِ القالَةِ فيه والغيبَة، وأنواعِ المفاسد، ومُجالسةُ الخطَّائين كم فيها مِنَ التعرُّضِ لاقترافِ الآثام، فكيف بمُزاوجة الزَّواني والقِحاب؟! وقد نبَّه على ذلك بقوله: ﴿وَأَنكِمُوا ٱلْأَيْمَى مِنكُرُ وَالصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمُ وَلِمَآبِكُمُ ﴾ [النور: ٣٢]. وقيل: كانَ بالمدينة مُوسَرات من بَغايا المشركين، فرَغِبَ فقراءُ المهاجرين في نكاحِهن،

بامرأة، ليس لهُ أن يتنزوّجها » مَبْنِيّن (١) على هذا، والآيةُ منسُوخة. قال القاضي: وإنّما حُرِّمَ ذلك على المؤمنينَ (٢)؛ لأنهُ تشبيهٌ بالفُسّاق، ولذلك عَبَرٌ عن التنزيه بالتحريم مُبالغة، وقيل: النفي بمعنى النّهْي، وقد قُرِئ به، والحُرمةُ على ظاهِرها، والحكمُ مخصُوصٌ بالسبب الذي وَرَدَ فيه (٣)، وهُو نِكاحُ الموسرِاتِ مِن بَغَايا المشركين، أو منسُوخٌ بقولِه تعالى: ﴿وَأَنكِمُوا اللّهِيمَى مِنكُرَ ﴾ [النور: ٣٢] فإنهُ يَتناولُ المُسافِحات.

قولُه: (لسوءِ القالَةِ فيه)، الراغب: القالةُ: كلُّ قولِ فيه طَعْنٌ وغَميزة (٤) وقال: بعضُهم: القالُ والقالةُ: ما يَنتشرُ منَ القول، قال الخليلُ: يوضَعُ القالُ موضعَ القائل، فيقالُ: أنا قالُ كذا، أي: قائلُه (٥).

قولُه: (وقد نَبّهَ على ذلك بقوله: ﴿ وَأَنكِ مُوا ٱلْأَيْمَىٰ مِنكُرْ وَٱلصَّلِحِينَ ﴾)، يعني: إذا كان الصّالحونَ منَ الأرقّاءِ والمهاليكِ موصَّى في حقِّهمُ الترّوُّجُ بسببِ الصّلاح، فالحرائرُ أوْلى بالتّوصِيةِ أَن يَحَبَرِزْنَ عن نِكاح الفاسقين، والأحرارُ عن الفواسق؛ لأنّ السببَ في شَرْعيّةِ النّكاح التحصّنُ في الدّين، وحِفظُ الصّلاح، والتكاثرُ منَ الصُّلَحاء، فعلى هذا قولُه تعالى: ﴿ وَٱلصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَلِمَا يَحِمُ مُ النور: ٣٢] تأكيدُ للآيةِ وموافقةٌ لها، ولهذا كانتِ الآيةُ على هذا الوَجْهِ غيرَ منسُوحة.

⁽١) في الأصول الخطية: «مبنيان» وصوابه بالنصب خبر «يكون».

⁽٢) من قوله: «على ظاهره مؤكداً لمعنى النهى» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

⁽٤) قوله: القالة: «كلُّ قولِ فيه طعْنُ وغميزة» ليس موجودًا في «مفردات القرآن».

⁽٥) «مفردات القرآن» ص ٦٨٩.

فاستأذَنُوا رسولَ الله ﷺ؛ فنزلتْ. وعن عائشةَ رضي الله عنها: أنَّ الرَّجلَ إذا زنى بامرأة: ليسَ له أن يتزوَّجَها؛ لهذه الآية، وإذا باشَرَها كان زانياً. وقد أجازَه ابنُ عبّاسٍ وشَبَّهه بمن سَرَق ثَمَرَ شجرةٍ ثُمَّ اشتراه.

وعن النبيِّ ﷺ: أنه سُئل عن ذلك، فقال: «أوَّلُهُ سِفَاحٌ وآخِرُهُ نكاح، والحرامُ لا يُحرِّمُ النبيِّ ﷺ: أنه سُئل عن ذلك، فقال: «أوَّلُهُ سِفَاحٌ وآخِرُهُ نكاح، والحرامُ لا يُحرِّمُ الحلالَ»، وقيل: المرادُ بالنكاح الوَطْء. وليس بقولٍ؛ لأمرَيْن: أحدهما: أنَّ هذه الكلمة أينها وردتْ في القرآنِ لم تردُ إلّا في معنى العَقْد. والثاني: فسادُ المعنى وأداؤه إلى قولك: الزاني لا يزني إلّا بزانية، والزانيةُ لا يَزني بها إلّا زان. وقيل: كان نكاحُ الزانيةِ

قولُه: (سِفَاح)، النِّهاية: السِّفاحُ: الزِّني، مأخوذٌ مِن سفحتُ الماءَ: إذا صبَبْتَه، وأراد به أَنَّ المرأة تُسافِحُ رجُلًا مدةً ثُم يَتزوّجُها، وهُو مكروهٌ عندَ بعضِ الصّحابةِ ، وعن بعضِهم: المرأةُ مُسافَحٌ بها ومَسْفوحٌ فيها، فتسميتُها مُسافِحةً مجازٌ، كالزّانية مِن: زنأتُ الجَبَلَ ، إذا عَلَوْتُ.

الانتصاف: كرِهَ مالكُ نِكاحَ المشهورينَ بالفاحشة، ونَقَلَ بعضُ أصحابِه إجماعَ المذاهبِ أَنَّ للمرأةِ أو لوَليِّها فَسْخَ نِكاح الفاسق^(۱).

قولُه: (أنّ هذه الكلمة أينها ورَدَتْ في القرآنِ لم تَرِدْ إلّا في معنى العَقْد)، قال الزجّاجُ: لا يُعرف شيءٌ مِنْ ذِكر النّكاح في كتاب الله إلّا على معنى التّزويج، قال الله تعالى: ﴿وَأَنكِمُوا ٱلْأَينَىٰ مِنكُرْ وَالصّلِحِينَ ﴾ [النور: ٣٧]، ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُزْمِنَاتِ ثُمُّ طَلَقَتُمُوهُنَّ ﴾ [الأحزاب: ٤٩] (٢).

قولُه: (وأداؤُه إلى قولِك: الزّاني لا يَزْني إلّا بزانية)، قال صاحبُ «التقريب»: وليسَ فسادُه لأنهُ بيانٌ للواضِحات، بل لأنهُ غيرُ مُسلّم، إذْ قد يَزْني الزّاني بغيرِ الزّانية لعلم أحَدِهما بالزّني، والآخَرُ جاهلٌ به، يَظُنُّ الحِلّ، وقال القاضي: لأنهُ يَؤُولُ المعنى إلى نَهْي الزّاني عنِ الزّني إلّا بزانية، والزّانيةُ أنْ يَزنيَ بها إلّا زانِ وهُو فاسد (٣).

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢١٢).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٩).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

عرَّماً في أوّلِ الإسلام، ثم نُسخ، والناسخُ قولُه: ﴿وَأَنكِمُوا ٱلْأَيْنَى مِنكُو ﴾ [النور: ٣٧]. وقيل: الإجماع، ورُوي ذلك عن سعيدِ بن المُسيَّب. فإن قلت: أيُّ فرقٍ بين معنى الجُملة الأُولى ومعنى الثانية؟ قلت: معنى الأُولى: صفةُ الزاني بكونه غيرَ راغبِ في

قولُه: (وقيل: الإجماع)، أي: الناسخُ الإجماع، وعن بعضِهم: فيه نَظرٌ؛ لأنّ النّسْخَ لا يجوزُ إلّا زمانَ ورودِ النّصِّ، وإذا وافَقَ النبيّ ﷺ أهلُ الاجتهادِ في حُكم كان ذلك نَصَّا لا إجماعًا(١).

قولُه: (أيُّ قَرْقِ بِيْنَ معنى الجُملةِ الأُولى ومعنى الثانية؟)، يعني معنى قولِه: ﴿وَٱلزَّانِيةُ لَا يَنكِحُهُ إِلَّا زَانِيةً ﴾؛ لأنّ إسنادَ النّكاح في الجُملتَيْنِ إلى يَنكِحُهُ إِلّا زَانِيةً ﴾؛ لأنّ إسنادَ النّكاح في الجُملتَيْنِ إلى الزّاني. وأجابَ بأنّ المُسندَ إليه هُو الذي يَستدعي أن يُحكمَ عليه، فهُو في الحقيقةِ الموصُوف، والخبَرُ كالصِّفةِ تابعٌ له، ومِن ثَم سَمّى ابنُ جِنِّي المبتدأ رَبّ الجُمْلةِ، فيرَجعُ معنى الجُملةِ الأولى إلى أنّ الزّاني هُو الذي يجتهدُ في تحصيلِ الفاجرة، ويرغَبُ عن نِكاح العفائف، ومعنى الثانيةِ إلى أنّ الزّانية حُكمُها أنْ لا يَرغَبَ فيها إلا عَقَابلُ (٢) الزِّنية، فيكونُ الذَّمُّ راجعًا إليها بالأصالة، وإنِ استَتْبَعَ كلُّ منها ذَمّ الآخر، ولو لم يذكُرِ الثانيةَ لم يُعلَمْ ذلك.

الانتصاف: ليس ما ذكرَه الزخشَريُّ موضّحًا لتطابُقِ الجُملتَيْن، وإيضاحُه: أنّ الأقسامَ أربعة: الزّاني لا يَرغَبُ إلّا في زانية، والزانيةُ لا تَرغَبُ إلّا في زان، والعفيفُ لا يَرغَبُ إلّا في عفيفة، والعفيفةُ لا تَرغَبُ إلّا في عفيف، فذُكِرَ منها قسمانِ دالّانِ على القِسمَيْنِ المسكوتِ عنهُما، فالقسمُ الأوّلُ دالٌ على قرينِه، وهُو انحصارُ رغبةِ العفيفِ في العفيفة. والقسمُ الثاني: يُفهَمُ منهُ الرابعُ وهُو انحصارُ رغبةِ العفيفةِ في العفيف، وعَبّرَ عنِ الزِّنيةِ بما لا ينفَكُّ عنِ الزِّني، فذكرَ الأعِفّاءَ بسلبِ نقائِصِهم، وأسنَدَ النّكاحَ في القسمَيْنِ المذكورَيْنِ إلى الذّكور، بخلافِ قولِه تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ جعَلَ كلّ واحدٍ منهُما زانيًا، وقَدّمَ الزّانيةَ في الكلام

⁽١) لترام الفائدة انظر: «اللمع في أصول الفقه» لأبي إسحاق الشيرازي، ص ١٢٩.

⁽٢) جمع عُقْبول، وهو البقيّةُ من الشيء.

العَفائف، ولكن للزُّناة، وهما مَعْنيانِ مُحتلِفان. فإن قلت: كيف قُدِّمتِ الزانيةُ على للأعِفّاء، ولكن للزُّناة، وهما مَعْنيانِ مُحتلِفان. فإن قلت: كيف قُدِّمتِ الزانيةُ على الزاني أوّلًا، ثم قُدِّم عليها ثانياً؟ قلت: سِيقتْ تلك الآيةُ لعُقوبتها على ما جَنيا، والمرأةُ هي المادَّةُ التي منها نَشأتِ الجناية؛ لأنها لو لم تُطمِعِ الرَّجل، ولم تُومِضْ له، ولم تُحكِّنه لم يَطمَعْ، ولم يتمكَّن، فلمّا كانت أصلًا وأوّلًا في ذلك: بُدئ بذِكْرها. وأمّا الثانيةُ فمَسُوقةٌ لذِكْرِ النكاح، والرَّجلُ أصلُ فيه؛ لأنه هو الراغبُ والخاطِب، ومنه يبدأُ الطّلَب. وعن عمرو بن عبيد: (لا يَنكِحْ) بالجَزْمِ على النهي. والمرفوعُ أيضاً فيه معنى النهي، ولكن أبلغُ من "ليَرْحَمْك». ويجوزُ أن يكونَ خَبراً أبلغُ من "ليَرْحَمْك». ويجوزُ أن يكونَ خَبراً أبلغُ من المؤمنِ أن لا يُدخِلَ نفْسَه تحت هذه العادةِ ويَتصوَّنَ عنها. وقُرئ: (وحَرَّم) بفتح الحاء.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَرَيْأَتُواْ بِأَرْبَعَةِ شُهَلَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَنِينَ جَلْدَةً وَلَا نَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَدَةً وَالْعَلَمُ مُهَدَةً وَلَا نَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَدَةً وَالْعَلَمُ وَأَصْلَحُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيدٌ ﴾ ٤ - ٥]

الأوّل؛ لأنّ الأصلَ في الزّنى المرأةُ لما يَبْدو مِن إطهاعِها، والثاني في النّكاح؛ إذِ المُعتبرُ فيه الرجُل، وهُم البَادُونَ بالخِطبة. ولمّا كان الغَرَضُ تنفيرَ الأعفّاءِ منِ الزّنى قرَنَه بالشّرك. تَمّ كلامُه (١١). وليس بطائلٍ؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَحُرِّمَ ذَالِكَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ متضمّنٌ لمعنى القسمَينْ المُقدّريْن.

قولُه: (ولم تومِضْ له)، الجَوهري: أَوْمَضَتِ المرأةُ: إذا سارَقَتِ النظَرَ مِن: «ومَضَ البَرْقُ وميضًا»: إذا لَمَعَ لَمعاناً خفيفًا.

قولُه: (كما أنّ «رَحِمَك اللهُ» و«يرحمك»: أبلَغ)، وهم يَسلُكونَ هذه الطريقةَ للتفاؤل، كأنّهم أُسعِفوا بمطلوبِهم، فهم يُخبرونَ عنه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ خبرًا مُحْضًا)، عطفٌ على قولِه: «والمرفوعُ أيضًا فيه معنى النّهي».

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢١٢).

القَذْفُ يكونُ بالزِّنى وبغيرِه، والذي دلَّ على أنَّ المرادَ قَذْفُهنَّ بالزنى شيئانِ؛ أحدُهما: ذِكْرُ المُحصَنات عَقِيبَ الزَّواني. والثاني: اشتراطُ أربعة شهداء؛ لأنَّ القذف بغيرِ الزِّنى يكفي فيه شاهدان، والقذفُ بالزِّنى: أن يقولَ الحُرُّ العاقل البالغُ لمُحصَنة: يا زانية، أو لمُحصَن: يا زاني، يا ابنَ الزاني، يا ابنَ الزانية، يا وَلَدَ الزِّنى، لستَ لأبيك، لستَ لِرشْدة. والقذفُ بغير الزِّنى أن يقول: يا آكلَ الرِّبا، يا شاربَ الحَمْر، يا يهودي، يا مجوسيّ، يا فاسِق، يا خبيث، يا ماصَّ بَظْرَ أُمِّه؛ فعليه التَّعزير، ولا يُبلَغُ به أدنى حدِّ العَبيد؛ وهو أربعون، بل ينقصُ منه. وقال أبو يوسف: يجوزُ أن يُبلَغَ به تسعةٌ وسبعون. وقال: للإمامِ أن يُعزِّر إلى المئة. وشروطُ إحصانِ القذف خسة: الحُرِّيَّة، والبُلوغ، والعَقْل، والإسلام، والعِقَة.

قولُه: (لستَ لِرِشْدة)، النّهاية: يقالُ: هذا وَلَدُ رِشْدة: إذا كان لِنكاح صحيح، كما يقالُ في ضِدّه: وَلَدُ زِنْيَة، بالكسر.

قولُه: (يا يهوديُّ، يا مَجُوسيّ)، فيه أنّ هذا ليس موجِبًا للتكفير؛ لأنهُ قال: فعليه التعزير. وفي «الرّوْضة»: قال المتَولِّي: ولو قال المسلمُ: يا كافر، بلا تأويلٍ: كَفَرَ؛ لأنهُ سَمّى الإسلامَ كُفْرًا (١٠). وفيها: ولو قيل للمسلم: يا يهوديُّ أو: يا مُجُوسّى، فقال: لبّيْكَ: كَفَرَ (٢).

قولُه: (يا ماصَّ بَظْرَ أُمِّه)، النَّهاية: في الحديث: امصُصْ ببَظْرِ اللات (٣). البَظْر، بفَتْح الباء: السَهَنَةُ التي تَقطعُها الخافضةُ من فَرْج المرأةِ عند الجِتان. والعربُ تُطلق هذا اللَّفظَ في معرض الذَّمّ. وعن بعضِهم: مَصِصْتُ الماء: شَرِبتُ منهُ رَشْفًا، وفي الحديث: «مُصُّوا الماء، ولا تَعُبُّوا عَبًّا، فإن الكُبادَ (٤) من العَبِّ». وقولهُم للرجُل: يا مَصَّان، وللمرأةِ: يا مَصّانةُ: شَرَبةً

⁽١) «روضة الطالبين» للنووي (٥: ٦٥).

⁽٢) المصدر السابق (٥: ٦٨).

⁽٣) هذا جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البخاري (٢٧٣١) من حديثِ المُسْوَرِ بن مُخْرَمة.

⁽٤) وهو وجَعُ الكَبد.

وقُرئ: (بأربعة شهداء) بالتنوين. و(شهداء) صِفة. فإن قلت: كيف يشهدون: مُجتمِعين أو متفرِّقين؟ قلت: الواجبُ عند أبي حَنيفة وأصحابِه أن يَحضُروا في مجلسٍ واحد، وإن جاؤوا متفرِّقين: كانوا قَذَفة. وعند الشافعيِّ: يجوزُ أن يَحضُروا متفرِّقين. فإن قلت: هل يجوزُ أن يكونَ زوجُ المقذوفةِ واحداً منهم؟ قلت: يجوزُ عند أبي حَنيفة خلافاً للشافعيّ. فإن قلت: كيف يُجلَد القاذِفُ؟ قلت: كما جُلد الزاني، إلّا أنه لا يُنزَع عنه من ثيابِه إلّا ما يُنزَعُ عن المرأةِ من الحَشْوِ والفَرْو. والقاذِفةُ أيضًا كالزانية. وأشدُّ الضَّرْب: ضَرْبُ التعزير، ثم ضربُ الزِّني، ثم ضربُ شُربِ الحَمْر، ثم ضَربُ القاذِف.

قولُه: (وقُرِئ: «بأربعةٍ شُهَداء» بالتنوين)، قال ابنُ جِنِّي: هِي قراءةُ عبدِ الله بن مسلم ابن يَسَارٍ وأبي زُرْعة، وهذا حسَنٌ في معناه، وذلك أنّ أسهاءَ العددِ من الثلاثة إلى العشرةِ لا تُضافُ إلى الأوصَاف، لا يقالُ: عندي ثلاثةُ طِرِِّيقَيْن (١)، إلاّ إذا أُقيمتِ الصِّفةُ مقامَ الموصُوف، وهذا هو الوَجْهُ في قراءةِ الجهاعةِ ﴿بَارْبَعَةِ شُهَلَاتَهُ بالإضافة، فإنهمُ استَعمَلوا الشَّهداءَ استعمالَ الأسهاء (٢).

قولُه: (وأشَدُّ الضّربِ: ضَرْبُ التعزير)، النّهاية: وأصلُ التعزير: المَنْعُ والرّد، ولهذا قيل للتأديبِ الذي هُو دونَ الحدِّ: تعزيرٌ؛ لأنهُ يَمنَعُ الجانيَ أن يُعاودَ الذنب. وقيل: وفي كتابِ سُلالةِ «التفريد»: أشَدُّ الضّربِ التعزير، ثُم حَدُّ الزِّني، ثُم حدُّ الشُّرب، ثُم حدُّ القَدْف، فإنّ التعزير نُقِصَ منَ العدَد، وزيدَ في وَصْفِه. وحدُّ الزِّني منصُوصٌ في تغليظِه، قال تعالى: ﴿وَلَا التعزير نُقِصَ منَ العدَد، وزيدَ في وَصْفِه. وحدُّ الزِّني منصُوصٌ في تغليظِه، قال تعالى: ﴿وَلَا التَّعْذِيرَ نُقِصَ منَ العدَد، وزيدَ في وَصْفِه. وحدُّ الزِّني منصُوصٌ في تغليظِه، قال تعالى: ﴿وَلَا التَّعْذِيرَ نُقِصَ منَ العدَد، وزيدَ في وَصْفِه. وحدُّ الوَّذِي القَذْف، فيكونُ أبلَغَ؛ ولذلك لا يُجرّدُ في حدِّ القَذْف، فيكونُ أبلَغَ؛ ولذلك لا يُجرّدُ في حدِّ القَذْف؛ لأنّ سببَهُ غيرُ متيقَّن.

وقال الإمامُ: قيل: أَشَدُّ الضَّربِ في الحدودِ ضَرْبُ الزِّني، ثُم ضَرْبُ شُربِ الخَمْر، ثُم ضربُ القاذفِ أخفٌ؛ لضَعْفِ سَبَبِه، واحتمالِ ضربُ القاذفِ أخفٌ؛ لضَعْفِ سَبَبِه، واحتمالِ

⁽١) جْمَعُ طِرّيق، على وزن سِكِّيت. وهو كثير الإطراق، وهو موافق لإحدى نُسَخ «المحتسب»، وإلاّ فإن ابن جنى قال: «عندى ثلاثةُ ظريفين» بالظاء المعجمة والفاء.

⁽٢) «المحتسب» (٢: ١٠١)، ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٣).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ٦٦٠).

قالوا: لأنَّ سببَ عقوبته مُحتملٌ للصِّدقِ والكذب، إلّا أنه عُوقِبَ صِيانةً للأعراض ورَدْعاً عن هَتْكِها. فإن قلت: فإذا لم يكن المقذوف مُحصَناً؟ قلت: يُعزَّر القاذف ولا وردْعاً عن هَتْكِها. فإن قلت: فإذا لم يكن المقذوف معروفاً بها قُذِفَ به؛ فلا حَدَّ ولا تعزير. ردُّ شهادةِ القاذف مُعلَّق عند أبي حَنيفة رحمه الله باستيفاءِ الحدّ، فإذا شهدَ قَبْلَ الحدِّ أو قَبْلَ تمام استيفائه: قُبِلتْ شهادتُه، فإذا استوفى: لم يُقبل شهادتُه أبداً وإنْ تابَ وكان من الأبرارِ الأتقياء. وعند الشافعيّ: يتعلَّقُ ردُّ شهادته بنفْسِ القَذْف، فإذا تابَ عن القَذْفِ بأن يَرجِعَ عنه: عادَ مقبولَ الشهادة. وكِلاهما مُتمسِّكٌ بالآية؛ فأبو حَنيفة رحمه الله جَعَلَ جزاءَ الشَّرط حالاً يهو الرمي _ الجَلْد، وردَّ الشهادةِ عَقِيبَ الجَلْد على التأبيد، فكانوا مَرْدُودي _ الذي هو الرمي _ الجَلْد، وردَّ الشهادةِ عَقِيبَ الجَلْد على التأبيد، فكانوا مَرْدُودي لشهادةِ عنده في أبدِهم؛ وهو مُدَّة حياتِهم، وجعل قولَه: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾ كلاماً مستأنفاً غيرَ داخل في حيِّزِ جزاءِ الشَّرط، كأنه حكايةُ حالِ الرامِينَ عند الله بعد

صِدقِ ما قال؛ ولذلك نُقِصَ عدَدهُ(١).

قولُه: (صيانةً للأعراض)، العِرضُ: النفْس، صُنْتُ عِرْضي أي: نفْسي، وفلانٌ نقيُّ العِرْض، إذا كان بريتًا عمَّا يُقْرَفُ^(٢) ويُعابُ به. وقيل: العِرْضُ: الحَسَبُ مِن مكارم [أخلاقِ] الرجُل.

قولُه: (أَبَدًا)، الأَبَد: اسمٌ لزمانٍ طويلٍ انتهى أو لم يَنْتَه، يقال: أَبَدٌ أَبِيدٌ، كقولِهِم: دَهرٌ داهِر وساعةٌ سَوْعاء، أي: طويلة.

قولُه: (كلامًا مستأنفًا)، أي: مُبتَدَأً، كما قال ابنُ الحاجبِ في «شَرْح المفصّل» في قولِه تعالى: ﴿لُقَائِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [الفتح: ٢٦]: والرّفعُ على الإشراكِ بيْنَ ﴿يُسْلِمُونَ ﴾ و﴿نُقَائِلُونَهُمْ على معنى التشريكِ بينَهما في عاملٍ واحد، كأنّك عطَفْتَ خبراً على خبر، أو على الابتداءِ بجُملةٍ مُعرَبةٍ إعرابَ نفْسِها غيرِ مشترَكٍ بينَها وبيْنَ ما قبلَها في عاملٍ واحد (٣)،

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

⁽٢) أي: يُتَّهَمُ، فهو مقروفٌ به.

⁽٣) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢٣).

انقضاءِ الجُملة الشرطيَّة. و ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا ﴾ استثناءٌ من الفاسقين، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿ وَإِنَّا اللهُ عَعل جزاءَ الشرط الجملتَيْن أيضاً، غير أنه صَرَفَ الأبد إلى مدَّةِ كونه قاذِفاً، وهي تنتهي بالتَّوبةِ والرُّجوع عن القَذْف، وجَعَلَ الاستثناءَ متعلِّقاً بالجُملة الثانية. وحقُّ المستثنى عندَه أن يكونَ مجروراً بَدَلاً من «هم» في ﴿ لَمُمْ ﴾، وحقُّه عندَ أبي حَنيفة أن يكونَ منصوباً؛ لأنّه عن مُوجب، والذي يَقتضِيه ظاهرُ الآية ونَظْمُها: أن تكونَ الجُمَلُ الثلاثُ بمَجمُوعِهنَّ جزاءَ الشَّرط،

فعلى هذا قولُه تعالى: ﴿وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾ إلى آخِرِه: عطفٌ على الجُملةِ الشَّرْطيّةِ بتَمامِها، للإعلام بأنّ الجُملةَ الأُولى مشتمِلةٌ على حُكم الرامينَ عندَ الناس في ظاهرِ الشّرع، والثانية على حُكْمِهم عندَ الله تعالى، ويَدُلُّ على أنّ الثانية كذلك قولُه تعالى: ﴿فَإِنَّ الشّعَفُورُ تَحِيمٌ ﴾؛ لأنّ هذه الفاصلة لا تليقُ بحالِ قَبُول الشهادةِ ورَدِّها، ويُمكنُ أن يُجابَ بأنّ الفاصلة متعلِّقةٌ بمجموع الكلام، وأنّ قولَه تعالى: ﴿وَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾ (١) جملةٌ مُعتِرضةٌ دخلَتْ بين المستثنى والمستثنى منه مؤكِّدةٌ لمعنى ما اعتَرض فيه، والمناسبةُ حاصلةٌ على أنّ التعذيبَ نوعانِ: تعذيبُ إيلام، وتعذيبُ تشوير (٢)، فإذا قُبِلت تَوْبةُ القاذِف وسُمِعت شَهادتُه، كأنهُ غُفِرَ له ورُحِمَ عيه وأُنقِذَ مِن عذابِ التشوير.

قولُه: (والذي يقتضيه ظاهرُ الآيةِ ونَظْمُها: أن تكونَ الجُمَلُ الثلاثُ بمجموعِهنّ جزاءً للشّرط (٣))، وبيانُه ما قَرّرَه الإمام، وتلخيصُه على وجهَينْ: أحَدُهما: أنّ قولَه تعالى: ﴿إِلّا النّينَ تَابُوا ﴾ استثناءٌ مذكورٌ عقيبَ جُمَل منسُوقةٍ بحَرْفِ النّسَق، وهِي: ﴿فَأَجَلِدُوهُمْ ﴾، ﴿وَلَا لَقَبُلُواْ لَهُمْ شَهَدَةً أَبَداً وَأُولَئِكَ هُمُ ٱلْفَلِيقُونَ ﴾، فهي في حُكم واحد، فلم يكنْ رجوعُ الاستثناءِ إلى بعضٍ أوْلَى مِن بعض، فوجَبَ عَوْدُه إليها بأسْرِها. ونظيرُهُ قولُ أبي حنيفة رضيَ اللهُ عنه في قولِه تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَكَوْةِ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ الآية [المائدة: ٦]، فإنّ فاءَ عنه في قولِه تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَكَوْةِ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ الآية [المائدة: ٢]، فإنّ فاءَ

⁽١) من قوله: «إلى آخره عطف على الجملة الشرطية بتمامها» إلى هنا سقط من (ط).

⁽٢) وهو التوبيخ والتقريع.

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «جزاءَ الشرط»، والمعنى واحد.

.....

التعقيبِ ما دَخَلَتْ على غَسْل الوَجْهِ فقطْ، بل على المجموع من حيثُ إنّ الواوَ للجَمْع المُطلَق لا للترتيب (١)، فإن قيلَ: إنّ الواوَ كها تكونُ للجَمْع فقد تكونُ للاستئنافِ، فقولُه تعالى: ﴿وَأُولَكِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾ جُملةٌ حبَريّةٌ، والجُملتانِ السابقتانِ طَلَبيّة، ولا يجوزُ عطفُ الخبَريّةِ على الطّلَبيّة، فالواوُ: للاستئناف، بخلافِه في آيةِ الوضوء؟

الجوابُ: إذا انتهض الجامعُ القويُّ لا يَمنَعُ الاختلافُ منَ العَطْف، أي: مِن قَذْفِ المُحصَناتِ فاجلِدوهم، ورُدُّوا شهادتهم، وفسِّقوهم، أي: اجمَعوا لهُم هذه الثلاثَ إلّا الذينَ البواعن القَذْف، وأصلَحوا فإنّ اللهَ تعالى يَغفِرُ لهم فَينقلبونَ غيرَ مجلودينَ ولا مردودينَ ولا تابوا عن القَذْف، وأصلَحوا فإنّ اللهَ تعالى يَغفِرُ لهم فَينقلبونَ غيرَ مجلودينَ ولا مردودينَ ولا مُفسِّقين. وإنّها خولفَ في الثالثةِ بالخبريّة؛ لأنهُ أبلَغُ وألزَمُ؛ ولذلك جيء بها مُعرّفةَ الخبر متوسِّطةً بضميرِ الفَصْل. وثانيهها: أنّ جيءَ: ﴿وَأَوْلَاتِكَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾ عَقِيبَ قولِه تعالى: ﴿وَلَانَقَبُلُواْ لَهُمْ شَهْدَةً أَبَدًا ﴾ يَدُلُّ على أنّ العِلّة في عَدَم قَبُولِ الشّهادةِ كوْنُهم فاسقين؛ لأنّ ترتيبَ الحُكم على الوَصْفِ المناسبِ مُشعِرٌ بالعِلِّية، وإذا ثَبَتَ أنّ العِلّة لِردِّ الشهادةِ كوْنُهم فاسقين، فعندَ زَوالِ الفِسقِ زالتِ العِلّة، فوَجَبَ أنْ يَزولَ الحُكمُ (٢).

فإنْ قيل: إنَّ الاستثناءَ لو رَجَعَ إلى الكلِّ لوَجَبَ أنهُ إذا تابَ أنْ لا يُجلَد، وهذا باطلٌ بالإجماع؟ وأجابَ الإمامُ: أنَّ تَرْكَ العمَل فيه لِدليلِ الإجماع، فلم يُترَكْ في الباقي^(٣).

وقال القاضي: الاستثناءُ راجعٌ إلى أصلِ الحُكم، وهُو اقتضاءُ الشَّرطِ لهذه الأُمور، ولا يَلزَمُه سقوطُ الحدِّبه كما قيل؛ لأنّ مِن تمامِ التّوبةِ الاستسلامَ للحدِّ، أو الاستحلالَ^(٤).

وقلتُ: لأنّ الغُفرانَ إنّها يكونُ في حقوقِ الله تعالى، وحدُّ القَذْفِ مِن حقوقِ العباد، ثُم المختارُ منَ الوجهَيْنِ الثاني، لأنّ قولَه: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾ جملةٌ مُعترِضةٌ بيْنَ المستثنَى

⁽١) انظر تفصيل ذلك في «أحكام القرآن» للجصّاص (٢: ٣٦٨).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٣: ١٦١).

⁽٣) المصدر السابق، (٢٣: ١٦٢).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٧٤).

كأنه قيل: ومَن قَذَفَ المُحصَناتِ فاجلِدُوهم ورُدُّوا شَهادتَهم وفسِّقُوهم، أي: فاجَمَعُوا لهم الجَلْدَ والردَّ والتَّفسيق، إلّا الذين تابُوا عن القَذْفِ وأصلَحُوا فإنَّ الله يَغفِرُ لهم

والمستثنى منه لتوكيدِ مضمونِ الجُملةِ وكالتعليل لها. والواوُ للاستئناف لا تحيدَ عنه الورودِها على التأكيد، وتعريفِ الخبرِ بلام الجِنس المُؤذِنِ بكهالِ هذا المعنى فيهم، وتوسُّطِ ضميرِ الفَصْل المُقيِّدِ للحَصْر. وكلُّ هذا يُنافي العطف، معَ أنَّ الجُملتيْنِ السابقتَيْنِ إنشائيتان الله ولذلك جَعَلَ الإمامُ الشافعيُّ الاستثناءَ متعلقًا بقولِه: ﴿وَلَانَقْبَلُواْ أَكُمْ شَهَدَةً أَبَدًا ﴾ كها قال(١).

وقال ابنُ الحاجبِ في «الأمالي»: رجوعُ الاستثناءِ إلى الجُمَل كلِّها ليس بمستقيم، أمّا الجَلدُ فلم يُرجَعْ إليه بالاتّفاق، وأمّا قولُه: ﴿وَأُولَكِيكَ هُمُ ٱلْفَسِقُونَ ﴾، فإنّما جيءَ به لتقريرِ تعليل مَنْع الشّهادة، فلم يَبْقَ إلا قولُه: ﴿وَلَانَقْبَلُواْ لَهُمْ شَهَدَةً أَبَدًا ﴾ (٢).

ويَنصُرُ هذا القولَ فعلُ عُمرَ رضيَ اللهُ تعالى عنه، وإجماعُ فُقهاءِ التابِعينَ على ما رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ»(٣): جَلَدَ عُمرُ رضَي اللهُ عنه أبا بَكْرة وشِبْلَ ابنَ مَعْبَدِ ونافعًا بقَذْفِ المُغيرة، ثُم استَتابَهم وقال: مَن تابَ قَبِلتُ شَهادتَه. وأجازَه عبدُ الله بنُ عُتْبة، وعُمرُ بنُ عبدِ العزيز، وسعيدُ بنُ جُبَيْر، وطاووس، ومجاهدٌ، والشَّعْبيّ، وعِكرِمة، والزُّهريّ، ومُحارِب^(٤)، وشَرُيْح، ومعاويةُ بنُ قُرَّةَ.

قال بعضُ الناس^(ه): لا تجوزُ شهادةُ القاذِف وإنْ تاب، ثُم قال: لا يجوزُ نِكاحٌ بغير شاهدَيْن، وإنْ تزوّجَ بشهادةِ عَبْدَيْنِ: لم يَجُزْ، وأجازَ شهادةَ المحدودِ والعَبْدِ والأَمَةِ لِرؤْيةِ هلالِ رمضان.

⁽١) والذي ذكره الشافعيُّ ظاهرٌ جدًّا، فإنّ الحدَّ لا يُقامُ عليه إلاّ بعد الحكمِ بفِسْقه. انتهى من «أحكام القرآن» للكيا الهراسي الشافعي (٢: ٣٠٠).

⁽٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧١-٢٧١).

⁽٣) «صحيح البخاري»، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف والسارق والزاني، بعد الحديث رقم (٣٦٤٧).

⁽٤) يعنى ابن دِثار كما صرَّح به البخاري.

⁽٥) يعني أبا حنيفة رحمه الله، وهو مصطلح مشهورٌ للبخاري رحمه الله.

فينقلِبُون غيرَ بَجُلُودين و لا مَردُودين و لا مُفسَّقين. فإن قلت: الكافرُ يَقذف فيتوبُ عن الكُفرِ فَتُقبَلُ شهادتُه بالإجماع، والقاذِفُ من المسلمين يَتوبُ عن القذفِ فلا تُقبَلُ شهادته عند أبي حَنيفة! كأنَّ القذفَ مع الكفرِ أهونُ من القَذْف مع الإسلام! قلت: المسلمون لا يَعبَوُونَ بسَبِّ الكفَّار؛ لأنهم شُهروا بعَداوتهم والطعنِ فيهم بالباطل، فلا يلحقُ المقذوفَ بقذفِ الكافر من الشَّينِ والشَّنار ما يَلحقُه بقذفِ مُسلم مثلِه، فشُدّ على القاذفِ من المسلمين؛ رَدْعاً وكفًّا عن إلحاق الشَّنار. فإن قلت: هل للمقذوفِ أوْ للإمام أن يعفوَ عن حَدِّ القاذف؟ قلت: هما ذلك قَبْلَ أن يَشهَدَ الشهودُ ويَثبت الحدّ، والمقذوفُ مندوبٌ إلى أن لا يُرافعَ القاذفَ ولا يُطالبَه بالحدّ. ويحسنُ من الإمامِ أن يحملَ المقذوفَ على كَظْمِ الغيظ، ويقولَ له: أَعْرِضْ عن هذا ودَعْه لوجهِ الله، قبل عَملَ المقذوفَ على كَظْمِ الغيظ، ويقولَ له: أَعْرِضْ عن هذا ودَعْه لوجهِ الله، قبل أن يُصالحَ عنه بهال. فإن قلت: هل يورَثُ الحدُّ؟ قلت:

قولُه: (المسلمونَ لا يَعبَؤونَ بسَبِّ الكُفّار) إلى آخِرِه، قال: صاحبُ «الفرائد»: أبو حنيفة لا يَحتاجُ إلى هذا الجوابِ الضّعيف، والكافرُ إنّها قُبِلت شَهادتُه بعدَ الإسلام؛ لأنّ هذه الشهادة غيرُ شهادةِ الكُفْر، لأنّها مستفادةٌ منَ الإسلام، فلم تَدخُلْ تحتَ الردِّ، ويَدُلُّ عليه أنّ شهادتَه مقبولةٌ بعدَ الإسلام على المسلم والذِّمِّي، وتلك الشهادةُ غيرُ مقبولةٍ على المسلم، ولو كان كها قال، وهُو عَدَمُ لُحوقِ الشَّيْن، لوَجَبَ أنْ لا يُحَدَّ، لِعَدَمِ اعتبارِ قَذْفِه.

قولُه: (والشَّنَار)، النَّهاية: الشَّنَار: العَيْبُ والعار. وقيل: هُو العَيْبُ الذي فيه عارٌ، مِن: شنرَ عليه، أي: عابَه وطعَنَ فيه.

قولُه: (لأنه خالصُ حقّ الله تعالى)، عن بعضِهم: حَدُّ القَذْفِ ممَّا اجتَمَعَ فيه الحَقّانِ، وحَدُّ اللهُ تعالى غالبٌ (١) أو حتُّ العبدِ غالبٌ على قولِ بعضِ أصحابِنا (٢)، ولم يَقُلُ أحدٌ بها قالهُ المصنَّفُ عُرِفَ في أصُولِ الفقه.

⁽١) وهو الذي عليه الحنفية كما في «بدائع الصنائع» للكاساني (٧: ٥٢).

⁽٢) وهو مذهب الجمهور من أتباع المذاهب الأخرى. انظر: «روضة الطالبين» (١٠: ١٧٠).

عند أبي حَنيفة: لا يورثُ؛ لقوله ﷺ: «الحدُّ لا يُورَث»، ويُورث عند الشافعيّ، وإذا تابَ القاذفُ قبل أن يَثبت الحدّ: سَقَط. وقيل: نزلتْ هذه الآيةُ في حسَّانَ بنِ ثابت حين تابَ ممّا قال في عائشة رضي اللهُ عنها.

قاذفُ امرأتِه إذا كان مُسلماً حُرَّا عاقلًا بالغًا، غيرَ مَحدود في القذف، والمرأةُ بهذه الصَّفة مع العِفّة: صحَّ اللِّعان بينهما إذا قَذَفها بصريحِ الزِّنى؛ وهو أن يقولَ لها: يا زانية، أو: زَنَيْت، أو: رأيتُك تَزنِين. وإذا كان الزوجُ عبداً، أو مَحَدُوداً في قذف، والمرأةُ

قولُه: (عندَ أبي حنيفةَ: لا يورَث...، ويُورَثُ عندَ الشافعيِّ)، قال الإمام: قال مالكُّ والشافعيُّ: حدُّ القَذْفِ يُورَث، فإذا مات المقذوفُ قبْلَ استيفاءِ الحدِّ والعفوِ ثَبَتَ لوارِثيه الحدِّ، وكذا لو أنشَأَ القَذْفَ بعدَ موتِ المقذوف (١١)، وعندَ أبي حنيفةَ: لا يورثُ (٢).

حُجَّةُ الشافعيِّ أنَّ حدَّ القَذْفِ حقُّ الآدمي؛ لأنهُ يَسقُطُ بِعَفْوِه، ولا يُستوفَى إلّا بطَلَبِه، ويَحلِفُ المدَّعَى عليه إذا أنكر. وقال أبو حنيفة: لو كان موروثًا لكان للزّوج والزّوجة نصيبٌ فيه، وليسَ كذلك؛ لأنه حَقَّ ليس مِن قَبِيلِ المال، فلا يورَثُ كالمُضارَبةِ والوكالة. والجوابُ: أنّ الأصَحِّ عندَ الشافعيِّ أنه يَرِثُه جميعُ الورَثةِ كالمال، وفيه وَجُهٌ أنهُ لا يَرِثُه الزّوجُ والزّوجة؛ لأنّ المقصُودَ منَ الحدِّ دفْعُ العار، وذلك لا يَلحَقُ الزّوجَ والزوجّة؛ لأنّ الزّوجية تنقطعُ بالموت (٣).

⁽۱) انظر: «روضة الطالبين» (۱۰: ۱۷۰).

⁽٢) انظر: «بدائع الصنائع» (٧: ٥٥).

⁽٣) (مفاتيح الغيب) (٢٣: ١٦٠).

مُحصنة: حُدّ، كما في قذفِ الأجنبيَّات، وما لم ترافِعْه إلى الإمامِ لم يَجِبِ اللَّعان. واللعان: أَن يَبدأُ الرَّجلُ فيَشهَدَ أربعَ شهاداتٍ بالله إنه لمن الصادقينَ فيها رَماها به من الزِّني، ويقولَ في الخامسة: إنَّ لعنةَ الله عليه إنْ كان من الكاذِبِينَ فيها رَماها به من الزني. وتقولَ المرأةُ أربعَ مرَّات: أشهدُ باللَّهِ إنه لَمن الكاذِبينَ فيها رَماني به من الزِّني، ثم تقولَ في الخامسة: إنَّ غَضَبَ اللَّهِ عليها إنْ كان من الصادقين فيها رَماني به من الزِّني. وعند الشافعيِّ رحمه الله: يُقامُ الرَّجلُ قائمًا حتى يشهد، والمرأةُ قاعدة، وتُقامُ المرأةُ والرَّجلُ قاعدٌ حتى تشهد، ويأمرُ الإمامُ مَن يَضَعُ يدَه على فِيهِ ويقولُ له: إني أخافُ إِنْ لَم تَكُن صادقاً أَن تَبُوءَ بلعنةِ الله. وقال: اللِّعانُ بمكَّةَ بين المقام والبيت، وبالمدينة على المِنْبر، وببيتِ المَقْدِس في مسجدِه، ولِعانُ المُشركِ في الكنيسة وحيثُ يُعظِّم، وإذا لم يكن له دِينٌ ففي مَساجِدِنا إلّا في المسجد الحرام؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسُّ فَلَا يَقًـ رَبُواْ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَكَرَامَ ﴾ [التوبة: ٢٨]، ثم يُفرِّقُ القاضي بينهما. ولا تقعُ الفُرْقةُ بينهما إلا بتفريقِه عند أبي حَنيفة وأصحابِه، إلا عند زُفَرَ؛ فإن الفرقةَ تقعُ باللِّعان. وعن عثمانَ البَتِّيّ: لا فُرقةَ أصلًا. وعند الشافعيِّ رحمه الله: تقعُ بلِعانِ الزوج. وتكونُ هذه الفُرقةُ في حُكم التطليقةِ البائنة عند أبي حَنيفة ومحمَّد، ولا يتأبَّدُ حُكمُها، فإذا أكذَبَ الرَّجِلُ نَفْسَه بَعَد ذلك فَحُدّ: جازَ أَن يتزوَّجَها. وعند أبي يوسفَ وزُفَرَ والحسن بن زياد والشافعيّ: هي فُرقةٌ بغيرِ طلاقٍ تُوجِب تحريمَها مؤبَّداً، ليس لهما أن يَجتمِعاً بعد ذلك بوجه. ورُوي: أنَّ آيةَ القذفِ لـتما نزلتْ قرأها رسولُ الله ﷺ على المنبر، فقام

قولُه: (رُويَ: أَنَّ آيَةَ القَذْفِ لِمَّا نزَلَتْ قرَأَها رسُولُ الله ﷺ)، في هذه الرِّوايةِ تخليطُ؛ لأنَّ حديثَ عاصم بن عَدِيٍّ رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والنّسائيُّ عنِ ابنِ عبّاسٍ مِن غيرِ هذا

قولُه: (وعن عثمانَ البَتّيّ)(١)، قيلَ: هُو خليفةُ الحسَنِ البَصرْيِّ ، وكتَبَ أبو حنيفةَ كتابَ «الرسالةِ» مِن تصنيفِه إليه، والبَتِّيُّ: بائع البَتِّ، وهُو الكساءُ الغليظ.

⁽١) أبو عمرو عثمان بن مسلم البَتِّي، فقيه البصرةِ، وثَّقه أحمد والدارقطني، وكان صاحبَ رأيِ وفقه. له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٧: ٢١) و «سيَر النبلاء» (٦: ١٤٨).

عاصمُ بن عَديِّ الأنصارِيُّ فقال: جَعلني اللهُ فِداك، إِنْ وَجَدَ رَجلٌ مع امرأته رَجلاً فأخبَرَ جُلد ثهانين ورُدَّت شهادتُه أبداً وفُسِّق، وإِنْ ضَرَبه بالسيف قُتِل، وإِن سَكَتَ على غَيْظ، وإلى أَن يجيءَ بأربعةِ شُهداءَ فقد قضى الرَّجلُ حاجته ومضى! اللَّهمَّ افتحْ. وخَرج، فاستقبَله هلالُ بن أُميّة أو عُويمِر، فقال: ما وراءَك؟ قال: شرَّ؛ وجدتُ على بطنِ امرأتي خولة ـ وهي بنتُ عاصم ـ شَريكَ بن سَحْاء، فقال: هذا واللهِ سُؤالي، ما أسرعَ ما ابتُلِيت به! فرَجَعا، فأخبَرَ عاصمٌ رسولَ الله عَلَيْ، فكلم خولة، فقالت: لا أدري، ألِغيرةٍ أدركته، أمْ بُخلًا على الطعام! وكان شَريكُ نزيلهم، وقال فقالت: لا أدري، ألِغيرةٍ أدركته، أمْ بُخلًا على الطعام! وقال القوم: آمين، وقال هذا والله وقوله؛ أنّ لعنة الله عليه إنْ غَضِبَ الله عليها: «آمين»، وقال القوم: آمين، وقال ها: «إنْ غُضبَه هوَ وقولها: أنّ لعنة الله عليه إنْ غَضِبَ الله عليها: «آمين»، وقال القوم: آمين، وقال ها: «إنْ خُضبَه هوَ النارُ». وقال: «تَعيَّنُوا بها الولادة، فإنْ جاءَتْ به أُصيهِبَ أُشِيجَ يَضربُ إلى السوادِ النارُ». وقال: «قال: «قال: ها الولادة، فإنْ جاءَتْ به أُصيهِبَ أُشِيجَ يَضربُ إلى السوادِ

الوَجْهُ^(۱). ورَوى مسلمٌ وأبو داودَ^(۲)، عن ابنِ مسعودٍ معنى أوّلِ هذا الحديث كها أورَدَه، وليس فيه ذِكْرُ الأسامي.

وأمّا قصةُ هلالِ بن أُميّةَ وشَرِيكِ بن سَحْهاءَ فقد رَواها مسلمٌ والنّسائيّ (٣)، وليس في أوّلِه ذكْرُ عاصم وغيرِه. وعلى الجُملة، معنى هذا الحديثِ مَرْويٌّ برِواياتٍ شَتّى، وأحاديثَ مُتفرِّقة. ومَن أرادَ تحقيقَه فعليه بـ «جامع الأُصُول»(٤).

قولُه: (تحيَّنوا بها)، الحِينُ: الوَقْت، أي: اطلُبوا وقتَها. والأَصَيْهبُ: هذا الذي يَعْلو لونَهُ صُهْبةٌ، وهي الشُّقْرة، وهي تصغيرُ أَصْهَب. والأُثَيْبج: تصغيرُ الأَثْبَج، وهُو الناتئ

⁽۱) انظر: «صحيح البخاري» (٤٧٤٥) و «صحيح مسلم» (١٤٩٢) و «سنن النسائي» (٦: ١٤٢).

⁽۲) «سنن أبي داود» (۲۲۵۵).

⁽٣) «صحيح مسلم» (١٤٩٦)، و «سنن النسائي» (٣٤٦٨) و (٣٤٦٩).

⁽٤) «جامع الأصول» (١٠: ١١٣-٧٢٣).

فهو لشَريك، وإنْ جاءَتْ بِهِ أُورَقَ جَعداً جُمالِيًّا خَدَلَّجَ الساقَيْنِ فهو لغيرِ الذي رُمِيَتْ بِهِ». قال ابنُ عبَّاس: فجاءت بأشبهِ خَلْقِ الله لشَريك، فقال ﷺ: «لَولا الأيمانُ لكان لِي وَلَما شأن». وقُرئ: (ولم تكن) بالتاء؛ لأنّ الشُّهداءَ جماعة، أو لأنهم في معنى الأنفُسِ التي هي بَدَل. ووجهُ مَن قرأ (أربعَ) أن ينتصب؛ لأنه في حُكم المصدر، والعاملُ فيه المصدرُ الذي هو ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ ﴾، وهي مبتدأُ محذوفُ الخَبر، تقديرُه: فواجبٌ شهادةُ أحدهِم أربعَ شهادات.

الشِّبِج، أي: ما بيْنَ الكِتِفَيْنِ والكاهل، وقد جاء رجُلٌ أَثْبَجُ عظيمُ الجَوف. والأَوْرَقُ: الشَّمْرة، الجُهالِيُّ: الضَّخمُ الأعضاءِ التامُّ الأوصَال، يقال: ناقةٌ جُمَاليَّةُ: مُشبّهةٌ بالجَمَلِ عِظمًا وبَدَانةً. وخَدلِّجُ الساقَيْنِ: العظيمُ المُمتلئُ الساق. كلُّها في «النِّهاية». وقال صاحبُ «الجامع»: وإنّها جاء بهذه الألفاظِ مصَغّرةً لكونِها صفةً للمولود (١٠).

قولُه: (لولا الأثيانُ لكان لي ولها شأن)، أي: لولا الأثيانُ الذي في اللّعان، وفي روايةِ مسلم والنّسائيّ، عن أنس: «لولا ما سَبَق فيها مِن كتابِ الله لكان لي ولها شأنٌ»، وروايةُ البخاريِّ وأبي داودَ: «لوْلاً ما مضَى مِن كتابِ الله».

قولُه: (وهي: مبتدأ)، أي: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ ﴾، والخبرُ المُقدَّرُ: واجب، و(أربعَ شهادات): في حُكم المصدَر، والتقديرُ: فواجبٌ شهادةُ أحدِهم أربعَ شهادات، والجُملةُ خبرُ ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ﴾، ودخلَتِ الفاءُ في الخبر لتضمُّنِ المبتدأِ معنى الشَّرُط. قال صاحبُ «الكشْف»: مَن نصَبَ فالتقديرُ: فالواجبُ أن يَشهَدَ أحدُهم أربعَ شهادات، فيكونُ المصدرُ مضافًا إلى الفاعل، ومَن رفعَ فقال: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَتٍ ﴾، فقد أخبرَ بالمرفوع عنِ المبتدأ، فيتحقّقُ إذن تعلَّقُ الباءِ مِن قولِه: ﴿ وَاللّهِ ﴾ بها يكيه، وهُو ﴿ شَهَدَتٍ ﴾، ولا يجوزُ حينئذِ تعليقُها بقولِه: ﴿فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَداً، ولا يجوزُ بعدَ الإخبارِ عنه أن يتعلّقَ به شيءٌ، ومَن نصَبَ فالجارُ يتَعلّقُ بالثاني على مذهبِ سيبويه ، وبالأوّلِ على مذهبِ الفرّاء (٢).

⁽١) «جامع الأصول» (٣: ٦٢) و (٥: ١٧٥) وغيرهما من المواطن.

⁽٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٤٠).

وقُرئ: (أَنْ لَعَنْةُ الله)، و: (أَنْ غَضَبُ الله) على تخفيف (أَنْ) ورفعِ ما بعدَها. وقُرئ: (أَنْ غَضِبَ الله) على فعل الغَضَب.

وقُرئ بنصب الخامستَيْن، على معنى: ويشهدُ الخامسة. فإن قلت: لم خُصَّت الله عنى أصلُ الفُجور ومَنبَعُه الله عنه أبأن تُخمِّسَ بغضَبِ الله؟ قلت: تغليظاً عليها؛ لأنها هي أصلُ الفُجور ومَنبَعُه بخِلابتِها وإطهاعها، ولذلك كانت مقدَّمةً في آية الجَلْد.

قولُه: (وقُرِئَ: «أَنْ لعنةُ الله»)، قرَأَ نافعٌ: «أَنْ لعنةُ الله»، و«أَنْ غَضِبَ الله»، بتخفيفِ النُّونِ فيهما ورَفْع التاءِ وكسرِ الضّادِ، مِن: غَضِبَ، ورَفْع ﴿آللَهُ﴾. والباقونَ: بتشديدِ النُّونِ ونَصْبِ التاءِ وفَتْح الضّادِ وجرِّ الهاء^(١).

قولُه: (على فعل الغَضَب)، يريدُ أنهُ قُرِئَ: «غَضِب»، على الفعل الماضي، ورَفْع ﴿ٱللهُ ﴾؛ لمُوافقةِ الرِّوايةِ صُورةَ خطِّ الإمام (٢)، وأمّا «لعنةُ الله عليه» فإنْ كانت صُورتُ اصُورةَ الفعل، لكنْ لتكرُّرِ الضّميرِ في «عليه»، وعَدَم مُساعدتِها الروايةَ ما قُرِئَ بالفعل، وبهذا ظَهَرَ صحّةُ قولِ الكواشيِّ: السبعة: ما صَحّ سَنَدُه، ووافَقَ لفْظُه خَطِّ الإمام.

قولُه: (وقُرِئَ بنَصْبِ الخامسَتَيْن)، حَفْصٌ: ﴿ وَٱلْخَنِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ ﴾ بنَصْبِ التاء، والباقونَ: برَفْعِها.

قولُه: (بخِلابتِها)، أي: خِدَاعِها. كما قال «والمرأةُ هِي المادّةُ التي منها نشَأَتِ الخيانةُ؛ لأنّها لو لم تُطمِع الرجُلَ ولم تُومِضْ له لم يَطمَعْ». النّهاية: وفي الحديثِ: «لا خِلابةَ»(٣)، أي: لا خِداع، وفيه: أنّ بَيْعَ المحَفّلات(٤) خِلابةٌ، وفي أمثالهِم: إذا لم تَغلِبْ فاخْلُبْ (٥).

⁽١) انظر توجيه ذلك في «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ١٦١، و «حجّة القراءات» ص ٤٩٥.

⁽٢) يعني المصحف الإمام.

⁽٣) هو جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه البخاري (٢١١٧) ومسلم (١٥٣٣) من حديثِ عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما.

⁽٤) جمع مُحُقّلةً، وهي الشاة أو الناقة لا يحلبها صاحبها أيامًا حتى يجتمع اللبن في ضَرْعِها على جهةِ الخديعة.

⁽٥) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٤).

ويَشْهَدُ لذلك قولُه ﷺ لخولة: «فالرجمُ أهونُ عليكِ من غَضَبِ الله».

[﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابُ حَكِيمٌ ﴾ ١٠]

الفَضْل: التفضُّل. وجوابُ «لولا» متروك، وتَرْكُه دالٌ على أمرٍ عظيم لا يُكتَنَه، ورُبَّ مسكوتٍ عنه أبلغُ من مَنْطُوقٍ به.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُ و بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةً مِنكُورٌ لَا تَحْسَبُوهُ شَرَّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ الْكُمْ بَلْ هُو خَيْرٌ لَكُمْ الْمَا أَكُمْ مِنْ أَنْ الْمُورِي مِنْهُم مَا أَكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِنْ مِنْ وَلَكُ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾ ١١]

الإفكُ أبلغُ ما يكون من الكَذِب والافتراء. وقيل: هو البُهتان لا تَشعرُ به حتى

قولُه: (ويَشَهَدُ لذلك قولُه صَلَوات الله وسَلامُه عليه لِخَوْلة)، يعني الذي يَدُلُّ على أنَّ التغليظَ متوجِّهٌ إلى المرأةِ دونَ الرجُل تخصيصُه صَلَواتُ الله عليه بهذا القَوْل إيّاها دونَ الرجُل عندَ المُلاعَنة.

قولُه: (وجوابُ «لولا» متروكُ، وتَرْكُه دالٌ على أمرٍ عظيم)، أي: لفَضَحَكم، أو: لَعَاجَلَكم بالعقوبة، أو: لتَرَكَكُم حَيارَى في أمرِ الزّواني حتى لا تَعلَموا كيف الخلاصُ، كما تحيّر عاصمٌ، وقال: اللهُمّ افتَحْ، ﴿وَأَنَّ اللّهَ تَوَابُ حَكِيمٌ ﴾ عطفٌ على ﴿فَضْلُ اللّهِ﴾. هذه الآيةُ كالتذييلِ لِما سَبَق، بمعنى: مِن فَصْلِه ورحمتِه أنهُ بيّنَ لكمُ حُكمَ اللّعان، ومِن كونِه تَوّابًا إذا حصَلتِ التّوبةُ قبْلَ الرّفْع إلى الإمام، يَتُوبُ عليكم، ويسترهُ عليكم، ومِن حِكمتِه أنهُ يَلعَنُ القاذفَ (١١) الكاذب، ويغضَبُ على الزّواني بأنْ يَأمُرَ بالرّجْم والجَلْدِ في المُحصَنِ وغيرِه؛ لأنهُ يَعلَمُ عاقبةَ الأمورِ كلّها، ويضَعُ كلّ شيءٍ في مَوضِعِه (٢).

قولُه: (هُو البُّهتان)، البَهْتُ: الأَخْذُ بالفُجاءة، بَهَتَه بَهتًا وبُهتانًا: إذا قال عليه ما لم يفعل. والبَهيتَةُ: بمعنى الافتراء، ومنهُ قولُ المُفترى عليه: يا لِلْبَهيتةِ بالكسرِ، على حَذْفِ المَدْعقِ.

⁽١) في (ح) و(ف): «يلعَنُ على القاذِف»، والجادّةُ حذفُ «على» فإن «يَلْعَنُ» تما يتعدّى بنَفْسِه.

⁽٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

يَفجَاك. وأصلُه: الأَفك، وهو القَلْبُ؛ لأنه قولٌ مأفوكُ عن وَجْهه. والمراد: ما أُفِكَ به على عائشة رضي الله عنها. والعُصبة: الجماعةُ من العَشرة إلى الأربعين، وكذلك العِصابة. واعصَوْصَبُوا: اجتَمَعُوا، وهم عبدُ الله بن أُبيِّ رأسُ النفاق، وزيدُ بن رِفاعة، وحسَّانُ بنُ ثابت، ومِسْطَح بن أُثاثة، وحَمْنةُ بنتُ جَحْش، ومَن ساعدَهم. وقُرئ: ﴿كِبْرَهُ ﴾ بالضَّمِّ ثابت، ومِسْطَح بن أُثاثة، وحَمْنةُ بنتُ جَحْش، ومَن ساعدَهم. وقُرئ في عَداوة رسولِ الله عَلَيْ، وانتهازِه والكسر، وهو عُظْمه. والذي تولّه: عبدُ الله؛ لإمعانه في عَداوة رسولِ الله عَلَيْ، وانتهازِه الفُرص، وطَلَبِه سبيلاً إلى الغَمِيزة.

قولُه: (الأفْك، وهُو القلب)، النِّهاية: يقالُ: أَفَكَهُ يَأْفِكُه إِفْكًا: إذا صَرَفَه عن الشيءِ فقَلَبَه. ومنه: ائتفَكَتِ البلدةُ بأهلِها، أي: انقَلَبت، فهي مُؤتفِكة.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿كِبْرَهُۥ﴾ بالضمِّ والكسر)، قال ابنُ جِنِّيِّ: ﴿كُبْرَهُۥ بالضمِّ قراءَهُ أَبِي رَجَاءٍ وحُمَيْدٍ ويعقوبَ وغيرِهم، أي: عُظْمَه، ومَن كسَرَهُ أراد: وِزْرَهُ وإثمَه (١). وقال الزجّاجُ: فمَن قرَأَ ﴿كُبْرَهُۥ﴾ بالكسرِ فمعناهُ: مَن تَولّى الإثمّ في ذلك، ومَن قرَأَ «كُبْرَهُ» بالضمِّ أراد: مُعظَمَه (٢).

قولُه: (لإمعانِه)، الجوهري: أَمْعَنَ الفَرَسُ: تَباعَدَ في عَدْوِه، وأَمعَنَ فلانٌ بحقِّي: ذهبَ به. وأمعَنَتِ الأرضُ: رَوِيَتْ.

قولُه: (وانتهازِهِ الفُرَص)، والفُرصةُ في الأصل: نَوْبةُ الماءِ، تَفَارَصَ القومُ: تناوَبوا في السّقْي، ثُم عَمّتْ حتى استُعمِلت في كلِّ نَوْبة.

قولُه: (إلى الغَميزة)، أي: الطّعن. الجوهري: ليس في فلانِ غَميزةٌ، أي: مَطْعَن. الراخبُ: أصلُ الغَمْزة: الإشارةُ بالجَفْنِ أو اليدِ طلَبًا إلى ما فيه مُعَابٌ، ومنهُ قيل: ما في فلانِ غَمِيزةٌ، أي: نَقيصةٌ يُشارُ بها إليه، وجَمْعُها غَهائز. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَنَغَامَرُونَ ﴾ فلانِ غَمِيزةٌ، أي: نَقيصةٌ يُشارُ بها إليه، وجَمْعُها غَهائز. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَنَغَامَرُونَ ﴾ [المطففين: ٣٠]، وأصلُه مِن: غَمَزْتُ الكبش، إذا لَمَسْتَه هل به طِرْقٌ (٣)، نحوَ: غَبطتُه (٤).

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱۰۳-۱۰۶)، وانظر «البحر المحيط» (٨: ٢١).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٥).

⁽٣) وهو القوّةُ والشَّحم.

⁽٤) «مفردات القرآن» ص ٦١٤.

أي: يُصِيبُ كلَّ خائضٍ في حديثِ الإفك مِن تلك العُصْبة نصيبُه من الإثم على مقدارِ خوضِه، والعذابُ العظيم لعبدِ الله؛ لأنَّ مُعظمَ الشرِّ كانَ منه. يُحكى: أنَّ صفوانَ مَرَّ بهودَجِها عليه وهو في ملاً من قومه، فقال: مَن هذه؟ فقالوا: عائشة، فقال: والله ما نَجَتْ منه ولا نَجا منها. وقال: امرأةُ نبيِّكم باتت مع رَجلٍ حتى أصبحتْ ثُمَّ جاء يقودُها!

والخِطابُ في قوله: ﴿هُوَخَيْرٌ لَكُمْ ﴾ لمن ساءَه ذلك من المؤمنين، وخاصَّةً

قولُه: (يُحكَى: أنّ صَفُوانَ (١) مَرّ بَهُوْ دَجِها عليه)، وكان مِن حديثه على ما رَوَتْهُ عائشةُ رضي اللهُ عنها: أنّ رسُولَ الله ﷺ خَرَجَ في غَزَاةٍ غَزاها وأنا معَهُ أُحمَلُ في هَوْ دَجِي، فلمّا رجَعْنا ودَنَوْنا منَ المدينةِ آذَنَ ليلةً بالرّحيل، فمشَيْتُ حتّى جاوَزْتُ الجَيْش، فلمّا قضَيْتُ مِن شأي، فالتمَسْتُ عِقْدي فحبَسَني ابتغاؤه، فاحتَمَلوا هَوْ دَجِي فرَحَلُوه على بعيري وهم يَحسَبُونَ أنّي فيه، وكنتُ جاريةً حديثةَ السّنّ، خفيفةَ اللّحم، وسَاروا، فوَجَدتُ عِقْدي، وجمتُ منازهَم وليس بها مِنهُم داع، فتيمّمْتُ منزلي، فَعَلبَتْ عيناي فنِمت، وكان صَفُوانُ بنُ معطل السُّلَميُّ قد عَرّسَ (٢) مِن وراءِ الجيشِ الذي كان معَ رسُولِ الله ﷺ. فأَذلَجَ وأصبَحَ عندَ المنزل، فرأى سَوادَ إنسانٍ فرآني فعرَفني، وكان رَآني قبْلَ الحِجاب، فاستيقظتُ باسترجاع، وهوى حتّى أناخَ باسترجاع، وهوى حتّى أناخَ باسترجاع، وهوى حتّى أناخَ راحلتَه فوطئ على يَديها، فركِبتُها، فانطلق يَقُودُني حتّى أَتَيْنا الجيشَ بعدَ ما نَزلوا، فهلَكَ من هلكَ في شأني، وكان الذي تَوتى كِبْرَ الإفْكِ عبدُ الله بُن أبيِّ ابن سَلُول. هذا مختصرٌ مِن حديثِ الإفْكِ على ما رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنسائيُّ (٣).

قولُه: (وخاصّةً)، دَخَلَ رسُولُ الله ﷺ وأبو بكر وعائشةُ وصَفْوانُ في هذا الخطابِ دخولًا أوّليًّا؛ إذْ خوطبَ بذلك مَن ساءهُ وخُصُّواْ بذلك خاصّةً، أي: خصُوصًا، وخاصّةً: مصدرٌ، كالخالية والعافية والخالصة.

⁽١) ابن المُعطّل السلميّ، كما سيُصرِّحُ به الطيبي آنفًا.

⁽٢) من التعريس: وهو النزول آخرَ الليل للاستراحةِ أو النوم.

⁽٣) أخرجه البخاري (٢٦٦١) ومسلم (٢٧٧٠) والنسائق في «السنن الكبرى» (٨٨٨٢).

رسولُ الله ﷺ، وأبو بكر، وعائشة، وصفوانُ بن المُعطَّل. ومعنى كونه خيراً لهم: أنهم اكتَسَبُوا فيه الثوابَ العظيم؛ لأنه كان بلاءً مبيناً وعِنْةً ظاهرة، وأنه نزلتْ فيه ثهاني عشرةَ آيةً كلُّ واحدة منها مُستقِلَة بها هو تَعظيمٌ لشأنِ رسول الله ﷺ، وتسليةٌ له، وتنزيةٌ لأمِّ المؤمنين رضوانُ الله عليها، وتطهيرٌ لأهلِ البيت، وتهويلٌ لمن تكلَّم في ذلك، أو سَمِعَ به فلم تَحُجَّه أُذناه، وعدَّةُ ألطافٍ للسامعين والتالينَ إلى يوم القيامة، وفوائدُ دِينيَّة، وأحكامٌ وآدابٌ لا تخفى على متأمِّلها.

[﴿ لَوْكَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِمِمْ خَيْرًا وَقَالُواْ هَلَااَ إِفْكُ مُّبِينٌ ﴾ ١٦]

﴿ إِلَّنَهُ مِهُ أَي: بِالذِينَ منهم من المؤمنينَ والمؤمنات، كقوله: ﴿ وَلَا نَلْمِزُوّا الْمُسَكُرُ ﴾ [الحجرات: ١١]، وذلك نحوُ ما يُروى: أنَّ أبا أيُّوبَ الأنصاريَّ قال لأمِّ أيُّوب: ألا ترَيْنَ ما يقال؟ فقالت: لو كنتَ بَدَلَ صفوانَ أكنتَ تظنُّ بحُرمة رسولِ الله عَلَيْهُ مُوءًا؟ قال: لا. قالت: ولو كنتُ أنا بَدَلَ عائشة ما خُنتُ رسولَ الله عَلَيْهُ، فعائشة خيرٌ منى، وصفوانُ حيرٌ منك. فإن قلت: هلا قيل: لولا إذ سَمِعتُموه ظننتم بأنفُسِكم خيرًا وقلتم؟

قولُه: (أي: بالذين منهم)، «مِن» في ﴿مِنْهُمْ ﴾: اتّصاليّةٌ، كقولِه تعالى: ﴿ ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلْمُنَافِقُونَ اللّهِ وَمِنْ بَعْضِ ﴾ [التوبة: ٦٧].

قولُه: (هلا قيل: لولا إذْ سَمِعتُموهُ ظَنْتُم بِأَنفُسِكم خيرًا وقلتُم؟)، يعني: أصلُ الكلام هذا؛ لأنّ المُخاطَبِينَ مَن بحضْرةِ الرسُولِ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه. وقلتُ: الأصلُ أيضًا: وظَنْتُم بها، أي: بأُمِّ المؤمنينَ رضيَ اللهُ عنها خَيْرًا، فلمَ عَدَلَ عنِ الخطابِ إلى الغَيْبة، وعن المضمَر إلى المُظهَر، ومنَ المفرّدِ إلى الجهاعة؟ وخلاصةُ الجواب: أنّ في العُدولِ منَ الخطابِ إلى الغَيْبة توبيخَ المُخاطبينَ ومُعاتَبةً شديدةً وإبعادًا مِن مقام الزُّ لْفَي، أي: كيف سَمِعوا ما لا ينبغي الإصغاءُ إليه، فضلًا عن أن يَتفوّهوا به؟ وفي العدولِ منَ المُضمَر إلى المُظهَر: الدِّلالةُ على أنّ صفةَ الإيهانِ جامعةٌ لهم، فينبغي لِمَن الشتَركَ فيها أن لا يَسمَعَ فيمَن شاركَه فيها قولَ عائب، ولا طَعْنَ طاعن، لأنّ عَيْبَ أخيه عَيْبه، والطعنَ فيه طَعْنٌ فيه.

ولِمَ عُدِلَ عن الخِطابِ إلى الغيبة، وعن الضمير إلى الظاهر؟ قلت: ليُبلَغَ في التوبيخ بطريقة الالتفات، وليُصرَّحَ بلفظِ الإيهان؛ دلالة على أن الاشتراكَ فيه مُقتضٍ أن لا يُصدِّقَ مؤمنٌ على أخيه ولا مؤمنةٌ على أختها قولَ غائبٍ ولا طاعِن. وفيه تنبيهٌ على أنَّ حقَّ المؤمن إذا سَمِعَ قالةً في أخيه، أن يَبني الأمرَ فيها على الظنِّ لا على الشكّ، وأن يقولَ بمِلء فيهِ بناءً على ظنِّه بالمؤمن الخير: ﴿ هَذَا إِقْكُ مُبِينٌ ﴾، هكذا بلفظِ المُصرِّح ببراءةِ ساحته، كما يقولُ المستيقِنُ المطلع على حقيقةِ الحال. وهذا من الأدبِ الحسن الذي قلَّ القائمُ به والحافظُ له، ولَيْتَكَ يَجِدُ مَن يَسمَعُ فيَسكُت ولا يُشَيِّع ما سَمِعَه بأخوات!

[﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبِعَةِ شُهَدَآءً فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشَّهَدَآءِ فَأُولَنَيِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَذِبُونَ ﴾ ١٣]

رَوَينا عنِ البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرة، عن رسُولِ الله ﷺ، أنه قال: «كونُوا إخوانًا كما أمَرَكم، المسلمُ أخو المسلم، لا يَظلِمُه، ولا يَخَذُلُه، ولا يَحَقِرُه (١). وعن البُخاريِّ وأحمدَ ابن حَنْبل، عن أبي موسى ، قال: «المؤمنُ كالبُنْيانِ، يَشُدُّ بعضُه بعضًا» (٢). ولهذا فَسَّر قولَه: ﴿ إِلَا فَصِيعِمْ ﴾: بالمؤمنينَ والمؤمنات، وفي العُدولِ منَ المفردِ إلى الجماعة وسلوكِ طريقِ الكِنايةِ الإشعارُ بتعظيم شأنها، ورفعةِ منزلتِها.

وفيه أيضًا أنّ النبيّ عَلَيْ أبو المؤمنين، وأزواجُه أُمّهاتُهم، واستعظامُه يَرجِعُ إلى استعظامِهم، والقالةُ فيه كالقالةِ في أنفُسِهم، ثُم في انضهام لفظِ الظنِّ معَه إدماجٌ وتنبيهٌ على أنه إذا سَمعَ المؤمنُ في أخيه المؤمنِ ما يَشِينُه (٣) يَتَبادَرُ إلى بناءِ الأمرِ على الظنِّ الراجح بأنّ الأصلَ براءةُ ساحةِ المؤمنِ عن كلِّ شَنَارٍ وعَيْب، ولا يَبْني على الشكِّ فيه. هذا ما يختَصُّ بالباطن. وأمّا بالظاهر، فيُصرِّحُ بالقولِ الدالِّ على الشّهادةِ لهُ بالخيْر، وتنزيهِ عن كلِّ سُوء، ولا يتلعثمُ في الكلام، ويقولُ بملءِ فيه: هذا إفْكٌ مُبِين، ومِن ثَم قال: «هذا منَ الأدبِ الحَسَن».

⁽١) أخرجه بهذا اللفظ البخاري (٦٩٥١) ومسلم (٢٥٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٨١) ومسلم (٢٥٨٥)، وانظر تتميم تخريجه في «مسند أحمد» (١٩٦٤٠).

⁽٣) من قوله: «النبيَّ عَيْقُ أبو المؤمنين» إلى هنا سقط من (ط).

جعل اللهُ التَّفصِلةَ بين الرَّميِ الصادق والكاذب ثُبوتَ شهادةِ الشُّهود الأربعة وانتفاءَها، والذين رَمَوْا عائشةَ لم تكن لهم بيِّنةٌ على قولهم، فقامت عليهم الحُجَّة، وكانوا ﴿عِندَاللَّهِ ﴾ _ أي: في حُكمِه وشَريعته _ كاذبين. وهذا توبيخُ وتعنيف للذين سَمِعُوا الإفكَ فلم يَجِدُّوا في دفعِه وإنكاره؛ واحتجاجٌ عليهم بها هو ظاهرٌ مكشوف في

قولُه: (أي: في حُكمِه وشريعتِه كاذبين)، قال: «في حُكمِه وشريعتِه»، دونَ «عِلمِه»؛ ليُؤْذِنَ بأنهُ تعالى إذا أحاطَ بوقوع الزِّنى عليًا، ولم يأتِ القاذفُ بالشُّهداءِ يُحكَمُ بمقتضى الشُّهود، دونَ العِلم؛ ولهذا قال صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه في حديثِ شَريكِ بن سَحْهاءَ بعدَ ما رأى الوَلَدَ مُشابهًا للزّاني: «لولا كتابُ الله عَزّ وجلّ لكان لي ولها شأن».

فإن قلتَ: إنها اختَلفَ الناسُ في أنّ الخبَرَ الكاذبَ هل هُو: ما لا يُطابِقُ الواقع، أو هو: ما لا الله على هذا إمّا مطابقةُ ما لا (١١) يُطابِقُ اعتقادَ المُخبرَ، وهُو أمرٌ ثالث؟ قلتُ: مطابقةُ الواقع على هذا إمّا مطابقةُ نفسِ الأمر، أو مطابقةُ حُكم الشارع، لأنّ الشارعَ يَقطَعُ الحُكمَ على الظاهرِ كها وَرَدَ: نحن نحكُمُ بالظاهر، واللهُ يتَولّى السّرائر.

قولُه: (وهذا توبيخٌ وتعنيفٌ للذين سَمِعوا الإفك)، «لولا» هاهنا فيها معنى التعنيف؛ لكوْنِ مدخولِها ماضيًا، أي: لم ما وُجِدَ إتيانُ الشُّهداء، وهلّا جاءتِ العُصْبةُ الكاذبةُ على قَذْفِهم بالشُّهداء؟ يعني لم وقعَ التقصيرُ منكم أيُّها السامعونَ في طلبِ البيِّنةِ في الحال، وحين لم يُقيموها: لِمَ (٢) ما أسرعتُم في تكذيبِهم وتنكيلِهم في الحال، وتركتُمُ الشَّنْعاءَ (٣) حتى فشَتْ؟

وقولُه: (وهذا توبيخٌ وتعنيفٌ للذين سَمِعوا الإفْكَ فلم يَجِدُّوا في دَفْعِه)، وذلك أنَّ معنى ﴿ لَوْلاَ جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبِعَةِ شُهَدَاءَ ﴾: لم توقفتُم في الردِّ على الرامِينَ وتكذيبِهم، فهلا جاءوكم حينَ قَذَفوا بالبيِّنةِ وحَققوا قولهم بإقامةِ الشُّهداءِ الذين يَثْبُتُ بهم أمثالُ هذه الدَّعاوَى؟ فإذْ

⁽١) سقطت لفظة «لا» من (ح) و(ف).

⁽٢) سقطت لفظة (لِـمَ) من (ح) و(ف).

⁽٣) يعنى قالةَ السوءِ الفاحشة.

الشَّرع؛ من وُجوبِ تكذيب القاذفِ بغيرِ بيِّنة، والتنكيلِ به إذا قَذَفَ امرأةً مُحصنة من عُرْضِ نساء المسلمين، فكيفَ بأمِّ المؤمنين الصِّدِّيقةِ بنت الصِّدِّيق حُرْمةِ رسولِ الله ﷺ وحَبيبةِ حَبيبِ الله؟!

[﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ. فِي الدُّنَيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابُ عَظِيمٌ * إِذْ تَلَقَّوْنَهُ، وِٱلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْواهِكُمْ مَّا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ، هَيْنَا وَهُوَ عِندَ اللّهِ عَظِيمٌ ﴾ ١٤ - ١٥]

﴿ لَوْلا ﴾ الأُولى للتَّحضيض، وهذه لامتناع الشيء لوجود غيره. والمعنى: ولولا أني قضيتُ أن أتفضَّلَ عليكم في الدنيا بضُروبِ النِّعَم التي مِن جُملتِها الإمهالُ للتوبة، وأنْ أترحَّم عليكم في الآخرةِ بالعَفْوِ والمغفرة؛ لعاجَلتُكم بالعِقابِ على ما خُضتم فيه مِنْ حديثِ الإفك. يقال: أفاضَ في الحديث، واندَفَع، وهَضَب، وخاض. ﴿إذْ ﴾ فيه مِنْ حديثِ الإفك. يقال: أفاضَ في الحديث، واندَفَع، وهَضَب، وخاض. ﴿إذْ ﴾ ظُرْفٌ لِهِ مسَّكم »، أو لِهِ ﴿أفَضَتُم ﴿ ﴿ تَلَقُّونَهُ ﴿ * فَالَمَ عَنْ مِن بعض. يقال: تلقَّى القولَ وتلقَّفَه ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ فَنَلَقَّى عَادَمُ مِن رَبِّهِ كَامِنتٍ ﴾ [البقرة: ٣٧].

لم يَأْتُوا بهم، قامَتْ عليهمُ الحُجّة، فلمَ توقّفتُم في تكذيبِهم وأبطأتُم في القولِ بأنّ هذا إفْكُ مُبين؟ وكذلك معنى قولِه: ﴿ لَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾؛ لأنّ في تقديم الظّرفِ على عاملِه توبيخًا على التّواني في الرّدِّ، يعني: كان الواجبُ عليكم عند سَهاعِكم بالإفْكِ ثَم حينَاذِ أَنْ لا تتوقّفوا عن ظنِّ الخَيْر، وعن تكذيبِ الرامِين، والقولَ بأنّ هذا إفْكٌ مُبِينَ، فلمَ تَوانَيْتُم فيه؟

قولُه: (مِن عُرْضِ نساءِ المؤمنين)، يقالُ: فلانٌ مِن عُرْضِ العشيرة، أي: شِقِّها، لا من صَميمِها، وأصلُ العُرْض: الجانب. الأساس: واستَعرَضَ الخَوارجُ الناسَ: إذا خَرَجوا لا يُبالُونَ مَن قَتَلوا.

وقُرئ على الأصل: (تَتَلَقَّوْنَه)، و (إتَّلَقَّوْنه) بإدغام الذالِ في التاء، و (تَلْقَوْنَه) مِن: لَقِيَه، بمعنى: لَقِفَه؛ و (تَلْقُونَه) مِن إلقائه بعضُهم على بعض؛ و (تَلِقُونه) و (تَأْلِقُونه) من الوَلْق والأَلْق؛ وهو الكَذِب؛ و (تَلِقُونه) مَحَكِيّة عن عائشةَ رضي الله عنها.

وعن سفيان: سَمعتُ أُمِّي تقرأ: (إذ تَثقَفُونه)، وكان أبوها يَقرأ بحرفِ عبدِ الله ابن مسعود. فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿ إِأَفْوَاهِكُم ﴾، والقولُ لا يكون إلّا بالفم؟ قلت: معناه: أنَّ الشيءَ المعلوم يكونُ عِلْمُه في القلب، فيُترَجِمُ عنه اللِّسان، وهذا الإفكُ ليس إلّا قولاً يَجري على ألسنتِكم ويدورُ في أفواهكم من غيرِ ترجمة عن عِلمِ

قولُه: (وقُرِئَ على الأصل: «تَتَلَقُوْنَه»)، قال ابنُ جِنِّيِّ: قراءةُ عائشةَ وابنِ عبّاس وابنِ يَعمُر: «إِذْ تَلقُونَه»، وقرَأ الجماعةُ: ﴿إِذْ تَلَقَوْنَهُ, ﴾، ورُوِيَ عنِ ابنِ عُينْنَةَ أَنهُ قال: سَمِعتُ أُمِّي تقرَأ: «إِذْ تَثْقَفُونَه»، قال: وكان أبوها يقرَأ كما يقرأ عبدُ الله. ابنِ عُينْنَةَ أَنهُ قال: سَمِعتُ أُمِّي تقرأ: «إِذْ تَثْقَفُونَه»، قال: وكان أبوها يقرأ كما يقرأ عبدُ الله. وقال: معنى «إِذْ تَلِقُونَه»: تُسرِعونَ فيه وتَخِفُّونَ إليه، وأصلُه: تَلِقُونَ فيه أو إليه، فحَذَفَ حرْفَ الجرِّ، وأوْصَلَ الفعل. وأمّا «تُثقونَه» فمعناه: تُلقُونَه مِن أفواهكم، وأمّا «تَثقَفُونَه» فمِن: ثَقِفتَ الشيءَ: إذا طلبْتَه وأدركتَه، أي: تَتَصيّدونَ الكلامَ في ذلك مِن هُنا ومِن هنا (١٠).

رُوِيَ عن المصنِّفِ أنهُ قال: تَأْلَقُونَه، أصلُه منَ الوَلَق، وهُو الشُّرعة، مِن قولِهِم: ناقةٌ ولقَى أي: سَريعةٌ، ومنهُ الأولَقُ: للمجنون؛ لأنّ العقلَ مِن بابِ الشُّكونِ والتهاسُُك، والجُّنونُ مِن بابِ السُّكونِ والتهاشُك، والجُّنونُ مِن بابِ السَّكَ والتهافُت.

ورَوَينا عن البخاريِّ، عن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، أنّها كانت تقرَأُ: «إِذْ تَلِقُونَهُ بِٱلسِنتِكم»، وتقولُ: الوَلَقُ: الكذِبُ^(٢)، وقال ابنُ أبي مُلَيْكةَ: وكانت أعلَمَ بذلك مِن غيِرها؛ لأنهُ نزَلَ فيها، وقال ابنُ الأنباريِّ: هُو مِن: ولقَ الحديث، أي: أنشَأه.

قولُه: (وهذا الإفْكُ ليس إلا قولًا يَجري على ألسِنتِكم)، الانتصاف: أو يكونُ قولُه: ﴿وَتَقُولُونَ مِأَفَوا وَهِذَا المِائِلُ رَبَّهَا رَمَزَ أو

⁽١) «المحتسب» (٢: ٤٠١ - ١٠٥) ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٢٢).

⁽٢) «صحيح البخاري» (٢١٤٤).

به في القَلْب، كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَهِهِم مَّالَيْسَ فِي قُلُوبِهِم ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، أي: تَحسبونه صَغيرةً وهو عند الله كبيرةٌ مُوجِبة. وعن بعضِهم: أنه جَزعَ عند الموت،

عَرِّض، وربَّما تشَدَّقَ جازمًا كالعالمِ، وقد قيل هذا في قولِه: ﴿بَدَتِ ٱلْبَغَّضَآهُ مِنَ أَفَرَهِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١١٨]. وقال صاحبُ «الفرائدِ»: يُمكنُ أن يُقال: فائدةُ ذِكْرِ ﴿بِأَفْوَاهِكُمُ ﴾ أن لا (١٠ يُظَنَّ أُنتِم قالوا ذلك بالقلبِ؛ لأنّ القولَ يُطلَقُ على غير الصّادرِ منَ الأفواه ﴿فَالْتَأَ أَنْيَنَا طَآبِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١]، وقولِ الشاعر:

وإِنْ أَتَــاه خليـــلٌ يومَ مســألةٍ يقولُ: لاغائبٌ مالي و لا حَرِمُ (٢) وقال:

إنَّ الــكلامَ لَفــي الفــوادِ وإنَّما جُعلَ اللِّسانُ على الفؤادِ دليلا (٣)

ولأنّ الذِّكْرَ باللّسانِ أَشْنَعُ وأقبحُ منَ الذِّكرِ بالقلب، لأنّ الذِّكرَ باللّسانِ لا يمكنُ بدونِ الذِّكرِ بالقلب، والذِّكرُ بالقلبِ يُمكنُ بدونِه، فيكونُ الإثمُ مُضاعفًا.

وقلتُ: النّظمُ معَ المصنّفِ، لأنهُ تعالى يعدّ على المؤمنين ما جَرَى مِنهم في حديثِ الإفْكِ مِن تَهَاوُنِهم فيه، وتغميضِهم في ذلك، الأمرَ العظيم، كما سَبَقَ في قولِه: ﴿ لَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾، فِل عَلَمَ فيه، وتغميضِهم في ذلك، الأمرَ العظيم، كما سَبَقَ في قولِه: ﴿ لَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾، فلمّا فرغَ مِن ذِكْرِ الرّامِينَ شَرَعَ في ذِكْرِ الذين قبلوا منهم ذلك الرّمْي، يعني: ما كَفَاكُم تهاونُكم في تكذيبِ الرّامينَ حتى بلّغَ ذلك الأمرُ أنفُسكم إذْ كنتُم تَأْخُذُونَ تلك العظيمة منهم، وتُلقُونَه بألسِنتِكم مِن غيرِ أن تُحقّقوا هل يجوزُ ذلك أم لا؟ وحتى كنتُم تقولونَه أيضًا بأفواهِكم مِن غير رَويّةٍ وفِكر، وكنتُم تحسَبونَ أنهُ مِن قبيلِ الأراجيفِ والحُرافاتِ لا تُبالُونَ فيه وهُو عندَ الله عظيم.

قولُه: (كبيرةٌ موجِبة)، أي: للنار، وقيل: للخُلودِ فيها، سواءٌ بيْنَ الشَّركِ والكبيرةِ بناءً على مذهبِه (٤).

⁽١) لفظة «لا» سقطت من (ح) و(ف).

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) المشهورُ أنه للأخطل التَّغلبي، وليس في «ديوانه».

⁽٤) يعنى: في تخليد أهل الكبائر.

فقيل له، فقال: أخافُ ذَنْباً لم يكن مني على بال وهو عند الله عظيم. وفي كلام بعضهم: لا تقولَنَّ لشيء من سيِّئاتك: حَقير؛ فلعلَّه عند الله نخلة وهو عندك نقير. وَصَفَهم بارتكابِ ثلاثة آثام، وعلَّق مسَّ العذاب العظيم بها؛ أحدُها: تلقِّي الإفكِ بألسنتهم؛ وذلك أنَّ الرَّجل كان يَلقى الرَّجلَ فيقول له: ما وراءَك؟ فيحدِّثُه بحديثِ الإفك حتى شاعَ وانتشر؛ فلم يَبْق بيتُ ولا نادٍ إلّا طارَ فيه. والثاني: التكلُّم بها لا عِلْمَ لم به. والثالث: استصغارُهم لذلك، وهو عَظيمةٌ من العَظائم.

[﴿ وَلُولَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا آن نَّتَكُلُّمَ بِهَلْنَا اللَّبْحَنْكَ هَلْذَا بُهْتَنُ عَظِيمٌ ﴾ ١٦]

فإن قلت: كيفَ جازَ الفَصلُ بين ﴿ لَوْ لا ﴾ و ﴿ قُلْتُم ﴾ ؟ قلت: للظُّروف شأنٌ ؛ وهو تنزُّ لها من الأشياءِ منزلةَ أنفُسِها ؛ لوقوعها فيها ، وأنها لا تنفكُ عنها ؛ فلذلك يُتَسَعُ فيها ما لا يُتَسَعُ في غيرها. فإن قلت: فأيُّ فائدةٍ في تقديم الظَّرْفِ حتى أوقع فاصِلا ؟ قلت: الفائدةُ فيه بيانُ أنه كان الواجبُ عليهم أنْ يتفادَوْ ا أوَّلَ ما سَمِعوا بالإفك عن التكلُّم به، فليًا كان ذِكْرُ الوقت أهمَّ وَجَبَ التقديم. فإن قلت: فما معنى ﴿ يَكُونُ ﴾ ، والكلامُ بدونه مُتْلَئِبٌ لو قيل: ما لنا أن نتكلَّم بهذا ؟ قلت: معناه معنى: يَنْبغي، ويصحّ ، أي: ما يَضِحُ لنا. ونحوُه: ﴿ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍ ﴾ ينبغي لنا أن نتكلَّم بهذا ، و: ما يَصِحُ لنا. ونحوُه: ﴿ مَا يَكُونُ لِيَ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍ ﴾

قولُه: (نقير)، نقيرُ النواةِ: نُقْرتُها، وفَتيلُها: الخَيْطُ الذي في النّقْرة، وقِطميرُها: الجِلدةُ الرّقيقةُ اللاصقةُ بها.

قولُه: (كيف جازَ الفَصْلُ بيْنَ ﴿لَوَلاَ ﴾ و﴿فُلْتُمُ ﴾؟)، يعني: كان مِن حقِّ الظاهرِ أَن يُقال: لولا قلتُم إذْ سَمِعتُموه؛ أي: هلا قلتُم: ما ينبغي لنا أن نتكلّم بهذا إذْ سَمِعتموه؟ قولُه: (أن يَتَفادَوْا)، الجوهري: تَفَادَى الرجُلُ مِن كذا: إذا تحاماهُ وانْزَوَى عنه.

قولُه: (مُتلَئِبٌ)، أي: مستقيم. الجَوهري: اتلأَبّ الأمر اتلئبابًا: استقام.

[المائدة: ١١٦]. و﴿ سُبّحنك ﴾ للتعجّب من عُظم الأمر. فإن قلت: ما معنى التعجّب في كلمة التسبيح ؟ قلت: الأصلُ في ذلك أن يُسبّح الله عند رُؤية العَجيبِ من صَنائعه، ثم كَثُرَ حتى استُعمل في كلّ مُتعجّب منه، أو لتنزيه الله مِن أن تكونَ حُرمَةُ نبيّه فاجِرةً. فإن قلت: كيف جازَ أن تكونَ امرأةُ النبيِّ كافرةً كامرأةِ نُوحٍ ولوط، ولم يَجُزْ أن تكون فاجرةً ؟ قلت: لأنَّ الأنبياءَ مبعوثون إلى الكُفَّار ليَدعُوهم ويَستعطفُوهم، فيجبُ أن لا يكونَ معهم ما يُنفِّرُهم عنهم، ولم يكن الكُفْرُ عندهم ممّا يُنفِّر، وأمّا الكَشْخَنةُ فمن أعظم المُنفِّرات.

[﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ عَأَبَدًا إِن كُنُمُ مُّ وْمِنِينَ ﴿ وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمُ

أي: كَراهة ﴿أَن تَعُودُوا ﴾، أو: في أن تَعُودوا، من قولِك: وعظتُ فلاناً في كذا

قولُه: (وأمّا الكَشْخَنةُ فمِن أعظم المُنفِّرات)، المُغرِب: الكَشْخانُ بالشِّينِ المُثَلَّةِ والخَاءِ المعجَمة: الدَّيُوثُ الذي لا غيرةَ له، وكشَخَهُ وكشَختُه: شَتَمْتَه (١). وفي حاشيةِ «الصِّحاح» بخطِّ ابنِ الحبيب: قال الخليل: الكَشْخانُ ليس مِن كلام العرب، بل مُعرّبٌ، ويقالُ للشاتم: لا تَكْشِخْ فلانًا.

الانتصاف: لم أعلَمْ كلامًا أبرَدَ مِن هذا، وكيف يخفَى مثلُه على ذي لُبِّ (٢).

قولُه: (أو: في أن تعودوا)، يعني: ﴿أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِ أَبَدًا ﴾ يقتضي الزَّجْرَ والمَنْع، كأنه قيل: يُذكِّرُكُمُ اللهُ ويُخوِّفُكم في شأنِ العَوْدِ إلى مثْلِه.

قال أبو البقاء: حَذَفَ حرفِ الجُرِّ حَمُّلًا على معنى يَعِظُكم، أي: يَزجُرُكم عن العَوْد (٣)،

⁽١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٢١).

⁽۲) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۳: ۲۲۰).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٦٧).

فَتَرَكَه. وأَبَدُهم: ما دامُوا أحياءً مُكلَّفين. و ﴿إِنكُنُهُمُ مُّوْمِنِينَ ﴾ فيه تهييجٌ لهم ليَتَّعِظوا، وتذكيرٌ بها يوجِبُ تَرْكَ العَوْد؛ وهو اتِّصافُهم بالإيهان الصادِّ عن كلِّ مُقبَّح.

ويُبيِّنُ اللهُ لكم الدَّلالاتِ على عِلْمه وحِكْمتِه بها يُنزل عليكم مِنَ الشرائع، ويُعلِّمُكم من الآداب الجميلة، ويَعِظُكم به من المواعظِ الشافية، واللهُ عالمُّ بكلِّ شيء، فاعلٌ لِما يفعلُه بدَواعى الحكمة.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَمُمْ عَذَابُ ٱلِيمُ فِى ٱلدُّنَيَا وَٱلْآخِرَةَۚ وَلَلَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَاتَعْلَمُونَ ﴾ ١٩]

المعنى: يُشِيعُون الفاحشة عن قصدٍ إلى الإشاعة، وإرادةٍ ومحبَّةٍ لها. وعذابُ الدنيا: الحَدّ، ولقد ضَرَبَ رسولُ الله ﷺ عبد الله بن أبيِّ وحَسّاناً ومِسْطحاً، وقَعَدَ صفوانُ لحسّان فضَرَبَه ضربة بالسيف، وكفَّ بَصَره. وقيل: هو المرادُ بقوله: ﴿وَاللّهُ يَعَلَى وَكَلّ بَصَره لَا الله عَنْ الأسرارِ والضَّمائر ﴿وَأَنتُمْ لا يَكْرُهُ مِنْهُمْ ﴾ [النور: ١١]. ﴿وَاللّهُ يَعَلَى كُ ما في القلوبِ مِنَ الأسرارِ والضَّمائر ﴿وَأَنتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾ يعني: أنه قد عَلِمَ حبَّة مَن أحبَّ الإشاعة، وهو مُعاقِبُه عليها.

يقال: عادَه، وعادَ له، وعادَ إليه، وعاد فيه بمعنَّى. وعاد لهُ في هذه الآية هُو إعادةُ الحالةِ الأُولى نحوَ:عاد إليه وفيه.

وقد يكونُ العَوْدُ: ابتداءَ الشُّروع في الشيء، قال تعالى: ﴿وَمَايَكُونُ لَنَآ أَن نَعُودَ فِيهَآ ﴾ [الأعراف: ٨٩] أي: نَشرَعُ فيه ابتداءً.

قولُه: (وتذكيرٌ بها يوجبُ تَرْكَ العَوْد)، يريدُ أنَّ قولَه تعالى: ﴿إِنكُنُهُ مُّ وَمِنِكَ ﴾ تتميمٌ لقولِه تعالى: ﴿إِنكُنُهُ مُّ وَمِنِكَ ﴾ تتميمٌ لقولِه تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا لِعِثْلِهِ عَلَيهَ أَبدًا ﴾، إمّا للزَّجْرِ تهييجًا، وإمّا للتحريضِ على الاتّعاظِ تعليلًا، نحوُهُ سيجيءُ في قولِه: ﴿إِن كُنْتُمُ خَرَجْتُمْ جِهَدَا فِي سَبِيلِ ﴾ في المُمتَحَنة: [1]، وهُو منَ الشّرطِ الذي لا يُضمَرُ له الجزاءُ لتحقُّقِه.

قُولُه: (وقيل: هُو المرادُ بقولِه: ﴿وَٱلَّذِي تَوَلَّكِ كِبَرَهُۥ مِنْهُمْ ﴾)، يعني: التعريفُ في ﴿الَّذِينَ

[﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ. وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٢٠]

وكرَّر المِنَّةَ بتَرْكِ المُعاجَلة بالعقاب، حاذفاً جوابَ ﴿ وَلَوْلَا ﴾ كما حَذَفَه ثَمَّة.

وفي هذا التكريرِ مع حذفِ الجواب مُبالغةٌ عظيمة، وكذلك في التوَّابِ والرَّوُوفِ والرحيم.

[﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَنَّبِعُواْ خُطُوَتِ ٱلشَّيْطَانِ ۚ وَمَن يَتَّغِ خُطُوَتِ ٱلشَّيْطَانِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُنُ بِٱلْفَحْشَلَةِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَى مِنكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ ٱللَّهَ يُنكِّي مَن يَشَآهُ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيثٌ ﴾ ٢١]

الفَحشاءُ والفاحشة: ما أفرطَ قُبْحُه. قال أبو ذُؤيب:

يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَنْحِشَةُ ﴾ للعَهْد، والمعهودُ قولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِى تَوَلَّهُ كِبْرُهُ مِنْهُمْ ﴾، قال: «والذي تَولَّه عبدُ الله اللهُ عَذَابُ الله عَلَيْهُ اللهُ عَلَهُ عَذَابُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَدَابُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَدَابُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَدَابُ اللهُ عَلَيْهُ عَالَكُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَاهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَاهُ عَلَيْهُ عَلَى عَلَى الْعَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى الْعَلَيْهُ عَلَى عَلَى عَلَاهُ عَلَالُهُ عَلَيْهُ عَلَالًا عَل

قولُه: (وكرّرَ البِنّةَ بَرُكِ المُعاجَلةِ بالعقابِ) إلى قولِه: (وكذلك في التَّوَّاب والرؤوفِ والرّحيم) يُريدُ: أنهُ تعالى جعَلَ هذا المعنى أوّلًا خاتمةً لأحكام الزّاني والرّامي والمُلاعِن، ثُم أتى به في حديثِ الإفْكِ للإيذانِ بأنها سِيّانِ في استيجابِ سَخَطِ الله ونكالِه ولَعْنه، وجعَلَ الفاصلةَ هنالك ﴿تَوَّابُ حَكِيمٌ ﴾ [النور: ١٠] ولههنا ﴿رَهُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ تنبيهًا على أنّ هذا أعظمُ مِن ذلك، وأنّ هذا ممّا لا يُرفَعُ بالتّوبة، لكنْ بمَحْضِ رحمتِه ورأفتِه، ولهذا كرّرَ ﴿ وَلَوْلَا فَضَ لُ اللّهِ ﴾ في حديثِ الإفكِ مِرارًا ثلاثًا. وكها جعَلَ ذلك خاتمةً لتلك الآياتِ جعلَهُ مُفتتَحًا لهذه العظيمة. ويمكنُ أن يُحمَلَ قولُ ابنِ عبّاسٍ على هذا المعنى، وهُو: مَن أذنبَ ذنبًا، ثُم أمن منه قُبِلت توبتُه، إلّا مَن خاضَ في أمرِ عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها (٢).

⁽١) يعني: ابنَ أبيّ بن سَلول.

⁽٢) أخرَجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٧٥٨) بإسنادٍ فيه مجهول، ولتهام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢: ٤٢٤).

ضَرائِر حِرْمِيٍّ تَفاحَشَ غارُها

أي: أفرطتْ غَيْرَتُها.

والمُنكر: ما تُنكِرُه النفوسُ فتنفِرُ عنه ولا تَرتضِيْه. وقُرئ: (خُطَوات) بفتح الطاء وسُكونها. و (زكَّى) بالتشديد، والضميرُ لله عزَّ وجلّ. ولولا أنَّ الله تفضَّل عليكم بالتوبة المُمَحِّصة، لمَا طَهر منكم أحدٌ آخرَ الدَّهر من دَنسِ إثمِ الإفك، ﴿وَلَكِكَنَّ اللهَ ﴾ يُطهِّر التائبين بقبُولِ تَوبتهم إذا مَحضُوها، وهو ﴿سَمِيعُ ﴾ لقولهم ﴿عَلِيمُ ﴾ بضَائرهم وإخلاصِهم.

[﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُواْ الْفَضْلِ مِنكُرْ وَالسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَكِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصَفَحُواْ أَلَا يُحْبُونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَاللَّهُ عَفُولٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٢٦]

قولُه: (ضَرائرُ حِرْميٍّ تَفاحَشَ غارُها)، أوّلُه في «المطلع»:

هُنّ نَشيجٌ بالنّشِيل كأنّها^(١)

يصِفُ قُدُورًا وصوتَ غَلَيانِها باللَّحم. نشَجَ نشيجًا: إذا بكى حتى يُسمَعَ لذلك صوت، ونَشْلُ اللَّحم منَ القِدْرِ: انتزاعُهُ منها، ونَشْدُ القِدْرُ: إذا غَلَى حتى يُسمَعَ لذلك صوت. ونَشْلُ اللَّحم منَ القِدْرِ: انتزاعُهُ منها، والنَّشِيلُ: لحمٌ يُطبَخُ بلا تَوابِل، والحِرْميُّ: المنسوُبُ إلى الحَرَم، وهُو منَ التغييراتِ في النِّسبة، كما يقال: بِصْريٌّ وبَصْريٌّ. تَفاحَشَ غارُها، أي: أَفْرَطَت غيرتُها، وإنّها خُصّت بها لأنّ أهلَ للحَرَم دَأْبُهمُ الرِّحيلُ والتَّجارات، فإذا قَدِموا بالتُّحَفِ والطُّرَفِ يَتخاصَمْنَ عليها ويتَغايَرْن.

قولُه: (والمُنكَرُ: ما تُنكِرُه النفُوس)، أي: النفُوسُ الشّريفةُ القُدُسيّةُ الطاهرةُ مِن أوضارِ الذُّنوبِ وأوساخ الآثام، وإلّا فالنّفْسُ الأَمّارةُ بالسُّوءِ ماثلةٌ إلى الشّهَوات، وإلى ما يَدعوهُ الشّيطانُ منَ اللّذَات.

قولُه: (المُمَحِّصة)، الجَوهري: مَحَصْتُ الذهبَ بالنار: إذا خَلَّصتَهُ ممّا يَشُوبُه.

⁽١) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: «شرح ديوان الهذليين» (١: ٧٩).

وهو مِن: ائتلى؛ إذا حلف، افتِعَال من الأَلِيَّة. وقيل: مِن قولهم: ما أَلُوتُ جَهداً، إذا لم تَدَّخر منه شيئاً. ويشهدُ للأوَّل قراءةُ الحسن: (ولا يَتأَلَّ). والمعنى: لا يَحلِفُوا على أَنْ لا يُحسِنوا إلى المُستحقِّين للإحسان. أو: لا يُقصِّروا في أن يُحسِنوا إليهم وإنْ كانت بينهم وبينهم شحناءُ لجناية اقترفُوها، فلْيَعُودوا عليهم بالعفو والصَّفح، ولْيَفعلوا بهم مثلَ ما يَرجُون أن يَفعلَ بهم ربُّم، مع كثرة خطاياهم وذُنوبهم.

نزلتْ في شأنِ مِسْطح، وكان ابنَ خالةِ أبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه، وكان فقيراً مِن فُقراءِ المهاجرين، وكان أبو بكرٍ يُنفِقُ عليه، فلمَّا فَرطَ منه ما فَرط آلى أن لا يُنفِقَ عليه. وكفى به داعياً إلى المُجاملة وتركِ الاشتغال بالمُكافأة للمُسيء. ويُروى: أنَّ رسولَ الله ﷺ قرأها على أبي بكر، فقال: بلى أُحِبُّ أن يَغفِرَ اللهُ لي. ورجعَ إلى مِسْطح نفقتَه، وقال: والله لا أَنزعُها أبداً. وقرأ أبو حيوة وابنُ قُطيب: (أن تؤتوا) بالتاءِ على الالتفات، ويعضُدُه قولُه: ﴿ أَلا تَجُبُونَ أَن يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ ﴾.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَرْمُونَ ٱلْمُحْصَنَتِ ٱلْعَنفِلَاتِ ٱلْمُؤْمِنَاتِ لَعِنُواْ فِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ وَلَكُمْ عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾ ٢٣]

قولُه: (نَزَلَتْ في شأنِ مِسْطَح)، حديثُ الإفْكِ أُورَدَه بتمامِه البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنِّسائيّ، عن عائشة رضيَ اللهُ عنها، وفيه: قال أبو بكر رضيَ اللهُ عنه، وكان يُنفِقُ على مِسْطَح بنِ أَثَاثَةَ لقَرابِتِه منهُ وفَقْرِه: والله لا أُنفقُ على مِسْطَح شيئًا أبدًا بعدَ ما قال لعائشة، فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ ﴾ الحديث (١).

قولُه: (وكان ابنَ خالةِ أبي بكرِ الصِّدِّيقِ رضيَ اللهُ عنه، وكان فقيرًا مِن فُقراءِ المُهاجِرين)، أراد أنّ الواوَ العاطفة بيْنَ الصِّفاتِ، يعني في قولِه: ﴿ أُولِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَاكِينَ وَٱلْمُهَاجِرِينَ ﴾ الواردة في شأنِ مسطح؛ للدِّلالةِ على أنّ هذا الموصُوفَ جامعٌ لها. قال القاضي: يجوزُ أن تكونَ الصِّفاتُ لموصُوفاتٍ أُقيمَتْ مقامَ الصِّفات، فيكونَ أبلَغَ في تعليل المقصُود (٢).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٠).

﴿ ٱلْغَنْفِلَتِ ﴾: السَّليهاتِ الصُّدور، النقيَّات القُلوب، اللّاتي ليس فيهنَّ دَهاء، والا مَكْر؛ الأنهنَّ لم يُجرِّبْنَ الأمور، ولم يَرُزنَ الأحوال، فلا يفطُنَّ لما تَفطُنُ له المجرِّبات العَرَّافات. قال:

ولقد لَــهَوْتُ بطَفْلةٍ مَيَّالةٍ بَلْهاءَ تُطْلِعُني على أسرارِها

وكذلك البُلْهُ من الرِّجال في قوله عليه الصلاة والسلام: «أكثرُ أهلِ الجنَّة البُلْهُ».

[﴿ يَوْمَ نَشَهَدُ عَلَيْهِمُ ٱلسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ * يَوْمَهِذِ يُوَفِيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُو ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴾ ٢٤ - ٢٥]

قولُه: (ولقد لهَوْتُ بطَفْلة) البيت^(١)، لهَوْتُ: لعِبت. والطَّفْلةُ بِفَتْح الطاء: جاريةٌ ناعمة مَيّالة، ويقال: غُصنُ مَيّال. البَلْهاءُ: التي لا مَكْرَ فيها ولا دهاء.

قولُه: (أكثرُ أهلِ الجنّةِ البُلْه)(٢)، النّهاية: هُو جْمَعُ الأبلَه، وهُو الغافلُ عنِ الشرِّ، المطبوعُ على الخَيْر، وقيل: همُ الذين غَلَبَت عليهم سَلامةُ الصُّدورِ وحُسنُ الظنِّ بالناس؛ لأنّهم أَغْفَلوا أمرَ دُنياهم، فجَهِلوا حِذْقَ التصَرُّفِ فيها، وأقبَلوا على آخِرتِهم فشَغَلوا نفوسَهم بها، فاستَحقُّوا أن يكونوا أكثرَ أهلِ الجنّة. وأمّا الأبلةُ الذي لا عقْلَ لهُ فغيرُ مُرادٍ في الحديث.

وقلتُ: لأنّ المقامَ مقامُ مَدْح، فينبغي أن يُأوّلَ بها ينْبِئُ عن المَدْح، وكذلك الغافلات، ولذلك أطْنَبَ المصنّفُ فيها. ومنهُ: ما رَوَينا عن أبي داودَ والتّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ ، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال: «المؤمنُ غِرُّ كريم، والفاجِرُ خِبُّ لئيم»(٣).

⁽١) البيت للنمر بن تولب، كما عزاه إليه الزمخشري في «الفائق» (١: ١٢٨).

⁽٢) أخرجه البزّار في «المسند» (٦٣٣٩) والبيهقي في «شعب الإيهان» (٢: ٤٩٧) من حديثِ جابر رضي الله عنه، وفي إسناده سلامة بن روح ضعّفه غير واحدٍ من نقّادِ الحديث.

⁽٣) أخرَّجه أبو داود (٤٧٩٣) والترمذي (١٩٦٤) والبزاز في «المسند» (٨٦٢١) وأبو يعلى (٦٠٠٧) وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ لا يعرفُه إلّا من هذا الوجه.

وقُرئ: (يَشهد) بالياء. و ﴿ الْحَقَ ﴾ بالنصب: صفةٌ للدِّين؛ وهو الجزاء، وبالرَّفع: صفةٌ لله. ولو فَلَيتَ القرآنَ كلَّه وفتَّشتَ عمّا أوعد به من العُصاةَ لم تَرَ الله عزَّ وجلَّ قد علَّظَ في شيءِ تغليظه في إفْكِ عائشةَ رضوانُ الله عليها، ولا أَنزلَ من الآياتِ القوارع، المشحُونة بالوعيدِ الشديد، والعِتابِ البَليغ، والزَّجرِ العنيف، واستِعظامِ ما رُكِّب من ذلك، واستِفظاعِ ما أُقدِمَ عليه؛ ما أَنزَلَ فيه على طُرقٍ مختلفة وأساليبَ مفتنة، كلُّ ذلك، واستِفظاعِ ما أُقدِمَ عليه؛ ما أَنزَلَ فيه على طُرقٍ مختلفة وأساليبَ مفتنة، كلُّ ملعونِينَ في الداريْن جميعاً، وتوعَدهم بالعذابِ العظيم في الآخرة، وبأنَّ ألسنتهم وأيديَهم وأرجُلَهم تشهدُ عليهم بها أفكُوا وبَهتُوا، وأنه يوفيهم جزاءَهم الحقّ الواجب الذي هُمْ أهلُه، حتى يَعلموا عند ذلك ﴿ أَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقَّ الْمُينِ في فأوجَزَ في ذلك

قولُه: (ولو فَلَيْتَ (٢) القرآن)، الجوهري: فلَيْتُ الشَّعر، إذا تَدبَّرتَهُ واستَخرجْتَ معانيَه وغريبَه، عن ابنِ السِّكِّيت.

قولُه: (فأوْجَزَ في ذلك)، أي: في المذكورِ مِن معنى قولِه: «جعَلَ اللهُ القَذَفةَ ملعونينَ إلى آخِرِه».

قولُه: (فأوْجَز)، عطفٌ على «جَعَل»، على طريقةِ ﴿فَتُوبُواْ إِلَىٰ بَارِبِكُمْ فَاقَنُلُواْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٣]، يعني: أشْبَعَ الكلامَ حيثُ لم يَسَرُكُ منَ النّكالِ والإهانةِ واللّعنِ في الداريْنِ والعذابِ الأليم، وشهادةِ الجوارح، والتهديدِ والوعيدِ بتَوْفِيةِ الجزاءِ إلّا أتى به، وبالغَ فيه وأوجَز، حيثُ جاء بالمعاني الكثيرةِ في الألفاظِ القليلة؛ لأنّ مَن أرادَ أن يقرِّرَ المعاني التي تُعطيها هذه الألفاظ، ويستوفي حقها منَ البيانِ، أطالَ (٣) وأطننب، وفصّلَ وأجمل، حيث

قولُه: (وقُرِئَ: «يشهد» بالياء)، التّحتانيِّ: حمزةُ والكسائيّ، والباقونَ بالتّاء (١٠).

⁽١) وحجّة من قرأ بالياء أن الواحدَ منها مذكّر والفعلُ مُقدّم، وقد حيل بين الاسم والفعل بقوله: ﴿عَلَيْهِمْ ﴾، وحجّة من قرأ بالتاء أنها جماعة. انتهى بتصرّفٍ من «حجّة القراءات» ص ٤٩٦.

⁽٢) في (ح) و(ف): «قَلبْتَ» بالقاف والباء.

⁽٣) في (ح) و(ف): «لأطالَ»، ولا وجه لزيادةِ اللام.

وأشْبَع، وفَصَّلَ وأَجمل، وأكَّدَ وكرَّر، وجاءَ بها لم يَقعْ في وَعيدِ المشركين عَبَدةِ الأوثان إلّا ما هو دُونَه في الفَظاعة، وما ذاك إلّا لأمر.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: أنه كانَ بالبصرةِ يومَ عَرفة، وكان يُسأل عن تفسيرِ القرآن، حتى سُئل عن هذه الآيات، فقال: مَن أذنَبَ ذَنْباً ثم تابَ منه قُبلتْ توبتُه إلّا من خاضَ في أمرِ عائشة. وهذه منه مُبالغةٌ وتعظيمٌ لأمرِ الإفك. ولقد برَّأ اللهُ تعالى من خاضَ في أمرِ عائشة. وهذه منه مُبالغةٌ وتعظيمٌ لأمرِ الإفك. ولقد برَّأ اللهُ تعالى أربعة بأربعة: برَّأ يوسف عليه السلام بلسانِ الشاهد: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدُ مِنَ أَهْلِها ﴾ [بربعة برَّأ موسى من قولِ اليهود فيه بالحَجَر الذي ذَهَب بثوبه، وبرَّأ مريم بإنطاقِ وَلدِها حين نادى من حَجرِها: ﴿إِنِي عَبدُ اللهِ ﴾ [مريم: ٣٠]، وبرَّأ عائشةَ بهذه الأياتِ العِظام في كتابه المعجز المتلوِّ على وجهِ الدَّهر، مثلَ هذه التَّبرئةِ بهذه المُبالَغات. فانظرْ كم بينها وبين تبرئةِ أُولئك! وما ذاك إلّا لإظهارِ علوِّ منزلة رسولِ الله على فانظرْ كم بينها وبين تبرئةٍ أُولئك! وما ذاك إلّا لإظهارِ علوِّ منزلة رسولِ الله والتنبيهِ على إنافةِ محلِّ سيِّدِ وَلد آدم، وخِيرَةِ الأوَّلين والآخِرين، وحُجَّةِ الله على العالمَين. ومَن أراد أن يتحقَّق عظمةَ شأنه عَيْقٍ، وتَقدُّم قَدَمِه، وإحرازَه لقصبِ السَّبق العالمَين. ومَن أراد أن يتحقَّق عظمة شأنه عَيْقٍ، وتَقدُّم قَدَمِه، وإحرازَه لقصبِ الله في حُرمته، وونَ كلِّ سابق؛ فلْيَتلَقَّ ذلك من آياتِ الإفك، ولْيَتأمَّلْ كيف غَضِبَ اللهُ في حُرمته،

أُوقَعَ ﴿ يَوْمَبِذِ يُوَفِيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ ﴾ إجمالًا لِما سَبَق، وأكّد وكرّرَ من حيثُ إنّ البدَل، وهُو قولُه: ﴿ يَوْمَبِذِ ﴾ بدَلُ تكريرِ للمُبدَل وتوكيدٌ له، وجاء بها لم يقَعْ في وعيدِ المشركينَ إلّا ما هُو دونَه في الفَظَاعة، وهُو قولُه: ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ ﴾. ويجوزُ أن يُرادَ وجاء بالمذكورِ.

قولُه: (وهذا منهُ مبالغةٌ وتعظيم)، يعني: أنّ قولَه: تَوْبةُ مَن خاضَ في أمرِ أُمِّ المؤمنينَ رضي اللهُ تعالى عنها غيرُ مقبولة، مِن بابِ التغليظِ والمبالغة، وعليه مفهومُ: ﴿إِنَّ ٱللَّذِينَ يَرْمُونَ اللهُ تعالى عنها غيرُ مقبولة، مِن بابِ التغليظِ والمبالغة، نحو قولِه تعالى: المُحْصَنَتِ ٱلْغَنْفِلَاتِ ٱلْمُؤْمِنَتِ ﴾ الآيات، أي: أنّها مِن بابِ التغليظِ والمبالغة، نحو قولِه تعالى: ﴿وَلِلّه عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْمَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَن كَفَرَ ... ﴾ [آل عمران: ٩٧]، وإليه أشارَ بقولِه: ﴿لُمْ تَرَ اللهَ عَزْ وجَل قد غَلْظَ في شيءٍ تغليظَه في إفْكِ عائشة رضيَ اللهُ عنها».

وكيف بالغَ في نَفْيِ التَّهمة عن حِجابِه. فإن قلت: إن كانت عائشة هي المرادة، فكيفَ قيل: ﴿ اللَّمْصَنَاتِ ﴾ [النور: ٢٣]؟ قلت: فيه وجهانِ؛ أحدُهما: أن يُرادَ بالمُحصَنات أزواجُ رسولِ الله ﷺ، وأنْ يُخصَصْنَ بأنَّ مَن قَذَفهنَّ فهذا الوعيدُ لاحقٌ به، وإذا أُرِدْنَ وعائشة كُبراهنَّ منزلة وقُربة عند رسولِ الله ﷺ؛ كانت المُرادَة أوّلًا. والثاني: أنها أمُّ المؤمنين؛ فجُمعت إرادةً لها ولِبَناتِها مِن نساءِ الأُمَّة الموصوفاتِ بالإحْصان والغَفْلة والإيهان، كها قال:

قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيبِينَ قَدِي

أرادَ عبدَ الله بنَ الزُّبير وأشياعَه، وكان أعداؤُه يُكنونه بخُبيبٍ ابنه، وكان

قولُه: (في نَفْي التُّهمةِ عن حِجابِه)، «حجِابُه» أيضًا: كنايةٌ، تعظيمًا لجانبِ رسُولِ الله ﷺ. لله دَرُّهُ، ما أحسَنَ نظرَه وما أدقّ فكْرَه، وما أشَد حِرصَه في تعظيم جانبِ سيّدِ البشر، وخِيرةِ الأوّلينَ والآخِرين.

قولُه: (وأن يُخصَصْن)، عطفٌ على قولِه: «أن يُرادَ بالمُحصَنات» على البيانِ والتفسير، يعني: تخصيصُ العامّ بأزواج الرسولِ ﷺ على معنى: مَن قذَفَهنّ فهذا الوعيدُ لاحِقٌ به، دونَ سائرِ النِّساء، لشَرَف، وكانت عائشةُ دُونَ سائرِ النِّساء، لشَرَف، وكانت عائشةُ كُبْراهُنّ منزلة، كانتِ المُرادةُ أوّلاً. والحاصلُ: أنّ عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها هِي المُرادةُ بالمُحصَنات لكنْ بمَزِيّتَيْن.

قولُه: (قَدْنِيَ من نَصْرِ الخُبَيبِينَ قَدي)، تمامُه:

ليس الإمامُ بالشّحيح المُلحدِ(١)

قَدْني: أي: حَسْبي. المُلحد: أي: الذي ألحَدَ في الحَرَم ، أي (٢): أقام الحَرْبَ فيه.

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) في (ح) و(ف): «حيث».

مَضْعُوفاً، وكُنيته المشهورة أبو بكر، إلّا أنَّ هذا في الاسم وذاك في الصِّفة. فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿ هُو اَلْحَقُ الْمُبِينُ ﴾؟ قلت: معناه: ذُو الحَقِّ البَيِّن، أي: العادلُ الظاهرُ العَدْل، الذي لا ظُلمَ في حُكمه، والمُحِقَّ الذي لا يُوصَف بباطل. ومَن هذه صِفتُه لم تسقطْ عنده إساءةُ مُسيء، ولا إحسانُ مُحسِن، فحقُّ مثلِه أن يُتَقى وتُجتنبَ عَارِمُه.

[﴿ ٱلْخَيِيثَتُ لِلْخَبِيثِينَ وَٱلْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَٱلطَّيِّبَتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ ۖ أُوْلَتِهِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيدٌ ﴾ ٢٦]

أي: ﴿ ٱلْخَبِيثَاتُ ﴾ مِنَ القَـوْل، تُقالُ أو تُـعَدُّ ﴿ لِلْخَبِيثِينَ ﴾ من الرِّجال والنساء، ﴿ وَٱلْخَبِيثُوبَ ﴾ منهم يتعرَّضون ﴿ لِلْخَبِيثَاتِ ﴾ من القَوْل.

وكذلك الطيِّباتُ والطيِّبون. و﴿أُولَكِيْكَ ﴾ إشارةٌ إلى الطيِّبين، وأنهم مبرَّؤونَ ممَّا يقولُ الخبيثونَ من خبيثاتِ الكلِم. وهو كلامٌ جارٍ مجَرى المَثَلِ لعائشةَ وما رُمِيتْ به من قولٍ لا يُطابق حالهًا في النَّزاهةِ والطِّيب.

قولُه: (مضعوفًا)، الجَوهري: الضّعفُ: خِلافُ القُوّة، وأضْعَفْتُ الشيءَ فهُو مضعوفٌ على غيرِ قياس، وقيل: مضعوفًا: مغلوبًا بالضّغفِ ومَضْروبًا به كها يقال: رجلٌ مركوبٌ أي: مضروبٌ بالرُّكبة.

قولُه: (أي: العادلُ الظاهرُ العَدْل)، قال القاضي: أي: الثابتُ بذاتِه، الظاهرُ ألوهيتُه، لا يُشاركُه في ذلك غيرُه، ولا يَقدِرُ على الثوابِ والعقابِ سواه (١١).

والمصنّفُ قَيّدَ المُطلقَ ـ الذي هُو ﴿ الْحَقَّ ﴾ ـ بالعَدْل؛ لاقتضاء مقام الجزاء إيّاهُ ، بقرينةِ قولِه تعالى: ﴿ يُوَفِيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلْحَقَّ ﴾ ، وجَعَلَ ﴿ ٱلْمُرِينُ ﴾ وَصْفًا مؤكِّدًا لقولِه: ﴿ ٱلْحَقُّ ﴾ ، فقال: «الظاهرُ العَدْلِ »، وجَنَحَ إلى مذهبِه، والقاضي بنَى الكلامَ على القَهّاريّة، وأنهُ فاعلٌ لِما يشاء، لا راد الحُكمِه، فتركه على الإطلاق.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨١).

ويجوزُ أن يكون ﴿أُولَكِيكَ ﴾ إشارةً إلى أهل البيت، وأنهم مُبرَّؤون ممَّا يقول أهلُ

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿أُوْلَتِهِكَ ﴾ إشارةً إلى أهل البيت)، عطفٌ على قولِه: «أولئك: إشارةٌ إلى الطيِّينَ»، وما يُنبئ عن إرادةِ أهلِ البيت قولُه: ﴿ٱلْمُحْصَنَتِٱلْعَنْفِلَاتِٱلْمُؤْمِنَتِ ﴾، والآيةُ _ على الأوّل _ عامّةٌ تذييلٌ للكلام السابق، والمرادُ بالطيِّينَ: كلَّ مَن لم يُلوِّثْ جيبَهُ بدَنس الآثام، وبالخبيثينَ: أضدادَهم، وبالطيِّباتِ والخبيثات: المقالاتُ الموصُوفةُ بها.

ولمّا كان الكلامُ مَسُوقًا لبراءةِ ساحةِ أُمِّ المؤمنينَ دخَلَت فيها دخولًا أوّليًّا، ومِن ثَم قال: «وهُو كلامٌ جارٍ مَجُرَى المثلِ لعائشةَ رضيَ اللهُ عنها» وجعل قوله: «جارٍ مجرى المثل ورودَه مَوْرد المَثَل في كونه يستحقّ أن يُشارَ به، ويُضرَبَ في كلِّ ما يصلحُ هذا المعنى فيه، لأنّ المَثَل قولٌ سائر، مُثَلًّ مضربُه بمَوْرِدِه (١١). هكذا ينبغي أن يُتصّوّرَ معنى المثلِ هنا، لا كها تَوهم.

وأُورِدَ على المصنِّفِ أنَّ لفظَ المثلِ هاهنا ليس بجيِّد، ولفظُ المُورِد: أنَّ المثلَ في هذا الكلام مُقحَمٌ مُنحَّى مُوهِمٌ، وحقَّه أن يُنْفَى ولا يُكتَب. وأُجيبَ: بأنَّ المُورِدَ غَفَلَ عن قولِ علماءِ المعاني: مثلُكَ لا يبخل، بمعنى: أنت لا تَبخَل، وليس ثَم مثُل، وعن قولِه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَثْلُ، وعن اللهُ تعالى: اللهُ الحَقُّ أنّ لفظَ المثلِ ليس بزائد، والمرادُ به ما ذكرْناهُ: المثلُ لعائشةَ رضى اللهُ تعالى عنها(٢).

فإن قلت: «الخبيثاتُ» و «الطيّباتُ» صفاتٌ لموصُوفات، أمّا المقالاتُ أو الذّوات، فلم خُصّتا في الوَجْهِ الأوّلِ بالمقالات، وفي الثاني بالنّساء؟ قلت: إنّ ﴿ أُولَكَيْكَ ﴾ لمّا كان إشارةً إلى أهلِ البيتِ وفيهمُ الرِّجالُ والنِّساء، أو جَبَ حَمْلَها على الذّوات، وقد عُلِمَ ممّا سبَقَ من الآياتِ أنّ التَبرِّي ممّ هو. وأمّا ﴿ أُولَكِيكَ ﴾ على الوَجْهِ الأوّل لمّا كان مُشارًا إلى الطيبينَ مُطلقًا وقد حُمِلَ على أولئك قولُه: ﴿ مُبَرَّمُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾، أو جَبَ حَمْلَ «الخبيثاتِ» و «الطيّباتِ» على المقالات، ليُعلَمَ أنّ قولَه: ﴿ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم ﴾ أيُّ شيءٍ هو؛ إذِ الآيةُ حينتَذِ مستقلّةٌ في الدّلالة.

الانتصاف: وعلى الوَجْه الثاني يكونُ تفصيلًا لِما أُجِلَ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلرَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهُا

⁽١) من قوله: «وجعل قوله» إلى هنا، أثبته من (ط).

⁽٢) من قوله: «وأجيب: بأنّ المُورِدَ» إلى هنا، سقط من (ط).

الإفك؛ وأن يُرادَ بالخبيثاتِ والطيِّبات: النساء، أي: الخَبائثُ يتزوَّجن الخِباث، وإلى الخِباث، وإلى الطِّيب. وذِكْرُ الرِّزق الكريمِ هاهنا مِثْلُه في قوله: ﴿وَالْحِبَاثُ اللَّمِيمَ هَاهُ اللَّمِيمَ اللَّمِيمَ هَاهُ إِللَّا اللَّمِيمَ اللَّهُ اللَّمِيمَ اللَّمِيمِ اللَّمِيمَ اللَّمِيمَ اللَّمُ اللَّمِيمِ اللَّمِيمَ اللَّمِيمَ اللَّمِيمَ اللَّمُ اللَّمِيمَ اللَّمُ اللَّمِيمَ اللَّمُ اللَّمِيمَ اللَّمُ اللَّمِيمَ اللَّمَ اللَّمُ ال

إِلَّا زَانِ ﴾ [النور: ٣]، فصرّحتِ الآيةُ بالأقسام الأربعةِ وزيادة، وهِي شهادتُها على أنّ عائشةَ زوجةُ أطيبِ الطيّبين، فلا تكونُ إلا طاهرةً طيّبة. ويُقوِّي الثانيَ أيضًا وَعْدُهم بالمغفرةِ والرِّزقِ الكريم، وهُو الموعودُ به في قولِه تعالى: ﴿وَأَعْتَذَنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ [الأحزاب: ٣١](١).

قولُه: (وذكُرُ الرِّزقِ الكريم هاهنا مثلُه في قولِه)، أي: في قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَقَنُت مِنكُنَّ لِلّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَلِحًا نُوْتِهَا آجَرَهَا مَرَّيَّيْ وَأَعْتَدْنَا لَمَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ [الأحزاب: ١٣]، يعني: كما أُريدَ بالرِّزقِ الكريم هنالك البِشَارةُ بالجنّة؛ لقولِه تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لَمَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ بدليلِ قولِه: ﴿أَعِدَ تُلِمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، كذلك ينبغي أن يكونَ هاهنا؛ لأنّ الآيتيُنِ مثلان، وكما أنّ الرِّزقَ الكريمَ هناك مَسْبوقٌ بآتينا أَجْرَها مرّتَيْن، كذلك هاهنا مَسبوقٌ بقولِه: ﴿لَهُم مَغْفِرَةٌ ﴾، وكما أنّ آتينا الأَجْرَ هناك مسبّبٌ عن قُنوتهن، كذلك هنا ﴿لَهُم مَغْفِرَةٌ ﴾ مسبّبٌ عن كونِها مُبرّأةً عما قيل فيها، وليس ذلك إلا لقُنوتِها وطَهارتِها، وكما أنّ تلك الآية في شأنِ نساءِ النبيِّ عَيْقٍ، كذلك هذه في شانِ حبيبتِه وصَفيّتِه، فالكلامُ وكما أنّ تلك الآية في شأنِ نساءِ النبيِّ عَيْقٍ، كذلك هذه في شانِ حبيبتِه وصَفيّتِه، فالكلامُ مَنْيُّ على حَمْلِ المُطلَقِ على المُقيّد.

وجَدْتُ بخطِّ مولايَ وشَيْخي الإمام المغفور [له] بهاءِ الدِّين تغمَّدَه اللهُ بغُفرانِه: أنّ ابنَ عبّاسٍ دخَلَ على عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، في مَرَضِها الذي ماتت فيه، فبكَتْ، وقالت: أخافُ ما أقدُمُ عليه، فقال ابنُ عبّاسٍ: لا تخافي، فوالذي أنزَلَ الكتابَ على محمدٍ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه، لا تقدُمينَ إلّا على مغفرةٍ ورزق كريم. فقالت: رحمَك الله، أهذا شيءٌ أنْبَأَكَ به رسُولُ الله عَلَيْه؟ قال: بل هو شيءٌ نَبّأنيهُ كتابُ الله عَز وجَل، قالت: فاتْلُ عليّ، فتلاً: ﴿ وَاللَّهِ عَنْ وَجَل، قالت: فاتْلُ عليّ، فتلاً: ﴿ وَاللَّهِ مَنْ عَلَيْهُ اللَّهُ عَنْ وَجَل، فَالتَ فَوْرَةً مِن عندِها،

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٢٥).

وعن عائشة رضي الله عنها: لقد أُعطِيتُ تِسعاً ما أُعطِيتُهنَّ امرأة: لقد نَزَلَ جبريلُ عليه السلام بصُوري في راحَتِه حين أُمِرَ رسولُ الله ﷺ أن يتزوَّجني، ولقد تزوَّجني بِحُراً، وما تزوَّج بكراً غيري، ولقد توفِّي وإنَّ رأسَه لَفي حِجْري، ولقد قُبِرَ في بيتي، ولقد حَفَّته الملائكةُ في بَيْتي، وإنَّ الوحيَ لَينزِلُ عليه في أهلِه فيتفرَّقون عنه، وإنْ كان لَينزِلُ عليه وصِدِّيقه، ولقد نزلَ عُذْري من لَينزِلُ عليه وأنا معه في لِحافِه، وإن لابنةُ خَليفتِه وصِدِّيقه، ولقد نزلَ عُذْري من

فصِيحَ عليها، فقال: وما لهَا؟ قالوا: غُشِيَ عليها فَرَحًا بها تَلَوْت. ويؤيِّدُه ما رَوَينا عن ابنِ أبي مُلَيْكة، قال: استأذَن ابنُ عبّاسٍ على عائشة رضي اللهُ تعالى عنها قُبَيْلَ موتِها وهِي مغلوبةٌ، قالت: أخشَى أن يُثْنِيَ عليّ، فقيل: ابنُ عمّ رسُولِ الله ﷺ، ومِن وجوهِ المسلمين، قالت: إيذَنوا له، فقال: كيف تجدينك؟ قالت: بخيرٍ إن اتّقَيْت، قال: فأنتِ بخيرٍ إن شاء اللهُ تعالى، زوجةُ رسُولِ الله ﷺ، ولم يَنكحْ بِكرًا غيرَك، ونزَلَ عُذرُكِ منَ السّماء. أخرَجَه البخاري(١).

قولُه: (لقد نزَلَ جِبريلُ عليه السّلامُ بصُوري)، رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» عن عُروة، عن عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنهم، قالت: قال رسُولُ الله ﷺ: «أُرِيتُكِ في المنام مرّتَيْن؛ إذ رجُلٌ يحمِلُكِ في سَرَقةٍ مِن حرير، فيقولُ: هذه امر أَتُك فاكشِفْها، فإذا هِي أنتِ، فأقولُ: إن يكنْ هذا مِن عندِ الله يُمْضِه» (٢٠). وفي روايةٍ أُخرى: «رأيتُ المَلَكَ يحمِلُكِ».

النِّهاية: «سَرَقَةٍ من حرير»: قطعةٍ من جيِّدِ الحرير.

قولُه: (ولقد توفَّي وإنَّ رأسَه لَفي حِجْري)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن عائشةَ: «فلمَّا كان يَوْمي قَبَضَه اللهُ تعالى بيْنَ سَحْري ونَحْري ("")، وفي أُخرى: «ودُفِنَ في بَيْتى».

قولُه: (لَينزِلُ عليه وأنا معَه في لِحافِه)، عن البخاريِّ ومسلم والتَّرمذيِّ، عن عائشةَ: أنَّ فاطمةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها كَلَّمتْ رسُولَ الله ﷺ فقال لها: «لا تؤذِيني في عائشةً؛ فإنَّ

⁽١) «صحيح البخاري» (٤٧٥٣).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٨٩٥) ومسلم (٢٤٣٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (١٣٨٩) ومسلم (٢٤٤٣).

الساء، ولقد خُلِّقْتُ طيِّبةً عند طَيِّب، ولقد وُعِدتُ مغفرةً ورزقاً كريماً.

[﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَقَّى تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰ الْمُعَا ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكُّرُونَ ﴾ ٢٧]

﴿ تَسَتَأْنِسُوا ﴾ فيه وجهان: أحدُهما: أنه مِنَ الاستئناسِ الظاهر الذي هو خِلافُ الاستيحاش؛ لأنَّ الذي يَطرقُ بابَ غيرِه لا يَدري أيؤذَن له أمْ لا؛ فهو كالمُستوحِش مِن خَفاءِ الحال عليه، فإذا أُذِنَ له استأنس، فالمعنى: حتى يُؤذَنَ لكم، كقوله: ﴿لَا مَن خَفَاءِ الحَالَ عليه، فإذا أُذِنَ له استأنس، فالمعنى: حتى يُؤذَنَ لكم، كقوله: ﴿لَا مُن خَفَاءِ الْخَالُوا بُيُوتَ ٱلنَّيِّ إِلَّا أَن يُؤذَنَ لَكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وهذا من بابِ الكِناية والإرداف؛ لأنَّ هذا النوعَ من الاستئناسِ يَرْدَفُ الإذن، فوُضِعَ موضعَ الإذْن.

والثاني: أن يكونَ من الاستئناسِ الذي هو الاستعلامُ والاستكشاف، استِفْعال من آنسَ الشيءَ؛ إذا أبصَرَه ظاهِراً مكشوفاً. والمعنى: حتى تَستعلِمُوا وتَستكشِفوا

الوَحْيَ لَم يَأْتِني، وأنا في ثوبِ امرأةٍ إلَّا عائشةً ﴾(١).

قولُه: (ولقد خُلِقتُ طيِّبةً عندَ طيِّب)، «خُلِقْتُ» بالقاف، أي: طَيَبَها اللهُ تعالى لرسُولِه ﷺ الطيِّب، أَوْمأتْ إلى قولِه: ﴿وَٱلطَّيِبَاتُ لِلطَّيِبِينَ ﴾.

ويُروَى بالفاءِ بتشديدِ اللام، أي: تُرِكتُ عندَ رسُولِ الله ﷺ بعدَ وفاتِه في الحُجْرةِ طَيبةً (٢).

قولُه: (ولقد وُعِدت مغفِرةً ورِزقًا كريمًا)، ليس هذا منَ التِّسعة، بل هِي الكرامةُ المُعجّلةُ الموعودُ بها لها رضيَ اللهُ تعالى عنها، وقولهًا: «ولقد أُعطِيتُ تسعًا» (٣) هِي الكرامةُ المُعجّلةُ في الدنيا.

⁽١) أخرجه البخاري (٢٥٨١) وأخرجه مسلم مختصّرا (٢٤٤١) وهو في «سنن الترمذي» (٣٨٧٩).

⁽٢) هذه الفقرة وردت في الأصول الخطية قبل سابقتها، وأخَّرناها إلى هنا مراعاةً لـ «الكشاف».

⁽٣) أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٤٦٢٦)، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٤٢٥) حيث استقصى الحافظ الزيلعي طرق الحديث.

الحال: هل يُراد دُخولكم أم لا. ومنه قولهم: استأنِسْ هل ترى أحداً. و: استأنَستُ فلم أَرَ أحداً، أي: تعرَّفتُ واستعلَمْت. ومنه بيتُ النابغة:

..... عَلَى مُسْتَأْنِسِ وَحِدِ

ويجوزُ أن يكون من الإنس؛ وهو أن يتعرَّفَ هل ثُمَّ إنسان.

وعن أبي أيُّوبَ الأنصاري: قلنا: يا رسولَ الله، ما الاستئناسُ؟ قال: «يتكلَّمُ

قوله: (على مُستَأْنِسِ وَحِد)، تمامُه في «المطلع»:

كَأَنَّ رحلي وقد زال النهارُ بنا بِذي الجليلِ على مُستأنِسٍ وَحِدِ (١)

قال الأصمَعيُّ: زالَ النهارُ بنا، أي: انتَصَف، وبنا، بمعنى: علينا، الجليلُ: شجرٌ له خُوصٌ مثْلُ خُوصِ النّخْل، وذا الجليل: موضعٌ فيه ذلك الشجرُ (٢)، والمُستأنِسُ: الذي يَرفَعُ رأسَه هل يَرى شبَحًا أو شخصًا. وَحِد: مُنفَرد، يقال: وَحَدٌ ووَحِدٌ مثلَ فَرَدٌ وفَرِد. وقيل: المُستأنِسُ: الذي يَخافُ الأنيس، شبّه جَمَلَهُ بحهارِ وَحْش مَرِّ سريعًا خاتفًا ممّا رَآه.

الانتصاف: ويجوزُ على بُعدٍ أن يكونَ معنى الآية: حتّى تَعلَموا أنّ فيها إنسانًا، استَفعَلَ منَ الأُنس، والأوّلُ أظهَر، وعَدَلَ إلى المَجَازِ تأديبًا للمخاطَبينَ ببيانِ ثمرةِ الاستئذان مِن مَيْل النُفوس، والتنفير عن الاستيحاشِ بتقدير عَدَم الاستئذان (٣).

قولُه: (وعن أبي أيّوبَ الأنصاريّ)، الحديثُ رَواهُ ابنُ ماجَه عنهُ (٤). وأمّا حديثُ أبي موسى فرَواهُ البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ وأبو داودَ عن أبي سعيدِ (٥). هذا الذي ذكرَهُ المصنِّفُ مختصَرٌ منه، ومفهومُ الحديثِ يُمكنُ أن يَنزلَ في الوجوه كلِّها على البَدَل.

قولُه: (ما الاستئناس)، أي: ما المَسْنونُ في باب الاستئناسِ شَرْعًا، لقولِ جِبريلَ عليه

⁽١) للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص ١٧.

⁽٢) وهو وادٍ قربَ مكة كما في «معجم البلدان» (٢: ١٥٨).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٢٦).

⁽٤) «سنن ابن ماجه» (٣٧٠٧) بإسنادٍ ضعيفٍ لأجل أبي سَوْرةِ منكر الحديث.

⁽٥) أخرجه البخاري (٦٢٤٥) ومسلم (٢١٥٣) والترمذي (٢٦٩٠)، وأبو داود (١٧٧٥).

الرَّجلُ بالتَّسبيحةِ والتَّكبيرةِ والتحميدة، يَتنحنح؛ يُؤذِنُ أهلَ البيت». والتسليم: أن يقول: السلامُ عليكم، أَأَدخلُ؟ ثلاثَ مرّات؛ فإن أُذِنَ له وإلّا رَجَع.

وعن أبي موسى الأشعريّ: أنه أتى بابَ عُمر، فقال: السلامُ عليكم أأدخلُ؟ قالها ثلاثاً ثم رجع، وقال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «الاستئذانُ ثلاثاً».

واستأذن رجلٌ على رسولِ الله على فقال: أألِجُ؟ فقال على لامرأةٍ يُقالُ لها: رَوْضة: «قُومي إلى هذا فعَلِميه؛ فإنه لا يُحسِنُ أن يَستأذِنَ؛ قولي له يقول: السَّلامُ عليكم، أدخلُ»، فسَمِعَها الرَّجل، فقالها، فقال: «ادخُلْ». وكان أهلُ الجاهليَّة يقولُ الرَّجلُ منهم إذا دَخل بيتاً غير بيته: حُيِّتم صَباحاً، وحُيِّتم مساءً، ثم يَدخُل، فربَّها أصابَ الرَّجلَ مع امرأته في لحافٍ واحد، فصَدَّ اللهُ عن ذلك، وعَلَمَ الأحسنَ والأجمل، وكم من بابٍ من أبوابِ الدِّين هو عندَ الناسِ كالشَّريعةِ المنسُوخة؛ قد تَركُوا العَمل به، وبابُ الاستئذان من ذلك، بَيْنا أنتَ في بيتك، إذ رَعَفَ عليك البابُ بواحدٍ مِن غير استئذانٍ ولا تَحيَّةٍ من تَحايا إسلام ولا جاهليَّة، وهو مَنْ سَمع ما أَنزَلَ اللهُ فيه، وما قالَ رسولُ الله عَلَيْة، ولكن أينَ الأُذنَ الواعية؟!

وفي قراءة عبد الله: (حتى تُسلِّموا على أهلها وتستأذِنوا). وعن ابنِ عبّاسٍ وسَعيدِ بن جُبير: إنها هو (حتى تستأذنوا)، فأخطأ الكاتب. ولا يُعوَّلُ على هذه الرواية. وفي قراءة أُبيّ: (حتى تَستأذِنوا). ﴿ذَلِكُمْ ﴾ الاستئذانُ والتسليم ﴿خَيَّرُ لَكُمْ ﴾ مِن تحيَّة

السّلامُ لرسُولِ الله ﷺ: ما الإيمانُ (١٠)؟ أي: ما الذي يؤمَنُ به؟

قولُه: (رَعَفَ عليك البائِ بواحد)، الأساس: يقال: رَعَفَ فلانٌ بيْنَ يدَي القوم، واستَرْعَفَ: تقَدّم، ومنَ المجازِ: بَيْنا نحن نَذكُرُكَ رَعَفَ بكَ الباب. وما في الكتابِ متضمّنٌ بمعنى: سَبَقَ وغَلَب. أي: غَلَبَ البائِ تقَدُّمًا، يقالُ: رَعَفَ عليك، أي: سَبَق، مُستعارٌ مِن رُعافِ الدّم، ورَواعفُ الحَيْل: سَوابقُها، ورواعفُ الدّمع: بوادُره.

⁽١) يعني: حديث جبريل المشهور، أخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٨).

الجاهليَّة والدُّمورِ؛ وهو الدُّخولُ بغير إذْن، واشتقاقُه من الدَّمار؛ وهو الهَلاك، كأنَّ صاحبَه دامِر؛ لعِظَم ما ارتَكَب. وفي الحديث: «مَن سبقتْ عينُه استئذانَه فقد دَمَرَ».

ورُوي: أنَّ رَجلًا قال للنبيِّ ﷺ: أأستأذنُ على أُمِّي؟ قال: «نعم»، قال: إنها ليسَ لها خادمٌ غيري، أأستأذِنُ عليها كلَّما دخلْتُ؟ قال: «أتحبُّ أن تَراها عُريانةً؟» قالَ الرَّجل: لا. قال: «فاستأذِنْ». ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكُّرُونَ ﴾ أي: أُنزل عليكم، أو: قيل لكم هذا؛ إرادةَ أن تَذكَّروا وتَتَّعِظوا وتعملوا بها أُمرتم به في بابِ الاستئذان.

[﴿ فَإِن لَمْ يَجِدُواْ فِيهِمَا أَحَدًا فَلا نَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمٌّ وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُواْ فَٱرْجِعُواْ هُو أَزْكَى لَكُمٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴾ ٢٨]

يَحتملُ ﴿ فَإِن لَمْ تَجِدُواْ فِيهَا آ اَحَدًا ﴾ من الآذِنين ﴿ فَلَا نَدْخُلُوهَا ﴾ واصبِرُوا حتى تَجِدُوا مَن يأذنُ لكم. ويَحتمل: فإنْ لم تَجِدُوا فيها أحداً من أهلِها ولكم فيها حاجةٌ فلا تَدخلوها إلّا بإذنِ أهلها؛ وذلك أنَّ الاستئذانَ لم يُشرع لئلّا يطَّلعَ الدامِرُ على عَوْرة ، ولا تَسبقَ عينُه إلى ما لا يَحَلُّ النظرُ إليه فقط، وإنها شُرع لئلّا يُوقَفَ على الأحوال التي

قولُه: (مَن سَبقت عَيْنُهُ استئذانَه فقد دَمَر) (١)، النّهاية: «منِ اطّلَعَ في بيتِ قوم بغير إذْ بهم فقد دَمَر»، وفي روايةٍ: «مَن سَبَقَ طَرْفُه استئذانَه فقد دَمَرَ عليهم»، أي: هَجَمَ ودخَلَ بغيرِ إذْن، وهُو الدّمارُ: الهلاكُ؛ لأنهُ هجومٌ بها يَكرَه. والمعنى: أنّ إساءةَ المُطّلِع مثْلُ إساءةِ الدامِر.

قولُه: (أأستَأْذِنُ على أُمِّي؟)، الحديث، أخرَجَه مالكٌ عن عطاءِ بن يَسَار (٢).

قولُه: (ويَحتمِلُ: فإنْ لم تَجِدوا فيها أحدًا مِن أهلِها)، هذا الوجْهُ أَخَصُّ منَ الأوّل مِن وجهَيْنِ، أحَدُهما: قولُه: «أحدًا مِن أهلِها»، وثانيهها: «ولكم فيها حاجةٌ».

⁽١) عزاه الحافظ الزيلعي إلى الطبراني في «معجمه» ولإبراهيم الحربي في «غريب الحديث». انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٤٢٨).

⁽٢) هو في «الموطأ» (٢: ٢٤٠) مرسلاً. وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (١٧٨٩٠) والبخاري في «الأدب المفرد» (١٠٦٠).

يَطويها الناسُ في العادة عن غيرهم ويتحفَّظون من اطِّلاع أحد عليها؛ ولأنّه تصرُّفٌ في مِلْكِ غيرك؛ فلا بدَّ من أن يكونَ برضاه، وإلّا أشبَه الغَصْبَ والتغلُّب. ﴿فَأَرْجِعُوا ﴾ في مِلْكِ غيرك؛ فلا بدَّ من أن يكونَ برضاه، وإلّا أشبَه الغَصْب، ولا تَقِفُوا على الأبواب أي: لا تُلِحُوا في إطلاقِ الإذن، ولا تلَجُّوا في تسهيلِ الحِجاب، ولا تَقِفُوا على الأبواب مُستظِرين؛ لأنَ هذا ممَّا يَجَلب الكراهة ويقدحُ في قلوبِ الناس خصوصاً إذا كانوا ذوي مُروءة ومُرتاضِين بالآدابِ الحَسنة. وإذا ثَهيَ عن ذلك لأدائه إلى الكراهية؛ وَجب الانتهاءُ عن كلِّ ما يؤدِّي إليها: مِن قَرْعِ الباب بعُنف، والتصييح بصاحبِ الدار، وغير ذلك ممّا يَدخلُ في عاداتِ مَن لم يتهذَّب من أكثرِ الناس، وعن أبي عُبيْد رحمه الله: ما قرعتُ باباً على عالِم قطّ. وكفي بقصّةِ بني أَسَدِ زاجرةً وما نزل فيها من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الذِيكِ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ الْحُجُراتِ أَكُثُوهُمُ لاَيعَ قِلُوك ﴾ [الحجرات: ٤]. تعالى: ﴿ إِنَّ الذِيكِ يُنَادُونَكَ مِن وَرَآءِ الْحُجُراتِ أَكُثُوهُمُ لاَيعَ قِلُوك ﴾ [الحجرات: ٤]. فإن قلت: هل يصحُّ أن يكون المعنى: وإنْ لم يُؤذَنْ لكم وأُمِرتُم بالرُّ جوع فامتثِلوا ولا تدخلوا مع كَراهتهم؟ قلت: بعد أن جُزم النهيُ عن الدخولِ مع فَقْدِ الإذْن وحدَه تدخُلوا مع كَراهتهم؟ قلت: بعد أن جُزم النهيُ عن الدخولِ مع فَقْدِ الإذْن وحدَه

قولُه: (هل يصحُّ أن يكونَ المعنى: وإن لم يُؤْذَنْ لكم وأُمِرتُم بالرُّجوع فامتَئِلوا ولا تَدخُلوا)، السؤالُ متوجِّهٌ على تفسيره قولَه: ﴿فَأَرْجِعُوا ﴾ بمعنى «لا تُلِحُوا في إطلاقِ الإذْنِ، ولا تَلَجُّوا في تسهيل الحِجَاب»، على أنّ الأمرَ بمعنى النّهي للإلاقِ قولِه: «وإذا نُهِيَ عن ذلك» ليُطابِقَ قولَه: ﴿لَاتَدَخُلُوا ﴾. يعني: قد عُلِمَ مِن ذلك التفسير أنّ الأمرَ محمولٌ على النّهْي؛ للمُطابقة، فهل يَصحُّ إجراؤه على ظاهرِه وأن يقالَ: وأُمِرتُم بالرُّجوع فارجِعوا، أي: فامتَثِلوا ؟ وأجابَ: أنْ نعَمْ؛ لأنّ قولَه: ﴿آرَجِعُوا ﴾ مذكورٌ بعدَ قولِه: ﴿لَاتَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيَرَ فامتَثِلوا ؟ وأجابَ: أنْ نعَمْ؛ لأنّ قولَه: ﴿آرَجِعُوا ﴾ مذكورٌ بعدَ قولِه: ﴿لَاتَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيَرَ وهُو فَقُدُ الإذْن، فيكونُ الأمرُ بالرُّجوع بعدَ النّهي عن الدُّخول مِن باب قولِه تعالى: ﴿أَوْفُوا وَهُو فَقُدُ الإذْن، فيكونُ الأمرُ بالرُّجوع بعدَ النّهي عن الدُّخول مِن باب قولِه تعالى: ﴿أَوْفُوا الْمِكَيَالَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمَرُ بَالرُّجوع بعدَ النّهي عن الدُّخول مِن باب قولِه تعالى: ﴿أَوْفُوا الْمِينَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمَرْ بَالرُّجوع بعدَ النّهي عن الدُّخول مِن باب قولِه تعالى: ﴿أَوْفُوا الْمِكَيَالَ وَالْمِيزَاكَ وَالْمِيزَاكَ وَلَا مَرْ بَالسَّمِ اللَّهُ مِن باب قولِه تعالى: ﴿أَوْمُوا النّه لَهُ مَا يَاللّهُ عَلَاهُ وَلَا مَا يُعْمِي الللّهُ عِلْمَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا مَا يَالُولُهُ وَلَا مَا يُعْرَافِهُ وَلَا لَكُولُ مِنْ بابِ وَلَا لَعْلَاهُ وَلَا لَاللّهُ اللّهُ وَلَا لَهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا لَهُ الْمُؤْلِقُولُ وَلَا لَهُ اللّهُ وَلَا لَهُ وَلَا لَهُ الْمُؤْلِقُولُ اللّهُ وَلَا لَهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا لَهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلِهُ اللّهُ وَلَوْلُولُ وَلَا لَهُ اللّهُ وَلَوْ وَلَا لَاللّهُ وَلَا لَهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ وَلِهُ الللّهُ الْمُؤْلِقُولُ اللّهُ وَالْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ عَلَاللّهُ وَلَا لَهُ اللّهُ ال

قولُه: (فَقْدِ الإِذْن وحدَه)، قالوا: «وحدَه» منصُوبٌ على الظّرْفيةِ عندَ الكوفيِّين، وعلى المصدَر عندَ البَصْريِّين. في كلِّ حالٍ إذا قلتَ: رأيتُه وحدَه، فكأتَّك قلتَ: أوحَدتُه برُؤْيتي

من أهلِ الدار حاضِرينَ وغائبين، لم تَبْقَ شُبهةٌ في كونه منهيًّا عنه مع انضهامِ الأمرِ بالرُّجوع إلى فَقْدِ الإذن. فإن قلت: فإذا عَرَضَ أمرٌ في دار؛ مِن حَريق، أو هجومِ سارق، أو ظُهورِ مُنكَر يجب إنكارُه؟ قلت: ذلك مستثنَّى بالدليل.

أي: الرجوعُ أطيبُ لكم وأطهر؛ لِما فيه من سَلامةِ الصَّدور والبُعدِ من الرِّيبة، أو: أنفعُ وأنمى خيراً. ثم أوعَدَ المخاطبين بذلك بأنه عالمٌ بها يأتُون وما يَذَرُون ممّا خُوطِبوا به فمُوفِّ جزاءَه عليه.

[﴿ لِّيْسَ عَلَيْكُرْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَمَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَنَعٌ لَكُمْ ۚ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونِ وَمَا تَكْتُمُونِ ﴾ ٢٩]

استثنى من البيوتِ التي يجبُ الاستئذان على داخلها: ما ليسَ بمسكونٍ منها؛ وذلك نحو: الفَنادِقِ ـ وهي الخاناتُ ـ والرُّبُطِ وحَوانيتِ البيَّاعين. والمتاع: المنفعة؛ كالاستِكْنان من الحَرِّ والبَرد، وإيواءِ الرِّحَالِ والسِّلَع والشراءِ والبيع. ويُروى: أنَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه قال: يا رسولَ الله، إنَّ الله تعالى قد أَنزل عليك آيةً في الاستئذان، وإنّا نَختلِفُ في تجاراتِنا فنَنزِلُ هذه الخانات، أفلا ندخلُها إلّا بإذْن؟ فنزلتْ. وقيل:

إيحادًا، فوَضَعتَ وحدَه مكانَه، أي: لم أرَ غيرَه. وقال أبو العبّاس^(١): يحَتمِلُ أيضًا أن يكونَ الرجُلُ مُنفرِدًا في نفْسِه، كأنّك قلتَ: رأيتُه مُنفردًا، ثُم وضَعْتَ وحدَه موضعَه.

قولُه: (فإذا عَرَضَ أمر) إلى آخِرِه، جَوابُه محذوفٌ، أي: فها حُكمُه؟

قولُه: (مُستثنَى بالدّليل)، وهُو: الضّرورات تُبيحُ المَحْظورات، وفي كلام الفقهاء: مواضعُ الضّرورةِ مُستثناةٌ مِن قواعدِ الشّرع.

قولُه: (وأَنْمى خيرًا)، أَنمَى: أرفَع، نَمَيتُ الشيءَ على الشيء: رفعتَه عليه، ونَمْيتُ الحديثَ إلى فلانِ: أسنَدتَه ورفعتَهُ إليه.

⁽١) يعنى ثعلبًا، الإمام اللغوي المعروف.

الحَوْرِبات يُتبرَّزُ فيها. والمتباع: التَّبرُّز. ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبَدُّونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾ وعيدٌ للذين يَدخُلُون الحَرِبات والدور الخالية من أهل الرِّيبة.

[﴿ قُلَ لِلْمُوْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَكَرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزَكَىٰ لَهُمُ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ ٣٠]

ومِنْ ﴾ للتبعيض، والمرادُ غض البَصَر عمّا يَحِرُم، والاقتصارُ به على ما يَحِلّ. وجوَّز الأخفشُ أن تكونَ مزيدةً، وأباه سِيبويه. فإن قلت: كيف دَخلتْ في غضّ البَصر دون حفظِ الفروج؟ قلت: دلالةً على أنَّ أمرَ النظر أوسع، ألا ترى أنَّ المحارمَ لا بأسَ بالنظرِ إلى شُعورِهنَّ وصُدورهنَّ وثُدِيِّهِنَّ وأعضادِهنَّ وأسوقِهنَّ وأقدامِهنَ، وكذلك الجواري المُستعرَضات، والأجنبيَّةُ يُنظر إلى وجهها وكفَيها وقدمَيْها في إحدى الروايتيَّن! وأمَّا أمرُ الفَرْجِ فمضيَّق، وكفاك فَرْقاً أنْ أبيحَ النظرُ إلّا ما استُننيَ منه، وحُظر الجاع إلّا ما استُثنيَ منه.

قولُه: (وجَوِّزَ الأخفَشُ أن تكونَ مَزِيدةً، وأباهُ سيبويه)، لأنّ «مِنْ» عندَه تُزادُ في النّفْي خاصّةً لتأكيدِه وعمومِه، ولذلك جازَ: ما جاءني مِن أحد، وما مِن رجُلِ عندي؛ لإفادةِ تأكيدِ التعميم فيها تَدخُلُ عليه، ولم يُجْز: ما مِن زَيْدٍ قائمٌ، ولا: ما زيدٌ مِن قائم، لتعَذَّرِ معنى العمُوم فيها، وعن الأخفَشِ: زيادتُه تأكيدٌ في الإيجاب، واستشهدَ بقولِه تعالى: ﴿ يَغْفِرُ لَكُمُ مِن ذُنُوبِكُرُ ﴾ [نرح: ١٤]، ووَجْهُه: أنهُ جاء: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ [الزمر: ٥٣]، فإنْ لم يُحمَلُ على الزِّيادةِ جاء التناقُض، وليس بمستقيم، لكونِه محتملًا أيضًا غيرَ ما ذُكِرَ كما مضى في مَوضِعه (١).

قولُه: (وكفَاكَ فَرْقًا أَنْ أُبِيحَ النظر)، يريدُ: أنّ الحُكمَ يقَعُ بالأصَالةِ على المستثنى منه، ثُم إذا أُخرِجَ منهُ شيءٌ يكونُ ذلك الأمرُ ضروريًّا؛ لأنهُ على خلافِ الأصل، فإذًا الأصلُ

⁽١) هذه الفقرة (من «قوله: وجوّز الأخفش» إلى هنا) قُدّمت في (ح) و(ف) قبل فقرة «قوله: فإذا عرض أمر»، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب «الكشّاف».

ويجوزُ أن يُرادَ: معَ حفظِها عن الإفضاءِ إلى ما لا يَجِلُّ حفظُها عن الإبداء. وعن

حِفظُ الفَرْجِ لئلّا يُشارِكَ البهائم، ورَفْعُ اللّهِ عنهُ لأمرِ عارِضيّ، وهُو بقاءُ النّسْل، قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَفِظُونَ * إِلّاعَلَىٰ أَزْوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتَ أَيْمَنَهُمْ فَإِنّهُمْ غَيْرُ مَلْكُومِينَ ﴾ [المؤمنون: ٥-٦]، ولا كذلك النظر، فإنّ العُيُونَ خُلِقَتْ للنظرِ ونُلِابَتْ إليه، قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، والمَنْعُ منهُ للضّرورة، والوقوع في الفتنة، ولذلك نزلَت آيةُ الحِجابِ بعدَ الإباحة.

قولُه: (ويَجُوزُ أن يُرادَ: مع حِفظِها)، جوابٌ آخَرُ عنِ السؤال، وفاعلُ «أن يرادَ» قولُه: «حِفظُها على الإبداء»، أي: يجوزُ أن يُرادَ منَ الآيةِ حِفظُ الفُروج عنِ الإبداء، مع حفظِها عنِ الإفضاءِ إلى الزِّنى، أي: كما يجبُ أن تُحفظَ الفروجُ عنِ الإفضاءِ إلى ما لا يجِلّ، يجبُ أن تُحفظَ الفروجُ عنِ الإفضاءِ إلى ما لا يجِلّ، يجبُ أن تُحفظَ الفروجُ من الإفضاءِ إلى ما لا يجِلّ، المنظرِ إليها، وأن قيل المؤمنين: يَغُضُّوا مِن أبصارِهم ويحفظوا فروجَهم عنِ الإفضاءِ إلى ما لا يجِلُّ منَ النظرِ إليها، وذلك من إيقاع الحفظِ عليها مُطلقًا، فدل على حفظِها ما أمكن، والنظمُ يُساعدُ هذا التأويل؛ لأنّ الكلامَ السابق حديثٌ في الاستئذان، وجُلُّ الغَرضِ منهُ المحافظةُ على إبداءِ ما يُفضي إلى ما لا يجِلّ، وكذلك اللاحق، وهُو قولُه تعالى: ﴿ وَقُل إللهُ وَمِنتَ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَ وَيَحْفَظُنَ الْمُوجُهُنّ وَلا يبتَهِنَ مَن الجَسَد على الأمرِ لا يجلّ، وكذلك اللاحق، وهُو قولُه تعالى: ﴿ وَقُل إللهُ وَاقع الزّيْن منَ الجَسَد على الأمرِ لا يجلّ، وكذلك كان النّهيُ عن إبداءِ الزّيْنِ كنايةً عن إبداءِ مَواقع الزّيْن منَ الجَسَد على الزّين من الجَسَد على الزّين عن إبداءِ الوقوي إلى ما لا يجلّ كنايةً عن النّهي عن إبداءِ الفروج المؤدِّي إلى ما لا يجلّ كنايةً عن النّهي عن الزّين من الجَسَد على الزّين. وإذًا النّهيُ واردٌ على غَضِّ البَصَرِ عن الفُروج لئلًا يؤدِّي إلى ما لا يجلّ كنايةً عن النّهي عن الزّين.

وهُو مُوافِقٌ لِما قال الإمامُ: الظاهرُ العمُوم، وفي سائرِ ما حَرَّمَ منَ الزِّنى والمَسِّ والنظَر، على أنهُ لو أُريدَ حَظْرُ النظرِ (١) لكان في مفهوم الخطابِ ما يوجِبُ حَظْرَ الزِّنى، كقولِه تعالى: ﴿فَلَا نَقُلُ لَمُّمَا أُنِّ وَلَا نَنَهُرُهُمَا ﴾ [الإسراء: ٢٣] (٢).

⁽١) في (ط): «النفس».

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۲۳: ۲۰۵).

ابنِ زيد: كلُّ ما في القرآن من حفظِ الفَرْج فهو عن الزنى، إلَّا هذا فإنه أرادَ به الاستتار. ثم أُخبَرَ أنه ﴿خَبِيرٌ ﴾ بأحوالهم وأفعالهم، وكيف يُجِيلُون أبصارَهم، وكيف يَصنعُون بسائرِ حواسِّهم وجَوارحهم، فعليهم إذا عَرفوا ذلك أن يكونوا منه على تقوى وحذرٍ في كلِّ حركةٍ وسُكون.

[﴿ وَقُل اللّٰمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبَدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَ أَوْ اللّٰهَ اللّٰهِ اللّٰهِ وَلَيَهِنَ أَوْ اللّٰهِ وَلَي اللّهِ وَلَي اللّٰهِ وَلَي اللّٰهِ وَلَي اللّٰهِ وَلَي اللّٰهِ وَلَا اللّٰهِ وَلَا يَصْوِلُونَ اللّٰهِ وَلَي اللّٰهِ وَلَي اللّٰهِ وَلَي اللّٰهِ وَلَا يَعْمَونَ اللّٰهُ وَلَا يَعْمَونَ اللّٰهِ وَلَا يَعْمَونَ اللّٰهُ وَلَا يَعْمَونَ اللّٰهُ وَلَا يَعْمَونَ اللّٰهُ وَلّٰ اللّٰهِ وَلَي عَلَى اللّٰهُ وَلَهُ اللّٰهُ وَلَا اللّٰهِ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهِ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهِ وَلَا اللّٰهُ وَلّٰ اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا الللّٰهُ وَلَا الللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ وَلَا الللّٰهُ اللّٰهُ وَلَا الللّٰهُ وَلَا الللّٰهُ وَلَا الللّٰهُ وَلَا اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّ

النساءُ مأموراتٌ _ أيضاً _ بغضٌ الأبصار، ولا يَجِلُّ للمرأةِ أن تَنظرَ من الأجنبيِّ إلى ما تحتَ سُرَّتِه إلى رُكبته، وإنِ اشتهتْ غضَّت بَصَرَها رأساً، ولا تَنظرْ من المرأةِ إلّا إلى مِثْلِ ذلك.

وغضُّها بَصَرَها من الأجانب أصلاً أُولي بها وأحسن.

وقال صاحبُ «الفرائدِ»: ويُمكنُ أن يُقال: المرادُ غَضُّ البصَرِ عن الأجنبيّة، والأجنبيّة يَحِلُّ النظرُ إلى بعضِها كما ذُكِر. وأمّا الفَرْجُ فلا طريقَ إلى الحلِّ أصلاً بالنسبةِ إلى الأجنبيّة، فلا وَجْهَ لدخولِ «مِن» فيه.

وقال القاضي: يَحْفَظوا فُروجَهم إلّا على أزواجِهم أو ما مَلَكَتْ أَيْهائهم، ولمّا كان المُستثنَى كالشاذّ النادرِ بخلافِ الغَضِّ أطلَقَه، وقَيّدَ الغَضّ بحرفِ التبعيض^(١).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٢).

ومنه حديثُ ابنِ أمِّ مكتوم: عن أمِّ سَلَمة قالت: كنتُ عند النبيِّ عَلَيْهُ، وعندَه مَيْمُونة، فأقبلَ ابنُ أمِّ مكتوم، وذلك بعدَ أن أُمِوْنا بالجِجاب، فدخَلَ علينا، فقال: «احتَجِبا»، فقلنا: يا رسولَ الله، أليس أعمى لا يُبصِرُنا؟ قال: «أفعَمْياوانِ أنتها؟ ألستها تُبصِرانه؟». فإن قلت: لم قُدِّم غضُّ الأبصار على حفظِ الفُروج؟ قلت: لأنَّ النظرَ بَرِيدُ الزِّنى ورائدُ الفُجور، والبلوى فيه أشدُّ وأكثر، ولا يكادُ يُقدَرُ على الاحتراسِ منه. الزِّينة: ما تزيَّنتْ به المرأةُ من حُليٍّ أو كُحْل أو خِضاب، فها كانَ ظاهراً منها، كالخاتَم والفَتخة والكُحل والخِضاب: فلا بأسَ بإبدائه للأجانب، وما خَفِيَ منها، كالسِّوارِ والخِلْخال والدُّمْلُجِ والقلادةِ والإكْليل والوِشاحِ والقُرْط: فلا تُبديه إلا

قولُه: (ومنهُ حديثُ ابنِ أُمِّ مكتوم)، الحديث، رَواهُ التِّرمذيّ، وأبو داودَ مَع تغييرِ يسيرِ فيه(١).

قولُه: (عن أُمِّ سَلَمةً)، بيانٌ لحديثِ ابنِ أُمِّ مكتوم، لا أنهُ يَروِي عنها.

قولُه: (لأنّ النظرَ بريدُ الزِّني ورائدُ الفجور)، أخَذَه مِن قولِ الحَمَاسيّ:

وكنتَ إذا أرسَلتَ طَرْفَكَ رائداً لقَلبِكَ يوماً أَتعَبَثُكَ المَناظرُ رأيتَ السندي لا كُلُّه أنست قادرٌ عليه، ولا عن بعضِه أنتَ صابرُ (٢)

قولُه: (الفَتَخة)، الفَتَخة بالتحريك نكلة من فضّة لا فَصّ فيها، فإذا كان فيها فَصُّ فها فَصُّ فها فَصُّ فها فَصُّ فهو الخاتَم. والدُّمْلوجُ: المِعْضَد، وكذلك الدُّمْلجُ. والإكليلُ: شِبْهُ عِصَابةٍ مُزَيّنٌ بالجَوْهَر، ويُسَمّى التاجُ إكليلاً، والوِشاحُ يُنسَجُ مِن أَدِيم عريضاً، ويُرَصّعُ بالجَواهر، وتَشُدُّه المرأةُ بيْنَ عاتقِها وكَشْحَيْها (٣).

⁽۱) أخرجه الترمذي (۲۷۷۸) وأبو داود (۲۱۱۶) والنسائي في «السنن الكبرى» (۹۱۹۸) وصحّحه ابن حبّان (۵۷۵) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٢) «الحماسة» بشرح المرزوقي (٢: ١٢٣٨) وقائلُه مجهول. وقيل: هو لابن نُباتة وهو في «ديوانه» ص١٠٥٦، وذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٢: ٣١٣).

⁽٣) وهو ما بين الخاصرةِ إلى الضَّلع الخَلْفيِّ.

لهؤلاءِ المذكورين. وذكرُ الزينة دونَ مَواقعها: للمبالغةِ في الأمرِ بالتصوُّن والتستُّر؛ لأنَّ هذه الزِّينَ واقعةٌ على مواضعَ من الجسدِ لا يَحِلُّ النظرُ إليها لغير هؤلاء؛ وهي: الذِّراع، والسَّاق، والعَضُد، والعُنق، والرأس، والصَّدْر، والأُذن، فنُهيَ عن إبْداءِ الزِّين نفْسِها؛ ليُعلَمَ أنَّ النظرَ إذا لم يَجِلَّ إليها؛ لملابستِها تلك المواقعَ بدليلِ أنَّ النظرَ

القَرْمَلُ: مَا تَشُدُّه المرأةُ في شَعرِها. كلُّها منَ «الصِّحاح»، وقيل: الوِشاحُ: قِلادةٌ طويلةٌ تَضَعُ المرأةُ وسَطَها على عُنُقِها ثُم تُخالفُ بيْنَ طرَفَيْها على صَدْرِها حتى تكونَ كهيئةِ لام ألفِ، ثُمَّ تُديرُه على حِقْوَيْها.

قولُه: (بدليل)، تعليلٌ للتعليل، وهُو قولُه: «لِـمُلابَستِها»، أي: النظَرُ إنَّما لا يَحِلُّ إلى الزّين؛ لِـمُلابَستِها تلك المواضع، يَدُلُّ عليه جَوازُ النظرِ إليها غيرَ مُلابِسةٍ لها.

وقولُه: «كان النظَرُ إلى المواضع (١١»، جوابُ «إذا».

وقولُه: «لا مقالَ في حِلِّه»، خبرُ «أنّ»، والشّرطُ والجزاءُ خبرُ «أنّ» الأُولى، تقريرُه يُشعرُ بأنّ هذه العبارةَ مِن بابِ الكِناية، على نحوِ قولِ الشاعر:

تَبِيتُ بمَنجاةٍ منَ اللَّوم بيتُها إذا ما بيوتٌ بالمَلامةِ حَلَّتِ (٢)

وقولِم: فلانٌ طاهرُ الجَيْبِ نَقيُّ الذّيل.

وقال صاحبُ «الفرائد»: هُو مِن بابِ إطلاقِ اسم الحالِّ على المحلِّ، فالمرادُ بالزِّينة: مَواقعُها، فيكونُ حُرمةُ النظرِ إلى المَواقع بعبارةِ النّص، لا بدِلالتِها كها ذهبَ إليه، وعبارةُ النصِّ أقوى مِن دِلالتِه. اعلَمْ أنَّ عبارةَ النصِّ كها حَدّها البَزْدَويُّ: هُو العمَلُ بظاهِرِ ما سِيقَ الكلامُ لهُ (٣)، ودِلالةُ النصِّ: هُو ما ثَبَتَ بمعنى النصِّ لُغةٌ لا اجتهاداً واستنباطاً، كقولِه الكلامُ لهُ (٣)، ودِلالةُ النصِّ: هُو ما ثَبَتَ بمعنى النصِّ لُغةٌ لا اجتهاداً واستنباطاً، كقولِه تعالى: ﴿ فَلَا تَقُل لَمُ مَا أَنِ وَلَا نَهُ رَهُمَا ﴾ [الإسراء: ٢٢]؛ لأنها معلومٌ بظاهرِها وبمعناها، فلا يُحتاجُ إلى إخراج معناه بالاجتهادِ.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «المواقع».

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) انظر: «أصول البزدويّ» بشرح العلاء البخاري (١: ٦٧).

إليها غيرَ مُلابِسةٍ لها لا مقالَ في حلّه؛ كان النظرُ إلى المواقع أنفُسِها متمكّناً في الحَظْر، ثابتَ القَدَمِ في الحُرمة، شاهداً على أنَّ النساءَ حقُّهن أن يَحتَطْنَ في سَترها، ويتَقِينَ الله في الكشفِ عنها. فإن قلت: ما تقولُ في القرامِيل؛ هل يَحِلُّ نظرُ هؤلاءِ إليها؟ قلت: نعم. فإن قلت: أليس موقعُها الظَّهرَ ولا يَحِلُّ لهم النظرُ إلى ظَهرِها وبطنها؟ وربَّما وردَّ الشَّعرُ فوقعتِ القرامِيلُ على ما يُحاذي ما تحتَ الشَّرَة! قلت: الأمرُ كها قلت، ولكنَّ أمرَ القراميل خلافُ أمرِ سائر الحليِّ؛ لأنه لا يقعُ إلّا فوقَ اللِّباس، ويجوزُ النظر ولكنَّ أمرَ الواقع على الظهر والبطن للأجانب فضلًا عن هؤلاء، إلّا إذا كان يَصِفُ لرِقَّته؛ فلا يحلُّ النظرُ إلى القراميل واقعةً عليه. فإن قلت: ما المرادُ لرقَّته؛ فلا يحُلُّ النظرُ إليه، فلا يَحِلُّ النظرُ إلى القراميل واقعةً عليه. فإن قلت: ما المرادُ

ومالَ صاحبُ «الفرائدِ» إلى المَجَازِ دونَ الكناية، وإلى أنّ اللّفظَ كلّما كان أسهلَ مُتناوَلاً كان أقوى دِلالةً، كما عليه الأصُوليُّون، وذهبَ عنهُ إلى أنّ مآلَ نَفْي الحالِّ لإرادةِ نَفْي المحلِّ إلى الكناية، وإثباتِ المقصُودِ بطريقِ البُرهان، ألا ترى كيف بالَغَ في قولِه: «كان النظرُ إلى المَواقع أنفُسِها متمكِّناً في الحَظْر، ثابتَ القَدَم في الحُرْمة».

وأيضاً، إنّ الكناية لا تُنافي الحقيقة، فيجوزُ أن يُرادَ النّهيُ عن إبداءِ ما يتزيّنَ به نفْسِه أيضاً مُحترِزاً عن كسرِ قلوبِ الفقراء، بخلافِ المَجَاز؛ ولهذا قال صاحبُ «الانتصاف»: قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِثِنَ بِأَرْجُلِهِنَ لِيُعْلَمُ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَ ﴾ يُحقِّقُ أنّ إبداءَ الزّينة مقصُودٌ بالنّهي (١). وأيضاً، لو أُريدَ المحلُّ دونَ الحالِّ كها عليه إرادةُ المَجَاز لَلزِمَ أن يجلَّ للأجانبِ النظرُ إلى ما ظَهَرَ مِن مَواقع الزينِ الظاهر، وهذا باطلٌ؛ لأنّ كلّ بَدَنِ الحُرِّةِ عَوْرةٌ لا يجلُّ لغيرِ الزّوج والمَحْرَم النظرُ إلى شيءٍ منها إلا لضرورة، كالمُعالجة وتحَمُّلِ الشهادة، وإن كان هذا المعنى لا يُساعدُ عليه قولُه: «لم سُومحَ مطلقاً في الزّينةِ الظاهرة؟».

قولُه: (وَرَدَ الشَّعرُ)، عن بعضِهِم: وَرَدَ الشَّعرُ: طال، يقالُ: فلانٌ واردُ الأَرْنَبة: إذا كان فيها طول. الأَرْنبةُ: طَرَفُ الأَنْف.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۳: ۲۳۰).

بموقع الزينة؟ ذلك العُضْوُ كلَّه، أم المقدارُ الذي تُلابِسُه الزينةُ منه؟ قلت: الصحيحُ أنه العضوُ كلَّه كما فسَّرتُ مواقعَ الزينة الخفيَّة، وكذلك مواقعُ الزينةِ الظاهرة: الوجهُ موقعُ الكُحل في عينيَّه، والخِضابِ بالوَسْمة في حاجبَيْه وشاربَيْه، والغُمْرةِ في حدَّيْه؛ والكفُّ والقدمُ مَوقِعا الخاتَم والفَتَخةِ والخِضابِ بالجِنّاء. فإن قلت: لم سُومِعَ مُطلَقاً في الزينةِ الظاهرة؟ قلت: لأنَّ سَتْرَها فيه حَرَجٌ؛ فإنَّ المرأة لا تَجِدُ بُدًّا من مزاولةِ الأشياء بيدَيْها، ومن الحاجةِ إلى كشفِ وجهها، خُصوصاً في الشهادةِ والمُحاكمة والنكاح، وتُضطرُّ إلى المشي في الطُّرقات؛ وظُهورِ قَدمَيْها، وخاصة الفقيراتُ منهن، وهذا معنى قوله: ﴿ إِلّا مَا ظُهُ مِن الحَاجةِ اللهُ عَلَى ظُهوره والأصلُ فيه الظُّهور، وإنها سُومِعَ في الزِّينةِ الخفيَّة أولئك المذكُورون؛ لما كانوا مختصِّين والأصلُ فيه الظُّهور، وإنها سُومِعَ في الزِّينةِ الخفيَّة أولئك المذكُورون؛ لما كانوا مختصِّين والأصلُ فيه الظُّهور، وإنها سُومِعَ في الزِّينةِ الخفيَّة أولئك المذكُورون؛ لما كانوا مختصِّين به من الحاجةِ المُضطرَّة إلى مُداخلتِهم ومخالطتهم؛ ولقلّةِ توقُّعِ الفتنة من جِهاتهم، ولِا في به من الحاجةِ المُضطرَّة إلى مُداخلتِهم ومخالطتهم؛ ولقلّةِ توقُّع الفتنة من جِهاتهم، ولِا في به من الحاجةِ المُضطرَّة إلى مُداخلتِهم وخالطتهم؛ ولقلّةِ توقُع الفتنة من جِهاتهم، ولِا في

قولُه: (كما فَسَّرتُ مَواقعَ الزِّينةِ المَخفيّة)، وهِي: الذِّراع، والسَّاقُ والعَضُد، إلى آخِرِها(١).

قولُه: (الوَجْه)، وهُو مبتدأً، و «موقعُ الكُحْلِ في عَيْنَيْه» جملةٌ مِن مبتدأٍ وخبرِ للمبتدأِ الأوّل، والضّميرُ في «عَيْنَيْه» عائدٌ إلى الوَجْه، و «الخِضَاب» بالكسرِ، على أنّ المُضافَ محذوفٌ تقديرُه: الوَجْهُ موقعُ الخُمْرةِ في خَدّيْه.

قولُه: (والغُمْرة)، بضمِّ الغَيْن وسكونِ الميم: طِلاءٌ يُتَّخَذُ منَ الوَرْس. وقد غَمَّرتِ المرأةُ وجهَها تغميراً، أي: طَلَت به وَجْهَها ليَصفُو لونُها في «الصِّحاح».

قولُه: (أولئك المذكورون)، هُو مرفوعٌ بقولِه: «سُومحَ»، و«في الزِّينةِ الحَفِيَّة»: ظَرْفٌ لقولِه: «سُومح».

قولُه: (منَ الحاجةِ المُضْطرّة)، قالوا: هُو اسمُ فاعل، كقولِهم: المُغتابُ_فَضّ اللهُ فمَه_ أَكَلَ لحمَ المُغتاب، ويَشرَبُ دمَه.

 ⁽١) هذه الفقرة قُدّمت في (ح) و(ف) قبل الفقرة السابقة، ووردت في (ط) هنا، وهو المناسب لترتيب
 «الكشّاف».

الطِّبَاع من النَّفْرَةِ عن مُماسَّة القَرائب، وتحتاجُ المرأةُ إلى صُحبتهم في الأسفارِ للنزول والرُّكوب وغيرِ ذلك. كانت جيوبُهنَّ واسعةً تبدو منها نُحورُهنَّ وصُدورهنَّ وما حوالَيْها، وكُنَّ يَسدِلْنَ الخُّمُرَ مِن ورائهنَّ فتبقى مكشوفةً؛ فأُمِرْنَ بأن يَسدِلْنَها من قدَّامِهنَ حتى يُغطِّيْنَها. ويجوزُ أن يُرادَ بالجيوب: الصُّدور تسميةً بها يَليها ويُلابِسُها. ومنه قولُم: ناصحُ الجَيْب. وقولُك: ضربتْ بخِهارها على جَيْبها، كقولك: ضربتُ بيدِي على الحائط؛ إذا وضعتَها عليه. وعن عائشة: ما رأيتُ نساءً خيرًا من نساء بيدِي على الحائط؛ إذا وضعتَها عليه. وعن عائشة: ما رأيتُ نساءً خيرًا من نساء

قولُه: (ناصحُ الجَيْب)، النّهاية: النّصحُ لُغةً: الحُلوص، يقالُ: نَصَحْتُهُ ونصَحْتُ له. وعُرفاً: هي الكلمةُ المُعبّرُ بها عن جُملةِ إرادةِ الخبر للمنصُوح له، فقولُه: «ناصحُ الجَيْب» كنايةٌ عن نقاوةِ الصّدر، وتخليصِه ممّا يُكدِّرُه منَ الغِلِّ والغِشِّ والحِقدِ ونحوِها. ومعنى الآية: ولْيُلْقِينَ مَعَانِقَهُنّ العريضاتِ الصّفيقاتِ على صُدورِهنّ لِيَسْتُرْنَ بذلك صُدورَهُنّ وما حَوْلها منَ الشُّعورِ والأعناق، يَدُلُّ عليه قولُ ابنِ عبّاسٍ: تُغَطِّي بذلك شَعرَها وترائبها، وصدورَها وسوالفَها(١)، وهِي أعلى العُنُق. وإنّها أُمِرْنَ به، لأنّ جُيوبهنّ كانت متسِعة، وذلّ على الشُّمولِ والإحاطةِ قولُهُ تعالى: ﴿وَلْيَضْرِينَ مِخْمُرِهِنَ ﴾؛ لأنه كقولِه تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ ﴾ [البقرة: ٢١].

قولُه: (وعن عائشة) الحديث، مِن روايةِ البخاريِّ وأبي داود، عنها: يَرحَمُ اللهُ نساءَ المهاجِرات (٢) الْأُوَل، لمّا أَنـزَلَ اللهُ ﴿وَلْيَضَرِيْنَ بِخُمُرِهِنَّ ﴾ الآية، شقَقْنَ أَكْنُـفَ مُروطِهنَّ فاخْتَمَرْنَ بها (٣).

النِّهاية: المِرْطُ: الكساءُ مِن صُوف، وربَّما كان مِن خَزِّ أَو غيرِه، والْمَرَحَّلُ: الذي قد نُقِشَ فيه تصَاويرُ الرِّحال.

⁽۱) ذكره الواحدي في «الوسيط» (٣: ٣١٦).

⁽۲) في (ح): «المهاجرين»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو كذلك في «صحيح البخاري» و«سنن أبي داود»، ومعناه: النساء المهاجرات، كقولهم: شجر الأراك. انظر: «فتح الباري» (١٠: ١٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٧٥٨) وأبو داود (٤١٠٢) واللفظُ له.

الأنصار، لمّا نزلتْ هذه الآيةُ قامت كلُّ واحدةٍ منهن إلى مِرْطِها المُرَحَّلِ فصَدعتْ منه صِدعةً، فاختمَرْن، فأصبَحْنَ على رُؤوسهنَّ الغِربان. وقُرئ: (جِيُوبهنَ) بكسِر الجيم لأجل الياء، وكذلك (بِيُوتاً غيرَ بِيوتِكم) [النور: ٢٧]. قيل في ﴿فِسَآبِهِنَّ ﴾: هنَّ المؤمنات؛ لأنه ليس للمُؤمنةِ أن تتجرَّدَ بين يَديْ مُشركة أو كِتابيَّة.

عن ابنِ عبّاس: والظاهرُ أنه عُنِيَ بنسائِهنَّ وما مَلكتْ أيهائُهنَّ: مَن في صُحبتهنَّ وخِدمتِهنَّ من الحَرائرِ والإماء والنساء، كلُّهنَّ سواء في حِلِّ نَظرِ بعضِهنَّ إلى بعض. وقيل: ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُهُنَّ ﴾: هم الذُّكورُ والإناث جميعاً.

وعن عائشة: أنها أباحت النظرَ إليها لعَبْدها، وقالت لذَكْوان: إنك إذا وضعتَني في القبرِ وخرجتَ فأنت حُرِّ. وعن سَعيدِ بن المُسيَّب مِثْله، ثم رَجَعَ وقال: لا تَغرنَّـكم آيةُ النور؛ فإنَّ المرادَ بها الإماء.

وهذا هو الصحيح؛ لأنَّ عبدَ المرأة بمنزلة الأجنبيِّ منها، خَصِيًّا كان أو فَحْلًا.

قولُه: (وقُرِئَ: «جِيُوبِهِنّ»)، قرأَ نافعٌ وعاصمٌ وأبو عَمْروٍ وهشام: ﴿جُيُوبِهِنَّ﴾ بضمّ الجيم، والباقونَ: بكسرِها(١).

قولُه: (وكذلك «بِيوتاً غيرَ بِيوتِكم»)، قال الزجّاجُ: مَن ضَمّ^(٢) فعلى أصلِ الجَمْع، بَيْتٌ وبُيوت، مثْلَ قَلْبٍ وقُلُوب، ومَن كَسَرَ فللياءِ التي بعدَها، وذلك عندَ البَصْريِّينَ رَديءٌ جدّاً؛ لأنهُ ليس في الكلام «فِعُولُ» بكسرِ الفاء^(٣)، والقراءةُ شاذّة.

قولُه: (وهذا هو الصّحيحُ؛ لأنّ عبدَ المرأةِ بمنزلةِ الأجنبيّ)، ذَكَرَ مُحيي السُّنّةِ في «المَعالمِ»: عبدُ المرأةِ مَحُرُمٌ لها، فيجوزُ له، إذا كان عفيفاً، النظرُ إلى بَدَنِ مَوْلاتِه إلّا ما بيْنَ السُّرةِ والرُّكْبةِ، كالمَحارم، وهُو ظاهرُ القرآن. ورُوِيَ ذلك عن عائشةَ وأُمِّ سَلَمةَ رَضِيَ اللهُ

⁽١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» للداني ص ١٦١.

⁽٢) في (ح) و(ف): «مَنْ فَعَل».

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٨).

وعن مَيسُونَ بنتِ بَحْدَلِ الكِلابيّة: أنَّ مُعاوية دخل عليها ومعه خَصِيّ، فتقنَّعتْ منه، فقال: هو خَصيّ. فقالت: يا معاوية، أتُرى أن المُثْلة به تُحلِّلُ ما حرَّم الله؟ وعند أبي حَنيفة رحمه الله: لا يَحِلُّ إمساكُ الخِصْيان واستخدامُهم وبَيْعُهم وشراؤهم، ولم يُنقَل عن أحدٍ من السَّلف إمساكُهم.

فإن قلت: رُوي: أنه أُهدِيَ لرسول الله ﷺ خَصِيٌّ فَقَبِله. قلت: لا يُقبَلُ فيما تعمُّ به البَلوي إلّا حديثٌ مَكشوف، فإن صحَّ فلعلَّه قَبِلَه ليُعتِقَه، أو لسببٍ من الأسباب.

الإِرْبةُ: الحاجة. قيل: هم الذين يَتْبعونكم ليُصِيبوا من فَضْلِ طعامكم، ولا حاجةَ لهم إلى النساء؛ لأنهم بُلهُ لا يَعرفون شيئاً مِن أمرِهنّ. أو شيوخٌ صُلحاءُ إذا كانوا معهنَّ غَضُّوا أبصارَهم، **أو بهم عَنانة**.

تعالى عنُها، ورَوى ثابتٌ عن أنس، أنّ النبي ﷺ أَتَى فاطمةَ بِعَبْدِ قد وَهَبَهُ لها، وعلى فاطمةَ رَضِيَ الله عنها ثوبٌ إذا قَنَعتْ به رأسَها لم يبلُغْ رِجْلَيْها، وإذا غَطَّت به رِجْلَيْها لم يبلُغْ رأسَها، فلمّا رأى رسُولُ الله ﷺ ما تَلْقَى قال: «إنهُ ليس عليكِ بأسٌ؛ إنّا هُو أبوكِ وغُلامُك» (١). ورواهُ أبو داودَ في «سُنَنِه».

قولُه: (تَعُمُّ به البَلْوي)، الجَوهريُّ: البَليّةُ والبَلْوي والبَلاءُ واحد.

الأساس: وقد يُلِيَ بكذا، وانْتِلِيَ به، وأصابَتْه بَلْوى، والعبارةُ كنايةٌ عن أمرٍ لهُ خطر؛ لأنّ الأمرَ إذا التَبَسَ به البلاءُ تَحَاماهُ الناسُ وهابوهُ فتتوفّرُ الدواعي في الاهتمام به للاحترازِ عنه، أي: لا يُقبَلُ في أمرٍ يُهتَمُّ بشأنِه إلا حديثٌ مشهور.

قولُه: (أو بهم عنانة)، الجَوهري: رجلٌ عِنِّين: لا يريدُ النساءَ، بيِّنُ العِنِينيّة، وامرأةٌ عِنِّينةٌ: لا تشتهي الرِّجال. وهُو فِعِيلٌ بمعنى مفعول، وعُنِّنَ الرجُلُ عنِ امرأتِه: إذا حَكَمَ القاضي عليه بذلك، والاسمُ منه العُنّة، ولم يَذكُر الجَوهريُّ عنانة. وفي حاشيةِ «الصِّحاح»

⁽۱) «معالم التنزيل» (٦: ٣٥) والحديثُ المذكورُ أخرجه أبو داود في «السنن» (٢٠١٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٩٥).

وقُرئ: ﴿عَيْرَ﴾ بالنصبِ على الاستثناء أو الحال، والجرِّ على الوصفيَّة.

وُضع الواحدُ موضعَ الجَمْع؛ لأنه يُفيد الجنس، ويُبيِّن ما بعدَه أنه يُرادُ به الجمع،

بخطِّ ابنِ حبيب: الصَّوابُ: العِنِّينُ: الذي لا ينتشرُ ذَكَرُه. وفي «المُغرِب»: العُنّةُ على زَعْمِهم: اسمٌ من العِنيّن، وهُو الذي لا يَقدِرُ على إثيانِ النِّساء، مِن عَنّ: إذا حُبِسَ في العُنّة، وهِي حَظيرةُ الإبِل، أو مِن: عَنّ: إذا عَرَضَ؛ لأنه يَعُنُّ يميناً وشهالاً ولا يَقصِدُه، ولم أعثرُ عليها إلا في «الصِّحاح». وفي «البصائرِ» لأبي حيّانَ التوحيديِّ: فلانٌ عِنِينٌ بَيِّنُ التّعنينِ، ولا تَقُلْ: بيِّنُ العُنّة، كما يقولُ الفقهاء؛ فإنه كلامٌ مرذول(۱).

ووَجَدتُ بخطِّ مَولاي بهاءِ الدِّين: رُوِيَ عن المصنِّف، أنه كتَبَ في الحواشي: ذكرَ أبو حيّانَ في كتابِ «البصائر»: عِنِّينٌ بَيِّنُ التعنين. والعِنِينةُ والعِنِينيّة، والعنانةُ والعُنتُهُ كذِبٌ على العرب، وأوْلاها بالاستعمالِ: العنانة. ولا يَغُرّنَك قولُ الفقهاء: بَيِّنُ العُنيّة؛ فإنهم إنّها يقولونَ ذلك لِقِلّةِ عنايتِهم بلُغةِ نبيّهم.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿غَيْرَ﴾ بالنّصْب)، أبو بكرٍ وابنُ عامر، والباقونَ: بالجرِّ^(٢).

قال الزجّاجُ: أمّا خَفْضُ ﴿غَيْرِ﴾ فصفةٌ لـ﴿التَّبِعِينِ﴾؛ لأنّ ﴿التَّبِعِينِ﴾ هنا ليس بمقصودِ به إلى قوم بأعيانِهم، ومعناهُ لكلِّ تابع غيرِ أُولي إِرْبَة.

وأمّا نصبُها فعلى الاستثناء، أي: لا يُبدينَ زِينَتَهُنّ إلّا للتابِعينَ إلّا أُولِي الإِرْبِةِ فلا يُبدينَ زينَتَهُنّ لهم. وإمّا على الحال، أي: أو التابِعينَ غيرَ مريدين النّساء، أي: في هذه الحالِ^(٣).

قولُه: (وُضِعَ الواحد)، أي: قولُه: ﴿ أَوِ ٱلطِّلْفَالِ ﴾.

قولُه: (ويُبيِّنُ ما بعدَه)، أي: وَصْفُه بـ ﴿ الَّذِينَ لَرَّ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَاتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾.

 ⁽١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٨٦)، وانظر كلامَ التوحيدي في «البصائر والذخائر» (١: ٣٣)،
 وزاد بعده: «وقد مَرَنوا_يعني الفقهاء _ على فنونٍ من الخطأ لسوءِ عنايتهم بلغةِ نبيّهم عليه الصلاة
 والسلام».

⁽٢) ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٦.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤).

ونحوُه ﴿نُخُرِجُكُمْ طِفَلًا ﴾ [الحج: ٥].

﴿ لَمْ يَظْهَرُواْ ﴾: إمّا مِن ظَهَرَ على الشيء؛ إذا اطّلع عليه، أي: لا يَعرفون ما العَوْرة، ولا يُميِّزون بينها وبين غيرها؛ وإمّا مِن ظَهَرَ على فُلان؛ إذا قَوِيَ عليه، وظَهَرَ على القرآن: أَخَذَه وأطاقَه، أي: لم يَبْلغوا أوانَ القُدرةِ على الوَطْء. وقُرئ: (عَوَرات) وهي لغة هُذيل. فإن قلت: لمِ لمَ يَنكرِ اللهُ الأعهامَ والأخوال؟ قلت: سُئل الشعبيُّ عن ذلك، فقال: لئلا يَصِفَها العمُّ عند ابنه، والخالُ كذلك.

ومعناه: أنَّ سائرَ القرابات يَشتركُ الأبُ والابن في المَحْرَميَّة إلا العمَّ والخالَ وأبناءهما. فإذا رآها الأبُ فربَّما وَصَفَها لابنه وليس بمَحْرم، فيُداني تصوُّرُه لها بالوصفِ نَظَرَه إليها. وهذا أيضاً من الدلالاتِ البَليغة على وُجوب الاحتياطِ عليهنَّ في التستُّر. كانت المرأةُ تضرب الأرضَ برِجْلها؛ ليَتقَعْقَعَ خَلْخالها فيُعلَمَ أنها ذاتُ خلخال. وقيل: كانت تَضرِبُ بإحدى رِجليْها الأخرى؛ لِتُعلمَ أنها ذاتُ خلخالين.

وإذا نُهِينَ عن إظهارِ صوت الحُيلِيِّ بعدما نُهِينَ عن إظهار الحُليِّ؛ عُلِمَ بذلك أنَّ النهيَ عن إظهار مواضع الحليِّ أبْلغُ وأبلغ. أوامرُ الله ونواهيه في كلِّ بابٍ لا يكادُ العبدُ الضعيف يقدرُ على مُراعاتها وإن ضَبَطَ نفْسَه واجتَهَد، ولا يَخلُو من تقصيرٍ يقع منه؛ فلذلك وصَّى المؤمنين جميعاً بالتوبةِ والاستغفار، وبتأميلِ الفلاح إذا تابُوا واستغفرُوا.

قولُه: (أنّ سائرَ القراباتِ يَشترِكُ الأبُ والابنُ في المَحْرَميّة)، يعني: كلُّ مَن لهُ قَرابةٌ كابنِه وأبوهُ يَشترِكُ معَه في القَرابةِ كالأخ؛ فإنهُ لمّا كان مَحُرُماً، فابنُه أيضاً مَحْرُمٌ، وأبوهُ كذلك، والأب، وابنُه وأبوهُ كذلك إلا العَمّ والخال؛ فإنّها لم يَشترِكا معَ ابنيّهما في المَحْرَميّة.

قولُه: (وقُرِئَ: «عَوَرات»)(١)، في «المطلع»: «عَوَراتٌ» بالتحريك؛ لأنهُ الأصلُ في جْمَع «فَعُلةٍ» بالسُّكون، إذا كان اسهًا، والسُّكونُ في الجَمْع لمكانِ حرفِ العِلّة.

⁽١) وممن قرأ بها ابن عباس في روايةٍ عنه، وقرأ بها الأعمش وإسحاق. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٦٩).

وعن ابنِ عبّاس: تُوبوا ممّا كنتم تَفعلُونَه في الجاهليّة؛ لعلّكم تَسعدونَ في الدنيا والآخرة. فإن قلت: قد صحّتِ التوبةُ بالإسلام، والإسلامُ يَجُبُّ ما قبْلَه، فما معنى هذه التوبة؟ قلت: أراد بها ما يقوله العلماء: إنَّ مَن أذنب ذَنْباً ثم تابَ عنه، يَلزمُه كلّما تذكّره أن يُجدِّدَ عنه التوبة؛ لأنه يَلزمُه أن يَستمرَّ على نَدمِه وعَزْمه إلى أن يلقى ربّه. وقُرئ: (أَيسُهُ المؤمنون) بضمِّ الهاء، ووجهُه: أنها كانت مفتوحةً؛ لوُقوعِها قبلَ ربّه. وقُرئ: (أَيسُهُ المؤمنون) بضمِّ الهاء، ووجهُه: أنها كانت مفتوحةً؛ لوُقوعِها قبلَ الألف؛ لالتقاءِ الساكنين؛ أُتبعتْ حركتُها حركةَ ما قَبْلَها.

[﴿وَأَنكِحُواْ ٱلْأَيْمَىٰ مِنكُرْ وَٱلصَّلِحِينَ مِنْ عِبَادِكُرْ وَإِمَآيِكُمْ ۚ إِن يَكُونُواْ فُقَرَآءَ يُغْنِهِمُ ٱللَّهُ مِن فَضْيلِهِ ۚ وَٱللَّهُ وَاسِعٌ عَكِيدٌ ﴾ ٣٢]

الأيامي واليتامي: أصلُهما: أَيائمُ ويَتائم، فقُلبا، والأَيِّم: للرَّجل والمرأة، وقد آمَ وآمتْ وتأييَّما: إذا لم يتزوَّجا بكرَيْن كانا أو ثيِّبَيْن. قال:

قولُه: (وقُرِئَ: «أَيَّـهُ المؤمنون»)، قَرَأَها ابنُ عامر، وفي الزُّخرُف^(۱): «أَيَّـهُ الساحر»، وفي الرَّحٰنِ^(۲): (أَيَّـهُ الثقلان) بضمِّ الهاءِ في الوَصْلِ في الثلاثة، والباقونَ: بفَتْحِها. ووقَفَ أبو عَمْرٍو والكسائيُّ عليهِنّ: «أَيُّها» بالألف، ووقَفَ الباقونَ بغيرِ ألف^(٣).

قال أبو عليِّ: وهذا لا يتّجِهُ؛ لأنّ آخِرَ الاسم الهاءُ هاهنا؛ لأنهُ آخِرُ الكلمة، لجَازَ ضَمُّ الميم في اللّهُمّ؛ لأنهُ آخِرُها^(٤). والعُذرُ ما ذكرَهُ المصنّفُ: «أنهّا كانت مفتوحةً» إلى آخِرِه، وعن بعضِهم: أنّها تُكتَبُ في ثلاثةِ مواضِعَ منَ التنزيل بلا ألف.

⁽١) يعنى: في الآية ٤٩ منها.

⁽٢) يعنى: في الآية ٣١ منها.

⁽٣) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٧.

⁽٤) «الحجّة للقرّاء السبعة» للفارسي (٣: ١٩٨) وفي نَقْلِ الطبيي نَوْعُ إِخْلال. وعبارةُ الفارسي ثمّةَ: «فأمّا ضمُّ ابنِ عامرِ الهاءَ من ﴿يَكَأَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ ﴾ فلا يَتّجه، لأن آخرَ الاسمِ هو الياءُ الثانية من «أيّ» فينبغي أن يكون المضمومُ آخِرَ الاسم، ولو جاز أن يُضمَّ هذا من حيث كان مقترِناً بالكلمةِ لجازَ أن يُضمَّ الميمُ من «اللهمّ» لأنه آخرُ الكلمة». انتهى.

فإنْ تَنْكِحي أنكِحْ وإنْ تَتَأْيمي _وإنْ كُنْتُ أَفْتَى مِنكمُ أَتَأَيَّمِ

وعن رسولِ الله ﷺ: «اللَّهم إنَّا نعوذُ بِكَ مِنَ العَيْمةِ والغَيْمةِ والأَيْمةِ والكَزَمِ والقَرَمِ»، والمراد: أنكِحُوا مَن تأيَّم منكم مِنَ الأحرارِ والحَرائر، ومَن كان فيه صلاحٌ من غِلْمانكم وجَواريكم.

وقُرئ: (مِن عَبيدِكم). وهذا الأمرُ للنَّدب؛ لِما عُلم مِن أنَّ النكاحَ أمرٌ مندوب الميه، وقد يكونُ للوجوبِ في حقِّ الأولياء عند طَلَبِ المرأةِ ذلك، وعند أصحابِ الظواهر: النكاحُ واجب.

قولُه: (فإنْ تَنكِحي أنكِحُ)، البيت (١). أفتَى: أفعَلُ منَ الفتَى، أي: أقرَبَ إلى الشّباب، و «أَتَأيَّم»: جزاءُ الشّرط، «وإن كنتُ أفتَى منكم»: جملةٌ معترِضةٌ. يقولُ: أُوافقُكِ في حالتَي التزوُّج والتَّأيُّم، وإن كنتُ أفتَى منك.

قولُه: (منَ العَيْمة والغَيْمة)، النِّهاية: العَيْمةُ بالعَيْن المهمَلة: شِدَّةُ شهوةِ اللَّبَن، وقد عامَ يَعَامُ ويَعيمُ عَيهاً. والغَيْمةُ بالغَيْنِ المعجَمة: شِدَّةُ العَطَش.

و «الكَزَمُ» بالزاي والتحريك: شدَّةُ الأكل، والمصدرُ ساكنُّ، وقيل: هُو البُخْل، مِن قولهِم: هو أكزَمُ البَنَان، أي: قصيرُها، كها يقال: جَعْدُ الكفِّ، وقيل: هُو أن يريدَ الرجُلُ المعروفَ ولا يَقدِرُ على الشيء. والقَرَمُ: شدَّةُ شهوةِ اللَّحم حتى لا يَصبِرَ عنه.

قولُه: (وهذا الأمرُ للنَّدْب)، قال القاضي: لمَّا نَهَى عبًا عسى يُفضي إلى السِّفَاح المُخِلِّ بالنَّسَبِ المقتضي للأُلفةِ وحُسنِ التربيةِ ومَزيدِ الشفقةِ المؤدِّيةِ إلى بقاءِ النَّوع، بعدَ الرَّجْرِ عنهُ مبالغةً فيه، أَمَرَ بالنِّكاحِ الحافظِ له، والخطابُ للأولياءِ والسّادة. وفيه دليلٌ على وجوبِ تزويجِ المولية والمملوك، وذلك عندَ طلبِها، وإشعارٌ بأنّ المرأة والعبدَ لا يَستبِدّانِ به، إذْ لوِ استبدّاً لمَا وَجَبَ على الوَلِيِّ والمَوْلَى (٢).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٤).

وممّا يدلَّ على كونه مَندُوباً إليه: قولُه ﷺ: «مَن أحبَّ فِطْرِي فلْيَستنَّ بسُنَّي، وهي النِّكاح»، وعنه: «مَن كان له ما يتزوَّجُ به فلم يتزوَّجْ فليس منّا»، وعنه: «إذا تزوَّج أحدُكم عَجَّ شيطانه: يا وَيْلَه، عَصَمَ ابنُ آدمَ مني ثُلثَيْ دِينه»، وعنه: «يا عِياض، لا تَزوجنَّ عَجوزاً ولا عاقراً، فإنِّي مُكاثِر»، والأحاديثُ فيه عن رسول الله ﷺ والآثارُ كثيرة.

وقلتُ: ويمكنُ أن يُقرّرَ بأنّ الأمرَ هاهنا للوجوب؛ فإنهُ تعالى لمّا نَهَى المؤمنينَ منَ الرِّجالِ والنساءِ عمّا يُوقِعُهم في السِّفاح مِن إرسالِ النَّظَرِ الذي هُو رائدُ القلب، وأمرَهم بغض الأبصارِ على المبالغة، ولم يترُكُ مِن تفصيلِ ذلك إلّا وأطنَبَ فيه، أقْبَلَ على الأولياءِ والسّادةِ بالأمرِ بالنّكاح خَوْفَ العَنتِ والفساد، وأزال المانعَ وأزاحَ العِلّة، وهُو خوفُ الفقر، يعني: إن كان المانعُ ذلك فاللهُ واسعٌ فهُو يُغنيهم مِن فضلِه إن شاء، عليمٌ يَبسُطُ الرِّزقَ لمن يشاءُ ويقدِر، فانكِحوا أنتُم ولا تُبالوا. ثُمَّ وَجّهَ الخطابَ إلى الطالبينَ وأمرَهم بالاستعفاف، يشاءُ ويقدِر، فانكِحوا أنتُم أيضاً على الأولياءِ بالطلبِ وأنتُم فقراءُ مَاويج، بلِ اطلُبوا مِن أنفُسِكُم يعني: لا تُلِحُوا أنتُم أيضاً على الأولياءِ بالطلبِ وأنتُم فقراءُ مَاويج، بلِ اطلُبوا مِن أنفُسِكُم اللهُ مِن فضلِه. ثُمّ خَصّ إرشادَ العبيدِ والإماءِ بالعِفّة، واحمِلوها على العَفافِ حتّى يُغنِيكُمُ اللهُ مِن فضلِه. ثُمّ خَصّ إرشادَ العبيدِ والإماءِ بالعَفْمُ أصورِهما من الاستقلالِ بأنفُسِها ثُم التزوّج بقولِه: ﴿وَٱلّذِينَ يَبْنَغُونَ ٱلْكِنْبَ ﴾ هُو أصلَحُ لأُمورِهما من الاستقلالِ بأنفُسِها ثُم التزوّج بقولِه: ﴿وَٱلّذِينَ يَبْنَغُونَ ٱلْكِنْبَ ﴾ الآية، وسيجيءُ عن قريبٍ من كلام لصاحبِ «الانتصاف» ما يَشُدُّ بِعَضُدِ هذا البيان، فنعمَ ما قال المصنَف وما أحسَنَ ما رَبَّبً هذه الأُمور.

قولُه: (مَن أَحَبِّ فِطرقِ)، أي: ما أنا عليه. النِّهاية: في حديثِ حُذَيْفةَ: «على غيرِ فِطرةِ محمدٍ ﷺ (١)، أراد دينَ الإسلام الذي هُو منسوبٌ إليه.

قولُه: (مَن كان لهُ ما يتزوّجُ به فلم يتزوّجْ فليسَ منّا)(٢). الانتصاف: هذا يدُلُّ على الوجوب، كقولِه: «مَن غَشَنا فليس منّا»(٣)، «ومَن شَهَرَ السّلاحَ فليس منّا»(٤).

⁽١) أخرجه البخاري (٧٩١) من حديثِ حذيفة بن اليمان رَضِيَ الله عنه.

⁽٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٠٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٣٥٥) وفي «المعجم الأوسط» (٩٨٩) مرسلاً،وذكره الهيمي في «مجمع الزوائد» (٤: ٢٥١) وقال: إسناده حسن.

⁽٣) أخرجه مسلم (١٠٢) من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

⁽٤) أخرجه ابن ماجه (٢٥٧٥) والترمذي (١٤٥٩) من حديثِ أبي موسى الأشعري وقال: حديث حسن صحيح. وانظر «الانتصاف» لابن المنيّر (٣: ٢٣٤).

وربَّما كان واجبَ التَّركِ إذا أدَّى إلى معصيةٍ أو مفسدة. وعن النبيِّ عَلَى رُووسِ الجِبالِ»، وفي أُمَّتي مئةٌ وثهانون سنةً فقد حلّت لهم العُزْبةُ والعُزْلةُ والترهُّبُ على رُووسِ الجِبالِ»، وفي الحديث: «يأتي على الناسِ زمانٌ لا تُنالُ المعيشةُ فيه إلّا بالمعصية، فإذا كانَ ذلكَ الزمانُ حَلَّتِ العُزوبة». فإن قلت: لمُحصِنَ دِينهم ويحفظَ عليهم صلاحَهم، ولأنَّ الصالحين من الأرقاءِ هم الذين مَواليهم يُشفِقون عليهم ويُنزِلونهم منزلةَ الأولاد في الأثرة والمودَّة، فكانوا مَظِنَّةً للتوصية بشأنهم والاهتمام بهم وتقبُّلِ الوصيّة فيهم، وأمّا المُفسِدون منهم فحالهُم عند مَواليهم على عكس ذلك. أو أريدَ بالصّلاح: القيامُ بحُقوق النكاح. يَنبغي أن تكونَ شريطةُ الله غيرَ منسيّةٍ في هذا الموعد ونظائرِه، وهي مشيئتُه، ولا يشاء الحكيمُ إلّا ما اقتضَتْه الحِكمةُ وما كان مَصلحةً،

قولُه: (في الأثرة)، الأساس: هُو أثيري: الذي أُوثِرُهُ وأُقدِّمُه، ولهُ عندي أَثَرَة.

قولُه: (شَرِيطةُ الله)، الأساس: شَرَطَ عليه كذا واشتَرَط، وهذا شَريطتي، وقد تشَرّطَ فلانٌ في عمَلِه: تنَوّقَ وتَكلّفَ شُروطاً ما هِي عليه.

قولُه: (ينبغي أن تكونَ شَريطةُ الله غيرَ مَنْسيّةٍ في هذا الموعِد)، يعني: في قولِه: ﴿إِن يَكُونُواْ فَقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللّهُ مِن فَضْلِهِ ﴿ وَ فَ نَظائِرِه نَحْوَ قولِه تعالى: ﴿ وَمَن يَتَقِ اللّهَ يَجْعَل لَهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق: ٣-٤]، والآيتانِ وإن كانتا مُطلقتين في الظاهرِ لكنّها مُقيّدتانِ بالشّريطة، أي: بمشيئةِ الله تعالى عَز وجَلّ، فلذلك قد يتَخلّفُ الغَنيُّ عن التقوى، وعنِ النّكاح في بعضِ الصُّور. والحاصِلُ أنّ الآيتيْنِ وإن كانتا مُطلقتيْنِ في الوعدِ، لكنّها محمولتانِ على المُقيّد، وهُو: إمّا دليلُ العقلِ فكما ذكرَه: ﴿ ولا يشاءُ الحكيمُ إلّا ما اقتضَتْه الحِكمة، وما كان مصلحة ﴾ وإمّا دليلُ النصِّ فكقولِه تعالى: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةُ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللّهُ مِن فَضَلِهِ إِن شَكَاءَ ﴾ [التوبة: ٢٨]، ومَن نَسِيَ الشّريطة، أي: القيدُ إذا مَن عَيْر طاهرَ الآيتَيْنِ انتَصَبَ مُعترِضاً إذا كان فقيراً وما استَغنَى؛ يقول: ما بالي اتّقيْت، وإذا كان غنيّاً وافتَقَرَ يقولُ: ما بالي افتَقَرْتُ؟ هذا تقريرُ كلام أو تزوّجتُ فيا استغنيْت، وإذا كان غنيّاً وافتَقَرَ يقولُ: ما بالي افتَقَرْتُ؟ هذا تقريرُ كلام

ونحوه: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُ عَرْجًا * وَيَرْزُقَهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق: ٢-٣]، وقد جاءت الشريطةُ منصوصةً في قوله: ﴿ وَإِنْ خِفْتُدْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغَنِيكُمُ ٱللَّهُ

المصنِّفِ، لكنّ الآية ليست بمُطلَقة، بل هِي مقيّدةٌ بقولِه: ﴿ عَلِيكُم ﴾ كما قال: «ولكنّه عليمٌ يَبسُطُ الرِّزقَ لمن يشاء ويَقدِرُ».

قال صاحبُ «الانتصاف»: شَرَطَ المصلحةَ على قاعدتِه، فحَجَّرَ واسعاً مِن رحمةِ الله تعالى، واحتجاجُهُ عليه لا لهُ؛ فإنّ الآيةَ شَرَطَ فيها المشيئةَ لا المصلحةَ.

وله النَّهُ وذلك أنّا رأينا من يتزوّجُ فلا يَحصُلُ لهُ الغِنى، ووَعْدُ الله تعالى صِدقٌ فلا بدّ مِن شَرْطٍ مُضمَر، فهُم يُضمِرونَ المصلحة، ونحن نُضمرُ المشيئة، فمَن لم يُغنِه اللهُ تعالى بعدَ تزوُّجِه فهُو ممّن لم يشأ غِناه. فإنْ قيل: فكذلك العُزْبُ؛ فإنّ غِناهُم معلّقٌ بالمشيئة، وليس هذا كإضارِ المشيئة في الغُفرانِ للعاصي، فإنّ الغُفْرانَ شريطةُ التوحيد، ولهُ ارتباطُ بالمشيئة، فإذا تابَ غيرُ الموحِّد لا يُغفَرُ لهُ حَتْهً، والموحِّدُ مقيّدٌ بالمشيئة، وهمهنا لا يقال: غيرُ الناكح لا يُغنيه الله.

فجوابُه: أنهُ قد تكرّرَ (١) في الطّباع المُساكِنة إلى الأسباب أنّ العيالَ سببٌ في الفَقْر، وعَدَمُه سببُ توفُّرِ المال، فأريدَ قَطْعُ هذا التوَهُّمِ المتمكّن بأنّ الله تعالى قد يُنمي المالَ مع كثرة العيالِ التي هِي في الوَهْم سببٌ لقلّة المال، وقد يَحصُلُ الإقلالُ مَع العُزوبة، والواقعُ يشهَدُ له، فدَلّ على أنّ ذلك الارتباطَ الوَهْميّ باطلٌ، وأنّ الغِنى والفقرَ بفعلِ الله مسبّبِ الأسباب، ولا يقفُ إلّا على المشيئة، فإذا عَلِمَ الناكحُ أنّ النّكاحَ لا يؤثّرُ في الإقتارِ لم يمنعهُ منَ الشّروع فيه، ومعنى الآية حينئذٍ: أنّ النّكاحَ لا يمنعُهمُ الغِنى مِن فضلِ الله، فعَبّرَ عنِ النّفْي كونَه مانعاً منَ الغِنى بوجودِهِ معَه. ومنهُ: ﴿ فَإِذَا قُضِيرَ وَ الْصَلَاةُ اللهُ السّرُوا ﴾ [الجمعة: ١٠] ظاهرُه أمرٌ بالانتشارِ عندَ انقضاءِ الصّلاة، فالمرادُ تحقيقُ زوالِ المانع، وأنّ الصّلاةَ إذا قُضِيتْ فلا مانعَ منَ الانتشارِ مبالغة (٢٠).

⁽١) كذا في الأصول الخطية، والذي في «الانتصاف»: «ركز»، وهو الأشْبَهُ بالصواب.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٣٥).

مِن فَضَلِهِ إِن شَاءً إِنَ اللَّهَ عَلِيمُ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٢٨]، ومَن لم يَنْسَ هذه الشريطة لم يَنتصِبْ مُعترضاً بعَزَبٍ كان غنيًّا فأفقَره النكاح، وبفاسقٍ تابَ واتَّقى اللَّهَ وكان له شيءٌ ففَنِي وأصبح مسكيناً.

وعن النبيِّ ﷺ: «التمسُوا الرِّزقَ بالنكاحِ». وشَكا إليه رجلٌ الحاجة، فقال: «عليكَ بالباءَةِ»، وعن عمرَ رضي اللهُ عنه: عجبٌ لمن لا يَطلبُ الغِني بالباءةِ!

ولقد كانَ عندنا رجلٌ رازحُ الحال، ثم رأيتُه بعد سنينَ وقد انتَعشتْ حالُه وحَسُنت، فسألتُه، فقال: كنتُ في أوّلِ أمْري على ما عَلِمت، وذلك قبلَ أن أُرزَقَ وَلداً، فلمّا رُزِقتُ بِكْرَ وَلدي تراخيتُ عن الفَقْر، فلمّا وُلد ليَ الثاني زدتُ خيراً، فلمّا تتامُّوا ثلاثة صبّ اللهُ عليَّ الخيرَ صبًّا، فأصبحتُ إلى ما تَرى. ﴿وَٱللّهُ وَاسِعُ ﴾ أي: غنيٌّ ذو سَعة لا يَرزَؤُه إغناءُ الخلائق، ولكنه ﴿عَلِيمٌ ﴾ يَبسُطُ الرزقَ لمن يشاءُ ويَقدِر.

قولُه: (رازحُ الحال)، الأساس: بعيرٌ رازحٌ: ألقَى نفْسَه منَ الإعياء. وقيل: هُو الشّديدُ الهُرَالِ وبه حِرَاكٌ، ومِن المَجَاز: رَزَحَتْ حالُه، ولهُ حالٌ رازحة.

قولُه: (بكرَ ولدي)، أي: أوّلَه، ما هذا الأمرُ منكَ ببِكْرِ ولا بثِنْي، أي: لا بأوّلِ ولا ثان. وحاجةٌ بِكْرٌ هُو أوّلُ حاجةٍ رُفِعَتْ. «تَتَامُّوا ثلاثةً» مبالغةٌ في التّمام، رَجُلٌ تميمٌ، وامرأةٌ تامّةُ الحَلْق: وثيقاه، واجتَمَعوا فتَتَامّوا عشَرةً، وجعَلْتُه لكَ تِمّاً، أي: بتمامِه، كلُّ ذلك منَ «الأساس».

قولُه: (لا يَرْزَؤُه إغناءُ الخلائق)، الأساس: ما رَزَأَتُه شيئاً مَرْزِئةً ورُزْأً: ما نَقَصْتَه، وفَعَلَ كذا مِن غير مَرْزِئَة، أي: غير نُقصانٍ وضَرَر.

قولُه: (ولكنّه ﴿عَلِيمُ ﴾ يَبسُطُ الرِّزقَ لَمَن يشاء)، هذا الاستدراكُ يؤذِنُ بأنّ قولَه: ﴿عَلِيمُ ﴾، كقولِه:

حليمٌ إذا ما الحِلمُ زَيّنَ أهلَه معَ الحِلم في عَيْن العدوِّ مَهِيبُ^(١)

⁽١) سبق تخريجه.

[﴿ وَلَيَسْتَعْفِفِ ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ فِكَامًا حَتَّى يُغْنِيهُمُ ٱللَّهُ مِن فَصَّلِهِ وَٱلَّذِينَ يَبْغُونَ ٱلْكِئْبَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً وَءَاتُوهُم مِن مَالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي ءَاتَـٰكُمُ وَلَا تُكْرِهُواْ فَنَيْئَتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَعَصُّنَا لِنَبْنَغُواْ عَضَالُمَ يَوْاللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ وَكُرِهُ فَيْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مَعْوُرٌ رَّحِيمٌ ﴾ ٣٣]

﴿ وَلْيَسْتَعْفِفِ ﴾: ولْيَجتهد في العِفَّة وظَلَفِ النَّفْس، كأنَّ المُستعِفَّ طالبٌ من نفْسِه العفاف وحامِلُها عليه. ﴿ لَا يَجِدُونَ نِكَامًا ﴾ أي: استطاعة تزوُّج.

ويجوزُ أن يُرادَ بالنكاح: ما يُنكَحُ به من المال.

﴿حَتَّىٰ يُغْنِيهُمُ اللَّهُ ﴾ تَرجيَةٌ للمُستعِفِّين وتَقدِمةُ وعدٍ بالتفضُّل عليهم بالغِني،

قولُه: (وظَلَف النَّفْس)، الأساس: ظَلَفَ نفْسَه: كَفَّها عمَّا لا يَحِلّ. قال ربيعةُ بنُ مَقْروم: وظَلَفْتُ نفْسي مِن لئيم المأكل (١١)

قولُه: (كأنّ المُستعِفَّ طالبٌ مِن نفْسِه العفافَ وحاملُها عليه)، أي: جَرّدَ مِن نفْسِه شخصاً غيرَه، وطلَبَ منهُ العفاف.

قولُه: (أن يُرادَ بالنَّحاح ما يُنكَحُ به منَ المال)، ومعنى هذيْنِ الوجهيْنِ قريبٌ من معنى الوجهيْنِ في وطَوُلًا ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوُلًا أَن يَنكِحَ معنى الوجهيْن في ﴿ طَوُلًا ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوُلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَتِ ﴾ [النساء: ٢٥]، فإنّ الشافعيّة فسّرتُه بالزّيادةِ في المال، والحنفيّة بعَدَمِ مِلكِ فِراشِ الحُرّة (٢٠).

يؤيِّدُ هذا الوجْهَ قولُه تعالى: ﴿حَقَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ﴾، فالنَّكاحُ على هذا على زِنةِ «فِعال» للآلة. المطلع: هُو مثْلُ القِوام والجِزام: اسمٌ لِما يقامُ ويُحْزَمُ به.

⁽۱) البيت في «الحيوان» (٧: ٢٦٢)، وصَدْرُه:

ولقد أُفَدْتُ المالَ من جَمْع امرئ

⁽٢) انظر: «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٢) وللاطلاع على رأي الحنفية انظر: «أحكام القرآن» للجصّاص (٣: ٩٠٩).

ليكونَ انتظارُ ذلك وتأميلُه لُطفاً لهم في استعفافهم، ورَبْطاً على قلوبهم، وليَظهَرَ بذلك أنَّ فضلَه أولى بالإعفاء وأدنى من الصُّلَحاء، وما أحسنَ ما رتَّب هذه الأوامر: حيث أمَرَ أوَّلا بها يَعصمُ من الفِتنة ويُبعِدُ من مُواقعةِ المعصية؛ وهو غضَّ البَصر، ثم بالنِّكاحِ الذي يُحصَّن به الدِّين، ويقعُ به الاستغناءُ بالحلالِ عن الحرام، ثم بالحَمْل على النَّفْس الأمّارةِ بالسوء وعَزْفِها عن الطُّموحِ إلى الشهوةِ عند العَجْز عن النكاحِ إلى أنْ يُرزَقَ العُمْدرةَ عليه. ﴿وَلُلَّذِينَ يَبْغُونَ ﴾ مرفوعُ على الابتداء، أو منصوبٌ بفعل مُضمَر يفسِّره القُدرةَ عليه. ﴿وَلُلَّذِينَ يَبْغُونَ ﴾ مرفوعُ على الابتداء، أو منصوبٌ بفعل مُضمَر يفسِّره ولكَاتِبُوهُمْ مُ »، كقولك: زيداً فاضرِ بْه، ودخلتِ الفاءُ لتضمُّنِ معنى الشَّرط. والكِتابُ والمُكاتَبة، كالعِتاب والمُعاتَبة؛ وهو أن يقولَ الرَّجلُ لَمْلُوكِه: كاتَبْتُك على ألفِ درهم، فإنْ أَذَاها عَتَق.

قولُه: (ليكونَ انتظارُ ذلك [وتأميلُه] لُطفاً لهم في استعفافِهم)، يعني: في إيقاع الغِنى غاية للأمرِ بالاستعفافِ فائدتانِ: إحداهُما: ليُوطِّنَ المستعفِفُ نفْسَه على الإمساكِ عنِ النِّكاحِ ولا يَستعجِلَ قبْلَ الاستغناء؛ لئلّا يُورِّطَه فيها يَفضَحُه مِن كثرةِ العيالِ وقلّةِ المال، فتكونَ التَّرِجِيةُ لطفاً له. وثانيتُهها: أنهُ تعالى لمّا رَتّبَ الأمرَ بالاستعفافِ على قولِه: ﴿ يُغْنِيكُمُ اللهُ مِن فَضَلِهِ مَن فَضَلِه أَوْلى بالإعفاء؛ لأنّ ترتُّبَ الحُكم على الوَصْفِ المناسبِ مُشعِرٌ بالعِليّة، وكأنهُ قيل: استَعِفّوا إلى أنْ يُغنِيكُمُ اللهُ مِن فضلِه، ففي كلامِه لَفُّ ونَشْر؛ لأنّ قولَه: «ليكونَ انتظارُ ذلك وتأميلُه» متعلِّقٌ بقولِه: «تَرْجيةً للمُسْتَعفِّين».

وقولُه: (ولِيَظهَرَ بذلك)، بقولِه: «تقدِمةُ وَعْدِ بالتفَضُّل».

قولُه: (وعَزْفِها عن الطُّموح)، النِّهاية: وفي حديثِ حارثةَ: «عَزَفَتْ نفْسي عن الدُّنيا» (١)، أي: عَافَتْها وكَرِهَتْها، ويُروَى: «عَزَفْتُ نفْسي» بضمِّ التاء، أي: مَنَعتُها وصَرَفتُها. وطَمِحَ بصَرُه إليه، أي: امتَد وعلا، ومنهُ: طَمِحَتْ عَيْناهُ إلى السّهاء.

⁽۱) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه البزّار في «المسند» (٦٩٤٨) من طريق أنس بن مالك. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٢٨٩) وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٠٦٤) والبيهقي في «شعب الإيهان» (١٣) و ١٥٩) من طريق الحارث بن مالك رَضِيَ الله عنه.

ومعناه: كتبتُ لك على نفسي أن تعتِقَ مني إذا وَفَيتَ بالمال، وكتبتَ لي على نفسك أن تَفِيَ بذلك. أو: كتبتُ عليك الوفاءَ بالمال، وكتبتَ عليَّ العِتْق. ويجوزُ عند أبي حَنيفة رحمه الله حالًا ومؤجَّلاً، ومُنجَّماً وغيرَ مُنجَّم؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يَذكُرِ التنجيم، وقياساً على سائر العقود. وعند الشافعيِّ رحمه الله: لا يجوزُ إلا مؤجَّلاً منجَّماً، ولا يجوزُ عنده بنجم واحد؛ لأنَّ العبدَ لا يَملك شيئاً، فعَقْدُه حالًا مَنعٌ مِن حصولِ الغرَض؛ لأنه لا يَقدرُ على أداء البَدَلِ عاجلاً. ويجوزُ عقدُه على مالٍ قليل وكثير، وعلى خدمةٍ في مُدَّةٍ معلومة، وعلى عملٍ معلوم مُؤقَّت؛ مثل: حَفر بئرٍ في مكانٍ بعينه معلومةِ الطُّول والعرض، وبناءِ دارٍ قد أراه آجُرَّها وجصَّها وما تُبنى به. وإن كاتبه على قصيف: جاز؛ لقلةِ الجهالة، كاتبه على قصيف: جاز؛ لقلةِ الجهالة، ووَجَبَ الوسَط. وليس له أن يَطأَ الـمُكاتبة. وإذا أدّى عَتَق، وكان وَلاؤُه لمولاه؛ لأنه جادَ عليه بالكسبِ الذي هو في الأصلِ له. وهذا الأمرُ للنَّدُب عند عامَّة العلماء. وعن الحسن: ليس ذلك بعَزْم، إن شاءَ كاتَبَ وإن شاء لم يُكاتِب.

وعن عمرَ رضي الله عنه: هي عَزْمةٌ من عَزَماتِ الله. وعن ابنِ سِيرينَ مِثْله،

قولُه: (لأنّ اللهَ تعالى لم يَذكُرِ التنجيم، وقياساً على سائرِ العقود)، قال القاضي: واحتجاجُ الحَنفيّةِ بإطلاقِه على جَوازِ الكتابةِ الحالّة ضعيفٌ؛ لأنّ المُطلَقَ لا يَعُمُّ معَ أنّ العَجْزَ عنِ الأداء في الحالِّ يَمنَعُ صحّتَها، كما في السّلَم فيما لا يوجَدُ عندَ المَحَلِّ (١).

قولُه: (على وَصِيف)، الجَوهري: الوَصيفُ: الخادم، غلاماً كان أو جاريةً. يقال: وَصَفَ الغلامُ: إذا بلَغَ الخِدمة، فهُو وَصِيفٌ بَيِّنُ الوَصَافة.

قولُه: (وهذا الأمرُ للنّدبِ عند عامّةِ العلماء)، قال القاضي: لأنّ الكتابةَ معاوَضةٌ تتضمّنُ الإرفاق، فلا تجبُ كغيرها (٢).

⁽۱) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٥).

⁽٢) المصدر السابق (٤: ١٨٥).

وهو مذهبُ داود. ﴿خَيْرًا ﴾: قُدرةً على أداء ما يُفارَقون عليه. وقيل: أمانةً وتكسُّباً. وعن سلمانَ أنَّ مملوكاً له ابتغى أن يُكاتِبَه، فقال: أعندك مالٌ؟ قال: لا، قال: أفتأمُرني أن آكُل غُسالة أيدي الناس! ﴿وَءَاتُوهُم ﴾ أمرٌ للمسلمين على وجهِ الوجوب بإعانة المُكاتبين وإعطائهم سَهْمَهم الذي جَعَلَ اللهُ لهم من بيتِ المال، كقوله: ﴿وَفِي ٱلرِقَابِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، عند أبي حَنيفة وأصحابه. فإن قلت: هل يحلُّ لمولاه إذا كان غنيًا أن يأخذ ما تُصدِّق به عليه؟ قلت: نعم، وكذلك إذا لم تَفِ الصدقةُ بجميع البَدَل وعَجَز

قولُه: (وهُو مذهبُ داود)، هُـو داودُ بـنُ عـليِّ الأصفهانيُّ(١)، وهُـو الـذي يُرجِّـحُ الاستصحابَ (٢) على القياس وهُو مِن أصحابِ الظواهِر.

قولُه: (﴿خَيْرًا﴾: قدرةً على أداءِ ما يُفارَقونَ عليه)، وفي الحاشية: صادَرْتُه، وفارَقْتُه على مال، أي: صدَرَ هذا وهذا وتفارَقَا عليه. والأظهَرُ أنّ التقديرَ على أداءِ ما تقَعُ الفُرقةُ عليه مِن مالٍ أو خدمةٍ أو عمَل.

الأساس: ومنَ المجازِ: وَقَفْتُه على مفارِقِ الحديث، أي: على وُجوهِه الواضحة.

قولُه: (قلتُ: نعمٌ، وكذلك إذا لم تَفِ الصّدَقَة)، إلى آخِرِه، قيل: عندَ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه أنهُ إذا رَقِّ المكاتَب، أو أُعتِقَ مِن غيرِ جهةِ الكتابة، غَرِمَ المدفوعَ إليه، إلّا أن يُتلِف المالَ قبْلَ العِنْقِ (٣)، وإنّما وجَبَ الردُّ إذا لم يَعْتِقِ المُكاتَبُ لو عَتَقَ مِن غيرِ جهةِ الكتابة؛ لأنهُ عُلِمَ فَبْلَ العِنْقِ النبيُّن أنّ ما صُرِفَ إلى المُكاتَبِ لم يقع الموقعَ حينَنذ، إذْ لم يتَرتب عليه الغَرَضُ مِن طريقِ التبيُّن أنّ ما صُرِفَ إلى المُكاتَبِ لم يقع الموقعَ حينَنذ، إذْ لم يتَرتب عليه الغَرَضُ المطلوب، وبهذا يَظهَرُ أنّ قياسَ ذلك على الصّدَقةِ التي اشتُريت منَ الفقيرِ غيرُ صحيح. وكذا إلحاقُه بحديثِ بَريرةَ ، فإنهُ لم يَحَدُثْ هنالك ما يَظهَرُ به بُطلانُ صَرْفِ الصّدَقةِ إلى مَن صُرفَتْ إليه.

⁽١) رأسُ المذهبِ الظاهري (ت ٢٧٠ هـ) كان كبير المحلِّ في العلم والعمل، له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٨: ٣٦٩).

⁽٢) يعني استصحاب الحال والبراءة الأصلية، وهو من مدارك الأصوليين المعتبرة.

⁽٣) لتيام الفائدة انظر: «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» للرملي (٨: ٣٩٢).

عن أداء الباقي، طاب للمولى ما أخذه؛ لأنه لم يأخذه بسبب الصدقة؛ ولكن بسبب عقد المكاتبة، كمن اشترى الصدقة من الفقير أو وَرِثها أو وُهبت له، ومنه قَولُه ﷺ في حديث بَريرة: «هو لها صدقةٌ ولنا هدية». وعند الشافعي رضي الله عنه: هو إيجابٌ على المَوالي أن يَحطُّوا لهم من مال الكتابة، وإن لم يفعلوا أُجبروا. وعن عليِّ رضي الله عنه: يُحطُّ له الرُّبع. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: يُرضَخُ له من كتابته شيئًا، وعن عمر رضي الله عنه: أنه كاتب عبداً له يُكنى أبا أُميَّة، وهو أوّلُ عبد كُوتِبَ في الإسلام، فأتاه بأوَّل نَجْم، فدفعه إليه عمرُ وقال: استعِنْ به على مُكاتبتك. فقال: لو أخرته إلى آخرِ بنجم. قال: أخافُ أن لا أُدرك ذلك. وهذا عند أبي حَنيفة على وجهِ النَّدب، وقال: إنه عقدُ مُعاوضة؛ فلا يُجبَرُ على الحَطِيطة، كالبَيْع. وقيل: معنى ﴿وَءَاتُوهُم ﴾: أسلِفُوهم. وقيل: أنفِقُوا عليهم بعد أن يُؤدُّوا ويَعتقوا. وهذا كلَّه مُستحَبٌ. ورُوي: أنه كان لوقيل: أنفِقُوا عليهم بعد أن يُؤدُّوا ويَعتقوا. وهذا كلَّه مُستحَبٌ. ورُوي: أنه كان لوقيل؛ بن عبد العُزّى مملوكٌ يقال له: الصُّبيح، سألَ مَولاه أن يُكاتِبَه فأبى؛ فنزلتْ.

كانت إماءُ أهلِ الجاهلية يُساعِينَ على مَواليهنّ، وكان لعبدِ الله بن أُبيِّ رأسِ

قولُه: (في حديثِ بَريرة)، وحديثُها على ما رَوَاهُ البخاريُّ ومسلمٌ ومالكُ، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عنها، قالت: تُصُدِّقَ على بَريرةَ بلَحْم، فقال رسُولُ الله ﷺ: «هُو لها صَدَقةٌ ولنا هديّة» (۱). وفي أُخرى لمسلم: أنّ النبي ﷺ أُتي بلَحْم بقرٍ فقيل: هذا ما تُصُدِّقَ به على بريرة، فقال: «هُو لها صَدَقةٌ ولنا هديّة».

قولُه: (يُساعِينَ على مَواليهنّ)، النّهاية: المُساعاةُ: الزِّنى، وكان الأصمَعيُّ يجعَلُها في الإماءِ دونَ الحَرائِر؛ لأنّهن كُنّ يَسْعَيْنَ لَمَواليهِنّ فَيكسَبْنَ بضرائبَ كانت عليهِنّ، يقالُ: ساعَتِ الأمّةُ: إذا فَجَرَتْ، وساعاها فلانٌ: إذا فَجَرَ بها، وهُو مُفاعَلةٌ منَ السّعي، فأبطلَ الإسلامُ ذلك، ولم يُلحِقِ النّسَبَ بها، وعَفاعًا كان منها في الجاهليّةِ ممّن ألجق بها.

قولُه: (وكان لعبدِ الله بن أُبَيِّ)، الحديثُ مِن روايةِ مسلم وأبي داود، عن جابر، أنّ جاريةً

⁽١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٢٢) والبخاري (١٤٩٣) ومسلم (١٠٧٥) و(١٠٠١).

النّفاق ستُّ جَوار: مُعاذة، ومُسَيْكة، وأُمَيْمة، وعَمْرة، وأُروى، وقُتَيْلة، يُكْرِههنَّ على البِغاء، وضَرَبَ عليهنَّ ضرائب، فشكتْ ثِنْتانِ منهنَّ إلى رسولِ الله ﷺ، فنزلتْ. ويُكنى بالفَتى والفتاة عن العَبدِ والأَمَة، وفي الحديث: «ليَقُل أحدُكم: فَتايَ وفَتاتِ، ولا يَقُلْ: عَبْدي وأَمَتي». والبغَاء: مصدرُ البَغْي. فإن قلت: لِمَ أُقحِمَ قُولُه: ﴿إِنْ أَرَدُنَ مَصَدَلُ البَعْيُ فَا اللهِ عَلْمُ الطَّيعةِ المُواتية مَصَدَّ اللهُ عَلَى إِلا مع إرادةِ التحصُّن، وآمرُ الطَّيعةِ المُواتية

لعبدِ الله بن أُبِيِّ يقالُ لها مُسَيْكة، وأُخرى يقالُ لها أُمَيْمة، كان يريدُهما على الزِّني، فشَكَتا ذلك إلى رسُولِ الله ﷺ فأنزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَنَيَتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَلَمَ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنَا ﴾ الآية (١٠).

قولُه: (وفي الحديثِ: «ليقُلْ أَحَدُكم: فَتاي»)، رَوى الإِمامُ أَحْدُ بنُ حَنْبل، عن أبي هريرةَ: «لا يقُلْ أَحَدُكم: عَبْدي أَمَتي، ومَوْلاي، ولا يَقُلْ أَحَدُكم: عَبْدي أَمَتي، ولْيَقُلْ: فتايَ فتاتي غُلامي»(٢).

قولُه: (لمَ أَقْحِمَ قُولُه: ﴿إِنَّ أَرَدُنَ تَعَشَّنا ﴾؟)، يريدُ أنّ النّهيَ عن إكراهِهن مُطلق، فلمَ قَيدَه بقولِه: إِنْ أَرَدُنَ تَعَشُنا ﴾؟ وذلك يُوهمُ أنّ النّهيَ عنِ الإكراهِ ينتفي إذا لم توجَدْ إرادةُ التحصُّن وهُو ليسَ بمُراد، وهذا مَبْنيٌّ على أنّ المُعلّق بلفظِ ﴿إِنْ ﴾ على الشيء، يعدمُ عندَهم عدم المُعلّق به بشهادةٍ إجماع أهلِ اللّغة أنّ كلمة ﴿إِنْ ﴾ للشّرط، والشّرطُ هُو ما ينتفي الحُكمُ عندَ انتفائه. وأجابَ أنّ الإكراة إنّها يُتصوّرُ إذا أرَدْنَ التحَصُّن، وإذا أرَدْنَ البِغَاء، فلا إكراهَ إذَنْ، على أنّ كلمة ﴿إِنْ ﴾ الدّالّة على الشّكِ وخُلوِّ الجُزْم مُؤْذِنةٌ بأنّهن كُنّ راغباتٍ في الزّنى.

الانتصاف: لم يَذكُرْ جواباً شافياً، وعندي أنهُ للإيقاظِ؛ لأنَّ السامعَ ينبغي أنه يَحترزَ مِن هذه الرِّذيلةِ وإن لم يكنْ زاجرٌ شَرْعيٌّ، إشعاراً بأنّ أمتَه خيرٌ منه، ولولا هذا لَمَا قَوِي الزاجرُ النّفسي (٣). وقلتُ: ويقوِّي هذا التأويلَ التعريضُ في قراءةِ ابنِ عبّاس: لَمُنّ غفورٌ رحيم (٤).

⁽۱) أخرجه مسلم (۳۰۲۹) (۲۲) وأبو داود (۲۳۱۳).

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٤٦٥) وهو ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (٢٥٥٢).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٣٩) بتصرُّفٍ ملحوظ على جهةِ الاختصار.

⁽٤) وممن قرأ بها: ابن مسعود وجابر بن عبد الله وسعيد بن جُبير. انظر: «تفسير القرطبي» (١٢: ٢٥٥).

للبِغاءِ لا يُسمَّى مُكرِهاً، ولا أَمْرُه إكراهاً. وكلمةُ ﴿إِنْ ﴾ وإيثارُها على «إذا» إيذانٌ بأنَّ المُساعِيات كنَّ يَفعلْنَ ذلك برغبةٍ وطَواعِيَة منهنّ، وأنَّ ما وُجد من مُعاذة ومُسَيْكةَ من حيِّز الشاذِّ النادر.

﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ لهم، أو: لهنّ، أو: لهم ولهنّ، إنْ تابُوا وأصلَحوا.

وقال الإمامُ: ومنَ الناسِ مَن ذكرَ فيه جَواباً آخَرَ وهُو: أنّ في الغالبِ أنّ الإكراة لا يَحَصُلُ إلّا عندَ إرادةِ التحصُّن والكلامُ الواردُ على سَبيل الغالبِ لا يكونُ لهُ مفهومُ الخطاب، كما أنّ الخُلْعَ يجوزُ في غيرِ حالةِ الشِّقاق،ولمَّا كان الغالبَ في حالِ الشِّقاق قال: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَا يُعْتِمَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِما فِيمَا أَفْلَاتُ بِدِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وكذا قولُه تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبَهُمُ فِي ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيَكُمْ جُنَاحُ أَن نَقَمُرُوا مِنَ الصَّلَوْةِ إِنْ خِفْنُمْ ﴾ [النساء: ١١١]، والقَصْرُ لا يختصُّ بحالِ الخوف، لكنْ أجراهُ على سَبيل الغالب(١).

قولُه: (لهم، أو: لهُن، أو: لهم ولهُنّ)، يريدُ أنّ ﴿ غَفُورٌ تَحِيمٌ ﴾ مُطلَقٌ، والقرينةُ الدالّةُ على التقييدِ ﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَنَيَتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَلَةِ ﴾، فيجوزُ أن يُقيّد بالمُكرَهينَ إذا تابوا وبالمُكرَهاتِ، أو بكليْهما جيعاً، وقلتُ: يجوزُ أن يُتركا(٢) على إطلاقهما فيدخُلوا فيه دخولًا أوّليّاً، قال القاضي: الثاني أوفَقُ للظاهرِ ولِما في مُصحفِ ابنِ مسعودٍ: مِن بَعْدِ إكراهِهن لمُن غَفُورٌ رحيمٌ، ولا يَردُ عليه أنّ المُكرَهةَ غيرُ آثمةٍ فلا حاجةَ إلى المغفرة؛ لأنّ الإكراة لا يُنافي المُواخَدة بالذّات، ولذلك حُرِّم على المُكرَهِ القَتْلُ ووَجَبَ عليه القِصَاص (٣).

وقلت: فعلى هذا: في قولِه: «فإنّ الله مِن بعدِ إكراهِهِن هُنّ» وعيدٌ شديد، وتهديدٌ عظيمٌ للمُكرِه، وذلك الغُفرانُ والرّحةُ تعريضٌ، ويؤيِّدُ إيراد الجزاءِ على سَنَنِ الإخبار، والإطنابُ بذِكْرِ ﴿مِنْ بَعْدِ إِكْرَهِهِنَ ﴾ يعني انتَبهوا أيُّها المُكرَهون، أنَّهُنَّ مَع كوْنِهن مُكرَهاتٍ بنحوِ القتلِ وإتلافِ العُضو، يؤاخَذْنَ على ما أُكرِهْنَ لولا أنّ الله غفورٌ رحيمٌ فيتَجاوَزُ عنهُنّ، فكيف

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۲: ۲۲۱).

⁽٢) في الأصول الخطية: «يُترك»، وصوابه بألفِ الاثنين.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٧).

وفي قراءةِ ابن عبّاس: (لهنّ غفورٌ رحيم).

فإن قلت: لا حاجة إلى تعليقِ المغفرة بِهنَّ؛ لأنَّ المُكرَهة على الزنى بخلافِ المُكرَهِ عليه في أنها غيرُ آثمة. قلت: لعلَّ الإكراه كان دون ما اعتبرته الشريعة من المُكرَهِ عليه في أنها غيرُ آثمة. قلت: لعلَّ الإكراه كان دون ما عتبرته الشريعة من إكراهِ بقتل، أو بها يُخافُ منه التلفُ أو ذَهابُ العضو، من ضربٍ عَنيفٍ أو غيره حتى تسلم مِن الإثم، وربها قصَّرَت عن الحدِّ الذي تُعذَرُ فيه فتكون آثمة.

[﴿ وَلَقَدُ أَنزَلْنَا ۚ إِلَيْكُرُ ءَايَنتِ مُبَيِّنَتِ وَمَثَلًا مِنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْمِن قَبْلِكُمُ وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ٣٤]

(مُبَيَّ نات): هي الآياتُ التي بُيِّنتْ في هذه السُّورة وأُوضحتْ في معاني الأحكام والحدود. ويجوزُ أن يكون الأصلُ مُبيَّناً فيها فاتُّسِع في الظَّرف.

بِمَن يُكرِهُهِنِّ؟ مثْلُه قولُه تعالى: ﴿فَمَنِٱضْطُرَّغَيْرَ بَاغِ وَلَاعَادٍ فَلَآ إِنْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ ٱللهَ غَفُورٌ رَّحِيثُهُ ﴾ [البقرة: ١٧٢].

قولُه: (وفي قراءةِ ابنِ عبّاس: «لهُنّ غَفورٌ رحيم»)، قال ابنُ جِنِّيِّ: وقَرَأها سعيدُ بنُ جُبَيْر، وقال: «لهُنّ»: متعلِّقٌ بـ «غفور»؛ لأنهُ أدنَى إليها، ولأنّ «فَعُولاً» أقعدُ في التعدِّي مِن فَعيل. ويجوزُ أن يتعلَّق بـ «رحيم»؛ لأجْلِ حرفِ الجرِّ إذا قُدِّرَ خبراً بعدَ خبر، ولم يُقدَّرْ صفةً لـ «غفور»، لامتناع تقدُّم الصِّفةِ على موصُوفِها، والمعمولُ إنها يَصحُّ وقوعُه حيثُ يقعُ عاملُه، وليس الخبرُ كذلك، وأيضاً، يحسنُ في الخبر؛ لأنّ رُتبةَ الرِّحةِ أعلى مِن رُتبةِ المغفِرة، ولأنّ المغفرةَ مسبّبَةٌ عنها، فكأنها مقدّمةٌ معنى وإن تأخّرتْ لفظاً. هذا تلخيصُ كلام ابنِ جِنيِّ (۱).

قولُه: (فاتُسِعَ في الظّرف)، أي: أُجرِيَ مَجْرى المفعولِ به، كقولِه: ويومٍ شَهِدناهُ^(۲)، أي: آياتٍ مُبيّنات فيها الأحكامُ والحدود.

⁽۱) انظر: «المحتسب» (۲: ۱۰۸ – ۱۰۹).

⁽٢) سبق تخريجه. وتمامُ روايته:

ويوم شهدناه سُليْمًا وعامراً قليلٍ سوى الطعنِ النَّهالِ نوافلُه

وقُرئ بالكسر، أي: بَيَّنت هي الأحكامَ والحدود، جُعِلَ الفِعلُ لها على المَجاز، أو مِن: بَيَّن، بمعنى: تَبيَّن، ومنه المَثَل: قد بَيَّن الصُّبحُ لذي عينيَّن. ﴿وَمَثَلًا مِنَ ﴾ أمثالِ مَن (قَبْلَكُم)، أي: قصّةً عجيبةً من قِصَصِهم، كقصَّة يوسفَ ومريم، يعني: قصّة عائشةَ رضي الله عنها.

﴿ وَمَوْعِظَةً ﴾: مَا وَعَظَ بِهُ فِي الآياتِ والمثل، من نحوِ قوله: ﴿ وَلَا تَأْخُذُكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللّهِ ﴾ [النور: ٢٦]، ﴿ وَلَوْلَاۤ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ [النور: ٢٦]، ﴿ وَلَوْلآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ [النور: ٢٦]، ﴿ وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ [النور: ٢٦]، ﴿ وَلَوْلاَ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ﴾ [النور: ٢١]،

[﴿ اللّهُ نُورُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ مَثُلُ نُورِهِ كَمِشْكُوةِ فِهَا مِصْبَاحٍ الْمِصْبَاحُ فِي نُجَاجَةً الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبُّ دُرِيُّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَدَكَةِ زَيْتُونَةِ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِى مُ وَلَقَ لَمْ تَمْسَسَهُ نَارٌ نُورُ عَلَى نُورِ بَهْدِى اللهُ لِنُورِهِ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثَلَ لِلنَّاسِ وَاللهُ بِكُلِ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ٣٥]

قولُه: (وقُرِئَ بالكسر)، ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحَفْصٌ والكسائيُّ في الموضِعَيْنِ هُنا وفي «الطلاق»، والباقونَ: بالفَتْح (١٠).

قولُه: (جُعِلَ الفعلُ لها على المَجَاز)، كقولِه:

إذا رَدّ عافي القِدْرِ مَن يستعيرُها؟(٢)

قولُه: (قد بيّنَ الصُّبحُ لذي عَيْنَيْن)، قال المَيْدانيُّ: «بيّنَ» هاهنا بمعنى: تَبيّن، يُضرَبُ للأمرِ الذي يَظهَرُ كلّ الظهور^(٣).

قولُه: (ما وَعَظَ به في الآياتِ والمَثَل)، يريدُ أنّ قصّةَ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها مثلُ قصّةِ

⁽۱) يعني بفتح الياء. والمعنى: لا لُبْسَ فيها. وحجَّتُهم قوله تعالى: ﴿قَدْ بَيَّنَا لَكُمُ ٱلْآيَكَتِ ﴾ [آل عمران: ١١٨] والفعلُ مسندٌ إلى الله، فهي الآنَ مُبيَّنات. انتهى من «حجّة القراءات» ص ٤٩٨.

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) «مجمع الأمثال» (٢: ٩٩).

نظيرُ قوله: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ مع قوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِ ، ﴾ و ﴿يَهْدِى اللَّهُ لِنُورِهِ ﴾: قولُك: زيدٌ كرمٌ وجُود، ثم تقول: يُنعِشُ الناسَ بكَرَمِه وجُوده. والمعنى: ذو نُورِ السهاوات، وصاحبُ نُورِ السهاوات، ونور السهاوات والأرض الحقّ، شبَّهه

يوسُفَ ومريمَ في أنّها قُرِفا بها قُرِفا، فكانا بريئيْنِ منه، وكانت أيضاً موعِظةً للمؤمنينَ في قولِه تعالى: ﴿ لَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ لمّا أدمَجَ فيها ذلك الأدب الحسَن، وفيها قولُه تعالى: ﴿ يَعِظُكُمُ اللّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ ﴾ وأكثرُها مواعظُ وسائرُ آياتِ السُّورِ مِن نحوِ: ﴿ وَلاَ تَأْخُذُكُم بِهِ اللّهِ وَيَاللّهِ ﴾، وقولِه تعالى: ﴿ وَلَيْشَهَدْ عَذَابَهُمَا طَآبِفَةٌ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، وقولِه: ﴿ وَلاَنَقْبَلُوا لِمِثْلِمَ مُنَا الْمُؤْمِنِينَ ﴾، وقولِه: ﴿ وَلاَنَقْبَلُوا لَمُنْ مَهُدَةٌ أَبَدًا ﴾، وقولِه: ﴿ وَلاَنتَبِعُوا خُطُونِ الشَّيْطَانِ ﴾، ﴿ قُل لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يغُضُّوا مِن أَبْصَدِهِمْ ﴾، وغيرِ ذلك، وهذه الآيةُ عامّةٌ لكنْ يَدخُلُ فيها هذه المعاني دُخولاً أوّليّاً.

قولُه: (نَظيرُ قولِه: ﴿ اللّهُ نُورُ السّمَنوَاتِ وَالْآرْضِ ﴾ مع قولِه: ﴿ مَثَلُ نُورِهِ ﴾ و ﴿ يَهْدِى اللّهُ لِنُورِهِ ﴾: قولُك: زيدٌ كرمٌ وجُود، ثم تقولُ: يُنْعِشُ الناسَ بكرَمِه وجُودِه)، يريدُ: أنّ نسبة ارتباطِ هذه الجُملِ بعضِها مع بعض، كنسبةِ ارتباطِ الجُملتَيْنِ في المثال، وكذا حَمُلُ الخبرِ على المبتدأِ في الآية كحَمْلِه في المثال. فإنْ قلت: المثالُ ذو جُملتَيْنِ، والآيةُ ذاتُ جُمَلِ ثلاث؟ قلتُ: المثالُ ذو جُملتَيْنِ، والآيةُ ذاتُ جُمَلِ ثلاث؟ قلتُ: إلى آخِرِها يتصلُ به مبيّناً لما سَبقَ؛ فإنّ البيانَ إذا جُعِلَ قولُه تعالى: ﴿ مَثَلُ نُورِهِ عَمَ بَقُولِه : ﴿ يَهْدِى اللّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَآءُ ﴾ لينطبِقَ عليه والمبيّنَ متحدانِ في الاعتبار، ثم استُؤنِفَ بقولِه : ﴿ يَهْدِى اللّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَآءُ ﴾ لينطبِقَ عليه المثال، فإنّ قولَه : يُنْعِشُ الناسَ بكرَمِه مثلُ قولِه : ﴿ يَهْدِى اللّهُ لِنُورِهِ عَن يَصَلُ مَ عَن يَشَآءُ ﴾ لينطبِق عليه وجُودٌ إلى البيانِ تَركه.

قولُه: (يُنْعِشُ الناسَ بكرَمِه)، أي: يَرفَعُهم، ويُصلحُ حالهَم. وأصلُه: مِن نعْشةِ العاثِر، وفي بعضِ الأدعيةِ المأثورة: يا ناعشَ الضّعيف، يا مُغيثَ اللّهيف، ويا مُنتهَى رغبةِ الوَضيع والشّريف.

قولُه: (ونورُ السهاواتِ والأرضِ الحقّ)، أي: المرادُ بالنُّور: الحقّ، يَدُلُّ عليه قولُه: «شَبّهَه بالنُّور»، أي: شَبّه الحقّ بالنُّور، والمرادُ بالحقّ: كوْنُهما دليلَيْنِ على وجودِ فاطرِهما، وعظمةِ مُبدِعِهما، وكمالِ قُدرةِ مُنشئهما، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَوَتِ وَعَظَمةِ مُبدِعِهما، وكمالِ قُدرةِ مُنشئهما، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَوَتِ وَاللَّرَضِ رَبَّنَا مَا خَلَقتَ هَذَا بَعِللًا ﴾ [آل عمران: ١٩١] أي: ما خَلقتَهُ إلّا حقّاً. ويؤيِّدُه قولُه:

بالنورِ في ظُهوره وبيانه، كقوله: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخْرِجُهُ مِ مِّنَ ٱلظُّلُمَنتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]: أي: من الباطل إلى الحقّ.

وأضافَ النورَ إلى السهاواتِ والأرض لأَحد معنيَيْن: إمّا للدلالة على سَعةِ إشراقه وفُشوِّ إضاءته حتى تضيءَ له السهاواتُ والأرض. وإمّا أن يُرادَ أهلُ السهاواتِ والأرض، وأنهم يَستضيئون به.

«شَبّهه بالنُّورِ في ظهورِه وبيانِه»، أي: جَعَلَه مبيِّناً ودليلاً على وَحْدانيِّتِه، ومَالُ المعنى: اللهُ جاعِلُهما دليلَيْنِ على وَحْدانيِّتِه، كما نُقِلَ عن بعضِهم: اللهُ مدلولُ السهاواتِ والأرض. ولمّا احتاجَ الاستدلالُ بهما إلى الذِّهنِ الثاقب، والفِكرِ الصَّائبِ الذي لا يَلْويه الباطلُ يميناً وشِهالاً، جَعَلَ المشبّة به في كُوّةٍ؛ ليُؤْذِنَ أنّ المستضيءَ به إنّها ينتفعُ إذا انتَصَبَ مُحاذياً لهُ قِبَلاً إيّاه، وكذلك المُستدلُّ ينبغي أن يكونَ على الصِّراطِ المستقيم، كقولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا فَاتَيْعُوا السُّبُلَ فَنَفَرَقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ عَلَى الأنعام: ١٥٣]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولم يذهَبْ عن الجَادّةِ الموصِلةِ إليه يميناً وشهالاً».

فإن قلتَ: تفسيرُه لقولِه: ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَنُونِ وَ الْأَرْضِ ﴾ بقولِه: «للدِّلالةِ على سَعَةِ إشراقِه وفُشُوِّ إضاءتِه» غيرُ مطابقٍ لقولِه: «إنّ المصباحَ إذا كان في مكانٍ مُتَضايقٍ كالمِسكاةِ، كان أضواً له، وأجمَعَ لنُورِه»، بخلافِ المكانِ الواسع، فإنّ الضّوءَ يَنبَثُ فيه وينتشر، والواجبُ الموافقةُ بيْنَ ما يجتمعُ فيه المُشَبّةُ والمشَبّةُ به منَ المعنى؟ قلتُ: إنّها يكونُ كذلك أنْ لو كان وَجْهُ الشّبَه سَعَةَ الإشراقِ وفُشُوّه، وإنّها الوَجْهُ فَرْطُ الضِّياءِ وقوّةُ الإنارة. والحاصلُ أنْ شُبّة نُورُ الله الفاشي في قوّةٍ ظُهورِه بالنُّورِ المستفادِ منَ الحِصباح الذي هُو في المِشكاة، والمرادُ بالفُشُوِّ والانتشار: كثرةُ الدّلائلِ وظهورُ آثارِ وَحْدانيّتِه في المَلكوت.

قولُه: (وإمّا أن يُرادَ أهلُ السهاواتِ والأرض)، وهُو يَنظُرُ إلى تأويلِ ابنِ عبّاس على ما رَواهُ مُحيي السَّنةِ عنه: اللهُ هادي أهلِ السهاواتِ والأرض، فهُم بنُورِه إلى الحقِّ يَهتَدون، وبهُداهُ مِن حَيْرةِ الضّلالةِ يَنْجُون (١). وقال الإمامُ: اللهُ هادي أهلِ السهاواتِ والأرض، قولُ

 ⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٥٤).

ابنِ عبّاسِ والأكثرين. وقال أيضاً: القولُ بأنّ المرادَ بالنُّور: الهُدى هُو المُختار؛ لأنهُ مُطابِقٌ لِما قبلَه، وهُو قولُه: ﴿ وَلَقَدُ أَنزَلْنَا إِلَيْكُرُ ءَايَنتِ مُّبَيِّنَتِ ﴾ (١). وأقول ـ والعِلمُ عندَ الله ـ: إنّ هذه الآية ممّا خاضَ فيها العارِفونَ والنّحَاريرُ منَ العلماء، وبَلَغَتْ أقوالهُم مَبلَغاً عظيماً، وكلَّ تكلّمَ على مقدارِ بضاعتِه، وجاء بها في وُسْعِه وطاقتِه ﴿ قَدْ عَلِمَ كُلُ أَناسٍ مَشْرَيَهُمْ ﴾

هذا، وإنّ مِن جِبِلّةِ مَن أفنَى عُمُره في تحصيلِ صناعةٍ أن تتَحرّكَ أريحيّتُه إذا ما لاحَتْ لهُ مِن تلك الصّناعةِ لَـمْعةٌ، وعمّا تصَدّيْتُ له، وأفنيّتُ فيه صالحَ عُمُري معرفةُ الفَصاحتيْن، ومراعاةُ المُوافقةِ بيْنَ الطّلِبَتَيْن، أعني المقامَ والكلام، وكثيراً ما كانت تَصدُمُ القريحةَ معاني هذه الآيةِ إذا حاولتُ لاقتداح زَنْدِها، وانتشاقِ زُبْدِها معَ ما يَندُبُني إليه أخصَّ إخواني في الدّين وأخلَصُ أخداني في طلَبِ اليقين، ولمّا اعتقدتُ أنّ التّجاسُرَ على كلام الله المجيد، والتجاسُرَ لهُ والتشميرَ للخَوْضِ فيه، معَ قلّةِ البضاعة، مِن أعظم ما يَلزَمُ المرءَ منَ الغَرامة، كنتُ أُقدِّمُ رِجُلاً وأُوخِّرُ أُخرى إلى أنْ وافقَ لتحريكِ القلم شِدّةُ الغرام، فاضُطرِرتُ إلى إبرازِ هذه الصَّبابة مِن تلك الضّبابة، فإنْ صادَفَها الحقُّ فهُو المَرام، وإلّا فإنّي أستغفرُ الله على ما بَدَا منِي أوّلاً وآخِراً.

أقول: الواجبُ على مُقْتني صناعةِ البلاغةِ تعيينُ المقام، وتحريرُ الكلام، لتنقيح المرام. وتحريرُ ما نحن فيه: أنْ نُبيِّنَ أوّلاً أنّ النُّورَ ما هو؟ وما يقتضيه المقامُ منَ التأويل، فإذا تَعيّنَ ذلك يُنظرُ بعدَ ذلك في حقيقةِ هذا التشبيه، فإنهُ مِن أيِّ قَبيلٍ هو؟ أمنَ المركّبِ العَقْليِّ أو الوَهْميِّ، أو الحِسِّيِّ، أم منَ المُفَرّقِ الحِسِّيِّ أو العَقْليِّ، وعلى تقديرِ كوْنِه مُفرّقاً فالمُشَبّهاتُ المُقدرةُ ما هي؟ وما التي يجبُ تصحيحُها حتى تُقابَلَ بالمذكوراتِ؟ وتنصيصُها مِن أعظم الشؤون، والتقطي من ذلك لا يَستَتِبُّ إلّا بعَوْنِ الله تعالى وتوفيقِه، وإلا بلُطفِه وتسديدِه. فالكلامُ مُرَتبُّ على مَطْلَبَيْن:

[البقرة: ٦٠].

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۳: ۲۲۶).

المطلبُ الأوّل: في الكَشْفِ عن حقيقةِ هذا النُّور:

والقول الجامعُ فيه ما أورَدَه القاضي في «تفسيره» واختَصَرَه مِن كلام الإمامَيْن: حُجّةِ الإسلام (١)، والإمام فَخْرِ الدِّين، ولَخَّصَه: النورُ في الأصل: كيفيَّةٌ تُدرِكُها الباصرةُ أوّلًا، وبوَسَاطِتِها تُدرِكُ سائر المُبصَراتِ ثانياً، كالكيفيَّةِ الفائضةِ منَ النيِّريْنِ على الأجرام الكثيفةِ المُحاذيةِ لها، ويوافقُه تفسيرُ أهلِ اللَّغة: النُّورُ: الضِّياء. وهُو بهذا المعنى لا يصحُّ إطلاقُه على الله تعالى إلّا بتقديرِ مضاف، كقولِك: زيدٌ كرَمٌ أي: ذو كرَم، أو على تَجَوُّز، وهُو على وجوهِ: أد مُنوِّرُ السَّمُواتِ والأرض؛ لأنّ اللهَ تعالى نَورَهما بالكواكبِ وما يَفيضُ عنها (٢) منَ أد مُنوِّرُ السَّمُواتِ والأرض؛ لأنّ اللهَ تعالى نَورَهما بالكواكبِ وما يَفيضُ عنها (٢) من

الأنوار، وبالملائكة والأنبياء. ب-مُدبِّرُهما، مِن قولِهم للرئيسِ الفائقِ في التدبير: نورُ القوم؛ لأنّهم يَهتَدونَ به في الأُمور.

ج-مُوجِدُهما، فإنّ النُّورَ ظاهرٌ بذاتِه، مُظهِرٌ لغيرِه، وأصلُ الظُّهورِ هُو الوجود، كما أنّ أصلَ الخَفَاءِ هُو العَدَم، واللهُ تعالى موجودٌ بذاتِه، مُوجِدٌ لِما عَدَاها.

د الذي به يُدرَك، أو يُدرِكُ أهلُها، ومِن ثَم أُطلِقَ النُّورُ على الباصِرةِ لتَعلُّقِها به، أو لمُشاركتِها له في توقُّفِ الإدراكِ عليه ثُمّ على البصيرة؛ لأنّها أقوى إدراكاً، فإنّها تُدرِكُ نفْسَها وغيرَها منَ الكُلِّيَاتِ والجُزْئيّاتِ الموجوداتِ والمعدومات، وتَغُوصُ في بَواطِنِها وتتصرّفُ فيها بالتركيبِ والتحليل، ثُم إنّ هذه الإدراكاتِ ليسَت لِذاتِها وإلّا لمَا فارقَتْها، وهِي إذَنْ مِن سبب يُفيضُها عليه، وهُو اللهُ تعالى، أو بتَوسُّطِ منَ الملائكةِ والأنبياءِ. ويَقرُبُ منهُ قولُ ابنِ عبّاس: هادي مَن فيها، فهُم يَهتَدونَ بنُورِه (٣).

وقلتُ: قولُ ابنِ عبّاس مِن واد، وهذا مِن واد، فإنّ قولَ حَبْرِ الأُمّةِ مِن وادي طُورِ سَيْناء، وهذا مِن وادٍ يَهيمُ فيه ابنُ سيناء^(٤)، فإنّ معنى قولِه: اللهُ هادي العالمَين ومُبَيِّنُ ما

⁽١) يعنى الإمام الغزالي رحمه الله.

⁽٢) في النسخ الخطية: «عليهما»، وصوّبناه من «أنوارِ التنزيل».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٧).

⁽٤) يعني الفيلسوف المشهور.

.....

يَهتَدونَ به ويَتخلّصُونَ مِن ظُلُهاتِ الكُفْرِ والضّلالاتِ ووَرْطاتِ الزّيْغ والجَهالاتِ بوَحْي يُنزِلُه، ونبيِّ يبعَثُه.

وقد تقَرَّرَ أنَّ التأويلَ الذي عليه التعويلُ ما ساعَدَ عليه النَّظْم. ورَوَيْنا عن مُحيي السُّنةِ في «المَعَالِم» أنهُ قال: التأويلُ: صَرْفُ الآيةِ إلى معنًى محتَمَلٍ مُوافِقٍ لِما قبلَها ولما بعدَها غيرِ مُخالفٍ للكتابِ والسُّنة، من طريق الاستنباط^(۱).

وعلى مقتضى هذه القضية وجَبَ النّظرُ في هذه الآية إلى السّباق والسّياق، أمّا السّباق فكما قال الإمامُ: هو قولُه تعالى: ﴿ وَلَقَدُ أَنزَلْنَا ٓ إِلَيْكُو مَايَكُو مَايَكُو وَمَوْعِظَةً لِلْمَتَقِينَ ﴾، وبيانُه أنها جاءت رابِطة لقصة براءة ساحة حِجَابِ رسُولِ الله ﷺ مَّ الْمُومنينَ الصَّدِيقة بنتِ الصِّدِيقِ رَضِيَ اللهُ عنها بقولِه: ﴿ اللّهُ نُورُ السّمَووتِ وَالْلَارَضِ ﴾ ، وبيانُه أنها جاءت رابِطة لقصة براءة ساحة حِجَابِ رسُولِ الله ﷺ كما فَسَرَهُ المصنفُ، وتخلُصا منها إليه، وقد كرّرَ هذا المعنى في هذه السُّورة الكريمة مِراراً ترجيعاً إلى ما هُو مهتم به وتخلُصا إلى ما ينبغي أن يَشرَعَ فيه. منها: قولُه تعالى في فاتحة السُّورة: ﴿ وَأَنزَلْنَا فِيهَا مَلْكُ اللّهُ وَلَا اللهُ مَا لَكُونَ اللّهُ وَمَن ثَمّ جاء في هذا المقام مفصولاً استئنافاً على بيانِ الموجَب، امتناناً على المُنزلِ عليهم، كأنه قيل: إنّا أنزلَ اللهُ إليكم هذه الآياتِ ومَثلاً من الأرضِ من الذين حَلَوْا مِن قَبْلِكم وموعِظة للمتقين؛ لأنهُ هادي أهلِ السّمُواتِ وأهلِ الأرضِ من الذين حَلَوْا مِن قَبْلِكم وموعِظة للمتقين؛ لأنهُ هادي أهلِ السّمُواتِ وأهلِ الأرضِ بإنزالِ الآيات البيناتِ والكتابِ المُنيرِ المُشتملِ على ما تَأْتُونَ به وتَذَرُون، ففيه مَع الامتنانِ وفي جَعْل تلك الآية الكريمةِ الجامعة، وإنها من الجَوامع المُحتويةِ على الأُمّهات، فإنّ قولَه: وفي جَعْل تلك الآية تَخَلُّصاً لهذه، وإنها من الجَوامع المُحتويةِ على الأُمّهات، فإنّ قولَه: في شتملُ على جيع ما يَستحقُ أن يُبيّنَ مِن أصُولِ الدِّينِ وفروعِه.

وقولُه: ﴿وَمَثَلَامِنَ ٱلَّذِينَ خَلَواً﴾ مُنبئُ عن(٢) أحوالِ سائرِ الأُمَمِ الخالية، والرسُلِ الماضية، ﴿وَمَوْعِظَةٌ ﴾ مُنبئَة عن جميع الآياتِ المُنذِراتِ والمُبشِّرات. واختصاصُ المتَّقين؟ لأنّهمُ الجامِعونَ بيْنَ ما يجبُ أن يُؤتَى به، ويُحتَرَزَ منه، دِلالةٌ بيّنةٌ على صحّةِ ما ذهَبْنا إليه. ثُمَّ

⁽١) «معالم التنزيل» (١: ٤٦).

⁽٢) في (ط): «مبنيّ على».

في الانتقالِ مِن ضميرِ التعظيم إلى اسم الذّاتِ والحَضْرةِ الجامعةِ خَطْبٌ جَليل و خَطَرٌ خطير وإيذانٌ بأن تلك الهداية أيضاً جامعةٌ لِا يُناطُ به أمورُ الدِّين مِن بَعْثةِ الرسُلِ وإنزالِ الكتُبِ وغيرِ ذلك. وأمّا السِّياقُ فإنّ قولَه تعالى: ﴿يَهْدِى اللّهُ لِنُورِهِ ﴾ جاء مفصولاً للاستئنافِ، وبيانِ أنّ الله يَختَصُّ بتلك الهدايةِ مَن يشاءُ مِن خَواصِّ حَضْرتِه، وأنّ قولَه تعالى: ﴿ وَاللّذِينَ وَبِيانِ أَنّ اللهَ يَختَصُّ بتلك الهدايةِ مَن يشاءُ مِن خَواصِّ حَضْرتِه، وأنّ قولَه تعالى: ﴿ وَاللّذِينَ صَعَلَوا أَعْمَالُهُمُّ كَمُركِ بِقِيعَةٍ ﴾، ﴿أَوْكُظُلُمنَ فِي بَعْرٍ لَجِيّ ﴾ جاء مُقابِلاً لهذه الآيات، والمعنى: أنّ أعها لهم الصالحة التي لم تكنْ مُقتَبسةً مِن مِشكاةِ النّبوّةِ ضائعةٌ، ألا ترى كيف أوقعَ قولَه: ﴿ وَوَوَجَدَ اللّهَ عِندُهُ ﴾ تنبيها على أنّ الكافرَ كان فاقدَ ذلك النّورِ عندَ عمَلِه؟ » وقال مُحيي السُّنة: أراد بالظُّلُهاتِ: أعهالَ الكُفّار، وبالبحرِ اللُّجِي: قلبَه، وبالموج يَعْشَى قلبَهُ مَنَ الجَهْلِ والسُّنَة والحَيْرة، وبالسّحابِ: الطّبْعَ والرّيْنَ على قلبِه (١).

وقلت: قولُه: ﴿ وَمَن لَرَ يَجْعَلُ اللّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُورٍ ﴾ ، مُقابِلٌ لقولِه: ﴿ فُورًا عَلَى نُورٍ ﴾ ، ولهذا ختمها بقولِه: ﴿ وَمَن لَرَ يَجْعَلُ اللّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُورٍ ﴾ . وعن الإمام: قال الأصحابُ: إنه تعالى لمّا وَصَفَ هداية المؤمنِ بأنّها في نهايةٍ من الجكلاءِ والظهورِ عَقبّها بأنْ قال: ﴿ يَهْدِى اللّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاهُ ﴾ ، ولمّا وَصَفَ ضَلالة الكافرِ بأنّها في نهاية الظّلمةِ عَقبّها بقولِه: ﴿ وَمَن لَرّ يَجْعَلُ اللّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُورٍ ﴾ (٢) مُظهِراً أنّ المرادَ بالنّور: الهداية بإنزالِ الكتب، وإرسالِ الرسُل، شَبّهها في ظهورِها في نفْسِها والبيانِ والجلاء، وفي كونها مبيّناً لغيرِها ممّا يُناطُ به أمرُ الدّينِ بالنور؛ لأنهُ ظاهرٌ في نفْسِه، مُظهِرٌ لغيرِه.

والمطلَّبُ الثاني: في الكشفِ عن حقيقةِ التمثيل.

قال القاضي: وقد ذُكِرَ في معنى التمثيلِ وجوهٌ:

أ ـ تمثيلٌ للهُدى الذي دَلّ عليه الآياتُ البيّناتُ في جَلاءِ مدلولِها وظهورِ ما تضمّنَه من الهُدى بالمِشكاةِ المنعوتة (٣).

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٥٢).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٩).

⁽٣) في الأصول الخطية: «المعنوية»، وصوّبناه من «أنوار التنزيل».

ب_تشبيهُ الهُدى مِن حيثُ إنه محفوفٌ بظُلُهاتِ أوهام الناسِ وخيالاتِهم بالمِصباح. ج_تمثيلٌ لِما نَوّرَ اللهُ به قلبَ المؤمنِ منَ المَعارِفِ والعلوم بنُورِ المِشكاةِ المُنبَثِّ فيها مِن مِصباحِها، ويؤيِّدُه قراءةُ أُبَيِّ: «مثلُ نُورِ المؤمن»(١).

د - تمثيلُ ما مَنَحَ اللهُ به عبادَه من القُوى الدِّرَاكةِ الحَمْس المترتبةِ التي يَنُوطُ بها المَعاشَ والمَعاد، وهي: الحسّاسةُ التي تُدرَكُ بها المحسُوساتُ والحَيَاليّةُ التي تَحفظُ صُورَ تلك المحسوساتِ لتَعرِضَها على القوّةِ العَقْليّة متى شاءت، والعاقلةُ التي تُدرَكُ بها الحقائقُ الكليّة، والمُفكِّرةُ التي تؤلّفُ المعقولاتِ لتُنتجَ منها عِلمَ ما لا يُعلَم، والقُوّةُ القُدُسيّةُ التي تَنْجَلي فيها لوائحُ الغَيْبِ وأسرارُ المَلكُوتِ المختصّةُ بالأنبياءِ والأولياء، المَعنيّةُ بقولِه: وَلَنكِن جَعَلَنتُهُ نُورًا نَهْدِى بِهِ مَن نَشَاهُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾ [الشورى: ٥٦] بالأشياءِ المذكورةِ في الآية، وهي المِشكاةُ والزجاجةُ والمِصباحُ والشّجرةُ والزّيت، فإنّ الحسّاسة كالمِشكاة؛ لأنّ علّها كالكُوى، ووَجْهُها إلى الظاهر، ولا تُدرِكُ ما وراءها، وإضاءتُها بالمعقولاتِ لا بالذّات، والحَقليّة، والخياليّةُ كالزُّجاجةِ في قَبُولِ صُورِ المُدرَكاتِ منَ الجوانب، وضَبْطِها للأنوارِ العَقْليّة، وإنارتِها بها يَشتملُ عليها منَ المعقولات. والعاقلةُ كالمِصباح، لإضاءتِها بالإدراكاتِ الكُلّية، والمعارفِ الإلهيّة.

والمُفكِّرةُ كالشَّجرةِ المبارَكة، لَتَأدِّيها إلى ثَمَراتٍ لا نهايةَ لها. والزيتونةُ (٢) المُثمِرةُ للزَّيتِ، الذي هُو مادةُ المَصابيح، التي لا تكونُ شَرْقيَّةً ولا غَرْبيَّةً، لوقوعِها بيْنَ الصُّورِ والمعاني متصرِّفةً في القَبيلَيْن، منتفِعةً (٣) منَ الجانبَينْ، والقُوَّةُ القُدُسيَّةُ كالزِّيت، فإنها لضيائها وشِدَّةِ ذُكائها تكادُ تضيءُ بالمَعارِفِ مِن غيرِ تفكُّرٍ ولا تعليم (٤).

وقىلتُ: الوَجْهُ الأوَّلُ: منَ التشبيه المركّبِ العَقْلي؛ لأنّ الوَجْهَ مأخوذٌ منَ الزُّبدةِ

⁽١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٢٥٩) و «مختصر شواذ القرآن» ص ١٠١٠

⁽٢) في الأصول الخطية: «الزيتونة» بحذف الواو، والصواب إثباتها، وهو على الجادّة في «أنوار التنزيل».

⁽٣) في الأصول الخطية: «مسعفة»، وصوّبناه من «أنوارِ التنزيل».

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٠).

والخُلاصة، ولهذا قال في جَلاءِ مدلولِها: وإليه مَيْلُ المصنِّفِ في الوَجْهِ الأوَّل، حيث قال: «ونُورُ السّمُواتِ والأرضِ الحَقُّ شَبّهَهُ بالنُّورِ في ظهورِه وبيانِه»، وقال أيضاً: «صفةُ نُورِه العجيبةُ الشأنِ في الإضاءة»، فجَعَل الوَجْهَ الإضاءة، ألا ترى كيف اعتبَرَ الزُّبدة بقولِه: «هذا الذي شَبّهت به الحقّ نورٌ متضاعِفٌ» إلى آخِرِه؟

والوَجهُ الثاني: منَ المُركّبِ الوَهْميِّ، حيثُ تُصَوّرُ في المُشَبّه الحالةُ المُنتزَعةُ منَ المُشَبّه به، وهي قولُه: مِن حيث إنه محفوفٌ بظُلُهاتِ أوهام الناسِ وخيالاتِهم (١).

والوجه الثالث: منَ التشبيهِ المُفرّقِ الذي يُتكلّفُ فيه للمشَبّه أشياءُ مُتعدِّدةٌ مناسبةٌ لِما في المُشَبّهاتِ بها، لكنّهُ مَبْنيٌّ على أصُولِ الحُكهاء، والمقامُ يَنْبو عنهُ كها ترى.

والوجهُ الرابعُ الذي عليه قراءةُ أُبيِّ أقرَب، وللمقصودِ أدعَى، ولكنْ يَفتقرُ إلى فَضْلِ تقرير، وذلك أنهُ لمّا تَقَرَّرَ في المطلَبِ الأوّلِ أنّ المرادَ بالنُّور: الهدايةُ بوَحْي يُنزِّلُه ورسولِ يَبعَثُه، فالواجبُ أن لا يتجاوز عن حديثِ الوَحْي والمُوْحى إليه، فالمُشَبّهاتُ المناسبةُ صَدْرُ الرسُولِ عَنْ وقلبُه، واللّطيفةُ الرّبّانيّةُ فيه والقرآنُ نفْسُه وما يتَأثَّرُ منهُ القلبُ عندَ استمدادِه، فهذه مَراتبُ حَسُ مُفيضةٌ ومُستفيضةٌ على ترتيبِ فَيْضِ الله على العباد، ومَن أرادَ الوصُولَ فهذه السبيل، وإلّا ف ﴿ فَلَمُ مَن ثَرَ يَعَمُهُم افَوْقَ بَعْضِ إِذَا آخَرَجَ يَكَدُهُ لَرْ يَكَدُ يَرَها أَ وَمَن لَرْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُورٍ فَمَا لَهُ مِن نُورٍ ﴾.

وأمّا التفصيلُ فإنهُ شَبّهَ صدرَه صَلَواتُ الله عليه بالمِشكاة؛ لأنهُ كالكُوى ذو وجهيْنِ، فمِن وَجْهِ يَقتبِسُ النُّورَ مِنَ القلبِ المُستنير، ومِن آخَرَ يَقتبِسُ ذلك النُّورَ المُقتبَسَ على الحَلْق، وذلك لاستعدادِه بانشراحِه مرّتَيْنِ: مرّةً في صِباه (٢) وأُخرى عندَ إسرائه، قال اللهُ تعالى: ﴿أَفَمَن شَرَحَ اللهُ صَدَرَهُ، لِلْإِسۡلَامِ فَهُو عَلَى نُورٍ مِن رَّيِّهِ ﴾ [الزمر: ٢٢]، هذا تشبيهٌ صحيحٌ قد الشّهُهرَ عندَ جماعةٍ منَ المفسّرين.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ١٨٩).

⁽٢) في (ح) و(ف): «صبأته».

رَوى محيي السنّة (١) عن كعبٍ: هذا مثَلُّ ضَرَبَهُ اللهُ لنبيّه ﷺ: المِشكاةُ: صدرُه، والزُّجاجةُ: قلبُه، والمِصباحُ فيه: النُّبوّة، تُوقَدُ مِن شجرةٍ مباركةٍ هي شجرةُ النُّبوة (٢).

ورَوَى الإمامُ عن بعضِهم: أنّ المِشكاةَ: صدْرُ محمدٍ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، والزُّجاجةُ: قلبُه، والمِصباحُ: ما في قلبِه منَ الدِّين^(٣).

وفي «حقائِقِ السُّلميِّ» (٤) عن أبي سعيد الخرّاز: (٥) المِشكاةُ: جَوْفُ محمدٍ ، والزجاجةُ: قلبُه، والمِصباحُ: النُّورُ الذي فيه (٦). ومنهُ خُطبةُ «المصابيح»: (٧) مِن مصابيحَ خَرَجَتْ عن مِشكاةِ التقوى. وشُبِّه قلبُه صَلَواتُ الله عليه بالزُّجاجةِ المنعوتةِ بالكوكب الدُّرِيِّ لصَفائه وإشراقِه، وخُلوصِهِ مِن كُدورةِ الهَوَى، ولَوْثِ النَّفْسِ الأمّارة، وانعكاسِ نُورِ اللَّطيفةِ إليه. وشُبِّهتِ اللَّطيفةُ القُدُسيّةُ المُزهِرةُ في القلبِ بالمِصباح الثاقب.

رَوَينا في «مسنَدِ الإمام أحمدَ بن حَنْبل»، عن أبي سعيدِ الخُدْريِّ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «القلوبُ أربعةٌ: قلبٌ أجرَد، فيه مثلُ السِّراج يُزْهَر». وفيه: «أمّا القلبُ الأجرَدُ فقلبُ المؤمن، سِراجُه فيه نورُه» (٨). الحديث، وأورَدَه شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حَفْصِ السُّهْرَورَديُّ قَدّسَ اللهُ تعالى سِرّه في «العوارِفِ» (٩) مُستشهداً لِما سَنَحَ لهُ في معنى الرُّوح والقلبِ والنَّفْس:

⁽١) في (ح) و(ف): «روى الجماعة».

⁽٢) ذكره البغوي في «معالم التنزيل» (٦: ٤٨).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٣٣: ٣٩٠).

⁽٤) يعنى «حقائق التفسير» لأبي عبد الرحمن السلمي.

⁽٥) أحمد بن عيسى البغدادي (٢٨٦ هـ) من كبار المتصوّفةِ، صحبَ السريَّ السقطيَّ وغيره، وعلى كلامِه مؤاخذات، له ترجمة في «طبقات الصوفية» ص ٢٢٨، و «سِيرَ النبلاء» (١٣: ١٩٤).

⁽٦) «حقائق التفسير» (٢: ٥٤).

⁽٧) يعنى «مصابيح السنة» للبغوي. الكتاب المشهور في علم الحديث.

⁽٨) أخرَجه الإمام أحمد في «المسند» (١١١٢٩) والطبراني في «المعجم الصغير» (١٠٧٥) وإسناده ضعيف لضعف ليث بن أبي سُلَيْم والانقطاع، وبه أعلّه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٦٣).

⁽٩) «عوارف المعارف» ص ٤٢١.

ولهذا المعنى سَمّاهُ اللهُ تعالى سِراجاً في قولِه تعالى: ﴿ وَدَاعِيّا إِلَى اللّهِ بِإِذِنهِ وَسِراجًا مُّنيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤٦]، أي: سِراجاً يُستضاء به في ظُلُماتِ الجَهالة ويُقتبَسُّ مِن نُورِه أنوارُ البصائر، وشَبّة نفْسَ القرآنِ بالشّجرةِ المباركة لشّباتِ أصلِها، وتشعُّبِ فروعِها، وتَأَدِّها إلى ثَمَراتِ لا وشَبّة نفْسَ القرآنِ بالشّجرةِ المباركة لشّباتِ أصلِها، وتشعُّبِ فروعِها، وتَأَدِّها إلى ثَمَراتٍ لا نهاية فل قلله تعالى: ﴿ صَرَبَ اللّهُ مَثَلًا كُلُمة طَيّبَة كُمُ مَثَلًا كُلُمة عَيْ السَّنة فِي السَّنة في السَّنة ورَوى محمي السَّنة في السّمة وأله الله تعالى السّبرةُ المباركة شجرةُ الوَحْي، ﴿ يَكَادُ زَيّتُهَا يُضِيّ مُ ﴾: تكادُ حُجّةُ القرآنِ تَتْضِحُ وإنْ لم يُقرَأُ (١) وقيل: هِي شجرةُ النّبوّة. وقال صاحبُ ﴿ إنسان العينُ ﴿ ١) الشجرةُ: القرآنُ لا كذِبٌ ولا هُزْء، يكادُ يُطربُ السامع نَظْمُهُ قبْلُ فَهْمِه، وشَبّة ما يَستمِدُّه الشّجرةُ: القرآنُ لا كذِبٌ ولا هُزْء، يكادُ يُطربُ السامع نَظْمُهُ قبْلُ فَهْمِه، وشَبّة ما يستمِدُّه نورُ قلبِه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه من القرآنِ وابتداءَ تقويه منهُ بالزّيتِ الصّافي، قال اللهُ نورُ قلبِه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه من القرآنِ وابتداءَ تقويه منهُ بالزّيتِ الصّافي، قال اللهُ تعلى: ﴿ وَكَنَاكِ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنَ أَمْرِناً مَا كُنتَ مَدّرِى مَا الْكِنَابُ وَلا آلْإِيمَنُ وَلَئِكِن جَعَلَنهُ نُورًا لَمْ وَلِهِ اللهِ وَلَو لَمْ المَراتِ يَظَهُرُ للخَلْقِ قبْلُ دعوةِ تَسْسَمُ نَازُ ﴾، والمعنى ما ذَكَرَ في ﴿ إنسانِ العَيْنُ ؛ يكادُ سِرُّ القرآنِ يَظَهُرُ للخَلْقِ قبْلُ دعوةِ النِي قيه مُن من معنى قولِه:

رَقِّ الزُّجاجُ ورقِّتِ الخمرُ فتشابَها وتشاكَلَ الأمرُ فكأنِّها خَــرُ ولا قَدَحُ ولا خَمْرُ (٣)

ومنهُ وُصِفَتْ بكونِها لا شَرْقيّة ولا غَرْبيّة، قال الحَسَنُ: ليست هذه من أشجارِ الدُّنيا، ولو كانت في الدُّنيا لكانت شَرقيّةً أو غربيّةً، وإنّها هو مَثلُّ ضَربَه اللهُ لنورِه. رَوَاهُ مُحيي السُّنة (٤). أو نَأْخُذُ في مَشَرْع آخَرَ؛ وهُو أَنْ يُشبّهَ القرآنُ بالمِصباح على ما سَبَق، ونفْسُه الزّكيّةُ

 ⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٤٩).

⁽٢) واسمُه العَلميُّ الكامل «إنسان العين في معنى قولِ الصوفية زال البين» لزين العابدين سبط المرصفي محمد بن محمد. ذكره البغدادي في «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» (١: ١٣٢).

⁽٣) للصاحب بن عبّاد. انظر: «خزانة الأدب» لابن حجّة الحموي (١: ٥٥٥). وفيه: «فكأنها... وكأنها».

⁽٤) «معالم التنزيل» (٦: ٤٨).

الطاهرةُ صَلَواتُ الله على صاحبِها بالشّجرة لكونِها ثابتةً من أرضِ الدِّين، مُتشعِّبةً فروعُها إلى سماءِ الإيهان، متدلِّيةً أثهارُها إلى فضاءِ الإخلاصِ والإحسان، وذلك لاستقامتِها بمقتضى قولِه تعالى: ﴿ فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ ﴾ [هود: ١١٢] غيرَ مائلةٍ إلى طَرَقي الإفراطِ والتفريط، ألا ترى إلى قولِ الحسنِ: جعلَ اللهُ الدِّينَ بيْنَ لاءَيْن ولا تَطْغوا(١) ولا تَرْكَنوا(٢)، وذلك معنى قولِه تعالى: ﴿لاَ شَرِقِيَةٍ وَلاَ عَرِيبَةٍ ﴾. ويُشبّهُ ما مُحِّضَ مِن تلك الثّمراتِ بعدَ التّصفيةِ التامّةِ للتهئية، وقَبُولِ تلك الأنوارِ بالزّيتِ الصّافي، لوفورِ قوّةِ استعدادِها للاستضاءة، وهِي الدُّهنيّةُ القابلةُ للاشتعال، ومِن ثَم خُصّتْ شجرةُ الزّيتونِ لأنّ لُبَّ ثَمَرتِها الزّيتُ الذي تشعدادِه مَلَواتُ اللهُ وسَلامُه عليه، لصفائه وذُكائه، يُضيء ولو لم يَمسّهُ نورُ القرآن. رَوَى مُحْيي طَلُواتُ الله عليه تَظْهَرُ للناسِ مِن السُّنة، عن محمدِ بن كعبِ القُرَظيِّ: تكادُ محاسنُ محمدِ صَلَواتُ الله عليه تَظْهَرُ للناسِ مِن قبْلِ أن أُوحيَ إليه(٣). قالَ ابنُ رَواحةَ:

لـ و لم تكنْ فيه آيــاتٌ مبيّنةٌ كانت بَداهتُه تُنبيكَ عن خَبر

وفيه: أنّ قلبَه المُطهّرَ يُشرِقُ مِن نُورِ القرآن، ومِشكاةً صَدْرِه تَهدي الناسَ إلى السبيلِ السّوِيِّ بواسطةِ استقامةِ نفْسِه الزّكيّةِ على الصِّراطِ المستقيم وتهيّئها لقَبُولِ تلك الأنوار، وفيه مُسحةٌ مِن معنى قولِه: ﴿ يَهْدِى بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضُواَتُ مُسَبُلَ السّلَامِ ﴾ [المائدة: مُسحةٌ مِن معنى قولِه: ﴿ يَهْدِى بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضُواَتُ مُسَبُلَ السّلَامِ ﴾ [المائدة: ١٦]، وفي «حقائقِ السُّلَميِّ»: مثَلُ نُورِه في [قلْبِ](٤) عبدِه المُخلَص [كمِشكاة](٥)، والمشكاةُ: القلب، والمِصباحُ: النُّورُ الذي قُذِفَ فيه، والمعرفةُ تُضيءُ في قلبِ العارِف بنُورِ التوفيقِ في مِصباح النُّور، تُوقَدُ مِن شجرةٍ مباركةٍ تضيءُ على شخصٍ مباركٍ تتبيّنُ أنوارُ باطنِه على آدابِ ظاهرِه، وحُسنِ مُعاملتِه، زيتونةٍ لا شَرْقيّة ولا غَرْبيّة، جَوْهرةٍ صَافيةٍ لا لها حَظٌّ في الدُّنيا ولا في

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿ فَأَسْتَقِمْ كُمَّا أُمِرِّتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوَّا﴾ [هود: ١١٢].

⁽٢) يعنى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَرَكُّنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْفَتَكُمْ ٱلنَّارُ ﴾ [هود: ١١٣].

⁽٣) «معالم التنزيل» (٦: ٤٨).

⁽٤) زيادة من «حقائق التفسير» يقتضيها السياق.

⁽٥) زيادة من «حقائق التفسير» يقتضيها السياق.

الآخِرة، لاختصاصِها بمُوالاةِ العزيزِ الغَفّار وتفَرُّدِها بالفَرْدِ الجَبّار (١). قال الواسِطيُّ: نفْسٌ خَلقَها اللهُ فَسَهَاها شجرةً مباركةً وقال: (٢) ﴿ لَا شَرْقِيَةٍ وَلَا غَرْبِيَةٍ ﴾ لا دُنيويَّةٍ ولا أُخْرَويَّة، جَذَبَها إلى قُربِه، وأكرَمَها بضيائه (٣)، يكادُ ضياءُ رُوحِها يتَوقّدُ ولو لم يَسمَعْ كتاباً ولم يَدْعُهُ نبيًّ (٤). وقال الجُنيَّدُ: لا شُرَقيَّةٍ ولا غَرْبيةٍ: لا هِي مائلةٌ إلى الدُّنيا ولا راغبةٌ في الآخِرة، ولكنّها فانيةُ الحَظِّ منَ الأكوان (٥). وقلتُ: وعندَ هذا نُمسِكُ عِنانَ القلم ونُنادي بلسانِ الاضطرار: ﴿ سُبْحَنكَ لَا عِلْمَ لَنا إلا مَا عَلَمْتَنَا ۚ إِنّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [البقرة: ٣٧]. فإن قلت: لم زَعَمْتَ أنّ التشبية منَ المُفرّق؟ قلتُ: التكريرُ فيه يستدعي ذلك، لأنّها مِن بابِ الترديد، وهُو: تكريرُ المعنى لتعليقِ الزائدِ عليه تقريراً واعتناءً، قال:

فقيل: ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ ﴾ ثُم قيل: ﴿ مَثَلُ نُورِهِ ، وقيل: ﴿ كَيِشْكُوٰ وَ ﴾ ثُم قيل: ﴿ فِيهَا ﴾ أي: في المِسْكاة ، وقيل: ﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ ثُم أُعيدَ المِصباح ، وقيل: ﴿ فِي زُجَاجَةٍ ﴾ ثُم أُعيدَ الرُّجاجة ، وشُبِّهت بالكَوْكِ الدُّرِيِّ ليُنبَّه به على كهالِ إشراقِ اللَّطيفة ، يعني: ثُم أُعيدَ الرُّجاجة ، وشُبِّهت بالكَوْكِ الدُّرِيِّ ليُنبَّه به على كهالِ إشراقِ اللَّطيفة ، يعني: إذا بلَغَ إشراقُ الرُّجاجةِ المُستفيضةِ إلى هذه الغاية فها ظَنَّكَ بالمِصباح المُفيضةِ ونورِها؟ وكذا ﴿ زَيْتُونِةٍ ﴾ تكريرٌ لمعنى الشّجرةِ لإناطةِ ﴿ لَا شَرِقِيَةٍ وَلا غَرْبِيَةٍ ﴾ بها. قال أبو البقاء: ﴿ زَيْتُونَةٍ ﴾ : بدَلٌ مِن ﴿ شَجَرَةٍ ﴾ (٧).

و ﴿ يَكَادُ زَيْتُهُا ﴾: تكريرٌ معَ البيانِ لِما أُجِلَ مِن معنى الزّيتِ في قولِه تعالى: ﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَدَرَكَةٍ ﴾. وأمّا النُّورُ المُتضاعِفُ في قولِه تعالى: ﴿ نُورٍ ﴾ فنُورُ صَدْرِه ﷺ،

⁽١) «حقائق التفسير» (٢: ٤٧ – ٤٨).

⁽٢) يعني الواسطي في تفسير قوله تعالى ﴿لَّا شُرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾.

⁽٣) في الأصولِ الخطية: «بضيائها» وليس بشيء، وصوّبناه من «حقائق التفسير».

⁽٤) «حقائق التفسير» (٢: ٤٥ - ٤٦).

⁽٥) المصدر السابق (٢: ٤٦).

⁽٦) لأبي نواس في «ديوانه» ص ٦.

⁽٧) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٧٠).

ونورُ قلبِه، ونورُ اللّطيفةِ ونُورُ القرآن، وهذا التكريرُ والتقريرُ والمتمّماتُ توقِفُك على استقلالِ كلِّ مَرْتَبَةٍ في معنى الإضاءةِ والاستضاءة، وأنّ التشبية مِن بابِ التفريق، لا مِن بابِ أُخْذِ الزُّبدةِ ولا التمثيل، وإلّا فالظاهرُ أنْ يقالَ: مثلُ نُورِه كمِصباح في زُجاجةٍ في بشكاة، وإنّما لم يَقُلْ: كمِشكاةٍ فيها زُجاجةٌ فيها مِصباحٌ على الترتيبِ السابق؛ فإنّ الكُوّة حاويةٌ للزُّجاجةِ وهِي المِصباحُ؛ ليُلوِّح به إلى أنّ المطلوبَ المِصباح، وأنّ الزُّجاجة تابعةٌ، وأنّ المقصودَ منَ القلبِ ذلك النورُ المقذوفُ فيه ولولاهُ لكان مُضْغةً لا يُعبَأُ بها، ومِن ثَمّ جعَلَ فاقِدَهُ فاقدَ القلبِ في قولِه تعالى: ﴿ إِنَ فِي ذَلِكَ لَذِكَرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ, قَلْبُ ﴾ [ق: ٣٧]، ومِن ثَمّ ولاحتجابِ ذلك الهُدى بهذه الحُجُبِ النُّورانيّة، ولكلِّ منها ظهرٌ وبَطْنٌ، وحَدُّ ومَطْلَحٌ قلما يَهتدي إليه إلا منِ اتّبَعَ رِضوانَه سُبُلَ السّلام ليَهديَه إلى صِراطٍ مستقيم، وفي قولِه: وَيَطَى مِنْ أَلهُ النَّهُ المِحسبِ الاستعدادات، وأنّ بيانَ نُورِه الحقيقيِّ لا يسَعُه نطاقُ التحرير، لكنّ الله بَعِلمِه الواسع يَعلَمُ حقيقتَه واللهُ بكلِّ شيءً عليم.

وما أحسن طباق هذا التأويل مع قولِه تعالى: ﴿قَدْ جَآءَ حُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّبُ لَكُمُّ كَثِيرًا مِّمَا حُنتُم تُحُفُون مِنَ ٱلْكِتَبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ قَدْ جَآءَ حُم مِن الْكِتَبِ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ قَدْ جَآءَ حُم مِن اللهِ نُورُ وَكِتَبُ مُبِينُ * يَهْدِي بِهِ اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضُوانَ مُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِن الظُّلُمَاتِ إِلَى النَّورِ بِإِذَنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُستَقِيمٍ * وَيُخْرِجُهُم مِن الظُّلُمَاتِ إِلَى النَّورِ بِإِذَنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُستَقِيمٍ * وَيُخْرِجُهُم مِن الظُّلُمَاتِ إِلَى النَّهِ نُورُ وَكِتَابُ مُبِينُ * كقولِه: ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْهُم وَ التَّبِيهِ عَلَى اللّهِ مَا اللّهِ مَا اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ مَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللللّهُ عَلَى الللللللّهُ عَلَى اللللللّهُ عَلَى اللللللللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللللللّهُ عَلَى الللللللّهُ عَلَى اللللللّهُ ع

وقولُه: ﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضَوَنَكُهُ سُبُلَ ٱلسَّلَامِ ﴾ كقولِه تعالى: ﴿ يَهْدِى اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَآلُهُ ﴾.

وأمّا قولُه: ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَاتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾ الآية، فعَطْفٌ على سَبيل التفسيرِ على قولِه: ﴿ يَهْدِى بِدِ ٱللَّهُ ﴾، وفي إيقاع ﴿مَنِ ٱتَّبَعَ رِضُوَانَكُهُ ﴾ مفعولاً

ليَهْدي، وجَعْلِه موصُولاً، صِلتُه ﴿ أَتَّبَعَ رِضْوَنَكُهُ ﴾ وجَعْلِ ﴿ سُبُلَ ٱلسَّلَامِ ﴾ مفعولاً فيه، و ﴿ سُبُلَ ٱلسَّلَامِ ﴾ هي المِشكاة، والزُّجاجةُ والمِصباحُ والشّجرةُ والزّيتُ أسرارٌ أَدْناها الإشعارُ بأنّ السالكَ لا ينفَعُه سُلوكُه إذا لم يُحَلِصْ فيه، ولم يتبعْ رِضوانَ الله تعالى، ولمّا أنّ مُتابعة الرِّضوانِ، وسلوكَ سُبل السّلام سببٌ لهدايةِ الله إيّاه، أوْقَعَه مفعولاً ليُؤْذِنَ أَنّ شُكرَ تلك النِّعمةِ الخطيرةِ لا يَحصُلُ إلّا بمتابعةِ رِضوانِ الله في سُلوكِ سُبلِ السلام، وأنّ شُكرَه استزادةٌ لنعمةِ أُخرى أَجَلَ منها، ولتقييدِ تلك الهدايةِ المُطلَقة، أعني: ﴿ يَهْدِى اللهُ لَنُورِمِهِ مَن يَشَاءُ ﴾ ، بهذه الهدايةِ المُفسّرةِ المُعلّلة، ويُقيّدُ الرِّضوانُ وسُبلُ السّلام المُطلَقتانِ بتلك الاستقامةِ المُقيّدةِ بالمُجازاة لمِشكاةِ الأنوار، فظَهَرَ بهذا التقرير المُوافقةُ بيْنَ قولِه تعالى: ﴿ أَفَمَن اللهُ مَن مَا اللهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَيْمِ فَهُو عَلَى نُورِ مِن تَبِيّدٍ ﴾ [المائدة: ١٦] وقولِه: ﴿ يَهْدِى بِهِ اللّهُ مَن اللّهُ مَن وهُو يهدي السّبيل. السّلام المُعائدة واللهُ وقولِه عَلَى السّلَيْم فَهُو عَلَى نُورِ مِن تَبِيّدٍ ﴾ [المائدة: ١٦] وقولِه: ﴿ كَمِشْكُونُو فِيهَا مِصْبَاحُ ﴾ الآية. واللهُ يقولُ الحقّ وهُو يهدي السّبيل.

قولُه: (كالمشتري والزُّهرةِ والمِرِّيخ وسُهَيْل)، ولم يَذكُرْ بقيّةَ السَّيَارةِ، وهِي: زُحَلُ وعُطارِدٌ والشَّمسُ والقمر، وذَكَرَ سُهَيْلاً على أنهُ ليس منها؛ لأنهُ أرادَ الكواكبَ المشهورةَ عندَ العرَب، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهِي المشاهيرُ»، وسُهَيْلٌ منَ الأسهاءِ التي جاءت مُصغّرةً كالثُّريّا والكُعَيْبِ والكُمَيْت.

مَصَحَّةٌ منَ الباسورِ». ﴿لَا شَرْقِيَةٍ وَلَا غَرْبِيَةٍ ﴾ أي: منبتُها الشام. وأجودُ الزيتون: زيتونُ الشام. وقيل: لا في مَضحًى ولا مَقنأة، ولكنَّ الشمسَ والظلَّ يَتعاقبانِ عليها، وذلك أجودُ لحمْلِها وأصفى لدُهْنِها. قال رسولُ الله ﷺ: «لا خيرَ في شجرةٍ في مَقنأة، ولا نباتٍ في مَقنأة، ولا خيرَ فيها في مَضحًى». وقيل: ليست ممّا تطلعُ عليه الشمسُ في وقتِ شُروقها أو غروبها فقط، بل تُصِيبها بالغَداةِ والعَشيِّ جميعاً، فهي

قولُه: (مَصَحَةٌ منَ الباسُور)(١)، النّهاية: وفي الحديث: «الصّومُ مَصَحَةٌ»(٢)، يُروَى بكسرِ الصّادِ وفتحِها، وهي مَفعِلةٌ منَ الصّحة: العافية. الجوهري: الباسور، بالسّينِ والصّادِ جميعاً: عِلّةٌ تَحَدُثُ في مآقِ العَيْن يسقي فلا ينقطع، وقد تَحَدُثُ أيضاً في حَوالَي المِقْعَدة (٣).

قولُه: (ولا مَقْنَأة)، المَقْنَأةُ: المكانُ الذي لا تَطلُعُ عليه الشَّمس. النَّهاية: وفي حديثِ شَرِيك: أنهُ جَلَسَ في مَقْنوءةٍ له، أي: موضع لا تَطلُعُ عليه الشَّمس، وهِي المَقْنَأةُ أيضاً، وقيل: هما مهموزان.

قولُه: (وقيل: ليست ممّا تَطلُعُ عليه الشمسُ في وقتِ شُروقِها أو غُروبِها فَقَط)، في «المَطلَع»: هذا كما يقال: فلانٌ لا مُقيمٌ ولا مُسافر، إذا كان يُقيمُ ويُسافر، يريدُ أنه ليس بمُنفردِ بإقامةٍ ولا سَفَر، قال الفَرَزْدقُ:

بأيدي رجالٍ لم يَشِيمُوا سُيوفَهم ولم تَكثُرِ القَتلى بها حينَ سُلّتِ (٤) يعني: شاموا سُيوفَهم، وأكثروا بها القَتْلى. هذا القولُ اختيارُ الزّجّاج (٥).

⁽١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٤١٩٣) وأبو نُعَيْم في «الطبّ» (٢: ٨٠) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥: ١٢٠) وقال: رواه الطبراني وفيه ابن لهيعة وحديثُه حسن.

⁽٢) ذكره الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣: ٧٥) وقال: رواه الطبراني في «الأوسط» وأبو نُعيم في «الطب» بسند ضعيف.

 ⁽٣) هذا نقلٌ غير محرَّر، وعبارة الجوهريِّ في «الصحاح» (٢: ٥٨٩): والباسور: واحدُ البواسير، وهي علّة تحدثُ في المقعدةِ وفي داخل الأنفِ أيضاً. انتهى.

⁽٤) لم أجده في «ديوانه»، وهو في «لُسان العرب» مادّتي (خرر) و(شيم) و «مغني اللبيب» ص ٥٣٧.

⁽٥) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٥).

شرقيةٌ وغَربية. ثم وصفَ الزيت بالصَّفاءِ والوبيص، وأنه لتلألؤه ﴿يَكَادُ ﴾ يُضيء من غير نار. ﴿ وَوَرُ عَلَى فُورِ ﴾ أي: هذا الذي شبَّهتُ به الحقَّ نورٌ مُتضاعِفٌ قد تناصَرَ فيه المشكاةُ والزُّجاجةُ والمصباحُ والزَّيت، حتى لم يبقَ مما يُقوِّي النورَ ويَزيدُه إشراقاً ويُمِدُّه بإضاءةٍ بَقِيَّةٌ؛ وذلك أنَّ المصباحَ إذا كانَ في مكانٍ مُتضايق - كالمِشْكاة - كان أضواً له وأجمعَ لنُوره، بخلافِ المكانِ الواسع؛ فإنَّ الضوءَ يَنبثُ فيه، ويَنتشِر، والقنديلُ أعونُ شيء على زيادة الإنارة، وكذلك الزيتُ وصفاؤه. ﴿ يَهْدِي ٱللهُ ﴾ لهذا النورِ الثاقب صن نَفْسِه، ولم يَذهه، أي: يوفَّقُ لإصابةِ الحقِّ مَن نَظَرَ وتدبَّر بعينِ عَقْله والإنصافِ من نَفْسِه، ولم يَذهبُ عن الجادَّةِ الموصِلة إليه يَميناً وشهالاً. ومَن لم يَتدبَّرْ فهو كالأعمى من نَفْسِه، ولم يَذهبُ عن الجادَّةِ الموصِلة إليه يَميناً وشهالاً. ومَن لم يَتدبَّرْ فهو كالأعمى الذي سواءٌ عليه جُنْحُ الليلِ الدامس، وضحوةُ النهار الشامس. وعن عليٍّ رضي الله عنه: (الله نَوَرَ السهاواتِ والأرضَ)، أي: نَشَرَ فيها الحقَّ وبثَه فأضاءت بنُوره، أو: نوَر علي قلوبَ أهلِها به. وعن أُبيِّ بنِ كعب: (مثلُ نورِ مَن آمنَ به). وقُرئ: ﴿ وَبُواجَةٍ الزُّجَاجَةُ الزُّجَاجَةُ الشَّعَ والكسر، و ﴿ وُرُيَّ ﴾ منسوبٌ إلى الدُّر، أي: أبيضُ متلألئ. و (دِرِّيءٌ) بوزن بالفتحِ والكسر، و ﴿ وُدِّيءٌ في منسوبٌ إلى الدُّر، أي: أبيضُ متلألئ. و (دِرِّيءٌ) بوزن

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿زُبِكَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾ بالفتح والكسر)، قال ابنُ جِنِّي: قرَأَ نَصْرُ بنُ عاصم بفَتْح الزاي فيهما، وفيها ثلاثُ لغاتٍ: بالفَتْح والضمِّ والكسر(١).

قولُه: (و﴿ دُرِّيُ ﴾)، أبو عَمْرِو والكسائيُّ: بكسرِ الدَّالِ والمَدِّ والهمزة، وأبو بكرٍ وحمزةُ:بضمِّ الدَّالِ والهمز، والباقونَ: بضمِّ الدَّالِ وتشديدِ الياءِ من غيرِ هَمْز (٢). قال ابنُ جِنِّي: قَرَأَ قَتَادةُ والضِّحَّاكُ: «دَرِيّ» خفّفة، وسعيدُ بنُ مُسيِّبٍ وغيرُه: «دَرِي» مفتوحة الدَّال مشددة الراء مهموزة، وهذه الأخيرةُ قراءةٌ غريبةٌ، وذلك أنّ «فَعِيلاً» بالفَتْح وتشديدِ الدّال مشددة الراء مهموزة، وهذه الأخيرةُ قراءةٌ عريبةٌ، وذلك أنّ «فعيلاً» بالفَتْح وتشديدِ العَيْن عزيزٌ، وإنّا حُكِي منه السَّكِينة، بفَتْح السِّين وتشديدِ الكاف، حكاها أبو زَيْد (٣).

وقال الزجّاجُ: والنَّحْويّونَ أجمَعونَ لا يَعرِفونَ الوَجْهَ في «دُرِّيء»؛ لأنه ليسَ في كلام

⁽١) «المحتسب» (٢: ٩٠١) ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٤٤).

⁽٢) انظر: «حجّة القراءات» ص ٤٩٩.

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١١٠) وانظر: «البحر المحيط» (٨: ٥٥).

سِكِّيت؛ يَدرَأُ الظلامَ بضوئه، و(دُرِّيءٌ) كَمُرِّيق، و(دَرِِّيءٌ) كالسَّكِّينة، عن أبي زيد؛ و(تَوقَّدُ) بمعنى: تَتوقَّد، والفعلُ للزجاجة؛ و ﴿يُوقَدُ ﴾، و(تُوقَدُ) بالتخفيف، و(يُوقَد)

العرَبِ شيءٌ على «فُعِيل» بضمِّ الفاءِ وتشديدِ العَيْن، ولكنّ الكسْرَ جيِّدٌ بالهمزِ على وَزْنِ «فِعِيل» منَ النّجوم الدّراريِّ التي تدور، أي: يَنْحطُّ ويسيرُ مُتَدافعاً، وجاز أن يكونَ دَرِيّ بغيرِ همز مخفّفاً، ولا يجوزُ أن يُضمّ الدّالُ ويُهمَز؛ لأنه ليس في الكلام فُعِيلٌ (١٠). رُوِيَ عن أبي عُبيدِ أنهُ قال: أنا أرى لهُ وجهاً، وهُو أنهُ «دُرُّوءٌ» على «فُعُول» مِن: دَرَأْتُ، كسُبُّوح، استُثقِلَ الضّيّات، فرُدّ بعضُها إلى الكسرِ كَ ﴿عِتِياً ﴾ (٢).

وفي «اللَّبابِ»: هو «فُعِّيلٌ» غريبٌ ليسَ لهُ نَظيرٌ إلّا مُرِّيقٌ والعُليّةُ؛ لأنهُ مِن: عَلا يَعْلو، وكذلك السُّرِيةُ عندَ بعضِهم، حكاها أبو عليّ^(٣). وقال الزجّاجُ: مثالُ ﴿دُرِّيُّ ﴾: فُعْلِيٌ، منسُوبٌ إلى الدُّرّ، مَن فَتَحَ^(٤) الدّالَ فقالَ: «دَرِّيُّ» كان لهُ أن يَهَمِزَ ولا يَهَمِز، فمَن هَمَز أَخَذَه مِن: دَرَأَ الكواكبَ يَدرَأُ: إذا تَدافَعَ مُنقَضًا، ومَن كَسَرَ فإنها أصلُه الهَمْزُ فخُفِّفَ وبقِيت كسرةُ الدّالِ على أصلِها (٥).

قولُه: (كَمُرِّيق)، وهُو حَبُّ العُصفُرِ والقُرطُم بالضمِّ والكسر.

الأساس: ثَوْبٌ مُتمرِّق مصبوغٌ بِالـمُرِّيق، وهُو العُصْفُر. وأنشَدَ في السَّكّينة:

تظُنِّينَني أقبَلُ سَكِّينةً هيهاتَ لا أقبَلُ غيرَ العِتَاقْ(١)

قولُه: (و «توقّد» بمعنى: تتوقّد)، ابنُ كثير وأبو عَمْرو: «تَوَقّد»، بالتاءِ الفَوْقانيّة، وفَتْح الواوِ والدّالِ والقاف مشَدّداً، وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالتاءِ مضمومةً وإسكانِ الواو وضمِّ الدّال مخفّفاً. والباقونَ: كذلك إلا أنّهم قرَؤوا بالياء (٧٠).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٤).

⁽٢) انظر: «تفسير الطبرى» (٩: ٣٢٦).

⁽٣) «الحجّة للقرّاء السبعة» (٣: ٢٠٠).

⁽٤) كذا في الأصولِ الخطية، والصواب: «ومَنْ كسر» كما في «معاني القرآن وإعرابه».

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٤).

⁽٦) لم أهتد إلى قائله.

⁽V) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص١٦٢.

بالتشديد، و(يَوَقَد) بفتح الياء وحذف التاء؛ لاجتماع حرفَيْن زائدَيْن، وهو غريب؛ و(يَمْسَسُه) بالياء؛ لأنَّ التأنيثَ ليس بحقيقيّ، والضَّمير فاصِل.

قولُه: (و «يَوقَّدُ» بفَتح الياءِ وحَذْفِ التاء)، قال ابنُ جِنِي: قرَأَها السُّلَميُّ والحَسَنُ وقتَادةُ وغيرُهم. وهِي مُشكِلةٌ؛ لأنّ أصلَه: يتوقّد، فحَذَفَ التاءَ لاجتاع حَرْفَيْنِ زائدَيْن في أوّلِ الفعل، والقياسُ في هذا إذا كانا مِثْلَيْنِ نحو: تفكّرونَ وتذكّرون، فكُره اجتاعُ مِثْلَيْنِ زائدَيْن، فحُذِف الثاني للخِفّة، وليس في «يَتَوقّدُ» مِثلانِ، لكنه شَبّه حرف مُضارعةٍ بمِثْلِه، زائديْن، فحُذِف الثاني للخِفّة، وليس في «يَتَوقّدُ» مِثلانِ، لكنه شَبّه حرف مُضارعةٍ بمِثْلِه، يعني الياءَ بالتاء لكونها زائدتَيْن، كما شُبّهتِ التاءُ والنُّونُ في تَعِد، ونَعِدُ بالياء في يَعِدُ فحُذِفَتِ الواوُ معَهما كما حُذِفَتْ في يَعِد، ونحوٌ مِن هذا قراءةُ ﴿ فَحُ اللّهُ مَنِينَ ﴾ [يونس: ١٠٣]، وهُو يريدُ: ﴿ نُنجٍ ﴾ فحُذِفَتِ النُّونُ الثانية، وإن كانت أصليّة، شَبّهها لاجتاع المِثْلَيْنِ بالزائدة، وشُبّه هاهنا أصلٌ بزائدٍ لاتّفاقِ اللفظيْن، كما شُبّه هنا حرفُ مضارعةٍ بحَرْفِ مضارعةٍ لا للاتّفاق، بل لأنّها جميعاً زائدتان (١٠).

قولُه: (و (يَمْسَسْهُ) بالياء)، قال ابنُ جِنّي: وهِي قراءةُ ابنِ عبّاس، وإنّما حَسُنَ للفَصْل، ولأنّ التأنيثَ غيرُ حقيقيّ، وإذا جازَ في قولِه تعالى: ﴿ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [هود: ٢٧] مع علامةِ التأنيثِ فيها فهُو معَ النّار أمثلُ (٢).

وأمّا قولُهُم: نِعمَ المرأةُ هندٌ فإنّما جازَ وإن كان التأنيثُ حقيقيّاً، ولا فَصْلَ مِنْ قِبَلِ إرادةِ الجِنس؛ لأنّما فاعلُ نِعْم، والأجناسُ على الشِّياع والتنكير، وإذا أُضمِرَ الفاعلُ في فعلِه وهُو مؤنّثٌ لم يَحسُنْ تذكيرُ فعلِه حُسْنَه إذا كان مُظهَراً؛ فإنّ قولَك: قام هندٌ أعذَرُ مِن قولِك: هندٌ قام، مِن قِبَلِ أنّ الفعلَ مُنصَبغٌ بالفاعل المُضمَر فيه أشَدُّ مِنَ انصباغِه به إذا كان مُظهَراً؛ لأنّ أصلَ وَضْع الفعلِ: على التذكير.

فإذا قلتَ: هندٌ قام، فالتذكيرُ الآتي مُخالفٌ للتأنيثِ السابق، فالنفْسُ تَعافُهُ بأوّلِ استهاعِه، وقولُك: قام هندٌ، فالنفْسُ تقبَلُ التذكيرَ أوّلَ استهاعِه إلى أن يأتي التأنيثُ(٣).

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱۱۱) ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٤٧).

⁽٢) لخلوِّها من علامةِ التأنيث. أفاَده ابن جني في «المحتسب» (٢: ١١١).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١١١–١١٢).

[﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذِكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُ يُسَيِّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْفُدُوِ وَٱلْأَصَالِ * رِجَالُ لَا نُلْهِيمِمْ تَجِنَرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوْةِ وَإِينَآ الزَّكُوةِ يَخَافُونَ يَوْمًا لَنَقَلَّبُ فِيهِ رِجَالٌ لَا نُلْهِيمِمْ تَجِنَرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوْةِ وَإِينَآ وَالزَّكُوةِ يَخَافُونَ يَوْمًا لَنَقَلَّبُ فِيهِ الْقَلُوبُ وَاللَّهُ يَرُدُقُ مَن يَشَآءُ اللَّهُ أَخْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرُزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِحِسَابٍ ﴾ ٣٦- ٣٨]

﴿ فِي بُيُوتٍ ﴾: مُتعلِّقٌ بها قبْلَه، أي: كمشكاةٍ في بعضِ بيوت الله؛ وهي المساجد، كأنه قيل: مَثَلُ نورِه كها تَرى في المسجد نورَ المشكاة التي مِن صِفَتِها كَيْتَ وكيت؛ أو بها بعدَه؛ وهو ﴿ يُسَيِّحُ ﴾، أي: يُسبِّح له رِجالٌ في بيوت. وفيها تكرير، كقولك: زيدٌ في الدار جالسٌ فيها؛ أو بمحذوف، كقوله: ﴿ فِي تِسْعِ اَيَاتٍ ﴾ [النمل: ٢٧]، أي: سبّحوا في بُيوت. والمرادُ بالإذْن: الأَمْر. ورَفعُها: بِناؤها، كقوله: ﴿ بَنَهَا * رَفعَ سَمَكُهَا فَسَوَّنَهَا ﴾ [النازعات: ٢٧-٢٨]، ﴿ وَإِذْ يَرَفعُ إِبْرَهِ عُمُ ٱلْقَوَاعِدَ ﴾ [البقرة: ٢٧١]. وعن ابنِ عبّاس: هي المساجد، أَمَرَ اللهُ أن تُبنى. أو: تعظيمُها والرفعُ من قَدْرها. وعن الحسن: ما أَمَرَ اللهُ أن تُرفع بالبناء، ولكنْ بالتعظيم.

و ﴿ يُذَكِّرَ فِيهَا ٱسْمُهُ ﴾ أوفقُ له، وهو عامٌّ في كلِّ ذِكْر. وعن ابنِ عبّاس: وأن يُتلى

قولُه: (﴿ فِي بُيُوتٍ ﴾: متعلِّقٌ بها قبلَه، أي: كمِشكاةٍ في بعضِ بُيوتِ الله)، فإذَنْ زِيدَ فِي التشبيهِ تصويرُ بُيوتٍ عضوصة، فزِيدَ في تفصيلِه، وهُو على المُفرِّقِ يُزادُ على الصُّدورِ المُنشرحةِ المُشبّهةِ بالمِشكاةِ الأبدانُ الزّكيّةُ الطاهرةُ مِن أوضَارِ (١) الذنوب، النّقِيّةُ منَ الأدناس البشرية، كأبدانِ الأنبياءِ والأولياءِ المُشبّهةِ بالبيوتِ التي أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرفَع. قال القاضي: ولا يُنافي جَمْعَ البيوتِ وحدةُ المِشكاة، إذِ المرادُ بها ما لهُ هذا الوَصْفُ بلا اعتبارِ وحدةٍ ولا كثرة ولا كثرة (٢).

قولُه: (أو تعظيمُها)، عطفٌ على «بناؤها».

قولُه: (و ﴿ يُذَكِّرَ فِيهَا [ٱسْمُدُ] ﴾ أوفقُ له، وهُو عامٌّ في كلِّ ذِكْر)، أي: أوفقُ للتعظيم

⁽١) وهي الأوساخ.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩١).

فيها كِتَابُه. وقُرئ: (يُسبَّح) على البناء للمفعول، ويُسنَدُ إلى أحدِ الظُّروف الثلاثة، أعني: ﴿لَهُۥ﴾ ﴿فِيهَا﴾ ﴿فِإِلَفْدُوِّ﴾.

مِن رَفع البناء، قال القاضي: ﴿وَيُدَّكَرَ فِيهَا ﴾ عامٌّ فيها يتَضمَّنُ ذِكْرَه حتَّى المُذاكرةَ في أفعالِه، والمُباحثةَ في أحكامِه، و﴿يُسَيِّحُ لَهُ,فِيهَا ﴾، أي: يُصلُّونَ»(١).

قولُه: (وقُرِئَ: «يُسبَّح» على البناءِ للمفعول)، ابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقونَ: على البناءِ للفاعل(٢).

قولُه: (ويُسندُ إلى أحدِ الظُّروفِ الثلاثةِ، أعني: ﴿لَهُ ﴾ ﴿ فِيهَا ﴾ ﴿ وَإِلَّهُ دُوّ ﴾)، فحينئذِ يجيءُ الكلامُ فيها يتصلُ بالفعل جُزءاً وما ينفصلُ عنه فَضْلةٌ، ويتفرّعُ عليه معنى الاهتهام فيها قُدِّم وأُخَرَ ومعنى الإسنادِ المَجَازيِّ، فالوجوهُ ثلاثةٌ، والاعتباراتُ تسعةٌ، أحدُها: أنْ تُجعَلَ الباءُ في ﴿ وَإِلْفُدُو ﴾ مَزِيدة، ويُسندَ الفعلُ إلى أوقاتِ الغُدُو والآصَالِ على الإسنادِ المَجَازيّ؛ لأنّ الله في الحقيقة هُو المسبّح، ولكن المُسبِّحينَ لاهتهامِهم بالتسبيح، وأن أوقاتهم مستغرقةٌ فيه، لا يَفترُونَ آناءَ اللّيلِ وأطرافَ النّهار، كها قال: ﴿ رِجَالٌ لا نُلْهِمِمْ تِحَرَّهُ وَلا بَيّعُ عَن ذِكْرِ فيه المُسبّحة. ويؤيّدُه قولُه: ﴿ على زيادةِ الباءِ، وتُجعَلُ الأوقاتُ مُسبّحةً، والمرادُربُها». ومنهُ قولُك: زيدٌ نهارُه صائم، وليله قائم، لكثرةِ صيامِه بالنهار، وقيامِه بالليل، فالتقديمُ إذَنْ في الفَضَلات؛ لأنّ الأصلَ تقديمُ المُسنَدِ إليه عليها، وتقديمُ المفعول فيه على فالتقديمُ إذَنْ في الفَضَلات؛ لأنّ الأصلَ تقديمُ المُسنَدِ إليه عليها، وتقديمُ المفعول فيه على المفعولِ لهُ؛ لأنّ الغاياتِ سابقةٌ في القَصْد، لاحقةٌ في الوجود، فقدًم ﴿لَهُ في لا لشيءٍ آخر. الاحقةُ في الوجود، فقدًم ﴿لهُ في النّعول فيه على الاختصاص، كأنهُ قيل: يُسبّحُ أوقاته لأجلِه، وكرامةً لؤجْهِه الكريم، لا لشيءٍ آخر.

ويُفيدُ تقديمُ ظُرُفِ المكان على الزّمانِ على أنّ الفعلَ أشَدُّ اتّصالاً بالزّمانِ لكونِه جُزْأَهُ م شدّةَ العناية بإيثارِ تلك الأمكِنة التي رُفِعَتْ لذِكْرِ الله تعالى وتسبيحِه. فهذه اعتباراتُ أربعةٌ: اعتبارُ الإسنادِ، وتقديمُ المفعولِ لهُ على المفعول فيه، وعلى ما أُقيمَ مقامَ الفاعل، وتقديمُ ظَرْفِ المكانِ على الزّمان.

⁽١) المصدر السابق (٤: ١٩١).

⁽٢) انظر توجيه هذا الاختيار في «حجّة القراءات» ص ٥٠١.

و ﴿ رِجَالٌ ﴾: مرفوعٌ بما دلَّ عليه ﴿ يُسَيِّحُ ﴾؛ وهو يسبِّح له؛ و: (تُسبِّح) بالتاء وكسرِ الباء. وعن أبي جَعفر بالتاء وفتح الباء، ووجهها: أن يُسند إلى أوقات الغدوِّ والآصال على زيادة الباء، وتُجعَل الأوقاتُ مُسبِّحة، والمرادُ ربُّها، كصِيدَ عليه يَوْمان، والمرادُ وحشُها. والآصال: جمعُ أُصُل؛ وهو العَشيّ. والمعنى: بأوقاتِ الغدوّ، أي:

وثانيها: أَنْ تُجْعَلَ اللامُ في ﴿ لَهُ ﴾ مزيدةً ويُسنَدَ الفعلُ إلى الله تعالى بالحقيقة، فالتقديمُ حينتُذِ في الظّرفَيْنِ على ما سَبَق، ففيه اعتباران: اعتبارُ الإسنادِ الحقيقيِّ، وتقديمُ ظَرْفِ المكانِ على الزّمان.

وثالثُها: أنْ تُجعَلَ «في» في ﴿فِيهَا ﴾ مَزيدةً ويُسنَدَ الفعلُ إِلَى ضميرِ البيوتِ على المَجَازِيِّ، وفي ذلك أنّ المُسَبِّحينَ لشِدَةِ عنايتهم بالعُكوفِ في بيوتِ الله ومُلازمتِهم لها للذِّكرِ فيها، واختصاصِ الصّلاةِ بها كها قال تعالى: ﴿ فِي بَيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنَ تُرْفَعَ وَيُنْكَرَ فِيهَا بِي يُسَيِّحُ لَهُ, واختصاصِ الصّلاةِ بها كها قال تعالى: ﴿ فِي بَيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَن تُرْفَعَ وَيُنْكَرَ فِيهَا بِي يُسَيِّحُ لَهُ, والمُوادُرَبُّها، واللهمُ في ﴿لَهُ ﴾ مَأَنّ البيوتَ مُسبِّحةٌ، والمرادُرَبُّها، واللهمُ في ﴿لَهُ ﴾ بمعنى: لأجْلِ، وتقديمُه على ما سَبقَ لمزيدِ الاختصاص، وأنّ إكرامَ الدِّيارِ لساكنِها، فالاعتباراتُ ثلاثة. واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (و ﴿ رِجَالُ ﴾: مرفوعٌ بها دَلّ عليه ﴿ يُسَيِّحُ ﴾)، قال الزجّاجُ: المعنى على أنهُ لمّا قال: ﴿ يُسَيِّحُ لَهُ وَجِالَ (١).

قولُه: (كصِيدَ عليه يومان)، قيل: الضّميرُ للفَرَس، وقيل: للمركوب، واليومانِ: مَصيدٌ فيهما، والأوقاتُ مُسبّحٌ فيها، فهُو مِن قَبِيلِ الاتّساع في الظُّروف، كقولِه:

ويوم شهدناهُ سُلَيْهاً وعامراً(٢)

قولُه: (والمعنى: بأوقاتِ الغُدُّقِ)، قال القاضي: و«الغُدوُّ» مصدرٌ أُطلِقَ للوقت، ولذلك حَسُنَ اقترانُه بـ «الآصال» (٣).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٦).

⁽۲) سبق تخریجه.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩١).

بالغَدوات. وقُرئ: (والإِيصال)؛ وهو الدُّخول في الأَصيل. يقال: آصَل، كأظهَرَ وأَعْتَم. التجارة: صِناعةُ التاجر، وهو الذي يبيعُ ويشتري للرِّبح، فإمَّا أن يريد: لا يشغلُهم نوعٌ من هذه الصِّناعة، ثم خصَّ البيع؛ لأنه في الإهْاء أدخل؛ مِن قِبَلِ أن التاجر إذا اتَّجهتُ له بَيْعةٌ رابحة _ وهي طَلِبَتُه الكُلِّيَّة من صِناعته _ أهمتُه ما لا يُلهيه شِرى شيء يَتوقَّعُ فيه الرِّبحَ في الوقتِ الثاني؛ لأنَّ هذا يقينُ وذلك مَظنُون؛ وإمَّا أن يُسمَّى الشِّرى تجارةً؛ إطلاقاً لاسم الجنسِ على النوع، كما تقول: رُزِقَ فلانُ تجارةً يُسمَّى الشِّرى تجارةً؛ إطلاقاً لاسم الجنسِ على النوع، كما تقول: رُزِقَ فلانُ تجارةً رابحة؛ إذا اتَّجه له بيعٌ صالح أو شِرًى. وقيل: التجارةُ لأهل الجَلَب، تَجَرَ فلانٌ في كذا: إذا جَلَبه. التاء في «إقامة» عِوَضٌ من العَيْن الساقطةِ للإعلال، والأصل: إقوام، كذا: إذا جَلَبه. التاء في «إقامة مقامَ حرفِ التعويض؛ فأُسقطَتْ، ونحوه:

وأخلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا

قولُه: (ثُمَّم خَصِّ البيع)، أي: التِّجارة، جِنسٌ تحتَه أنواعٌ منَ الشِّرى والبيع وغيرِهما، فخَصَّ البيعَ بالذِّكْر، كها خَصِّ جِبريلَ في قولِه تعالى: ﴿وَمَلْتَهِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ ﴾ [البقرة: ٩٨]. وقولُه: «وهِي طَلِبتُه الكُلِّيةُ مِن صناعتِه» اعتراضٌ بيْنَ إذا وجوابِه.

قولُه: (وقيل: التِّجارةُ لأهلِ الجَلَبِ)، لَمَن يَجلُبُ الأمتعةَ مِن بلدٍ إلى بلدٍ للبيع.

الأساس: جَلَبَ الشيءَ واجْتَلَبَه، والجَلبُ مرزوقٌ، واشترِ منَ الجَلَب. فعلى هذا: لا حاجةَ إلى ذِكْرِ الشِّرى؛ فإنهُ إنّها يُجِلَبُ للبيع لا للشِّرى.

قولُه: (التاءُ في «إقامة» عِوض)، قال الزجّاجُ: أصلُها: أَقْوَمْتُ الصّلاةَ إقْواماً، ولكنْ قُلِبَتِ الواوُ أَلفاً، فاجتَمعتْ أَلِفانِ فحُذِفت إحداهُما؛ لالتقاءِ الساكنيْن، فبَقِي أقَمْتُ الصّلاةَ إقاماً، وأُدخِلَتِ الهاءُ عِوَضاً منَ المحذوف، وقامتِ الإضافةُ هاهنا في التعويضِ مقامَ الهاءِ المحذوفة (١).

قولُه: (وأخلَفُوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدوا)(٢)، صدرُه:

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٦).

⁽٢) سبق تخريجُه.

وتقلُّبُ القلوب والأبصار: إمَّا أن تتقلَّبَ وتتغيَّر في أنفُسِها؛ وهو أن تضطربَ من الهُولِ والفَزَع وتشخص، كقوله: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنكاجِر﴾ المُولِ والفَزَع وتشخص، كقوله: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنكاجِر﴾ [الأحزاب: ١٠]؛ وإمّا أن تتقلَّبَ أحوالهُا وتتغيَّر فتفقة القلوبُ بعد أن كانت مَطبوعاً عليها لا تَفقَه، وتُبصِرَ الأبصارُ بعد أن كانت عُمياً لا تُبصِر. ﴿أَحْسَنَ مَاعَبُلُواْ ﴾ أي: أحسنَ جزاءِ أعالهم، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسُنَى ﴾ [يونس: ٢٦]، والمعنى: يُسبِّحون ويَخافون؛ ليَجزيَهم ثوابَهم مُضاعفاً ويزيدَهم على الثواب تفضُّلاً. وكذلك معنى قوله: ﴿الْخُسُنَى وَزِيادة عليها من التفضُّل.

وعَطاءُ الله عزَّ وجلِّ: إمَّا تفضُّل، وإمَّا ثواب، وإمَّا عوض،

إنّ الخليطَ أجَدُّوا البّينَ فانْجَردوا

أي: مَضَوْا وأسرَعوا. والخَليطُ بمعنى المُخالِط، والمرادُ به الجَمْع، وعِدَ الأمرِ، أي: العِدَة.

قولُه: (والمعنى: يُسبِّحونَ ويَخافُون)، يريدُ أنَّ قولَه: ﴿يَخَافُونَ يَوْمُا ﴾ صفةٌ بعدَ صفةٍ لرجال، والصِّفةُ الأُولى: ﴿لَّا نُلْهِيمِمْ تِجَرَّةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾، أي: تسبيحِ الله لقولِه: ﴿يُسَيِّحُ لَهُ, فِيهَا ﴾، فذِكْرُ الله مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَر.

قولُه: (وكذلك معنى قولِه: ﴿الْمُسُنَىٰ وَزِيَادَهُ ﴾)، يعني: كما أنّ الزِّيادة في هذه الآية من الفَضْل، كذا يجبُ أن تُفسَرَ الزيادة في قولِه: ﴿اللَّذِينَ آحَسَنُوا المُشْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس: ٢٦]؛ لأنّ المُطلَق محمولٌ على المُقيّد، إذا كانا عن سبب واحد؛ ولأنه إذا لم يَذكُرِ المزيدَ فوجَبَ أن يكونَ مِن جنسِ المَزيدِ عليه وإن كان مِن غيرِ جنسِه، فلا بدّ منَ الذّير، كقولِك: أعطاني فلانٌ يكونَ مِن جنسِ المَزيدِ عليه وإن كان مِن غيرِ جنسِه، فلا بدّ منَ الذّير، كقولِك: أعطاني فلانٌ ديناراً وزيادة، إذا كانتِ الزّيادة مِن جِنسِ الدينار، ولا تقولُ: أرَدتُ بالزّيادةِ الثوابَ فيبطلُ تفسيرُ الزّيادةِ بالرُّؤيةِ كما هُو مذهبُ أهلِ السُّنة، ولم يَعلَمْ أنّ الكلّ مِن فَضْلِه: الجزاء، والزّيادة، والرّؤية، وغيرُ ذلك، وتفسيرُ الزِّيادةِ بالرُّؤيةِ واردٌ عنِ الصّادقِ المصدوقِ كما سَبقَ بيانُه.

قُولُه: (وعطاءُ الله تعالى إمّا تفَضُّلٌ وإمّا ثوابٌ وإمّا عِوَض)، فالتفضُّلُ على ما سَبَقَ

﴿ وَاللَّهُ يَرُزُقُ ﴾ ما يتفضَّل به ﴿ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾، فأمّا الثوابُ فله حساب، لكونه على حَسَبِ الاستحقاق.

[﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ أَعْمَلُهُمْ كَسُرَابٍ بِقِيعَةٍ يَعْسَبُهُ ٱلظَّمْعَانُ مَآءٌ حَتَّى إِذَا جَآءَهُ, لَرْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُ. فَوَفَىنهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ ٱلْجِسَابِ ﴾ ٣٩]

السَّراب: ما يُرى في الفَلاة من ضوءِ الشَّمس وقتَ الظَّهيرة، يَسرُبُ على وجهِ الأرض كأنه ماءٌ يَجري. والقِيعَة: بمعنى القاع، أو جمعُ قاعٍ؛ وهو المُنبسطُ المُستوي من الأرض، كجِيرةٍ في جَار.

وقُرئ: (بقِيعات) بتاء مَمطُوطة، كَدِيهاتٍ وقِيهات، في دِيمةٍ وقيمة. وقد جَعل

في سُورةِ النَّحل عن بعضِ العَدْليَّةِ هُو: إيصالُ مَنفَعةٍ خالصَة إلى الغير مِن غيرِ استحقاقٍ يَستحقُّ بذلك حَمْداً وثناءً ومَدْحاً وتعظيهاً، ووَصْفٌ بأنهُ مُحِسِنٌ مُجُمِلٌ، وإن لم يفعَلْه لم يَستوجِبْ بذلك مَدْحاً وذَمّاً. والثوابُ هُو: الجَزاءُ على أعهالِ الخير، والعِوَضُ هُو البَدَلُ عنِ الفائت، كالسّلامةِ التي هِي بدَلُ الألم، والنَّعَم التي هِي في مُقابَلةِ البَلايا والمِحَنِ والرِّزايا والفِتَن.

قولُه: (﴿وَٱللّهُ يَرُزُقُ ﴾ ما يتفضّلُ به ﴿بِغَيْرِحِسَابٍ ﴾)، يعني: ﴿يَرُزُقُ ﴾ مُطلَقٌ يجبُ أن يُقدّرَ بأحدِ المذكورَيْنِ: الجزاءِ أو التفضُّل، والأوّلُ مُتنعٌ؛ لأنهُ بمعنى النّواب، والنّوابُ له حسابٌ، فلا يُقالُ فيه: بغيرِ حساب، فَبقيَ أن يُقيّدَ بالثاني، ويقال: واللهُ يَرزُقُ ما يَتفَضّلُ به بغيرِ حساب.

قولُه: («بِقِيعات» بتاءٍ تمُطوطة)، أي: ممدودة، قال ابنُ جِنِّي: «قِيعاتٌ» بالتاء: جَمْعُ قِيعة، كدِيمَةٍ وقِيمَةٍ وقيهات، ويجوزُ أن يكونَ جَمْعَ قاع، كنارِ^(١) ونِيرة، وجارٍ وجِيرة، ومثلُه أخٌ وإخوة؛ لأنَّ أخاً عندَنا فَعَلٌ، وحَكَى عبدُ الله بنُ إبراهيمَ قال: سَمِعتُ

⁽١) قوله: «قاع كنار» سقط من (ح) و(ف).

بعضُهم (بقيعاةٍ) بتاءٍ مُدوَّرة، كرَجلٍ عِزْهاة. شبّة ما يَعمله مَن لا يَعتقدُ الإيهانَ ولا يتبع الحقَّ من الأعمالِ الصالحة التي يَحسبها تنفعُه عند الله وتُنجيه من عذابِه ثم يَخيب في العاقبة أَمَلُه ويَلقى خلافَ ما قدَّر؛ بسرابٍ يَراه الكافرُ بالساهرةِ وقد غَلَبَه

[مَسْلَمة] (١) يقرَأُ: كَسرَابِ بقِيعَاة، بالألفِ والهاءِ بعدَها، نحوَ: فِعلٍ وفِعلاة، كرجُل عِزْهِ وعِزهاة: الذي لا يَقرُبُ النِّساءَ واللهو.

قولُه: (بِسَرابِ يَراهُ الكافر)، مُتعلِّقٌ بقولِه: «شَبّة ما يعمَلُه»، يعني: شَبّة الأعمالَ الصّالحة مِن لا إيمانَ له، وهُو يحسَبُ أنها تنفَعُه ثُم يَخيبُ في العاقبة، بِسرابِ يراه الكافر، إلى آخِرِه. إنّها قيّدَ المُشَبّة به برُؤيةِ الكافر وجعَلَ أحوالَه ما يَلقاهُ يومَ القيامة، ولم يجعَلْها مُطلقاً؛ لأنهُ تعالى قيّدَه بقولِه: ﴿وَوَجَدَاللّهَ عِندَهُ، فَوَفَىلهُ حِسَابُهُ, ﴾؛ لأنه مِن تتمّة أحوالِ المشبّهِ به، وهذا الأسلوبُ أبلغُ؛ لأنّ خَيْبة الكافرِ أدخل، وحصُولُه على أمر خلاف ما يأمُلُه أعرَق، ونحوه في التشبيه قولُه تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَلْذِهِ ٱلْحَيْوَةِ ٱلدِّنْيَا كَمَثُلِ رِبِح فِهَاصِرُ أَصَابَتْ حَرَّثَ قَوْمِ ظَلَمُوا أَنفُسَهُم ﴾ [آل عمران: ١٧]، فإنّ الكافرينَ الظالمينَ همُ الذين هم الذين مذهبِ الفلاسفة، ومَن يريدُ الهداية مِن غيرِ المتابَعة؛ فإنهُ يتوهمُ أنّ ما هُو عليه مِن مُتابعة الوَهم هُو الحَقُّ البَحْت، فإذا تبيّنَ لهُ في الخاتمة بُطلائه، ووَجَدَ اللهَ عندَه، يعرِفُ حينتُذِ: أَفَرَسٌ تحتَه أم حمار؟ وقد غَلَبَ على مُقْتني عِلم المعقولِ الذين أضَلَّهُمُ الوَهُمُ المعلولُ الانتباهُ في أَنْ مَا مُو عليه مِن مُتابعة أَنْرَسٌ تحتَه أم حمار؟ وقد غَلَبَ على مُقْتني عِلم المعقولِ الذين أضَلَّهُمُ الوَهمُ المعلولُ الانتباهُ في آخِرِ عَهْدِهم، والتبرِّي عنهُ في خاتمة أمرِهم لمّا عَرَفوا أنهُ كسَرابٍ بِقِيعةٍ يَحَسَبُه الظّمَانُ ماءً. آخِرِ عَهْدِهم، والتبرِّي عنهُ في خاتمة أمرِهم لمّا عَرَفوا أنهُ كسَرابٍ بِقِيعةٍ يَحَسَبُه الظّمَانُ ماءً.

الراغب: الحِسبانُ: أن يَحكُمَ لأحدِ نقيضَيْنِ مِن غيرِ أن يَخْطُرَ الآخَرُ ببالِه فَيَحْسِبَه، ويَعقِدَ عليه الأُصبَع، ويكونَ بمَعرِضِ أن يَعترِيَه فيه شَكّ، ويُقاربُ ذلك الظّنّ، لكنّ الظنّ أن يُخْطِرَ النّقيضَيْنِ ببالِه فَيُغَلّبَ أحدَهما على الآخر(٢).

قولُه: (بالسّاهِرة)، الجَوهري: يقالُ: الساهورُ: ظِلُّ الساهرة، وهِي وَجْهُ الأرض، ومنهُ

⁽١) قولُه: «مسلمة»: سقط من الأصول الخطية، وأثبتناه من «المحتسب».

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٢٣٤.

عطشُ يومِ القيامة، فيحسبُه ماءً، فيأتيه فلا يجدُ ما رَجاه، ويَجِدُ زبانيةَ الله عنده يأخُذونه فيعتِلُونه إلى جهنَّم فيسقُونه الحَمِيمَ والغَسَّاق، وهُمُ الذين قال اللهُ فيهم: ﴿عَامِلَةٌ نَاصِبَةٌ ﴾ [الغاشية: ٣]، و﴿يَعْسَبُونَ أَنَهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾ [الكهف: ١٠٤]، ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَى مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلُ فَجَعَلْنَكُ هُمَكَآء مَنْ ثُورًا ﴾ [الفرقان: ٢٣]. وقيل: نزلتْ في عُتبةَ بنِ ربيعةَ بنِ أُميّة، قد كان تعبَّدَ ولبِسَ المسُوحَ والتمسَ الدِّينَ في الجاهليَّة، ثم كَفَرَ في الإسلام.

[﴿ أَوْ كَظُلُمُ مَٰتٍ فِي بَعْرٍ لَّجِيِّ يَغْشَنهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَحَابُ ظُلُمَتُ اللهُ مَنْ أَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَعْضِ إِذَا آخْرَجَ بَكُهُ لَوْ يَكُدُ يَرَهُا أَوْمَن لَمْ يَجْعَلِ اللّهُ لُهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُورٍ ﴿ ٤٠]

اللَّجِّيّ: العميقُ الكثيرُ الماء، منسوبٌ إلى اللَّجِّ؛ وهو معظمُ ماء البحر. وفي ﴿ أَخْرَجَ ﴾ ضميرُ الواقع فيه. ﴿ أَرْيَكُدْ يَرَهَا ﴾ مُبالغةٌ في: لَمْ يَرَها؛ أي: لم يَقرُبْ أن يَراها فَضْلاً عن أن يَراها. ومثلُه قولُ ذي الرُّمَّة:

إذا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبرَحُ

أي: لَمْ يَقَرُبْ مِنَ البرَاحِ، فما باله يَبْرَحِ! شَبَّه أعمالهُم أولاً في فَواتِ نفعِها وحُضورِ

قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴾ [النازعات: ١٤]، قال: هِي الأرضُ البيضاءُ المُستَوِية، سُمِّيت بذلك لأنّ السّرابَ يَجري فيها، مِن قولِم. عَيْنٌ ساهرةٌ: جاريةُ الماء، وفي ضِدِّها: نائمة.

قولُه: (فيعتلونه)، الأساس: عَتَلَهُ: إذا أَخَلَ بتَلْبيبِهِ فَجَرَّهُ إلى حَبْس أو نحوِه ﴿ خُذُوهُ فَأَعْتِلُوهُ إِلَى سَوَآءِ ٱلْخَجِيمِ ﴾ [الدخان: ٤٧].

قولُه: (وهمُ الذين قال اللهُ فيهم)، يعني: مَن لا يعتقدُ الإيهانَ ولا يتّبعُ الحقّ، ويعمَلُ الأعهالَ الصّالحة، وفُسِّرتِ الآيةُ في مَوضِعِها بأنْ قيل: عَمِلتَ ونَصِبْتَ في أعمالِ لا يُجدي عليها في الآخرة.

قولُه: (إذا غَيّرَ النأيُ المُحِبّين) البيت (١)، الرّسِيسُ: الشيءُ الثابتُ الذي لزِمَ مِن بقيّةِ

⁽١) لذي الرمّةِ في «ديوانه» ص ١٠٨.

ضَررها بسَرابٍ لم يجدُه مَن خَدَعَه مِن بعيدٍ شيئًا، ولم يَكْفِه خيبةً وكَمداً أَنْ لم يَجِدُهُ شيئًا كغيرهِ مِنَ السراب، حتى وَجَدَ عندَه الزبانيةَ تَعتِلُه إلى النار، ولا تَقتُل ظَماًه بالماء. وشَبَّهها ثانياً في ظُلمتِها وسَوادها؛ لكونها باطلةً، وفي خُلوِّها عن نُورِ الحقِّ بظُلماتٍ متراكمة من لُجِّ البحر والأمواجِ والسَّحاب، ثُمَّ قال: ومَن لم يُولِه نُورَ توفيقِه وعِصْمتِه ولُطفه، فهو في ظُلمةِ الباطل لا نورَ له.

وهذا الكلامُ مجراه مجرى الكنايات؛ لأنَّ الألطافَ إنها تَردَفُ الإيهانَ والعمل، أو كونَها مترقَبَيْن، ألا ترى إلى قوله: ﴿ وَالَّذِينَ جَهَدُوا فِينَا لَنَهْدِينَهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت: ٦٩]،

هوًى أو سُقْمٍ في البَدَن. يَبرَحُ: أي: يَزول، يقال: بَرِحَ بَرْحاً: إذا زالَ مِن مَوضعِه، ومنهُ: لا أبرَحُ كذا أي: لا أزال.

قولُه: (ومَن لم يُوْلِه - أي: لم يُعطِه - نُورَ توفيقِه وعصمتِه ولُطفِه فهُو في ظُلمةِ الباطل)، يريدُ: أنّ قولَه تعالى: ﴿وَمَن لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُورٍ ﴾، ظاهرُهُ: أنّ مَن لم يَحَلُقِ اللهُ تعالى فيه الإيهانَ والعمَلَ الصّالحَ ليس لهُ إيهانٌ ولا عمَلٌ، كما هُو مذهبُ أهلِ السُّنةِ والجهاعة؛ لأنهُ تذييلٌ لقولِه: ﴿ وَاللَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَلُهُمْ كَسَرَابِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ أَوْكُظُلُمُن بَ اللَّهِ وَاللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُمْ كَسَرَابِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَاللَّهُ مَن التّصريح إلى التلويح وقال: ﴿ وَمَن لم يُولِه نورَ توفيقِه ﴾ فيكونُ المضافُ إليه محذوفاً والجملةُ كما هِي معَ الحَذْفِ كنايةً عن عَدَم إيهانهم وعَمَلِهمُ الصّالح؛ لأنّ الإلطاف لازمُ الإيهان، والعمَلِ الصّالح.

وقولِه: ﴿وَيُضِلُ ٱللَّهُ ٱلطَّلِمِينَ ﴾ [إبراهيم: ٢٧]؟ وقُرئ: (سحابُ ظلماتٍ) على الإضافة. و(سحابٌ ظُلُماتٍ)، برفعِ «سَحابٌ» وتنوينِه وجرِّ «ظُلُماتٍ» بدلاً من «ظُلُماتٍ» الأُولى.

[﴿ أَلَمْ تَكَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَيِّحُ لَهُ مَن فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلطَّلِرُ صَنَفَّاتٍ كُلُّ قَدْ عَلِمَ صَلَانَهُ وَتَسْبِيحَةً وَٱللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ * وَيِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾ ٤١ - ٤٢]

﴿ صَافَّاتِ ﴾: يَصفُفنَ أجنحتَهنَّ في الهواء. والضميرُ في ﴿عَلِمَ ﴾ لـ ﴿ كُلُّ ﴾ أو لله، وكذلك في ﴿صَلاَنَهُ وَشَيْبِحَهُ ﴿ والصلاة: الدُّعاء. ولا يَبعُد أن يُلهِمَ اللهُ الطيرَ دُعاءَه وتسبيحه كما ألهمَها سائرَ العُلوم الدقيقةِ التي لا يكادُ العقلاءُ يَهتدون إليها.

[﴿ أَلَمْ مَرَأَنَ أَلَكَ يُسْرِّجِي سَحَابًا ثُمَّ يُوَلِفُ بَيْنَهُ مُمَّ يَجْعَلُهُ وَكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْفَ يَغْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ،

زَادَهُرٌ هُدُى ﴾ [محمد: ١٠]»، وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ [إبراهيم: ٢٧] ذَلّ على أنّ إضلالَ الله تعالى مسبوقٌ بظُلمِهم. وقال في تفسيرِه: إنّ مشيئةَ الله تعالى تابعةٌ لِحكمتِه، مِن إضلالِ الظّالمينَ وخِذْلانِهم، والتّخلِية بينَهم وبيْنَ شأنِهم عندَ زَلَلِهم. وكلُّ ذلك تَكلُّفاتٌ وتعسُّفاتٌ عن الطريقِ السّوِي.

قولُه: (والضميرُ في ﴿عَلِمَ ﴾ لـ ﴿كُلُّ ﴾ أو لله تعالى، وكذلك في ﴿صَلاَنَهُ, وَتَسْبِيحَهُ, ﴾)، قال صاحبُ «التقريب»: إذا عاد ضميرُ ﴿عَلِمَ ﴾ إلى الله تعالى فلْيَعُدِ الأخيرانِ إلى «كلُّ»؛ لئلا يَخلوَ المبتدأُ عن عائدٍ إليه، إلا أنْ يُقدّرَ منه. وقلتُ: الضّميرُ إذا كان لِـ ﴿كُلُّ ﴾، كان قولُه تعالى: ﴿وَاللّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ ﴾ تكميلاً لإردافِ العَظمةِ الكاملةِ والقُدرةِ التامّة صفةَ العِلم الشاملة، وإذا كان لله تعالى كان تذييلاً لقولِه تعالى: ﴿كُلُّ قَدْعَلِم صَلاَئَهُ, وَتَسْبِيحَهُ, ﴾، ثُمّ الآيةُ بجُملتِها معَ ما يَتْلوها منَ الآياتِ المشتملةِ على دلائلِ الآفاقِ والأنفُسِ مُستطرَدةٌ لذِكْرِ التسبيح في قولِه: ﴿ وَلَقَدُ أَنزَلْنا ۖ إِلَيْكُمُ عَالَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ وَلَقَدُ أَنزَلْنا ۖ إِلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ اللّهُ وَعَالَهُ فَي وَلَهُ وَلَقَدُ أَنزَلْنا ۗ إِلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْتِ وَمَعْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ وَلَقَدْ أَنزَلْنَا لَا لِعَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ وَلَقَدْ أَنزَلْنَا لَا لِعَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ اللّهُ وَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ واللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ الللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلْكُونُ اللّهُ عَلَيْكُمُ اللّهُ

وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَآهُ وَيَصْرِفُهُ، عَن مَّن يَشَآهُ يكادُ سَنَا بَرُقِهِ عَنْ أَلسَّمَآءِ مِن السَّمَآءِ مِن السَّمَاءِ عَن مَن يَشَآهُ يكادُ سَنَا بَرُقِهِ عَن مَن يَشَآهُ يَكُولُ اللَّهُ مَن يَشَآهُ مِن يَشَآهُ مِن يَشَآهُ مِن يَشَآهُ مِن يَشَآهُ مِن يَسَآهُ مِن يَسَآهُ مِن يَشَآهُ مِن يَسَآهُ مِن يَسَآهُ مِن يَسَآهُ مِن يَسَآهُ مِن يَسَآهُ مِن يَسَآهُ مِن يَسَالَهُ مِن يَسَآهُ مِن يَعْمَلُونُ مِن السَّمَاءِ مِن عَبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ عَمَن يَشَآهُ مِن اللهِ مِن السَّمَاءِ مِن عَبْدَالِ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ عَن مَن يَشَآهُ مِن اللهِ عَلَي اللهِ اللهِ عَلَيْ مَن السَّمَاءِ مِن عَبْدَالِ فِيهَا مِنْ بَرَدُو فَيُصِيبُ بِهِ عَلَيْهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ عَن مَن يَسَآهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مِن السَّمَاءِ مِن عَبْدُ اللّهُ مِن مِن إِلَيْ فِي ذَلِكُ لَعَ مِن اللّهُ عَمْرُهُ فِي الْفَائِقُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ عَلَيْهُ مِن اللّهُ عَلَيْهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ مِن اللّهُ عَلَيْهُ مِنْ مِن اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ مِن اللّهُ عَلَيْهُ مِن اللّهُ عَلَيْهِ مِن اللّهُ عَلَيْهُ مِن اللّهُ عَلَيْهُ مِن اللّهُ عَلَيْهُ مِن مَا عَلَيْهُ مِن مَا عَلَمْ مِن اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ مِن مَا عَلَمُ عَلَيْهُ مِن اللّهُ عَلَيْهُ مِن مُن اللّهُ عَل

﴿ يُنْجِى ﴾: يَسُوق. ومنه: البضاعةُ المُزجاة: التي يُزجيها كلَّ أحدٍ لا يَرضاها. والسَّحابُ يكون واحداً، كالعَهاء، وجَمعاً كالرَّباب.

ومعنى تأليفِ الواحد: أنه يكون قَزَعاً فيَضمُّ بعضَه إلى بعض. وجازَ بينَه وهو واحدٌ؛ لأنَّ المعنى: بينَ أجزائه، كما قيلَ في قوله:

..... بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

والرُّكام: المُتراكِمُ بعضُه فوقَ بعض.

قولُه: (والسّحابُ يكونُ واحداً كالعَهَاء)، قال أبو زيد: هُو شِبْهُ الدُّخَان يَركَبُ رؤوسَ الجبال. والرّبابُ: السّحابُ الأبيض، الواحدُ: رَبابة. القَزَعُ: قِطَعٌ منَ السّحابِ رقيقة، الواحدُ: قَزَعَة. الراغب: أصلُ السّحْب: الجَرّ، كسَحبِ الذّيل، ومنهُ السحابُ إمّا لجَرِّ الرّبح له، أو لانجِرارِه في مَرَّه. والسّحابُ: الغَيْمُ فيه ماءٌ، أو لم يكن، ولهذا يقال: سَحابٌ الرّبح له، أو لانجِرارِه في مَرَّه. والسّحابُ: الغَيْمُ فيه ماءٌ، أو لم يكن، ولهذا يقال: سَحابٌ جَهَام (١). قال تعالى: ﴿ أَلَوْ تَرَأَنَّ اللّهَ يُرْجِي سَعَابًا ثُمَّ يُؤلِفُ بَيْنَهُ ﴿)، وقد يُذكرُ السّحاب، ويُرادُ بها الظلِّلُ والظلُّمةُ على طريقِ التشبيه: ﴿ مِن فَوْقِهِ عَلَى بَعَضُهُ على بعض، والرُّكامُ يوصَفُ به يقال: سَحابٌ مركوم، أي: مُتراكِم، والرُّكامُ: ما يُلقَى بعضُه على بعض، والرُّكامُ يوصَفُ به الرّملُ والجيش، ومُرْتَكُمُ الطريق: جادّتُه التي فيها رُكمةٌ، أي: أثرٌ مُتراكم (٣).

قوله: (كما قيل في قولِه: بينَ الدُّخُول فحَوْمَل)، أوله:

بسِقطِ اللِّوى بيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ (٤)

قِـفا نَبْكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومنزلِ

يعنى لا ماء فيه.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٣٩٩.

⁽٣) «المصدر السابق» ص ٣٦٥.

⁽٤) لامرئ القيس في «ديوانه» ص ٨.

والوَدْق: المَطر. ﴿مِنْ خِلَالِهِ ، ﴿ مِنْ خِلَالِهِ ، ﴿ مِنْ خِلَل ، كَجِبَالٍ فِي جَبَل . وَقُرئ : (من خَلَله) ، ﴿ وَيُنَزِّلُ ﴾ بالتشديد ، و (يكاد شَنا) على الإدغام ، و (بُرَقِه) جَمْع بُرْقة ؛ وهي المقدارُ من البَرق ، كالغُرْفة واللَّقمة ؛ و (بُرُقِه) بضمَّتَيْن للإتباع ، كما قيل في جَمع فُعْلة : فُعُلات ، كظُلُهات ؛ و (سَناءُ برقة) على المدِّ المقصور ، بمعنى الضوء ، في جَمع فُعْلة : فُعُلات ، كظُلُهات ؛ و (سَناءُ برقة) على المدِّ المقصور ، بمعنى الضوء ،

قال ابنُ الأنباريِّ: الدَّخُول، وحَوْمل، والمِقْراةُ: منازلُ كلاب (١). اعلَمْ أنَّ الفاءَ في «فَحَوْمل» هِي المانعةُ مِن دخولِ «بيْنَ» على «حَوْمَل». قال الأصمعيُّ: لا يقالُ: رأيتُك بيْنَ زيدٍ فعَمْرو، بالفاء. وقال الفَرّاءُ: معناه: بيْنَ أهلِ الدَّخُول، فأهلِ حَوْمَل (٢).

وذَهَبَ المصنِّفُ إلى أَنَّ كلَّا منَ الدَّخُولِ وحَوْملَ مكانٌ ذو قِطع مُتَجاوِرات، فالبَيْنُ داخلٌ على كلِّ واحدٍ منهُما على التأويل، أي: بيْنَ أماكنِ الدَّخولِ فأماكنِ الحَوْمَل. وقال الزجّاجُ: جازَ: ما زِلتُ أَدورُ بيْنَ الكوفة، ولم يَجُزْ أدورُ بيْنَ زيدٍ حتّى تقول: وعَمْرو؛ لأنّ الكوفة اسمٌ يتضمّنُ أمكِنةً كثيرة، فكأنّك قلتَ: ما زلتُ أدور بيْنَ طُرق الكوفة (٣).

قولُه: (والوَدْقُ: المطر)، الراغب: الوَدْقُ: قيل: ما يكونُ خلالَ المطرِ كأنهُ غُبار. وقد يُعبِّرُ به عن المطرِ كما في قولِه تعالى: ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْفَ يَغْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ، ﴾، ويقالُ لِما يَبدو في الهواءِ عندَ شدّةِ الحَرِّ: وَدِيقة (٤).

قولُه: (﴿ وَيُنِزِّلُ ﴾ بالتشديد)، قَرأَ كلُّهم إلّا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرٍ و: «يكادسَّنا»، على الإدغام: السُّوسيُّ عن أبي عَمْر و.

قولُه: (و«سَناءُ بَرْقِه»)، قال ابنُ جِنِّي: هِي قراءةُ طلحةَ بنِ مُصرِّف. السّناءُ ممدوداً: الشّرَف، يقالُ: رجلٌ ظاهرُ النُّبل والسَّناء، والسّنَا مقصوراً: الضّوء، وعليه قراءةُ الكافّة.

⁽١) «شرح القصائد السبع الطوال» لابن الأنباري ص ١٩.

⁽٢) نقله ابن الأنباري في المصدر السابق.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٩٤).

⁽٤) «مفردات القرآن» ص ٨٦١.

والممدود بمعنى العُلوِّ والارتفاع، من قولك: سَنيّ، للمُرتفع؛ و(يُذْهِبُ بِالأَبْصَارِ) على زيادةِ الباء، كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِالدِّيكُرُ ﴾ [البقرة: ١٩٥]، عن أبي جعفر الممدنيّ. وهذا من تَعديدِ الدلائل على رُبوبيّته وظهور أمْرِه؛ حيثُ ذَكَرَ تسبيحَ مَن في الساوات والأرض وكلِّ ما يَطير بين الساءِ والأرض، ودعاءَهم له، وابتها لهم إليه، وأنه سخَّر السَّحابَ التسخيرَ الذي وَصَفَه وما يُحدِثُ فيه مِن أفعاله حتى يَنزِلَ المطرُ منه، وأنه السَّحابَ التسخيرَ الذي وَصَفَه وما يُحدِثُ فيه مِن أفعاله حتى يَنزِلَ المطرُ منه، وأنه يقسم رحمتَه بين خَلْقه ويقبِضُها ويَبسطُها على ما تقتضِيه حِكْمتُه، ويُريم البَرق في السَّحابِ الذي يكادُ يُخطف أبصارَهم؛ ليَعتبِرُوا ويَحذروا، ويُعاقبُ بين الليلِ والنهار، ويُخالِفُ بينها بالطُّول والقِصَر، وما هذه إلّا براهينُ في غايةِ الوضوح على وُجوده وثَباته، ودَلائلُ مُناديةٌ على صِفاته، لمن نظر وفكر وتبصَّرَ وتدبَّر. فإن قلت: متى رأى

ويجوزُ أن يكونَ الممدودُ للمبالغةِ في قُوّة ضَوْته وصَفائه، كقولِك: هذا ضَوْءٌ كريم، أي: هو في غايةِ قوّتِه وإنارتِه، فلو كان إنساناً لكان كريهاً شريفاً (١).

قولُه: (على زيادةِ الباء)، قال الزجّاجُ: لم يقرَأْ بها غيرُ أبي جَعْفرِ المَدَنِّ، ووَجْهُها في العربيّة ضعيفٌ؛ لأنّ العَرَبَ تقولُ: ذهَبْتُ به وأذهَبْتُه (٢). والمصنّفُ ذهبَ إلى أنها للتأكيد، وقد نقَلْنا في سُورةِ المؤمنينَ عن الحريريِّ جوازَ الجَمْع بيْنَ حرفيَ التّعدِية، وعليه قراءةُ مَن قرأ: «تُنبتُ بالدُّهْن»، بضمِّ التاء.

قولُه: (وهذا مِن تعديدِ الدّلائل على رُبوبيّتِه)، هذا إشارةٌ إلى المذكورِ منَ ابتداءِ قولِه: ﴿ أَلَرْ نَكَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَيِّحُ لَهُ ﴾، وتلك الدّلائلُ تسبيحُ مَن في السّمُواتِ وتسبيحُ الطّير، ودعاؤهم، وتسخيرُ السّحاب، وقسمةُ رحمتِه بيْنَ خَلْقِه يصيبُ به مَن يشاء، ويَصرِفُه عمّن يشاء، وإراءتُه البَرْقَ وسَنَاه بحيثُ يخطَفُ أبصارَهم، وتقليبُه اللّيلَ والنّهارَ بالطُّولُ والقِصَر.

قولُه: (وما هذه إلّا بَراهينُ في غاية الوضُوح على وجودِه [وثباته]، ودلائلُ مُنادِيةٌ على صفاتِه)، يعني: وجودُ هذه الأشياءِ يدُلُّ على وجودِ مُبدِعِها وخالقِها؛ لأنّ الممكنَ لا بدّ لهُ

⁽١) «المحتسب» (٢: ١١٤) ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٥٨).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٠).

رسولُ الله على تسبيحَ مَن في الساوات ودعاءَهم، وتسبيحَ الطيرِ ودُعاءَه، وتنزيلَ المُطر من جبالِ بَردٍ في الساء، حتى قيل له: ﴿ أَلْرَتَرَ ﴾؟ قلت: عَلِمَه من جهة إخبارِ الله إيّاه بذلك على طريق الوّحي. فإن قلت: ما الفرقُ بين ﴿ مِنْ ﴾ الأُولى والثانية والثالثة في قوله: ﴿ مِنَ السَّمَاءِ ﴾، ﴿ مِن جِبَالٍ ﴾، ﴿ مِن بَرَدٍ ﴾؟ قلت: الأُولى الابتداء الغاية، والثانية للتبعيض، والثالثة للبيان. أو الأُوليانِ للابتداء، والآخرةُ للتبعيض. ومعناه: أنه يُنزل البَرَدَ من الساء من جبالٍ فيها، وعلى الأوَّل مفعولُ ﴿ وَيُنَزِّلُ ﴾ ﴿ مِن جِبَالٍ ﴾. فإن قلت: ما معنى ﴿ مِن جِبَالٍ فِيها مِن بَرَدٍ ﴾؟ قلت: فيه مَعْنيان؛ أحدهما: أن يَخلقَ اللهُ في الساء ما معنى ﴿ مِن جِبَالٍ فِيها مِن بَرَدٍ ﴾؟ قلت: فيه مَعْنيان؛ أحدهما: أن يَخلقَ اللهُ في الساء جبالَ بَرَدٍ كما خَلَقَ في الأرض جبالَ حَجَر. والثاني: أن يريدَ الكثرة بذِكْرِ الجبال، كما جبالَ بَرْدٍ كما خَلَقَ في الأرض جبالَ حَجَر. والثاني: أن يريدَ الكثرة بذِكْرِ الجبال، كما

من مُوجِدٍ يُوجِدُه، وكوْنُها واقعةً على صفاتٍ عجيبةٍ غريبة تَدُلَّ على عِلم مُنشئها، وحِكمةِ مُفْطِرِها (١)، ولذلك قال: «لَمَن نَظَرَ وفكّرَ وتبصرّ» على النّشرْ.

قولُه: (عَلِمَه مِن جهةِ إخبارِ الله تعالى ... على طريقِ الوَحْي)، قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يقالَ: عَلِمَه بالمُكاشَفة، وبنُورِ زائد على نُور العقل، أو بإراءةِ الله تعالى إياهُ كما أُرِيَ إِبرَهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ إبراهيمُ عليه السّلامُ في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَالِكَ نُرِى ٓ إِبْرَهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٧٥].

قولُه: (والثالثةُ للبيان)، قال القاضي: ﴿مِنْ بَرَدٍ ﴾: بيانٌ للجبال، والمفعولُ محذوفٌ، أي: يُنزِلُ مُبتَدِئاً منَ السهاءِ مِن جِبالٍ فيها مِن بَرَد (٢).

قولُه: (أن يُريدَ الكثرةَ بذِكرِ الجبال)، قال القاضي: أي: مِن قِطَعِ عِظام تُشبهُ الجبالَ في عِظَمِها، وقيل: المرادُ بالسّهاء المُظِلّةُ، وفيها جبالٌ مِن بَرَدٍ كها في الأرض جبالٌ مِن حَجَر، وليس في العقل قاطعٌ يمنَعُه (٣).

⁽١) كذا في الأصول الخطية، والأشبه بالصواب أن يقال: فاطرِها، لأنه من: فَطَرَ، لا من: أَفْطر. انظر: «مفردات القرآن» ص ٦٤٠.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٤).

⁽٣) «المصدر السابق» (٤: ١٩٤).

يقال: فلانٌ يَملكُ جبالاً من ذَهَب.

[﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَاّبَةٍ مِّن مَّا أَءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ - وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى آرَبَعٍ يَعْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَى كَ لِشَيْءِ وَلَدِيرٌ ﴾ ٤٥]

وقُرئ: (خلق كلَّ دابة). ولمَّ كان اسمُ الدابَّة موقعاً على المميِّز وغيرِ المميِّز؛ غُلِّبَ المميِّز فأُعطيَ ما وراءَه حُكمَه، كأنَّ الدوابَّ كلَّهم مميِّزون، فمن ثَمَّ قيل: ﴿فَينْهُم﴾، وقيل: ﴿مَن يَمْشِى﴾ في الماشي على بطنٍ والماشي على أربع قوائم. فإن قلت: لِمَ نكَّر الماءَ في قوله: ﴿مِّن مَّآءِ﴾؟ قلت: لأنَّ المعنى: أنه خَلَقَ كلَّ دابَّة من نوعٍ من الماء

قوله: (فمن ثمّ قيل)، تفريع لما بعده على ما قبله، يعني: ضُمّن قوله: ﴿خَلَقَكُلَّ دَابَتُو﴾ معنى التغليب، ولذلك أتى بضمير العقلاء وضُمّ معه من المختصّ بالمميّزين، ولولا إرادة التغليب لم يستقم قوله: ﴿فَينَهُم مّن يَمْشِي﴾ إلى آخره.

وتلخيصُه أنّ الأول مجملٌ في إرادة التغليب، فبُيّن بالثاني المراد منه، كما أنّ قوله: ﴿ إِلّا إِلْلِسَ ﴾ قرينةٌ دالةٌ على إرادة التغليب في ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَيِكَةُ كُلُهُمْ ﴾ [الحجر: ٣٠]، ولو مُعلى على باب قوله: ﴿ فَقَالَ لَمَا وَلِلْأَرْضِ أَنْتِيَا طَوَّعًا أَوْكَرَهًا قَالْتَا أَنْيِنا طَآبِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١]، وقوله: ﴿ رَبُّ ٱلْعَاكِمِينَ ﴾ [فصلت: ٩]، وجَمَعه بالواو والنون لجاز، لأنّ الكلام لمّا كان مسوقاً لإظهارِ قدرةِ الله وكمال حكمته، وأنّ هذه الأشياء دلائلُ دالّةٌ مرشدةٌ على ذلك، أُجري على العقلاء، ومن ثمّ قُدّم الماشي على البطنِ على الماشي على القدمين وعلى الأربع، لأنّ الأول أدلّ على القدرة، والثاني من الثالث (١).

قولُه: (لأنّ المعنى أنهُ خَلَقَ كلّ دابةٍ مِن نوع منَ الماء)، تلخيصُ الجوابِ: أنّ التنكيرَ إمّا للإفرادِ نوعاً، فإنهُ تعالى خَلَقَ كلّ نوع مِن أنواع الدّوابِّ مِن ماءٍ مختَصِّ بذلك النّوع، فخلَقَ نوعَ الإنسانِ مِن ماءٍ مختَصِّ به، وخَلَقَ الفَرَسَ مِن ماءٍ مختَصِّ به، وعلى هذا، وإمّا للإفرادِ شخصاً، فإنهُ تعالى خَلَقَ كلّ دابّةٍ مِن ماءٍ مخصُوصٍ بها وهُو النُّطفة، ثُم احتَلَفَتْ هذه

⁽١) من بداية فقرة: «قوله: (فمن ثم قيل) تفريع» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

مُحتصِّ بتلك الدابَّة، أو: حَلقها من ماء مخصُوص؛ وهو النُّطفة، ثم خالَفَ بينَ المخلوقاتِ من النُّطفة؛ فمنها هَوامّ، ومنها بَهائم، ومنها ناس، ونحوه قولُه تعالى: ﴿ يُسْقَى بِمَآءٍ وَ وَلَيْ فَي اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعْلَى ا

النُّطفةُ بحسَبِ اختلافِ الدوابِّ. وقال القاضي: هذا على تنزيل الغالبِ منزلةَ الكُلِّ؛ إذ منَ الحِيواناتِ ما يتولِّدُ لا مِن نُطفة (١).

قولُه: (قَصَدَ ثمّةَ معنَى آخر)، يعني: قَصَدَ هاهنا إلى معنى الإفرادِ شخصاً أو نوعاً كما سَبَق، فنكّرَ الماءَ وقَصَدَ ثمّةَ إلى معنى الجنس وأنّ حقيقةَ الماءِ مَبْدأً كلِّ شيءٍ حيِّ فعَرّفَه، وأشارَ إليه صاحبُ «المفتاح» حيث قال: أيْ: وجَعلْنا مَبْدَأً كلِّ شيءٍ حيٍّ هذا الجنسَ الذي هُو جنسُ الماء (٢).

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وتحريرُ الفَرْقِ أنّ الأُولى: بَيّنَ أنّ القُدرةَ خَلَقَت من واحدٍ أشياءَ مختلفةً، والثانيةُ: القَصْدُ فيها خَلْقُ الأشياءِ المتّفقة من جنس الماءِ المختلِف، فالأُولى: إخراجُ متّفق مِن مختلِفٍ مِن متّفِق، والثانيةُ: إخراجُ متّفق مِن مختلِف (٣).

قولُه: (على سَبيلِ الاستعارة)،أي: استُعيرَ للزَّحْفِ على البَطْن الـمَشْي، جعَلَه المصنَّفُ

⁽١) «المصدر السابق» (٤: ١٩٤).

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص ٨٠.

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٤٧).

الأمرِ المستمرّ: قد مَشي هذا الأمر، ويقال: فلانٌ لا يتمشّى له أمر. ونحوُه استعارةُ الشّفَة مكانَ الجَّخْفَلة، والمِشْفَر مكانَ الشَّفَة، ونحوَ ذلك؛ أو على طريقِ المُشاكلة لذِكْرِ الزاحفِ مع الماشِين.

[﴿ لَقَدْ أَنزَلْنَا مَايَتِ مُّبَيِّنَتِ وَاللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَطِ مُّسْتَقِيمِ * وَيَقُولُوك ءَامَنَا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَكَّى فَرِيقُ مِّنْهُم مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أَوْلَكِيكَ بِالْمُوْمِنِينَ ﴾ ٤٦ – ٤٧]

﴿ وَمَا أُولَكُمْ كِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ إشارة إلى القائلين: آمَنَّا وأطَعْنا. أو إلى الفريقِ المتوليِّ منهم، فمعناه على الأوّل: إعلامٌ من اللهِ بأنَّ جميعَهم مُنتفِ عنهم الإيمان، لا الفريقُ

مِن قَبِيل الاستعارة، حيث قال: «كما قالوا في الأمرِ الـمُستمرِّ، قد مَشَى هذا الأمرُ»، لكنّ قولَه: «استعارة الشفةِ مكانَ الجَحْفَلة»، يُنبئ أنهُ ليس مِن قَبِيل الاستعارة؛ لأنّه عندَ صاحبِ «المفتاح» مجازٌ مُرسَلٌ خالٍ عنِ الفائدة. قال: كما استُعمِلَ الـمِرْسَنُ في أنفِ إنسان، وأنهُ موضوعٌ لمعنى الأنْفِ معَ قَيْدِ أن يكونَ مرسوناً، وإنّما كان خالياً عن الفائدة؛ لأنّ الـمِرْسَنَ والأنفَ كالـمُترادفَيْن (١). والحقُّ أنّ ما في الآية منَ الـمَجازِ الـمُرسَل لا الاستعارة.

قولُه: (الجَحْفَلة)، الجوهري: للحافرِ كالشّفَة للإنسان.

قولُه: (فمعناهُ على الأوّلِ: إعلام)، إذا قَدّر ﴿ أُولَكِيكَ ﴾ إشارةً إلى القائلينَ ﴿ ءَامَنًا ﴾ يكونُ ﴿ ثُمَّ ﴾ للتراخي في الرُّتبةِ ؛ إيذاناً بارتفاع درجةِ كُفْرِ الفريقِ المتَولِّي منهم، وانحطاطِ درجةِ أُولئك، وعلى أن يكونَ إشارةً إلى الفريقِ المتَولِّي منهم يكونُ ﴿ ثُمَّ ﴾ للاستبعاد، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴾ أي: كيف يَدخُلونَ في زُمرةِ المؤمنينَ الذين يقولونَ آمنًا بالله وبالرسُول وأطعنا ثُم يُعرِضُون، ويتَجاوَزونَ عنِ الفريقِ المؤمنين، ويَرغَبُونَ عن تلك السَمقالة؟ وهذا بعيدٌ عنِ العاقل الميرِّز.

يؤيَّدُ هذا التأويلَ سؤالُ الإمام: فإنْ قيل: كيف حُكِيَ عن كلِّهم أنّهم يقولونَ: آمَنّا، ثُم حُكِيَ عن فريقٍ منهمُ التّولِّي، وكيف يَصحُّ أن يقولَ في جميعِهم: ﴿وَمَاۤ أُوْلَتَهِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾؟

⁽۱) «مفتاح العلوم» ص١٦١.

المتولِّي وحدَه. وعلى الثاني: إعلامٌ بأنَّ الفريق المتولِّي لم يكن ما سبق لهم من الإيهان إيهاناً، إنها كان ادِّعاءً باللِّسانِ من غيرِ مُواطَأةِ القَلْب؛ لأنه لو كان صادِراً عن صحَّةِ مُعتقدٍ وطُمأنينةِ نَفْس: لَمْ يَتعَقَبْه التولِّي والإعراض. والتعريفُ في قوله: ﴿ بِاللَّمُومِنِينَ ﴾ وطُمأنينة نَفْس: لَمْ يَتعَقَبْه التولِّي والإعراض. والتعريفُ في قوله: ﴿ بِاللَّمُ وَمِنِينَ ﴾ دلالةٌ على أنهم ليسُوا بالمؤمنين الذين عَرَفتَ؛ وهُمُ الثابِتُون المُستقيمون على الإيهان، الموصُوفون في قولِه تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللِهُ اللللْمُولِلِهُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ال

[﴿ وَإِذَا دُعُواْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ عِلِيَحُكُم بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُعْرِضُونَ * وَإِن يَكُن لَهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُواْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴾ ٤٨ - ٤٩]

معنى ﴿ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ۦ ﴾: إلى رسولِ الله، كقولِك: أعجَبَني زيدٌ وكَرَمُه، تريد: كَرَمَ زيد. ومنه قولُه:

غَلَّسْتُه قَبْلَ القَطَا وفُرَّطِهْ

وجوابُه المشارُ إليه بقولِه: «أولئك الذين تَولَّوْا»، لا الجُملةُ الأُولى، ولو رَجَعَ إلى الأُولى يَصحُّ أيضاً (١).

وأمّا معنى تكريرِ قولهِ تعالى: ﴿ لَقَدُ أَنزَلْنَآ ءَايَئتِ مُّبَيِّنَاتِ﴾ فإنّه مِن بابِ الترجيع والشروع في مَشْرَعِ آخَرَ مِن ذكْرِ المنافقينَ وأحوالهِم.

قولُه: (معنى ﴿إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾: إلى رسُولِ الله)، أي: ذكْرُ «الله» هُنا تمهيدٌ لذِكْرِ رسُولِ الله ﷺ، وإشعارٌ بإظهارِ مكانتِه ﷺ، يؤيِّدُه إفرادُ الضّميرِ في قولِه: ﴿لِيَحْكُمُ ﴾ وقولِه: ﴿يَأْتُوۤاْلِيَهِ مُذَعِنِينَ ﴾.

قولُه: (غَلَّسْتُهُ قَبْلَ القَطَا وَفُرَّطِهِ)، أَوَّلُهُ في «المطلع»:

ومَنْهَلِ منَ الفَلا في أوسَطِهْ (٢)

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٢١).

⁽۲) انظر «مجالس ثعلب» (۱: ۳۱۳) وروایته ثمّة:

ومَنْهَلٍ من الفلا في أوسطِه من ذاوهذاك وذا في مَسْقَطِه

أراد: قَبْلَ فُرَّطِ القَطا. رُوي: أنها نزلتْ في بِشْرِ المُنافق وخَصمِه اليهوديِّ حين اختَصَما في أرض، فجَعل اليهوديُّ يجرُّه إلى رسولِ الله، والمنافقُ يجرُّه إلى كعبِ بن الأشرف، ويقول: إنَّ محمَّداً يَجِيفُ علينا.

ورُوي: أنّ المُغِيرة بنَ وائل كان بينَه وبين عليِّ بنِ أبي طالب رضي اللهُ عنه خُصومةٌ في ماءٍ وأرض، فقال المُغيرة: أمَّا محمّدٌ فلستُ آتِيه ولا أحاكمُ إليه؛ فإنه يُبغِضُني وأنا أخافُ أن يَحِيفَ عليّ. ﴿إِلَيْهِ ﴾: صلةُ ﴿يَأْتُوا ﴾؛ لأنّ «أتى» و «جاء» جاءا معدَّييْن بـ «إلى»، أو يتَّصل بـ ﴿مُذْعِنِينَ ﴾؛ لأنه في معنى: مُسرِعين في الطاعة، وهذا أحسنُ لتقدُّم صِلَته ودلالتِه على الاختصاص.

والمعنى: أنهم لمعرفتِهم أنه ليسَ معكَ إلا الحقُّ الـمُرُّ والعَدلُ البَحْت؛ يَزوَرُّون عن الْمُحاكمةِ إليك إذا رَكِبَهم الحقُّ؛ لئلَّا تَنتزِعَه مِن أحداقهم بقضائك عليهم لخُصومِهم، وإن ثَبَتَ لهم حقُّ على خَصْمٍ أَسْرَعوا إليك ولم يَرضَوْا إلّا بحُكومتِك؛ لتأخُذَ لهم ما ذابَ لهم في ذمَّة الخَصْم.

الغَلَسُ: ظُلمةُ اللّيل، والتغليسُ: السّيرُ بغَلَس، والفُرّطُ: جَمْعُ الفارِط كالرُّكّعِ والراكع وهُو السابقُ إلى الماءِ قبْلَ الواردةِ ليهيّعَ لهمُ الدِّلاء.

قولُه: (الحَقُّ الـمُرِّ)، أي: الحُكمُ الذي يَلحَقُهم بسَماعِه مَرارةٌ في أفواهِهم، وهُو كنايةٌ عن الكَراهة. النَّهاية: قال شُرَيْحٌ لجماعةٍ أرادوا أن يَحلِفوا على شيء: «لَتَركَبُنّ منهُ مرارةَ الذَّفْن» أي: ما يَمُرُّ في أفواهِكم وألسنتِكمُ التي بيْنَ أذقانِكم.

قولُه: (البَحْت)، أي: الخالص، «يَزْوَرُّونَ» أي: يَعدِلُونَ عنه ويَميلون.

قولُه: (وإن ثَبَتَ لهم حَقَّ على خَصْم أسرَعوا إليك ولم يَرضَوا إلا بحُكومتِك)، دَلَّ على الحَصْرِ تقديمُ صلةِ ﴿مُذْعِنِينَ ﴾ عليه.

قُولُه: (ما ذابَ لهم)، أي: ما وجَب. الأساس: ومنَ المَجَاز: ذابَ لي عليه حَقُّ: ثَبَتَ

[﴿ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضُ أَمِرِ ٱرْتَابُواَ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْمِمْ وَرَسُولُهُمْ بَلَ أُولَكِيكَ هُمُ ٱلظَّلِلِمُونَ ﴾ ٥٠]

ثُمَّ قَسم الأمرَ في صُدودِهم عن حُكومته إذا كان الحقُّ عليهم بينَ أن يكونوا مَرضى القُلوبِ مُنافقين، أو مُرتابِين في أمْرِ نبوَّته، أو خائفينَ الحَيْفَ في قَضائه. ثم أبطَلَ خوفَهم حَيْفَه بقوله: ﴿بَلْ أُولَكِيكَ هُمُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ أي: لا يَخافون أن يَجيفَ

ووَجَب، ويقالُ لـمَن أَنْضَجَ (١) حاجةَ إنسانٍ وأتَـمّها: أذابَ حاجتَه. ومنهُ قولُ المنصُورِ لابنِ عِمرانَ: بَلغَني أنك لَبخيلُ، فقال: ما أجُدُ في حقّ، ولا أذوبُ في باطل.

قولُه: (ثُم أبطَلَ حوفَهم حَيْفَه)، يريدُ أنهُ تعالى أراد أن يُبيِّنَ أنّ صدودَهم عن رسولِ الله ﷺ إذا كان الحقُّ عليهم كان باطلاً فجاءَ بالتقسيم، أي: لا يَخْلو أنْ نشأً ذلك الصدودُ عن نفاقِهم وكُفرِهم؛ فإنهم لا يُصَدِّقونَه في شيء، أو عن عَدَم ثَباتِهم في الإيانِ ورسُوخِهم فيه فيرتابونَ فيه وفي أحكامِه، أو عَرَفوا أنهُ يَحكُمُ بالحقِّ وهم يُريدونَ الباطل، فجيءَ بقولِه تعالى: ﴿بَلْ فَيهُ وَلَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَعِيفَ ﴾.

قال القاضي: بل إضرابٌ عنِ القِسمَيْنِ الأخيرَيْنِ لتحقيقِ القِسْم الأوّل. ووَجْهُ التقسيم: أنّ امتناعَهم إمّا أن يكونَ محقّقاً عندَهم أو متوقّعاً، وكلاهُما باطلان، أمّا الأوّلُ فظاهرٌ، وأمّا الثاني فلأنّ منصِبَ نُبوّبه، وفَرْطَ أمانتِه متوقّعاً، وكلاهُما باطلان، أمّا الأوّلُ فظاهرٌ، وأمّا الثاني فلأنّ منصِبَ نُبوّبه، وفَرْطَ أمانتِه يمنعُه، فتَعيّنَ الأوّل، وظُلمُهم يعُمُّ خَلَلَ عقيدتِهم، ومَيْلَ نفوسِهم إلى الحَيْف (٢). وفَسَرّ القاضي قولَه: ﴿أَيِرَانَابُوا ﴾ بقولِه: بأنْ رأوا منكَ تُهمة، فزالَ يقينُهم بك (٣). وهذا معنى قولِه: «أو مُرتابِينَ في أمرِ نُبوّتِه».

⁽١) في (ط): «لمن أنجح».

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٦).

⁽٣) «المصدر السابق» (٤: ١٩٦).

عليهم؛ لمعرفتِهم بحاله، وإنها هم ظالمونَ يُريدون أن يَظلِمُوا مَن له الحقُّ عليهم ويَتمَّ لهم جُحودُه، وذلك شيءٌ لا يَستطيعونه في مجلسِ رسولِ الله ﷺ، فمِن ثَمَّ يأبُون الله ﷺ، فمِن ثَمَّ يأبُون الله ﷺ،

[﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ـ لِيَحْكُمُ بَيْنَاهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۗ وَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ٥١]

وقلتُ: الحَقُّ أنَّ «بل» إضرابٌ عن نفْسِ التقسيم، يعني: دَع التقسيم، فإنهم همُ الكاملونَ في الظُّلم الجامعونَ لتلك الأوصَافِ على الكهال، فلذلك صَدُّوا عن حُكومتِك، يَدُلُّ عليه إثيانُ اسم الإشارة، والخطابِ، وتعريفِ الخبرِ بلام الجِنس، وتوسيطُ ضميرِ الفَصْل، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (والنّصِبُ أقوى)، قال ابنُ جِنِّي: والرّفعُ قراءةُ عليٍّ رضي اللهُ عنهُ والحسن، والنّصِبُ قراءةُ الجهاعة. وهُو أقوى؛ لأنّ مِن شَرْطِ اسم كان أن يكونَ أعرَفَ مِن خبرها، وقولُه: ﴿أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا ﴾ أعرَفُ مِن: ﴿قَولَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾؛ لأنّ «أنْ» وصِلتَها تُشبِهُ المُضمَر مِن حيثُ إنهُ لا يجوزُ وَصْفُ المُضمَر، والمُضمَرُ أعرَف، ومثلُه: ﴿وَمَا كَا لا يجوزُ وَصْفُ المُضمَر، والمُضمَرُ أعرَف، ومثلُه: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلّا أَن قَالُوا ﴾ [الأعراف: ٢٨](١). وقال صاحبُ «المطلع»: أن يقولوا أوغَلُ؛ لأنهُ لا سَبيلَ عليه للتنكيرِ، بخلافِ قولِ المؤمنينَ؛ لأنهُ يَعتملُ أن يختزلَ عنهُ الإضافة فَبقى مُنكّراً.

قولُه: (وكان هذا مِن قَبِيلِ «كان») أي: لفْظةُ «كان» هُنا مِن قَبِيلِ «كان» في قولِه:

^{(1) «}المحتسب» (۲: ۱۱۵).

وقُرئ: (ليُحكَمَ) على البناء للمفعول. فإن قلت: إلامَ أُسند (يُحكَم) ولا بُدَّ له من فاعل؟ قلت: هو مُسنَدُّ إلى مَصدره؛ لأنَّ معناه: ليُفعَلَ الحُكمُ بينَهم، ومثلُه: جُعَ بينَهما، وأُلِّفَ بينهما. ومثلُه: ﴿لَقَد تَقَطَّعَ بَيْنَكُمُ ﴾ [الأنعام: ٩٤] فيمن قرأ ﴿بَيْنَكُمُ ﴾ منصوباً، أي: وقع التقطُّعُ بينكم. وهذه القراءةُ مُجاوِبةٌ لقوله: ﴿دُعُوا ﴾.

﴿ مَا كَانَ بِسُوأَن يَنْجُذَ مِن وَلَدِ ﴾ [مريم: ٣٥]، أي: بمعنى: ما يصحُّ وما ينبغي وما يستقيم، قال صاحبُ «المطلع»: إنّا صَحِ واستقامَ أن يقولَ المؤمنونَ: سَمِعنا وأطَعْنا، ولهذا قال الفرّاءُ في معناه: إنها كان ينبغي أن يكونَ قولَ المؤمنينَ إذا دُعُوا إلى الله ورسُولِه أن يقولوا: سَمِعنا وأطَعْنا (١). والتحقيقُ في هذا التركيبِ ما ذَكَرَه صاحبُ «الانتصاف». قال: فائدةُ دخولِ «كان» المبالغةُ في نَفْي الفعلِ الداخلِ هُو عليه بتعديدِ جهةِ نَفْيه عموماً باعتبارِ الكونِ وخصوصاً باعتبارِ خصُوصيةِ الفعلِ بعدَ ما كان، فهُو نَفْيٌ مرّتين (٢).

وقال القاضي: مِن عادتِه تعالى إِتْباعُ ذكْرِ الْمُبطِل ذكْرَ الْمُحِقّ، والفَصْلُ لنَفْي ما أَثبَتَ فيهم عن غيرِهم والتنبيهِ على ما ينبغي بعدَ إنكارِه لِـما لا ينبغي^(٣).

قولُه: (وهذه القراءةُ مُجاوِبةٌ لقولِه: ﴿ دُعُوا ﴾)، يعني: أنّ المَدْعوّ إليه في الآيةِ: اللهُ تعالى ورسُولُه صَلَواتُ الله عليه، و ﴿ لِيَحْكُمُ ﴾ على القراءةِ المشهورة: مُسنَدٌ إلى ضميرِ الرسُولِ ﷺ وحدَه، فاحتيجَ _ للتجاوُبِ بيْنَ الكلامَيْنِ _ إلى أن يُقال: إنّ ذكْرَ الله تمهيدٌ، كقولِك: أعجبني زيدٌ وكرَمُه.

وأمّا إذا قُرِئَ: «لِيُحْكَم»، مجهولاً (٤)، وأُسنِدَ إلى المصدرِ، يعمُّ الحاكمَ فَيقَعُ التجاوبُ بينَهما ولم يفتقِرْ إلى ذلك التأويل.

⁽۱) «معاني القرآن» للفرّاء (۲: ۲٥٨).

⁽٢) لم أجده في مِظنّته من «الانتصاف»، فلعلّه قالَه في موطن آخَرَ منه.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٦).

⁽٤) وقد قرأ بها أبو جعفر يزيد بن القعقاع كها في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٢. وقرأ أيضاً: «ليُحْكِمَ» بضم الياء وكسر الكاف من الإحكام.

[﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ وَيَغْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقَّهِ فَأُوْلَتِهِكَ هُمُ ٱلْفَآيِزُونَ ﴾ ٥٦]

قُرئ: (ويَتَقِهِ) بكسرِ القاف والهاءِ مع الوصل وبغيرِ وَصْل، وبسُكونِ الهاء، وبسكونِ الهاء، وبسكونِ الهاء، وبسكونِ القاف وكسرِ الهاء. شبّه تَقِه بكَتفِ فخُفّف، كقوله:

قالَتْ سُلَيْمى: اشتَرْ لنا سَوِيقا

ولقد جَمع الله سبحانه في هذه الآيةِ أسبابَ الفوز.

قولُه: (قُرِئَ: «ويَتقِهِ» بكسرِ القافِ والهاءِ معَ الوَصْل)، قَرَأُها نافعٌ وابنُ كثيرِ وابنُ ذَكُوانَ والكسائيُّ وخَلَفٌ، وبغيرِ وَصْل: قالونُ عن نافع وعن هشام رواية، وبسُكونِ الهاء: أبو عَمْرو وأبو بكرٍ وخَلَادٌ، وسكونِ القافِ وكسرِ الهاء: حَفْص (١). قال صاحبُ الهاء: أبو عَمْرو وأبو بكرٍ وخَلَادٌ، وسكونِ القافِ وكسرِ الهاء: حَفْص لأصلُ فيها إذا تحرّكَ الحرفُ «المطلع»: قراءةُ العامّة: «ويتقهي» بياءٍ ملفوظةٍ بعدَ الهاء، وهُو الأصلُ فيها إذا تحرّكَ الحرفُ قبْلَ الهاء كها في يؤدِّه ويؤتِه. ورُوِي عن نافع بكسرِ الهاء ولا يَبلُغُ بها الياء، لأنّ حركة ما قبْلَ الهاء ليست تَلزَم، ألا ترى أنهُ اختيرَ حذْفُ الياءِ في ﴿وَيَتَقَعْهِ ﴾ في الرّفْع مثلَ عليه؟ وقرأَ أبو عَمْرٍ و: «وَيتّقِهُ» ساكنةَ الهاء، وذلك أنّ ما يَلحَقُ هذه الهاءَ منَ الواوِ ومنَ الياءِ زائدٌ، فرُدّ إلى الأصل وحُذِفَ الزِّيادة. وقرأً حَفْصٌ ساكنةَ القافِ مكسورة الهاء. قال ابنُ الأنباريِّ: وهُو على لُغةِ مَن يقولُ: لم أرَ زيداً، ولم أشترِ طعاماً ولم يتّقِ زيداً، يُسقِطونَ الياءَ منهُ للجَزْم، ثُم يُسكّنونَ ما قبلَها، قال:

ومَن يتَّـقْ فإنَّ اللهَ معْـه ورزقُ الله مُؤْتابٌ وغادِ

قوله: (قالت سُلَيْمَى: اشتَرْ لنا سَويقا)، تمامه:

وهاتِ خُبزَ البُرِّ أو دقيقا^(٢)

شَبّه المنفصلَ بالمتصل فصار نزل فلذا خُفّف.

قولُه: (ولقد جَمَعَ اللهُ في هذه الآيةِ أسبابَ الفَوْز)، يعني: الفاءُ في ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ

⁽١) انظر توجيه هذه الاختيارات في «إعراب القراءات السبع وعللها» لابن خالويه (٢: ١١١).

⁽٢) ذكره في «اللسان» (بَخَس) باختلافٍ في الروايةِ، وعزاه للعذافِر الكِنْدي.

وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه في تفسيرِها: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللّهَ ﴾ في فَرائضِه ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ في سُننِه ﴿ وَيَغَشُ ٱللّهَ ﴾ على ما مضى من ذُنوبه ﴿ وَيَتَّقَدِ ﴾ فيها يَستقبل. وعن بعضِ الملوك: أنه سَأَل عن آيةٍ كافية، فتُلِيَتْ له هذه الآية.

[﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَهِنَ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُل لَا نُقْسِمُواْ طَاعَةُ مَعْرُوفَةً إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ٥٣]

جَهد يَمينه: مستعارٌ مِن جَهَدَ نفْسَه: إذا بلغَ أقصى وُسْعِها؛ وذلك إذا بالَغَ في اليَمين وبلغ غايةَ شِدَّتها ووكادَتِها.

وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنه: مَن قال: باللّه؛ فقد جَهَدَ يمينَه. وأصل: «أقسَمَ جَهْدَ اليمين»: أقسَمَ يَجِهَدُ اليمينَ جَهْداً، فحُذف الفِعل وقُدِّم المصدرُ فوضع موضعه

ٱلْفَايْرِنُونَ ﴾ جَزائيّةٌ، مؤذِنةٌ بأنّ ما بعدَها مسبّبةٌ عمّا قبلَها، ممّا تضمّنه الشّرطُ مِن طاعةِ الله وطاعةِ رسُولِه، والحَشْيةِ والتقوى، وهي جامعةٌ لعمُوم أحوالِ المُكلّف؛ فإنّ الواجبَ عليه في الآنِ الذي هُو فيه طاعةُ الله وطاعةُ رسُولِه، وخَشْيةُ الله على ما مضى، إنْ فَرَطَ منهُ تقصيرٌ فيتداركُه، وتَقْوى الله فيها يَستقبِلُ مِن تَرْكِ ما يجبُ عليه أن يَذَرَه، والإثيانِ بها يجبُ عليه إثيانُه، كها أشار إليه حبْرُ الأُمّة، فعم الأوقات بأسْرِها والأفعالَ بأجمَعِها، مِن فعلِ ما ينبغي، وتَرْكِ ما لا ينبغي؛ ولذلك قيل: ﴿فَأُولَتِكَ هُمُ ٱلْفَايْرُونَ ﴾، أي: الكاملونَ في الفوْزِ بمباغيهم ومَطالبِهم. ثُم الآيةُ كها هِي تذييلٌ لِها سبق، وتعريضٌ بالمؤمنينَ الذين إذا دُعُوا إلى الله ورسُولِه ليَحكُم بينهم أنْ يقولوا: سَمِعنا وأطَعْنا، وبالمنافقينَ الذين يقولونَ: آمَنّا بالله وبالرسُولِ وأطَعْنا، إلى قولِه: ﴿ وَإِذَا دُعُواْ إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ عَلَى آخِرِ الآيات، بأنّ الأوّلينَ همُ الفائزونَ بمَباغيهم، والآخِرينَ همُ الدّامِرونَ الخاسِرون، فالآيةُ مَنَ الجَوامع.

قولُه: (أقسَمَ يَجِهَدُ اليمينَ جَهْداً)، هو كقولِك: فلانٌ جَهَدَ نفْسَه، أي: يستفرغُ طاقتَه، وكأنّ لليمينِ وُسْعاً وطاقةً وهُو يَجِهَدُ في استفراغِه منها، وإليه الإشارةُ بقولِه: «جَهْد يمينِه» مستعارٌ مِن جَهْدِ نفْسِه، النهاية: جَهِدَ الرجُلُ في الشيء: إذا جَدّ فيه وبالَغ، ومنهُ الجهاد، وهُو استفراغُ ما في الوسْع والطاقةِ مِن قولٍ أو فعل. والاجتهادُ: بَذْلُ الوُسْع في طلَبِ أمر.

مُضافاً إلى المفعول، كقوله: ﴿فَضَرَبُ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] وحُكمُ هذا المنصوب حكمُ الحال، كأنه قال: جاهِدِين أيهانهم. و﴿طَاعَةُ مُعَرُوفَةُ ﴾ خبرُ مبتداٍ محذوف، أو مبتداً محذوفُ الحَبر، أي: أمرُكم والذي يُطلَبُ منكم طاعةٌ معروفةٌ معلومة لا يُشَكُّ فيها

الراغب: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَاً يَمْنِهُ ﴾ أي: حَلَفُوا واجتَهَدُوا في الحَلِفِ أَنْ يأتُوا به على أبلغ ما في وُسْعِهم، والاجتهادُ: أَخْذُ النفْس ببَذْلِ الطاقة وتَحَمُّلِ المُشَقَّة، ويقالُ: جَهِدْتُ رأيي وأجهَدتُه: أتعبتَه بالفِكر، والجهادُ والمُجاهدةُ: استفراغُ الوُسْع في مُدافعةِ العدوّ(١).

وأقسَمَ: أي: حَلَف، وأصلُه منَ القَسَامة، وهُو أَيْبانٌ تُقسَمُ على أولياءِ المقتول، ثُم صار السَّا لكلِّ حَلِف. وقسيمُ الوَجْه، أي: صَبِيحُه، والقَسَامةُ: الحُسْن، وأصلُه منَ القِسمة، كأنّا أُوتَى كلُّ موضع نصيبَه منَ الحُسْنِ ولم يَتفاوَتْ، وقيل: إنّا قيل: مُقسّم؛ لأنه يَقْسِم بحُسنِه الطّرْف، ولا يَثبُتُ في موضع دونَ موضع (٢).

قولُه: (أي: أَمْرُكم والذي يُطلَبُ منكم)، إلى آخِرِه، هذه الوجوهُ يجمَعُها معنيانِ بحسبِ تفسيرِ «المعروفة»، وذلك أنّ المنافقينَ كانوا يُبالغونَ في الإقسام بأنّك إنْ أمرتنا أن نَخْرُجَ مِن ديارِنا وأموالِنا حَرَجْنا، فقيل لهم: طاعةٌ معروفة، أي: معروفةٌ بالفعل لا يُشَكُّ فيها أنّها طاعةٌ أو معروفةٌ بأنّها بالقولِ دونَ الفعل، فإذا فُسِّرت بالفعل احتَمَلَ أن يكونَ خبرَ مبتدأ معذوفٍ كها قال أوّلاً: أمْرُكم والذي يُطلَبُ مِنكم طاعةٌ معروفةٌ معلومةٌ لا يُشكُّ فيها، كطاعة الخُلصِ من المؤمنين، فإنّهم إذا استُنفِروا إلى الجهادِ خَرَجوا مِن ديارهم وأموالهِم من غير رَيْثٍ ولا إقسام، أو مبتدأ خبرُه محذوف، بأنْ يُقالَ: طاعةٌ معروفةٌ، أي: بالفعلِ أمثلُ وأوْلى على التنازُع، وأوْلى بِكم مِن هذه الأَيْهانِ الكاذبة، فقولُه: «بكُم» متعلِّقٌ بالأمثلِ والأوْلى على التنازُع، وإذا فُسِّرتْ بالقولِ وبها عُرِفَ منهم ومِن أمثالهِم أنّها طاعةٌ بالقولِ دونَ الفعل، كان خبرَ مبتدأ معذوف، فيقال طاعتُكم طاعةٌ معروفةٌ بأنّها بالقولِ دونَ الفعل، واختيارُ الزجّاج مبتدأ محذوف، فيقال طاعتُكم طاعةٌ معروفةٌ بأنّها بالقولِ دونَ الفعل. واختيارُ الزجّاج مبتدأ معذوف، فيقال طاعتُكم طاعةٌ معروفةٌ بأنها بالقولِ دونَ الفعل. واختيارُ الزجّاج مبتدأ من التقريرِ الأوّل، حيثُ قال: طاعةٌ معروفةٌ أمثل، أي:أمثلُ مِن قسَمِكم قسَمِ فَي المُعالَى من التقريرِ الأوّل، حيثُ قال: طاعةٌ معروفةٌ أمثل، أي:أمثلُ مِن قسَمِكم

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۲۰۸.

⁽٢) «المصدر السابق» ص٦٧١.

ولا يُرتاب، كطاعةِ الخُلَّصِ من المؤمنين الذين طابَقَ باطنُ أمرِهم ظاهرَه، لا أَيهانٌ تُقسِمُون بها بأفواهِكم وقُلوبُكم على خلافها. أو: طاعتُكم طاعةٌ معروفة بأنها بالقولِ دونَ الفعل. أو: طاعةٌ معروفة أمثَلُ وأولى بكم من هذه الأَيهان الكاذبة.

وقرأ اليزيديّ: (طاعةً معروفةً) بالنصبِ على معنى: أَطِيعوا طاعةً. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌ ﴾ يَعلمُ ما في ضَهائركم ولا يَخفى عليه شيءٌ مِن سرائركم، وإنه فاضِحُكم لا محالةً ومُجازِيكم على نِفاقكم.

[﴿ قُلْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّواْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْنُمَّ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْ تَدُواًْ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَاعُ الْمُبِيثُ ﴾ ٥٥]

صَرَفَ الكلامَ عن الغَيْبةِ إلى الخِطاب على طريقةِ الالتفات، وهو أبلغُ في تَبْكيتهم.

بها لا تَصْدُقُونَ فيه، وفي الكلامِ دليلٌ عليه؛ لأنهُ قال: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْكَ بِمْ لَمِنْ أَمَرْتُهُمْ لَيَنَ أَمْرَتُهُمْ وَاللّهُ عَزّ وجَلّ مِن وراءِ ما في قلوبِهم، فقال: ﴿قُلُ لَانْقُسِمُواْ طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾، وقال: ويجوزُ: «طاعةً معروفةً» على معنى: أطيعوا طاعةً معروفةً، لأنّهم أقسَموا إذا أُمِروا أن يُطيعوا، فقيل: أطيعوا طاعةً معروفةً، ولا أعلمُ أحداً قرَأ بها، فإنْ لم تُرْوَ فلا تُقْرأ (١).

قولُه: (صَرَفَ الكلامَ عنِ الغَيْبةِ إلى الخطاب)، قال صاحبُ «التقريب»: عَدَل عن الغَيْبةِ في ﴿أَفْتَمُوا ﴾ إلى الخطابِ في ﴿قَوْلَوا ﴾، يريدُ أنّ قولَه: فإنْ تولّوا ليس مِن تتمّةِ كلام الرسُولِ ﷺ المأمورِ به أن يُبلِّغَ إليهم مِن قولِه تعالى: ﴿أَطِيعُوا الله وَهُولِيعُوا الرّسُولَ ﴾، بل هُو تعقيبٌ لأمرِ الله رسُولَه ومتصلٌ بها قبلَه. المعنى: وأقسموا بالله جَهْدَ أَيْهانهم قُلْ كذا وكذا، فإن تولّوا أيّها المخاطبون فإنّ عليه ما حُمِّل وعليكُم ما حُمِّلتُم. والظاهرُ أنهُ تعالى أمرَ رسُولَه ﷺ تولّوا أيّها المخاطبون فإنّ عليه ما حُمِّل وعليكُم ما حُمِّلتُه، والظاهرُ أنهُ تعالى أمرَ رسُولَه ﷺ بأنْ يقول لهُم: وأطيعوا الرسُولَ ولا تُخافُ مضرّتُهم، فكان أصلُ الكلام: قُلْ أطيعوا الرسُولَ والمَّاتِ ما حُمِّلت، وعليهم ما حُمِّلوا، بمعنى: أطيعوا الرسُول، فإنْ تولّوا فإنّها عليكَ ما حُمِّلت، وعليهم ما حُمِّلوا، بمعنى:

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥١).

يريد: فإنْ تتولَّوْا فها ضَرِرتُمُوه، وإنها ضَرِرتم أَنفُسكم؛ فإنَّ الرسولَ ليس عليه إلّا ما حَمَّلَه اللهُ وكلَّفه مِن أداءِ الرسالة، فإذا أدّى فقد خَرَجَ عن عُهدةِ تكليفه، وأمَّا أنتم فعليكم ما كُلِّفتُم من التلقِّي بالقَبُولِ والإذعان، فإنْ لم تَفعَلُوا وتولَّيتم فقد عرَّضتم نفوسكم لسخطِ الله وعذابِه، وإنْ أطعتُموه فقد أحرَزْتُم نَصِيبكم من الخروجِ عن الضلالةِ إلى الهدى، فالنفعُ والضَّرر عائدانِ إليكم، وما الرسولُ إلّا ناصِحٌ وهاد، وما عليه إلّا أن يُبلِّغ ما له نفعٌ في قَبُولكم، ولا عليه ضَرَرٌ في تولِّيكم. والبلاغ: بمعنى التأدية. ومعنى ﴿ٱلْمُبِينُ ﴾: كونه مَقْرُوناً بالآياتِ بمعنى التأدية. ومعنى ﴿ٱلْمُبِينُ ﴾: كونه مَقْرُوناً بالآياتِ والمُعجِزات.

[﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَكِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا السَّتَخْلَفَ ٱلَّذِيكَ النَّفِي اللَّهُمُ مِنْ بَعْدِ السَّتَخْلَفَ ٱلَّذِيكَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ وَينَهُمُ الَّذِيكَ النَّفِي اللَّهُمْ وَلَيُسَبِّلُهُمْ مِنْ بَعْدِ

فها يَضُرُّ ونَك شيئاً، وإنّما يَضُرُّونَ أَنفُسَهم، على الماضي والغَيْبة في ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ فصَرَفَ الكلامَ إلى المضارع، والخطابُ في تَتَولَّوْا بحَذْفِ إحدى التاءَيْن، بمعنى فها ضَرَرْتُموه، وإنّما ضرَرْتُم أَنفُسكم لتكونَ المُواجَهةُ بالخطابِ أبلَغَ في تبكيتهم، وليّا لم يكنْ هذا التفاتاً محْضاً؛ لأنّ الالتفات هُو: الانتقالُ مِن إحدى الصِّيغ الثلاثِ إلى الأُخرى، بل هُو عدولٌ مِن صيغةٍ إلى صيغة، قال أوّلاً: «صَرَفَ الكلام»، وثانياً: «على طريقةِ الالتفات»، ونحو هذا المعنى مَرّ في البقرةِ عندَ قولهِ تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَذْخُلُوا ٱلْجَنَكَةَ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وفي كلام الواحِديً ما يؤيِّدُ هذا التقرير (١)، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (منَ الخروجِ عن الضّلالة): بيانٌ لـ «نصيبكم»، ولولا البيانُ لكان «نصيبكم» استعارةً على الخُروج منَ الضّلالةِ إلى الهُدى، وقولُه: «أحرزتم» حينئذٍ كالترشيح لهذا التشبيه، شَبّة هذا المعنى بالنّصيبِ الوافي مِن أنصِباءِ القِداح، وهُو الـمُعَلّى، كأنه قيل: أحرَزتُمُ القِدْحَ الـمُعَلّى.

⁽١) انظر: «الوسيط في التفسير» للواحدي (٢: ٣٢٦).

خَوْفِهِمْ أَمْنَأَ يَعْبُدُونَنِي لَايُشْرِكُونَ بِي شَيْثًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَالِكَ فَأُوْلَيَهِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ٥٥]

الخطابُ لرسولِ الله ﷺ ولمن معه. و ﴿مِنكُرُ ﴾: للبيان، كالتي في آخرِ سورة الفتح. وَعَدَهم اللهُ أن ينصرَ الإسلامَ على الكُفر، ويورِّتُهم الأرض، ويَجعلَهم فيها

قولُه: (و ﴿ مِنكُرُ ﴾: للبيان، كالتي في آخِر سُورةِ الفَتْح، يعني: في قولِه: ﴿ وَعَدَاللّهُ النِّينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُوا الصَّلِحَاتِ مِنهُم مَعْفِرةً وَلَجَرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح: ٢٩]. وقلتُ: الظاهرُ أنّ الخطابَ عامٌّ، و «مِن» للتبعيضِ كها مَرّ في قولِه تعالى: ﴿ لَيَمَسَّى اَلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٢٧] في أحدِ وجهيه، نصّ عليه في موضعه (١١)؛ وذلك أنّ قولَهُ: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنّا مَلْكُمَ مَا مُحِلَّاتُمْ ﴾ إلى آخِرِ قولِه: ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ ٱلفَسِقُونَ ﴾ وَسَطٌ بين المعطوفِ عَلَيهِ مَا حُلِهُ وَعَلَيْتُكُمُ مَا مُحِلَّاتُمْ ﴾ إلى آخِرِ قولِه: ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ ٱلفَسِقُونَ ﴾ وَسَطٌ بين المعطوفِ وهُو قولُه: ﴿ وَأَقِيمُوا السَّلَاةَ وَأَطِيمُوا اللّهَ وَأَطِيمُوا اللّهَ وَأَقِيمُوا اللّهَ وَأَلْمِيمُوا اللّهُ وَالْمِيمُوا اللّهَ وَأَطِيمُوا اللّهُ وَالْمِيمُوا اللّهُ وَالْمِيمُوا اللّهُ وَالْمِيمُوا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَعَلَى اللّهُ وَالمُولَ وَلا تَحَدُّ وَاللّهُ وَالنّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالتَوْمُوا صُحبةً وَسُولِ اللهُ وَعَدَّ اللّه وَالمَّولُ وَاللّهُ اللّهُ وَالتَوْمُوا صُحبةً وَمُولِ اللهُ وَلَيْكُمُ السّخَطِ اللهُ والتَوْمُوا صُحبةً وَلا اللّه وَالمَالِلةُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالمَالُونَ وَلَا اللّهُ وَالتَوْمُوا صُحبةً وَلا اللّهُ وَلَاكُمَ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلِياعُوا اللّهُ والمَّوْفِ بالأمن. وأمّا في المُقبِّ فإنّ مَن عَمِلَ الصّالحاتِ مِن إقامةِ الصّلاة، وإيتاء والمنافرة أخْرَ المعطوف عن المعطوف عن المعطوف عليه.

فإن قلتَ: هل في توسيطِ ﴿مِنكُمْ ﴾ بيْنَ ﴿ اَمَنُوا ﴾ ﴿وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَاتِ ﴾ هُنا، وفي تأخيرِه عنها في الفَتْح مِن فائدة؟ قلتُ والعلمُ عندَ الله ـ: التأخيرُ دَلَّ على أنَّ وَعْدَ الله تعالى بالمغفرةِ والأَجْرَ العظيمَ مُسبّبانِ عن إيهانِهمُ المقارَنِ بالأعهالِ الصّالحاتِ معاً؛ لأنّ الاتّصافَ

⁽۱) انظر: «الكشاف» (٥: ٢٤٥ - ٢٤٦).

خُلفاء، كما فَعل ببني إسرائيلَ حين أورَثُهم مِصرَ والشامَ بعد إهلاكِ الجبابرة، وأن

بالإيهانِ والعَملِ الصّالح في الظاهرِ مناسبٌ لأنْ يكونَ عِلّةً للمغفرةِ والأجرِ العظيم، وتوسيطُه دَلّ على أنّ الإيهانَ هُو الأصلُ في الاعتبار، وأنّ الأعهال كالتابِعة له، فتأثيرُ العَملِ الصّالح في الاستخلافِ دونَ تأثيرِه في إثباتِ المغفرةِ والأجرِ العظيم، ونحوَه في الاعتبارِ قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَهِعُ ٱلْقَوَاعِدَمِنَ ٱلْبَيّتِ وَإِسّمَعِيلُ ﴾ [البقرة: ١٢٧] أخرَ إسهاعيلَ عن المفعول؛ ليَدُلّ على أنّ إبراهيمَ عليه السّلامُ كان الأصلَ في العمل، وإسهاعيلُ عليه السّلامُ كانتابع له، ولو قدّمه لم يكنْ كذلك. ومِن ثَم اختكف العلماءُ، قال الإمام: جمهورُ الفقهاءِ والمتكلِّمينَ اتفقوا على أنّ الفاسقَ حالَ فِسقِه لا يجوزُ عَقْدُ الإمامةِ له، واختلفوا في أنّ الفِسقَ الطارئ هل يُبطلُ الإمامةَ أو لا (١٩)؟

قلتُ: والذي عليه الأحاديثُ الصّحيحةُ: لا، رَوَينا عن مسلم والتِّرمذيِّ، عن واثلِ ابن حُجْرِ قال: سأل سلمةُ بن يزيدَ رسُولَ الله ﷺ قال: يا نَبيّ الله، أرأيتَ إن قامَتْ علينا أُمَراءُ يسألوننا حقّهم، ويمنعُوننا حقّنا، فها تأمُّرُنا؟ فأعرضَ عنه، ثمّ سأله فأعرضَ عنه (٢)، ثم سأله في الثالثة، فجَذَبه الأشعثُ فقال: اسمَعوا وأطيعوا، فإنّها عليهم ما مُمِّلوا، وعليكُم ما مُمِّلتُم» (٣).

وعن مسلم والدارميِّ عن عَوْفِ بن مالكِ رضيَ اللهُ عنه، عن رسُولِ الله ﷺ أنه قال: «ألا ومَن وُلِيِّ عليه وال، فرآهُ يأتي شيئاً مِن معصيةِ الله، فيكرَهُ ما يأتي مِن معصيةِ الله ولا ينزِعَن يداً من الطاعة» (٤)، فعلى هذا لا يجوزُ الطّعنُ في الخُلفاءِ بعدَ الخُلفاءِ الراشِدينَ رضَي اللهُ تعالى عنهم.

قولُه: (حينَ أورَثَهم مِصر)، إشارةٌ إلى قولِـه تعـالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (٤: ٣٨).

⁽٢) قوله: «ثم سأله فأعرض عنه» سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٨٤٦) والترمذي (٢١٩٩).

⁽٤) أخرجه مسلم (١٨٥٥) والدارمي (٢٨٣٩).

يمكِّنَ الدِّينَ المُرتضى؛ وهو دِينُ الإسلام، وتمكينُه: تثبيتُه وتوطيدُه؛ وأنْ يُؤمِّنَ سِربَهم ويزيلَ عنهم الخوفَ الذي كانوا عليه؛ وذلك: أنَّ النبيَّ ﷺ وأصحابَه مَكثُوا بمكة عشرَ سنينَ خائفين، ولمّا هاجروا كانوا بالمدينةِ يُصبِحون في السلاح ويُمسُون فيه، حتى قال رجل: ما يأتي علينا يومٌ نأمَنُ فيه ونَضَعُ السلاح؟! فقال ﷺ: «لا تَغبُرون إلاّ يسيراً حتى يَجلِسَ الرَّجلُ منكم في الملأ العظيم مُحتبيًا ليس فيه حَديدة»، فأنجزَ الله وعْدَه وأظهرَهم على جَزيرة العَرَب، وافتتحوا بعدُ بلادَ المشرقِ والمغرب، ومزَّقوا

يُسْتَضَّعَفُوكَ مَشَكْرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَعَكْرِبَهَا ﴾ [الأعراف: ١٣٧] يريدُ جهاتِ أرضِ مِصرَ الشَّرقيةَ والغربيّة.

قولُه: (وتوطيدُه)، الجوهريّ: وَطَدْتُ الشيءَ أَطِدُهُ وَطْداً، أي: أَثبتّهُ وثَقّلتَه، والتوطيدُ مثْلُه.

قولُه: (وأَنْ يُؤمِّنَ سِربهم)، النهاية: يقال: فلانٌ آمِنٌ في سِرْبِه ـ بالكسر ـ أي: نفْسِه. وفلانٌ واسعُ السِّرب، أي: رَخِيُّ البال، وفي الحديث: «مَن أصبَحَ آمِناً في سِرْبِه»(١)، ويُروَى بالفتح، وهُو المَسلَكُ والطّريق.

قولُه: (لا تَغبُرون)، الجوهري: غَبَرَ الشيءُ يَغبُر، أي: بقي، والغابرُ: الباقي. والغابرُ: الماضي، وهُو منَ الأضداد.

قولُه: (مُحتَبِياً ليسَ فيه حديدة)، عبارةٌ عن غايةِ الأمنِ ورخاءِ البال. الحَبُوُ: هُو أَن يَضُمّ الإنسانُ رجلَيْه إلى بطنِه بثوبِ ويجمَعَها معَ ظهرِه، ويَشُدّه عليها، والحديثُ المشهورُ عن عَدِينً في هذا المعنى (٢) يشهَدُ لهُ قولُه: «بعد»، أي: بعدَ فَتْح جزيرةِ العربِ بلادَ المشِرق والمغرب.

⁽۱) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (۳۰۰) والترمذي (۲۳٤٦) وابن ماجه (۱) هو جزءٌ من حديثِ عُبَيْد الله بن محِصن الحَطْميِّ عن أبيه، وصححه ابن حبّان (۲۷۱) من حديثِ أبي الدرداء رضى الله عنه.

⁽٢) انظر حديث عدي بن حاتم في «مسند أحمد» (١٨٢٨٦) و «سنن الترمذي» (٢٩٥٣).

مُلكَ الأكاسِرة ومَلكوا خزائنهم، واستولُوا على الدنيا، ثم خرجَ الذين على خلافِ سِيرتهم فكَفَرُوا بتلك الأَنعُم وفَسَقُوا؛ وذلك قوله ﷺ: «الخلافةُ بعدي ثلاثونَ سَنةً، ثم يُملِّكُ اللهُ مَن يشاء فتصيرُ مُلكاً، ثُمَّ تصيرُ بِزِّيزى: قَطْعَ سبيل، وسَفْكَ دماء، وأَخْذَ أموالِ بغيرِ حقِّها». وقُرئ: (كما استُخلِفَ) على البناء للمفعول، ﴿وَلَيُ بَرِّلُهُمُ ﴾ بالتشديد.

فإن قلت: أين القَسَمُ المُتلَقَّى باللامِ والنون في ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ ﴾؟ قلت: هو محذوف، تقديرُه: وَعَدَهم الله، وأقسَمَ ليَستخلفنَّهم، أو: نُزِّل وعدُ اللهِ في تحقَّقه بمنزلةِ القَسَم، فتُلقِّي بها يُتلقَّى به القَسَم، كأنه: أقسَمَ اللهُ ليستخلفنَهم. فإن قلت: ما محلُّ ﴿يَعْبُدُونَنِي ﴾؟ قلت: إن جعلته استئنافاً: لم يكنْ له محل، كأنَّ قائلاً قال: ما لهم يُستخلفونَ ويُؤمنون! فقال: يعبُدونني. وإن جعلته حالًا عن وعدِهم، أي: لهم يُستخلفونَ ويُؤمنون! فقال: يعبُدونني. وإن جعلته حالًا عن وعدِهم، أي: وعدَهم اللهُ ذلك في حالِ عبادتهم وإخلاصهم: فمحلُّه النَّصب. ﴿وَمَن كَفَر ﴾: يريدُ كُفرانَ النَّعمة؛ كقوله: ﴿فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِ ﴾ [النحل: ١١٢]. ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ

قولُه: (هُو محذوفٌ تقديرُه: وَعَدَهم اللهُ وأقْسَمَ ليَستخلِفَنَهم)، قال الزجّاجُ: إنّها جاءت اللام لأنّ: وعَدتُه بكذا أو كذا، ووَعَدتُه لأُكرِمَنّه، بمنزلةِ: قلتُ؛ لأنّ الوعدَ لا ينعقدُ إلّا بقول(٣).

قولُه: (ثُم تصيرُ بِزِّيزَى)، النهاية: وفي حديثِ أبي عُبَيدةَ: أنهُ «سيكونُ نُبوّةٌ ورحةٌ كذا وكذا، ثُم يكونُ بِزِّيزَى وأخذُ أموالٍ بغيرِ حقّ»، البِزّيزى (١) بكسِر الباءِ وتشديدِ الزاي الأولى والقَصْرِ: السّلبُ والتغلُّب، مِن بَزّه ثيابَه وابتَزّه: إذا سَلَبه إياها، و «قَطْعَ سَبيل» نصبٌ، إمّا عطفُ بيانٍ لقولِه: «بِزِّيزَى» أو بدَلٌ منه. ونحوه رواه الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبل عن سَفينة (٢)، وليس في روايتِه «بِزّيزَى».

⁽١) في الأصول الخطية: «البزيز» وصوابه بالألفِ المقصورة كما ذكره الطيبي.

⁽٢) انظر: «مسند الإمام أحمد» (٥: ٢٢٠) وصحّحه ابن حبان (٦٩٤٣).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥).

ٱلْفَلَسِقُونَ ﴾ أي: هُمُ الكامِلُون في فِسْقهم؛ حيث كَفَرُوا تلك النِّعمة العظيمة وجَسَرُوا على غَمْطِها. فإن قلت: هل في هذه الآية دليلٌ على أمرِ الخُلفاءِ الراشدين؟ قلت: أوضحُ دليل وأبينُه؛ لأنَّ المُستَخلَفين الذينَ آمنوا وعملوا الصالحات هُمْ هُم.

قولُه: (وجَسَروا على غَمْطِها)، أي: اجتَرَأوا على تحقيرِها وازدرائها.

قولُه: (لأنّ المُستخلَفينَ الذين آمنوا وعمِلوا الصّالحاتِ هُم هُم)، والظاهرُ أنّ «هم» الأوّلَ فَصْلٌ، والثاني خبرُ «إنّ»، فيُفيدُ تخصيصَ المسنَدِ بالمسنَدِ إليه، أي: هذه الأوصافُ مُنحصِرةٌ فيهم، ومختصةٌ بهم لا تتعدّى إلى غيرِهم. ولعَمْري همُ الذين اقتبَسوا الدِّينَ والتقوى والتقوى مِن مِشكاةِ النَّبُوة، وكلُّ الناس عِيَالهُم فيه، ومنهمُ انتشَرَ نورُ الإسلام في مشارقِ الأرضِ ومَغاربِها، وهمُ الذين يَستحقُّونَ أن يُقالَ فيهم:

همُ القومُ كلُّ القوم للدِّين والتُّقي وناهيكَ بالقوم الذّين همُّ هُمُّ

أي: همُ الأخيارُ والأشرافُ كما عَرَفْت. كقولِ الحريريِّ:

قد باعت الأسباط قَبْ لِي يوسُفاً وهُمْ هُمُ (١)

وقد يجيءُ للذِّمِّ، قال:

رَفَ وقالوا يا خُويل دُلم تُرَعْ فقلتُ وأنكَرْتُ الوجوهَ : هُمُهُمُ (٢)

أي: هم الأعداء. رَفَوْني: أي: سَكّنوني بعَدَم الخَوْف.

قال الإمام: وجهُ الاستدلالِ أنَّ هذا خطابٌ معَ جماعةِ الحاضِرينَ في حَضْرةِ الرِّسالةِ صَلَواتُ الله على صاحبِها بإيصالِ الخلافةِ إليهم، وأن يُمكِّنَ لهم دينَهمُ المَرْضيّ، وأن يُبدِلهم بعدَ الحَوْفِ أمْناً، ولا يُمكنُ حَمْلُ هذا إلّا على هؤلاءِ الأربعة؛ لأنّ منِ ادّعى الروافضُ إمامتَه ما كانوا متمكِّنينَ مِن إظهارِ دينِهم وما زال الخوفُ عنهم؛ بل كانوا أبداً في التُّقْيةِ والخوف،

⁽١) انظر: «مقامات الحريري» (١: ٢٧٠).

⁽٢) لأبي خِراش الهلليّ. انظر: «شرح أشعار الهذليين» (٣: ١٢١٧).

[﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوْةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكُوةَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ٥٦]

﴿وَأَقِيمُواْ الصَّلَوْةَ ﴾ معطوفٌ على ﴿ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ ﴾ [النور: ٥٤]، وليس ببعيدٍ أن يقعَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فاصلٌ وإن طال؛ لأنَّ حقَّ المعطوفِ أن يكون غيرَ المعطوف عليه. وكرِّرت طاعةُ الرسول؛ تأكيداً لوجوبها.

فَوَجَبَ حَمْلُها على ما ذكرْنا؛ لأنَّهم كانوا عندَنا متمكِّنينَ مِن إظهارِ دينهِم غيرَ خائفين(١١).

وقال: وفيه دليلٌ على صحّةِ النّبوّةِ بالإخبارِ عنِ الغَيْبِ على ما هُو به (٢)، وخلافةِ الحُلفاءِ الراشِدين، إذْ لم يَجتمع الموعودُ والموعودُ عليه، أي: العملُ الصّالحُ لغيرِهم بالإجماع.

قولُه: (وليس ببعيدٍ أن يقعَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه فاصلٌ...؛ لأنّ حقّ المعطوفِ ان يكونَ غيرَ المعطوفِ عليه)، أي: الحقُّ المُغايرة، لا أنْ لا يقَعَ بينَها فاصل. وقال صاحبُ «التقريب»: لأنّ طُولَ الفَصْل يُحقِّقُ المُغايرة المطلوبة بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، يريدُ أنّ الواجبَ أن يكونَ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه المُغايرة، وعندَ القُربِ لا يَتحقّقُ ذلك، فإنّ المُجاوَرةَ مَظِنّةُ الاتّصال بخلافِ المضافِ والمضافِ إليه؛ فإنّ شدة اتصالهِما مانعة مِن دخولِ المُجاوَرةَ مَظِنّةُ الاتّصال بخلافِ المضافِ والمضافِ إليه؛ فإنّ شدة اتصالهِما المنعة مِن دخولِ فَصْلِ بينَهما، ولهذا تكلّموا في قراءةِ ابنِ عامر: ﴿قَتْلَ أولادَهُم شُرَكائِهم ﴾ [الأنعام: ١٣٧] بنصب الأولادِ وجَرِّ الشُّركاءِ (٣)، على أنّ للفَصْلِ والتأخيرِ فوائد، منها: الإشعارُ بأنّ الجُملة المتحللة وهُو ﴿وَعَدَاللهُ ﴾ الآية، على هو يُهتَمُّ بشأنِه، وأنّها متصلةٌ بها يتَعلقُ بالمعطوفِ عليه وهُو ﴿فَإِن تُولّؤُهُ كها سبَق. قال القاضي: ولا يَبعُدُ عطفُ ذلك على ﴿أَطِيعُوا ٱللهَ ﴾، فإنّ الفاصلَ وعدٌ على المأمورِ به (٤).

ومنها: أنّ في تأخيرِ المعطوفِ عن قولِه: ﴿وَعَدَاللَّهُ ﴾ إعلاماً بنوع اتّصالٍ به، وبيانُهُ ما مَرّ أيضاً، وهُو: إنْ أطَعْتُم وآمنتُم فقد أحرَزتُم نصيبَكم في الدُّنيا والعُقْبَى.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٢٥).

⁽٢) «المصدر السابق» (٢٤: ٢٤).

⁽٣) وقد جرى في هذا الاختيار على مذهبِ الكوفيين في جوازِ الفصلِ بين المضافِ والمضاف إليه. لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٢٧٣، وانظر الكلام على قراءة ابن عامر في سورة الأنعام.

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٨).

[﴿ لَا تَحْسَبَنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَأْوَى لَهُمُ ٱلنَّارُّ وَلَمِ أَسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ ٥٥] وقُرئ: (لا يَحْسَبَنَّ) بالياء، وفيه أوجه: أن يكون ﴿مُعْجِزِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ هما المفعولان. والمعنى: ولا يحسبنَّ الذينَ كفروا أحداً يُعجز اللَّهَ في الأرض حتى يَطمَعوا هم في مِثْلِ ذلك. وهذا معنَّى قويٌّ جيِّد.

ومنها: التوكيدُ؛ لأنه لو لم يؤخّرْ لم يُحتَجْ إلى إناطةِ أطيعوا الرسُولَ به؛ فإنهُ على مِنوالِ قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوَءَ بِجَهَالَةِ ثُمَّ تَابُواْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصَّلَحُوّاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورُّ رَّحِيمُ ﴾ [النحل: ١١٩].

ومنها: الإيذانُ بشَرَفِ إقامةِ الصّلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ ومحلِّهما عندَ الله، وأنّهما أُمّا العبادات، وبُعدُهما مَرْتبةً عن سائرِ العبادات والطاعات؛ لأنّ العطفَ مِن بابِ عطفِ جِبريلَ على الملائكة (١)، ومِن ثَم رَتّبَ الأوّل بقولِه: ﴿فَإِن تَوَلَّوا ﴾ وعلى الثاني بقولِه: ﴿لَعَلَّكُمْ مُرْحَمُونَ ﴾.

قولُه: (وقُرِئَ: «لا يَحسَبَنّ» بالياء)، ابنُ عامرٍ وحمزة، والباقونَ: بالتاءِ الفَوْقانيّة (٢).

قولُه: (هما المفعولان)، أحدُهما أحداً، مُعجِزين. وثانيهما: الأرضَ لتقديرِ الاستقرار، وإنّما جازَ وَصْفُ أحداً بالجَمْع وإيقاعُه موقعَ المبتدأِ؛ لكونِه نِكرةً في سِيَاقِ النفْي، كقولِه تعالى: ﴿ فَمَا مِنكُر مِّنَ أَلَمْ عَنْهُ كَاجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٧] صفةً لأحد؛ لأنهُ عامٌّ، وعلى الثاني والثالثِ: ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ لَغُوْ (٣) ﴿ مُعْجِزِينَ ﴾ .

قولُه: (وهذا معنَّى قويٌّ جيِّد)، وفيه التفاتانِ؛ لأنهُ تعالى لمّا التفَتَ منَ الغَيْبةِ إلى الخطابِ في قولهِ تعالى: ﴿ فَلْ أَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولُ فَإِن تَوَلَّوا ﴾ إلى قولهِ : ﴿ لَمَلَّكُمُ مُرَّمَهُونَ ﴾ على في قولهِ تعالى: ﴿ فَلَا أَطِيعُوا اللّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولُ فَإِن تَوَلَّوا ﴾ إلى قولهِ : ﴿ لَمَلَّكُمُ مُرَّمُونَ ﴾ على ما سَبَق، عادَ إلى الغَيْبةِ وإقامةِ الممُظهرِ موضعَ الممضمر، أي: لا يحسَبن البُعداءُ من الذين كفروا بنزع طاعةِ الله ورسُولِه عن عُنقِهم أحداً يحميهِم في الأرضِ من الاستئصالِ حتى كفروا بنزع طاعةِ الله ورسُولِه عن عُنقِهم

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا يَلَّهِ وَمَلَتَهِكَتِهِ. وَرُسُـلِهِ. وَجِبْرِيلَ وَمِيكَمْلَ ﴾ [البقرة: ٩٨].

⁽٢) لتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٠٥.

⁽٣) أي: ظرفُ لغْوِ لـ ﴿مُعْجِزِينَ ﴾.

وأن يكونَ فيه ضميرُ الرسولِ؛ لتقدُّم ذِكْرِه في قوله: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ ﴾، وأن يكونَ الأصل: لا يحسبنَّهم الذين كفروا مُعجِزين، ثم حُذف الضميرُ الذي هو المفعولُ الأوّل، وكان الذي سوَّغ ذلك أنَّ الفاعلَ والمفعولَيْن لمَّا كانت لشيءٍ واحد، اقتُنع بذِكْرِ اثنينِ عن ذكرِ الثالث؛ وعطفَ قولَه: ﴿وَمَأْوَنِهُمُ ٱلنَّارُ ﴾ على ﴿ لَا تَصَبَّنَ ٱللَّذِينَ كَفُرُواْ مُعْجِزِينَ ﴾؛ كأنه قيل: الذين كَفروا لا يَفُوتون الله، ومَأُواهم النار. والمرادُ

يَطْمعوا في مثْلِ ذلك، فإنّ الله لا يُعجِزُه أحدٌ، فيقهَرُهم في الدُّنيا بالاستئصال، ويُخزيهم في الآخِرةِ بعذابِ النار. ويَنصُرُ هذا التأويلَ قولُه: «والمرادُ بهم المُقسِمُونَ جَهْدَ أَيْمانهم»، وأمّا أنّ الوَجْهَ الأوّل أحسَنُ منَ الثاني، وهُو أن يكونَ فاعلُ «يحسَبَنّ» رسُولَ الله ﷺ؛ لتقَدُّم وَمّا أنّ الوَجْهَ الأوّل أحسَنُ منَ الثاني، وهُو أن يكونَ فاعلُ «يحسَبَنّ» رسُولَ الله ﷺ؛ لتقدُّم ذِكْرِه في قولِه: ﴿وَأَطِيعُوا ألرّسُولَ ﴾، فلأنهُ على هذا لا يَحْسُنُ ذلك الحسن، إذا قيل: إنهُ التفات مِن خطابِهم بقولِه: ﴿وَأَطِيعُوا ألرّسُولَ لَعَلَّكُمْ مُرْحَمُونَ ﴾ إلى الغَيْبةِ في قولهِ: ﴿ لاَ تَحْسَبَنَ ٱلّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بمعنى: أنّ أولئك البُعَداءَ إنّا يَمتنعُونَ عنِ الطاعةِ لـ عَصبوا أنّ لهم ناصراً يَنصُرُهم ويمنعُهم مَن عذابِنا حينَ لم يُطيعونا، وأمّا كونُه أقوى منه؛ فإنّ نفْيَ الحُسبانِ وإثباتَ العَجْزِ هُمْ على سَبيل الكناية، كما قال: «لا يَحسَبَنّ الذين كفَروا أحداً يُعجِزُ اللهَ في الأرضِ حتّى يَظْمعوا في مثلِ ذلك» أقوى مِن نفْي الحُسْبانِ عن رسُولِ الله ﷺ وإثباتِ العَجْزِ لهم تصريحاً.

وأمّا كونُه أحسَنَ منَ الثالث؛ فلأنّ نفْيَ الحُسْبانِ وإثباتَ العَجْزِ لهم تصريحاً أَحَطُّ مِن إثباتِ العَجْزِ لهم كنايةً. وأمّا كونُه أقوى منه، فلأنهُ لا يَحتاجُ حينتَذِ إلى حَذْفِ أحدِ المفعولَيْنِ مِن بابِ حَسِبت، وإلى العُذرِ بجَوازِه كما قال، لأنهُ ضعيف.

قولُه: (وأن يكونَ الأصلُ: لا يُحسَبَنّهم الذين كفروا)، قال الزجّائج: المعنى: لا يُحسَبَنّ الذين كفروا إيّاهم مُعْجِزين، كما تقول: زيدٌ حسِبتُهُ قائماً، تريدُ: حَسِبَ زيدٌ نفْسَه قائماً، وهذا في بابِ ظَننتُ تَطْرَحُ فيه النفْس، يقال: ظننتُني أفعَل، ولا يقال: ظننتُ نفْسي أفعَل، ولا يجوزُ ضربتُني، ليستغنيَ عنها بضَرَبتُ بنفْسي (۱).

قولُه: (وعطَفَ قولَه: ﴿وَمَأْوَنِهُمُ ٱلنَّارُ ﴾ على ﴿ لَا تَعْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾)، والظاهرُ

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٢).

بهم: المُقسِمون جَهْدَ أيمانِهم.

[﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَغَذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمُّ وَالَّذِينَ لَرَيَبْلُغُواْ الْحُلُمُ مِنكُرْ ثَلَثَ مَرَّتَ مِن مَّلِ وَالَّذِينَ لَرَيَبْلُغُواْ الْحُلُمُ مِنكُرْ ثَلَثُ مَرَّتَ مِن مَّلِ وَالْفِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوْةِ الْفِسَآءُ فَلَثُ عَوْرَتِ مَرَّتَ مِن مَثْلِ صَلَوْةِ الْفِسَآءُ فَلَثُ عَوْرَتِ مَرَّتَ مِن مَنْ اللَّهُ لَيْسَ عَلَيْكُمْ بَعْضُ كُمْ عَلَى بَعْضِ كَنَالِكَ يُبَيِّنُ لَكُمُ الْآنِكُ مُ الْآنِكُ مُ الْآنُونِ عَلَيْكُمُ الْآنِكُ مُ اللَّهُ الْآنِكَ مُ اللَّهُ اللَّهُ الْآنِكُ مُ اللَّهُ الْآنِكُ مُ الْآنِكُ مُ الْآنِكُ مُ الْآنِكُ مُ الْآنِكُ مُ الْآنِكُ مُ اللَّهُ عَلِيمُ مَكِيدً ﴾ ١٥]

أمر بأن يَستأذنَ العبيد. وقيل: العبيدُ والإماء والأطفالُ الذين لم يَحتلِموا من الأحرار ﴿ ثَلَثَ مَرَّتِ ﴾ في اليوم والليلة: قبلَ صَلاةِ الفجر؛ لأنه وقتُ قيامٍ مِنَ المضاجع وطَرح ما يُنامُ فيه من الثيابِ ولُبسِ ثيابِ اليَقَظة؛ وبالظَّهيرة؛ لأنها وقتُ وضع الثيابِ للقائلة؛ وبعدَ صلاةِ العشاء؛ لأنه وقتُ التجرُّد من ثياب اليَقَظة والالتحافِ بثياب

لا يَصحُّ عطفُ الإخباريِّ على الإنشائيِّ، ولهذا أوّلَه وقال: «كأنهُ قيل: الذين كَفروا لا يَضحُّ عطفُ الإخباريِّ على الإنشائيِّ، ولهذا أوّلَه وقال: «كأنهُ قيل النفر، أي لا يَفُوتُونَ الله ومَأواهُم النارُ»، وقال صاحبُ النظم: الثاني معطوفٌ على مُضمَر، أي لا يَحسَبَنَ الذين كفروا مُعْجِزينَ في الأرضِ بل مقدورٌ عليهم ومُحاسَبونَ ومَأُواهمُ النار، هذا يَقرُبُ إلى ما قَدرناهُ فيه فيقهَرُهم في الدُّنيا بالاستئصال، ويُحزيهم في الآخِرةِ بعذابِ النار.

قولُه: (أَمَرَ بِأَنْ يَستأذِنَ العَبيد)، قال القاضي: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلّذِينَ ءَامَنُواْلِيَسْتَغْذِنكُمُ ﴿ رَجُوعٌ إِلَى تَتَمّةِ الأَحكام السالفة بعدَ الفَراغ منَ الإلهيّاتِ الدّالةِ على وجوبِ الطاعةِ فيها سَلَفَ منَ الأحكام، وغيرها (١)، والوعدِ عليها، والوعيدِ عنِ الإعراضِ عنها، والمرادُ به خطابُ الرجال والنّساء، غُلِّبَ فيه الرّجال، وليس في قولِه: ﴿لَيْسَى عَلَيْكُمُ وَلَا عَلَيْهِم جُنَاحُ ابْعَدَهُنّ ﴾ الرجال والنّساء، غُلِّبَ فيه الرّجال، وليس في قولِه: ﴿لَيْسَى عَلَيْكُم وَلَا عَلَيْهِم جُنَاحُ ابْعَدُهُ وَلَا عَلَيْهِم جُنَاحُ اللّه في الصّبيانِ ما يُنافي قولَه تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُواْ ابْتُوتُ عَلَيْكُم اللّهُ إِللّه اللّه الللّه الللّه اللّه الللّه اللّه الللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه اللّه الل

⁽١) في الأصول الخطية: «وغيره» وصوّبناه من «أنوار التنزيل».

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ١٩٩).

النَّوم. وسَمّى كلَّ واحدة مِن هذه الأحوالِ عورةً؛ لأنَّ الناسَ يَختلُّ تَستُّرهم وتحفُّظُهم فيها.

والعَوْرة: الخَلَل. ومنها: أَعُورَ الفارس، وأعورَ المكان، والأعور: المختلُّ العَيْن. ثم عَذَرَهم في تركِ الاستئذان وراءَ هذه المَّرات، وبيَّن وجْهَ العُذر في قوله: ﴿طُوَّلُونَكَ عَلَيْكُمُ ﴾ يعني: أنَّ بكم وبهم حاجةً إلى المخالَطةِ والمُداخَلة: يَطُوفون عليكم للخِدْمة،

قولُه: (وأعورَ الفارِس)، وهُو إذا بَدَا فيه موضعُ خَلَلِ الضَّرْبِ قال: لهُ الشَّدَّةُ الأُولى إذا القِرْنُ أَعْوَرَا (١)

الراغب: العَوْرةُ: سَوْءةُ الإنسان، وذلك كنايةٌ، وأصلُه منَ العارِ، لِما يَلحَقُ في ظهورهِ من العار، أي: المَذَمّة، ولذلك سُمِّي النِّساءُ عورةً، ومِن ذلك: العَوْراءُ: للكلمةِ القبيحة، وعَوِرَتْ عينُه عَوَراً، وعارتْ عَيْنُه عَوَرًا وعوّرتُها، وعنهُ استُعيرَ: عَوَّرْتُ البتر، وقيلَ للغُراب: أعوَرُ لحدّةِ نظرِه وذلك لعكسِ المعنى، لذلك قال الشاعر:

وصِحاح العيون يُدْعَوْن عُورا

والعَوارُ والعَوْرةُ: شِقُّ فِي الشيء، كالثوبِ والبيتِ ونحوِه، قال تعالى: ﴿إِنَّ بُيُوتَنَاعُورَةٌ وَمَاهِيَ بِعَوْرَةٍ ﴾ [الأحزاب: ١٣] أي: مُتخرِّقةٍ مُمكنةٍ لـمَن أرادها، ومنه يقال: فلانٌ يَحفَظُ عَوْرتَه، أي: خَلَلَه، وقولُه تعالى: ﴿ثَلَثُ عَوْرَتِ لَكُمْ ﴾ أي: نصفُ النّهار، وآخِرُ النّهار، وبعدَ العشاءِ الآخِرة. وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَى عَوْرَاتِ ٱللِّسَاءِ ﴾ أي: لم يَبلُغوا الحُلُمَ (٢) والـمُعاوَرة (٣).

قولُه: (وبيّنَ وجْهَ العُذْر في قولِه: ﴿طَوَّافُوكَ عَلَيْكُم ﴾)، قال القاضي: أي: هم طَوَّافون، وهُو استئنافُّ لبيانِ العُذرِ الـمُرخِّص في تَرْكِ الاستئذانِ وهُو المُخالطةُ وكثرةُ المُداخَلة، وفيه

⁽١) ذكره الجوهري في «الصحاح» (عور) لرجل يصفُ الأسد.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٥٩٥.

⁽٣) قوله: «والمعاورةُ» زيادة من الطيبي في هذا السياق. وهي واردةٌ في سياق آخر من كلام الراغب.

وتطوفونَ عليهم للاستِخْدام؛ فلو جُزم الأمرُ بالاستئذانِ في كلِّ وقت، لأدّى إلى الحَرَج. ورُوي: أنَّ مُدْلجَ بن عمرو _ وكان غُلاماً أنصاريًّا _ أرسَلَه رسولُ الله ﷺ وقتَ الظهر إلى عُمرَ رضي الله عنه ليَدعُوه، فدخلَ عليه وهو نائم، وقد انكشفَ عنه ثوبُه، فقال عمر: لوَدَدتُ أنَّ الله عزَّ وجلَّ نهى آباءَنا وأبناءنا وخَدَمَنا أن لا يَدخلوا علينا هذه الساعاتِ إلّا بإذن، ثم انطلقَ معه إلى النبيِّ ﷺ، فوَجَدَه وقد أُنزِلتْ عليه هذه الآية.

وهي إحدى الآياتِ المُنزَلة بسبب عُمر. وقيل: نزلتْ في أسماءَ بنتِ أبي مرشد، دليلٌ على تعليل الأحكام (١٠).

قولُه: (نَهَى آباءَنا وأبناءَنا وخَدَمَنا أَنْ لا يَدْخلوا علينا)، قيل: «لا» مزيدةٌ لتأكيدِ النَّهي، كقولهِ تعالى: ﴿مَامَنَعَكَ أَلَاتَسَجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢] حمَلَهم على ذلك أنَّ عَدَم الدُّخولِ لا يجوزُ أن يكونَ مَنْهيّاً، والمَنْهيُّ الدُّخول، ومِن ثَم طَرَحَها صاحبُ «المطلع» وقال: أن يَدخُلوا علينا.

قلتُ: الوجهُ أن يُقدِّر مضافاً ويكونَ مفعولاً لهُ لقولهِ: «نهى آباءَنا»، أي: لَوَدِدتُ أَنَّ اللهَ عَزَّ وجَلّ نَهَى هؤلاءِ عمّا هُم عليه منَ الفعلِ القبيح إرادةَ أنْ لا يَدخُلوا علينا إلّا بالإذْن، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً لهُ لقولهِ: لَوَدِدت، على تقديرِ اللام، يعني: لَوَدِدتُ أن يَنْهَى بالإذْن، ويجوزُ أن يكونَ مفعولاً لهُ لقولهِ: لَوَدِدت، على تقديرِ اللام، يعني: لَوَدِدتُ أن يَنْهَى لئلّا يَدخُلوا علينا إلّا بإذْن، وحَذْفُ اللامِ معَ «أنّ» جائز (٢)، وإن لم يكن فعلًا لفاعلِ الفعل المعلّل، بخلافِه في غيرِها.

قولُه: (نزَلَتْ في أسماءَ بنت [أبي] مَرْفَد)، بالثاءِ المُثلّثة، ويُروَى: «أبي مَرْشَد» بالشّين المعجَمة، وفي «الاستيعاب» بالشّينِ المعجَمة (٣).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٠).

⁽٢) وممن جَوَّزه من النحاةِ ابن خروفِ الأندلسّي. انظر: «شرح الأشموني» (٢: ١٢٣).

⁽٣) «الاستيعاب» (٤: ١٧٨٥) وفيه: «مَرْثَك» بالثاء المثلّثة، والروايةُ بالشين المعجمة قد ذكرها ابن الأثير في «أسد الغابة» (٦: ١٦).

قالت: إنّا لندخلُ على الرَّجلِ والمرأة ولعلَّهما يكونان في لحافِ واحد. وقيل: دَخل عليها غلامٌ لها كَبير في وقتٍ كرهتْ دخولَه، فأتت رسولَ الله ﷺ، فقالت: إنَّ خَدَمَنا وغلمانَنا يَدخلون علينا في حالٍ نَكرَهُها. وعن أبي عمرو: (الحُلْم) بالسُّكون. وقُرئ: «ثلاثَ عَوْراتِ» بالنَّصبِ بدلاً عن ﴿ثَلَثَ مَرَّتِ ﴾، أي: أوقاتَ ثلاثِ عَوْرات. وعن الأعمش: (عَوَرات) على لغة هُذَيل.

فإن قلت: ما محلُّ ﴿لَيْسَ عَلَيْكُونَ ﴾؟ قلت: إذا رَفعتَ ﴿ثَلَثُ عَوْرَاتٍ ﴾ كانَ ذلك في محلِّ الرفع على الوصف. المعنى: هنَّ ثلاثُ عَورات مخصوصةٌ بالاستئذان.

قولُه: (وقُرِئَ: «ثلاثَ عَوْرات» بالنّصب)، حمزةُ والكسائيُّ وأبو بكر، والباقونَ: بالرّفْع (١٠).

قولُه: (وعنِ الأعمَش: «عَوَرات»، على لُغةِ هُذَيْل)، قالوا: إنّ كلّ «فَعْلةِ» إذا كانت ساكنةَ الحَشْوِ صحيحةً تُحرّكُ في الجمع عَيْنُها إذا كانتِ اسهاً، وإن كانت صفةً فتُسكّن، وإن كان عَيْنُها معتلًّا فتُسكّنُ أيضاً، اسهاً كان أو صفةً، إلّا على مذهبِ هُذَيْل، فإنّهم يحرِّكونهَا.

وقال الزجّاجُ: والإسكانُ أكثر؛ لِثقَلِ الحركةِ على الواو، يقال: طَلْحةٌ وطَلَحات، وَجَمْرات، ويجوزُ في لَوْزَة: لَوَزاتٌ، والأجوَدُ بالشُّكون (٢٠).

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٠٥.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٢).

وإذا نَصبت لم يكن له محلّ، وكان كلاماً مقرِّراً للأمرِ بالاستئذانِ في تلك الأحوال

قولُه: (وإذا نَصَبْتَ - أي: «ثلاثَ عوراتٍ» - لم يكنْ لهُ محلّ)، فإن قلت: ما هذا الاختصاص؟ لم لا يجوزُ أن يكونَ محلٌ ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُرُ جُنَاحٌ ﴾ نَصْباً على أن يكونَ وَصْفاً له الاختصاص؟ لم لا يجوزُ أن يكونَ محلَّة مؤكِّدةً إذا قُدِّر: هُنَ ﴿ ثَلَثُ مُرَّتِ ﴾ وأن يكونَ جُملةً مؤكِّدةً إذا قُدِّر: هُنَ ﴿ ثَلَثُ عَوْراتٍ ﴾ على الابتداءِ والخبر؟ قلتُ: لهذا السؤالِ تَصَدّى صاحبُ «التقريب» للتقرير بأنْ قال: إنْ حُكمَ رَفْعِ الحَرَجِ وراءَها مقصودٌ في نفسِه، فإذا وَصَفَ بهِ «ثلاثَ عوراتٍ» نَصْباً، وهُو بدَلُ من ﴿ ثَلَثُ مَرَّتٍ ﴾ كان التقديرُ: لِيَستأذِنْكم في ثلاثِ عَوْراتٍ مخصُوصةٍ بالاستئذان، ويدفعُه وجوهٌ مستفادةٌ مِن عِلم المعاني، أحدُها: اشتراطُ تقَدُّم عِلم السامع بالوَصْف، وهُو مُنتف، إذْ لم يَعلَمُه إلّا مِن هذا. وثانيها: جَعْلُ الحُكم المقصودِ وَصْفاً للظّرفِ، فيصيرُ غيرَ مقصُود. وثالثُها: أنّ الأمرَ بالاستئذانِ في المرّاتِ الثلاثِ حاصلٌ وصِفةً للظّرفِ، فيصيرُ غيرَ وراءَها أو لم تُوصَف، فيضيعُ الوَصْف. وأمّا إذا وصِفَ المرفوعُ به فيزولُ الروافعُ؛ لأنه وباتداءُ تعليم، أي: هُن ثلاثُ عَوْراتٍ مخصُوصةٍ بالاستئذان، وصفةٌ للخبرِ لا للظّرف، ولم ابتداءُ تعليم، أي: هُن ثلاثُ عَوْراتٍ مخصُوصةٍ بالاستئذان، وصفةٌ للخبرِ لا للظّرف، ولم يتقيّدُ أمرُ الاستئذانِ به، فليُتأمّلُ فإنهُ دقيقٌ جليل. تَم كلامُه.

وقلتُ: الذي عندي _ واللهُ أعلم _: أنَّ ﴿ ثَلَثُ عَوْرَاتِ ﴾ إذا قُرِئَ مرفوعاً كان خبرَ مبتدأ محذوفٍ، والجُملةُ مقرِّرةٌ لمعنى ما سَبقَ فيصِحُّ جعْلُ قولِه: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُو وَلَا عَلَيْهِمْ مَعْدَا مُعَدَّو بَعْدَا هُونَ ﴾ صفةً ؛ لأنّ الجُملة كما هِي برُمِّتِها كلامٌ مقرِّرٌ لمعنى ما سَبقَ على طريقةِ الطَّردِ والعكس لدِلالةِ الكلام الأوّلِ على الأمرِ بالاستئذانِ في الأوقات المخصوصةِ بالمنطوق، ودِلالةِ هذا الكلام عليه بالمفهوم؛ لأنّ رَفْعَ الجُناح في غيرِ هذه الأوقات يؤذِنُ بثبوتِ الجُناح في تعر هذه الأوقات، وإليه الإشارةُ بقولهِ: ﴿ هُنّ ثلاثُ عَوْراتٍ مخصوصةٍ بالاستئذان ﴾ وإذا في تلك الأوقات، وإليه الإشارةُ بقولهِ: ﴿ هُنّ ثلاثُ عَوْراتٍ مخصوصةٍ بالاستئذان ﴾ وإذا جُعِلَ «ثلاثَ عوراتٍ ﴾ وحده بكلاً مِن قولهِ: ﴿ ثَلَاثُ مَرّتٍ ﴾ ظَرْفاً مثلَه مبيناً لِما قُصِدَ فيه من المعنى، وهُو إظهارُ كمالِ الكراهة في الدّخُولِ بغير الاستئذان ؛ لأنّ لفظ ﴿ عَوْرَاتٍ ﴾ أدَلُّ في الكراهةِ منَ السابق، نحوَه قال الشاعر:

وإلا فكنْ في السرِّ والجَهْرِ مُسلِماً(١)

أقولُ له ارحَــلْ لا تُقيمَنّ عنـدَنا

⁽١) لم أهتد إلى قائله.

خاصّةً. فإن قلت: بِمَ ارتفع ﴿بَعْضُكُمْ ﴾؟ قلت: بالابتداء، وخَبرُه ﴿عَلَى بَعْضِ ﴾، على معنى: طائفٌ على بعض، وحُذف؛ لأنَّ ﴿طَوَّفُونِ ﴾ يَدلُّ عليه. ويجوزُ أن يرتفعَ بـ «يطوفُ» مُضمَراً لتلك الدلالة.

[﴿ وَإِذَا بَكَغَ ٱلْأَطْفَ لُ مِنكُمُ ٱلْحُلْمَ فَلْيَسْتَغَذِنُواْ كَمَا ٱسْتَغْذَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيْنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَ ايَنتِهِ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ ٥٩]

﴿ ٱلْأَطْفَالُ مِنكُمُ ﴾ أي: مِن الأحرارِ دونَ المَاليك. ﴿ ٱلَّذِينَ مِن مَّلِهِم ﴾: يريد:

وجاء قولُه: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُو وَ لَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ ابِعَدَهُنَ ﴾ مقرِّراً لذلك بالمفهوم صَحَّ واستقامَ وحصَلَ أيضاً الطَّردُ والعكس، وإليه أشار بقولهِ: «وكان كلاماً مقرِّراً للأمرِ بالاستئذان»، وأمّا إذا وُصِفَ المبدَلُ بقولهِ: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُو وَ لَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ ابِعَدَهُنَ ﴾ ولا ارتيابَ أنّ الصَّفة المخصِّصة مبينةٌ للمرادِ من الموصُوف، فيكونُ المقصُودُ مِن إجراءِ الكلام رَفْعَ الحَرَج منَ الدّخولِ في غير الأوقاتِ المذكورة، لا الأمرَ بالاستئذانِ في الأوقاتِ المخصُوصة؛ لأنّ البدلَ هُو المقصُودُ بالذّكر، وكان خُلفاً من القول؛ لأنّ المقصُودَ الأولى: الاستئذانُ في الأوقاتِ المخصُوصة، ورَفْعُ الحرَج في غيرِ الأوقاتِ تابعٌ لهُ؛ لقولِ عُمرَ رضيَ اللهُ عنهُ: لَوَدِدتُ أنّ اللهَ عَزّ وجَلّ نَهَى آباءنا وأبناءنا وخَدَمَنا أن لا يَدخُلوا علينا هذه الساعاتِ إلّا بإذْن، ثُم انطَلَقَ معَه إلى النبيِّ عَلَيْهُ وقد أُنزِلَتْ عليه هذه الآياتُ (١)، فظَهَرَ مِن هذا أنّ تأسيسَ صاحبِ «التقريب» كلامَه على قولِه: «أنّ حُكمَ رَفْع الحَرَج مقصُودٌ في نفْسِه» ضعيفٌ، وبناءَه عليه الوجوة واو. واللهُ أعلم.

قولُه: (﴿ اَلْأَطْفَالُ مِنكُمُ ﴾ أي: منَ الأحرارِ دونَ المهاليك)، يريدُ ﴿ مِنكُمْ ﴾ للبيان، فإنّ الأطفالَ يَشمُلُ الأحرارَ والمهاليك فبيّنَ بقولِه: ﴿ مِنكُمْ ﴾ ليَختَصّ بالأحرار، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ لِيَسْتَغْذِنكُمُ اللَّيْنَ مَلَكَتَ أَيّنَكُرُ وَ اللَّيْنَ لَرّ يَبْلُغُوا الْخَلُمُ مِنكُمْ ﴾، ويَحتمِلُ أن تكونَ اتصاليّة، قال القاضي: واستَدَلّ به مَن أوجَبَ الاستئذانَ للعَبْدِ البالغ على سيِّدتِه، وجوابُه: أنّ المرادَ بهم: المعهودونَ الله ين جُعِلوا قسيهاً للمهاليك فلا يَندرجونَ فيهم (٢).

⁽١) انظر: أسباب النزول» للواحدي ص ٣٨٠، و «معرفة الصحابة» لأبي نُعَيم الأصبهاني (١٣)٠).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٠).

الذين بَلغوا الحُلم مِن قَبْلهم؛ وهم الرِّجال، أو الذين ذُكروا مِن قَبْلهم في قوله: ﴿ يَكَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَذْخُلُوا بُيُوتِكُمْ حَقَى تَسْتَأْنِسُوا ﴾ الآية [النور: ٢٧]، والمعنى: أنّ الأطفال مأذون لهم في الدُّخول بغير إذنِ إلا في العوراتِ الثلاث، فإذا اعتادَ الأطفالُ ذلك، ثُمَّ خَرجوا مِن حدِّ الطفولة بأن يَحتلِموا أو يَبلُغوا السنَّ التي يُحكم فيها عليهم بالبُلوغ؛ وَجَبَ أن يُفطَمُوا عن تلك العادةِ ويُحمَلوا على أن يَستأذِنوا في جميع الأوقات كما الرِّجالُ الكبار الذين لم يَعتادوا الدخولَ عليكم إلّا بإذْن. وهذا في جميع الأوقات كما الرِّجالُ الكبار الذين لم يَعتادوا الدخولَ عليكم إلّا بإذْن. وهذا ممّا الناسُ منه في غَفْلة، وهو عندهم كالشَّريعةِ المنسُوخة. وعن ابنِ عبّاس: آيةٌ لا يؤمِنُ بها أكثرُ الناس: آيةُ الإذْن، وإني لآمُرُ جارَتِي أن تستأذِنَ عليّ. وسأل عطاء: أأستأذِنُ

قولُه: (ذُكِروا مِن قَبْلِهم)، يعني: لا بُدّ للظّرفِ الذي وقَعَ صلةً للذين مِن متعلِّق، فإذا جُعِلت جُعِلَتِ القرينةُ قولَه: وإذا بَلَغَ الأطفال، فالمعنى: الذين بَلَغوا الحُلُمَ مِن قبلِهم، وإذا جُعِلت سياقَ الآيات فالمعنى: الذين ذُكِروا مِن قبلِهم، أي: في قوله: ﴿ يَثَأَيُّهُ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ....﴾ النور: ٥٨].

قولُه: (أن يُفْطَموا)، الأساس: ومنَ المجازِ: فَطمتُهُ عن عادةِ السُّوء، ولأفطمنَّكَ عمَّا أنتَ عليه. وفي الحديث: «الإمارةُ حُلوةُ الرِّضاعِ مُرَّةُ الفِطام»(١).

قولُه: (وإنّي لآمُرُ جارتي)، أي: زوجتي. الجوهري: امرأةُ الرجل: جارتُه، قال الأعشى (٢): أجارتَنا بِيني فإنكِ طالقَهْ

وتمامُه:

فإنّ أمورَ الناس غادٍ وطارقَهْ (٣)

⁽١) لم أهتدِ إليه بهذا اللفظ. لكن قد ثبت عند البخاري (٧١٤٨) من حديثِ أبي هريرة، عن النبيِّ عَلَيْ قال: «إنكم ستحرصون على الإمارة، وستكون ندامةً يوم القيامة، فنِعْمَتِ المرضعةُ وبئستِ الفاطمة».

⁽٢) في (ح) و(ف): «الأعمش»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتناه.

⁽٣) للأعشى في «ديوانه» ص٣١٣.

على أختي؟ قال: نعم وإن كانت في حَجِرِك تَـمُونها، وتلا هذه الآية. وعنه: ثلاثُ آياتٍ جَحدَهنَّ الناس: الإذنُ كلُّه، وقولُه: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمُّ عِندَاللَّهِ أَنْقَىٰكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣]، فقال ناس: أعظمُكم بيتاً؛ وقولُه: ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسَمَةَ ﴾ [النساء: ٨]. وعن ابنِ مسعود: عليكم أن تَستأذِنُوا على آبائكم وأمَّها تكم وأخوا تِكم.

وعن الشعبيّ: ليست منسوخةً، فقيل له: إنَّ الناس لا يَعملون بها، فقال: اللهُ المُستعان. وعن سَعيد بنِ جُبير: يقولون: هي منسوخة، ولا واللهِ ما هي مَنسُوخة، ولكنَّ الناسَ تَهاوَنُوا بها. فإن قلت: ما السنُّ التي يُحكم فيها بالبُلوغ؟ قلت: قال

قولُه: (أعظَمُكم بيتاً)، النهاية: بيتُ الرجلُ: دارُه وقَصْرُه وشَرَفُه، قال العبّاسُ رضيَ اللهُ تعالى عنه يَمدَحُ النبيّ ﷺ:

حتّى احتوى بيتُك الْمُهيمِنُ مِن خِندِفَ عَلْيَاءَ تَحْتَها النُّطُقُ (١)

أراد شرَفُه في أعلى خِنْدف بيتاً، والمُهيمِنُ: الشاهد، أي: الشاهدُ بفَضْلِك، والنَّطُقُ: جَمْعُ نِطاق، وهِي أعراضٌ مِن جبالِ بعضُها فوقَ بعض، أي: نَواح وأوسَاطٌ منها، شُبِّهت بالنَّطُقِ التي يُشَدُّ بها أوساطُ الناسِ ضَرَبَه مثلاً في ارتفاعِه وتوسُّطِه في عشيرتِه وجَعْلِهم تحته بمنزِلةِ أوسَاطِ الجبال، يقولُ: حتى احتوى شرَفُك الشاهدُ على فَضْلِكَ أعلى مكانٍ مِن نسَب خِندِف.

قولُه: (اللهُ المُستعان)، وهِي كنايةٌ عن عَجْزِه عن إقامةِ المعروفِ والنَّهي عن المُنكَر، لتغيُّر الزمانِ وفسادِ الإخوان.

⁽١) من قصيدته المعروفة في مدح رسولِ الله ﷺ ومطلعُها: مِــنْ قَبْلِها طِبْــتَ في الظلالِ وفي مســتودع حيثُ يُخْصَــفُ الورقُ

انظر: «السيرة النبوية» لابن كثير (١: ١٩٥)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري

أبو حَنيفة: ثهاني عشرة سَنةً في الغلام، وسبعَ عشرة في الجارية، وعامّة العلماء على خمس عشرة فيهما. وعن عليِّ رضي الله عنه: أنه كان يَعتبر القامة، ويقدِّره بخمسة أشبار، وبه أَخذ الفَرَزدقُ في قوله:

ما زالَ مُذْ عَقَدَتْ يَدَاهُ إزارَه وسَمَا فأدرَكَ خَمْسةَ الأَشْبارِ واعتَر غرُه الإنبات.

وعن عثمانَ رضي الله عنه: أنه سُئل عن غلام، فقال: هل اخضرَّ إزارُه؟

قولُه: (ما زال مُذْ عَقَدَتْ يَداه)، البيت، يَرثي (١) الفَرَزْدقُ يزيدَ بنَ المُهلّب. وسَهَا: أي: عَلا وبلَغَ الرِّفعة.

وأدرَكَ أي: لَجَق، ويَحتمِلُ أن يُرادَ بخمسةِ الأشبار: ارتفاعُ قامتِه، وأن يُرادَ بها الْقَبْر. قال:

عجَباً لأربع أذرُع في خمسةٍ في جَـوْفِه جبلٌ أشمُّ كبيرُ (٢)

يقولُ: لم يَزَلْ مُذْ عَقَدَ إِزَارَه، أي: بلَغَ سنَّ التمييز، ولبِسَ السّراويلَ إلى أنِ ارتَفع، وبلَغَ مَبْلغَ الرِّجال، أو إلى أنْ مات ودُفِنَ في خسةِ أشبارٍ منَ الأرض، كان أميراً، والاستشهادُ على المعنى الأوّل، وبعدَه:

يُدني خَوافقَ مِن خوافقَ تلتقي في ظلِّ مُعتبطِ الغُبارِ مُشارِ

الخَوافقُ: الرّايات، وإنّها يريدُ به: كان يقودُ الجُيوشَ إلى الجيوشِ ويحضُرُ الحروب، ومُعتبطُ الغبار: يريدُ مكاناً لم يُقاتَلْ فيه قبلَه، ولم يَنزِلْه غبارٌ حتّى أثارَه.

قولُه: (هلِ اخضَر إزارُه؟)، أي: نَبَتَ شَعرُ عانتِه؟ أسنَدَ الاخضرارَ إلى الإزارِ على المَجَاز، لأنه ممّا اشتَملَ عليه الإزار.

⁽١) كذا قال الإمام الطيبي رحمه الله تعالى. والذي جزم به البغدادي أنّه قاله في مدح آل المهلّب، وخَصَّ منهم يزيد بن المهلّب. انظر: «خزانة الأدب» (١: ٢١٢).

⁽٢) البيت لعبد الله بن محمد التميمي، كما في «الحماسة» ص٣٩٦ بشرح التبريزي.

[﴿ وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱللِّسَاءِ ٱلَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ بَ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ إِنَابَهُ بَ عَيْرَ مُتَ بَرِّحَاتِ مِزِينَةً وَأَن يَشَعَفِفْ خَيْرٌ لَهُ بَ وَاللَّهُ سَكِيعٌ عَلِيدُ ﴾ [7]

القاعد: التي قعدتْ عن الحَيْضِ والوَلد؛ لكِبَرها. ﴿لَا يَرْجُونَ نِكَامًا ﴾: لا يَطْمعن فيه. والمرادُ بالثياب: الثيابُ الظاهرة، كالمِلْحفة والجِلْباب: الذي فوق الجِهار، ﴿غَيرَ مُتَبَرِّحَاتٍ بِزِينَةٍ ﴾: غير مُظهِرات زينةً، يريد: الزينة الخفيَّة التي أرادها في قوله: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَ إِلَّا لِبُعُولَتِهِرِ ﴾ [النور: ٣١]، أو: غير قاصداتٍ بالوضع

قولُه: (القاعدُ: التي قعدَت عن الحَيْض)، الأساس: قَعدَ عنِ الأمر: تركه، وقَعدَ لهُ: اهتمّ به، ونَخْلةٌ قاعدة: لم تَحمِلْ. قال ابنُ السِّكِيتِ رحمَه اللهُ تعالى: لم تَدخُلْها الهاءُ لاختصاصِها بالمرأة، فإذا أردتَ القعودَ بمعنى الجلوسِ قلتَ: قاعدةٌ (١)، وقيل: القاعدُ: على طريقِ النِّسبة، كالحائض والطّامِث، وجُمِعَت على فواعِل، لأنّ التاءَ مقدّرةٌ فيها؛ لأنّ الصِّفةَ إذا كانت مُدكّرةً لا تُجمَعُ على فواعل، والفوارسُ: شاذّ.

قولُه: (والجِلبابُ: الذي فوقَ الجِهَار)، النهاية: الجِلْبابُ: الإِزارُ والرِّداء، وقيل: المِلْحَفة، وقيل: هُو كالمِقْنَعةِ تُغطِّى به المرأةُ رأسَها وظهرَها وصدرَها، وجَمْعُهُ جَلابيب.

قولُه: (يريدُ: الزِّينةَ الخَفِيّةَ التي أرادَها في قولهِ: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ [النور: ٣١])، قلتُ: فعلى هذا التعريفُ متعيِّنُ ليُشيرَ به إلى ما عُهِد، لكنّ هذا مُطلَقٌ وذاك مقيّد، فيُحمَلُ المُطلَقُ على المُقيّدِ إذا كانا عن سببٍ واحدٍ ليصحّ ما قال.

ومعنى ﴿مُتَكِرِينَةِ ﴾: قاصداتٌ بالوَضْع التبَرُّجَ، على تضمينِ التبرُّج معنى القَصْد بوَسَاطةِ الباء، فحينَنذِ يكونُ معناه: غيرَ قاصداتٍ بالوَضْع إظهارَ ما يجبُ إخفاؤه منَ الزِّينة فيتّفقُ المعنيان.

الانتصاف: لم يَذكُرِ الزخشَريُّ أنَّ هذا التركيبَ مِن أيِّ بابٍ هو؟ وعندي أنهُ مِن بابِ: على لاحب لا يُهتَدَى بمنارِهِ

⁽١) انظر: «إصلاح المنطق» لابن السكِّيت ص ٣٤١.

التبرُّج، ولكن التخفُّفَ إذا احتَجْنَ إليه. والاستعفافُ من الوضع خيرٌ لهنّ. لمّا ذَكرَ الجائزَ عقَّبه بالمستحَبّ؛ بَعثاً منه على اختيارِ أفضل الأعمال وأحسنِها، كقوله: ﴿وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. ﴿وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. فإن قلت: ما حقيقةُ التبرُّج؟ قلت: تكلُّفُ إظهارِ ما يجب إخفاؤه، من قولهم: سفينة بارج: لا غطاءَ عليها. والبَرج: سَعةُ العَيْن، يُرى بياضُها مُحيطاً بسوادها كلِّه لا يَغِيبُ منه شيء، إلّا أنه اختُصَّ بأن تتكشَّفَ المرأة للرِّجالِ بإبداء زينتِها وإظهارِ محاسنها. وبَدا وبَرزَ بمعنى: ظهر، من أخوات: تَبرَّج وتَبلَّج، كذلك.

[﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْفُسِحُمْ أَنَّ الْمُونِ أَمْهَنِكُمْ أَوْ الْمُيُوتِ الْمُعْونِ عَالَمَ اللَّهُ الْمُعْرَفِ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّهُ الْمُعْمِلِمُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلِمُ اللَّه

كانَ المؤمنونَ يَذهبون بالضُّعفاء وذوي العاهاتِ إلى بيوتِ أزواجهم وأولادِهم وإلى بيوتِ ألواجهم وأولادِهم وإلى بيوت قرَاباتهم وأصدِقائهم فيُطعِمُونهم منها، فخالَجَ قلوبَ المُطعَمين والمُطعِمين رِيبةٌ في ذلك، وخافُوا أن يَلحقَهم فيه حَرَج، وكَرِهوا أن يكونَ أكْلًا بغير حَقِّ؛ لقوله

أي: لا منارَ فيه فيُهتَدَى به. كذا هاهنا لا زينةَ لمُن فيتبرَّجْنَ بها، وإذا كان استعفافُ هؤلاءِ خيراً لهُن فها ظَنُّكَ بذواتِ الزِّينة؟ وأبلغُ مِن ذلك جَعْلُه عدَمَ وَضْع الثَّيابِ منَ القواعدِ منَ الاستعفاف، إيذاناً بأن وَضْعَ الثَّيابِ لا مَدخَلَ لهُ في العِفّة، هذا في القواعدِ، فكيف بالكواعبِ(١)؟ وقلتُ: وهذا معنَّى حسَنٌ دقيق.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٥٥).

تعالى: ﴿ وَلَا تَنَأَكُلُواْ أَمُولَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطِلِ ﴾ [البقرة: ١٨٨]، فقيل لهم: ليسَ على الضُّعفاء ﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ ﴾ _ يعني: عليكم وعلى مَن في مِثْلِ حالكم من المؤمنين _ حَرَجٌ في ذلك.

وعن عكرمة: كانت الأنصارُ في أنفُسِها قَـزَارَة، فكانت لا تأكُلُ مِن هذه البيوت إذا استغنَوْا. وقيل: كان هؤلاءِ يَتَوقَّون مُجالسةَ الناس ومؤاكلتَهم؛ لمَا عسى يؤدِّي إلى الكراهة من قِبَلهم؛ ولأنَّ الأعمى ربَّما سَبقتْ يدُه إلى ما سبقتْ عَينُ أكيله وهو لا يَشعر، والأعرجَ يتفسَّح في مجلسه ويأخذُ أكثرَ مِن موضعهِ فيضيِّق على جَليسه، والمريضَ لا يخلو مِن رائحةٍ تؤذي أو جُرح يَبِضُّ أو أنفٍ يَذِنّ، ونحو ذلك. وقيل: كانوا يَخرجون إلى الغزو ويُحلِّفون الضَّعفاء في بيوتهم، ويَدفعون إليهم المفاتيح، ويأذنُون لهم أن يأكُلُوا من بيوتهم، وكانوا يَتحرَّجون. حُكيَ عن الحارثِ بن عمرو:

قولُه: (يعني: عليكُم وعلى مَن في مثْلِ حالِكم)، يريدُ أنّ أنفُسَكم في الآيةِ عبارةٌ عن أمثالِ الرجُلِ في عَقْلِه القَرابة، كما قال: ﴿فَاقَنُكُواْ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤] في وَجْه.

رَوَى عُيي السُّنَة عن مجاهدٍ: وكان أهلُ الزّمانة (١١) يَدخُلُونَ على الرجُلِ لطلبِ الطّعام، فإذا لم يكنْ عندَه ما يُطعِمُهم ذهبَ بهم إلى بيوتِ مَن سَمّاه اللهُ تعالى في هذه الآية، وكان أهلُ الزّمانة يَتحرّجونَ مِن ذلك الطّعام، ويقولون: ذهبَ بنا إلى بيتِ غيرِه؟ فأنزَلَ اللهُ هذه الآية (٢).

قولُه: (قزازة)، الجوهري: التَقزُّزُ: التنطُّسُ والتباعُدُ منَ الدَّنَس. وقد تَقزَّزَ من أكلِ الضَّبِّ وغيرِه، وهُو رجُلُ قُـزٌّ بالضمّ، والفَتْحُ والكسرُ لُغات.

قولُه: (أو جُرح يَبِض، أو أنف يذِنّ)، الجوهري: بَضّ الماءُ يَبِضٌ: إذا سالَ قليلاً قليلاً. الذنينُ: مُخَاطٌ يَسيلُ مَنَ الأنف، والذُّنانُ بالضمِّ: مِثْلُه.

⁽١) وهي العاهةُ تُصيب الإنسان.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٦٣).

أنه خَرج غازياً وخلَّف مالكَ بنَ زيدٍ في بيته ومالِه، فلمَّا رَجَعَ رَآه بَحَهُوداً، فقال: ما أصابَك؟ قال: لَـمْ يكنْ عندي شيء، ولم يَحِلَّ لي أن آكلَ من مالِك؛ فقيل: ليسَ على هؤلاءِ الضُّعفاء حَرَجٌ فيها تحرَّجوا عنه، ولا عليكم أن تأكُلوا مِنْ هذه البيوت.

وهذا كلامٌ صحيح، وكذلك إذا فُسِّر بأنَّ هؤلاء ليس عليهم حَرَجٌ في القُعود عن الغَزْو، ولا عليكم أن تأكُلوا من البيوتِ المذكورة؛ لالتقاءِ الطائفتيْن في أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما منفيٌّ عنها الحَرَج. ومثالُ هذا: أن يَستفتِيك مسافرٌ عن الإفطار في رمضان، وحاجٌّ مُفرِدٌ عن تقديم الحَلْق على النَّحر، فقلت: ليسَ على المسافر حَرَجٌ أنْ يُفطِر، ولا عليكَ يا حاجّ، أنْ تُقدِّم الحَلْق على النَّحر. فإن قلت: هلا ذكر الأولادُ! قلت: دخل فيكرُهم تحت قوله: ﴿مِنْ بُيُوتِكُمْ ﴾؛ لأن وَلدَ الرَّجل بعضُه، وحُكمَه حُكمُ نفْسِه. وفي الحديث: «إنَّ أطيبَ ما يأكلُ المرءُ مِنْ كسبه وإنّ وَلده مِن كسبه». ومعنى ﴿مِنْ بُيُوتِكُمْ ﴾: من البيوتِ التي فيها أزواجُكم وعِيالكم؛ ولأنَّ الولدَ أقربُ منهم أولى. من القرابات، فإذا كانَ سببُ الرُّخصة هو القرابة: كانَ الذي هو أقربُ منهم أولى. فإن قلت: ما معنى ﴿أَوْمَا مَلَكَ تُحَدُّمُ مَنَا يَعَدُدُ ﴾؟

قولُه: (وهذا كلامٌ صحيح، وكذلك إذا فُسِّر بأنّ هؤلاءِ ليس عليهم حرَجٌ في القعودِ عنِ الغَزْو)، أي: يَصحُّ العَطفُ لاشتراكِهما في نَفْي الحرَج. وذلك أنّ مِن شَرْطِ العطفِ أن يَشترِكا في اتّحادِ تصوُّر مِن تصوُّراتِهما، يعني: في عطفِ قولهِ تعالى: ﴿وَلَاعَلَىٓ اَنفُسِكُمْ أَن يَشترِكا في اتّحادِ تصوُّر مِن تصوُّراتِهما، يعني: في عطفِ قولهِ تعالى: ﴿وَلَاعَلَىٓ اَنفُسِكُمْ أَن الْعَمَى تَأْكُولُ مِن تلك البيوتِ، لكنْ إذا نُظِرَ إلى أنّ الجُمْلتَيْنِ يَجمعُهما معنى سببُه غيرُ السبب الذي يَأكُلُ مِن تلك البيوتِ، لكنْ إذا نُظِرَ إلى أنّ الجُمْلتَيْنِ يَجمعُهما معنى نَفْي الحرَج يَصحُّ العطف، رَوَى مُحيي السُّنةِ عن الحسنِ أنه قال: نَولَتِ الآيةُ رخصةً لهؤلاءِ في التخلُّفِ عن الجهاد. وقال: تَمّ الكلامُ عندَ قولهِ تعالى: ﴿وَلَاعَلَى ٱلْمَرْفِضِ حَرَجٌ ﴾، وقولُه: في التخلُّفِ عن الجهاد. وقال: تَمّ الكلامُ عندَ قولهِ تعالى: ﴿وَلَاعَلَى ٱلْمَرْفِضِ حَرَجٌ ﴾، وقولُه:

⁽١) «معالم التنزيل» (٦٤ : ٦٤).

قلت: أموالُ الرَّجل إذا كان له عليها قَـيِّمٌ ووَكيل يَحفظُها: له أَنْ يأكلَ من ثَمرِ بُستانه ويشربَ من لَبَنِ ماشيته.

ومِلْك المَفاتِح: كونُها في يَدِه وحِفْظه. وقيل: بيوتُ المَاليك؛ لأنَّ مالَ العبد لمَوْلاه. وقُرئ: (مِفْتاحَه). فإن قلت: فما معنى ﴿أَوْصَدِيقِكُمْ ﴾؟ قلت: معناه: أو بيوتِ أصدقائكم. والصَّديقُ يكونُ واحداً وجمعاً، وكذلك الخليطُ والقَطين والعَدوّ، يُحكى

قولُه: (أموالُ الرجُلِ إذا كان لهُ عليها قَيِّم)، أي: «ما» عبارةٌ عن الأموال، وما وُكِّلتُم بحِفظِه فهُو عطفٌ على «بيوت»، و «مِن»: لابتداء الغاية، والمعنى: ليس عليكُم جُنَاحٌ أن يَبتدئ أكْلُكم مِن شيءٍ تقومونَ بحِفظِه مِن بُستانٍ أو ما أشبَه، فيُباحُ أكلُ ثمرَةِ البستانِ ولبَنِ الماشِية.

ومِلكُ المِفتاح كنايةٌ عن كوْنِ الشيءِ تحتَ يدِ الشّخصِ وتصَرُّفِه على الوَجْه الآتي، وهُو قولُه: «وقيل: بيوتُ المهاليك»، ﴿مَا مَلَكَتُم ﴾: عطفٌ على المضافِ إليه، و«ما» استُعمِلت في العُقَلاءِ على إرادةِ الوَصْفيّة، وهِي المَلكةُ والمملوكيّة.

قولُه: (وقُرِئَ: «مِفتاحَه»)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ قَتَادة، وهُو جِنسٌ وإن كان مضافاً، وقد جاء قولهُم: قد مَنَعَتِ العِراقُ قَفيزَها ودرهمَها، ومَنعَتْ مِصرُ إردَبّها(١).

قولُه: (والصّديقُ يكونُ واحداً وجمعاً)، أي: المرادُب ﴿ صَدِيقِ حَمْمُ ﴾ هُنا الجَمْع، الانتصاف: قال الزنخشَريُّ في سرِّ إفرادِه في ﴿ فَمَالنَا مِن شَنفِعِينَ * وَلاَصَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ [الشعراء: الانتصاف: قال الزنخشَريُّ في سرِّ إفرادِه في ﴿ فَمَالنَا مِن شَنفِعِينَ * وَلاَصَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ [الشعراء: ويَسْفَعُ مَن لا يَعرِفُه، ويجوزُ أن يُرادَ في الآيتَيْنِ الجَمْع، وأن يُرادَ الإفراد، ويكونَ ذلك سِرِّه. والصّديقُ هُو: الذي يُوافقُكَ في سِرِّه وعَلَنِه.

الجوهري: الصّداقةُ: الخُلّة، والمُصادَقةُ: المُخالّة. رجلٌ صَديق.

والقَطينُ: الحَدَم، وقَطينُ الدار: حسَنُ السّكَن (٢)، وقيل: القَطيُن: جُمَعٌ، مثلَ غازِ وغَزِيّ، وعازِبٍ وعَزِيب. قال زُهير:

⁽١) «المحتسب» (٢: ١١٦) ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٧١).

⁽٢) كذا في الأصولِ الخطية، وعبارةُ الصحاح: «والقطينةُ: سكنُ الدار».

عن الحسن: أنه دَخل دارَه وإذا حَلْقةٌ من أصدقائه وقد استَلُوا سِلالًا من تحتِ سَريره فيها الخبيصُ وأطايبُ الأطعمة وهم مكبُّون عليها يأكُلون، فتهلَّلتْ أساريرُ وجهه سُرورًا، وضَحك، وقال: هكذا وَجدْناهم، هكذا وَجُدناهم. يريدُ كُبرَاءَ الصَّحابة ومَن لَقِيهم من البَدْريِّين. وكان الرَّجلُ منهم يَدخل دارَ صديقِه وهو غائبٌ فيسألُ جارِيتَه كِيسَه فيأخذُ ما شاء، فإذا حَضَرَ مَوْلاها فأخبرَتْه أعتقها سُروراً بذلك. وعن جعفرِ بن محمد: مِن عِظم حُرمة الصَّديقِ أنْ جَعلَه اللهُ مِن الأُنس والثقةِ والانبساط وطرح الحِشْمة بمنزلة النَّفْسِ والأبِ والأخ والابن.

وعن ابنِ عبَّاس: الصَّديقُ أكبرُ من الوالدَيْن؛ إنَّ الجهنميِّين لمَّا استغاثُو الم يَستغيثوا بالآباءِ والأُمَّهات، فقالوا: ﴿ فَمَالَنَا مِن شَنِفِعِينَ * وَلَاصَدِيقٍ حَمِيمٍ ﴾ [الشعراء: ١٠٠-١٠١].

رأيتُ ذوي الحاجاتِ حوْلَ بيوتِهمْ قَطيناً لهـمْ حتّى إذا أنبَتَ البَقْلُ (١)

قولُه: (فَتَهَلَّلْتُ أَسَارِيرُ وَجْهِه)، الجوهري: السُّرُرُ: جمعُ أسرارِ الكفِّ والجبهة، وهِي خُطوطُها، وجمعُ الجَمْع أسارير.

قولُه: (وكان الرجُلُ مِنهم يَدخُلُ دارَ صديقِه)، ورَوَى حُجّةُ الإسلام في «الإحياءِ»: جاء فَتْحٌ المَوصِليُّ إلى منزلِ أخ له، وكان غائباً، فأمَرَ أهلَه فأخَرَجتْ صُندوقَه ففتَحَه، وأخرجَ حاجتَه، فأخبَرَتِ الجاريةُ مَوْلاها فقال: إن صَدَقْتِ فأنتِ حُرِّةٌ لوَجْهِ الله تعالى، سروراً بها فعل (٢).

قولُه: (وطَرْحِ الحِشْمة)، أبو زيد: حَشَمتُ الرجُلَ وأحشَمْتُه بمعنى، وهُو أن يجلسَ إليك فتُؤذيهُ وتُغْضِبَه. ابنُ الأعرابي: حشَمتُه: أخْجَلتَه، والاسمُ الحِشْمة، وهُو الاستحياء، والغَضَبُ أيضاً.

⁽۱) «ديوان زهير» ص١٢.

⁽٢) (إحياء علوم الدين» (٢: ١٧٤).

وقالوا: إذا ذَلَّ ظاهرُ الحال على رضا المالك، قام ذلك مقامَ الإذْنِ الصَّريح، وربها سَمُجَ الاستئذانُ وثَقُل، كمن قُدِّم إليه طعامٌ فاستأذنَ صاحبَه في الأكلِ منه. ﴿ جَمِيعًا أَوْ أَشْتَاتًا ﴾ أي: مُجتمِعين أو مُتفرِّقين. نزلتْ في بَني ليثِ بنِ عمرٍو مِن كنانة، كانوا يتحرَّجون أن يأكل الرَّجلُ وحدَه، فربَّها قَعَدَ مُنتظِراً نهارَه إلى الليل، فإنْ لم يَجِدْ مَن يؤاكله أكل ضرورةً. وقيل: في قومٍ من الأنصار: إذا نَزَلَ بهم ضيفٌ لا يأكُلون إلا مع ضيفهم. وقيل: ثَحَرَّجوا عن الاجتماع على الطعام؛ لاختلافِ الناس في الأكلِ وزيادة بعضهم على بعض. ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُ مُبُوتًا ﴾ مِن هذه البيوتِ لتأكلوا فبَدِّئوا بالسَّلامِ على أهلها الذين هُمْ منكم دِيناً وقرابة ﴿ فَيَتِ مَن هذه البيوتِ لتأكلوا فبَدِّئوا بالسَّلامِ على من لدُنه. أو: لأنَّ التسليمَ والتحيَّة طلبُ سَلامةٍ وحياةٍ للمُسلَّم عليه والمُحيَّى مِن عند الله، ووَصَفها بالبركةِ والطِّيب؛ لأنها دعوةُ مؤمنٍ لمؤمن يُرجى بها من الله زيادة وعند الله، ووَصَفها بالبركةِ والطِّيب؛ لأنها دعوةُ مؤمنٍ لمؤمن يُرجى بها من الله زيادة

قولُه: (أكلَ ضرورةً)، تمسَّكاً بها رُويَ: «شَرُّ الناسِ مَن أكلَ وحدَه، وضرَبَ عبدَه، ومنَ عبدَه، ومنَ عَبدَه، ومنَ عَبدَه، ومنَ عَبدَه، ومنَ عَبدَه، ومنَ عَبدَه، والوعيدُ إنّها يتوجّهُ لمَن باشَرَ الخِصَالَ الشلاثَ دونَ الإفرادِ بالأكل، كقولِه تعالى: ﴿فَوَيَ لُلِّ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون: ٤] الآية. وعن بعضِهم: في الآيةِ دليلٌ على جَوازِ المُناهَدةِ وهِي المُعاطاةُ والمناهضة، وهُو أن يَشتريَ أَحَدُهم لحماً والآخَرُ خُبزاً (٢). وإليه الإشارةُ بقولهِ: «وقالوا إذا ذلّ ظاهرُ الحالِ على رضَى المالك».

قولُه: (أو: لأنّ التسليمَ والتحيّةَ طلَبُ سلامة)، فعلى هذا ﴿مِنْ عِندِ اللهِ ﴾ متعلِّقُ بقولهِ: ﴿قَيَمِيَّةَ ﴾ صِلةٌ لها، ومِن ثَم قال: «والمُحَيّا مِن عندِ الله». وقال القاضي: فإنّها طلبٌ للحياة، وهِي مِن عندِه (٣). وعلى الأوّلِ كان ظَرْفاً مُستقِرّاً صفةً لتحيّة؛ ولهذا قال: «مشروعةً مِن لَدُنْه».

⁽١) أخرجه عبد بن حُمُيْد في «المسند» (٦٧٥) والطبراني في «مسند الشاميين» (١٤٣٢) من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهها.

⁽٢) انظر: «أحكام القرآن» لابن العربي (٣: ٢٢٦).

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٢).

الخير وطيبُ الرِّزق. وعن أنس قال: خدمتُ رسولَ الله على عشرَ سنين ـ ورُوي: تسعَ سنين ـ فها قالَ لي لشيء فعلته؛ ولا قال لي لشيء كسرتَه؛ لِم كسرتَه؟ وكنتُ واقفاً على رأسه أصبُ الماءَ على يدَيْه فرفع رأسه فقال: «ألا أعلَّمُك ثلاثَ خصالِ تنتفعُ بها؟» قلت: بلى بأي وأمي يا رسولَ الله. قال: «متى لَقِيتَ مِن أُمَّتي أَحدًا فسلِّم عليه يَطُلْ عُمرُك، وإذا دخلتَ بيتك فسلِّم عليهم يَكثُرُ خيرُ بيتِك، وصلَّ صلاةَ الضَّحى فإنها صلاةُ الأبرار الأوَّابين». وقالوا: إنْ لم يكن في البيتِ أحدٌ فليقُلْ: السلامُ علينا من ربِّنا، السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين، السلامُ على أهلِ البيت ورحمةُ الله. وعن ابنِ عبَّاس: إذا دخلتَ المسجدَ فقُل: السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين، السلامُ علينا وعلى عبادِ الله الصالحين. ﴿قِيَتَ لَهُ بِرِ سلِّموا»؛ لأنها في معنى الصالحين. ﴿قِيَتَ لَهُ بِرِ سلِّموا»؛ لأنها في معنى تسليهً، كقولك: قَعدتُ جُلُوساً.

قولُه: (عن أنس قال: خَدَمتُ رسُولَ الله ﷺ عشْرَ سنينَ)، رَوَينا عن البُخاريِّ ومسلم وأبي داودَ والتِّرمذيِّ، عن أنس قال: خَدَمتُ النبيِّ ﷺ عشْرَ سنين، والله ما قال لي: أُفَّ قَطّ، ولا قال لشيءٍ: لمَ فعَلْتَ كذا، وهلَّا فعَلْتَ كذا (١)؟ وفي رواية لمسلم: خَدمتُ تسعَ سنين فها أَعلَمُه قال لي قَطُّ: لمَ فعَلْتَ كذا وكذا، ولا عاب عليّ شيئاً قَطّ.

قولُه: (صَلاةُ الأبرار الأوّابين)، رَوَينا عن مسلم، عن زيدِ بن أرقَمَ أنّ رسُولَ الله عَلَيْ خرجَ على أهلِ قُبَاءَ وهم يُصَلُّون، فقال: «صَلاةُ الأَوّابِينَ إذا رَمِضَت الفِصَالُ»(٢).

النهاية: الأَوّابين: جَمْعُ أَوّاب، وهُو الكثيرُ الرجوع إلى الله تعالى بالتّوبة، وقيل: هُو المُطيع. وقيل: المُسبِّح، يريدُ صَلاةَ الضُّحى عندَ ارتفاع النّهارِ وشِدّةِ الحر. قال القاضي: كرّرَ اللهُ قولَه: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْآيَكُ مِن اللّهُ لَكُمُ ٱلْآيَكُ مِن اللّهُ لَكُمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ قولَه: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمُ ٱلْآيَكُ مِن اللّهُ اللّهُ وهذا بها هُو المقصُودُ منه، فقال: ﴿لَعَلَكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ أي: الحقّ والخيرَ في الأمور (٣).

⁽١) أخرجه البخاري (٦٠٣٨) ومسلم (٢٣٠٩) وأبو داود (٤٧٧٦) والترمذي (٢٠١٥).

⁽٢) أخرجه مسلم (٧٤٨).

⁽٣) «أنور التنزيل» (٤: ٢٠٢).

[﴿إِنَّمَا ٱلْمُوْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُ, عَلَىٰ آمْ ِ جَامِعِ لَّمَ يَذْهَبُواْ حَقَّىٰ يَسْتَغَذِنُونُ أَلْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَىٰ السَّتَغَذَنُوكَ حَقَّىٰ يَسْتَغَذِنُونُ إِلَّا اللَّهَ عَلَىٰ اللَّهِ وَرَسُولِهِ عَلَىٰ السَّتَغَذَنُوكَ لِبَعْضِ شَائِهِمْ فَأَذُن لِمَن شِنْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهُ إِنَى اللَّهَ عَفُورٌ تَحِيثُ ﴿ ٢٦] لِبَعْضِ شَانِهِمْ فَأَذَن لِمَن شِنْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ ٱللَّهُ إِنَى اللَّهَ عَفُورٌ تَحِيثُ ﴾ ٢٦]

أراد عزَّ وجلَّ أن يُرِيَهم عِظَمَ الجِناية في ذهابِ الذاهب عن مجلسِ رسولِ الله بغيرِ إذْنه إذا كانوا معَهُ على أمرِ جامع، فجَعل تَرْكَ ذهابِهم حتى يَستأذِنوه ثالثَ الإيمان بالله والإيمانِ برسوله، وجَعلَهما كالتشبيب له والبِسَاط لذِكْره، وذلك مع تصديرِ الجُملة بـ ﴿إِنَّمَا ﴾، وإيقاع «المؤمنين» مُبتدأً مُخبراً عنه بموصُول أحاطتْ صِلتُه بذِكْر الإيمانيْن، ثم

قولُه: (كالتشبيبِ له)، النهاية: في حديثِ أُمِّ مَعْبَدِ: فلمّا سَمعَ حسّانُ شعر الهاتف شَب يُجاوبُه أي: ابتَداً في جوابِه، مِن تشبيبِ الكتُبِ، وهُو الابتداءُ بها، والأخْذُ فيها، وليسَ منَ التّشبيب في الشّعر وهُو ترقيقُه بذِكْرِ النّساء، يريدُ أنّ قولَه: ﴿ اَمَنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ تمهيدٌ لقولهِ تعالى: ﴿ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُ، عَلَى آمْ بَهِ عَلى طريقةِ: أعجبني زيدٌ وكرَمُه، وأصلُه: إنّما المؤمنونَ الذين إذا كانوا معَه، فجعلَه تمهيداً لهذا المعنى تفخياً له، وتعظياً لمجلسِ رسُولِ الله عَلَيْ، وأنهُ مِن بابِ الإيهانِ بالله ورسوله.

قولُه: (وإيقاع «المؤمنينَ» مبتدأً)، يعني: عَرّفَ المبتدأَ تعريفَ جِنس، وأوقَعَ الخبرَ معرّفاً موصُولاً مشتملاً على صِلةٍ فيها ذكْرُ الإيهانَيْنِ على مِنوالِ:

أنا أبو النّجم وشعري شعري(١)

فالمعنى: المؤمنونَ همُ الذين اتّصَفوا بها يَستحقُّونَ أَن يُسَمَّوْا مؤمنينَ حقّاً، ولمّا كان ذكْرُ الإيهانِ باللهِ ورسُولهِ توطئةً لذِكْرِ ما بعدَه، رَجَعَ المعنى إلى: إنّها المؤمنونَ: الكاملونَ الذين استَحقوا أَن يُسَمَّوا مؤمنينَ همُ: الذين إذا كانوا معَه في أمرِ جامع لم يذهَبوا حتى يَستأذِنُوه.

⁽١) سبق تخريجه.

عَقَّبه بها يزيدُه توكيداً وتشديداً؛ حيثُ أعاده على أسلوبِ آخر؛ وهو قولُه: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ يَشْتَغَذِنُونَكَ أُولَكِهِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وضَمَّنه شيئاً آخر؛ وهو: أنه جَعَلَ الاستئذانَ كالمِصْداق لصحَّةِ الإيهانَيْن، وعرَّض بحالِ المنافقِينَ وتسلُّلِهم لِواذاً. ومعنى قوله: ﴿لَمْ يَذْهَبُوا حَتَى يَسْتَغْذِنُوهُ ﴾: لم يَذهبوا حتى يستأذِنُوه ويأذنَ لهم، ألا تراه كيف علَّق الأمْرَ بعدَ وُجودِ استئذانهم بمشيئته وإذْنِه لمن استصوَبَ أن يأذَنَ له؟ والأمرُ الجامع: الذي يُجمَعُ له الناس، فوصِفَ الأمرُ بالجَمْع على سبيل المَجاز؛ وذلك

قولُه: (عَقَبَه بها يزيدُهُ توكيداً [وتشديداً]، حيث أعادَهُ على أُسلوبِ آخر)، يعني: لمّا أرادَ أن يُكرِّرَ هذا المعنى توكيداً وتقريراً، أعادَ المعنى وقَلَبَه، فجَعَلَ مَعنى ما تضَمّنَ به السُندَ إليه مُسنَداً، حيث قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَغْذِنُونَكَ الَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِهِ السُمْسنَدَ إليه مُسنَداً، حيث قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَغْذِنُونَكَ الَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِإللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾.

فأفاد الأوّلُ حَصْرَ المؤمنينَ في المُستأذنين، والثاني عكسه، تعريضاً بحالِ المنافقين، وتَسلُّلِهم لِوَاذاً، كما قال: «وما اكتفى بذلك، بل أوقَعَ أولئك خبراً، وعقبه ذِكْرَ الإيمانيُنِ؛ ليُوْذِنَ بأنّ أولئك محقوقون بأنْ يُسمّوا مؤمنينَ لِما اكتسبوا مِن صفةِ الاستئذان، واجتنبوا من التسلُّلِ الذي هُو مِن صفةِ المنافقين، وإليه الإشارةُ بقولهِ: «جَعَلَ الاستئذان كالمصداقِ لصحّةِ الإيمانيْنِ».

قولُه: (ألا تراه كيف عَلَقَ الأمرَ بعدَ وجودِ استئذانهم؟)، يعني: لا بدّ مِن قَيْدِ: «ويَأذَن لهُم»؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿فَإِذَا ٱسْتَعْذَنُوكَ ﴾ مترَ تّبٌ عليه بالفاءِ، ومُعلّقٌ به إذْنُه.

قولُه: (فُوصِفَ الأمرُ بالجمع على سَبيل المجاز)، وهُو يَحتمِلُ وجهَيْنِ، أَحَدُهما: أن يكونَ إسناداً مَجَازيّاً؛ لأنّ صاحبَ الأمرِ يَجمَعُ الناسَ لأمرِه وشأنِه، فُوصِفَ بصفةِ مَن هُو بسببِه، وثانيهما: أن يكونَ استعارةً مَكْنيّة، حيثُ شُبّه بإنسانٍ خطيرٍ يَجمَعُ الناسَ لشأنِه، نحوُه قيلَ في قولِه: ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾.

الراغب: الجَمْعُ: ضَمُّ الشيءِ بتقريبِ بعضِه مِن بعض، يقال: جَمَعتُهُ فاجتَمَع، قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرِ جَامِعِ ﴾ أي: على أمرٍ لهُ خطرٌ اجتَمَعَ لأجْلِه الناس، فكأنّ تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرِ جَامِعِ ﴾ أي: على أمرٍ لهُ خطرٌ اجتَمَعَ لأجْلِه الناس، فكأنّ

نحوُ مُقاتلةِ عدوّ، أو تَشاوُر في خَطْب مُهِمّ، أو تَضامٌ لإرهابِ مُخالِف، أو تَماسُح في حِلْف، وغيرِ ذلك. أو الأمرُ الذي يعمُّ بضَررِه أو بنَفْعه. وقُرئ: (أمرِ جَميع). وفي قوله: ﴿وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُ عَلَىٰ آمْرِ جَامِع ﴾ أنه خَطْبٌ جَليل لا بُدَّ لرسولِ الله عَلَيْ فيه مِن

الأمرَ نفْسه جمَعَهم، ويقالُ للمجموع: جَمْعٌ وجميعٌ وجماعةٌ، والجُبّاعُ يقالُ في أقوام متفاوِتة، وأجمَعْتُ كذا أكثرَ ما يقالُ فيها يكونُ جمعاً يُتَوصّلُ إليه بالفِكرة، نحوَ: ﴿فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَأَجْمَعُ وَأَجْمَعُ وَأَجْمَعُ وَأَجْمَعُ لَللَّاكِيدِ الاجتهاع على الأمر، وشَيّعَ وَأَمّا أَجْمَعُونَ فُوصِفَ به المعرفة، ولا يجوزُ نَصْبُه على الحال، نحو قولهِ: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَيْكُةُ وَأَمّا أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]، ﴿وَأَتُونِ بِالْمَلِكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾ [يوسف: ٩٣]، وأمّا جميعُ فقد يُنصَبُ على الحالِ نحو قولهِ: ﴿أَهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٣٨]، ومسجدُ الجامع، على الأمرُ الجامع أو الوقتُ الجامع، واستَجمَع الفرسُ جَرْياً، وضرَبَه بجُمْع كَفّه: إذا جمَع أصابعَه وضرَبَه بجُمْع كَفّه: إذا جمَع أصابعَه وضرَبَه بجُمْع كَفّه: إذا جمَع

قولُه: (أو تماسُح في حِلْف)، التماسُحُ: إمّا باليدِ كالمُبايَعة، أو بها يؤكّدُ به الحِلف، كها رَوَى صاحبُ «النهاية» أنّ بني عبدِ مَنَافٍ أخرَجَتْ جَفْنَةً مملوءةً طِيباً فوضَعتْها لأحلافِهم، وهُم أسَدٌ وزُهرةُ وتَيْمٌ، في المسجدِ عندَ الكعبة، ثُم غَمَسَ القومُ أيديَهم فيها، وتعاقدوا (٢٠). هذا هُو المرادُ مِن كلام المصنِّفِ.

قولُه: (أو الأمْرُ الذي يعُمُّ بضَرَرِهِ أو بنَفْعِه)، عطفٌ على «الأمرُ الجامع: الذي يُجْمَعُ لهُ الناسُ»، وعلى هذا الناسُ يَجتمعونَ لهُ مِن غيرِ تَطَلُّب، نحوَ الأعيادِ والجُمُعة، أو نحوَ نزولِ نازلةٍ وحادثة، ولهذا قال في الوَجْهِ الأوّل: «يُجمَعُ له الناسُ».

قولُه: (وقُرئَ: «أمرٍ بَميع»)(٣)، المطلع: جميعٌ: بمعنى جامع، أو مجموعٌ له.

قولُه: (وفي قوله: ﴿وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرِ جَامِع ﴾)، يعني: في تخصيصِ هذا اللَّفظِ

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۲۰۱.

⁽٢) في (ط): «وتعاهدوا».

⁽٣) انظر: «مختصر شواذ القرآن» ص١٠٣.

ذُوي رأي وقوَّة، يُظاهِرُونه عليه ويُعاوِنونه ويَستضيء بآرائهم ومَعارِفهم وتَجارِبهم في كِفايته، فمُفارقةُ أحدِهم في مِثْلِ تلك الحالِ ممّا يشُقُّ على قلبِه، ويُشَعِّثُ عليه رأيه، فمِن ثَمَّ غُلِّظَ عليهم وضُيِّقَ عليهم الأمْرُ في الاستئذان، مع العُذرِ المبسُوط ومساسِ الحاجةِ إليه، واعتراضِ ما يُمِثُهم ويَعنيهم؛ وذلك قوله: ﴿لِبَعْضِ شَانِهِمْ ﴾. وذكرُ الاستغفار للمستأذِنين: دليلٌ على أنَّ الأحسنَ الأفضل أنْ لا يُحدِّثُوا أنفسَهم بالذهاب ولا يَستأذِنوا فيه. وقيل: نزلتْ في حَفرِ الخندَق، وكان قومٌ يتسلَّلون بغيرِ إذْن.

وقالوا: كذلك يَنبغي أن يكونَ الناسُ مع أنمَّتِهم ومُقدِّميهم في الدِّينِ والعِلْم: يُظاهِرونهم ولا يَخذلونهم في نازلةٍ من النوازلِ ولا يَتفرَّقون عنهم. والأمرُ في الإذْن مُفوَّض إلى الإمام: إنْ شاءَ أَذِنَ وإن شاء لم يأذَن، على حسَبِ ما اقتضاه رأيه.

[﴿ لَا تَعْعَلُواْ دُعَاءَ ٱلرَّسُولِ بِيَنَكُمْ كَدُعَآء بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُغَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ۚ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةً أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابُ ٱلِيدُ ﴾ ٢٣]

إذا احتاجَ رسولُ الله ﷺ إلى اجتهاعِكم عنده لأمرِ فدَعاكم فلا تَفرَّقوا عنه إلّا بإذْنِه، ولا تَقِيسُوا دعاءَه إيَّاكم على دُعاءِ بعضكم بعضاً، ورُجوعِكم عن المَجمع بغيرِ إذْنِ الداعِي. أو: لا تَجَعَلُوا تَسمِيتَه ونداءَه بينكم كها يُسمِّي بعضُكم بعضاً، ويُناديه باسمِه الذي سيَّاه به أبواه، ولا تقولوا: يا محمَّد، ولكن: يا نبيَّ الله، ويا رسولَ الله، مع التوقيرِ والتَّعظيم والصَّوتِ المخفوض والتَّواضُع. ويَحتمل: لا تَجعَلُوا دُعاءَ الرسولِ ربَّه مِثْلَ ما يَدعو صغيرُكم كبيركم، وفقيرُكم غنيَّكم، يَسألُه حاجةً فربَّها أجابَه وربَّها ربَّه مِثْلَ ما يَدعو صغيرُكم كبيركم، وفقيرُكم غنيَّكم، يَسألُه حاجةً فربَّها أجابَه وربَّها

مُدمَجُ معنى خَطَرِ الأمرِ وصعوبتهِ؛ لأنّ اجتهاعَ أمثالهِم لا يكونُ في أمرٍ هينّ، وفي تعقيبِ ذلك بالاستغفارِ تتميمٌ لمعنى الكراهةِ منهُ صَلَواتُ الله عليه في إذْنِه في قولهِ: ﴿ فَأَذَن لِّمَن شِلْتَ مِنْهُمْ ﴾ لِما عسَى أن يَأذَنَ وهُو غيرُ مُسامِح فيه، وإليه الإشارةُ بقولهِ: "إنّ الأحسَنَ الأفضَلَ أن لا يُحدِّثُوا أنفُسَهم بالذّهاب».

رَدَّه؛ فإنَّ دَعواتِ رسولِ الله ﷺ مَسمُوعةٌ مُستجابة. ﴿ يَتَسَلَّلُونَ ﴾: يَنسَلُّون قليلًا قليلًا. ونظيرُ تَسلَّل: تَدرَّج، وتَدخَّل.

واللّواذ: المُلاوَذة؛ وهو أن يَلُوذَ هذا بذاكَ وذاكَ بهذا. يعني: يَنسلُّون عن الجماعةِ في الخُفْيَة على سبيلِ المُلاوَذة واستتارِ بعضِهم ببعض. و ﴿لِوَاذًا ﴾ حال، أي: مُلاوِذين. وقيل: كانَ بعضُهم يَلُوذ بالرَّجلِ إذا استأذنَ فيأذنُ له، فينطلِقُ الذي لم يُؤذن له معه. وقُرئ: (لَواذًا) بالفتح. يقال: خالفَه إلى الأمر؛ إذا ذَهَبَ إليه دُونَه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَغَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَا كُمْ عَنْهُ ﴾ [هود: ٨٨]؛

قولُه: (﴿ يَتَسَلَّلُونَ ﴾: [يَنسَلُّونَ] قليلاً قليلاً)، الراغب: سَلَّ الشيءَ منَ الشيءِ: نَزَعَه، كسَلِّ السِّيفِ منَ الغِمْد، وسَلِّ الشيءِ من البيتِ على سَبيل السِّرِقة، وسَلِّ الولَدِ منَ الأبِ، ومنه قيل للولدِ: سَليلٌ، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَانَ مِن سُلَالَة مِّن طِينٍ ﴾ [المؤمنون: 11]، أي: منَ الصَّفُو الذي يُسَلُّ منَ الأرض، قيل: السُّلالةُ: كنايةٌ عن النُّطْفة تُصُوِّرَ دونَه صَفْوُ ما يَحِصُلُ منه، والسُّلُ: مرضٌ يُنزَعُ به اللَّحمُ والقُوّة، وقد أسلة الله (١).

قولُه: (واللَّوَاذُ: المُلاوَدة)، وأنشَدَ صاحبُ «المطلع» قولَ الطِّرِمّاح:

تُكلاوِذُ مِن حَرٌّ كأن أُوارَهُ يُذيبُ دماغَ الضبِّ، فَهُوَ خَدوعُ (٢)

أُوارُ الشَّمسِ والنارِ: حَرُّها. خدعَ الضَّبُّ في جُحْرِه: دَخَل. قال الفَرّاءُ: لِواذاً: مصدرُ لاوَذ، ولو كان مصدراً لِلُذْتُ لكان لِيَاذاً، كها تقولُ: قُمتُ إليكَ قياماً وقاوَمتُكَ قَوَاماً (٣).

الراغب: ﴿لِوَاذًا﴾ مِن قولِهِم لاوَذَ يُلاوِذُ: إذا استَتَرَ به، أي: يَستترونَ فَيلتَجؤونَ بغيرِهم، واللّوذُ: ما يُطيفُ بالجُبَل(٤).

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٤١٨.

⁽٢) «ديوان الطرماح» ص٨٧.

⁽٣) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٦٢).

⁽٤) «مفردات القرآن» ص٠٥٠.

وخالَفَه عن الأمر؛ إذا صَدَّ عنه دُونه.

ومعنى ﴿ ٱلَّذِينَ يُحَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾: الذين يَصُدُّون عن أَمْرِه دونَ المؤمنين، وهم المنافقون، فحذف المفعول؛ لأنَّ الغَرضَ ذِكْرُ المخالِف والمخالَف عنه.......

قولُه: (خالَفَه إلى الأمر^(١))، قال: خالفتُهُ إلى الماءِ: إذا وَرَدْتَهُ وصدَرَ عنه، وخالفتُه عِنِ الماءِ: إذا صَدَرْتَ عنهُ وورَدَ هو.

قولُه: (فَحَذَفَ المفعولَ؛ لأنّ الغَرَضَ ذِكْرُ المُخالِفِ والمخالَفِ عنه)، يعني: ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ متضمِّنٌ معنى يَصُدُّون، ولذلك عُدِّيَ بعن وصَدِّ متعدٍّ يستدعي مفعولاً به، وهُو ما قَدَّرَه «دونَ المؤمنين» وترَكَ ذِكْرَه؛ لأنّ الغَرَضَ تقبيحُ أمرِ المخالِف، وتعظيمُ أمرِ المخالَفِ عنه، فذكرَ الأهمّ، وترك ما لا اهتهامَ به، فدونَ بمعنى: قُدَّام، كقولِ الأعشى:

تُرِيكَ القَذَى مِن دونِه وهْيَ دونَهُ (٢)

والأمرُ واردٌ على عموم الـمَجَاز، ولذلك قال: «عن طاعتِه ودِينِه»، قال القاضي: يُخالفونَ أمرَه بتَرْكِ مُقتَضَاه، ويَدِينُونَ سَمْتاً خلافَ سَمْته، واستَدلّ به على أنّ الأمرَ للوجوب، فإنهُ يَدُلُّ على أنّ تَرْكَ مقتضى الأمرِ مقتضِ لأحدِ العذابَيْنِ (٣).

وقال ابنُ الحاجِب: عَدّى ﴿ يُخَالِفُونَ ﴾ بـ «عن البيا في الـمُخالَفة مِن معنى التباعُدِ والحَيْد، كأنهُ قال: الذي يَحِيدُونَ عن أمرِه بالـمُخالَفة، وهُو أبلغُ مِن إذا قيل: يُخالِفُونَ أمرَه، وقدِ استَدَلّ به (٤) على أنّ الأمرَ يقتضي الوجوب، لِما تضمّنتُهُ الآيةُ منَ الوعيدِ على المخالَفة، فإنْ قلتَ: الآيةُ متضمّنةُ للأمرِ بالحَذرِ لـمَن يُخالف، وحَذَرُ الـمُخالِفِ العذابَ المخالَفة، فإنْ قلتَ: المحتفي له، وقبلَها لا يَحذرُ عذاباً؟ قلتُ: المعنى: لا يُفيدُه بعدَ المخالَفة لحصُولِ السببِ المقتضي له، وقبلَها لا يَحذَرُ عذاباً؟ قلتُ: المعنى:

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «خالفه عن الأمر».

⁽٢) «ديوان الأعشى» ص٢٦٩. وتمامُ البيت:

إذا ذاقها مَنْ ذاقها يتمطَّقُ

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٤).

⁽٤) من قوله: «على أنَّ تَرْكَ مُقتَضى» إلى هنا، سقط من (ط).

......

فلْيَحْـذَرِ الذين وقَعَتْ منهمُ الـمُخالفةُ ذلك، فيَستَدركوا ما فعَلوه بالتّوبة، والرجوع إلى الله تعالى فيكونَ ذلك سبباً لدَفْع العذابِ عنهم (١). تَمّ كلامُه.

وقال مُحيي السُّنةِ في «الـمَعالمِ»: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ۚ ﴾، قيل: معناهُ: يُعرِضُونَ عن أمرِه، ويَنصَرِفُونَ عنهُ بغيرِ إذْنِه (٢).

وقلتُ: هذا هُو التفسيرُ الذي عليه التعويل، ويُساعدُ عليه النظمُ والتأويلُ؛ لأنّ الأمرَ حينَئذِ بمعنى الشّأن، واحدُ الأُمور، وبيانُه: أنّ ما قبلَهُ حديثٌ في الأمرِ الجامع، وهُو الأمرُ الذي يُجمَعُ لهُ الناس، ومَدْحُ مَن لَزِمَ مجلسَ رسُولِ الله علي ولم يذهَبْ عنه، وذَمُّ مَن فارَقَهُ بغيرِ الإذْن، والاستغفارُ في حقّ مَن فارَقَ بالإذْن؛ لأنّ قولَه تعالى: ﴿ فَأَذَن لِمَن شِئْتَ مِنْهُمْ ﴾ يُؤْذِنُ أنّ القومَ ثلاثُ فِرَق: المأذونُ في الذهابِ بعدَ الاستئذان، والمتخلِّفُ عنه، منه ألم المتخلِّفُ إمّا أن يَدومَ في مجلسِه ولم يذهَبْ، وهمُ السابقونَ الكاملون، أو يتسلّلَ لِوَاذاً، وهمُ المنافقون، وقولُه: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنَ أَمْرِوهِ ﴾ مترتبٌ على القِسمِ الثالثِ على سبيلِ الوعيد، والفعلُ المضارعُ يُفيدُ معنى الدّأْبِ والعادة، وقدْ أُقيمَ المُظهَرُ موضعَ المُضمَرِ مِن غيرِ لفْظِهِ السابقِ عِلّةُ لاستحقاقِهم فتنةَ الدارَيْن.

وَرَوى الإمامُ عن الأخفَشِ، أنّ «عن»: صِلةٌ، وقال غيرُه: معناه: يُعرِضُونَ عن أمرِه ويَميلونَ عن سنته، فدَخَلتْ «عن» لتضمين المُخالَفة معنى الإعراضِ^(٣)، كذا في «الوسيطِ»^(٤) و «المطلع».

وأمَّا استدلالُ الأصُوليِّينَ بهذه الآيةِ على وجوبِ الأمرِ فهُو إنَّها يَصتُّ ويَتِمُّ إذا جُعِلَ قُولُه: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يَخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ تذييلاً للآيتَيْنِ جميعاً، ويُرادُ بالأمرِ ما يَشمُلُ

⁽١) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٦٧ - ٢٦٨) باختصارِ ملحوظ.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٦٨).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٤٠).

⁽٤) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٣١).

الضميرُ في ﴿ أَمْرِهِ ۚ ﴾ لله سبحانه، أو للرَّسول ﷺ، والمعنى: عن طاعتِه ودِينه. ﴿ فِتْنَةُ ﴾: مِحْنَةٌ في الدنيا، ﴿ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابُ ٱللهِ هُ فِي الآخرة. وعن ابنِ عبّاس: ﴿ فِتْنَةُ ﴾: قَتْل. وعن عطاء: زَلازلُ وأهوال. وعن جعفرِ بن محمَّد: يُسلَّطُ عليهم سُلطانٌ جائر.

[﴿ أَلَا إِنَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَنُونِ وَٱلْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ وَيُوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فَيُنَيِّتُهُم بِمَا عَمِلُوا ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ ٦٤]

أَدخَلَ ﴿ قَدْ ﴾؛ ليؤكِّدَ عِلْمَه بها هُمْ عليه من المُخالَفةِ عن الدِّين والنفاق، ومَرجعُ توكيدِ العِلْم إلى توكيدِ الوَعيد؛ وذلك أنَّ «قَدْ» إذا دَخلتْ على المضارع كانت بمعنى «ربَّها»، فوافقتْ «ربها» في خُروجها إلى معنى التكثير في نحو قوله:

فإنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الفِنَاءِ فرُبَّـا أَقَـامَ به بَعْــدَ الوُفـودِ وُفـودُ ونحوُه قولُ زُهير:

أَخْسِي ثِقَةٍ لا تُملِكُ الحَمْرُ مَالَه ولكنَّهُ قَدْيُملِكُ المَالَ نَائلُهُ والمُعنى: أنَّ جَمِيعَ ما في السهاوات والأرضِ مختصّةٌ به خَلْقاً ومُلْكاً وعِلْهاً،

الأمرَيْنِ معاً: الشأن، والطّلَب، كما آذَنَ به كلامُ المصنّفِ وأشرنا إليه. أمّا معنى الشّأنِ فقد أومأ الله عزّ وجَلّ إليه بقولهِ: ﴿ وَإِذَا كَانُواْ مَعَدُ عَلَىٰ آمْرِ جَامِع ﴾، وأمّا معنى الطلّبِ فقد أُشيرَ إليه بقولهِ: ﴿ وَأَذَن لِمَن شِئْتَ مِنْهُمْ ﴾.

قولُه: (فإنْ تُمسِ مهجورَ الفِناء)، البيت (١)، الوفودُ: طُلاّبُ الحاجات. يقول: إن مِتّ وصِرتَ مهجورَ السّاحةِ، فربّها ازدَحَتِ الوفودُ فيها مضَى مِن حياتِك على بابِك.

⁽١) سبق تخريجه.

فكيفَ تخفى عليه أحوالُ المنافقينَ، وإن كانوا يَجتهدون في سَثْرِها عن العيونِ وإخفائها؟ وسيُنبِّئهم يومَ القيامة بها أبطَنُوا من سُوء أعمالهم، وسيُجازيهم حقَّ جزائهم.

والخِطابُ والغَيْبة في قوله: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُدْ عَلَيْهِ وَبَوْمَ يُرْجَعُونَ إِلَيْهِ ﴾ يجوزُ أن يكونا جميعاً للمنافقينَ على طريق الالتفات. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ مَا أَنتُدْ عَلَيْهِ ﴾ عامًا، و ﴿ يُرْجَعُونَ ﴾ للمنافقين. واللهُ أعلم.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ النورِ أُعطِيَ من الأَجرِ عشرَ حسناتِ بعددِ كلِّ مؤمنٍ ومؤمنةٍ فيها مضَى وفيها بَقي».

قولُه: (فكيف تَخْفَى [عليه] أحوالُ المنافقينَ، وإن كانوا يجتهدونَ في سَتْرِها عنِ العيونِ وإخفائها؟)، هذا معنى قولهِ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾، وقولُه: ﴿ٱلَّذِينَ يُخُالِفُونَ عَنْ ٱمْرِهِ ﴾ لأنهُ قال فيه: «وهمُ المنافقونَ»، وهذا أيضاً يُقوِّي بيانَ النّظْم السابق.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ عامّاً)، أي: في المنافقينَ والمؤمنين، أمّا في المؤمنينَ وأحوالهِم فمِن قولهِ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولهِ ﴾ الآية، وأمّا في المنافقينَ وخبثهِم فمِن قولهِ: ﴿قَدْ يَعَلّمُ ٱللّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذَا فَلْيَحْدَرِ ٱلَّذِينَ يُعَالِفُونَ عَنْ آمْرِهِ ﴾، فيكونُ تسليةً ووَعْداً بالنّسبةِ إلى المؤمنين، وتهديداً بالنّسبةِ إلى المنافقين، وتهديداً بالنّسبةِ إلى المنافقين؛ وقيد: ﴿فَيُنيّئُهُم ﴾ يَأْبَى أن وتحويفاً في المؤمنين، ولذلك غير التغليبَ في الخطابِ بأنتُم إلى الغَيْبةِ في ﴿فَيُنيّئُهُم ﴾ .

تَمَّت السُّورة واللهُ الموفِّقُ للصواب

* * *

سورةُ الفُرقان مكية، سبعون وسَبْعُ آيات سُسُسُسُونِ السَّالِيَّالِيَّانِيْنَ

[﴿ تَبَارَكِ ٱلَّذِى نَزُّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَلَمِينَ نَذِيرًا * ٱلَّذِى لَهُ مُلْكُ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَنَّخِذْ وَلَـدُاوَلَمْ يَكُن لَهُ شَرِيكُ فِي ٱلْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءِفَقَدَّرَهُ لَقَدِيرًا * ١ – ٢] البَركة: كثرةُ الخير وزيادتُه. ومنها: ﴿ تَبَارَكَ ٱللّهُ ﴾ [الأعراف: ١٥]، وفيه مَعْنيانِ:

سُورةُ الفُرقان مكِّيَّةُ، وهي سبعونَ وسَبْعُ آياتٍ^(١) ﴿ ﴿ الْهُوْرِيْنِ الْهِيْمَةِ الْمُؤْلِقِيْنِ الْهِيْمَةِ الْمُؤْلِقِيْنِ الْهِيْمَةِ الْمُؤْلِقِيْنِ الْهِيْمَةِ الْمُؤْلِقِيْنِ الْهِيْمَةِ الْمُؤْلِقِيْنِ الْهِيْمَةِ الْمُؤْلِقِيْنِ الْمُؤْلِقِينِ اللهِ الْمُؤْلِقِينِ اللهِ الْمُؤْلِقِينِ الْمُؤْلِقِينِ الْمُؤْلِقِينِ الْمُؤْلِقِينِ الْمُؤْلِقِينِ الْمُؤْلِقِينِ اللهِ اللهِ الْمُؤْلِقِينِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ ا

قولُه: (البَرَكَةُ: كَثْرَةُ الخيرِ وزيادتُه)، الجَوهري: البَرَكَةُ: النَّماءُ والزِّيادة، وتَبارَكَ اللهُ، أي: بارَكَ، مثْلَ قاتَلَ، وتَقاتَلَ، إلّا أنّ «فاعَلَ» يتَعدَّى، و«تَفاعَلَ» لا يَتعدَّى.

الراغبُ: أصلُ البَرَكِة: صَدْرُ البعير، وبَرَكَ البعيرُ: ألقَى بَرْكَهُ، واعتُبِرَ منهُ معنى اللَّزوم، وبَرَكَ البعيرُ: ألقَى الرَّكَةُ، واعتُبِرَ منهُ معنى اللَّزوم، وبَرَكَاءُ الحربِ وبُرُوكاؤهما (٢): للمكانِ الذي يَلزَمُه الأبطالُ، وابتركت الدابّة: وقفت (٣) وقوفاً كالبُروك، وسُمِّي محبِسُ الماءِ بِرْكةً. والبَرَكةُ: ثبوتُ الخيرِ الإلهيِّ في الشيء، سُمِّيَ بذلك

⁽١) في(ط): «مدنية، وهي سبع وسبعون آية».

⁽۲) قوله: «وبراكاء الحرب وبروكاؤهما»، لم يرد في (ط)، وفيها بدلًا منه: «وبراكاؤها».

⁽٣) في (ط): «وابترك الدابة: وقف».

تزايَدَ خيرُه، وتكاثر. أو: تَزايَدَ عن كلِّ شيء وتعالى عنه في صِفاته وأفعالِه. والفُرقانُ: مَصْدرُ فرق بين الشيئيْن؛ إذا فَصَلَ بينهما وسُمِّي به القرآنُ؛ لفَصْله بين الحقِّ والباطل. أو لأنه لم ينزل جُملةً واحدة، ولكنْ مفروقاً، مفصُولاً بينَ بعضِه وبعضٍ في الإنزال. ألا ترى إلى قوله: ﴿وَقُرْءَانَا فَرَقَنَهُ لِلَقَرَآهُ, عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَى مُكْثِ وَنَزَّلْنَهُ نَنزِيلًا ﴾ [الإسراء: ١٠٦]؟ وقد جاء الفُرْقُ بمعناه، قال:

ومُشرِكيِّ كافرٍ بالفُرْقِ

لشُبوتِ الخيرِ فيه ثُبوتَ الماءِ في البِرْكة، والمُبارَكُ: ما فيه ذلك الخيرُ، وقال تعالى: ﴿ وَهَاذَا ذِكْرُ مُن الحَيْر اللهِ اللهُ اللهِ الهُ اللهِ المُلْمُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُلْمُ اللهِ

الفُرقانُ: الفارِقُ بِيْنَ الحلالِ والحرام، الذي عَمَّتْ مَنافعُه، وعَمَّت عوائدُه، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ تَبَارِكُ ٱلَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ ﴾ [الفرقان: ١٠] وعلى الثاني يقالُ: تَعاظَمَ في ذاتِه، وتبارَكَ في صفاتِه الذي نَزَّلَ هذا القرآنَ العظيمَ الفُرقانَ الفارِقَ بِيْنَ الحقِّ والباطل، الذي بَذَّتْ فصَاحتُه نُطْقَ كلِّ ناطق، وشَقَّت بلاغتُه غُبارَ كلِّ سابق، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿ نَبَارِكَ ٱلَّذِي جَعَكَ فِي السَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَجًا وَقَكَمُ المُّنِيرَ ﴾ [الفرقان: ٢١]، وقولُه تعالى: ﴿ بَبَرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلمُلْكُ ﴾ [الملك: ١]. وقال القاضي: البَركةُ تتضمَّنُ معنى الزِّيادة، وترتيبُه على إنزالِ القرآنِ لِما فيه مِن كثرةِ الخَيْر، أو لِدلالتِه على تعاليه (٢).

قولُه: (ومُشْرِكيِّ كافرٍ بالفُرْقِ)(٣)، الفُرْقُ بضمِّ الفاء: بمعنى الفُرقان، كالخُسْرِ بمعنى

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۱۱۹-۱۲۰.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٥).

⁽٣) ذكره الجوهري في «الصحاح» (فرق) من غير عَزْوٍ لأحد.

وعن ابن الزُّبير: (على عباده)؛ وهم: رسولُ الله ﷺ وأُمَّته، كما قال: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا ﴾ [البقرة: ١٣٦]. والضميرُ إلَيْكُمُ ﴾ [الأنبياء: ١٠]، ﴿ قُولُواْ ءَامَنَا بِاللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا ﴾ [البقرة: ١٣٦]. والضميرُ في ﴿لِيَكُونَ ﴾ لِـ ﴿عَبْدِهِ ﴾ أو لِـ ﴿ ٱلْفُرْقَانِ ﴾ وتَعضدُ رُجوعَه إلى «الفُرْقانِ» قراءةُ ابنِ الزُّبير. ﴿لِلْعَلَمِينَ ﴾ : للجنِّ والإنس ﴿ نَذِيرًا ﴾ : مُنذِراً، أي: مُحوِّفاً. أو: إنذاراً،

الخُسْران، والياءُ في «مُشركيّ»: للنِّسبة، زِيدت للمبالغة، كأحَريٍّ في أحمَر، وقال: في ياءِ النَّسَبِ زيادةُ قوّةٍ في الفعل، كالخصُوصيّةِ في الخُصوص.

قولُه: (وعنِ ابنِ الزُّبيرِ: على عبادِه)، قال ابنُ جِنِّي: وَجْهُه أَنَّ الإنزالَ وإن كان على رسُولِ الله ﷺ، ولكنْ لمّ كان مُوصِلاً لهُ إلى العبادِ ومُخاطِباً به لهم، صار كأنّه منزَّلُ عليهم، ولذلك كثُرَ فيه خطابُ العبادِ بالأمرِ والنَّهي لهُم، والترغيبِ والترهيبِ المصروفِ إليهم (١).

قولُه: (وتَعضُدُ رجوعَه إلى «الفُرقانِ» قراءةُ ابنِ الزُّبَير)، يعني: «نَزَّلَ الفُرقانَ على عبادِه»؛ لأنّ الضَّميرَ المفرَدَ لا يصحُّ عَوْدُه إلى الجَمْع، ولا بُدَّ لهُ منَ الرُّجوع إليه، فتَعيَّنَ أن يكونَ فُرقاناً، ويَعضُدُ رجوعَه إلى العبدِ قولُه تعالى: ﴿ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ * لِلنُنذِرَقَوْمَا ﴾ [يس: ٥-٦].

وقلتُ: وفي اختصاصِ النَّذيرِ دونَ البشيرِ سُلوكُ طريقِ بَراعةِ الاستهلال، والإيذانُ بأنّ هذه السُّورة مُشتملةٌ على ذِكْرِ المُعانِدينَ المتّخِذينَ لله وَلَداً وشَريكاً، الطاعنينَ في كتبِه ورسُلِه واليوم الآخِر، وهذا المعنى يؤيِّدُ تأويلَ ﴿ بَنَرَكَ ﴾ بقولِه: «تَزايَدَ عن كلِّ شيءٍ وتَعالى عنه» _ لإفادتِه صفة الجَلالِ والهَيْبة _ وإيذانُه بتعاليه عمّا يقولُ الظالمونَ عُلُوّاً كبيراً، ولذلك جَعَل قولَه تعالى: ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَورَتِ وَالْأَرْضِ ﴾ تَوْطئةً وتمهيداً لقولِه: ﴿ وَلَرْ يَنَّخِذُ وَلَدُهُ وَلَمْ يَكُن لَهُ شَرِيكُ فِي المُلْكِ ﴾ وأرْدَفَه بقولِه: ﴿ وَخَلَقَ حَلَلَ مَنَ عِلَ اللهُ عَلى السَّمُواتِ والأرض، ومُفطِرَهما، ومالكَهما، مُنافٍ لاتّخاذِ الوَلَدِ والشَّريك، قال اللهُ تعالى: ﴿ بَعِيعُ السَّمُواتِ وَالأَرْضِ ، ومُفطِرَهما، ومالكَهما، مُنافٍ لاتّخاذِ الوَلَدِ والشَّريك، قال اللهُ تعالى: ﴿ بَعِيعُ السَّمَوَةِ وَ الْأَرْضِ أَنَّ يَكُونُ لَهُ وَلَدُ ﴾ الآية [الأنعام: ١٠١].

⁽١) «المحتسب» (٢: ١١٧)، ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٩٧).

كالنَّكير بمعنى الإنكار، ومنه قولُه: ﴿ فَكَيْفَكَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾ [القمر: ١٦]. ﴿ اللَّذِ ﴾ رفعٌ على الأبدالِ مِن ﴿ الَّذِى نَزَلَ ﴾، أو رفع على المَدْح، أو نصبٌ عليه. فإن قلتَ: كيفَ جازَ الفصلُ بين البَدَلِ والمُبدَل منه؟ قلتُ: ما فُصل بينهما بشيء؛ لأنَّ المُبدَل منه صِلتُه ﴿ نَزَّلَ ﴾، و ﴿ لِيكُونَ ﴾ تعليلٌ له، فكأنَّ المُبدَلَ منه لم يتمَّ إلّا به. فإن قلتَ: في الخَلقِ معنى التقدير، فها معنى قوله: ﴿ وَخَلَقَ كُلُ مَنْ عِفْقَدَرُهُ نَقْدِيرًا ﴾ ؟ كأنه: وقدَّر كلَّ الجَلقِ معنى التقدير، فها معنى قوله: ﴿ وَخَلَقَ كُلُ مَنْ عِفْقَدَرُهُ نَقْدِيرًا ﴾ ؟ كأنه: وقدَّر كلَّ

قولُه: (﴿ اَلَّذِى الْهُ ، ﴾ رَفْعٌ على الإبدالِ منَ ﴿ الَّذِى نَزَلَ ﴾)، وهذا أوجَهُ مِن أن يكونَ نَصْباً أو رَفْعاً على المَدْح؛ لأنّ مِن حقِّ صلةِ الموصُولِ أن تكونَ معلومةً عندَ المخاطَب، وكونُه تعالى نزَّلَ الفُرقانَ على عبدِه للإنذارِ لم يكنْ معلوماً عندَ المُعانِدين، فأبدِلَ بقولِه: ﴿ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ بياناً وتفسيراً، وليس كذلك المَدْحُ. وقال القاضي: الجُملةُ وإن لم تكنْ معلومةً، لكنّها ـ لقوّةِ دليلِها ـ أُجرِيَتْ بَحُرى المعلوم وجُعِلت صِلةً (١).

قولُه: (في الخَلْق معنى التقدير)، الراغب: الخَلْقُ أصلُه: التقديرُ المستقيم، ويُستعمَلُ في: إبداع الشيءِ مِن غيرِ أصلٍ واحتذاء، قال تعالى: ﴿ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [النحل: ٣] أي: أبدَعَها، بِدلالةِ قولِه: ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ١٠١]، ويُستعمَلُ في: إيجادِ الشيء من الشيء، نحو: ﴿ خَلَقَ كُم مِن نَفْسٍ وَحِدَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن الشيء من الشيء، نحو: ﴿ خَلَقَ كُم مِن نَفْسٍ وَحِدَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن مَن الشيء من الشيء، نحو: ﴿ خَلَقَ كُم مِن نَفْسٍ وَحِدَةٍ ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿ أَفَمَن يَغْلُقُ لَلْهُ تَعالى؛ ولهذا قال: ﴿ أَفَمَن يَغْلُقُ لَكُن لَا يَعْفَى الْإبداعُ إلّا للله تعالى؛ ولهذا قال: ﴿ أَفَمَن يَغْلُقُ لَكُ لَكُونُ بِالاستحالةِ فقد جَعَلَه اللهُ لَعْرِه في بعضِ الأحوال، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ تَغْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيّئةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُحُ فِيهَا فَولُه: ﴿ وَمَن الطِّينِ كَهَيّئةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُحُ فِيهَا فَيُوهِمُ أَنهُ يَصِحُ أَنه يوصَفُ غيرُه بالخَلْق، ومعناه: أحسَنُ المُقدِّرِين (١٤).

الأساس: خَلَقَ الخَرَّازُ الأَديمَ، والخَيَّاطُ الثَّوبَ: قَدَّره قَبْلَ القَطْع، وقَدَّرَ الشيءَ بالشيء: قاسَهُ وجَعَلَه على مِقدارِه. ومنَ المَجَازِ: خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ: أوجَدَهُ على تقديرٍ أوجَبَتْهُ الحِكمةُ.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٥).

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٢٩٦.

شيء فقدَّره! قلتُ: المعنى: أنه أحدَثَ كلَّ شيء إحداثاً مُراعًى فيه التقديرُ والتسوية، فقدَّره وهيَّاه لِل يَصلحُ له، مِثالُه: أنه خَلَق الإنسانَ على هذا الشكلِ المقدَّر المسوَّى الذي تَراه، فقدَّره للتكاليفِ والمصالح المنوطة به في بابي الدِّين والدنيا، وكذلك كلُّ حيوانٍ وجَاد جاء به على الجِبلَّةِ المُستوية المقدَّرة بأمثلةِ الحكمةِ والتدبير، فقدَّره لأمرٍ ما ومصلحةٍ مُطابقاً لِما قُدِّر له غير متجافٍ عنه. أو: سُمِّي إحداثُ الله خَلقاً؛ لأنه لا يُحدِث شيئاً لحكمتِه إلاّ على وجهِ التقدير من غيرِ تفاوُت، فإذا قيل: خَلقَ اللهُ كذا، فهو بمنزلةِ قولك: أحدَثَ وأوجدَ مِن غيرِ نظرٍ إلى وجهِ الاشتقاق، فكأنه قيل: وأوجدَ كلَّ بمنزلةِ قولك: أحدَثَ وأوجدَ مِن غيرِ نظرٍ إلى وجهِ الاشتقاق، فكأنه قيل: وأوجدَ كلَّ شيء فقدَّره في إيجادِه لمْ يوجِدْه مُتفاوتاً. وقيل: فجعَلَ له غايةً ومنتهًى. ومعناه: فقدَّره للبقاء إلى أمدٍ معلوم.

والجوابُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على أنّ الحَلْقَ على الحقيقة، فالواجبُ أن يُفَسَّرَ قولُه: ﴿فَقَدَّرَهُۥ﴾ بها يُخالفُه، وهُو: ﴿ فَقَدَّرَ لهُ اللهُ الحَيوانَ وقَدَّرَ لهُ ما يُحلحُه ويُقيِّمه (١).

والثاني مُفَرَّعٌ على المَجَاز، وذلك أنّ إحداث الله تعالى الشيءَ لمّا لم يكنْ إلّا على وجه التقدير، لأنهُ حكيمٌ، سُمِّي مُطلقُ إحداثِه بالحَلْقِ لِما فيه معنى التقدير. والفَرْقُ بيْنَ الوجهيْنِ: أنّ التقدير والتسوية على الأوّلِ مقصودٌ بذِكرِ الحَلْق، وعلى الثاني غيرُ مقصُود، لكنْ لازمٌ له، ولذلك قال أوّلاً: مُراعَى فيه التقديرُ، فالفاءُ على الأوّلِ: للتعقيبِ مع الترتيب، وعلى الثاني: للتعقيبِ مطلقاً، نحو قولِه تعالى: ﴿فَتُوبُوا إلى بَارِيكُمْ فَأَقْنُلُوا أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٥]، الثاني: للتعقيب مطلقاً، نحو قولِه تعالى: ﴿فَتُوبُوا إلى بَارِيكُمْ فَأَقْنُلُوا أَنفُسَكُمْ وَن قِبَلِ أنّ اللهَ تعالى جَعَلَ فإنّ الفاءَ: للتعقيب. المعنى: فاعزِموا على التوبةِ فاقتُلوا أَنفُسكم مِن قِبَلِ أنّ اللهَ تعالى جَعَلَ قان الفاءَ: لتعقيب. المعنى: فتوبوا فأتبِعوا التّوبة توبتِهم قتْلَ أَنفُسِهم، ويجوزُ أن يكونَ القتلُ تمامَ توبتِهم فيكونَ المعنى: فتوبوا فأتبِعوا التّوبة القتْلَ تمّةً لتوبيّكم (٢).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٥٧).

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٢: ٤٨٩ - ٤٩٠).

[﴿ وَٱتَّخَاذُواْ مِن دُونِهِ عَالِهَ لَمَ لَا يَغْلُقُونَ شَيْتًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيْوَةً وَلَانُشُورًا ﴾ ٣]

الحَلقُ بمعنى الافتِعال، كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ أَوْثَنَا وَكُنَّا مُعْنَى الافتِعال، كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ اللهِ عبادة الله سبحانه عبادة الله الله ولا من أفعالِ العباد؛ حيثُ لا يَفتعِلون شيئاً وهم يُفتَعَلون؛ لأنَّ عَبَدتَهم يَصنعونهم بالنَّحتِ والتصوير، ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ ﴾ أي: لا يَستطيعون لأنفُسِهم دَفْعَ ضَررٍ عنها أو جَلْبَ والتصوير، ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ ﴾ أي: لا يَستطيعون لأنفُسِهم دَفْعَ ضَررٍ عنها أو جَلْبَ

قولُه: (كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ أَوْتَنَا وَتَخَلّقُونَ إِفَكًا ﴾ [العنكبوت: ١٧])، قال فيه: ﴿واختلاقُهُم الإفْكَ: تسميتُهُم الأوثانَ آلهةً وشُركاءَ لله عَزَّ وجَلَّ، أو سَمَّى (١) الأصنام: إفْكا، وعمَلَهم لها، ونَحْتَهم: خَلْقاً للإفِكِ» (٢)، يعني: مقامُ إنكارِ اتخّاذِ الأندادِ مِن دونِ الله يقتضي تحقيرَ شَأْنِ الأصنام، وهذا المعنى أدخلُ من الظاهرِ فيما قُصِدَ منهُ كما قَصَدَه الخليلُ عليه السّلامُ في الآيةِ المُستشهدِ بها، ولمّا فُسِّرت القرينةُ الثانيةُ بذلك فُسِّرتِ الأُولى بها يُشاكلُها، وفيه إثباتُ الخالقيّةِ للعبد، وكذا في قولِه تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ صَرَّا بِهُ النَّهِي عَنها ما هُو ثابتُ للمعبودِ بالحقِّ لأن المعبودَ ينبغي أن يكونَ خالقاً ومُدبِّراً ومثيباً في النفي عنها ما هُو ثابتٌ للمعبودِ بالحقِّ لأن المعبودَ ينبغي أن يكونَ خالقاً ومُدبِّراً ومثيباً ومُعاقباً، ويَدُلُّ على أنّ النفعَ والضُّرَّ ليس إلّا إلى الله قولُهُ تعالى: ﴿قُلُ لاَ آمَلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا سَرَّا إِللّا مَا شَاءَ اللّهُ ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، ولا يقتضي هذا المقامُ من المبالغةِ ما يقتضيه ذلك، ولا ضَرَّا إلا مَا مُلَا الله فهذا مقامُ الشّكايَة، وإن شمّت فجرِّبِ التأكيداتِ فيه مِن: ﴿إنِّها والتكريرِ وغيرِها، فهذا مقامُ الشّكايَة، وذلك مقامُ التوبيخ والتقريع المناهِ اللها عليه المناه والتهاء والتقريع والتقريع والتقريع والتقريع والتقريع والتقريع والتقريم والتقريم والتقريم والتقريق والتقريم والتوريق والتقريم والتوريق والتقريم والتوريق والتقريم والتوريق والتقريم والتقريم والتقريم والتوريق والتقريم والتورق والتقريم والتقريم والتقريم والتقريم والتقريم والتهريم والتهريم والتقريم والتقريم والتقريم والتقريم والتقريم والتقريم والتورق والتقريم وال

⁽١) في (ط): «وسمّى».

⁽۲) «المصدر السابق» (۱۲: ۱۵۳).

⁽٣) في (ط): «والتقريع والتوبيخ».

نفع إليها وهم يَستطِيعون، وإذا عجزُوا عن الافتعال ودفع الضَّرر وجَلْبِ النفع التي يقدر عليها إلَّا اللهُ أعجزَ. يقدر عليها العِبادُ كانوا عن الموتِ والحياة والنُّشور التي لا يَقدر عليها إلَّا اللهُ أعجزَ.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِنْ هَاذَآ إِلَّآ إِفْكُ ٱفْتَرَائُهُ وَأَعَانَهُ, عَلَيْهِ قَوْمٌ ءَاخَرُونَ فَقَدْ جَآءُو ظُلْمًا وَزُورًا ﴾ ٤]

﴿ فَوَمُّ ءَا خَرُونَ ﴾ قيل: هُمُ اليهود. وقيل: عدَّاسٌ مولى حُويطب بنِ عبد العُزّى، ويسارٌ مولى العلاء بن الحضرميِّ، وأبو فكيهة الرُّومي. قال ذلك النَّضرُ بن الحارث بنِ عبد الدار. «جاء» و «أتى» يُستعمَلان في معنى فَعَلَ، فيُعدَّيان تَعدِيتَه، وقد يكون على معنى: وَرَدُوا ظُلماً، كما تقول: جئتُ المكانَ. ويجوزُ أن يُحذَفَ الجارُّ ويُوصَل الفعلُ. وظلمُهم: أنْ جَعلوا العربيَّ يتلقَّنُ من العَجَميِّ الرُّوميِّ كلاماً عربيًّا أعجزَ بفصاحتِه جميعَ فُصحاء العَرب. والزُّور: أنْ بَهَتُوه بنسبةِ ما هو بَريء منه إليه.

[﴿ وَقَالُوٓا أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ آكَ تَتَبَهَا فَهِي ثُمَّانِي عَلَيْهِ بُكُرَةً وَأَصِيلًا ﴾ ٥]

﴿أَسَطِيرُ ٱلْأُوَّلِينَ ﴾: ما سَطَرَه المتقدِّمون من نحوِ أحاديث رُستم وأسفَنْدِياذَ، جمع: إسْطارِ أو أُسْطُورة، كأُحْدُوثة، ﴿آكْتَبَهَا﴾: كَتَبَها لنفْسِه وأخَذَها، كما تقول: استَكَبَ الماءَ واصطَبَّه: إذا سَكَبَه وصبَّه لنفْسِه وأخَذَه. وقُرئ: (اكتُبَها) على البناء للمفعول، والمعنى: اكتَتَبها كاتبٌ له؛ لأنه كان أُمِّيًّا لا يَكتُب بيدِه، وذلك مِن عامِ إعجازه، ثم حُذفتِ اللامُ؛ فأفضى الفعلُ إلى الضمير؛ فصار اكتبَها إيّاه كاتبٌ، كقوله: ﴿ وَأَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾ [الأعراف: ١٥٥]،

قولُه: (وقد يكونُ على معنى: وَرَدُوا)، أي: استُعمِلَ «جاء» بمعنى «وَرَدَ» قليلاً، ومنهُ: جئتُ المكانَ، أي: وَرَدته. واختِيرَ ذلك لبلاغتِه ووَجازتِه، إذْ لو قيل: فقد ظَلَموا في ذلك وقالوا قولاً زُوراً، لأطالَ وفاتتِ الاستعارةُ، وقولُه: «ويجوزُ أن يُحذَفَ الجارُّ»، مُشعِرٌ بأنّ الوجة الأوّلَ مَبْنيٌّ على التضمين، والثاني على المَجَاز.

ثم بُنيَ الفعلُ للضميرِ الذي هو «إيّاه»؛ فانقلَبَ مرفوعاً مُستتِراً بعد أَنْ كان بارِزاً منصُوباً، وبقيَ ضميرُ الأساطير على حاله؛ فصار (اكتُتِبَها) كها ترى. فإن قلت: كيف قيل: ﴿آكَ تَبَهَا فَهِي تُمُلَى عَلَيْهِ ﴾ وإنها يقال: أُملِيَتْ عليه فهو يَكتَتِبُها؟ قلتُ: فيه وجهان؛ أحدهما: أرادَ اكتتابَها، أو طَلَبَه فهي تُمل عليه. أو كُتِبتْ له وهو أُمِّيٌ فهي

قولُه: (ثُم بُنِيَ الفعلُ للضّميرِ الذي هو «إيّاهُ»، فانقلَبَ مرفوعاً مُستتراً)، قال صاحبُ «الفرائدِ»: لِقائلِ أن يقولَ: إنْ كان قولُه: «له» مفعولاً بحرف، وجَبَ أن لا يجوزَ بناءُ الفعل لهُ معَ المفعولِ به المتعدَّى إليه بغير حرف، وإن كان مفعولاً له، وهُو الوجهُ؛ لأنّ المعنى اكتتبها كاتبٌ لهُ، أي: لأجْلِه، وجَبَ أن لا يبنى له. أمّا الأوّلُ فلأنّهُ قال في «المفصّل»: «للمفعولِ به المتعدى إليه بغير حرفٍ منَ الفَضْل على سائرِ ما لا يُبنَى لهُ»، إلى آخِر الفصل (١١). وأمّا الثاني فلأنّهُ قال فيه (٢١): «المفاعيلُ سَواءٌ في صحّةِ البناءِ له إلاّ المفعولَ الثاني مِن بابِ «عَلِمتُ»، والمفعولَ لهُ».

وقلتُ: يُمكنُ أن يُقالَ: إنهُ مفعولٌ بحَرْف، ولمّا حذَفَ الجارَّ أوصَلَ الفعلَ، وأُقيمَ مقامَ الفاعل على القلبِ للمبالغة، ونحوُه سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿ يُسَيِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾ [النور: ٣٦] في إقامةِ ﴿ لَهُ مُقامَ الفاعل. قال ابنُ جِنِّي: «اكتُتِبَها»: قراءةُ طلحةَ بنِ مُصَرِّف، وإنّما هُو: استكتبها، وهُو على القلبِ، أي: استُكتِبَ لهُ، ومِثلهُ قراءةُ مَن قراً ﴿ قُدِّرُوها نَقْدِيرًا ﴾ [الإنسان: استكتبها، وهُو على القلبِ، أي: استُكتِبَ لهُ، ومِثلهُ قراءةُ مَن قراً ﴿ قُدِّرُوها نَقْدِيرًا ﴾ [الإنسان: 17] أي: قُدِّرَتْ لهم، والقلبُ بابٌ وشواهدُه كثيرةٌ.

وأمّا قراءةُ العامّة ﴿ آَكْ تَلَبَهَا ﴾ فمعناه: اسْتَكَتَبها، ولا يكونُ معناه: كَتَبها بيَدِه؛ لأنهُ على لأنهُ على لأنهُ على الله وأمرِه، كقولِنا: ضَرَبَ الأميرُ اللّصَّ (٤).

⁽۱) «المفصّل» بشرح ابن الحاجب (۲: ۵۸).

⁽٢) يعني في «المفصّل» (٢: ٥٦).

⁽٣) في (ط): «في».

⁽٤) «المحتسب» (١: ١١٧ - ١١٨). ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٨٢).

تُملى عليه، أي: تُلقى عليه مِن كتابه يَتحفَّظها؛ لأنَّ صُورةَ الإلقاءِ على الحافظ كصُورةِ الإلقاء على الحافظ كصُورةِ الإلقاء على الكاتب. وعن الحسن: أنه قولُ الله سبحانه يُكذِّبهم. وإنها يَستقيم أنْ لو

قولُه: (وعنِ الحَسنِ أنه قولُ الله)، أي: ﴿أَكْتَلَبَهَا ﴾ قولُ الله عَزَّ وجَلَّ يُكذِّبُهم في نسبتِهُم الاكتتاب إلى رسُولِ الله ﷺ بإملاءِ أهلِ الكتاب، لا قولُ المشركين(١)، وأورَدَ المصنِّفُ: «وإنّما يستقيمُ ذلك أنْ لو فُتِحتِ الهمزةُ » في ﴿أَكْتَبَهَا ﴾ لكنّها مكسورةٌ دالّةٌ على أنّها همزةُ «افتَعَلَ »، ولو كانت همزةَ الاستفهام لكانت مفتوحةً، وهمزةُ الاستفهام إنّما تُحذَفُ إذا دَلَّ عليها الدَّليلُ، نحوَ قولِه:

بسَبْعِ رَمَيْن الجَمْرَ أم بشهانِ (٢)

ووَجْهُ تصحيح قولِ الحسن أن تُجعَلَ الآيةُ على أسلوبِ قولِ جرير:

أَفْرَحُ أَن أُرْزَأَ الكرامَ (٣)

لأنهُ إخبارٌ في معنى التوبيخ والتقرير، ومنهُ قولُه تعالى في الأعراف: ﴿ ءَامَنتُم بِهِ عَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُو ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، قال المصنِّفُ: إنهُ على الإخبار، أي: فَعلتُم هذا الفعلَ الشَّنيعَ، توبيخاً لهم وتقريعاً. وقُرِئَ: « ء آمنتُم »، بحرفِ الاستفهام، ومعناهُ الإنكارُ والاستبعاد (٤٠).

أمّا إفادةُ الخبرِ معنى التوبيخ والتقريع؛ فلأنَّ الأصلَ في الإخبارِ الساذَج خُلُوُّ ذِهنِ المخاطَبِ عن فائدةِ الخبر، وإذا أُلقيَ إليه الجُملةُ وهُو عالم بفائدتِها تولّد بحسبِ قرائنِ الأحوالِ ما ناسَبَ المقامَ، فاللهُ سبحانَه وتعالى ما حَكَى كلامَهم لإعلام المخاطَبينَ فائدتَه، بل للتوبيخ والتقريع؛ فإنّهم لمّا قالوا: ﴿أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾قال اللهُ تعالى حاكياً معنى بل للتوبيخ والتقريع؛ فإنّهم لمّا قالوا: ﴿أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾قال اللهُ تعالى حاكياً معنى

⁽١) انظر: «جامع البيان» للطبري (١٧: ٣٩٩).

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) لحضرمي بن عامر يخاطب جُزءَ بن سنان حين اتهمه بالسرورِ بأُخْذِ دِيَةِ أَحيه القتيل. انظر: «مشاهد الإنصاف» (٣: ٢٦٤).

⁽٤) انظر: «الكشاف» (٦: ٥١٣)، ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٢٩٣.

فُتحتِ الهمزةُ للاستفهام الذي في معنى الإنكار. ووجهُه أن يكونَ نحوَ قوله: أفرَحُ أنْ أُرْزَأَ الكِرامَ

وحتُّ الحسنِ أن يَقِفَ على ﴿ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾. ﴿ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾ أي: دائمًا، أو

كلامِهم على سَبيلِ المبالغةِ توبيخاً وتقريعاً: نعَمْ صَدَقتُم، هُو أساطيرُ الأوّلِينَ اكتَتَبَها فهي تُمُل عليه دائماً، كما إذا سَمِعتَ بمَن وقَعَ فيك: أنا ذلك الفاعلُ الصّانع، ولستَ تُريدُ إعلامَه بذلك، بل نَقَلْتَ كلامَه للتقريع والتوبيخ^(۱). أمّا قولُ جَريرٍ^(۱):

أَفْرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الكرامَ وأنْ أُورَثَ ذُوْداً شصائصاً نَبَلا

فلفظُه إخبارٌ، ومعناه الإنكارُ؛ لانطوائه تحتَ حُكم قولِ مَن قال لهُ: أَتَفَرَحُ بموتِ أَخيكَ وبوراثةِ إبلِه؟ والذي لأَجْلِه طَرَحَ همزةَ الإنكارِ إرادةُ أَن يُصوِّرَ قُبِحَ ما رُزِئَ به، فكأنهُ قال: نعَمْ مِثْلِي يَفْرحُ برَزِيئةِ الكرام، وبأنْ يَسْتبدلَ منهُم ذَوْداً يقِلُّ طائلُه. وهُو منَ التسليم الذي تحته كلُّ الإنكار.

الشصوص: الناقةُ القليلةُ اللَّبَن. والنَّبَلُ: الصِّغارُ، والنَّبَلُ الكبار، وهُو منَ الأضداد. ويقال: النَّبَلُ: جَمْعُ نبيل، ككريم وكرَم. والنَّبلةُ (٣): العَطِيّةُ، وبعضُهم يُنشِدُ بالضمِّ على هذا المعنى. والذُّودُ منَ الإبِل: ما بيْنَ الثلاثِ إلى العَشْرِ، وهي مؤنَّثةٌ لا واحدَ لها مِن لفْظِها.

قولُه: (وحَقُّ الحَسَنِ^(٤) أن يقفَ على ﴿ الْأَوَّلِينَ ﴾)، لاختلافِ القائلين، أو لأن لتقديرِ الاستفهام فيه مجالاً، كقولِه تعالى: ﴿ رُبِيدَ وَينَهَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنيَا ﴾ [الكهف: ٢٨]، و ﴿ رُبِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنيَا ﴾ [الانفال: ٢٧]، وقال صاحبُ «الكواشيِّ»: على المشهورِ لا وَقْفَ، لأنّ ﴿ أَتَ تَبَهَا ﴾ حالٌ، أي: أساطيرُ مُكتَتَبةً.

⁽١) قوله: «والتوبيخ» سقط من (ط).

⁽٢) سبق تخريجه وأنه لحضرميّ بن عامر وليس لجرير كها قال المصنّف رحمه الله.

⁽٣) في (ط): «والنبيلة».

⁽٤) يعني :الحسن البصري، تفريقاً على قراءته المذكورة.

في الخُفْية قبْلَ أن يَنتشِرَ الناس، وحينَ يأوُون إلى مَساكنِهم.

[﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِي يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِّ إِنَّهُ كَانَ عَفُورًا رَّحِيًا ﴾ ٦]

أي: يعلمُ كلَّ سرِّ خَفيٍّ في السهاواتِ والأرض، ومِن جُملته ما تُسرُّونه أنتم من الكَيْدِ لرسوله ﷺ، مع عِلْمِكم أنَّ ما تقولونه باطلٌ وزُور، وكذلك باطنُ أمْرِ رسولِ الله ﷺ، وبَراءته مما تَبهَتُونه به، وهو يُجازِيكم ويُجازِيه على ما عَلِمَ منكم وعَلِمَ منه. فإن قلتَ: كيف طابَقَ قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ هذا المعنى؟ قلتُ: ليّا كان ما تقدَّمه في معنى الوَعيد عقَّبه بها يدلُّ على القُدرة عليه؛ لأنه لا يُوصَفُ بالمغفرة والرحمة إلّا القادرُ على العُقوبة،

قولُه: (بها يَدُنُّ على القُدرةِ عليه؛ لأنهُ لا يوصَفُ بالمغفِرة والرَّحمةِ إلا القادرُ على العقوبة)، يعني: لا يقالُ: رَحِمَ فلانٌ، أو: غَفَرَ فلانٌ، إلّا لمن لهُ القُدرةُ على العقوبةِ والانتقام، لا للعاجِز الضّعيف، وأنشدَ لابنِ هانئ (١٠):

فعفَوْتَ عنِّي عَفْوَ مُقتدرٍ حَلَّتْ لهُ نِقَـمٌ فألغاها

فَدَلَ قُولُه: ﴿عَفُورًارَّحِيًا ﴾ على القُدرةِ التامّة الكاملةِ بالكناية، وأنت تَعلَمُ أنّ الكناية لا تُنافي إرادة الحقيقة ولا تَستدعيها أيضاً. ولههنا قامتِ القَرينةُ على إرادةِ مجرَّدِ الاقتدارِ العظيم. نعَمْ، في إيثارِهما تعييرٌ لهم، ونَعْيٌ على فعلِهم، يعني: إنّكم فيها أنتُم فيه بحيثُ يتَصَدَّى لعذابِكم مَنْ صفتُهُ الغُفرانُ والرَّحةُ.

قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يُقالَ: ذَكَرَ المغفرةَ والرَّحةَ بعدَ ذلك المعنى لأَجْلِ أن يَعرِفوا أنّ هذه الذنوبَ العظيمةَ المُتجاوِزةَ عنِ الحَدِّ مفقودةٌ إن تابوا، وأنّ رحمته واصلةٌ إليهم بعدَها، وأنْ لا يَيْأُسوا مِن رحمتِه بها فَرَطَ منهُم معَ إصرارِهم عليه منَ المُعاداةِ والمُخاصَمةِ الشديدة.

⁽١) يعنى أبا نواس. والبيت في «ديوانه» ص٥٥٩.

أو هو تنبيةٌ على أنهم استوجَبُوا بمُكابرتِهم هذه أن يَصُبَّ عليهم العذابَ صَبَّا، ولكن صَرَفَ ذلك عنهم أنه غفورٌ رحيم يُمهِلُ ولا يُعاجِل.

[﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَاذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِ ٱلْأَسُواقِ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكُ فَيَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ أَنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكُ فَيَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ فَيَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا وَقَالَ الطَّالِمُونَ إِن تَتَبِعُونَ إِلَارَجُلًا مَسْحُولًا ﴾ ٧ - ٨]

قولُه: (أو هُو تنبيةُ على أنّهُمُ استَوجَبوا)، هذا الوَجْهُ أوفَقُ لتأليفِ النّظْم، وذلك أنّ قولَه تعالى: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلنّزِي يَعْلَمُ ٱلبّرَ ﴾ جوابٌ عن قولِم : ﴿إِنْ هَنذَآ إِلّا إِفْكُ ٱفْرَيْكُ ﴾ ، وقولِم السّر وَاسَطِيرُ ٱلْأَوْلِين ﴾ على الأسلوبِ الحكيم، أي: قُلْ يا محمّدُ: ليس هذا من افترائي ولا هُو مُملى عليّ ، بل مُنزَلٌ مِن عندِ مَن يعلَمُ السّر في السّمواتِ والأرض، وما في دَخلِكم من الدّغَلِ (١) والدَّهَاءِ والمكر ؛ لأنكم تَعلَمونَ عليّا يقيناً أنّ هذا ليس مِن قبيلِ الافتراء، ولا هُو منَ الأساطير ؛ لأنهُ أعجزكم عن آخِرِكم بفصاحتِه، وأنه تَضَمَّن أخباراً عن المُغيّبات، وأسراراً مكتوبة لا يَعلَمُها إلّا اللهُ عَزّ وجَلّ، لكنّ غَرَضَكمُ الصَّدُّ عن سَبيل الله، ومجرَّدُ العِناد، ويؤيِّدُ ذلك قولُه تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءُو ظُلْمُا وَرُولًا ﴾ وإقحامُه بيْنَ كلامِهم، فسبحانَه ما أرحَمَه وما أجَلَّه؛ حيث أمهلكم ولم يُعاجِلْكم بالاستئصالِ لهذه العظيمة! فإذَنْ في قولِه: أرحَمَه وما أجَلَّه؛ حيث أمهلكم ولم يُعاجِلْكم بالاستئصالِ لهذه العظيمة! فإذَنْ في قولِه: ﴿لَقَدِ السّتَكُمُرُوا فِيَ ٱنفُسِهِمْ وَعَتَو عُتُولًا كَبُورُكُولًا ﴾ وعنى التعجُّبِ كها في قولِه تعالى: ﴿لَقَدِ السّتَكُمُرُوا فِيَ ٱنفُسِهِمْ وَعَتَو عُتُولًا كَبِيكُمُ وَاللّه عَنْ التعجُّبِ كها في قولِه تعالى: ﴿لَقَدِ السّتَكُمُرُوا فِيَ ٱنفُسِهِمْ وَعَتَو عُتُولًا كَبِيكُ اللهُ عَلَيْ وَلَهُ عَالَى اللهُ وَيُعَلّى عَلَيْ اللهُ عَلَى المُعْمَى التعجُّبِ كها في قولِه تعالى: ﴿لَقَدِ السّتَكُمُرُوا فِيَ ٱنفُسِهِمْ وَعَتَو عُتُولًا كَانَعَفُورًا يَحِيمًا ﴾ معنى التعجُّبِ كها في قولِه تعالى: ﴿لَقَدِ السّتَكُمُرُوا فِيَ ٱنفُسِهِمْ وَعَتَى عَنْ التعجُّبُ كها في قولِه تعالى: ﴿لَقَدِ السّتَكُمُرُوا فِيَ ٱنفُسِهِمْ وَعَنْ اللّهُ عَنْ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ السّلَهُ عَنْ اللّهُ اللّه وَلَهُ السّلَهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللللللللّهُ اللللللّهُ الللللللللّهُ اللللللللللللّ

وقال القاضي: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَفُورًا رَّحِيًا ﴾ ، فلذلك لا يَعجَلُ في عُقوبتِكم على ما تقولونَ معَ كهالِ قُدرتِه عليها، واستحقاقِكم أن يُصَبَّ عليكُم صَبَّاً (٢).

وقلتُ: انظُرْ أَيُّها المتأمِّلُ في هذا الجوابِ الصّادع، والنُّورِ السّاطع، والنَّظم الفائق، فسبِّح اللهَ تعالى عندَه.

⁽١) بالتحريك وهو الفساد.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٧).

وَقعتِ اللامُ في المُصحَف مفصولةً عن ﴿ هَاذَا ﴾ خارجةً عن أوضاعِ الخطِّ العربيِّ، وخطُّ المُصحَفِ سُنَّة لا تُغيَّر، وفي هذا استهانةٌ وتصغير لشأنِه، وتسميتُه بالرَّسول سُخريةٌ منهم وطَنْزٌ، كأنهم قالوا: ما لهذا الزاعمِ أنه رسولُ! ونحوه قولُ فِرْعونَ: ﴿ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلذِّيَ أُرْسِلَ إِلَيْكُرُ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الشعراء: ٢٧]؛ أي: إنْ صحَّ أنه رسولُ الله فيا بأله حالُه مِثلُ حالِنا ﴿ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ ﴾ كما نأكُل، ويتردَّد في الأسواق لطلَبِ المَعاش كما نتردَّد؟! يَعنُون أنه كانَ يجبُ أن يكون مَلكاً مُستغنِياً عن الأكلِ والتعيَّش. ثم نَزلُوا عن اقتراحِهم أن يكون مَلكاً إلى اقتراح أن يكونَ إنساناً معه مَلك، حتى ثم نَزلُوا عن اقتراحِهم أن يكون مَلكاً إلى اقتراح أن يكونَ إنساناً معه مَلك، حتى

قولُه: (وقَعَت اللامُ في المُصْحَفِ مفصُولةً عن ﴿ هَاذَا ﴾ خارجةً عن أوضاع الخَطَّ العربيّ)، قال شارُح (الرائيّة) (١): كتب ﴿ مَالِ هَاذَا ﴾ في موضعينْ: في الكهف: ﴿ مَالِ هَاذَا الرَّسُولِ ﴾ . أمّا ﴿ مَالِ اللّهِ فَي فَهُو في الصّحِتَابِ ﴾ [الكهف: ٤٩]، وفي الفُرقان: ﴿ مَالِ هَاذَا الرَّسُولِ ﴾ . أمّا ﴿ مَالِ اللّهِ فَهُو في المَعارِج لا غيرُ في قولِه تعالى: ﴿ فَالِ اللّهِ مَالِ اللّهِ مَالِ اللّهِ مَالِ اللّهِ مَالِ اللّهِ مَالِ اللّهِ مَالِ اللّهِ مَالِهُ اللّهِ مَا اللّهِ مَا وَهِي لامُ الجَرِّ تنبيها الله الله ما وهِي لامُ الجَرِّ تنبيها على الأصل، وعلى أنهُ زائدٌ ليس من الكلمة، وجُعِلَ متصلاً بها ومُنفصلاً مما دَخَلَ عليه؛ لأنّ ما قدِ اتّصَلّ بها غيرُها.

وقال غيرُه: والأصلُ في ذلك أن تُكتَبَ موصُولةً بها بعدَها؛ لأنها لامُ الإضافة، ولَا يظهَرُ معناها إلّا بها بعدَها، وإنّها كُتِبَت في هذه الأحرُفِ مقطوعةً لكثرةِ استعهالِ اللام معَ «ما» التي للاستفهام، كقولهم: ما لهُ وما لك؟ بمعنى: ما حالُكَ وما شَأْنُك؟ فتَوهَّموا أنّ اللامَ مِن «ما» فوَصَلُوها بها، وقَطَعوها عمّا بعدَها، كها قَطَعوا الشَّأنَ والحالَ عها بعدَها.

⁽۱) وهي منظومة في علم رسم المصحف تُسمّى «العقيلة» من تصنيف الإمام الشهير أبي محمد القاسم ابن فيره الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) وقد شرحها غير واحدٍ من العلياء منهم: الإمام علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) سيّاه «الوسيلة إلى كشف العقيلة»، وشرحها أيضاً الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري (ت ٧٣٢هـ) وسيّاه «جميلة أرباب المراصد». انظر: «كشف الظنون» (٢: ١١٥٩).

يَتسانَدا في الإنذارِ والتخويف. ثم نَزَلوا _ أيضاً _ فقالوا: وإنْ لم يكن مَرْفُوداً بمَلَكِ فلْيكُن مَرْفُوداً بكنزِ يُلقى إليه من السهاءِ يَستظهِرُ به ولا يحتاجُ إلى تحصيلِ المَعاش. ثم نَزَلُوا فاقتَنَعُوا بأنْ يكون رَجلاً له بستانٌ يأكلُ منه ويَرتزِقُ كما الدَّهاقينُ والمَياسِير. أو: يأكُلون هم مِنْ ذلك البستانِ فيَنتفِعُون به في دُنياهم ومَعاشِهم. وأراد بالظالمين: إيَّاهم بأَعْيانهم، وَضَع الظاهرَ موضِعَ المُضمَر؛ ليُسجِّلَ عليهم بالظُّلم فيها قالوا. وقُرئ: (فيكونُ) بالرفع، (أو يكون له جنّة) بالياء، و(نأكُل)، بالنون. فإن قلت:

قولُه: (مرفودًا)، الجَوهري: الرِّفْدُ: العطاءُ والصَّلة، والرَّفْدُ بالفَتْح: المصدرُ، تقولُ: رَفْداً: أعطَيْتَه، وكذلك: إذا أعَنْتَهُ.

قولُه: (كما الدَّهَاقينُ)، «ما» هذه كافّةٌ ومُهيّئةٌ لدخولِ الكافِ على الجملة، أي: كما الدَّهَاقينُ كذلك.

قولُه: (أو: يَأْكُلُونَ هُم مِن ذلك)، عطفٌ على قولِه: «يَأْكُلُ منهُ»، أي: تكونُ له جَنَّةُ يَنتَفِعُ هُو بَها بأنْ يَأْكُلَ بعضَ أثهارِها، ويَبيعَ بعضَها ويَرتَزِقَ منها، كما تفعَلُ الدَّهَاقينُ ببساتينِهمُ التي أرزاقُهم مُنحصِرةٌ فيها، أو: هُم يَنتفعونَ منَ الجُنّةِ بالأكلِ وبسائرِ معايشِهم. والحاصلُ أنهُ استَعمَلَ الأكلَ في المنافع لأنهُ الغَرضُ الأعظمُ منها، والوجهانِ مَبْنيّانِ على القراءتَيْنِ بالياءِ والنُّون في يَأْكُل.

قولُه: (وقُرِئَ: «فيكونُ» بالرَّفْع، «أو يكونُ لهُ جَنَّةٌ» بالياء)، وهما شاذّتانِ (١١)، و «نَاكُل» بالنُّونِ: قراءةُ حمزةَ والكسائيِّ، والباقونَ: بالياءِ (٢). قال صاحبُ «الكشْفِ»: والقراءةُ في ﴿أَوۡ تَكُونُ﴾ بالتاءِ الفَوْقانِّ، وقُرِئَ بالياءِ خارجَ السّبعةِ (٣) اعتداداً بالفَصْل، كما جاء في

⁽١) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص٤٠١.

⁽٢) وحجّةُ مَنْ قرأ بالياء قولُه تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِي ٓ إِن شَكَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ ﴾ فخصّه ـ يعني النبيَّ ﷺ بالوصف انتهى من «حجّة القراءات» صنب وصف النبي ﷺ بالوصف انتهى من «حجّة القراءات» ص٠٠٥. وهو الذي رجّحه مكي بن أبي طالب في «الكشف عن وجوه القراءات» (٢: ١٤٤) وقال: والياء الاختيار، لأن الجماعة على ذلك، ولأن قَبْلَه لفْظَ غَيْبَةٍ عن النبيِّ ﷺ في اقتراحِهم.

⁽٣) وممن قرأ بها الأعمش وقتادة. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٨٤).

ما وَجْها الرفع والنصب في (فيكون)؟ قلتُ: النصبُ؛ لأنه جوابُ ﴿ لَوْلَا ﴾ بمعنى «هلا»، وحُكْمُه حُكمُ الاستفهام، والرفعُ على أنه معطوفٌ على ﴿ أُنزِلَ ﴾، ومحلُّه الرفع،

سُورةِ الأنعام (١) والقَصَص (٢) في قراءةِ الزّيّاتِ وعلي، فقَرَآ «من يكون» بالياءِ، والتَّحتاني، وغيرُهما لم يُعتَدَّ بالفَصْل فأَنَّثوا لتأنيثِ «الجنّة»، وكأنّهم أرادوا التوفيقَ والطاعة والمطابقة (٣).

قولُه: (ومحَلَّه الرَّفعُ)، أي: محَلُّ ﴿أُنزِلَ﴾؛ لأنه لو وقعَ موقعَهُ المضارعُ لكان مرفوعاً؛ لأنك إنّها تقولُ ابتداءً: لولا يقولُ، بالرَّفْع، وقد عَطَفَ عليه ﴿يُلْقَى ﴾ و﴿تَكُونُ ﴾ والحالُ أنّها مرفوعانِ، والعطفُ يَمنعُ أنْ يكونا منصوبَيْنِ؛ لكونهما في حُكم المعطوفِ عليه، وهُو مرفوعٌ لا غيرُ. قال أبو البقاءِ: ﴿ أَو يُلْقَى ﴾ ﴿أَوْ تَكُونُ ﴾: معطوفٌ على ﴿أُنزِلَ ﴾؛ لأنّ ﴿أُنزِلَ ﴾ بلأنّ ﴿أُنزِلَ ﴾ بمعنى: أُلقِيَ ﴿).

وقال صاحبُ «الكشفِ»: ﴿ أَوْيُلْهَرَ إِلَيْهِ كَنَزُّ أَوْ تَكُونُكُهُ جَنَّةٌ ﴾ كلاهُما بالرَّفْع لا غيرُ، داخِلٌ في التَّخصيصِ وليس بجوابِ له^(٥).

وقلت: الوجه في قراءة «فيكونُ» بالرَّفْع أَنْ يُجعَلَ مِن تتمّةِ ﴿أُنزِلَ ﴾ مرَتَّباً عليه غيرَ مُستقلِّ استقلالَ ﴿أُلقِيَ » و «ويكونُ »؛ ليكونَ مُطابقاً لقراءةِ النَّصب، وعليه المعنى، ألا ترى كيف قَدَّر: ﴿ثُم نَزَلُوا عنِ اقتراحِهم أَن يكونَ مَلكاً إلى اقتراح أَن يكونَ إنساناً معَه مَلَكُ حتّى يَسانَدا في الإنذارِ » إلى آخِرِه؟

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿ قُلْ يَنَقَوْمِ اَعْمَالُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُ عَنِقِبَةُ ٱلدَّالِّ إِنَّهُ لَا يُقْلِحُ ٱلظَّلِلِمُونَ ﴾ [الانعام: ١٣٥].

 ⁽٢) يعني قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ رَفِّ أَعْلَمُ بِمَن جَآهَ بِٱلْهُدَىٰ مِنْ عِندِهِ وَمَن تَكُونُ لَهُ عَنقِبَةُ ٱلدَّارِّ إِنَّهُ لَا يُقْلِحُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾ [القصص: ٣٧].

⁽٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٦٧) وهذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في(ح) و(ف) قبل فقرة: «قوله: كما الدهاقين».

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨١).

⁽٥) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٦٥ - ٩٦٦).

ألا تراكَ تقول: لولا يُنزَلُ، بالرَّفع؟ وقد عُطِفَ عليه ﴿ يُلْقَيَ ﴾، و ﴿ تَكُونُ ﴾ مرفوعَيْن، ولا يجوزُ النصبُ فيها؛ لأنها في حُكمِ الواقع بعد ﴿ لَوْلَا ﴾، ولا يكون إلّا مرفوعاً. والقائلون: هم كفّارُ قُريش: النضرُ بن الحارث، وعبدُ الله بنُ أبي أُميَّة، ونَوْفلُ بن خُويلد، ومَن ضامَّهم. ﴿ مَسَحُورًا ﴾: سُحِرَ فغُلِبَ على عَقْله. أو: ذا سَحْر؛ وهو الرِّئة؛ عَنَوْا أنه بَشَرٌ لا مَلَك.

[﴿ اَنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّواْ فَكَ يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ ٩]

﴿ ضَرَبُوا لَكَ ٱلْأَمْثَلَ ﴾ أي: قالوا فيكَ تلك الأقوالَ واختَرَعُوا لك تلك الصِّفاتِ والأحوالَ النادرة؛ مِن: نبوَّةٍ مُشتركةٍ بين إنسان ومَلَك، وإلقاء كنز عليكَ من السهاء، وغير ذلك، فبَقُوا متحيِّرين ضُلَّالًا، لا يَجِدُون قولًا يَستقرُّون عليه. أو: فضَلُّوا عن الحقِّ فلا يَجِدُون طريقاً إليه.

قولُه: (**وهِي^(۱) الرِّئةُ)، الجَوهري**: الرِّئةُ: السَّحْرُ، مهموزٌ، ويجُمَعُ على: رِئين، والهاءُ عِوَضٌ منَ اليآء؛ تقولُ منهُ: رأيتُه، أي: أصَبْتُ رِئتَه.

الأساس: كلُّ ذي سَحْرِ يتنفسُ وهُو الرِّئة. ومنَ المجازِ: سَحَرَه، وهُو مَسْحورٌ، وإنّما سُمِّي السَّحَرُ استعارةً، لأنه وقتُ إدبارِ اللّيل وإقبالِ النّهار فهُو مُتنفس^(٢).

قولُه: (أو: فَضَلُّوا عن الحَقِّ)، عطفٌ على قولِه: «فَبَقُوا متَحيِّرِينَ»، وعلى الأوّل متعلِّقٌ ﴿ صَكَلُّوا ﴾ غيرُ مَنْوِيّ، و﴿ فَكَ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾ هُو نفْسُ الضَّلال؛ لأنّ كلَّ مَن كان مُتَحيِّراً لا يَشبُتُ على شيء، وعلى الثاني: مُتعلِّقُ ﴿ صَكَلُّوا ﴾ مقدَّرٌ، وهُو: عنِ الحقِّ، والفاءُ في الوَجْهِ الأوّل كالفاء في ﴿ فَأَفْلُوا أَنفُسَكُم ﴾ [البقرة: ٤٥] على وَجْه. ومِن ثَم لم يأتِ المصنَّفُ في التقديرِ بالفاء. وفي الثاني: للتثبيت؛ ولهذا صَرَّحَ بها.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وهو»، والأمر قريب.

⁽٢) يعنى مُتَنفَّسَ الصبح كما في «أساس البلاغة» (سحر).

[﴿ تَبَارِكَ ٱلَّذِى ٓ إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِن ذَالِكَ جَنَّنتِ تَجْرِى مِن تَعْيَبِهَاٱلْأَنْهَارُ وَيَجْعَلَ لَكَ خُيرًا مِن ذَالِكَ جَنَّنتِ تَجْرِى مِن تَعْيَبِهَاٱلْأَنْهَارُ وَيَجْعَلَ لَكَ قُصُورًا ﴾ ١٠]

تَكَاثَرَ خيرُ ﴿ٱلَّذِى ٓإِن شَكَآءَ ﴾ وَهَبَ لك في الدُّنيا ﴿خَيْرًا ﴾ ممّا قالوا؛ وهو أن يُعجِّلَ لك مِثْلَ ما وَعَدَك في الآخرة من الجَنّاتِ والقُصور. وقُرئ: (ويجعلُ) بالرفع عَطفاً على ﴿جَعَلَ ﴾؛ لأنَّ الشَّرطَ إذا وَقَعَ ماضياً، جازَ في جَزائه الجزمُ والرفعُ، كقوله:

قولُه: (وهُو أن يُعجِّلَ لكَ مثْلَ ما وَعَدَكَ فِي الآخِرة)، قال السَّجاوَنْديُّ: ولو عَجَّلَ لارتفَعَ الاختيار. لارتفَعَ الاختيار.

نَزَل معَ الآيةِ رِضوانُ بِمفاتيح الخزائن، فنَظَرَ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه إلى جِبريلَ عليه الله عليه إلى جِبريلَ عليه السّلامُ كالمُسترشِد، أي: انظُرْ ماذا يعرِضُ عليَّ، فظنَّ جِبريلُ أنّها استشارةٌ، فأومى إلى الأرضِ، أي: تواضَعْ، فقال ﷺ: «أجُوعُ يومَيْنِ وأشبَعُ يوماً».

وقُلتُ: رَوَينا في «المصابيح» (١): قال رسُولُ الله ﷺ: «عَرَضَ علَيَّ ربي ليَجعَلَ بَطْحاءَ مكّة ذَهَباً، فقلت: لا يا ربِّ، ولكنْ أشبَعُ يوماً وأَجُوعُ يوماً، فإذا جُعتُ تضَرَّعتُ إليكَ وذَكَرْ تُك (٢)، وإذا شَبِعتُ حَمِدتُكَ وشَكرتُك». أخرَجَه الترِّمذيُ (٣) عن أبي أُمَامَة، واللهُ أعلم.

قولُه: (وقُرِئَ: «ويَجْعَلُ» بالرَّفْع)، ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقونَ: بالجَزْم (٤٠).

⁽۱) «مصابيح السنة» (٣: ٤٢٦) برقم (٤٠٣٢).

⁽٢) في الأصول الخطية: «ذكرتك» دون واو، والمثبت من مصادر التخريج.

⁽٣) «سنن الترمذي (٢٣٤٧) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٢٤٤). وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسَن.

⁽٤) عطفوا على موضع ﴿إِنهَكَآءَ ﴾، والمعنى: إنْ يشأ يجعَلْ لك جناتٍ ويجعَلْ لك قصوراً. انظر: «حجّة القراءات» ص٨٠٥.

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْلَلةٍ يَقُولُ: لاَغَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

ويجوزُ في ﴿وَيَجْعَللَّكَ﴾ إذا أدغمت: أن تكونَ اللامُ في تقديرِ الجزمِ والرفع جَميعاً. وقُرئ بالنصب، على أنه جوابُ الشَّرط بالواو.

[﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِالسَّاعَةِ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا * إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُواْ لَمَا تَعَيُّظًا وَزَفِيرًا * وَإِذَا أَلْقُواْ مِنْهَا مَكَانَا ضَيِّقًا مُّقَرَّنِينَ دَعَواْ هُنَالِكَ ثُبُورًا * لَّا نَدْعُواْ الْيُومَ ثُبُورًا وَحِدًا وَأَدْعُواْ ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾ ١١- ١٤]

قولُه: (وإِنْ أَتَاه خليلٌ يومَ مسألةٍ) (١) ، خليلٌ: مشتَقٌ منَ الْحُلّة، وهِي الحاجةُ والفَقْر. والحَرِمُ: الحِرمانُ. قال أبو عُبيدٍ: يقالُ: مالٌ حَرِمٌ: إذا كان لا يُعطى منهُ. وقال صاحبُ «الفرائدِ»: يمكنُ أن يُقالَ: ارتفاعُ ﴿ يَجْعَلَ ﴾ على أنهُ جُملةٌ مُبتدَأَةٌ معطوفةٌ على الجُملةِ الشَّرطيّة، أي: يزيدُ على ما قالوا. وهذا قولُ الزجَّاج، قال: ومَن رَفَعَ فعلى الاستئناف، والمعنى: سيَجعَلُ لك قُصُوراً، أي: سيُعطيكَ اللهُ أكثرَ ممّا قالوا (٢).

قولُه: (وقُرِئَ بالنَّصبِ على أنهُ جوابُ الشَّرطِ بالواو)، قال ابنُ جِنِّيِّ: قراً عُبيدُ الله بنُ موسَى وطلحةُ بنُ سُليهانَ : «ويَجعَلَ لك» بالنَّصبِ على أنهُ جوابُ الجَزاءِ بالواو، كقولِنا: إن تأتِني آتِكَ وأُحسِن إليك، وجازَتْ إجابتُه بالنَّصبِ لمّا لم يكنْ واجباً إلّا بوقوع الشَّرطِ مِن قَبْلِه، وليس قويّاً معَ ذلك، ألا تراه أنهُ بمعنى قولِك: أفعَلْ كذا إن شاء الله؟ تَمَّ كلامُه (٣). وقيل: هذا ضعيفٌ عندَ سيبويه، والذي جَوَّزَه شِبْهُ الجزاءِ بأحدِ الأشياءِ السِّتة في أنهُ مُعلَّقُ بالشَّرط، وكأنهُ غيرُ موجَبِ فيكونُ الشرطُ منَ الأشياءِ السِّتةِ التي تُجابُ بالفاء. وقيل: إنّا بالشَّر طِ والجزاءِ لأنها ليسا بواقعَيْنِ حالَ المُشارَطة، فكانا كالتمنيّ.

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٥٩).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١١٨) ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٨٦).

﴿ بَلَكَذَّبُوا ﴾ عطفٌ على ما حَكى عنهم، يقولُ: بل أَتَوْا بأعجبَ مِن ذلك كلِّه؛ وهو تكذيبُهم بالساعة. ويجوزُ أن يتَّصِلَ بها يَليه، كأنه قال: بل كذَّبوا بالساعة، فكيفَ

قولُه: ﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَذَا الرَّسُولِ عَلَى ما حَكى عنهُم)، وهُو قولُه: ﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُ لَا الطَّعَامَ ﴾ إلى قوله: ﴿ إِلَّا رَجُلاً مَسَحُولًا ﴾، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ مَمَرَبُواْ لَكَ الْأَمْثَلَ ﴾ أي: قالوا فيك تلك الأقوال، إلى آخِرِه، يعني: كَذَّبوكَ، وأنكروا نُبوّتَكَ فيها قالوا: مالِ هذا الرسُول، وكذا وكذا، بل أتو ابها هُو أبلغُ مِن ذلك، وهُو تكذيبُهم إيّايَ بإنكارِ مجيءِ السّاعة. رَوَينا عنِ البخاريِّ، عن ابنِ عبّاس، عن النبيُّ عَلَيْهُ، قال: «قال اللهُ تعالى: كَذَّبني ابنُ آدَمَ ولم يكن لهُ ذلك»، إلى قولِه: ﴿ وَيَجْعَل لَكَ قُصُورًا ﴾ اعتراضُ يكن لهُ ذلك»، إلى قولِه: ﴿ وَيَجْعَل لَكَ قُصُورًا ﴾ اعتراضُ هذا: قولُه: ﴿ وَيَجْعَل لَكَ قُصُورًا ﴾ اعتراضُ عليه، يعني: لا تَحتفل بها قالوهُ: لأنّ كلّ ذلك اقتراحاتٌ وعِنَادٌ وضَلالٌ وحَيْرة، ألا ترى عليه، يعني: لا تَحتفل بها قالوهُ: لأنّ كلّ ذلك اقتراحاتٌ وعِنَادٌ وضَلالٌ وحَيْرة، ألا ترى كيف تَمَادَى تكذيبُهم إلى أنْ كَذَّبوا ما يَلزَمُ منهُ تكذيبي؛ لأنّ المقصُودَ مِن إثيانِ الآياتِ النبوّة وقد حَصَلَ، وأنّ اللهُ تعالى قادرٌ على أن يُعطيكَ خيراً ممّا اقتَرحوهُ، لكنْ لا ينفَعُ ذلك فيهم فيئًا؛ لأنّهم مُعانِدونَ.

قولُه: (ويجوزُ أَن يتصلَ بها يَليه)، وهُو قولُه تعالى: ﴿إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِن ذَلِكَ ﴾ الآية، فعلى هذا يكونُ قولُه تعالى: ﴿ اَنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَلَ ﴾ وقولُه تعالى: ﴿ تَبَارِكَ اللَّهِ مَنَا يَكُ خَيْرًا مِن ذَلِكَ ﴾ الآيتيْن، كالجوابِ عن قولِهم: ﴿ مَالِ هَلذَا الرَّسُولِ ﴾ إلى الَّذِي إن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِن ذَلِكَ ﴾ الآيتيْن، كالجوابِ عن قولِهم: ﴿ مَالِ هَلذَا الرَّسُولِ ﴾ إلى آخِرِه، على سَبيل التعريضِ التّوبيخيِّ، ويكونُ قولُه: ﴿ بَلُكَذَبُوا ﴾ إضراباً عن قولِه: ﴿ جَنَّتِهِ أَلْا تَهَارُ ﴾، يَدُلُّ عليه قولُه: «فكيف يَلتفِتونَ إلى هذا الجواب».

قال الإمامُ: أجابَ اللهُ تعالى عن شُبَهِهم بوجوه، أحَدُها: قولُه: ﴿ ٱنظُرَ كَيْفَ ضَرَبُولُ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ ﴾، وبيانُهُ: أنّ الذي يُميِّزُ الرسُولَ عن غيرِه هُو المُعجِزة (٢)، وهذه الأشياءُ

⁽١) أخرجه البخاري (٤٤٨٢).

⁽٢) في (ح) و(ف): «المعجز»

يَلتفِتون إلى هذا الجواب؟ وكيف يُصدِّقون بتعجيلِ مِثْلِ ما وَعَدَك في الآخرة وهم لا يؤمنون بالآخرة؟! السَّعيرُ: النارُ الشديدة الاستِعار. وعن الحسن: أنه اسمٌ من أسهاء جهنَّمَ. ﴿ رَأَتْهُم ﴾ مِن قوله ﷺ:

المذكورةُ لا يَقدَحُ شيءٌ منها في المُعجِزة (١)، كأنهُ قيل: انظُرْ كيف اشتَغَلَ القومُ بضْرَبِ هذه الأمثالِ التي لا فائدةَ فيها؛ لأنهم ضَلُّوا، وأرادوا القَدْحَ في نُبوّتِك، فلم يَجِدوا إلى القَدْح فيه سببلاً.

وثانيها: قولُه تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى إِن شَكَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ ﴾، أي: مِن الذي ذكرُوهُ مِن نِعَم الدُّنيا كالكَنْزِ والجُنّة، وفَسَّرَ الخيرَ بقولِه: ﴿جَنَّنتِ ﴾ فَنبَّه بذلك على أنهُ تعالى قادرٌ على أنْ يُعطي عبادَه بحسَبِ المصالح، أو على وَفْقِ المشيئة، ولا اعتراضَ لأحدٍ عليه.

وثالثُها: قولُه تعالى: ﴿ بَلْكَذَبُوا بِالسَّاعَةِ ﴾ لأنه قيل: ليس ما تعَلَقوا به شُبهة عِلميّة، بل الذي حَلَهم على تكذيبِك تكذيبُهم بالسّاعة، ويَحتمِلُ أن يكونَ المعنى: أنّهم يُكذّبونَ بالساعةِ فلا يَرْجُونَ ثواباً ولا عقاباً ولا يتَحمَّلونَ كُلْفة النظرِ والفِكر؛ فلهذا لا ينتفعونَ بها يُورَدُ عليهم منَ الدّلائل (٢).

وأمّا قولُ المصنَّف: «وكيف يُصدِّقونَ بتعجيلِ مثْلِ ما وَعَدَك في الآخِرة؟» فمبنيًّ على أنَّ ﴿ جَنَّنَتِ جَرِّي مِن تَقْتِهَ ٱلْأَنْهَا لُو يَكُونُ إلا على أنَّ ﴿ جَنَّنَتِ جَرِّي مِن تَقْتِهَا ٱلْأَنْهَا لُو يَكُونُ إلا مُشَابَهَةً بها حتى يَستَبَّ لهُ أن يقولَ: ﴿ بَلَكَذَّبُوا ﴾ إضراباً (٣) عن قولِه: ﴿ جَنَّنَتِ جَرِي مِن مَشْابَهَةً بها حتى يَستَبَّ لهُ أن يقولَ: ﴿ بَلَكَذَّبُوا ﴾ إضراباً (٣) عن قولِه: ﴿ جَنَّنَتِ جَرِي مِن مَقْتِهَا ٱللَّانَّةَ لَهُ أَنْ يقولَ: ﴿ بَلَكَذَّبُوا ﴾ إضراباً (٣) عن قولِه: ﴿ جَنَّنَتِ جَرِي مِن مَنْ مَنْ القول (٤).

قُولُه: (﴿ رَأَتُهُم ﴾ ، مِن قُولِم : دُورُهم تَثَراءي) ، أي: منهُ في كونِه استعمالاً مَجَازيّاً مثلَه؛

⁽١) قوله: «في المعجز» سقط من (ح) و(ف)، وأثبتناه من (ط)، وفي «مفاتيح الغيب»: «المعجزة».

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٢-٥٥).

⁽٣) في الأصول الخطية: «إضرابٌ» بالرفع، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

⁽٤) في (ط): «وفيه تعسّفٌ».

«لا تَراءى ناراهُمَا»، كأنَّ بعضَها يَرى بَعضاً على سبيل المَجاز. والمعنى: إذا كانت منهم بمَرْأى الناظرِ في البُعدِ سَمِعُوا صوتَ غَلَيانها. وشَبَّه ذلك بصوتِ المُتغيِّظِ والزافِر. ويجوزُ أن يُرادَ: إذا رأتُهم زَبانِيَتُها تغيَّظوا وزَفَرُوا غَضَباً على الكفّار

لأنّ جهنّم لا تُرى كما أنّ النارَ لا تُرى، فهُو عبارةٌ عن مسافةٍ يتمكّنُ فيها الرائي منَ (١) النظرِ إلى المَرئيّ.

قولُه: (لا تراءى ناراهما)(٢)، النّهاية: معناهُ: يجبُ على المسلم أن يُباعِدَ منزلَه عن منزلِ المُشرِك، ولا يَنزِلَ بالمنزلِ الذي إذا أُوقِدَت فيه نارُه تلوحُ وتَظهَرُ لنارِ المُشرِكِ إذا أُوقَدَها في منزِله؛ وأصلُ تَراءى: تَتراءى، فحَذَفَ إحدى التاءين تخفيفاً، والترائي: تفاعُلُ منَ الرُّؤية، وإسنادُه إلى النارَيْنِ مَجَازٌ.

وقلتُ: إذا جَعَلَ قولَه: ﴿ رَأَتُهُم ﴾ مجازاً كان قولُه: ﴿ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظًا ﴾ ترشيحاً. قولُه: ﴿ وَشَبَّهُ ذلك)، أي: صوتَ غَلَيانِها.

قولُه: (ويجوزُ أن يُرادَ: إذا رأَتُهم زَبانِيتُها)، فالضميرُ في ﴿ رَأَتُهُم ﴾ للزَّبانيَة ؛ لأنّ السَّعيرَ يَدُلُّ عليها كها أنّ الضّميرَ في قولِه تعالى: ﴿ فَلَهُنَّ ثُلْثَا مَا تَرَكَ ﴾ [النساء: ١١] للميِّت؛ لأنّ الآية لمّا كانت في الميراثِ عُلِمَ أنّ التاركَ هو الميِّت، قال الإمامُ: هذا قولُ الجُبَّائيِّ، والرُّؤيةُ والتغيُّظُ عندنا يجبُ إجراؤهما على الظاهر؛ فإنهُ لا امتناعَ في أنْ تكونَ النارُ حيّةً مغتاظةً على الكُفّار. والمعتزلةُ لمّا جَعَلوا البِنْيةَ شَرْطاً في الحياةِ احتاجوا إلى التأويل (٣).

الانتصاف: لاحاجةَ إلى المَجَاز؛ لأنّ رُؤيةَ جهنّمَ جائزةٌ، وقد تظاهَرَتِ الظواهرُ بوقوع هذا الجائز، نحوَ قولِه: ﴿ مَلْ مِن مَزِيدٍ ﴾ هذا الجائز، نحوَ قولِه: ﴿ مَلْ مِن مَزِيدٍ ﴾

⁽١) في (ط): «على».

⁽٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود (٢٦٤٧) من حديث جرير بن عبدالله البجلي، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٤٤) من حديثِ خالد بن الوليد رضي الله عنه.

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٥).

⁽٤) يعني ما ثبت من قولِـه ﷺ: «تحاجّت الجنّة والنـار» الحديث أخرجه البخاري (٤٨٥٠) وابن حبان (٧٤٤٧) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

وشهوة للانتقام منهم. الكَرْبُ مع الضِّيق، كما أنَّ الرَّوحَ مع السَّعة؛ ولذلك وَصَفَ اللهُ الجنَّة بأنَّ عرضَها السهاواتُ والأرض، وجاء في الأحاديث: أنَّ لكلِّ مؤمنٍ من القُصور والجِنان كذا وكذا. ولقد جَمَعَ اللهُ على أهل النار أنواعَ التَّضييق والإرهاق؛ حيثُ ألقاهم في مكانٍ ضيِّق يتراصُّون فيه تراصًّا، كما رُوي عن ابنِ عبَّاس في تفسيره: أنه يضيقُ عليهم كما يَضِيقُ الزُّجُ في الرُّمح، وهم مع ذلك الضِّيقِ مُسلسَلُون مُقرَّنُون في السَّلاسل، قُرِنتُ أيدِيهم إلى أعناقهم في الجَوامِع. وقيل: يُقرَنُ مع كلِّ كافرٍ شيطانُه في السَّلاسل، وفي أرجُلهم الأصفادُ. والثُّبور: الهلاك، ودُعاؤه: أن يُقال: واثَبُوراه، أي:

[ق: ٣٠]، و «اشتكَتِ النارُ إلى ربِّمًا» (١)، ولو فُتِحَ بابُ التأويلِ في أحوالِ المَعَادِ لَجَرَّ إلى مذهبِ الفلاسفة خَذَهَم الله، ونحن متعبَّدونَ بالظاهر ما لم يَمنَعْ مانع (٢).

قولُه: (وشهوةً للانتقام منهُم)، يجوزُ أن يكونَ متعلِّقاً بقولِه: «وزَفَروا»، على اللَّفِّ والنَّشْر، تقديرُه: تَغيَّظوا غَضَباً على الكُفَّار، وزَفَروا شهوةً للانتقام منهُم. الجَوهري: الرَّفيرُ: اغتراقُ النَّفس للشِّدة. كأنَّ الزافرَ عندَ الانتقام يلتَدُّ ويتَخلَّصُ مِن تلك الشَّهوة.

قولُه: (والإرهاق)، يقالُ: أرهَقَه عُسْراً: كَلَّفَه إيّاه. يقال: لا تُرهِقْني ولا أرهقْكَ، أي: لا تُعسِّرْني ولا أُعسِّرْك.

قولُه: (يتَراصُّونَ فيه)، الجَوهري: رَصَصْتُ الشيءَ أَرُصُّهُ رَصَّاً: أَلصَقْتَ بعضَه ببعض، وتَراصَّ القومُ، أي: تلاصَقُوا.

قولُه: (في الجَوامع)، الجَوهري: الجامعةُ: الغُلُّ؛ لأنَّها تَجمَعُ اليدَيْنِ إلى العُنق.

قولُه: (واثُبُوراهُ)، الراغبُ: قولُه تعالى: ﴿وَلَدْعُواْثُبُورًاكَثِيرًا ﴾ هُو أن يقولَ: يا لَمُفتاهُ، ويا حَسْرَتاه! ونحوَ ذلك مِن ألفاظِ التأسُّف، والمعنى: يَحَصُلُ لِمُم غمومٌ كثيرةٌ (٣٪.

⁽١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٥٣٧) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٦٧).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٥١٥.

تعالَ يا ثُبورُ فهذا حِينُك وزمانُك. ﴿لَانَدْعُوا ﴾ أي: يقالُ لهم ذلك. أو: هُمْ أَحِقَّاءُ بأن يقالَ لهم، وإن لم يكن ثمَّ قولٌ. ومعنى ﴿وَاَدْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾: أنكمَ وَقعتُم فيها ليس ثُبورُكم فيه واحداً، إنها هو ثُبورٌ كَثير؛ إمّا لأنَّ العذابَ أنواعٌ وألوانٌ كلُّ نوع منها ثُبور؛ لشدَّته وفظاعته. أو لأنَّهم كلَّها نضجتْ جُلودهم بُدِّلوا غيرَها، فلا غاية لهلاكِهم.

[﴿ قُلْ أَذَالِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّهُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُنَّقُونَ كَانَتْ لَمُمْ جَزَآءُ وَمَصِيرًا * لَمُمَّ فِيهَا مَايَشَآءُ وَكَ خَلِدِينَ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْتُولًا ﴾ ١٥-١٦]

الراجعُ إلى الموصولَيْن محذوف، يعني: وُعِدَها المتَّقون وما يَشاؤونه. وإنها قيل: ﴿كَانَتُ ﴾؛ لأنَّ ما وَعَدَه اللهُ وحدَه فهو في تحقُّقِه كأنَّه قد كانَ. أو: كانَ مكتُوباً في اللَّوح قبل أن بَرَأهم بأزمنةٍ مُتطاوِلة أنَّ الجنَّة جَزاؤُهم ومَصيرهم. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿كَانَتْ لَمُنَ مُرَاثَهُ مُرَقَفَقاً ﴾ قولِه: ﴿كَانَتْ لَمُنْ مُرَقَفَقاً ﴾

قولُه: (أو لأنّهم كلّما نَضِجَت جُلودُهم بُدّلوا غيرَها)، فالكثرةُ على هذا ليست للتحديد، ولهذا قال: «لا غايةَ لهلاكِهم».

قولُه: (يعني: وُعِدَها المُتَقُونَ)، بيانٌ لتقريرِ الراجع إلى الموصُولِ الأوّل، وهِي: ﴿اَلَّتِي وُعِدَ الْمُنَّقُونَ ﴾، وقولُه: «وما يشاؤونه بيانٌ لتقديرِ الراجع إلى الموصُولِ الثاني وهُو: ﴿مَا يَشَاءُونَ خَلِدِينَ﴾.

قولُه: (ما معنى قولِه تعالى: ﴿كَانَتْ لَمُمْ جَزَآهُ وَمَصِيرًا ﴾)، يعني: قد عُلِمَ مِن قولِه: ﴿جَنَّهُ أَلْخُلْدِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُنَّقُونَ ﴾ كوْنُ الجَنَّة جزاءَهم ومَصيرَهم، في هذا التكرير؟ فأجابَ: إنّها كالتذييل لها إرادةً لمزيدِ مَدْحِ المكانِ لتبَجُّحِ ساكنيه، كما أنَّ قولَه: ﴿نَعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف: ٣١] تذييلٌ لقولِه: ﴿ أُولَتِكَ لَمُمْ جَنَتُ عَدْنِ تَجْرِى مِن تَعْلِيمُ ٱلأَنْهَرُنُ وَصَانَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف: ٣١] تذييلٌ لقولِه: ﴿ أُولَتِكَ لَمُ مَرْتَفَقًا ﴾ [الكهف: ٣١]، وأن قولَه: ﴿ بِشْسَ الشَّرَابُ وَسَآءَتُ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف: ٢٩] تذييلٌ لقولِه: ﴿ وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُعَانُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ ﴾ [الكهف: ٢٩]، ودِلالتُه على المَدْح

[الكهف: ٣١]، فَمَدَحَ الثوابَ ومكانه، كها قال: ﴿بِثْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ [الكهف: ٢٩]، فذُمَّ العِقابَ ومكانه؛ لأنَّ النعيمَ لا يتمُّ للمتنعِّم إلَّا بطِيبِ المكانِ وسَعَته ومُوافقتِه للمُراد والشَّهوة، وإلَّا تَنغَّصَ، وكذلك العقابُ يَتضاعفُ بغَثاثةِ الموضع وضِيْقه وظُلْمتِه وجَمْعه لأسبابِ

مِن جهةِ تنكيرِه، أي: جزاءً مُوَفَّراً لا يَدخُلُ تحتَ الوَصْف، وإردافُهُ بقولِه: ﴿وَمَصِيرًا ﴾ أي: مصيراً لا يُقادَرُ قَدْرُه، فالجزاءُ هنا كالثوابِ في تلك الآية، والمصيرُ كالمُرتفَق، واجتماعُهما كالتَّتميم لِما يَتِمُّ به ما يُطلَبُ منَ المكانِ مِن الترَفُّهِ والتنعُّم. قال القاضي: إضافةُ الجَنَّةِ إلى الخُلْدِ للمَدْح، أو للدِّلالةِ على خُلودِها، أو التمييزِ عن (١) جنّاتِ الدُّنيا (٢).

قولُه: (فَذَمَّ العقابَ ومكانه)، يعني: قَدَّمَ قولَه تعالى: ﴿إِذَا رَأَتُهُم مِّن مُكَانِ بَعِيدِ ﴾ إلى قولِه تعالى: ﴿وَإِذَا أَلْقُواْ ﴾ الآية على قولِه: ﴿ قُلُ أَذَالِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّ مُ ٱلْخُلْدِ ﴾ الآية؛ ليُؤذِنَ بأنّ النّعيمَ لا يَتِمُّ إلّا بطيبِ المكانِ وسَعَتِه ومُوافقتِه للمراد، فلذلك ذكر المصيرَ معَ الجزاء، وأنّ العقابَ يَتضاعَفُ بضِيقِ الموضِع وظُلمتِه وجَمْعِه لأسبابِ الاجتواء، ولذلك ذكر ﴿وَإِذَا ٱلْقُواْمِنُهَا ﴾ وذكر ﴿مَكَانَا صَبِقًا ﴾، ولعل قولَه: «فلذلك ذكر المصيرَ مع ذِكْرِ الجزاء» واردٌ على الإبهام شملَ الجزاءينِ والمصيرَيْنِ، فظَهَرَ أَنّ هذه الآيةَ مُقالِلةٌ لتلك الآيات، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿أَذَلِكَ خَيْرٌ ﴾، فإنّ المشارَ إليه العقابُ والمكانُ الضيق، وتسميتُه بالحَيْرِ للتَّه يُّم والسُّخْرِيَة؛ ليزيدَ في غَيْظِهم، أو أنّ ذِكْرَ ثوابَ العدوِّ وتَنعُّمِه سببٌ لتغيُّظِ العدوِّ وتَنعُّمِه سببُ ليفيرُه.

قولُه: (بغَثاثةِ الموضع)، الأساس: حديثُكم غَتْ، وسلاحُكم رَثُّ، وأغَثَّ فلانٌ في كلامِه: إذا تَكلَّمَ بها لا خيرَ فيه، وسَمِعتُ صَبيّاً مِن هُذَيْلٍ يقول: غَثَتْ علينا مكّةُ، فلا بُدَّ لنا منَ الخروج.

⁽١) في (ط): «أو للتمييز من».

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٠٩).

الاجْتِواء والكراهة؛ فلذلك ذكر المَصير مع ذِكْرِ الجَزاء. والضَّميرُ في ﴿كَانَ ﴾ لـ﴿مَا يَشَاءُونَ ﴾ . والوَعد: المَوْعود، أي: كان ذلك مَوعُوداً واجباً على ربِّك إنجازُه، حَقيقاً أن يُسألَ ويُطلَب؛ لأنه جزاءٌ وأجرٌ مُستحَقُّ. وقيل: قد سَأله الناسُ والملائكةُ في دَعواتهم: ﴿رَبَّنَا وَءَائِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِك ﴾ [آل عمران: ١٩٤]، ﴿ءَائِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ [البقرة: ٢٠١]، ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّنَتِ عَذْنِ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمْ ﴾ [غافر: ٨].

[﴿ وَيَوْمَ يَحْشُـرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَـيَقُولُ ءَأَنتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِى هَـُولُآءِ أَمْ هُمْ ضَكُواْ ٱلسّبِيلَ ﴿ قَالُواْ سُبْحَنكَ مَا كَانَ يَـلْبَغِى لَنَا أَن نَتَّخِذَ مِن دُونِكِ مِنْ أَوْلِيَكَ مِنْ أَوْلِيكَ مَا كَانَ مِنْ مُتَعْتَمُهُمْ وَءَاكِمَ مُتَى نَسُواْ ٱلذِّكَرَوكَانُواْ قَوْمًا بُورًا ﴾ ١٧ - ١٨]

قولُه: (الاجتواء)، يقال: اجتَوَيْتُ البلدَ: إذا كرِهتَ المقامَ به، وإن كنتَ في نعمةٍ.

قولُه: (أي: كان ذلك موعوداً واجِباً على ربِّك إنجازُه)، قال القاضي: وما في «علي» مِن معنى الوجوب؛ لامتناع الخُلْفِ في وَعْدِه، ولا يَلزَمُ منهُ الإلجاءُ إلى الإنجاز؛ فإنَّ تَعلُّقُ الإرادةِ بالموعودِ مُقَدَّمٌ على الوَعْدِ الموجبِ للإنجاز(١).

وقال الإمام: قالوا: الواجبُ هُو الذي لو لم يُفعَلْ لاستَحقَّ تاركُهُ الذَّمَّ، أو أنهُ: الذي يكونُ عدَمُه مُعتنِعاً، فعلى التقديرَيْنِ يَلزَمُ أن يكونَ مُلْجَأ إلى الفعل، والمُلجَأ إلى الفعل لا يكونُ قادراً، ولا يكونُ مُستحِقّاً للشّناءِ والمَدْح؟ وأجابَ: أنّ فعلَ الشيءِ متقدِّمٌ على الإخبارِ عن فعلِه، وعن العِلم بفعلِه، فيكونُ ذلك الفعلُ فعلاً لا على سَبيل الإلجاء، فكان قادراً مستَحِقّاً للثّناءِ والمَدْح(٢).

ومعنى قولِه: ﴿وَعُدَا مَسْتُولًا ﴾: مِن حقِّه أن يكونَ مسؤولاً؛ لأنهُ حَقٌّ واجب، إمّا بحُكم الاستحقاقِ على قولِ المعتزلة، أو بحُكم الوَعْدِ على قولِ أهل السُّنة.

⁽۱) «أنوار التنزيل» (٤: ٢١٠).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٦٠).

﴿يَحْشُرُهُمْ ﴾، ﴿فَيَقُولُ ﴾ كِلاهما بالنُّون والياء. وقُرئ: (نَحشِرهم) بكسِر الشين. ﴿وَمَايَعْ بُدُونَ ﴾ يريد: المَعبُودين من الملائكةِ والمَسيحِ وعُزير. وعن الكلبيِّ: الأصنام يُنطِقُها اللهُ. ويجوزُ أن يكون عامًّا لهم جميعاً. فإن قلت: كيف صحَّ استعمالُ «مَا» في العُقلاء؟ قلتُ: هو موضوعٌ على العُموم للعُقلاء وغيرهم، بدليلِ قولِكَ إذا رأيتَ شَبحاً مِن بَعيد: ما هو؟ فإذا قيل لك: إنسانٌ، قلتَ حينئذِ: مَن هو؟ ويدلُّك قولُمُم: «مَن» لِما يَعقل. أو أُرِيدَ به الوصفُ، كأنه قيل: ومَعبُودِيهم، ألا تراكَ تقول إذا أردتَ السؤالَ عن صِفَةِ زيد: ما زيدٌ؟ تعني: أطويلٌ أمْ قصير؟ أفقيةٌ أمْ طبيب؟

قولُه: (﴿يَحْشُرُهُمْ ﴾، ﴿فَيَقُولُ ﴾ كلاهُما بالنُّون)، ﴿يَحْشُرُهُمْ ﴾ بالياءِ: حَفْصٌ. والباقونَ: بالنُّون. و «نقولُ» بالنُّون: ابنُ عامر، وبالياء: غيرُه (١١).

قولُه: (وقُرِئَ: «نَحشِرُهم» بكسرِ الشِّين)، قال ابنُ جِنِّي: قَراََها الأعرَجُ، وهذا وإن كان قليلاً في الاستعال، فإنهُ قويٌّ في القياس، وذلك أنّ «يَفعِلُ» في المتعدِّي أقيسُ من «يَفْعُلُ»، فضرَبَ يَضرِبُ أقيسُ مِن: قَتَل يَقْتُلُ؛ وذلك أنّ «يَفْعُلُ» إنّا بابُها الأقيسُ أن يَأْتِيَ في مضارع «فَعُلَ»، كظَرُف يَظرُف يَظرُف (٢).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ عامًا لهم جميعاً)، يَأْباهُ جوابُ المعبودِين، وهُو قولهُم: ﴿سُبّحَننَكَ مَاكَانَ يَلْبَغِى لَنَا ﴾؛ لأنّهم ملائكةٌ معصُومونَ وأنبياءُ معصُومون، كما قالهُ في موضعِه، فلا يَدخُلُ فيه الأصنام، لكنْ عَدَلَ إلى «ما» إجراءً للمعبُودِينَ جَرى غيرِ ذوي العقولِ تحقيراً لشأنِهم لغايةِ قصُورِهم عن معنى الرُّبوبيّة، وتنبيهاً على المُجانَسةِ المُنافيةِ للألوهيّة.

قولُه: (ويَدُلُّك قولُهم: «مَنْ» لِما يَعقِلُ)، يعني: يُفشَّرُ «مَن» بـ«ما»، ولا يُفسَّرُ «ما» بـ«مَن»، فَدلَّ أنّ «ما» أَعَمُّ مِن «مَن».

⁽۱) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٠٨.

وهذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٢) «المحتسب» (٢: ١١٩).

فإن قلت: ما فائدةُ «أنتم» و «هم»؟ وهلا قيل: أأضللتُم عبادي هؤلاء، أم هم ضلُّوا السبيل! قلتُ: ليس السؤالُ عن الفعلِ ووُجوده؛ لأنه لولا وُجودُه لمَا توجَّه هذا العِتابُ، وإنها هو عن مُتَولِّيه، فلا بدَّ من ذِكْره وإيلائه حَرْفَ الاستفهام؛ حتى يُعلَمَ أنه المسؤولُ عنه، فإن قلتَ: فاللهُ سبحانه قد سَبَقَ عِلُمه بالمسؤول عنه، فإ فائدةُ هذا السؤال؟ قلتُ: فائدتُه: أن يُجيبوا بها أجابوا به، حتى يبكّتَ عَبَدَتهم بتَكذيبهم إيّاهم، فيبُهتُوا ويَنخزِلوا وتزيد حَسرتُهم، ويكونَ ذلك نوعاً ممّا يَلحقُهم من غَضَبِ الله وعذابه، ويَعتبِطَ المؤمنون ويَفرحُوا بحالهم ونَجاتِهم من فَضيحة أولئك، ولتكونَ حكايةُ ذلك في القرآنِ لُطفاً للمكلّفين. وفيه كسرٌ بيِّن لقولِ مَن يَزعُمُ أنَّ الله يُضِلُّ عبادَه على الحقيقة،

قولُه: (لأنهُ لولا وجودُه لمَا تَوجَّهَ هذا العِتَابُ)، يعني: السَّوَالُ سؤالُ عِتَاب، وهُو يَستدعي حصُولَ الفعلِ منَ الضَّالِّينَ، ليَصحَّ توجُّهُ العِتابِ إلى المعبودِينَ، والغَرَضُ تقريعُ الضّالِّينَ وتوبيخُهم، فوجَبَ أن يُسأَلُ عن فاعلِ الفعل، لاعنِ الفعلِ نفْسِه.

قولُه: (ويَنخَزِلوا)، أي: ينقطعوا. الأساس: انخَزَلَ في مِشيتِه: استَرخَى، وأقدَمَ على الأمرِ ثُم انخذل عنهُ، أي: ارتَدَّ وضَعُفَ، وانخَزَلَ عن جوابِ ما قلتُ لهُ.

قولُه: (وفيه كسرٌ بيِّنٌ لقولِ مَن يَزعُمُ أَنَّ اللهَ يُضلُّ عبادَه على الحقيقة)، إلى آخِرِه. قال صاحبُ «التقريب»: والمعنى: أنتُم أضْلَلتُموهم أم هُم ضَلُّوا؟ وهذا أعَمُّ مِن أَمِّم ضَلُّوا بأنفُسِهم أو أضَلَّهم غيرُهم، فلا يَدُلُّ على الخاصِّ كما تبَجَّحَ به صاحبُ «الكشّاف».

وقال صاحبُ «الفرائد»: أمّا الجوابُ عن قولِه: «فيتَبرَّ وَونَ مِن إضلافِم، ويَستعيذُونَ به أن يكونوا مُضلِّينَ» إنّا تبرَّ ووا واستعاذوا به منه ؛ لأنّم يَستحِقُّونَ العذابَ بإضلافِم، ولم يكنْ مِنهم إضلالٌ، فيجبُ عليهم أن يقولوا ذلك ليندفعَ عنهُم ما يَستحِقُّونَ به من العذاب، وذلك أنّهم مسؤولونَ عمّا يفعَلون، واللهُ تعالى لا يُسألُ عمّا يفعَل، فيَلحَقُ بهمُ النُّقصانُ إن ثَبَتَ عليهم، ولا يُمكنُ لحُوقُه به ؛ لأنهُ يفعَلُ ما يشاءُ ويَحكُمُ ما يريد، ولا يُسألُ عمّا يفعَلُ. وعن قولِه: «ولقد نَزَّهوهُ حينَ أضافوا» إلى آخِرِه، هُو أنّ قولَم : ﴿وَلَنَكِن مَتَعَتَهُمُ ﴾ إلى وعن قولِه: «ولقد نَزَّهوهُ حينَ أضافوا» إلى آخِرِه، هُو أنّ قولَم : ﴿وَلَنَكِن مَتَعَتَهُمُ ﴾ إلى

آخِرِه، لا يُنافي نسبة الإضلالِ إليه على الحقيقة. وأيضاً، ما يؤدِّي إلى الإضلال إذا كان منهُ وكان معلوماً لهُ أنهم يَضِلُّونَ به، كان فيه ما في الإضلالِ بالحقيقة، فوجَبَ على مذهبِه لن الا يجوزَ عليه أيضاً. وعن قولِه: «ولو كان هو المُضِلَّ على الحقيقةِ لكان الجوابُ العتيدُ أَنْ يقولَ: بل أنتَ أضلَلْتَهم»، هذا غيرُ مستقيم؛ لأنهُ تعالى ما سَأَهَم إلّا عن أحدِ الأمرَيْنِ:

إضلالهِم إيّاهم، أو إضلالهِم بأنفُسِهم، فكيف يكونُ بل أنتَ أضلَلْتَهم جَواباً عتيداً؟ بل هُو

وقال الإمامُ: قالتِ المعتزلةُ: لو كان قولُه: ﴿وَلَكِن مَّتَعْتَهُمْ وَءَابَاءَهُمْ ﴾ ذَلَّ على ما ذكرْ تُمُوهُ لَلزِمَ أن يصيرَ اللهُ تعالى محجوجاً. ومعلومٌ أنهُ ليس الغَرَضُ ذلك، بلِ الغَرَضُ أن يصيرَ الكافرُ محجوجاً مُفْحَاً مَلُوماً ؟ وأجابَ أصحابُنا بأنّ القُدرةَ على الضّلالِ إنْ لم تَصلُحْ للاهتداءِ فالإضلالُ منَ الله، وإنْ صَلُحَتْ لم تترَجَّحْ مَصْدَريّتُها للضّلالِ على مَصْدَريّتِها للاهتداء إلّا بمُرجِّح منَ الله تعالى، وعندَ ذلك يعودُ السّؤال (١).

ثُمّ قال الإمامُ: إنّ الاستفهامَ في ﴿ عَأَنتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِى ﴾ واردٌ على سَبيلِ التقريع للمشرِكين؛ لأنهُ تعالى كان عالماً في الأزَلِ بحالِ المسؤولِ عنهُ، كما قيل لعيسَى عليه السّلامُ: ﴿ عَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ النِّذُونِ وَأُمِي إِلَنهَ بِن دُونِ اللّهِ ﴾ [المائدة: ١١٦]، وفائدتُه أنّ المعبودِين لمّا برَّ ووا أنفُسهم، أحالوا ذلك الضّلالَ إليهم، صار تبرُّ وهم عنهم أشدَّ في حَسْرتِهم وحَيْرتِهم، فوافق جوابُهم هذا: ﴿ سُبْحَننَكَ مَا كَانَ يَلْبَعِي لَنَا آن نَّتَ خِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيكَ عَ جوابَ عيسى عليه السّلامُ: ﴿ سُبْحَننَكَ مَا يَكُونُ لِي آنَ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِ ﴾ (٢) [المائدة: ١١٦].

وقال القاضي: ﴿وَلَكِكِن مَّتَعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ ﴾ بأنواع النَّعَم، فاستغرقوا في الشَّهَوات، حتى غَفَلوا عن ذِكْرِك، أو التَذكُّرِ لآلائك، والتدبُّرِ في آياتِك، وهُو نسبةٌ للضّلالِ إليهم مِن

جوابٌ لِمَن قال: مَن أَضَلُّهم، واللهُ الهادي.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۶: ۲۱).

⁽٢) «المصدر السابق» (٢٤: ٦٢).

حيثُ إنهُ بكَسْبِهم، وإسنادٌ لهُ إلى ما فَعَلَ اللهُ بهم فحَمَلَهم عليه، وهُو عينُ ما ذهَبْنا إليه فلا يَنتهِضُ حُجّةً علينا للمعتزلة، ﴿وَكَانُواْ قَوْمًا بُورًا ﴾ أي: في قضائكَ هالكين(١).

وقلت: ولمّ كان السُّوالُ على (٢) التعريضِ التّوبيخيِّ، والمقصُودُ تبكيتُهم، وإلزامُ الحُبّةِ عليهم، وتفضيحُهم على رؤوسِ الأشهاد، أجابوا أوّلاً بها يَدُلُ على تبرُّؤهم مِن نسبةِ الإضلالِ إلى أنفُسِهم بأقصى ما يُمكنُ منَ المبالغة خِذْلاناً للمُم، وكان مِن حقّ الظاهِر: أنّا ما أضللْناهُم، فأطنبوا بقولهِم: ﴿ سُبْحَنكَ ﴾ إلى آخِرِه، تعجُّباً، أي: كيف يَصحُّ منا أن نَصِفكَ بها لا يَليقُ بجَلالِك، ونحن عالمونَ بالتقديس، وكيف يستقيمُ لنا أن نَحمِلَ غيرَنا أن يتولُونا ونك، ونحن العابدونَ. وثانياً: بها يَدُلُ على أنّ الكَفَرَة هم ضَلُّوا السَّبيل، لكنْ بتقديرِ الله وإضلالِه، فأطنبوا في تعبيرهم بقولِه: «لكنْ مَتَّعتُهم» إلى آخِرِه، يعني: متَّعتُهم بطُولِ العُمرِ واضلالِه، فأطنبوا في تعبيرهم بقولِه: «لكنْ مَتَّعتُهم» إلى آخِرِه، يعني: متَّعتُهم بطُولِ العُمرِ وسَعةِ الرِّزقِ حتى يَجعَلوا ذلك سبباً في زيادةِ الشُّكرِ مِن قَبُولِ الذِّكرِ الذي عُرِضَ عليهم وهُو القرآنُ، والتمسُّكِ بمُقتضَاهُ مِن تصديقِ مَن جاء به لكوْنِه مُعجِزةً، والإيانِ بها فيه مِن وهُو القرآنُ، والتمسُّكِ بمُقتضَاهُ مِن تصديقِ مَن جاء به لكوْنِه مُعجِزةً، والإيانِ بها فيه مِن إباتِ التوحيدِ والحَشْرِ والنَّشْر، فَعكسوا ذلك وجَعلوهُ سبباً للثَبَاتِ على اتّخاذِ الشُّرَكاءِ، حتى جَرَّهم ذلك إلى تَرْكِ الذِّكرِ وعدَم المُبالاةِ به، كقوله تعالى: ﴿ وَتَعَمَلُونَ رِزْقَكُمُ أَنَكُمُ النَّكُمُ قَلَكُمُ اللهُمُ اللهُ الوقعة: ١٨٤].

ويَنصُرُ القولَ بأنّ المُرادَ بالذِّكرِ القرآنُ قولُه: «والذِّكرُ: ذكْرُ الله والإيمانُ به، أو القرآن»، وما نَقَله مُحيي السُّنةِ في «تفسيرِه»: ﴿حَقَّ نَسُوا النِّحَرَ ﴾ تركوا الموعِظة والإيمانَ بالقرآن (٣).

ويُساعدُ هذا التأويلَ قضيّةُ النَّظْم، فإنَّ قولَه: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ﴾ متّصلٌ بأوّلِ الشُّورة، وهُو قولُه تعالى: ﴿ وَلَمْ يَنْخِذُ وَلَـدُاوَلَمْ يَكُن لَهُ شَرِيكٌ فِي ٱلْمُلْكِ ﴾ [الفرقان: ٢]، وقولَه: ﴿ وَاتَّخَدُوا مِن دُونِ الله آلهةٌ زَعَموا أنّها أولادٌ لله وشُرَكاءُ لهُ

⁽۱) «أنوار التنزيل» (٤: ٢١١).

⁽٢) في (ط): «عن».

⁽٣) «معالم التنزيل» (٦: ٧٦).

حيثُ يقول للمَعبُودين مِن دُونه: أأنتم أَضلَلتم، أمْ هم ضَلُّوا بأنفسِهم؟ فيتبرَّؤون من إضلالهِمْ ويَستعيذون به أن يَكونوا مُضلِّين، ويقولون: بل أنتَ تفضَّلتَ مِن غيرِ سابقةٍ على هؤلاء وآبائهم تفضُّلَ جَواد كريم. فجَعلوا النَّعمةَ التي حقُّها أن تكونَ سَبَبَ الشُّكر، سَبَبَ الكُفر ونسيانِ الذِّكر، وكانَ ذلك سببَ هلاكِهم، فإذا برَّأتِ الملائكةُ والرُّسل أنفُسَهم مِن نِسبةِ الإضلالِ - الذي هو عَملُ الشياطين - إليهم، واستعاذُوا منه، فهم لربِّهم الغنيِّ العَدْل أشدُّ تبرئةً وتنزيهاً منه، ولقد نزَّهوه حين أضافُوا إليه منه، فهم لربِّهم الغنيِّ العَدْل أشدُّ تبرئةً وتنزيهاً منه، ولقد نزَّهوه حين أضافُوا إليه

في الإلهية، وأدَّى ذلك إلى تكذيبِهمُ الذِّكرَ - أي: القرآنَ - أوَّلاً بقولِهم: ﴿إِنْ هَـٰذَاۤ إِلَاۤ إِفْكُ اَفَقُ اَفَرَبُهُ ﴾، و﴿أَسَـٰطِيرُ ﴾، وتكذيبِهمُ الرسُولَ ﷺ ثانياً بقولِهم: «مالِ هذا الرسُولِ يَأْكُلُ الطّعامَ، ويَمْشي في الأسواقِ»، فرَضُوا بالإلهِ أن يكونَ حَجَراً، وأبوا الرسُولَ أن يكونَ بشَراً، وتكذيبِهمُ اللهَ آخِراً، حيثُ أنكروا البعثَ والحَشْرَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿بَلَكَذَبُوا بِاللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

وتحريرُ المعنى: ويومَ نَحشُرُهم وما اتَّخذوا مِن دونِ الله أولياءَ، حينئذِ يَعلَمونَ أنهم أوّل من يُخاصِمهُم ويَخذُهُم إذا سُئلوا: أنتم أَصْلَلتُم عبادي أنْ كنتُم أولياءَهم وشُركاءَ الله، وأنتُم حَملتُموهُم على ذلك التقوُّلِ والتكذيب، أم هُم مِن عندِ أنفُسِهم تفوَّهوا به؟ فيُجِيبونَ بها يُلقِمُهمُ الحَجَر، أي: هؤلاء الكافرونَ للنّعمةِ همُ الذين عَكسوا الأمرَ وضَلُّوا، وحَقَّتْ عليهم كلمةُ العذابِ والبَوَار، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ فَقَدْ كَذَبُوكُم بِمَا نَقُولُونَ فَمَا عليهم كلمةُ العذابِ والبَوَار، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ فَقَدْ كَذَبُوكُم بِمَا نَقُولُونَ فَمَا أَصْلَا عَلَيْهُم أَنْهُم لُو أَجابوا بقولِه: بل أنت (١) أَضْلَلتَهم، أبعَدوا المَرْمَى.

قولُه: (ويَستعيذونَ به أن يكونوا) أي: يستعيذون بالله مِن أن يكونوا مُضِلِّينَ، و«يقولون»: عطفٌ على «فيَتَبرَّؤونَ»، والفاءُ نتيجةُ مجموع قولِه: «حيثُ يقولُ للمعبودِينَ مِن دونِه: أأنتُم أَصْلَلْتُموهم أم هُم ضَلُّوا بأنفُسِهم؟».

⁽١) في (ط): «أنتم»، والمثبت من (ط) و(ح)، وهو الصواب.

قولُه: (فَشَرَحوا الإضلالَ المَجَازِيَّ)، يعني: قولَه: ﴿ يُضِلُ مَن يَشَآءُ ﴾ [الرعد: ٢٧] مُجُمَلٌ لِما عُلِم، بدليلِ الحُسنِ والقُبْح العَقْليَّيْنِ أَنهُ لا يجوزُ إسنادُ الإضلالِ إلى الله، وإسنادُهُ إليه تعالى على المَجَازِيّ، ولا بُدَّ مِن بيانِ العِلاقة، وبيائها ما يُعلَمُ مِن قولِ المعبودِينَ هاهنا: ﴿ وَلَكِن مَّتَعْتَهُمْ وَءَابَا اللهُ مُحَقَّ نَسُواْ الذِّحَرَ ﴾ فبَيَنوا أنّ العِلاقة هِي تَمَتَّعُهم بالنَّعم المؤدِّي إلى البَطرِ والطُّغيان.

قولُه: (وقوهُم: أَضَلَّ البعيرَ)، متّصلٌ بقولِه: «الإضلالُ المَجَازِيُّ: الذي أسنَدَه اللهُ إلى ذاتِه»، يعني: أنّ العَرَب أيضاً تقولُ: أَضَلَّ البعيرَ، في معنى: جعَلَه ضَالًا، فإنّ أحداً لا يتَحرَّى في إضلالِ بعيرِه، لكنْ إذا أهمَلَ في حِفظِه كأنهُ تسبَّبَ في إضلالِه، فأسنَدوا الإضلالَ إليه على المَجَاز، وإذا جازَ إسنادُ الفعلِ إلى غيرِ الفاعل جذه المُلابَسةِ الضّعيفة، فلأنْ يجوزَ الإسنادُ إليه بالتمتيع أوْلَى، وإليه أومَى بقولِه: «سواءٌ كان معَه فعلٌ أو لم يكنْ»، والجوابُ ما نقلناهُ عن صاحبِ «الفرائِد».

ثم قالوا: ما كانَ يصحُّ لنا ولا يَستقيم ونحنُ مَعصُومون أن نتولَّى أحداً دُونَك، فكيف يصحُّ لنا أن نَحمِلَ غيرَنا على أن يتولَّونا دُونَك؟! أَوْ: ما كانَ يَنبغي لنا أن نكونَ أمثالَ الشياطينِ في تولِّيهمُ الكفّارَ كها تولّاهم الكفّارُ. قال اللهُ تعالى: ﴿فَقَائِلُواْ أَوْلِيااً وَاللّهُ اللّهُ يَطلِنِ ﴾ [النساء: ٢٧] يريدُ الكفّرة، وقال: ﴿وَالّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيااً وُهُمُ الطّلغُوثُ ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. وقرأ أبو جَعفرِ المَدنيُّ: (نُتَّخَذَ) على البناءِ للمفعول.

قولُه: (ثُم قالوا: ما كانَ يَصحُّ لنا)، (ثُم» هاهنا: للتَّراخي في الإخبار، يعني: جعَلوا ﴿ سُبْحَننَكَ ﴾ تَوْطئة وتمهيداً لقولهم: ﴿ مَا كَانَ يَلْغَى لَنَا أَن تَتَخِذَ مِن دُونِكِ مِنْ أَوْلِيا آهِ ﴾ إمّا على إرادة مُطلَقِ التعجُّبِ ممّا قيلَ لهم مِن قولِه: ﴿ مَأْنَتُمُ أَضَٰللَتُمْ عِبَادِى ﴾ ، أو نطقوا بكلمة التسبيح كناية عن البراءة عن أنفُسِهم ذلك القولَ ، أو أرادوا موضوعها اللَّغَويَّ من التنزيه والتقديس، قَدَّسُوا ساحة جَلالِ الله عمّا لا يَليقُ بحَضْرتِه من النَّدِ والضِّدِ، أمّا قولُه: «ما كان يَصحُّ لنا ولا يستقيمُ ونحن معصُومونَ أن نتولًى أحداً دونك » ، إلى آخِرِه، فمبنيًّ على التقديس.

قولُه: (أو: ما كان ينبغي لنا أن نكونَ أمثالَ الشّياطين)، مَبْنيٌ على الإضلالِ الذي بَنى عليه الوجهيْنِ الأوَّليْن، والظاهرُ أنّ «أو» في قولِه: «أو ما كان ينبغي لنا»: للإباحة، فيصحُّ جَعْلُ كلِّ منَ الوجهيْنِ لكلِّ منَ الوجوهِ الثلاثة، ويَصحُّ الجَمْعُ بينَهما كقولِك: جالسٌ الحسن أو ابنُ سِيرين.

قولُه: (وقرَا أَبُو جعفرِ المَدَنَّ: «نُتَّخَذَ» على البناءِ للمفعول)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ زيدِ بن ثابتٍ وأبي الدّرداءِ وأبي جَعْفرِ ومجاهدِ والحسنِ وغيرِهم. فعلى هذا ﴿مِنْ أَوْلِيَآهُ ﴾ في موضع المفعولِ به، أي: ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخَذَ مِن دُونِك أولياءً، ودخَلَتْ «مِن» زائدةً لمكانِ النَّفْي، كقولِك: اتَّخَذْتُ زيداً وكيلاً، فإنْ نَفيْتَ قلتَ: ما اتَّخَذْتُ زيداً مِن وكيل، وهذا في المفعولِ به، وأمّا قراءةُ الجهاعةِ فقولُه: ﴿مِنْ أَوْلِيَآهُ ﴾ في موضع المفعولِ به، كقولِك: ضَرَبْتُ مِن رجُلاً فإنْ نَفَيْتَ قلتَ: ما ضَربْتُ مِن رجُل(١).

⁽١) «المحتسب» (٢: ١٢٠) ولتهامِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٩١).

وقال الزجَّاجُ: هذه القراءةُ خطأً؛ لأنّك تقولُ: ما اتَّخَذتُ مِن أحدٍ وَلِيّاً، ولا يجوزُ: ما اتَّخَذْتُ أحداً مِن وَلِيّ؛ لأنّ «مِن» إنّا دخَلتْ لأنّما تَنفي واحداً في معنى جميع، تقولُ: ما مِن أحدٍ قائماً، وما مِن رجُلٍ مُجبّاً لِما يَضُرُّه، ولا يجوزُ ما رجُلٌ مِن مُحبِّ لِما يَضُرُّه، ولا وَجْهَ عندَنا لهذا البتّة، ولو جازَ هذا لجازَ في قولِه: ﴿فَمَامِنكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٧] إلّا أن يُسقِطَ «مِنْ» الثانية فيقال: أن نَتَخذ مِن دونِك أولياء، فيصحُّ الكلامُ، ويصحُّ المعنى. وقال الزّجَاجُ: وأجازَ الفَرّاءُ هذه القراءةَ على ضَعْف، وزَعَمَ أنه يُجعَلُ ﴿مِنْ أَوْلِيآهَ ﴾ هُو الاسمَ، ويَجعَلُ الخبرَ ما في «نُتَخذ»، كأنه يُجعَلُه على القلبِ(١).

ونقَلَ صاحبُ «المَطلَع» عن صاحبِ النَّظْم أنهُ قال: الذي يوجبُ سُقوطَ هذه القراءةِ أنّ «مِن» لا تَدخُلُ إلّا على مفعولٍ لا مفعولَ دونَه، فإذا كان قبْلَ المفعولِ مفعولٌ سِواهُ لم يَحسُنْ دُخولُ «مِن»، مثلَ قولِه تعالى: ﴿مَاكَانَ لِلهِ أَن يَنَّخِذَ مِن وَلَدٍ ﴾ [مريم: ٣٥] فقولُه: ﴿مِن وَلَدٍ ﴾ ومريم: ٣٥] فقولُه: ﴿مِن وَلَدٍ ﴾ لا مفعولَ سواه، ولو قال: ما كان اللهُ أن يَتَّخذَ أحداً مِن وَلَدٍ، يَحسُنُ فيه دخولُ «مِن»؛ لأنّ الاتّخاذَ مشغولٌ بـ«أحد». كذلك قولُه: ﴿مَاكَانَ يَسَلَمُ عَلَنا أَن تَتَخِذَ ﴾ قد قامتِ النُّونُ المضمومةُ فيه مقامَ المفعول، وشُغِلَ الاتّخاذُ به، فلم يَقتَضِ «مِن» في المفعولِ الذي بعدَه.

وقلتُ: فعُلِمَ مِن هذا أنّ ابنَ جِنِّيٍّ أجازَ أن يُزادَ «مِن» في المفعولِ الثاني، وأبى الزجَّاجُ إلّا أن تُزادَ في مفعولٍ واحد، وبَنَى إلّا أن تُزادَ في مفعولٍ واحد، وبَنَى المصنَّفُ كلامَه على كلام الزجَّاج، حيثُ قال: «والثانيةُ منَ المتعدِّي إلى مفعوليْن»، أي: قراءةُ أبي جَعْفر، أحدُهُما: ما أُقيمَ مقامَ الفاعل، والثاني: ﴿مِنْ أَوْلِيَآهُ ﴾ على أن تكونَ «مِن» تبعيضيّةً لا زائدةً.

ولِناصِرِ قولِ ابنِ جِنِّي على قولِ الزجّاج أن يقولَ: إنّ المثالَ الذي أتَى به الزجَّاجُ غيرُ مناسبِ للآية؛ لأنّ المفعولَ الأوّلَ في الآيةِ خاصٌ، وكذا في المثالِ الذي أتَى به ابنُ جِنِّي، مناسبِ للآية؛ لأنّ المفعولَ الأوّلَ في الآيةِ خاصٌ، وكذا في المثالِ الذي أتَى به ابنُ جِنِّي، فيصحُّ التعميمُ في الثاني، كما قال: ما اتَّخَذتُ زيداً مِن وكيل، أي: أيَّ وكيلِ كان مِن أصنافِ

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٠-٦٠).

وهذا الفعلُ ـ أعني «اتَّخذ فلانًا وَليًّا، قال اللهُ تعالى: ﴿ أَمِ اتَّخَذُواْ اللَّهَ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ مفعولَيْن، كقولك: اتَّخذ فلانًا وَليًّا، قال اللهُ تعالى: ﴿ أَمِ اتَّخَذُواْ اللّهَ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنبياء: ١]، وقال: ﴿ وَاتَّخَذَ اللّهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء: ١٢٥] فالقراءةُ الأُولى مِنَ المُتعدِّي إلى واحد؛ وهو ﴿ مِنْ أَوْلِيااً هَ ﴾، والأصلُ: أن نَتَّخذَ أولياء، فزيدت ﴿ مِنْ ﴾ لتأكيدِ معنى النفي. والثانيةُ مِنَ المتعدِّي إلى مفعولَيْن؛ فالأوّل: ما بُني له الفعل، والثاني: ﴿ مِنْ أَوْلِيااً هَ ﴾، و ﴿ مِنْ ﴾ للتّبعيض، أي: لا نُتَّخذُ بَعْضَ أولياءً. وتنكيرُ ﴿ وَالْمِيانَ اللّهُ مِن حيثُ إنهم أولياءً محصوصُون؛ وهم الجِنُّ والأصنام. والذِّكرُ: ذِكرُ اللهُ وَالإِيمانُ به. أو: القرآنُ والشَّرائع. والبُور: الهَلاك، يُوصَفُ به الواحد والجَمْع، ويجوزُ

الوُكلاء، كذا في الآية: ما نَتَّخِذُ نحن مِن دونِك ما يقَعُ عليه اسمُ الوِلاية؛ فإنَّ الوَلِيَّ قد كان معبوداً وناصراً ومالكاً مخدوماً، بخلافِ قولِ الزجَّاج: ما اتَّخَذتُ أحداً مِن وليٍّ، فإنَّ فيه العمومَ في المفعولِ الأوِّلِ والثاني، فإذَنْ لا حاجةَ إلى جَعْل «مِن» تبعيضاً.

بقِيَ على المصنّفِ سؤالٌ آخَرُ، وهُو أنّ «مِن» إذا كانت للتبعيض، فلَمْ نكُنْ أولياء؛ لأنّ المعنى: ما صَحَّ للكُفّارِ أن يتَّخِذونا مِن دونِك بعضَ أوليائهم؟ وأجابَ: أنَّ القائلينَ الملائكةُ والأنبياء، فتَعيَّنَ أن يكونَ الباقي الجِنَّ والأصنام؛ لأنّ المعبُودِينَ مُنحِصرونَ في هؤلاء، يَدُلُّ عليه قولُه فيها سَبَقَ. ويجوزُ أن يكونَ المعبُودونَ عامّاً، قال السَّجَاوَنْديُّ: تقولُ: اتَّخذتُه مِن أوليائي، وحَسِبتُه مِن أصفيائي، والمعنى: ما ينبغي لنا أن نُحسَبَ مِن بعض ما يقعُ عليه السمُ الولاية، فَضْلاً منَ الكُلِّ؛ فإنّ الوَلِيَّ قد يكونُ معبوداً ومالكاً ومخدوماً. أو التقدير: نَتَّخِذَ معبودينَ مِن أولياء، أي: مِن جهةِ أولياء، فحذفُ مفعولِ الاتّخاذِ معهودٌ، ﴿ثُمُّ الْتَخذُمُ الْبِحِلَ ﴾ [البقرة: ١٥].

قولُه: (والبُورُ^(۱): الهلاكُ)، أي: هُو مصدرٌ يستوي في الوَصْفِ به الواحدُ والجَمْع، والتّثنيةُ والتذكيرُ والتأنيث، وأنشَدَ صاحبُ «المطلع» للزّبَعْرَىٰ يمدَحُ النبيَّ ﷺ:

⁽١) في (ط): «والبوار».

أن يكونَ جَمْعَ بائِر، كعائِذٍ وعُوذٍ.

[﴿ فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا نَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرِّفًا وَلَا نَصْرًا وَمَن يَظْلِم مِن فَلْلِم مِن اللهِ مَن اللهُ مَن اللهِ مَنْ اللهِ مَن اللهِ مَن اللهِ مَن اللهِ مَن اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَن اللهِ مِن اللهِ مَن اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَن اللهِ مَن اللهِ مَنْ اللهِ مَن اللهِ مَنْ اللهِ مَن اللهِ مَن اللهِ مَن اللهِ مَن اللهِ مَنْ اللهِ مَن اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَن اللهِ مَنْ اللهِ مَن اللهِ مَن اللهِ مَن اللهِ مَنْ

هذه المُفاجأةُ بالاحتِجاجِ والإلزام حَسَنةٌ رائعة، وخاصَّةً إذا انضمَّ إليها الالتفاتُ

يا رسُولَ المليكِ إنّ لساني (١) راتتُ ما فَتَقْتُ إذْ أنا بُورُ

أي: مُصلِحٌ ما أفسَدْتُ، ورافئٌ ما مَزَّ قتُ، يعتذرُ إليه ممّا ذَكَرَ في أشعارِه في حالِ شِركِه، واللهُ أعلمُ بصحّتِه.

قولُه: (كعائذٍ وعُوذ)، الجَوهري: العُوذُ: الحديثاتُ النَّتاج منَ الظِّباءِ والإبِلِ والخَيْل، واحدتُها عائذٌ.

قولُه: (هذه المفاجأةُ بالاحتجاج والإلزام حسنةٌ رائعة)، قال صاحبُ «المطلع»: حَقُّ الكلام أن يُقالَ: إنْ قلتُم: إنّهم معبودُنا وآلهتُنا، فقد كَذَّبوكم، ونحوَه قولُه تعالى: ﴿ يَتَأَهْلَ الْكلام أَن يُقالَ: إنْ قلتُم: إنّهم معبودُنا وآلهتُنا، فقد كَذَّبوكم، ونحوَه قولُه تعالى: ﴿ يَتَأَهْلَ الْكِنْبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتَرَقِ مِنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدُ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٩]، أي: لا تعتَذِروا بأنْ لم يأتِكُم رسُولٌ، فالآنَ قد جاءكم ما أعذَرَكم. وقولُ القائل:

قالوا: خراسانُ أقصَى ما يُرادُ بنا ثُم القُفولُ، فقد جئنا خراسانا(٢)

أي: فإنْ قالوا: تلك مَقصِدُنا فقد جئناهُ، فأينَ القُفولُ؟ تَمَّ كلامُه.

وقيل: التقديرُ: قالوا: تلك مَقصِدُنا ثُم القُفولُ إلى مَأْمنِ كلِّ أحد، أي: قال: إنْ صَدَقتُم فقد جئناهُ، فأين القُفولُ؟ أمّا حَذْفُ القولِ منَ الآية؛ فلأنّ التقديرَ: قال اللهُ تعالى، أو الملائكةُ: إنّهم معبودونا وشُفَعاؤنا عندَ الله، فقد كذَّبوكُم بها تقولون. والدَّليلُ على المُقدَّرِ

⁽١) البيت لعبدالله بن الزَّبَعْرى، بكسر الزاي المشدَّدة. ذكره الجوهريُّ في «الصحاح» (بور).

⁽٢) سبق تخريجه.

وحذف القول، ونحوُها قولُه عزَّ وعَلا: ﴿ يَتَأَهِّلَ ٱلْكِنْكِ فَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتُرَةِ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرِفَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ [المائدة: ١٩]، وقولُ القائل:

قالُوا: خُراسانُ أقصى ما يرادُ بنا ثُمَّ القُفولُ، فقد جِئنا خُراسانا

وقُرئ: ﴿نَقُولُونَ ﴾ بالتاء والياء. فمعنى مَن قرأ بالتاء: فقد كذَّبوكم بقولكم: إنهم آلهة. ومعنى مَن قرأ بالياء: فقد كذَّبوكم بقولهم: ﴿سُبِّحَنْكَ مَاكَانَيَلْبَغِى لَنَا أَن نَتَخِذَ مِن دُونِكِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ﴾ [الفرقان: ١٨]. فإن قلتَ: هل يختلفُ حُكْم الباءِ مع التاءِ والياء؟ قلتُ: إي والله! هي مع التاءِ كقوله: ﴿ بَلَ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ ﴾ [ق: ٥] والجارُّ

الآخرِ قولُه: ﴿فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرِّفًا وَلَانَصُّرًا ﴾. وأمّا المفاجأةُ فمِن تعَقَّبِ القصّةِ بالفاءِ التي تَستدعي ما يَترتَّبُ عليه، كأنّ السامع لم يَنتظرْ ما بعدَ الفاءِ بتقديم ما يترتَّبُ عليه ففُوجئ به. وهذا أسلوبٌ رائعٌ حسن. وأمّا الالتفاتُ فمِن قولِه تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن قُولِهِ تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن قُولِهِ تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن قُولِهِ تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا الله وَلِهُ الله وَلِهُ الله وَلَهُ عَلَى الله وَلَهُ الله وَلَهُ مِن الفضيحةِ والنَّكالِ ولا يُمهِلكم فيه.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿نَقُولُونَ ﴾ ، بالياءِ والناء)، المشهورةُ: بالناءِ الفَوْقانيّة، وبالياءِ النَّحتانيّة: (١) شاذّة (٢).

قولُه: (قلتُ: إي والله)، إلى آخِرِه، أي: حُكمُ الباءِ في ﴿يِمَا نَقُولُونَ ﴾ معَ قراءةِ التاءِ الفَوْقانيّة حُكمُ ﴿كَذَبُواْ بِٱلْحَقِّ﴾[الانعام: ٥] في كونِ الباءِ صِلةً، وما تقولونَ: مفعولٌ به، والبدَلُ بدَلُ الاشتهال، كأنه قيل: فقد كَذَّبوا قولَكم، أو: الذي تقولونَه.

وحُكمُ الباءِ معَ الياءِ التَّحتانيِّ حُكمُ: كتَبْتُ بالقلم، فالباءُ للآلة، أي: كذَّبوكم، باستعانةِ قولِم: ﴿ سُبْحَننَكَ مَاكَانَ يَلْبَغِي لَنَا ﴾ الآية.

⁽١) قوله: «التحتانية» سقط من (ط) و(ح) و(ف).

⁽٢) وممن قرأ بها: أبو حَيْوَةَ وابن الصلت عن قُنْبل. انظر: «البحر المحيط» (٨: ٩٣).

والمجرور بَدَلُ من الضمير، كأنه قيل: فقد كذَّبوا بها تقولون. وهي مع الياء كقولك: كَتبتُ بالقَلم. وقُرئ: ﴿ تَسْتَطِيعُونَ ﴾ بالتاء والياء أيضاً. يعني: فها تستطيعون أنتم - يا كفّارُ - صَرْفَ العذاب عنكم. وقيل: الصَّرف: التَّوبة. وقيل: الحِيلة، مِن قولهم: إنه ليتصرَّف، أي: يَحتالُ. أو: فها يستطيعُ آلهتُكم أن يَصرِ فوا عنكم العذاب، أو أن يَحتالوا لكم. الخطابُ على العُموم للمكلّفين، والعذابُ الكبير لاحقٌ بكلّ مَن ظلَم، والكافرُ ظالم؛ لقوله: ﴿ إِنَ الشِّرِكَ لَظُلْمُ عَظِيمٌ ﴾ [لقهان: ١٣]، والفاسقُ ظالم؛

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿تَسْتَطِيعُونِ ﴾، بالتاءِ والياءِ)، حَفْصٌ: بالتاءِ الفَوْقانيِّ، والباقونَ بالياء (١٠).

قولُه: (الخطابُ على العموم للمُكلَّفينَ)، يعني: في قولِه: ﴿ وَمَن يَظْلِمُ مِنكُمْ لَلْوَلالة (مَن) الشَّرطيّة؛ لأنها موضوعة للعموم، فكلُّ مَن يَصدُقُ عليه أنه يظلِمُ؛ فإنه داخلٌ فيه، والفاسقُ الذي لم يَتُبْ ظالمُ، لقولِه: ﴿ وَمَن لَمْ يَنُبُ فَأُولَتِكَ مُمُ الظّلامُونَ ﴾ [الحجرات: ١١] وفيه لمَحةٌ مِن مذهِبه. وذهبَ عنه أنّ الخطابَ مع الكفرةِ المعاندين الذين نحن بصدَدِهم مِن أوّلِ السُّورة، فكيف وقد سَبَقَ ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوكُم ﴾ وهذه الآية كالخاتمة لما يُجْري عليهم منَ الأحوالِ والنّكالِ مِن لدُنْ قولِه تعالى: ﴿ إِذَا رَأَتُهُم مِن مَكانٍ بَعِيدٍ ﴾؟ يعني ﴿ وَمَن يَظلِم ﴾ أي: يَدُمْ منكُم، أي: على ما هُو عليه، بعدَ تلك البيّناتِ الشّافيةِ التي ما تَركتُ من الرَّوادع والزَّواجرِ بقيةً، نُذِقْهُ عذاباً كبيراً. ثُم لمّا فَرَغَ مِن تهديدهِم ووعيدِهم شَرَع في تسليةٍ رسُولِ الله ﷺ بها ناله مِن قولِم، ﴿ وَمَالِ هَذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الفرقان: ٧] من الحُرْنِ وضِيقِ الصَّدر، أي: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فَتَلَكَ مِن ٱلمُرْسَكِلِيكِ إِلّا إِنَّهُمْ لِمَا كُونُ الطَّعَامَ ﴾ الآية. فأين يَدخُلُ في معنى الآية حديثُ الفُسَّاق؟

قال صاحبُ «الفرائد»: يجبُ أن يُحمَلَ الظُّلمُ على الشَّرك؛ لأنَّ الكلامَ في الشِّركِ بدليلِ ما تقَدَّم، ولأنَّ الحَمْلَ على ما ذَكَرَه صاحبُ «الكشّاف» يؤدّي إلى أنَّ الظَّلمَ معَ الإيهان

⁽١) والمعنى على قراءة التاء: أي: فقد كذّبتكُم الملائكةُ بها تقولون، أي: في قولكم: إنهم آلهة. انظر: «حجّة القراءات» ص ٥١٠.

لقوله: ﴿ وَمَن لَمْ يَتُبُ فَأُولَكِنِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ [الحجرات: ١١]. وقُرئ: (يُذِقْه) بالياء، وفيه ضميرُ اللَّهِ، أو ضميرُ مَصْدرِ ﴿ يظلم ﴾.

[﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّاۤ إِنَّهُمْ لَيَأْ كُلُونَ ٱلطَّعَكَامَ وَيَكْشُونَ فِ ٱلْأَسْوَاقِ ۗ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ إِبَعْضِ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ ۖ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴾ ٢٠]

الجملةُ بعد ﴿إِلَّا ﴾ صفةٌ لموصوفٍ محذوف. والمعنى: وما أرسَلْنا قَبْلَك أحدًا من المرسَلين إلَّا آكِلين وماشِين. وإنها حُذف اكتفاءً بالجارِّ والمجرور، أعني

يَستلزمُ العذابَ الكبيرَ ولا يَجوزُ العَفْوُ والتجاوزُ، وليس كذلك لقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرِكَ بِهِۦوَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [النساء: ١١٦].

قولُه: (وقُرِئَ: « يُلِزقْهُ» بالياءِ) التَّحتانيّة: شاذّة (١٠).

قولُه: (وما أرسَلْنا قبلَكَ أَحَداً منَ المُرسَلينَ إلّا آكِلينَ)، فَوَضَعَ «آكِلينَ» موضعَ: ﴿ إِنَّهُمْ لَيَأْ كُلُونَ ﴾، فيأكُلونَ: صفةٌ لقولِه: «أحداً» المحذوف، وقولُه: ﴿ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ أيضاً صفةٌ مبيِّنةٌ لهُ، ولهذا قال: «وإنّها حُذِفَ اكتفاءً بالجارِّ والمجرور، أعني ﴿ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ »، فلو جَعَلهُ حالاً كان لهُ وجهٌ؛ لأنّ ذا الحالِ موصُوفٌ.

قال أبو البقاء: كُسِرَتْ «إنّ» لأجْلِ اللام في الخبَر، وقيل: ولو لم تكنِ اللامُ لكُسِرَتْ أيضاً؛ لأنّ الجُملةَ حاليّةٌ؛ إذِ المعنى: إلّا وهم يَأكلونَ (٣)، وقال الزَّجّاجُ: وأمّا دُخولُ «إنهم» بعد «إلّا» فعلى تأويلِ: ما أرسَلْنا رسلاً إلّا وهم يأكلونَ، أو: وإنّهم لَيأكُلونَ، وحُذِفَتْ «رُسُلاً» لأنّ «مِنْ» في قولِك: ﴿مِنَ ٱلْمُرْسَكِينِ ﴾ دليلٌ على ما حُذِف. وإمّا مثلُ اللام بعدَ إلّا فقو لُ الشاعر:

⁽١) انظر: «مختصر شواذ القرآن» ص٤٠١.

⁽٢) قولُه: «فوضع آكلين» سقط من النسخة (ف).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨٣).

﴿ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾، ونحوُه قولُه عزَّ مِنْ قائل: ﴿ وَمَامِنَاۤ إِلَّالَهُ, مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الصافات: ١٦٤] على معنى: وما منّا أحدٌ. وقُرئ: (ويُمَشَّوْن) على البناء للمفعول، أي: تُمشِّيهم حَوائجُهم، أو الناسُ. ولو قُرئ: (يُمَشُّون) لكانَ أُوجة لولا الرِّوايةُ. وقيل: هو احتجاجٌ على مَن قال: ﴿ مَالِ هَلذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِ ٱلْأَسْوَاقِ ﴾ احتجاجٌ على مَن قال: ﴿ مَالِ هَلذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِي فِ ٱلْأَسْوَاقِ ﴾

ما أَنْطَيانِ عَلَى ولا سألتُهما إلّا وإني لَحَاجِزٌ (١) كَرَمي (٢) يريدُ: أعطَياني (٣).

وقال صاحبُ «المطلع»: وكسرةُ «إنّ» لمكانِ الابتداء، كما لو قيل: إلّا وهم يَأْكُلُونَ، لا لمكانِ اللام، ودخولهُا وخروجُها سواءٌ، كما يقال: ما قَدِمَ علينا أميرٌ إلّا إنهُ مُكرِمٌ لي.

قولُه: (وقُرِئَ: "ويُمَشَّوْنَ)، قال ابنُ جِنِّي: "يُمَشَّوْنَ» بضمِّ الياء، وفَتْح الشِّينِ المعجَمةِ: قراءةُ عليِّ رضيَ اللهُ عنهُ وعبدِ الرّحن بن عبدِ الله، كقولِك: يُدعَوْنَ إلى المشي، وكلُّ حاملِ على المَشْي وجاء على "فُعَل "لتكثيرِ فعلِهم، إذْ هم عليهمُ السّلامُ جماعةٌ. ولو كانت "يُمَشُّونَ» بضمِّ الشِّين لكانت أوفقَ، لقولِه تعالى: ﴿لَيَا كُلُونَ الطَّعَامَ ﴾، إلّا أنّ معناهُ: يُكثِرونَ المَشْيَ (٤). يعني: يوافقُهُ مِن حيث إسنادُ الفعلِ إليهم، وإن أُريدَ به التكثيرُ، ولم يُرَدْ في يَأْكلونَ، وفيه الإشعارُ بأنّ المَشْيَ في الأسواقِ أَشَدُّ قُبحاً منَ الأكلِ للتشبيهِ بالسُّوقيِّ.

قولُه: (وقيل: هُو احتجاجٌ)، عطفٌ مِن حيث المعنى على قولِه: «والمعنى: وما أرسَلْنا قبلَكَ أحداً منَ المُرسَلين»، على أنهُ وجْهٌ آخَرُ، والظاهرُ أنّ الأوّلَ واردٌ على التّسلية، يؤيّدُه عطفُ قولِه: «وهذا تصبيرٌ» تفسيراً للافتنان، فيكونُ التصبيرُ متفرّعاً على الوّجُه الثاني، والتّسليةُ على الأوّل، والثاني قولُ الزجّاج، قال: هذا

⁽١) في (ط): «ولحاجري»، وسقط منها لفظ: «كرمي».

⁽٢) البيت لكُثَير في «ديوانه» (٢: ٦٦).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٢).

⁽٤) «المحتسب» (٢: ١٢٠) ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ٩٤).

[الفرقان: ٧]. ﴿ وَتَنَدَّ ﴾ أي: مِحْنةً وابتلاءً. وهذا تَصبيرٌ لرسولِ الله ﷺ على ما قالوه واستَبْدَعوه، مِن أَكْلِه الطعامَ ومَشْيِه في الأسواق بعدما احتجَّ عليهم بسائرِ الرُّسل، يقولُ: وجَرتْ عادي ومُوجَبُ حِكْمتي على ابتلاءِ بعضِكم _ أيَّا الناسُ _ ببعض.

احتجاجٌ عليهم في قولِه: ﴿مَالِ هَنذَا ٱلرَّسُولِيَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِ ٱلْأَسُواقِ ﴾ [الفرقان: ٧] فقيل: كذلك كان مَنْ خَلا من الرسُلِ يَأْكُلُ الطِّعامَ ويَمشي في الأسواق، فكيف يكونُ محمدٌ بِدْعاً منَ الرُّسُلِ (١٠)؟

وقلتُ: قولُ الزجَّاج لا يساعدُ عليه النَّظْمُ؛ لأنهُ قد أُجيبَ عن تعنَّتِهم بقولِه: ﴿ انْظُرَ كَنْ صَرَبُواْ لَكَ الْأَمْثَلَ ﴾ على ما سَبق بيانُه، لكن الله تعالى لما حكى عنهم تكذيبهمُ القرآنَ والرسُولَ والإعادة، وعَقَّبَ ذلك بالوعيدِ الشّديدِ والتهديدِ العظيم، وبها يَفضَحُهم على رؤوسِ الأشهادِ مَسْلاةً للرسُول، وشَرْحاً لصَدْرِه صَلَواتُ الله عليه، وجَعَلَ خاتمة كلَّ ذلك قوله: ﴿ ومن يظلم منكم ﴾ الآية، أعادَ بذكر ما هُو مِن جنْسِ قِصّتِه صَلَواتُ الله عليه مَزيداً للانشراح، يؤيِّدُه الخطابُ في قولِه: ﴿ وَمَا آرْسَلْنَا قَبَلُك ﴾ وقولِه: ﴿ وَمَا آرْسَلْنَا قَبَلُك ﴾ وقولِه: ﴿ وَمَا آرْسَلْنَا قَبَلُك ﴾ تسليةٌ مِن قولِم، ﴿ وَمَالِ هَنذَا ٱلرَّسُولِ ﴾ ليتأسّى بهم، وقولُه: ﴿ وَمَعَلْنَا بَعْضَ حُمِّم لِبَعْضِ فِتْ نَهُ عَسليةٌ مِن تعيرِهم لهُ بالفَقْرِ حين قالوا: ﴿ أَوْ وَلَهُ اللّهِ مَن اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّه عَلَى اللّهُ عَلِيهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللهُ اللّهُ اللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ اللللّهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ الللللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ اللللللهُ اللللهُ اللللللهُ الللللّهُ اللللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ اللللهُ الللللللهُ ال

قولُه: (وجَرَت عادتي)، قالوا: ولو قال: وجَرَت سُنتي، كان أقرَبَ إلى الأدب؛ لأنّها صفةٌ نَفْسانيّةٌ (٢). الراغب: العادةُ: اسمٌ لتكريرِ الفعلِ أو الانفعالِ حتّى يصير ذلك سهلًا تعاطيه كالطّبْع، ولذلك قيل: العادةُ طبيعةٌ ثانية (٣).

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٢).

⁽٢) والأولى بالصوابِ أن يُسْتَشْهَدَ له بقوله تعالى: ﴿ سُنَةَ ٱللَّهِ فِٱلَّذِينَ خَلُوٓاْ مِن قَبْلٌ وَكَن يَجِدَ لِسُنَةَ ٱللَّهِ فِٱلَّذِينَ خَلُوٓاْ مِن قَبْلٌ وَكَن يَجِدَ لِسُنَةَ ٱللَّهِ فِٱلَّذِينَ كَا خَلُواْ مِن قَبْلٌ وَكَن يَجِدَ لِسُنَةَ ٱللَّهِ فِٱلَّذِينَ كَا خَلُواْ مِن قَبْلٌ وَكَن يَجِدَ لِسُنَةَ ٱللَّهِ فِٱلَّذِينَ كَا الْأَحْزَابِ: ٢٦].

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٩٤٥.

قولُه: (وموقعُ ﴿أَتَصْبِرُونَ ﴾ بعد ذِكْرِ الفتنةِ موقعُ ﴿أَيْكُمْ ﴾ بعدَ الابتلاء)، وقال بعضُهم: ﴿أَيْكُمْ ﴾ ليس بتعليق لسَبْقِ المفعولِ الأوّل، ولكنْ جُملةٌ واقعةٌ موقعَ المفعولِ الثاني، وكذلك ﴿أَتَصْبِرُونَ ﴾ ، لأنّ قولَه: ﴿لِعَضِ * دالٌ على أنّ التقديرَ: وجعَلْنا بعضَكم فتنة بعضٍ أتصبِرونَ ؛ لأنّ معمولَ المصدرِ لا يَتقدَّمُ عليه بل هُو دالٌ على معمولِه. وقال صاحبُ «التقريب»: يريدُ أنهُ ليس بتعليق، لِذكْرِ المفعولِ الأوّلِ فيها، وفيه نظرٌ سيأتي في «المُلك».

وقلتُ: نعم، إنهُ ليس بتعليقٍ لقولِه: ﴿لِيَبَالُوَكُمُ ﴾؛ لأنهُ أَحَدُ مفعولَيْه، ولكنّه تعليقٌ لفعلٍ مُضمَر يَدُلُّ عليه المذكورُ كما وُجِدَ بخطِّ المصنف: إنَّ تعَلَّقَ قولَه: ﴿أَتَصَبِرُونَ ﴾ لفعلٍ مُضمَر يَدُلُّ عليه المذكورُ كما وُجِدَ بخطِّ المصنف: إنَّ تعَلَّقَ قولَه: ﴿أَتَصَبِرُونَ ﴾ بقولِه: ﴿لِيَبَلُوكُمُ ﴾ والمعنى: وجعَلْنا بعضكم لبعضٍ فتنةً لنعلَمَ أَيُّكم أحسَنُ عملاً. وقد صَرَّحَ بُعَيْدَ هذا بما يُنبئ عن هذا المعنى، وهُو قولُه: ﴿وأنهُ جعَلَ الأغنياءَ فتنةً للفقراءِ لينظرُ هل يصبِرون ».

قولُه: (وقيل: جَعَلْناكَ فتنةً لهم)، أي: للمشركينَ، هُو عطفٌ على قولِه: «أنه ابتكَلَ المُرسَلِينَ بالمُرسَلِ إليهم، وبمُناصَبتِهم لهُم».

أو مَمزوجةً بالدُّنيا، فإنها بَعثناكَ فَقيراً؛ لتكونَ طاعةُ مَن يُطيعك خالصةً لوجه الله مِن غير طَمَع دُنيويٍّ. وقيل: كان أبو جَهلٍ والوَليدُ بن المُغيرة والعاص بنُ وائلٍ ومَن في طَبَقتهم يقولون: إنْ أسلَمْنا وقد أسلَمَ قَبْلَنا عَمَارٌ، وصُهيب، وبِلال، وفلانُ وفلان؛ ترفَّعُوا علينا إدْلالًا بالسابقة. فهو افتتانُ بعضِهم ببعض.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوَلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَتَ بِكُةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنا ۖ لَقَادِ ٱسْتَكَبُرُواْ فِي الْفُسِهِمْ وَعَتَوْعُ تُوثًا كَبِيرًا ﴾ ٢١]

أي: لا يأملُون لقاءَنا بالخير؛ لأنهم كَفَرة. أو: لا يُخافون لقاءَنا بالشرِّ. والرَّجاء في لُغةِ تهامَةَ: الخوفُ، وبه فُسِّر قولُه تعالى: ﴿لَانْجُونَ لِلَّهِ وَقَالًا﴾ [نوح: ١٣]، جُعلت الصَّيرورةُ إلى دارِ جَزائه بمنزلةِ لقائه لو كان مَلقِيًّا. اقترَحُوا من الآيات: أَنْ يُنزلَ اللهُ عليهم الملائكة فتُخبرَهم بأنَّ محمَّداً صادقٌ حتى يُصدِّقوه. أو يَروُ االلَّهَ جهرةً فيأمُرَهم بتصديقِه واتِّباعه. ولا يخلو: إمَّا أن يكونوا عالمِين بأنَّ اللَّهَ لا يُرسل الملائكة إلى غير

وقولُه: (وقيل: كان أبو جَهْل) عطفٌ على «لو كنتَ غنيّاً صاحبَ كنوز»؛ لأنهُ فتنةٌ للمشركينَ ونوعٌ آخَرُ منَ الفتنةِ بسببِ غِناهم وفَقْرِ عيّارٍ وصُهَيْبٍ وبلالٍ ومَن في طَبقتِهم مِن أصحاب الصُّفّة.

قولُه: (لا يَأْمُلُونَ لقاءنا بالخَيْر)، الراغب: الرجاءُ: ظَنَّ يقتضي حصُولَ ما فيه مسَرَّة. وقولُه تعالى: ﴿ مَا لَكُو لاَ نَرْجُونَ لِلّهِ وَقَارًا ﴾ [نوح: ١٣] قيل: ما لكم لا تَخافُونَ، ووَجْهُ ذلك الرجاءُ والخَوفُ يَتلازَمانِ، قال تعالى: ﴿ وَمَا خَرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِاللّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) [التوبة: ١٠٦].

قولُه: (بمنزلة لقائه لو كان مَلقيًّا)، إشارةٌ إلى مذهبِه (٢).

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٣٤٦.

⁽٢) يعني من نَفْي رؤية الله تعالى، كما هو مذهبُ المعتزلة.

الأنبياء، وأنَّ الله لا يصحُّ أن يُرى، وإنها علَّقوا إيهانهم بها لا يكون. وإمّا أنْ لا يكونوا عالمِين بذلك، وإنها أرادُوا التعنُّت باقتراحِ آياتٍ سوى الآياتِ التي نزلَتْ وقامت بها الحُجَّةُ عليهم، كها فَعل قومُ موسى حين قالوا: ﴿ لَن نُوْمِن لَكَ حَقَى نَرَى اللهَ جَهْرَةً ﴾ البقرة: ٥٥]. فإن قلت: ما معنى ﴿ فِي آنفُسِهِم ﴾ فلتُ: معناه: أنهم أضمَرُوا الاستكبارَ عن الحقّ؛ وهو الكُفر والعِنادُ في قلوبهم واعتَقَدُوه، كها قال: ﴿ إِن فِي صُدُورِهِم إِلّا عن الحقّ؛ وهو الكُفر والعِنادُ في قلوبهم واعتَقَدُوه، كها قال: ﴿ إِن فِي صُدُورِهِم إِلّا كَبَرُهُمَا هُم بِبَلِغِيهِ ﴾ [غافر: ٢٥]. ﴿ وَعَتَوْ ﴾: وتجاوزُوا الحدَّ في الظُّلم. يقال: عَتا علينا فلانٌ. وقد وصف العتوَّ بالكبير، فبالغَ في إفراطِه، يعني: أنهم لم يَجسُروا على هذا القولِ العظيم، إلا لأنهم بَلغُوا غايةَ الاستكبار وأقصى العُتُوِّ. واللامُ: جوابُ قَسَمِ عذوف. وهذه الجُملةُ في حُسنِ استئنافها غايةٌ، وفي أُسلوبِها قولُ القائل:

وجارةُ جَسَّاسٍ أبأنا بنابِها كُلَيْبًا غَلَتْ نَابٌ كُلَيْبٌ بَوَاؤُها

قولُه: (وإنّا عَلَقوا إيهانهم بها لا يكونُ)، أي: بالمُحال، أي: لا يؤمنُ أبداً، هذا إنّها يَصحُّ أَنْ لو كان القومُ معتزلةً غيرُ مستقيم، والقومُ همُ الذين وَصَفَهم اللهُ بقولِه: ﴿لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ﴾، وهمُ المُعانِدونَ السابِقون. وقد أُقيمَ المُظهرُ مقامَ المُضمَر، وذلك أنهُ تعالى لمّا سَلّى رسُولَه صَلَواتُ الله عليه بقولِه: ﴿وَمَا آرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ عادَ إلى تقبيح نوعٍ رسُولَه صَلَواتُ الله عليه بقولِه: ﴿وَمَا آرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ عادَ إلى تقبيح نوعٍ آخَرَ مِن أَفعالهِم وهُو إنكارُهم لقاءَ الله، وأنّ لله تعالى دارَ جَزاء.

قولُه: (وهذه الجُملةُ في حُسنِ استئنافِها(١) غايةٌ)، أي: قولُه: ﴿لَقَدِ اَسْتَكُبُواْ فِي الْفَسِهِمْ ﴾ جملةٌ قسَميّةٌ يستدعي أن يُتلَقّى بها مَن يُبالغُ في الإنكار، كأنهُ لمّا قالوا: لولا أُنزِلَ علينا الملائكةُ أو نَرى ربَّنا، حَمَلَ السامعَ على أن يقولَ: ما أشَدَّ استكبارَهم! وما أكبرَ عتُوَّهم! لأنّها اشتَملتْ على أمر يقتضي التعجُّبَ منهم، فلا يتَهالكُ أن يَترُكَ ذلك القولَ، فوضعَ موضعَه: ﴿لَقَدِ اَسْتَكَبَرُواْ ﴾؛ لأنهُ أثبَتُ وأبلَغُ من ذلك.

قولُه: (وجارةُ جَسَّاسٍ)، البيت^(٢)، جَسَّاسٌ: قاتلُ كُلَيْب، وجارتُه بَسُوسُ امرأة.

⁽١) في (ف): «استيفائها».

⁽٢) لرجلِ من بني بكر. ذكره الزنخشري في «المستقصى في أمثالِ العرب» (٢: ١٧٨).

وفي فحوى هذا الفعل دليلٌ على التعجُّب من غيرِ لفظ تعجُّب، ألا ترى أنَّ المعنى: ما أشدَّ استكبارهم؟! وما أكبَرَ عُتوَّهم؟! وما أغلى ناباً بَواؤها كُليبٌ؟!

[﴿ يَوْمَ يَرُوْنَ ٱلْمَلَتِ كُمَّ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَ إِلِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَعْجُورًا ﴾ ٢٦]

والنَّابُ: ناقةُ بَسُوسَ، رَمَاها كُلَيْبٌ فقَتَلها، فشَكَتْ إلى جَسَّاس، فقال: لأقتُلَنَّ غداً فَحْلاً هُو أعظَمُ مِن ناقتِك، فبَلَغَ ذلك كُلَيْباً، فظنَّ أنهُ فَحْلُه المسَمَّى بغُلَيَّان (١)، فقال: دونَ غُليّانَ (٢) خَرْطُ القَتَاد، وكان جَسَّاسٌ يعني بالفَحْل نفْسَ كُلَيْب. ذكرَه المَيْدانيُّ (٣).

أبأنا: أي: قابَلْنا منَ البَوْء، وهُو التّساوي في القِصَاص، وأَباتُه بفلانٍ: إذا قَتَلْتَه به. والبَوْءُ في القَوَدِ: مهموزٌ، أي: ما أغلى ناباً بَواؤها كُلَيْب، فلمّا قَتَلَ مُهَلَهِلٌ بُجَيْراً (٤) قال: بُؤْ بشِسْع نَعْل كُلَيْب.

قولُه: (وفي فَحْوى هذا الفعل)، الجَوهري: الفَحْوى: معنى الكلام ولَحْنه.

الأساس: عَرِفْتُ ذلك في فَحْوىٰ كلامِه: أي: فيها تنَسَّمتُ (٥) مِن مرادِه بها تكلَّم، وأَفَحَيْتُه: خاطَبْتَ ففهِمتَ مرادَه، ونحوُهُ اللَّحْنُ.

وهذا الذي ذكرَه قريبٌ منَ الاصطلاح؛ لأنّ إفادةَ هذا التركيبِ معنى التعجُّبِ مفهومٌ مُوافِقٌ للخطاب، فإنّ ناقةً يكونُ مثلَ كُليب بَواؤها ممّا يُتعجَّبُ منها، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿كَبُرَمَقْتًا﴾ [الصف: ٣] أي: ما أكبرَ المَقْتَ!

⁽١) في (ط): « بعليّان ».

⁽٢) في (ط): «عليّان».

⁽٣) «مع الأمثال» (٢: ٢٦٩).

⁽٤) وهو ابن الحارث بن عُباد، فارس بكر وسيّدها، وكان قد اعتزل الحربَ، وبعثَ ولده بُجَيراً ليُصلحَ بدمِه بين الحيَّن. فلها قال مهلهل ما قال، شمّر الحارث للحرب، وأذاق التغلبيين من الوقائع المنكرة لا سيّما في يوم «تحلاق اللَّمم» على ما هو معروف في كتب التاريخ.

⁽٥) في (ط): «تنمست».

﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ﴾ منصوبٌ بأحدِ شيئيْن: إمّا بها دلَّ عليه ﴿لَابُثْرَىٰ ﴾، أي: يومَ يرَوْن الملائكةَ يُمنَعُون البُشرى، أو يَعْدَمونها، و﴿يَوْمَهِذِ ﴾ للتكرير؛ وإمّا بإضهارِ «اذكُرْ»، أي: اذكُرْ يومَ يرَوْن الملائكة، ثم قال: ﴿لَابُشْرَىٰ يَوْمَهِذِ لِلّلُمْجْرِمِينَ ﴾.

وقوله: ﴿لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ إمّا ظاهرٌ في موضع ضمير، وإمَّا لأنه عامٌّ فقد تناوَلَهُم بعُمومه. ﴿حِجْرًا مَعْجُورًا ﴾ ذَكَرَه سِيْبويهِ في بابِ المصادر غير المُتصرِّفة المنصُوبة بأفعالِ

قولُه: (﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ﴾: منصوبٌ بأحدِ شيئين)، الوجهانِ ذكرَهما الزجَّاجُ، ثُم قال: لا يجوزُ أن يَنتصبَ ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ﴾ بقولِه: ﴿لَا بُشْرَىٰ ﴾؛ لأنّ ما اتّصَلَ بـ (لا) لا يَعمَلُ فيها قبلَه (١٠).

وقال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يكونَ منصوباً بـ «يُنزِّلُ» المُضمَرِ لقولِم: ﴿لَوْلَا أَنزِلَ عَلَيْمَا الْمُلْتَكِيكَةُ ﴾، كأنهُ قيل: يُنزِّلُ الملائكة يَومَ يرَوْنَهم، و ﴿يَوْمَهِ فِي الظَّرفُ يَحْتمِلُ ذلك بَشْرَى اللهُ وَقَدُّ الرَّوْيةِ وقتاً للإنزال؛ لأنّا نقولُ: الظَّرفُ يَحْتمِلُ ذلك لَسَعَتِه. ولمّا كان قولُه: ﴿لَا بُشْرَى ﴾ يَصحُّ أن يكونَ عاملاً فلا وجْهَ لجَعْلِ مدلولِه عاملاً. وقلتُ: قَوْلُ صاحبِ «الفرائدِ» لا مَزيدَ عليه؛ لأنهُ إذا انتَصَبَ بـ «يُنزِّلُ» الْتَأَمَ الكلامانِ؛ لأنّ قولُه: ﴿ وَقَلِمْنَا ﴾ نشرٌ لقولِه: ﴿لَوْلَا أَنزِلَ ﴾، وقولِه: ﴿أَوْ

قولُه: (﴿لِلْمُجْمِمِينَ ﴾ إمّا ظاهرٌ في موضع ضمير، وإمّا لأنهُ عامٌ)، قال القاضي: ﴿لِلْمُجْمِمِينَ ﴾ إمّا عامٌ يَتناولُ حُكمُه حُكمَهم مِن طريقِ البُرهان، ولا يَلزَمُ مِن نفْي البُشرى لعامّةِ المجرِمينَ حينَيْذِ نفْيُ البُشرى بالعَفْوِ والشَّفاعةِ في وقتِ آخَرَ. وإمّا خاصُّ ووُضعَ موضعَ ضميرِهم تسجيلاً على جُرْمِهم وإشعاراً بها هُو المانعُ للبُشْرى، والموجبُ لمِا يُقابلُها (٢).

قولُه: (في بابِ المصادرِ غير المتصرِّفة)، أي: التي لا تُستعمَلُ إلَّا منصوبةً على المصدر،

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٣).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ۲۱۳).

متروك إظهارُها، نحو: مَعاذَ الله، وقَعْدَك، وعَمْرَك، وهذه كلمةٌ كانوا يَتكلَّمون بها عندَ لقاءِ عدوٍ مَوثُور، أو هجوم نازِلة، أو نحوِ ذلك، يَضعُونها موضعَ الاستعاذة. قال سِيْبويه: ويقولُ الرَّجلُ للرَّجل: أتفعلُ كذا وكذا؟ فيقول: حِجْراً. وهي مِن حَجَره؛ إذا مَنَعه؛ لأنَّ المُستعيذَ طالبٌ من الله أن يَمنع المكروة فلا يَلحقَه، فكان المعنى: أَسألُ الله أن يَمنع ذلك مَنْعاً ويَحجُرَه حَجْراً. وجميئُه على فِعْلٍ أو فُعْل في قراءةِ الحسن، تَصرُّفُ فيه لاختصاصِه بموضع واحد، كها كان قِعْدَك وعَمْرَك كذلك،

سورة الفرقان

وعَمْرَكَ: مصدرٌ عندَ سِيبويه (١)، قيل: معنى عَمْرَكَ اللهُ: عمَّرتُكَ اللهَ، أي: سألتُ اللهَ عُمرَك، وإذا صَحَّ أنّ عَمْرَكَ اللهُ عَمْرَكَ اللهَ وَجَبَ أن يكونَ مصدَراً منصوباً لعَمرتُكَ الملتَزمِ حَذْفُه، واسمُ الله: المفعولُ الثاني، ومعنى قَعْدَكَ الله، أسألُ أن يُقعدَك، أي: يُثبِّتك. هذا التقديرُ مُخالفٌ لما في «الصِّحاح» و «الأساسِ»، كما سيجيء.

قولُه: (عدُوِّ موتور)، النِّهاية: أنا الموتورُ الثائر (٢)، أي: صاحبُ الوتر، الطالبُ بالثأر، والموتورُ: المفعولُ.

قولُه: (على فِعْلِ أو فُعْل)، «فِعْلٌ» بالكسر: قراءة العامة، وبالضمِّ: قراءة الحسن (٣). قال صاحبُ «المطلع»: قرأه الحسنُ : «حُجْراً» بضمِّ الحاء، وفي معناه: حَراماً مُحَرَّماً. قال الجَوهري: الحِجْرُ: الحرام، يُكسَرُ ويُضَمُّ ويُفتَحُ، والكسرُ أفصَحُ.

قولُه: (تَصرُّفٌ فيه)، أي: أنَّ أصلَ ﴿حِجْرًا ﴾ الفتحُ مِن: حَجَرَه حَجْراً: منعَهُ، كما قال،

⁽١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٢٢) «باب من المصادر ينتصبُ بإضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهاره».

⁽٢) قائلُ ذلك هو محمد بن مسلمة رضي الله عنه. وهو جزءٌ من حديثٍ حَسَنِ الإسناد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥١٣) وأبو يعلى في «المسند» (١٨٦١) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ ١٣١) وفي «دلائل النبوة» (٤: ٢١٥) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ١٤١) وقال: رواه أحمدُ وأبو يعلى ورجالُه ثقات.

⁽٣) وممن قرأ بها أيضاً الضحّاكُ وأبو رجاء. وهو لغةٌ فيه. انظر: «الدرّ المصون» للسمين الحلبي (٥: ٧٥٠).

وأُنشِدتُ لبعض الرُّجَّازِ:

قَالَتْ وَفِيهَا حَيْدَةٌ وَذُعْرُ عَـوْذٌ بَرَبِّي مِنكُـمُ وحُجْرُ

فإن قلتَ: فإذْ قد ثَبَتَ أنه من بابِ المصادر، فما معنى وَصْفهِ بِمَحْجُور؟ قلتُ:

فلمّ اختصَّ بموضع تَصَرَّ فوا فيه بالكسرِ والضمّ؛ وذلك أنّ ﴿ عِجْرًا تَحَجُّورًا ﴾ إنّما يقالُ عندَ لقاءِ عدوّ، وهجوم نازلةٍ؛ فإنهُ _ هكذا _ عبارةٌ عنِ الاستعادة، فلذلك تصرَّ فوا فيه، كما أنّ قَعْدَكَ الله لمّا كان عبارةً عن اليمين؛ لأنّ معناه بِحَقِّ صاحبِك الذي هُو صاحبُ كلِّ نَجْوى، وكذا عَمْرَكَ الله، معناه: بتعميركَ الله، أي: بإقرارِك لهُ بالبقاءِ تصرَّ فوا فيهما، كذا في «الصِّحاح».

الأساس: قَعْدَك الله وقعيدَك الله لا أفعَلُ، قال جريرٌ:

وهِي قَعيدتُه: لامرأتِه.

وقال الراغب: الحِجْرُ: الممنوعُ منهُ بتحريمِه، قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ هَلَاِمِهُ أَنْعَلَمُ وَحَرَّتُ حِجْرًا عَجْرًا فَ مَن يَافُ يقولُ حِجْرٌ ﴾ كان الرجُلُ إذا لقِيَ مَن يَخافُ يقولُ ذلك، فذَكَرَ تعالى أنّ الكُفّارَ إذا رأوا الملائكة قالوا ذلك ظَنّاً أنّ ذلك ينفَعُهم، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ يَنْهُمَا بَرْزَغَا وَجِجْرًا تَحْجُورًا ﴾ أي: مَنْعاً لا سَبيلَ إلى رَفْعِه ودَفْعِه (٢).

قولُه: (قالت وفيها حَيْدةُ) البيت(٣)، الحَيْدةُ: المَيْل. والذُّعْرُ: الخوف.

⁽١) كذا قال الزمخشري في «أساس البلاغة» (قعد) ولم أجده في «ديوان جرير» وعزاه ابن منظور في «لسان العرب» (قعد) للفرزدق.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٢٢٠.

⁽٣) عزاه الزنخشري لبعضِ الرجّاز. وعزاه أبو عبيد البكري للحطيئة، كها في كتابه «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» ص٢٤، ولم أجده في «ديوانه».

جاءت هذه الصفةُ لتأكيدِ معنى الحجْر، كما قالوا: ذيلٌ ذائلٌ، والذَّيلُ: الهَوان؛ و: مَوْتٌ مائِتٌ. والمعنى في الآية: أنهم يَطلُبون نزولَ الملائكة ويَقترِ حُونه، وهم إذا رأَوْهم عند الموتِ أو يومَ القيامة كَرِهُوا لقاءَهم وفَزِعُوا منهم؛ لأنهم لا يَلقَوْنهم إلّا بما يَكرهون، وقالوا عند رؤيتِهم ما كانوا يقولونَه عندَ لقاءِ العدوِّ المَوْتُور والشِّدَّةِ النازلة. وقيل: هو مِن قولِ الملائكة، ومعناه: حَراماً مُحرَّماً عليكم الغُفرانَ والجُنَّة، أو البُشرى، أي: جَعَلَ الله ذلك حَراماً عليكم.

[﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَى مَاعَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَكُ هَبَكَآءُ مَّنثُورًا ﴾ ٢٣]

ليس هاهنا قُدُومٌ ولا ما يُشبِه القُدوم، ولكن مُثِّلتْ حالُ هؤلاءِ وأعمالهِم التي

قولُه: (ذَيْل ذائل)، قال في «الأساس»: يقال: أذالَهُ: أهانَه، وذالَ بنفْسِه، وهُو في ذيلٍ ذائل، أي: في هَوانِ شديد، وهُو في موتٍ مائت أي: شديد.

قولُه: (وقيل: هُو مِن قولِ الملائكة)، فعلى هذا: ﴿وَيَقُولُونَ ﴾ حالٌ منَ «الملائكة» على تقديرِ: وهم يقولونَ، وعلى الأوّل: عطفٌ على ﴿يَرَوْنَ ﴾.

قولُه: (ليس هاهنا قُدومٌ ولا ما يُشبِهُ القُدوم)، فإن قلتَ: في قولِه: «ولا ما يُشبِهُ القُدوم»، بعدَ قولِه: «ليس هاهنا قدوم» إيهاءٌ إلى أنّ ﴿ وَقَدِمْنَا ﴾ في الآية ليس على حقيقتِه، ولا استعارة ؟ لأنّ نفْيَ التشبيهِ يَستدعي ذلك، فإنّ الاستعارة جَازٌ مسبوقٌ بالتشبيه، ثُم أَخَذَ في بيانِ طريقِ الاستعارةِ التي هِي التشبيهُ قائلاً: «مُثّلت حالُ هؤلاءِ» إلى قولِه: «بحالِ قوم خالَفوا سُلطانَهم»، فها معنى هذا الكلام؟

قلتُ: معنى قولِه: «لا يُشبِهُ القُدوم»، أنّك إذا جَعَلْتَ هذا القُدومَ استعارةً لم يَجُزْ أيضاً أن تُجرِيَه على حقيقتِه في الممثّلِ به أيضاً مجازاً؛ لأنّ المرادَ مُجرَّدُ القَصْدِ إلى إفسادِ ما يَملِكونَه، ألا ترى كيف فَسَّرَ قولَه: «فقَدِمَ إلى أشيائهم» بقولِه: «وقَصَدَ إلى ما تحتَ أيديهم».

قال في «الأساس»: قَدِمَ مِن سفَرِه، وقَدِمَ البلدَ، وقَدِمَ على قومِه، وهؤلاءِ القادمونَ، ومنَ المَجَاز: وإنّك لَقادمٌ على عمَلِك.

عَملوها في كُفرِهم مِن: صِلَةِ رَحم، وإغاثةِ مَلْهوف، وقِرَى ضَيْفٍ، ومَنَّ على أسير، وغيرِ ذلك مِن مَكارمِهم وتحاسنهم ـ بحالِ قوم خالَفوا سُلطانَهم واستعصوا عليه، فقدِمَ إلى أشيائهم، وقصَدَ إلى ما تحتَ أيدِيهم فأفسَدَها ومزَّقها كلَّ مُمزَّق، ولم يَتركُ لها أثراً ولا عِثْيَراً. والهَباء: ما يَخرجُ من الكُوَّة مع ضوءِ الشَّمس شَبيةٌ بالغُبار، وفي أمثالهم: «أقلُّ مِنَ الهَباء». ﴿مَنثُورًا ﴾: صفةٌ للهباء، شبَّهه بالهباء في قلَّته وحقارتِه عندَه، وأنه لا يُنتفَع به، ثُمَّ بالمنثُور منه؛ لأنك تَراه مُنتظِماً مع الضوء، فإذا حركت الريحُ رأيتَه قد تناثرَ وذهب كلَّ مَذْهَب. ونحوُه قوله: ﴿كَعَصْفِ مَأْكُولٍ ﴾ [الفيل: ٥]، لم يَكفِ أن

واستعمالُ «قَدِم» في الممثّلِ به مُسْتعارٌ لقصْدٍ قويّ، وعَزْم صَميم، كأنهُ وَصَلَ بتلك العَزْمةِ إلى مَقْصِدِه، كما يَقدُمُ المسافرُ إلى أعِزّة أهلِه، ويَنصُرُه في الآيةِ قولُه: ﴿فَجَعَلْنَكُهُ هَبَكَهُ مَنكُورًا ﴾ أي: أردتُ ذلك، فجعَلْتُهُ كذلك، قيل: أَجْرَى الكلامَ على ذلك بناءً على مُعتقدِه؛ لأنه مُنكِرٌ للصّفات. قال ابنُ عبّاسٍ: ﴿ وَقَدِمْنَا ﴾ أي: عَمَدْنا، قال أهلُ الطريقة: أطلَعْناهُم على أعمالِم فنظَروا إليها بعَيْنِ الرّضا فسَقَطوا عن أعيننا(١).

قولُه: (ولا عِثْيَراً)، الجَوهري: العِثيَرُ: الغُبارُ، بتسكينِ الثَّاء، ولا يقالُ: عَثْيَر؛ لأنهُ ليس في الكلام «فَعْيَلٌ» بفتح الفاءِ إلّا فَهْيَد (٢)، وهُو مصنوعٌ. وفي نُسخة: «عَثْيَر» بفَتْح العَينْ وسُكونِ الياءِ التَّحتانيِّ مثالَ العَيْهَب؛ الأثَرُ. يقال: ما رأيتُ لهم أثراً ولا عَثَراً، وهُو تأكيدٌ للأثر وإثباعٌ له.

قولُه: (لم يَكْفِ)، شَبَّهَ عمَلَهم بالهَبَاء، ولم يَكتفِ به، حتَّى جَعَله متناثراً، ومثْلُ هذا الإردافِ يُسَمَّى في البديع: بالتتميم والإيغال^(٣). قالتِ الخنساء:

⁽١) نقله أبو عبد الرحمن السلميُّ في «حقائق التفسير» (٢: ٦٠) عن ابن عطاء رحمه الله.

⁽٢) وهو الصلبُ الشديد.

⁽٣) لتهام الفائدة انظر: «تحرير التحبير» لابن أبي الأصبع المصري ص٢٠٧.

شبَّههم بالعَصْف حتى جَعَلَه مَؤُوفاً بالأُكال، ولا أن شبَّه عَمَلَهم بالهَبَاء حتى جَعَلَه مُتناثراً. أو مفعولٌ ثالث لجَعَلْناه، أي: فجعلناه جامِعاً لحقارة الهَباء والتناثُر، كقوله: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَلْسِيْنَ ﴾ [البقرة: ٦٥]، أي: جامعين للمَسْخ والخَسْء. ولامُ الهَباءِ واو، بدليل الهَبُوة.

[﴿ أَصْحَبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَهِإِ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَٱخْسَنُ مَقِيلًا ﴾ ٢٤]

المُستقرُّ: المكانُ الذي يكونونَ فيه في أكثر أوقاتِهم مُستقرِّين يَتجالَسُون ويَتحادَثون. والمَقِيلُ: المكانُ الذي يأوُون إليه للاستِرْواحِ إلى أزواجهم والتمتُّع بمُغازلتِهنَّ ومُلامستهنّ، كما أنَّ المُترَفين في الدُّنيا يَعيشون على ذلك الترتيب. ورُوي: أنه يُفرَغُ من الحسابِ في نصفِ ذلك اليوم، فيقيلُ أهلُ الجنَّة في الجنَّة وأهلُ النارِ في

أُغَرُّ أَبِلَــجُ تَأْتُمُ الْمُدَاةُ به كَأَنَّه عَلَمٌ فِي رأسِه نارُ (١)

ما كفاها أنْ جعَلَتْه عَلَماً في الهداية، حتّى جعَلَتْه في رأسِه نارٌ.

قولُه: (مَؤُوفاً بالأُكال)، أي: مصاباً بآفةِ الأُكالِ، يقال: أصابَه أُكالُ في رأسِه وأسنانه، أي: تآكُل.

قولُه: (فجعَلْناه جامعاً لَحقارةِ الهباء والتناثُر)، وذلك أنّ المفعولَ الثالثَ بمنزلةِ الخبَر، كقولِك: هذا حُلوٌ حامضٌ، أي: جامعٌ لهذَيْنِ الطَّعمَيْنِ.

قولُه: (في أكثرِ أوقاتِهم مستقِرِّينَ يتَجالَسونَ ويَتحادَثون)، وإنّها حَمَلَ ﴿مُسْتَقَرُّا﴾ على معنى الحُلُوة، على هذا المعنى، والجَنّةُ أبداً مستَقرُّهم ومُقامُهم؛ ليصحَّ حَمْلُ ﴿مَقِيلًا ﴾ على معنى الحُلُوة، ليَجمَعَ بيْنَ حالتَي التعظيم والتترُّف، فيكونَ مِن بابِ التكميل.

قولُه: (ورُوِيَ: أنهُ يُفرَغُ منَ الحسابِ في نصفِ اليوم (٢)، فيقيلُ أهلُ الجنّة في الجنة)، فعلى

⁽۱) «ديوان الخنساء» ص٣٨٦.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «نصف ذلك اليوم».

النار. وفي معناه قولُه عزَّ وعلا: ﴿إِنَّ أَصْحَنَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيُوْمَ فِي شُغُلِ فَكِهُونَ * هُمُ وَأَزْوَجُهُرُ فِي ظِلَالٍ عَلَى ٱلْأَرَآبِكِ مُتَّكِئُونَ ﴾ [يس: ٥٥- ٥٦]، قيل في تفسير الشُّغل: افتِضاض الأَبْكار. ولا نومَ في الجنَّة، وإنها سُمِّي مكانُ دَعَتِهم واستِرْواحهم إلى الحُور مَقيلاً

هذا المُسْتَقَرُّ: هُو المَقِيلُ، ومِن ثَمَّ لما سألَ - أي: عن نفْسِه - الإمامُ: وقال: الآيةُ تدُلُّ على أنّ مُستقرَّهم غيرُ مَقِيلِهم؟ أجابَ بأجوِبة، منها: أنهُ بعدَ الفَراغ منَ المُحاسبة، والذهابِ إلى الجُنّة، يكونُ وقتُ القَيْلولة. قال ابنُ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: لا يَنتصفُ النّهارُ مِن يوم القيامةِ حتّى يَقِيلَ أهلُ الجنّة في الجنّة، وأهلُ النار في النار (١). وفي «شُرَح السُّنة»: لا يَنتصفُ النهارُ مِن يوم الجُمعة، حتّى يَقِيلَ هؤلاءِ وهؤلاءِ (١). وقال الإمامُ: يحتمِلُ أن يُرادَ بأحَدِهما المَصْدرُ والزّمانُ، إشارةً إلى أنّ زمانهم ومكانهم أطيَبُ ما يُتَخيَّلُ منَ الأمكِنةِ والأزمنة (٣).

قولُه: (وفي معناهُ)، أي: وفي معنى ﴿وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴾ إذا حُمِلَ على أنّهم يَأُوونَ إلى المَقِيلِ للاسترواح إلى أزواجِهم، والتمتُّع بمُغازَلتِهنَّ، يَدُلُّ عليه قولُه: «افتضاض الأبكار».

قولُه: (ولا نومَ في الجنّة، وإنّها سُمّي)، إلى آخِرِه. شُروعٌ في تأويلِ قولِه: ﴿مَقِيلًا ﴾ ، بالاسترواح إلى الأزواج والتمتُّع بمُغازَلتِهنَّ، يعني: أنهُ تعالى أثبَتَ لأهلِ الجنّة مقامَ القَيْلولة، ومعلومٌ أنْ لا نومَ في الجنّةِ فلا قائلةَ، فإذَنِ المَقِيلُ عبارةٌ عمّا تَستلزِمُه منَ الاستراحةِ والدَّعَة؛ لأنّ المقيلَ: مقامُ النّوم في القائلة، والحَلْوةِ مع الأزواج، والتفكُّهِ مَعهنَّ، شَبّهَ مكانَ استرواحِهم في الجنّةِ معَ الحُورِ العِين بها تُعورِفَ في الدُّنيا مِن مكانِ الاسترواح عندَ القَيْلولة، فاستُعيرَ اسمُ المَقِيل لهُ، ووُصِفَ بالحُسْنِ إرادةً لحُسنِ ساكنيه على طريقِ الكناية، كقولِه:

يَبِيتُ بِمَنْجاةٍ مِنَ اللَّوم بيتُها(٤)

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲٪: ۷۲)، وانظر الأثر المذكور عن ابن مسعود في «جامع البيان» للطبري (۱۹: ۵۹)، و«الدار المنثور» (۱۱: ۱۵۸).

⁽٢) «شرح السنّة» (١٥: ٢٠١).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٧٧).

 ⁽٤) سبق تخریجه.

على طريقِ التَّشبيه. وفي لفظِ الأحسَنِ رمزٌ إلى ما يتزيَّن به مَقِيلُهم مِن: حُسنِ الوُجوه، ومَلاحةِ الصُّور، إلى غيرِ ذلك من التَّحاسِين والزِّين.

[﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْفَكَمِ وَزُرِّكَ ٱلْمُكَتِّمِكَةُ تَنزِيلًا ﴾ ٢٥]

وقُرئ: ﴿ تَشَقَّقُ ﴾ والأصل: تَتَشقَّق، فحَذَف بعضُهم التاء، وغيرُه أدغَمَها. وليّا كان انشقاقُ السياء بسبب طُلوعِ الغَمام منها؛ جُعل الغمامُ كأنه الذي تُشَقُّ به السياء،

فعلى هذا ليس «أحسن» لأفعَلِ التفضيل.

وقال الإمام: إنهُ تعالى لمّا بَيَّنَ حالَ الكُفّارِ في الحَسَارِ الكُلِّي، والحَيْبةِ التامّة، شَرَعَ في وَصْفِ أهلِ الجنّة، وأنّ مُستقَرَّهم خيرٌ مِن مُستقَرِّ أهلِ النارِ على نحوِ: العسَلُ أحلى منَ الحَلِّ (١). هذا أوفَقُ لتأليفِ النَّظْم، ولقولِ ابنِ مسعودٍ رضَي اللهُ تعالى عنه: لا ينتَصفُ النّهارُ مِن يوم القيامة حتّى يَقِيلَ أهلُ الجنّةِ في الجنّة، وأهلُ النارِ في النار.

قولُه: (من التّحاسين)، قيل: هُو جَمْعُ التحسين، وهُو مصدَرٌ في الأصلِ ثُم أُوقعَ اسمًا لِيمَانُ به منَ الزّخارِف، ونَظيرُه التصاريفُ والتضاعيفُ لصُروفِ الزّمانِ وإثناءِ الشيء.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿تَشَقَّقُ ﴾)، الكوفيّونَ وأبو عَمْروِ: ﴿تَشَقَّقُ ﴾ هنا وفي "ق"؛ بتخفيفِ الشين، والباقونَ: بتشديدِها(٢).

قولُه: (جُعِل الغَهامُ كَأَنهُ الذي تُشَقَّ به السّهاءُ)، قال أبو عليٍّ: قيل: معناهُ: تَشَقَّتُ السهاءُ بسببِ الغَهَام، ولسّما كان طُلوعُه سبباً لتشقَّقِها جَعَلَ الغَهامَ كأنهُ يَشُقُّها، أو معناه: تشَقَّتُ به السّهاءُ وعليها غَهامٌ (٣)، كها يقال: رَكِبَ الأميرُ بسلاحِه، وخرَجَ بثيابِه، أي: وعليه ثيابُه وسلاحُه.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٧٧).

⁽٢) انظر توجيه القراءتين في «حجّة القراءات» ص٠١٥.

⁽٣) انظر: «الحجّة للقرّاءِ السبعة» لأبي علي الفارسي (٣: ٢٠٩-٢١٠).

قولُه: (وانشَقَّ بها)، لكوْنِ الشَّفْرةِ سبباً فيه، وآلةً له. الجَوهري: الشَّفْرةُ بالفتح: السِّكِّينُ العظيم. وشَفْرةُ السَّيف: حَدُّه.

قولُه: (ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿السَّمَآءُ مُنفَطِرٌ بِهِ ۽ ﴾)، قال (١): «الباءُ في ﴿بِهِ ۽ ﴾مِثلُها في قولُك: فَطَرْتُ العُودَ بالقَدُّوم فانفَطَرَ به، يعني: أنّها تنفطرُ بشدّةِ ذلك اليوم، فالضّميرُ يعودُ إلى اليوم، والمرادُ وَصْفُ اليوم بالشّدّة. وأنّ السهاءَ على عِظَمِها وإحكامِها تنفطرُ فيه، فها ظَنْك بغيرها منَ الخلائق؟

قولُه: (مِثْلُ الضَّبابة)، الضَّبَابةُ، بفَتْح الضاد: سَحابةٌ تَغْشى الأرضَ كالدُّخَان، والجَمْعُ: الضَّبابُ، قالهُ الجَوهريُّ.

قولُه: (وقُرِئَ: «ونُنْزِلُ»)، ابنُ كثير: «ونُنْزِلُ»، بنُونَيْن الثانيةُ ساكنةٌ، وتخفيفِ الزاي ورَفْع اللام، و «الملائكة»: بالنّصبِ، والباقونَ: بنُونِ واحدة وتشديدِ الزاي وفَتْح اللام، ورَفْع «الملائكة»(٢).

قولُه: (ونُزِّلَ الملاتكة)، على حَذْفِ النُّونِ وضمِّ النُّونِ الباقيةِ وتشديدِ الزّاي وكسرها،

⁽١) يعني الزنخشري في «الكشاف» (١٠١: ١٠١).

⁽٢) لتهام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٤٥) و «حجّة القراءات» ص٠١٥.

على حذفِ النون الذي هو فاء الفِعل من نُنِّزِّل؛ قراءة أهلِ مكة.

[﴿ ٱلْمُلْكُ يَوْمَهِ إِ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَانِ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَنفِرِينَ عَسِيرًا ﴾ ٢٦]

الحقُّ: الثابتُ؛

ونَصْبِ «الملائكة». قال ابنُ جِنِّيِّ: رُوِيَ عنِ ابنِ كثيرِ وأهلِ مكّة، أصلُه، «نُنزِّل»، حَذَفَ النُّونَ التي هي فاءُ الفعلِ لالتقاءِ النُّونَيْنِ استخفافاً، وشَبَّهها بها حُذِفَ مِن أحدِ المِثْلَيْنِ الزَّئَدَيْنِ (۱) في نحو: تَفكَّرونَ، وتَطَهَّرونَ، مِن: تَقكَّرونَ وتَتَطهَّرون. ورَوَى عبدُ الوهابِ عن أبي عَمْرو: «ونُولَ الملائكة»، بضمِّ النُّونِ وكسرِ الزّاي خفيفةً. وهذا غيرُ معروف؛ لأنّ «نُولَ» لا يتعدَّى إلى مفعولِ به فبُنِيَ هنا للملائكة. فإنْ قلتَ: قد جاء «فُعِل» ممّا لا يتعدَّى نحوُ: جُنّ، ولا يقال: جَنّهُ اللهُ، بل: أَجَنّهُ اللهُ؟ قلتُ: هُو شاذٌ، والقياسُ عليه مردودٌ. فهذه إمّا أن تكونَ لغةً طارقةً لم تقع إلينا، وإمّا أن يكونَ من حذف المضاف، أي: نزل نزول الملائكة، فحذف المضاف، أي: نزل نزول

حتى إذا اصطفُّوا له حذارا

ف «حذاراً»: منصوبٌ مصدراً لا مفعولاً به، يُريدُ: اصطَفَّوا اصطفافَ حذار، فإن قلتَ: فما معنى نُزِلَ نزولُ الملائكة؛ قلتُ: إنهُ على قولِك: هذا نزولٌ منزول، وصُعودٌ مصعودٌ، وضَرْبٌ مضروب، وقريبٌ منهُ: وقد قيلَ قولٌ، وقد خِيفَ منهُ خَوْفٌ، فاعرِفْ ذلك فإنهُ أمثلُ ما يُحتَجُّ به لهذه القراءة (٢).

وفي «اللوامح»(٣): ومعنى «نُزِلَ به نزولَ الملائكة»: نُزِلَ نازِلُ الملائكة، أي: نازلٌ منَ الملائكة.

⁽١) في النُّسخ الخطية: «الزائدتين». وصوّبناه من «المحتسب».

⁽٢) «المحتسب» (٢: ١٢٠-١٢٢) بتصرُّفِ ملحوظ.

⁽٣) لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد المُقْرئ الرازي مقرئٌ فاضلٌ عارفٌ بالأدب، مؤلف كتاب «جامع الوقوف»، وله شعرٌ في الزهد. (ت ٤٥٤ هـ) ترجمته في «غاية النهاية» (١: ٣٦١). وكتابه «اللوامح». ذكره حاجى خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٥٦٧).

لأنَّ كلَّ مُلْكٍ يزول يومئذٍ ويَبطُل، ولا يبقى إلَّا مُلْكَه.

[﴿ وَيَوْمَ يَعَضُ ٱلظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَكَفُولُ يَلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا * يَوَيْلَقَ لَيْتَنِي

قولُه: (لأنّ كلَّ مُلْكِ يَزُولُ يومئذِ)، هذا التعليلُ مَبْنيٌّ على تعليقِ الحُكم بالوَصْف، أي: إنّما قُلنا: إنّ الحقَّ بمعنى الثابت؛ لأنهُ تعالى وَصَفَ المُلْكَ به بعدَ تقييدِه بيومئذِ، وأوقَعَ ﴿لِلرَّمِّنِ ﴾ خبراً، فإنْ قيلَ: إنّ المُلكَ الثابتَ للرَّحٰن يومَ القيامةِ فُهِمَ بدليلِ الخطابِ أنّ مُلْكَ الغيرِ زالَ وبَطَلَ يومئذِ، نحوُه: في الغَنَم السائمة زكاة (١١). قال الزجَّاجُ: ﴿الْحَقُ ﴾ صفة للغيرِ زالَ وبَطَلَ يومئذِ، نحوُه: في الغَنَم السائمة زكاة (١١). قال الزجَّاجُ: ﴿المَعَلَى ﴾ ومعناه: أنّ المُلكَ الذي هُو المُلكُ حقًا مُلْكُ الرَّحٰنِ يومَ القيامة، كما قال تعالى: ﴿لَمَنِ المُلكَ الزائلَ كأنهُ ليس بمُلك (٢).

عن بعضِهم: ﴿يَوْمَهِ ذِ﴾: فَصْلٌ بِيْنَ الصِّفةِ والموصُوف، والفَصْلُ بينَهما بالظَّرفِ فصيح، وبيْنَ المضافِ [والمضافِ] إليه يجوزُ في ضرورةِ الشِّعرِ، كقولِه:

هما أخوا في (٣) الحرب مَن لا أخا له (٤)

وقال أبو البقاء: ﴿يَوْمَهِـذِ ﴾ معمولُ المُلْك، أو معمولُ ما يتَعلَّقُ به اللام، ولا يَعمَلُ فيه الحَقُّ؛ لأنه مصدَرٌ متأخِّرٌ عنه (٥).

وقد اختُلِفَ في نسبة البيت، فالذي جزم به سيبويه في «الكتاب» (١: ١٨٠) أنّه لدُرْنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة، وعزاه المرزوقي في «شرح الحماسة» ص١٠٨٢ لعمرة الخثعمية ترثي ابنيّها، وهو الأشْبَه بالصواب.

سبق تخریجه.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٦٥).

⁽٣) في (ط): «هما أخواني».

⁽٤) تمامُ البيت:

إذا خافَ يوماً نَبْوَة فدعاهما

⁽٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٨٤).

لَوْأَتَّخِذْ فُلَانَّا خَلِيلًا * لَقَدْأَضَلَنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَ فِي وَكَاكَ ٱلشَّيْطَانُ لِلإِنسَانِ خَذُولًا ﴾ ٢٧ - ٢٩]

عضَّ اليدَيْن والأنامل، والسُّقوط في اليد، وأكلُ البَنان، وحَرْقُ الأسنان والأُرَّم، وقَرْعُها: كِناياتٌ عن الغَيْظ والحسرة؛ لأنها من رَوادفِها، فتُذكَر الرادِفةُ ويُدَلُّ بها على المَردُوف، فيرتفعُ الكلامُ به في طَبقة الفَصاحة، ويجِدُ السامعُ عنده في نفْسِه من الرَّوعة والاستحسان ما لا يجِدُه عند لفظِ المُكنى عنه. وقيل: نزلتْ في عُقبة بنِ أبي مُعيط بنِ أميَّة بنِ عبدِ شمس، وكان يُكثِرُ مُجالسة رسولِ الله على وقيل: اتَّخذَ ضيافة، فدعا إليها رسولَ الله على والشهادتين، ففعَل، وكان أميَّة بن خلف صديقه، فعاتبه وقال: صَبَأتَ يا عُقبة؟ قال: لا، ولكنْ آلى أنْ لا يأكُلَ من طعامي وهو في بيتي، فاستحييث منه فشهدت له والشهادةُ ليست في نَفْسي، فقال: وَجُهي من وجهك حرامٌ إنْ لقيتَ محمّداً فلم تَطأ قفاه وتَبرُقْ في وجهه وتلْطِم عَينه؛ فوَجَده ساجداً في دارِ النَّدوةِ ففَعَلَ ذلك، فقال رسولُ الله على «لا ألقاكَ خارِجاً مِنْ مكة إلا عَلَوْتُ رأسَك بالسَّيفِ»، فقُتِلَ يومَ بدرٍ، أمرَ عليًا رضي الله عنه بقَتْله. وقيل: قَتَلَه عاصمُ بن ثابتِ بنِ أقلحَ الأنصاريُّ،

قولُه: (والأُرَّم)، الجَوهري: الأُرَّمُ: الأضراسُ، كأنهُ جَمْعُ آرمٍ، يقال: فلانٌ يحرقُ عليك الأُرَّمَ، إذا تغيّظَ فحَكَّ أضراسَه بعضَها ببعض.

⁽١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١٩١).

⁽٢) «الاستيعاب» (٢: ٩٧٧).

وقال: يا محمَّدُ، إلى مَن الصِّبْية؟ قال: "إلى النار". وطعنَ رسولُ الله ﷺ أُبيًّا بأُحُد، فرجعَ إلى مكّة فهات. فاللامُ في ﴿الظّالِمُ ﴾ يجوزُ أن تكونَ للعهد، يُرادُ به عُقْبةُ خاصَّة، ويجوزُ أن تكونَ للعهد، يُرادُ به عُقْبةُ خاصَّة، ويجوزُ أن تكونَ للجِنْس؛ فيتناول عُقبةَ وغيرَه. تمنَّى أنْ لو صَحِبَ الرسولَ وسَلك معه طَريقاً واحداً؛ وهو طريقُ الحقِّ، ولم تتشعَّبْ به طُرقُ الضَّلالة والهوى. أو أراد: أني كنتُ ضالًا لَمْ يكن لي سبيلٌ قط، فليتني حصَّلتُ لنَفْسي في صُحبة الرسولِ سبيلًا. وقُرئ: (يا ويلتِي) بالياء، وهو الأصلُ؛ لأنَّ الرَّجلَ يُنادي وَيْلتَه، وهي هَلكتُه، يقولُ لها: تعالَيْ فهذا أوانُك. وإنها قُلبتِ الياء ألِفاً، كها في صحارى ومَدارى. فُلانٌ: يقولُ لها: تعالَيْ فهذا أوانُك. وإنها قُلبتِ الياء ألِفاً، كها في صحارى ومَدارى. فُلانٌ: كِنايةٌ عن الأَعْناس، فإن أُرِيدَ بالظالم عُقْبة، فالمعنى: ليتني لم أنَّخِذْ أُبيًّا خَليلًا، فكنَّى عن اسمِه. وإنْ أُرِيدَ به الجِنْس، فكلُّ مَن اغَّذَ من المَضلِّين خليلاً كانَ خليلِه اسمُ عَلَم لا محالة، فجَعَلَه كنايةً عنه. ﴿عَنِ الذِّصَرِ ﴾: عن المضلِّين خليلاً كانَ خليلِه اسمُ عَلَم لا محالة، فجَعَلَه كنايةً عنه. ﴿عَنِ الذِّصَرِ ﴾: عن المضلِّين خليلاً كانَ خليلِه اسمُ عَلَم لا محالة، فجَعَلَه كنايةً عنه. ﴿عَنِ الذِّصَرِ ﴾: عن المضلِّين خليلاً كانَ خليلِه اسمُ عَلَم لا محالة، فجَعَلَه كنايةً عنه. ﴿عَنِ الذِّسَاءِ عَنِ المُسْلِقُ عَنْه عَنْ اللهُ عَلْهُ عَنْه عَنْه عَنْه المُعْمَلِهُ عَنْه عَنْهُ عَنْه المُونَ عَنْه المُعْمَلِهُ عَالَهُ عَنْه عَنْه عَنْه عَنْهِ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْه المُعْمَلِهُ عَنْهُ عَنْهِ عَنْهُ عَنْهِ عَنْهُ وَلَكُونُ عَنْهُ عَنْهِ عَنْهُ عَنْهِ عَنْهُ وَلَهُ عَنْهُ الْعُنْهُ عَلْهُ عَنْهُ عَلْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَلْهُ عَنْهُ عَ

قولُه: (إلى من الصِّبيَة؟)، النِّهاية. الصِّبيَّةُ: جَمْعُ صَبِيٍّ، والصَّبوةُ القياسُ، والأولُ أكثرُ استعمالاً.

قولُه: (فاللامُ في ﴿الظَّالِمُ﴾)، الفاءُ نتيجةٌ، يعني: اللامُ في ﴿الظَّالِمُ ﴾على أنّها نَزَلَتْ في عُقْبةَ بن أبي مُعَيْط: للعَهْد، وعلى أن تكونَ الآيةُ عامّةً تكونُ للجِنس، فعلى هذا دَلَّ قولُه: «وقيل نَزَلَتْ في عُقْبةَ بن أبي مُعَيْطٍ» على قولٍ آخَرَ مُقدَّر.

قوله: (أو أراد أنّي كنتُ ضالًا)، عطفٌ على جُملةِ قولِه: «تَـمَنّى أَنْ لو صَحِب»، وهُو تفسيرٌ لقولِه: ﴿ سَيِيلًا ﴾ امّا للإفرادِ وهُو تفسيرٌ لقولِه: ﴿ يَنكِينَنِي التَّخَارُ الضَّلالُ عامًّا ليَتناولَ جميعَ طُرُقِ الضّلال، ولهذا قال: طُرُق شَخْصاً، وهُو سبيلُ الحقِّ فيُقدَّرُ الضَّلالُ عامًّا ليَتناولَ جميعَ طُرُقِ الضّلال، ولهذا قال: طُرُق الضّلالة بعد قولِه: «طريقاً واحداً»، وإمّا للشَّيوع، فالضّلالُ على هذا مُطلقٌ أيضاً، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لم يكنْ لي سَبيلٌ قَطُّ»، وقال: «سبيلاً»، أي: أيّ سبيل كان.

قولُه: (ومَدارى)، الجَوهري: المِدْرَى: القِرْنُ، وربّها تُصلِحُ بها الماشطةُ قُرونَ النّساء، وهِي شيءٌ كالمِسلّة.

ذِكْرِ الله، أو القرآن، أو موعظة الرَّسول. ويجوزُ أن يريدَ نُطْقَه بشهادة الحقِّ، وعَزْمَه على الإسلام. والشيطانُ: إشارَة إلى خَليله، سمَّاه شيطاناً؛ لأنه أضلَّه كما يُضِلُّ الشيطان، ثم خَذَلَه ولم ينفَعْه في العاقبة. أو أرادَ إبليسَ، وأنه هو الذي حَمَلَه على مُحَالَة المُضِلِّ ومحالفة الرسول، ثم خَذَلَه. أو أرادَ الجِنْسَ وكلَّ مَن تَشَيْطَنَ من الجنِّ والإنس. ويَحتمِلُ أن يكون ﴿وَكَانَ اللهُ عَلَى اللهُ الله

[﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَنَرَبِ إِنَّ قَرْمِى ٱتَّخَذُواْ هَنَذَا ٱلْقُرَّءَانَ مَهْجُوزًا * وَكَذَالِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينُ وَكَفَى بِرَبِكِ هَادِيكا وَنَصِيرًا ﴾ ٣٠ - ٣١]

﴿الرَّسُولُ ﴾: محمَّدٌ ﷺ، وقومُه: قُريش، حَكى اللهُ عنه شَكواه قومَه إليه. وفي هذه الحِكايةِ تعظيمٌ للشكاية، وتخويفٌ لقومه؛ لأنَّ الأنبياءَ كانوا إذا التجأوا إليه وشكَوْا إليه قومَهم: حَلَّ بهم العذابُ ولم يُنظَروا.

ثُمَّ أَقبَلَ عليه مسلِّياً ومُواسياً وواعِداً النصرةَ عليهم، فقال: ﴿وَكَذَالِكَ﴾ كانَ كُلُّ نبيٍّ قَبْلَك مُبتلًى بعَداوة قومه، وكفاكَ بي هادياً إلى طريق قَهْرِهم والانتصار منهم، وناصراً لكَ عليهم. ﴿مَهْجُورًا ﴾: تَرَكُوه وصدُّوا عنه وعن الإيمانِ به. وعن

قولُه: (نُطْقَه بشَهادةِ الحقِّ)، أي: نُطْقَ عُقْبَة بالشَّهادتَيْنِ كما مَرَّ.

قولُه: (أو أرادَ الجِنسَ)، فعلى هذا الجُملةُ مُعترِضةٌ مذيَّلةٌ، وعلى التعيينِ يجوزُ أن يكونَ حالاً.

قولُه: (﴿ أَتَّغَذْتُ ﴾ يُقرَأُ على الإدغام والإظهار)، ابنُ كثيرٍ وحَفْصٌ: بالإظهار، والباقونَ: بالإدغام (١).

قولُه: (مواسِياً)، الجَوهري: أشَّيْتُه تأسِيةً: أي عزَّيتَهُ.

⁽١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ١٦٠).

النبيِّ عَلَيْ الله القران وعلَّمه وعلَّق مُصحَفاً لم يَتعاهَدُه ولم ينظُرْ فيه، جاءَ يوم القيامة متعلِّقاً به يقول: يا ربَّ العالمَين، عَبْدك هذا اتَّخَذَني مهجوراً، اقض بيني وبينه». وقيل: هو مِن هَجَر؛ إذا هَذَى، أي: جَعَلوه مَهجُوراً فيه، فحُذف الجارُّ، وهو على وجهَيْن؛ أحدهما: زَعمُهم أنه هَذَيانٌ وباطلٌ وأساطيرُ الأوَّلين. والثاني: أنهم كانوا إذا سَمِعُوه هجرُوا فيه، كقوله تعالى: ﴿لاَشَمَعُوا لِهَذَا ٱلْقُرْءَانِوَٱلْغَوْافِيهِ ﴾ [فصلت: ٢٦]. ويجوزُ أن يكونَ المهجورُ بمعنى الهَجْر، كالمَجْلُود والمَعْقول. والمعنى: اتَّخذوه هَجْراً. والعَدوُّ: يجوزُ أن يكون واحداً وجَمْعاً، كقوله: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُولٌ لِنَ السَعراء: ٧٧]. وقيل: المعنى: وقالَ الرسولُ يومَ القيامة.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَا نُزِلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةُ وَحِدَةً كَالَاكُ لِنُثَيِّتَ بِهِ فَوَادَكَّ وَرَتَلْنَاهُ تَرْتِيلًا * اَلَّذِينَ كَفَشُرُوبَ عَلَى وَرَتَلْنَاهُ تَرْتِيلًا * اَلَّذِينَ يُعْشَرُونِ عَلَى وَجُوهِهِمْ إِلَى جَهَنَمُ أُولِكُمِكَ شَكِرٌ مَكَانًا وَأَصَلُ سَبِيلًا ﴾ ٣٢ – ٣٤]

قولُه: (﴿ لَا تَسْمَعُوا لِمَلَا الْقُرْءَانِ وَالْغَوَّا ﴾)، أي: بإنشادِ الأناشيدِ وإنشاءِ الأراجيز، وبالمُكاءِ والتَّصدِية.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ المهجورُ بمعنى الهَجْر)، عطفٌ على قولِه: «﴿مَهَجُورًا ﴾ تَركوهُ»، كالمجلودِ بمعنى الجَلادة، والمعقول بمعنى العَقْل، والمعنى: اتَّخذوهُ هَجْراً، أي: نَفْسَ الهَجْرِ مبالغة، هذا على قولِ الكوفيِّين، لأنَّ صاحبَ «الكتابِ» لم يُثبِتِ الواردَ على وَزْنِ المفعول.

الراغب: الهَجْرُ والهِجْرانُ: مُفارَقةُ الإنسانِ غيرَه إمّا بالبَدَنِ، أو باللِّسان، أو بالقلب، وقولُه تعالى: ﴿ يَنرَبِ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا هَنذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهَجُورًا ﴾ فهذا هَجْرٌ بالقلب، أو بالقلب واللِّسان (١٠).

قولُه: (وقيل: المعنى: وقال الرسُولُ يومَ القيامة)، عطفٌ على قولِه: «حَكَى اللهُ عنه شَكُواهُ قومَهُ إليه».

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۸۳۳.

﴿ وَأَرِّلَ ﴾ هاهنا بمعنى أُنزِل لا غير، كخُبِّر بمعنى أُخبِر، وإلّا كان مُتدافعًا. وهذا أيضاً من اعتراضاتهم واقتراحاتهم الدالَّة على شِرادِهم عن الحقِّ وتَجافيهم عن اتباعه. قالوا: هلّا أُنزِل عليه دفعة واحدة في وقت واحد كما أُنزلتِ الكُتب الثلاثة! وما لَهُ أُنزِلَ على التَّفارِيق؟! والقائلون: قُريشٌ. وقيل: اليَهود. وهذا فُضولٌ من القول ومُمَاراةٌ بما لا طائل تحته؛ لأنَّ أمْرَ الإعجازِ والاحتجاج به لا يَختلِفُ بنُزوله جُملةً واحدة أو مُفرَّقاً. وقوله: ﴿ كَنَالِكَ ﴾ جوابٌ لهم، أي: كذلك أُنزِلَ مفرَّقاً، والحكمةُ فيه: أن نقوِّي بتفريقِه فؤادك؛ حتى تَعِيَه وتَحفظَه؛ لأنَّ المُتلقِّنَ إنها يقوى قلبُه على حفظِ العِلْم شيئاً بعد شيء، وجُزءًا عَقِيبَ جزء، ولو أُلقيَ عليه جُملةً واحدة لبَعِلَ به وتعيًا بحِفْظه، والرسولُ عَلَيْهُ فارقَتْ حاله حال موسى وداودَ وعيسى؛ حيثُ كان أُميًّا لا بحِفْظه، والرسولُ عَلَيْهُ فارقَتْ حاله حال موسى وداودَ وعيسى؛ حيثُ كان أُميًّا لا

قولُه: (وإلاكان مُتدافِعاً)، أي: مدفوعاً بجُملةٍ واحدة، يعني: أنّهمُ اعتَرضُوا أنّ القرآنَ لِـمَ فُرِّقَ نزولُه، ولم يُنزَّلْ جُملةً واحدةً؟ فلو ذهبتَ إلى قولِك: هلّا فُرِّقَ نزولُه جُملةً واحدةً؟ لَوقَعْتَ في التناقُض.

عن بعضِهم: ﴿نُزِلَ﴾: على التفريق، بخلافِ ﴿أُنزِلَ»، وهاهنا بمعنَّى واحد، كقولِه تعالى: ﴿أَنزَلَ عَلَى عَبِّدِهِ ٱلْكِئْبَ﴾ [الكهف: ١]، وهذا منَ التقاصِّ والتعريضِ، كما في «عسَى» و«كاد» في إثباتِ «أَنْ» وحَذْفِها.

قولُه: (فُضُولٌ منَ القول)، فُضولٌ: جُمْعُ فَضْل، غَلَبَ على ما لا خيرَ فيه، يُخَالفُ الجَمْعُ اللهِ المواحدَ في قولِم. الواحدَ في قولِم. لهُ فَضْلٌ، وفيه فُضُول.

قولُه: (لَبَعِلَ به)، بكسرِ العَيْن. الأساس: بَعِلَ بالأمرِ: إذا عَيَّ به.

الراغب: قيلَ لفَحْلِ النَّخْل: بَعِلَ، تشبيها بالبَعْلِ منَ الرِّجال، واستَبْعَلَ النَّحْلُ: عَظُمَ وتُصوِّرَ منَ البَعْلِ الذي هُو النَّخل قيامُه في مكانِه، فقيل: بَعِلَ فلانٌ بأمرِه: إذا أُدْهِشَ وثَبَتَ في مكانِه ثباتَ النَّحْلِ في مكانِه، كقولِهم: ما هُو إلا شجرٌ، فيمَن لا يَبرَحُ (١).

⁽۱) «مفردات القرآن» ص١٣٥.

يَقرأُ ولا يَكتب، وهم كانوا قارئينَ كاتبِين، فلم يكن له بُدُّ من التلقُنِ والتحفُّظ، فأُنزِلَ عليه منجَّماً في عشرينَ سنة، وقيل: في ثلاثٍ وعشرين. وأيضاً: فكان يَنزلُ على حسبِ الحوادثِ وجَواباتِ السائلين؛ ولأنَّ بعضَه منسوخٌ وبعضَه ناسخ، ولا يتأتَّى ذلك إلّا فيها أُنزِلَ مفرَّقاً. فإن قلتَ: «ذلك» في ﴿كَذَلِكَ ﴾ يجبُ أن يكونَ إشارة إلى شيءٍ تقدَّمه، والذي تقدَّم هو إنزالُه جملةً، فكيف فسَّرتَه بكذلك أنزَلْناه مفرَّقاً؟

قولُه: (في عشرينَ سنةً، وقيل: في ثلاثٍ وعشرين)، رَوَيْناعن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما: أنّ النبيَّ ﷺ أقام بمكّة خمسَ عشرةَ سنةً يَسمَعُ الصّوتَ ويَرى الضَّوءَ ولا يَرى شيئاً سبعَ سنينَ وثمانيَ سنينَ يُوحَى إليه، وأقام بالمدينةِ عَشْراً (١).

وفي رواية: أُنزِلَ على النبيِّ ﷺ وهُو ابنُ أربعينَ سنةً، فمَكَثَ ثلاثَ عشْرةَ سنةً، ثُم أُمِرَ بالهجرة، فهاجَرَ إلى المدينة، فمَكَثَ بها عشْرَ سنين، ثُم توفِّي صَلَوْتُ الله عليه وآلِه وصَحْبِه أجمَعين.

قولُه: (وأيضاً: فكان يَنزلُ)، عطفٌ على قولِه: «أن يُقوِّي بتفريقِه فؤادَك»، وهذا الوجهُ يتضمَّنُ فوائدَ، منها: أنّ الحوادثَ السانحةَ تقتضي أحكاماً متجدِّدةً مُوافقةً لها.

ومنها: أنَّ أسئلةَ السائلينَ تَستجِدُّ أجوِبةً مُطابقةً لها.

ومنها: أنّ المصَالَحَ تختلفُ بحسَبِ الأزمانِ والأوقات، فزمانُ قِلّةِ العَدَدِ والعُدَد يستدعي أن يُقالَ: ﴿ لَكُرُ دِينَكُمْ وَلِى دِينِ﴾ [الكافرون: ٦]، وزمانُ كثرةِ الشَّوكةِ يوجبُ أن يُخاطَبوا بقولِه: ﴿ فَأَقْنُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ٥].

قولُه: (فكيفَ فسَّرتَه بكذلك أنزَلْناهُ مُفرَّقاً؟)، يؤيِّدُ به تفسيرَه قَبْل هذا وقولَه: «فَكَنَاكُ ﴾: جوابٌ لهم، أي: كذلك أنزلَ مفرّقاً» يعني: إذا كان هذا جواباً عن قولِم كان المشارُ إليه المُقدَّمَ ذكْرُه: ﴿لَوَلَا نُزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْمَانُ جُمُّلَةً ﴾، فكيف تُفسِّرُ بقولِك: «كذلك أُنزِلَ عَلَيْهِ اللهُّرَانُ مُثَلَّةً أَنْ لَ عليه جُملةً؟ ذلك؛ لأنهم إذا طلَبوا أنْ مُفرَّقاً»؟ وتلخيصُ الجواب: أنّ مفهومَ قولِه: هلّا أُنزِلَ عليه جُملةً؟ ذلك؛ لأنهم إذا طلَبوا أنْ يُنزَل عليه جُملةً فَهِمَ منهُ أنهم أنكروا الحالة الموجودة، وهُو النُّزولُ مُفَرَّقاً. وهذا الجوابُ من يُنزَّل عليه جُملةً فهِمَ منهُ أنهم أنكروا الحالة الموجودة، وهُو النُّزولُ مُفَرَّقاً.

⁽١) أخرجه البخاري (٣٨٥١). ومسلم (٢٣٥١) والترمذي (٣٦٥٢).

القولِ بالموجَب، أي: نعم، هُو كما يقولونَ أُنزِلَ مُفرَّقاً على خلافِ ما أُنزِلَتِ الكتُبُ الثلاثةُ، أي: التَّوراةُ والإنجيلُ والزَّبُورُ، والجِكمةُ فيه أَنْ يُقوِّيَ بتفريقِه فؤادَ الرسُولِ ﷺ، حتى يَعِيهُ ويَحفظَه ويُبيّنَ لأُمّتِه ما يَسنَحُ له من الحوادثِ المتجدِّدة، ويجيبَ أسئلةَ السائلين، ويُظهِرَ ما يقتضيه الوقتُ من الأحكام، ويَنْسَخَه بحسبِ المصالح، وفي الكلام التفاتُ، والله تعالى أعلم.

قولُه: (فاَبرَزُوا صَفْحة عَجْزِهم)، الأساس: نَظَرَ إليه بصَفْح وَجْهِه، أي: بجانِبه، وكتبَ صَفْحتَي الورقة. شُبّة عَجْزُهمُ المكنونُ فيهم بكتابٍ فيه أسرارٌ لا يُكشَف، تشبيها بليغاً، ثُم خُيِّلَ أنهُ كتابٌ بعَيْنِه، فأخَذَ الوهمُ في تصويرِه بصورتِه، وإثباتِ ما يُلازمُ الكتابَ عندَ العَرْضِ منَ الصَفحة، ثُم شبّة هذا المتوهِّمُ بمِثلِه منَ المحقَّق، ثُم أُطلِق المحقَّقُ وأُريدَ المتوهَّمُ، وأُضيفَ إلى المُشبّةِ الأوّل، ليكونَ قرينةً مانعةً عن إرادةِ الحقيقة، فهي منَ الاستعارةِ المكنيّةِ المُستلزِمة للتخييلية، كأبّم أقرُّوا بالعَجْز، وكتبوا على أنفُسِهم كتاباً، وشَهروا عن صَفَحاتِه بيْنَ الناس، فعلى هذا: «وسَجَّلوا على أنفُسِهم» ترشيحٌ للاستعارة، والدَّليلُ على التسجيل بالعَجْزِ اختيارُهمُ أمرَيْن دلَّ كلُّ واحدٍ على أنَّ السَّيل قد بَلغَ الزُّبى، أحَدُهما اختيارُهُم الحربَ على الإثيانِ بأقصرِ سُورة، كما قال في الخُطبة: فما أعرَضُوا عن مُعارضةِ الحُبّة إلا لِعِلمهم أنّ البحرَ قد زَخَرَ فَطَمَّ على الكواكب.

وثانيهها: الطَّعنُ بقولهِم: ﴿لَوَّلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةَ وَبَهِدَةَ ﴾، فهذا دَلَّ على أنّ إفحامَهم بلَغَ غايتَه؛ لأنّ دَيْدَنَ المحجوج عليه أن يَتشبَّثَ بها هُو عليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كأنّهم قَدَروا على تفاريقِه حتّى يَقدِروا على جُملتِه».

قولُه: (الذوا)، الأساس: الذَّ به لِيَاذاً، والأوَذْتُهُ لِوَاذاً، واعتَصَمَ بلَوْذِ الجَبَل بجانبِه.

بالمُناصَبة، وفَزِعُوا إلى المُحارَبة، ثم قالوا: هلا نزل جملة واحدة! كأنهم قَدَرُوا على تَفاريقه حتى يَقدرُوا على جُملته! ﴿وَرَتَّلْنَهُ ﴾ معطوفٌ على الفعل الذي تعلَّق به ﴿حَكَذَاكَ ﴾، كأنه قال: كذلك فرَّقناه ورتَّلناه. ومعنى ترتيلِه: أنْ قَدَّره آيةً بعد آية، ووقفة عَقِيبَ وقفة. ويجوزُ أن يكون المعنى: وأمَرْنا بترتيلِ قراءته؛ وذلك قوله: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْمَانَ نَرِّيلًا ﴾ [المزمل: ٤]، أي: اقرأه بترسُّلٍ وتثبُّت، ومنه حديثُ عائشة في صِفَةِ قراءته على المُعنى: وأمَرْنا بترتيلُ في الأسنان؛ وهو تَفْليجُها، يقال: ثَغرٌ رَتَل، ومُرَتَّل، ويُشبَّه بتور الأقحُوان في التَّرتيلُ في الأسنان؛ وهو تَفْليجُها، يقال: ثَغرٌ رَتَل، ومُرَتَّل، ويُشبَّه بتور الأقحُوان في عشرونَ سَنة، ولم يُفرِّقه في مُدّة مُتقارِبة. ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ ﴾ بسؤالٍ عجيب من سُؤالاتهم عشرونَ سَنة، ولم يُفرِّقه في مُدّة مُتقارِبة. ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ ﴾ بسؤالٍ عجيب من سُؤالاتهم الباطلة، كأنه مثلٌ في البُطلان، إلّا أتَيْناك نحنُ بالجوابِ الحقّ الذي لا تجيدَ عنه، وبها هو أحسنُ معنَى ومُؤدَّى من سُؤالهم. ولمّا كان التفسيرُ هو التكشيف عمّا يدلُّ عليه الكلام؛ وضع معناه،

قولُه: (بالمُناصَبةِ)، الأساس: نَصَبْناهم حَرْباً،وناصَبْناهم مُناصَبةً، ونَصَبْتُ لفُلانٍ: عادَيْتُه نَصْباً.

قولُه: (ومعنى ترتيلِه: أَنْ قَدَّرَه آيةً بعدَ آية)، الراغب: الرّثلُ: اتساقُ الشيءِ وانتظامُه على استقامةٍ، يقالُ: رجُلٌ رثلُ الأسنان، والترتيلُ: إرسالُ الكلمةِ منَ الفم بسُهولةِ واستقامة. قال عَزَّ وجَلّ: ﴿وَرَتِلِ ٱلْقُرُءَانَ تَرْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٤](١).

قولُه: (لا كسَرْدِكم)، النَّهاية: وفي صفةِ كلام رسُولِ الله ﷺ: لم يكنْ يَسرُدُ الحديثَ سَرْداً(۲)، أي: يتابعُهُ، ويَستعجلُ فيه.

قولُه: (ولمَّا كان التفسيرُ هُو: التكشيفَ عمَّا يَدُنُّ عليه الكلامُ وُضعَ موضعَ معناه)،

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ٣٤١.

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٥٦٨) ومسلم (٢٤٩٣) وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

فقالوا: تفسيرُ هذا الكلامِ كَيْتَ وكيت، كما قيل: مَعْناه كذا وكذا.

يعني: قولُه: ﴿تَفْسِيرًا ﴾ في قولهِ: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴾ وُضعَ موضعَ «معنّى ومُؤدَّى»، أي: أحسَنَ معنّى ومؤدَّى مِن سؤالهِم، فهُو مِن وَضْع السببِ موضعَ المسبَّب؛ لأنّ التكشيف سببُ ظهورِ المعني وكشْفِه، ففيه المُبالغةُ معَ الإيجاز.

قال صاحبُ «الفرائد»: ويُمكنُ أنْ يقالَ: وأحسَنَ معنَى في غايةِ الحُسنِ وكمالِه، ولا يُقدَّرُ: مِن سؤالهِم، ومِثلُه قولُه: اللهُ أكبرُ لهُ الكبرياءُ كلُّها. قلتُ: فإذاً يَفُوتُ معنى التسلية؛ لأنّ المعنى: لأنّهم بكَ ما اقترَحُوهُ مِن قولِه: ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمُلَةً ﴾ فإنّ تنزيله مُفرَّقاً أحسَنُ ممّا اقترَحوهُ لفوائد شَتَى، وعلى هذا جميعُ ما اقترَحُوهُ. وهُو المرادُ مِن قولِه: «أوْ لا يأتونَك بحالٍ وصفةٍ عجيبة، يقولونَ: هلا كانت هذه صِفتَك، إلّا أعطَيْناكَ منَ الأحوالِ ما هو أحسَنُ كَشْفاً مِن ذلك».

قولُه: (فقالوا: تفسيرُ هذا الكلام كَيْتَ وكَيْت، كما قيل: معناهُ كذا وكذا)، قال الحريريُّ في «دُرَّةِ الغَوّاص في أوهام الحَواصّ»: يقالُ: قال فلانٌ: كَيْتَ وكَيْتَ، فيُوهِمونَ فيه؛ لأنّ العَربَ تقولُ: كان منَ الأمرِ كيْتَ وكَيْتَ، وقال فلانٌ: ذَيْتَ وذَيْت، فيجعلونَ «كيْتَ وكَيْتَ» كنايةً عن المقال؛ كما أتهم يُكنُّونَ عن مقدارِ الشيء وعِدّتِه بلفظةِ: كذا وكذا، فيقولونَ: قال فلانٌ منَ الشَّعر كذا وكذا بيتاً، واشتَرى الأميرُ كذا وكذا عَبْداً، والأصلُ في هذه اللَّفظةِ «ذا» فأدخِلَ عليها كافُ التشبيه، إلّا أنهُ قدِ انخَلَعَ مِن «ذا» معنى الإشارة، ومنَ الكافِ معنى التشبيه؛ لأنك لستَ تُشيرُ إلى شيء، ولا تُشبَّهُ شيئاً بشيء؛ وإنّا تُكنِّي بها لفظةُ «حبَّذا» التي لا يجوزُ أن يَلحَقَها علامةُ التأنيث، فتقولُ: عندَه كذا وكذا جاريةً، وعندَ الفقهاءِ أنه إذا قال مَن لهُ معرفةٌ بكلام العَرب: لفلانٍ عليَّ كذا كذا درهماً، لزِمَ لهُ أحدَ عشرَ درهماً؛ لأنهُ أقلُّ الأعدادِ المُركَّبة، وإن قال: لهُ عليّ كذا وكذا درهماً، لزِمَ أحدٌ وعشرونَ درهماً؛ لأنهُ أقلُّ الأعدادِ المُوكَبة، وإن قال: لهُ عليّ كذا وكذا درهماً، لزِمَ أحدٌ وعشرونَ درهماً؛ لكونِه أوّلَ الأعدادِ المعطوفة (۱). وعن بعضِهم: يقالُ: كان منَ الأمرِ كيْتَ وكيْتَ وكيْتَ، وإن قال: لهُ عليّ كذا وكذا درهماً، لزِمَ أحدٌ وعشرونَ درهماً؛ لكونِه أوّلَ الأعدادِ المعطوفة (۱). وعن بعضِهم: يقالُ: كان منَ الأمرِ كيْتَ وكيْتَ وكيْتَ،

⁽١) «دُرَّة الغوّاص» ص١١٧.

أو: لا يأتونك بحالٍ وصِفَةٍ عجيبة، يقولون: هلّا كانت هذه صِفَتك وحَالك، نحوَ: أن يُقرنَ بك مَلَكٌ يُنذِر معك، أو يُلقى إليك كَنز، أو تكونَ لك جَنَّة، أو يُنزلَ عليك القرآنُ جملةً _ إلّا أعطيناك نحنُ مِنَ الأحوالِ ما يحقُّ لكَ في حِكْمتِنا ومَشيئتنا أن تُعطاه، وما هو أحسنُ تكشيفاً لِا بُعِثتَ عليه ودلالةً على صحَّته. يعني: أنَّ تنزيلَه مفرَّقاً، وتحدِّيم بأنْ يأتُوا ببعض تلك التَّفاريقِ كلَّا نزلَ شيءٌ منها أدخلُ في الإعجازِ وأَنُورُ للحُجَّةِ من أن يُنزلَ كلَّه جُملةً ويُقال لهم: جِيئُوا بمِثْلِ هذا الكتاب في فصاحتِه مع بُعدِ ما بين طَرَفَيْه. كأنه قيل لهم: إنَّ حامِلكم على هذه السؤالاتِ أنكم تُضلِّلون سبيلَه وتحتقِرون مكانه ومَنزلتَه، ولو نظرتم بعينِ الإنصاف

بكسرِ التاءِ وفَتْحِها، وأصلُ التاءِ فيهما هاءُ، وإنّما صارت تاءً في الوَصْل. وحَكَى أبو عُبيدةَ: كان منَ الأمرِ كيْه وكيْه بالهاء، ويقالُ: كَيْهَه، كما يقالُ: لِـمَهْ، في الوَقْفِ.

قولُه: (أَوْ لا يَأْتُونَك بحالٍ وصفةٍ)، عطفٌ على قولِه: «ولا يَأْتُونَك بسُؤالٍ عجيب». قولُه: (معَ بُعدِ ما بيْنَ طَرَفَيْه)، أي: ابتدائِه وانتهائه، وهُو عبارةٌ عن طُولِه.

قولُه: (كأنهُ قيلَ لهم: إنّ حامِلكم على هذه السُّؤالات)، إشارةٌ إلى أنّ المرادَ بقولِه: ﴿ اللَّيْنَ يُحْشَرُونَ عَلَى وَجُوهِ هِمَ ﴾ القومُ الذين أَوْرَدوا هذه الأسئلةَ على سَبيلِ التعنَّتِ في قولِه: ﴿ وَقَالَ النَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ فوضَعَ المُظهرَ موضعَ المُضمَرِ إشعاراً بتوهينهم، وتحقيراً لشأنهم، قال القاضي: وهُو ذَمٌ منصوب، أو مرفوعٌ، أو مبتدأً خبَرُه ﴿ أَوْلَكُمِكَ شَكَرٌ مَكَانًا ﴾، والمُفضَّلُ عليه هُو الرسُولُ عَلَيْهِ (١).

قولُه: (ولو نَظَرَتُم بِعَيْنِ الإنصاف)، أي: هُو مِن بابِ الكلام المُنْصِفِ وإرخاءِ العِنان، فَصلَ قولُه: ﴿ اللَّذِينَ يُحَشَرُونَ ﴾ عمّا قبله استئنافاً؛ لأنهُ تعالى لمّا قال لرسُولِه صَلَوْتُ الله عليه مُسلّياً: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَشَلٍ إِلَّا حِثْنَكَ بِالْحَقِّ وَآحَسَنَ تَفْسِيلًا ﴾ حَرَّكَ منهُ صَلَوْتُ الله عليه بأنْ مُسلّياً: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكُ بِمَشَلٍ إِلَّا حِثْنَكَ بِالْحَقِّ وَآحَسَنَ تَفْسِيلًا ﴾ حَرَّكَ منهُ صَلَوْتُ الله عليه بأنْ يَسألَ: فإذَنْ بهاذا أُجيبُهم وما يكونُ قولي لهم؟ قيلَ لهُم: ﴿ اللَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وَجُوهِهِمْ ﴾

⁽۱) «أنوار التنزيل» (٤: ٢١٧).

.....

يعني: مقصودُكُم عن هذا التعنَّتِ تحقيرُ مكاني، وتضليلُ سَبيلي، وما أقولُ لكُم: أنتُم كذلك، بل أقولُ: ﴿ اللَّذِينَ يُعُشَرُونَ عَلَى وُجُوهِ فِمْ إِلَى جَهَنَهُم أُولَكِماكَ شَكَرٌ مَكَانًا ﴾ الآية. فانظُروا بعَيْنِ الإنصاف، وتَفكَّروا: من الذي هُو أَوْلَى بهذا الوَصْفِ منّا ومِنكم؛ ليعلَموا أنّ مكانكم شَرٌّ مِن مكانِنا، وسَبيلَكم أضَلُّ مِن سَبيلِنا.

وعليه قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدَّى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ: ٢٤] يَبعَثُهم على الفِكْرِ في حالِ أنفُسِه والمؤمنينَ وما هم عليه من العنتِ والفساد، وحالِ نفْسِه والمؤمنينَ وما هم على الفِكْرِ في حالِ أنفُسِه والمؤمنينَ على هُدًى، وهم على ضَلال.

فالمكانُ على هذا التفسير: المنزِلةُ، و﴿ اَلَّذِينَ يُحَشَرُون ﴾: مُبتدأٌ، و﴿ أُولَكُمْ كَ : خَبَرُه، والجُملةُ مستأنفةٌ، و﴿ مُسَرِّ ﴾ و﴿ أَضَلُ ﴾ محمولانِ على التفضيل؛ ولذلك قال: (وفي طريقتِه: قولُه تعالى: ﴿ قُلْ هَلَ أُنْبِتَكُمُ مِثِمَرٍ مِّن ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ مَن لَعَنهُ الله وَغَضِب عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٦٠] لمجيءِ متعلِّقِ «شرّ » و﴿ قُلْ ﴾ مَنصوصاً فيه، وأنّ المُثُوبةَ مُفَسَّرةٌ، بالعقوبةِ على زَعْمِهم ودَعُواهُم.

وأمّا معنى الأفضَليّةِ فهُو كما قال: كان اليهودُ لُعِنوا _ يَزعُمونَ أنّ المسلمينَ ضَالُّون، مُستوجِبونَ للعقاب، فقيلَ لهم: مَن لَعَنَهُ اللهُ شَرٌّ عقوبةً في الحقيقةِ واليقين مِن أهلِ الإسلام في زَعْمِكم ودَعْواكُم (١)، وإلى هذا المعنى أشار هاهنا بقولِه: "إنّكم تُضَلِّلونَ سبيلَه وتحتقرونَ مكانَه»، فقولُه: "ويجوزُ أن يُرادَ بالمكانِ: الشَّرَفُ والمنزِلةُ، إلى آخِرِه، ليس بوَجْهِ آخَرَ، ولكنّه مبنيٌّ على قولِه: "وتّحتقرونَ مكانَه ومنزلتَه»، يعني: هذا المكانُ يجوزُ أن يُحمَلَ على الشَّرَفِ والمنزِلةِ كما سَبَقَ، وعلى الدارِ والسَّكنِ أيضاً، والتأويلُ التأويل.

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: ليس المُرادُ أنّ مكانَهم شَرٌّ مِن مكانِه، وسَبيلُهم أضَّلُ مِن سَبيلِه، والمرادُ أنّ مكانَهم، وهُو جهنّم، فيه كلُّ الشّر، وسبيلُهم في الضَّلالةِ في غايةِ الكمال، كأنهُ قيل: لا مكانَ شَرٌّ مِن مكانِهم، وهُو جهنّم، ولا سَبيلَ أضَلُّ مِن سَبيلِهم، وهُو

⁽١) انظر: «الكشاف» (٥: ٤٠٧).

وأنتم من المَسحُوبين على وجوههم إلى جهنَّم، لعَلِمتُم أنَّ مكانَكم شرُّ مِن مكانه، وسبيلَكم أضلُّ من سَبيله. وفي طريقتِه قولُه: ﴿ هَلَ أُنَيِّتُكُم مِشَرِ مِن ذَلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَعَنهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ ﴾ الآية [المائدة: ٦٠]. ويجوزُ أن يُرادَ بالمكان الشَّرفُ والمَنْزلة، وأن يُرادَ الدارُ والمَسكن، كقوله: ﴿ أَيُّ ٱلْفَرِيقَ يَنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًا ﴾ [مريم: ٢٧]. ووصفُ السبيل بالضَّلال من المجازِ الحكميّ.

الإشراكُ بالله، وما هُم عليه منَ الأفعالِ والأحوال، فعلى هذا التقدير: همُ الذين يُحشَرونَ على وجوهِهم، و «هم» يَرجعُ إلى الضّميرِ في ﴿يَأْتُونَكَ ﴾، ويُمكن أن يكونَ ﴿اللَّهِينَ يُحْشَرُونَ ﴾ وجوهِهم، و «هم» يَرجعُ إلى الضّميرِ في ﴿يَأْتُونَكَ ﴾، و ﴿أُولَيْهَكَ شَرِّ مَكَانًا ﴾: كلامٌ مستأنفٌ، والمرادُ مِن قولِه: ﴿شَرُّ ﴾ و ﴿وَأَضَلُ ﴾ الكمالُ والكُلُّ كما مَرَّ، واللهُ الهادي.

قلتُ: هذا التأويلُ إنّما يَحسُنُ إذا حُمِلَ المكانُ على الشَّرَفِ والمنزِلة، ويُحمَلُ ﴿ٱلَّذِينَ يَحْشَرُونِ ﴾ منصوباً أو مرفوعاً على الذّمِّ كها قال القاضي (١)، و﴿أُولَلَهِكَ ﴾: جملةٌ مُستأنَفةٌ تسَلِّياً لرسُولِ الله ﷺ يريدونَ بذلك مُستأنَفةٌ تسَلِّياً لرسُولِ الله ﷺ يريدونَ بذلك حَطَّ منزِلتِكَ عندَ الناسِ إلّا أُعطَيْناك نحن منَ الأحوالِ والرِّفعةِ ما هُو أُحسَنُ تكشيفاً، كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَنَالُكَذِكُكَ ﴾ [الشرح: ٤]، فلا تُبالِ بهم ولا بكَيْدِهم، أعني الذين يُحشَرونَ على وجوهِهم منكوبِينَ مخذولينَ امتهاناً بهم أولئك شَرُّ منزلةً، وأضلُّ سبيلاً.

قولُه: (كقولِه تعالى: ﴿أَى الْفَرِيقَ يَنِ خَيْرٌ مُقَامًا ﴾)، وَجْهُ التشبيه: يجوزُ أن يكونَ مِن حيثُ الشَّرَفُ والمنزِلة، والمعنى: إنْ نظَرتُم بعَيْنِ حيثُ الشَّرَفُ والمنزِلة، والمعنى: إنْ نظرتُم بعَيْنِ الإنصافِ وحالُكم أنكم تُسحَبُونَ على وجوهِكم إلى جهنّمَ ذَليلينَ مُهانينَ، وحالُ المُؤمنينَ بخلافِ ذلك، لَعَلِمتُمُ الآنَ أنَّ مكانكم أبلَغُ في الشرِّ مِن مكانِ المؤمنين، كما تَزعُمونَ أنّ مقامَكم خيرٌ مِن مقامِهم ونَدِيَّكم أحسَنُ مِن نَدِيَّهم.

قولُه: (منَ المجازِ الحُكْميِّ)، منَ المجازِ الذي يَتعلَّقُ بحُكم الكلام لا باللفظ»، يعني: أنَّ الحُكم مُعَدَّى من مكانِه الأصليِّ إلى غيرِه، كما تقولُ: أنْبَتَ الرَّبيعُ البَقْلَ؛ فإنَّ حُكمَ

⁽١) في «أنوار التنزيل» (٤: ٢١٧) كيا مرَّ آنِفا.

وعن النبيِّ ﷺ: «يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ على ثلاثةِ أثلاثٍ: ثُلثٌ على الدوابِّ، وثُلثٌ على الدوابِّ، وثُلثٌ على أقدامِهِم يَنسِلونَ نَسْلًا».

[﴿ وَلَقَدْءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَبَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ وَأَخَاهُ هَلَرُونَ وَزِيرًا * فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى الْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِثَايَلِتِنَا فَدَمَّرْنَكُمْ تَدْمِيرًا ﴾ ٣٥ -٣٦]

الأصل: أَنْبَتَ اللهُ البَقْلَ وقتَ الرَّبيع، فعُدِّيَ منهُ وأُسنِدَ إلى الرَّبيع مبالغةً. كذلك هاهنا، الأصلُ: أولئك أضَلُّ منهُ في السَّبيل، فأُسنَدَ الضَّلالَ إلى السَّبيلِ مبالغةً، حيث جُعِلَ تَمْييزاً ليُؤذِنَ أَنَّ سَبيلَهم ضالٌ لقوّةِ الضّلالِ فيهم، نحوَ: مكانٌ سائرٌ.

قولُه: (يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ على ثلاثةِ أثلاثٍ)، الحديث، مِن روايةِ التَرمذيِّ، عن أبي هريرة، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يُحشَرُ الناسُ يومَ القيامةِ ثلاثةَ أصناف: صِنْفاً مُشاةً، وصِنْفاً رُكْباناً، وصِنْفاً على وجوهِهم»، قيل: يا رسُولَ الله، وكيف يَمشُونَ على وجوهِهم؟ قال: «إنّ الذي أمشَاهم على أقدامِهم قادرٌ على أن يُمشِّيهم على وجوهِهم، أمَا إنهم يتّقُونَ بوجوهِهم كلَّ حَدَبٍ وشَوْك»(١).

قال القاضي: صِنْفُ الْمُشاةِ: المؤمنونَ الذين خَلَطوا صَالَحَ أَعَهَا لِهِم بسيِّعُها، ولعلّهم أصحابُ اليمين، والرُّكْبانُ هُم الذين آمَنوا وعَمِلوا الصّالحاتِ، ويجتنبونَ عن السيِّئات، يُسرِعونَ إلى ما أُعِدَّ لهُم في الجِنان إسراعَ الرُّكبان، ولعلّهمُ السابقونَ (٢).

وقلتُ: ﴿ الَّذِينَ يُحْشَرُونِ عَلَى وُجُوهِ هِمْ ﴾: الكُفّارُ والمشركون، ولعلّهم أصحابُ الشّمال، لقولِه تعالى: ﴿ وَأَصْحَبُ الشِّمَالِ مَاۤ أَضْحَبُ الشِّمَالِ * فِي سَمُومِ وَجَمِيمِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَكَانُواْ يَقُولُونَ ﴾ [الواقعة: ٤٧].

قولُه: (يَنسِلُون نَسْلاً)، الجَوهري: نَسَلَ في العَدْوِ، يَنْسِلُ، نَسْلاً ونَسُلاناً، أي: أُسرَعَ.

⁽١) أخرجه الترمذي (٣١٤٢). وأصلُه في «الصحيح»، أخرجه البخاري (٤٧٦٠) ومسلم (٢٨٠٦) وغيرهما من حديث أنسِ رضي الله عنه.

⁽٢) لم أجده في «أنوار التنزيل»، فلعله في «شرح المصابيح» للقاضي البيضاوي.

الوزارةُ لا تُنافي النبوَّة؛ فقد كان يُبعَث في الزمنِ الواحد أنبياءُ ويُؤمَرون بأن يُؤاذِرَ بعضُهم بعضاً. والمعنى: فذهبا إليهم فكنَّبوهما فدمَّرناهم، كقوله: ﴿أَضْرِب يُؤَاذِرَ بعضُهم بعضاً. والمعنى: فذهبا إليهم فكنَّبوهما فدمَّر ناهم، كقوله: ﴿أَضْرِب يَعَمَاكَ ٱلْبَحْرُ فَٱنفَلَقَ ﴾ [الشعراء: ٦٣] أي: فضَرَبَ فانفَلَق. أراد اختصارَ القصّة فذكر حاشيتيها أوَّلهَا وآخرها؛ لأنها المقصودُ من القصّة بطُولها، أعني: إلزامَ الحُبَّة ببعثة الرُّسُل، واستحقاق التدمير بتكذيبهم. وعن عليِّ رضي الله عنه: (ودمَّرتُهم)، وعنه: (فدَمِّراهُم)، وقُدئ (فدَمِّراهُم). وقُرئ: (فدَمِّراهُم) على التأكيد بالنونِ الثقيلة.

قولُه: (يُؤازِرَ بعضُهم بعضاً)، الجَوهري: الوَزَرُ: المَلْجأُ. وأصلُ الوَزَرِ: الجَبَل. والوِزْرُ: الإثمُ، والثَّقْلُ والمكارهُ، والسِّلاحُ. الوزيرُ: المُؤازِرُ، كالأَكِيل والمُؤاكل؛ لأنهُ يَحمِلُ عنهُ وِزْرَه، أي: ثِقْلَه.

قولُه: (وقُرِئَ: «فَدمِّرانِّهِم» على التأكيدِ بالنُّون)، قال ابنُ جِنِّي: هِي قراءةُ عليِّ ومَسْلَمةَ، كأنهُ أَمَرَ موسى وهارونَ عليهما السَّلامُ أن يُدَمِّرانِّهم، وألحقَ نونَ التوكيدِ ألفَ التَّنْنِية، كما تقولُ: اضْرِبانٌ زيداً ولا تَقتُلانٌ جَعْفراً (١).

وقال صاحبُ «المطلع»: فإنْ قيلَ: لم يكونوا كذَّبوا بالآياتِ حينَ أُمِرَ بالذهابِ إليهم، فكيف وُصِفوا؟ قُلنا: المعنى اذهَبا بآياتِنا إلى القوم الذين كَذَّبوا بآياتِنا المتقدِّمة معَ الرسُلِ الماضية.

وقال الإمامُ: إنهُ تعالى بعدَ أَنْ تكلَّمَ في التوحيدِ وإثباتِ النُّبوةِ والجوابِ عن شُبُهاتِ المُنكِرينَ، شَرَعَ في ذِكْرِ القَصَصِ على السَّنَن المعلوم، فبَدَأَ بقصّةِ موسى عليه السَّلامُ، أي: لستَ يا محمّدُ بأوّلِ مَن أرسَلْناهُ فكُذِّب وآتَيْناه الآياتِ فرُدَّ، فقد آتَيْنا موسى التَّوراةَ وقوَّينا عَضُدَه بأخيه هارونَ، معَ ذلك فقد رُدَّ وكُدَّ، وكذلك الرُّسُلُ قاطبة (٢).

وقلتُ: إِنَّ اللهَ تعالى لمّا حَكَى بقولِه: ﴿ وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَنَرَبِ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُواْ هَلَذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهُجُوزًا ﴾ وسَلّاه بقولِه: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ جاء بتفصيلِ ذلك،

⁽١) «المحتسب» (٢: ١٢٢) ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٠٦).

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۲۲: ۸۰).

[﴿ وَقَوْمَ نُوجٍ لَّمَّا كَنَّبُوا ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةٌ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ٣٧]

كأنهم كذَّبوا نُوحاً ومَن قَبْله من الرُّسل صَريحاً، أو كانَ تكذيبُهم لواحدٍ منهم تكذيبًا للجميع. أَوْ لم يرَوْا بعثةَ الرُّسل أصلًا، كالبَراهِمة. ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ ﴾، وجعَلْنا

وبَدَأَ بقصّةِ موسى وفِرعَوْنَ مُجُمَلاً، وثَنَّى بقصّةِ نُوح، وثَلَّثَ بعادٍ، ثُم أَجَلَ بقولِه: ﴿ وَكُلَّا ضَرَيْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾.

قولُه: (أَوْ لَمْ يَرُوا بَعْنَةُ الرُّسُلِ أَصلًا)، التعريفُ في قولِه: ﴿ كَذَّبُوا أَلُوسُلَ ﴾ إمّا للعَهْد، والمرادُ: رُسُلِّ مخصُوصُونَ، فهُو المرادُ مِن قولِه: «كَذَّبُوا نُوحاً ومَن قبلَه»، وإمّا لاستغراقِ الجِنس، فهُو المرادُ مِن قولِه: «تكذيبُهم لواحدٍ منهم تكذيبُ للجَمْع»، وذلك أنّ لكلِّ فَرْدٍ مِن أفرادِ تلك الحقيقةِ حُكمَ الجميع، فمَن كَذَّبَ واحداً لزِمَ مَنْعُ تكذيبِ الجميع؛ لأنّ وَجْهَ دِلالةِ المُعجِز على الصِّدقِ مُشترَكٌ فيهم، وعليه قولُه تعالى: ﴿لاَنُفَرِقُ بَيْكَ أَحَدِ مِن أُولِهِ بَعَلَى: ﴿لاَنْفُرِقُ بَيْكَ أَحَدِ مِن أَولِهِ وَلَهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ أَلُولُ اللّهُ اللّهُ وَمَن كَذَّ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَمَن اللّهُ وَمَن النّا اللّه اللهُ اللّه الله واحد. والوَجْهُ الثاني والثالث: هو أن التكذيب في الثاني والثالث: هو أن التكذيب في الثاني قاطبةً، ومنَ الثالث عكْسُه، والفرقُ بين الوجه الثاني والثالث تابع للهاهيّة، والله أعلم (۱). تابعٌ للوصفيّة حيثًا وُجدت ترتّب عليها التكذيب وفي الثالث تابع للهاهيّة، والله أعلم (۱).

قولُه: (كالبَراهمة)، قيل: هُم قومٌ لا يُجِوِّزُونَ على الله بَعْثَةَ الرُّسُل، والبَرْهَمَةُ: إدامةُ النظَر، وسكونُ الطَّرْف، وبَرْهَمَ: إذا فَتَحَ عينيه وأحَدَّ النظرَ. قال الشهرستاني^(٢) صاحبُ «المِلَل والنِّحَلِ»: الهندُ أُمَّةٌ كبيرة، وآراؤهم مختلفةٌ، والبَراهمةُ انتسبوا إلى رجُلٍ منهم يقالُ لهُ برهامُ، قد مَهَد لهم نَفْيَ النُّبوّاتِ أصلاً، وقرَّرَ استحالةَ ذلك في العقول (٣).

⁽١) من قوله: «والفرق بين الوجه الثاني» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) في الأصولِ الخطية: «الشارستاني»، والجادّةُ ما أثبتناه.

⁽٣) «المِلَل والنَّحَل» ص٢٤٥.

إغراقَهم، أو قصّتَهم. ﴿لِلظَّالِمِينَ ﴾ إمَّا أن يُعنى بهم قومُ نوح، وأصلُه: وأعتَدْنا لهم، إلّا أنه قَصَد تظليمَهم فأَظهَر؛ وإمَّا إن يتناوَلهَم بعُمومه.

[﴿ وَعَادًا وَثِمُودًا وَأَصْعَبَ ٱلرَّسِ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا * وَكُلَّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْشَلُّ وَكُلَّا تَمْزَيْنَا لَهُ ٱلْأَمْشَلُّ وَكُلَّا تَمْزَيْنَا لَهُ الْأَمْشَلُ

عَطف عاداً على «هُمْ» في ﴿وَجَعَلْنَهُمْ ﴾ [الفرقان: ٣٧] أو على الظالمين؛ لأنَّ المعنى: ووَعَدْنا الظالمين. وقُرئ: ﴿وَثَعُودًا ﴾ على تأويل القبيلة، وأمَّا المُنصرف فعلى تأويل القبيلة، وأمَّا المُنصرف فعلى تأويل الحيِّ، أو لأنه اسمُ الأبِ الأكبر. قيل في أصحابِ الرسِّ: كانوا قوماً مِن عَبَدةِ الأصنام أصحابَ أبآرٍ ومَواشٍ، فبَعث اللهُ إليهم شُعيباً فدعاهم إلى الإسلام، فتهادَوْا في طُغيانهم وفي إيذائه، فبَيْنا هُمْ حولَ الرَّسِّ وهو

قولُه: (قَصَدَ تظليمَهم فأظْهَرَ)، أي: وضَعَ الظاهرَ موضعَ المُضمَرِ تظليهاً لهم، مِن: ظَلَّمَه، أي: قال لهُ: إنّك ظالمُ، أو نَسَبَهم إلى الظُّلم ليُؤْذِنَ أنّ تعذيبَهم وإغراقَهم بسبب تكذيبِهم الرُّسُل، وأنْ لا ظُلمَ أظهَرُ منهُ، وقولُه تعالى: ﴿وَأَعْتَدُنَا لِلطَّللِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ تكذيبِهم الرُّسُل، وأنْ لا ظُلمَ أظهَرُ عطفَه على ﴿ أَغْرَقْنَا ﴾ ليَجمَعَ لهم نكالَ الدَّاريْنِ، وعلى على وَضْع المُضمَرِ موضعَ المُظهَر عطفَه على ﴿ أَغْرَقْنَا ﴾ ليَجمَعَ لهم نكالَ الدَّاريْنِ، وعلى العموم مِن بابِ التذييل فيدخلوا في العامِّ دخولاً أوّليّاً.

قولُه: (لأِنَّ المعنى: ووَعَدْنا الظالمينَ)، يعني: قولُه: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلظَّلَالِمِينَ عَذَامًا أَلِيمًا ﴾ في معنى الوعيد، أي: ووَعَدْنا الظالمينَ، ثُم عطَفَ عاداً وثمودَ عطفَ الخاصِّ على العامِّ مبالغة، لأنّهم رُؤوسُ الظَّلمَةِ والأوحديُّون فيه.

قولُه: (وقُرئَ: ﴿وَثَمُودَا﴾)، حَفْصٌ وحمزةً: بغيرِ تنوين، والباقونَ: بالتنوين (١٠). قولُه: (أصحاب أبّار)، الجَوهري: البئرُ: جَمْعُها في القِلّة: أَبُورٌ وأَبْآرٌ، بهمزةٍ بعدَ الباء.

⁽١) فمن ترك التنوين جَعَلَه اسمًا لقبيلة، فاجتمعت علّتان: التعريفُ والتأنيث، فامتنع من الصرف، ومَنْ نَوَّنَ جَعَله اسمًا مذكّراً لحيِّ أو رئيس. انتهى من «حجّة القراءات» ص٣٤٤-٣٤٥. ولتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوهِ القراءات السبع» (١: ٥٣٣).

البئر غيرُ المَطْوية عن أبي عُبيدة - انهارتْ بهم، فخُسِفَ بهم وبديارهم. وقيل: الرسُّ: قريةٌ بفَلْج اليَهامة، قَتلوا نبيَّهم فهَلكوا، وهم بقيَّةُ ثمودَ قوم صالح. وقيل: هم أصحابُ النبيِّ حنظلةَ بنِ صَفْوان، كانوا مبتلَيْن بالعَنقاء، وهي أعظمُ ما يكون من الطَّير، سُمِّيت لطُولِ عُنقها، وكانت تسكنُ جَبلَهم الذي يقال له: فتخ (١)، وهي تنقضُ على صِبيانهم فتختطفُهم إنْ أعوزَها الصَّيدُ، فدَعا عليها حنظلةً، فأصابَتُها الصاعقة، ثم إنهم قتلوا حنظلةَ فأهلكوا. وقيل: هم أصحابُ الأُخدود، والرسُّ: هو الأُخدود. وقيل: الرسُّ بأنطاكيَّة قتلوا فيها حَبيباً النجّارَ. وقيل: كذَّبوا نبيَّهم ورَسُّوه في بئر، أي: دَسُّوه فيها. ﴿بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ أي: بينَ ذلك المذكور، وقد يَذكر الذاكرُ أشياءَ غتلفةً ثم يُشير إليها بـ «ذلك »، ويَحسُب الحاسِبُ أعداداً مُتكاثرة ثم يقول: فذلك كيْتَ وكيت، على معنى: فذلك المَحسُوبُ، أو المَعدُود. ﴿ضَرَيْنَالَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾: بَيَّنَا له

قولُه: (البئرُ غيرُ المَطْوِيّة)، أي: غيرُ المَبْنيّة. الأساس: طَوَى البناءَ باللَّبِنِ، والبئرَ: بالحجارة، وهِي الطّوِيُّ والأَطْواءُ.

قولُه: (قريةٌ بفَلج اليهامة)، النَّهاية: فَلَجُ بفتحتَيْنِ: قريةٌ عظيمةٌ مِن ناحيةِ اليهامة، وموضعٌ باليمنِ مِن مساكِن عاد، وبسكونِ اللام: وادٍ قريبٌ منَ البَصْرة.

قولُه: (حَنْظَلَة بن صَفْوان)، رَوى مُحيي السُّنّة عن سعيدِ بن جُبَيْر: كان لهم نَبيُّ يقالُ لهُ: حَنْظلةُ بنُ صَفْوان، فقَتَلوهُ فأهلكَهمُ اللهُ (٢٠). وأمّا حديثُ العَنْقاءِ فها وجَدتُهُ إلا في «مُجمَع الأمثالِ» للمَيْدانيّ (٣).

قولُه: (يقالُ له: فتخ)، قيل: صَحَّ بالتاءِ المُثنَّاةِ مِن فوقُ والخاءِ المعجَمةِ، وبالحاءِ غيرِ المعجَمة: رواية، وبالجيم والياءِ التَّحتانيِّ أيضاً، ذكَرَهُ صاحبُ «الإيضاح» في «شَرْح المقامات».

⁽١) في الأصل الخطي: "فيح"، وفي المطبوع: "فتح"، والمثبت من نص "الكشاف" من (ط) وسيتكلم عليه الطبيي باستيفاء.

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٨٤).

⁽٣) «مجمع الأمثال» (١: ٢٠١).

القصصَ العجيبة مِن قصص الأوَّلِين، ووصَفْنا لهم ما أَجرَوْا إليه من تكذيبِ الأنبياء وجرى عليهم من عذابِ الله وتدميره. والتَّتبير: التَّفتيتُ والتكسير. ومنه: التِّبْر؛ وهو كسارُ الذَّهَب والفضَّة والزُّجاج. و﴿ وَكُلًا ﴾ الأوَّلُ منصوبٌ بها دلَّ عليه ﴿ ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْنَالُ ﴾؛ وهو: أنذَرْنا، أو: حذَّرْنا. والثاني: بـ ﴿ تَبَرَّنَا ﴾؛ لأنه فارغٌ له.

[﴿ وَلَقَدْ أَتَوَا ﴿ وَلَقَدْ أَتَوَا ﴿ وَلَقَدْ أَتَوَا ﴿ وَلَقَدْ أَتَوَا مِ وَلَقَدْ أَتَوَا مِ وَلَقَا أَلَ اللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَلَوْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللّلَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّالَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُواللَّذُا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّالِمُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْ

أرادَ بالقرية «سَدُومَ» مِن قُرى قوم لُوط، وكانت خمساً، أهلَك اللهُ تعالى أربعاً بأهلِها وبقيَتْ واحدة. ومطرُ السَّوء: الحِجارة، يعني: أن قُريشاً مرُّوا مِراراً كثيرة في مَتاجرِهم إلى الشام على تلك القريةِ التي أُهلِكتْ بالحجارة من السهاء ﴿أَفَكُمْ يَكُونُواْ ﴾ في مِرارِ مُرورِهم يَنظرون إلى آثار عذابِ الله ونَكاله ويدَّكرون؟ ﴿بَلْ كَانُواْ ﴾ قوماً كَفَرةً بالبعث، لا يتوقَّعون ﴿نَشُورًا ﴾ وعاقبة، فوضع الرَّجاء موضع التوقَّع؛ لأنه إنها يَتوقَّع العاقبة مَن يؤمِنُ، فمِن ثَمَّ لم يَنظروا ولم يذَّكَروا، ومرُّوا بها كها التوقَّع؛ لأنه إنها يَتوقَّع العاقبة مَن يؤمِنُ، فمِن ثَمَّ لم يَنظروا ولم يذَّكَروا، ومرُّوا بها كها

قولُه: (أرادَ بالقرية: سَدُومَ، مِن قُرى قوم لُوطِ عليه السَّلام)، وعن بعضِهم: سَدُومُ عُظهاها وعاموراء وأذوما وصَبوائيم (١) وصُغَر (٢)، نَجَتْ صُغَر (٣)، وهَلَكتِ البَواقي، وفي حاشيةٍ موثوقٍ بها:سَذُومُ بالذالِ المعجَمة، ذكرَه الأزهريُّ (٤). والجَوهريُّ بالدّالِ غيرِ المعجَمة.

قولُه: (لأنهُ إنَّما يتَوقَّعُ العاقبةَ مَن يؤمنُ)، يريدُ أنّ حقيقةَ الرجاءِ انتظارُ الخير.

⁽١) في (ط): «وصبوايم».

⁽٢) وتُلْفَظُ: زُغَرُ أيضاً وهو الأشهر. انظر: «معجم البلدان» (٣: ٤١١).

⁽٣) لأن أهلها لم يكونوا يعملون الفاحشة كما جزم به البغوي في «معالم التنزيل» (٦: ٨٥).

⁽٤) في «تهذيب اللغة» (١٢: ٣٧٤) وخطًّا مَنْ قالها بالدال.

مرَّت رِكابُهم. أو: لا يأملون نُشوراً كما يأملُه المؤمنون؛ لطَمعِهم في الوصول إلى ثوابِ أعمالهم. أو: لا يَخافون، على اللَّغة التهاميَّة.

[﴿ وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَنَّخِذُونَكَ إِلَّا هُـنُوًا أَهَلَذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا * إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَا أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ ٤١ - ٤٢]

«إِنْ» الأُولى: نافية، والثانية: مخفَّفة من الثقيلة. واللامُ هي الفارقةُ بينهما. واتَّخذه هُزُواً: في معنى: استَهزأ به، والأصلُ: اتَّخذه موضعَ هُزُو، أو مَهْزُواً به. ﴿أَهَلَا ﴾ محكيُّ بعد القولِ المُضمَر. وهذا استصغارٌ، و ﴿بَعَكَ اللهُ رَسُولًا ﴾ وإخراجُه في مَعرضِ

الراغب: الرجاءُ: ظَنُّ حصُولِ ما فيه مسَرَّةٌ (١). الأساس: أرجو منَ الله المغفِرةَ، ورَجَوْتُ في وَلَدي الرُّشْدَ، وأتَيْتُ فلاناً رجاءَ أن يُحسِنَ إليَّ، والكافرُ لا يَرجو بل يَتوقَّعُ؛ لأنّ التوقُّعُ: التَرقُّبُ. الأساس: توقَّعتُهُ: ترَقَّبْتَ وقوعَه.

قولُه: (أو: لا يَأْمُلُونَ)، فعلى هذا الرجاءُ على حقيقتِه.

قولُه: (أو: لا يَخافُونَ)، الأساس: ومنَ المَجَازِ استعمالُ الرَّجاءِ في معنى الحَوْفِ والاكتراث، يقالُ: لقِيتُ هَوْلاً ما رَجَيْتُه وما ارتَجَيْتُه.

قولُه: (وهذا استصغار)، مبتدأٌ وخبر.

قولُه: (وَ ﴿بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾)، في موضع الابتداءِ على حكايةِ القرآن، والخبرُ: «سُخرِيةٌ»، أي: بَعْثُهُ، وحَذَفَ الضَّميرَ. ويُروَى: «بَعْثَ اللهُ» على المَصْدَر.

قال الإمام: ﴿أَهَاذَا ٱلَّذِى بَعَكَ ٱللَّهُ رَسُّولًا ﴾ تفسيرٌ لقولِه: ﴿إِن يَنَّخِذُونَكَ إِلَّا هُـرُوًا ﴾ فاستَحقَروهُ بقولِه: ﴿أَهَاذَا ﴾، واستَهزؤوا به بقولِهم: ﴿رَسُولًا ﴾، وهُم مُنكِرونَ، ذلك جَهْلٌ عظيم؛ لأنّ الاستهزاءَ والاحتقارَ إمّا أن يقَعَ بصُورتِه أو صِفتِه، أمّا الأوّلُ

⁽١) «مفردات القرآن» ص٣٤٦.

التسليم والإقرار، وهم على غاية الجُحود والإنكار: سُخريةٌ واستهزاء، ولو لم يَستهزئوا لقالوا: أهذا الذي زَعم - أو ادَّعى - أنه مبعوثٌ من عند الله رسولاً؟ وقولهُم: ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُنَا ﴾ دليلٌ على فَرْطِ مُجاهدة رسولِ الله ﷺ في دَعْوتهم، وبَذْلِه قُصارى الوسع والطاقة في استِعْطافهم، مع عَرْضِ الآيات والمُعجزاتِ عليهم حتى شارَفُوا - بزعمهم - أن يَترُكوا دِينَهم إلى دينِ الإسلام، لولا فَرْطُ لجَاجهم واستمساكِهم بعبادة الهتهم.

فباطلٌ؛ لأنهُ صَلَواتُ الله عليه كان أحسَنَ مِنهم خِلْقةً على أنْ لم يكنْ يَدَّعي ذلك. وأمّا الثاني فكذلك؛ لأنهُ صَلَواتُ الله عليه ادَّعَى التميُّزَ عنهُم بإظهارِ المُعجِزة، وأتّهم ما قَدِروا على القَدْح في حُجّتِه، ففي الحقيقةِ همُ الذين استَحَقُّوا أن يُهزَأَ بهم، ويُحُقَّرَ شأنُهم، ثُم إنّهم لوقاحتِهم قَلَبوا القضيّة، وذلك يَدُلُّ على أنهُ ليس للمُبطِل في أكثرِ الأوقاتِ إلا السَّفاهة (١).

قولُه: (ولو لم يَستهزِئوا لَقالوا: أهذا الذي زَعَمَ أَنهُ مبعوثٌ مِن عندِ الله رسُولاً؟)، لأنّ مِن مقتضَى الظاهرِ أَن يُتَرجِوا عن مُعتقدِهم بقولِهم: أهذا الذي زَعَمَ أنهُ مبعوثٌ مِن عندِ الله؟ فلمّا أتَوْا بالفعل الماضي وأوقَعوا رسُولاً حالاً منَ المفعول، وجعَلوا الجُملة صِلة الموصُول، أعلَموا بأنهُ مقرَّرٌ عندَهم أنهُ رسُولٌ ثابتُ الرِّسالة، فلو لم يُحمَلُ على الاستهزاء؛ لأنّ القومَ كفَرةٌ مُعانِدةٌ، لا يكونُ له معنى.

قولُه: (دليلٌ على فَرْطِ مجاهدةِ الرَّسولِ عَلَيْ في دَعُومِهم)، قال الإمامُ: وتَدُلُّ الآيةُ على اعترافِ القوم بأنهم ما اعترضوا على الدّلائلِ كلِّها إلا بمَحْضِ الجُمودِ والتقليد، لأنّ قولهَم: ﴿لَوْلَا أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا ﴾ إشارةٌ إلى الجُمودِ والإصرار، كدَأْبِ الجُهّالِ، وإلى أنهم مقهورونَ تحت حُجّتِه صَلَواتُ الله عليه، وما كان في أيديهم إلّا مجرَّدُ الوَقَاحة. وإلى أنهم سَلَّموا في آخِرِ الأمرِ قُوّةَ الحُجّة ورَزَانةَ العقل، فالقومُ لمّا جَمَعوا بيْنَ الاستهزاءِ والاستحقار، وبيْنَ رَزَانةِ العقلِ وقوّةِ الحُجّة، دَلَّ على أنهم كانوا متحيّرينَ في أمرِه (٢).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲٤: ۸۵).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٨٥).

و «لولا» في مثل هذا الكلام جار _ مِن حيثُ المعنى لا مِن حيثُ الصنعةُ _ مجرى التقييدِ للمُحكم المطلق. ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ وعيدٌ ودلالةٌ على أنهم لا يَفُوتونه وإن طالت مُدَّةُ الإمهال، ولا بدَّ للوَعيد أن يَلحَقَهم، فلا يغرَّنَهم التأخيرُ. وقولُه: ﴿مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ كالجَواب عن قولهم: ﴿ إِن كَادَلَيْضِلَنَا ﴾؛ لأنه نِسبةٌ لرسولِ الله إلى الضَّلال مِن حيثُ لا يُضِلُّ غيرَه إلّا مَن هو ضالًّ في نفْسِه. ويُروى: أنه من قولِ أبي جهلٍ لَعَنه الله.

[﴿ أَرْءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَىٰهَ دُ، هَوَىٰهُ أَفَأَتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾ ٤٣]

مَن كان في طاعةِ الهوى في دِينه يتبعُه في كلِّ ما يأتي ويَذَر، لا يتبصَّر دليلاً ولا يُصغي إلى بُرهان، فهو عابِدُ هَواه، وجاعلُه إلـهه، فيقولُ لرسوله هذا الذي لا يَرى

قولُه: (و (لولا) في مثلِ هذا الكلام جارٍ مِن حيثُ المعنى لا مِنْ حيثُ الصَّنعةُ - بَجُرى التقييدِ للحُكم المُطلَق)، ويُروَى: لا مِن حيثُ الصَّنعةُ، بالنُّونِ والعَيْنِ المهمَلة، أي: صَنْعةُ أهلِ النَّحُو، يعني: أنّ صَنْعةَ النَّحوِ تقتضي أن يَأْتيَ بعدَ كلماتِ الشَّرطِ جُملتانِ: شَرْطُ وجزاء، وقد يُؤتَى في بعضِ المواضع الذي يُرادَ تقييدُ الجُملة المتقدِّمة بشَرْطِ محذوفِ جوابهُ، كقولِك: آتيكَ غداً إنْ تركني فلانٌ، فقولُك: إنْ تركني: تقييدٌ لا مِن حيثُ الصَّنعةُ؛ لأنّ (إنْ اليست بموضوعة للقيْد، قال: (﴿إِن كُنتُمُ خَرَجْتُكُم جِهَدَا﴾ [المتحنة: ١]، متعلِّقُ بـ ﴿لاَتَتَخِذُوا ﴾، يعني: لا تتولَّوا أعدائي إنْ كنتمُ أوليائي. وقولُ النَّحُويِّين في مِثلِه: هُو شَرْطُ جوابُه محذوفٌ لدِلالةِ ما قبلَه عليه، وحُكمُ (لولا) حُكمُ كلماتِ الشَّرطِ في اقتضاءِ الجُملتيْن، وتقديرِ الرَّبطِ بينَهما.

قولُه: (مَن كان في طاعةِ الْهَوَى)، «مَن»: شَرْطيّةٌ، أو موصُولةٌ، والخبَرُ أو الجَزاءُ قولُه: «فهُو عابِدٌ هَواهُ»، وقولُه: «فيقولُ»، مرَتَّبٌ عليهما، والهمزةُ في ﴿ أَرَءَيْتَ ﴾ للتقرير والإنكار، يعني: إذا كان الشّأنُ كذلك فيقولُ اللهُ لرسُولِه: أرأيتَ منِ اتَّخَذَ إلههُ هَواهُ أنت تتوكّلُ عليه وتُجبِرُه على الإسلام؟ وإليه الإشارةُ بقولِه: «هذا الذي لا يَرى معبوداً إلّا هَوَاهُ» إلى آخِرِه، ويَجُوزُ أن يكونَ قولُه: «فهُو عابِدٌ هَوَاهُ» معطوفاً على «يَتْبَعُه في كلِّ ما يأتي ويَذَرُ»، «فيقولُ» جزاءُ الشَّرطِ، أي: كونُهم على هذه الحالةِ الشَّنيعة، سببٌ لأنْ يُنكِرَ اللهُ تعالى على رسُولِه جزاءُ الشَّرطِ، أي: كونُهم على هذه الحالةِ الشَّنيعة، سببٌ لأنْ يُنكِرَ اللهُ تعالى على رسُولِه

معبوداً إلّا هواه: كيف تستطيعُ أن تَدعُوه إلى الهدى؟ أفتتوكلُ عليه وتُجبِرُه على الإسلام وتقول: لا بدَّ أن تُسلِم شئتَ أو أبيتَ، ولا إكراهَ في الدين؟ وهذا كقوله: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِم بِعَبَّارٍ ﴾ [ق: ٤٥]، ﴿لَمَّتَ عَلَيْهِم بِمُصَيِّطٍ ﴾ [الغاشية: ٢٢]. ويُروى: أنَّ الرَّجلَ منهم كان يَعبُد الحَجَر، فإذا رأى أحسنَ منه رمى به وأخَذَ آخر. ومنهم الحارثُ بن قيس السَّهميُّ.

[﴿ أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرُهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَكِمْ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَكِيلًا ﴾ ٤٤]

﴿أَمْ ﴾ هذه مُنقطعة، معناه: بَلْ أتحسبُ، كأنَّ هذه المذهَّة أشدُّ من التي تقدَّمَتُها حتى حُقَّت بالإضرابِ عنها إليها؛ وهي كونُهم مَسْلوبي الأسماعِ والعقول؛ لأنهم لا يلقُون إلى استماع الحقِّ أُذناً ولا إلى تدبُّره عقلاً، ومُشبَّهين بالأنعام التي هي مَثلُ في الغَفْلة والضلالة، ثم أرجحَ ضلالةً منها. فإن قلتَ: لِمَ أُخِّر هواه، والأصلُ قولُك: الْغَفْلة والضلالة، ثم أرجحَ ضلالةً منها. فإن قلتَ: لِمَ أُخِّر هواه، والأصلُ قولُك: النَّفْلة والضلالة، ثم أرجحَ ضلالةً منها. فإن قلتَ: الله الأوَّل للعناية،

ويقولَ: هذا الذي لا يَرى معبوداً إلّا هَوَاه. هذا التقديرُ أُوفَقُ لتفسيرِ الآية؛ لأنّ قولَه: ﴿أَفَأَنَتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيهِ اللّهِ وَاقَعٌ جزاءً للشَّرط، وهُو معنى قولِه: «فيقولُ لرسُولِه هذا الذي» ليُؤذِنَ بأنّ الجزاءَ لا يستقيمُ إلّا بتقديرِ الإِخبارِ والقول. وقد أكَّد اللهُ سبحانه وتعالى الذي» ليُؤذِنَ بأنّ الجزاءَ لا يستقيمُ إلّا بتقديرِ الإنكار، وأقْحَمَ حرْفَ الإنكارِ بيْنَ الشَّرطِ الإنكارَ حيثُ أخرَجَ الشَّرطَ والجزاءَ على ضميرِ الفاعل المعنويِّ ليدُلَّ على أن الوكيلَ هُو اللهُ تعالى، ليس غيرَه أحدٌ (١).

قولُه: (أفتتوكَّلُ عليه؟)، قيل: هُو مُطاوعُ وكَّلَه: جعَلَه وكيلاً، يقال: تَوكَّلْ لي على فلانٍ حتّى تَأخُذَ حقِّي منه.

قولُه: (ما هُو إِلَّا تقديمُ المفعولِ الثاني على الأوّلِ للعناية)، الانتصاف: وفيه نُكتةُ إفادةِ الحَصْر، فإنّ الجُملةَ قبْلَ دخولِ ﴿ أَرْءَيْتَ ﴾ و﴿ أَتَّفَذَ ﴾ مبتدأٌ، وخبرُ المبتدأ: ﴿إِلْهَدُ. ﴾،

⁽١) في (ط): «ليس غيره أحداً».

والخَبرُ: ﴿هَوَينهُ ﴾. وتقديمُ الخبرِ كما عَلِمتَ يُفيدُ الحَصْرَ، فكأنَّهُ قال: أرأيتَ مَن لم يَتَّخِذْ معبُودَه إلّا هَواهُ؟ وذلك أبلَغُ في ذَمِّه وتوبيخِه (١).

وقال صاحبُ «الفرائدِ»: تقديمُ المفعولِ الثاني يُمكنُ، حيثُ يمكنُ تقديمُ الخبرِ على المبتدأ، والمعرِفتانِ إذا وَقَعتا مبتدأً وخبراً فالمتقدِّمُ هُو المبتدأ، فقولُه: كها تقولُ: عَلِمتُ مُنطلِقاً زيداً، ليس بسديد، ويمكنُ أن يقالَ: المتقدِّمُ هاهنا يُشعرُ بالثَّبات، بخلافِ المتأخِّر، فتقديمُ ﴿ إِلَىٰهَ دُ، ﴾ يُشعرُ بأنهُ لا بدَّ مِن إله، فهُو كقولِك: اتَّخَذَ ابنَه غُلامَه، فإنهُ يُشعرُ بأن له ابناً، ولا يُشعرُ بأن له فائدةُ تقديم ﴿ إِلَىٰهَ دُ، ﴾ على ﴿ هَوَينهُ ﴾.

وقلتُ: لا يُشَكُّ في أنّ مَرْتَبَةَ المبتدأِ التقديمُ، وأنّ المُعرَّ فَيُنِ (٢) أيها قُدِّم فهُو المبتدأ، لكنّ صاحبَ المعاني لا يقطعُ نظرَه مِن أصلِ المعنى، فإذا قيلَ: زيدٌ الأسدُ، فالأسدُ هُو المشبّةُ به أصالةً، ومَرْتَبَّةُ التأخيرُ عن المُشبَّهِ بلا نِزاع، فإذا جعَلتَه مبتدأً في قولِك: الأسدُ زيدٌ، أَزلْته عن مقرِّه الأصليِّ للمبالغة، وما يعني بالمُقدَّم إلّا المُزالَ عن مكانِه، لا القارَّ فيه، فالمُشبّةُ به هاهنا: الإلهُ، والمُشبَّةُ: الهوَى؛ لأنهم نزَّلوا أهواءهم في المتابعةِ منزِلةَ الإله، وإليه الإشارةُ بقولِه: «اتَّخَذَ الهوَى إلهاً»، فقدَّمَ المُشبَّة به الأصليَّ، وأوقعَهُ مُشبَّها؛ ليُوْذِنَ بأنّ الهوَى في بابِ استحقاقِ العبادةِ لها أقوى منَ الإلهِ تعالى، كقوله تعالى: ﴿إِنّما ٱلْبَيْعُ مِثُلُ ٱلرّيؤا﴾ [البقرة: ٥٧٧]، ولحَمَّ صاحبُ «المفتاح» إلى هذا المعنى في كتابِه (٣). وإنّما قال المؤلّفُ: «ما هُو إلاّ تقديمُ المفعولِ» على الحُصْر، لئلا يتوهَّمَ متوهِّمٌ خلافَه، وأمّا المثالُ الذي أورَدَه صاحبُ «الفرائد» فمعنى قولِه: اثَّخذَ ابنَه خُلامَه، جَعَلَ ابنَه كالغلام يَخدُمُه في مهنةِ أهلِه، وقولُه: اتَّخذَ ابنَه غُلامَه، ابنَه جَعَلَ غُلامَه ابنَه أَلهُ الله.

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٨٢).

⁽٢) في (ط): «المعرفتين».

⁽٣) «مفتاح العلوم» ص١٥٣.

⁽٤) قوله: «جعل غلامه ابنه» سقط من (ط).

كما تقولُ: عَلِمتُ مُنطلِقاً زيداً؛ لفضل عنايتك بالمنطلق. فإن قلتَ: ما معنى ذِكْرِ الأكثر؟ قلتُ: كانَ فيهم مَن لم يَصدَّه عن الإسلام إلّا داءٌ واحد؛ وهو حبُّ الرِّياسة، وكفى به داءً عُضالًا. فإن قلتَ: كيف جُعِلوا أضلَّ من الأنعام؟ قلتُ: لأنَّ الأنعام تَنقادُ لأرْبابِها التي تَعلِفُها وتَتعهَّدُها، وتعرفُ مَن يُحسن إليها ممَّن يُسيء إليها، وتَطلُب ما يَنفعُها وتَجتنِبُ ما يَضرُّها، وتَهْتدي لـمَراعِيها ومَشارِبِها، وهؤلاء لا يَنقادُون لربِّهم، ولا يَعرفون إحسانَه إليهم مِن إساءةِ الشيطانِ الذي هو عدوُّهم، ولا يَطلُبون الثوابَ الذي هو أشدُّ المضارِّ والمَهالِك، ولا يَهتدُون للحقِّ الذي هو المَشرعُ الهنيُّ، والعَذبُ الرَّوِيُّ.

[﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُ، سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا * ثُمَّ قَبَضْنَهُ إِلَيْنَا قَبْضُا يَسِيرًا ﴾ ٤٥-٤٦]

﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ ﴾: أَلَـمْ تَنظُرْ إلى صُنعِ ربِّك وقُدرته؟ ومعنى مدِّ الظلِّ: أنْ

قولُه: (والعَذْبُ^(۱) الرَّوِيُّ)، أي: المُرْوِي، وهُو منَ الإسنادِ المَجَازِيِّ؛ لأنّ الرَّوِيَّ في الحقيقة: الريَّانُ، وهُو الرجُلُ، وهُو فَعيلٌ بمعنى مُفعِل، كالحكيم بمعنى المُحكِم في أحدِ الأقوال. الأساس: وماءٌ رَوَاءٌ ورَوِيُّ: وللواردِ فيه: رِيُّ. ورَوِيتُ على أهلي، ورَوَيْتُ لهم ورَوَيْتُهم: استَقَيْتُ لهم، ومن المجاز: سحاب رَوِيِّ: عظيم القطر، وكأس رَويَّة.

قولُه: (أَلَمْ تَنظُرُ إِلَى صُنْع ربِّك وقُدرتِه؟)، قال القاضي: أصلُه: أَلَمْ تَنظُرُ إِلَى الظِّلِّ كيف مَدَّهُ ربُّك، فغَيَّرَ النَّظَمَ إِشعاراً بأنّ المعقولَ لوضُوح بُرهانِه، وهُو دِلالةُ حُدوثِه وتصَرُّفِه على الوَجْه النافع بأسباب مُحَينة، وأنّ ذلك فعْلُ الصّانع الحكيم، كالمحسُوسِ المشاهَدِ المَرْئيِّ، أوَلَم يَنتَهِ عِلمُك إِلَى أَنّ ربَّكَ كيف مَدَّ الظِّلَ، وذلك فيها بيْنَ طُلوع الفَجْر، وهُو أطيَبُ الأحوال؛ فإنّ الظُّلمةَ الخالصةَ تُنفِّرُ الطَّبْعَ وتَسُدُّ النظرَ، وشُعاعُ الشّمسِ يُسخِّنُ الجَوَّ، ويَبْهَرُ المُبْصِرَ ولذلك وَصَفَ به الجنة فقال: ﴿ وَظِلِ مَمْدُورِ ﴾ [الواقعة: ٣٠](٢).

⁽١) في(ط): «والعذاب».

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ۲۲۰).

جَعَلَه يمتدُّ ويَنبسِطُ فيَنتفِع به الناسُ. ﴿ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُ ، سَاكِنًا ﴾ أي: لاصقاً بأصل كلِّ مُظِلِّ مِن جَبَلٍ وبناءِ وشجرة، غيرَ مُنبسِط؛ فلم يَنتفِعْ به أحد. سَمَّى انبساطَ الظلِّ وامتِدادَه تحرُّكاً منه، وعَدَمَ ذلك سُكوناً. ومعنى كونِ الشمس دليلاً: أنَّ الناسَ يَستدلُّون بالشمس وبأحوالها في مَسيرِها على أحوال الظلِّ، مِن كونه ثابتاً في مكانٍ وزائلاً، ومتسَّعاً ومتقلِّصاً، فيَبنُون حاجتَهم إلى الظلِّ واستغناءَهم عنه على حسب ذلك. وقبضُه إليه: أنه يَنسخُه

وقلتُ: ولو قيل: ألم تَرَ إلى الظُّلِّ كيف مَدَّه؟ كان الانتقالُ منَ الأثَرِ إلى المؤثّر، والذي عليه التَّلاوةُ عكسُه، والمقامُ يقتضيه، لأنّ الكلامَ في تقريع القوم، وتجهيلهم في اتخاذِهمُ الهُوى إلها مَعْ وضُوحِ هذه الدَّلائل؛ ولذلك جَعَلَ ما يَدُلُّ على ذاتِه مُقدَّماً على أفعالِه في سائرِ آياتِه ﴿ وَهُو اللَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ ﴾، ﴿ وَهُو الَّذِي آرْسَلَ الرِّيَاحَ ﴾، ﴿ وَلَوْ شِنْنَا الْبَعَثْنَا ﴾. رَوَى السُّلَميُّ في «الحقائق»، عن بعضِهم: مخاطبةُ العامِّ: ﴿ أَفَلا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ اللسُّلَميُّ في «الحقائق»، عن بعضِهم: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِك ﴾ (١٠).

قولُه: (سمى انبساطَ الظُّلِّ وامتداده تحرُّكاً منهُ، وعَدَمَ ذلك سُكوناً)، يعني: قُوبِلَ ﴿مَدَّ الظِّلَّ ﴾ بقولِه: ﴿سَاكِنَا ﴾، ومُقابِلُ السُّكونِ الحركةُ، فيكونُ إطلاقُ مدِّ ظِلِّ وبَسْطِه على الحركةِ مِن بابِ تسميةِ الشيء باسم مُلابِسِه أو سبَبِه.

فإنْ قلتَ: لمَ عَدَلَ عن «متحرِّكاً» إلى «مَدَّ» وهُو أظهَرُ مِن «مَدَّ» في تناوُلِه الانبساطَ والامتداد؟ قلتُ: ليدمجَ فيه معنى الانتفاعِ المقصُودِ بالذَّات، وهُو معرفةُ أوقاتِ الصَّلُوات؛ فإنَّ اعتبارَ الظُلِّ فيها بالامتدادِ دونَ الانبساطِ، وتَحَمَّ معنى الإدماج بقولِه: ﴿ ثُمَّ قَبَضَنْهُ إِلَيْنَا قَبَضَا يَسِيرًا ﴾ أي: بالتدريج (٢) والمَهلِ لمعرفةِ الساعاتِ والأوقات، وفيه لَمْحةُ من معنى قولِه تعالى: ﴿ يَسْعَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِ لَمَةً قُلُ هِي مَوقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِ ﴾ [البقرة: ١٨٨].

⁽١) «حقائق التفسير» (٢: ٦٢).

⁽٢) في (ط): «بالتدرّج».

بضِعِ الشمس. ﴿ يَسِيرًا ﴾ أي: على مَهْل. وفي هذا القبضِ اليَسير شيئاً بعد شيء مِنَ المنافعِ ما لا يُعَدُّ ولا يُحصَر، ولو قُبض دَفعةً واحدة لتَعطَّلتْ أكثرُ مَرافق الناس بالظلِّ والشمس جميعاً. فإن قلتَ: ﴿ ثُمَّ ﴾ في هٰذَيْن المؤضعَيْن كيف موقعُها؟ قلتُ: موقعُها لبيانِ تفاضُلِ الأمور الثلاثة: كأنَّ الثاني أعظمُ من الأوّل، والثالثَ أعظمُ منها، تشبيها لتباعُدِ ما بينها في الفَضْل بتباعُدِ ما بين الحوادثِ في الوقت. ووجة آخر: وهو أنه لتباعُدِ ما بين الحوادثِ في الوقت. ووجة آخر: وهو أنه

قولُه: (بضِعِّ الشّمس)، النِّهاية: الضِّحُّ: ضَوْءُ الشّمسِ إذا استَمْكَنَ منَ الأرض، وهُو كالقَمْراءِ للقمر.

قولُه: (كأنّ الثاني أعظَمُ منَ الأوّلِ) لأنّ في إزالةِ الظُّلِ بالشّمس دليلاً على جُودِه، فلولا الشّمسُ ما عُرِف الظُّلُ، وأمّا الانتفاعُ بهما فالانتشارُ في النّهار، والهُدُوءُ في اللّيل، قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنَّلَ لِتَسَحَّنُواْ فِيهِ وَٱلنّهَارَ مُبْصِرًا ﴾ [يونس: ٢٧] قال تعالى: ﴿ هُو ٱللّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنَّلَ لِتَسَحَّنُواْ فِيهِ وَٱلنّهَارَ مُبْوسِرًا ﴾ [يونس: ٢٧] ﴿ لِتَبْغُواْ مِن فَضَلِهِ * وَاللّهِ مِن الرُّطوبةِ التي يَنْمو بها النّامي، وتصبغ الفواكه، ومِن وجودِ النّهارِ الإنضاجُ، وأكثرُ الاستمتاع. وكوْنُ الثالثِ، بها النّامي، وتصبغ الفواكه، ومِن وجودِ النّهارِ الإنضاجُ، وأكثرُ الاستمتاع. وكوْنُ الثالثِ، أي قَبْضِ الظَّلِّ قَبْضاً يسيراً، أعظمَ منَ الثاني، لأنّ فيه الحُصولَ والإزالةَ معَ التَّدرُّج والمَهَل، فتَحصُلُ تلك الفائدةُ معَ معرفةِ الساعاتِ والأوقاتِ المَنُوطةِ عليها أكثرُ أحكام الشَّرع؛ ولأنّ في التّدرُّج الاستئناسَ، وفي الفُجاءة التوحُش.

قولُه: (تشبيهاً لتباعُدِ ما بينَهما)، يعني: «ثُم» هاهنا استعارةٌ تبَعيّةٌ، حيث شَبَّه بُعدَ المُرْتَبةِ بالبُعدِ الزّماني، ثُم استُعيرَ لجانبِ المُشَبَّه لفظةُ «ثم»، وليس المعنى أنهُ تعالى بعدَ ذلك المَدِّ بزمانٍ متَراخِ جَعلَ الشّمسَ عليه دليلاً، فيجبُ الحَمْلُ على المَجَاز، وكذلك ﴿ ثُمَّ قَبَضْ نَكُ إِلَيْنَا ﴾.

قولُه: (ووَجُهُ آخَرُ)، وهذا الوجُهُ مَبْنيٌّ على أنّ «ثُم» مُجَرَى على حقيقتِها، وهِي التّراخي في الزّمان، ولا شَكَّ أنّ الظُّلمةَ سابقةٌ على النَّور، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَءَايَـةُ لَهُمُ ٱلْيَلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يس: ٣٧]، وقال ﷺ: «إنّ اللهَ خَلَقَ الحَلْقَ في ظُلمة، وألقى عليهم مِن نُورِه»، أخرَجَه الإمامُ أحمدُ بنُ حَنْبلِ في «مسنَدِه» عن عبدِالله بن عَمْروٍ (١٠).

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٤٤) والترمذي (٢٦٤٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٤) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حَسَن.

مَدَّ الظَّرَ حين بنى الساءَ كالقُبَّة المَضْرُوبة، ودَحَا الأرضَ تحتها فألقت القبَّةُ ظِلَّها على الأرض فَيْناناً ما في أَديمِه جُوَبُ لعَدمِ النيِّر، ولو شاءَ لجعلَه ساكناً مُستقِرًّا على تلك الحالة، ثم خَلَق الشمسَ وجعلَها على ذلك الظلِّ، أي: سَلَّطها عليه ونَصَبَها دليلاً مَتبُوعاً له كما يُتَّبَعُ الدليلُ في الطريق، فهو يزيدُ بها وينقُص، ويمتدُّ ويتقلَّص، دليلاً مَتبُوعاً له كما يُتَّبَعُ الدليلُ في الطريق، فهو يزيدُ بها وينقُص، ويمتدُّ ويتقلَّص، ثم نَسخَه بها فقَبَضَه قَبْضاً سهلاً يَسيراً غيرَ عَسير. ويَحتمل أن يريدَ قبْضَه عند قيامِ

قولُه: (فَيْناناً)، الأساس: وغُصنٌ فَيْنانٌ: كثيرُ الأفنان، وهُو في ظِلِّ عيشٍ وفَيْنانِ شجرة، وعن بعضِهم: ظِلَّ فَيْنانٌ، أي: ظَليلٌ، وصَرَفَه حيثُ جَعَلَه فَيْعالاً منَ الفَنَن، وأصلُه في الشّجر، يقالُ: شجرةٌ فَيْنانةٌ. وفي «الصّحاح»: رجُلٌ فَيْنانُ: طويلُ الشَّعرِ وحسَنُه، وهُو فَعُلانُ، جعَلَه منَ الفَيْنة. قيل: وأطبَقَ الإمامانِ على أنه مُنصرِفٌ، والحسَنُ بنُ هانئ مَنعَهُ الصَّرف في قولِه:

فَيْنانُ (١) ما في أديمِهِ جُوَبُ (٢)

وهُو وَهْمٌ منهُ، كما وَهِمَ الطائيُّ (٣) في قوله:

والنبعُ عُرْيانُ ما في عُودِهِ ثَمَرُ

قولُه: (ما في أديمِهِ جُوبٌ)، هو جَمْعُ جُوبةٍ. الجَوهريُّ: الجُوبةُ: الفُرجةُ في السَّحابِ^(٤) وفي الجبال. وانجابَتِ السحابةُ: انكَشَفت، والجُوبةُ: موضعٌ يَنْجابُ في الحرّة، والجمعُ جُوَبُّ.

إذا ثَنَتْهُ الغصونُ جَلَّلني

⁽١) في (ط): «والظل فينان»، وفي (ح) و(ف): «وللظل فينان»، والظاهر أنها زيادة مقحمة.

⁽۲) «دیوان أبی نواس» ص٤ وصَدْرُ البیت:

⁽٣) يعنى أبا تمام الشاعر المشهور، ولم أهتدِ إليه في «ديوانه».

⁽٤) ومنه الحديث المشهور في باب الاستسقاء في الخطبة يومَ الجمعة وفيه: «فها يُشيُّر بيده إلى ناحيةِ من السحاب إلّا انفرجت، وصارت المدينةُ مِثْلَ الجُّوبةِ» أخرجه البخاري (٩٣٣) ومسلم (٨٩٧) من حديثِ أنس بن مالكِ رضي الله عنه.

الساعة بقبضِ أسبابه؛ وهي الأَجْرامُ التي تُلقي الظلَّ، فيكون قد ذَكَرَ إعدامَه بإعدامِ أسبابه، كما ذَكَرَ إنشاءَه بإنشاء أسبابه، وقوله: ﴿قَبَضَ نَكُ إِلَيْنَا ﴾: يدلُّ عليه، وكذلك قولُه ﴿يَسِيرُ ﴾ [ق: ٤٤].

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِبَاسًا وَٱلنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا ﴾ ٤٧]

شبّه ما يَستر من ظلامِ الليل باللّباس الساتر. والسُّبات: الموت. والمَسبُوت: الميّت؛ لأنه مَقطوعُ الحياة، وهذا كقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلۡيَٰلِ ﴾ [الأنعام: ٦٠]. فإن قلتَ: هلّا فسَّرتَه بالراحة؟ قلتُ: النُّشور في مُقابلتِه يأباه

قولُه: (﴿ قَبَضْنَهُ إِلَيْمَنَا ﴾ يَدُنُّ عليه)، أي: يَدُنُّ على أنَّ المرادَ قَبْضُ الظِّلِّ وإعدامُه. وَصَفَ القَبْضُ باليسير؛ لأنَّ إِنْيانَ الساعةِ وأمَاراتِها (١١) عليه يسيِّر، كقولِه تعالى: ﴿ ذَلِكَ حَشَّرُ عَلَيْمَا يَسِيرٌ ﴾ [ق: ٤٤]. وفائدةُ إلينا في ﴿ قَبَضْنَكُ إِلَيْمَنَا ﴾ وصيغةِ الجَمْع: القَبْضُ التامُّ كقولِه تعالى: ﴿ وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [فاطر: ٢].

قوله: (هلّا فسَّرتَهُ بالراحة؟)، يعني: السُّباتُ لفظٌ مُشترَكٌ. الجَوهري: السُّباتُ: النَّومُ، وأصلُه الراحةُ، ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَانًا﴾ [النبأ: ٩]، وقال: المَسْبوتُ: الميِّتُ، والمَغْشيُّ عليه، وكذلك العليلُ إذا كان مُلقَى كَللنّائم.

الأساس: جَعَلَ اللهُ النّومَ سُبَاتاً: مَوْتاً، وأصبحَ فلانٌ مَسْبوتاً: ميِّتاً، فلمَ خصَصْتهُ بالموت؟ وأجاب: أنّ النَّظْمَ والتقابُلَ هُو القرينةُ المُخصّصةُ (٢).

فإنْ قلتَ: ﴿ النَّهَارَ نُشُورًا ﴾ في مقابلِ ﴿ اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ و ﴿ وَالنَّوْمَ سُبَاتًا ﴾ لا قرينةَ لها؟ قلت: تكريرُ ﴿ جَعَلَ ﴾ الأوّل، وأنّ النّشْرَ في النّهارِ يُقابِلُها لاشتهالِ النّشورِ على الظُّهورِ والبَعْث.

فإن قلتَ: وقد فَشَرَ القاضي بها حيث قال: جَعَلَ النَّومَ سُباتاً: راحةً للأبدانِ، بقَطْع

في (ط): «وأمارتها».

⁽٢) في (ف): «هو القرينة المحضة».

إباءَ العَيُوفِ الوِرْدَ وهو مُرَنَّق. وهذه الآيةُ مع دلالتِها على قُدرة الخالق فيها إظهارٌ لنعمته على خَلْقه؛ لأنَّ الاحتجابَ بسَترِ الليل،

المشاغل، وأصلُ السَّبتِ: القَطْعُ، أو مَوْتاً؛ لأنهُ قَطَعَ الحياة ﴿وَجَعَلَ ٱلنَّهَارَ نُشُورًا ﴾ ذا نُشور، أي: انتشار يَنتشرُ فيه الناسُ للمَعَاش، أو بُعِثَ منَ النّوم بَعْثَ الأموات (١١). والمصنَّفُ أباهُ كلَّ الإباء، وضَرَبَ لهُ المَثَل.

قلتُ: قد تَقرَّر أنَّ السَّباتَ لفظةٌ مُشترَكةٌ وهِي مُفتقِرةٌ إلى قرينةٍ مبيِّنة، والقرينةُ وَنُشُورًا ﴾ لتُقابِلها، فجعْلُها حقيقة شَرْعيّة أوْلَى منَ اللَّغَويّةِ التي بمنزلةِ المَجَازِ على أنّ المقامَ لا يُساعدُ اللَّغويّة؛ لأنه إذا اتّفَقَ تفسيرُ الآيةِ معَ الآياتِ السابقةِ واللاحقة في المعنى وتضَمَّنَ نُكتة زائدة، كان أحسنَ من الاختلاف، والحُلقِ عن تلك اللَّطيفة، وفي السابقةِ حديثٌ مِن معنى الإيجادِ والإعدام، حيث فَسَّرَ القَبْضَ بالإعدام، والمَدَّ بالايجاد. واللاحقةُ فيها ﴿ لِنُحْتِي بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا ﴾، فالآياتُ مع دلالتها على القُدرةِ الباهرة، ومع إظهارِ النَّعمةِ فيها الدِّلالةُ على الحَشرِ والنَّشر، وبه رَمَزَ المصنِّفُ بقولِه: «والنَّومُ واليَقَظة» أي: عبرةٌ فيها لمن اعتبر.

قولُه: (إباءَ العَيُوفِ الوِرْدَ وهُو مُرنَّقٌ)، الأساس: وهُو يَعَافُ الطَّعامَ والشرابَ، والمياه. [قال:

وإنَّي لَشرَّابُ (٢) المياه إذا صَفَتْ وإنَّسِي إذا كَـــدَّرْتَهَا لَعَيُــوفُ

وناقةٌ عَيُوفٌ: تَشُمُّ الماءَ ثم تَدَعُه. وفيه (٣): لهُ رَوْنَقُ، أي: حُسنٌ وبهَاء، وذهبَ رَوْنقُه. ورَنَّقَه: كَدَّرَه، كَأَنِّ معناهُ: ذهبَ برَوْنقِه الذي هُو صَفاؤه والمعنى: قولُه: ﴿نَشُورًا ﴾ يَمنَعُ تفسيرَ السُّباتِ بالنَّوم الذي هُو الراحةُ؛ لعَدَم التقابلُ، امتناعَ ناقةٍ تكرَهُ الماءَ الصافي، والحالُ أنها عُرِضَتْ على الماءِ الكدر.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢١).

⁽٢) قوله: «قال: وإني لشراب المياه» سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) يعني في «أساس البلاغة» (رنق).

كم فيه لكثيرٍ من الناس من فوائد دِينيّةٍ ودُنيويَّة! والنومُ واليقظة وشَبَهُهما بالموت والحياة: أيُّ عبرةٍ فيهما لمن اعتبَر! وعن لُقهانَ: أنه قال لابنه: يا بُنيَّ، كها تنامُ فتُوقَظُ، كذلك تموتُ فتُنشَر.

[﴿ وَهُوَ الَّذِى آرْسِكَ الرِّينَ عَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَى رَحْمَتِهِ أَ وَأَنزَلْنَامِنَ السَّمَاءِ مَآءَ طَهُورًا ﴾ ٤٨] قُرئ: (الرِّيح)،

قولُه: (كم فيه لكثيرٍ منَ الناسِ مِن فوائدَ)، كم هُنا: خبَريّةٌ، وهِي خبرُ أنّ، وفي معناهُ أنشَدَ أبو الطيّب:

وكم لظــلام الليلِ عنــدَكَ مِن يدٍ ثُخــبِّرُ أَنَّ المَانـويِّـــةَ (١) تَكُـــذِبُ وقاكَ ردى الأعداءِ تَسْـري عليهِمُ وزاركَ فيه ذو الدَّلالِ المحجَّبُ(٢)

قولُه: (والنَّومُ واليَقَظة)، «النومُ»: مبتدأٌ، والخبرُ: «أيُّ: عبرة»، على تأويلِ: مَقُولٌ عندَ ذكْرِهما: أيّ عبرةٍ فيهما، «وشَبَّهَهُما بالموتِ والحياة» جملةٌ معترضةٌ لتأكيدِ معنى العِبرةِ فيهما. وقيل: هِي حالٌ، وليس بشيء، وفي نُسخة: «وشَبَهُهُما» بالرَّفْع: عطفٌ تفسيريّ.

قولُه: (قُرِئَ: «الرِّيح»)، قَرأَها ابنُ كثيرِ وحْدَه (٣)، وقَرأَ عاصمٌ ﴿ بُثْمَرًا ﴾ بالباءِ مضمومةً وإسكان الشِّين، وحمزةُ والكسائيُّ: بالنُّونِ مضمومةً وإسكان الشِّين، وحمزةُ والكسائيُّ: بالنُّونِ مضمومةً وضمِّ الشِّين (٤)، وابنُ السَّمَيْفَع: مفتوحةً وإسكانِ الشِّين، وابنُ السَّمَيْفَع:

⁽١) وهم أتباعُ ماني القائلين بأن الخيرُ من النهار، وأن الشرّ من الليل، فعرَّض بهم المتنبي هذا التعريضَ اللطيف.

⁽٢) «ديوان المتنبي» بشرح العكبري (١: ١٧٨).

⁽٣) وقد سبق تعليل هذا الاختيار في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيكِجِ ﴾ [البقرة: ١٦٤]. انظر: «حجّة القراءات» ص١١٨.

⁽٤) وقد سبق تفسير هذا الحرف في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِئِ يُرْسِلُ ٱلرِّيَكَ بُشَرًا بَيِّنَ يَدَى رَحْمَتِهِ.﴾ [الأعراف: ٥٧]. انظر: «حجّة القراءات» ص٧٨٥.

و(الرِّياحَ نَشْرًا) إحياءً، و(نُشُرًا) جمعُ نَشُور؛ وهي المُحْيِية؛ و(نُشْرًا) تخفيف: نُشُر، و(بُشْرًا) تخفيف بُشُر؛ جَمْعِ بَشُورٍ وبُشْرى. و﴿بَايْكَ يَدَى رَحْمَتِهِ ﴾ استعارةٌ مَليحة، أي: قُدَّام المَطَر.

﴿ طَهُورًا ﴾: بَلَيغاً في طَهارته. وعن أحمدَ بنِ يحيى: هو ما كان طاهِراً في نَفْسِه مُطهِّراً لغيره. فإنْ كان ما قاله شَرْحاً لبلاغته في الطهارة؛ كان سَديداً، ويعضدُه قولُه تعالى: ﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمُ مِّنَ ٱلسَّكَمَاءِ مَا أَءُ لِيُطَهِّرَكُم بِهِ ۦ ﴾ [الأنفال: ١١]، وإلّا فليسَ «فَعُولٌ»

«الرِّياح بُشْرى»، بالباءِ مثْل: حُبْلى. قال ابنُ جِنِّي: «بُشْرَى»: مصدرٌ وقَعَ موقعَ الحال، أي: مُبشِّرةً، نحوَ قولِم: جاء زيدٌ رَكْضاً، أي: راكضاً، وهَلُمَّ جَرّاً، أي: جارّاً أو مُنجَرّاً (١).

قولُه: («نَشْراً»: إحياءً)، على أنّ «نَشْراً»: حالٌ مِن ضميرِ الفاعل، وقولُه: «ونُشُراً»: جَمْعُ: نُشُوراً، وهِي المُحيِية» على أنهُ حالٌ منَ المفعول.

قولُه: (استعارةٌ مليحةٌ)، إمّا ترشيحيّةٌ، إذا قُرِئَ: ﴿ بُثُمْرًا ﴾ بالباءِ، شَبَّه المطرَ بالرّحة، ثُم استُعيرَ لهُ الرَّحمةُ ورَشِّحَها بقولِه: ﴿ بُثُمْرًا ﴾ ، قال: ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُ مِ بِرَحْمَةِ مِنْهُ ﴾ [التوبة: ٢١]، ثُم جَعَلَها بيْنَ يدَيْه تتميهًا لها؛ لأنّ البشيرَ يتقَدَّمُ المُبشَّرَ به، ويجوزُ أن تكونَ تمثيليّة، و ﴿ بُشْرًا ﴾ مِن تتمّةِ الاستعارة، وداخلٌ في جُملتِها، ومَنْ قرأً «نَشْراً » بالنّون كان تجريداً لها؛ لأنّ النّشرَ يُناسِبُ السّحابَ.

قولُه: (وعن أحمد بن يحيى)، وهُو أبو العباسِ ثعلبٌ. قال ابنُ الأنّباريِّ: كان إمامَ الكوفيِّينَ في النَّحوِ واللُّغةِ في زمانِه، وكان ثقةً دَيِّناً مشهوراً بصِدقِ اللَّهجةِ والمعرِفةِ بالغريب. وقال المُبرِّد: أعلمُ الكوفيِّينَ ثعلبٌ، فذُكِرَ الفَرَّاءُ فقال: لا يَعْشُرُه (٢).

قولُه: (فإنْ كان ما قالهُ شَرْحاً لبلاغتِه في الطّهارةِ؛ كان سَديداً وإلّا فليس « فَعولٌ»

⁽١) «المحتسب» (٢: ١٢٣) وزاد ابن جني: «ومنه قولُ الله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدَّعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيَـا ﴾ [البقرة: ٢٦٠] أي: ساعيات. انتهى. ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٥: ٧٧).

⁽٢) انظر: «نزهة الألبّاء» للأنباري ص٢٢٨. وقوله: «لا يَعشُّرُه» أي: لا يبلغ عِلمُه عُشَر عِلمِه.

من التفعيلِ في شيء.

منَ التفعيل في شيء)، قال القاضي: «فَعولٌ» غَلَبَ في معنَيَيْنِ، أحدُهما: اسمٌ كالوَضوءِ والوَقُود: لِما يُتَوضَّأُ ويُوقَدُ به. وثانيهِما: للمبالغة، كالشَّكورِ والغفور. وقد جاء للمفعولِ كالضَّبوث، وللمصدرِ كالقَبُول، وللاسم كالذَّنُوب(١).

وقال صاحبُ «المُغرِب»: وما حُكِي عن ثعلبٍ إِنْ كان زيادة بيانٍ لنهايتِه في الطَّهارة، فصوابٌ حسَنٌ، وإلّا فليس فَعولٌ من التفعيلِ في شيء، وقياسُ هذا على ما هُو مشتقٌ من الأفعالِ المتعدِّية، كقَطُوع ومَنُوع، غيرُ سَديد (٢). ونَقَلَ صاحبُ «المطلع» عن «بسيط» (٣) الواحِديِّ، أنه قال: أجاد أبو القاسِم الزجاجيُّ (٤) في تفسير الطَّهور، وكشَفَ عن حقيقةِ المعنى فقال: الطَّهورُ: اسمٌ للماء الذي يُتطَهَّرُ به، ولا يجوزُ إلّا أن يكونَ طاهراً في نفسِه، مُطهِّراً لغيره؛ لأنّ عُدولَ العرَبِ عن صيغةِ «فاعِل» إلى «فعيلٍ» أو «فعولٍ» لزيادةِ المعنى؛ لأنّ اختلاف الأبنيةِ لاختلافِ المعاني، فكم لا يجوزُ التسويةُ بيْنَ صابرٍ وصَبُور، وشاكرٍ وشاكرٍ وشكُور، كذلك في: طاهرٍ وطَهُور، والشيءُ إذا كان طاهراً في نفسِه لا يجوزُ أن يكونَ مِن وغفرُ، ونفور، لأنّ هذه نُعوتٌ تَحمِلُ الزِّيادةَ، والطَّهارةُ ليست كذلك، فإذا نَقَلنا الطاهرَ إلى طَهُورٍ ليكنْ إلّا لزيادةِ المعنى، وذلك المعنى ليس إلّا التطهيرَ.

فإنْ قيلَ: بناءُ الطَّهورِ مِن: طَهُرَ يَطْهُرُ طَهارةً، وهُو لازمٌ، فكيف يجوزُ تعديتُه بتطهيرِ غيرِه؟ قُلنا: النَّظُرُ في هذه اللفظةِ أدَّى إلى أنّ فيه معنى التطهير؛ لأنه لا يجوزُ إطلاقُه على الماءِ

⁽۱) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٢).

⁽٢) «المُغرب في ترتيب الـمُعرب» (٢: ٢٩).

⁽٣) وهو أكبر مصنفاته في «التفسير»، ولم يُطْبعُ بَعْدُ.

⁽٤) شيخ العربية أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النحوي، صاحب التصانيف، وتلميذ العلامة أبي إسحاق الزجاج وهو منسوب إليه، توفي سنة ٣٣٧هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٥: ٤٧٥).

والطَّهور على وجهَيْن في العربيّة: صِفَة، واسمٌ غيرُ صِفة؛ فالصِّفةُ: قولُك: ماءٌ طَهُور، كقولك: طاهرٌ، والاسمُ: قولُك لِما يُتطهَّر به: طَهُور، كالوَضُوء، والوَقود، لِما يُتوضَّأ به وتُوقَد به النار. وقولُهم: تطهَّرتُ طَهُوراً حَسناً، كقولك: وَضوءًا حسناً، ذَكَره سِيْبويه، ومنه قوله ﷺ: «لا صلاةَ إلّا بطَهُورا» أي: طَهارة. فإن قلتَ: ما الذي يُزيل عن الماءِ اسمَ الطَّهور؟ قلتُ: تيقُّنُ مُخالطة النجاسةِ، أو غَلَبتُها على الظنِّ، تغيَّر أحدُ أوصافِه الثلاثة أو لم يَتغيَّر،

الذي ليسَ بمُطهِّر، لأنَّ العرَبَ لا تُسمِّي الشيءَ الذي لا يقَعُ به التطهيرُ طَهُوراً، فمِن هذا الوجهِ يجب أن يُعلَمَ، لا منَ التعدِّي واللَّزوم.

فإنْ قيل: هذا يُشكِلُ بقولِه عَزَّ وجَلَّ في صفةِ شرابِ أهلِ الجنة: ﴿وَسَفَنَهُمْ رَبُّهُمْ شَكَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]، وبقولِ جَريرٍ:

عِذَابِ الثنايا رِيقُهنَّ طَهورُ^(١)

قُلنا: لمّ وصَفَ اللهُ تعالى الماء في الدُّنيا بالطَّهارة، فجعَلَهُ طَهُوراً، وهذا غايةُ ما يُوصَفُ به الماءُ، وُصِفَ ذلك الشرابُ أيضاً بهذا الوَصْفِ ليَعتقِدَ فيه منَ الطّهارةِ ما اعتقَدْناهُ فيما وَصَفَه منَ الماء، وإن كان ذلك أرفَعَ وأشرَفَ، وكذلك جريرٌ لمّا عَلِمَ أنّ غايةَ وَصْفِ الماء أن يُقالَ: طَهُورٌ، شَبَّهَ الرِّيقَ بالماء، وأحَبَّ أن يُزيلَ عن الرِّيقِ سِمةَ النَّجاسة فلم يُمكنه أن يُصِفَه إلّا بها يوصَفُ به الماءُ، ألا تَرى أنهُ قال: عِذَابُ الثنايا، فوصَفَها بالعُذوبة، وهِي مِن صفةِ الماء، فكها أنّ العَذْبَ حقيقةٌ في الماء مَجَازٌ في غيره، كذلك الطَّهورُ حقيقةٌ في الماء مُستعارٌ في الرِّيق، وهذا واضحٌ جِدّاً. انتهى كلامُ الزُّجَاجيِّ . الزُّجَاجيُّ: بالجيم الخفيفة.

وقَبْلَه:

أداوي بها قَلْباً عليَّ فُجورُ؟!

خليلي هل في نظرةٍ إنْ نظرتُها

⁽١) لم أجده في «ديوانه»، وذكره السريُّ الرفّاء في «المحبّ والمحبوب» ص١٨، وصَدْرُ البيت: إلى رُجَّح الأكفالِ غيدٍ من الصِّبا

أو استعمالُه في البكن لأداء عبادةٍ عند أبي حَنيفة، وعند مالكِ بن أنس: ما لم يتغيَّرُ أحدُ أوصافه فهو طَهُور. فإن قلتَ: فما تقولُ في قوله ﷺ حين سُئل عن بِئر بُضَاعة فقال:

قولُه: (أواستعالُهُ في البكن)، عطفٌ على «تَيقُّنُ مُخالطةِ النَّجاسة»، وفيه إشعارٌ بأنّ الماءَ المستعمَلَ مسلوبٌ عنهُ الطَّهُوريّةُ فيبقَى طاهراً.

قولُه: (وعندَ مالكِ بنِ أنس)، قال صاحبُ «الجامع»: هُو صاحبُ المذهبِ أبو عبدِالله من أنسِ بن مالكِ بن أبي عامرٍ من بني حِمْيرَ ابنِ سَبَأُ الأكبرِ (١). وأنسُ بنُ مالك منَ الأنصارِ مِن بني النجّار، صاحبُ رسُولِ الله ﷺ.

قولُه: (فها تقولُ في قولِه ﷺ حين سُئلَ عن بِئرِ بُضَاعة؟)، يعني: هذا الحديثُ يُقوِّي مذهبَ مالكِ ما لم يتغَيَّرُ أحدُ أوصَافِه فهُو طَهُور (٢)، ومذهبُ الشافعيِّ: الماءُ الكثيرُ كذلك (٣). وخُلاصةُ الجوابِ: أنَّ ما ذَكَرَه أبو حنيفةَ هُو حُكمُ الماءِ الراكد، وبئرُ بُضاعةَ ماؤها جارٍ.

قلتُ: أمّا حديثُ بئرِ بُضاعةَ فعن أبي داودَ والتِّرمذيِّ والنِّسائيِّ، عن أبي سعيدِ الخُدْريِّ قال: قيل: يا رسُولَ الله، إنه يُستَقَى لك مِن بئرِ بُضَاعةَ، ويُلقَى فيه لحومُ الكلابِ وخِرَقُ اللهَ على اللهَ على اللهُ على اللهُ على اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ على اللهُ اللهُ على اللهُ اللهُ اللهُ على اللهُ الل

⁽١) «جامع الأصول» (١: ١٨٠).

⁽٢) يوضّحه قولُ ابن العربيِّ المالكيِّ في «أحكام القرآن» (٣: ١٤٢٠): وقد فاوضْتُ الطوسيَّ الأكبر _ يعني الإمام أبا حامدِ الغزاليِّ رحمه الله _ في هذه المسألة مِراراً، فقال: «إنَّ أخْلصَ المذاهبِ في هذه المسألةِ مذهبُ مالك؛ فإنّ الماءَ طهورٌ ما لم يتغيّر أحدُ أوصافِه؛ إذْ لا حديثَ في الباب يُعَوَّلُ عليه، وإنّما المُعوَّلُ على ظاهرِ القرآن وهو قولُه: ﴿وَأَنزَلْنَامِنَ السَّمَآءِ مَآهُ طَهُورًا ﴾ وهو ما دامَ بصفاته، فإذا تغيّر عن شيء منها خرج عن الاسم بخروجه عن الصفة، ولذلك لم يجد البخاري إمامُ الحديثِ والفقه في البابِ خبراً صحيحاً يُعَوِّلُ عليه، قال: «باب إذا تغيّر وصفُ الماء». انتهى.

⁽٣) لأن الكثرة عند الشافعية تدفّعُ حكمَ الاستعمال، انظر: «الوسيط» للغزالي (١: ١٢٣).

⁽٤) أخرجه أبو داود (٦٦) والترمذي (٦٦) والنسائي (١: ١٤١) وقال الترمذي: حديثٌ حسن.

«المَاءُ طَهُور لا ينجِّسُه شيء إلَّا ما غيَّر لونَه أو طَعْمه أو رِيحه»؟ قلتُ: قال الواقديُّ: كان بئرُ بُضاعة طريقاً للماء إلى البساتين.

[﴿ لِنُحْدِيَ بِهِ - بَلْدَةً مَّيْنَا وَنُسُقِيَهُ رِمِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَكُمُا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا ﴾ ٤٩]

وإنها قال: ﴿مَّيْتَنَا﴾؛ لأنَّ «البلدة» في معنى «البلد» في قوله: ﴿فَسُقْنَهُ إِلَى بَلَدِ مَّيِّتِ ﴾ [فاطر: ٩]، وأنه غيرُ جارٍ على الفعل كفَعُولِ ومِفْعال ومفْعِيل. وقُرئ: (نَسقِيه)

قال أبو داودَ: سُئلَ قَيِّمُ بِئْرِ بُضَاعةَ عن عُمقِها؟ قال: إذا كثُرُ كان إلى العانَة، وإذا نقَصَ كان دونَ العَوْرة، قال أبو داودَ: قدرْتُ^(١) بِئرَ بُضَاعةَ، فإذا عَرْضُها ستةُ أذرُع.

وقلتُ: الظاهرُ مِن هذه الرَّوايةِ أَمَّا كانت راكدةً، واللهُ أعلم. قال صاحبُ «النَّهاية»: هِي بئرٌ معروفةٌ بالمدينة، والمحفوظُ ضمُّ الباء، وأجازَ بعضُهم كسْرَها، وحَكَى بعضُهم بالصّادِ المهمَلة، وعن بعضِهم: بُضَاعةُ: اسمُ امرأةٍ نُسِبَتْ إليها البئرُ.

قولُه: (لأنّ «البلدةَ »في معنى «البلد»)، أي: لم يُقلْ: «ميْتة»؛ لأنّ معنى «البلدِ» و «البلدةِ» واحدٌ.

الراغب: البَلَدُ: المكانُ المُحيطُ المحدودُ. وسَمَّى المَفَازة (٢) بلداً لكونها مَوْطِناً للوحوش، والمقبُرة بلداً لكونها مَوْطِناً للأموات (٣).

قولُه: (وأنهُ غيرُ جارٍ على الفعل)، أي: «المَيْتُ» ليس على وِزَانِ الفعل، فيكونُ مُلحَقاً بالأسهاء، كالذَّبيحةِ والنَّطيحة. قيل: إنّ نَحْوَ «فاعل» جارٍ على «يَفْعَلُ» مِن حيثُ الحَركاتُ والسَّكَناتُ، ونَحْوُ «مفعولِ» جارٍ على «يُفْعَلُ»؛ لأنّ أصلَه «مُفعَلُ»، وأمّا نحوُ «فعولِ» و«مِفعَالٍ» و «مِفعيلٍ» و «فعيلٍ» بمعنى «مفعولٍ» فليس جارِياً على الفعل، فيستوي فيه المذكّرُ والمؤنّث.

⁽١) وفي «سنن أبي داود»: وقَدَّرْتُ أنا بثر بُضاعةَ بردائي، مدَدْتُه عليها ثم ذَرعْتُه فإذا عرضُها ستّةُ أذرُع.

⁽٢) في (ح) و(ف): «المغارة» بالغَيِنْ المُعَجمة.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص١٤٣.

بالفتح. وسَقى، وأسقى: لُغتانِ. وقيل: أسقاه: جَعل له سُقياً. الأناسِيُّ: جعُ إنسيِّ، أو إنسان، ونحوُه: ظَرابيُّ في ظِربان، على قلبِ النون ياءً، والأصلُ: أناسِينُ وظَرابِينُ. وقُرئ بالتخفيف بحذف ياءِ أفاعِيل، كقولك: أناعِمُ، في: أناعِيْمَ. فإن قلتَ: إنزالُ الماء موصوفاً بالطهارة وتعليلُه بالإحياء والسَّقي يُؤذِنُ بأنَّ الطهارة شرطٌ في صحَّةِ ذلك، كما تقولُ: حَمَلني الأميرُ على فرسٍ جَواد لأصيدَ عليه الوحش. قلتُ: لمَّا كان سقيُ الأناسيِّ من جُملة ما أُنزِلَ له الماء، وصَفة بالطَّهور إكراماً لهم، وتتمياً للمنَّة عليهم، وبياناً أنَّ مِن حقِّهم حين أرادَ اللهُ لهم الطهارة وأرادهم عليها أنْ يُؤثِروها في عليهم، وبياناً أنَّ مِن حقِّهم حين أرادَ اللهُ لهم الطهارة وأرادهم عليها أنْ يُؤثِروها في بواطنهم ثم في ظواهرهم،

قولُه: (ونحوُه: ظَرَابيُّ)، الجَوهري: هِي دُوَيَّةٌ كالهِرَّةِ مُنتِنةُ الرِّيح، يقال: ظِرْبَى على فِعْلَى هُو جَمْعٌ، مثْلَ: حِرْباءَ وحَرَابيَّ، كأنهُ جَمْعٌ على ظَرَابِيَّ، مثْلَ: حِرْباءَ وحَرَابيَّ، كأنهُ جَمْعُ ظِرْباءَ.

وقال الزجَّاجُ: «أَنَاسِيُّ»: جَمْعُ إنْسيِّ، ككُرْسيِّ وكَرَاسيَّ، أو جَمْعُ أناسين، كسَراحينَ وسِرحانَ^(١).

قولُه: (إنزال الماء موصُوفاً بالطَّهارة)، يعني: لا شَكَّ أنّ في إنزالِ الماء من السّماء لأجْلِ إحياء الأرض، وسَقْيِ الأنعام مناسبة، وأيُّ مناسبة لطَهُوريّةِ الماء في هذا المعنى؟ وأجابَ: أنّ أجَلَّ تلك العِلَل سَقْيُ الأناسيِّ، وأنهُ هُو المقصُودُ الأَوْلى، فيجبُ امتيازُه عن سائِرها بما يختَصُّ بهم، وأشرَفُ الغَرضِ في الإنعام عليهم تعرُّضُهم لما يفوزونَ به على السّعادة العُظمى، والحياةِ الأبديّةِ مِنَ العبادة، وهِي لا تَحِلُّ إلا بطهارةِ الظاهرِ والباطن، فعلى المكلَّفِ العيرَّف شُكرَ هذه النَّعمةِ بقلبِه، ويَظهَرَ أثرُه على جَوارحِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنْ يتعرَّف شُكرَ هذه النَّعمةِ بقلبِه، ويَظهَرَ أثرُه على جَوارحِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنْ يؤثروها في بَواطِنهم ثُم في ظواهِرِهم».

قولُه: (وأرادَهم عليها)، الأساس: وأرادَه على الأمرِ: حَمَله عليه.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧١).

وأن يَرْبَوُوا بِأَنفُسِهم عن مُخالطةِ القاذورات كلِّها كها رَبا بهم ربُّهم. فإن قلت: لم خصَّ الأنعامَ مِن بينِ ما خَلَقَ من الحيوان الشاربِ؟ قلتُ: لأنَّ الطيرَ والوحش تُبعِدُ في طلبِ الماء فلا يُعوِزُها الشربُ بخلاف الأنعام، ولأنها قِنْية الأَناسيِّ، وعامَّةُ منافعهم متعلِّقةٌ بها، فكان الإنعامُ عليهم بسَقْيِ أنعامهم كالإنعام بسَقْيهم. فإن قلتَ: فها معنى تنكير الأنعام والأناسيِّ ووَصفِها بالكثرة؟ قلتُ: معنى ذلك: أن عِلْية الناس وجُلَّهم مُنيخُون بالقُرْبِ من الأوديةِ والأنهار ومنابع الماء، ففيهم غُنيةٌ عن سقي السهاء، وأعقابُهم _ وهم كثيرٌ منهم _ لا يُعيشهم إلا ما يُنزل اللهُ من رحمته وسُقيا سهائه، وكذلك قولُه: ﴿ لِنُحْمِي بِهِ بَلْدَةٌ مَيْنَا ﴾ يريدُ بعضَ بلاد هؤلاء المُبتعِدين عن مظانً وكذلك قولُه: ﴿ لِنُحْمِي بِهِ عَلَامَ الأنعام على سقي الأناسيِّ؟ قلتُ: لأنَّ حياة الأناسيِّ بحياةِ أرضِهم وحياةِ أنعامهم، فقدِّم ما هو سببُ حياتهم وتعيُّشهم على سقيهم، ولأنهم إذا ظَفِرُوا بها يكونُ سُقيا أرضِهم ومَواشيهم، لم يَعدَمُوا سُقياهم.

قولُه: (وأن يَرْبَوُوا بأنفُسِهم)، الجَوهري: المَرْبَأَةُ: المَرْقَبَةُ، وقولهُم: إنَّ لأَرْبَأُ بِكَ عن هذا الأمرِ، أي: أرفَعُكَ عنه.

قولُه: (أنّ عِلْيةَ الناسِ)، الأساس: العِلْيةُ: جَمْعُ عَليّ، أي: شريفٌ رفيعٌ، مثلَ: صَبِيًّ وصِبْيةٍ، وفي استعالِهم: عِلْيةُ الناس: أكثرُهم، يقولونَ: عِليّةُ متاعِك رديءٌ. وفي قولِ المصنَّف: «عِلْيَةُ الناس وجُلُّهم» ثُم في «وأعقابُهم، وهُم كثيرٌ منهم»: لطيفةٌ (١)، وأنّ المرادَ مِن ﴿وَأَنَاسِيّ كَثِيرًا ﴾: كثيراً في أنفُسِهم، وإن كانوا بقايا أكثرِ الناس.

قولُه: (ولأنّهم إذا ظَفِروا بها يكونُ سُقْيا أرضِهم)، جوابٌ آخَرُ، والجوابُ الأوّلُ مَبْنيٌّ على تقديم ما يَشتَدُّ فيه الاحتياجُ إلى الماءِ ويَكثُرُ به على تقديم ما يَشتَدُّ فيه الاحتياجُ إلى الماءِ ويَكثُرُ به الانتفاع، فإنّ انتفاعَ الإنسانِ بحياةِ الأرض أكثر، واهتهامُه بسُقْياها أشَدُّ مِن سُقْيا الأنعام، ثُم اهتهامُه بسُقْيا الأنعام أقدَمُ مِن سُقْيا نفْسِه؛ لأنّهم إذا ظَفِروا بها يكونُ سُقْيا أرضِهم

⁽١) في (ح) و(ف): «وهي لطيفة».

[﴿ وَلَقَدْ صَرَّفَتُنَّهُ بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُواْ فَأَنَّ أَكَثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ • ٥]

يريدُ: ولقد صرَّ فنا هذا القولَ بين الناس في القرآنِ وفي سائر الكُتب والصُّحف التي أُنزلتْ على الرسل، وهو ذِكْرُ إنشاء السَّحاب وإنزالِ القَطْر؛ ليفكِّروا ويَعتَبِروا، ويَعرفوا حقَّ النِّعمة فيه، ويَشكُروا، ﴿فَأَنَى ﴾ أكثرُهم إلّا كُفرانَ النِّعمة وجُحودَها وقلة الاكتِراث لها. وقيل: صرَّ فنا المطرَ بينهم في البلدانِ المختلفة والأوقاتِ المُتغايرة، وعلى الصِّفاتِ المُتفاوِتة مِن: وابلٍ، وطلِّ، وجَوْد، ورَذَاذ، ودِيمة، ورِهام، فأبوا إلّا وعلى الكُفور، وأن يقولوا: مُطِرْنا بنَوْء كذا، ولا يَذكُروا صُنعَ الله ورحمتَه.

ومَواشيهم لم يَعدَموا سُڤياهم. وهذا الجوابُ أحسَنُ، ولمعنى الإيغالِ والتتميم أجَمَعُ؛ إذْ ليس اهتمامُ مَن يَقرَبُ الأَوْديَة والأنهارَ ومنابعَ الماء، كاهتمام مَن هُو بعيدٌ منها، فعلى هذا المرادُ بالأَنـَاسيِّ: أصحابُ البَوادي والمتبعِّدونَ مِن مَظانِّ الماء.

قال صاحبُ «الفرائد»: على هذا لم يَلزَمْ أن يكونَ المرادُ منَ الطَّهورِ المطرَ؛ لأنَّ إحياءَ الأرض وسَقْيِ الأنعام، لا يقتضيانِ كوْنَ الماءِ مُطهِّراً.

قلتُ: قد مَرَّ أنَّ دِلالةَ الطَّهورِ على تلك اللَّطيفةِ بحسَبِ الرَّمزِ والتلويح، على أنّ سُلوكَ طريقِ الإدماج، وإشارةَ النصِّ دَأْبُ البُلَغاء، وطريقةُ الفقهاء.

قولُه: (وقلّة الاكتراث)، الأساس: كرَثَهُ الأمرُ: أي: حرَّكَه، وأراكَ لا تكترِثُ لذلك؛ ولا تعبَأُ به.

قولُه: (مِن وابِل، وطلّ)، الوابلُ: المطرُ الشّديدُ، والطّلُّ: أضعفُ المطر، والجُود: المطرُ البالغ، والرَّذاذُ: المطرُ الضَّعيفُ، والرِّهْمَةُ: المطرُ الضَّعيفُ الدائم، والدِّيمةُ: المطرُ الذي يَدومُ أياماً ثلاثةً أو أكثر.

قولُه: (مُطِرْنا بنَوْءِ كذا)، الأنواءُ ثهان وعشرونَ منزلةً مِن منازِل القمر، كلَّ منزلةٍ نَوْءٌ. قولُه: «مُطِرْنا بنَوْءِ كذا»^(۱)، أي: في وقتِ سُقوطِ هذه المنزِلة، وقد مضَى شْرَحُها، وسيجيءُ في سُورةِ يسَ مُستقْصًى.

⁽١) هذا مستفادٌ بما أخرجه البخاري (٨٤٦) ومسلم (٧١) من حديثِ زيد بن خالد الجهني.

وعن ابنِ عبّاس: ما مِن عامٍ أقل مُطراً من عام، ولكنّ الله قسم ذلك بين عبادِه على ما شاء. وتلا هذه الآية. ورُوي: أنّ الملائكة يَعرفون عَدَدَ المطر ومقدارَه في كلّ عام؛ لأنه لا يَختلِفُ، ولكنْ تَختلِفُ فيه البلاد. ويُنتزعُ مِن هاهنا جوابٌ في تَنكير البلدة والأنعام والأناسيّ، كأنه قال: لنُحيِيَ به بعضَ البلاد الميتة، ونُسقِيَه بعضَ الأنعام والأناسي، وذلك البعضُ كثير. فإن قلتَ: هل يَكفُر من يَنسبُ الأمطارَ إلى الأَنواء؟ قلتُ: إنْ كان لا يَراها إلّا مِنَ الأنواء ويَجحَدُ أنْ تكونَ هي والأنواء مِن خَلْقِ الله: فهو كافر، وإنْ كان يرى أنّ الله خالِقُها وقد نَصَبَ الأنواء دلائلَ وأماراتٍ عليها: لم يَكفُر.

قولُه: (وعنِ ابنِ عبّاسٍ: ما مِن عام أقلَّ مطراً) (١)، إلى قولِه: «وتَلا هذه الآيةَ» دِلالةُ الآيةِ عليه أنّ معنى التصريفِ: التحويلُ الكثير، يعني: صَرَّفْنا ما قسَمْنا منَ المطرِ بينَهم في البُّلدانِ المختلفةِ بحسَبِ اختلافِ احتياجِهم، أو لـمُجرَّدِ المشيئة.

قولُه: (ويُنتَزَعُ مِن هاهنا)، أي: مِن هذا التأويلِ جوابٌ عن السؤالِ الماضي، أي: قولُه: «فها معنى تنكيرِ الأنعام والأناسيِّ»؟ وذلك أنّ إنزالَ المطرِ إذا كان بقَدْرِ احتياجِ الناسِ إليه واستغنائِهم عنه، فلا بدَّ منَ التصريفِ؛ فإنّ مَن أناخَ بقُرْبِ الأوديةِ والأنهارِ ومنابعِ الماء لم يَبلغ احتياجُه إلى سَقْي الماء احتياجَ مَن هُو بعيدٌ من ذلك.

وأمّا بيانُ النَّظْم فإنهُ تعالى لمّا قال: ﴿وَأَنزَلْنَامِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءُ طَهُورًا ﴾ وعَلَله بحياةِ البلدةِ المُيْتةِ، وسَقْي بعضِ الأنعام وبعضِ الأناسيِّ، عُرِفَ أنّ ذلك كان بقَدْرِ الاحتياجِ ولا بدَّ مِن قادرٍ مختارِ عالم بجُزْئيّاتِ أحوالِ المخلوقينَ، حتى يُحُوِّلَ إلى كلِّ مِن ذلك ما يَحتاجُ إليه، فقيل: ولقد صَرَّفْنا، وجيء بالجُملةِ القَسَميّة، لإبطالِ زَعْم مَن يَزعُمُ أنّ ذلك بسبب الأنواء.

قولُه: (وقد نَصَبَ الأنواءَ دلائلَ وأَمَاراتٍ عليها: لم يَكفُرْ)، النّهاية: وإنّما غَلَّظَ النبيُّ ﷺ في أُمرِ الأنواء؛ لأنّ العرَبَ كانت تَنسُبُ المطرَ إليها، فأمّا مَن جعَلَ المطرَ مِن فعْلِ الله تعالى،

⁽١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٣٠٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣: ٣٦٣).

[﴿ وَلَوْ شِتْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا * فَلَا تُطِعِ ٱلْكَنفِرِينَ وَجَنهِ لَـْهُم بِهِـ، جِهَادًا كَبِيرًا ﴾ ٥١ -٥٢]

يقول لرسولِه ﷺ: ﴿ وَلَوْشِئْنَا ﴾ لِخَفَّهنا عنك أعباءً نِذارةِ جميع القُرى. و ﴿لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ ﴾ نبيًّا يُنذرها، وإنها قَصَرنا الأمْرَ عليكَ، وعظَّمناك به، وأجلَلْناك، وفضَّلناك على سائرِ الرُّسل، فقابِلْ ذلك بالتشدُّدِ والتصبُّر، ولا تُطِع الْكَافرينَ فيها يُريدونَكَ عليه. وإنها أرادَ بهذا تهييجَه وتهييجَ المؤمنينَ وتحريكهم. والضميرُ للقرآن، أو لتركِ الطاعة الذي يدلُّ عليه: ﴿ فَلا تَطِعٍ ﴾،

وأراد بقولِه: «مُطِرْنا بنَوْءِ كذا» أي: في وقتِ كذا، وهُو هذا النَّوءُ الفُلانيُّ، فإنَّ ذلك جائزٌ، أي: أنّ اللهَ تعالى قد أجْرَى العادةَ أنْ يَأْتِيَ بالمطرِ في هذه الأوقات.

وأحسَنُ منهُما قولُ الإمام: «مَن جعَلَ الأفلاكَ والكواكبَ مُستَقِلَةً باقتضاءِ هذه الأشياءِ فلا شَكَّ في كُفْرِه، وأمّا مَن قال: إنهُ تعالى جَبلَها على خَوَاصَّ وصفاتٍ تَقتضي هذه الحوادثَ فلعلّ لا يَبلُغُ خطأهُ إلى حدِّ الكُفْرِ»(١).

قولُه: (أو لتَرْكِ الطاعة)، يعني: أنّ الضّميرَ المجرورَ في ﴿وَجَهِدْهُم بِهِ ﴾ للقرآنِ، والمعنى ما سَبَقَ، وإنّما أَخَرَ «ولا تُطِع» عن معنى قولِه: ﴿وَجَهِدْهُم بِهِ ﴾ وفي التنزيلِ مُقدَّم؛ لأنّ قولَه: ﴿ فَلا تُطِع ﴾ مرَتَّبٌ بالفاء على ما سَبَقَ، وليّا لم يصحَّ أن يكونَ مُرَتَّبًا عليه طُاهراً انتزَعَ مِن مفهومِ السابقِ واللّاحق، وهُو: ﴿ وَلَوْشِئْنَا ﴾ ﴿ وَجَهِهُم ﴾ معنييْن، وجعلَها مترتبين وعَطَف «ولا تُطِع » بالواوِ عليها، أو لتَرْكِ الطاعة الدالِّ عليه «ولا تُطِع »، يعني: أنّهم يَجِدُّونَ ويَجتهدونَ في أن تَميلَ إليهم وتتَّبعَ أهواءهمُ الباطلة لتوهينِ أمرِك فلا تتبع أهواءهم، وجاهِدُهم بتَرْكِ طاعتِهم جِهاداً كبيراً.

وفي قولِه: «ولا تُطع الكافرين فيها يريدونك عليه» إشارةٌ إلى أنَّ قولَه تعالى: ﴿ وَلَوْ شِنْنَالَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿ أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَـٰذَ إِلَىٰهَهُ.هَوَىٰهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا ﴾؛ لأنهُ إنكارٌ على حِرْصِه على إسلامِهم وتَهالُكِه فيه، حيثُ كان يَبذُلُ فيه

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٩٩).

وُسْعَه ومجهودَه، وبلَغَ ذلك إلى أن خوطبَ بقولِه: ﴿ لَقَدْ كِدتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْنًا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٤]، وبقولِه: ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِى ٓ أَوْحَيْنَاۤ إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء: ٧٧]، ولذلك قال: ﴿ أَمْ تَعْسَبُ أَنَّ أَكُثُرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ﴾ أي: أتحسَبُ أنّك إنْ أطَعْتَهم فيها يريدونك عليه يسمَعون قولك، أو يَعقِلونَ الآياتِ، ويَشكُرونَ نِعَمَ الله عليهم، فإنّم كالأنعام بل هُم أضَلُّ سبيلاً. ألا ترى كيف غَفلوا عن أظهرِ الأشياءِ دِلالةً وهو مَدُّ الظلِّ وقَبْضُه، وغَمَطوا أعظمَ النَّعَم كُفْراناً، وهُو جَعْلُ اللّيلِ لِباساً لهم، والنهارِ نُشَوراً، وإرسالُ الرِّياح وإنزالُ الماءِ لإحياءِ أراضيهم واستقاءِ مَواشيهم، وإذا كان كذلك كيف تُطيعُهم فيها يُريدونك، كأنّك لم تَستقِلَ بأعباءِ النِّذارة، ولو شِئنا كَفَقْفنا عنكَ وإنها قصَرْنا الأمرَ عليك تفضيلاً لكَ على سائرِ الرسُل، فقابِلْ ذلك بالصّبرِ والجهادِ الكبير، ولا تُطِعْهُم فيها يُريدونك عليه، وجاهِدُهم بالقرآنِ جهاداً كبيراً.

ولا بدَّ مِن هذا التأويل، لا ما قيل: إنها تَدُلُّ على التأديبِ وعلى أنهُ سبحانه وتعالى قادرٌ على أن يَبعَثَ في كلِّ قريةٍ نذيراً مثل محمَّدٍ صَلَواتُ الله عليه، لأنّ الفاءَ للسببية، والأمرَ بالجهادِ المؤكَّدِ بقولِه: ﴿ جِهَادًا ﴾، ووَصْفَه بالكبير بعدَ النَّهي عن طاعةِ الكَفَرة موجِبٌ لذلك؛ فإنّ عِظمَ السببِ يَدُلُّ على عِظم المسبب وعكْسِه، وإليه يُنظرُ قولُه صَلَواتُ الله عليه: «أُعطِيتُ خساً لم يُعطَهُنَ أحدٌ قَبْلي: كان كلُّ نبيٍّ يُبعَثُ إلى قومِه خاصة، وبُعِثتُ إلى كلِّ أحمرَ وأسود». الحديث، أخرَجَهُ البخاريُّ ومسلمٌ عن جابر (۱).

ويَعضُدُه ما ذكَرْنا أَنْ قولَه تعالى: ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَلَمِينَ فَذِيرًا ﴾ واردٌ على خَبْج بَراعة الاستهلال، وهُو مُشتمِلٌ على هذا المعنى: فإنّ إنزال القرآنِ وتخصيصَهُ بها يَدُلُّ على كونِه فارقاً بيْنَ الحقِّ والباطل، وكوْنِ منزلِه معَظَّماً في ذاتِه مباركاً في صِفاتِه موجِبٌ لأنْ لا يختصَّ إنذارُ رسُولِه بقوم دونَ قوم، بل يكونُ للعالمَينَ منَ الثَّقَلَيْنِ نذيراً، فإذن المعنى الذي سيقت هذه السُّورةُ الكريمةُ لهُ: الحديثُ في الرسُولِ وإنذارِه، وبقيّةُ المعاني دائرةٌ عليه، ومِن ثَمَّ كرَّ إلى ذكْرِ الآياتِ الدالة على الوَحْدانيّةِ مِن دلائلِ الآفاقِ وبقيّةُ المعاني دائرةٌ عليه، ومِن ثَمَّ كرَّ إلى ذكْرِ الآياتِ الدالة على الوَحْدانيّةِ مِن دلائلِ الآفاقِ

⁽١) أخرجه البخاري (٣٣٥) ومسلم (٥٢١).

والمرادُ: أنَّ الكفَّارَ يَجِدُّون ويَجتهدون في توهينِ أمْرِكَ، فقابِلْهم من جدِّكَ واجتهادك وعضِّكَ على نَواجذك بها تغلبُهم به وتَعلُوهم. وجَعَلَه جِهاداً كبيراً؛ لما يُحتَملُ فيه من المشاقِّ العِظام. ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ في ﴿ بِهِ عِ ﴾ إلى ما دلَّ عليه ﴿ وَلَوْشِئْنَالِبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَذِيراً ﴾ مِن كونه نذيرَ كافّةِ القُرى؛ لأنه لو بَعث في كلِّ قرية نذيراً لوَجبَتْ على كلِّ نذير مُجاهدةُ قريتِه، فاجتمعتْ على رسول الله ﷺ تلك المُجاهداتُ كلُّها، فكبُر جِهادُه من أَجْلِ ذلك وعَظُم، فقال له: ﴿ وَجَهِ هِ هُمُ ﴿ بسبب كونِك نذيرَ كافّةِ القُرى ﴿ جِهَادُهُ مِن أَجْلِ ذلك وعَظُم، فقال له: ﴿ وَجَهِ هِ هُمُ ﴿ بسبب كونِك نذيرَ كافّةِ القُرى ﴿ جِهَادُا اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الله

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَلَا عَذْبُ فُرَاتُ وَهَلَا مِلْحُ أَجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخَا وَحِجْرًا مَحْجُورًا ﴾ ٥٣]

سَمَّى الماءَيْن الكثيرين الواسعَيْن: بحرَيْن. والفُرات: البليغُ العُذوبة حتى يضرب

والأنفُسِ قائلاً: ﴿وَهُو ٱلَّذِى مَنَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾، ﴿ وَهُو ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرَا ﴾، ثُم أعادَ قولَه: ﴿ وَمُو ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرَا ﴾، ثُم أعادَ قولَه: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ا﴾، وههنا نُكتةٌ شريفة، وهِي أنهُ تعالى لـ ۗ خَصّ ذكْرِ النويقَيْن، في الفاتحةِ أمسَكَ عن ذكْرِ المؤمنينَ، وحينَ قَرَنَه بالبشيرِ في هذه الآيةِ أتَى بذكْرِ الفريقَيْن، أعني: ﴿ قَالُوا وَمَا ٱلرَّمْ مَنَ نَهُ وَعِبَادُ ٱلرَّمْ مَنِ ﴾، لتكونَ الخاتمةُ مُشتملةً على ذكْرِ الأولياءِ فلا تخلو السُّورةُ مِن ذكْرِهم، واللهُ أعلم.

قولُه: (وعَضِّك على نَواجِذِك)، الأساس: ومنَ المجازِ: عَضَّ على نَاجِذِه: إذا بَلَغَ أَشُدَّه واستَحكَمَ، وعَضَّ في العِلم وغيرِه بناجِذِه: إذا أتقنَه. وعن بعضِهم: عَضَّ ناجِذَهُ على كذا: جَدَّ فيه مُستنفِداً وُسْعَه. النّواجذُ: أضراسُ الحُلُم، لأنهُ يَنبُتُ بعدَ البلوغ.

قولُه: (فقال لهُ: ﴿وَجَهِمْ هُ بَسِبِ كُونِكَ نَذَيرَ كَافَّةِ القُرى)، فيه دِلالةٌ على عِظَم منزِلتِه، وجَلالةِ قَدْرِه، قال:

فإنّ الهمومَ بقَدْرِ الهِمَم

قولُه: (والفُرات: البليغُ العُذوبة)، سُمِّي بالفُراتِ؛ لأنهُ يفرُتُ العَطَشَ، أي: يكسر

إلى الحَلاوة. والأُجاج: نقيضُه. ومَرَجَهما: خَلَّاهما مُتجاورَيْن

به على القلب، كما سُمِّي نُفَاخاً لأنهُ يَنفُخُ العَطَشَ، والأُجَاجُ: كأنهُ مِن أَجِيج النار، وهُو اضطرابُه، أي: مَقُولاً فيهما عَذْبٌ فُراتٌ، وهذا مِلْحٌ أُجَاجٌ، وفي هذه الآية حَذْفٌ كما ذكرْنا آنفاً كما في قولِ أبي الدرداء: وجَدتُ الناسَ احبُرُ تَقْلُهُ (١)،أي: مَقُولٌ فيهم هذا القولُ.

قولُه: (ومَرَجَهُمَا: خَلَاهما مُتَجاورَيْن)، قال الزَّجَّاجُ: يقال: مَرَجْتُ الدَّابَّةَ وأمرَجْتُها: إذا خَلَيتَها تَرعَى، والمَرجُ مِن هذا سُمِّي، ويقال: مَرِجَتْ عُهودُهم وأماناتُهم: إذا اختلَطتْ وفَسَدتْ (٢).

وقال ابنُ عبّاسٍ: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ ﴾، أي: أرسَلَهما في مجَاريهما كما تُرسَلُ الحَيْلُ في المَرْج، وفي معناه: قولُ البُحتُري يَصِفُ بِرْكة (٣):

تنصَّبُّ فيها وفودُ الماءِ مُعْجلةً كالخَيْل خارجةً مِن حَبْلِ مُجُرِيها (٤)

الراغب: أصلُ المَرْج: الحَلْطُ، والـمَرْجُ: الاختلاط، يقال: مَرِجَ أَمرُهم، أي: اختلَطَ، ومَرِجَ الراغب: أصلُ المَرْج: الخاتَمُ في أُصْبُعي فهُو مارجٌ، وأمرٌ مَرِيجٌ، أي: مُختلِطٌ، قال تعالى: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْنَقِيَانِ ﴾ [الرحن: ١٩]، مِن قولِهم: مَرَجَ. ويقالُ للأرضِ التي يَكثُرُ فيها النبّاتُ وتَمرُجُ فيها الدَّوابُّ: مَرْجٌ، وقولُه: ﴿مِن مَارِجٍ مِّن نَارٍ ﴾ [الرحن: ١٥] أي: لهيبٍ مُختلِط، وأمرَجْتُ الدابّة في المَرْعَى (٥): أرسَلتَها فيه (١٠).

⁽١) مِن القِلي وهو البُغْضُ، يريد أنَّك إذا خَبْرَتَ الناسَ قلَيْتَهم وكرهتَ معاشرتهَم. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٣٦٣).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧٧).

⁽٣) وهي بِرْكةُ المتوكل الخليفة العبّاسي المشهور.

⁽٤) «ديوان البحتري» (١: ٣٥).

⁽٥) في (ح) و(ف): «الرعي».

⁽٦) «مفردات القرآن» ص٧٦٤.

متلاصِقين، وهو بقُدرته يفصلُ بينها ويَمنعُها التمازُج. وهذا مِن عَظيمِ اقتِداره. وفي كلامِ بعضهم: وبحرانِ أحدُهما مع الآخر مَـمْرُوج، وما العَذْبُ منها بالأُجاج مَـمْزُوج. ﴿بَرَرَخَا ﴾: حائلاً من قُدرته، كقوله عزَّ وعلا: ﴿بِغَيْرِعَمَدِ تَرَوْنَهَا ﴾ [الرعد: ٢]، يريدُ: بغيرِ عَمد مَرْئيّة؛ وهو قُدرته. وقُرئ: (مَلِحٌ) على فَعِل. وقيل: كأنه حُذف من مالحِ تخفيفاً، كها قال:

قولُه: (وقُرِئَ: «مَلِحٌ»)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ طلحةَ بن مُصرِّف، وأنكَرَهُ أبو حاتم (١). ويجوزُ أن يُرادَ به: مالح، فحَذَفَ الألِفَ تخفيفاً كما ذكَرْنا قبلُ مِن قولِه:

أصبَح قَلبي صَرِدا لا يشتهي أن يَرِدا إلّا عَسراداً عَرِدا وصِلياناً بَرِدا وعنكثاً مُلتَبدا(٢)

يريد: عارداً بارداً.

وقد أجاز ابنُ الأعرابيِّ: «مالح»، وأنشَدوا:

بَصْرِيَّةٌ تزوَّجتْ بصريًّا يُطعِمُها المالـــَحَ والطَّرِيّا

وفي ما قُرئَ على أحمدَ بن يحيى، فاعترف بصحّتِه: سمكٌ مالح وماءٌ مالح، وإنّما يقالُ: مَمْلُوحٌ ومَليح، هذا أفصحُ، والأولُ يقال (٣).

«صَرِداً»، صَردَ الرجُلُ - بالكسر - يَصْرَدُ صِرداً ومِصْراداً: يجِدُ البَرْدَ سريعاً. والعَراد:

⁽١) يعني: السِّجستاني.

⁽٢) في (ط): «ملتئدا».

⁽T) «المحتسب» (T: 371–170).

وصِلِّياناً بَرِدَا

يريد: بارِداً. فإن قلتَ: ﴿وَجِجْرًا تَحْجُورًا ﴾ ما معناه؟ قلتُ: هي الكلمةُ التي يقولها المتعوذٌ، وقد فسَّرناها، وهي هاهنا واقعةٌ على سبيل المَجاز، كأنَّ كلَّ واحدٍ من البحرَيْن يتعوَّذ من صاحبه ويقولُ له: حِجْراً محجوراً، كما قال: ﴿لَا يَبْغِي أحدُهما على صاحبه بالمُازجة، فانتفاءُ البَغْي ثَمَّ كالتعوُّذ هاهنا،

نَبْتٌ. والصِّلِّيانُ: بَقْلةٌ، وهِي فِعْلِيَان، الواحدةُ صِلِّيانةٌ. والعنكثُ أيضاً: نَبْتٌ. والتَبَدت^(١) الشّجرةُ: كثُرَ أوراقُها.

وقال الشارع: زَعَمتِ الأعرابُ في ضَرْبِ أمثالِها على لسانِ البهائم. أنّ الضفدَعَ كان ذا ذَنَب، وأنّ الضّبُ سَلَبَ ذَنَبَه، وذلك أنّها خاطَرا في الظّمأِ أيّها أصبرُ، وكان الضّبُ ممسوحَ الذَّنَب، فخرَجا في الكلاِ فصَبرَ الضَّبُ يوماً، فناداهُ الضفدَعُ: يا ضَبُ وِرْداً ورْداً، فقال الضّبُ: أصبحَ قلبي صَرِداً، إلى آخِرِه، فناداهُ في اليوم الثاني فأجابَهُ كما أجابَهُ في اليوم الأوّل، فلمّ كان الثالثُ ناداهُ فلم يُحِبْهُ، وبادرَ الضّفدَعُ إلى الماء، فتبِعَه الضّبُ وأَخَذَ ذَنبَه.

قولُه: (وقد فَسَّرناها)(٢)،أي: قُلنا: في أوّلِ السُّورة، إنّ معناهُ سؤالُ الرجُل مِن الله تعالى أن يَمنَعَ منهُ ما يَخافُ منهُ فيتعوَّذَ منهُ قائلاً: ﴿وَجِجْرًا تَحْجُورًا ﴾، كقولِ السّامِريِّ: ﴿لَا مِسَاسَ ﴾ [طه: ٩٧]، ومعلومٌ أنّ هذا الجَعْلَ يعني قولَه: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْنَخُاوَجِجْرًا مَحْجُورًا ﴾ لا يكونُ حقيقة، فقولُه: ﴿ يَنْنَهُمَا بَرْزَخُاوَجِجْرًا ﴾ كقولِه تعالى: ﴿ يَنْنَهُمَا بَرْزَخُ لَا يَبْغِيانِ ﴾ [الرحمن: ٢]، كما أنّ ﴿ لَا يَبْغِيانِ ﴾ هناك بمعنى: لا يبغي أحدُهما على صاحبِه مجازاً؛ لأنّ إثباتَ البَغْي ونَفْيه لا يُتصوَّرُ إلّا فيها يَصحُّ وَصْفُه بالبَغْي، كذلك قولُ: حِجْراً محجوراً، لا يكونُ إلّا فيها يَصحُّ منهُ القولُ.

⁽١) في (ط): «والتئدت».

⁽٢) في (ط): «فسرناه».

جُعِلَ كلُّ واحد منهما في صُورة الباغي على صاحبه، فهو يتعوَّذ منه، وهي مِن أحسَنِ الاستعارات وأشهدِها على البلاغة.

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾ ٥٥]

أراد: فقسم البشر قسمَيْن: ذَوي نَسَب، أي: ذُكوراً يُنسَب إليهم، فيقال: فلانُ بنُ فلان، وفلانةُ بنتُ فلان، وذواتُ صِهْر؛ أي: إناثاً يُصاهَر بهنّ، ونحوه قولُه تعالى: ﴿ فَكَا مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَٱلْأَنْيَ ﴾ [القيامة: ٣٩]. ﴿ وَكَانَ رَبَّكَ قَدِيرًا ﴾ حيثُ خَلَقَ من النَّطفةِ الواحدة بَشَراً نوعَين: ذكراً وأُنثى.

قولُه: (جُعِلَ كلُّ واحدٍ)، شروعٌ في بيانِ المَجَاز، ولمّاكان هذا المَجَازُ استعارةً، والاستعارةُ مسبوقة بالتشبيه، قال: «في صُورةِ الباغي»، شَبَّه البحريْنِ بطائفتيْنِ متقابلتيْن تُريد كلُّ واحدةٍ منهُا بَغْيَ صاحبتِها ومُضادّتِهَا، ثُم إنها امتنعا مِن ذلك لمانع قويّ ودافع مُجِبر، فكها يقالُ ثمة لامتناع الاختلاط: إنها لا يَبْغِيانِ، كذلك قيل هاهنا: لا يَبْغِيان، فهو استعارةٌ مصرّحةٌ تمثيليّة، ثُم بُولغَ فيها هاهنا، حيث جَعَلَ هذا المعنى المستعارَ كالملفوظِ والمَقُول، كها قال: «كأنّ كلَّ واحدٍ من البحريْنِ يتعوّدُ مِن صاحبِه»، فانقلَب المُصرِّحةُ مَكْنيتَة. ولا ارتيابَ أنّ الاستعارة كلّها كانت أبعدَ من التشبيه وأوغلَ في التخيلُ (١)، كانت أحسَن، والمكنيّة أبعدُ من المُصرِّحة، فكها أنّ التشبية مقدِّمةٌ للمصرِّحة، كذلك المُصرِّحة، وإذا أردت المبالغة عن المشبَّة عيْنَ المشبّه به في المتحرِّد، ثم يُتخيَّلُ له لازِمُه قائلاً: أنيابُ المنيّةِ نَشِبَتْ بفلان، جعلتَ المشبّة به في المتحرِّد، وإذا المشبّة بفلان، كذلك هاهنا، جَعَلَ كلَّ واحدٍ من البحرَيْنِ بعدَ تشبيهِها بطائفتيْنِ متقابلتيْنِ وإدخالِ المشبّة كين المشبّة به إدخالاً بليغاً في صُورةِ الباغي على صاحبِه، فهو يتعوَّدُ منه، ولهذا قال: في جنس المشبّة به إدخالاً بليغاً في صُورةِ الباغي على صاحبِه، فهو يتعوَّدُ منه، ولهذا قال: «وهِي مِن أحسنِ الاستعارات».

قولُه: (خَلَقَ منَ النُّطفةِ الواحدةِ بشَراً نوعَيْن)، «نوعَيْن» بدَلٌ مِن «بشراً»؛ لأنه جِنسٌ،

⁽١) في (ط): «التخييل».

[﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَكَانَ ٱلْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ عَلَهِ يَرًا ﴾

الظّهير والمُظاهِر، كالعَوينِ والمُعاوِن. وفَعِيل بمعنى مُفاعِل غير عَزيز. والمعنى: أنَّ الكافرَ يُظاهِرُ الشيطان على ربِّه بالعَداوة والشِّرك. رُوي: أنها نزلتْ في أبي جَهْل. ويجوزُ أن يريدَ بالظَّهير: الجهاعة، كقوله: ﴿وَٱلْمَلَيِّكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم: ٤]، كها جاء: الصَّدِيقُ والخَليط. ويريدُ بالكافر: الجِنْس، وأنَّ بعضَهم مُظاهِرٌ لبعض على إطفاءِ نورُ دِين الله. وقيل: معناه: وكانَ الذي يفعلُ هذا الفعلَ ـ وهو عبادةُ ما لا

ولذلك أفرَدَ الضّميرَ في «جَعَلَه». قال القاضي: ﴿بَشَرًا ﴾: ذا أعضاءٍ مختلفة، وطِباع متباينة، وجعَلَه قسمَيْنِ متقابلَيْن (١).

وقلتُ: الماءِ في قولِه: ﴿خَلَقَ مِنَ ٱلْمَاءِ بَشَرُ ﴾ مُطلَقٌ دَلَّ على شائع في جِنس الماء، فتقييدُه بقولِه: ﴿بَشَرُ ﴾ مُطلَقٌ دَلَّ على شائع في جِنس الماء، فتقييدُه بقولِه: ﴿بَشَرُ ﴾ دَلَّ على أنّ المُرادَ منهُ النَّطفةُ الواحدة، ثُم تقسيمُه بقولِه: ﴿نَسَبًا وَصِهْرً ﴾ دَلَّ على نوعَيْنِ: ذكر وأُنثى، وإنّها عَدَلَ عن الذَّكرِ والأُنثى؛ ليُؤْذِنَ بالانشعابِ نصّاً فالنَّطفةُ الواحدةُ نُطفةُ آدَمَ عليه السلام، فإذَن الآيةُ على وِزانِ قولِه تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهُ وَرَاثِ عَلْهِ تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهُ وَرَاثِ قولِه تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ

قولُه: (ويجوزُ أن يُريدَ بالظَّهير: الجَهَاعةَ)، قال في سُورةِ يوسُف: «يجوزُ أن يقالَ: هم نَجِيُّ، كما قيل: هم صَديقٌ، لأنهُ بزِنةِ المصادرِ»(٢)، ومنهُ قولهُم؛ وَجِيفٌ ووَجيب.

قولُه: (وقيل: معناهُ: وكان الذي يفعَلُ هذا الفعل)، عطفٌ على قولِه: "إنّ الكافر يظاهرُ الشّيطان»، والجُملةُ على التقديرَيْن تذييلٌ لما يتضمَّنُ الكلامَ السابقَ منَ المعنى، فعلى الأوّل: ﴿ وَيَعَبُدُونَ مِن دُونِ الله، ثُم أكّد ذلك بأنّ عادةَ الكافرِ أن يُظاهرَ الشّيطانَ، وعلى الثاني، الكلامُ نَعَى عليهم سُوءَ أفعالهِم، وأنّهم بأنّ عادةَ الكافرِ أن يُظاهرَ الشّيطانَ، وعلى الثاني، الكلامُ نَعَى عليهم سُوءَ أفعالهِم، وأنّهم

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٤).

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٨: ٧٠٤).

يَنفَعُ ولا يضرُّ ـ على ربِّه هيِّناً مَهِيناً، من قولِهم: ظهرتُ به؛ إذا خلَّفتَه خلفَ ظهرِك لا تلتفتُ إليه، وهذا نحو قوله: ﴿أُولَكَيْكَ لَاخَلَنَقَ لَهُمْ فِٱلْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ [آل عمران: ٧٧].

[﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا * قُلْ مَا أَسْنَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَكَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَى رَيْهِ عِسَبِيلًا ﴾ ٥٦-٥٧]

مثالُ ﴿ إِلَّا مَن شَكَآءَ ﴾، _ والمرادُ: إلَّا فعلَ مَن شاءَ _ واستثنائِه عن الأجر: قولُ

ممّن لا يُلتفَتُ إليهم، وإلى صَنيعِهم؛ لأنّهم يَعبُدونَ مِن دونِ الله ما لا ينفَعُ ولا يَضُرُّ، وفيه شائبةٌ مِن معنى الإنكار، ثُم أكَّدَ ذلك بأنّ الكافرَ على ربّه «هيّناً مَهِيناً».

قولُه: (وهذا نحوُ قولِه: ﴿أَوْلَتَهِكَ لَا خَلَقَ لَهُمّ ﴾) إلى قولِه: (﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقَيْكَمَةِ ﴾ [آل عمران: ٧٧])، يعني: نَحْوَ في إرادةِ المَجَازِ عن عَدَم الالتفاتِ دونَ الكناية. وهُو على مذهبِه، لأنّ نفي الرُّويةِ عمّن يَجوزُ عليه الرُّويةُ كنايةٌ عن عَدَم المُبالاةِ عمّن لا يجوزُ عليه جَاز. كذلك قولُه: ﴿وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَيِّهِ عَظَهِ يرًا ﴾ إذا كان مِن قولِم. ظَهَرَتُ به، إذا خَلَفَ ظَهْرِك هنا: مجازٌ عن عَدَم الالتفاتِ لا كنايةٌ كها مَرَّ.

قولُه: (- والمرادُ: إلّا فِعْلَ مَن شاء - واستثنائِه منَ الأجر)، «استثنائه»: مجرورٌ، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: ﴿ لَا يَدُوقُونَ فِيهَا اَلْمَوْتَ الفسيريُّ على قولِه: ﴿ لَا يَدُوقُونَ فِيهَا اَلْمَوْتَ الفسيريُّ على قولِه: ﴿ لَا يَدُوقُونَ فِيهَا اَلْمَوْتَ اللّهُ اللّهُ وَلَهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ على تبليغ الوّحْي مالاً، والمعنى: ما أسألكم على تبليغ الوّحْي مالاً، الله مالَ مَن يَتَّخِذُ بإنفاقِه إلى ربِّه سبيلاً، أي: يَتقرَّبُ إليه، ويَطلُبُ الدرجةَ عندَه، وذلك المالُ المسؤولُ لهُ، لا لي.

وقلتُ: هذا المعنى لا يستقيمُ في قولِه: ﴿ قُلُ لَا آَسَّنُكُمُ عَلَيْهِ أَجُرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِي ٱلْقُرْئَى ﴾ [الشورى: ٢٣]، فوَجَبَ حَمْلُه على ذلك المعنى، وما ذَكَرَهُ أشار إليه المصنَّفُ بقولِه: «وقيل: المرادُ التقرَّبُ بالصَّدَقة».

ذي شفقة عليك قد سعى لك في تحصيل مال: ما أطلبُ منك ثواباً على ما سعيتُ إلّا أن تحفظ هذا المالَ ولا تُضيِّعه. فليس حفظُك المالَ لنفسك من جنسِ الثواب، ولكن صوَّره هو بصُورةِ الثواب وسيَّاه باسمه، فأفادَ فائدتَيْن؛ إحداهما: قَلْعُ شُبهة الطَّمَعِ في الثواب من أصْلِه، كأنه يقول لك: إنْ كان حفظُك لمالك ثواباً فإني أطلبُ الثواب. والثانية: إظهارُ الشَّفقةِ البالغة وأنك إن حَفِظتَ مالك: اعتدَّ بحفظِك ثواباً ورضي به كما يرضى المُثابُ بالثواب. ولَعَمْري إنَّ رسولَ الله ﷺ كان مع المبعوثِ اليهم بهذا الصَّددِ وفوقَه. ومعنى اتِّخاذهم إلى الله سبيلاً: تقرُّبُهم إليه وطَلَبُهم عنده الزُّلفى بالإيهان والطاعة. وقيل: المرادُ التقرُّبُ بالصَّدقةِ والنفقة في سبيلِ الله.

[﴿ وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ وَسَيِّحْ بِحَمَّدِهِ ۚ وَكَفَىٰ بِهِ مِنْهُ فُوبِ عِبَادِهِ -خَبِيرًا ﴾ ٥٨]

أَمَرَه بأنْ يَثِقَ به ويُسندَ أَمْرَه إليه في استِكفاءِ شُرورِهم، مع التمسُّك بقاعدةِ التوكُّل وأساس الالتجاء؛ وهو طاعتُه وعِبادته وتَنْزيهُه وتَخْميده، وعرَّفه أنَّ الحيَّ الذي لا يموت، حَقِيقٌ بأن يُتوكَّل عليه وحدَه ولا يُتَّكل على غيرِه من الأحياء الذين

قولُه: (وعرَّفَه أنَّ الحيَّ الذي لا يموتُ حقيقٌ بأنْ يتَوكّلَ عليه وحدَه)؛ لأنَّ أصلَ الكلام: توكَّلُ علي، ثم: تَوكَّلُ على الله، فخَصَّ الحيَّ الذي لا يموتُ بالذِّكْر؛ ليكونَ تعريضاً بأنّ غيرَه لا يصحُّ أن يَتوكَّلُ عليه، أمّا الأصنامُ فإنها أمواتٌ لا يُكْفَى أمرُ مَن يَتوكَّلُ عليها.

قولُه: (اعتَدَّ بحِفظِك ثواباً)، منَ الاعتداد، وظنَّ «اعتَدَّ» مخفَّفاً (١)، قيل: هُو منَ العتيد: الحاضِرِ اللهيَّأ، وقد عَتَّدَه تعتيداً و أعتَدَهُ إعتاداً، وفاعلُ «اعتَدَّ» ضميرُ المال، أي: إن حَفِظتَ مالَك هِي لك بسببِ حِفْظِك ثواباً، ومنفعتِه يوماً احتاج إليه، ويُروَى: «اعتدَ» و «رضيَ» معروفاً. والضَّميرُ للقائل المشفق.

⁽١) قوله: «وظن اعتد مخففاً» سقط من (ط).

يَمُوتُونَ. وعن بعضِ السَّلف: أنه قرأَها فقال: لا يصحُّ لذي عقلِ أن يَثِقَ بعدَها بمخلوق. ثم أراه أنْ ليسَ إليه من أمْرِ عباده شيء، آمَنوا أمْ كَفروا، وأنه خبيرٌ بأحوالهِم كافٍ في جزاءِ أعمالهم.

[﴿ اَلَّذِى خَلَقَ اَلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامِ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَانُ فَشَـَّلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ ٥٩]

﴿ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾: يعني في مدَّةِ مقدارُها هذه المُدَّة؛ لأنه لم يكن حينئذِ نهارٌ ولا ليل. وقيل: ستة أيَّامٍ من أيَّامِ الآخرة، وكلُّ يوم ألفُ سَنة. والظاهرُ أنها من أيام الدنيا. وعن مجاهدٍ: أوَّهُا يومُ الأحد، وآخرُها الجُمعة. ووجهُه: أن يسمِّيَ اللهُ تعالى لملائكته

وأمّا الأحياءُ الذين يموتونَ؛ فإنّهم إذا ماتوا ضاعَ المتوكِّل؛ ولهذا قال: «لا يصحُّ لذي عَقْل أن يثقَ بعدَها بمخلوق»، أو نقولُ: إنّ التركيبَ مِن بابِ ترتُّبِ الحُّكم على الوَصْفِ المناسب، وهُو أنّ المتوكِّل إذا عَلِمَ أن المتوكَّل عليه دائمٌ باقٍ يعتمدُ عليه بشَراشِره (١)، ولا يتوزَّعُ خاطرُه إلى الغَيْر، بخلافِه إذا لم يكنْ كذلك، فإذاً لا يصحُّ التوكُّلُ إلّا على الحيِّ الذي لا يموتُ، وهُو اللهُ تعالى، فصَحَّ الحَصْرُ.

قولُه: (ثُمَّ أراه أنْ ليس إليه مِن أمرِ عبادِه شيءٌ)، يعني أَمَرَ رسُولَه ﷺ أَوَّلاً أَن يُفوِّضَ أمورَه إلى الحيِّ الذي لا يموت، ويَستكفيَ به مِن شرورِ الأعداء، ثُم أعلَمه ثانياً بأنهُ كافٍ في دَفْع أعدائه يُكافيهم فيها يحاولونَه منَ العَداوة، يعني: أنَّ اللهَ تعالى كافي أمورِك، وأمورِ أعدائك.

قولُه: (ووَجْهُه)، أي: وَجْهُ قولِ مجاهد، وذلك أنّ الأيامَ عبارةٌ عن حركاتِ الشمسِ في السَّمْواتِ، وقَبْلَ السَّمْواتِ لا أيام، فلا يُسَمَّى بالأحدِ ولا بالجُمعة، لكنّ اللهَ تعالى قَدَّرَ اللهَ على ما اللَّذَة قبْلَ السَّمْوات، ثُم خَلَقَ السَّمْواتِ والشمسَ وأدارَها عليها، ورتَّبَ أمرَ العالمَ على ما هُو عليه في مِقدارِ مدّةٍ هِي مُدّةُ ستّةٍ أيام مِن أيام الدُّنيا، وسَمَّى لملائكتِه الحاضِرينَ تلك الأيامَ المقدَّرةَ بالأحدِ والاثنيْنِ والجُمعة.

⁽١) وهي أطرافُ الشيء. والمرادُ به جْمَعُ القلبِ بالكلّيةِ على الله تعالى وعدمُ الالتفاتِ إلى الأغيار.

تلك الأيامَ المقدَّرة بهذه الأسماء، فلمّا خَلَقَ الشمسَ وأدارها وترتَّبَ أَمْرُ العالَم على ما هو عليه، جَرَتِ التسميةُ على هذه الأيام. وأمَّا الداعي إلى هذا العَدد - أعني الستَّة دون سائر الأعداد - فلا نشكُّ أنه داعي حِكْمة؛ لعِلْمنا أنه لا يُقدِّرُ تقديراً إلّا بداعي حِكْمة، وإن كنَّا لا نطَّلع عليه ولا نَهْ تدي إلى معرفته. ومن ذلك: تقديرُ الملائكةِ الذين هم أصحابُ النار تسعةَ عشر، وحَمَلةِ العَرْش ثمانيةً، والشهورِ اثني عشر، والسماواتِ سبعاً، والأرضِ كذلك، والصلواتِ خمساً، وأعدادِ النُّصُب والحُدود والكفَّارات،

قولُه: (و حَمَلَةِ العَرْشِ ثمانية)، وعن بعضِهم: حَمَلةُ العرشِ أربعةٌ. ورُوِيَ أنه صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه لمّا سَمعَ بيتَ أُميّةَ بنَ أبي الصَّلتِ يَضِفُ العَرْشَ:

رِجلٌ وثَـــوْرٌ عــندَ رِجْلِ يمينهِ والنَّسـرُ أُخرى ثم ليثٌ مُرْصَدُ (١)

قال: «صَدَقَ^(۲)». همُ اليومَ أربعةٌ^(۳)، ويُضَمُّ إليهم أربعةٌ أُخرى يومَ القيامة لقولِه تعالى: ﴿وَيَحَمِّلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَ لِنِ مُنْنِيَةٌ ﴾ [الحاقة: ١٧] يَسترزِقُ كلُّ لِما يُشبِهُه، واللهُ أعلمُ بحقيقتِه. والذي وَرَدَ في المعتَملِ عن التِّرمذيِّ وأبي داودَ وابنِ ماجه، عن العبّاس، عن رسُولِ الله ﷺ في حديث طويل: «أنّ حَمَلةَ العَرْشِ ثهانيةُ أوْعالٍ» (٤). وأشار إليه المصنّفُ في سُورةِ الحَاقّة (٥).

قولُه: (وأعداد النُّصُب)، وهُو جَمْعُ نِصَاب، أي: القَدْرُ الذي تجبُ فيه الزَّكاةُ.

⁽١) «ديوان أمية بن أبي الصلت »ص١٨٥. ووقع في رواية «الديوان»: و«النَّسْرُ لليُسرْى».

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٣١٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بإسناد ضعيف.

⁽٣) هذا ورد في حديث آخر، أخرجه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (١٠)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٣٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وإسناده ضعيف أيضاً.

⁽٤) أخرجه الترمذي (٣٣٢) وأبو داود (٤٧٢٥) وابن ماجه (١٩٣) والبزّار (١٣١٠) وصحّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٢٨٨) وتعقّبه الذهبيُّ بضعفه لأجل يحيى بن العلاء، وجهالةِ عبدالله بن عَميرة. قلت: الأوعال: تيوس الجبال.

⁽٥) انظر: «الكشاف» (١٥: ٦١٩).

قولُه: (اجتَمعَ خَلْقُها يومَ الجُمعة)، أي: تَكامَلَ خَلْقُها. الأساس: رجُلُ مُجتمِعٌ: استَوَت لحيتُه وبلَغَتْ غايةَ شبابِه.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿فَسَئُلُ ﴾)، كلُّهم إلَّا ابنَ كثيرٍ والكسائيَّ (١).

قولُه: (كما تكونُ «عن» صِلَتَه)، قيل: الكافُ في محلِّ النَّصْبِ على مصدرِ ما دَلَّ عليه قولُه: «والباءُ في ﴿يِهِ عِلَى صِلةُ (سَلْ)»، كأنه قيل: يجوزُ كوْنُ الباءِ صلةَ «سَلْ» جَوازاً مثْلَ جوازِ كوْنُ الباءِ صلةَ «سَلْ» جَوازاً مثْلَ جوازِ كوْنُ الباءِ صلةَ «سَلْ» والمضافُ جوازِ كوْنِ «عن» صلتَه، و«ما» في «كما تكونُ» مَصْدريّةٌ، والكافُ بمعنى مِثْل، والمضافُ محذوف، وإنّما لم يُقدِّرْ كوناً مثْلَ كونِ «عن» صلتِه؛ لأنّ كان الناقصةَ لا تَنصُبُ المصدَرَ.

⁽١) انظر: «التيسير في القراءات السبع» ص٧٣.

تريدُ: فسَلْ عنه رَجلاً عارِفاً يُخبِرْك برَحمته. أو: فسَلْ رَجلاً خَبيراً به وبرحمته. أو: فسَلْ بسُؤاله خبيراً؛ كقولك: رأيتُ به أسداً، أي: برؤيته، والمعنى: إنْ سألتَه وجدتَه خبيراً. أو تجعله حالاً عن الهاءِ، تريد: فسَلْ عنه عالِماً بكلِّ شيء. وقيل: الرحمنُ: اسمٌ من أسهاء الله

قولُه: (أو: فسَلْ بسؤالِه خبيراً)، عطفٌ على قولِه: «فَسَلْ عنهُ»، وفي الكلام لَفُّ ونَشْرٌ مِن غيرِ ترتيب: فالمثالانِ الأوّلانِ نَشْرٌ لقولِه: «أو صِلةُ ﴿خَبِيرًا ﴾»، وبقيّةُ الأمثلةِ نَشْرٌ لقولِه: «صلةُ (سَلْ)»، ولا يستقيمُ على هذا أنْ يتَعلَّق الباءُ بـ﴿خَبِيرًا ﴾، لأنهُ على مِنوالِ لقولِه: «صلةُ (سَلْ)»، ولا يستقيمُ على هذا أنْ يتَعلَّق الباءُ بـ﴿خَبِيرًا ﴾، لأنهُ على مِنوالِ رأيتُ به أسَداً، وهُو مِن بابِ التجريد، إذِ التقديرُ: فسَلْ بسُؤالِ الله خبيراً، وهُو الخبيرُ نفْسُه عَزَّ وجَلّ.

قال السَّجاوَنْديُّ: «فسَلْ به خبيراً» نحوَ قولِكَ في الشَّجاع إذا لقيتَه: لقيتُ به لَيْئاً هَضُوماً، وفي الجَوادِ: إذا سألَته: سألتُ به الغَيْثَ، فلا حاجةَ إلى تقدير بسؤالِكَ إيّاهُ لفظاً وإن فُهِم ذلكَ معنَّى، ولا إلى جَعْلِ الباءِ قائماً مقامَ «عن» وإنْ وَرَدَ في قولِ الشاعر:

فإنْ تَســـألوني بالنِّساءِ فإنّني خبيرٌ بأَدْواءِ النِّساءِ طبيبُ(١)

أي: عنِ النِّساء، وعلى تقديرِ «عن» يجوز أن يُرادَ بالخبير: ابنُ سَلام^(٢)، أي: عارفاً بصفتِه يخبِركَ عن جلالةِ قَدْرِه.

قولُه: (وقيل: الرَّحْمٰن: اسمٌ مِن أسهاءِ الله تعالى)، عطفٌ على قولِه: «فسَلْ بسؤالِه»؛ لأنهُ مِثلُه في تعلَّقِ الجارِّ بالفعل، و﴿خَبِيرًا ﴾: مفعولُ «سل»، وخَبيراً على الوجهَيْنِ الأوَّلَيْنِ: يجوزُ أن يُرادَ به كلُّ مَن هُو متصفٌ بصفةِ الخِبرة، لمَّا قال تارَةً: رجُلاً عارفاً، وأخرى: رجُلاً خبيراً، والضّميرُ في ﴿بِهِ عَلَى للرَّحْن على تقديرِ مضاف، وعلى الثالثِ والرابع:

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) يعني عبدالله بن سَلام رضي الله عنه، كان من أحبار اليهود وعلمائهم، ثم أَسْلُمَ وحَسُنَ إسلامُه، ويشَّره النبي ﷺ بالجنة.

الضّميرُ لله تعالى، والخبيرُ هُو اللهُ تعالى، وعلى الوَجْهِ الأخيرِ المُرادُ بالخبير: عبدُ الله بنُ سَلّام، والضميرُ لله تعالى، والوَجْهُ أن يُحمَلَ قولُه: ﴿فَسَّتُلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ على معنى التجريد، وأن يكونَ الضّميرُ لله، ليكونَ كالتتميم لمعنى العِلم الذي يُعطيه قولُه تعالى: ﴿ اللَّهِ عَلَى السّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ إلى قولِه: ﴿ الرّحَمَنُ ﴾، كما أنّ قولَه: ﴿ وَكَ عَلَى بِهِ مِنْتُوبِ عِبَادِهِ حَبِيرًا ﴾ تتميمٌ لمعنى قولِه: ﴿ وَقَوَكَ لَ عَلَى الْحَيِ الذِّي لَا يَمُوتُ ﴾.

بيانُ الأوّلِ ما رَوَى الإمامُ عن الكَلْبِيِّ: أنه قال: فسَل الخبيرَ بذلك، يعني: بها ذَكَرَ مِن خَلْقِ السَّمْواتِ والأرض والاستواءِ فلا يَعلَمُها إلا الله(١).

وقال مُحيي السُّنة: أيُّها الإنسانُ، لا تَرجعْ في طلبِ العِلم بهذا إلى غيري (٢).

وبيانُ الثاني هُو: أنَّ قولَهُ: ﴿وَوَكَفَىٰ بِهِ بِنُنُوبِعِبَادِهِ خَبِيرًا ﴾ وَعيدٌ لأعدائه، ووَعُدٌ بانتصارِه منهم، فيكونُ مؤكِّداً للأمرِ بالتوكُّل، ونحوَ قولِه تعالى: ﴿فَنَشَلُ بِهِ خَبِيرًا ﴾ قولُم: «على الخبيرِ سَقَطْتَ»، في توكيدِ أمرٍ يُخبَرُ به، وتصديقِ المُخْبِر.

رَوَى المَيْدانيُّ: أَنَّ المثلَ لمالكِ بن جُبَيْرِ العامِريِّ، وتمثَّلَ به الفرَزدقُ للحُسَينِ رضيَ اللهُ عنه حينَ أقبَلَ يريدُ العراقَ فلقِيَه وهُو يريدُ الحجاز، فقال لهُ الحُسَينُ: ما وراءك؟ قال: (على الخبيرِ سَقَطْتَ»؛ قلوبُ الناسِ معك، وسيوفُهم معَ بني أُميَّة، والأمرُ يَنزِلُ منَ السهاء، فقال الحُسينُ: صَدَقْتني (٣).

المعنى: توكَّلْ على الحيِّ الذي لا يموتُ في جميع أمورِك لا سيّما في أذى قومِك، وما نالَكَ مِن تكذيبِهم وعِنادِهم؛ فإنَّ اللهَ تعالى خبيرٌ بأحوالهِم، كافٍ في جزاءِ أعمالهِم، وتوكَّلْ على المدبِّرِ الذي خَلَقَ السَّمُواتِ والأرضَ، ثُم استَوى على العَرْش، وهُو الرَّحنُ الذي منهُ

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٠٥) باختلافٍ ملحوظٍ في النقل. ولتهام الفائدة انظر: «الوسيط» للواحدي (٣: ٤٤٤).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٩١).

⁽٣) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٢٤).

مذكور في الكُتب المتقدِّمة، ولم يكونوا يَعرِفونه؛ فقيل: فسَلْ بهذا الاسمِ مَن يُخبرك مِن أهل الكتاب، حتى تعرفَ مَن يُنكره. ومِن ثَمَّ كانوا يقولون: ما نعرفُ الرحمنَ إلّا الذي باليَهامة، يَعنون مُسيلمة، وكان يقال له: رحمن اليَهامة.

[﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ السَّجُدُوا لِلرَّحْمَانِ قَالُوا وَمَا ٱلرَّحْمَانُ أَنَسَّجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نَفُورًا ﴾ [٦٠] ﴿ وَمَا ٱلرَّحْمَانُ ﴾ يجوزُ أن يكون سُؤالاً عن المسمَّى به؛ لأنهم ما كانوا يَعرِ فونه بهذا الاسم،

جلائلُ النِّعَم، وبيدِه أَزِمَّةُ أَمورِك، ومَلكوتُ كلِّ شيء، فاعلَمْ ذلك علماً يقيناً ونَصَّا منَ الله لا رَيْبَ فيه، فإنَّ مَن حُرِمَ ذلك إذا قيل لهُ: اخضَعْ للرَّحْنِ وتوكَّلْ عليه، قال: ﴿وَمَا ٱلرَّحْنَنُ اللَّهَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نَفُورًا ﴾ هذا التفسيرُ مبنيُّ على قولِ المصنِّف: «الذي خَلَقَ صفةٌ للحيّ، والرَّحنُ: خبَرُ مبتدأٍ محذوف».

قال الإمام: ﴿ اللَّذِي خَلَقَ ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿ الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ لأنهُ تعالى لـمّا كان خالقَ السَّمْواتِ والأرضِ وما بينَهما كان قادراً على جميع وُجوهِ المنافع ودَفْع سائرِ المضارِّ، وأنّ النِّعَمَ كلَّها مِن جهتِه، فحينَئذٍ لا يجوزُ التوكُّلُ إلا عليه (١١).

قولُه: «اسمٌ مِن أساءِ الله تعالى»، قال الزجّائج: اسمُ «الرّحمٰنِ» مذكورٌ في كتُبِ الأوَّلِينَ. ولم يكونوا يَعرِفونَ أنهُ مِن أسهائه تعالى، ومعناه: ذو الرَّحمةِ التي لا غاية بعدَها في الرَّحمة؛ لأنّ فَعْلانَ بناءُ المبالغة، تقولُ: رجلٌ رَيَّانُ وعَطْشانُ؛ إذا كان في النّهايةِ منَ الرِّيِّ، وكذلك فرْحانُ وجَذْلانُ (٢). وقال ثَعْلبٌ: إنهُ عَبرُ انيُّ، وهُو في الأصل «رَحْن»، بالخاءِ المعجَمة، إذْ لو كان عربيًّا لما أنكرَتِ العَربُ وقد أنكروه، ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱستَجُدُوا للرَّحْنِ قَالُوا وَمَا ٱلرَّحْنَنُ ﴾، ولأنه لو كان مشتقًا من الرَّحةِ لما حسن تقديمُه على الرَّحيم؛ لأنهُ أَشَدُ منهُ حنئذ.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲٤: ۱۰۳).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧٣).

والسؤالُ عن المجهول بـ «ما». ويجوزُ أن يكون سُؤالاً عن معناه؛ لأنه لم يكن مُستعمَلاً في كلامهم كما استُعمِل الرَّحيم والرَّحُوم والرَّاحِم. أو لأنهم أنكرُوا إطلاقَه على الله تعالى. ﴿لِمَا تَأْمُرُنَا ﴾ أي: للذي تأمُرُناه، بمعنى: تأمرُنا سُجودَه؛ على قوله:

أمرتك الخير

أو: لأمْرِك لنا. وقُرئ بالياء، كأنَّ بعضَهم قال لبعض: أنسجدُ لِما يأمرُنا محمد عَلَيْ، أو يأمرنا المُسمَّى بالرحمن ولا نَعرفُ ما هو. وفي ﴿وَزَادَهُمُ ﴾ ضميرُ ﴿أَسَجُدُوا لِلرَّمَّنِ ﴾؛ لأنه هو المَقُول.

[﴿ نَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَكَ فِي ٱلسَّمَآءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَجًا وَقَدَمَرًا مُّنِيرًا ﴾ ٢١]

البُروج: مَنازلُ الكواكبِ السَّبعة السيَّارة: الحمل، والثور، والجَوْزاء، والسَّرطان، والأَسَد، والسنبُلة، والمِيزان، والعَقْرب، والقَوْس، والجَدْي، والدلوُ، والحُوت،

قولُه: (والسؤالُ عنِ المجهولِ بـ«ما»)، كما تقولُ لشَبَح رُفِعَ لك عن بعيدِ لا تَشعُرُ به: ما هو؟ فإذا شعَرتَ أنه إنسانٌ، قلتَ: مَن هو؟

قولُه: (﴿لِمَا تَأْمُرُنَا﴾، أي: للذي تَأْمُرُناهُ)، قال أبو البقاء: «ما» موصُولةٌ، أو نكِرةٌ موصُوفةٌ، أي: لِمَا تَأْمُرُنا بالسُّجودِ لهُ، ثُم بسُجودِه ثُم تَأْمُرُنا، هذا قولُ أبي الحسَن، وعلى قولِ سيبويه حَذَفْتَ ذلك كلَّه مِن غير تدريج(١).

قولُه: (وقُرئَ بالياءِ)، المَعالم: حمزةُ والكسائيُّ: بالياء، والآخَرونَ: بالتاءِ الفَوْقانيّة (٢).

قوله: (لأنه هو المقول) مُعلَّلُه مقدّر، يعني: وضع ﴿ٱسَجُدُوا ﴾ موضع قول: ﴿ٱسَجُدُوا ﴾، وجاز؛ لأنه هو المقول، وضعاً للمقول موضع القول، فالمعلّل قولنا: جاز (٣).

⁽۱) «التبيان في إعراب القرآن» (۲: ۹۸۹).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٩٢) وانظر توجيه ذلك في «حجّة القراءات» ص١١٥.

⁽٣) من قوله: «قوله: لأنه هو المقول» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

وسُمِّيت بالبُروج التي هي القصورُ العالية؛ لأنها لهذه الكواكبِ كالمَنازلِ لسكَّانها. واشتقاقُ البُرج من التبرُّج؛ لظُهوره. والسِّراج: الشمسُ، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]. وقُرئ: (سُرُجًا)؛ وهي: الشمسُ والكواكبُ الكِبار معها. وقرأ الحسنُ والأعمش: (وقُمْراً منيراً)؛ وهي جمعُ ليلةٍ قَمْراء، كأنه: وذا قُمْرٍ مُنيراً؛ لأنَّ اللياليَ تكون قُمْراً بالقَمَر؛ فأضافه إليها. ونظيرُه في بقاء حُكمِ المضاف بعد سُقوطِه وقيامِ المُضاف إليه مقامَه قولُ حسَّان:

بَرَدى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

يريد: ماء بَردى، ولا يَبعُدُ أن يكونَ القُمْرُ بمعنى القَمَر؛ كالرُّشْد والرَّشَد، والعُرْب والعَرَب.

[﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَـارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَنَّكُرَ أَوْ أَرَادَشُكُورًا ﴾ ٢٦]

قولُه: (وقُرئ: «سُرُجاً»)، بضَمّتَيْنِ: حمزةُ والكسائيُّ، والباقونَ: بكسرِ السِّينِ وفتح الرِّاء وألفٍ بعدَها(١).

قولُه: (وذا قُمْرٍ)، وهُو عبارةٌ عن القمر، لأنّ القمرَ صاحبُ اللّيالي اللاتي يكُنَّ قمراءَ بالقمر، فيَرجعُ حاصًلُ هذه القراءةِ إلى المشهورة.

قولُه: (بَرَدى يُصَفَّقُ بالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ)، أوَّلُه لحَسَّانَ:

يَسْقُونَ مَن وَرَدَ البَرِيصَ عليهمُ (٢)

يُريدُ: ماءَ بَرَدى، وهُو نَهْرُ دمشقَ. ومِن ثَم ذَكَرَ «يُصفّقُ بالرَّحيق»، مضَى شَرْحُه في أُولِ البقرة.

⁽١) وحجّةُ مَن قرأ بالإفرادِ والتوحيد قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]، فردّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه. انتهى من «حجّة القراءات» ص٥١٧.

⁽٢) سبق تخريجه.

الخِلْفة من خَلَف، كالرِّكْبة من رَكِب؛ وهي الحالةُ التي يخلفُ عليها الليلُ والنهارُ كُلُّ واحد منها الآخر. والمعنى: جَعلَها ذَوِي خِلْفة، أي: ذوي عُقْبة، أي: يَعقُبُ هذا ذاكَ وذاك هذا. ويقال: الليلُ والنهار يَختلِفان، كما يقال: يَعتقِبان، ومنه قوله: ﴿وَالْخَيلَفِ اللَّهِ وَالنَّهَارِ ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ويقال: بفلانٍ خِلْفةٌ واختِلاف؛ إذا اختلف كثيراً إلى مُتبرَّزه.

قولُه: (وهِي الحالةُ التي يخلُفُ عليها اللّيلُ والنهارُ كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ)، يريدُ أنّ ﴿ خِلْفَةَ ﴾ : مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ، وأُفرِدَ ﴿ خِلْفَةَ ﴾ : مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ، وأُفرِدَ لأنّ المعنى: يَخلُفُ أحدُهما الآخَرَ، فلا يتَحقَّقُ هذا إلّا منهما (١١).

قولُه: (ذَوي عُقبة)، رُوِيَ بضمِّ العَيْنِ وكسرِها. العُقبةُ بالضمِّ: النَّوْبة. تقولُ: تَـمَّت عُقبتُك، ويقالُ: ما يَفعَلُ ذلك إلا عُقبةَ القمر، إذا كان يفعَلُه في كلِّ شهرِ مرة.

قولُه: (يَعقُبُ هذا ذاك، وذاك هذا)، قال الزجَّاجُ: هذا قولُ أهلِ اللَّغة، وأنشَدوا لزُهَيْر: بها العِينُ والآرامُ يمشِينَ خِلفةً وأطلاؤها يَنْهَضْنَ مِن كلِّ عَجْثُم

وجاء في التفسيرِ أيضاً: ﴿خِلْفَةَ ﴾: مختلفان (٢)، قال الله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَافِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [آل عمران: ١٩٠](٣).

ورَوى مُحيي السُّنة، عن مُجاهد: يعني: جَعَلَ كلَّ واحدٍ منهما مُخالفاً لصاحبِه، فجَعَلَ هذا أبيضَ وهذا أسوَد (٤).

وقلتُ: وفي كلام الزجَّاج إشعارٌ بأنَّ قولَ مجاهدٍ على خلافِ اللَّغة، ولهذا اعتَذَرَ لهُ المصنَّفُ بقولِه: «ويقال: اللّيلُ والنهارُ يختلفانِ، كها يقال: يَعْتقِبانِ»، إلى آخِرِه.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٠).

⁽٢) في الأصول الخطية: «مختلفات»، والمثبت من «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٧٤) وهو الأشبه بالصواب.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٧)، وانظر البيت في «ديوان زهير» ص١٧.

⁽٤) «معالم التنزيل» (٦: ٩٣) وانظر: «جامع البيان» للطبري (١٧: ٤٨٦).

وقُرئ: ﴿يَلَكَّرَ﴾، و (يَذْكُر)، وعن أُبِيِّ بن كعب: (يَتَذَكَّر). والمعنى: لينظُرَ في اختلافِهما الناظرُ، فيَعلَمَ أن لا بدَّ لانتقالِم امن حالِ إلى حال وتغيُّرهما مِن ناقلٍ ومغيِّر، ويَستدلَّ بذلك على عِظم قُدرته، ويَشكُرَ الشاكرُ على النعمةِ فيهما مِنَ السُّكونَ بالليل

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَنَكَرَ ﴾ و «يَذْكُر»)، حمزةُ: «أن يَذْكُر» بإسكانِ الذَّالِ وضمِّ الكاف خُفَّفًا، والباقونَ: بفَتْحِهما مشدَّديْنِ (١١).

قولُه: (ويَشكُّرَ الشاكرُ على النِّعمةِ فيهما)، عطفٌ على قولِه: «ليَنظُرَ في اختلافِهما الناظرُ»، وفيه إشارةٌ إلى أن قولَه: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يَنَكَرُ ﴾ وقولَه: ﴿ أَوَ أَرَادَشُكُورًا ﴾ نَشْرٌ لعنى اللَّفِّ في قولِه: ﴿ وَهُو اللَّذِي جَعَلَ اليَّلَ وَالنَّهَ ارَخِلْفَةً ﴾، فإن مجرَّدَ الانتقالِ والتغييرِ يَدُلُّ على مُنجِم على ناقل ومُغيِّرِ عظيم القُدرة، وكوْنُ ذلك الانتقالِ مؤدِّياً إلى النفْع العظيم يَدُلُّ على مُنجِم واسع النَّعمة، وهما يوجِبانِ المعرفة والعبادة، و «أو» في قولِه: ﴿ أَوَ أَرَادَشُكُورًا ﴾: للتخيير والإباحة، كما في قولِه تعالى: ﴿ أَوْكَصَيِّبِ مِنَ السَّمَاةِ ﴾ [البقرة: ١٩] على ما مَرَّ، أو للجَمْع، كما في قولِه: ﴿ عُذْرًا أَوْنُذُرًا ﴾ [المرسلات: ٦]، ومِن ثَمَّ أتى المصنفُ بالواو في الموضعيْنِ، أي: في لينظرُ، ويَشكُرَ، وفي «وقتيْنِ للمتذكّرينَ والشاكرين».

ثُم قولُه: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يَلَّكُرَ أَوْ أَرَادَشُكُورًا ﴾ تعريضٌ بأنّ الذين قالوا: وما الرَّحْنُ أنسجُدُ لِمَا تَأْمُرُنا؟ أَبُوا التفكُّر في آياتِ الله جُحوداً وعِناداً، وامتنَعوا عنِ الشُّكرِ لآلائه عُتُوّا واستكباراً، وتصريحٌ بأنّ الذين توسّموا بعبادِ الرَّحْنِ على خلافِ ذلك، ولذلك قال: ﴿ وَالَّذِينَ بَيْسِيتُونَ لَرَيِّهِمْ سُجَدًا وَقِينَما ﴾ ليُقابِلَ ﴿ اللَّذِينَ يَسِيتُونَ لِرَيِّهِمْ سُجَدًا وَقِينَما ﴾ ليُقابِلَ وقال: ﴿ وَالَّذِينَ بَيْسِيتُونَ لِرَيِّهِمْ سُجَدًا وَقِينَما ﴾ ليُقابِلَ قولَم، ﴿ وَقُولُه: ﴿ وَوَلَه: ﴿ وَوَلَه: ﴿ وَزَادَهُمْ مَنْ فُورًا ﴾. قال الإمامُ: إنهُ تعالى لمّا حَكَى عنِ الكُفّارِ مزيدَ النَّفْرةِ ذكر بعدَه ما لو تَفكّروا فيه لَعَرفوا وجوبَ السُّجودِ والعبادة، فقال: ﴿ نَبَارَكُ وَمَا الرَّحْنُ؟ مَا تَفكّروا في هذه القُدْرة، وما شَكَروا هذه النَّعمة (٢).

⁽١) وحجّةُ مَن قرأ بالتشديد قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَنَذَّكُرُ أُولُوا ٱلْأَلْبَكِ ﴾ [الرعد: ١٩] والمعنى هو ما ذكره الزنخشري. انظر: «حجّة القراءات» ص٥١٣.

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۲: ۲۰۱ – ۱۰۷).

والتصرُّف بالنهار، كما قال عزَّ وعلا: ﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِ عَكَلَ لَكُمُ النَّهَ ارَلِتَسَكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبَنْ غُواْ مِن فَالله وَلَيَكُونا وقتين للمتذكِّرين والشاكرين، مَن فاته في أحدِهما وردُه من العِبادة قام به في الآخر. وعن الحسن رحمه الله: مَن فاته عملُه مِن التذكُّر والشَّكرِ بالنهار كانَ له في الليل مُستعتب، ومَن فاته بالليل كانَ له في النهار مُستعتب،

[﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّمْنَنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنَا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَدَهِلُونَ قَالُواْ سَلَنَمًا ﴾ ٦٣]

قولُه: (أو ليكونا وقتَيْنِ)، عطفٌ مِن حيثُ المعنى على جُملةِ قولِه: «ليَنظُروا في اختلافِهما».

قولُه: (مَن فاتَهُ في أحدِهما وِردُهُ ... قام به في الآخَر)، رَوَينا عن الشيخَيْنِ وغيرِهما، عن أنسٍ: "إذا رَقَدَ أَحَدُكم عن الصلاةِ أو غَفَلَ عنها فلْيُصَلِّها إذا ذَكَرَها، فإنَّ اللهَ عَزَّ وجَلّ يقول: ﴿وَأَقِيرِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِي ﴾ [طه: ١٤]»(١).

قولُه: (كان لهُ في اللّيل مُستَعتَبٌ)، الجوهري: عَتَبَ عليه، أي: وجَدَ عليه، قال الخليلُ: الإعتابُ: خاطَبةُ الإدلال، ومُذاكرةُ المَوْجِدة، وقيل: الإعتابُ: إزالةُ العَتْب، وهمزتُهُ للسَّلْب، والإعتابُ بمعنى الرِّضا، والاستعتابُ: طلَبُ الإعتاب.

النّهاية: استعتب: طلَبَ أن يَرضَى عنه، كها تقول: استَرْضَيْتُ، ومنهُ الحديثُ: «لا يتَمنّيَنّ أَحَدُكمُ الموتَ، إمّا مُحِيناً فلعله يَزدادُ، وإمّا مُسيئاً فلعلّه يَسْتَعْتِبٌ (٢) أي: يَرجعُ عنِ الإساءة، ويَطلُبُ الرّضا، ومنهُ الحديثُ: «ولا بعدَ الموتِ مِن مُستَعتَب» (٣)، أي: ليس بعدَه استرضاءٌ.

⁽١) أخرجه البخاري (٥٩٧) ومسلم (٦٨٤).

⁽٢) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البيهقي في «شُعَب الإيهان» (١٠٠٩٧) وابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (١٨٨) من حديثِ الحسن البصري عن رجلٍ من أصحاب النبيِّ ﷺ، وفي سنده انقطاع، وبه أعلّه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٣: ١٦٥) وزاد: ذكره ابن المبارك في كتاب «الزهد» بلاغاً. وذكره صاحبُ الفردوس من حديثِ جابرٍ ولم يُحرِّجُهُ ولده في «مسند الفردوس».

قولُه: (وأضافَهم إلى الرَّحْمٰنِ تخصيصاً)، فيكونُ تعريضاً بالذين قالوا: ﴿وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ اَنَسَجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾، فعلى هذا المختارُ أن يكونَ «عبادُ الرَّحْمٰنِ»: مبتدأً، و﴿ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ ﴾ وما عُطِفَ عليه: خبَراً ليُقابِلَ الاستكبارَ، والامتناعَ عنِ السُّجود.

قولُه: (وقُرِئ: «وعُبَادُ الرَّحْن»)(١)، العِبَادُ: منَ العبادة، وهُو أَن يَفعَلَ ما يَرضاهُ الربُّ، والعُبَادُ: منَ العُبودة، وهُو أَن يَرضَى ما يفَعَلُه الربُّ(٢).

قولُه: (إلّا أنّ في وَضْع المصدر موضعَ الصِّفة مبالغةً)، فيه إيهاءٌ إلى أنّ جَعْلَه حالاً أوقَعُ مِن جَعْلِه وَصْفاً؛ لأنّ المبالغةَ على الحالِ راجعٌ إلى ذَواتِهم، وفي الوَصْفِ إلى حالهِم؛ لأنّ الأصلَ في الحالِ أن يقالَ: يَمْشُونَ على الأرض هيِّنِينَ، فوضَعَ موضعَه هَوْناً.

قولُه: (ومنهُ الحديث: «أحبِبْ حبيبَكَ هَوْناً ما»)، تمامُه: «عسَى أن يكونَ بغيضَكَ يوماً ما، وأبغِضْ بغيضَكَ هَوْناً ما، عسَى أن يكونَ حبيبَكَ يوماً ما»(٣)، أي: لا تُفرِطْ في حُبِّه

⁽١) بضم العين وتشديد الباء، هكذا ضُبطت في (ط)، وممن قرأ بها اليهاني، كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٥.

⁽٢) هذا التفسير على قراءة: «وعُباد» بضم العين وتخفيف الباء، من العُبودة وهي مُصطلحٌ مُحدثٌ من أَلفاظِ الصوفيّةِ وأهلِ العِرفان، ولا إخالُ الزنخشريّ قد قصَد الإشارةَ إليها.

⁽٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٣٢١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٦١٦٨) من حديثِ علي بن أبي طالب، وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه الترمذي (١٩٩٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (٦٤٣) و «المعجم الأوسط» (٣٣٩٥).

وقوله: «المؤمِنُون هَيْنُون لَيْنُون»، والمَثَلُ: «إذا عزَّ أخوك فَهُنْ»، ومعناه: إذا عاسَرَ فياسِرْ. والمعنى: أنهم يمشُون بسَكينة ووقارِ وتواضُع، لا يَضرِبُون بأقدامِهم ولا يَخفِقون بنِعالهم أشَرًا وبَطرًا؛ ولذلك كَرِهَ بعضُ العلماء الرُّكوبَ في الأسواق، ولقوله: ﴿وَيَكْمُشُونِ فِي ٱلْأَسُواقِ ﴾ [الفرقان: ٢٠].

وبُغضِه، وارفُقْ في كلِّ ذلك. مذكورٌ في «أخبارِ الشِّهاب»(١)، والشيخُ أبو الفضائل الصَّغَانيُّ جعَلَه منَ الموضوعاتِ في «كَشْفِ الحِجاب»، وفي «الدرّ الملتقط»(٢).

قولُه: (المؤمنونَ هَيْنُون لَيْنون)، رَوى الإمامُ أحمدُ بن حَنْبلٍ في «مسنَدِه»، عن ابنِ مسعود: حُرِّمَ على النارِ كلُّ هَيِّنِ ليِّن، سَهْلِ قريبِ منَ الناس^(٣).

قولُه: (إذا عَزَّ أخوكَ فَهُنْ)، قال المَيْدانيُّ: قال أبو عُبيد: معناه: مُيَاسَر تُكَ صديقَك ليسَت بضَيْم رَكِبَك منهُ فيُدخِلَك الحمِيّة به، إنّها هُو حُسنُ خُلُقٍ وتفَضُّل، فإذا عاسَرَكَ فياسِرْهُ. قال المفَضَّل: المَثُل لهُذَيْل بن هُبَيْرة الثَّعلبيِّ، وكان أغارَ على بني ضَبّة، فعَنِمَ فأقبَل بالغنائم فقال لهُ أصحابُه: اقسِمْها بيننا، فقال: إنّي أخافُ أن تَشاغَلتُم بالاقتسامِ أن يُدرِككمُ الطَلبُ، فأبوًا، فقال: إذا عَزَّ أخوك فهُنْ (٤).

قولُه: (ولقولِه: ﴿وَيَكُمْشُونَ فِي ٱلْأَسُواقِ﴾)، يعني: لأَجْلِ ما وَصَفَ اللهُ تعالى العبادَ بقولِه: ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّمْنَنِ ٱللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهِ الْعَبَادَ بقولِه: ﴿ وَعَبَادُ ٱلرَّمْنَنِ ٱللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

⁽۱) يعنى «مسند الشهاب» للقضاعي (٦٩٠).

⁽٢) قوله: «وفي الدر الملتقط» سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٩٣٨) والترمذي (٢٤٨٨) وأبو يعلى في «المسند» (٥٠٥٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٦) وصحّحه ابن حبان (٢٦٩) وهو حديثٌ حسَن بشواهدِه. انظر تمامَ تنقيده وتخريجه في التعليق على «مسند أحمد».

⁽٤) «مجمع الأمثال» (١: ٢٢-٢٣).

﴿ سَكَمًا ﴾: تسلُّماً منكم لا نُجاهِلُكم، ومُتاركةً، لا خيرَ بيننا ولا شرَّ، أي: نتسلَّمُ منكم تسلُّماً، فأقيمَ السلامُ مقامَ التسلُّم. وقيل: قالوا سداداً من القولِ يَسلمُون فيه مِنَ الإيذاء والإثم. والمرادُ بالجهل: السَّفه وقلَّةُ الأَدَب وسوء الرِّعَة، مِنْ قوله:

ألا لا يَجِهَلَنْ أَحَدٌ عَلَيْنا فَنَجِهَلَ فُوقَ جَهْلِ الجَاهِلِينا

وعن أبي العالِية: نَسخَتْها آيةُ القتال. ولاحاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ الإغضاءَ عن السُّفهاء وتَرْكَ المقابلة مُستحسَنٌ في الأَدَب والمُروءةِ والشَّريعة، وأسلمُ للعِرضِ والوَرَع.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِ مَسُجَّدًا وَقِيَمًا ﴾ ٦٤]

البَيْتُوتَةُ: خلافُ الظُّلُول؛ وهو أن يُدرِكَك الليل، نِمْتَ أَوْ لَـمْ تَنَمْ. وقالوا: مَن

قولُه: (تَسَلُّماً مِنكُم لا نُجاهِلُكُم)، رَوَى صاحبُ «المطلع» عن الزجَّاج وأبي عليِّ: نَتَسَلَّمُ مِنكُم تَسَلُّماً، أي: لا نُجاهِلُكُم ولا نلتبِسُ بشيءٍ مِن أمرِكُم، وهُو الجَهْلُ(١). وقلتُ: هُو معنى قولِه: «ومتارَكةً لا خيرَ بينَنا ولا شَرَّ».

قولُه: (سَداداً منَ القول)، وهُو قولُ مُقاتلِ بنِ حَيّانَ (٢)، أي: قالوا قولًا يَسلَمونَ فيه منَ الإثم. قالوا: هذا ليس بسَديد؛ لأنّ المرادَ: أنّهم يقولونَ هذه اللّفظةَ لقولِه تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَنَا الْمُعْدَانَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَمُ عَلَيْكُمْ لاَ بَنْغِي الْجَهِلِينَ ﴾ [القصص: ٥٥]. قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: السَّدادُ، بالفَتْح: القَصْدُ في الدِّين والسَّبيل، والسِّدَادُ بالكسرِ: البُلْغة، وكلُّ ما سَدَدْتَ به شيئاً (٣).

قولُه: (وسُوء الرِّعَةِ)، الجوهري: قد وَرِعَ يَرِعُ بالكسرِ فيهما وَرَعاً وَرِعةً. يقال: فلانٌ سيّئُ الرِّعَة، أي: قليلُ الوَرَع.

⁽١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (٤: ٧٤).

⁽٢) ذكره الطبري في «جامع البيان» (١٧: ٤٩٣) والواحدي في «الوسيط» (٣: ٣٤٥).

⁽٣) «درّة الغوّاص» ص١٢٥.

قرأ شيئاً مِنَ القُرآن في صَلاتِه وإن قلَّ فقد باتَ ساجداً وقائماً. وقيل: هما الرَّكعتان بعدَ المغرب والركعتان بعدَ العشاء. والظاهرُ أنه وصفٌ لهم بإحياءِ الليل أو أكثرَه. يقال: فلانٌ يظلُّ صائماً ويبيتُ قائماً.

[﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبِّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمٌ ۚ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا * إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ ٢٥-٦٦]

﴿غَرَامًا﴾: هلاكاً وخُسراناً مُلِحّاً لازماً. قال:

ويَــوْمُ النِّسَــارِ ويَومُ الجِفَا رِكانا عَذابــاً وكانا غَراما

وقال:

_طِ جَزِيلًا فإنَّـهُ لا يُبالي

إِنْ يُعاقِبْ يَكُنْ غَراماً وإِنْ يُعْـ

قولُه: (﴿غَرَامًا﴾ هلاكاً وخُسراناً مُلِحاً)، الراغب: الغُرْمُ: ما يَنُوبُ الإنسانَ في مالِه مِن ضَرَرٍ بغير جِنايةٍ منه. يقال: غَرِمَ كذا غُرْماً ومَغْرَماً، وأُغْرِمَ فلانٌ غَرامةً، والغَريمُ يقالُ لـمَن لهُ الدَّينُ ولـمَن عليه الدَّين. والغَرامُ: ما يَنُوبُ الإنسانَ مِن شدَّةٍ ومُصيبة. وقال ابنُ الأعرابيِّ: الغَرَامُ: الشُّرُ الدائم، والعذابُ (١).

قولُه: (يومُ النِّسَار ويومُ الجِفَار) (٢)، الجوهري: النِّسارُ، بكسرِ النُّون: ماءٌ لبني عامر، ويومُ نِسارِ لبني أَسَدِ وذُبْيَان على بني جُشَمَ بنِ مُعاويةَ. وقال: الجِفارُ أيضاً: ماءٌ لبني تميم بنَجْد، ومنه: يومُ الجِفَار، وأنشَدَ البيتَ (٣).

قولُه: (إنْ يُعاقِبُ) البيت^(٤)، لا يبالي: أي: لا يكترثُ بقولِ إن يعاقبِ الأعداءَ يكنْ غراماً، وإن يُعطِ الأولياءَ فإنهُ لا يبالي بإعطاءِ الكثير.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٦٠٦.

⁽٢) البيتُ لبشير بن أبي خازم في «ديوانه» ص١٩٠.

⁽٣) هذه الفقرة سقطت من (ط).

⁽٤) للأعشى في «ديوانه» ص١٦٧.

ومنه: الغَريم؛ لإلحاجِه ولزامِه. وَصَفَهم بإحياءِ الليل ساجدِين وقائمين، ثُمَّ عقبة بذِكْر دعوتِهم هذه؛ إيذاناً بأنهم مع اجتهادِهم خائفُون مُبتهِلُون إلى الله في صَرْفِ العذاب عنهم، كقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا ءَاتَواْ وَقَالُوبُهُمْ وَجِلَةً ﴾ [المؤمنون: ٢٠]. ﴿سَاءَتُ فِي حُكم «بِئستْ»، وفيها ضميرٌ مُبهم يفسِّره ﴿مُسْتَقَرّا ﴾، والمخصُوصُ بالذمِّ محذوف، معناه: ساءت مُستقرًا ومقامًا هي. وهذا الضميرُ هو الذي رَبطَ الجملة باسمِ «إنّ» وجَعلَها خَبراً لها. ويجوزُ أن يكونَ ﴿سَاءَتْ ﴾ بمعنى: أحزنَتْ. وفيها ضميرُ اسم «إنّ». و ﴿مُسْتَقَرّا ﴾ حالٌ أو تمييز، والتَّعليلانِ يصحُّ أن يكونا مُتداخلين ومُترادفين، وأن يكونا مِنْ كلامِ الله، وحكايةً لقولهم.

قولُه: (ساءت مُستَقَرَّا ومقاماً هي)، قال صاحبُ «المطلع»: فإنْ قيل: كيف ذكَّرَ المفسِّر والمفسَّرُ مؤنّثُ؟ قلت: لهم أنَّثَ المفسَّرَ بمعنى الدارِ والمنزلة، وجَبَ تأويلُ المفسَّرِ به، كأنه قيل: ساءتِ الدارُ أو المنزِلةُ داراً أو منزلةً، وإنها وجَبَ تأنيثُه نَظَراً إلى المخصُوص بالذمِّ كها نَظَرَ ذو الرُّمّةِ في الزَّوْرَقِ إلى تأويلِ السّفينة، حيث كان المخصُوصُ بالمَدْح مؤنَّمًا في قولِه:

أو حرةٌ عَيْطُلُ ثَبْجاء مُجُفَرَةٌ دعائِمُ الزَّوْرِ نعمت زَوْرَقُ البلدِ(١)

الحرّةُ: الناقةُ الكريمةُ، والعَيْطَلُ: الطّويلةُ العُنُق. الثَّبَجُ: شديدُ الثَّبَج، وهُو الظّهْر، وقيل: ما بيْنَ الكاهلِ إلى الظّهْر، والمُجْفَرةُ: الشّديدةُ الجَفْرةِ وهِي الوَسَط، والزّورُ: أعلى الصّدر.

قولُه: (وفيها ضميرُ اسم «إنّ»)، وقال صاحبُ «المطلع»: والتأنيثُ لاسم «إن»، وهِي جهنّهُ، لأنه ضميرُها.

قولُه: (يصحُّ أن يكونا متَداخلَيْن)، أي: يكونُ قولُه: ﴿إِكَ عَذَابَهَا ﴾ تعليلاً لقولِه: ﴿إِكَ عَذَابَهَا ﴾ تعليلاً لقولِه: ﴿إِنَّ عَنَا عَذَابَ جَهَنَّمَ ﴾، وقولُه: ﴿ إِنَّهَا سَآءَتْ ﴾ تعليلاً لقولِه: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ

⁽١) «ديوان ذي الرمّة» ص٢٠٣.

[﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمْ يُسْرِفُواْ وَلَمْ يَقْتُرُواْ وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ ٢٧]

قُرئ: ﴿يَقَثُرُوا ﴾ بكسرِ التاء وضمّها، و: (يُقتِروا) بتخفيفِ التاء وتشديدها. والقَتْر والإقتارُ والتَّقتير: التَّضييق الذي هو نقيضُ الإسْراف. والإسرافُ: مُجاوزة الحدِّفي النَّفقة. وَصَفَهم بالقصدِ الذي هو بين الغُلوِّ والتقصير، وبمِثْله أُمِر رسولُ الله ﷺ: ﴿ وَلَا بَعَعْلَ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا نَبْسُطُهَ كُلُّ الْبسَطِ ﴾ [الإسراء: ٢٦]. وقيل: الإسرافُ إنها هو الإنفاقُ في المعاصي، فأمّا في القُرَبِ فلا إسرافَ. وسَمِع رجلٌ رَجلًا يقول: لا خيرَ في الإسراف. فقال: لا إسرافَ في الخير. وعن عمرَ بنِ عبد العزيز: أنه شَكَرَ عبد الملك بنَ مروانَ حين زوَّجه ابنته وأحسن إليه، فقال: وصلْت الرَّحمَ وفعلتَ وصنعتَ، وجاء بكلام حَسَن، فقال ابنٌ لعبدِ الملك: إنها هو كلامٌ أعدًه المذا المقام، فسكتَ عبدُ الملك، فلها كان بعدَ أيامٍ دَخل عليه والابنُ حاضر، فسأله عن المذا المقام، فسكتَ عبدُ الملك، فلها كان بعدَ أيامٍ دَخل عليه والابنُ حاضر، فسأله عن

غَـرَامًا ﴾، وكونُهما مترادفَيْنِ أن يكونَا تعليلَيْنِ لقولِه: ﴿رَبَّنَا ٱصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ ﴾، قال الإمامُ: كلاهُما يُمكنُ أن يكونَ حكايةً لقولِهم، فقولُه: ﴿ وَيُمكنُ أن يكونَ حكايةً لقولِهم، فقولُه: ﴿ إِن عَدَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴾ إشارةٌ إلى كونها مَضَرّةً خالصةً عن شوائب النَّفْع.

وقولُه: ﴿ إِنَّهَا سَآءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا ﴾ إشارةٌ إلى كونِها دائمةً، والفَرْقُ بيْنَ المستقرّ والـمُقام فإنّ المستقرَّ للعُصَاةِ مِن أهلِ الإيهان، فإنّهم يستقرُّونَ فيها ولا يُقيمونَ، والإقامةُ للكُفّار(١).

قولُه: (قُرِئ: ﴿يَقْتُرُوا ﴾، بكسر التاء وضمّها)، نافعٌ وابنُ عامر: «ولم يُقتِروا» بضمّ الياءِ وكسرِ التاء، والباقونَ: بفَتْح الياءِ وكسرِ التاء، والباقونَ: بفَتْح الياءِ وضمّ التاء (٢).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۶: ۱۰۹).

⁽٢) انظر توجيه هذه الاختيارات في «حجّةِ القراءات» ص١٣٥-٥١٤.

نَفَقتِه وأحواله، فقال: الحَسَنة بين السيِّتَيُّن، فعرف عبدُ الملك أنه أراد ما في هذه الآية، فقال لابنه: يا بُنيَّ، أهذا أيضاً مما أعدَّه؟! وقيل: أُولئك أصحابُ محمد ﷺ، كانوا لايأكُلُون طعاماً للتنعُّم واللَّذَة، ولا يَلبَسُون ثوباً للجَمالِ والزِّينة، ولكن كانوا يأكلونَ ما يسدُّ جَوْعتَهم ويُعينُهم على عبادة ربِّهم، ويَلبَسُون ما يَستُر عَوْراتِهم ويكنُّهم من الحَرِّ والقرِّ، وقال عمرُ رضي الله عنه: كفي سَرَفاً أن لا يَشتهي رَجلٌ شيئاً إلّا اشتراه فأكله. والقوام: العَدْلُ بين الشيئين لاستقامة الطَّرَفَيْن واعتدالها. ونظيرُ القوام مِنَ الاستقامة: السَّواء من الاستواء.

قولُه: (الحسَنةُ بيْنَ السيِّئتَيْن)، أي: الاقتصادُ، وهُو حسَنةٌ بيْنَ الإسرافِ والتقتير، وهما سَيِّئتانِ، ومِن كلام بعضِهم:

كِلا طَرَقَيُ [قَصْدِ] الأمورِ ذميمُ(١)

وخيرُ الأمورِ أوسَاطُها.

قولُه: (وقيل: أولئك أصحابُ محمّدٍ صَلَواتُ الله عليه)، عطفٌ على قولِه: «وَصَفَهم بالقَصْدِ الذي هُو بيْنَ الغُلوِّ والتقصير»، وعلى الأوّل كان عامّاً فيهم وفي غيرهم. والمرادُ بالإنفاقِ الوَسَطِ: السَّخَاوةُ التي هِي بيْنَ التبذيرِ والبُخْل. وعلى الثاني، الوَسَطُ: عبارةٌ عنِ الإنفاقِ على أنفُسِهم بها لا يَبلُغُ إلى حَدِّ التلَذَّذِ والتنعُّم، بل يكونُ سَدَّ الجَوْعة، وسِتْرَ العورة.

قولُه: (ونَظِيرُ القَوَام منَ الاستقامة: السَّواءُ منَ الاستواء)، يعني: نَظيرُهُ في عِلَّةِ التسميةِ به، لا أنهُ مشتَقٌّ منه؛ لأنَّ الثَّلاثيَّ لا يُشتَقُّ منَ المزيد، أي: إنّا قُلنا: قَواماً للشيءِ الذي هُو عَدْلُ بيْنَ الشيئيْنِ لاستقامةِ الطّرفَيْن، وكذلك السَّواءُ منَ الاستواء.

وقَبْلَ البيت:

⁽١) للإمام الخطابي، ذكره الثعالبي في «يتيمة الدهر» (٢: ٩٤) وصَدْرُ البيت: ولا تَغْلُ في شيءٍ من الأمرِ واقتَصِد

تسامَحْ ولا تَسْتوفِ حقّك كُلَّه وأَبْتِي فلم يستقصِ قَطُّ كريم والبيتان ذكر هما الخطابي في كتابه «العزلة» ص ٢٣٧.

وقُرئ: (قِواماً) بالكسر؛ وهو ما يُقامُ به الشيء، يقال: أنتَ قِوامُنا، بمعنى: ما تُقام به الحاجةُ لا يَفضُلُ عنها ولا ينقص. والمنصُوبانِ _ أعني ﴿بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامَا ﴾ _ جائزٌ أن يكونا خَبرَيْن معاً، وأن يُجعلَ ﴿بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ لغواً، و﴿قَوَامَا ﴾ مُستقرًا، وأن يكونَ الظَّرفُ خَبراً، و﴿قَوَامَا ﴾ حالًا مؤكِّدة. وأجازَ الفرَّاء أن يكونَ ﴿بَيْنَ وَاللَّهُ ﴾ اسمَ «كان»، على أنه مبنيٌ؛ لإضافته إلى غير متمكِّن، كقوله:

لم يَمنَعِ الشُّرْبَ مِنها غَيْرَ أَن نَطَقَتْ

قولُه: (وقُرِئ: «قِوَاماً»، بالكسر)، قال ابنُ جِنِّي: قَرأَها حسّانُ بنُ عبدِ الرَّحٰن صاحبُ عائشة رضيَ اللهُ عنها ويَرْوي عنهُ قَتَادةُ (۱). القَوَام بالفَتْح: الاعتدالُ في الأمر، وبالكسرِ: مِلاكُ الأمرِ وعِصَامُه، فلوِ اقتَصَرَ على قولِه: ﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ كان كافياً، فـ ﴿قَوَامًا ﴾ تأكيدٌ، وجارٍ مَحْرَى الصِّفة، أي: توسُّطاً مُقياً للحالِ وناظاً، كالصِّفاتِ المؤكّدة، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَمَنَوْةَ ٱلنَّالِكَةَ ٱلأَخْرَى ﴾ [النجم: ٢٠] فالأُخرى توكيدٌ (٢).

قولُه: (وأن يُجْعَلَ ﴿بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ لَغُواً، و﴿قَوَامًا ﴾ مُستَقَرَّا)، قيل: إطلاقُ المُستقرِّ على ﴿قَوَامًا ﴾ مُستَقرَّا)، قيل: إطلاقُ المُستقرِّ على ﴿قَوَامًا ﴾ معَ أنهُ غيرُ ظَرْف؛ لَمُزاوَجةِ الكلام، وهُو كونُه مذكوراً معَ الظَّرف، وهُو بيْنَ ذلك. قالَ ابنُ الحاجِب: المُستَقرُّ: ما كان خبَراً محتاجاً إليه، وسُمِّي مُستَقراً؛ لأنهُ يتعَلَّقُ بينَ ذلك. قالَ ابنُ الحاجِب: المُستَقرُّ فيه، أي: موضعٌ للتقرير، ثُم حَذَفَ لفظة «فيه» الحتصاراً، واللّغوُ: هُو ما لو حُذِفَ لكان الكلامُ مستَغْنَى عنه.

قولُه: (لم يَمْنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أَنْ نَطَقَت)، تمامُه:

حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوقالِ (٣)

⁽١) ذكره ابن حبّان في «الثقات» (٤: ١٦٤) برقم (٠٠٣٠) وقال: يروي المراسيل، روى عنه قتادة.

⁽Y) «المحتسب» (Y: ١٢٥).

⁽٣) البيت لأبي قيس بن رفاعة يصفُ ناقته، كما في «مشاهد الإنصاف» (٢: ٤٢٢).

وهو مِنْ جهةِ الإعراب لا بأسَ به، ولكن المعنى ليس بقويٍّ؛ لأنَّ ما بين الإسراف والتقتيرِ قَوامٌ لا محالة؛ فليسَ في الخَبر الذي هو مُعتمَدُ الفائدةِ فائدةٌ.

منها: ضميرُ الراحلة. الأَوْقالُ: جَمْعُ وَقُل، وهُو الحجارةُ. أي: في غُصُونِ نابتةِ بأرض ذاتِ أَوْقال، وقيل: الوَقْلُ: شجَرُ المَقْل، يقولُ: لم يَمنَع الراحلة الشُّربَ إلّا صوتُ حمامة، أي: إنّها حديدةُ الحِسِّ، فيها فَزَعٌ وذُعرٌ لِحِدّةِ نفْسِها. والاستشهادُ في قولِه: «غيرَ أن نَطَقَتْ»، وهُو فاعلُ «يَمنَع»، وإنّها بُنِي؛ لإضافتِه إلى المَبْني.

قولُه: (فليس في الخبر الذي هُو معتمَدُ الفائدة فائدةٌ)، وفائدتُه: بيانُ اتصافِ المخبر عنهُ بالخبر، فيجبُ أن يكونَ وَصْفُ الشيء بغيره؛ ليُفيدَ لا بنفْسِه لئلا يؤدِّيَ إلى أن يقالَ: وكان القوامُ قواماً. وأجابَ عنهُ صاحبُ «المطلع»: أنّ ما بيْنَ الإسرافِ والإقتارِ لا يكزَمُ أن يكونَ قواماً، أي: عَدْلاً؛ لأنهُ يجوزُ أن يكونَ دونَ الإسرافِ بقليل، أو فوقَ الإقتارِ بقليل فها بينَها وَسُطٌ، بسكونِ السِّين، يتناوَلُ العَدْلَ وغيرَه، فالتقديرُ: وكان الوسْطُ مِن ذلك قَواماً. والجوابُ عنهُ: أنهُ يَلزَمُ مِن هذا الحَرَجُ المَنْفيُّ في قولِه تعالى: ﴿وَمَاجَعَلَ عَلَيَكُمْ فِي اللّينِ مِن وَاللّهُ على مُراعاةِ حاقِ الوسْط، بمعنى عنه أنّ قولَه: ﴿بَيْنِ وَاللّهِ على مُراعاةِ حاقِ الوسْط، بمعنى أنّ قولَه: ﴿بَيْنِ وَاللّهِ عَلَى مُراعاةِ حاقِ الوسْط، بمعنى الدائرة، فأخبرَ بقولِه: ﴿قَوَاماً على ما قَرَّرَه الدِّلالةَ على مُراعاةِ حاقِ الوسْط، بمعنى الدائرة، فأخبرَ بقولِه: ﴿قَوَاماً ﴾ أنّ المرادَ منهُ الوسَط بالسُّكونِ الذي هُو اسمٌ مُبهَم لداخِلِ طَرِقَ الشيءِ كمَركَزِ الدائرة، ولا ارتيابَ أنّ مراعاة ذلك متعَذَرٌ ولا يتيسَّرُ إلّا بالنُّدة.

وقال صاحبُ «الفرائد»: ما أورَدَه صاحبُ «الكشّاف» على الفَرّاء واردٌ عليه في قولِه: «المنصُوبانِ _ أعني ﴿بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ _ جائزٌ أن يكونا خبَريْنِ معاً، ويُمكنُ أن يُقال: المرادُ منَ القَوام: العَدْلُ، فصَحَّ أن يكونَ خبَرا لـ ﴿بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ولا يَخْلُو عن فائدة».

والجوابُ عنهُ ما ذكرَه ابنُ جِنِّيٍّ، أنَّ الثانيَ جارٍ مَجْرى الصَّفةِ المؤكِّدة، كأنهُ قيل: كان إِنْفاقُهم وَسُطاً بسكونِ السِّين البِتَّة، لا أنَّ الإنفاقَ في عَيْنِ الوسْطِ لا يتَجاوَزُهُ أصلاً، كها يَلزَمُ منَ الاسم والخبَرِ إذا اتَّحدا معنَّى. والجوابُ عن قولِه: المرادُ منَ القَوَام العَدْلُ: هُو ما أُجيبَ عن صاحبِ «المَطلَع».

[﴿وَالَّذِينَ لَايَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهَاءَ اخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَوْتُ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا مِنْ فَكُ اللَّهُ عَمَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللْهُ الْمُعَلِّمُ عَلَى ا

﴿ حَرَّمَ اللهُ ﴾ أي: حرَّمها. والمعنى: حرَّم قَتْلَها. و ﴿ إِلَّا بِالْحَقِ ﴾ متعلِّق بهذا القتلِ المحذوف. أو بـ ﴿ وَلَا يَقْتُلُونَ ﴾. ونفيُ هذه المقبَّحاتِ العِظام عن الموصُوفين بتلك الجلالِ العظيمة في الدِّين؛ للتعريضِ بها كانَ عليه أعداءُ المؤمنين من قُريشٍ وغيرِهم، كأنه قيل: والذين برَّاهم الله وطهَّرهم عمَّا أنتم عليه. والقتلُ بغير حقِّ يَدخلُ فيه الوأْدُ وغيرُه. وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: قلتُ: يا رسولَ الله، أيُّ الذَّنْب أعظم؟ قال: «أن تَعتلُ وَلدَك خشية أن يأكلَ «أن تَعتلُ للهُ ندِّا وهو خَلقَك» قلتُ: ثم أيُّ؟ قال: «أن تَقتلُ وَلدَك خشية أن يأكلَ معك» قلتُ: ثم أيُّ؟ قال: «أن تُولن اللهُ تصديقَه. وقُرئ: (يُلقَّ معك» قلتُ: وقرئ: (يُلقَ فيه أثاماً). وقرئ: (يَلقَى) بإثبات الألِف، وقد مرَّ مثلُه. والأثام: جزاءُ الإثم، بوزن فيه أثاماً). وقرئ: (يَلقَى) المؤبال والنَّكال ومَعْناهما، قال:

قولُه: (ونَفْيُ هذه المُقبَّحاتِ العِظام عن الموصُوفينَ بتلك الخِلال العظيمةِ في الدِّينِ للتعريضِ بها كان عليه أعداءُ المؤمنينَ مِن قُرَيْش)، يَعضُدُ ما ذَهَبْنا إليه مِن أنَّ قولَه: ﴿ وَعِبَادُ التعريضِ بها كان عليه أعداءُ المؤمنينَ مِن قُرَيْش)، يَعضُدُ ما ذَهَبْنا إليه مِن أنَّ قولَه: ﴿ وَعِبَادُ الرَّمْنَنِ ﴾ مقابِلٌ للقائلينَ: ﴿ وَمَا ٱلرَّمْنَا أَنْ الْمَا مَا أَمُرُنَا ﴾ ، فمدَحَهُم اللهُ بتلك الخِلالِ الحميدةِ التي عقيضُ بأوليائهِ ثُم نفى عنهم هذه الخِصَالَ الرَّذيلةَ التي عليها أعداؤه.

قولُه: (عنِ ابنِ مَسْعودِ رضيَ اللهُ عنه، قلتُ: يا رسُولَ الله، أيُّ الذَّنبِ أعظم؟)، الحديثُ بتهامِه، أخرَجَه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما(١).

قولُه: (وقُرِئ: «يَلْقَى»، بإثباتِ الألف)، قال في «المطلع»: جَعَلَ أثرَ الجازِم حَذْفَ الحركةِ منَ المعتَلِّ لا حَذْفَ الألفِ كقولِه:

⁽١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧) ومسلم (٨٦).

جَزى اللهُ ابنَ عُرُوةَ حيثُ أمسى عَقُوقًا والعُقوقُ لـــهُ أثـــامُ وقيل: هو الإثم. ومعناه: يلقَ جزاءَ أثام. وقرأ ابنُ مسعود: (أيَّامًا)، أي: شدائد، يقال: يومٌ ذو أيَّام؛

ألم يأتيك والأنباء تُنمي بها لاقت لبون بني زياد (١)

«والأنباءُ تُنمي»: جُملةٌ معترِضةٌ، و «بها لاقَتْ»: متعلِّقٌ بـ «يأتيك».

قولُه: (جَزَى اللهُ ابنَ عُروة) البيت (٢)، العَقُوقُ: العاقُّ، والعُقُوقُ، بالضمِّ: مصدرٌ، وهُو تَرْكُ بِرِّ الوالدَيْنِ وقَطْعُه، وكذا في الرَّحِم، وعَقُوقاً: نَصْبٌ على الحال، ومعناه: جزَى اللهُ ابنَ عُروةَ شَرَّ جزاءٍ عاقًا والعَقُوقُ لهُ جزاءٌ سيِّئ.

قولُه: (وقيل: هُو الإِثْمُ، ومعناه: يَلْقَ جزاءَ أَثَام (٣) يريدُ أَنَّ «الأَثَام» إمّا أَن يُرادَ به جزاءُ الإِثم كالثَّوابِ لجَزاءِ الطاعة، وإمّا أَن يُرادَ به مُطلَقُ الإِثم، فحينَئذٍ يَحتاجُ إلى تقديرِ مضاف، وهُو المرادُ بقولِه: «ومعناه: يَلْقَ جزاءَ أَثَام».

الأساس: كانوا يَفْزَعونَ منَ الأنام (٤) أشدَّ ما يفزَعونَ منَ الأثام، وهُو وَبَالُ الإِثْم، قال:

لقد فَعَلَتْ هذي النَّوى بِيَ فَعْلَةً أصابَ النَّوَى قبلَ المَاتِ أَثَامُها (٥) قولُه: (يومٌ ذو أيّام)، الأساس: ويومٌ ذو أيّام: كأيّام. قال النابغةُ:

⁽١) البيت لقيس بن زهير العبسي. انظر: «الأغاني» (١٧: ٢٠١). وانظر توجيه القراءة في «البحر المحيط» (١٠). ١٣٠).

 ⁽۲) ذكره أبو عُبَيْدة في «مجاز القرآن» (۲: ۸۱) وعزاه لبلعاء بن قيس الكناني. ونقله أبو على الفارسي في
 «الحجّة للقرّاءِ السبعة» (٣: ٢١٦) وقال: وأنشد_يعني أبا عُبَيْدة_لمسافع العبسيّ. فلْيُحرَّر.

⁽٣) زاد في (ح): «الأساس: كانوا يفزعون من الأثام».

⁽٤) في الأصول الخطية: «الآثام» وصوّبناه من «أساس البلاغة».

⁽٥) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» (أثم) من غير عَزْدٍ لأحد.

لليومِ العَصيب. ﴿ يُضَلِّعَفُّ ﴾ بدلٌ من ﴿ يَلْقَ ﴾؛ لأنها في معنَّى واحد، كقوله:

مَتى تَأْتِنَا تُلمِــمْ بِنَا فِي دِيارِنَا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وِنَاراً تَأْجَّجَا وَقُرئ (يُضَعَّف)، و(نُضَعِّف له العذاب)، بالنُّون ونصبِ العذاب. وقُرئ

إنِّي لأخشى عليكُم أن يكونَ لكُمْ مِن أجلِ بَغْضائهمْ يــومُ (١) كأيَّامِ (٢)

وذُكِرَ في أيام العرَبِ كذا، أي: في وقائِعها. ﴿وَذَكِرَهُم بِأَيَّـنِمِ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ٥] أي: بِدَمادِمِه على الكَفَرة.

قولُه: (لليوم العَصِيب) الأساس: عصب القومُ بفلانٍ: أحاطوا به، ووَجَدْتُهم عاصبينَ به، ومنهُ: ﴿هَاذَا يَوْمُ عَصِيبٌ ﴾ [هود: ٧٧] وعَصَبْصَب، وقيل: اعصَوْصَبَ واعصَبْصَب، والقومُ: إذا اجتَمَعوا، واليومُ: إذا اجتَمَعتْ فيه الشّدائد.

قولُه: (متى تأتِنا تُلْمِمْ) البيت (٣)، (تلمم)، أي: تَنزِلْ، وهُو بَدَلٌ مِن (تَأْتِنا)، والألفُ في (تأجَّجَا) للتَّنية، وذُكِّرَ لتغليبِ الحَطبِ على النار. وقيل: تَأْجَّجْنَ بالنُّون الخفيفة، كقولِه تعالى: ﴿لَنَسَفَعًا ﴾ [العلق: ١٥]، وكقولِ الشاعر:

ولا تَعبُدِ الشيطانَ واللهَ فاعبُدا(٤)

أي: فاعبُدَنْ، وقد مضَى في «آلِ عمرانَ» تحقيقُ هذا البَدَلِ عنِ ابنِ جِنِّي.

قولُه: (وقُرئ: «يُضَعَّف» و«نُضعِّف»)، ابنُ عامرٍ وأبو بكر: «يُضاعَفُ لهُ» «ويَخلُدُ» برَفْع الفاءِ والدّال، والباقونَ: بجَزْمِهما، وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ على أصلِهما: يَحذِفانِ الألفَ ويشدِّدانِ العَيْنَ^(٥).

⁽١) في (ط): «يوماً».

⁽٢) «ديوان النابغة الذبياني» ص٨٢.

⁽٣) سبق تخريجه.

⁽٤) سبق تخريجه من «ديوان الأعشى».

⁽٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع (٢: ١٤٧) و «حجّة القراءات» ص١٥٥.

بالرفع على الاستئناف، أَوْ على الحال، وكذلك (يَخَلدْ) وقرئ: (ويُخلَد) على البناءِ للمفعول مخفَّفاً ومثقَّلاً، من الإخلاد والتَّخليد. وقرئ: (وتَخلُد) بالتاءِ على الالتفات، ﴿ يُرِيدُ لَى بَخفَّف ومثقَّل، وكذلك ﴿ سَيِّعَاتِهِم ﴾. فإن قلتَ: ما معنى مُضاعَفةِ العذاب وإبدالِ الحسناتِ سيِّئات؟ قلتُ: إذا ارتكب المشركُ معاصيَ مع الشِّرك عُذِب على الشِّركِ وعلى المعاصي جميعاً، فتُضاعَفُ العُقوبة لمضاعفةِ المُعاقب عليه. وإبدالُ السيِّئاتِ حسنات: أنه يَمحُوها بالتوبة، ويُثبت مكانها الحَسنات:

قولُه: (وقُرئَ: «تَخُلُدُ»(١) بالتاءِ على الالتفات)، قال ابنُ جِنِّي: قراً طلحة بنُ سُلَيْهان: «نُضَعِّفْ» بالنُّون، و «العذابَ» بالنَّصب، «وتَخْلُدْ فيه»: جَزْم، أي: تَخْلُدْ فيه أيُّها المُضَعَّفُ على تَرْكِ الغَيْبة إلى الخِطاب(٢).

في «عِلَلِ القرآنِ»(٣) للأزهريِّ: اتَّفَقَ القُرَّاءُ كلُّهم على «يَخْلُد» بفتح الياء وضمِّ اللام (٤). قولُه: (﴿ يُبَدِّلُ ﴾، مخفَّفٌ ومُثقَّل)، أي: قُرئ: ﴿ يُبَدِّلُ اللهُ سَيِّعَاتِهِمْ ﴾ بتثقيلِ الدالِ: سبعةٌ، وبالتخفيفِ: شاذّ (٥).

قولُه: (وإبدالُ الحسَناتِ سيِّئات)، خلافُ ما في التِّلاوة.

قولُه: (وإبدال السيّئات حسنات: أنه يَمْحُوها بالتّوبة ويُثبتُ مكانها الحسنات)، قال محمي السُّنة: ذهبَ جماعةٌ إلى أنّ هذا التبديلَ في الدُّنيا؛ قال ابنُ عبّاس، وسعيدُ بنُ جُبيْر، والحُسنُ، ومُجاهدٌ، والسُّدِّيُّ، والضَّحّاكُ: يُبدِهُمُ الله بقبائح أعهالهم في الشِّركِ محاسنَ الأعهالِ في الإسلام، فيُبدِلهُم بالشِّركِ إيهاناً، وبقَتْل المؤمنينَ قتْلَ المشركين، وبالزِّنا عِفَةً وإحصاناً.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وتخلد».

⁽Y) «المحتسب» (Y: ١٢٥ - ١٢٦).

⁽٣) وهو مما لم يُطبع من مصنّفاته. ذكره الداوودي في «طبقات المفسرّين»(٢: ٦٦) بلفظ: «عِلل القراءات».

⁽٤) وهذا الذي نقله الإمام الطيبي قد ذكره الإمام الأزهري في كتابه الآخر «معاني القراءات» ص٣٤٣.

⁽٥) وهي روايةٌ عن عاصم كها في «مختصر شواذٌ القرآن» ص١٠٥.

وقال سعيدُ بنُ المسيِّبِ ومكحولُ: يُبدِلُ الله سيَّاتهِمُ التي عَمِلوها في الإسلام حسَناتٍ يومَ القيامة، يَدُلُ عليه حديثُ أبي ذَرّ، قال النبيُّ ﷺ: "إنّي لأعلَمُ آخِرَ رجُلٍ يخرُجُ منَ النار، يُؤتَى بالرجُل يومَ القيامة فيقالُ: اعرِضوا عليه صِغارَ ذنوبِه، ويُخبَّأُ عنه كبارُها، فيقالُ له: عمِلتَ بالرجُل يومَ القيامة فيقالُ: اعرِضوا عليه صِغارَ ذنوبِه، ويُخبَّأُ عنه كبارُها، فيقالُ له: عمِلتَ يومَ كذا وهُو مُقِرُّ لا يُنكِر، وهُو مشفقٌ مِن كبارِها، فيقال: أعطوهُ مكانَ كلِّ سينة حسَنة، فيقولُ (١): إنّ لي ذُنوباً ما أراها هاهنا». قال أبو ذرّ: فلقد رأيتُ النبيَّ ﷺ ضَحِكَ حسَنة، فيقولُ (١): إنّ لي ذُنوباً ما أراها هاهنا». قال أبو ذرّ: فلقد رأيتُ النبيَّ عَلَيْ ضَحِكَ حتى بَدَتْ نَواجِنُه. رَواهُ التِّرمذيُّ (٢). ورَواه مسلمٌ (٣) أيضاً عن أبي ذَرِّ مَع تغيير فيه.

فهذه المعاملةُ معَ مَن هُو آخِرُ الناس خُروجاً منَ النار، فكيف بالمؤمنِ التائبِ الآتي بالأعمالِ الصّالحة؟

ورَوَى الإمامُ عن سعيدِ بنِ المُسيِّبِ ومكحولٍ: تُمُحَى السيِّلةُ ويُثْبتُ لهُ بَدَلهَا الحسنةُ، لِم وَرَدَ: «ليَتمنَّينَ أقوامٌ أنهم أكثروا منَ السيِّئات»، قيل: من هم؟ قال: «الذين يُبدِّلُ اللهُ سيِّئاتِهم حسنات» (٤)، ولا يَبعُدُ ذلك مِن حيث الدِّليلُ؛ فإنّ التائبَ النادمَ كلّما تَحسَّرَ على ذنبٍ صدَرَ منهُ واستخفَرَ اللهَ تعالى لأَجْلِه أو خَضَعَ واستكانَ، نالَ منَ الزُّلْفَى منَ الله منَ الدَّرجاتِ ما لا يَنالُهُ بالطاعة.

ثُم النَّظْمُ يُساعدُ هذا التأويلَ، فإنّ الإشارةَ بقولِه: ﴿وَمَن يَفْعَلَ ذَلِكَ ﴾ ما سَبَقَ منَ الشِّركِ بالله، وقَتْلِ النفْسِ المُحرَّمة، والزِّنا، وقد تَرتَّبَ عليه مضاعَفةُ العذاب، والتخليدُ والإهانةُ، واستثنى منَ الوعيدِ المؤمنَ التائبَ الآتيَ بالأعمالِ الصّالحة، فحينتَذِ لم يُفِدْ إذا عُقِّبَ بقولِه: ﴿فَأَوْلَكُمْكُ بُدِّلُ اللّهُ سَيِّعَاتِهِمْ حَسَنَدتِ ﴾، وفُسِّرَ بمَحْوِ الدُّنوبِ وإثباتِ

⁽١) في (ح) و(ف): «فيقال».

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ٩٧) والحديثُ أخرجه الترمذي (٢٥٩٦) والبغوي في «شرح السنة» (١٥: ١٩٧).

⁽٣) (صحيح مسلم) (١٩٠).

⁽٤) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٩). وانظر الأثر المذكور في «جامع البيان» للطبري (١٧: ١٧٥).

الإيمانَ، والطاعة، والتقوى. وقيل: يُبدِّلهم بالشِّرك إيهاناً، وبقَتْلِ المسلمين قَتْلَ المشركين، وبالزني عِفَّة وإحصاناً.

[﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَلِيحًا فَإِنَّهُ، يَنُوبُ إِلَى ٱللَّهِ مَتَ ابًا ﴾ ٧١]

يريد: ومَن يتركِ المعاصيَ ويَندَمْ عليها ويَدخُلْ في العملِ الصالح فإنه بذلك تائبٌ إلى الله ﴿مَتَابًا ﴾ مَرْضيًّا عندَه مُكفِّراً للخَطايا محصِّلاً للثواب. أو: فإنه تائبٌ متاباً إلى الله الذي يَعرف حقَّ التائبين ويفعلُ بهم ما يَستوجِبون، والذي يحبُّ التوَّابينَ

الإيهانِ والطاعةِ والتقوى إفادة ما إذا قيل: بفَضْلِ الله عليهم بالثّوابِ والكرامات، وأن يُبدِّلُ اللهُ سيِّئاتِم حسَناتِ يومَ القيامة، لا سيَّما إيرادُ إبدالِ السيِّئاتِ بالحسَنات بعدَ اسم الإشارة المُؤْذنِ بأنَّ ما يَرِدُ عَقِيبَه جديرٌ بمَن قبلَه؛ لأَجْلِ اكتسابِه الخِلالَ الحميدة، والمذكورُ قبلَه: التائب، والخِصَالُ الحميدةُ: الإيهانُ والأعمالُ الصّالحةُ، فلا بدَّ إذاً مِن أمرِ آخَرَ زائدِ وليس ذلك إلا الثوابَ في الآخِرة.

ويؤيِّدُه قولُه: ﴿وَكَانَ اللهُ عَنْوُرا تَحِيمًا ﴾ أي: غفوراً حيثُ حَطَّ عنهم بالتوبةِ والإيهانِ مُضاعفة العذاب، والخُلُودَ في النارِ والإهانة، رحيهً حيثُ بَدَّلَ سيَّناتِهم بالثوابِ الدائم، والكرامةِ في الجَنّة، وكذا تذييلُ الكلام بقولِه: ﴿ وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَلِيحًا فَإِنَّهُ يَوُبُ إِلَى اللهِ الذي مَتَابًا ﴾ المُفسَّرِ بقولِه: «مَتَابًا مَرْضِيّاً عندَه مُكفِّراً للخطايا، محصِّلاً للثوابِ وإلى الله الذي يعرِفُ حقَّ التائبينَ ويفعَلُ بهم ما هُو أهلُه، ويحبُّ التَّوابين»، وأنتَ قد عَلِمتَ أنَّ التذييلَ كالتأكيدِ للمُذيَّل، فلا بدَّ مِن مُراعاةِ معنى الثوابِ فيه ليَصحَّ.

قولُه: (﴿مَتَـابًا ﴾ مَرْضِيّاً عندَهُ مكفِّراً)، وذلك أنّ الشَّرطَ والجزاءَ إذا اتَّـحَدا معنَّى حُمِلَ الجزاءُ على نهايةِ ما يَحتمِلُه منَ المعنى، ونحوَه قولهُم: مَن أدرَكَ الصَّمَّان (١) فقد أدرَكَ.

قولُه: (أو: فإنهُ تائبٌ مَتَاباً إلى الله)، يعني: أُعيدَ المعنى ليُّناطَ به صَريحُ اسمِه الجامع؛

⁽١) في (ح) و(ف): «الضّمان» بالضاد المعجمة، وصوابُه بالصادِ المهملة وتشديد الميم، كما في (ط)، وهو من مراعي العرب الشريفة في بلادِ بني تميم، وكانت العربُ تتمدَّح بنزوله وتقول هذا القول. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٨٦).

ويحبُّ المتطهِّرين. وفي كلامِ بعض العَرَب: لَلُّهُ أَفرحُ بتوبةِ العبد من المُضِلِّ الواجِد،

ليُؤذِنَ به أنّ مَن تكونُ توبتُه إلى منِ اسمُه اللهُ فأعظِمْ بتوبتهِ، وقد سَبَقَ أنّ اسمَه الأعظمَ جامعٌ لسائر صِفاتِه الحُسْنَى وأسهائه العُظْمى، ولهُ في كلّ مقام تَجَلّ بحسَبِ اقتضاءِ ذلك المقام، والمقابل له. وهذا المقامُ مقامُ التَّوبة، فالتّجَلّي بوَصْفِ التَّوابيّة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إلى الله الذي يَعرِفُ حقَّ التائبينَ، ويفعَلُ بهم ما يَستوجبونَ، والذي يُحُبُّ التَّوابينَ ويحبُّ الـمُتَطهِّرين»، والذي يَفرَحُ بتَوبةِ التائبينَ فَرَحاً لا فَرَحَ فوقَه.

قولُه: (للهُ أَفرَحُ بتوبةِ العَبْد)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتَّرمذيِّ، عن الحارثِ بن سُويْد، قال: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ: «لَلْهُ أَفرَحُ بتوبةِ عبدِه المؤمنِ مِن رجُلٍ نزلَ بأرضٍ دَوِيّةٍ مَهْلَكة، مَعه راحلتُهُ عليها طعامُه وشَرابُه، فوضَعَ رأسَه فنامَ نَوْمةً فاستيقَظَ وقد ذهبَتْ راحلتُه، فطلَبَها حتى إذا اشتدَّ عليه الحرُّ والعطشُ أو ما شاء الله، قال: أرجِعُ إلى مكاني الذي كنتُ فيه، فأنامُ حتى أمُوتَ، فوضَعَ رأسَه على ساعِدِه ليموت فاستيقظ، فإذا راحلتُه عندَه، وعليها زادُهُ وشَرابُه، فاللهُ أشَدُّ فَرَحاً بتوبةِ العبدِ المؤمنِ مِن هذا براحلتِه» (١٠). اللَّوِيّةُ: الفَلاةُ والمَفازةُ. والراحلةُ: البعيرُ الذي يَركَبُه الإنسان، ويَحمِلُ عليه متاعَه، والفَرَحُ منَ الله سبحانَه وتعالى: غايةُ الرِّضا.

يقولُ العبدُ العاصي الغريقُ في بَحْرِ المعاصي: أنا أتوسَّلُ بها صَدَرَ عن صَدْرِ حبيبِك لَقَبُولِ تَوْبَتي وَخُو حَوْبَتي: «اللهُمَّ أنت رَبِّي لا إلهَ إلّا أنت، خَلَقْتَني وأنا عبدُك، وأنا على عَهْدِك ووَعْدِك ما استَطعتُ، أعوذُ بكَ مِن شرِّ ما صنَعْتُ، أبوءُ لكَ بنِعمتِكَ عليّ، وأبُوءُ لكَ بنِعمتِكَ عليّ، وأبُوءُ لكَ بنَنبي، فاغفِرْ لي ذنوبي، فإنهُ لا يَغفِرُ الذُّنوبَ إلا أنت» أخرَجَه البخاريُّ والتِّرمذيُّ والنِّسائيُّ، عن شَدّادِ بن أوْس، عن رسُولِ الله ﷺ وهُو سيِّدُ الاستغفارِ (٢).

باءَ بإثمِه يَبُوءُ بَوْءًا، أي: رجَعَ به، وصار عليه. وتقول: باءَ بحقِّه، أي: أقرَّ، وذا يكونُ أبداً بها عليه، لا لهُ.

⁽١) أخرجه البخاري (٦٣٠٨) ومسلم (٢٧٤٤) والترمذي (٢٤٩٧).

⁽٢) أخرجه البخاري (٦٣٠٦) والترمذي (٣٣٩٣) والنّسائي (٨: ٢٤٦).

والظمآنِ الوارد، والعَقيم الوالد. أو: فإنه يرجعُ إلى اللَّهِ وإلى ثوابه مَرْجعاً حَسَناً، وأيّ مَرْجع!

[﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ ٱلنُّورَ وَإِذَا مَرُواْ بِٱللَّغْوِ مَرُّواْ كِرَامًا ﴾ ٧٢]

يُحتملُ أنهم يَنفِرُون عن مَحاضِر الكذّابين ومجالسِ الخطَّائين فلا يَحضُرونها ولا يَقربونها؛ تنزُّها عن مخالطةِ الشرِّ وأهله، وصِيانةً لدِينهم عمّا يَثلِمُه؛ لأنَّ مُشاهدةَ الباطل شركةٌ فيه؛ ولذلك قيلَ في النَّظَّارة إلى كلِّ ما لم تُسوِّغُه الشريعة: هم شُركاءُ فاعِلِيه في

قولُه: (أو فإنهُ يَرجعُ إلى الله وإلى ثَوابِه مرجعاً حسَناً)، وعلى هذا معنى «يتُوبُ»: يَرجعُ لُغةً.

فإن قلتَ: لِـمَ وضَعَ في الوجهَيْنِ السابقَيْنِ «تائب» في موضع «يَتُوبُ»، وصَرَّحَ في الأخيرِ بالمضارع حيثُ قال: يَرجِعُ؟ قلتُ: ليُؤْذِنَ في الوجهَيْن أنّ المضارعَ للاستمرارِ والدوام، وفي الأخيرِ بأنّ الثّوابَ مُنتظرٌ.

فإنْ قلتَ: ما الفَرْقُ بِيْنَ الوَجْهِ الأوّل والثاني حينَ جَعَلَ الموصُوفَ في الأوّل ﴿مَتَابًا ﴾ وفي الثاني الله تعالى، والشَّرطُ والجَزاءُ متّحِدانِ فيهما؟ قلتُ: ما ذكَرْنا أنّ القَصْدَ الأَوْلى في التكريرِ على الأوّل إلى جَعْلِ الجزاءِ عَيْنَ الشَّرطِ مِن غيرِ نظر إلى ذِكْرِ الله، فوصَفَ مصدر الفعل، وعلى الثاني إلى مجرَّدِ إناطةِ اسم الله عَزَّ وجَلّ به، من غيرِ نظرٍ إلى المَنُوطِ به، فوصَفَ ما جَلَبَ لهُ المُكرَّر؛ لأنهُ المقصودُ.

قولُه: (يَنفِرونَ عن محاضِر الكذّابين)، فالشّهادةُ بمعنى الحُضور، والزُّورُ بمعنى المُضور، والزُّورُ بمعنى الباطل، النّهاية: الزُّور: الكذِبُ، والباطلُ، والتُّهمةُ. الأساس: وفي صَدْرِه زُورٌ: اعوجاجٌ، وهُو شاهدُ زُور.

قوله: (ما لم تسوّغه الشريعة) فيدخل فيه أبنية الظَّلَمة وما يلحق بمسجد الضّرار، هذا بطريق العموم، ويمكن سلوك طريق الخصوص ويُحمل اللغو مجازاً على ما نسقطُه من الأبنية، وقد استعار جريرٌ في الأعيان في قوله:

الإثم؛ لأنّ حُضورَهم ونَظرهم دليلُ الرِّضابه، وسببُ وجودِه، والزيادةِ فيه؛ لأنَّ الذي سَلَّط على فعلِه هو استحسانُ النَّظَّارة ورغبتُهم في النَّظرِ إليه، وفي مَواعظِ عيسى بن مريمَ صلوات الله عليه: إيَّاكم ومُجالسةَ الخطَّائين. ويحتملُ أنهم لا يَشهدون شهادةَ النُّور، فحُذِف المضافُ وأُقِيمَ المُضافُ إليه مقامَه. وعن قتادةَ: مَجالِس الباطل. وعن ابنِ الحَنفيَّة: اللَّهو والغِناء. وعن مُجاهد: أعياد المشركين. اللَّغو: كلُّ ما يَنبغي أن يُلغى ويُطَّرح. والمعنى: وإذا مَرُّوا بأهلِ اللغو والمُشتغلين به مَرُّوا مُعرِضين عنهم، مُكرِمين ويُطَّرح. والمعنى: وإذا مَرُّوا بأهلِ اللغو والمُشتغلين به مَرُّوا مُعرِضين عنهم، مُكرِمين أنفُسَهم عن التوقُّف عليهم والخوضِ معهم، كقوله: ﴿ وَإِذَا سَكِمعُوا اللَّغُو أَعَرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا آعْمَالُكُمْ سَلَمُ عَلَيْكُمْ لَا نَبْنَغِي الْجَهِلِينَ ﴾ [القصص: ٥٥]، عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا آعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ سَلَمُ عَلَيْكُمْ لَا نَبْنَغِي الْجَهِلِينَ ﴾ [القصص: ٥٥]،

ويذهبُ بينها المرئبيُّ لغواً كما ألغيت بالدية الحوارا

وهي استعارة مصرّحة تحقيقية، فالقرينة استعال المرور فيه، فالمناسب أن يحمل الشهود على الحضور، ويجعل الزور استعارةً عنها؛ لأنها باطلة كها استعير ﴿شَفَاجُرُفٍ هَالِهُ وَالتوبة: ١٠٩] للقاعدة الباطلة لمسجد الضرار، فيكون اللغو مظهراً وُضع موضع المضمر، كأنه قيل: لا يحضرون تلك المشاهد، وإذا مرُّوا بها مرُّوا غيرَ ملتفتين إليها ولا يجيلون النظرَ إليها استحساناً؛ لأنّ قصدهم في البناء سلبُ نظر الخلق إليها. قال أبو حامد في «الإحياء»: إن السلاطين في زماننا هذا ظلمة قلّها يأخذون شيئاً على وجهه بحقه؛ فلا يحلُّ معاملتهم ولا معاملةُ مَن يتعلّق بهم، حتى القاضي، ولا التجارة في الأسواق التي بنوها بغير حقّ، والورعُ اجتناب الرُّبَط والمدارس والقناطير التي بنوها بالأموال المغصوبة التي بغير حقّ، والورعُ اجتناب الرُّبَط والمدارس والقناطير التي بنوها بالأموال المغصوبة التي بغير على مالكُها(١).

قولُه: (هُو استحسانُ النَّظَّارة)، واستحسانُ ما قضَى الإسلامُ بقُبحِه، يضربُ إلى الكُفْر، ولهذا قيل: الابتهارُ (٢) بالذَّنبِ أعظمُ مِن ركوبِه، والابتهارُ: أن يقولَ: فعلْتُ، وقد فعَلَ.

⁽١) من قوله: «قوله: ما لم تسوّغه الشريعة» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٢) في (ح) و(ف): «الانتهار»، وكذا ورد فيهما فيها سيأتي بعد كلمات.

وعن الحسن: لم تُسفِّهُم المعاصي. وقيل: إذا سَمِعُوا من الكفَّارِ الشَّتمَ والأذى أعرَضوا

قولُه: (عن الحسَنِ: لم تُسَفِّهُم المعاصي)، رَوَى مُحيي الشَّنةِ عن الحسَنِ والكَلْبيِّ: الَّلغوُ: المعاصي كلَّها، يعني: إذا مَرُّوا بمجالسَ يُعصَى اللهُ فيها مَرُّوا مُسرِعين مُعرِضين، إذْ لو وَقَفَ أو لم يُعرِضْ، بل نَظَرَ، عُدَّ سَفيهاً، يقالُ: تكرَّمَ فلانٌ عمّ ايشِينُه: إذا تَنَزَّه وأكرَمَ نفْسَهُ عنه (١).

ثُم هذه الخاتمةُ، أعني: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِاللَّغُو مَرُّواْ كِرَامًا ﴾ إذا فُسِّرَ قولُه: ﴿لَا يَشْهَدُونَ النَّوْرَ ﴾ بأنّهم يَنفِرونَ عن محاضِر الكذّابينَ والحَطّائينَ، على أنّ ﴿يَشْهَدُونَ ﴾ بمعنى يَخضُرونَ، كانت كالتّميم لهُ، وإذا فُسِّر بأنّهم لا يَشهَدونَ شهادةَ الزُّورِ كانت كالتكميل لهُ، ويجوزُ أن يكونَ تتميهً على تفسيرِ الحسن، لأنّ مَن وَقَفَ مواقفَ السُّفهاءِ سُفّه، ويكونَ قَدْحاً في عَداليّه.

قولُه: (إذا سَمِعوا منَ الكفّارِ الشَّتْمَ والأذى أعرَضوا)، عَبَّرَ أوّلاً عن سَماع الَّلغوِ بالمرورِ به وَلَّ المرورَ به دَلَّ على المرورِ على أصحابِه، ودَلَّ ذلك على سَماعِه منهم. وثانياً: عن الإعراضِ عنه بالمرورِ به. على تلك الحالة؛ فإنَّ الكريمَ إذا مَرَّ بالَّلغوِ أعرَضَ عنه. قال تعالى: ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَدِهِلُونَ قَالُواْ سَلَكُما ﴾ [الفرقان: ٣٣].قال:

وأُعْرِضُ عن شَتْم الّلئيم تكرُّما(٢)

وتخصيصُ المرورِ بالذِّكر؛ للإيذانِ بأن ذلك دَأْبُهم وعادتُهم، قال تعالى: ﴿حَمَلَتَ حَمَّلًا خَفِيفًا فَمَرَّتَ بِهِ ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، أي: استَمرَّت بذلك الحَمْلِ الخفيفِ ولم يُثقِلُها قَطُّ. قال الزجَّاجُ: فمَرَّت به، معناه: استَمرَّت به، قعَدَتْ وقامتْ ولم يُثقِلُها (٣). ونحوه في المعنى قولُ الشاعر:

ولقد أمُــرُّ على اللَّئيم يَسُــبُّني فَمَضَيْت ثمَّةَ قلتُ لا يعنيني (٤)

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ٩٩).

⁽٢) سبق تخريجه من «ديوان حاتم الطائي».

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٩٥).

⁽٤) سبق تخريجه.

وصَفَحُوا. وقيل: إذا ذَكَروا النِّكاحَ كَنُّوا عنه.

[﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِيِّرُواْ بِعَايَنتِ رَبِّهِ مْ لَمَّ يَخِرُّواْ عَلَيْهَا صُمَّا وَعُمْيَانًا ﴾ ٧٣]

﴿لَرْ يَخِرُّواْعَلَيْهَا﴾ ليس بنفي للخُرور، وإنها هو إثباتٌ له، ونفيٌ للصَّمم والعمى، كما تقولُ: لا يَلقاني زيدٌ مسلِّمًا، هو نفيٌ للسلامِ لا للِّقاء. والمعنى: أنهم إذا ذُكِّروا بها أَكَبُّوا عليها حِرْصاً على استهاعها، وأقبَلُوا على المذكِّرِ بها، وهم في إكْبابِهم عليها

أي: هذا الإعراضُ والصَّفْحُ شيمتي وخُلُقي، ولذلك قَرَنَه بحَرْفِ التقليل المفيدِ للتكثيرِ تمليحاً، كقولِه:

قد أترُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أناملُهُ(١)

قولُه: (كَنَّوْا عنه)، أي: بالغَشَيانِ والـمَسِيس والمباشَرةِ والإثبان دائمينَ مُستمرِّينَ.

قولُه: (ليس بنفي للخُرور، بل (٢) إثباتُ لهُ ونفيٌ للصَّمَم والعَمَى)، يعني: أُدخِلَ حرفُ النَّفي على المُثبَت، وأُريدَ نفيُ ما يَتْبعُه، كقولِك: ما هُو بمؤمنٍ مُحادع. والنُّكتةُ فيه التعريضُ بمَن هُو ليس على صِفتِهم، ولذلك قال: «لا كالذين يُذكَّرونَ بها فتَراهُم مُكبِيِّنَ عليها، إلى قولِه: «وهُو كالصَّمِّ والعُمْيان»، وما أحسَنَ اقترانَ هذا الوصْفِ معَ قولِه: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِالنَّفِو مَرُوا حَكِرامًا ﴾ لا يَختلطُ جَدُّهم بهزل، وحَقُهم بباطل، فإذا اعتراهُمُ الهَرْلُ تنزَّهوا عنه كلَّ تنزُّه، وإذا اشتَعَلوا بالحقِّ لا يَحُومُ الباطلُ حولَه، ومنهُ قولُ المنصورِ لابنِ عمران: بَلَعَني أنك بخيلٌ. قال: ما أَجمُدُ في حَقّ، ولا أَذُوبُ في باطل، أو يقال: إذا مَرُّوا بالهَرْل مَرُّوا مُكرَمينَ متعافِلينَ مُتعابِين، كأنهم ما سَمِعوهُ ولا نَظَروا إليه، وإذا حاولوا الجِدَّ أقبَلوا إليه بشَراشِرهم متعافِلينَ مُتعابِين، كأنهم ما سَمِعوهُ ولا نَظَروا إليه، وإذا حاولوا الجِدَّ أقبَلوا إليه بشَراشِرهم واجتنبوا عن أن يكونوا كالغافلينَ عنهُ لا يَسمَعونَه بآذانِ واعية، ولا يُبصرونَه بأعيُنِ راعية. واجتنبوا عن أن يكونوا كالغافلينَ عنهُ لا يَسمَعونَه بآذانِ واعية، ولا يُبصرونَه بأعيُنِ راعية. اللهُمَّ اجعَلْنا مِن زُمرتِهم برحتِكَ الواسعةِ يا ربَّ العالمين.

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإنها هو».

سامِعُون بآذانٍ واعية، مُبصِرون بعُيونٍ راعية، لا كالذينَ يُذكَّرون بها فتراهم مُكِبِّين عليها مُقبلين على مَن يُذكِّر بها، مُظهِرين الحِرْصَ الشديد على استهاعها، وهم كالصُّمِّ العميانِ؛ حيثُ لا يَعُونها ولا يَتبصَّرون ما فيها، كالمنافقينَ وأشباهِهم.

[﴿ وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبُّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَجِنَا وَذُرِّيَّا خِنَا قُـرَّةَ أَعْيُنِ وَأَجْعَلْنَا لِلْمُنَّقِينَ إِمَامًا ﴾ ٧٤]

قُرئ: (ذُرِّيَّ تَنَا)، و ﴿وَذُرِّيَّ لِنِنَا ﴾، و ﴿قُرَّةَ أَغَيُنِ ﴾ و (قُرَّاتِ أَعيُن). سَأَلُوا رَبَّهم أَن يَرزقَهم أَزواجاً وأَعقاباً عُمَّالاً لله، يُسَرُّون بِمَكانِهُم، وتَقرُّ بهم عُيونُهم. وعن محمَّدِ

قولُه: (سامعونَ بآذانٍ واعية، مُبصِرون بأعيُنٍ (١) راعية)، خبّر بعدَ خبر، لقولِه: «وهم».

قولُه: (وقُرئ (۲): «ذُرِّيتِنا» و ﴿وَذُرِّيَّلِنِنَا ﴾)، الحَرَمِيّان (۳) وابنُ عامرٍ وحَفْص: «ذُرِّيّاتِنا» بالألفِ على التوحيد (٤).

قولُه: (سألوا ربَّهم أن يَرزُقَهم أزواجاً وأعقاباً عُمَّالاً شُه)، فإذَن، التقديرُ: هَبْ لنا أزواجاً وذُرِّياتٍ مُطيعينَ لك، ولمَّا كانت طاعتُهم سبباً لسُرورِهم وَضَعَ المسبَّبَ موضعَ السببِ للمبالغة، وأنَّ المطلوبَ الأوّليَّ بالأولادِ طاعةُ الله، وجَعَلَ هذا الدُّعاءَ مِن جُملةِ صفاتِ الكَمَلةِ منَ المؤمنينَ للدِّلالةِ على عِظم منزلةِ مَن يَطلُبُ النِّكاحَ لذلك، وهذا بالنَّسبة إلى الدَّاعي، فكيف بمن يتصفُ بذلك؟

وقولُه: ﴿وَٱجْعَكُنَا لِلْمُنَّقِينَ إِمَامًا ﴾، كالتكميلِ للدُّعاء، أي: اجعَلْنا كاملينَ في أنفُسِنا، ومُكمِّلينَ لغيرِنا، وفي جَعْلِ المقتَدينَ متَّقينَ إشارةٌ إلى عُلُوِّ درجةِ الإمام.

قولُه: (يُسَرُّونَ بمكانِهم وتَقَرُّ بهم عُيونُهم)، «وتَقَرُّ بِهم»: عطفٌ تفسيريٌّ لـ«يُسَرُّونَ»،

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بعيون».

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي نص «الكشاف» من (ط)، وفي الأصل الخطي منه والمطبوع: «قرئ».

⁽٣) يعني ابن كثير المكيَّ ونافعاً المدنيَّ.

⁽٤) انظر: «حجّة القراءات» ص١٥٥.

ابن كعب: ليس شيءٌ أقر لعَينِ المؤمن مِنْ أن يَرى زوجتَه وأولادَه مُطيعِين لله. وعن ابنِ عبّاس: هو الوَلدُ إذا رآه يَكتب الفِقْه. وقيل: سَألوا أن يُلجِقَ اللهُ بهم أزواجَهم وذرِّيَّتَهم في الجنَّة؛ ليَتِمَّ لهم سرورُهم. أراد: أَنَّمَّة، فاكتفى بالواحد؛ لدلالتِه على الجنْس، ولعدم اللَّبْس، كقوله: ﴿ ثُمَّ يَغُرِجُكُمُ طِفَلا ﴾ [غافر: ٢٧]. أو أرادُوا: اجعَلْ كلَّ واحدٍ منا إماماً. أو أراد جَمْعَ آمٌ، كصائم وصيام. أو أرادوا: اجعَلْنا إماماً واحداً لاتِّادنا واتِّفاق كلمتِنا. وعن بعضِهم: في الآيةِ مايدلُّ على أنَّ الرياسة في الدِّينِ يجبُ أن تُطلَب ويُرغَب فيها. وقيل: نزلتْ هذه الآياتُ في العَشرةِ المبشَّرين بالجنَّة. فإن قلتَ: عُمْلُ بَيْنت القُرَّة وفُسِّرت بقوله: ﴿ مِنْ أَزَوَيِعِنَا وَذُرِيَّلِنِنا ﴾ ، ومعناه: هَبْ لنا قُرَّة أعيُن، ثم بُيِّنت القُرَّة وفُسِّرت بقوله: ﴿ مِنْ أَزَوَيِعِنَا وَذُرِيَّلِنِنا ﴾ ، ومعناه: أن يَجعلَهم اللهُ لهم قُرَّة أعيُن، وهو من قولهم: رأيتُ منك أسَداً، أي: أنت أسدُ؛ وأن تكون ابتدائيَّةً على معنى: هَبْ لنا مِن جِهَتِهم ما تقرُّ به عيونُنا من طاعةٍ وصلاح. تكون ابتدائيَّةً على معنى: هَبْ لنا مِن جِهَتِهم ما تقرُّ به عيونُنا من طاعةٍ وصلاح.

والظاهرُ العكسُ؛ لأنهُ بصدَدِ أن يُفسِّرَ «قُرَّة أعيُن» بالسُّرور، كأنهُ ادَّعَى الشُّهرةَ، وأنه الأصلُ في الاعتبار.

النّهاية: وفي حديثِ الاستسقاءِ: «لو رآكَ لقَرَّت عَيْناهُ»(١)، أي: لَسُرَّ بذلك وفَرِح، وحقيقتُه: أَبْرَدَ اللهُ دمعةَ عينيه؛ لأنّ دمعةَ الفَرَح والسُّرورِ باردةٌ، ونُقِلَ عن الأصمعيِّ: دمعةُ الشُّرور باردة، ودمعةُ الحُزنِ حارّة؛ ولهذا قيل: أَسْخَنَ اللهُ عينيَّك، وقيل: أقرَّ اللهُ عينيَّه: أعطاهُ ما يُسكِّنُ به عينَه، ولا يَنظُرُ إلى غيرِه، مِن: قَرَّ يَقِرُّ مِن باب ضَرَبَ _ : إذا ثَبَتَ.

قولُه: (وأن تكونَ ابتدائيةً على معنى: هَبْ لنا مِن جِهتهِم)، في كلامِه إشعارٌ بأنّ «مِن» البيانيّةَ تجريديّةٌ، لقولِه: «وهُو مِن قولِم، رأيتُ منكَ أَسَداً»، و«مِن» الابتدائيّةُ بمعنى: لأَجْل، كذا قَدَّرَ في المائدة: ٢٥].

⁽١) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٢١٨٠) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ١٤١) من حديثِ أنس بن مالكٍ رضي الله عنه.

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٥: ٩٥٩).

فإن قلتَ: لِمَ قال: ﴿قُرَّةَ أَعْبُنِ ﴾ فنكَّر وقلَّل؟ قلتُ: أمَّا التنكير فلأجُلِ تنكير القُرَّة؛ لأنَّ المضاف لا سبيلَ إلى تنكيره إلا بتنكير المُضاف إليه، كأنه قال: هَبْ لنا منهم سُروراً وفَرَحاً. وإنها قيل: ﴿أَعْبُنِ ﴾ دون عُيون؛ لأنه أراد أعينَ المتقين، وهي قليلةٌ بالإضافة إلى عُيونِ غيرهم، قال اللهُ تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِى الشَّكُورُ ﴾ [سبأ: ١٣]، ويجوزُ أن يقالَ في تنكير ﴿أَعْبُنِ ﴾: إنها أعينُ خاصَّةٌ؛ وهي أعينُ المتقين.

[﴿ أُوْلَتِهِكَ يُجْزَوْنَ ٱلْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُواْ وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا يَحِيَّةُ وَسَلَمًا * حَلِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرَّا وَمُقَامًا ﴾ ٧٥ -٧٦]

المرادُ: يُجِزَون الغُرُفات؛ وهي العَلاليُّ في الجنَّة، فوحَّد اقتصاراً على الواحدِ الدالِّ

قولُه: (ويجوزُ أن يُقالَ في تنكيرِ ﴿أَعَيُنِ ﴾)، عطفٌ على قولِه: «أمّا التنكيرُ فلأجْلِ تنكيرِ القُرّة»، وفي هذا العطفِ على الجوابِ بعدَ السُّوَالِ الثاني نوعُ بلاغة؛ فإنهُ لمّا أجابَ عن سؤالِ التنكير بقولِه: أمّا التنكيرُ فلأجْلِ تنكيرِ القُرّة فُهِمَ أنّ المضافَ تابعٌ للمضافِ إليه، وكان المرادُ منَ التنكير في المضافِ التفخيمَ والتعظيم، فَنكَّرَ المضافَ إليه لذلك، أي: سروراً لا يُكتَنهُ كُنهُه. ولمّا أجابَ عن سُؤالِ البناء وأنّ «أعينُ» جَمْعٌ بُنِيَتْ للقِلّة ليُؤذِنَ به إلى تقليلِ صاحبِها وهمُ المتَّقونَ، قال: «إنّها أعينٌ خاصّة»، والتنكيرُ تنكيرُ التقليل؛ ليُناسبَ البناءَ في التقليل، كأنهُ قُرّةُ أعينِ الشَّكُورِ مِن عبادِ الله.

الانتصاف: والظاهرُ أَنَ المَحْكيَّ كلامُ كلِّ واحدٍ منَ المَّقين، أي: يقولُ كلُّ واحدٍ من المَّقين، أي: يقولُ كلُّ واحدٍ منهم: اجعَلْ لنا مِن أزواجِنا وذُرِّياتِنا قُرَّةَ أعيُن، وهذا أحسَنُ مِن تأويله؛ فإنّ المَّقينَ، وإن كانوا قليلينَ، فهم كثيرونَ في أَنفُسِهم، وقِلَّتِهم بالنِّسبة إلى غيرِهم. والمُعتَبرُ في جَمْع القلّةِ أَن يكونَ الشيءُ قليلاً في نفْسِه لا بالنِّسبة (١).

قولُه: (وهِي العلالي في الجنّة)، الجَوهري: العُلِّيَّةُ: الغُرفةُ، والجَمْعُ: العَلَاليُّ، وهُو فُعَّيلَةٌ مثلَ مُرَّيقَة، وأصلُه: عُلِيَوةٌ، فأبدِلَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمتْ، وهِي من: عَلَوْتُ.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢٩٦).

على الجنس، والدليلُ على ذلك: قولُه: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَاتِ ءَامِنُونَ ﴾ [سبأ: ٣٧]، وقراءةُ مَن قرأ: (في الغُرْفة). ﴿يِمَاصَكَبُرُواْ ﴾: بصبرِهم على الطاعات، وعن الشَّهوات، وعلى أذى الكفَّارِ ومُجاهدتهم، وعلى الفَقْرِ، وغيرِ ذلك. وإطلاقُه لأجلِ الشيَاعِ في كلِّ مَصبُور عليه.

قولُه: (والدَّليلُ على ذلك)، أي: على أنّ المُرادَ بـ «الغُرْفة» الجِنسُ: جيئُها في «سبَأ» جَمْعاً وإفراداً، فإنّ حمزة أفرَدَ بها مُفرَداً، والجهاعة أجَعوا على جَمْعِها (١)، فذلَّ قراءة الجَمْع على أنّ المُرادَ منَ الإفرادِ الجِنسُ ليتوافقَ القراءتان، ويُمكنُ أن يُقال: القرينةُ هِي إثباتُ الغُرفةِ الواحدةِ للجهاعة. وأمّا فائدةُ العدولِ في هذا المقام فلاتّحادِ ترتُّب الحُكم على الأوصَافِ المشتركة بخلافِه في «سبأ»، فإنهُ مرَتَّبٌ على الإيهانِ والعمَل الصّالح مُطلقاً. ولا ارتيابَ في التفاوُتِ في الأعمال، فناسَبَ الجَمْعُ ليتفاوَتَ الجَزاءُ بحسَبِ العامِلينَ. وأما إفرادُ حمزةَ فيها فمِن بابِ حَمْل المُطلَقِ على المُقيَّد (٢).

قولُه: (وإطلاقُه لأجلِ الشِّياع في كلِّ مصبورِ عليه)، يعني: لم يُؤتَ بمتعلِّقِ صَبور لئلَّا يُقْتَصَرَ عليه، فيتناولَ كلَّ مصبورِ عليه إلى أن يُحاطَّ به.

فإنْ قلتَ: قد تقرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارة إذا عُقِّبَ به مَنْ أَجرَى عليه الأوصَافَ دَلَّ على أنّ المذكورَ قبلَه جديرٌ بها بعدَه لأَجْلِ تلك الأوصَافِ الجاريةِ عليه، فإذَن السببُ في أنهم يُجزَوْنَ الغُرفةَ تلك الأوصَافُ التي أُجرِيَتْ على عبادِ الرَّحْن، فكان مِن حقِّ الظاهر أنْ يُجاءَ بدَلَ ﴿ بِمَا صَبَرُوا ﴾: بها فعلوا كنايةً عن تلك المذكوراتِ بأَسْرِها، فها فائدةُ العدول؟ قلتُ: الإيذانُ بأنّ مَلاكَ العباداتِ الصَّبرُ، وأنّ حَبْسَ النفْس على طاعةِ الله هِي الطَّلِبةُ، وقَطْعُها عن مُشتَهياتِها هِي المَرام.

الراغبُ: الصَّبرُ: حَبْسُ النفْسِ عما يقتضيه الهَوَى، وتختلفُ مواقعُه وربّما يُخالَفُ بيْنَ أَسَائه بحسَبِ اختلافِ مَواقعِة. فإن كان في مصيبةٍ فيقالُ: صَبْرٌ لا غيرُ، وضِدُّه الجَزَعُ،

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» ص١٥٥.

⁽٢) هذه الفقرة وردت في(ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التالية.

وقُرئ: ﴿وَيُلَقَوْنَ ﴾، كقوله: ﴿وَلَقَنَهُمْ نَضْرَةً ﴾ [الإنسان: ١١]، و(يَلْقَوْن)، كقوله: و﴿يَلْقَأْنُكُمْ أَضَامًا ﴾ [الفرقان: ٦٨] والتحيَّة: دُعاءٌ بالتَّعمير. والسلامُ: دعاءٌ بالسَّلامة، يعني: أن الملائكة يُحيُّونهم ويُسلِّمون عليهم. أو: يُحيِّي بعضُهم بعضاً ويسلِّم عليه. أو يُعطَوْن التَّبْقية والتخليد مع السلامةِ من كلِّ آفة. اللَّهمَّ وفَقْنا لطاعتك، واجعَلْنا مع أهل رحمتك، وارزُقْنا ممّا ترزقُهم في دارِ رضوانك.

[﴿ قُلْ مَا يَعْ بَوُّا بِكُورَ رَبِي لَوْلَا دُعَا قُرُكُمْ فَقَدْ كُذَّ بَشُعْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ ٧٧] لمّا وَصَفَ عبادَهُ العُبّاد، وعدَّد صالحاتِهم وحَسَناتهم، وأثنى عليهم مِنْ أجلِها،

وإن كان في مُحاربةٍ سُمِّي شَجاعةً، وضِدُّها الجُبْنُ، وإن كان في نائبةٍ مُضْجرَة سُمِّي صاحبُه رَحيبَ الصَّدر، وضِدُّه ضَيِّقُ الصَّدر، وإن كان في إمساكِ النفْسِ عنِ الفضُولاتِ سُمِّي قناعةً وعِفّة، وضِدُّها الحِرصُ والشَّره، وإن كان في إمساكِ الكلام في الضّميرِ سُمِّي كِتْماناً، وضِدُّه الإفشاءُ وعلى هذا يقاسُ جميعُ الفضائلِ منَ الأخلاقِ ورذائِلها (١).

قولُه: (**وقُرئ: ﴿وَيُ**لَقَّوْكَ﴾) ، بالتشديد، كلُّهم إلّا أبا بكرٍ وحمزةَ والكسائيّ؛ فإنّهم قرَؤوا: «ويَلْقَوْنَ» بالتخفيف^(٢).

قولُه: (أو يُعطُونَ التّبقِيةَ)، عطفٌ على قولِه: «إنّ الملائكةَ يُحيُّوبَهم»، هذانِ الوجهانِ مَبْنيّانِ على القراءتَينِ على تشديدِ ﴿وَيُلَقَّوْنَ ﴾ وتخفيفِه، فعلى التشديدِ المناسبُ أن يكونَ التحيَّةُ بمعنى الدُّعاءِ بالتعمير، أي: تتلقّاهمُ الملائكةُ ويُحيُّونَهم ويُسلِّمونَ عليهم، وعلى التخفيفِ التحيّةُ بمعنى التبقيية والتخليد، أي: يلقونَ البقاءَ والتخليدَ معَ السّلامة، لكنْ فَشَرَ المصنَّفُ يُلقَوْنَ بقولِه: «يُعطَوْنَ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَنْهُمْ نَضْرَةُ وَسُرُورًا ﴾ [الإنسان: ١١]، فَسَرَ المصنَّفُ يُلقَوْنَ بعضِ الحواشي: التحيّةُ مُشتَقّةٌ منَ الحياة، وهِي التّبقِيَةُ في الحقيقة، ومنهُ قولُنا: التحيّاتُ لله، أي: التّبقِيَاتُ لهُ تعالى.

⁽١) «مفردات القرآن» ص٤٧٤.

⁽٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥١٥.

ووَعَدَهم الرفعَ مِن درجاتِهم في الجنَّة؛ أَتْبَعَ ذلك بيانَ أنه إنها اكتَرَثَ بأولئك وعَبأً بهم وأعلى ذِكْرهم ووَعَدَهم ما وَعدهم، لأجل عبادتهم، فأُمَرَ رسولَه أن يصرِّحَ للناس، ويَجِزِمَ لهم القولَ بأن الاكتراثَ لهم عند ربِّهم إنها هو للعِبادة وحدَها لا لمعنَّى آخر، ولولا عبادتُهم لم يُكترَثْ لهم البتَّة، ولم يُعْتلَّ بهم، ولم يكونوا عندَه شيئاً يُبالَى به. والدعاءُ: العِبادة. و﴿مَا﴾ مُتضمِّنة لمعنى الاستفهام، وهي في محلِّ النصب، وهي عبارةٌ عن المصدر، كأنه قيل: وأيُّ عَبْءٍ يَعبأُ بكم لولا دعاؤُكم؟ يعني: أنكم لا تَستأهِلون شيئاً من العَبْءِ بكم لولا عِبادتُكم. وحقيقةُ قولِهم: ما عَبأتُ به: ما اعتددتُ به مِن فَوادِحٍ هُمومي وممّا يكون عِبْئاً عليَّ، كما تقولُ: ما اكترثتُ له، أي: ما اعتددتُ به مِن كَوارثي وممَّا يُمِمُّني. وقال الزجَّاجُ في تأويل ﴿مَايَعْبَوُا بِكُرْرَقِيٓ﴾: أيُّ وزنٍ يكون لكم عنده؟ ويجوزُ أن تكون ﴿مَا﴾ نافيةً. ﴿فَقَدَّكَذَّبْتُمْ ﴾: يقول: إذا أعلمتُكم أنَّ حُكمي أني لا أُعتدُّ بعِبادي إلا لعبادتهم، فقد خالفتُم بتكذيبِكم حُكْمي، فسوفَ يَلزَمُكم أَثَرُ تَكَذَيبِكُم حتى يَكبُّكُم في النار. ونظيرُه في الكلام أن يقولَ المَلِكُ لمن استعصى عليه: إنَّ مِن عادتي أنْ أُحسِنَ إلى مَن يُطيعني ويتَّبعُ أَمْري، فقد عصيتَ فسوف ترى ما أُحِلُّ بك بسَبب عِصْيانك. وقيل: معناه: ما يصنعُ بكم ربِّي لولا دعاؤُه إيَّاكم إلى الإسلام. وقيل: ما يَصنعُ بعَذابِكم لولا دعاؤُكم معه آلهةً. فإن قلتَ: إلى مَن يتوجُّه هذا الخِطابُ؟ قلتُ: إلى الناس على الإطلاق، ومنهم مؤمِنونَ عابِدون ومكذَّبونَ عاصُون، فخُوطِبُوا بما وُجد في جِنْسِهم من العبادةِ والتكذيب.

الجزء التاسع عشر

قولُه: (مِن فَوادح هُمومي) وكوارثي، الجوهري: فَدَحَه الدَّينُ: أَثْقَلَه، وأمرٌ فادحٌ، إذا عالَهُ وبهَظَه، وكرَثَه الغَمُّ يكرُثُه، بالضمّ، أي: اشتَدَّ عليه، وبلَغَ منهُ المَشَقَّة.

قولُه: (فخوطبوا بها وُجِدَ في جِنسِهم منَ العبادةِ والتكذيب)، أي: الخطابُ في قولِه: ﴿ قُلْ مَا يَعْبَوُا بِكُورَ رَقِى لَوَلَّا دُعَا وُكُمُّ مَقَدً كَذَّبَتُمْ ﴾ متوجّه الى جِنس الناسِ منِ غيرِ تقييدٍ

.....

بنوع مِن أنواع هذا الجِنس، وإنَّما صَحَّ ذلك لَمَّا وُجِدَ في صنفٍ منَ الأصنافِ التكذيبُ، وفي صنفِ العبادةُ، وهو قريبٌ مِن قولِه:

فسيفُ بني عَبْس وقد ضَرَبوا به نَبا بيَدَيْ وَرْقاءَ عن رأسِ خالدِ (١)

فقد أسنَدَ الضَّربَ إلى بني عَبْس معَ قولِه: نَبا بِيدي ورقاءً.

وقلتُ: ما أبعدَ هذا التأويلَ؛ فإنّ الآيةَ منهُ على صَريخ وعَويل، أم كيف يُتصوَّرُ أن يَدخُلَ الأنبياءُ والصَّالحونَ من التابِعينَ في خطابِ ﴿ فَقَدْ كُذَّبَتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾؟ والوَجْهُ أن يكونَ الخطابُ متوجِّهاً إلى قُرَيْش، لا سيّما واللِّزامُ مفسَّرٌ بيوم بَدْر.

رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم، عن عبدِ الله (۲): خمسٌ قد مَضَيَنْ: الدُّخَانُ، والقمرُ، والرُّومُ، والبَطْشةُ، واللِّزامُ (۳)، وفي روايةِ الترِّمذيِّ: اللِّزامُ: يومُ بَدْر (٤).

ورَوَى البَرْقانيُّ^(٥) عن الشيخَيْنِ: اللِّزامُ: يومُ بدر، وفي «معالمِ التنزيل»: ما يَفْعَلُ بعذابِكم لولا شِركُكم؟ أي: دعاؤكم الآلهة، كما قال: ﴿مَّا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرَتُكُمْ وَءَامَنتُمْ ﴾ [النساء: ١٤٧]. وقيل: فقد كذَّبتُم أيُّما الكافرونَ، فخاطَبَ أهلَ مكّة، يعني: أنَّ اللهَ دَعَاكُم بالرسُولِ إلى توحيدِه وعبادتِه، فكذَّبتُمُ الرسُولَ ولم تُجيبوهُ (٢).

وقال صاحبُ «الفرائد»: أصلُ الكلام: لولا دعاؤكم - أي: عِبادتُكم - لم يَعبأ بكم،

⁽١) البيت للفرزدق كما في «النقائض» ص٣٨٤، و «الحيوان» للجاحظ (٣: ٩٧).

⁽٢) يعني ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٧٦٧) ومسلم (٢٧٩٨).

⁽٤) «سنن الترمذي» (٣٢٥٤)، وصحّحه ابن حبان (٤٧٦٤).

⁽٥) هو العلامة شيخ الفقهاء والمحدثين أبو بكر أحمد بن محمد البرقاني الشافعي له مسند ضمنه ما اشتمل عليه البخاري ومسلم، توفي سنة ٤٢٥هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٧: ٤٦٤).

⁽٦) «معالم التنزيل» (٦: ١٠٠).

وقُرئ: (فقد كَذَّب الكافرون). وقيل: يكونُ العذابُ لَزَاماً. وعن مجاهد: هو القتلُ يومَ بَدْر، وأنَّه لُوزِمَ بين القَتلى لِزاماً. وقُرئ: (لَزاماً) بالفتح بمعنى اللُّزوم، كالثَّبات

لكنْ لم تكن عبادتُكم؛ لأنهُ أرسَلَ الرسُولَ إليكم فقد كذبتموه فلم يعبَأ بكم، فقولُه: ﴿ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا ﴾ واقعٌ موقعَ لم يعبَأ بكم.

والنّظمُ يساعدُ هذا التأويل؛ لأنّ هذه السُّورة الكريمة على ما سَبَق مشتملةٌ على بيانِ عِنَادِ كَفَّارِ قُريْش، وتكذيبِهم آياتِ الله وتسميتهمُ القرآنَ بأساطيرِ الأوَّلينَ، وطَعْنِهم في الرسُول: ﴿ مَالِ هَٰذَا الرَّسُولِيَأْكُ لُ الطَّعارَ ﴾ [الفرقان: ٧]، كما شرَحْناهُ. وأمّا ذِكْرُ المؤمنينَ فتعريضٌ لهم وقد صَرَّحَ به في قولِه: ﴿ ونَفْيُ هذه المُقبِّحاتِ العِظامَ عن الموصُوفينَ بتلك الحِصَالِ العظيمةِ في الدِّين للتعريضِ بما كان عليه أعداءُ المؤمنينَ مِن قُريْشٍ وغيرِهم »، ثُم الحِصَالِ العظيمةِ في الدِّين للتعريضِ بما كان عليه أعداءُ المؤمنينَ مِن قُريْشٍ وغيرِهم »، ثُم إنّ هذه الخاتمة ناظرةٌ إلى الفاتحة، أي: ﴿ تَهَارَكَ ٱلّذِي نَزّلُ ٱلفَرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيكُونَ لِلْعَلَمِينَ الباهرة، والبراهيِن الباهرة، نفي ولهِ تعالى: ﴿ وهُو اللهِ وَعَلَى جَعَلَ النّي لَكَ كَرَادَ أَن يَذَكَّ رَقَ أَرَادَ شُولِي أَن حُكمي ذلك، وأتي لا أعتدُّ تعريضاً ففي عَدِّ فضائلِ المؤمنينَ، وإذا أعلَمَكم رسُولي أنّ حُكمي ذلك، وأتي لا أعتدُّ بعبادي إلا بعباديهِم، فقد خالَفتُم أنتُم بتكذيبِكم كتابي ورسُولي حِكمتي في الإيجاد، فسوف بعبادي إلا بعباديهِم، فقد خالَفتُم أنتُم بتكذيبِكم كتابي ورسُولي حِكمتي في الإيجاد، فسوف يكزمُكم أثرُ تكذيبِكم، وهُو الاستئصالُ يومَ بَدْر، والعذابُ السَّرمَدُ في النارِيومَ القيامة، يلا التوفيق.

قولُه: (**وقُرِئَ: «لَزاماً» بالفَتْح)^(٢)، في «المطلع»: «لَزاماً» بالفَتْح، بمعنى: اللَّزوم، كالثَّباتِ والثُّبوت، وبالكسرِ: بمعنى المُلازَمة، وكلاهُما وَصْفٌ بالمصدَرِ بمعنى: مُلازِماً أو لازِماً.**

⁽١) في (ط): «الآياتِ».

⁽٢) وتمن قرأ بها أبو السِّمال كما في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٥. ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٣٥).

والثُّبوت. والوجهُ أنَّ تَرْكَ اسمِ «كان» غيرَ منطوقِ به بعدما علم أنه ممّا تُوُعِّدَ به، لأجلِ الإبهام وتناوُلِ ما لا يَكتَنِهُه الوصفُ. واللهُ أعلم بالصواب.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ سُورة الفُرقانِ لَقِيَ اللّه يَومَ القيامة وهو مؤمنٌ بأنَّ الساعة آتية لا ريبَ فيها، وأُدخِلَ الجنّة بغير نَصَبِ».

قولُه: (والوَجْهُ أَنَّ تَرْكَ اسمِ «كانَ» غَيرَ منطوقٍ به)، يريدُ أنهُ غيرُ ملفوظ، لكنّه مُضمَرٌ بالبال، لقولِه: «بعدَ ما عُلِمَ أنه مما توعَدَ به».

واللهُ تعالى أعلمُ

* * *

٠ ٣١٠ _____ الجزء التاسع عشر

سورة الشعراء مكية، إلا قوله ﴿ وَالشُّعَرَاءُ ﴾ إلى آخر السُّورة وهي مئتان وسبعٌ وعشرون آيةً، وفي رواية: ستُّ وعشرون بئيسسيالهُ التَّلَامِيْنِ

[﴿ طَسَمَ * يَلْكَ ءَايَنَتُ ٱلْكِئْبِ ٱلْمُبِينِ ﴾ ١ - ٢]

﴿ طَسَمَ ﴾ بتفخيم الألِف وإمالتِها، وإظهارِ النون، وإدغامها. ﴿ أَلْكِنَابِ ٱلْمُبِينِ ﴾:

سورة الشعراء مكية، إلا قوله: ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ ﴾ إلى آخر السورة. وهي مئتان وسبع وعشرون آية، وفي رواية: ست وعشرون آية (١)

قولُه: (﴿طَسَمَ ﴾ بتفخيم الألف)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بإمالةِ فتحةِ الطاء، والباقونَ: بإخلاص فَتْحِها. وأظهَرَ حمزةُ النُّونَ مِن هجاءِ السِّينِ عندَ الميم، وأدغَمَها الباقون(٢).

⁽١) كذا في (ف)، وفي (ط): «سورة الشعراء، مكية، وهي مئتان وعشرون وسبع آيات».

⁽٢) وحُجَّةُ مَنْ أَدْغَمَ أَنَّ هذه الحروف لمَّا كانت مُتصلةً بعضها ببعض، لا يُوقَفُ على شيء منها دون شيء، ولا يُفْصَلُ في الخطّ شيءٌ عن شيء أدْغِمَ لاشتراك النون مع الميم في الغُنّة...، وحُجَّةُ من أظهرَ أنَّ هذه الحروف المقطّعة مبنيّةٌ على الانفصالِ والوقفِ عليها ولذلك لم تُعْرَب، فجرَتْ في الإظهارِ على حُكمِ الوقفِ عليها وانفصالها ممّا بَعْدَها. انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٥٠).

الظاهرِ إعجازُه، وصحّةُ أنه مِن عند الله. والمرادُ به السُّورةُ أو القرآن، والمعنى: آياتُ هذا المؤلَّفِ من الحروفِ المَبسُوطة تلك آياتُ الكتابِ المُبين.

[﴿ لَعَلَّكَ بَلَخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ٣]

البَخْعُ: أَنْ يَبِلُغَ بِالذِّبِحِ البُخاعَ ـ بِالباء ـ؛ وهو عِرْقٌ مُستبطن الفَقار، وذلك

قولُه: (الظاهر إعجازُه)، أراد أنّ اللّبينَ مِن أبانَ بمعنى بَانَ.

قولُه: (والمرادُ به السُّورةُ أو القرآنُ)، اعلَمْ أنَّ ﴿ طَسَمَ ﴾ إمّا أن يُجعَلَ اسهاً للسُّورة، أو تعداداً لحروفِ التهجِّي، والثاني إمّا واردةٌ على قرْع العصا(١)، أو تقدِمةً لدلائلِ الإعجازِ كها سَبَقَ في الفواتح، ثُم المناسبُ أن يُفسّرَ الكتابُ بالقرآنِ إذا جُعِلَ ﴿ طَسَمَ ﴾ اسهاً لله، ويكونُ مبتدأً وتلك: مبتدأُ ثانٍ، وآياتُ الكتابِ: الخبرُ، والجُملةُ خبرُ المبتدأِ الأوّل، وإذا جُعِلَ تعداداً للحروفِ يُفسِّرُ الكتابُ بالسُّورة، ويُقدِّرُ مضافٌ كها قال: «آياتُ هذا المؤلّفِ من الحروفِ المبسُوطةِ تلك آياتُ الكتابِ المُين»، يعني: آياتُ المؤلّفِ مِن هذه الحروف، وهُو القرآنُ، كاياتِ هذه السُّورة المتَحدّى به، فأنتُم عَجزتُم عنِ الإثيانِ بمثلِ هذه السُّورة، فحُكمُ تلك كاياتِ هذه السُّورة المتناهي في الأياتِ كذلك. و ﴿ يَلك ﴾ على هذه: إشارةٌ إلى القريبِ إعلاماً ببُعدِ المنزِلةِ والتناهي في الرُّبْة، وفي الوَجْهِ الأوّل: الإشعارُ بالتّحَدِّي بهذه السُّورةِ أيضاً، يعني: هذه السُّورةُ مِن المتَحدّى به فأتُوا بمِثلِها.

قولُه: (البَحْعُ: أن يَبلُغَ بالذّبح البُحاعَ بالباءِ)، الموحّدة. قال ابنُ الأثيرِ في «النّهاية»: بحثتُ في كتُبِ اللَّغةِ والطبِّ والتشريح فلم أجِدْ بخاع بالباء. وفي «الكواشي» وأهلِ اللَّغةِ: النَّخاعُ بالنُّونِ والخاءِ والعَيْن. الجوهري: النَّخاعُ بضمِّ النون: الحَيْطُ الأبيضُ الذي في جَوْفِ الفِقار. الواحِديُّ: قال جماعةٌ منَ المفسِّرينَ: باخعٌ نفْسَك: قاتلُ نفْسِك (٢)، يقال: بَخَعَ الرجُلُ نفْسَه: إذا قَتَلَها غَيْظاً مِن شدّةِ وَجْدِه بالشيء. وأنشَدَ الزجّاجُ لذي الرُّمّة:

⁽١) يعني على سبيل التنبيه. وهو مستفادٌ من مَثَلِ تقولُه العرب، وقد سبق بيانه.

⁽٢) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٠).

أقصى حدِّ الذابح، و «لعلَّ » للإشفاق، يعني: أَشفِقْ على نفْسِك أَن تقتلَها حسرةً على ما فاتَك من إسلام قومك، ﴿ أَلَا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾: لئلّا يؤمِنوا، أو لامتناع إيهانهم، أو خِيفَةَ أَنْ لا يؤمِنوا. وعن قتادةَ: (باخعُ نفسِك) على الإضافة.

[﴿ إِن نَّشَأَ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعَنْكُهُمْ لَمَا خَضِعِينَ ﴾ 2]

ألا أَيُّهذا الباخعُ الوَجْدِ نفْسَه بشيءٍ نَحَتْه عن يديهِ المقادرُ (١)

المعنى: ألا أيُّهذا الذي أهلَكَ الوَجْدُ نفْسَه (٢). وفي «الأساس»، في بابِ الباءِ معَ الخاء: بَخَعَ الشَاةَ: بَلَغَ بذَبْحِها الفِقَار، ومنَ المَجَاز: بَخَعَهُ الوَجْدُ: إذا بَلَغَ منهُ المجهودَ، وأنشَدَ بيتَ ذي الرُّمَّة.

قولُه: (يعني: أشفِقْ على نفْسِك أن تقتُلُها حسرةً على ما فاتَكَ مِن إسلام قومِك)،
ذلّ على الأمرِ بالإشفاقِ قضيّةُ الإنكار، أي: إنّك تفعَل ذلك فلا تفعَلْ. قال الإمامُ: لمّا
بيّنَ اللهُ تعالى أنّ الكتابَ مُبِينٌ للأشياء، قال بعدَه: ﴿ لَمَلَكَ بَخِعٌ فَسَكَ ﴾ مُنَبِّها على أنّ
الكتابِ وإن بَلغَ في البيانِ كل غايةٍ فلا مَدخَلَ له في إيهانهم، لِما سَبقَ أن حُكمَ الله بخلافِه،
فلا تُبالغُ في الحُزْنِ والأسَف؛ لآنك إن بالَغْتَ فيه كنتَ بمنزلةِ مَن يَقتُلُ نفْسه، ثُمّ لا يَنتفعُ
بذلك أصلاً، فصَبرَه وعَزّاه وعرّفَه أنّ غَمّه لا ينفَعُ، كها أنّ مجرّدَ وجودِ الكتاب ووضوحِه
لا ينفَعُ (٣).

قولُه: (أو خِيفة أن لا يؤمنوا)، إنّها قَدّرَ الوجهَيْنِ؛ لأنّ قولَه: ﴿أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ تعليلٌ لقولِه: ﴿ لَعَلَكَ بَنَخِمٌ نَفْسَكَ ﴾، وليس بفعل لفاعلِ الفعل المُعلّل، فكان من الظاهرِ ذكْرُ حَرْفِ التعليل، وإنّها تُرِكَ لأنّ في «أن» دِلالةً عليه لَمّا اطّرَدَ حذف الجارِّ منه، أو أنّه فُعِلَ لهُ على تقدير المضاف، ومِن ثَم قال: ﴿ خِيفةَ أن لا يؤمنوا ».

⁽١) «ديوان ذي الرمّة» ص ٣٣٨.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٢٦٨).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١١٩).

أراد: آيةً مُلْجئة إلى الإيهان قاصرةً عليه. ﴿فَظَلَتْ﴾ معطوفٌ على الجزاء الذي هو ﴿نُنَزِّلْ ﴾؛ لأنه لوقيل: أنزَلْنا، لكانَ صحيحاً. ونظيرُه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ [المنافقون: ١٠]،

قولُه: (آيةً مُلجِئةً إلى الإيمان)، عن بعضِهم: الآيةُ عندَ أهلِ السُّنة غيرُ مُلجِئةٍ كما قالتِ المعتزلةُ، لقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا زَلَّنَا إِلَيْهُمُ ٱلْمَلَيْكِكَةَ ﴾ إلى قولِه: ﴿مَا كَانُوالِيُوْمِئُوا ﴾ [الأنعام: المعتزلةُ، لقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا زَلَّنَا إِلَيْهُمُ ٱلْمَلَيْكِكَةَ ﴾ إلى قولِه: ﴿مَا كَانُوالِيُوْمِئُوا ﴾ [الأنعام: ١١١]، والآياتُ منَ الله ليست بعِلّةٍ للإيمان، وإنّما هِي أسبابٌ توجبُ الاعتبارَ على سَبيلِ الاختيار، وفيه بحثٌ. قال الواحِديُّ: أعلَمَ اللهُ تعالى أنهُ لو أرادَ أن يُنزِّلَ ما يَضْطَرُهم إلى الطاعةِ لَقَدِرَ على ذلك. وقال ابنُ جُرَيْج: ولو شاء لأراهُم أمراً مِن أمرِه لا يَعمَلُ أحدٌ بعدَه مِنهم معصيةَ الله (١).

وقال القاضي: «آيةً»، أي: دِلالةً مُلجِئةً إلى الإيمان (٢).

قولُه: (﴿ فَظَلَتْ ﴾ مَعطوفٌ على الجزاءِ الذي هُو ﴿ نُنزِّلْ ﴾)، فالفاءُ إذَنْ: للتعقيب، والأوجَهُ أنّ الفاءَ للسّبَبيّة؛ لأنّ الإنزالَ سببٌ للخضوع.

قولُه: (لو قيل: أنزلُنا، لكان صحيحاً)، يعني: ﴿ فَظَلَتُ ﴾: معطوفٌ على المضارع الذي لو استُعمِلَ بدَلَه الماضي لكان صحيحاً، كما أنّ «أكنْ» (٣) معطوفٌ على «أصّدَّق»، على أنه لو قيل: «أصّدَّق» مجزوماً لكان صحيحاً، ويُمكنُ أن يُقال: إنّ فائدة وضع ﴿ نُنزَلْ ﴾ موضع انزَلْنا» استحضارُ صُورةِ إنزالِ تلك الآيةِ العظيمةِ المُلجئةِ إلى الإيمان، وحصولُ خُضُوع رقابِهم عند ذلك في ذِهنِ السّامع ليُتَعجّبُ منهُ، وإلّا لم يَصحّ عَطْفُ الماضي على المستقبلِ بحرْفِ التعقيب، أو جَعْلُ الماضي مسبباً عنِ المستقبل، أو يُقال: الأصل (٤) «فَتَظَلّ » فوضعَ عصولُ الخضُوع عند وجودِه، فكأنّهُ قد مضى فهو يُخبِرُ عنه، وإلى هذا المعنى يُنظرُ قولُه: حصولُ الخَصُوب بِعَصَاكَ ٱلحَجَرُ قَالَنَبُ عَسَاكَ الأَجَرَ وَالْ الأعراف: ١٦٠].

⁽١) «الوسيط» (٣: ٣٥٠) وانظر: «جامع البيان» للطبري (١٧: ٥٤٥).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣١).

⁽٣) في (ط): «لكن»، وهو تحريف.

⁽٤) في (ح) و(ف): «الأمثل».

كأنه قيل: أَصَّدَّقْ. وقد قُرئ: (لو شئنا لأنزَلْنا)، وقُرئ: (فَتَظْلَلْ أَعِناقُهم). فإن قلت: كيف صحَّ مجيء ﴿خَضِعِينَ ﴾ خَبَراً عن الأعناق؟ قلتُ: أصلُ الكلام: فظلُّوا لها خاضعين، فأُقحمَتِ الأعناق؛ لبيانِ موضع الخُضوع،

قولُه: (وقُرئ: "فتظْلُل")، على فكّ الإدغام (١). قال الحريريُّ في "دُرِّةِ الغَوَّاص": فكُّ الإدغام ضعيفٌ؛ لأنّ العربَ استعملت الإدغام طلبًا للخِفّة، واستثقالاً للنُّطقِ بالحرفيْن المتماثِينِ، ورأَتْ أنّ إبرازَ الإدغام بمنزلةِ اللّفظِ المكرَّرِ والحديثِ المُعاد، ثُم لم تُفَرِّقُ بيْنَ الماضي والمستقبل، وتصاريفِ المصادرِ وقد يَشتملُ قولُهُ تعالى: ﴿لَا يَجَدُ قَرَّما يُوْمِنُونَ بِاللّهِ وَاللّهَ عِلَى اللّهُ عَلَى الإدغام في الفعلِ الماضي والمستقبل، وهذا الحُكمُ مُطرِّدٌ في كلِّ ما جاء من الأفعالِ المضاعفةِ على وَزْنِ فَعَل وأَفْعَل وفاعَل وافتَعَلَ وتفاعَل واستَفْعَل، نحوَ: مَدّ الحَبْل، وأمد، وماد، وامتد وقاد، واستَمد والمدون والمؤلفة والمؤلفة والإظهارُ في الأمرِ للواحد، كقولِك: رُدِّ وامدُدْن؛ لشكونِ آخِرِ المتَهاثِلُين. وقد جُوِّزَ الإدغامُ والإظهارُ في الأمرِ للواحد، كقولِك: رُدِّ وَمَن يَرْتَدِ ذَ مِنكُمْ عَن دِينِهِ عَلَى اللهِ النفال: ١٣]، وفي قولِه: واردُدْن وكذلك في قولِه تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِ ذَ مِنكُمْ عَن دِينِهِ عَلَى اللهِ المنفعيفِ إلا في ضرورة، قال قَعْنَبُ ابنُ أُمُّ صاحب (٢) [في الأفعال] (٣):

مَهْلاً أعاذلُ قد جرّبتِ مِن خُلُقي اللّهِ أجـودُ لأقــوام وإن ضَننوا

وقد شَذَّ قولُم: قَطِطَ شَعرُه، ومَشِشَت الدَّابةُ، ولَـجِحَتْ عَيْنُه، أي: التَصَقَت، وضَبِبَتِ البلدُ: إذا كثُرَ ضِبابُه. وصَكِكَت من الصّكك في القوائم؛ كلُّ ذلك ممالا لا يُعتَدُّ به ولا يُقاسُ عليه (٤).

⁽١) انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٤٠).

⁽٢) هو قعنب بن ضمرة من شعراء العصر الأموي يقال له: «ابن أم صاحب» كان في أيام الوليد بن عبد الملك، توفي نحو ٩٥هـ. ترجمته في «الأعلام» (٥: ٢٠٢).

⁽٣) قوله: (في الأفعال): لم يرد في الأصول الخطية، وأثبتناه من (درّة الغوّاص).

⁽٤) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» ص ١٠٢-١٠٣.

وتُرِكَ الكلامُ على أصله، كقوله: ذَهبتْ أهلُ اليهامة، كأنَّ الأهلَ غيرُ مذكور. أو لممّا وُصِفتْ بالخضوع الذي هو للعُقلاء، قيل: ﴿خَضِعِينَ ﴾، كقوله: ﴿لِي سَنجِدِينَ ﴾ وصفتْ بالخضوع الذي هو للعُقلاء، قيل: ﴿خَضِعِينَ ﴾، كقوله: ﴿لِي سَنجِدِينَ ﴾ وصف: ٤]. وقيل: أعناقُ الناس: رؤساؤُهم ومُقدَّمُوهم، شُبّهوا بالأعناقِ كما قيلَ لهم: الرُّؤوسُ، والنَّواصي، والصُّدور، قالَ:

فِي مَعْفِلٍ مِنْ نَوَاصِي النَّاسِ مَشْهُودِ

قولُه: (وتُركَ الكلامُ على أصلِه)، أي: تَرَكَ باقي الكلام على أصلِه، أي: لم يُغيِّر، وقيل: ﴿ خَضِعِينَ ﴾ خاضعينَ، وحَقُّه: «خاضعةً».

قولُه: (كقولِه: ذهبَتْ)، أي: أنّتَ الفعلَ، وأصلُه مُذكّرٌ؛ لأنّ الأصلَ في الاستعمال: «ذهبَتِ اليهامةُ»، والأهلُ مُقحَمٌ لبيانِ الذاهبينَ، فتَرَكَ ذهبَتْ على ما كان، وفي أصلِ السّيرافيِّ: النحويون يجعَلُونَ: ذهبَتْ بعضُ أصحابِه، وشَرِقتْ صدرُ القناة (١)، مما يجوزُ في السّيرافيِّ: النحويون يجعَلُونَ: في الكلام، واحتَجّ بهذا الوَجْه في الآية، فكأنّه قال: فظُلُّوا لها خاضعينَ، واعتَمَدت على أصحابِ الأعناق، وكذلك: شَرِقَتْ صدرُ القناة، كأنهُ لم يَذكُرِ الصّدرَ، واعتَمَدت على ما أُضيفَ الصّدرُ إليه.

قال أبو البقاء: لمّا أُضيفَ الأعناقُ إلى اللّذكّر، وكانت متّصلةً بهم في الخِلقة، أَجْرَى عليها حُكمَهم. وقال الكسائيُّ: ﴿خَضِعِينَ ﴾ هُو: حالٌ منَ الضّميرِ المجرور، لا منَ «الأعناق»، وهذا بعيدٌ في التحقيق؛ لأنهُ حينئذِ جارٍ على غيرِ فاعلِ «ظَلّتْ»، فَيفتقرُ إلى إبرازِ ضميرِ الفاعل، وإنّا يُقالُ: خاضعينَ هُم (٣)، وكذا في «الكَشْف»(٤).

قولُه: (في مَحفِلٍ مِن نَواصي الناسِ مشهودِ)، أوّلُه:

⁽١) هذا منتزعٌ من قولِ الأعشى في «ديوانه» ص ١٨٣:

وتَـشْرَقُ بالقولِ الـذي قد أَذَعْتَه كما شرِقَت صَـدُرُ القناةِ من الدّمِ

⁽٢) يعني المُبرِّدَ، كبير نُحَاةِ البصرةِ في زمانه. وانظر كلامَه في كتابه «المقتضب» (١: ٢٤٨).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٣).

⁽٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٨٢).

وقيلَ: جماعات الناس. يقال: جاءَنا عُنُقٌ من الناس؛ لفَوْجٍ منهم. وقُرئ: (فظلَّتُ أعناقُهم لها خاضعةً).

وعن ابن عباس: نَزلتْ هذه الآيةُ فينا وفي بني أُميَّة. قال: ستكونُ لنا عليهم الدَّولةُ، فتَذِلُّ لنا أعناقُهم بعد صُعوبة، ويَلحقُهم هوانٌ بعد عزَّة.

ومَشْهَدٍ قد كفيتُ الغائبينَ به(١)

أراد بالمشهَد: المجلسَ، أي: رُبِّ مشهَدٍ عظيم الشأنِ تكلِّمتُ فيه وخاصَمتُ عن الغيبِ عنه، وكشَفْتُ الغُمَّة، وأتَيْتُ بالحُجِّةِ بقلبِ ثابت.

قولُه: (وقيل: جماعاتُ الناس)، الأساس: ومنَ المجازِ: أتاني عُنُقٌ منَ الناس؛ للجهاعةِ المتقدِّمة، وجاؤوا رَسَلاً رَسَلاً، وعُنُقاً عُنُقاً، والكلامُ يَأْخُذُ بعضُه بأعناقِ بعض. قال العجّاج:

حتّى بدَتْ أعناقُ صُبح أَبْلَجا(٢)

ويُفْهَمُ مِن تقابُلِ «رَسَلاً رَسَلاً»، لقولِه: «عُنُقاً عُنقاً»: أنّ (٣) في إطلاقِ الأعناقِ على الجماعاتِ اعتبارَ الهيئةِ المُجتمِعة، فالمعنى: فظَلُّوا خاضعينَ مُجتمعينَ على الخضوع، متّفقينَ عليه لا يَخرُجُ أحدٌ منهم عنهُ، كقولِك للجماعة: هم يَدٌ، وفائدةُ الوَجْهِ الأوّل، وهُو إقحامُ العنُق، تصويرُ حالةِ الخضُوع إدخالاً للرّوعة.

والوَجْهُ الثاني مِن بابِ إجراءِ ما لا يَعقِلُ مُجُرَى العُقَلاء مبالغةً لخضُوعِهم، فكأنهُ سَرَى منهُم إليها.

والثالثُ مِن إطلاقِ الجُزءِ على الكُلّ؛ فإنّ المتكبّرَ إنّما يَظهَرُ تَحَبَّرُه في عنُقِه، وَليّه لهُ؛ ولهذا سُمّي المَلِكُ بالصَّيَد يقال: ملكٌ أصيَدُ؛ لا يَلتِفِتُ مِن زَهْوهِ يميناً وشمالاً.

⁽١) ذكره ابن منظور في «لسان العرب» (نَصا) وعزاه لأمِّ قُبَيْس الضَّبيَّة.

⁽٢) تمامُه _ كما في «أساس البلاغة» (عنق):

تَسورُ في أعجازِ ليلِ أَدْعجا

⁽٣) في (ط): «أي».

[﴿ وَمَا يَأْنِيهِم مِن ذِكْرِ مِنَ ٱلرَّمْ مَنِ غُدَرٍ إِلَّا كَانُواْ عَنْهُ مُعْرِضِينَ * فَقَدْ كَذَّبُواْ فَسَيَانِيهِمْ أَنْبَتُواْ مَا كَانُواْ بِدِيسَانَهْ زِءُونَ ﴾ ٥- ٦]

أي: وما يُجِدِّد لهم اللهُ بوَحْيِه موعظةً وتذكيراً، إلَّا جدَّدوا إعراضًا عنه وكفرًا به.

قولُه: (أي: وما يُجدِّدُ لهمُ اللهُ بوَحْيِه موعِظةً وتذكيراً، إلّا جَدّدوا إعراضاً عنهُ وكُفْراً به)، فإن قلتَ: هَبْ أَنْ قولَه: ﴿ كُنْوَا عَنْهُ مُعْمِضِينَ ﴾ وقولَه: ﴿ كَانُواْ عَنْهُ مُعْمِضِينَ ﴾ وقولَه: ﴿ فَقَدْ كَذَبُوا ﴾ وقولَه: ﴿ كَانُواْ هِمِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَى عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَى عَلَ

قلتُ: المصنّفُ ما اعتبرَ التجدُّدَ والاستمرارَ مِن لفظٍ ﴿ ثُمّدَتُ ﴾ ، بل مِن وقوع المضارع مقابِلاً للمُضِيِّ، وهُو: ﴿ وَمَا يَأْنِيمٍ ﴾ كما اعتبروه مِن وقوع المضارع في حدِّ المُضِيِّ في قولِم: لو تُحسِنُ إليّ لَشَكرتُ. قال صاحبُ «المفتاح»: قصدوا بـ «تُحسِن»: أنّ إحسانَه مستمرُّ الامتناع فيما مضَى وقتاً فوقتاً، وأمّا لفظة ﴿ مُحدَثِ ﴾ فلتوكيدِ معنى التجدُّدِ والاستمرارِ فيما يأتيهم (٢).

وأمّا قضيّةُ النّظْم فإنّ هذه الآية متّصلةٌ معنّى بقولِه تعالى: ﴿طَسَمَ * قِلْكَ ءَايَنَ الْكِنَبِ الْمُبِينِ ﴾، فإنهُ تعالى أعلَمَ أوّلاً أنهُ أنزَلَ هذا الكتابَ الكريمَ في نهايةٍ من الوضُوح والبيان، وأنهم ما رَفَعوا لهُ رأساً، ثُم نَبَّهَ ثانياً على أنّ هذا الكتابَ مع وضوح آياتِه إنّما أُنزِلَ على سبيل التدَرُّج؛ ليكونَ أدخَلَ في التذكير، وأنجَعَ في الاتّعاظِ به، وهُم مع ذلك قابَلوا كلّ حِصّةٍ منه بتكذيبٍ واستهزاء، كلُّ ذلك تسلية لحبيبه على لئلا يذهبَ بنفسِه حسرات؛ ولذلك أوقع قولَه تعالى: ﴿ لَعَلَكَ بَعِنْ مُنْ الاَيتينِ اعتراضاً، يعني: انظُرْ إليهم وإلى ما ولذلك أوقعَ قولَه تعالى: ﴿ لَعَلَكَ بَعِنْ مُنْ اللّهِ يَعْلَى اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١١٩).

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص ١٠٧.

فَعَلُوا بِمثْلِ هذا الكتابِ الكريم، وبمُنزِلِه، على أنهُ قادرٌ على أن يَقسُرَهم على الإيهانِ وهم مُهَانونَ خاضِعون، فأشفِقْ على نفْسِك أن تَقتُلُها حسْرةً على ما فاتَكَ مِن إسلامِهم.

وأنت يا أيُّما المتأمَّلُ في كتابِ الله المجيد إذا أمعَنْتَ النظرَ فيها اشتَمَلتْ عليه هذه السُّورةُ الكريمةُ وجَدتَه نازِلاً تسليةً لقلبِ الحبيبِ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه مِن تكذيبِ القوم إيّاه، والطّعنِ فيها أُنزِلَ إليه والاستهزاء به؛ ألا ترى كيف ذيّل كلّ قصةٍ من القَصَصِ المذكورةِ فيها بقولِه تعالى: ﴿ وَإِنَ رَبّكَ لَهُو ٱلْمَزِيرُ ٱلرَّحِمُ ﴾، وجُعِلَ كالتخلُّص إلى قصةٍ أُخرى وكالمُهتمِّ بشأنِه، فيرجعُ إليه إذا وَجَدَ لهُ مجالاً، يعني: لا تتَحسَّرْ على إصرارِهم على الكُفْر، وتكذيبِهم ما أنزَلنا عليك، إنّ رَبّك عزيزٌ ينتقمُ منهم، ويرحمُ عليك بأنْ يُقدِّر لك مَن يؤمِنُ بك إن لم وأن هؤلاء. ومِن ثَمّ قَرَنَ معَه وقدَّمَ عليه كلّ مرّةٍ قولَه تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱ كُمُهُم مُّوْمِنِينَ ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: (هُو العزيزُ في انتقامِه من الكفرة، الرّحيمُ لمن تابَ» وأحسَن. يعني: وإليه الإشارةُ بقولِه: ولذلك بَداً سبحانه وتعالى بأمرِ نفْسِه، وذكرَ أنهُ تعالى أنزَل عليهم دليلَ السّمع، فأعرَضُوا وكذّبوا واستهزأوا، ونصبَ لهمُ الدّلائلَ الظاهرة، وأراهُم آياتٍ يَفتَحُ بها أعينَهم: مِن إنباتِ كلِّ صنفٍ بهيج، وما التفتوا ولا رَفعوا لهُ رأساً، ثُم فَصَلَ ذلك بتلك الفاصلة، وقرَبَها بتلك القرينة، وثلّتَ بقصةِ الخليلِ عليه بقصةِ موسى عليه السّلامُ وحتَمَها أيضاً بتلك الفاصلة والقرينة، وثلّتَ بقصّةِ الخليلِ عليه السّلامُ وحتَمَها بها، وهَلُم جَرّاً إلى آخِرِ السُّورة.

انظُرْ - أيُّما المَّتَامِّلُ في كتابِ الله المجيد، المُستخرجُ لِلطَائِفِه مِن قَعْرِ بحرِه، المُلتقِطُ لدُرَرِه بِغَوْصِ فِكْرِه - إلى رِفعةِ منزلةِ سيِّدِنا محمدٍ صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه، ونَباهةِ قَدْرِه، كأنهُ التنزيلُ بجُملتِه نازلُ لتسكينِ بادرتِه (١)، وتسَلِّي حُزنِه، وتثبيتِ خَلَدِه، ورَبَاطةِ جأشِه، وتهذيبُ أخلاقِه، وإرشادِ أُمّتِه، مع مُراعاةِ ألفاظِ التلويح والتعريضِ والرّمز، كالمُناغاةِ بيْنَ المتحابَّين، ولله دَرُّ شيخِنا شيخِ الإسلام أبي حَفْص السُّهرَوَرْديِّ قَدَّس اللهُ تعالى رُوحَه حيث المتحابَّين، ولله دَرُّ شيخِنا شيخِ الإسلام أبي حَفْص السُّهرَورْديِّ قَدَّس اللهُ تعالى رُوحَه حيث

⁽١) وهي أوّلُ ما يبدُّرُ من الإنسان حين يعتريه الغَضَبُ.

فإن قلت: كيف خُولِفَ بين الألفاظ والغَرَضُ واحد، وهي: الإعراضُ والتكذيب والاستهزاء؟ قلتُ: إنها خُولِفَ بينها لاختلافِ الأغراض، كأنه قيل: حين أعرضوا عن الذِّكْر فقد كذَّبوا به، وحين كذَّبوا به فقد خَفَّ عندهم قَدْرُه وصار عُرضة للاستهزاء والسُّخرية؛ لأنَّ مَن كان قابلاً للحقِّ مُقبِلاً عليه، كان مصدِّقاً به لا محالة، ولم يُظنَّ به التكذيب، ومَن كان مصدِّقاً به كان موقِّراً له. ﴿فَسَيَأْتِيهِمْ ﴾ وعيدٌ لهم

قال: بيْنَ قولِه سبحانَه وتعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَاكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [الحجر: ٧٨] وبيْنَ قولِه تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤] مناسبةٌ تُشعِرُ بقولِ أُمِّ المؤمنينَ الصِّدِّيقةِ بنتِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ تعالى عنهما: كان خُلُقُه القرآن(١)، وفيه رمزٌ غامضٌ وإيها * خَفِيٌّ إلى الأخلاقِ الربّانيّة، وهُو أُنّها احتَشَمتِ الحضرة الإلهيّة بأن تقولَ: بأنهُ صَلَواتُ الله عليه وسَلامُه كان متخلِّقاً بأخلاقِ الله تعالى، فعبرت بقولها: «كان خُلُقُه القرآن»، استحياءً مِن سُبْحاتِ الجلال، وسَتْراً للحالِ بلُطْفِ المقال، وهذا مِن وفورِ عِلمِها وكهالِ أدبها(٢)؛ لأنّ الله تعالى أبرَزَ إلى الخَلْقِ أسهاءً منبئةً عن صفاتِ الكهال، وما أظهَرَها لهم إلا ليَدعُوهم إليها، ولو لا أنهُ تعالى أودَعَ في القُوى البشريّةِ التخَلَّقُ بالأخلاقِ ما أبرَزَها لهم، لكنْ يختَصُّ برحيّه مَن يشاء.

قولُه: (والغَرَضُ واحدٌ)، وهُو دَفْعُه والكُفرُ به، كها قال: إعراضاً عنهُ وكُفْراً به. وتلخيصُ الجواب: مَنْعُ ذلك، وأنّ المرادَ التدَرُّجُ مِن غَرَضٍ إلى غَرَضٍ هُو المقصودُ، وتصويرُ معنى ما صَدَرَ منهم منَ الاستهزاء، وأنهُ نتيجةُ التكذيبِ المسبّبِ عنِ الإعراض، فالفاءُ في قولِه تعالى: ﴿ فَقَدْ كُذَبُوا ﴾ عاطفةٌ كها مَرّ، وفي قولِه: ﴿ فَسَيَأْتِهِمْ ﴾ سببيّةٌ فصيحة؛ لأنّ مدخولها وعيدٌ للمُستهزئ، والوعيدُ مسبوقٌ بحصُولِ الاستهزاء؛ ولذلك قدر: «فقد خَفّ عندَهم قَدْرُهُ، وصار عُرضةً للاستهزاء والسّخرية».

⁽۱) هذا جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (۳۰۸) ومسلم (۱٤٥٠) وأبو داود (۲۰۲۳) وغيرهم، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (۲۰۸۱۳).

⁽٢) انظر كلامَ السُّهرورديِّ في كتابه «عوارف المعارف» (١: ٢٢٣) ونقل عن الجُنيَّد رحمه الله أنّه قال: كان خُلُقُه ﷺ عظيمًا، لأنه لم يكُن له هِمَّةٌ سوى الله تعالى.

وإنذارٌ بأنهم سيَعلمون إذا مسَّهم عذابُ الله يومَ بَدْر ويومَ القيامة ﴿مَا ﴾ الشيءُ الذي كانوا يَستهزئون به؛ وهو القرآن، وسيَأتيهم أنباؤُه وأحوالُه التي كانت خافيةً عليهم.

[﴿أُوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَى ٱلْأَرْضِ كُرِّ أَنْلِنَنَا فِهَا مِن كُلِّ زَوْجِ كَرِيمٍ * إِنَّ فِى ذَلِكَ لَآيَةً ۚ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمُ مُؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبِّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ٧ –٩]

وَصَفَ الزَّوجَ وهو الصنفُ من النبات بالكَرَم، والكريمُ: صِفةٌ لكلِّ ما يُرضى ويُحمَد في بابه، يقال: وجهٌ كَريم؛ إذا رُضِيَ في حُسنِه وجَماله، وكتابٌ كريم: مَرْضيٌّ في مَعانيه وفوائدِه، وقال:

حَتَّى يَشُقَّ الصُّفُوفَ مِنْ كَرَمِهُ

أي: مِنْ كونِه مَرْضيًّا في شَجاعته وبأسِه. والنباتُ الكريم: المَرْضيُّ فيها يتعلَّق به

قولُه: (حتى يَشُقّ الصُّفوفَ مِن كرَمِه)، أوله:

ولا يخيمُ اللقاءَ فارسُهم

قبله:

لا يُسلِمونَ الغَدَاةَ جارَهُم حتى يَزِلُّ الشِّراك عن قدَمِه(١)

أي: إلّا إذا مات صاحبُه. لا يخيمُ: لا يَجبُنُ، وانتصابُ «اللَّقاءِ» على حَذْفِ «عن» وإيصالِ الفعل. وقولُه: «حتّى يشُقّ الصُّفوف مِن كرَمِهْ»، يريدُ: إلى أنْ يَشُقّها كرَماً منهُ، وأنهُ لا يَرضَى بأدنَى المَّزِلَتيْن في اللِّقاء بنفْسِه، بل يأتي إلى النّهاية في العُلوِّ، أي: مِن كونِه مَرْضيّا في شجاعتِه وبأسِه، وأمّا قولُ المصنِّف: «والكرَمُ صفةٌ لكلِّ ما يُرضَى ويُحمَدُ في بابِه»، فبيانٌ للقَدْر المشترَكِ من الاعتبارِ المَجازيِّ. قال في للقَدْر المشترَكِ من الاعتبارِ المَجازيِّ. قال في «الأساس»: ومنَ المَجازِ: كرم السّحابُ تكريهاً: جاد بمطرِه، وأرضٌ مَكْرَمةٌ للنّبات، إذا جاد نَباتُها، ولا يَكُرُمُ الحَبُّ حتى يَكثُرُ العَصفُ.

⁽١) لرجلِ من حِمْيَر كما في «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٠٠)، و«ديوان الحماسة» (١: ١٢٢).

من المنافع. ﴿ إِنَّ فِ ﴾ إنباتِ تلك الأصناف ﴿ لَآيَةً ﴾ على أنَّ مُنبِتَها قادرٌ على إحياء الموتى، وقد عَلِمَ الله أنَّ أكثرَهم مطبوعٌ على قلوبهم، غيرُ مرجوِّ إيهائهم ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْمَوْيِرُ ﴾ في انتقامِه من الكَفَرة ﴿ الرَّحِيمُ ﴾ لمن تابَ وآمَنَ وعمل صالحاً. فإن قلت: ما معنى الجمع بين «كم» و «كُلِّ»؟ ولو قيل: كم أنبَتْنا فيها من زوجٍ كريم (١٠)؟

قولُه: (﴿ إِنَّ فِ ﴾ إنباتِ تلك الأصنافِ ﴿ لَآيَةَ ﴾ على أنّ مُنبِتَها قادرٌ على إحياءِ الموتى)، إشارةٌ إلى بيانِ النّظْم، وأنّ الذِّكْرَ الْمُحدَثَ الْمُطلَق في قولِه تعالى: ﴿ وَمَا يَأْنِيمٍ مِّن ذِكْرِ مِّنَ الرَّمْنَنِ عُمْدَتُ إِلَى بيانِ النّظْم، وأنّ الذِّكْر والنّشْر، وأنّ المقدّرَ بعدَ همزةِ الاستفهام في قولِه تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوُا إِلَى اللّهِ تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرُوا إِلَى الأرضِ؟ يَرُوا ﴾ الاستهزاءُ والتكذيب، وهُو المعطوفُ عليه، أي: أكذّبوا بالبّعث، ولم يَروْا إلى الأرضِ؟ وعليه قولُه تعالى: ﴿ فَأَنظُر إِلَى اَثَارِ رَحْمَتِ اللّهِ كَيْفَ يُحْيِ الْأَرْضَ بَعْدَمَوْتِهَا ﴾ [الروم: ٥٠].

قولُه: (ما معنى البَحَمْع بيْنَ «كم» و«كلّ»؟ ولو قيل: كم أنبَننا فيها مِن زَوْج كريم)، أي: لو قيل لكان كافياً، وأجابَ: أنّ مقامَ بيانِ كهالِ قُدرةِ الله تعالى يقتضي إيرادَ ما يَستوعِبُ الأصنافَ كلّها مع بيانِ تكاثُرِها، ولا يَحصُلُ ذلك إلّا بالجَمْع بيْنَ كم وكلّ. ونَقَلَ صاحبُ «الانتصاف» الجوابَ، ثُم قال: فيكونُ المرادُ بالتكثير: الأنواع، والظاهرُ أنّ المرادَ به آحادُ الأزواج والأنواع، فلو أسقَطْتَ «كُلّا» وقلتَ: انظُرْ إلى الأرضِ كم أنبَتَ اللهُ تعالى فيها منَ الصِّنفِ الفُلائيِّ، لكنتَ مُكثِّراً آحادَ ذلك الصِّنف، فإذا أدخَلْتَ «كلّ» آذَنَتْ بتكثيرِ آحادِ كلّ صنفٍ لا آحادِ صِنفٍ مُعيّن (٢).

وقلتُ: هاهنا صُوَرٌ ثلاث:

إحداها: كم أنبَتْنا فيها مِن زَوْج كريم، فالكثرةُ في آحادِ صِنف، لا آحادِ كلِّ صِنف. وثالثتُها: ما عليه وثانيتُها: أنبَتْنا فيها كلَّ زَوْج، فليسَ فيها إلّا استيعابُ الأصنافِ المعلومة. وثالثتُها: ما عليه التِّلاوةُ، فالكلُّ: لإحاطةِ جميع الأصناف، وكم: لكثرةِ أفرادِ كلِّ صِنفٍ مِن تلك الأصناف،

⁽١) استدرك هنا على حاشية الأصل الخطي من «الكشاف»: «كان كافيًا» وصحَّح عليه، ثم قال: «كان كافيًا، بغير خطه (أي الزمخشري)، هكذا في الحاشية. مصححه». انتهى.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٠٠٠).

قلتُ: قد دلَّ «كُلُّ» على الإحاطةِ بأزواج النبات على سبيلِ التفصيل، و «كُمْ» على أنَّ هذا المحيطَ مُتكاثِرٌ مُفرطُ الكثرة، فهذا معنى الجمعِ بينها، وبه نبَّه على كهال قُدرتهِ. فإن قلتَ: فها معنى وصفِ الزَّوجِ بالكريم؟ قلتُ: يَحتمل معنيَيْن؛ أحدهما: أنَّ النبات على نوعَيْن: نافع وضارً، فذكر كثرة ما أنبتَ في الأرض مِنْ جميعِ أصناف النبات على نوعَيْن: نافع وضارً، والثاني: أن يعمَّ جميعَ النبات نافِعه وضارًه، ويصفَهما جميعاً النافع، وخَلَّى ذِكْرَ الضارِّ، والثاني: أن يعمَّ جميعَ النبات نافِعه وضارًه، ويصفَهما جميعاً

وهُو المرادُ مِن قولِه: فإذا أدخَلْتَ «كلّ» آذَنتُ بتكثيرِ آحادِ كلّ صِنف. هذا شَرْحُ كلامِه، لكنّ هذا التركيبَ لا يُفيدُ إلّا ما قال المصنّفُ كها سنُقَرِّرُه.

وقيل: على ما ذَكَرَه المصنّفُ: «مِن»: بيانٌ، والأوْلَى أن يُقالَ: إنّها للابتداء، أو للتبعيض، أي: أنبَتْنا مِن كلِّ صِنفٍ أفراداً كثيرةً، ونباتاتٍ متعدِّدةً، فيكونُ إشارةً إلى كثرةِ الأفراد مِن كلِّ صِنف، و «كلّ»: إشارةٌ إلى الإحاطةِ بجميع الأصناف، و «كم»: إشارةٌ إلى كثرةِ الأفرادِ مِن أيِّ صِنفٍ فُرِضَ من هذه الأصناف، ويَجوزُ أن يكونَ هذا المعنى هُو مرادَ المصنّفِ، وظاهرُ كلامِه يُوهمُ خلافَه.

وقلتُ: معنى كلام المصنّف: «أنّ هذا المحيطَ متكاثرٌ»: أنّ هذا الذي أحاطَ بأزواج النبات متكاثرٌ، فالمحيطُ: الكُلّ، والمحاطُ به: الأصنافُ والظاهرُ معَه؛ لأنّ مدخولَ «كم» قولُه: ﴿أَنَانَنَا فِهَا مِن كُلِّ رَقِحٍ ﴾، فيكزَمُ تكاثرُ هذا المجموع، فيدخُلُ فيه آحادُ كلِّ صِنف، بدليلِ الخطاب؛ لكوْنِ المقام مقامَ مُبالغة، ولهذا تَبِعَه الإمامُ، ونَقَلَ ألفاظَ «الكَشّافِ» بعَيْنِها مِن غيرِ تغيير (١). وقال القاضي: «كلِّ»: لإحاطةِ الأزواج، و «كم»: لكثرتها أنّ فظهرَ أنّ فائدةَ الجُمْع بيْنَ «كم» و «كلِّ»: التكميلُ، إذْ لوِ اقتصَرَ على أحدِهما لم يُعلَم المعنى الآخَرُ، ولهذا قال: «وَنَبّه به على كمالِ قُدرتِه».

قولُه: (والثاني: أن يَعُمّ جميعَ النّباتِ نافِعه وضارّه)، فعلى هذا: الصّفةُ مادحةٌ، وعلى الأوّل: فارقةٌ.

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۶: ۱۲۰).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٢).

بالكرَم وينبّه على أنه ما أنبتَ شيئاً إلّا وفيه فائدة؛ لأنَّ الحكيمَ لا يفعلُ فِعلاً إلا لغرَضٍ صحيح ولحِكْمة بالغة، وإنْ غفلَ عنها الغافِلُون، ولم يَتوصَّل إلى معرفتِها العاقِلُون. فإن قلتَ: فحين ذَكَرَ الأزواجَ ودلَّ عليها بكلمتي الكَثْرةِ والإحاطة، وكانت بحيثُ لا يُحصِيها إلّا عالمُ الغيب، كيفَ قال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَة ﴾؟ وهلّا قال: آيات؟ قلتُ: فيه وَجُهان: أن يكونَ ذلك مُشاراً به إلى مصدر ﴿أَنْبَنْنَا ﴾، فكأنه قال: إنَّ في الإنباتِ لاَيةً أيَّ آية! وأن يُرادَ: أنَّ في كلِّ واحدةٍ من تلك الأزواج لآيةً. وقد سبقتْ لهذا الوجهِ نَظائرُ.

[﴿ وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكِ مُوسَىٰ أَنِ ٱلْمَوْمَ ٱلظَّالِمِينَ * قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَنَّقُونَ ﴾ ١٠-١١]

سجَّل عليهم بالظُّلمِ بأنْ قدَّم القومَ الظالمين، ثم عَطَفهم عليهم عَطْفَ البيان، كأنَّ معنى القومِ الظالمين وترجمتَه: قومُ فرعون، وكأنها عبارتانِ تَعتقِبانِ على مؤدَّى واحد، إن شاءَ ذاكرُهم عبَّر عنهم بالقوم الظالمين، وإنْ شاء عبَّر بقومِ فرعون. وقد استحقُّوا هذا الاسمَ من جهتَيْن: من جهةِ ظُلمهم أنفُسَهم بكفرِهم

قولُه: (إلا لغرَضٍ صَحيح)، وعن بعضِهم: الغَرَضُ منَ الغُرضة، وهِي العُقْدةُ، كها سُمِّيتِ الحاجةُ حاجةً وهِي الشّوكةُ، واللهُ تعالى يَتَعالَى عن ذلك؛ لأنّها ما لم يُقضَيا تكونُ عُقدةً في قلبِ الطالبِ والمحتاج.

قولُه: (وقد سَبَقت لهذا الوَجْهِ نظائرٌ)، ونَظيرُه في هذه السُّورةِ قولُه تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦]، أي: كلُّ واحدٍ منّا، ومنهُ قولُهم: دخَلْنا على الأميرِ فكسَانا حُلّةً، أي: كلِّ واحدٍ منّا.

قولُه: (وقدِ استَحَقُّوا هذا الاسمَ مِن جهتَيْنِ)، يعني: إنّما سُمُّوا بالظّالمينَ وصار كاللقَبِ لهم؛ لِما عُهِدَ مِنهم ظُلمُهم أَنفُسَهم ولبني إسرائيلَ، فجيءَ بقولِه: ﴿ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ﴾ كَشْفاً لذلك المعنى، وتَشْديداً لذلك الاسم، كما أنّ الحقّ إنّما يَثبُتُ على الغَريم بَتاً إذا كُتِبَ الصّكِ وسُجِّلَ عليه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «سَجِّلَ عليهم بالظُّلم».

وشَرارتِهم، ومن جهةِ ظُلمِهم لبني إسرائيلَ باستعبادِهم لهم. قُرئ: (ألا يتَّقونِ) بكسرِ النون، بمعنى: ألا يتَّقونني، فحُذفتِ النونُ؛ لاجتماع النونَيْن، والياءُ؛ للاكتفاءِ بالكسرة. فإن قلتَ: هِ كلامٌ مُستأنف أتْبعه عزَّ بالكسرة. فإن قلتَ: هِ كلامٌ مُستأنف أتْبعه عزَّ وجلَّ إرسالَه إليهم للإنذار، والتسجيلَ عليهم بالظُّلم؛ تَعجيباً لموسى عليه السلام مِن حالهم التي شَنُعتْ في الظُّلم والعَسف، ومن أمْنِهم العواقبَ وقلَّة خوفهم وحَذَرِهم حالهم التي شَنُعتْ في الظُّلم والعَسف، ومن أمْنِهم العواقبَ وقلَّة خوفهم وحَذَرِهم

قولُه: (وشَرارتهم)، الأساس: طارَتْ منَ النارِ شرارةٌ وشَرَرة، وتقولُ: كان أبوك نارَ شَرارةٍ، وأنت منها شَرارةٌ.

قولُه: (هُو كلامٌ مستأنف)، قال أبو البقاء: ﴿أَلَا يَنَقُونَ ﴾ يُقرَأُ بالياءِ على الاستئناف، وبالتاءِ على الاستئناف، وبالتاءِ على الخطاب، والتقديرُ: يا قومَ فِرعَوْن (١).

قولُه: (أَتَّبَعَه اللهُ (٢) عَزّ وجَلّ إرسالَه)، أي: أَتْبَعَ اللهُ تعالى بقولِه: ﴿ أَلَا يَنَقُونَ ﴾ قولَه: ﴿ أَلّٰ يَنَقُونَ ﴾ وهُو كلامٌ مشتملٌ على إرسال الله تعالى موسى عليه السلامُ إلى فرعَونَ المسجّلِ بقولِه: ﴿ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ﴾ ، فقولُه: «تعجيباً»: مفعولٌ له لأَتَّبَعَه، وذلك أنهُ تعالى لمّا قال: ﴿ أَنْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظّلِمِينَ ﴾ توطئة، ثم بيّنه بقولِه: ﴿ قَوْمَ فِرْعَوْنَ ﴾ تسجيلاً، ويُتمُّ عليهم ذلك المعنى بقولِه: ﴿ أَلّا يَنْقُونَ ﴾ ، فهُو كالتتميم للمعنى . وأمّا معنى التعجيبِ فكأنّهُ قيل: يا موسى إمّا انتهى تماديهم في الظّلم، وإمّا بَلغَ زمانُ إنذارِهم وأوانُ تخويفِهم بأيّامي وعقابي فيتّقُونَ ، ما أعجَبَ حاكم في الظّلم!

قال صاحبُ «الفرائدِ»: يُمكنُ أن يُقالَ في الغَيْبة: ائتِ قومَ فِرعَونَ قائلاً قَوْلِي لهم: ألا يتَّقُونَ، كقولِه تعالى: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِي فَإِنِي قَسَرِيبُ ﴾ [البقرة: ١٨٦]، أي: فقُلْ

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٤).

قلتُ: والقراءة بالياء هي قراءة الجمهور. وقرأ أبو قِلاَبَةَ وغيره بالتاء على الالتفات إنكاراً وغضباً على المخاطب. انظر: «البحر المحيط» (٧: ٨).

 ⁽٢) لفظ الجلالة لم يرد في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع، لكنه ورد في نصّ «الكشاف» من
 (ط)، وثبت هنا في الأصول الخطية.

من أيّام الله. ويحتملُ أن يكونَ «لاَ يَتَّقُونَ» حالًا من الظّمير في ﴿الظّلِمِينَ ﴾، أي: يَظلِمُون غيرَ متَّقِين الله وعقابَه، فأُدخِلتْ همزةُ الإنكار على الحال. وأمّا مَن قرأ: (ألا تتَّقون) على الخطاب؛ فعلى طريقةِ الالتفات إليهم، وجَبْهِهم، وضَرْبِ وُجوهِهم بالإنكار، والغَضبِ عليهم، كما ترى مَن يشكو مَن رَكِبَ جنايةً إلى بعض أخصّائه والجاني حاضرٌ، فإذا اندفعَ في الشكايةِ وحَرَّ مزاجُه وحَمِي غضبُه قطعَ مباثَة صاحبِه وأقبَلَ على الجاني يوبِّخه ويُعنف به، ويقولُ له: ألا تتَّقِ الله! ألمُ تَستحِ من الناس! فإن قلت: فما فائدةُ هذا الالتفات، والخطابُ مع موسى عليه والسلام في وقتِ المناجاة، والمُلتفَّتُ إليهم غَيَبٌ لا يَشعرون؟ قلتُ: إجراءُ ذلك في تكليمِ المرسَل إليهم في معنى إجرائه بحضرتهم وإلقائِه إلى مَسامعهم؛ لأنه مُبلِّغُه ومُنهِيه وناشِرُه بين الناس، وله إجرائه بحضرتهم وإلقائِه إلى مَسامعهم؛ لأنه مُبلِّغُه ومُنهِيه وناشِرُه بين الناس، وله فيه لُطفٌ وحثٌ على زيادة التقوى، وكم مِنْ آيةٍ أُنزلتْ في شأن الكافرين وفيها أوفرُ فيه لُطفٌ وحثٌ على زيادة التقوى، وكم مِنْ آيةٍ أُنزلتْ في شأن الكافرين وفيها أوفرُ فيه للمؤمنين؛ تدبُّراً لها واعتباراً بمَوْردها. وفي ﴿ أَلَا يَتَّقُونِ ﴾ بالياء وكسرِ النون وضيب للمؤمنين؛ تدبُّراً لها واعتباراً بمَوْردها. وفي ﴿ أَلا يَتَقُونِ ﴾ بالياء وكسرِ النون -

لهم قولي: إنّي قريبٌ، أو مُبلِّغاً قولي، وكذا في قراءةِ كسرِ النُّون، وفي الخطابِ قائلاً لهم: ألا تَتَقُونَ، وفي الأوجُه (١): ألا تتَقُونَ: منصوبُ المحَلِّ على أنهُ مفعولٌ، لأنهُ مَقُولٌ.

قولُه: (مِن أيّام الله)، أيّامُ الله تعالى: وقائعُهُ ممّن مضَى منَ الأُمم، كقولِم. أيامُ العَربِ لوَقائِعهم، واليومُ يُعبّرُ به عنِ الشّدة.

قولُه: (وجَبْههم)، الأساس: جَبَهْتُه: ضَرَبْتُ جَبْهَتَه، ومنَ المَجَازِ: جَبَهْتُه: لقيتَه بما يَكرَهُ، ولقيتُ منهُ جَبْهةً، أي: مذَلّةً وأذى، وأنشَدَ بعضُهم:

حُيِّــتَ عنهــا أيّهــا الوجْهُ ولِغــيركَ الشــحناءُ والجَبْهُ

قولُه: (أخِصّائه)، قيل: هُو جمعُ «خِصّيص»، أي المخصُوص.

قولُه: (وكم مِن آيةٍ أُنزِلت في شأنِ الكافرين وفيها أوفَرُ نصيبٍ للمؤمنين)، الأوّلُ مِن عبارةِ النصِّ، والثاني مِن إشارتِه.

⁽١) في (ط): «وفي «ألا» وَجْه».

وجهٌ آخر؛ وهو أن يكون المعنى: ألا يا ناسُ اتَّقونِ، كقوله: ﴿ أَلَّا يَسَجُدُوا ﴾ [النمل: ٥٠].

[﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿ وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَرُونَ ﴾ ١٢-١٣]

و ﴿ وَيَضِيثُ ﴾ و ﴿ يَنطَلِقُ ﴾ بالرفع؛ لأنها مَعطُوفانِ على خبر «إنَّ»، وبالنصبِ؛ لعَطْفها على صلة ﴿ أَن ﴾. والفرقُ بينها في المعنى: أنَّ الرفعَ يُفيد أنَّ فيه ثلاثَ عِلَل:

قولُه: (ألا يا ناسُ اتّقُون)، هذا مِن بابِ حَذْفِ المُنادى، وحقُّ الكنايةِ هكذا: ألا يا اتّقُون، وألا يا اسْجُدوا، ولكن في الإمام كُتِبا متّصِلَيْن، ونحوَه قولُ الشاعر:

ألايا اسْلَمي يا دَار مَيّ على البِلى ولا زال مُنهَلَّا بجَرعائكِ القَطرُ (١)

أي: ألا يا دارُ، فحُذِفَ المنادي.

قولُه: (وبالنّصبِ)، قال القاضي: قَرَأَ يعقوبُ: «يَضِيقَ»، «ولا يَنطلِقَ»، بالنّصبِ(٢).

قولُه: (أنّ الرّفعَ يُفيدُ أنّ فيه ثلاثَ عِلَل)، قال القاضي: رتّبَ استدعاءَ ضمِّ أخيه إليه وإشْراكه (٣) لهُ في الأمرِ على الأمورِ الثلاثة: خوفُ التكذيب، وضِيقُ القلبِ انفعالًا عنهُ، وازديادُ الحُبْسةِ في اللّسانِ بانقباضِ الرُّوح إلى باطنِ القلبِ عندَ ضِيقِه بحيثُ لا يَنطلقُ، لأنّها إذا اجتَمَعتُ مسّتِ الحاجةُ إلى مُعِينِ يقوِّي قلبَه، ويَنُوبُ منابَه، حتى لا تَحْتَلُ دعوتُه ولا تَنبترَ حُجّتُه (٤).

⁽١) لذي الرمة في «ديوانه» ص ٢٩٠.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣٣). ولتمامِ الفائدة انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٢٧٨) حيث قال: «وقولُه: «ويضيقُ صدري» مرفوعةٌ لأنها مردودةٌ على «أخاف»، ولو نُصِبَت بالردّ على «يكذّبون» كانت نَصْباً صواباً والوجهُ الرفعُ، لأنه أخبر أن صَدْرَه يضيق، وذكر العِلّة التي كانت بلسانه، فتلك ممّا لا يُخاف، لأنّها قد كانت». انتهى.

⁽٣) في الأصول الخطية: (واشتراكه)، وهو على الجادّة في (أنوارِ التنزيل).

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٣).

خَوْفَ التكذيب، وضِيْقَ الصَّدر، وامتناعَ انطلاقِ اللِّسان، والنصب على أنَّ خوفَه متعلِّقٌ بهذه الثلاثة. فإن قلت: في النصبِ تعليقُ الخوف بالأُمور الثلاثة، وفي جُملتها نفيُ انطلاقِ اللسان، وحقيقةُ الخوف إنها هي غمُّ يلحقُ الإنسانَ لأمر سيقع، وذلك كان واقعاً، فكيف جازَ تعليقُ الخوف به؟ قلتُ: قد علّق الخوف بتكذيبِهم وبها يحصلُ له بسببه مِنْ ضِيقِ الصَّدر، والحُبسةُ في اللِّسان زائدةٌ على ما كان به، على أنَّ تلك الحُبسةَ التي كانت به قد زالت بدَعوته. وقيل: بَقِيتْ منها بقيَّة يسيرة. فإن قلت: اعتذارُك هذا يردُّه الرفع؛ لأنَّ المعنى: إني خائفٌ ضيِّقُ الصدر غيرُ مُنطلقِ اللسان. قلتُ: يجوزُ أن يكون هذا قبلَ الدعوة واستجابتِها، ويجوزُ أن يريدَ القَدْرَ اليَسير الذي بَقِيَ به، ويجوزُ أن لا يكونَ مع حلِّ العُقدةِ من لسانه من الفُصَحاءِ المَصاقِع الذين

قولُه: (على أنّ تلك الحُبْسةَ التي كانت به قد زالَتْ بدَعْوتِه)، يعني بقولِه عليه السلام: ﴿ وَاَحْدُلُ عُقْدَةً مِن لِسَانِي ﴾ [طه: ٢٧]، والحاصِلُ أنّ المتوقّعَ زيادةُ الحُبْسةِ على تقديرِ بقائها، أو مُعاودتُها على تقديرِ زَوالحِا إنْ زالت بالكُلِّية ولو بَقِيَت منها بقيّةٌ.

قولُه: (اعتذارُكَ هذا يَرُدُّه الرِّفْعُ)، يعني: قد أَجَبْت أنّ ما يَخافُ عليه يجبُ أن يكونَ متوقّعاً، لا واقعاً، وأنّ المرادَ بالحُبْسةِ: الزائدةُ الطارئةُ، أو معاودةُ الزائل، هذا على تقدير النّصب صَحيحٌ؛ لأنّ «يضيقَ»، «ولا ينطلق»: معطوفانِ على ﴿يُكَذِّبُونِ ﴾، وأمّا على قراءةِ الرّفْع فلا؛ لأنّها معطوفانِ على «أخافُ»، فلم يكونا متوقّع يُنِ؛ لأنّ الخوفَ غيرُ مُسَلّطٍ عليها، فيلزَمُ الوقوعُ كالحَوْف، وأنّ المعنى: إنّي خائفٌ ضيق الصّدر، وإنّي غيرُ مُنطلِقِ اللّسان، والواجبُ اتفاقُ القراءتينِ في أصلِ المعنى. وأجابَ بها يجمعُ القراءتينِ في المعنى، وذلك أنّ قراءةَ الرّفْع مَبْنيّةٌ على أنّ هذا القولَ كائنٌ قبْلَ أن يقولَ: ﴿وَاحْلُلُ عُقْدَةً مِن لِسَانِ ﴾ [طه: ٢٧] وقراءةُ النّصبِ على أنهُ بعدَه، فاختلافُ الزمانينِ دافعٌ للتناقضِ الواقع بيْنَ القراءتَيْن، وفيه بحثٌ، فالمختارُ هِي القراءةُ بالرّفْع التي عليها الجُمهورُ.

قولُه: (المَصاقِع)، الأساس: صقعَ الدِّيكُ، وخطيبٌ مِصْقَع، مُجهِرٌ في خُطبتِه، وقيل: الحِصقَع: الخطيبُ البليغُ، كأنهُ يَقصِدُ كلَّ صُقْع منَ الكلام، أي: كُلَّ ناحية.

قولُه: (سَلاطةَ الألسِنة)، الأساس: امرأةٌ سَليطةٌ: طويلةُ اللِّسانِ صَخابةٌ، ورجُلٌ سَليطٌ، وقد سَلُطَ سلاطةً، وقيل: رجلٌ سَليطٌ، أي: فصيحٌ حديدُ اللِّسان.

قولُه: (وقد بَسَطَه في غيرِ هذا الموضع) منهُ: في طه: ﴿وَٱجْعَل لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي * هَنْرُونَ آخِي * ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي * وَأَشْرِكُهُ فِيَ آمْرِي ﴾ [طه: ٢٩-٣٣].

قولُه: (بها يتضمّنُ)، وهُو الإرسالُ؛ لأنّ ما تَثبُتُ به النُّبوّةُ هنا إرسالُ الملك.

قولُه: (وقد عَلِمَ أَنَّ اللهَ تعالى مِن ورائه)، قال في قولِه تعالى: ﴿وَاللهُ مِن وَرَآيِهِم مُحِيطُ﴾ [البروج: ٢٠]: «هذا مَثُلُ؛ لأنّهم لا يفوتونَه كها لا يَفوتُ فائتٌ الشيءَ المُحيطَ به»، والمعنى: كيف ساغَ لهُ التوقُّر والتَعلُّل، وقد عَلِمَ أنْ سُلطانَ الله وقَهْرَه مانعٌ لذلك، وأنهُ تحتَ قَهْرِه لا يَفُوتُه أحدٌ؟ وقوله: «وقد عَلِمَ أنّ اللهَ تعالى»: حالٌ مُقرِّرةٌ لجهةِ الإشكال.

قولُه: (قدِ امتَثَلَ وتقبّلَ، ولكنّه التمسَ مِن ربِّه عَزّ وجَلّ أن يَعضُدَه بأخيه)، قال الإمامُ:

حتى يَتَعَاوَنا على تنفيذ أمرِه وتبليغ رسالته، فمهَّد قَبْلَ التماسِه عُذَرَه فيها التمسَه، ثم التمسَ بعدَ ذلك، وتمهيدُ العذرِ في التهاس المُعِين على تنفيذِ الأمر ليس بتوقُّفِ في التمال الأمر، ولا بتعلُّلِ فيه، وكفى بطَلَبِ العون دليلاً على التقبُّل لا على التعلُّل.

[﴿ وَلَهُمْ عَلَى ذَنْكُ فَأَخَافُ أَن يَقْتُ لُونِ ﴾ ١٤]

أراد بالذَّنْب: قَتْلَه القِبْطيَّ. وقيل: كان حبَّازَ فرعونَ، واسمه فاتُونُ. يعني: ولهم عليَّ تَبِعةُ ذَنْب؛ وهي قَوْدُ ذلك القَتْل، فأخافُ أن يَقتُلوني به، فحَذف المضافَ. أو سمَّى تَبِعةَ الذَّنْب ذنباً، كما شُمِّي جزاءُ السيِّئة سيئةً. فإن قلتَ: قد أَبَيْتَ أن تكونَ تلك الثلاثُ عِللًا، وجَعلتَها تمهيداً للعُذرِ فيها التمسَه، فما قولُك في هذه الرابعة؟ قلتُ: هذه استِدْفاعٌ للبليَّة المتوقَّعة، وفَرَقُ مِن أن يُقتَلَ قبل أداءِ الرسالة، فكيف يكون قلتُ: هذه استِدْفاعٌ للبليَّة المتوقَّعة، وفَرَقُ مِن أن يُقتَلَ قبل أداءِ الرسالة، فكيف يكون

ليسَ في التهاسِ موسى عليه السّلامُ ما يَدُلُّ على أنهُ استَعفَى منَ الذّهاب، بل مقصُودُه فيه أن يقَعَ ذلك الذهابُ على أقوى الوجوهِ في الوصُولِ إلى المراد، واختلفوا فقال بعضُهم: إنه وإن كان نبيًّا فهُو غيرُ عالمِ بأنه يَبقَى حتّى يؤدِّيَ الرِّسالة، وأنهُ إنها أُمِرَ بذلك بشَرْطِ التمكين، والأقربُ أنّ الأنبياءَ عليهمُ السّلامُ يَعلَمونَ إذا حَملَهمُ الله تعالى على أداءِ الرِّسالةِ أنهُ يُمكنُهم منه، وأنهم سيبقَوْنَ إلى ذلك الوقت (١).

قُولُه: (حتَّى يَتَعَاوَنا في (٢) تنفيذِ أمرِه)، وأنشَدَ في معناه:

فقلتُ ادعي وأدعُ فإنّ أندى لصوتٍ أن يناديَ داعيان (٣)

قولُه: (تَبِعة ذَنْب)، التّبِعةُ والتّباعةُ: حَقٌ يجبُ للمظلوم قِبَلَ الظالم، يقال: لي قِبَلَ فلانٍ تَبعَةُ وتِباعةٌ، أي: ظُلامةٌ.

النِّهاية: التَّبِعةُ: ما يَتبَعُ المالَ منَ نوائبِ الحقوق، وهُو مِن تَبِعتُ الرجُلَ بحقِّي.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٣).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «على».

⁽٣) ذكره القالي في «الأمالي» (٣: ٩٠) وعزاه للفرزدق، وقيل: هو لمِدثارِ بن شيبان النَّمري كما في «لسان العرب» (ندى)، وعزاه الزمخشري في «المفصل» ص ٣٢٧ لربيعة بن جُشَم

تعلُّلًا؟ والدليلُ عليه: ما جاء بعدَه من كلمةِ الرَّدع، والمَوعِد بالكَلاءة والدفع.

[﴿ قَالَكَلَّا ۚ فَأَذْهَبَا بِثَايَاتِنَا ۚ إِنَّا مَعَكُم مُسْتَمِعُونَ * فَأْتِيَا فِرْعَوْكَ فَقُولَاۤ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَلَمِينَ * أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِيَ إِسْرَةِ بِلَ * قَالَ أَلَمْ نُرَبِكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَيِشْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ * وَفَعَلْتَ فَعَلْنَهُمْ آلِفَ النَّهِ مَعَنَا مِنَ الضَّالِينَ * وَفَعَلْتَ فَعَلْنَهُمْ آلِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِينَ * وَفَعَلْتَ فَعَلْتَكُ النَّهُ مَنَا مِنَ الضَّالِينَ * وَفَعَلْتِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ * وَتِلْكَ فِعْمَةٌ تَمُنُهُمْ عَلَى أَنْ فَعَلْرَتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِى رَقِي مُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ * وَتِلْكَ فِعْمَةٌ تَمُنْهُمْ عَلَى أَنْ عَبْدَتَ بَنِي إِسْرَةِ بِلَ ﴾ 10 - ٢٢]

جَمَعَ اللهُ له الاستجابتين معاً في قوله: ﴿كُلّا فَأَذْهَبَا ﴾؛ لأنه استدفعه بلاءَهم فوعده الدفع برَدْعه عن الخوف، والتمسَ منه المؤازرة بأخيه فأجابه بقوله: اذْهَبَا، أي: اذهب أنت والذي طَلبْتَه؛ وهو هارونُ. فإن قلتَ: علامَ عُطف قولُه: ﴿فَأَذْهَبَا ﴾؟ قلتُ: على الفعلِ الذي يدلُّ عليه ﴿كُلّا ﴾، كأنه قيل: ارتدع يا موسى عيّا تظنُّ، فاذهب أنت وهارون. وقوله: ﴿مَعَكُم مُسْتَمِعُونَ ﴾ من تجاز الكلام، يريدُ: أنا لكما ولعدوِّكما كالناصِر الظَّهرِ لكما عليه إذا حَضَرَ واستَمَعَ ما يَجري بينكما وبينَه، فأظهرَكما وغلَّبكما وكسَرَ شوكته عنكما ونكسَه. ويجوزُ أن يكونا خَبرَيْن لـ ﴿إنّ »، أو يكون ﴿مُسْتَمِعُونَ ﴾ قرينة ﴿مَعَكُم ﴾ في مستقِرًا، و﴿مَعَكُم ﴾ لَغواً. فإن قلتَ: لِمَ جعلتَ ﴿مُسْتَمِعُونَ ﴾ قرينة ﴿مَعَكُم ﴾ في

قولُه: (مِن مَجَازِ الكلام)، أي: الاستعارة، بدليلِ قولِه: كالناصرِ الظّهير، حيث صَرّحَ بأداةِ التشبيه، وقد عَرَفْتَ أنّ الاستعارَةَ مَجَازٌ والعلاقةُ فيها: التشبيه.

قولُه: (ويجوزُ أن يكونا خَبَريْنِ)، إلى آخِرِه، وعلى الأوّل: كان ﴿مَعَكُم ﴾ حالاً مِن ضميرِ ﴿مُسْتَمِعُونَ ﴾، أي: مُستَمِعُونَ مُشبّهينَ بالناصرِ والظّهير، والمرادُ بقولِه: «مُستقِرّاً» أنهُ خبرُ «إنّ»، و﴿مَعَكُم ﴾ متعلَقٌ به قُدِّم عليه.

قولُه: (لمَ جَعَلتَ ﴿مُسْتَمِعُونَ ﴾ قرينةَ ﴿مَعَكُم ﴾؟)، أي: مُقارِناً لهُ في جَعْلِه مجازاً، أي: استعارة تمثيلية.

كونِه من بابِ المَجاز، واللهُ تعالى يوصَف على الحقيقة بأنه سَميع وسامع؟ قلتُ: ولكن لا يوصَف بالمستمِع على الحقيقة؛ لأنَّ الاستماع جار مجرى الإصغاء، والاستماعُ من السمع بمنزلة النَّظر من الرُّؤية، ومنه قولُه تعالى: ﴿قُلُ أُوحِى إِلَى أَنَهُ اسْتَمَع نَفَرُّمِنَ الجِّنِ فَقَالُوا إِنَّا سَمِع بَمنزلة النَّظر من الرُّؤية، ومنه قولُه تعالى: ﴿قُلُ أُوحِى إِلَى أَنَهُ اسْتَمَع نَفَرُّمِنَ الجِّنِ المُن الرُّؤية، ويقال: استمع إلى حديثه، وسَمِع حديثه، أي:

قولُه: (لأنّ الاستاع جارٍ مجُرى الإصغاء (١)، فيه نظرٌ؛ لأنّ السّمع في الحقيقة: إدراكٌ بحاسة السّمع، وهُو أيضاً عمّا لا يجوزُ على الله تعالى حقيقة. ولمّا استُعمِلَ هذا في مُطلقِ الإدراكِ كذلك ذلك، وعليه كلامُ القاضي: الاستاعُ: الذي بمعنى الإصغاءِ عبارةٌ عن السّمع الذي هُو لُطلقِ إدراكِ الحروفِ والأصواتِ (٢). نعم، لو لم يأتِ بالتعليل كان يحتمِلُ كلامُه أوّلاً أنّ السامع والسّميع عمّا أُذِنَ فيهما الإطلاقُ على الله تعالى، ووَرَد في أسهائه الحُسنَى فجرَيا لذلك مجرئ الحقيقة في مطلق الإدراك، بخلافِ المُستمِع الذي يُعطيهِ معنى المُعنى فجرَيا لذلك مجرئ الإمامُ في «لوامع البيّنات»: لفظُ السامع والسّميع موضوعٌ في اللّغةِ لهذا الانكشاف والتجيّل، فلمّا ورَدا في حقّ الله تعالى اعتقدْنا بشُبوتِ جنسِ هذا ولانكشاف، لا نوع منه؛ لأنّ الانكشافاتِ الحاصلة لله تعالى بالنّسبةِ إلى انكشافاتِ العبيدِ كنسبةِ ذاتِه المقدّسةِ إلى ذَواتِهم، ولمّا كان لا مشاركة بيْنَ الذاتينِ إلّا في الاسم، فكذا القولُ كنسبةِ ذاتِه المقدّسةِ إلى ذَواتِهم، ولمّا كان لا مشاركة بيْنَ الذاتينِ إلّا في الاسم، فكذا القولُ في الانكشافيْن. والعُمدةُ أنّ الحاصلَ عندَ عُقولِ الحَلْق مِن معاني صفاتِ الله تعالى حَيَالاتٌ ضعيفةٌ، ورسومٌ خَفِيّةٌ، جَلّتْ صفاتُه عن مُشابهةِ صفاتِ المُحدَثات، وتقدّستْ صَمَديّتُه عن مناسبةِ المُمكِنات.

قولُه: (والاستماعُ منَ السّمع بمنزلةِ النّظرِ منَ الرُّؤية)، يعني: كما أنّ النظرَ تقليبُ الحَدَقةِ نحوَ المرّئيِّ التماساً لرُؤيتِه، كذلك الاستماعُ: استعمالُ حاسّةِ السّمع نحوَ المسموع التماساً لسَمَاعِه، كالإصغاء، واللهُ أعلم.

⁽١) زاد في الأصول الخطية هنا: «من السمع»، ولا يستقيم مع لفظ «الكشاف» إلا بإضافة «والاستهاع» قبله، فيصير مكرراً مع الفقرة التالية.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٣).

أصغى إليه وأدركه بحاسَّة السَّمع، ومنه قوله ﷺ: «مَنِ استمعَ إلى حديثِ قوم وهم لَه كَارِهُونَ صُبَّ فِي أُذنيه البَرَمُ». فإن قلتَ: هلَّا ثُنِّي الرسولُ كها ثُنِّي في قوله: ﴿إِنَّا رَسُولًا رَبِّكِ ﴾ [طه: ٤٧]؟ قلتُ: الرسولُ يكون بمعنى المُرسَل، وبمعنى الرِّسالة، فجاز فجُعل ثمَّ بمعنى المُرسَل؛ فلم يكن بدُّ مِن تَثْنيته، وجُعل هاهنا بمعنى الرسالة؛ فجاز التسوية فيه إذا وُصف به بين الواحدِ والتثنيةِ والجمع، كها يُفعل بالصِّفة بالمصادر، نحو: صَوْم، وزَوْر. قال:

أَلِكْني إليها وخَيرُ الرَّسُو لِ أَعلَمُهُم بنواحي الخَـبَرْ

فجَعَلَه للجماعة. والشاهدُ في الرسول بمعنى الرسالة: قوله:

لقد كَذَبَ الواشُونَ ما فُهْتُ عِندَهُم برسِرٌ ولا أرسَاتُهُ م برسُولِ

قولُه: (البَرَم)، ذَكَرَ صاحبُ «النِّهايةِ» الحديثَ (١)، ثُم قال: البَرَمُ: هُو الكُحْلُ المُذابُ.

قولُه: (وزَوْر)، النَّهاية: الزَّوْرُ: الزائرُ، والأصلُ مصدرٌ وُضِعَ موضعَ الاسم، كصَوْمِ ونَوْمٍ بمعنى صائم ونائم، وقد يكونُ الزَّوْرُ جَمْعَ زائرٍ كراكبٍ ورَكْب. وفي نُسخةٍ بَدَلً «البَرَم»: الآنـُك (٢). وفُسرِّ بالبَرَم والـمُتَبرِّم، ويُروَى الحديثُ بالثلاث، وهذه الصِّيغةُ صيغةُ الجَمْع كالأبحُر، وصيغةُ الفردِ شاذٌ فيه كالأشُدِ والأُسْرُب، عُجْمةُ الآنـُك.

قولُه: (أَلِكُني) البيت^(٣)، ألِكْني: أرسِلْني، والأللُوكُ: الرِّسالةُ، وقيل: تَحمَّلْ رسالتي إليه، وقيل: اجعَلْني رسُولاً، والرسُولُ فيه بمعنى الرُّسُلِ لإضافةِ خبرِ إليهم، ولقولِه: أعلمُهُم.

قولُه: (لقد كَذَبَ الواشُونَ) البيت، قبلَهُ لكُثيرً:

⁽١) ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢: ٤٧٣) وقال: غريبٌ جداً، ثم عزاه لابن الأثير في «النّهاية»، ونقلَ كلامَه في تفسير معناه.

⁽٢) وهو الرصاصُ المُذاب.

⁽٣) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: «شرح ديوان الهذليين» (١: ١١٣).

ويجوزُ أن يوحد؛ لأنَّ حُكمَها لتسانُدِهما واتِّفاقِها على شَريعة واحدة، واتِّخادِهما لذلك وللأُخوّةِ كان حُكماً واحداً، فكأنها رسولٌ واحد. أو أُريدَ أنَّ كلَّ واحد منا. ﴿ أَنْ أَرْسِلْ ﴾ بمعنى: أي أرسل؛ لتضمُّن الرسولِ معنى الإرسال. وتقول: أُرسِلتُ إليك أنِ افعلُ كذا؛ لِما في الإرسال من معنى القول، كما في المُناداة والكتابة ونحو ذلك. ومعنى هذا الإرسال: التَّخلِيةُ والإطلاق، كقولك: أَرسَلَ البازِيَ، يريد: خَلِّهم ذلك. ومعنى هذا إلى فِلسطِينَ، وكانت مَسكَنَها. ويُروى: أنها انطلقا إلى بابِ فرعونَ فلم يُؤذَن لها سَنة، حتى قال البوَّاب: إنَّ هاهنا إنساناً يَزعم أنه رسولُ ربِّ العالمَين، فقال:

حَلَفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى مِني

فلا تعجَلى يا عَلَّ أَن تتفهّمي

ىعدَە:

خلالَ اللَّلا يَمــدُدْنَ كلِّ جديل

بنُصح أتى الواشونَ أم بحُبُولِ(١)

الحُبُولُ: جَمْعُ حَبْل. الأساس: ومنَ المَجَاز: رَقَصَ البعيرُ رَقْصاً ورَقَصاناً: خَب، وأَرْقَصوا في سَيْرِهم وترَقصوا: ارتفعوا وانخَفضوا، خلال الملا: وسَطَ الناس، والجديل: الحَبْلُ المفتولُ والزِّمامُ المجدول. «ما» في قولِه: «ما فُهْتُ»: نافيةٌ، يقال: ما فُهتُ بكلمة، أي: ما تكلّمتُ.

في الاستشهاد بقوله: «و لا أرسَلتُهُم برسُولِ» نظرٌ ؛ لأنه يَحتمِلُ أن يكونَ بمعنى المُرسَل.

قولُه: (ويُروى: أنّها انطَلَقا إلى بابِ فِرعونَ فلم يُؤْذَنْ لهما)، إلى قولِه: «فعَرَفَ موسى عليه السّلامُ فقال له: ﴿ أَلَمْ نُرَيِكَ ﴾: «بيانٌ لوَجْهِ اتّصالِ قولِه تعالى: ﴿ قَالَ أَلْمَ نُرَيِكَ فِينَا وَلِيهَ السّلامُ فقال له: ﴿ أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي ٓ إِسْرَةِ يلَ ﴾، ولما يَحتاجُ إليه من المقدّراتِ ليتّصلَ صدرُ هذه الآية بعجُزِ تلك. والعَجَبُ أنّ قولَ المؤلِّف: «فأدّيا إليه الرِّسالَة» بعد قولِه: «فقال: انْذَنْ لهُ» مِن هذا الباب، لكوْنِ التقدير: فذهبَ البوّابُ إليهما فأذِنَ لهما بالدُّحول، فدَحَلا. لكنّ في كلام المصنّف فاءً فصيحةً.

⁽١) «ديوان كُثيرٌ عَزِّة» ص ١٧١.

ائذنْ له لعلّنا نضحكُ منه، فأدّيا إليه الرّسالة، فعرَفَ موسى، فقال له: ﴿أَلَوْ نُرَبِكَ ﴾؟
حُذِفَ: فأتيا فرعونَ فقالا له ذلك؛ لأنه معلومٌ لا يَشتبه، وهذا النوعُ من الاختصارِ
كثيرٌ في التنزيل. الوليد: الصبيُّ؛ لقُرب عهدِه من الولادة. وفي روايةٍ عن أبي عمرو:
(من عُمْرك) بسكون الميم. ﴿سِنِينَ ﴾ قيل: مَكَثَ عندهم ثلاثينَ سَنة. وقيل: وَكَزَ
القِبْطيَّ وهو ابنُ ثِنْتي عشرةَ سَنة، وفرَّ منهم على أثرِها، واللهُ أعلمُ بصحيح ذلك.
وعن الشعبيِّ: (فعْلَتَك) بالكسرِ، وهي قِتْلةُ القِبْطيِّ؛ لأنه قَتلَه بالوكْزة؛ وهو ضربٌ
من القَتْل. وأمًا الفعْلة؛ فلأنها كانت وكزةً واحدة عدَّد عليه نعمته مِن تربيتِه وتبليغِه
مبلغ الرِّجال، ووبَّخه بها جرى على يدِه مِنْ قتلِ خبَّازه، وعظَّم ذلك وفظَّعه بقوله:
﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنتَ مِنَ الْكَفْوِينَ ﴾ يجوزُ أن يكون حالاً، أي: قتلتَه
وأنت لذاك من الكافرينَ بنِعْمتي. أو: وأنتَ إذ ذاك عَن تكفِّرهم الساعة. وقد افترى
عليه أو جَهِلَ أَمْرَه؛ لأنه كان يُعايِشُهم بالتقيَّة، فإنَّ الله عزَّ وعلا عاصمُ مَن يريد

قولُه: (وعَظَمَ ذلك وفَظّعَه بقولِه: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ ﴾)، الانتصاف: وَجْهُ تَفظيعِه أَنه أَتَى به مُجَمَلاً إيذاناً بأنهُ لفَظاعتِه لا يَنطِقُ به، كقولِه تعالى: ﴿فَعَشِيهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشَيْهُم ﴾ [طه: ٧٨]، ﴿إِذْ يَمْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَعْشَى ﴾ [النجم: ١٠]، ﴿إِذْ يَمْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَعْشَى ﴾ [النجم: ١٠].

قولُه: (وقدِ افتَرى عليه أو جَهِلَ أمرَهُ)، يتعلّقُ بقولِه: «أو أنتَ إذْ ذاك ممّن تُكفّرُهُم الساعةَ»، أي: قال: فرعونُ ذلك القَوْلَ، وقدِ افتَرَى، المعنى: كنتَ مثْلَهم حينَئذِ، وفي دينهم، وداخلاً في زُمرتِهم، كأنهُ قال: وكنتَ منّا، ومِن ديننا.

وقولُه: «فإنَّ اللهَ عاصم»، تعليلٌ لنسبةِ اللَّعينِ إلى الافتراءِ وتجهيلِه.

قولُه: (بالتَّقِيَّة)، النِّهاية: التَّقِيَّةُ والتُّقَاةُ بمعنَّى، وهُو أَن يَتَّقَيَ الرجلُ الناسَ، ويرى الصُّلحَ والاتّفاق، والباطنُ بخلافِ ذلك، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَغْمَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَ الصُّلحَ وَالاتّفاق، والباطنُ بخلافِ ذلك، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَمَن يَغْمَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللّهِ فِي ثَقَعِ إِلّا أَن تَكَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً ﴾ [آل عمران: ٢٨]، أي: يُوافقَهم ظاهراً، ويُخالفَهم

أن يَستنبِئَه من كلِّ كبيرة ومِن بَعض الصغائر، في بالُ الكُفر! ويجوزُ أن يكون قولُه: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَفرِينَ بِالنِّعَم، ومَن كانت عادته كُفرانَ النِّعم لم يكن قَتْلُ خَواصِّ المُنعِم عليه بدعاً منه. أو بأنه من الكافرينَ بفرعون وإلهيَّتِه. أو مِنَ الذين كانوا يَكفُرون في دِينهم، فقد كانت لهم آلهةٌ يَعبُدونهم، يشهد لذلك قولُه تعالى: ﴿وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَ ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، وقُرئ: (وإلهتك)، فأجابه موسى صلوات الله عليه بأنَّ تلك الفَعْلة إنها فَرطتْ منه وهو ﴿مِنَ الضَّالِينَ ﴾

باطناً، ومنهُ قولُهم: كُنْ وسَطاً وامشِ جانباً(١).

قولُه: (ومِن بعضِ الصّغائر)، وهُو ما يُنفِّرُ، كالكَذِبِ والتطفيف، وفيه خلافٌ سيجيءُ في النّملِ إن شاء اللهُ تعالى(٢).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ قولُه: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ حُكماً عليه بأنهُ منَ الكافرينَ بالنّعَم)، فعلى هذا: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلْكَنفِرِينَ ﴾ اعتراضٌ أو تذييلٌ، يَدُلُ عليه قولُه: «ومَن كانت عادتُه كُفْرانَ النّعَم لم يكنْ قَتْلُ خواصِّ المُنعِم عليه بِدْعاً منه»، كما سَبقَ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلْغِمْلُ مِنْ بَعْدِهِ وَوَأَنتُم ظَللِمُونَ ﴾ [البقرة: ٥١]، وقولُه: «أو بأنهُ منَ الكافرينَ أيضاً على الاعتراض، فالكافرونَ في الآية يجوزُ أن يُفسّرَ بالكُفْرانِ الذي هُو في إزاءِ النّعمةِ والمقابِلُ للشّكر، وأن يُفسّرَ بالذي هُو مقابِلٌ للإيمان، والحاصلُ أنّ قولَه: ﴿وَأَنتَ مِنَ ٱلكَنفِرِينَ ﴾ إمّا: حالٌ، أو: تذييلٌ، والكُفْرُ على الوجهَيْن ففيه الأوْجُهُ المذكورةُ في الكتاب».

قولُه: (فقد كانت لهم آلهةٌ يَعبُدونَهم)، متفرِّعٌ على معنى الكُفرِ بهذا التأويل، أي: يجوزُ استعمالُ لَفْظِ الكُفْرِ مِن كلِّ مَن تَدَيِّنَ بدِينٍ، ويَعبُدُ معبوداً، سواءٌ كان حقّاً أو باطلاً فيمَن يُخالِفُ نِحلتَه، أي: أنت منَ الكافرينَ بمعبودِنا، قال تعالى: ﴿فَمَن يَكَفُرُ بِالطَّاعُوتِ وَيُؤْمِنَ بِاللّهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

⁽١) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ١٥٧) وفسرَّه بقوله: أي: توسَّط القَوْمَ وزايِلْهُم بأعمالهم.

⁽٢) وهي مسألةٌ فيها خلافٌ منصوبٌ بين أهلِ العلم، وعمن أجادَ وأطال النَّفَسَ في هذه المسألةِ الإمام النّظار القاضي عياض في كتابه النفيس «الشَّفا» بحاشية الشُّمُني (٢: ٦٩-٨٥).

أي: الجاهلين. وقراءة أبنِ مسعود رضي الله عنه: (من الجاهلين) مُفسِّرة. والمعنى: من الفاعلين فِعْلَ أُولِي الجهلِ والسَّفه، كها قال يوسفُ لإخوته: ﴿ قَالَ هَلَ عَلِمْتُمُ مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُم جَهِلُونَ ﴾ [يوسف: ٨٩]؛ أو المُخطئين كمن يَقتُل خطأ من غير تعمُّدِ للقتل، أو الذاهبينَ عن الصواب، أو الناسِين، من قولِه: ﴿أَن تَضِلَ مِن غير تعمُّدِ للقتل، أو الذاهبينَ عن الصواب، أو الناسِين، من قولِه: ﴿أَن تَضِلَ إِخْدَلَهُ مَا فَتُدَكِّرَ إِخْدَلَهُ مَا ٱلأُخْرَى ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. وكذّب فرعونَ، ودَفع الوصفَ بِالكُفر عن نفسِه، وبرَّ أساحَته بأنْ وَضَعَ ﴿الصَّآلِينَ ﴾ موضع ﴿الْكَفِرِينَ ﴾؛ رَبئاً بلكُفر عن نفسِه، وبرَّ أساحَته بأنْ وَضَعَ ﴿الصَّآلِينَ ﴾ موضع ﴿الْكَفِرِينَ ﴾؛ رَبئاً بمحلِّ مَن رُشِّح للنبوَّة عن تلك الصِّفة، ثم كرَّ على امتنانِه عليه بالتربية، فأبطله من أسْخِه، وأبى أنْ تُسمَّى نعمتُه إلا نقمةً؛ حيثُ بيَّن أنَّ حقيقة أصلِه، واستأصله من سِنْخِه، وأبى أنْ تُعبيدَهم وقَصْدَهم بذبح أبنائهم هو السببُ في أنعامه عليه تعبيدُ بني إسرائيل؛ لأنَّ تعبيدَهم وقَصْدَهم بذبح أبنائهم هو السببُ في خصولِه عنده وتربيتِه، فكأنَّه امتنَّ عليه بتعبيدِ قومه

قولُه: (أو الذاهبينَ عنِ الصّواب)، عطفٌ على قولِه: «أي: الجاهلينَ».

قولُه: (أوِ الناسِينَ، مِن قولِه تعالى: ﴿أَن تَضِلَ إِحْدَنَهُمَا فَتُذَكِّدَ إِحْدَنَهُمَا ٱلأُخْرَى ﴾ [البقرة: ٢٨٢])، يعني: جاءَ الضّلالُ بمعنى النّسْيانِ كها في هذه الآية؛ لأنّ التذكيرَ لا يكونُ إلّا بعدَ النّسيانِ لا الضّلالِ الحقيقي.

قولُه: (رَبْعًا بِمحَلِّ مَن رُشِّحَ للنَّبُوّة)، رَبَأْتُ بنفْسي عن عملِ كذا، وإنّي لأربَأُ بكَ عن هذا الأمر، أي: أرفَعُكَ عنهُ ولا أرضاهُ لكَ، ومنَ المَجَازِ: هُو مُرَشِّحٌ للخلافة، وأصلُه ترشيحُ الظّبيةِ وَلَدَها لتُعوِّدَه المَشْيَ فترَشِّح، وقد رَشَحَ: إذا مشَى، وأُمُّه مُرْشِحٌ، وأرشَحَتْ، كما يقال: مُشْدِن وأَشْدَنتْ، ورُشِّحَ فلانٌ لأمرِ كذا وتَرشّحَ لهُ: كلُّ ذلك في «الأساس». كما يقال: فلانٌ يُرشِّحُ للوزارة: أي يُربّى ويؤهّلُ لها، مِن ترشيحِ الأُمَّ وَلَدَها: تقليلِ اللّبَن، وهُو أن تَجْعَلَه في فيه إلى أن يَقْوَى على المَسّ.

قولُه: (مِن سِنْخِه)، أي: مِن أصلِه. الجوهري: وأسناخُ الأسنانِ: أصولُها، صَحّ «سِنْخٌ» بكسرِ السِّين عن تصحيح الصّغاني، وإنّما قال: «سِنْخه»؛ لأنّ قولَه: ﴿فَعَلَنْهَاۤ إِذَا ﴾ متضمِّنٌ لإبطالِ امتنانِه، كما سنُقرِّرُه إن شاء اللهُ تعالى.

إذا حُقِّقَتْ، وتعبيدُهم: تذليلُهم واتِّخاذهم عَبيداً. يقال: عبَّدتُ الرَّجلَ وأَعبدتُه؛ إذا اتَّخذتَه عبداً. قال:

عَلامَ يُعْبِدُنِي قَوْمِي وقد كَثُرَتْ فيهم أباعِرُ ما شاؤُوا وعِبْدانُ!

فإن قلت: «إذنْ» جوابٌ وجزاء معاً، والكلامُ وقع جواباً لفرعونَ، فكيفَ وَقَعَ جِزاءً؟ قِلتُ: قولُ فرعون: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتَكَ ﴾ فيه معنى: إنك جازيتَ نِعمتي

قولُه: (إذا حُقِّقَتْ)، أي: إذا حُقِّقتِ التربيةُ والمِنّةُ التي امتَنّ بها فِرعَوْنُ على موسى عليه السّلامُ، كانت تعبيدَ بني إسرائيلَ نقمةً لا نعمةً، فهُو مِن تعكيسِ الكلام، ويُروَى: «حقَّقْتَ» بفتح التاء، أي: إذا حقّقْتَ النّظَرَ أيُّها المخاطَبُ.

قولُه: (قولُ فِرعَونَ: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ ﴾) إلى آخِرِه، قيل: هذا الجوابُ لا يُلائمُ قولَه: ﴿وَأَنَا مِنَ الصَّآلِينَ ﴾؛ لأنه يَدُلُ على أنه اعترَفَ أنه فعَلَ ذلك جاهلاً أو ناسياً، لكنّ المعنى: لمّا قال: جازَيْتَ نِعمتي بها فَعَلْتَ، أَجابَهُ بأنّ تلك صادرةٌ منَ الجَهْلِ والنّسيانِ لا منَ العِلم والقَصْد، وكنتُ إذْ ذاك جاهلاً، فخفتُ فَفَرَرْتُ، فوَهَبَ اللهُ تعالى النّبوّة، والآنَ أنا نيعً بخلافِ ما كنت. وقلتُ: فإذن ﴿إذا ﴾ جوابٌ وعُدرٌ فأينَ الجزاء؟ وجوابُ المصنّفِ موقوفٌ على معرفةِ أصُولٍ خمسة: النّحو، والمَعاني، والبيانِ، والبَديع، والأصول. أمّا النّحوُ فإنّ (إذَنْ» موضوعٌ على أن يكونَ جَواباً وجزاءً معالًا)، فيجبُ أن يكونَ مدخولُه عملي الله عن معنى القولِ السابق، نحو قولِك: إذَنْ أكرِمُك لَمن قال: أنا الكلامُ مُسبّباً عن كلام فرعَوْنَ خَفِيٌّ، فلا بدّ مِن بيانِه. فالتقديرُ: إن كان الأمرُ كها زعمتَ الكلامُ أسبباً عن كلام فرعَوْنَ خَفِيٌّ، فلا بدّ مِن بيانِه. فالتقديرُ: إن كان الأمرُ كها زعمتَ الكال أنعمتَ عليّ، ولم تكن تلك النعمةُ إلا تعبيدك بني إسرائيل، فأنا جازيتك أيضاً بتلك المجازاة، وهي قتل القبطيّ، وإليه أشار بقوله: «لأن نعمته كانت عنده جديرة بأن تُجازى المنان تُجازى المنان عنده جديرة بأن تُجازى المنان المنان تُعلَك المارة الله المعان المعان المنان عنده جديرة بأن تُجازى

⁽١) وهو الذي جزم به سيبويه فقال: معناها الجوابُ والجزاء. وقال الشلوبين في كلّ موضع، وقال أبو علي الفارسيّ: في الأكثر، وقد تتمحَّضُ للجواب. لتمامِ الفائدة انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام ص ٣٠.

بنحو ذلك الجزاء». ونظيرُه قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِذَالَّمِنَ ٱلْأَثِمِينَ ﴾ [المائدة: ١٠٦]، قال بعضهم: تقديره: إن كان الأمرُ على ما تصفون بأنا خُنّا، إنا إذن لمن الآثمين(١).

وأمّا المعاني؛ فإنّ عطْفَ قولِه: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتَكَ ٱلَّتِي فَعَلْتَ ﴾ على الكلام السابِق مِن بابِ قولِه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ عِلْمُأْ وَقَالًا ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ ﴾ [النمل: ١٥] على رأي صاحبِ «المفتاح»: كان اللّعينُ أخبَرَ عن حصُولِ تربيتِه لهُ عليه السّلامُ، وعن حصُولِ جزائه عليه السّلامُ عن تلك التربية.

وأمّا البيانُ فإنّ هذا الترتيبَ على أُسلوبِ قولِه تعالى: ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمُ أَنَّكُمُ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة: ٨٦]، يعني: وتَجعَلونَ شُكرَ رِزقِكم أنّكم تُكذّبون التكذيب، أي: وضَعتُمُ التكذيبَ موضعَ الشُّكْر، وإليه الإشارةُ بقولِه: «إنّك جازَيْتَ نعمتي بها فعَلْتَ».

وأمّا الأصُولُ فإنّ الجوابَ مَبْنيٌ على قاعدةِ القولِ بالموجَب، وهُو تسليمُ مقتضى قولِ المستدِلِّ معَ بقاءِ الخلاف (٢)، فإنّ الكليمَ عليه السّلامُ قَرّرَ ما جعَلَه اللّعين جزاءً لفعلِه، حيث قال: ﴿فَعَلْنُهَاۤ إِذَا وَأَنَا مِنَ الضّاَلِينَ ﴾، فلمّا قرّرَ ما جعَلَه اللّعينُ جزاءً لفعلِه أتى بقولِه: ﴿إِذَا ﴾، هذا معنى جوابِ المصنّفِ عنِ السُّؤال. ثُم عَلّقَ بالجوابِ ما قَلَعَه مِن سِنْخِه بقولِه: ﴿وَيَلْكَ فِعْمَةٌ تَنْتُمُا عَلَى أَنْ عَبَدتَ بَنِي إِسْرَةٍ بِلَ ﴾، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ثُم كرّ على امتنانِه عليه بالتربيةِ فأبطلَه».

وأمّا البديعُ فإنّ وَضْعَ قولِه: ﴿وَأَناْ مِنَ ٱلضَّالِينَ ﴾ موضعَ الكافرينَ كالتتميم صَوْناً عن إبهام تصَوُّرِ ما يُنافي النُّبوّةَ منَ الكُفْرِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ودَفَعَ الوَصْفَ بالكُفرِ عن نفْسِه بأنْ وَضَعَ الضّالِينَ موضعَ الكافرين، ربئاً بمَحلِّ مَن رُشِحَ للنُّبوّة»، وهذا لمّا شارَكَ التتميمُ

⁽١) من قوله: «فالتقدير: إذا كان الأمر» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

⁽٢) وسببُ الخلافِ: أنّ المُعَلِّلُ يظنُّ أنّ ما أتى به مُسْتلزِمٌ لمطلوبهِ مِن حُكْمِ المسألةِ المُتنازَعِ فيها مع كونِه غير مستلزم، فلا ينقطع النزاعُ بتسليمه. انظر: «البحر المحيط في أصول الفقه» للبدر الزركشي (٤: ٢٦٢).

بها فعلت، فقال له موسى: نعم فعلتُها مجازياً لك، تسليماً لقوله؛ لأن نعمتَه كانت عنده جديرةً بأن تُجازى بنحو ذلك الجزاء. فإن قلت: لِمَ جُمع الضميرُ في ﴿مِنكُمْ ﴾ و ﴿خِفْتُكُمْ ﴾ مع إفرادِه في ﴿مَنكُمْ ﴾ و ﴿خِفْتُكُمْ ﴾ مع إفرادِه في ﴿مَنكُمْ ﴾ و ﴿عَبَدتَ ﴾؟ قلتُ: الخوفُ والفرار لم يكونا منه وحدَه، ولكن منه ومن مَلَئِه المؤتمِرين بقَتْله، بدليلِ قوله: ﴿إِنَ الْمَلاَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقَتُلُوكَ ﴾ [القصص: ٢٠]، وأمَّا الامتنانُ فمنه وحدَه، وكذلك التّعبيد.

فإن قلتَ: «تلك» إشارةٌ إلى ماذا؟ و﴿أَنْ عَبَدتَ ﴾ ما محلُّها من الإعراب؟ قلتُ: ﴿تِلْكَ ﴾ إشارةٌ إلى خَصلةٍ شنعاءَ مُبهَمة، لا يُدرى ما هي إلا بتفسيسرها،

في إرادةِ الصِّيانةِ قُلنا: هُو كالتتميم؛ لأنّ التتميمَ هُو: تقييدُ الكلام بتابع يُفيدُ مبالغةً، أو صيانةً عنِ احتمالِ المكروه. قال أبو الطيِّبِ:

وتَحْتَقِرُ الدنيا احتقارَ مجرِّبٍ يَرى كلُّ ما فيها ـ وحاشاكَ ـ فانيا(١)

وتحريرُهُ: أنهُ لمّا قال: ﴿ أَلَمْ نُرُيكِ فِينَا وَلِيدًا ﴾ وأتى بهمزةِ التقريرِ على سَبيلِ التوبيخ، ورتب عليه قولَه: ﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلَتَ كَ اللَّهِ فَعَلْتَ ﴾ كما قرّرُناهُ، أي: إنّي ربّيْتُك، وأحسَنْتُ إليك لِتفعَلَ ما تقرُّ به عَيْني، وتَشكُر إحساني إليك؛ لِما تقرّرَ في النُّفوس أنّ شُكْر المنعِم واجب، فعكَسْتَ القضيّة وقابَلْتَها بالكُفْران؟ أجابَ عليه السّلامُ بقولِه: ﴿ فَعَلْنُهُمّا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضّالِينَ ﴾، يعني: سَلّمتُ أنّ شُكرَ المُنعِم واجبٌ، وأنّي عكسْتُ المُجازاة، لكن أين النّعمة؟ فإنّ تلك التربية التي مَننْتَ بها عليّ كانت مسبّبة عن تعبيدِ قومي، فهي جديرةٌ بأن تُجازى بذلك الجزاء»، والله عُنزياً لك، تسلياً لقولِه: لأنّ نعمته عندَه بتلك المجازاة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «نَعَمْ، فعَلتُها مُجازِياً لك، تسلياً لقولِه: لأنّ نعمته عندَه كانت جديرةً بأنْ تُجازَى بذلك الجزاء»، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (﴿ تِلْكَ ﴾ إشارةٌ إلى خَصْلةٍ شَنْعاءَ مُبهَمة)، يعني: تصَوّرَ نبيُّ الله عليه السّلامُ قولَه: ﴿ فِنَمَةٌ تَنُنُّهُا عَلَى أَنْ عَبَدَتَ بَنِي إِسْرَهِ مِلَ ﴾ أنها نقمةٌ، فتكونُ خَصْلةً شَنْعاء، فأشارَ إليها، وجعلَها مبتدأً، وأخبرَ عنها، ثُم بَيِّنَ عنهاكها تقول: هذا أخوك، فلا يكونُ هذا إشارةً إلى غيرِ الأخ.

⁽١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ٣١٢).

ومحلُّ ﴿أَنْ عَبَدَتَ ﴾ الرفعُ؛ عطفُ بيانٍ لـ ﴿تِلْكَ ﴾، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ ٱلْأَمْرَ آَنَ دَابِرَ هَـُثُولُآءِ مَقْطُوعٌ ﴾ [الحجر: ٢٦]. والمعنى: تعبيدُك بني إسرائيلَ نعمةٌ تمنَّها عليَّ! وقال الزجَّاج: ويجوزُ أن يكون ﴿أَنْ ﴾ في موضع نصب، المعنى: إنها صارت نعمةً عليَّ لأَنْ عبَّدتَ بني إسرائيل؛ أي: لو لم تفعَلْ ذلك لَـكفلني أهلي ولم يُلقوني في اليمِّ.

[﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَارَبُ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ ٢٣]

لمّا قال له بوَّابُه: إنَّ هاهنا مَن يزعمُ أنه رسولُ ربِّ العالمَين، قالَ له عند دخوله: ﴿ وَمَارَبُّ ٱلْعَنكِينَ ﴾؟

قولُه: (ومحَلُّ ﴿أَنْ عَبَدَتَ ﴾ الرّفعُ؛ عطفُ بيانٍ لـ ﴿تِلْكَ ﴾)، فالتقديرُ: تعبيدُك بني إسرائيلَ نعمةٌ تَمُنُّها علَيّ، يعني: تَـمُنُّ عليّ بتربيتِكَ إيّاي، وفي الحقيقةِ تعبيدُ بني إسرائيلَ أدّى إلى تربيتي، وكان امتنائك عليّ بقولِك: ﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَيِكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَيِمْتَ فِينَامِنْ عُمُوكِ أَدّى إلى تربيتي، وكان امتنائك عليّ بقولِك: ﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَيِكَ فِينَا وَلِيدًا وَلِيمُ الْإِشَارِةُ سِنِينَ ﴾ امتناناً عليّ بتعبيدِ بني إسرائيل، فأطلِقَ السببُ، وأُريدَ المسبّبُ إيجازاً، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿ لأَنْ تعبيدَهم، وقَصْدَهم بذَبْح أبنائهم، هُو السببُ في حصُولِه عندَه». قال عُيْ بقولِه: الكلامُ متضمّنٌ للإنكار، أي: كيف تَـمُنُّ عليّ بالتربيةِ وقد عبّدتَ قَوْمي؟ ومَن أُهينَ قومُه ذَلّ، فتعبيدُك بني إسرائيلَ قد أحبَطَ إحسانك إليّ (١).

قولُه: (ويجوزُ أن يكونَ ﴿أَنَ ﴾ في موضع نَصْب)، فالمشارُ إليه حينَئذِ معنى قولِه تعالى: ﴿ قَالَ أَلَمْ نُرَبِكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾، والإخبارُ على ظاهرِه، وإليه الإشارةُ بقولِه: «لو لم تفعَلْ ذلك لكَفَلَنى أهلى».

قولُه: (لمّا قال لهُ بَوّابُه: إنّ هاهنا مَن يَزعُمُ أنهُ رسولُ ربِّ العالمَين، قال لهُ عندَ ذلك (٢): ﴿وَمَارَبُ ٱلْعَالَمِينَ ﴾؟)، قلتُ: هذا نَظْمٌ مختلُّ لسَبْقِ المقاولة بينَهم، كما أشارَ إليه:

⁽۱) «معالم التنزيل» (۲: ۱۱۰).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عند دخوله».

«فأدّيا الرِّسالةَ، فعَرَفَ موسى عليه السّلامُ، فقالا لهُ ذلك»، أي: إنّا رسُولُ ربِّ العالمَين، فأرسِلْ مَعنا بني إسرائيل.

وقال الإمامُ: لم يقُلْ لموسى عليه السّلامُ: وما رَبُّ العالَين؟ إلّا وقد دَعاهُ إلى طاعةِ رَبُّ العالَمَن، يُبيِّنُ ذلك ما تقدّمَ مِن قولِه تعالى: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولاً إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ تم كلامُه (١). والنظمُ يُساعدُ عليه؛ لأنهُ تعالى لمّا أمرَهما بقولِه: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولاً إِنَّا لرَسُولُ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ لا بُد أَنْ يكونا ممتثلكَيْنِ مؤدّييْنِ لتلك الرّسالةِ بعينها عندَ اللّعين، وعندَ ذلك أنكرَ اللّعينُ ذلك الكلامَ مفصّلاً، رَد أولاً صَدْرَ اللّعينَ وكونَها رسُولَيْنِ بقولِه: ﴿ قَالَ أَلْمَ نُرَبِكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾ إلى آخِره. وثانياً بقولِه: ﴿ وَمَا اللّه الكلامِ وكونَها رسُولَيْنِ بقولِه: ﴿ قَالَ أَلْمَ نُرَبِكَ فِينَا وَلِيدًا ﴾ إلى آخِره. وثانياً بقولِه: ﴿ وَمَا اللّه الكلامِ ولاه نكالله الكلامِ وكونَه الله الله قال: أأنتَ الرسُولُ؟ وما رَبُّ العالمين؟ وتقريرُ الأوّلِ: ألم نَعْرِفْك؟ أمّا كنتَ عندَنا رَضيعاً صَغيراً الرسُولُ؟ وما رَبُّ العالمين؟ وتقريرُ الأوّلِ: ألم نَعْرِفْك؟ أمّا كنتَ عندَنا رَضيعاً صَغيراً بعضِ خَدَمِنا، فمِن أبن أنتَ والرِّسالة؟ فأنكَرَ نُبوّتَه بتحقيرِ شأنِه وكُفرانِه النَّعمة؛ فإنهُ مِن رذائِلِ الأخلاق، وأدمَجَ فيه معنى الامتنان، وأجابَه به موسى عليه السّلامُ بقولِه: ﴿ فَمَلنُهُ اللهُ مِن أَلهُ مِن أَلهُ وَالمَنَ عَنِولُهُ عَلْمُ اللهُ مَن يَشاءُ مِن غيرِ استحقاقٍ منه، فاختارُ في للرِّسالة، ومَا للهُ تعالى فاعلٌ مختارٌ يختصُّ برسالتِه مَن يشاءُ مِن غيرِ استحقاقٍ منه، فاختارُ في للرِّسالة، ووَهَبَ لل حُكمَا.

فوزانُ هذه الآية وِزَانُ قولِه تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًا فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى: ٧]، يعني: إنّي كنتُ غيرَ عالِم بالشّرائع، وطريقةِ السّمع، فوهَبَ لي معرفةَ الأحكام، وجعَلَني مُرسَلاً، ثُمّ كَرّ إلى جوابِ ما أدمَجَ اللّعينُ في الاعتراضِ منَ الامتنانِ قائلاً: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَنُتُهَا عَلَى أَنْ عَبّدتً بَيْ إِسْرَةٍ يِلَ ﴾، فأبطلَه مِن أصلِها تبرّياً مِن تلك الرّذيلةِ التي نَسَبَها إليه مِن كُفْرانِ النّعَم،

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲۲: ۱۲۷).

وفيه أنّ كُفْرانَ نعمةِ الكافرِ قبيحٌ، فكيف بنعمةِ المسلم، فضلاً عن نِعم الله تعالى السابغةِ ظاهراً وباطناً؟ ثُم كَرّ اللّعينُ إلى قولِ موسى عليه السّلامُ: ﴿ رَبُّ الْعَلَمِينَ ﴾ بعدَ ما ألْقَمَه نبيُّ الله الحَجَرَ في إنكارِ الرِّسالةِ مُستفهماً ﴿ وَمَا رَبُّ الْعَلَمِينَ ﴾ ؟ يعني: هَبْ أنّك رسُولُ ربِّ العالمَين، وأنّ لكَ ربًّا وَهَبَ لكَ حُكماً، وجَعَلَكَ منَ المُرسَلين، فها تعني بقولِك: ربِّ العالمَين، وما قَصْدُكَ فيه وفي تخصيصِه ؟ أتعني به التعريض بإنكارِ إلهيتي أم غيرَ ذلك؟ يَدُلُّ عليه قولُه تعالى بعدَ هذا: ﴿ إِنهِ التَّغَدُ إِلَها عَيْرِي لَأَجْعَلَنَكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ .

وقولُ المؤلِّفِ: «والذي يَليقُ بحالِ فِرعَونَ ويَدُلُّ عليه الكلامُ: أنْ يكونَ سؤالُه هذا إنكاراً لأنْ يكونَ للعالمَينَ رَبٌّ سِواه»، فأجابَه عليه السّلامُ بها فيه إنكارُ إلهْيِّتِه، وأن يكونَ رَبًّا للعالمَينَ تعريضاً مِن قولِه: ﴿ رَبُّ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾، أي: أنت أحقَرُ مِن ذلك وأذَلُّ؛ فإنَّ ربِّ العالمَينَ رَبُّ السَّمُواتِ والأرض وما بينَهما إن كنتَ أنت وهؤلاءِ البهائمُ الذين اتَّخَذُوكَ إِلْمًا وسَمُّوكَ بِرَبِّ العالَمينَ منَ الذين يُحقِّقونَ الأشياءَ بالنَّظَرِ الصّحيح الذي يُؤدِّيهم إلى الإيقان، هل تَدرونَ ما معنى العالَم، فإن العالَمَ الذي تَدَّعُونَ أنهُ رَبُّه عبارةٌ عن: كلِّ ما عَلِمَ به الخلائقُ منَ السَّمُواتُ والأرضِ وما بينَهما، فهل تَيقَّنتُم أنهُ خالقُها، ورازقُ مَن فيها، ومُدبِّرُ أُمورِها، أم تَفُوهُونَ بذلك جُزافاً رَمْياً على العَمْياء؟ وتكريرُ لفظِ الربِّ وإعادتُه في كلِّ مرّةٍ لتعظيم ما نُسِبوا إليه، فعندَ ذلك احتدّ اللّعينُ وقال لَمن حولَه: أَلَا تَرَوْنَ هذه الجُرأة وتسمَعونَ هذه العظيمة، وهِي نسبةُ الجَهْلِ إلينا عَجْزاً؟ فَتَنَّى نبيُّ الله التقريعَ بقولِه: ﴿ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآيِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ مفصّلاً لذلك المُجمَل، فإنّ الآياتِ المشاهدة تنقسمُ إلى دليلَي الآفاقِ والأنفُس، نَبَّهَ به على غباوتِهم، وأنَّ الربِّ ينبغي أن يكونَ متقدِّماً على المربوبِ ومتأخِّراً عنهُ، فكيف تتّخِذونَه ربّاً لكم؟ وآباؤكُم الأوّلون قد تَقَدّموا عليه، وأنه سَيَموتُ قبلَكم أو قبْلَ أبنائكم، فحينَئلٍ زادَ في تَفَرْعُنِه، وشدّةِ شكيمتِه، ونسبتِه إلى الجُنونِ استكباراً وعِناداً، وتَهكّمَ به بقولِه: ﴿رَسُولَكُمْ ﴾، وتوكيدِه بوَصْفٍ يَدُلَّ على مزيدِ تقرير التَّهَكُّم برسالتِه سفاهةً.

فعاد نبيُّ الله عليه السّلامُ إلى تقريع ثالثٍ بقولِه: ﴿رَبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾، عَرّضَ به أنّ الربّ ينبغي أن يكونَ قادراً على ما في يَدِه وتحتَ تصَرُّفِه، وأنتُم تَعلَمونَ أنّ مشارقَ

يريدُ: أيُّ شيءٍ ربُّ العالمَين؟ وهذا السؤالُ لا يخلو: إمّا أن يريدَ به: أيُّ شيء هو مِن الأشياء التي شُوهِدتْ وعُرفت أجناسُها؟ فأجابَ بها يُستدلُّ به عليه مِنْ أفعالِه

الأرضِ ومَغارِبَها ليست في تصَرُّفِه، ولا يملِكُ منها على شيءٍ ولا أحاطَ منها علماً بشيء، وذَيّلَه بقولِه: ﴿إِن كُنُمُ تَعْقِلُونَ ﴾ رَدّاً لنِسْبَتِه الجُنونَ إليه على طريقِ المشاكلةِ المعنويّة، أي: كيف تَنسُبونَ إلي الجُنونَ وأنتُم مَسْلوبو العقولِ فاقدو اللَّبِّ، حيث لا تُميِّزُونَ بيْنَ هذه الشواهد، ولا تَنظُرونَ إلى هذه الآياتِ البيِّنات. ولمّا عَجَزَ اللّعينُ عنِ الحِجَاجِ عَدَلَ إلى التخويفِ بالسِّجنِ دأبَ المُفْحَمِ المَبْهوت.

ولمّا قهرَه نبيُّ الله ﷺ في الاحتجاج انتَقَلَ إلى نوع آخَرَ منَ الدّليل، وهُو إظهارُ المُعجِزةِ قائلاً: ﴿أُوَلُو جِنْتُكَ بِشَى وَمُبِينِ ﴾، فعلى هذا هُو متعلّقٌ بأوّلِ المُحاجّةِ مِن لدُنْ وقَعَتِ المكالمةُ معَ اللّعين، يعني: أو تُقِرُّ بتوحيدِ الله تعالى وبرسالتي لو جِئتُكَ بها يَدُلُّ على ذلك دِلالةً ظاهرةً مكشوفةً عِيَاناً منَ انقلابِ العَصَاحيّةً، ونَزْع اليدِ منَ الجَيْبِ مُشرِقةً ؟

هذا أوضَحُ مِن تقريرِ المصنِّفِ، وأوفَقُ لتأليفِ النَّظْم.

ولعله يَقرُبُ مِن هذا المعنى قولُ صاحبِ «المِفتاح»: ويَحتمِلُ أن يكونَ فِرعَونُ قد سأَلَ بد «ما» عنِ الوَصْف؛ لكوْنِ ربِّ العالمَنَ عنده مُشترَكاً بيْنَ نفْسِه وبيْنَ مَن دَعَا إليه موسى عليه السّلامُ، لجَهْلِه، وفَرْطِ عُتُوِّه، وتسويلِ نفْسِه الشّيطانيةِ لهُ بتسليم أولئك البهائم لهُ إيّاها، وادّعائهم لهُ بذلك، وتلقيبهم إيّاهُ بربِّ العالمَين، وشُهرتِه فيها بينَهم بذلك إلى درجةٍ دَعَتِ السّحرةَ إذْ عرَفوا الحقّ، وقالوا: آمَنّا بربِّ العالمَين، إلى أنْ يُعَقِّبوه بقولِهم: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَنُونَ ﴾ [نَفْياً](١) لاتهامِهم أن يَعْنوا فِرعَونَ (٢)، وكذا فَسَّر المصنَّفُ هذه الآية (٣).

قولُه: (أيُّ شيءٍ هُو منَ الأشياءِ التي شوهِدت وعُرِفَت أجناسُها؟) قال صاحبُ «المِفتاح»: ولكوْنِ «ما» للسّوَالِ عن الجِنس، وللسّوَالِ عنِ الوَصْفِ وقَعَ بيْنَ فِرعَونَ وبيْنَ موسى عليه السّلامُ ما وقَعَ؛ لأنّ فرعونَ كان جاهلاً بالله تعالى مُعتقِداً أنْ لا موجودَ مستقِلًا

⁽١) زيادة لازمة من «مفتاح العلوم».

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص ١٣٩.

⁽٣) انظر: «الكشاف» (١١: ٣٥٧ - ٣٥٨).

الخاصّة؛ ليُعرِّفَه أنه ليس بشيءٍ ممّا شُوهِدَ وعُرف من الأَجْرامِ والأَعْراض، وأنه شيءٌ مُحَالِفٌ لجميع الأشياء، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَى ۗ ﴾ [الشورى: ١١]؛ وإمّا أن يريد به: أيُّ شيءٍ هو على الإطلاق؛ تفتيشاً عن حقيقتِه الخاصّةِ ما هي، فأجابَه بأنَّ الذي إليه سبيلٌ وهو الكافي في معرفتِه معرفةُ ثباتِه بصفاتِه، استدلالاً بأفعالِه الخاصّة على ذلك. وأمّا التفتيشُ عن حقيقتِه الخاصّة التي هي فوق فِطَر العقول، فتفتيشٌ عمّا لا سبيلَ والسائلُ عنه مُتعنّت غيرُ طالبِ للحقِّ. والذي يَلِيقُ بحال فرعونَ ويدلُّ عليه الكلامُ: أن يكون سؤالُه هذا إنكارًا لِأَنْ يكونَ للعالمين ربُّ سِواه؛ لادِّعائه الإلهيّة، فلمّا أجاب موسى بها أجاب، عَجَّبَ قومَه من جوابه؛ حيث نسب الربوبيَّة إلى غيره، فلمّا ثنّى بتقريرِ قوله، جَنَّنه إلى قومه وطَنزَ به؛ حيث سمّاه رسولهم، فلمّا ثلّث بتقريرِ فله، جَنَّنه إلى قومه وطَنزَ به؛ حيث سمّاه رسولهم، فلمّا ثلّث بتقريرِ قاله؛ وهذا يدلُّ على صحّةِ هذا الوجهِ الأخير.

بنفْسِه سوى أجناسِ الأجسام، كأنهُ قال: أيُّ أجناسِ الأجسام هُوَ؟ وحينَ كان موسى عليه السَّلامُ عالمًا بالله عَز وجَلّ، أجابَ عنِ الوَصْفِ تنبيهاً على النَظرِ المؤدِّي إلى العِلم (١)، وهُو المسلّلامُ عالماً بالله عَز وجَلّ، أجابَ بها يَستدِلُّ به عليه مِن أفعالِه الخاصّة؛ ليُعرِّفه أنهُ ليس بشيء المرادُ مِن قولِ المصنِّف: «فأجابَ بها يَستدِلُّ به عليه مِن أفعالِه الخاصّة؛ ليُعرِّفه أنهُ ليس بشيء ما شوهِدَ وعُرِفَ من الأجرام»، أراد أنّ الجوابَ من الأسلوبِ الحكيم، أرشَدَه بقولِه: ﴿رَبُّ السَّمَونِ وَالْمَرْضِ وَمَا يَنَهُمَ أُلُوتَ فِي إلى طريقِ المعرِفة وتحصيلِ الإيقان، يعني: مَن تكونُ هذه الأجرامُ العِظامُ مربوبَهُ ومخلوقَهُ، وهُو مالكُها ومُدبِّرُ أمرِها، لا يكونُ هُو مِن جِنسِها.

قولُه: (وهُو الكافي في معرفتِه)، أي: هذا القَدْرُ منَ المعرفةِ كافٍ للمُسترشِد دونَ المُعانِد المتعنِّت، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تُغَنِي ٱلْآيِنَتُ وَالنَّذُرُ عَن قَوْمِ لَآيُؤُمِنُونَ ﴾ [يونس: ١٠١].

قولُه: (واحتَدَمَ)، الجوهريّ: احتَدَمتِ النارُ: التَهَبَت، واحتَدَمَ صدرُ فُلانٍ غَيْظاً، وقيل: يومٌ مُحتَدِمٌ: شديدُ الحَرّ، واحتَدَمَ الدّمُ: اشتَدّت مُمرتُه حتى يسوَدّ.

⁽١) «مفتاح العلوم» ص ١٣٩.

[﴿ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ إِنكُنتُمْ مُوقِنِينَ ﴾ ٢٤]

فإن قلتَ: كيف قيل: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ﴾ على التثنية، والمرجوعُ إليه تجمُوع؟ قلتُ: أُرِيدَ: وما بَيْن الجِنسَيْن، فُعِل بالمُضمَر ما فَعَل بالظاهر مَن قال:

في الهَيْجَا جمالَيْنِ

فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿إِنكُنتُم مُّوقِنِينَ ﴾ ؟ وأينَ عن فرعونَ ومَلئِه الإيقانُ ؟ قلتُ: معناه: إن كان يُرجى منكم الإيقانُ الذي يؤدِّي إليه النظرُ الصحيح نَفَعَكم هذا الجواب، وإلّا لم يَنفَعْ. أو: إن كنتم مُوقِنين بشيءٍ قطّ، فهذا أولى ما تُوقِنون به ؛ لظُهورِه وإنارةِ دليله.

قولُه: (والمرجوعُ إليه مجموع)، المرادُ به: ﴿السَّمَاوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾، وفي عكسه قوله: ﴿ وَإِن طَآبِفَنَانِ مِنَ ٱلْمُقْمِنِينَ ﴾ [الحجرات: ٩]، حيثُ جمع بعد التثنية، لأنها في معنى الجمع والناس(١).

قولُه: (في الهَيْجَا جمالَيْنِ)، قبلَه:

فكيف لو قد سَعَى عمرٌ وعِقالَيْنِ عندَ التفرُّق في الهَيْجا جِمالَيْنِ^(٢)

سعى عِقالاً فلم يَترُكُ لنا سَبَداً لأصبحَ الناسُ أوْباداً فلم يَجِدوا

عَمْرٌو: تنازَعَ فيه العاملانِ. يقال: ما لهُ سَبَدٌ ولا لَبَدٌ، أي: شيءٌ، وأصلُ السّبَدِ: الشّعر. والعِقالُ: صدقةُ عام، وانتصابُه على الظّرف، أوْباداً: جَمْعُ وَبَدٍ، أي: هَلْكَى، والوَبَدُ: سيّئ الحال، وحاصلُه أنهُ يجوزُ تثنيةُ الجَمْع على تأويلِ الجماعتيْنِ.

قُولُه: (أو: إن كنتُم مُوقِنينَ بشيءٍ قَطُّ)، يريدُ أنَّ قُولَه: ﴿مُوقِنِينَ﴾ مُطلَقٌ خُصَّ بقَيْدِ

⁽١) هذه الفقرة وردت في (ح) و(ف) بلفظ: «قوله: (والمرجوع إليه مجموع)، يعني المراد بالمشرق والمغرب: المَشارقُ والمغارب؛ لأنّ الشمسَ تطلُعُ كل يوم مِن مشرِق، وتَغرُبُ في مغرِب، كقوله تعالى: ﴿ رَبِّ الْمَنْوَقِ وَالْمَغْرَبِ ﴾ [المعارج: ٤٠]، وأجاب بها أجاب».

⁽٢) البيتان لعمرو بن العَدّاء الكلبي، ذكرهما البغدادي في «خزانة الأدب» (٧: ٥٤٥).

[﴿ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ ۚ أَلَا تَسْمِّعُونَ ﴿ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ ءَابَآمِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِيَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّذِي اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْمِنِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُولِمُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِّ

فإن قلتَ: ومَن كان حولَه؟ قلتُ: أشرافُ قومه، قيل: كانوا خمسَ مئة رَجلٍ عليهم الأساورُ، وكانت للمُلوك خاصَّة. فإن قلتَ: ذِكْرُ الساوات والأرضِ وما بينها قد استوعبَ به الخلائق كلَّها، فما معنى ذِكْرِهم وذكرِ آبائهم بعدَ ذلك وذِكْرِ المشرق والمَغرب؟ قلتُ: قد عَمَّ أوّلاً، ثم خصَّصَ من العامِّ للبيان أنفُسَهم وآباءهم؛ لأنَّ أقربَ المنظورِ فيه من العاقل نفْسُه ومَن وُلد منه، وما شاهَدَ وعايَنَ من الدلائل على الصانع، والناقل من هيئةٍ إلى هيئة وحالٍ إلى حال مِنْ وقتِ مِيلاده إلى وقتِ وفاته، ثم خصَّصَ المشرقَ والمغرب؛ لأنَّ طلوعَ الشمس من أُحدِ الخافقينُ وغروبَها وفاته، ثم خصَّصَ المشرقَ والمغرب؛ لأنَّ طلوعَ الشمس من أُحدِ الخافقينُ وغروبَها

قرينةِ المقام، وهُو الكلامُ في الاستدلالِ والنّظَرِ في الإلهٰيّة، أو تُرِكَ على إطلاقِه، بمعنى: إن وُجِدَ مِنكم شيءٌ مِن هذه الحقيقة، فهذا أوْلَى، ويُمكنُ أن يُجَرَى على العموم ليَدخُلَ فيه ما سَبَقَ لهُ الكلامُ دخولاً أوّليّاً.

قولُه: (لأنّ أقربَ المنظورِ فيه منَ العاقلِ نفْسُه)، هذا يُشعِرُ بأنّ التّرقِّي في الاحتجاجاتِ الثلاثةِ بحَسَبِ اعتبارِ قلّةِ النظرِ وقُربِ المنظورِ فيه؛ فإنّ الدّلاثلَ المُثبِتةَ في السّمواتِ والأرضِ وما بينَهما أبعَدُ متناولاً منَ النّظرِ مِن دليلِ أنفُسِهم وآبائهم فقطْ؛ لأنّ الأوّلَ مشتمِلٌ عليه وعلى الآفاقيّةِ أيضاً، والثاني أبعَدُ منظوراً منَ الثالث؛ لأنّ المنظورَ في الثاني الانتقالُ من هيئة إلى هيئة، ومِن حالٍ إلى حالٍ مِن وقتِ ميلادِه إلى وقتِ وفاتِه في نفْسِ الناظر وأنفُسِ هيئة ألى هيئة، ومِن حالٍ إلى حالٍ مِن وقتِ ميلادِه إلى وقتِ وفاتِه في نفْسِ الناظر وأنفُسِ آبائه، ولا كذلك النظرُ في طلوع الشّمسِ وغروبِها في فصُولِ السّنة، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ولظُهورِه انتَقَلَ إلى الاحتجاج به خَليلُ الله عليه السّلام».

قولُه: (الخافِقَيْن)، الخافقانِ: أُفْقا المشرِقِ والمغرِب؛ قال ابنُ السِّكِّيتِ: لأنَّ اللّيلَ والنهارَ يَخْفِقانِ فيهما بسُرعة (١٠)، مِن خَفَقَانِ الطائرِ؛ إذا صَفَّقَ (٢) بجَناحَيْه، وخُفوقِ الرّاية.

⁽١) "إصلاح المنطق" ص ٣٩٧.

⁽٢) في (ح) و(ف): الخفق.

في الآخرِ على تقديرِ مستقيم في فُصول السَّنة وحسابٍ مُستوٍ مِن أَظهرِ ما استُدِلَّ به وَ الظُهوره انتقلَ إلى الاحتجاجِ به خليلُ الله عن الاحتجاجِ بالإحياء والإماتة على نمروذ بن كنعان، فبُهِتَ الذي كَفَر. وقُرئ: (ربُّ المَشارِقِ والمَغارب)، (الذي أُرسل إليكم) بفتحِ الهمزة. فإن قلتَ: كيف قال أوّلاً: ﴿إِن كُنتُم مُوقِنِينَ ﴾ وآخراً: ﴿إِن كُنتُم مُوقِنِينَ ﴾ وآخراً: ﴿إِن كُنتُم مُقَلَونَ ﴾ وقلتُ: لاينَ أوّلاً، فلمّا رأى منهم شِدَّة الشَّكيمة في العِنادِ وقلَّة الإصغاءِ إلى عَرْضِ الحُجَجِ خاشَنَ وعارضَ «إنَّ رسولكم لمجنونٌ»، بقوله: ﴿إِن كُنتُم تَعْقِلُونَ ﴾.

[﴿ قَالَ أَينِ ٱتَّخَذَّتَ إِلَنهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾ ٢٩]

فإن قلت: ألم يكن: لأسجُننَك أخصرَ مِن ﴿ لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ ومؤدّياً مؤدّاه؟ قلتُ: أمّا أخصَرُ فنَعمْ، وأمّا مؤدّ مؤدّاه فلا؛ لأنّ معناه: لأجعلَنّك واحداً ممّن عرفتَ حالهم في سُجوني. وكان مِن عادتِه أن يأخُذَ مَن يريد سجْنَه فيطرَحه في هُوّة ذاهبةٍ في الأرض بعيدةِ العمق فَرْداً لا يُبصر فيها ولا يَسمع، فكانَ ذلك أشدّ من القتل وأشدّ.

[﴿ قَالَأُولَوْ جِثْمَتُكَ بِشَى وِ مُبِينٍ * قَالَ فَأْتِ بِهِ ۚ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّدِيقِينَ ﴾ ٢٠]

وقال صاحبُ «المِفتاح»: ومنَ التغليبِ: الخافقان؛ للمشرِقِ والمغرِب^(١) ويؤيِّدُه ما في «المُغرِبِ» عن الأزهريِّ: خَفَقَ النَّجمُ: إذا غابَ، ومنهُ: الخافقانِ؛ للمشرِق والمغرِب^(٢).

قولُه: (لاَيَنَ أَوِّلاً)، إلى قولِه: «خاشَنَ وعارَضَ». قال الإمامُ: أراد بقولِه: ﴿إِن كُنْئُمُ تَعْقِلُونَ﴾: إنْ كنتَ منَ العُقَلاءِ وعرَفْتَ أنْ لا جوابَ عن سؤالِكَ إلّا ما ذكرْتُ؛ لأنّك طَلَبْتَ تعريفَ حقيقتِه، وقد أرشدتُك أنه لا يمكنُ (٣).

⁽۱) «مفتاح العلوم» ص ۱۰۶.

⁽٢) «المُغْرِب» (١: ٢٦٢)، وانظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٧: ٣٨).

⁽٣) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٩).

الواوُ في قوله: ﴿أَوَلَوَ حِثْتُكَ ﴾ واوُ الحال، دخلتْ عليها همزةُ الاستفهام. معناه: أتفعلُ بي ذلك ولو جئتُك بشيءٍ مُبين؟ أي: جائياً بالمُعجزة. وفي قوله: ﴿إِن كُنتَ مِن اللهِ مِنَ اللهِ عَلَمَ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهِ عَلَمُ اللهُ عَلَمُ لا يُصدِّقُ الكاذبَ.

قولُه: (أَتَفَعَلُ بِي ذلك، ولو جئتُك بشيءٍ مُبِين؟)، يريدُ أنّ عاملَ الحالِ وصاحبَها: ما دَلّ عليه قولُه تعالى: ﴿لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴾، فجَعَلَ وعيدَه تخلُّصاً للانتقالِ إلى نوع آخَرَ منَ الدّليل. قال القاضي: المُعجِزةُ جامعةٌ بيْنَ الدّلالةِ على وجودِ الصانع وحِكمتِه، والدّلالةِ على صِدقِ مُدّعي نُبوّتِه (١).

قلتُ: ويُمكنُ أن يُقالَ: إنّ الواوَ في ﴿ أَوَلَوَ جِمْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ ﴾ عاطفةٌ، وهِي تستدعي معطوفاً عليه، وهُو ما سَبَقَ في أوّلِ المكالمةِ بيْنَ نبيّ الله تعالى وعَدُوّه. والهمزةُ مُقحَمةٌ بيْنَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه للتقرير. المعنى: أو تُقِرُّ بالوَحْدانيّةِ وبرسالتي إن جئتُكَ بعدَ الاحتجاج بالبراهينِ القاهرة والمُعجِزاتِ الباهرةِ الظاهرة؟ كما سَبَقَ تقريرُه، و «لو» بمعنى «أن» غير عزيز.

ويؤيِّدُ هذا التأويلَ ما في الأعراف: ﴿ قَدْ حِثْنُكُم بِبَيِّنَةٍ مِن رَّبِكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِي بَنِيَ إِسْرَ إِيلَ مَ اللهُ اللهُ اللهُ عَالَ إِن كُنتَ مِنَ الصَّلدِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٠٥-١٠٦]. قال المصنِّفُ: ﴿ إِنْ كُنتَ جِئْتَ مِن عندِ مَن أَرسَلَكَ بآيةٍ فَأْتِنِي بِها، وأحضِرُ ها عندي، ليصح قال المصنِّفُ: ﴿ إِنْ كُنتَ جِئْتَ مِن عندِ مَن أَرسَلَكَ بآيةٍ فَأْتِنِي بِها، وأحضِرُ ها عندي، ليصح دعواك ويَثبُتَ صِدقُك ﴾ (٢).

قولُه: (وفي قَوْلِه: ﴿إِن كُنتَ مِنَ الصَّدِقِينَ ﴾ أنهُ لا يأتي بالمُعجِزة إلّا الصادقُ)، يعني: في سياقِ هذا التركيبِ أدمَجَ معنى أنّ المُعجِزةَ تصديقٌ منَ الله تعالى لُدّعي النّبوّة، والحكيمُ لا يُصدِّقُ الكاذبَ.

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٦).

⁽۲) انظر: «الكشاف» (٦: ٥١٥).

ومن العَجَب أنَّ مِثلَ فرعونَ لم يَغْفَ عليه هذا، وخَفِيَ على ناسٍ مِن أهل القِبْلَة؛ حيثُ جوَّزوا القبيحَ على الله حتى لَزِمَهم تصديقُ الكاذبين بالمُعجِزات! وتقديرُه: إنْ كنتَ من الصادقين في دَعْواك أتيتَ به، فحُذف الجزاء؛ لأنَّ الأمْرَ بالإتيان به يَدُلُّ عليه.

[﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِي ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ * وَنَزَعَ يَدُهُ فَإِذَا هِي بَيْضَآهُ لِلنَّنظِرِينَ ﴾ ٣٦-٣٣]

﴿ ثُعْبَانٌ مُّيِنُّ ﴾: ظاهرُ الثُّعبانيَّة، لا شيءٌ يُشبِهُ الثُّعبانَ، كما تكون الأشياءُ المزوَّرة

قولُه: (ومنَ العَجَبِ أَنَّ مثْلَ فِرعَونَ لم يَخْفَ عليه [هذا]، وقد خَفِيَ (١) على ناسٍ مِن أهلِ القِبلة، حيث جَوِّزوا القَبيحَ على الله عَزِّ وجَلَّ حتى لزِمَهم تصديقُ الكاذبينَ بالمُعجِزات)، قال صاحبُ «الانتصافِ»: هذا تعريضٌ بتفضيل فِرعَونَ على أهلِ السُّنة، وحُكمٌ على القَدَريّةِ أَنَّ فيهم نصيباً مِنَ الفراعنة، إذْ كلُّ أحدٍ يَزعُمُ أنهُ خالقٌ ومُبدعٌ لأفعالِه، وجُحودٌ على الله تعالى أن يفعَلَ إلّا ما واطأً عقولهم، وأنهُ حَسَنٌ في الشاهد(٢).

وقلتُ: المصنّفُ بَنَى كلامَه على الحُسنِ والقُبْح العَقْليّين، ثُم شَنّعَ على أهلِ السُّنة، ولا يَلزَمُ مِن قولِهِم: يفعَلُ اللهُ ما يشاء، ويحكُمُ ما يُريد، وأنهُ لا يوجَدُ شيءٌ في الكائناتِ إلّا بإرادتِه ومشيئتِه: تصديقُ الكاذبينَ بالمُعجِزات؛ لأنهُ ظَهَرَ وعُلِمَ بالاستقراءِ أنهُ تعالى ما حَكَمَ ولا أرادَ تصديقَ الكاذبينَ بالمُعجِزات؛ ولهذا قَطَعَ الأصحابُ بأنّ سُنةَ الله جَرَتْ على أنْ لا يُظهِرَ المُعجِزةَ على يدِ الكاذب.

هذا، وإنّ تفسيرَه لقولِه: ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ يخالفُ جَعْلَه ﴿أَوَلَوْ جِثْتُكَ ﴾ حالاً وتقريراً للعَطفِ الذي ذهَبْنا إليه؛ لأنّ الكلامَ على الحالِ في السَّجن، لا في إثباتِ النَّبوّة، وتصديقِه بالمُعجِزة، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (لا شيءٌ يُشبِهُ النُّعبانَ)، توكيدٌ لقولِه: «ظاهرُ الثُّعبانيَّة»؛ لأنّ اللهَ تعالى حَمَلَ «ثُعبانٌ» على ضَميرِ العَصَا، فيُتوهّمُ أنهُ مثلُ: زيدٌ هُو أَسَدٌ، فأزالَ التوَهَّمَ بقولِه: «لا شيءٌ يُشبِهُ الثُّعبانَ»، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿مُبِينٍ﴾.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وخفي» دون لفظة «قد».

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٠٩).

بالشَّعوذة والسِّحر. ورُوي: أنها انقلبتْ حَيَّة ارتفعتْ في السهاءِ قَدْرَ مِيل، ثم انحطَّتْ مُقبِلةً إلى فرعون، وجعلتْ تقول: يا موسى، مُرْني بها شئت. ويقول فرعونُ: أسألُك بالذي أرسَلَك إلّا أخذتها، فأخَذَها فعادتْ عصا. ﴿ لِلتَّظِرِينَ ﴾ دليلٌ على أنَّ بياضَها كان شيئاً يَجتمع النَّظَّارةُ على النظر إليه؛ الحُروجِه عن العادة، وكان بياضاً نُوريًا. رُوي: أنَّ فرعونَ لمّا أبصر الآية الأولى قال: فهل غيرُها؟ فأخرَجَ يدَه، فقال له: ما هذه؟ قال: يَدُك، فها فيها؟ فأدخَلَها في إبطِه ثم نَزَعَها ولها شُعاع يكاد يُغشِي الأبصارَ ويسدُّ الأُفق.

[﴿ قَالَ لِلْمَلِإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَلَا لَسَاحِرُ عَلِيثٌ * يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِ عَمَا ذَاتَأْمُرُونَ ﴾ ٣٤ – ٣٥]

قولُه: (بالشّعوذة)، الأساس: فلانٌ شَعْوِذيٌّ، ومُشَعْوِذٌ، ومُشَعْبِذٌ، وعمَلُها الشَّعْوَذةُ، والشَّعْبَذةُ، وهِي: خِفَّةُ في اليد، وأخْذُ كالسِّحر، وقيل للبريدِ: الشَّعْوَذِيُّ، لِخِفَّتِه.

قولُه: (إلّا أخذتها)، أي: ما أطلُبُ منكَ إلا أخذَها، كقولِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنها: بالإيواءِ والنّصرِ إلا جلستُم، وقد دَخَلَ مجلساً غاصاً منَ الأنصار، قال صاحبُ «المُقْتَبس»: والقَسَمُ يُسلَكُ فيه الطرائقُ؛ لكثرةِ وقوعِه في كلامِهم، والفعلُ والمصدَرُ لمّا كانا في اتّصالٍ مِن جهةِ التوالُدِ والتناشُؤِ (١)، جازَ أن يقَعَ كلُّ منها موقعَ صاحبِه، يَدُلُّ على ما يَدُلُّ عليه الأَخَرُ. وفي «ربيع الأبرار»: أَمَرَ الحجّاجُ بقَتْلِ رجُل، فقال: أسألُك بالذي أنتَ غداً بيْنَ يَدَيْه أذَلُ موقِفاً مني بيْنَ يدَيْكَ اليومَ إلّا عفَوْتَ عني، فعَفَا عنهُ (١).

قولُه: (يَدُك، فها فيها؟)، وهُو مِن جملةِ المَقُول، أي: هُو يَدُك، فأيُّ شيءٍ فيها؟ أي: ليس فيها مُعجِزةٌ ولا عَجَب، وقال بعضُهم: معنى ما هذه: أيُّ شيءٍ فيها منَ الآية؟

⁽۱) في (ح) و(ف): «والتناشر»، وهو تحريف.

⁽٢) «ربيع الأبرار» (١:٤:١).

فإن قلت: ما العاملُ في ﴿حَوْلَهُ ﴾؟ قلتُ: هو منصوبٌ نصبينُ: نصبٌ في اللَّفظ، ونَصْبٌ في اللَّفظ، ونَصْبٌ في النصبِ اللفظيِّ ما يُقدَّر في الظَّرف، والعاملُ في النصبِ المَحليِّ وهو النصبُ على الحال : ﴿ قَالَ ﴾. ولقد تحيَّر فرعونُ لسمّا أبصَرَ الآيتيْن، وبقي لا يدري أيُّ طرفيْه أطول، حتى زلَّ عنه ذِكْرُ دعوى الإلهيَّة، وحطَّ عن منكبيْه كبرياءَ الرُّبوبيَّة، وارتعدتْ فرائصُه، وانتفخ سَحْرُه خوفاً وفَرَقاً؛ وبلغتْ به الاستكانةُ لقومه الرُّبوبيَّة، والعنث به الاستكانةُ لقومه

قولُه: (نَصْبٌ في اللّفظِ، ونَصْبٌ في المَحلّ)، قال صاحبُ «المَطلَع»: العاملُ في النّصبِ اللّفظيِّ: ما يُقدّرُ في الظّرفِ مِن معنى الفعل، تقديرُه: للمَلاِ مُستَقِرِّينَ، أو مُجتَمِعينَ حولَه، والعاملُ في المحلِّي، وهُو النّصبُ على الحال، قال: تقديرُه: قال لهم وهُم حولَه.

قولُه: (﴿ قَالَ ﴾)، خَبرٌ لقولِه: (والعاملُ »، والجُملةُ، وهُو النّصبُ على الحال: معترِضةٌ، أي: قال في قولِه: ﴿ قَالَ لِلْمَلِإِ حَوْلَهُ ﴾ عاملٌ في ﴿ حَوْلَهُ ﴾ وهُو حال.

قولُه: (لا يَدري أيُّ طَرَفَيْه أطول)، مثلٌ في التحيُّر. عن بعضِهم يقالُ: بقي فلانٌ حَيْرانَ لا يَدري أيُّ طَرَفَيْه أطول، لطولٍ يتراءى لهُ الشَّبَحُ شَبَحَيْنِ، قال المَيْدانيُّ: قال الأصمعيُّ: معناه: لا يَدري أنسَبُ أبيه أفضَلُ أم نسَبُ أُمِّه. وقال غيرُه: يقالُ: إنّ وَسَطَ الإنسانِ: سُرّتُه، والطّرَفُ الأسفلُ أطولُ منَ الأعلى، وهذا يكادُ يَجَهلُه أكثرُ الناسِ حتى يُقدّرَ لهُ. وقال ابنُ الأعرابيُّ: طرَفاهُ: ذكرُه ولسانُه، يُضرَبُ في نَفْي العِلم (۱).

قولُه: (فرائصُه)، الفريصةُ: اللّحمُ بيْنَ الجَنْبِ والكتِفِ الذي لا يزالُ يُرعِدُ منَ الدّابة.

قولُه: (وانتَفَخَ سَحْرُه)، بالخاءِ المعجَمة (٢)، وفي نُسخةٍ صحيحة: بالجيم، مِن قولِم: «هنيئاً لكَ النافجةُ» أي: المُعَظّمةُ لمالِك. والسَّحْرُ: الرَّئةُ.

الأساس: وانتَفَخَ سحرُه، وانتَفَخَتْ مَسَاحِرُه، إذا مَلّ وجَبُن. وانقَطَعَ منهُ سحْري: إذا يئستُ، يقال: وأنا منهُ غيرُ صَريم سحْر: غير قانِط.

⁽١) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٢١٤).

⁽٢) يريد: أن لفظة «انتفخ» بالخاء المعجمة، وليس كلامه رحمه الله في لفظة «سحره»، كما قد يُتوهَّم.

الذينَ هم بزعمِه عَبيدُه وهو إللههم ـ أن طَفِقَ يُؤامِرُهم ويعترفُ لهم بها حَذرَ منه وتوقَّعه وأحسَّ به من جِهةِ موسى وغَلبتِه على مُلكِه وأرضه، وقولُه: ﴿إِنَّ هَلْاَ لَسَحِرُ عَلِيمٌ ﴾ قولُ باهتٍ إذا غُلب ومُتمحِّل إذا أُلزم. ﴿تَأْمُرُونَ ﴾ مِنَ المُؤامَرة؛ وهي عَلِيمٌ ﴾ قولُ باهتٍ إذا غُلب ومُتمحِّل إذا أُلزم. ﴿تَأْمُرُونَ ﴾ مِنَ المُؤامَرة؛ وهي المُشاورة. أو مِنَ الأمْرِ الذي هو ضدُّ النهي. جَعل العبيدَ آمرِين وربَّهم مأموراً لِا استولى عليه من فرطِ الدَّهش والحَيْرة. و «ماذا» منصوبٌ، إمّا لكونه في معنى المصدر، وإمّا لأنه مفعولٌ به من قوله:

أمَرتُك الخيرَ.....

[﴿ قَالُواْ أَرْجِهُ وَأَخَاهُ وَآبِعَثْ فِي ٱلْمَدَآيِنِ حَشِرِينَ * يَـ أَتُولَكَ بِحَكِّلِ سَحَّادٍ عَلِيمٍ ﴾ ٣٦ –٣٧]

قُرئ: (أَرجِتُه) و﴿أَرْجِهُ ﴾، بالهمزِ والتخفيف، وهما لُغتان. يقال: أرجَأتُه وأرجَيْته؛

قولُه: (مِن جهةِ موسى عليه السّلامُ)، «مِن»: بيانُ «ما» في «بها حَذِرَ منهُ».

قولُه: (و «ماذا» منصوبٌ، إمّا لكونِه في معنى المصدَر)، أي: أيّ أمرِ تَأْمُرُونَ؟ قال في قولِه: ﴿مَاذَاۤ أُجِبْتُمُ ۖ وَأَكُوا لَا عِلْمَ لَنَآ ﴾ [المائدة: ١٠٩]: ﴿مَاذَآ ﴾: مُنتصِبٌ بـ﴿أُجِبْتُمُ ﴾ انتصابَ مصدرِه، على معنى: أيّ إجابةٍ أُجِبتُم » (١٠)؟

قولُه (٢): (قُرئَ: «أرجنُهُ»)، ابنُ كثير وأبو عَمْرِو وابنُ عامر، والباقونَ: بالتخفيف. قال صاحبُ «الكشفي»: «قالوا أرجِئْهُ وأخاه»، و «أرْجِهِ»، و ﴿أَرْجِهِ » باختلاسِ الكسرة، كُلُّ ذلك في السّبعة، والأصلُ: «أرجِئْهو» بالضمِّ والإشباع، ثم يليه «أرجِئْهُ» بضمِّ الهاء كُلُّ ذلك في الإشباع اكتفاءً بالضّمةِ عنِ الواو، ثُم «أرجِئْه» بِكسرِ الهاء؛ لـمُجاوَرة الجيم، ولا مِن دونِ الإشباع اكتفاءً بالضّمةِ عنِ الواو، ثُم «أرجِئْه» بِكسرِ الهاء؛ لـمُجاوَرة الجيم، ولا

⁽١) انظر: «الكشاف» (٥: ٥٢٥).

⁽٢) نصُّ هذه الفقرة في النسخة (ط) هو: «قولُه: («أرجته» و﴿أَرْجِه ﴾)، قال الشيخ برهانُ الدين الجعبريُّ رحمه الله تعالى: أبو عمرو: «أرْجِتْه»، بالهمز والضم، وابن كثير وهشام: كذا مع الصلة، وابن ذكوان: بالهمز والكسر، وعاصم وحمزة: بإسكان الهاء بلا همز، وكذا ورشٌ والكسائيّ مع الياء».

إذا أخَّرتَه. ومنه: المُرجئة؛ وهم الذين لا يَقطعون بوَعيدِ الفُسَّاق، ويقولون: هم مُرجَوُون لأمْرِ الله. والمعنى: أخَرْه ومُناظرتَه لوقتِ اجتماع السَّحَرة. وقيل: احبِسْه. ﴿ حَشِرِينَ ﴾ شُرَطاً يَحشُرون السَّحرة،

اعتدادَ بالحاجِز، أعني: الهمزة الساكنة. فأمّا مَن قال: ﴿أَرْجِهْ ﴾ فهِي مِن: أرجَيْتُهُ، دونَ أرجَأْتُه، بلا هَمْز، والهمزةُ أفصَحُ، فلمّا حَذَفَ الياءَ للأمرِ أشبَعَ الهاءَ، وكسَرَها لـمُجاوَرةِ الجيم، وأضعفُ الوجوهِ «أرجِهْ» بإسكانِ الهاء، لأنّ هذه الهاءَ إنّها تُسكّنُ في الوَقْف، لكنّه أجرَى الوصْلَ مجرَى الوَقْف(١).

قولُه: (وهمُ الذين لا يَقطَعونَ بوعيدِ الفُسّاق، ويقولونَ: هم مُرْجَوُّونَ لأمرِ الله)، الانتصاف: حرّفَ في تفسيرِ المُرجِئة، فأهلُ السُّنّة همُ الذين لا يَقطَعونَ بوعيدِ الفُسّاق، ويُرْجِعونَ أمرَهم إلى المشيئة، فإنْ كان الـمُرجِئةُ هؤلاءِ فاشهَدوا أنّا مُرجِئةٌ (٢).

النّهاية: الـمُرجِئةُ: فرقةٌ مِن فِرَقِ الإسلام، يعتقدونَ أنهُ لا يَضُرُّ معَ الإيانِ معصيةٌ، كما أنهُ لا ينفَعُ معَ الكُفرِ طاعة، سُمُّوا مُرجئةً؛ لاعتقادِهم أنّ الله تعالى أرجاً تعذيبَهم على المعاصي (٣)، أي: أخّرَه عنهم، والـمُرجِئةُ تُهمَزُ ولا تهمَز، وكلاهما بمعنى التأخير.

قولُه: (شُرَطاً يَحَشُرونَ)، يريدُ أنّ ﴿ حَشِرِينَ ﴾ صفةُ موصُوفٍ هُو مفعولٌ به.

النّهاية: الأشراطُ: العلاماتُ، واحدتُها: شَرَطُّ بالتحريك، وبه سُمِّيت شرَطُ السُّلطان؛ لأنّهم جَعَلوا لأنفُسِهم علاماتٍ يُعرَفونَ بها، هكذا قال أبو عُبَيْد (٤). وحَكَى الخطّابيُّ عن بعضِ أهلِ اللّغةِ أنه أنكرَ هذا التفسيرَ، وقال: أشراطُ الساعة: ما يُنكِرُه الناسُ مِن صِغادِ أمورِها قبلَ أن تقومَ الساعةُ (٥). وشُرَطُ السُّلطان: نُخبةُ أصحابِه الذين يُقدِّمُهم على غيرهم مِن جُندِه.

⁽۱) «كشف المشكلات»، للباقولي (۲: ۹۸٦).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣١١).

⁽٣) لتمام الفائدة انظر: «المِلَل والنِّحَل» للشهرستاني ص٠٦٠.

⁽٤) في «غريب الحديث» (١: ٣٤).

⁽٥) «غريب الحديث» للخطّابي (٢: ٢٥٢).

وعارَضوا قولَه: ﴿إِنَّ هَنَا لَسَحِرُ ﴾ [الشعراء: ٣٤]، بقولهم: ﴿بِكُلِ سَحَّادٍ ﴾، فجاؤوا بكلمةِ الإحاطة وصِفَةِ المُبالغة؛ ليُطامِنُوا من نَفْسه ويُسكِّنوا بعضَ قَلقِه. وقرأ الأعمشُ: (بكل ساحر).

[﴿ فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ لِمِيقَنتِ يَوْمِ مَّعْلُومٍ * وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم تُجْتَمِعُونَ * لَعَلَنَا نَتَبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُواْ هُمُ ٱلْفَكِلِينَ ﴾ ٣٨ - ٤٠]

اليومُ المعلوم: يومُ الزِّينة. ومِيقاتُه: وقتُ الضَّحى؛ لأنه الوقتُ الذي وقَّته لهم موسى - صلوات الله عليه - مِن يومِ الزِّينة في قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينةِ وَأَن يُحَشَرَالنَاسُ مُوسى - صلوات الله عليه - مِن يومِ الزِّينة في قوله: ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينةِ وَأَن يُحَشَرَالنَاسُ ضُحَى ﴾ [طه: ٥٩]. والميقاتُ: ما وُقِّت به، أي: حُدِّد من زمانٍ أو مكان. ومنه: مواقيتُ الإحرام. ﴿هَلَ أَنتُم مُجْتَعِعُونَ ﴾ استبطاءٌ لهم في الاجتماع، والمرادُ منه: استعجالُهم واستِحْثاثهم، كما يقولُ الرجل لغُلامه: هل أنتَ مُنطلق؟ إذا أرادَ أن يحرِّكَ منه ويحتَّه على الانطلاق، كأنها يُخيِّل له أنَّ الناسَ قد انطَلَقُوا وهو واقف، ومنه قولُ تأبَّطَ شرَّا:

هَلْ أَنتَ بَاعِتُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنا أَوعَبْدَرَبِّ أَخَاعَوْنِ بَنِ غِرَاقٍ؟

يريد: ابعَثْه إلينا سَريعاً ولا تُبطئ به. ﴿لَعَلَنَا نَتَبِعُ ٱلسَّحَرَةَ ﴾ أي: في دِينهم إنْ غَلَبُوا موسى، ولا نتَّبِعَ موسى في دِينه. وليسَ غَرضُهم اتِّباعَ السَّحرة، وإنها الغَرَضُ الكُلِّيُّ: أنْ لا يتَّبعوا موسى،

قولُه: (هل أنتَ باعثُ دينارِ؟)، البيت^(١). هل أنتَ: حثٌّ وتحريضٌ على الاستحثاث. دينار: اسمُ رجُل، وكذا عبدُ ربِّ، و «عبدَ رَبِّ»: منصُوبٌ معطوفٌ على محلِّ «دينار»، وأخا عَوْنِ: منادى لانَعْتُ، ويجوزُ أن يكون عطفَ بيانٍ لـ «عبدَ رَبِّ».

⁽١) البيت لتأبّط شَرّاً في «ديوانه» ص٧٤٥، في قسْمِ المُخْتلطِ النسبةِ مما ليس من شعرِه ونُسِبَ إليه.

فساقُوا الكلامَ مساقَ الكِناية؛ لأنهم إذا اتَّبعُوهم لم يكونوا متَّبِعين لموسى.

[﴿ فَلَمَّا جَانَ ٱلسَّحَرَةُ قَالُواْ لِفِرْعَوْنَ أَبِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَعْنُ ٱلْفَلِمِينَ * قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَيَنَ ٱلْمُقَرِّبِينَ * 18 - 27] لَمِنَ ٱلْمُقَرِّبِينَ ﴾ 21 - 27]

وقُرئ: (نَعِم) بالكسر، وهُما لُغتانِ. ولمّا كان قولُه: ﴿ أَبِنَ لَنَا لَأَجُرًا ﴾ في معنى جزاء الشَّرط؛ لدلالته عليه، وكان قولُه: ﴿ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَيْنَ ٱلْمُقَرِّبِينَ ﴾ مَعطُوفاً عليه ومُدخلاً في حُكمه؛ دخلت ﴿ إِذَا ﴾ قارَّةً في مكانها الذي تقتضيه من الجوابِ والجزاء. وعَدَهم أن يَجمع لهم إلى الثوابِ على سِحْرهم الذي قدَّروا أنهم يَغلِبون به موسى: القُربةَ عنده والزُّلفي.

[﴿ قَالَ لَهُمْ مُّوسَىٰٓ أَلْقُواْ مَا أَنتُم مُلْقُونَ * فَالْقَوَاْ حِبَالَهُمْ وَعِصِيَّهُمْ وَقَالُواْ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحَنُ ٱلْغَالِبُونَ ﴾ ٤٣ - ٤٤]

قولُه: (فَسَاقُوا الكلامَ مَسَاقَ الكِناية)، يعني: لم يُرِدْ بقولِه: ﴿نَتَبِعُ ٱلسَّحَرَةَ ﴾: اتّباعَهم حقيقة، فكيف وإنه مُدّع للإلهيّة؟ وإرادتُه دَفْعُ موسى عليه السّلامُ فقَطْ.

قولُه: («نَعِم» بالكسر)(١)، الكسائيُّ.

قولُه: (ولمّ كان قولُه: ﴿ أَبِنَ لَنَا لَأَجُرًا ﴾ في معنى جزاءِ الشّرْط)، يعني: قد تَقرّرَ أنّ الجزاءَ لا يَتقدّمُ على الشّرْط؛ لأنهُ مُسبّبٌ عنه، فإذا تَقدّمَ ما في معنى الجزاءِ عليه ينبغي أن يُقدّرَ مِثلُه بعدَه، فحُكمُ ﴿ أَبِنَ لَنَا لَأَجُرًا ﴾ كذلك، وقد عطفَ عليه قولَهُ: ﴿ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَيْنَ الْمُقَرّبِينَ ﴾، والمعطوفُ له حُكمُ المعطوفِ عليه، فصح حينئذ دخولُ ﴿ إِذَا » فيه؛ فكأنّهم لها قالوا: إنْ كنّا نحنُ الغالِبينَ، فهل لنا مِن أُجْرِ؟ أُجِيبوا بقولِه: ﴿ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ ٱلْمُقَرّبِينَ ﴾، قالوا: إنْ كنّا نحنُ الغالِبينَ، فهل لنا مِن أُجْرِ؟ أُجِيبوا بقولِه: ﴿ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ ٱلْمُقَرّبِينَ ﴾، أي ذا أن كنّا نحنُ الغالِبينَ، فهل لنا مِن أُجْرِ؟ أُجِيبوا بقولِه: ﴿ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ ٱلْمُقَرّبِينَ ﴾، أي إنْ غَلَبتُم فلكُمُ الأَجْرُ والقُرْبةُ. وهُو قريبٌ منَ التأويلِ الذي سَبَقَ في قولِه تعالى: ﴿ فَعَلَنُهُمَ إِذَا وَأَنَا مِنَ ٱلضَّالِينَ ﴾.

⁽١) يعنى بكسر العين. وهما لغتان. انظر: «حُبّة القراءات» ص٢٨٢.

أقسَمُوا بعِزَّة فرعونَ، وهي من أَيْهان الجاهليّة، وهكذا كلُّ حَلِفٍ بغير الله، ولا يصحُّ في الإسلام إلّا الحَلِفُ بالله معلَّقاً ببعض أسهائه أو صِفاته، كقولك: بالله، والرحمن، وربِّي، وربِّ العَرش، وعِزَةِ الله، وقُدرةِ الله، وجَلالِ الله، وعَظَمةِ الله. قال رسولُ الله عَلَيْقُ وا بآبائكُم ولا بأُمّهاتِكُم ولا بالطَّواغيتِ، ولا تَحْلِفُوا إلا بالله، ولا تَحْلِفُوا بالله إلا وأنتُم صادِقُون». ولقد استَحدَثَ الناسُ في هذا البابِ في إسلامهم جاهليّة نُسِيتْ لها الجاهليّة الأولى؛ وذلك أنَّ الواحدَ منهم لو أقسَمَ بأسماءِ الله كلِّها جاهليّة نُسِيتْ لها الجاهليّة الأولى؛ وذلك أنَّ الواحدَ منهم لو أقسَمَ بأسماءِ الله كلِّها

قولُه: (مُعلّقا ببعضِ أسمائه)، حالٌ منَ الحَلِف، و «ببعضِ أسمائه أو صفاتِه»: لَفُّ، وقولُه: «بالله والرّحٰن» هما اسمانِ لله تعالى خاصّانِ به، وقولُه: «رَبّ العَرْشِ ورَبِّي» هما اسمانِ لله تعالى غالبانِ، وهذه الأربعُ: نَشْرٌ لقولِه: «أسمائه» وقولُه: «وعزّةِ الله، وقُدرةِ الله، وجَلالِ الله، وعَظَمةِ الله»، هذه الأربعُ: نَشْرٌ لقولِه: «أو صفاتِه»، والمرادُ بالاسم هاهنا: ما يَصحُّ حَمْلُه على الله تعالى، وبالصّفة: خلافُه، فيقال: اللهُ الرّحٰن والرّبُّ، ولا يقال: اللهُ العِزّةُ والقُدرة. مضَى على الله تعالى، وبالصّفة: خلافه، فيقال: اللهُ الرّحٰن والرّبُّ، ولا يقال: اللهُ العِزّةُ والقُدرة. مضَى عَمْمُ تقريرِه في سُورةِ الحِجْرِ عندَ قولِه تعالى: ﴿مِأَ أَغُورَنَنِي ﴾ [الحجر: ٣٩] على القسَم.

قولُه: (الجاهليّة الأُولى)، عن بعضِهم: الجاهليّةُ الأُولى: هِي زمانُ وَلَدِ قابيلَ؛ بُعِثَ إليهم نُوحٌ عليه السّلامُ، والأُخرى بُعِثَ إليهم محمّدٌ صَلَواتُ الله عليه.

قولُه: (لا تَحلِفوا بآبائكم)، الحديثُ مِن روايةِ أبي داودَ والنّسائيِّ، عن أبي هريرةَ رضيَ اللهُ تعالى عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا تَحلِفوا بآبائكم، ولا بالأنْدادِ، لا تَحلِفوا بالله عزّ وجَلّ إلاّ وأنتُم صادِقونَ»(١). ورَوَى النّسائيُّ، عن عبدِ الرحمن بن سَمُرةَ رضي اللهُ تعالى عنه: «لا تَحلِفوا بآبائكم، ولا بالطّواغيت»(٢).

⁽۱) أخرجه أبو داود (۳۲۵۰) والنسائي (۷: ٥) والبيهقي في «السنن الكبرى» (۱۰: ۲۹) وصحّحه ابن حبان (٤٣٥٧).

⁽٢) أخرجه النسائي (٧: ٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٢٩) وانظر تمام تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٠٦٢٤).

وصفاتِه على شيء: لم تُقْبَل منه، ولم يُعَتدَّ بها حتى يُقسِم برأس سلطانه، فإذا أقسَمَ به فتلكَ عندهم جَهْدُ اليَمين التي ليس وراءَها حَلِفٌ لحالف.

[﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِى تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ * فَأَلْقِى ٱلسَّحَرَةُ سَيَجِدِينَ * قَالُوٓاْ ءَامَنَا بِرَبِّ ٱلْعَالَمِينَ *رَبِّ مُوسَىٰ وَهَنْرُونَ ﴾ ٤٥-٤٨]

﴿ مَا يَأْفِكُونَ ﴾: ما يقلِبُونه عن وَجهِه وحقيقتِه بسِحْرهم وكيدِهم، ويُزوِّرونه فيُحيِّلون في حِبالهم وعصيهم أنها حيَّاتٌ تَسعى، بالتَّمْوِيهِ على الناظرين. أو: إفْكهم. سمَّى تلك الأشياءَ إفْكاً مُبالغة. رُوي: أنهم قالوا: إنْ يَكُ ما جاء به موسى سِحراً فلن يَغلب، وإن يَكُ مِن عندِ الله فلن يَخفى علينا، فلما قَذَفَ عَصاه فتلقَّفتْ ما أَتُوا به، عَلِموا أنه مِنَ الله؛ فآمنوا. وعن عكرمةَ: أصبَحُوا سَحرةً وأمسوا شُهداءَ. وإنها عُبِر به عن الحُرورِ بالإلقاء؛ لأنه ذكر مع الإلقاءات، فسُلك به طريقُ المُشاكلة. وفيه أيضاً مع مُراعاةِ المُشاكلة ـ أنهم حين رأوا ما رأوا، لم يَتهالَكُوا أن رموا بأنفُسِهم إلى الأرض ساجدين، كأنهم أُخِذُوا فطُرِحوا طَرْحاً. فإن قلتَ: فاعلُ الإلقاءِ ما هو لو أصرَّح به؟ قلتُ: هو اللهُ عزَّ وجلَّ بها خوَّهم من التوفيق. أو إيها ثهم. أو ما عاينوا مِنَ المعجزةِ الباهرة، ولك أن لا تقدِّر فاعلاً؛ لأنَّ (أُلقُوا) بمعنى خَرُّوا وسَقطُوا. ﴿رَبِّ العالَمِن؛ وَهَنُونَ ﴾ عطفُ بيانٍ لربِّ العالَمِن؛ لأنَّ فرعونَ _ لعنةُ الله عليه _ كان يدَّعي مُوسَىٰ وَهَنُونَ ﴾ عطفُ بيانٍ لربِّ العالَمِن؛ لأنَّ فرعونَ _ لعنةُ الله عليه _ كان يدَّعي

قولُه: (أو: إفْكَهم)، وعلى هذا: «ما» مصدَريّةٌ، وسَمّى مأفوكَهم بالإفْكِ مبالغةً، لأنّ المعنى لا يتناولُه. الجوهري: لقِفْتُ الشيءَ ـ بالكسر ـ ألقفُهُ لَقْفاً، وتلقّفْتُهُ أيضاً، أي: تناوَلتَهُ بسرعة.

قولُه: (ولكَ أن لا تُقدِّرَ فاعلاً)، قال صاحبُ «الفرائدِ»: هذا منظورٌ فيه؛ لأنّ الـمُعَدّى إلى مفعولٍ لا بدّ لهُ منَ الفاعل، وإذا أُسنِدَ إلى المفعولِ صار الفاعلُ متروكاً، وما ذكرَ، مِن لوازمِ معناه، لا معناهُ.

قلت: أراد بقولِه: «أنْ لا تُقَدِّر فاعلاً»: أنْ لا يخصّصَ، على نحوِ: قُتِلَ الخارجيُّ، فإنّ

الرُّبوبيَّة، فأرادوا أن يَعزِلوه. ومعنى إضافتِه إليهما في ذلك المَقام: أنه الذي يَدعُو إليه لهذان، والذي أجرى على أيدِيهما ما أُجرى.

[﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَلُهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۚ إِنَّهُ لَكِيثِكُمْ ٱلَّذِى عَلَمَكُمُ ٱلسِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَۗ لَأَقْطِعَنَ ٱلِذِيكُمْ وَالْرَجُلَكُمْ مِنْ خِلَفٍ وَلاَّصَلِبَنَكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ٤٩]

﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ أي: وَبالَ ما فَعلتم.

[﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرٌ لِيَّاۤ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ * إِنَّا نَظْمَعُ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَنيَنَاۤ أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٥٠-٥١]

الضَّرُّ والضَّيْر والضَّوْر: واحدٌ، أرادُوا: لا ضَرَر علينا في ذلك، بَلْ لنا فيه أعظمُ

المقصُّودَ حصُّولُ قَتْلِه، وكوْنهُ مقتولًا، لا أنّ القاتلَ مَن هُو؟ كذا القَصْدُ هنا، كوْنَهُم مُلْقَيْنَ ساقطينَ، لا أنّ الـمُلْقِيَ مَن هُو؟

قولُه: (أَنهُ الذي يدعو إليه)، خبرُ مبتدأٍ محذوف»، الجُملةُ: خبرُ «معنى إضافتِه»، والضّميرُ في «أَنهُ» راجعٌ إلى الرّبِّ المحذوف، وفاعلُ يدعو: «هذان»، يريدُ أنّ قولَه: ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَرُونَ ﴾ عطفُ بيانٍ لـ «رَبِّ العالَمين»، وهُو كنايةٌ عمّن عُرِفَتْ إلهيّتُه بواسطتِهها.

قولُه: (لاضرَرَ علينا في ذلك)، اعلَمْ أنهم أجابوا الملعونَ بقولِهم: ﴿لَاضَيْرَ﴾، وعَلّلوهُ بقولِه: ﴿ وَإِنّا إِلَى رَبّنا لَمُنقَلِبُونَ ﴾، والمصنّفُ فسّرَهُ بوجوه، أحدُها: اعتَبَرَ في ﴿لَاضَيْرَ﴾ جميعَ ما تهدّد به الملعونُ من القَطْع والصّلب، حيث أنّى باسم الإشارةِ في قولِه: «لا ضررَ علينا في ذلك»، ثُم أنّى في العِلّة بمتعدِّد: «مِن تكفيرِ الخطايا والثوابِ العظيم والأعواض. والثّوابُ: هُو الجزاءُ على أعمالِ الخَيْر، والأعواضُ على ما ذهَبَ إليه المُعتزلةُ هي: السّلامةُ التي هِي بدَلُ الألم، والنّعَمُ التي هِي مُقابِلةٌ للبلايا والـمِحَنِ والرّزايا والفِتَن (١).

وثانيها: قولُه: «ولا ضَيْرَ علينا فيها تَوعَّدَنا به منَ القَتْل»، اعتَـبَرَ وعيدَه بجُملتِه، وعبّرَ

⁽١) انظر بَسْطَ هذه المسألةِ في «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار ص٤٨٣-٤٩٣.

النفع؛ لَمَا يُحصُلُ لنا في الصَّبر عليه لوجهِ الله، مِن تَكفيرِ الخَطايا والثوابِ العظيم، مع الأَعواضِ الكثيرة. أو: لا ضَيْرَ علينا فيها تتوعَّدُنا به من القَتْل، إنه لا بدَّ لنا من الانقلابِ إلى ربِّنا بسبب من أسباب الموت، والقتلُ أهونُ أسبابِه وأَرْجاها. أو: لا ضيرَ علينا في قَتْلك، إنك إنْ قتَلْتَنا انقلَبْنا إلى ربِّنا انقلابَ مَن يطمعُ في مَغفرتِه ويرجُو رحته؛ لما رُزِقنا من السَّبق إلى الإيهان. وخَبر ﴿لا﴾ محذوف، والمعنى: لا ضيرَ في ذلك، أو: علينا. ﴿ أَن كُنّا ، وكانوا أوّل جماعةٍ مؤمنين مِن أهلِ زمانهم، أو من رعيّةٍ فرعون، أو مِن أهلِ المشهد. وقُرئ: (إنْ كنّا) بالكسرِ ، وهو من الشَّرْط الذي يحيء به المُدِنُّ بأمره، المتحقِّقُ لصحَّته، وهم كانوا متحقّقين أنهم أوّلُ المؤمنين. ونظيرُه

عنهُ بالقتل (١)، وعَلّلَهُ بقولهِ: إنهُ لا بدّ لنا منَ الانقلابِ إلى ربّنا»، والانقلابُ حينَئذِ عبارةٌ عن الرُّجوع إلى الله عَزّ وجَلُ، ولا بدّ لكلِّ أحدِ منهُ، وأسبابُ الرجوع إليه تعالى كثيرة، ولهذا قال: «والقَتْلُ أهونُ أسبابِه».

وثالثها: «أو لا ضَيْرَ علينا في قَتْلِك، فاعتَبَر في هذا الوجهِ نفْسَ القَتْل مِن غيرِ اعتبارِ تفصيلِه، ولا الوعيدِ به، وهُو بمنزلةِ الموتِ حينَئذِ، وعَلّل بقولِه: «إنك إنْ قَتْلْتَنا انقَلَبْنا إلى ربّنا انقلابَ مَن يَطمَعُ في مغفرتِه»، فأدخَل ﴿ إِنّا نَظْمَعُ ﴾ في التعليل، وجَعلَهُ بَدلاً منهُ، وفيه إظهارُ الرّغبةِ في القَتْل، يعني: إنهُ مطلوبُنا، لِما يَحصُلُ منهُ الفوزُ بهذه البُغْيةِ السّنِيّة. وذكرَ وجها رابعاً في الأعراف، وهو: «أنّا جميعاً، يَعنُونَ أنفُسَهم وفِرعونَ، نَنْقلبُ إلى الله تعالى، فيَحكُمُ بيننا» (٢)، أي: يَنتقمُ لنا منكَ بها فعَلْتَ بنا، ويُثيبُنا على ما قاسَيْنا منك؛ لأنّا نَطمَعُ أن يَغفرَ لنا وأنتَ لا تَطمَع، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (الـمُدِلُّ بأمرِه)، الأساس: تدَلَّلَتِ المراةُ على زوجِها، وذلك أَنْ تُرِيَه جُراةً على وَوجِها، وذلك أَنْ تُرِيَه جُراةً عليه في تَغَنُّج وتشَكُّل، كأمِّا تُخالفُهُ وليس بها خلافٌ، وأَدَلَّ على قريبِه، وعلى مَن لهُ عندَه منزلةٌ، وهُو مُدِلُّ بفَضْلِه وبشَجاعتِه، ومنهُ أَسَدٌ مُدِلُّ، وأمّا تنظيرُ الآيةِ بالمثالِ فلتتميمِ معنى

⁽١) لفظة «بالقتل» سقطت من (ح) و(ف).

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٦: ٥١٥).

قولُ العامل لمن يؤخِّر جُعْلَه: إنْ كنتُ عملتُ لك فوفِّني حقِّي. ومنه قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿ إِن كُنتُمُ خَرَجَتُمْ حِهَدَا فِي سَبِيلِي وَٱبْنِعَآهَ مَرْضَانِي ﴾ [المتحنة: ١] مع عِلْمِه أنهم لم يَحْرُجوا إلا لذلك.

[﴿ وَأَوْحَيْنَا ۚ إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسَرِ بِعِبَادِىٓ إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ ۞ فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي ٱلْمَدَآيِنِ حَشِرِينَ ۞ إِنَّ هَاتُوْلَآ السِّرِيمَةُ قَلِيلُونَ ۞ وَإِنَّهُمْ لَنَا لَغَآبِظُونَ ۞ وَإِنَّا لَجَيِيعٌ حَاذِرُونَ ۞ ٥٧ – ٥٥]

قُرئ: ﴿أَسِرٍ ﴾ بقَطْع الهمزة ووصلِها، و(سِرْ). ﴿إِنَّكُمْ مُتَبَعُونَ ﴾: علَّل الأمرَ بالإسراءِ باتّباع فرعونَ وجنودِه آثارَهم. والمعنى: أني بنيتُ تَدْبيرَ أمرِكم وأمْرِهم على أنْ تتقدَّموا ويتَبعوكم، حتى يَدخُلوا مَدخلَكم، ويَسلكوا مَسلَككم مِنْ طريق البَحر، فأُطبِقُه عليهم فأُهلِكهم. ورُوي: أنه ماتَ في تلك الليلة في كلِّ بيتٍ من بيوتهم وَلَد،

الانكسار، وهَضْمِ الحقِّ الذي يُعطيه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ ﴾ كقولهِ عليه الصّلاةُ والسّلام: ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيَتَتِي يَوْمَ الدِّيبِ ﴾ [الشعراء: ٨٦].

قولُه: (قُرئ: ﴿أَسْرِ ﴾ بقطع الهمزة)، نافعٌ وابنُ كثيرٍ: بالوَصْل، والباقونَ: بالقَطْع (١٠). قوله: (و «سِرْ »)، أي: وقُرِئ: «سِرْ »، منَ السّيْرِ (٣).

قولُه: (عَلَلَ الأمرَ بالإسراءِ باتباع فِرعَونَ)، كأنهُ قيل: أَسْرِ بعبادي، لأنّ فيه نَجاتكم وهلاكَ القوم، وليس باتباعِهم عَرْضاً للأمرِ بالإسراءِ ظاهراً؛ لأنّ الغَرَضَ في الأمرِ بالإسراءِ إهلاكَ القوم باتباعِهم، ونجاةُ موسى عليه السّلامُ وقومِه، لكنّ الإهلاكَ لمّا كان مُسبّباً عنِ الاتباع وُضعَ موضعَه، نحوه: أعدَدتُ الخَشَبةَ أن يَميلَ الحائط فأدعمَهُ، وإليه الإشارةُ بقولِه: "إنّي بَنَيْتُ تدبيرَ أمرِكم وأمرِهم» إلى آخِرِه؛ لأنّ إعدادَ الخشَبةِ لإدعام الحائطِ إذا مال تدبيرٌ.

⁽۱) فمن قرأ بالوصل فعلى الاشتقاق من «سرَى يَسرْي»، ومن قرأ بالقطع فمن «أسرَى يُسرْي»، قال ابن زنجلة: وهما لغتان فصيحتان نزل بها القرآن. قال الله تعالى: ﴿سُبْحَنَ ٱلَّذِى ٱسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيَلاَ ﴾ [الإسراء: ١] وقال سبحانه: ﴿إِذَا يَسْرِ ﴾ [الفجر: ٤]: انظر: «حجّة القراءات» ص٣٤٧.

⁽٢) وقرأ بها اليهاني كما في «مختصر شواذ القرآن» ص١٠٦.

واشتغلوا بمَوْتاهم حتى خَرَجَ موسى بقومه. ورُوي: أنَّ اللَّهَ أوحى إلى موسى: أنِ الجمع بني إسرائيل، كلَّ أربعةِ أبياتٍ في بيت، ثم اذبَحُوا الجِلاء، واضربُوا بدمائها على أبوابكم، فإني سآمُرُ الملائكة أنْ لا يَدخلوا بيتاً على بابه دَم، وسآمرُهم بقتلِ أبكار القِبْط، واخبزُوا خُبزاً فطيراً؛ فإنه أسرعُ لكم، ثم أسرِ بعبادي حتى تنتهي إلى البحر فيأتيك أَمْري. فأرسَلَ فرعونُ في أثره ألف ألفٍ وخمسَ مئةِ ألفِ مَلِك مُسوَّر، مع كلِّ مَلِك أَلف، وخرج فرعونُ في جَمعٍ عظيم، وكانت مُقدِّمتُه سبعَ مئة ألف، كلَّ رَجلٍ على حصانِ وعلى رأسه بَيْضة. وعن ابنِ عبَّاس: خَرج فرعونُ في ألفِ ألفِ وسبعين ألفاً وسبعين ألفاً، وحسانِ سوى الإناث؛ فلذلك استقلَّ قومَ موسى وكانوا سِتَ مئةِ ألف وسبعين ألفاً، وسبَّاهم شِرْدَمةً قليلين. ﴿ إِنَّ هَنُولًا فَهُ محكي بعدَ قولٍ مُضمَر. والشِّرْدَمة: الطائفةُ القليلة، ومنها قوهُم: ثوبٌ شَراذِم؛ للذي يَليَ وتقطع قِطَعاً. ذكرهم بالاسمِ الدالِّ على القلية، ثم جَعَلَهم قليلاً بالوصف، ثم جَمَعَ القليلَ فجعل كلَّ حِرْبٍ منهم قليلاً بالوصف، ثم جَمَعَ القليلَ فجعل كلَّ حِرْبٍ منهم قليلاً بالوصف، ثم جَمَعَ القليلَ فجعل كلَّ حِرْبٍ منهم قليلاً على القلّة، ثم جَعَلَهم قليلاً بالوصف، ثم جَمَعَ القليلَ فجعل كلَّ حِرْبٍ منهم قليلاً بالوصف، ثم جَمَعَ القليلَ فجعل كلَّ حِرْبٍ منهم قليلاً

قولُه: (الجِدَاء)، الجِدَاءُ: جَمعُ جَدْي، والأجداء أيضاً.

قولُه: (فيأتيكَ أمري)، عن بعضِهم: أمري، أي: شَأْنِي، أو عُقوبتي، مِن قولِه: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُهَا﴾ [هود: ٨٦]، ومِن قولِه: ﴿وَمِنْ ءَايَنْهِ ۚ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ﴾ [الروم: ٢٥]. وقلتُ: ﴿أَنِ ٱضْرِب بِعَصَاكَ ٱلْبَحَرِ فَانفَلَقَ ﴾.

قولُه: (ثوبٌ شَراذِمُ)، وَصْفُ الواحدِ بشَراذِمَ كَوَصْفِ الإِزارِ بالسَّراويلِ في أحدِ القولَيْن، ونَظيرُه: الحَضَاجِرُ للمُنتفخ البَطْن.

قولُه: (فجعَلَ كلَّ حزبِ منهم قليلاً)، يريـدُ أنّ الأصـلَ أنْ يقالَ: «لَشِرذِمةٌ قليلة»، فعَدَلَ إلى: ﴿وَلِيلُونَ ﴾، ليُؤذِنَ بَتفرُّقِهم أحزاباً. الانتصاف: يعني: قلّلهم، مِن أربعةِ أوجُهِ: عَبَرَ عنهم بـ «شِرْ ذِمة»، ووَصَفَهم بالقِلة، وجَمَعَ وَصْفَهم، ليُعلَمَ أنّ كلّ حزبِ منهم قليل، واختار جمْعَ السّلامةِ المفيدَ للقِلّة، وفيه وجةٌ خامسٌ: جمْعُ الصّفةِ والموصوفُ مُفرَدٌ، وهُو

واختارَ جَمْعَ السلامة الذي هو للقلَّة، وقد يُجمَع القليلُ على أقِلَّة وقُلُل. ويجوزُ أن يريد بالقلَّة: الذِّلَة والقَهاءة، ولا يريد قلَّة العَدد. والمعنى: أنهم لقلَّتِهم لا يُبالي بهم ولا يتوقَّع غَلَبتهم وعلوَّهم، ولكنهم يَفعلون أفعالاً تُغيظنا وتُضيِّقُ صدورَنا، ونحن قومٌ من عادتِنا التيقُّظ والحَذَر واستعالُ الحَزْم في الأُمور، فإذا خَرَجَ علينا خارجٌ سارَعْنا إلى حَسْم فسادِه. وهذه مَعاذيرُ اعتَذَر بها إلى أهل المَدائن؛ لئلّا يُظَنَّ به ما يَكسر مِن قَهْرهِ وسُلطانه.

قد يكونُ مبالغةً للصُوقِ الصِّفةِ بالموصُوفِ وتناهيهِ فيها، كقولِك: «مِعَى جِياعاً»(١)، وهُهنا الأصلُ: «لَشِرذِمةٌ قليلة»، كقولِه تعالى: ﴿كَمْ مِّن فِئْكَةٍ قَلِيكَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٤٩]؛ لتَناهيهم في القِلّة، ويبقَى نظرٌ؛ فإنّ هذا المعنى هل يَنفي الوجوة الأربعة، أو يُذهبُ منها شيئاً؟ فتأمّلُه(٢).

قال صاحب «الإنصاف»(٣): ينبغي أن لا يُسقِطَ منها شيئاً، إذْ هُو مبالغةٌ في أَحَدِها، وهُو وَصْفُهم بالقِلّة.

قلت: بل هُو عَيْنُ ما قال المصنِّفُ: «ثُم جَمَعَ القليلَ فَجَعَلَ كلِّ حزبِ منهم قليلاً»، واستَشهَدَ بقولِه: «ثوبٌ شَراذم»، كما أنّ القائلَ جعَلَ كلِّ جُزءٍ مِن أجزاءِ المِعَى خالياً منَ الغذاء، صُفْراً منَ الطّعام، مبالغةً في الجُوع. قال صاحبُ «الكشْف»: جَمَعَ «قليلاً» بالواو والنُّون؛ لمُوافقة رؤوس الآي، وإنْ أفرَدَها جازَ؛ لأنّ لفْظَ «الشِّرذِمةِ» مفرَدُ (٤٤).

قولُه: (والقياءة)، الأساس: وقد قَمُؤ قَمَاءةً وقَمِئَ قَمَأً: إذا ذَلَّ وصَغُرَ في الأعيُن.

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٢١٤).

⁽٣) في (ح) و(ف): «الانتصاف»، ولا يستقيم، فإنّ ابن الـمُنيِّر صاحبَ «الانتصاف» قد ختم بَحْتَه بقوله: «أو يُسْقِطَ منها شيئاً ويُخْلِفَه» فتعقّبه علم الدينِ العِراقي صاحب «الإنصاف» بقوله: ينبغي أن لا يُسْقِطَ منها شيئاً.

⁽٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٨٧).

وقُرئ: (حَذِرُون) و ﴿ حَذِرُونَ ﴾ و (حادِرُون) بالدال غيرِ المُعجمة. فالحَذِر: اليَقِظ، والحاذِرُ: الذي يجدِّد حَذَرَه. وقيل: المُودِي في السِّلاح، وإنها يفعلُ ذلك حَذَراً واحتياطاً لنفْسِه. والحادِرُ: السَّمينُ القويّ. قال:

أُحِبُّ الصَّبِيَّ السَّوءَ مِنْ أَجْلِ أُمِّه وَأَبْغِضُهُ مِنْ بُغْضِهَا وَهُوَ حادِرُ

أراد أنهم أقوياء أشدّاء. وقيل: مُدجّبون في السلاح، قد كَسَبهم ذلك حَدَارةً في أجسامهم.

قولُه: (وقُرِئ: «حَذِرونَ» و﴿حَذِرُنَ ﴾)، الكوفيُّونَ وابنُ ذَكُوانَ: «حاذِرون» بالألف، والباقونَ: بغير ألف(١).

قولُه: (و «حادرون» بالدّال) المهمَلة، قال ابنُ جِنِّيِّ: قرَأَها ابنُ أبي عبّار (٢): الحادرُ: القَويُّ الشّديد، ومنهُ: الحادرةُ الشاعر، وحَدَرَ الرجُلُ، إذا قَوِيَ جسمُه وامتَلاَّ لحماً وشَحْماً (٣).

قولُه: (فالحَذِر)، اليَقِظُ، الحاذرُ: الذي يُجدِّدُ حذَرَه». هذا التفاوتُ معلومٌ بيْنَ الصَّفةِ المشبّهة، وبيْنَ اسم الفاعل. قال الزّجاجُ: وجاء في التفسيرِ أنّ معنى «حاذرون»: مؤدُونَ، أي: ذووا أداةٍ وسِلاح. والسِّلاحُ: أداةُ الحرب، فالحاذرُ: الـمُستعِدّ، والحَذِرُ: المتيقِّظُ (٤٠).

الجَوهري: آدى الرجُلُ، أي: قوِيَ، منَ الأداةِ، فهُو مُؤدِ بالهَمْز، أي: شاكٍ في السِّلاح، ورجُلٌ مدَجّج، أي شاكٍ في السِّلاح.

قولُه: (وقيل: مُدجّبُونَ في السِّلاح)، عطفٌ على قولِه: «أنّهم أقوياءُ أشِدّاء»، أي:

⁽١) وهما لغتان، يقال: حَذِرَ يُحَذَرُ فهو حَذِرٌ وحاذِر، إلاّ أن «حاذراً» فيه معنى الاستقبال. انتهى من «الكشف عن وجوهِ القراءات السبع» (٢: ١٥١).

⁽٢) في (ط): «قرأها أبو عهار»، والمثبت هو الموافق لما في «المحتسب». وابن أبي عمار هو أبو العباس محمد ابن موسى الصوري الدمشقي، مقرئ مشهور، أخذ القراءة عن ابن ذكوان وغيره، توفي سنة ٧٠٣هـ. ترجمته في «غاية النهاية» (٢: ٢٦٨).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٢٨).

⁽٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٩٢).

[﴿ فَأَخْرَجْنَاهُم مِن جَنَّتِ وَعُيُّونِ * وَكُنُوْزِ وَمَقَامِ كَرِيمٍ * كَلَالِكَ وَأَوْرَثَنَاهَا بَنِيَ إِسْرَتِهِ يلَ * فَأَتَبْعُوهُم تُشْرِقِينَ ﴾ ٥٧-٢٠]

وعن مجاهد: سمّاها كنوزاً؛ لأنهم لم يُنفِقوا منها في طاعةِ الله. والمَقام: المكانُ، يريد: المنازلَ الحَسَنة والمجالسَ البهيّة. وعن الضحَّاك: المَنابر. وقيل: السُّرُر في الحِجال. ﴿ كَنَالِكَ ﴾ يَحتمل ثلاثة أوجه: النصبَ على: أخرَجْناهم مِثْلَ ذلك الإخراجِ الذي وصفناه؛ والجرَّ على أنه وصف لـ «مقام»، أي: لمقام كريم مِثْلِ ذلك المقامِ الذي كانَ لهم؛ والرفعَ على أنه حَبرٌ لمبتدإ محذوف، أي: الأمرُ كذلك.

قال: حاذِرون، وأراد أنّهم شاكونَ في السِّلاح، بالكناية؛ لأنّ الرجُلَ الشديدَ القويّ لا يَخْلو في مثْلِ هذه الـمَواطِن منَ السِّلاح؛ لأنّ ادّعاءَ القوّةِ والشِّدة لازِمُهُ التدَجُّجُ في السِّلاح. وإليه الإشارةُ بقولِه: «قد كسَبهم ذلك حدارةً في أجسامِهم».

قولُه: (سَمّاها كُنوزاً؛ لأنّهم لم يُنفِقوا منها في طاعةِ الله عَزّ وجَلّ)، مأخوذٌ ممّا رَواهُ عن ابنِ عُمَرَ رضيَ اللهُ تعالى عنهُما: كُلُّ ما أدّيْتَ زكاتَه فليس بكَنْز، وإن كان تحتَ سَبْع أرضِين، وما لم تؤدّ زكاتَه فهُو الذي ذكرَ اللهُ تعالى وإن كان على وَجْه الأرض^(۱).

قولُه: (وقيل: السُّرُر^(۲) في الحِجَال)، الجوهري: الحَجَلةُ _ بالتحريك _: واحدةُ حِجَالِ العَروس، وهُو بيتٌ يزيّنُ بالثيّاب والأسِرّةِ والسُّتور.

قولُه: (أي: الأمرُ كذلك)، هذا الوَجْهُ أقوى الوجوه، ليكونَ قولُه: ﴿ وَأَوْرَثَنَهَا ﴾ عطفاً عليه، والجُملتانِ معترِضتانِ بيْنَ المعطوفِ عليه وهُو ﴿ فَأَخْرَجَنَهُم ﴾ وبيْنَ ﴿ فَأَتَبَعُوهُم ﴾؛ لأنّ الاتّباعَ عَقِبَ الإخراج، لا الإيراث. قال الواحِديُّ: إنّ الله تعالى رَدّ بني إسرائيلَ إلى مِصرَ بعدَ ما أغْرَقَ فِرعَونَ وقومَه وأعطاهم جميعَ ما كان لقوم فِرعَونَ منَ الأموالِ

⁽۱) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «المعجم الكبير» (۷۵۷) وفي «المعجم الأوسط» (۸۲۷۹) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ٨٢) ورجّح كوْنَه موقوفاً. وأصلُ الحديثِ ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (١٤٠٤)، ولتهام الفائدة انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧: ٣٢٩).

⁽٢) في (ح) و(ف): «السور» والمثبت من (ط)، وهو الصواب، جمعُ سرير.

﴿ فَأَتَبَعُوهُم ﴾: فلَحِقوهم. وقُرئ: (فاتَّبَعوهم)، ﴿ مُشْرِقِيكَ ﴾: داخلين في وقتِ الشَّروق، مِن شَرَقتِ الشمسُ شُروقاً؛ إذا طَلعتْ.

[﴿ فَلَمَّا تَرَّءَا الْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَبُ مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّ إِنَّ مَعِى رَقِي سَيَهْدِينِ * فَأَوْحَيْنَ إِلَى مُوسَى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ * قَالَ كَلَّ إِنَّ مَعِى رَقِي سَيَهْدِينِ * فَأَوْحَيْنَ إِلَى مُوسَى أَنِ الْخَرِبِ بِعَصَاكَ الْبَحْرِ فَأَنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقِ كَالطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ * وَأَزلَفْنَا ثَمَّ الْاَحْرِينَ ﴾ 11 - 12]

(سيهديني) (١) طريق النجاة مِن إدراكِهم وإضْرارِهم. وقُرئ: (إنا لمُدَّرِكون) بتشديدِ الدال وكسرِ الراء، من ادَّرَك الشيءُ؛ إذا تتابَعَ ففَنِيَ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ بَلِ ادَّرَكَ عِلْمُهُمْ فِ ٱلْآخِرَةِ ﴾ [النمل: ٦٦]، قال الحسن: جَهِلوا عِلْمَ الآخرة. وفي معناه بيتُ «الحاسة»:

أبَعْدَ بنسي أُمِّي الذينَ تَتابَعُوا أُرجِّي الحياةَ أم مِنَ المَوْتِ أَجزَعُ!

والعَقارِ والمساكن (٢)، وعلى أن يكونَ ﴿كَنَالِكَ ﴾: صفة مصدر محذوفِ لـ «أخرَجْنا» معَ ما قُيِّدَ توكيداً، ويكونَ ﴿وَأَوْرَثْنَا ﴾: عطفاً على ﴿وَأَخْرَجْنَا ﴾، لا بدّ مِن تقديرِ نحوَ: فأرَدْنا إخراجَهم، وإيراثَ بني إسرائيلَ ديارَهم، فخَرَجوا وأثْبعُوهم.

قولُه: (﴿ فَأَتَبَعُوهُم ﴾: فلَحِقوهم)، ليس تفسيراً لقولِه: ﴿ فَأَتَبَعُوهُم ﴾، بل هُو مقدّرٌ، والفاءُ في ﴿فَلَمَّا تَرَّءَا الْجَمْعَانِ ﴾ فصيحةٌ تستدعي هذا الـمُقدّرَ ليتّصلَ بقولِه تعالى: ﴿ فَأَتَبَعُوهُم ﴾. قال الواحِديُّ: فليّا تراءى الجَمْعانِ، أي: تَقابَلا، بحيثُ يَرى كلُّ فريقٍ صاحبَه (٣).

قولُه: (أَبَعْدَ بني أُمِّي)، البيت(٤). الاستفهامُ للتوجُّع والاستبعادِ والإنكارِ على نفْسِه

⁽١) هذه قراءة يعقوب وصلًا ووقفاً، والحسن وصلًا، وقراءةُ الجماعة: ﴿سَيَهْدِينِ ﴾.

⁽Y) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٤).

⁽٣) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٤).

⁽٤) للبراء بن رِبْعيِّ الفَقْعسيِّ، من شعراء «الحماسة»، وبَعْدَه:

ثْمَانِيَّةٌ كَانِوَ ا ذَوَابِةَ قُومِهِم بهم كَنْتُ أُعطي مَا أَشَاءُ وَأَمْنَعُ انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (١: ٨٤٩) برقم (٢٧٧).

والمعنى: إنَّا لمُتتابعون في الهلاك على أيديهم، حتى لا يبقى منَّا أَحَد.

الفِرْق: الجُزء المُتفرِّقُ منه. وقُرئ: (كل فِلْق)، والمعنى واحد. والطَّود: الجَبلُ العظيم المُنطادُ في السَّماء.

﴿ وَأَزْلَفْنَا ثُمَّ ﴾ حيثُ انفلَقَ البَحر ﴿ ٱلْآخِرِينَ ﴾: قومَ فرعون، أي: قرَّبناهم مِن بَني إسرائيل، أو أدنيْنا بعضهم من بعض، وجَمَعناهم حتى لا ينجوَ منهم أَحَد، أو قدَّمناهم إلى البحر.

بالترجية، أي: لا يَحسُنُ الطمَعُ في الحياةِ بعدَ إخواني الذين انقَرَضوا واندَرَجَ واحدٌ إثرَ واحد، ولا أجزَعُ منَ الموتِ عَقِيبَ التفجُّع بهم.

قولُه: (الفِرْق: الجُزءُ المتفرِّقُ^(۱) منهُ)، التعريفُ في «الفِرْق»: للعهدِ في قولِه: ﴿ كُلُّ فِرْقِ ﴾، والضّميرُ في منهُ عائدٌ إلى البَحْر.

الراغب: الفِرْقُ يُقارِبُ الفَلْقَ، لكنّ الفَلْقَ يقالُ اعتباراً بالانشقاق، والفَرْقُ اعتباراً بالانشقاق، والفَرْقُ اعتباراً بالانفصال، والفِرَقُ: القطعةُ المنفصِلة، ومنهُ الفِرقةُ: للجهاعةِ المُنفرِدةِ منَ النّاس، والفريقُ: الجهاعةُ المنفردةُ عنِ الآخرين. قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْهُمْ لَغَرِيقًا يَلُونُنَ أَلِّسِنَتَهُم بِالْكِئْبِ ﴾ [آل الجهاد: ٧٨]، ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا نَقْنُلُونَ ﴾ [البقرة: ٧٨].

قولُه: (المُنْطادُ)، الأساس: ما هُو إلّا طَوْدٌ منَ الأَطْواد، وهُو الجَبَلُ الـمُنطادُ في السّياءِ الذاهبُ صُعُداً.

قولُه: (أو قَدّمناهم إلى البحر)، عطفٌ على قولِه: «قَرّبْناهُم مِن بني إسرائيل»، فـ «أَزلَفْنا» على هذا _ كنايةٌ عن «قَدّمْنا».

قال الواحِديُّ: قَرَّبْنا إلى البحرِ فِرعَونَ وقومَه حتى أغرقْناهم (٣).

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا في نصِّ «الكشاف» من (ط)، وفي المطبوع، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»: «المُنفَرق» بالنون، وضبطها هكذا بالحركات.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٦٣٢.

⁽T) «الوسيط» للواحدي (T08: 307).

وقُرئ: (وأزلَقْنا) بالقاف، أي: أزلَلْنا أقدامَهم، والمعنى: أذهَبْنا عِزَّهم، كقوله:

تَدارَكْتُها عَبْساً وقَدْ ثُلَّ عَرْشُها وذُبْيانَ إِذْ زَلَّتْ بأقدامِها النَّعْلُ

ويحتملُ أن يَجعلَ اللهُ طريقَهم في البحر على خلافِ ما جَعَلَه لبني إسرائيلَ يَبساً فيُزلِقَهم فيه.

[﴿ وَأَنْجَيْنَا مُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ﴿ ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْآخَرِينَ ﴾ ٦٥- ٦٦]

عن عطاء بن السائب: أنَّ جبريلَ كانَ بين بني إسرائيلَ وبين آلِ فِرْعونَ، فكان يقولُ لبني إسرائيل: ليلحقْ آخرُكم بأوَّلِكم، ويَستقبلُ القِبْطَ فيقول: رُويدكم يلحق آخركم. فلمّا انتهى موسى إلى البحر قال له مؤمنُ آل فرعون، وكان بين يدَيْ موسى: أين أُمِرتَ فهذا البحرُ أمامَك وقد غَشِيكَ آلُ فرعون؟ قال: أُمِرتُ بالبحر، ولا يكدي موسى ما يَصنع، فأوحى اللهُ تعالى إليه: أنِ أضربْ بعَصاك البحر، فضَرَبه فصار منه اثنا عَشَرَ طريقاً: لكلّ سِبْطٍ طريق. ورُوي: أنَّ يُوشَع قال: يا كليمَ الله، أين أُمِرتَ؟ فقد غَشِينا فرعونُ والبحرُ أمامَنا! قال موسى: هاهنا. فخاضَ يوشعُ الماءَ، وضَرَبَ

قولُه: (تَدارَكْتُها عَبْساً)، البيت (٢٠). عبْسٌ وذُبيانُ: قبيلتانِ. ثُلّ عَرْشُها: أي زالَ مُلكُها؛ فإنّ العَرْشَ كنايةٌ عن الـمُلك، وفي المثَل: زَلّتْ نعلُه: يُضْرَبُ لـمَن نُكِبَ وزالت نعمتُه (٣٠).

قولُه: («وأَزْلَقْنا»، بالقاف)، قال ابنُ جنّيِّ: هِي قراءةُ عبدِالله بن الحارث(١١).

⁽۱) «المحتسب» (۲: ۱۲۹) وقد نزع ابن جني في تفسير هذا الحرفِ إلى غير ما ذهب إليه الزمخشري، قال ابن جني: «من قرأ: «وأزلفنا» بالفاء، فالآخرون موسى عليه السلامُ وأصحابُه، ومَنْ قرأها بالقافِ فالآخرون فرعون وأصحابُه». انتهى.

⁽٢) البيت لزهير بن أبي سُلْمى في «ديوانه» بشرح ثعلب ص٩١. وروايتُه ثمّة: تداركتُها الأحلاف قد ثُلَّ عرشُها

قال ثعلب: الأحلاف: عَبْسٌ وفَزارةً.

⁽٣) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٢٢).

موسى بعَصاه البحرَ فدَخلوا. وروى: أنَّ موسى قال عند ذلك: يا مَن كان قبلَ كلِّ شيء، والمكوِّن لكلِّ شيء، والكائنَ بعدَ كلِّ شيء، ويقال: هذا البحرُ هو بحر القُلْزُم. وقيل: هو بحرُّ مِن وراء مِصر، يقال له: إِسَاف. ﴿ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآيةً ﴾ أيَّة آيةٍ! وآية لا تُوصَف! وقد عاينَها الناسُ وشاعَ أمْرُها فيهم.

[﴿ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَاَّيَةً ۚ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَمُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ٦٧–٦٨]

وما تنبَّه عليها أكثرُهم، ولا آمَنَ بالله. وبنو إسرائيلَ: الذينَ كانوا أصحابَ موسى، المخصوصُون بالإنجاءِ قد سألوه بقرةً يَعبُدونها، واتَّخذوا العِجل، وطَلَبوا رؤيةَ الله جهرة. ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَمُوَ ٱلْعَزِيزُ ﴾ المُنتقِمُ من أعدائه ﴿ٱلرَّحِيمُ ﴾ بأوليائه.

[﴿ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَهِيمَ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ عَمَا تَعْبُدُونَ * قَالُواْ نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَمُا عَنِكِفِينَ ﴾ ٦٩ – ٧١]

كان إبراهيمُ صلوات الله عليه يَعلم أنهم عَبَدةُ أصنام، ولكنه سأهَم ليُرِيهم أنَّ ما يَعبدونه ليس من استحقاقِ العبادة في شيء، كها تقولُ للتاجر: ما مالُك؟ وأنت تعلمُ أنّ مالَه الرَّقيق، ثم تقولُ له: الرقيقُ جَمال وليس بهال. فإن قلتَ: ﴿مَا تَعْبُدُونَ ﴾ سؤالٌ عن المعبودِ فحَسْبُ، فكان القياسُ أن يقولوا: أصناماً، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْعَلُونَكَ مَا فَالَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى ما قَصَدوه كاملةً كالمُبتهِ جين بها والمُفتخِرين، فاشتملتْ على جوابِ إبراهيم، وعلى ما قَصَدوه كاملةً كالمُبتهِ جين بها والمُفتخِرين، فاشتملتْ على جوابِ إبراهيم، وعلى ما قَصَدوه

قولُه: (﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَمُوَ ٱلْعَزِيزُ ﴾ المُنتقمُ مِن أعدائه، ﴿ٱلرَّحِيمُ ﴾ بأوليائه)، وقد سَبَقَ أنّ هذا التذييلَ تسَلِّ لحبيبه ﷺ.

يقول: تَدارَكْتُما حالَ القبيلتَيْنِ بعدَ انهدامِهما وتَضَعضُعِهما(١١).

⁽١) في (ح) و(ف): «وتضعُّفهما».

مِن إظهارِ ما في نُفوسِهم مِن الابتهاجِ والافتخار. ألا تَراهم كيف عَطَفُوا على قولهم: ﴿نَعْبُدُ ﴾ وحدَه؟ ومثالُه أَن تقبُدُ ﴾ وحدَه؟ ومثالُه أَن تقولَ لبعض الشُّطَّار: ما تلبَسُ في بلادك؟ فيقول: ألبَسُ البُرْدَ الأَتحمِيَّ، فأجرُّ ذَيْلَه بين جَواري الحيِّ. وإنها قالوا: نظلُّ؛ لأنهم كانوا يَعبُدونها بالنهار دونَ الليل.

[﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْتَدْعُونَ * أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ ٧٧ - ٧٧]

لا بدَّ في ﴿ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾ من تقدير حَذفِ المضاف، معناه: هل يسمعون دعاء كم.

قولُه: (البُرْدَ الأَتْحَمِيّ)، وأنشَدَ الجَوهريُّ:

وعلیه أتحمی نُسْجُه مِن نَسْج هَوْزَمْ غَزلَتْه أُمُّ خِلْمی کل یوم وَزْنَ درهم (۱)

وأنشَدَ المصنّفُ في «الأساس»: زانه من الثناء الأهْتَميّ، بأبهَى منَ البُردِ الأتحميّ.

قولُه: (كانوا يعبدونها بالنّهارِ دونَ الّليل)، أي: هذا أيضاً تتميمٌ لمعنى الابتهاج والافتخار، أي: يَعبُدُها جَهْراً لا سِرًّا، ولا يَلبَثُ في عبادتِها لَبْثاً قليلاً بل طويلاً، ثُم لا يكونُ ذلك الّلبْثُ إلا خُضوعاً وخُشوعاً؛ لأنّ الاعتكافَ عبادةٌ معروفة.

قولُه: (لا بد في ﴿ يَسْمَعُونَكُمْ ﴾ مِن تقديرِ حَذْفِ المضاف)، قال في قولِه تعالى: ﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا ﴾ [آل عمران: ١٩٣]: يقولُ: سَمِعتُ رجُلاً يقولُ كذا، فتُوقعُ الفعلَ على الرجُلِ وحَكذفُ المسموع؛ لأنّك وصَفْتَه بها يَسمَع، أو جعَلتَه حالاً منهُ فأغناكَ عن ذِكْرِه، ولولا الوَصْفُ أو الحالُ لم يكنْ منهُ بُدّ، وأن يُقالَ: سَمِعتُ كلامَ فُلان (٢)، وههنا قرينةُ المحذوفِ الظّرْف، وهُو ﴿إِذْتَدْعُونَ ﴾، فإنّ فيه دِلالةً على الدُّعاء.

⁽١) انظر: «الصحاح» (٥: ١٨٧٧).

قلتُ: قوله: ﴿خِلْمِي ، هو بالخاءِ المعجمة، أي: صديقي.

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٤: ٣٨٥).

وقرأ قَتادة: (يُسمِعونكم)، أي: هل يُسمِعونكم الجوابَ عن دعائكم؟ وهل يَقدِرُون على ذلك؟ وجاء مُضارعاً مع إيقاعِه في «إذْ» على حكاية الحالِ الماضية. ومعناه: استحضِروا الأحوالَ الماضية التي كُنتم تَدعُونها فيها، وقولوا: هل سَمِعُوا أو أَسْمَعوا قط؟ وهذا أبلغُ في التَّبكِيت.

[﴿ قَالُواْ بَلْ وَجَدْنَا ءَابَآءَنَا كَنَالِكَ يَفْعَلُونَ * قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ * أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ الْأَقَدَمُونَ * فَإِنَّهُمْ عَدُوُّ لِيَّ إِلَّا رَبَ الْعَلَمِينَ * اللَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ * وَالَّذِي هُو يَطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ * وَإِذَا مَرِضَتُ فَهُو يَشْفِينِ * وَالَّذِي يُعِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ * وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَعْفِرُ لِي خَطِيتَتِي يَوْمَ الدِّينِ * وَالدِّينِ * وَالدِّينِ * وَالدِّينِ * وَالدِّينِ * وَالدِّينِ اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَالَى الْمُعْمِينِ عَلَى الْعَلَى الْعَالِقَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى ال

لمّ أجابوه بجوابِ المُقلِّدين لآبائهم قال لهم: رَقُّوا أَمْرَ تقليدِكم هذا إلى أقصى غاياته؛ وهي عبادةُ الأقدمِينَ الأوَّلين من آبائكم، فإنَّ التقدُّم والأوَّليَّة لا يكون بُرهاناً على الصِّحَة، والباطل لا يَنقلِبُ حقّاً بالقِدَم، وما عبادةُ مَن عبد هذه الأصنامَ إلا عبادةُ أعداء له. ومعنى العداوةِ: قولُه تعالى: ﴿ كَلَا سَيكُ فُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًا ﴾ [مريم: ١٨]؛ ولأنَّ المُغري على عبادتِها أعدى أعداءِ الإنسان؛ وهو الشيطان. وإنها قال: ﴿ عَدُولُ إِن قَلْمَ مَا عَلَى عَبَادِهِمَ عَلَى عَبَادِهُ فَي نَفْسه، على معنى: أني فكَّرتُ في أمري وإنها قال: ﴿ عَدُولُ إِن اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الْمَالَةِ فَي نَفْسِه، على معنى: أني فكّرتُ في أمري وإنها قال: ﴿ عَدُولُ اللّهُ عَلَى الصّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الْعَلَى اللّهُ عَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى الْعَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

قولُه: (وجاء مضارعاً معَ إيقاعِه في «إذْ»)، وذلك أنّ إذْ يَـجعَلُ المضارعَ في معنى الماضي، كقولِه تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤]، وفائدتُه: استحضارُ جميع الأحوالِ الماضيةِ وقتاً فوقتاً، يعني: قُولوا لنا: هل قَدِروا على السّماع أو الإسماعِ قَطُّ في تلك الأوقات؟ وهُو أَدْخَلُ في الإلزامِ مِن لو قيل: إذْ دعَوْتُمُوهم.

قولُه: (ولأنّ الـمُغرِيَ)، عـطفٌ على قولِه: «ومعنى العَداوةِ قولُه تعالى: ﴿كَلَّا ۚ سَيَكُفُرُونَ ﴾».

قولُه: (قال: ﴿عَدُوُّ لِيّ ﴾ تصويراً للمسألة)، وذلك أنهُ عليه الصّلاةُ والسّلامُ لـــًا بَكّتَهُم بقولهِ: ﴿إِذْتَدْعُونَ * أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ ما أجابُوهُ إلّا بالتقليدِ الــمَحْض، وهُو قولُم: ﴿بَلْ وَجَدْنَا عَابَاتَهَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾، أراد أن يُصوِّرَ لهم بُطلانَ التقليد، قال: أخبِروني ما

فرأيتُ عبادي لها عبادةً للعدوِّ، فاجتنبتُها وآثرتُ عبادةَ مَنِ الخيرُ كلَّه منه، وأراهم بذلك أنها نصيحةٌ نَصَح بها نفْسَه أوّلاً وبنى عليها تدبيرَ أمْرِه؛ لينظُروا فيقولوا: ما نصَحنا إبراهيمُ إلا بها نصح به نفْسَه، وما أرادَ لنا إلا ما أراد لرُوحِه؛ ليكونَ أدعى لهم إلى القَبُول، وأبعثُ على الاستاع منه، ولو قال: فإنه عدوٌّ لكم، لم يكن بتلك المثابة، ولأنه دَخَلَ في باب من التعريض، وقد يَبلُغ التعريضُ للمَنصوحِ ما لا يَبلغه التصريح؛ لأنه يتأمَّلُ فيه، فربَّها قادَه التأمُّلُ إلى التقبُّل. ومنه ما يُحكى عن الشافعيِّ رحمه الله: أنَّ رَجلاً واجَهَه بشيء، فقال: لو كنتُ بحيثُ أنتَ لاحتجتُ إلى أدَب. وسمع رَجلٌ ناساً يتحدَّثون في الحِجْر، فقال: ما هو بَبْيتي ولا ببيتكِم. والعدوُّ والصديق: يَجيئان في معنى الوحدةِ والجُهاعة. قال:

كنتُم تعبُدونَه أنتُم وآباؤكمُ الأقدَمُونَ، هل عَرفتُم أنّ تلك العبادة كانت في الحقيقةِ هِي عبادةُ الأعداء، وهل رأيتُم عاقلاً يعبُدُ عدُوّه، ومَن ضَرُّهُ أقرَبُ من نَفْعِه، ويَترُكُ عبادة ربِّ العالَمينَ الذي وَسِعَتْ رحمتُه كلّ شيء، وهُو الذي خَلقَه، ورزَقَه، وأحياهُ، وأماته؟ فعرضَ بالكلام استدراجاً ليكونَ أدخَلَ في النَّصح، وإليه الإشارةُ بقولِه: «ربّها قادَهُ التأمُّلُ إلى التقبُّل».

قولُه: (ولأنهُ دَخَلَ في بابٍ منَ التعريض)، نحوَه قولُه تعالى: ﴿ وَمَا لِى لا آَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَ فِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس: ٢٢]، وهذا التعريضُ يَحتمِلُ أن يكونَ منَ الكِناية، وأن يكونَ منَ الكِناية، وأن يكونَ منَ السَمجَاز. فإذا قيل: إنّ الأصنامَ لا تَصلُحُ أن تكونَ عدُوًّا لإبراهيمَ عليه السّلامُ، كان مَجَازاً، وإلّا فيكونُ كِنايةً، ونحوَه قولُك: آذَيْتَني فستعرِفُ. قال صاحبُ «المفتاح»: إذا أردتَ به المُخاطَبَ ومعَ المخاطَبِ إنساناً آخَرَ، كان منَ الكناية، وإنْ لم تُرِدْ إلّا غيرَ المخاطَب كان منَ الكناية، وإنْ لم تُرِدْ إلّا غيرَ المخاطَب كان منَ المَجَازِ (١).

قولُه: (وسَمعَ رجُلٌ ناساً يتَحدّثونَ)، قيل: هُو عليٌّ بنُ سَنَد مُجاوِرُ مكّةَ. والحِجْرُ بكسرِ الحاء: الحَطِيمُ الـمُدارُ بالبيت.

⁽۱) «مفتاح العلوم» ص۱۸۰.

وقَــوْمٍ عَلَــيَّ ذَوِي مِئْرَةٍ أَراهُمْ عَدُوًّا وكانُوا صَدِيقا

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُونَ ﴾ [الكهف: ٥٠]، شُبِّها بالمَصادر للمُوازنة، كالقَبُول والوَلُوع، والحَنِينِ والصَّهيل. ﴿إِلَّا رَبَّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ استثناءٌ مُنقطع، كأنه قال: لكنَّ ربَّ العالَمين فهُوَ يَهْدِينِي، يريد: أنه حين أتمَّ خَلْقَه ونَفَخ فيه الرُّوح،

قولُه: (وقوم عَلَيّ ذَوي مِثْرةٍ)، البيت (١)، مِثْرةٍ: أي مُجادلةٍ ومُخاصَمة. المِثْرةُ بالهَمْز: الذَّحْل والعَداوة، وجَمْعُها مِثَرٌ، يريدُ: أنهُ أطلَقَ العدق على الجهاعة، والعَدُوُّ والصّديقُ الذَّحْل والعَداوة، وجَمْعُها مِثَرٌ، يريدُ: أنهُ أطلَقَ العدق على الجهاعة، والعَدق والعدق يجيئانِ بمعنى الوحدةِ والجهاعة، قال صاحبُ «الفرائدِ» : يُمكنُ أن يُقالَ: إنّ الصّديقَ والعدق كالرسُولِ في أنهُ يُقالُ للواحِد والتّثنيةِ والجَمْع، قال تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ وذلك أنّ الجمع بمنزلةِ الواحدِ في الاتّفاقِ على المعنى المقصُود.

قولُه: (﴿إِلَّارَبُّ الْعَلَمِينَ﴾: استثناءٌ مُنقطع)، قال صاحبُ «الكَشْفِ»: لأنهُ تعالى ليس مِن جُملةِ الأعداءِ أخبَرَ عنِ الأصنام بأنهم أعداءٌ، ثُم أخَذَ في حديثٍ آخَرَ، فقال: لكنّ رَبّ العالَمينَ الذي خَلَقني فهُو يَهْدين (٢). وقال أبو البقاءِ: ويجَوزُ أن يكونَ متصلًا؛ لأن آباءَهم قد كان مِنهم مَن يَعبُدُ اللهَ تعالى وغيرَ الله (٣). والاختيارُ الأوّلُ؛ لأنّ قولَه: ﴿إِلّا رَبّ الْعَلَمِينَ﴾ تخلُصُ إلى الأوصافِ الآتية. وذهبَ أبو البقاءِ وصاحبُ «الكشفِ» أنّ قولَه: ﴿ اللّهُ قولَه: ﴿ اللّهُ عَدَالَ عَنْ اللهُ عَلَمُ اللّهُ عَدَالًا وَعَيْرَ اللهُ اللّهُ عَدَالًا مِن ﴿ اللّهِ عَدَالَ الواو في الصّفات، وقيل: المعطوفُ: مبتدأً، وخبَرُه محذوفٌ استغناءً: بخبَر الأوّلُ ، وضعّف صاحبُ «الكشفِ» هذا.

وقلتُ: الأوِّلُ أيضاً ضعيفٌ، والأوْلَى ما عليه ظاهرُ كلام المصنِّف، أنَّ الكُلِّ صفاتٌ

⁽١) لم أهتدِ إلى قائله.

⁽Y) «كشف المشكلات» للباقولي (Y: ٩٩١).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٧).

⁽٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ٩٩١)

⁽٥) هذه عبارةُ أبي البقاء العكبريّ في «التبيان» (٢: ٩٩٧).

عقّب ذلك هدايته المتصلة التي لا تنقطعُ إلى كلِّ ما يُصلحه ويَعنيه، وإلا فمَن هَداه إلى أن يَغتذِيَ بالدمِ في البطن امتصاصاً؟ ومَن هَداه إلى معرفةِ الثَّدْيِ عند الولادة؟ وإلى معرفةِ مكانه؟ ومَن هَداه لكيفيَّةِ الارتضاع؟ إلى غير ذلك مِن هداياتِ المَعاش والمَعاد. وإنها قال: ﴿مَرِضْتُ ﴾ دون «أمرضني»؛ لأنَّ كثيراً من أسباب المرض يَحدث بتفريطٍ من الإنسان في مَطاعمه ومَشاربه وغير ذلك، ومن ثَمَّ قالت الحُكماء: لو قيل لأكثر

لقولِه: ﴿ رَبَّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ والفاءُ في ﴿ فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾: للتعقيبِ لا للتسبيب، كما يَلزَمُ مِن كلامِهما، ويَعضُدُه (ثُم) في قولِه: ﴿ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْدِينِ ﴾؛ لأنّها للتّراخي في الزّمانِ كما أنّ تلك الفاءَ لغيرِ التّراخي لتقابُلِهما.

قولُه: (عقّبَ ذلك هدايتَهُ المتصلة)، يعني: عطْفُ ﴿ فَهُوَ يَهُدِينِ ﴾ بالفاءِ وهو جملةً من اسمٍ وفعلٍ مضارع - مُفيدٌ لمعنى الاستمرار، وفي هذا المقام على ﴿ خَلَقْنَى ﴾ وهُو ماضٍ، ليَدُلّ على الاتصالِ الذي لا ينقطعُ، وإليه أشارَ بقولِه: «فمَن هَدَاهُ إلى معرفةِ الثّدْي » إلى قولِه: «مِن هداياتِ المَعَاشِ والمَعَادِ » وإلى دارِ القرار: ﴿ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَنِهِمُ أَلْأَنْهَدُ ﴾ [يونس: ٩]، وعلى هذا العمومِ ينبغي أن يُحمَلَ على ﴿ يَهُدِينِ ﴾ ، لا على المتعارف، وإلّا فها معنى قولِه: «فمَن هَدَاهُ » إلى آخِرِه ؟ ونحوَه قوله تعالى: ﴿ اللَّذِي أَعْطَى كُلَّ الله المناءِ خَلْقَهُ وَلَهُ مَا الله ويرتفِقونَ الله ، ويرتفِقونَ الله ، ويرتفِقونَ الله ، ويرتفِقونَ به ، ثُم عَرفهم كيف يَرتفِعونَ بها أعطاهم وكيف يتوصّلونَ إليه ، و «ثُمّ » في هذه الآيةِ مثلُ الفاءِ فيها نحن فيه ، وبيّنَ بها تفضيلَ الهدايةِ على الإعطاء.

قولُه: (لأنّ كثيراً مِن أسبابِ الـمَرَضِ يَحدُثُ بتفريطٍ منَ الإنسان)، وفي معناه أنشد صاحبُ «المَطلَع»:

فلا تستكثرن منَ الصِّحـــابِ يكون منَ الطَّعام أو الشرابِ^(١) عدوُّك مِن صديقِك مستفادٌ فإنَّ السداءَ أكسرُهُ ما تَراهُ

⁽١) البيتان لابن الرومي في «ديوانه» ص١٠٨.

الموتى: ما سببُ آجالكم؟ لقالوا: التُّخَم. وقُرئ: (خطاياي)، والمرادُ: ما يندُرُ منه مِن بعض الصَّغائر؛ لأنَّ الأنبياء مَعصُومون مُختارُون على العالمَين. وقيل: هي قولُه: ﴿ إِنِّ سَقِيمٌ ﴾ [الانبياء: ٣٣]، وقولُه لسارّة: هي أُختي.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وقال غيرُه: هُو أدبٌ معَ الله تعالى: بنسبةِ النّعمةِ إليه، ولعلّ الزخشريّ عَدَلَ عن هذا لأنّ إبراهيمَ عليه السّلامُ نَسَبَ الإماتةَ إلى الله تعالى وهُو أَشَدُّ منَ المَرَض، وهُو أيضاً يَرِدُ على الزخشريّ؛ فإنّ الموتَ أيضاً يكونُ بتسيّبِ وتفريط، ويُمكنُ الفَرْقُ بيْنَ الموتِ والمَرَضِ بأنْ يقالَ: إنّ الموت: قضاءٌ محتومٌ على جميع البشر، بخلافِ المَرَض، فكم مِن مُعافَى منهُ إلى أن يموت، فلا يكونُ بنسبتِه إلى الله تعالى سوءُ أدب، ويؤيّدُه أنّ كلّ ما ذُكِرَ معَ غيرِ المَرَضِ ذكرَهُ جَزْماً وبَتّا، وأمّا المَرَضُ فجَعَلَه معَ الشّرط(١).

وقلتُ _ واللهُ تعالى أعلم _: قد سَبَقَ أنّ قولَه تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عَدُولًا يَتِهُ وَاردٌ على الاستدراج وإرخاء العِنان، فيكونُ قولُه: ﴿ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ تخلُصاً (() منهُ إلى التمكُّنِ مِن إجراء الأوصَافِ التي يُصحِّحُ بها معنى الإلهيّةِ مِن كونِه خالقاً رازقاً، مُحيياً ومُميتاً، مُعاقِباً ومُثيباً، تربيةً لمعنى النُصح والاستدراج، وبَعْثاً على التفكُّرِ والتدبُّر، وأمّا ذِكْرُ المَرضِ والشّفاءِ فكالتابع لمعنى الإطعام والسّقْي، ولذلك ترك فيها الموصُولَ إلى الشّرطِ والجزاء، وأرقيتُ فيها تلك النُّكتةُ، ولا يَصحُّ مِثْلُها في تلك القرينة. وفي «المطلع»: دخولُ «هُو» دليلٌ على أنه لا يَهدي ولا يُطعِمُ ولا يَسقي ولا يُمرِضُ ولا يَشْفي إلّا اللهُ تعالى وحدَه، وذلك أنّهم كانوا يقولونَ: المَرَضُ من الزّمان، ومنَ الأغذية، والشّفاءُ منَ الأطبّاءِ والأدوية.

قولُه: (التَّخَم)، الجوهري: وَخِمَ الرجُلُ بالكسرِ، أي: اتَّخَم، وقدِ اتَّخَمتُ منَ الطّعام، وعنِ الطّعام، والاسمُ التُّخَمَةُ بالتحريك، والجَمعُ تُخَمَاتٌ وتُخَمَّ.

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣١٩).

⁽٢) في الأصول الخطية: «تخلُّصٌ»، والجادَّةُ النصبُ.

وما هي إلّا مَعارِيضٌ كلام، وتَخيِيلات للكَفَرة، وليست بخَطايا يُطلَبُ لها الاستغفار. فإن قلتَ: إذا لم يندُرْ منهم إلا الصَّغائرُ وهي تقعُ مكفّرة، فها له أثبتَ لنفْسِه خطيئةً أو خطايا وطَمِعَ أن تُغفَر له؟ قلتُ: الجوابُ ما سبَق لي: أنَّ استغفارَ الأنبياء تواضعٌ منهم لربِّهم، وهضمٌ لأنفُسِهم، ويَدلُّ عليه قولُه: ﴿ أَطْمَعُ ﴾ ولم يَجزم القولَ بالمغفرة. وفيه تعليمٌ لأُم مهم، وليَكُونَ لُطفاً لهم في اجتنابِ المعاصي والحَذرِ منها، وطلَبِ المغفرة ممّا يَفرُطُ منهم. فإن قلتَ: لِمَ علَّق مغفرةَ الخطيئة بيوم الدِّين، وإنها تُغفَر في الدنيا؟ قلتُ: لأنَّ أَثَرَها يتبيَّن يومئذٍ، وهو الآن خفيُّ لا يُعلَم.

[﴿ رَبِّ هَبْ لِي حُتَّمَا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّنلِحِينَ * وَلَجْعَل لِي لِسَانَ صِدْقِ فِي ٱلْآخِرِينَ * وَأَجْعَلْنِي مِن وَرَيَّةِ جَنَّةِ ٱلنَّعِيمِ * وَأَغْفِر لِأَبِي إِنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلضَّالِينَ * وَلَا تُحْزِفِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ * يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّامَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبِ سَلِيمِ ﴾ ٨٣ - ١٨٩

الحُكم: الحِكْمة، أو الحُكم بين الناس بالحقّ. وقيل: النبوّة؛ لأنَّ النبيَّ ذو حِكْمة وذو حُكْمة بينه عبادِ الله. والإلحاقُ بالصالحين: أن يُوفِّقه لعملٍ ينتظمُ به في جُملتهم، أو يَجمَعَ بينه وبينهم في الجنَّة. ولقد أجابَه حيثُ قال: ﴿وَإِنّهُ, فِي ٱلْأَخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّلِحِينَ ﴾ [البقرة: ١٣٠].

قولُه: (وما هِي إلا مَعاريضُ كلام)، سَبَقَ تحقيقُه في أوّلِ البقرة.

قولُه: (ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿أَطْمَعُ ﴾ ولم يَجْزِمْ)، أي: يدُلُّ على أنَّ استغفارَ إبراهيمَ عليه السّلامُ كان لـمُجرِّدِ التواضُع، لا لطلبِ الغُفْرانِ عنِ النُّنوب، لأنهُ لو كان طلباً للغُفْرانِ كان الواجبُ الجُزْمَ في الطلب، لا الظنّ والرّجاء. قال الإمامُ: هذا الكلامُ لا يستقيمُ إلّا على مذهبنا، حيثُ نقولُ: لا يجبُ على الله شيءٌ، وأنهُ يَحسُنُ منهُ كلُّ شيء، ولا اعتراضَ لأحدِ عليه (١).

قولُه: (أو يجمَعَ بينَه وبينَهم)، عطفٌ على: «أن يوفّقَه لعمَل يَنتظمُ به»، وكِلا الوجهَيْنِ حَسَنان، لكنّ الأوّل أوفَقُ لتأليفِ النّظْم؛ لأنّ قولَه: ﴿هَبْ لِي حُصَّمًا ﴾: طلَبٌ للعِلم

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٢٥).

والإخزاءُ: مِن الخِزْي؛ وهو الهَوان، أو من الخَزاية؛ وهي الحياء.

والنَّبُوّة و ﴿ وَٱلْحِقْنِي بِٱلصَّيلِحِينَ ﴾ طلبٌ للعمَل بمقتضَى العِلم، ﴿ وَٱجْعَل لِي لِسَانَ صِدْقِ فِي النَّبُوّة و ﴿ وَٱلْجَعْلَنِي اللهُ طلبٌ للذِّكِرِ الجميلِ الـمُستلزِم لتكميلِ الغيرِ بعدَ طلبِ كهالِ النفْس، ﴿ وَلَجْعَلْنِي مِن وَرَقَةَ جَنَّةِ ٱلنِّعِيدِ ﴾: طلبٌ لجَمْع الشَّمْل معَهم في دارِ الكرامة. وقال القاضي: ﴿ وَلا تُغْزِفِي مِن وَرَبَةِ بعضِ الوُرّاث (١). يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴾ أي: لا تُعاتِبْني على ما فَرَّطتُ ولا تَنقُصْ مرتَبتي عن مَرتبةِ بعضِ الوُرّاث (١).

الراغبُ: الصِّدقُ والكذِبُ أصلُهما في القول، وقد يُستعمَلانِ في كلِّ ما يحِقُّ ويَحصُلُ في الاعتقاد، نحوَ: صَدَقَ في القتال: إذا وَفي حَقه في الاعتقاد، نحوَ: صَدَقَ في القتال: إذا وَفي حَقه وفعَلَ ما يجبُ، وكذَبَ في القتال، ويُعَبِّرُ عن كلِّ فعلٍ فاضِل ظاهراً وباطناً: بالصِّدق، فيضافُ إليه، قال تعالى: ﴿وَلَجْعَل لِي لِسَانَ صِدْقِ فِي ٱلْأَخِرِينَ ﴾، سألَ بحيثُ إذا أثنى عليه مَن بعدَهُ، لم يكنْ ذلك الثناءُ كذِباً قال:

إذا نحمن أثنيَّنا عليكَ بصالحٍ فأنت كما نُثني وفوقَ الذي نُثني (٢)

قولُه: (أو منَ الخَزَايةِ)، بفَتْح الخاء، النِّهاية: يقال: خَزِيَ يَخْزَى خَزَايةً، أي: استحياء، فهُو خَزْيانُ، وخَزِيَ يَـخْزَى خِزْياً، أي: ذَلِّ وهان.

الراغب: خَرِيَ الرجُلُ: لحِقَهُ انكسارٌ إمّا مِن نفْسِه أو مِن غيرِه، فالأوّلُ هو الحَياءُ المُفرِط، ومصدرُهُ الحَزايةُ، ورجُلٌ خَزْيانُ وامرأةٌ خَزْيا وجَمْعُه خَزَايا، وفي الحديثِ: «اللهُمّ احشُرْنا غيرَ خَزَايا ولا نادِمين»(٣).

والثاني: يقالُ: هو ضَرْبٌ منَ الاستخفاف، ومصدَرُه الخِزْيُ، ورجُلٌ خَزٍ ـ قال تعالى:

⁽۱) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٤).

⁽٢) لأبي نواس في «ديوانه» ص٥١٥ من قصيدة في مدح الأمين مَطْلعُها:

مَلكْتَ على طيرِ السعادةِ واليُّمْنِ وَحُزْتَ إليكَ المُّلْكَ مُقْتبلَ السنَّ

⁽٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٩)، والبزّار في «المسند» (٣٧٢٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٣٧٠)، وغيرهم من حديثِ رفاعة الزُّرَقيِّ.

وهذا أيضاً من نحوِ استغفارِهم ممَّا عَلِمُوا أنه مغفور. وفي ﴿ يُبْعَثُونَ ﴾ ضميرُ العِباد؛ لأنه مَعلوم، أو ضميرُ ﴿ الضَّالِّينَ ﴾، وأن يُجعَل من جُملةِ الاستغفار لأبيه، يعني: ولا

﴿ ذَالِكَ لَهُ مَ خِزْيٌ فِي ٱلدُّنْيَا ﴾ [المائدة: ٣٣] _ وأخزَى يقالُ منهم (١١)، وقولُه تعالى: ﴿ رَبَّنَا ۗ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ ﴾ [آل عمران: ١٩٢] يَجتمِلُهما (٢).

قولُه: (وهذا أيضاً مِن نحوِ استغفارِهم مما عَلِموا أنهُ مغفورٌ)، رَدُّ إلى قولِه: «أنّ استغفارَ الأنبياءِ عليهمُ السّلامُ تواضعٌ منهم، وهَضْمٌ لأنفُسِهم»، يعني: أنّ الأنبياءَ عليهمُ السّلامُ معصُومونَ عنِ الذّنُوبِ التي تَستوجبُ الاستغفارَ، لكنّ استغفارَهم لأنفُسِهم تواضعٌ منهم، ولغيرِهم منَ الضَّلالِ إيذانٌ بها عَلِموا أنّ ذلك الغيرَ مغفورٌ كها في قولِه تعالى: ﴿ وَاعْفِرْ لِأَنِى إِنَّهُ مَا قال: ﴿ وَاعْفِرْ لِأَنِى إِنَّهُ مَا فَال: ﴿ وَاعْفِرْ لِأَنِى اللّهُ الله الله الله الله الله الله قال: ﴿ وَمَاكَانَ مِنَ الضّالِينَ مُنْخُوطٌ في سِلكِ المغفورين، ولذلك قال: ﴿ وَمَاكَانَ السّيعَفَارُ إِبْرَهِيمَ لِأَيْهِ إِلّا عَن مّوعِدَةٍ وعَدَها إِنَّا الله عَلَى الله الله الله الله عنه الله الله عنه الله الله الله عنه الله الله عنه الله الله عنه الله الله عنه المنه الله الله الله عنه الإيانَ تَقِيّةً مِن نُمْرود (٣)، ولذلك وعَدَه به، أو لأنهُ لم يُمنعُ بعدُ من الاستغفارِ للكُفّار (٤).

قولُه: (وأن يُجعَلَ مِن جُملةِ الاستغفارِ لأبيه)، عطفٌ تفسيريٌّ على قولِه: «أو: ضميرُ الضّالين»، يعني: إذا جُعِلَ الضّميرُ في ﴿ يُبْعَثُونَ ﴾ للعباد يكونُ قولُه تعالى: ﴿ وَلَا تُعْزِفِيهُمْ الضّالين» من جُملةِ الأدعِية السابقة مُستقِلةً بنفْسِها، معطوفةٌ عليها كما سَبَق، وإذا جُعِلَ الضّميرُ للضّالِّينَ يكونُ مِن تتمّةِ الاستغفارِ لأبيه عَطْفاً على قولهِ: ﴿ وَاعْفِرْ لِأَينَ ﴾ فحسبُ، والأوّلُ أوفَقُ؛ لأنّ قولَه: ﴿ يَوْمَ لا يَنفَعُ مَالٌ وَلا بَنُونَ ﴾ بَدلٌ مِن قولِه: ﴿ يَوْمَ يُبْعَثُونَ ﴾ ، وهُو عامٌ في الضّالِينَ وغيرِهم.

⁽١) يعني من الخِزْي والحَزاية كها هي عبارة الراغب في «المفردات».

⁽٢) «مفردات القرآن» ص ٢٨١.

⁽٣) وهو الملكُ الطاغية الذي حاجَّه إبراهيمُ عليه السلام على المعروفِ من قصَّتِه في سورةِ البقرة.

⁽٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٤).

تُخزِني يومَ يُبعَث الضالُّون وأبي فيهم. ﴿ إِلَّامَنَّ أَنَّ ٱللَّهَ ﴾: إلا حالُ مَن أتى اللهَ ﴿ بِقَلْبِ سَلِيمِ ﴾، وهو مِن قولهم:

تَحِيَّةُ بَينِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ

وما ثوابُه إلّا السيف. وبيانُه: أن يقالَ لك: هل لزيدٍ مالٌ وبَنُون؟ فتقول: مالُه وبنوه: سلامةُ قلبه، تريدُ نفيَ المال والبنينَ عنه، وإثباتَ سلامةِ القلب له بدلاً عن ذلك. وإن شئتَ حَملتَ الكلامَ على المعنى، وجعلتَ المالَ والبنينَ في معنى الغِنى،

قولُه: (وهِي مِن قولِه (١): تحيّةُ بَيْنِهم ضُرَبٌ وجيعُ) (١)، أي: مِن أُسلوبِ نَفْي الشيءِ على المبالغة، يعني: إن عُدّ الضّربُ تحيّة، فتحيّتُهم ذلك. قال صاحبُ «المفتاح»: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالًا وَلَا بَثُونَ * إِلّا مَنْ أَنَى اللهَ بِقلبِ سَلِيمِ *: مُقَدِّرٌ على حَذْفِ المضاف، وهُو إلّا سلامة مَنْ أَنَى اللهَ مدلولاً عليه بقرائنِ الكلام، منزلة السّلامةِ المضافة منزلة المالِ والبنينَ بطريقِ قولِهم: عتابُ فلانِ السّيفُ، وأنيسُهُ الأصداءُ (٣). وقال الذّبيانيُّ:

وقَفْتُ فيها أُصَيْلالاً أسائلُها عَيّتْ جَواباً وما بالرّبع مَن أَحَدِ^(٤)

إلّا أُوارِي... البيت.

أرادَ: إن كان الأَرْيُ يُعدُّ أحداً فلا أحدَ فيه إلا إيّاهُ، فالمعنى: يومَ لا ينفَعُ مالٌ ولا بنونَ إلا سلامةَ القلبِ إن عُدّ مالاً وبنينَ، ولا ارتيابَ في أنّها ليست بهالٍ ولا بنين، فإذاً لا ينفَعُ مالٌ ولا بنونَ البتّةَ.

قولُه: (وإن شئتَ حَمَلْتَ الكلامَ على المعنى، وجعَلتَ المالَ والبنينَ في معنى الغِنَى)، أي

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وهو من قولهم»، وهو أنسب.

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) «مفتاح العلوم» ص٢١٩.

⁽٤) «ديوان النابغة الذبياني» ص١٣٠.

جعَلْتُهُما نوعَيْنِ لِجِنسِ الغِنى، كما جَعَلهُما اللهُ تعالى في معنى الزِّينةِ في قولهِ تعالى: ﴿اَلْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَهُ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الكهف: ٤٦]، ولمّا ناسَبَ سَلامة القلبِ هذا المعنى؛ لأنّ غِنى الرجُلِ في دِينهِ بسلامةِ قلبِه، أدخلته فيهما ثُم أخرَجْتَ بالاستثناءِ أحدَ أنواع هذا الجِنس، وهُو سلامةُ القلب، ومنهُ ما رَوَينا عن أحمدَ بنِ حَنْبل والتِّرمذيِّ وابنِ ماجَه، عن ثَوْبانَ رضيَ اللهُ عنه قال: لمّا نزَلَتْ ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِرُونَ ٱلذَّهُ هَبَ وَالْفِضَكَةَ ﴾ [التوبة: ٣٤] الآية؛ قال بعضُ أصحابِ رسُولِ الله ﷺ: لو عَلِمْنا أيُّ المالِ خيرٌ اتّخذْناهُ، فقال رسُولُ الله ﷺ: «أفضَلُ المال لسانٌ ذاكِر، وقلبٌ شاكر، وزوجةٌ صَالحةٌ تُعينُ المؤمنَ على إيمانِه»(١).

والوجهانِ متقارِبانِ، والفَرْقُ هُو أَنَّ القَصْدَ فِي الأَوَّلِ نَفْيُ المَّدَّعَى عَلَى البَتِّ بإثباتِ ما يُقابِلُه ويُناقضُه، والقصدُ في الثاني إدخالُهُ في جِنس ما يُخالفُهُ لمعنَّى مَجَازيٍّ يشترِكانِ فيه، ثُم إخراجُه منهُ، وسيجيءُ تحقيقُ هذا الأسلوبِ، والاختلافِ فيه في النّملِ إن شاء اللهُ تعالى عندَ قولِه تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا اللهُ ﴾ [النمل: ٦٥]، واللهُ أعلم.

ويمكنُ أن يُحمَلَ على معنى الزِّينة؛ بأنْ يُقالَ: يومَ لا ينفَعُ زينةٌ قَطُّ إلّا زينةَ مَن حُلِيً قلبُه بالإخلاص، وبالرِّضا عن الله تعالى، كقولِه تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَهُ الْحَيَوةِ الدُّنَيَّا وَالْبَغِينَ الصَّلِحَتُ خَيْرٌ ﴾ [الكهف: ٢٦]، إذِ المعنيُّ بالباقياتِ: ما يبقى لصاحبِه من الأعهالِ ولم يَجعَلْه هَباء منثوراً بالرِّياءِ والسُّمعة؛ ولذلك أوثِرَ لفظةُ «أتَى»، كما في قولِه تعالى: ﴿مَن جَاءَ بِاللَّمِياءِ وَالسُّمعة؛ ولذلك أوثِرَ لفظةُ «أتَى» كما في قولِه تعالى: ﴿مَن جَاءَ بِاللَّمِياءِ وَالسُّمعة؛ ولذلك أوثِر وياءً، وكما تستدعي كلمةُ «خير» إدخالَ الباقياتِ في معنى الزينة، كذلك توجبُ كلمةُ «إلّا» إدخالَ سَلامةِ القلبِ في حُكم ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ ﴾ المعبر انِ بالزِّينة، كذلك توجبُ كلمةُ «إلّا» إدخالَ سَلامةِ القلبِ أن يُرى راضياً وَاللهُ تعالى في جميع الأفعالِ غيرَ متخلِّل قلبَه خلافُه بكلِّ حال. وقال أبو عثمانَ: وهُو على أربع منازل: السّلامةُ عنِ الشّرُك، وعنِ الأهواءِ المُضِلّة، وعنِ الرِّياءِ والعُجْب، وعن ذكْرِ منازل: السّلامة تعالى الله الله تعالى الله الله تعالى الله تعالى الله الله تعالى الله تعالى الله الله تعالى الله الله تعالى الله الله الهواءِ الله الله الله الهواء الله الهواء الله الهواء الله الهواء الله الهواء اللهواء اللهوا

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٤٤٦) والترمذي (٣٠٩٤) وابن ماجه (١٨٥٦) وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسَن.

⁽٢) «حقائق التفسير» للسلمي (٢: ٧٩) بتصرُّفِ يسير.

كأنه قيل: يومَ لا يَنفعُ غنَى إلّا غِنى مَن أتى الله بقلبٍ سليم؛ لأنَّ غِنى الرَّجل في دِينه بسلامة قلبه، كما أنَّ غِناه في دُنياه بماله وبَنيه. ولك أن تجعلَ الاستثناءَ مُنقطعاً، ولا بدَّ لك مع ذلك من تقديرِ المُضاف؛ وهو الحال، والمرادُ بها سلامةُ القلب، وليست هي من جنسِ المال والبَنين حتى يَوُولَ المعنى إلى أنَّ المالَ والبنين لا يَنفعان، وإنها ينفعُ سلامةُ القلب. ولو لم يُقدَّرِ المضافُ لم يتحصَّلُ للاستثناء معنى. وقد جُعل ﴿مَنْ﴾

قولُه: (ولا بدّ لكَ معَ ذلك مِن تقديرِ المضاف)، يعني: إنّك إنْ حَمَلْتَ الاستثناءَ على الانقطاع فلا تَستغني عن تقديرِ المضاف، كما أنّك ما استَغْنَيْتَ في الاتّصالِ مِن تقديرِ حالٍ، أي سلامة، أو غِنّى.

قوله: (ولو لم يُقدَّرِ المضافُ لم يتَحصَّلُ للاستثناءِ معنى)، قال صاحبُ «التقريب»: إذ شَرْطُ المنقطع: أن يَصحَّ إسنادُ الفعلِ الأوّل إليه ولا يَدخُلُ في المستثنى منه. قيل: فيه نَظرٌ؛ لأنّا إذا قَدّرنا المضافَ يكونُ التقديرُ: لكنْ حالُ مَن أتّى اللهَ بقلبِ سليم ينفَعُه، ويستقيمُ المعنى، وكذلك لو لم يقدّر، ويكونُ التقديرُ: لكنْ مَن أتّى الله بقلبِ سليم ينفَعُه حالُه، يستقيمُ المعنى. وإذا استقامَ المعنى على التقديريْنِ بناءً على أنهُ لا بدّ في الاستثناءِ الممنقطع مِن جَعْلِ إلّا بمعنى لكنْ، وتقديرِ الخبرِ بعدَ ذلك، فلا يتَعيّنُ تقديرُ المضاف، ولا يَفسُدُ المعنى إذا لم يُقدّر، ويؤيّدُه قولُ أبي البقاء: أي: لكنْ مَن أتّى الله يَسَلَمُ أو ينتفعُ (١).

وقلت: لكنّ مُرادَ المصنّف مِن قولِه: «ولو لم يُقدّرِ الـمُضافَ لم يتَحصّلْ للاستثناءِ معنى» شيءٌ آخَرُ، وهُو أنّ المذكورَ بعدَ حرفِ الاستثناء كلمة ﴿مَنْ ﴾، وهُو بمعنى النفْسِ أو الشّخص، وليس المعنى أنّ نفْسَ الآتي تنفَعُه، أو تنفَعُ أحداً بالدّفْع أو الشّفاعة أو النّصرة، لكنّ المعنى: لا ينفَعُهُ إلّا سلامةُ قلبِه، فلا بدّ منَ التأويلِ كيفَ ما كان، ويَدُلُّ على أنّ المستدعيَ للمضافِ لفظُ ﴿مَنْ ﴾ قولُه: «وقد جَعَلَ ﴿مَنْ ﴾ مفعولاً لـ ﴿يَنفَعُ ﴾؛ لأنّ على هذا التأويل لا يُحتاجُ إلى تقديرِ المضاف، كأنهُ قيل: لا ينفَعُ مالٌ ولا بنونَ أحداً إلّا رجُلاً سَلِمَ قلبُهُ معَ مالِه. قال أبو البقاء: ﴿ إِلّا مَنْ أَقَى اللّهُ متصلٌ، وفي موضع نَصْبِ بدَلاً منَ المحذوف، قلبُهُ معَ مالِه. قال أبو البقاء: ﴿ إِلّا مَنْ أَقَى اللّهُ متَصلٌ، وفي موضع نَصْبِ بدَلاً منَ المحذوف،

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٧).

أو استثناءً منه، أي: لا ينفَعُ مالٌ ولا بنونَ أحداً إلّا مَن أتَى، والمعنى أنّ المالَ إذا صُرِفَ في وجوهِ البِرّ، والبنينَ الصّالحينَ يُنتفَعُ بهم مَنْ نُسِبَ إليهم وإلى صَلاحِهم، أو: هُو في موضع رَفْع على البدَلِ مِن فاعلِ ﴿ يَنفَعُ ﴾ وغَلّبَ مَن يعقِل، والتقديرُ: إلّا مالُ مَن، أو بَنو مَن؛ فإنهُ ينفَعُ نَفْسَهُ أو غيرَه بالشّفَاعة (١).

قولُه: (ومعنى سَلامةِ القلب: سلامتُه مِن آفاتِ الكُفْرِ والمعاصي)، قال الإمامُ: المرادُ: سلامةُ القلبِ عن الجَهْلِ، والأخلاقِ الرّذيلة، وكما أنّ صحّةَ البَدَنِ وسلامتَه: عبارةٌ عن حصُولِ ما ينبغي منَ استقامةِ المِزاجِ والتركيبِ والاتصال، ومرَضُه: عبارةٌ عن زَوالِ إحدى تلك الأمور، كذلك سَلامةُ القلبِ: عبارةٌ عن حصُولِ ما ينبغي لهُ، وهُو العِلمُ والحُلُقُ الفاضل، ومرَضُه: عبارةٌ عن زَوالِ أحدِهما، والمعنى: بقلب سليم الخالي عنِ العقائدِ الفاسدة، والـمَيْلِ إلى شَهَواتِ الدُّنيا ولَذَاتِها(٢). ويَتبَعُ ذلك الأعمالُ الصالحات، إذْ مِن علامةِ سَلامةِ القلبِ تأثيرُه إلى الجوارح.

قولُه: (تفسيرُ بعضِهم السّليمَ باللديغ)، في «حقائقِ السُّلَميِّ»(٣) عن بعضِ العارِفيَن: السّليمُ في لسانِ العَرب: اللديغُ، واللديغُ هُو القَلَقُ المُزعِج، فكأنهُ يقول: قلبٌ لا يَهدَأُ منَ الجَزَع والتضَرُّع مِن مخافةِ القطيعة.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٨-٩٩٨).

⁽۲) «مفاتيح الغيب» (۲۶: ۱۵۱).

⁽٣) «حقائق التفسير» (٢: ٧٨).

وقولٌ آخر: هو الذي سَلِمَ وسَلَّم وأَسْلَمَ وسَالَمَ واستَسْلَم. وما أحسنَ ما رتَّب إبراهيمُ عليه السلام كلامَه مع المشركين، حينَ سألهَم أوّلاً عمّا يَعبُدون سؤالَ مقرِّر لا مُستفهِم، ثم أنحى على آلهتِهم فأبطلَ أمْرَها بأنها لا تَضُرُّ ولا تَنفع ولا تُبصِرُ ولا تَسمعُ على تقليدهم آباءَهم الأقدمين، فكسره وأخرجَه مِن أن يكون شُبهةً فضلاً أن يكون حُجَّة، ثم صوَّر المسألة في نفْسِه دونَهم حتى تخلَّصَ منها إلى ذِكْرِ الله عزَّ وعلا، فعظم شأنه، وعدَّد نِعمته مِن لَدُنْ خَلقِه وإنشائه إلى حين وفاتِه، مع ما يُرجى في الآخرة من رحمته، ثم أتبَعَ ذلك أنْ دَعاه بدَعَواتِ المُخلِصين، وابتهلَ إليه ابتهالَ الأوَّابين، ثم

قولُه: (وقولٌ آخَرُ)، يجوزُ أن يُحمَلَ على بِدَع التفاسير؛ لأنّ التفسيرَ الصّحيحَ شَرْطُه أن يكونَ مُطابقاً للّفظِ مِن حيثُ الاستعمالُ، سليماً منَ التكلُّف، عَرِيّاً عن التعشّف، أرادَ هذا المفسِّرُ أنّ قولَه تعالى: ﴿ بِقَلْبِ سَلِيمٍ * مُطابق، والمقامُ يقتضي الحَمْلَ على معانٍ متعدِّدة، سَلِمَ، سَلّم، وأسلَمَ، وسالَمَ، واستَسْلَم، أي: سَلِمَ منَ الشِّركِ والمعاصي، وسَلّمَ نفْسَه وابنَه عَرْفَ مِن الشَّركِ والمعاصي، وسَلّمَ نفْسَه وابنَه عُرَف مِن الشَّركِ والمعاصي، وسَلّمَ نفْسَه وابنَه عُرَف مِن الشّمَ وجَلّ، وسالَمَ أولياءَ الله تعالى وحارَبَ أعداءَه، وأسلَمَ حيثُ نظرَ فعَرَف مِن قولِهِ تعالى: ﴿ قَالَ أَسۡلَمْتُ لِرَبِ ٱلْعَالَمِينَ * [البقرة: ١٣١]، واستَسْلَم: انقادَ لله تعالى وأذْعَنَ لعبادتِه.

قولُه: (ثُم أَنْحَى على آلهتِهم). الأساس: انْتَحاهُ: قَصَدَه، وأَنْحَى عليه باللوائم: إذا أَقْبَلَ عليه. وعن بعضِهم: وحقيقتُه الإِتْيانُ مِن ناحية، وعلى هذا قراءة من قرأً: «فاليومَ نُنَجِّيكَ ببَدَنِكَ» أي: نُلقيكَ على ناحية من قارعة الطريق (١).

قوله: (ثم صَوَّرَ المسألةَ في نفْسِه)، يعني في قولِه: ﴿ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌ لِيَّ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَكَمِينَ ﴾ كما قال: قال: «عَدُوٌ لِي» تصوير للمسألةِ في نفْسِه على معنى: أنّي فكّرْتُ في نفْسي، إلى آخِرِه، ومعنى قولِه: «حتّى تَخَلِّصَ منها»: أنهُ جَعَلَ تصويرَ المسألةِ كالتَخَلُّصِ إلى ثناءِ الله تعالى وحَمْدِه وتعظيمِ شأنِه وتعديدِ آلائهِ وهُو قولُه: ﴿ ٱلّذِي خَلَقَنِي فَهُو يَهْدِينِ ﴾ إلى آخِرِه.

⁽١) وقد قرأ بها إسماعيل المكيُّ وابن السُّمَيْفَع وغيرهما. انظر: «مختصر شواذٌ القرآن» ص٥٨، و«البحر المحمط» (٦: ٠٣).

وَصَلَه بِذِكْر يومِ القيامة وثوابِ الله وعِقابِه، وما يُدفَعُ إليه المشركون يومئذٍ من الندمِ والحَسْرة على ما كانوا فيه مِنَ الضلالِ **و**تمنِّي الكَرَّة إلى الدنيا ليُؤمِنوا ويُطيعوا.

[﴿ وَأَزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُنَّقِينَ * وَبُرِزَتِ ٱلْجَحِيمُ لِلْعَاوِينَ * وَقِيلَ لَمُمُّ أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ * مِن دُونِ اللهِ هَلْ يَنصُرُونَكُمُ أَوْ يَننَصِرُونَ * فَكُبْرِ كِبُواْفِيهَا هُمْ وَٱلْعَاوُنَ * وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ * ١٩٥-٩٥]

الجنّة تكونُ قريبةً من موقفِ السُّعَداء يَنظرون إليها ويَغتبِطُون بأنهم المحشُورون اليها، والنارُ تكون بارزة مكشوفة للأشقياء بمرأًى منهم، يتحسَّرون على أنهم المَسُوقون إليها، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلجُنَّةُ لِلْمُنَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق: ٣١]، وقال: ﴿ وَأَنْ اللّهُ عَالَى: ﴿ وَأَزْلِفَتِ ٱلجُنَّةُ لِلْمُنَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق: ٣١]، وقال: ﴿ وَلَمَنَا رَأَوْهُ زُلْفَةُ سِيّنَتْ وُجُوهُ ٱلّذِيرَ كَفَرُوا ﴾ [الملك: ٢٧]، تُجمعُ عليهم الغمومُ كلّها والحسرات، فتُجعَلُ النارُ بمرأًى منهم، فيهلِكون غيّا في كلّ لحظةٍ، ويُوبّخون على والحسرات، فتُجعَلُ النارُ بمرأًى منهم، فيهلِكون غيّا في كلّ لحظةٍ، ويُوبّخون على

قولُه: (وتمنِّي الكرّة)، عطفٌ على «النّدَم والحَسْرة»، والمرادُ بالدَّفْع في قولِه: «وما يُدفَعُ إليه المشركون» هُو قولُه: ﴿ يَوْمَلَا يَنفَعُ مَالُّ وَلَا بَنُونَ * إِلّا مَنْ أَنَى اللّهَ بِقَلْبِ سَلِيمِ * أي: لَا ينفَعُ شيءٌ قَطُّ، إلّا النّدَمَ على ما فَوْتُوا على أَنفُسِهم منَ الإِنْيانِ بسَلامةِ القلّبِ، وإلا الحَسْرة على ما كانوا عليه من الضّلال، ولا يُمنيهم الكرّة إلى الدُّنيا ليؤمنوا ويَتّعِظوا، ومِن ثَمّ على ما كانوا عليه من القصّةُ بقولِه: ﴿ تَألّقُهِ إِن كُنّا لَفِي ضَلَالِ مُّبِينٍ * ، إلى قوله: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَاكَرَّةُ فَنَكُونَ مِنَ الشُوّمِينِينَ * ، وهذه الطريقةُ إنّها تحسنُ على رأي صاحبِ «المِفتاح» (١)، وذلك أن يحُمَل قولُه: ﴿ لَا يَنفَعُ زيدٌ ولا عَمْرٌو، على هغنى: لا ينفَعُ إنسانٌ ما.

قولُه: (فتُجعَلُ النارُ بِمَرْأَى منهم)، إلى آخِرِه، تفصيلٌ لقولِه: «تُجَمَعُ عليهمُ الغُمومُ كُلُها»، والفاءُ في «فيهلِكونَ غَلَّها»: للتسبيبِ لأنّ النظرَ إلى النارِ سببٌ للغَمّ، وفي «فيقالُ لهم»: للتعقيب، أي: إذا قُصِدَ التوبيخُ يقالُ ذلك القَوْلُ. وقولُه: «لأنّهم وآلهتَهم» وقولُه: «وقود النار» تعليلٌ لقولِه: «يوبّخون»، أي: يقالُ لهم: أيْنَ آلهتُكم؟ وهِي حاضرةٌ معَهم «وقود النار» تعليلٌ لقولِه: «يوبّخون»، أي: يقالُ لهم: أيْنَ آلهتُكم؟ وهِي حاضرةٌ معَهم

⁽١) انظر: «مفتاح العلوم» ص٢١٩.

إشراكهم، فيقالُ لهم: أين آلهتُكم؟ هل يَنفعونكم بنُصرتهم لكم؟ أو هل يَنفعون أنفُسهم بانتصارهم؟ لأنهم وآلهتهم وقودُ النار، وهو قولُه: ﴿ فَكُبُّ كِبُواْفِهَا هُمْ ﴾ أي: الآلهةُ ﴿ وَالْغَاوُنَ ﴾: وعَبَدتُهم الذين بُرِّزتْ لهم الجَحيم. والكَبْكَبة: تكريرُ الكَبّ، جعلَ التكرير في المفظ دليلاً على التكرير في المعنى، كأنه إذا أُلقِيَ في جهنَّمَ ينكبُّ مرّةً بعد مرة حتى يستقرَّ في قَعْرها. اللهمَّ أجِرْنا منها يا خيرَ مُستجار. ﴿ وَبُحُنُودُ إِبلِيسَ ﴾: شياطينُه، أو متَبِعوه من عُصاة الإنسِ والجنِّ.

[﴿ قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْنَصِمُونَ * تَاللّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ ثَمِينٍ * إِذْ نُسُوِّيكُم مِرَبِّ الْعَلَمِينَ * وَمَا أَضَلَنَا إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ * فَمَا لَنَا مِن شَفِعِينَ * وَلَاصَدِيقٍ حَمِيمٍ * فَلَوْ أَنَّ لَنَا كُرَّةُ فَنكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * وَلِاصَدِيقٍ حَمِيمٍ * فَلُو أَنَّ لَنَا كُرَّةً فَنكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * وَلِاَصَدِيقٍ حَمِيمٍ * فَلُو أَنْ لَنَا كُرَّةً فَي مَا كَانَ ٱكْرَهُم مُؤْمِنِينَ * وَلِنَّ رَبِّكَ لَمُو ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ * ٩٦ - ١٠٤]

يجوزُ أَن يُنطِقَ اللهُ الأصنامَ حتى يَصِحَّ التقاوُلُ والتخاصُم. ويجوزُ أَن يَجِريَ ذلك بين العُصاةِ والشياطين. والمرادُ بالمُجرمين الذين أَضلُّوهم: رؤُساؤُهم وكُبَراؤهم، كقوله: ﴿رَبَّنَاۤ إِنَّاۤ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّلِيلَا ﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وعن

في النار، للتوبيخ، وفي معنى قولِه: ﴿ هَلْ يَضُرُونَكُمُ أَوْ يَنْضِرُونَ ﴾ الترَقِّي والمبالغة، أي: كيف يُخلِّصونكم مِن عذابِ النار، بل كيف يقدِرونَ على خلاصِ أنفُسِهم منها؟ فَوضَعَ ينتصرون، وهُو من انتصَرَ منه، أي: انتقَم، موضعَ الاستخلاصِ مبالغة وتَهكُماً. وقولُه: «وهُو قولُه تعالى: ﴿ فَكُبُّ كِبُواْفِيها ﴾ بيانٌ لمعنى قولِه: أنهم وآلهتهم وَقُودُ النّار». قال الواحِديُّ: وقيل لهم في ذلك اليوم على وَجْهِ التوبيخ: ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُم تَعْبُدُونَ * مِن دُونِ اللّهِ هَلْ يَصُرُونِكُم ﴾ أي: يمنعونكم من العذاب ﴿ أَوْ يَنفَصِرُونَ ﴾ يمتنعُونَ منه ؟ ثُم يؤمَرُ بهم فيُلقَوْنَ في النّار، فكذلك قولُه تعالى: ﴿ فَكُبْ كِبُواْفِيها ﴾ (١).

قولُه: (يجوزُ أن يُنطِقَ اللهُ تعالى الأصنام)، يعني: أنّ الضّميرَ في ﴿قَالُوا ﴾ للأصنام والغاوِينَ وجُنودِ إبليسَ، يَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ *مِندُونِ اللهِ ﴾.

⁽١) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٥٦).

السُّدِّيِّ: الأُوَّلُون الذين اقتدَيْنا بهم. وعن ابنِ جُريج: إبليسُ، وابنُ آدمَ القاتل؛ لأنه السُّدِّيِّ فَمَا لَنَا مِن شَغِعِينَ فَمَ المؤمنينَ هُم شفعاءُ أوَّلُ مَن سَنَّ القتلَ وأنواعَ المعاصي. ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَغِعِينَ ﴾ كما نرى المؤمنينَ هم شفعاءُ من الملائكةِ والنبيِّين ﴿ وَلَاصَدِيقٍ ﴾ كما نرى لهم أصدقاء؛ لأنه لا يتصادقُ في الآخرة إلا المؤمنون، وأمّا أهلُ النار فبينَهم التَّعادي والتباغُض، قال اللهُ تعالى: ﴿ اللَّخِلاَءُ يُومَينِم المؤمنون، وأمّا أهلُ النار فبينَهم التَّعادي والتباغُض، قال اللهُ تعالى: ﴿ الْلَّخِلاَءُ يُومَينِم المؤمنون، وأمّا ألله ألمُتَقِينَ * وَلاصَدِيقٍ مَن الذين كنّا نَعدُّهم شفعاءَ وأصدقاء؛ لأنهم كانوا يَعتقِدون في أصنامِهم أنهم شفعاؤُهم عند الله، وكانَ لهم الأصدقاءُ من شياطينِ الإنس. أو أرادُوا: أنهم وقعوا في مَهلكة عَلِموا أنَّ الشُّفعاءَ والأصدقاءَ لا يَنفَعونهم ولا يَدفَعُون عنهم، فقصَدوا في مَهلكة عَلِموا أنَّ الشُّفعاءَ والأصدقاءَ لا يَنفَعونهم ولا يَدفَعُون عنهم، فقصَدوا بنفي ما يتعلَّق بهم من النفع؛ لأنَّ ما لا يَنفَع: حُكمه حُكمُ المَعدوم. والحَميم: من الاحتهم؛ وهو الاهتِهم،

قولُه: (أو أرادوا: أنّهم وَقَعوا في مَهْلَكةٍ)، يريدُ: دَلّ مجموعُ قولِهم: ﴿ فَمَالَنَا مِن شَلِفِعِينَ ﴿ وَلَاصَدِيقٍ مَيْمٍ ﴾ على سَبيلِ الكِناية وأخْذِ الزُّبدةِ على الإيقاع في المَهْلكة، ثُم الفَرْقُ بيْنَ الوجوهِ الثلاثةِ أنّهم - في الأوّل - نَفُوا ابتداءً الشُّفَعاءَ والأصدقاءَ رأساً، كما قال: ﴿ فَمَالَنَا مِن شَلِفِعِينَ ﴾ كما نرى للمؤمنين، ولا صديقَ كما نرى لهم، وفي الثاني: أثبتوا في الدُّنيا شُفَعاءَ وأصدقاءَ، فلمّا أضَلُّوهما هناك نَفوْهُما، وفي الثالثِ: وجَدوهُما حاضرَيْنِ هنالك، لكنْ حينَ لم ينفَعُوهم جعلوهُما كالمعدومينَ؛ لأنّ ما لا ينفَعُ حُكمُه حُكمُ المعدوم، وقد فسّرَ بالوجوهِ الثلاثة قولَه: ﴿ أَيْنَ شُرِكاً وَكُمُ اللَّذِينَ كُنتُمْ تَرْعُمُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٢].

قولُه: (والحميمُ: منَ الاحتمام؛ وهُو الاهتمام)، النهاية: وفي حديثِ أبي بكر رضيَ اللهُ عنه: أنّ أبا الأعورِ السُّلَميّ قال لهُ: «إنّا جئناكَ في غيرِ مُحِمّة»، يقال: أحَمّتِ الحاجةُ: إذا أهمّت ولزمَت (١).

الراغب: الحميمُ: الماءُ الشّديدُ الحرارة، قال تعالى: ﴿وَمُقُواْ مَا تَا حَمِيمًا ﴾ [محمد: ١٥]، وسُمِّي العَرَقُ حميمًا على التشبيه. وقولُه تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَنفِعِينَ * وَلَاصَدِيقٍ حَمِيمٍ * فَهُو

⁽١) ذكره ابن الأثير في «النهاية» (١: ٤٢٨).

وهو الذي يُهِمُّه ما يُهِمُّك. أو مِنَ الحامَّة بمعنى الخاصَّة؛ وهو الصديق الخاصّ. فإن قلتَ: لِمَ جُمع الشافعُ ووُحِّد الصديق؟ قلتُ: لكثرةِ الشُّفعاء في العادةِ وقلَّة الصديق، ألا ترى أنَّ الرَّجل إذا امتُحِنَ بإرهاق ظالمٍ بَهضتْ جماعةٌ وافرة من أهلِ بلَده لشفاعته؛ رحمةً له وحسبة، وإن لم تسبق له بأكثرِهم معرفةٌ؟ وأمّا الصَّديق - وهو الصادقُ في ودادِك الذي يُهِمُّه ما أهمَّك - فأعزُّ من بَيْضِ الأَنوُق. وعن بعضِ الحُكمَاء: أنه سئل عن الصديق، فقال: اسمُ لا معنى له. ويجوزُ أن يريدَ بالصديق: الجَمعَ. الكرَّة: الرَّجعة إلى الدنيا. و «لَوْ في مثلِ هذا الموضع في معنى التمني، كأنه قيل: فلَيْت لنا كرَّة؛ وذلك لِا بينَ مَعْنَييْ «لو» و «ليت» مِنَ التلاقي في التقدير.

القريبُ المُشفِقُ، فكأنهُ الذي يحتَدُّ حمايةً لِذَويه، واحتَمّ فلانٌ لفلان: احتَدّ، وذلك أبلغُ من اهتَمّ، لِما فيه مِن معنى الاحتمام، وعُبِّرَ عنِ الموتِ بالحِمام (١) كقولِهم: حُمّ كذا، أي: قُدِّرَ، والحُمّى سُمِّيَت بذلك إمّا لِما فيها منَ الحرارةِ المُفرِطة، وعلى ذلك قولُه صَلَواتُ الله وَسَلامُه عليه: «الحُمّى مِن فِيح جهنّم» (٢)، وإمّا لِما يَعرِضُ فيه منَ الحَميم، أي: العَرَق، وإمّا لكونها مِن أمَاراتِ الموت؛ لقولِهم: الحُمَّى بَريدُ الموت، وقيل: بابُ الموت (٣).

قولُه: (أو منَ الحامّةِ بمعنى الخاصّة)، الأساس: وهُو مولايَ الأحمُّ، أي: الأخصُّ والأحَبُّ.

قولُه: (فأعَزُّ مِن بيضِ الأَنـُوقِ)، الجوهري: الأنُوقُ، على فَعُول: طائرٌ، وهُو الرَّحْمَةُ، وفي الـمَثل: أَعَزُّ مِن بَيْضِ الأَنـُوق؛ لأنّها تُحرِزُه ولا يكادُ يُظفَرُ بها، لأنّ أوكارَها في رؤوس الجبالِ والأماكنِ الصّعبةِ البعيدة.

قولُه: (لِما بِيْنَ مَعْنَيَيْ «لو» و «ليت» منَ التلاقي في التقدير)، بيانٌ لوَجْه العلاقة، يعني: كما يُقَدِّرُ بـ «ليتَ» غيرُ الواقع، نحوَ: لو كان لي مالٌ لَحَجَجْتُ، يُقَدِّرُ بـ «ليتَ» غيرُ الواقع،

في (ح) و(ف): (بالحامّ).

⁽٢) سبق تخريجُه.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٢٥٤-٢٥٥.

ويجوزُ أن تكونَ على أصلِها، ويُحذف الجواب؛ وهو: لَفعَلْنا كَيْتَ وكَيت.

[﴿ كَذَّبَتَ قَوْمُ نُوجِ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمُّ أَخُوهُمْ نُوحُ أَلَا نَنْقُونَ * إِنِّى لَكُمْ رَسُولُ أَمِينُ * فَأَتَقُواْ اللهُ وَأَطِيعُونِ * اللهُ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْعَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ * فَأَتَّقُواْ ٱللهُ وَأَطِيعُونِ * اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَأَلْمُ اللهُ وَأَلْمُ اللهُ وَأَلْمُ اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَأَلْمُ اللّهُ وَأَلْمُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

القومُ: مؤنَّتُة، وتَصغيرها قُوَيْمَة. ونظيرُ قوله: ﴿ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ _ والمرادُ نوحٌ عليه السلام _: قولُك: فلانٌ يَركب الدوابَّ ويَلبَسُ البُرودَ، وما له إلا دابَّةٌ وبُرد. قيل:

نحوَ: ليْتَ الشّبابَ يعودُ، وإنّما الفَرْقُ أنّ الثانيَ يُستعمَلُ في طلبِ ما لا يمكنُ حصُولُه حقيقةً، قال صاحبُ «المِفتاح»: إذا قلتَ: لو يأتيني زيدٌ فيُحدِّثني، بالنّصبِ، طالباً لحُصولِ الوقوع فيها يُفيدُ «لو» مِن تقديرِ غيرِ الواقع واقعاً، وكذا التَمني، فعلى هذا: ﴿فَنكُونَ مِنَ ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾ منصوبٌ على جوابِ التمني (١).

قولُه: (ويجوزُ أن تكونَ على أصلِها)، أي: على الامتناع، فعلى هذا ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ معطوفٌ على ﴿كُرَّةً ﴾، أي: لو أنّ لنا أن نَكِرٌ فنكونَ، أي: فأنْ نكونَ، قالهُ أبو البقاء (٢)، وعن بعضِهم: قولُه: ﴿فَنَكُونَ ﴾ في تقديرِ المصدرِ عطفاً على «أنّ»، أي: لو ثَبَتَ حصُولُ الكرّةِ فنكونَ منَ المؤمنينَ لَفَعَلْنا.

قولُه: (ونظيرُ قولِه: ﴿الْمُرْسَلِينَ ﴾ ... قولُك: فلان)، مبتدأٌ وخبر. قال صاحبُ «الانتصاف»: مَن كذّب نبيًّا واحداً فقد كذّبَ وَجْهَ دِلالةِ معجِزتِه على الصِّدق، وهذا مشتَركٌ بيْنَ الجميع، فمَنْ كذّب واحداً فقد كذّب الجميع، وهُو معنى قولِه عَزّ وجَلّ: ﴿لَا نُفَرِقُ بَيْنَ الجميع، فمَنْ كُذّب واحداً فقد كذّب الجميع، وهُو معنى قولِه عَزّ وجَلّ: ﴿لَا نُفَرِقُ بَيْنَ أَحَدِ مِن تُسُلِهِ ﴾ (٣) [البقرة: ٢٨٥]، وقال صاحبُ «الفرائد»: يُمكنُ أن يُقالَ: إنّهم ليّا كذّبوا نوحاً ومَن قبلَه كذّبوا إرسالَ الله أصلاً، كأنّهم كذّبوا المرسَلينَ، وليّا أنكروا إرسالَ نُوح عليه السّلامُ كأنّهم مُنكِرونَ المرسَلينَ.

 ⁽١) «مفتاح العلوم» ص١٣٧.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٩٩٨).

⁽٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٢٣).

﴿ أَخُوهُمْ ﴾؛ لأنه كانَ منهم، من قولِ العَرَب: يا أخا بني تمّيم، يريدون: يا واحداً منهم. ومنه بيتُ «الحاسة»:

لا يَسْأَلُونَ أَخَاهُم حِينَ يَندُبُهُم في النائباتِ على ما قالَ برُهانا

كان أميناً فيهم مشهوراً بالأمانة، كمحمد صلوات الله عليه وسلامه في قُريش. ﴿وَأَطِيعُونِ ﴾ في نُصحي لكم وفيها أدعوكم إليه من الحقّ. ﴿وَعَلَيْهِ ﴾: على هذا الأمر، وعلى ما أنا فيه، يعني: دُعاءَه ونُصحه. ومعنى: ﴿ فَأَتَّقُوا اللّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾: فاتَّقُوا اللّه في طاعتي، وكرَّره؛ ليؤكِّده عليهم ويقرِّره في نُفوسِهم، مع تعليقِ كلِّ واحد منهما بعِلَّة: جَعل علّة الأوَّل كونَه أميناً فيها بينهم، وفي الثاني حَسمَ طَمَعه عنهم.

قولُه: (لا يَسْأَلُونَ أَخَاهُمُ)، البيت (١)، يَنْدُبهم: أي: يَدعُوهم، يقول: لا يَسْأَلُونَ مَن يَدعُوهم إلى الإغاثة حُجَّة، ولا يُراجِعونَه في كيفيّة ما أَجْأُوا إليهم فيه، لكنّهم يُعجِّلُونَ الإغاثة، وعن بعضِهم: الأُخوّةُ إمّا في الدِّين أو في النّسَبِ أو في الشّبه (٢)، قال اللهُ تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُوّمِنُونَ إِخُوةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنَ ءَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكَبُرُ مِنَ أَخْتِهَا ﴾ [الزخرف: ٤٨] أي: شَبيهتِها في الإعجاز (٣).

قولُه: (جَعَلَ علّه الأوّل كونَه أميناً فيها بينَهم)، يعني: لـــّا قال عليه السّلامُ: ﴿إِنَّ لَكُمْ رَسُولُ آمِينٌ ﴾ رَتّبَ عليه ﴿ فَاتَقُوا اللّه وَاللّه وَمَن لوازِم المعرِفة الحَشْيةُ ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللّه مِنْ عِبَادِهِ عليكم أَن تَعرِفوا مَن أرسَلنَي إليكم، ومِن لوازِم المعرِفة الحَشْيةُ ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللّهَ مِنْ عِبَادِهِ اللّهُ مَنْ عَبَادِهِ الْعَلَمَ وَأَن اللّهُ مِنْ عَبَادِهِ اللّهُ مَن أَرسَلنَي إليكم، عليكم أَن تُطيعوني؛ لأَن نُصْحي لا يكونُ عن الْعَلَمَ وَن الْعَلَمَ وَلَا كَنتُ أَمِيناً يجبُ عليكم أَن تُطيعوني؛ لأَن نُصْحي لا يكونُ عن عَدْرٍ وخيانة، ولـــّا قال: ﴿ وَمَا أَسْتَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ لِنَ أَجْرِي إِلّا عَلَى رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ رَتّبَ عليه أَيْضًا ﴿ فَأَتّقُوا اللّه وَأَطِيعُونِ ﴾، يعني: مَن يدعُوكم إلى ما ينفَعُكم دُنيا وديناً بلا شائبةٍ طمَع أيضاً ﴿ فَأَتّقُوا اللّه وَأَطِيعُونِ ﴾، يعني: مَن يدعُوكم إلى ما ينفَعُكم دُنيا وديناً بلا شائبةٍ طمَع

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) في (ح) و(ف): «النسبة»، وهو خطأ.

⁽٣) واشتراكهما في الصحّةِ والإبانةِ والصدق. انظر: «مفردات القرآن» ص٦٨.

[﴿ قَالُوٓ ا أَنُوْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ ١١١]

وقُرئ: (وأَتْبَاعُك) جمعُ تابِع، كشاهِد وأَشْهاد. أو جمع تَبَع، كَبَطَلِ وأبطال. والواوُ للحال. وحقُّها أن يُضمَر بعدَها «قَدْ» في: ﴿وَالتَّبَعَكَ ﴾. وقد جُمع الأرذَلُ على الصِّحَّةِ وعلى التكسير في قوله: ﴿ الَّذِينَ هُمُ أَرَاذِلُنَ ا ﴾ [هود: ٢٧] والرَّذالة والنذالة: الحِسَّة والدَّناءة. وإنها استَرْذلُوهم لاتِّضاع نَسَبِهم وقلَّةِ نَصيبهم من الدنيا. وقيل: كانوا مِنْ أهلِ الصِّناعات الدَّنِيَّة، كالحِياكة والحجامة والصِّناعة لا تُزْري بالدِّيانة، كالحِياكة والحجامة والصِّناعة لا تُزْري بالدِّيانة، وهكذا كانت قُريش تقول في أصحابِ رسول الله عَلَيْ، وما زالت أتباعُ الأنبياء كذلك، حتى صارت من سِهاتهم وأماراتهم. ألا ترى إلى هِرَقْلَ حين سألَ أبا سفيانَ عن أتباع حتى صارت من سِهاتهم وأماراتهم. ألا ترى إلى هِرَقْلَ حين سألَ أبا سفيانَ عن أتباع

يجبُ عليكم طاعتُه، وإذا كان رَبُّ العالَمينَ هُو الذي يَكفُلُ أَجْرَه يجبُ عليكم شُكرُه والحَذَرُ مِن كُفُرانِ نعمتِه، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (وقُرِئ: «وأتباعُك»)، قال ابنُ جِنِّيِّ: قَرَأَها ابنُ مسعودِ والضّحّاكُ وابنُ السّمَيْفَع، وفيها وَجْهان، أحدُها: «أتباعُك»: مرفوعٌ بالابتداء، و «الأرذَلونَ»: الخبَرُ، وثانيهها: أن يكونَ «أتباعُك» معطوفاً على الضّميرِ في «نُؤمن»، أي: نؤمنُ بك وأتباعُك الأرذَلونَ؟ والأرذَلونُ: وَصْفٌ لـ «أتباعك»، ويجوزُ العطفُ لوقوع الفَصْل بقولِه ﴿ لَكَ ﴾ (١٠).

قولُه: (والصِّناعةُ لا تُزْري بالدِّيانة)، أنشَدَ أبو العَتاهيَة في المعنى:

وليسس على عبد تقيِّ نقيصةٌ إذا صَحَّحَ التقوى وإن حاكَ أو حَجَمْ (٢)

قولُه: (حتّى صارت مِن سِماتِهم)، أي: صارت مُتابعةُ منِ اتّضَعَ نسَبُه وقَلّ نَصيبُه منَ الدُّنيا مِن أمَاراتِ منِ اتّسَمَ بسِمةِ النُّبوّة وعلاماتِ منِ انتَصَبَ لمنصِبِ الرِّسالة.

قولُه: (ألا ترى إلى هِرَقْلَ حين سأل أبا سفيان) روَيْنا عن البخاري ومسلم عن ابن عباس قال: حَدَّثني أبو سُفيانَ مِن فيهِ إلى فِيّ قال: انطلقْتُ في الـمُدَّةِ التي كانت بيني

⁽١) «المحتسب» (٢: ١٣١)، ولتهام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٨: ١٧٦).

⁽٢) «ديوان أبي العتاهية» ص٢٠٦.

رسولِ الله على الله الله على الله على

[﴿قَالَ وَمَا عِلْمِي بِمَاكَانُواْ يَعْمَلُونَ * إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَوْ تَشْعُرُونَ * وَمَا أَنَا بِطَارِدِ اللَّهُوْمِيٰينَ * إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ تُمْبِينٌ * ١١١ - ١١٥]

﴿وَمَا عِلْمِى ﴾: وأيَّ شيء عِلْمي؟ والمرادُ: انتفاءُ عِلْمه بإخلاصِ أعمالهم لله واطِّلاعِه على سرِّ أمْرهم وباطنِه. وإنها قال هذا؛ لأنهم قد طَعَنوا مع استرذالهِم في إيهانهم، وأنهم لم يُؤمِنوا عن نظرٍ وبَصيرة، وإنها آمَنُوا هوًى وبَديهة، كها حكى اللهُ عنهم في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ هُمُ ٱرَاذِلُنَ الدِي ٱلرَّأْي ﴾ [هود: ٢٧]. ويجوزُ

وبينَ رسُولِ الله عَلَيْهِ، قال: فَبيْنا أنا في الشّام إذْ جيء بكتابٍ منَ النبيِّ عَلَيْهُ إلى هِرَقْلَ، فقال هِرَقْلُ: هل هاهنا أحدٌ مِن قوم هذا الرجلِ الذي يَزعُمُ أنهُ نبيٌّ؟ قالوا: نعم، فدُعِيتُ في نفَر مِن قُريش فأجْلَسوني بيْنَ يدَيْه، وأصحابي خَلْفي، ثم قال لتُرجُمانِه: سَلْهُ كيف حَسَبُه فيكم؟ قال: قلتُ: بل قال: قلتُ: هُو فينا ذو حسَب، إلى أنْ قال: اتّبعَه أشرافُ الناس أم ضُعفاؤهم؟ قلتُ: بل ضُعفاؤهم، وسَاقَ الحديثَ إلى أنْ قال: سألتُكَ عن أَتْباعِه أضُعفاؤهم أو أشرافُهم؟ فقلتُ: بل ضُعفاؤهم، وهُم أَتْباعُ الرُسل(١). هذا مختصر مِن حديثٍ طويل.

قولُه: (الغاغة)، الجوهري: الغاغةُ منَ الناسِ هُم الكثيرُ المختلِطون، وعن بعضِهم: الغاغةُ: السِّفْلةُ يَصخَبُونَ في الفِتن الناس، ونَعوذُ بالله مِن قوم إذا اجتَمَعوا غلبوا، وإذا تفَرّقوا لم يُعرَفوا.

قولُه: (الأساكفة)، الأساس: هُو إسكافٌ منَ الأساكفة، وهُو الـخَرّازُ، وقيل: كلُّ صانع.

قولُه: ﴿ إِبَادِى ٱلزَأْيِ ﴾)، بغيرِ هَمْز، أي: ظاهرَهُ، مِن بَدَا، أي: ظَهَرَ. ويُهمَزُ، أي: قَلّدوكَ بَديهةً مِن غيرِ تَفكُّرِ وتَرَوِّ.

⁽١) أخرجه البخاري (٧) ومسلم (١٧٧٣).

أن يَتغابى لهم نوحٌ عليه السلام، فيُفسّر قولهَم: الأرذلين، بها هو الرذالةُ عندَه، من سُوعِ

قولُه: (أن يَتغابى لهم نُوحٌ عليه السلام)، النّهاية: الغَبيُّ: القليلُ الفِطْنة، وقد غَبِيَ يَغْبَى غَبَاوةً، ومِن حديثِ عليٍّ: تَغابَ عن كلِّ ما لا يصحُّ لك، أي: تغافَلْ، وفي معناها أنشَدَ صاحبُ «المِفتاح»:

> أَتَتْ تشتكي عندي مُزاولة القِرى فقلتُ _ كانّي ما سَمعتُ كلامَها _:

وقد رأَتِ الضِّيفانَ يَنحُونَ منزلي همُ الضِّيفُ جِدِّي في قِراهُمْ وعجِّلي^(١)

وعن بعضِهم: التّغابي مِن أخلاقِ الكرام، والتجاهُلُ مِن أخلاقِ السُّفهاء، قال: ليسس الغَبعِيُ بسَيدٍ في قومِه لكن سيد قومِه المتّغابي (٢)

وفي الحديث: «عظّموا أقداركم بالتّغابي» (٣)، وذلك أنهم لمّا قالوا: ﴿وَالتّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ ﴾، وعَنوا الذين لا نَسَبَ لهم ولا نَصيبَ منَ الدُّنيا، خُيِّل لهم أنهم عَنوا بالأراذلِ: من لا إخلاص (٤) له من العمَل، ولم يؤمِنْ عن نظر وبصيرة، فأجابهَم بقولِه: ﴿وَمَا عِلْيي بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِي ﴾، أي: ما عِلمي بإخلاص أعالِ الأراذل، ولا لي اطّلاعٌ على سَرائرِهم إن كان لهم عملٌ سَيّءٌ أو حسنٌ، فالله مُحاسِبُهم ومُجازِيهم عليه، كأنه أراهم أنه ما عرف من الأراذلِ والأنذالِ إلّا ذلك، ونحوه سبَق في قولِه تعالى: ﴿إِن تَسْتَغْفِرُ اللّهُ لُهُمْ ﴾ [التوبة: ١٨]، وقولِه ﷺ: «سأزيدُ على السّبعينَ» (٥)، ثُم جاءه بقولِه: ﴿وَقَصَدَ بذلك رَدّ على السّبعينَ» (١)، ثم اعتقادِهم وإنكارَ أن يُسمِّي المؤمنَ رَذْلاً وإن كان أفقرَ الناسِ وأوضَعَهم نَسَباً»، قال:

أبي الإسلام لا أبَ لي سِواهُ إذا افتَخَروا بقَيْسٍ أو تميم (٦)

⁽۱) «مفتاح العلوم» ص٥٤١.

⁽٢) ذكره ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١: ٩٦) من غير عَزْوِ لأحد.

⁽٣) لم أقف عليه.

⁽٤) في (ح) و(ف): «أخلاق».

⁽٥) أخرجه البخاري (١٣٦٦) من حديثِ عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

⁽٦) سبق تخريجه.

الأعمال وفسادِ العقائد، ولا يلتفتُ إلى ما هو الرذالة عندَهم، ثم يَبني جوابَه على ذلك فيقول: ما عليّ إلا اعتبارُ الظواهر، دونَ التفتيش عن أسرارِهم والشقّ عن قلوبهم، وإن كان لهم عملٌ سيّع، فاللهُ مُحاسِبُهم ومُجازيهم عليه، وما أنا إلا مُنذِر لا محاسِب ولا مُجازِ ﴿لَوْ تَشْعُرُونَ ﴾ ذلك، ولكنكم تَجهلون فتنساقُون مع الجهل حيثُ سيّركم. وقصَد بذلك ردّ اعتقادهم وإنكارَ أن يسمّى المؤمن رَذلاً، وإنْ كان أفقرَ الناس وأوضعَهم بذلك ردّ اعتقادهم وإنكارَ أن يسمّى المؤمن رَذلاً، وإنْ كان أفقرَ الناس وأوضعَهم نسباً، فإن الغنى غنى الدين، والنسبُ نسبُ التقوى. ﴿ وَمَا آنَا بِطَارِدِ ٱلمُؤمنِينَ ﴾ يريدُ: ليسَ مِن شأني أن أتبع شهواتِكم وأُطيِّبَ نُفوسَكم بطر دِ المؤمنين الذين صَحَّ إيائهم ليسَ مِن شأني أن أتبع شهواتِكم وأُطيِّبَ نُفوسَكم بطر دِ المؤمنين الذين صَحَّ إيائهم طمعاً في إيانِكم، وما عليَّ إلا أن أُنذِرَكم إنذاراً بيِّناً بالبُرهان الصحيح الذي يتميَّز به الحقُ من الباطل، ثم أنتم أعلمُ بشأنكم.

فعلى هذا، التعريفُ في ﴿اَلْأَرْذَلُونَ ﴾: للجِنس، وعلى الأوّل: للعَهْد، لِمها كان بيْنَ نبيِّ الله ﷺ وبيْنَ القوم ناس أراذلَ باديَ الرأي بزَعْمِهم، ولذلك استَشهَدَ بقولِه: ﴿إِلَّا اللَّهِ عَلَمْ أَرَاذِلُكَ ابْدِى ٱلرَّأْيِ ﴾ [هود: ٢٧].

قولُه: (رَذْلاً)، بسُكونِ الذَّالِ المعجَمة. الجوهري: الرَّذْلُ: الدُّونُ الحَسِيس.

قولُه: (فإنّ الغِنَى غنَى الدِّين)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والتَّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «ليس الغِنَى عن كثرةِ العَرَض، ولكنّ الغِنَى غِنَى النفْس»(١).

قولُه: (ليس مِن شأني أن أتبع شَهُواتِكم)، يريدُ أنّ إيلاءَ الضّميرِ حَرْفَ النّفي في قولِه تعالى: ﴿ وَمَا أَنَا عِلَى أَنْ اللّهَ الضّميرِ حَرْفَ النّفي في قولِه تعالى: ﴿ وَمَا أَنَا عِلَى أَنْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى أَنْهُ مُوائِهِ مِطُوْدِ المؤمنينَ؛ لأَجْلِ أَنْ يؤمنوا. وثانيتُها: أنهُ نذيرٌ مُبِين؛ لأنهُ جوابٌ عن قولِهم: ﴿ أَنُومُن لَكَ وَاتّبَعَكَ ٱلأَرْدَلُونَ ﴾ فقصَرَ وثانيتُها: أنهُ نذيرٌ مُبِين؛ لأنهُ جوابٌ عن قولِهم: ﴿ أَنُومُن لَكَ وَاتّبَعَكَ ٱلأَرْدَلُونَ ﴾ فقصَرَ الحُكمَ على الثاني دونَ الأوّل، وإليه الإشارةُ بقولِه: ما عليّ إلّا أن أُنذِرَكم إنذاراً مُبِيناً، إلى قولِه: «ثُم أنتُم أعلمُ بشأنِكم».

⁽١) أخرجه البخاري (٦٤٤٦) ومسلم (١٠٥١) وغيرهما.

[﴿ قَالُواْ لَيِن لَّرَ تَنتَهِ يَكُونَ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ * قَالَرَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ * فَٱفْنَعَ بَيْنِي وَمَن مَّعَهُمْ فَتْحًا وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِي مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَأَغَيْنَهُ وَمَن مَّعَهُم فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ * ثُمُّ أَغَرَفْنَا بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآئِيَةً وَمَا كَانَ أَكْرُهُم مُؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ * بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآئِيةً وَمَا كَانَ أَكْرُهُم مُؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ * بَعْدُ ٱلْبَاقِينَ * إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآئِيةً وَمَا كَانَ أَكْرُهُم مُؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ *

ليسَ هذا بإخبارِ بالتكذيب؛ لعِلْمِه أنَّ عالمَ الغيب والشهادة أعلم، ولكنه أرادَ: إن لا أدعُوك عليهم لها غاظُوني وآذَوْني، وإنها أدعُوك لأجْلِك ولأجل دِينك، ولأنهم كذَّبوني في وَحْيِك ورسالتِك، فاحكُمْ ﴿ بَيْنِي وَيَنْنَهُمْ ﴾. والفُتاحة: الحُكومة. والفتَّاح: الحاكم؛ لأنه يَفتحُ المُستَغلق، كها سُمِّي فَيْصلاً؛ لأنه يَفصلُ بين الخُصومات. الفُلْك: السَّفينةُ، وجَمْعُه: فُلْك: قال اللهُ تعالى: ﴿ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ ﴾ [فاطر: ١٢]؛ فالواحدُ بوزن قُفْلٍ، والجمع بوزن أُسْد، كسروا فُعلاً على فُعْلٍ، كها كسروا فَعَلاً على فُعْلٍ؛ لأنها أخوان في قولِك: العَرَب والعُرْب، والرَّشَد والرُّشْد. فقالوا: أَسَد وأُسْد،

قولُه: (ليس هذا بإخبار بالتكذيب)، يعني قولَه تعالى: ﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ ﴾ وذلك أَمِّم ليّا توَعدوا بقولِهم: ﴿لَتَكُونَ مِنَ ٱلْمَرْجُومِينَ ﴾ كان مِن حقّ الظاهر أن يقولَ: يا ربّ، إنّ قومي أوْعَدوني بأنْ يَرجُموني، لكنْ رفَعَ حِصّة نفْسِه منَ البين، ورفَعَ قصّة ما يتَعلّقُ بالدّين، وقال: يا ربّ، إنّ لا أدعوكَ عليهم لِيا أوْعَدوني بالرّجْم، وإنّما أدعوكَ لأنّهم بالدّين وقال: يا ربّ، إنّي لا أدعوكَ عليهم لِيا أوْعَدوني بالرّجْم، وإنّما أدعوكَ لأنّهم كذّبوني في وَحْيِك، وإلى هذا المعنى أشار قولُه تعالى: ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنّهُ لَيَحْرُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ۗ فَإِنّهُم لا يُكذّبُونِكَ وَلَئِينَ ٱلظّلِيلِينَ بِعَايَنتِ ٱللّهِ يَجَحَدُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٣]، وما رَوَينا عنِ البخاري ومسلم ومالكِ وأبي داودَ، عن عائشة رضي اللهُ تعالى عنها: ما انتقمَ رسُولُ الله ﷺ لنفْسِه في شيءٍ قَطّ، إلّا أن تُنتَهَكَ حُرمةُ الله فيَنتقِم (١).

قولُه: (لأنها أَخَوانِ)، ذَكَر أبو عليِّ (٢) في «القَصْرِيّات» أنّ الضّمةَ في «فُعَل» مُنزّلةٌ

⁽۱) أخرجه البخاري (۳۵٦٠) ومسلم (۲۳۲۷) والإمام مالك (۳۳۵۱) وأبو داود (٤٧٨٧) وغيرهم. (۲) في (ط): «أبو زيد»، وليس بشيء، فـ «القصريات» هو «التذكرة القصرية» أو «المسائل القصرية» لأبي علي الفارسي رحمه الله تعالى.

وفُلْك وفُلْك. ونظيرُه: بعيرٌ هِجان، وإبلٌ هِجان، ودِرْع دِلاص، ودُروع دِلاصٌ، فلُوع دِلاصٌ، فالواحد بوزن كِناز، والجَمْعُ بوزن كِرامٍ. والمَشحُون: المَمْلوء، يقال: شَحَنَها عليهم خَيْلاً ورِجَالاً.

[﴿ كُذَبَتْ عَادُ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ ٱخْوَهُمْ هُوْدُ أَلَا نَنْقُونَ * إِنِّ لَكُوْرَسُولُ آمِينٌ * فَٱنْقُواْ اللَّهُ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسْتُلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِى إِلَّا عَلَى رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ * أَتَبْنُونَ بِكُلِّ اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَآ أَسْتُلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِى إِلَّا عَلَى رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ * أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رَبِعِ عَلَيْهُ وَعَنَّمُونَ * وَتَتَّخِذُونَ مَصَلَانِعَ لَعَلَكُمْ تَخْلُدُونَ * وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُم جَبَّارِينَ * فَأَنْقُواْ ٱللَّهُ وَأَطِيعُونِ * 177 - 171]

قُرئ: ﴿بِكُلِّ رِبِعٍ﴾ بالكسر والفتح؛ وهو المكانُ المرتفع. قال المُسيِّبُ بنُ عَلَس:

منزِلةَ الفتحتَيْن في «فَعَل»، يعني: أنّ الضمّة التي هِي أثقَلُ الحركاتِ قائمةٌ مقامَ ثنتيْنِ خفيفتيّن.

قولُه: (دروعٌ دِلَاصٌ)، الأساس: درعٌ دِلَاصٌ ودلامص، ودروعٌ دِلَاصٌ ودُلُص: مَلْساءُ بَرّاقة.

قولُه: (فالواحدُ بوَزْنِ كِناز)، الأساس: وكَنْزُ التمر: الوعاء. وكَنْزتُ الجِرابَ فاكتَنَزَ، إذا ملأتَه جدّاً، وناقةٌ كِنازُ الّلحم.

قولُه: (شَحَنَها عليهم خيلاً)، الضّميرُ للمدينة. الجوهري: شَحَنْتُ البلدَ بالخيل: ملأتُه.

قوله: (وهُو المكانُ المرتفع)، الراغب: الريعُ: المكانُ المرتفعُ الذي يبدو من بعيد، الواحدةُ رَيْعةُ، ورَيْعانُ كلِّ شيء: أوائلُه التي تبدو، وفيه استُعيرَ الرِّيعُ للزِّيادة والارتفاعِ الحاصل(١).

قُولُه: (قال الـمُسيِّبُ)، المسيِّبُ: صَحّ بكسرِ الياء، وهُو خالُ الأعشى، سُمِّي مُسيِّباً

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٣٧٢.

في الآلِ يَرْفَعُهَا وَيَخْفِضُهَا رِيعٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ سَحْلُ

ومنه قولهُم: كم رَيْعُ أرضِك؟ وهو ارتفاعُها. والآيةُ: العَلَم. وكانوا مَنَّن يَهتدون بالنُّجوم في أَسْفارِهِم، فاتَّخَذوا في طُرُقِهم أَعْلاماً طِوَالاً فَعَبِثوا بذلك؛ لأنهم كانوا مُسْتَغْنِين عنها بالنجوم. وعن مُجاهد: بنَوْا بكلِّ ربع بُروجَ الحَمَام. والمصانع: مآخِذُ المَاء. وقيل: القُصورُ المشيَّدة والحُصون. ﴿لَعَلَكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ تَرْجُون الخلودَ في الدنيا.

لأن [أباه](١) استرعاهُ إبلًا فسيبها وأبهُلَ أصرَّتها(٢)، فقال لهُ: سَيّبتَ إبلي، فسُمِّي مسيّباً ٣٠٠.

قولُه: (في الآلِ يَرفَعُها)، البيت، عَلَس، بفَتْح العَيْنِ المهمَلة: ضَرْبٌ منَ الحِنطة، تكونُ حَبّتانِ في قشرةٍ. الجوهري: العَلس: القُراد الضّخم، وبه سُمِّي الرجُلُ. يَصفُ الشاعرُ ظُعُناً.

الآلُ: السّرابُ، والسّحْلُ: الثّوبُ لا يُبرَمُ غَزْلُه. الجوهري: السّحلُ: ثوبٌ أبيضُ منَ الكُرْسُفِ مِن ثيابِ اليَمَن.

قولُه: (لأنّهم كانوا مُسْتَغْنين عنها بالنُّجوم)، الانتصاف: وليس بعَبَثٍ؛ لأنّ الحاجة قد تَدعو إليه لغَيْم مُطبِق أو غيره (٤).

قولُه: (وقيل: القصُورُ المشيَّدةُ والحُصُون)، هذا أظهَرُ منَ العبَثِ منَ المصانع، لقولِه: ﴿ لَعَلَكُمْ تَخَلَّدُونَ ﴾. قال الإمامُ: البناءُ على المرتفَع إنّا كان مذموماً لدِلالتِه على السَرَفِ والحُيلاء، واتّخاذُ القُصُورِ لدِلالتِه على الأملِ الطويلِ والغَفْلةِ عن أنّ الدُّنيا دارُ عَرّ، لا دارُ مَقَرّ (٥).

فَإِنْ سَرَّكُم أَن لا تؤوب لقاحُكم غِزاراً فقولوا للمسيِّب يَلْحَقِ انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١: ١٧٤-١٧٥).

⁽١) في الأصول الخطية: «لأنه استرعاه»، والتصويب من «خزانة الأدب» (٣: ٢٢٦).

⁽٢) يقال: أبَهلَ الإبلَ وعَبْهَلَها، أي: أهملها، كما في «لسان العرب» لابن منظور (أبهل) و(عبهل).

⁽٣) وقيل بل سُمِّي ببيتٍ قاله وهو قولُه:

⁽٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٢٦).

⁽٥) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٥٧).

أُو تُشْبِهُ حالُكم حالَ مَن يَخلُد. وفي حرفِ أُبيِّ: (كأَنَكم). وقُرئ: (تُخلَدون) بضمِّ التاء مخفَّفاً ومشدَّداً. ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم ﴾ بسَوط أو سَيفٍ كان ذلك ظُلماً وعُلُوّاً، وقيل: الجَبَّارُ: الذي يَقْتل ويَضْرِب على الغَضَب. وعن الحَسَن: تُبادِرون تَعْجيلَ العذاب، لا تَتنبَّتون متفكِّرين في العَواقب.

[﴿ وَاتَقُوا الَّذِى ٓ أَمَدُكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَنْمِ وَبَنِينَ * وَجَنَّنْتِ وَعُيُونٍ * إِنِّ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ ١٣٢ – ١٣٥]

بالَغَ في تَنبيههم على نِعَم الله؛ حيثُ أَجْلَها ثم فَصَّلَها مُستشهِداً بعِلْمِهم؛ وذلك أنه أيقَظَهم عن سِنة غَفلتِهم عنها حينَ قال: ﴿أَمَدَّكُمُ بِمَاتَعْلَمُونَ ﴾، ثم عدَّدها عليهم وعرَّفهم المُنعِمَ بتعديدِ ما يَعلمون مِن نِعْمته، وأنه كما قَدَرَ أن يتفضَّلَ عليكم بهذه

قولُه: (تُشبِهُ حالُكُم حالَ مَن يخلد)، لعلّ هذا واردٌ على الاستعارةِ التمثيليّة، نزّلَ فعلَهم منزلةَ الرجاء، كما في قولِه تعالى: ﴿ أَذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنّهُ مُطَغَى * فَقُولًا لَهُ ، قَوْلًا لَيّنًا لَعَلَّهُ ، يَتَذَكّرُ أَوْ يَغْشَى * [طه: ٤٣-٤٤]، قال: «اذهَبا على رَجائكما وطمَعِكما، وباشِرا الأمرَ مباشرةَ مَن يَرجو ويَطمَعُ أَن يُثمِرَ عَمَلُه (١).

قولُه: (كان ذلك ظُلمًا وعُلُواً)، فيه أنّ قولَه تعالى: ﴿بَطَشْتُمْ جَبَارِينَ ﴾ جزاءٌ لقولِه: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم ﴾ فأتى بالجزاءِ نفْسَ الشّرطِ للمبالغة، وأوقَعَ ﴿جَبَارِينَ ﴾ حالاً منَ الضّميرِ المرفوع في ﴿بَطَشْتُمْ ﴾. قال القاضي: ﴿بَطَشْتُمْ جَبَارِينَ ﴾ أي: مُتسلِّطينَ غاشِمينَ بلا رَأْفةِ ولا قَصْدِ تأديبٍ ونظرٍ في العاقبة (٢)، وهُو معنى قولِه: «يتبادرونَ في تعجيلِ العذاب» أي: تعذيبِ الناسِ.

قولُه: (وأنهُ كما قَدَرَ)، عطفٌ على «تعديد»، أي: عرّفَهمُ الـمُنعِمُ بأنهُ كما قَدّرَ، أشار جذا إلى اتّصالِ قولِه: ﴿ إِنِّ آخَافُ عَلَيْكُمْ ﴾ بما قبلَه.

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۱۰: ۱۷٦-۱۷۷).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٨).

النعمة، فهو قادرٌ على الثواب والعِقاب، فاتَّقوه. ونحوه قولُه تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَدُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَامِ؟ قلتُ: نَفْسَدُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ عَالَى اللهُ عَامِ؟ قلتُ: هم الذين يُعينونهم على حِفْظِها والقيام عليها.

[﴿ قَالُواْ سَوَآةً عَلَيْنَا ۚ أَوَعَظْتَ أَمْرَ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَعِظِينَ * إِنْ هَلَآ إِلَّا خُلُقُ ٱلأَوَّلِينَ * وَمَا غَنْ بِمُعَذَّبِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكْنَاهُمُ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآئِيةٌ وَمَا كَانَ أَكْثُرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَمُوَ ٱلْعَنْ بِرُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ١٣٦-١٤٠]

فإن قلتَ: لو قيل: أَوَعظتَ أو لم تَعِظ، كانَ أخصرَ، والمعنى واحد! قلت: ليسَ المعنى بواحد، وبينهما فرقٌ؛ لأنَّ المراد: سواءٌ علينا أفعلتَ هذا الفِعلَ الذي هو الوعظ، أو لم تكن أصلاً مِن أهلِه ومُباشِريه، فهو أبلغُ في قلَّة اعتدادهم بوَعظِه من قولك: أَمْ

قولُه: (ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُۥ وَاللهُ رَءُوفُ بِٱلْمِبَادِ ﴾)، يعني: ضَمّ وَصْفَ القَهّاريّةِ معَ وَصْفِ الرّحمانيّة.

قولُه: (كيف قَرَنَ البَنينَ بالأنعام؟)، يعني: الجَمْعُ بينَها كالجَمْع بيْنَ البنينَ والأنعام، وأجابَ: أنّهم كانوا أصحابَ مَواشٍ، وجُلُّ اهتمامِهم بشأنها، مُحتاجينَ إلى مَن يُعينُهم على حِفظِها فمَنَّ عليهِ م بالبنينَ لذلك، كما أنّ قومَ نُوح عليه السّلامُ كانوا أربابَ بساتينَ وسائرِ الأموال قيلَ لهم: ﴿ وَيُعْدِذَكُ بِأَمُولِ وَيَنِينَ وَجَعَلَ لَكُرُّ جَنَّتِ وَيَجْعَلَ لَكُرُ أَنْهَالِ ﴾ [نوح: ١٢].

قولُه: (لأنّ المرادَ: سواءٌ علينا أفعَلْتَ هذا الفعلَ الذي هُو الوَعْظُ، أم (١) لم تكنْ أصلًا مِن أهلِه)، يعني: أتوا في طَرَفِ الإثباتِ بالفعلِ الصّريح الذي ذلّ على حصُولِه منهُ مرةً، وفي النّفي باسم الفاعلِ على الاستغراق، نفوا أن يكونَ مِن زُمرةِ مَن حصَلَ منهُم هذا الفعلُ، واستَهزَأوا فيه، أي: سواءٌ علينا أجَدّدتَ الوَعْظَ أم استَمررْتَ على ما كنتَ عليه من الإمساكِ عنهُ والحُمولِ فيه. واعلَمْ أنّ في أكثرِ النُّسَخ: «أو لم تَعِظْ»، بحرفِ الترديد، والصّوابُ «أم» كما هُو في بعضِ النُّسَخ.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو».

لَمْ تَعِظَ. مَن قرأ: (خَلْقُ الأَوّلين) بالفتح، فمعناه: أنَّ ما جئتَ به اختلاقُ الأوّلين ويخرُّصهم، كما قالوا: ﴿أَسَطِيرُ الْأَوّلِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٥]. أو: ما خَلْقُنا هذا إلا خَلْقُ القُرون الخالية، نَحيا كما حَيُوا، ونموتُ كما ماتوا، ولا بَعْثَ ولا حِساب. ومَن قرأ: ﴿خُلُقُ ﴾ بضمَّتَيْن، وبواحدة، فمعناه: ما هذا الذي نحنُ عليه من الدِّين إلا خُلق الأوَّلين وعادتُهم، كانوا يَدِينُونه ويَعتقِدونه، ونحن بهم مُقتَدون. أو: ما هذا الذي نحنُ عليه من الحياةِ والموت إلّا عادةٌ لم يَزلْ عليها الناسُ في قديم الدَّهر أوْ: ما هذا الذي جئتَ به من الكذب إلا عادةُ الأوَّلين، كانوا يُلفِقون مثله ويُسَطِّرونه.

[﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمُّ آخُوهُمْ صَلِحُ أَلَا نَنَقُونَ * إِنِّ لَكُمُّ رَسُولُ أَمِينُ * فَاتَقُواْ اللهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْعَلُكُمُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ * أَتُتَرَكُونَ فِي مَا هَنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ * وَمَا أَسْعَلُكُمُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيا إِلَا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ * وَمَا أَسْعَلُكُمُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ لِ طَلْعُهَا هَضِيتُ * وَتَنْحِتُونَ مِن ٱلْجِبَالِ هَنْهُ مَا عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ طَلْعُهَا هَضِيتُ * وَتَنْحِتُونَ مِن الْجِبَالِ

قال ابنُ الحاجِب في الفَصْل بيْنَ «أو» و «أم» في قولِك: أزيدٌ عندَك أو عَمْروٌ، وأزيدٌ عندَك أم عَمْروٌ في الأوّلِ لا تَعلَمُ كونَ أحدِهما عندَه، فأنت تسألُ عنه؛ وفي الثاني تعلَمُ أنّ أحدَهما عندَه إلّا أنك لا تَعلَمُه بعَيْنِه، فأنت تُطالبُهُ بالتعيين (١). و ذكرَ كلاماً حاصلُه يَوُولُ إلى أنّهمُ استعمَلوا الهمزةَ و «أمْ» في معنى التسوية مجرّداً مِن غير استفهام، نحوَ: سواءٌ عليّ أقُمتُ أم قَعدتُ، واستعمَلوا الجُملتَيْنِ، والثانيةُ معطوفةٌ بـ «أوْ» في معنى الحال، كقولِك: أضرَبَ زيداً قام أو قَعدَ، ثُم قال: فمِثلُ ذلك يَلتبِسُ فيه موضعُ «أمْ» بموضع «أوْ»، وكثيراً ما تَرى في كلام المتأخِرينَ وأشعارِهم لا يُفرِّقونَ بينَهما، وشَرْطُ استعمالِ «أمْ»: أن لا تَسبِقَها الهمزة ولاً ...

قولُه: (خَلْقُ الأَوِّلِينَ)، بفَتْح الخاءِ وسُكونِ اللام: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْروِ والكسائيُّ، وبضمِّهها: الباقون^(٣).

⁽١) انظر: «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢٠٩).

⁽٢) «الإيضاح في شرح المفصّل» (٢: ٢٠٩-٢١١).

⁽٣) ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص١٨٥.

بُيُوتًا فَرِهِينَ * فَأَنَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَلَا تُطِيعُواْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ * ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ ١٤١-١٥٢]

﴿ أَتُتْرَكُونَ ﴾ يجوزُ أن يكون إنكاراً لأنْ يُتركوا مُحلَّدين في نَعيمِهم لا يُزالون عنه، وأن يكون تذكيراً بالنِّعمة في تَخلية الله إيّاهم وما يَتنعَمون فيه من الجنَّات وغير ذلك، مع الأمن والدَّعَة، ﴿ فِي مَا هَنهُ نَا ﴾: في الذي استقرَّ في هذا المكانِ من النعيم، ثم فسَره بقوله: ﴿ فِي جَنَّتِ وَعُيُونِ ﴾، وهذا _ أيضاً _ إجمالٌ ثم تفصيل. فإن قلتَ: لِمَ قال: ﴿ وَخَلْ لِ ﴾ بعد قوله: ﴿ فِي جَنَّتِ ﴾، والجنّةُ تتناولُ النخلَ أوَّلَ شيء كما يتناولُ النّعَمُ الإبلَ كذلك مِن بين الأزواج، حتى أنهم ليَذكرون الجنّة ولا يَقصِدون إلّا النخيل؛ كما يَذكُرون النَّعَم ولا يُريدونَ إلا الإبل، قال زُهير:

...... تَسْقِي جَنَّةً سُحُقا

قولُه: (والدّعَة)، الجوهري: الدّعَةُ: الحَقْضُ، والهاءُ عِوَضٌ منَ الواو، ورجُلٌ مُتّدِعُ، أي: صاحبُ دَعَةٍ وراحة.

قولُه: (وهذا _ أيضاً _ إجمالٌ ثُم تفصيل)، يعني: كما أنّ قولَه: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا نَعْلَمُونَ ﴾ مُحمَّل، وتفصيلُه: ﴿ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَلُمُ وَبَنِينَ * وَحَنَّنَتٍ وَعُيُونٍ ﴾ واردٌ على المبالغة في التنبيه على نِعَم الله تعالى، كذلك قولُه: ﴿ فِي مَا هَنَهُ نَا عَامِنِينَ ﴾ مُحمَّل، وتفصيلُهُ: ﴿ فِي جَنَّتِ وَعُيُونٍ * وَرَزُرُوعٍ وَنَخْ لِ طَلْعُهَا هَضِيكُ ﴾ واردٌ على المبالغة في التنبيه على نِعَم الله تعالى، وبهذا ظَهَرَ أنّ الوَجْهَ الثاني، وهُو أنْ يكونَ ﴿ أَتُمْرَكُونَ ﴾ تذكيراً للنّعمة والهمزةُ للتقريرِ لا الإنكارِ والتوبيخ أَوْلى، لأنهُ أوفَقُ لتأليفِ النّظم.

قولُه: (يتناوَلُ النَّعَمُ الإِبِلَ كذلك)، أي: يتناوَلُ النَّعَمُ أوّلَ شيء الإبِلَ مِن بينِ الأزواج الثهانية المذكورةِ في الأنعام، هذا يختلفُ باختلافِ العُرْفِ والأمكِنة، وقومُ صالح عليه السّلامُ كانوا أعراباً، وأكثرُ بساتينِهم نخيلٌ وأعظمُ أموالِـهم إبِل.

قولُه: (تَسقي جَنَّةً سُحُقا)، أوّلُه:

قلتُ: فيه وجهانِ: أن يَخُصَّ النخلَ بإفرادِه بعد دُخوله في جُملةِ سائر الشجر؛ تنبيهاً على انفرادِه عنها بفَضْله عليها، وأن يريدَ بالجنَّات: غيرَها من الشَّجر؛ لأنَّ اللفظَ يَصلحُ لذلك، ثم يعطفَ عليها النخلَ. الطَّلعةُ: هي التي تَطلُعُ من النخلة كنَصْل السَّيف في جَوفه شَهاريخُ القِنْو. والقِنْو: اسمٌ للخارجِ من الجذع كها هو بعُرْجُونه وشَهاريخه. والهَضِيم: اللطيفُ الضَّامِر، من قولهم: كشحٌ هَضيم، وطَلْعُ إناثِ النَّخل

كأنَّ عَيْنَـيَّ فِي غَـرِيُّ مُقَتَّلَةٍ منَ النَّواضح(١)

غَرْبَي: دَلُوي، مُقتّلة، أي: ناقةٌ مُدَلّلة، نَخلةٌ سَحُوقٌ: بعيدةُ الطُّولِ في السماء.

قولُه: (لأنّ اللفظ يَصلُحُ لذلك)، لأنّ ﴿ جَنَّاتِ ﴾ مُطلَقٌ يَصلُحُ للكلِّ وللبعض، وقرينةُ إرادةِ البعض: عطفُ ﴿ وَنَخْلِ ﴾ عليه.

قولُه: (الطّلعةُ: هي التي تَطلُعُ منَ النّخْلة)، المُغرِب: الطّلعُ: ما يَطلُعُ منَ النّخلة، وهُو الكُمُّ قَبْلَ أَن ينشَقّ، ويقالُ لِمها يبدو منَ الكُمِّ : طَلْعٌ أيضاً، وهُو شيءٌ أبيضُ يُشبِهُ بلونِه الكُمُّ قَبْلَ أَن وبرائحتِه المَنِيّ(٢).

قولُه: (شَهَارِيخ)، النَّهاية: العِثْكالُ: العِذْقُ، وكلُّ غَصْنِ مِن أغصانِه شِمْراخ، وهُو الذي عليه البُسْرُ، والعُرْجُونُ: العُودُ الأصفرُ الذي فيه شهاريخ العِذْق، وهُو فُعلون منَ الانعراج، وهُو الانعطاف، والواوُ والنُّونُ زائدتانِ.

المُغرِب: العَذْقُ، بالفتح: النَّخْلة، وبالكسرِ: الكُبَاسةُ، وهِي عُنقودُ الثَّمَر.

قولُه: (والهضيم: اللطيف الضامر)، الراغب: الهضْمُ: شَدْخُ ما فيه رَخاوة، يقال: هضَمْتُه فانهَضَمَ، وذلك كالقصبةِ المهضومةِ التي يُزَمِّرُ بها، ومِزمازٌ مُهْضَم، وقال تعالى: ﴿وَنَخْ لِ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴾ أي: داخلٌ بعضُه في بعض، كأنّا شُدِخَ، والهاضوم: ما يهضم الطعام وبَطْنٌ هَضُوم، وكَشْحٌ مِهْضم، وامرأةٌ هضيمة الكشحَيْن (٣).

⁽١) البيت لزهير بن أبي سُلْمي في «ديوانه» ص٤١.

⁽٢) «المُغْرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٢٤).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٨٤٢.

فيه لُطف، وفي طلع الفَحَاحِيل جَفاء، وكذلك طَلْع البَرْنِيِّ أَلطفُ مِن طَلْع اللَّون، فذكَّرهم نعمة الله في أَنْ وَهَبَ لهم أَجودَ النخل وأَنفعَه؛ لأَنَّ الإِناثَ ولَّادة التَّمْر، والبَرْنِيُّ: أجودُ التَّمر وأطيبُه. ويجوز أَن يُرِيدَ أَنَّ نخيلَهم أصابت جَودة المنابتِ وسَعة الماء، وسَلِمتْ من العاهات، فحملتِ الحملَ الكثير، وإذا كَثُر الحملُ هَضُم، وإذا قلَّ جاءَ فاخراً. وقيل: الهَضِيمُ: الليِّن النضيج، كأنه قال: ونخلٍ قد أرطَبَ ثَمَرُه. قرأ الحسن: (وتَنْحَتون) بفتح الحاء. وقُرئ: (فَرِهين)، و: ﴿فَرِهِينَ ﴾. والفَراهة: الكَيْس والنَّشاط، ومنه: خيلٌ فُرْهة. استُعير لامتثالِ الأمر وارتِسامِه طاعةُ الآمر الكَيْس والنَّشاط، ومنه: خيلٌ فُرْهة. استُعير لامتثالِ الأمر وارتِسامِه طاعةُ الآمر

قولُه: (الفَحاحيل)، المُغرِب: الفُحالُ: واحدُ فَحَاحيلِ النَّخلِ خاصَّةً، وهُو: ما يُلقَحُ به مِن ذكَرِ النَّخْل، والفَحْلُ عامٌّ فيها وفي الحيَوانِ، وجَمْعُه: فُحولٌ وفُحولة (١٠).

قولُه: (مِن طَلْع اللّون)، المُغْرِبُ: اللّوْن: بفتح اللام: الرّديءُ منَ التّمر، وأهلُ المدينةِ يُسَمُّونَ النّخْلَ كلّه ما خَلا البُرْنيِّ والعَجْوةَ: الألوانَ، ويقالُ للنّخلةِ اللّينة: اللُّونةُ، بالكسرِ والضّم (٢).

قولُه: (وإذا قَلَّ جاءَ فاخراً)، الجوهري: نخلةٌ فَخُورٌ، أي: عظيمةُ الجِذْع غليظةُ السّعَف. الأساس: رُطَبٌ فاخرٌ: كبيرٌ ضَخْم، وتقول: إذا قَلَّ التمرُ جاء فاخراً.

قولُه: (وقُرِئ: «فَرِهِينَ»)، الكوفيُّونَ وابنُ عامر: ﴿فَرَهِينَ ﴾ بالألف. والباقونَ: بغيرِ الألف(٣).

قولُه: (استُعيرَ لامتثالِ الأمرِ وارتسامهِ طاعةُ الآمر)، يعني: عُدِلَ عن أن يُقال: ولا تَــمَثّلوا أمرَ الــمُسرِ فين، والفَرْقُ أنّ الطاعةَ إنّما تكونُ

⁽١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١٢٥).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢٥٢).

⁽٣) فمن قرأ بغير ألفٍ فعلى معنى الأَشَرِ والبَطَرِ، ومن قرأها بالألف فعلى معنى الحِذْقِ والنشاط. انظر: «حجّة القراءات»، ص ١٩ ٥.

المُطاع. أو جُعل الأمْرُ مُطاعاً على المَجاز الحُكْميِّ، والمرادُ الآمِر، ومنه قولُم: لك عليًّ أمرةٌ مُطاعة، وقوله تعالى: ﴿وَلَطِيعُواْ أَمْرِى ﴾ [طه: ٩٠]. فإن قلت: ما فائدةُ قوله: ﴿وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾؟ قلتُ: ما فائدتُه: أنَّ فسادَهم فسادٌ مُصْمَت ليس معه شيءٌ من الصَّلاح، كما تكون حالُ بعضِ المفسِدين مخلوطةً ببعض الصَّلاح.

[﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ * مَاۤ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا فَأْتِ بِعَايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّلِدِقِينَ ﴾ ١٥٣ – ١٥٤]

للآمِرِ لا للأمرِ كها أنّ الامتثالَ يكونُ للأمرِ لا للآمرِ، يقال: أمَرَ زيداً فأطاعَه، ويقال: أمَرَهُ فامتثلَ أمْرَهُ. المُغرِب: امتثلَ أمرَهُ: احتذاه وعَمِلَ على مِثالِه، وقولُه: مِن عادةِ محمدِ بن الحسنِ رحمهُ الله في تصانيفِه أن يُمثّلُ بكتابِ الله تعالى، فكأنّهُ ظَنّ أنهُ بمعنى «يقتدي»، فعدّاه تعديتَهُ (۱).

قولُه: «وارتِسَامِه»، الجوهري: رَسَمتُ لهُ كذا فارتَسَمَه، أي: امتَثَلَهُ.

قولُه: (على المَجَازِ الحُكمِيِّ)، أي: الإسنادِ المَجَازِي، قال صاحبُ «المِفتاح»: إنَّما سُمّيَ حُكْميًّا لتعَلُّقِه بالحُكم (٢).

قولُه: (لك عليّ أمْرةٌ مُطاعة)، الجوهري: معناهُ: لك عَليّ أمْرةٌ أُطيعُكَ فيها، وهِي السَمَرّةُ الواحدةُ منَ الأمر، ولا تقُلْ: إِمْرةٌ بالكسر، إنّها الإمْرةُ منَ الوِلاية.

قولُه: (فسادٌ مُصمَتُ)، المُغرِب: بابٌ مُصمَتُ: مُغلَق، وحقيقةُ المُصمَتِ: ما لا جوفَ لهُ، وحائطٌ مُصمَت: لا فُرْجةَ فيه (٣). والتركيبُ مِن بابِ الطّردِ والعكس، وفائدتُه التوكيدُ والمبالغةُ كما سيجيءُ في الرُّوم.

⁽۱) «المُغْرب في ترتيب المعرب» (۲: ۲۵۸).

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص٧٣.

⁽٣) «المُغْرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٨١).

المُسحَّر: الذي سُحِرَ كثيراً حتى غُلب على عقله. وقيل: هو من السَّحْر: الرِّئة، وأنه بَشَر.

[﴿ قَالَ هَلَذِهِ - نَاقَةٌ لَمَّا شِرْبٌ وَلَكُرْ شِرْبُ يَوْمِ مَعْلُومِ * وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوَءِ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمِ عَظِيمٍ * وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوَءِ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ * 100 - 107]

الشِّرب: النَّصيبُ من الماء، نحو السِّقي والقِيت؛ للحظِّ من السَّقي والقُوت. وقُرئ بالضمِّ. رُوي: أنهم قالوا: نُريد ناقةً عُشَراء تَخرجُ من هذه الصَّخرة، فتَلِدُ سَقبًا. فقعد صالحٌ يتفكّر، فقال له جبريل: صلِّ ركعتَيْن وسَلْ ربَّك الناقة، ففعل، فخرجتِ الناقة وبَركتْ بين أيديهم، ونُتِجَتْ سَقْبًا مِثلها في العِظَم. وعن أبي موسى: رأيتُ مصدرَها فإذا هو ستُّون ذِراعاً. وعن قتادةً: إذا كان يومُ شِرْبها شَربتْ ماءَهم كلَّه، ولهم شِربُ يوم لا تَشربُ فيه الماء. ﴿ بِشُوءٍ * نَضرب أو عَقْرٍ أو غيرِ ذلك. عظم اليوم؟ لحُلول العذاب فيه،

قولُه: (منَ السَّحْر: الرِّئةُ)، الجوهري: ﴿إِنَّمَاۤ أَنْتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴾ يقال: المُسَحَّرُ: الذي خُلِقَ ذا سَحْر(١).

قولُه: (وأنهُ بَشرٌ)، عطفٌ _ مِن حيثُ التفسيرُ _ على قولِه: «منَ السَّحْرِ: الرِّئة»، وفي كلامِه إشعارٌ بأنَّ قولهَم: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ﴾ كنايةٌ عن كونِه بشَراً؛ لأنَّ قولهَم: هُو ذو سَحْرٍ: كنايةٌ عنِ الحيوان، وجَمْعُه بالواوِ والنُّونِ يَخُصُّه بالبشَر، وقيل: هُو خبرٌ بعد خبرِ لقوله: «هُو».

قولُه: (نحوَ السَّقي)، الراغب: يقالُ للنَّصيبِ منَ السَّقْي: سِقْيٌ، وللأرضِ التي تُسقَى: سِقْيٌ، لكونهما مفعولين كالنَّقْض (٢).

قولُه: (ونُتِجَتْ سَقْباً)، الجوهري: السّقْبُ: الذّكرُ مِن ولدِ الناقة، ولا يقالُ للأُنثى: سَقْبةٌ، ولكن: حائل.

في (ط): «ذا رئة».

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٤١٦.

ووصفُ اليومِ به أبلغُ من وصفِ العذاب؛ لأنَّ الوقتَ إذا عظم بسَبيه كانَ موقعُه من العِظَم أشدَّ.

[﴿ فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُواْ نَدِمِينَ ﴿ فَأَخَذَهُمُ ٱلْعَذَابُ ۚ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَآئِيَةٌ وَمَا كَاكَ أَكُونُهُمُ مُّوْمِذِينَ ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُو ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ١٥٧ – ١٥٩]

ورُوي: أن مِسْطَعًا ألجاًها إلى مَضِيق في شِعْب، فرماها بسَهْم فأصاب رِجلَها فسقطَتْ، ثم ضَرَبَها قُدَار. ورُوي: أنَّ عاقرَها قال: لا أعقرُها حتى ترضَوْا أجمعين، فكانوا يَدخلون على المرأة في خِدْرها فيقولون: أترضَيْن؟ فتقول: نعم، وكذلك صِبيائهُم. فإن قلتَ: لِم أَخَذَهم العذابُ وقد نَدموا؟ قلتُ: لم يكن نَدَمُهم نَدَمَ تائبين، ولكن نَدَم خائفين أن يُعاقبوا على العَقْرِ عقاباً عاجلاً، كمن يرى في بعضِ الأمور رأياً فاسِداً ويَبني عليه، ثم يَندَمُ ويتحسّر كندامة الكُسَعيِّ. أو: نَدِموا نَدَمَ تائبين

قولُه: (ووَصْفُ اليوم به أبلَغُ)، لأنهُ حينَئذِ مِن بابِ الكناية.

قولُه: (ويتَحسَّرُ كنَدامةِ الكُسَعيِّ)، أي: كتحسُّرِ الكُسَعيِّ عندَ النَّدامة. قال الميدانيُّ: هُو رجلٌ مِن كُسَعَة، واسمُه مُحارِبُ بنُ قَيْس، أنهُ كان يَرعى إبلاً لهُ بِوادٍ مُعْشِب، فبَصُرَ نبعة (۱) في صَخْرة، فأعجَبتْهُ، فجَعَلَ يتَعهدُها، حتى إذا أدرَكتْ قطَعَها واتَخَذَ منها قَوْساً وخسةَ أسهُم، ثُم خرَجَ حتى أتى مواردَ حُمُر (۲) فكمَنَ فيها، فمَرِّ قطيعٌ فرَمَى عَيْراً منها فأنفَذَ فيه وجازَه، وأصابَ الجبَلَ فأورَى ناراً، فظن أنهُ أخطأهُ، هكذا خسَ مرّات، ثُم عَمَدَ إلى قوسِه فضَرَبَ بها حَجَراً فكسَرَها، فلمّا أصبَحَ نظرَ إلى الحُمُرِ مُطَرَّحةً حولَه، وأسهمُه بالدّمِ مضرّجةٌ، فندِمَ على كسرِ القَوْس، فشدّ على إبهامِه فقطَعَها، وأنشَأَ يقول:

تُطاوعُني إذَنْ لَقَطعتُ خُسي لعَمْرُ أبيكَ حين كسَرتُ قوسي

نَدِمــتُ نَدامةً لــو أنّ نفْسي تَبَــيّن لي سَــفاهُ الــرأي منّي

⁽١) وهي الشجرة التي يُتَّخَذُ مِن أغصانهِا السهام.

⁽٢) يعني حُمُرَ الوحش.

ولكنْ في غيرِ وقت التَّوبة؛ وذلك عند مُعاينةِ العذاب. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَيْسَتِ النَّوْبَ لَهُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّكِيَّ عَاتِ ﴾ الآية [النساء: ١٨]. وقيل: كانت ندامتُهم على تَركِ الوَلد. وهو بعيدٌ. واللامُ في ﴿العذاب﴾: إشارةٌ إلى ﴿عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [الشعراء: ١٥٦].

[﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَمُمْ أَخُوهُمْ لُوطُ أَلَا نَنْقُونَ * إِنِّ لَكُمْ رَسُولُ آمِينٌ * فَأَنْقُوا ٱللّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَمَ آلْسَتُكُمُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ * أَتَأْتُونَ اللّهُ وَأَطِيعُونِ * وَمَمَ آلْسَتُكُمُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِي إِلَّا عَلَى رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ * أَتَأْتُونَ اللّهُ كُرّانَ مِنَ ٱلْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُو رَبّكُم مِّنْ أَزْوَجِكُمْ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ ١٦٠ - ١٦٦

أراد بـ ﴿ الْعَكَمِينَ ﴾: الناسَ، أي: أتأتُون مِن بين أولادِ آدم ـ على فرطِ كثرتهم، وتفاوُتِ أجناسهم، وغَلبةِ إناثهم على ذُكورهم في الكثرة ـ ذُكرانهم كأنَّ الإناثَ قد أعوَزْنَكم؟! أو: أتأتونَ أنتم مِن بين مَن عَداكم من العالمَين الذُّكرانَ! يعني: إنكم ـ

وقال الفرزْدقُ:

نَدِمتُ نَدامةَ الكُسَعيِّ لــــا غَــدَتْ منِّي مُطلَّقَـةً نوارُ (١)

وقال آخُرُ:

نَدِمتُ نَدامةَ الكُسَعيِّ لــــا رأتْ عيناهُ ما فعلَتْ يداهُ (٢)

قولُه: (ولكنْ في غير وقتِ التّوبة، وذلك عندَ مُعاينةِ العذاب)، فعلى هذا: الفاءُ في ﴿ فَأَصْبَحُوا ﴾ فصيحةٌ، أي: فعقروها فرأوا العذابَ فندِموا فأخذَهُم العذابُ.

قولُه: (ذُكْرانهم)، نصبٌ مفعولُ «أَتَأْتُونَ».

قوله: (قد أعوَزْنكم)، أعوَزَهُ الشيءُ: إذا احتاجَ إليه فلم يَقدِرْ عليه.

⁽١) «مجمع الأمثال» (٢: ٣٤٨).

⁽٢) البيت لمحارب بن قيس كما في «لسان العرب» (كسع).

يا قومَ لوط وحدَكم مختصُّون بهذه الفاحشة. والعالمَون على هذا القول: كلُّ ما يَنكِحُ من الحيوان. ﴿ مَن أَزُوكِ مِكُم ﴾ يَصلح أن يكون تَبيِيناً لـ ﴿ مَا خَلَقَ ﴾ ، وأن يكونَ للتَّبعيض، ويُراد بـ ﴿ مَا خَلَقَ ﴾ : العُضُو المُباح منهنَّ. وفي قراءةِ ابن مسعود: (ما أصلَحَ لكم ربُّكم من أزواجكم) ، وكأنهم كانوا يَفعلون مِثْلَ ذلك بنسائهم. العادي: المتعدِّي في ظُلمِه، المتجاوِزُ فيه الحدَّ، ومعناه: أتَر تكِبُون هذه المعصيةَ على عِظَمِها؟! ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمُ عَادُون ﴾ فهذا من جُملة ذاك. أو: بل أنتم قومٌ أحقّاءُ بأن تُوصَفوا بالعُدوان؛ حيثُ ارتكبتم مِثْلَ هذه العظيمة.

قولُه: (والعالمَونَ على هذا [القول]: كلَّ ما ينكِعُ)، أي: الناكعُ، وعلى الأوّل: مُوادُه المنكوحُ، فيَختَصُّ بالعُقَلاء؛ يقال: فلانٌ ناكعٌ بني فلان، أي: ذاتُ الزّوجِ منهم، ونَكَحَها زوجُها: وَطِئها، والنّكاحُ في الوطءِ حقيقةٌ، وفي التزوُّج مَجاز^(۱)، ثُم إن العالِمَ إمّا: اسمٌ لذَوي العِلم، فهُو المعنيُّ بقولِه: «مَن عَداكم منَ العالمين»، أو: لكلّ ما عَلِمَ به الخالقُ، فهُو المعنيُّ به بهذا التفسير، فاختَصَّ الأوّل بالناس، لقرينةِ ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكُرانَ ﴾، والثاني بالحيوانِ لتلك القرينة، فـ «مِن» على الأوّل بيانٌ للذُّكْران، وعلى الثاني: بيانٌ للضّميرِ في ﴿أَتَأْتُونَ ﴾، لتلك القرينة، فـ «مِن» على الأوّل بيانٌ للذُّكْران، وعلى الثاني: بيانٌ للضّميرِ في ﴿أَتَأْتُونَ ﴾، وعلى الأوّل يجوزُ أن يكونَ تبعيضاً، ذَكَرَ في الأعرافِ في قولِه تعالى: ﴿مَاسَبَقَكُمْ مِهَا مِنْ أَحَدٍ مِن الْعَدَلُمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٨] أنّها تبعيضُ (٢).

قولُه: (وأن يكونَ للتبعيض، ويُرادَ بـ ﴿مَاخَلَقَ ﴾: العُضوُ المُباح)، فـ «مِن»: منصوبٌ: بدَلٌ مِن: ﴿مَاخَلَقَ ﴾. المعنى: أنجَمعونَ بيْنَ إثيانِ الذُّكْرانِ، وتَرْكِ ما أصلَحَ لكُم رَبُّكم منَ العُضوِ المُباح في النِّساء؟ ويؤيِّدُه قراءةُ ابنِ مسعودٍ.

قولُه: (أو: بل أنتُم قومٌ أحِقّاءُ بأنْ تُوصَفوا بالعُدوان)، هذا مبنيٌّ على أنّ ﴿عَادُونَ﴾ مُطلقٌ، ولا يُقال في أيِّ شيءٍ كان عَداوتُهم، وعلى الأوّل مُجرًى على العموم في جميع ما يَصحُّ فيه العُدوانُ منَ المعاصي.

⁽١) من بداية هذه الفقرة إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٦: ٤٥٨).

[﴿ قَالُواْ لَيِن لَّوْ تَنْتَهِ يَنْلُوطُ لَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُخْرَجِينَ ﴾ ١٦٧]

﴿ لَهِنَ لَمْ تَنتَهِ ﴾ عن نَهْيِنا وتقبيحِ أَمْرِنا ﴿ لَتَكُونَنَ ﴾ مِن جُملةِ مَن أَخرَجْناه مِن بين أَظهرِنا وطَرَدْناه من بَلَدنا. ولعلَّهم كانوا يُخرِجون مَن أخرجوه على أسوإ حال: من تعنيف به، واحتباسٍ لأملاكه. وكما يكون حالُ الظَّلَمة إذا أَجلَوْا بعضَ مَن يَغضَبُون عليه، وكما كان يَفعلُ أهلُ مكَّة بمن يُريد المُهاجرة.

[﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴿ رَبِّ نِجِنِي وَأَهْلِي مِمَّا يَعْمَلُونَ ﴿ فَنَجَّيْنَهُ وَأَهْلَهُۥ ٓأَجْمِعِينَ ﴾ إِلَّا عَجُوزًا فِي ٱلْغَابِرِينَ ﴿ ثُمَّ دَمَّرَنَا ٱلْآخَرِينَ ﴿ وَأَمَطَرْنَا عَلَيْهِم مَطَرًا فَسَاءَ مَطُرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَا يَةً وَمَا كَانَأَ كَثُرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَمُؤَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ١٦٨ – ١٧٥]

و ﴿ مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ أبلغُ مِن أن يقول: إني لعَملِكم قالٍ، كما تقول: فلانٌ من العُلماء، فيكون أبلغَ من قولك: فلانٌ عالمٍ؛ لأنك تشهدُ له بكونه مَعدُوداً في زُمرتهم، ومعروفة مُساهَمتُه لهم في العِلْم. ويجوزُ أن يريد: من الكامِلِينَ في قِلاكم. والقِلَى: البُغْضُ الشديد،

قولُه: (و ﴿ مِنَ الْقَالِينَ ﴾ أبلغُ مِن أن يقولَ: إنّي لعَمَلِكم قال)، الانتصاف: كثيراً ما وَرَدَ في القرآنِ خصُوصاً في هذه السُّورة من التعبير عن الفعل إلى الصَّفةِ الـمُشتقة، وجعْلِ الموصُوفِ واحداً مِن جَمْع؛ لأنّ التعبيرَ بالفعل يُفهَمُ وقوعُه خاصّة، وأمّا بالصِّفةِ وجَعْلِ الموصُوفِ واحداً مِن جَمْع، فيُفهمُ أَمْراً زائداً، وهُو جعْلُ ذلك سِمةً للموصُوف ثابتةَ التَعلُّقِ كَاللَقَبِ المشهور، ولو قلت _ مكانَ قولِه تعالى: ﴿ رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوالِفِ ﴾ [التوبة: التعبّ رَضُوا بأنْ يتَخلّفوا، لم يَزِدْ على الإخبارِ بتَخلُّفِهم، والـمَثلُق ﴿ مَعَ ٱلْخَوالِفِ ﴾ ألحقهم لقباً رَديناً وصَيرَهم نوعاً رَذْلاً. تَمّ كلامه (١).

قولُه: (ويجوزُ أن يريدَ: منَ الكامِلينَ)، عطفٌ على قولِه: «كما تقولُ: فلانٌ منَ العلماء»، ومِن حيثُ المعنى اللامُ: للعَهْد، وعلى الثاني: للجِنس، وأُريدَ: قومٌ مشهورون؛ لأنّ الجِنسَ إذا أُطلِقَ على بعضِه في مقام المَدْح حُمِلَ على الكمال. قال أبو البقاء: تقديرُه: إنّي لعمَلِكم

⁽١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٣٠).

كأنه بغضٌ يقلي الفؤادَ والكَبد. وفي هذا دليلٌ على عِظَم المعصية، والمراد: القِلى من حيثُ الدِّينُ والتقوى، وقد تَقوى همَّةُ الدَّيِّن في دِين الله حتى تقربَ كراهتُه للمعاصي مِنَ الكراهةِ الجِبلِّيَّة. ﴿مِمَّايَعْمَلُونَ ﴾ مِن عُقوبةِ عَملِهم، وهو الظاهر. ويحتملُ أن يريدَ

لَقَالِ مِنَ القَالِين؛ فـ «مِن»: صفةً للخبر متعلِّقةٌ بمحذوف، واللامُ متعلِّقةٌ بالخبر المحذوف، وبهذا تَخلّصَ مِن تقديم الصِّلةِ على الموصُول، إذْ لو جَعَلْتَ ﴿مِّنَ ٱلْقَالِينَ ﴾ الخبر الأعمَلْتَه في ﴿ وَبَهَ الْقَالِينَ ﴾ الخبر الأعمَلْتَه في ﴿ وَبَعَلَمُ ﴾ (١).

قولُه: (مِن عقوبةِ عملِهم، وهُو الظاهر)، وذلك مِن وجهَيْنِ، أَحَدُهما: أنّ استعمالَ النّجاةِ في الحَلاص منَ العقوبة أظهَرُ منَ استعمالِه في العِصمةِ عن الذُّنوب، وثانيهما: دلالةُ الدُّعاءِ بعدَ قولِهم: ﴿لَمِن لَمْ تَنتَهِ يَلُوطُ﴾ إلى آخِرِه، على أنهُ عليه السّلامُ حصَلَ على يأس عظيم مِن إيمانِ القوم فأذن بأنّ الإنذارَ لم يُحدِ فيهم فلم يَبْقَ إلّا حلولُ العذاب.

ولا بدّ مِن تحرير هذا المقام والنظر فيه بحسب تأدية الألفاظ للمعاني الواقعة، والواقع أنّ القومَ هَلَكوا بعذابَيْن: التدمير، وإمطار الحجارة، كما قال: «المرادُ بتدميرهم: الائتفاك»، وأمّا الأمطارُ، فعَن قتادة: أمطر الله تعالى على شُذّاذِ القوم حِجارة، ويدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿فَلَمّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلِيبَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرَنَا عَلَيْهَا حِجَارَة مِن سِجِيلِ ﴾ [هود: ﴿فَلَمّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلِيبَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرَنَا عَلَيْهَا حِجَارَة مِن سِجِيلِ ﴾ [هود: مراه فَرَنَا جَعَلْنَا عَلِيبَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرَنَا عَلَيْهَا حِجَارَة مِن سِجِيلِ ﴾ [هود: الله بد مِن بيانِ إفادة الله إنّ «ثُمّ» عَطَف ﴿دَمّرَنَا ﴾ على ﴿فَنَجَيْنَهُ ﴾ وإفادة (ثُمّ» في ﴿مُمّ دَمّرَنَا ﴾ على ﴿فَنَجَيْنَهُ ﴾ وأمّلرَنَا ﴾، ﴿وَأَمْطَرَنَا ﴾، فإذا قُلنا: إنّ «ثُمّ» عَطَف ﴿دَمّرَنا ﴾ على ﴿فَنَجَيْنَهُ ﴾ إمّا بمعنى الاستجابة، أي: استجابة التنجية التنافي المعنى على التأويل المصنفِ إشعارُ بأنّ لم يكنِ للمُعنى عن الدُّعاء، أو تقدير الإرادة حتى يصح العطف، وفي قولِ المصنفِ إشعارُ بأنّ الغُبُورُ صفتها (٢) وقت تَنْجيتِهم »، والمعنى على التأويل الصّحيح: قال لوطٌ: ربّ نَجّني وأهلي مما يعمَلون، فاستجَبْنا دُعاء، في تَنْجِيتِه وأهلِه إلّا عجوزاً قدّرنا غُبورَها، ثُم دَمّرنا وأهلي مما يعمَلون، فاستجَبْنا دُعاء، في تَنْجِيتِه وأهلِه إلّا عجوزاً قدّرنا غُبورَها، ثُم دَمّرنا الأَخْرِينَ وأمطُرْنا عليهم.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٠).

⁽٢) يعنى امرأة لوطٍ عليه السلام.

بالتّنجِية: العِصْمة. فإن قلت: فيا معنى قوله: ﴿ فَنَجَيْنَهُ وَاهْلَهُ اَجْمَعِينَ * إِلَّا عَجُولًا ﴾؟ قلتُ: معناه: أنه عَصَمَه وأهْلَه من ذلك إلا العَجُوز، فإنها كانت غيرَ مَعصُومةٍ منه؛ لكونها راضية به ومُعِينة عليه ومُحرِّشة، والراضي بالمعصية في حُكم العاصي. فإن قلت: كان أهله مؤمنين، ولولا ذلك لها طلَبَ لهم النجاة، فكيف استُثنيتِ الكافرةُ منهم؟ قلتُ: الاستثناءُ إنها وَقَعَ من الأهل، وفي هذا الاسمِ لها معهم شِركةٌ بحقِّ الزواج وإنْ لم تُشارِكُهم في الإيهان. فإن قلت: ﴿ فِي الْفَكِينَ ﴾ صِفةٌ لها، كأنه قيل: إلا عجوزاً مقدراً عبورها. ومعنى ﴿ الْفَبُورُ صِفتَها وقت تَنجِيبَهم. قلتُ: معناه: إلا عجوزاً مقدراً غُبورها. ومعنى ﴿ الْفَرِينَ ﴾ في العذاب والهلاك غير الناجِين. قيل: إنها هلكتْ مع مَن خَرجَ مِن القرية بها أُمطِرَ عليهم من الحجارة. والمرادُ بتدميرهم: الائتفاك بهم، وأمّا الإمطار: فعن قتادة: أمطرَ اللهُ على شُذّاذ القوم حجارة من السهاء فأهلكهم. وعن ابنِ زيد: لم يرضَ بالائتفاك حتى أتبعَه مطراً من حجارة. وفاعلُ ﴿ سَاء مَطرُ وعن ابنِ زيد: لم يرض بالائتفاك حتى أتبعَه مطراً من حجارة. وفاعلُ ﴿ سَاء مَطرُ عذوف؛ وهو مَطرُهم.

قولُه: (قيل: إنّها هَلَكتُ)، قيل: هُو بيانٌ لقولِه: «أنّ معنى الغابِرينَ هُو: غَيْرُ النّاجِين؛ لأنّها هَلَكتْ بها وَقَعتْ عليها منَ الحجارةِ معَ قومِها الخارِجينَ مِن تلك البلدة، وهُو المرادُ بكونِها في الغابِرين، لا أنّها كانت في البلدةِ المُوبَقةِ الـمُنقلِبةِ على أهلِها.

قولُه: (الائتفاكُ بهم)، أَفَكه عنِ الشيءِ يأْفِكُهُ إِفْكاً: صَرَفَه، وائتَفَكتِ البلادُ بأهلِها: هَلَكت.

قولُه: (شُذَّاذ القوم)، وهُمُ الذين يكونونَ في القوم وليسوا مِن قبيلتِهم».

قولُه: (إنّها هُو للجِنس)، قيل: لأنّ فاعلَ «ساءً» و «بئسَ» و «نِعْمَ» مشروطٌ بأنْ يكونَ جِنساً أو مضافاً إلى جِنس؛ ليكونَ المخصُوصُ بالذمِّ تفسيراً له، فيَحصُلُ في الكلام إبهامٌ وتفسير، فيتمكّنُ في الذِّهنِ فَضْلَ تمكُّن، ويحصُلُ به مزيدُ مَدْح أو ذَمّ (١).

⁽١) لتهام الفائدة انظر: «الإيضاح في شرح المُفَصّل» (٢: ٩٧).

[﴿ كُذَّبَ أَصْحَابُ لَتَيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمْ شُعَيْبُ أَلَا نَنْقُونَ * إِنِّى لَكُمْ رَسُولُ أَمِينٌ * وَأَنْقُواْ اللّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا أَسْتَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِي إِلّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ ١٧٦ - ١٨٠]

قُرئ: ﴿أَصْحَابُ لَيَكَةِ ﴾ بالهمزةِ وبتخفيفها، وبالجرِّ على الإضافة، وهو الوجه. ومَن قرأ بالنَّصبِ وزعم أن (لَيْكَةَ) _ بوزن «لَيْلةَ» _ اسمُ بلد؛ فتوهُمُ قادَ إليه خطُّ المُصحَف؛ حيثُ وُجِدتْ مكتوبةً في هذه السورةِ وفي سورة صاد بغيرِ ألِف. وفي

قولُه: (قُرِئ: ﴿أَصْعَنَ لَيَكَةِ ﴾ بالهمزة وبتخفيفها)، الحَرَميّانِ وابنُ عامر: «أصحابُ لَيْكةَ» بلام مفتوحةٍ من غيرِ همزةٍ بعدها ولا ألفٍ قبلَها وفَتْح التاء، والباقونَ: بالألفِ واللام معَ الهمزةِ وخَفْضِ التاءِ وتخفيفِها، وبالجرِّ على الإضافةِ: شاذّةٌ (١).

قولُه: (ومَن قَراً بالنصبِ وزعَمَ أنّ «لَيْكةَ» ـ بوَزْنِ «ليلة» ـ اسمُ بلد؛ فتَوهُمُّ)، قال في «الكواشي»: هذا تَـحكُّمٌ ظاهر، ولعله كان معَ آدمَ عليه السّلامُ حينَ عَلّمَ آدمَ الأسهاءَ كلّها وضَبْطَها إلى وقتِ دَعْواهُ.

وقلتُ: رَوَى الإمامُ محمدُ بنُ إسهاعيلَ البخاريُّ في «صحيحِه»: الأَيْكة ولَيْكة: الغَيْضَةُ (٢).

وقال الزجّائج: ويجوزُ وهُو حسَنٌ جدّاً «لَيْكةِ» بغيرِ ألفٍ على الكسر، على أنّ الأصلَ: الأَيْكةُ، وأُلقِيَتِ الهمزةُ فقيل: لَيْكَة، وأهلُ المدينةِ يفتَحون ـ على ما جاء في «التفسير»(٣) ـ الشّيكةُ، وأُلقِيَتِ الهمزةُ فقيل: لَيْكَة، وأهلُ المدينةِ يفتَحون ـ على ما جاء في «التفسير»(٣) اسمَ المدينةِ التي كان أُرسِلَ إليهم شُعَيْبٌ عليه السّلامُ. وكان أبو عُبيدِ القاسمُ بنُ سَلّام يختارُ هذه القراءةَ، لأنّ «لَيْكةَ» لا تنصر فُ، وذَكرَ أنهُ اختارها لـمُوافقةِ الكتابِ معَ ما جاء في التفسير (٤): كان المدينةُ تُسَمّى لَيْكةَ، وتُسَمّى الغَيْضةَ التي تَضُمُّ هذا الشجر (٥).

⁽١) انظر: حجّة القراءات ص١٩٥.

⁽٢) انظر: «صحيح البخاري» كتاب التفسير، سورة الشعراء قبل الحديث (٤٧٦٨)، وليس فيه لفظُ: «الغيضة».

⁽٣) في (ح) و(ف): «التقسيم».

⁽٤) من قوله: «اسم المدينة» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٩٨).

المُصحَف أشياء كُتبتْ على خلافِ قياس الخطِّ المُصطلَح عليه، وإنها كُتبتْ في هاتَيْن السُّورتَيْن على حُكم لفظِ اللافظ، كها يَكتُبُ أصحابُ النَّحو: «لان» و«لُولى»، على هذه الصُّورة؛ لبيان لفظِ المخفَّف، وقد كُتبتْ في سائر القرآنِ على الأصل، والقصَّةُ واحدة، على أن (لَيْكة) اسمٌ لا يُعرف. ورُوي: أنَّ أصحابَ الأيكة كانوا أصحابَ شجرٍ مُلتفِّ، وكان شجرُهم الدَّوْم. فإن قلتَ: هلّا قيل: أخوهم شُعيب، كها في سائر المواضع؟ قلت: قالوا: إنَّ شُعيباً لم يكن من أصحاب الأيكة. وفي الحديث: أنَّ شُعيباً أما مَدْين، أُرسِلَ إليهم وإلى أصحابِ الأيكة.

[﴿أَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَلِا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُخْسِرِينَ ﴿ وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴿ وَلَا تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَٱلْجِيلَةَ ٱلْأَوَلِينَ ﴾ ١٨١ - النَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَٱلْجِيلَةَ ٱلْأَوَلِينَ ﴾ ١٨١ - ١٨٤]

الكيلُ على ثلاثةِ أَضرُب: وافٍ، وطَفِيف، وزائد. فأَمَرَ بالواجب الذي هو الإيفاء، ونهى عن المحرَّم الذي هو التَّطفيف، ولم يَذكرِ الزائد، وكأنَّ تَرْكَه عن الأمر والنهي دليلٌ على أنه إنْ فَعَلَه فقد أَحسَن، وإن لم يَفعَلْه فلا عليه. قُرئ: (بالقُسطاس)

قولُه: (كما يَكتُبُ أصحابُ النّحوِ: «لانَ» و «لُولَى»، على هذه الصُّورةِ لبيانِ لفظِ المخفّف)، قال الزجّاجُ: الأُولى بسُكونِ اللام وإثباتِ الهمزةِ أجوَدُ اللّغات، وبعدَها «لُولى» بضمّ اللام وطَرْح الهمزة، والقياسُ: إذا تحرّكتِ اللامُ أن يَسقُطَ ألفُ الوصل؛ لأنّ ألفَ الوَصْلِ إنّما اجتُلِبَتْ لسكونِ اللام، وقد قُرِئ: «عادَ اللّهوَل»(١) على هذه الله عله الله هذا «لانَ» أصلُه: الآنَ، فأُلقِيت حركةُ الهمزةِ الثانية على لام التعريفِ حينَ خُفِّفت، وحُذِفتْ همزتُها فصار: لانَ، ذَكَرَ في كتابِ «خطِّ المصحَفِ» أنّ في مُصحفِ عبدِ الله وأُبكيّ: «لُولَى» بلا همزة.

قولُه: (الدُّوْم)، الجوهري: هُو شجرةُ الـمُقْل.

⁽١) يعني قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَ ﴾ [النجم: ٥٠].

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٧٧) ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٦٨٧.

مضموماً ومكسوراً؛ وهو الميزان، وقيل: القَرَسْطُون، فإن كانَ من القِسط؛ وهو العَدْل وجُعلتِ العينُ مُكرّرة: فوَزنُه فُعْلاس، وإلا فهو رُباعيٍّ. وقيل: هو بالرُّومية العَدْل. يقال: بَخَستُه حقَّه؛ إذا نقصتَه إيَّاه. ومنه قيل للمَكْس: البَخْس، وهو عامٌّ في كلِّ حقِّ ثبت لأَحدٍ أن لا يُهضَم، وفي كلِّ ملْكِ

قولُه: (وقيل: القَرَسْطون)، قيل: القرسطونُ: القَبّان الصّغير، وهُو لغةٌ رومية (١).

قولُه: (فَوَزْنُه: فُعْلاس)، قيل: فيه نظرٌ، والصّوابُ أنّ وَزنَه: فُعْلاع؛ لأنّ التكريرَ يقتضي أن يُوزَنَ بها قبلَه. فإنْ قلتَ: فعَلَ ذلك لعَدَم «فُعْلاع» كها قيل في بُطْنان؟ قلتُ: ذلك لوجودِ «فُعلانَ»، نحو عُثهانَ وغُفْران، وأمّا فُعْلاسٌ فلم يوجَدْ أصلاً. وأيضاً فقد نتكلّمُ هنا على فَرْضِ كونِه منَ القِسطِ وتكريرِ العَيْن، فعلى هذا يجبُ التعبيرُ عنهُ بها تَقدّمَه جَزْماً.

فإنْ قيل: عدولُ المصنّف إلى أنّ وَزْنَه «فُعْلاسٌ» إشارةٌ إلى أنهُ ليس هذا بالحقيقة تكريراً للعَيْن، فإنّ العينَ لا تُضاعَفُ وحدَها مَع تَخَلُّل اللام؛ لِها يَلزَمُ منَ الفَصْل الممتنع عندَهم، ولذلك قالوا: لا تُزادُ الفاءُ وحدَها مطلقاً.

قلتُ: قد صَرَّحَ بتكريرِ العَيْن، فكيف يُحْمَلُ على ذلك، فهُو واردٌ عليه مِن هذا الوجه أيضاً، إلّا أن يُقالَ: في عبارتِه تساهُلُ، على أنّ الكوفيِّينَ يُـجوِّزونَ مثْلَ هذه الزِّيادة.

قولُه: (وهُو عامٌ في كلِّ حقَّ ثبتَ لأحد)، ففي الكلام ترَقَّ، ذَكَرَ أَوَّلاً الأمرَ بإيفاءِ الكَيْل، وأكّدَه بقولِه: ﴿وَلَاتَكُونُواْ مِنَ الْمُخْسِرِينَ ﴾ على الطّرْدِ والعكس، ثُم تَرقّى إلى الأمرِ بالعَدْلِ في الموازين فإنها أكثرُ استعهالاً منَ المكاييل، ثُم جاء بهذا العامِّ، ثُم بأعمّ منهُ: ﴿وَلَا يَعْمُواْ فِي الموازين فإنها أكثرُ استعهالاً منَ المكاييل، ثُم جاء بهذا العامِّ، ثُم بأعمّ منهُ: ﴿وَلَا يَعْمُواْ فِي المُحيالِ أَو الميزان، والعُمُو تَعْمُ فِي المُحيالِ أَو الميزان، والعُمُو أَعَمُّ مِن تنقيصِ الحقوقِ وغيرِه من أنواع الفساد، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وذلك نحو قَطْع الطريقِ والغارةِ وإهلاكِ الزروع».

⁽١) وذكره الجواليقي في «المُعَرّب» ص٧٧٥، أعني القبّان، ولم يذكر القرسطون.

أن لا يُغصَبَ عليه مالكُه ولا يُتَحيَّف منه، ولا يُتصرَّف فيه إلا بإذْنِه تصرُّفاً شرعيًّا. يقال: عَثِيَ في الأرض وعَثَى وعاثَ، وذلك نحو: قَطْعِ الطريق، والغارة، وإهلاكِ الزُّروع، وكانوا يَفعلون ذلك مع تولِّيهم أنواعَ الفساد، فنهُوا عن ذلك. وقُرئ: (الجُبُلَة) بوزن الأبُلُة. و: (الجِبُلة) بوزن الخِلْقة، ومعناهنَّ واحد، أي: ذوي الجِبِلَّة، وهو كقولك: والخَلْق الأوَّلين.

[﴿ قَالُواْ إِنَّ مَا أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ * وَمَا أَنتَ إِلَّا بِشَرٌ مِّ ثَلْنَا وَإِن نَظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَندِينِ ﴾

فإن قلتَ: هل اختلفَ المعنى بإدخالِ الواو هاهنا وتَرْكِها في قصَّة ثمود؟ قلتُ: إذا دَخلتِ الواوُ فقد قُصِد مَعْنيانِ كلاهما مُنافٍ للرسالة عندهم: التَّسجيرُ والبَشَريَّة،

قولُه: (أن لا يُغصَبَ عليه مالكُه)، قال نورُ الدِّين الحكيمُ: هذا الاستعمالُ غيرُ مُوافِقِ لِيها ذَكَرَهُ في «المفصّل» (١) في قولِه: غَصَبْتُ عليه الضّيْعةَ.

منَ «الصِّحاح». الغَصْبُ: أَخْذُ الشيءِ حُكماً ظُلماً، تقولُ: غصَبْتُهُ منه، وغصَبْتُه عليه. فها في «المفصّل» هُو الصِّحيحُ الـمُعَوِّلُ عليه، والعُذرُ في هذا الاستعمالِ أنهُ على تقديرِ أنْ لا يَغصِبَ مالكه حالَ كونِه مُتسلِّطاً عليه شَرْعاً.

قولُه (وقُرِئ: «الجُبُلّة»)، قال ابنُ جِنِّي: وهِي قراءةُ الحسَنِ بخلافِ (٢) وأبي حُصَينْ (٣). قولُه: (الأبُلّة)، الجوهري: الأُبُلِّةُ، بالضمّ وتشديدِ اللام: الفِدْرةُ (٤) منَ التّمر، أي القطعة، والأُبلّةُ: اسمُ مدينةٍ إلى جنبِ البصرة.

قولُه: (إذا دخَلتِ الواوُ فقد قُصِدَ معنَيانِ)، إلى آخِرِه. فإنْ قلتَ: هذا بيانُ خاصيّةِ

⁽١) انظر: «المُفصَّل» للزمخشري (٢: ٤٩).

⁽٢) يعني بخلافٍ في الروايةِ عنه.

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٣٢).

⁽٤) بالفاء والدال الساكنة، وهي القِطعةُ من الشيء.

وأنَّ الرسولَ لا يجوزُ أن يكون مُسحَّرًا، ولا يجوزُ أن يكون بَشَراً، وإذا تُركت الواوُ فلَمْ يُقصَد إلا معنى واحد؛ وهو كونُه مُسحَّرًا، ثم قرّر بكونه بشراً مِثْلَهم. فإن قلت: «إنْ» المخفَّفة من الثقيلة ولامُها كيف تفرَّ قتا على فعل الظنِّ وثاني مفعولَيْه؟ قلتُ: أصلُها أن يتفرَّقا على المبتدأ والخبر، كقولك: إنْ زيدٌ لَـمُنطلِق، فلمَّا كان البابانِ _ أعني: بابَ «كان» وباب «ظننت» _ من جنسِ باب المبتدأ والخبر، فُعل ذلك في البابين، فقيل: إنْ كان زيد لَمُنطلِقاً، وإنْ ظننتُه لَمُنطلِقاً.

التركيب، فيا بيانُ الأبلغيّةِ واختصاصِ الواوِ بموضع دونَ موضع؟ قلتُ: التركيبُ بدونِ الواوِ في قصّةِ ثمودَ يُفيدُ التوكيدَ والتقرير، والقطع بأنهُ بشَرٌ مثلُهم، أي: لا ينبغي أن نؤمِن برسالاتِك إلا بشيءِ تمتازُ به عنّا؛ ولهذا قالوا: ﴿فَاتِبِكَايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ الصّلاقِينَ ﴾، والقومُ أنصَفوا في الطلَب، ولهذا قال: ﴿هَانِهِ عَنَاةً لُمّا شِرْبُ ﴾، وأمّا قومُ شُعيْبِ عليه السّلامُ فإنّم أثبتوا له شيئين: كونه مُسحّراً، وكونه بشراً مِثلَهم، كلُّ واحدٍ منهما مستقِلٌ في الممنع من كونهِ رسُولاً، يعني: نحن وأنتَ في عَدَم صلاحيّة الرِّسالةِ لكونِنا بشَراً سواءٌ، ولكَ المزيدُ علينا في كونِك مُسحّراً دوننا، ثُم أكدوا ذلك بقولِهم: ﴿وَإِن نَظُنُكُ لِمِن ٱلْكَذِينِينَ ﴾، والظّنُّ بمعنى اليقين؛ ولذلك أدخلَ إنّ واللام. ولمّا كان هذا الرِّدُ أبلغَ منَ الأولِ ما طلبوا البُرهانَ كما طلبوا، حيث قالوا: ﴿فَأْتِبِكَايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ السّمَاءِ ﴾ استهزاءً كما قطعوا بما فريشٌ بقولِهم: ﴿ إِنْ كَانَ هَنَا المُعنى رَمَز بقولِه، ﴿ وَلَو كَانَ فيهم أَدَى مَيْلُ إلى التصديق لَما أخطرُوهُ وَيُسَسِّ بقولِهم: ﴿ فَكَذَبُوهُ فَأَخَدَهُم الله عَلَي الله التصديق لَما أخطرُوهُ الله المنال: ٢٣١، وإلى هذا المعنى رَمَز بقولِه: «ولو كان فيهم أدنَى مَيْل إلى التصديق لَما أخطرُوهُ ببالِهم»، ثُم بينَ اللهُ تعالى استمرارَهم على ما كانوا عليه بقولِه: ﴿ فَكُذَبُوهُ فَأَخَدَهُم ﴾ أي: استمرُوا على ذلك وكذبوه تكذيبا غِبّ تكذيب، هذا معنى الفاءِ والتكريرِ في ﴿ فَكَذَبُوهُ ﴾ واتّصلَ بذلك عذابُ يوم الظُّلة.

انظُرْ أَيُّهَا المَتَامِّلُ في إعجازِ التنزيل ومواقع هذه الحروفِ الثلاثة، أعني: الواوَ والفاءَيْن، لئلَّا تَغفُّلَ عن موقع كلِّ حرف، فتكونَ أهلاً لأن تخوضَ فيه، والحمدُ لله الذي هَدانا لهذا وما كنّا لنهتديَ لولا أنْ هدانا الله.

[﴿ فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفَا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ ١٨٧]

قُرئ: ﴿ كِسَفَا ﴾ بالسكونِ والحركة، وكلاهما جمع كِسْفة، نحو: قِطَع وسِدْر. وقيل: الكِسْف والكِسْفة، كالرِّيع والرِّيعة؛ وهي القِطْعةُ. وكَسَفَه: قَطَعه. والسَّماء: السَّحابُ، أو المُظِلَّة. وما كان طلبُهم ذلك إلا لتَصميمِهم، كالجُحود والتكذيب، ولو كان فيهم أدنى مَيْل إلى التصديق لمَا أخطَرُوه ببالهم فضلاً أن يَطلُبوه. والمعنى: إنْ كنتَ صادقاً أنك نبيٌّ، فادعُ الله أن يُسقِط علينا كِسفًا من السهاء.

[﴿ قَالَ رَبِّيَّ أَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ١٨٨]

﴿رَبِي َأَعَلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ يريد: أنَّ الله أعلمُ بأعمالكم وبها تَستوجِبُون عليها من العقاب، فإنْ أراد أن يُعاقِبَكم بإسقاط كِسف من السهاءِ فَعَل، وإن أراد عِقاباً آخرَ فإليه الحُكْمُ والمَشيئة.

[﴿ فَكَذَبُوهُ فَأَخَذَهُمْ عَذَابُ يَوْمِ ٱلظُّلَّةِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * إِنَّ فِي ذَاكِ لَآيَةً ۗ وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُّوْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَمُو ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ١٨٩]

﴿ فَأَخَذَهُمْ ﴾ الله بنحو ما اقترَحُوا من عذابِ الظُّلَّة إنْ أرادوا بالسَّماء السَّحابَ،

قولُه: ﴿ ﴿ فَأَخَذَهُمْ ﴾ اللهُ بنحو ما اقتَرحوا مِن عذابِ الظُّلة)، يعني: الظُّلةُ في عذابِ يوم الظُّلةِ عَيْنُ السماءِ في قولِه: ﴿ كِسَفَا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ فالسماءُ إن أُريدَ بها السحابُ فأخَذَهمُ اللهُ تعالى بنَحْوِ ما اقتَرحوا وإن أُريدَ به الـمُطلّةُ فقد خالَفَ بهم.

وقلتُ: الـمُخالَفةُ أنسَبُ على أن يُفسّرَ قولُ شُعَيْبٍ عليه السّلامُ على غيرِ ما فَسّرَه المصنّفُ بأنْ يُجعَلَ مِن بابِ الأُسلوبِ الحكيم؛ فإنّهم حينَ طلَبوا إسقاطَ الكِسَفِ منَ السهاءِ

قولُه: (قُرِئ: ﴿كِسَفَا ﴾ بالسكونِ والحركة)، بالحركة: حَفْصٌ، والباقونَ: بالسُّكون(١١).

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» ص٠٢٥.

وإن أرادوا المُظِلَّة فقد خالف بهم عن مُقترِحِهم. يُروى: أنه حَبَسَ عنهم الريحَ سبعاً، وسلَّط عليهم الوَمَدَ، فأخذ بأنفاسِهم لا ينفعُهم ظلُّ ولا ماءٌ ولا سرَب، فاضطُرُّوا إلى أن خَرَجُوا إلى البَرِّيَّة فأظلَّتُهم سحابةٌ وَجَدُوا لها بَرداً ونَسياً، فاجتمعُوا تحتها، فأمطرتْ عليهم ناراً فاحتَرقُوا. ورُوي: أنَّ شُعيباً بُعث إلى أُمَّتيْن: أصحابِ مَدْيَن، وأصحابِ الأَيكة، فأهلِكَتْ مدينُ بصيحةِ جبريل، وأصحابُ الأيكة بعذابِ يوم الظُّلَة. فإن قلتَ: كيف كُرِّر في هذه السورةِ في أوّلِ كل قصةٍ وآخرها ما كُرِّر؟ الظُّلَة. فإن قلتَ: كيف كُرِّر في هذه السورةِ في أوّلِ كل قصةٍ وآخرها ما كُرِّر؟ قلتُ منها كتنزيلِ برأسه، وفيها مِنَ الاعتبار مثلُ ما في غيرها، فكانت كلُّ واحدة منها تُدلِي بحقٌ في أن تُفتتَحَ بها افتُتِحَتْ به صاحبتُها، وأن تُختَتَمَ بها اختُتِمَتْ

عِناداً وجُحوداً، قال: ربِّي أعلمُ بعمَلِكم وبها تَستحقُّونَه منَ العذاب؛ فإنهُ فوقَ ما تَطلُبونَه؛ ولذلك عاقبَهم بحَبْسِ الرِّيح، وتَسليطِ الوعد، ثُم أمطَرَت عليهم ناراً فاحتَر قواكما قال(١٠).

قولُه: (وسَلَّطَ عليهمُ الوَمَدَ)، الجوهري: الوَمَدُ والوَمَدةُ بالتحريك: شِدَّةُ حَرِّ اللَّيل.

قولُه: (فأُهلِكَتْ مَدْيَنُ بِصَيْحةِ جبريلَ عليه السّلامُ)، قالوا: الصّوابُ: برَجْفةِ الأرض، لقولِه تعالى: ﴿ فَأَخَذَتُهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾ [الأعراف: ٩١]، والصّيْحةُ كانت لقوم صَالح عليه السّلامُ، لقولِه تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ ﴾ [المؤمنون: ٤١]، وفيه نظر، لما ورد في سورة الأعراف في حق قوم صالح وشعيب: الرجفة، وفي سورة هود في حقهها: الصيحة (٢).

قولُه: (كيف كرّرَ في هذه السُّورة)، يعني قولَه: ﴿ إِنِّ لَكُمُّ رَسُولُ آَمِينٌ * فَأَتَّقُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَمَا آَسَّنُكُكُمْ عَكَيْدِمِنَ أَجْرٍ ﴾ وفي آخِرِها: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ وَمَاكَانَأَ كَثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ * وَإِنَّ رَبَّكَ لَمُقُ الْعَزِيزُ الرَّحِيدُ ﴾.

قولُه: (كلُّ واحدةٍ منها تُدلي بحقّ)، الأساس: ومنَ الـمَجَازِ: أَدْلَى بحقِّه وحُجّتهِ: أحضَرَها، وأَدْلَى بمالِ فلانِ إلى الحُكّام: رَفَعَه.

⁽١) من قوله: «وقلت: المخالفة» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) من قوله: «وفيه نظر» إلى هنا، أثبته من (ط)، وسقط من (ح) و(ف).

به، ولأنَّ في التكريرِ تقريراً للمَعاني في الأنفُس، وتثبيتاً لها في الصُّدور، ألا ترى أنه لا طريقَ إلى تحفُّظ العلوم إلا تَردِيدُ ما يرادُ تحفُّظُه منها، وكلَّما زاد ترديدُه كان أمكنَ له في القلب وأرسخَ في الفهم وأثبتَ للذِّكر وأبعدَ في النسيان؟ ولأنَّ هذه القِصصَ طُرِقتْ بها آذانٌ وُقُرٌ عن الإنصاتِ للحق، وقلوبٌ غُلف عن تدبُّره، فكُوثِرَتْ بالوعظ والتذكير، ورُوجِعتْ بالترديدِ والتكرير لعلَّ ذلك يفتحُ أُذناً، أو يفتق ذِهناً، أو يَصقُلُ

قولُه: (أو يَفْتِقُ ذِهْناً)، مِن فَتْقِ الفجرِ: انشقاقِه، لعلّه أَخَذَهُ مِن قولِه تعالى: ﴿كَانَنَا رَتْقًا فَفَنَقَنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]، أو منَ الفَتْقِ الذي هُو بمعنى الافتضاض تشبيها للنكاح بالأبكار (١).

ذَكَرَ مِن فوائدِ التكريرِ وعَدّها خِصالاً ثلاثاً، أولاها: أنّ الفائدةَ راجعةٌ إلى القَصَص وأنّ كلّ واحدةٍ منها كافيةٌ في الاعتبارِ مَزْجَرةٌ للزاجِرين.

وثانيتُها: الدِّلالةُ على أنَّ التكريرَ في نفسِه مفيدٌ ومؤثِّرٌ في نفْسِه وبه تحصُلُ الـمَلَكاتُ.

⁽١) في (ح) و(ف): «بالإنكار» بالنون، وفي (ط): «تشبيهاً للنكات بالأفكار»، والجادَّةُ ما أثبتناه.

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٢).

عَقْلاً طالَ عهدُه بالصَّقل، أو يَجْلُو فَهمَّا قد غطَّى عليه تراكُمُ الصَّدأ.

[﴿ وَلِنَّهُ لَنَنزِيلُ رَبِّ ٱلْمَنكِمِينَ * نَزَلَ بِهِ ٱلرُّحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرِقِرَّمُبِينِ * وَلِنَّهُ لَفِي زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ ١٩٢ - ١٩٦]

﴿ وَإِنَّهُ ﴾: وإنَّ هذا التنزيلَ، يعني: ما نُزِّلَ من هذه القِصَصِ والآيات. والمراد بالتنزيل: المُنزَّل. والباء في ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحَ ﴾ و (نَزَّلَ به الرُّوحَ) على القراءتَيْن للتَّعدية. ومعنى (نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ): جَعل اللهُ الرُّوحَ نازلاً به ﴿ عَلَى قَلْبِكَ ﴾ أي: حفَّظَ كه وفهَّمَك إيّاه، وأثبتَه في قلبِك إثباتَ ما لا يُنسى، كقوله تعالى: ﴿ سَنُقُرِثُكَ فَلا تَسَى ﴾ [الأعلى: ٦]. ﴿ بِلِسَانٍ ﴾ إمّا أنْ يتعلَّق بـ ﴿ المُنذِرِينَ ﴾، فيكون المعنى: لتكونَ مِنَ الذين أَنذَروا بهذا اللسان، وهم خمسة: هـودُ، وصالح، وشُعيب، وإسهاعيل، ومحمَّدٌ عليهم السلام.

قولُه: (على القراءتَيْن للتَعدِية)، ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: «نَزّلَ به» بتشديدِ الزّاي «الرُّوحَ الأَمِينَ» بنَصْبِهما(١)، والباقونَ: بتخفيفِ الزّاي والرّفع للاسمَينْ.

قولُه: (ومعنى «نَزَلَ بِهِ الرُّوحَ »: جَعَلَ اللهُ تعالى الرُّوحَ نازِلاً به ﴿ عَلَى قَلِيكَ ﴾)، هذا بيانُ اتصالِ ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ بقولِه: ﴿ لَنَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ وكيفيّةِ التنزيل مِن ربِّ العالمَين، يعني: كان ذلك التنزيلُ بواسطةِ مَلَكِ مُقرّبٍ مُطاع عند ذي العَرْش مَكِين، وفيه رَمْزُ إلى قولِه بعدَ ذلك: ﴿ وَمَا نَنزَلُ بواسطةِ مَلكِ مُقرّبٍ مُطاع عند ذي العَرْش مَكِين، وفيه رَمْزُ إلى قولِه بعدَ ذلك: ﴿ وَمَا نَنزَلُ بواسطةِ مَلكِ مُقرّبٍ مُطاع عند ذي العَرْش مَكِين، وفيه رَمْزُ إلى قولِه بعدَ ذلك: ﴿ وَمَا نَنزَلَ بهِ السّمِينَ هُذَا المعربية ... تنزيلُ بقولِه: ﴿ نَزَلَ ﴾ تتميمٌ لهذا المعنى؛ ومِن ثَمّ قال: «وفي هذا الوجهِ أنّ تنزيلَه بالعربيّة ... تنزيلُ لهُ على قلبِك »، وفي اختلافِ عجيء ﴿ لِسَانَ ﴾ منَ التنكيرِ في التنزيل، والتعريفِ في التفسير، حيث قال: «المعنى: نَزّلَه باللسانِ العربيّ » الإشارةُ إلى أنّ الأصلَ التعريفُ فيه؛ وأنهُ للعَهْد، وأُوثَرَ التنكيرُ في التنزيل؛ ليُؤْذِنَ بالتعظيم والتفخيم.

⁽۱) وحُجَّتُهم أن ذلك أتى عَقيبَ الخبر عن تنزيل القرآن وهو قولُه: ﴿ وَإِنْهُ لِنَا إِنْ أَلَمَاكِينَ ﴾ والتنزيل مصدر «نَزَّلَ» بالتشديد. فكأن قوله: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّحُ ٱلْأَمِينُ ﴾ كان مردوداً على ما تقدّمَه من ذِكْرِ الله تعالى ليكون آخِرُ الكلامِ منظوماً على لفظِ أولهِ إذْ كان على سياقه. انتهى بحروفه من "حجّةِ القراءات» ص ٢١٥.

وإمّا أن يتعلّق بـ ﴿ نَزَلَ ﴾، فيكونَ المعنى: نزّله باللسان العربيّ؛ لتُنذِرَ به؛ لأنه لو نزّله باللّسان الأعجميّ، لتجافوْا عنه أصلاً، ولَقالوا: ما نصنع بها لا نفهمُه، فيتعذّرُ الإنذارُ به. وفي هذا الوجه: أنَّ تنزيلَه بالعربيّة التي هي لسائكَ ولسانُ قومك تنزيلٌ له على قلبك؛ لأنك تَفهمُه وتُفهّمُه قومَك، ولو كان أعجميّا لكان نازلًا على سَمْعِك دونَ قلبك؛ لأنك تَسمعُ أجراسَ حُروفٍ لا تَفهم معانِيَها ولا تَعِيها، وقد يكونُ الرَّجل عارفاً بعدَّة لُغات، فإذا كُلِّم بلُغته التي لُقِّنها أولاً ونشأَ عليها وتطبَّع بها، لم يكن قلبُه إلا إلى مَعاني الكلامِ يَتلقّاها بقَلْبه ولا يكاد يَفطنُ للألفاظ كيف جَرَت، وإن كُلِّم بغير تلك اللَّغة وإنْ كان ماهراً بمعرفتها، كانَ نظرُه أولاً في ألفاظها ثُمَّ في مَعانيها، فهذا تقريرُ أنه نَزَلَ على قلبِه لنُزولِه بلسانٍ عربيٍّ مُبين. ﴿ وَلِنَّهُ ﴿ وَإِنَّ القرآنَ، يعني: ذكْرَه تقريرُ أنه نَزَلَ على قلبِه لنُزولِه بلسانٍ عربيٍّ مُبين. ﴿ وَلِنَّهُ ﴿ وَإِنَّ القرآنَ، يعني: ذكْرَه مُبتَتُ في سائرِ الكُتب السهاويّة. وقيل: إنَّ معانِيه فيها، وبه يُحتَجُّ لأبي حَنيفة رحمه الله مُعانِ الكُتب السهاويّة. وقيل: إنَّ معانِيه فيها، وبه يُحتَجُّ لأبي حَنيفة رحمه الله

قولُه: (وقيل: إنّ معانيَه فيها)، وفيه إشعارٌ بأنّ الوَجْهَ هُو الأوّلُ؛ لأنّ المقصُودَ في الإيرادِ إثباتُ النُبوّة، وتقريعُ الـمُكذّبينَ على أنّ القرآنَ المجيدَ نازلٌ مِن عندِ الله نَزَلَ به الرُّوحُ الأمينُ، وأنهُ ليس مِن قبيلِ إلقاءِ الجِنِّ: ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾، وفي قولِه: الرُّوحُ الأمينُ، وأنهُ ليس مِن قبيلِ إلقاءِ الجِنِّ: ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾، وفي قولِه: ﴿ وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾، وفي قولِه: ﴿ وَلِمَانِ عَرَفِي إليها عُلِي اليها عُلِي اللهِ المَّانِ الأقدَمين، ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿ أَوَلَا يَكُن لَمُمُ عَلَيهُ أَن يَعْلَمُهُ عَلَي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا المُعْ في الفُروع في هذا المقام وفي كثيرِ ممّا يُحاكيه، ليْتَه ما بالغَ في الأصُولِ، تَجَاوَزَ اللهُ تعالى عنه.

وقال صاحبُ «التقريب»: وفي الاحتجاج نَظرٌ؛ لأنهُ على حَذْفِ المضاف، وهُو المعاني، لا على تسميتها قُرآناً. ولِناصرِ القولِ الثاني أن يقولَ: إنّ الضّميرَ في قولِه تعالى: ﴿ وَلِنَّهُ لُنَنزِيلُ لَا عَلَى تسميتها قُرآناً. ولِناصرِ القولِ الثاني أن يقولَ: إنّ الضّميرَ في قولِه تعالى: ﴿ وَلِنَّهُ لُنَنزِيلُ ﴾ هُو هذا بعَيْنِه؛ كُرِّرَ لإناطةِ معنى آخَرَ به، وهُو بمعنى اسم الإشارة، والمشارُ إليه ما سَبَقَ منَ القَصَصِ والآيات، يَدُلُّ عليه قولُه: ﴿ وَلِنَّهُ لُنَنزِيلُ ﴾، يعني: ما نَزَل مِن هذه القَصَصِ والآياتِ، فيكونُ المعنى: إنّ هذا المذكورَ مُنزَّلٌ عليك بلسانٍ عربيًّ مبين ومعانيهِ

في جَوازِ القراءة بالفارسيّة في الصَّلاة على أنَّ القرآنَ قرآنٌ إذا تُرجم بغير العربيّة، حيثُ قيل: ﴿ وَإِنَّهُ اللهِ عَلَيْكَ اللهِ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكِ اللهُ عَلَيْكَ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُولُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُونُ المُعَلِيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْكُونُ عَلَيْكُولُونُ اللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُونُ المُعْلَى اللهُ عَلَيْكُونُ اللهُ عَلَيْكُولُ اللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ اللّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ ع

[﴿ أُولَوْ يَكُن لَمُّ مَايَةً أَن يَعْلَمُ مُعْلَمَكُواْ بَنِيَ إِسْرَةِ بِلَ ﴾ ١٩٧]

وقُرئ: ﴿يَكُن ﴾ بالتذكير، و﴿ اَيَةٌ ﴾ بالنصب على أنها خَبرُه، و ﴿ أَن يَعْلَمُهُ ﴾ هو الاسم. وقرئ: (تكن) بالتأنيث، وجُعلت (ءايَةٌ) اسبًا، و ﴿ أَن يَعْلَمُهُ ﴾ خَبراً، وليست كالأُولى؛ لوقوع النكرةِ اسبًا والمعرفةِ خبراً، وقد خُرِّج لها وجهٌ آخر؛ ليتخلَّصَ من ذلك، فقيل: في ﴿ يَكُن ﴾ ضميرُ القصّة، و (آيةٌ أَن يَعْلَمَهُ) جملةٌ واقعة موقع الخبر. ويجوزُ على هذا أن يكون (لهم آيةٌ) هي جُملةَ الشأن، و (أَن يَعْلَمَهُ) بدلاً عن (آيةٌ). ويجوزُ مع نصبِ «الآية» تأنيثُ (تَكُنْ)، كقوله: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَائُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ [الانعام: ٢٣] ومنه بيتُ لَبيد:

مُنزّلٌ في سائرِ الكُتب؛ ولذلك يُصَدّقُه علماءُ بني إسرائيلَ، حيث وجَدوه مُوافقاً لِما في كتُبِهم. وعلى هذا سائرُ المعاني مِن إثباتِ التوحيد، وتأسيسِ الأحكام، والحثّ على مكارم الأخلاق. وأمّا الاحتجاجُ به على جَوازِ القراءةِ بالفارسيّةِ فمُشكِلٌ. واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿يَكُنَ﴾ بالتذكير)، قـرَأَ ابنُ عامرٍ بالتاءِ الفَوْقانيّة، و«آيـةٌ» بالرّفْع، والباقون: بالياءِ والنّصب.

قولُه: (وقد خُرِّجَ لها وَجُهُ)، في «المطلع»: قال أبو عليِّ الفارسيُّ: إذا اجتَمعَ في بابِ كان معرفةٌ ونكِرة، فالذي يُجعَلُ الاسمُ منهُما المعرفةُ كما في المبتدأِ والخبر، وقد يجيءُ على قلبِه في الشِّعرِ إذا اضطُرَّ إليه، ولا يجوزُ في التنزيلِ، ووَجْهُه أنّ في ﴿يَكُن ﴾ ضميرُ القصّة، و «آيةٌ»: خبرُ مبتدأٍ متقدِّم عليه، فالجُملةُ في موضع نَصْب، كما تقولُ: كان زَيْدٌ مُنطلِقٌ، على معنى: كان الأمرُ هذا.

قولُه: (ويجوزُ معَ نصبِ «الآيةِ» تأنيثُ «تكُنْ»)، لأنّ المرادَ بالعِلم الآيةُ، كقولهم: مَن كانت أُمُّك، قال: وإنّما أُنسَّ لوقوع الخبر مؤنّثاً.

فمَضَى وقَدَّمَها وكانَتْ عادةً مِنهُ إذا هِمِي عَرَّدَتْ إقدامُها

وقُرئ: (تَعلمه) بالتاء. وعُلماءُ بني إسرائيل: عبدُ الله بن سلام وغيرُه، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَإِذَا يُنْكِنَ عَلَيْهِمْ قَالُواْ ءَامَنَا بِهِ عِلَيْهُ ٱلْحَقَّ مِن رَيِّنَا إِنَّاكُنَا مِن قَبْلِهِ مُسَلِمِينَ ﴾ [القصص: ٥٣]. فإن قلت: كيف خُطَّ في المُصحَف ﴿ عُلمَتُواْ ﴾ بواو قبل الألِف؟ قلتُ: خُطَّ على لُغةِ مَن يُميل الألِف إلى الواو، وعلى هذه اللغة كُتِبتَ الصَّلُوة والزّكُوة والرِّبُوا.

﴿ وَلَوْ نَزَلْنَهُ عَلَى بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ * فَقَرَأَهُ, عَلَيْهِم مَّا كَانُواْ بِهِ مُؤْمِنِينَ * كَذَلِكَ سَلَكُنْنَهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ * لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرُواْ الْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ * فَيَأْتِيهُم بَغْتَةُ وَهُمْ لَا يَشْعُونَ * فَيُعَوِلُونَ * فَيَعُولُواْ هَلْ نَعْنُ مُنظُرُونَ * أَفِيعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ * أَفَرَيَّتَ إِن مَّتَعْنَكُهُمْ وَهُمْ لَا يَشْعُونَ * أَفَرَيَّتَ إِن مَّتَعْنَكُهُمْ فَا كَانُواْ يُمَتَعُونَ * أَفَرَيَّتَ إِن مَّتَعْنَكُهُمْ فَا كَانُواْ يُمَتَعُونَ * أَفَرَيَتِهِم عَاكَانُوا يُمَتَعُونَ * أَفَرَيَتِهُمْ مَا كَانُواْ يُمَتَعُونَ * أَفَرَيَهُمْ مَا كَانُواْ يُمَتَعُونَ * أَفَرَيَتِهُمْ مَا كَانُواْ يُمَتَعُونَ * أَفَرَيَةُمْ مَا كَانُواْ يُمَتَعُونَ * أَلْوَا يُمَتَعُونَ * أَنْ أَعْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُواْ يُمَتَعُونَ * أَفَرَا يَعْنَا عَلْمُ مَا كَانُواْ يُمَتَعُونَ * أَفُوا يُوعَدُّونِ * إِنْ اللَّهُولُ يَمْتَعُونَ * أَنْ اللَّهُ الْعَلَيْنَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُعَلِّمُ الْمُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُنْ الْمُؤْلِقُولُونَ الْمُؤْلِقُونَ اللَّهُ الْمُعْمَلِينَ الْمُعْمَالِكُولُونَ اللَّهُ الْمُعْمُونَ الْمُؤْلِقُولُونَ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُؤْلِقِينَ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُعْلِقِيلُونَ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولَ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلَى الْمُؤْلِقُ الْمُعْلَى الْمُؤْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُؤْلِقُولُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُولُ اللَّعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ اللَّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْ

الأَعجمُ: الذي لا يُفصح وفي لسانه عُجْمة واستِعْجام. والأعجميُّ مِثْلُه، إلا أنَّ فيه لزيادة ياءِ النِّسبة زيادة تأكيد. وقرأ الحسن: (الأعجميِّين). ولها كانَ مَن يتكلَّم

قوله: (فمضَى وقَدّمها)، البيت (١١)، يصِفُ الحمارَ والأتان.

وعرّدت: تَأخّرتْ وجَبُنَتْ، والتعريدُ: التأخيرُ والجُبُن، وقيل: الإقدامُ بمعنى التقدِمةِ؛ ولذلك أنّتَ فعلَها، وقيل: لاكتسابِه التأنيثَ منَ المضافِ إليه. والاستشهادُ في تأنيثِ الفعل لتأنيثِ الخبر، وإن كان الاسمُ، أي: إقدامُها، مُذَكّراً، والضميرُ في إقدامِها للأتان. يقولُ: مضى العَيْرُ نحوَ الماءِ وقَدّمَ الأَتَانَ لئلّا يتَأخّر، وكانت إقدامُ الأَتَانِ عادةً منَ العَيْرِ إذا هِي تأخّرتْ عنِ الجُبْن.

قولُه: (وقَرَأ الحسَنُ: الأعجميِّين)، قال: ابنُ جِنِّي: هذه القراءةُ عُذرٌ في القراءةِ المُجتمَع عليها، وتفسيرٌ للغَرَضِ فيها، وذلك أنّ ما كان منَ الصِّفاتِ على أفعَلَ وأنثاه فُعْلاءُ لا يُجمَعُ بالواوِ والنُّون عَجْهاء، ولكنّ سبَبه أنه يُريدُ الأعجميين، ثُم حَذَفَ ياءَ النَّسَب، وجعَلَ جَمْعَها

⁽١) من معلقته المشهورة. انظر «شرح المعلّقات العشر» للتبريزي ص٢٢٣، وانظر «ديوانه» ص١٠١.

بلسان غيرِ لسانهم لا يَفقَهون كلامَه، قالواله: أَعجمُ وأعجميٌّ، شبَّهوه بمَن لا يُفصح ولا يُبِين، وقالوا لكلِّ ذي صوتٍ من البهائم والطيور وغيرِها: أعجمُ، قال مُميد:

ولا عَرَبيًّا شاقَهُ صوتُ أعْجَا

﴿سَلَكُنْنَهُ﴾: أدخَلْناه ومكنَّاه. والمعنى: إنَّا أنزَلْنا هذا القرآنَ على رَجلٍ عربيٍّ

بالواوِ والنون دَليلاً عليها، وأَمَارةً لإرادتِها كها جُعِلت صحّةُ الواوِ في عَوَاوِر أَمَارةً لإرادةِ الله الداء في عَواوير(١).

قوله: (ولا عربيًّا شاقَهُ صوتُ أعجَما)، قبله:

دعَتْ ساقَ حُرِّ تَرْحَةً وترنَّما لنسائحة في نَوْجِها مُتندِّما فصيحاً ولم تَفْغَرْ بمنطقِها فها ولا عربيًا شاقَه صوتُ أعجَما(٢)

وما هاجَ هذا الشّوقَ إلا حمامةٌ تغَنّت على غُصنٍ عشاءً فلم تَدَعْ عَجِبْتُ لها أنّى يكونُ غناؤها ولم أرَمِثلي شاقه صوتُ مِثلِها

يصِفُ صوتَ قُمْرِيّ. ساقُ حُرِّ: ذَكَرُ القُهَارِي. متندِّماً: لائهاً. فَغَرِفاهُ: أي فتحه، ويقالُ لكلِّ صوتٍ منَ البهائم والطُّيور: أعجم.

قوله: (والمعنى: إنّا أنْزَلنا هذا القرآنَ)، بيانٌ لنَظْم قولِه: ﴿كَنَالِكَ سَلَكُنَاهُ ﴾ بالمعاني السابقة، فقولُه: ﴿كَنَالُهُ سَلَكُنَاهُ ﴾ بالمعاني السابقة، فقولُه: ﴿إِنّا أَنزَلْنا هذا القرآنَ على رجُلٍ عربيِّ بلسانٍ عربيٍّ مُبِين الشارةُ إلى قولِه تعالى: ﴿وَإِنّهُ مُنْ اللّهِ اللّهِ عُلَى قَلْبِكَ ﴾. وقولُه: «وإنهُ مُعجِزٌ لا يُعارَضُ بكلام مِثلِه الشارةُ إلى قولِه: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَفِي مُبِينٍ ﴾. وقولُه: «وانضَم إلى ذلك اتّفاقُ علماءِ أهلِ بكلام مِثلِه المنزَلةِ قبله الشارةُ إلى قولِه تعالى: ﴿ أَوَلَزَيكُنَ أَلَمُ اللّهُ أَن يَعْلَمُهُ عُلَمَتُوا بَنِيَ إِسْرَةَ مِلَ ﴾. وقولُه: «ولو نزّلناهُ على بعضِ الأعاجم » إلى آخرِه، إشارةُ إلى الآيةِ الأخيرة، هذا، وإنّ ظاهرَ قولِه:

^{(1) «}المحتسب» (۲: ۱۳۲).

⁽٢) الأبيات لحميْد بن ثورِ الهلاليِّ في «ديوانه» ص٢٤-٢٧. وذكر المبرَّدُ في «الكامل» (٢: ١٠٢٨) أبياتاً جياداً منها.

بلسانٍ عربيًّ مُبين، فسمعوا به وفَهِموه وعَرَفُوا فصاحتَه وأنه مُعجِز لا يُعارَض بكلام مثله، وانضمَّ إلى ذلك اتفاقُ عُلماء أهل الكُتب المُنْزلة قبْلَه على أنَّ البشارة بإنزاله وتَحْلِية المُنْزل عليه وصِفتَه في كُتبهم، وقد تضمَّنتْ معانِيه وقصصَه، وصحَّ بذلك أنها مِن عند الله، وليست بأساطير كها زَعموا، فلَمْ يؤمِنوا به وجَحَدُوه، وسمَّوه شِعراً تارة، وسحراً أخرى، وقالوا: هو مِن تلفيقِ محمّد وافترائه. ﴿ وَلَوْ نَزَلْنَهُ عَلَى بَعْضِ ﴾ الأعاجم الذي لا يُحسن العربيَّة، فضلاً أن يَقدِرَ على نَظْمِ مِثْله ﴿ فَقَرَآهُ مُ عَلَيهِ هَكذا فَصيحاً مُعجِزاً مُتحدَّى به، لَكَفُرُوا به كها كَفَروا، ولَـتَمحَّلوا لجُحودِهم عُذراً، ولسمَّوه سِحراً. ثم قال: ﴿ كَذَلِكَ سَلَكُننه ﴾ أي: مثلَ هذا السَّلْكِ سَلَكْناه في قلوبهم، وهكذا مَحنَّاه وقرَّرناه فيها، وعلى مثلِ هذه الحال وهذه الصَّفةِ من الكُفر به والتكذيب له وصَعْناه فيها، فكيفها فُعِلَ بهم وصُنع وعلى أيِّ وجهِ دُبِّر أمْرُهم، فلا سبيلَ إلى أن يتغيَّروا عيّا هم عليه مِن جُحودِه وإنكارِه، كها قال: ﴿ وَلَوْ نَزَلْنَا عَلَيْكَ كِنَبًا فِي قِطَاسِ يتغيَّروا عيّا هم عليه مِن جُحودِه وإنكارِه، كها قال: ﴿ وَلَوْ نَزَلْنَا عَلَيْكَ كِنَبًا فِي قِطَاسِ يَتغيَّروا عيّا هم عليه مِن جُحودِه وإنكارِه، كها قال: ﴿ وَلَوْ نَزَلْنَا عَلَيْكَ كِنَبًا فِي قِطَاسِ يَتغَيَّرُه أَيْلِيمِ مُلْقَالَ اللَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إلاّ سِحَرُّ مُبِينٌ ﴾ [الأنعام: ٧].

"مثل ذلك السّلكِ سَلَكْناهُ في قلوبِهم"، وقولِه: «لا يؤمنون به» موضّحٌ لقولِه: ﴿سَلَكُننهُ فِي قَلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ مُشعِرٌ بأنّ المشارَ إليه هو قولُه: ﴿سَلَكُننهُ ﴾، حيث جعلَه صفة مصدرٍ عُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ مُشعِرٌ بأنّ المشارَ إليه هو قولُه: ﴿سَلَكُننهُ ﴾ مبتداً، و﴿سَلَكُننهُ ﴾ الخبرَ ليكونَ المشارُ إليه ما تضمّنَ معنى الآياتِ السابقة مِن مُفتتَح السُّورة، وهُو ما ذَكَرَه: «وليست بأساطيرَ كها زَعَموا، فلم يؤمنوا به وجَحَدوه وسَمّوهُ شِعراً »، إلى قولِه: «لَكَفَروا به كها كَفَروا، ولتَمَحّلوا بحُحودِهم » إلى آخِرِه. وكان قولُه: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِهِ ﴾ استئنافاً لبيانِ موجَبِ ذلك السّلكِ على مذهبِ أهلِ السُّنة، لجاء (١) النّظمُ غيرَ متعسف. قال القاضي في سُورةِ الحِجْر: وفيه دليلٌ على أنهُ تعالى يوجِدُ الباطلَ في قلوبِهم (٢).

قولُه: (وتَحْلِية المُنزَل)، يقال: حَلّيتُ الرجُلَ تَحْلِيةً: وَصَفْتُ حِليته.

⁽١) قولُه: «لجاء النَّظُمُ» متعلَّق بقوله: «ولو جعل» وقد طال الفَصْلُ بينهما.

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٣: ٣٦٣).

فإن قلتَ: كيف أَسنَدَ السَّلْكَ بصِفةِ التكذيب إلى ذاته؟ قلتُ: أراد به الدلالةَ على تمكُّنه مُكذَّباً في قلوبهم أشدَّ التمكُّن، وأثبَتَه فجعَلَه بمنزلةِ أمْرِ قد جُبِلوا عليه وفُطِروا. ألا ترى إلى قولهم: هو مجبولٌ على الشحِّ؟ يريدون: تمكَّن الشحُّ فيه؛ لأنَّ الأمورَ الخِلْقيّة أثبتُ من العارِضة، والدليلُ عليه: أنه أَسنَدَ تَرْكَ الإيمانِ به إليهم على عَقِبه؛ وهو قوله: ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ، فَإِنْ قَلْتَ: مَا مُوقَّعُ ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ ، ﴾ مِنْ قُولُه: ﴿سَلَكُنَّهُ فِي قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾؟ قلتُ: موقعُه منه موقع المُوضِح والمُلخِّص؛ لأنه مَسُوقٌ لثباتِه مُكذَّباً بَحِحُوداً في قلوبهم، فأُتبِعَ ما يقرِّرُ هذا المعنى مِن أنهم لا يَزالون على التكذيبِ به وجُحوده حتى يُعايِنُوا الوَعيد. ويجوزُ أن يكون حالاً، أي: سَلَكْناه فيها غيرَ مؤمَنِ به. وقرأ الحسن: (فتأتيهم) بالتاء، يعني: الساعة، و(بَغَتةً) بالتحريك. وفي حرفِ أُبيِّ: (ويَرَوْه بَغْتَةً). فإن قلتَ: ما معنى التعقيب في قوله: ﴿ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾ ﴿ فَيَقُولُواْ ﴾؟ قلتُ: ليس المعنى ترادُف رؤية العذاب ومفاجأته وسؤالِ النَّظِرةِ فيه في الوجود، وإنها المعنى ترتُّبُها في الشِّدّة، كأنه قيل: لا يُؤمِنون بالقرآن حتى تكونَ رؤيتُهم للعذاب فها هو أشدُّ منها؛ وهو لحُوقُه بهم مفاجأةً، فها هو أشدُّ منه؛ وهو سؤالهُم النَّظِرة. ومثالُ ذلك: أن تقولَ لمن تَعِظُه: إن أسأتَ مَقَتَك الصالحون فمَقَتَك اللهُ، فإنك لا تقصدُ بهذا الترتيب أنَّ مَقْتَ اللَّهِ يوجد عَقِيبَ مقتِ الصالحين، وإنها قصدُك إلى ترتيب

قولُه: (كيف أسند السّلْك بصفة التكذيب إلى ذاتِه؟)، يعني: إذا رجَعَ الضّميرُ مِن قولِه: ﴿سَلَكُننهُ ﴾ إلى المُنزَل، كان معناهُ ما قال: ﴿وعلى مِثل هذه الحالِ، وهذه الصِّفة وَضْعناهُ فيها »، فكيف يجوزُ إسنادُه إلى الله تعالى؟ وأجابَ: أنهُ أُريدَ بالإسنادِ إلى الله تعالى الدِّلالةُ على مَثِن المُنزلِ في قلوبهم حالَ كونِه مُكذّباً به على سَبيل الكناية، فقولُه: ﴿مُكذّباً »: حالٌ مؤكِّدةٌ منَ الضّمير في «مَكنّه»، كقولِه تعالى: ﴿ وَإِذَائتَلَى عَلَيْهِمَ ءَاينُننَا بَيّنَتِ ﴾ [الأحقاف: ٧]، وقيل: حالٌ مقدّرةٌ، وفي «المطلع»: الضّميرُ في سَلكناهُ للشِّركِ والتكذيب، قال ابنُ عبّاس والحسنُ وغيرُهما: سَلكنا الشِّركَ والتكذيبَ في قلوبِ مُشركي مكّة (١).

⁽١) ذكره البغويُّ في «معالم التنزيل» (٦: ١٢٩).

شِدَّة الأمرِ على المُسيء، وأنه يحصلُ له بسَبِ الإساءة مقتُ الصالحين، فما هو أشدُّ من مقتِهم؛ وهو مَقْتُ الله، وترى «ثمَّ» يقَعُ في هذا الأُسلوبِ فيحلُّ مَوقعُه. ﴿ أَفَيعَذَابِنَا يَسَتَعْجِلُونَ ﴾ تبكيتُ لهم بإنكارٍ وتهكُّم، ومعناه: كيف يَستعجِلُ العذابَ مَن هو مُعرَّض لعذابِ يَسأل فيه مِن جنسِ ما هو فيه اليومَ مِنَ النَّظِرة والإمهال طرفةَ عينِ فلا يُجابُ إليهاً؟! ويحتملُ أن يكونَ هذا حكايةَ توبيخِ يُوبَّخون به عند استِنظارِهم

قولُه: (وترى)، أي: وأنتَ تَرى لفظةَ «ثُم»، يريدُ أنّ «ثُمّ» إذا وَقَعَتْ فيها لم يَصحّ فيه معنى ما وُضِعتْ لهُ منَ التّراخي في الزّمان، مُجِلتْ على التّراخي في الرُّتبة، ففعل بالفاءًيْنِ هاهنا، أعني في قولِه: ﴿ فَيَقُولُواْ ﴾ حيثُ لم يَستقيما أنْ يَجِرِيا على موضوعِهما منَ التعقيبِ ما فعل بـ «ثُمّ» في قولِه تعالى: ﴿ ثُمَّكًا كَنْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البلد: ١٧].

قولُه: (تبكيتٌ لهُم بإنكارٍ وتَهكُم)، والتبكيتُ مِن بَكَتَهُ بالحُجّة، أي: غَلبَه. البَكْتُ: القَطْعُ، و «مِن» في «من النّظرة»: بيانُ «ما» في «ما هُو فيه»، ومعنى التبكيتِ: أنهُ لمّا قيل: ﴿ فَيَأْتِيهُم بَغْتَةُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ غَقْبُ ذلك بقولِه: ﴿ أَفِيعَذَابِنَا يَسْتَعْطِلُونَ ﴾ عَقّبَ ذلك بقولِه: ﴿ أَفِيعَذَابِنَا يَسْتَعْطِلُونَ ﴾ إسكاتاً لهم مع إنكارٍ وتهكُم، أي: كيف يَستعطِلونَ ما حالُهُ ما ذُكِر، وهِي أَنهُ ما يَأْتيهم بَغْتة، ويَسألونَ عندَ ذلك الإمهالَ فلا يُمهَلون، والعاقلُ لا يَستعجلُ ما فيه دمارُه. وهذا معنى التبكيت؛ لأنهُ كلامٌ جارٍ على العُرْفِ والعادة، والعاقلُ لا يَدفَعُ الكلامَ المُنْصِفَ (١) ولهذا قال: «مِن جِنس ما هُو [فيه] اليومَ منَ النّظرة».

قولُه: (مُعرّض لعذاب)، أي: منصوبٌ له. الجوهري: وعَرّضتُ فلاناً لكذا، فتَعرّضَ هُو له.

قولُه: (يوبّخُونَ به عندَ استنظارِهم)، أي: يوبّخونَ يومَ القيامة بقولِه تعالى: ﴿ أَفَهِ عَذَا إِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ حينَ يَطلُبونَ الإمهالَ بقولِهم: هل نحن مُنظَرون؟ و ﴿ يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ على هذا: مضارعٌ وقَعَ موقعَ الماضي على حكايةِ الحالِ الماضية في الدُّنيا، وكان مِن حقِّ الظاهر: أفبعذا بنا استَعجَلْتُم؟

⁽١) في (ح) و(ف): «المصنف».

يومئذ، و ﴿يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ على هذا الوجه حكاية حالٍ ماضية. ووجة آخر: متّصلٌ بها بعده؛ وذلك أنّ استعجالهم بالعذاب إنها كان لاعتقادِهم أنه غيرُ كائن ولا لاحِق بهم، وأنهم مُتّعون بأعهارٍ طوال في سلامةٍ وأمْن، فقال عزّ وعلا: ﴿ أَفَهِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ ﴾ أشرًا وبطرًا واستهزاءً واتّكالًا على الأمَلِ الطويل؟! ثم قال: هَبْ أنَّ الأمر كها يعتقدون مِن تَمتيعِهم وتَعمِيرهم، فإذا لَجقَهم الوَعيدُ بعدَ ذلك ما ينفعُهم حينئذٍ ما مضى مِن طُولِ أعهارهم وطِيبِ مَعايشهم. وعن مَيْمُونِ بن مِهْرانَ: أنه لَقِيَ الحسنَ في الطّواف، وكان يَتمنَّى لقاءه، فقال له: عِظْني، فلم يزدْه على تلاوة هذه الآية. فقال ميمونٌ: لقد وَعظتَ فأبكُغْتَ. وقُرئ: (يُمْتَعُون) بالتخفيف.

قولُه: (ووجه ٚآخَرُ: متصلٌ بها بعدَه)، يعني بقولِه: ﴿ أَفَرَوَيْتَ ﴾، ويتمُّ الكلامُ عندَ قولِه: ﴿ أَفَرَهُ يَتَ ﴾ ويتمُّ الكلامُ عندَ قولِه: ﴿ أَفَرَهُ مُنظُرُونَ ﴾ ثُم يَبتدئُ مِن قولِه: ﴿ أَفَرَعَدُ إِنا ﴾ على تأويلِ: أتستهزئونَ فتستعجِلونَ بعذابِنا؟ فالفاءُ في ﴿ أَفَرَعَيْتَ ﴾ للتسبيب، أي: استهزاؤهم ذلك سببُ لأنْ يُتعجّب منهم ويقالَ لكلِّ سامع: أرأيتَ إنْ متعناهُم سنينَ، فإذَنْ الهمزةُ في ﴿ أَفَرَعَيْتَ ﴾: مُقحَمةٌ لمزيدِ الإنكارِ والتعْجيب وعلى الأوّل الفاءُ في ﴿ أَفَرَوَيْتَ ﴾: على مُقدّر، أي: أُخبِرَ فَيتعجّب؟ والهمزةُ غيرُ مُقحَمةٍ فتكونُ الجملةُ (١) مُستقِلة.

قولُه: (ثم قال: هَبْ أَنَّ الأَمرَ كَمَا يَعتقِدُونَ)، هُو معنى قولِه تعالى: ﴿ أَفَرَيَّتُ﴾ أي: أخبرني ﴿إِن مَّتَعَنَّكُهُمْ سِنِينَ ﴾.

قولُه: (لقد وَعَظْتَ فأبلَغْتَ)، يعني: هذه الآيةُ منَ الجَوامع في بابِ الوَعْظ. رَوَينا عن مسلم، عن أنسٍ رضيَ اللهُ عنه، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يُؤتَى بأنعَم أهلِ اللهُ نيامِن أهلِ النارِ مسلم، عن أنسٍ رضيَ اللهُ عنه، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يُؤتَى بأنعَم أهلِ اللهُ نيامِن أهلِ النارِ صَبْغةً ثُم يُقال: يا ابنَ آدم، هل رأيتَ خيراً قَطّ؟ هل مَرَّ بكَ نعيمٌ قطّ؟ فيقولُ: لا والله يا ربّ، ويُؤتَى بأشدِّ الناسِ بُؤساً في الدُّنيا مِن أهلِ الجنة»(٢)، الحديث.

⁽١) في (ط): «الكلمة».

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٨٠٧).

[﴿ وَمَآ أَهْلَكُنَامِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ * ذِكْرَىٰ وَمَاكُنَّا ظَلِمِينَ ﴾ ٢٠٨ - ٢٠٩]

﴿مُنذِرُونَ ﴾ رئسل يُنذِرونهم ﴿ ذِكْرَىٰ ﴾ منصوبة بمعنى تَذْكرة؛ إمَّا لأنَّ اللّه والخمير في والحدّر مُتقارِبان، فكأنه قيل: مُذكّرون تذكرة. وإمَّا لأنها مفعولٌ له؛ على معنى: أنهم مُنذِرُونَ ﴾، أي: يُنذِرونهم ذوي تَذكرة. وإمَّا لأنها مفعولٌ له؛ على معنى: أنهم يُنذِرون لأجل الموعظة والتذكرة. أو مرفوعة على أنها خبر مبتدا محذوف، بمعنى: هذه ذكرى. والجملة اعتراضيّة. أو صفة بمعنى: مُنذِرون ذَوُو ذكرى. أو جُعِلوا ذكرى؛ لإمعانهم في التذكرة وإطنابهم فيها. ووجة آخر؛ وهو أن تكون ﴿ ذِكْرَىٰ ﴾ متعلّقة بـ ﴿ أَهَلَكُنا ﴾ مفعولاً له، والمعنى: وما أهلكنا من أهلِ قرية ظالمين إلا بعدما يعصُوا مثلَ عِصيانهم، ﴿ وَمَا صُنَاظَ لِمِينَ ﴾ فنُهلِكَ قوماً غيرَ ظالمين. وهذا الوجه عليه المعوّل. فإن قلت: كيف عُزلتِ الواوُ عن الجُملة بعدَ ﴿ إِلَّا ﴾ ولم تُعزَلُ عنها في عليه المعوّل. فإن قلت: كيف عُزلتِ الواوُ عن الجُملة بعدَ ﴿ إِلَّا ﴾ ولم تُعزَلُ عنها في قوله: ﴿ وَمَا أَهْلَكُنامِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَهَا كِنَا كُنَابٌ مُعَلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤]؟ قلتُ: الأصلُ عزلُ

قولُه: (لإمعانهم في التّذكِرة)، أي: مبالغتِهم، كقولِك: رجلٌ عَدْلٌ، ويقالُ: أمعَنَ الفَرَسُ: تباعَدَ في عَدْوِه، وأمعَنَ في السّير: أبعَدَ وأسرَعَ.

قولُه: (تذكِرةً وعِبرةً لغيرِهم)، الجوهري: العِبرةُ: الاسمُ منَ الاعتبار. وعن بعضِهم: العِبرةُ: الحالةُ التي يُعبَرُ بها مِن منزلةِ الجَهلِ إلى مَرْتَبةِ العِلم، ولهذا سُمِّي القياسُ عِبْرة، ومنهُ العبارةُ والعَبْرة.

قولُه: (وهذا الوجهُ عليه المُعَوّلُ)، أي: الاعتهادُ؛ لأنهُ تعالى لمّا بيّنَ أنّ أولئك المشركينَ الـمُستهزئينَ لا يؤمنونَ بالكتابِ ولا بالرسُولِ حتّى يرَوْ ا العذابَ الأليمَ حينَ لا تنفَعُهمُ الآياتُ، أتى بهذه الآية بياناً لاستحقاقِهمُ العذابَ والاستئصالَ، وأن يُجعَلوا نكالاً وعِبرة لغيرِهم كها جَرَتْ سُنّةُ الله تعالى في الأُمَم السالفةِ والقرونِ الخالية.

الواو؛ لأن الجملةَ صِفة لـ ﴿قَرْبَةٍ ﴾، وإذا زِيدَتْ فلِتأكيدِ وصلِ الصِّفة بالموصوف، كما في قوله: ﴿سَبْعَةُ وَثَامِنُهُمْ كَابُهُمْ ﴾ [الكهف: ٢٢].

[﴿ وَمَا نَنَزَلَتْ بِهِ ٱلشَّيَنطِينُ ﴿ وَمَا يَلْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾ إِنَّهُمْ عَنِ ٱلسَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴾ ٢١٠ – ٢١٢]

كانوا يقولون: إنَّ محمَّداً كاهِنُ، وما يتنزَّل عليه مِن جنسِ ما يَتنزَّلُ به الشياطين على الكَهَنة، فكُذِّبوا بأنَّ ذلك ممّا لا يتسهَّلُ للشياطين ولا يَقدِرون عليه؛ لأنهم مَرجُومون بالشُّهب مَعزُ ولون عن استهاع كلامِ أهل السَّهاء. وقرأ الحسن: (الشَّياطُونَ)، ووجهه: أنه رأى آخرَه كآخر يَبْرِينَ وفِلسطِين، فتخيَّر بين أن يُجِرِيَ الإعرابَ على النون، وبين أن يُجِرِيَ على ما قَبْله، فيقولَ: الشياطِينُ والشياطُونَ، كها تخيَّرت العَربُ بين أن يقولوا: هذه يَبْرُونَ ويَبرينُ، وفِلسطُونَ وفِلسطِينُ. وحقُّه أن تَشتَقَّه من الشَّيْطوطة؛ وهي الهلاك،

قولُه: (وإذا زِيدَتْ فلتأكيدِ وَصْل الصَّفةِ بالموصُوف)، يعني: ليس افتقارُ القريةِ في إهلاكِها إلى بَعْثةِ الرسُولِ لإلزام الحُجّة، كافتقارِها إلى سَبْقِ التقدير، وضَرْبِ الأجَل، وكم مِن قريةٍ أُهلِكت ولم يَصِلْ إليها نذيرٌ، نعَمْ، قد يَصلُ إليها إنذارُهم.

وقدِ اعتَرضَ صاحبُ «الفرائد» ومَنَعَ صحّةَ دخولِ الواوِ بيْنَ الصَّفةِ والموصُوف، وجوابُه ما سَبَقَ في «الكهف».

قولُه: (أَن تَشتَقَه منَ الشّيطوطة)، عن بعضِهم، أو مِن شَاطَ، أي: احتَرقَ مِن نارِ الغضَب، وبعضُهم جَعَلَ نونَه أصْليّةً، قال أُميّةُ بنُ أبي الصّلتِ في وَصْفِ سُليهان:

أيَّها شاطن عَصاهُ عكاه أَ ثُم يُلقى في السِّجنِ والأغلالِ(١)

عكاه: قيَّدُه.

⁽١) «ديوان أمية بن أبي الصَّلْت، ص٤٤٥.

كما قيل له: الباطِل. وعن الفرَّاء: غَلِطَ الشيخُ في قراءته: (الشَّياطُونَ)، ظنَّ أنها النونُ التي على هجاءَيْن. فقال النَّضرُ بنُ شُميل: إن جازَ أن يُحتَجَّ بقولِ العجَّاج ورُؤْبة، فهلا جازَ أن يُحتجَّ بقول الحسنِ وصاحبِه! _ يريد: محمّد بن السَّمَيْفَع _ مع أنَّا نعلمُ أنها لم يَقْرَآ به إلا وقد سَمِعا فيه!

قولُه: (النونُ التي على هجاءًيْنِ)، وفي الحاشية: الكوفيُّونَ يُسَمُّونَ جَمْعَ السّلامةِ الجَمْعَ على هجاءَيْنِ، وفي الحاشية: الكوفيُّونَ يُسَمُّونَ جَمْعَ السّلامةِ الجَمْعَ على هجاءَيْنِ، أي: ظنّ أنّ النُّونَ هِي النُّونُ التي تجيءُ بعدَ واوِ الجَمْع ويائه. وقال الزجّاجُ: وقرَأَ الحسنُ: «وما تَنزَّلتْ به الشّياطون» (١)، وهُو غَلَطٌ عندَ النّحويِّين، ومخالفٌ للمصحفِ والقُرّاءِ (٢).

وقال ابنُ جِنِّي بعدَ إطنابِه في تصحيح هذه القراءة: وعلى كلِّ حال، فـ«الشياطون» غلَط.

وقلت: والعجب من المصنّف كيف قام على ساقِ جدِّه في التَمحُّلِ لهذه القراءةِ التي ليست تَثبُتُ لا رواية ولا دراية، ويقولُ: «معَ أنّا نَعلَمُ أنّها لم يَقْرَءا به إلّا وقد سَمِعا فيه»، ويتقاعَدُ إذا سَمعَ منَ الأئمّةِ المشاهيرِ وأعلام المسلمينَ أدنَى خِلاف، كابنِ عامرٍ وحمزة، لا سيّما في هذه السُّورةِ في «لَيْكة» عنِ الحَرَميّيْنِ وابنِ عامر (٣).

قولُه: (فقال النّضْرُ بنُ شُمَيْل)، قال ابنُ الأنباريِّ: هُو أَخَذَ العِلمَ عن الخليلِ وعن فُصَحاءِ العرَب، وأَخَذَ عنهُ أبو عُبيدِ القاسمُ بنُ سلّام، وصنّفَ كتُباً^(٤).

قولُه: (بِقَوْلِ العَجّاجِ)، هُو: عَجّاجُ بنُ رُوْبةَ الراجزُ السّعديُّ مِن بني سَعْدِ بنِ تميم.

⁽١) في (ح) و(ف): «الشياطين» وليس بشيء.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٠٣). وعبارتُه الأخيرة: «ومخالفةٌ عند القُرّاءِ للمصحف».

⁽٣) وهو مما سبق بيانُه.

⁽٤) «نزهة الألبّاء» ص٨٥.

[﴿ فَلَا نَدْءُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَاهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ * وَٱنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ ٢١٣ – ٢١٤]

قد عَلِمَ أَنَّ ذلك لا يكون، ولكنه أرادَ أن يُحرِّك منه؛ لازديادِ الإخلاص والتقوى.

وفيه لُطفٌ لسائر المكلَّفين، كما قال: ﴿ وَلَوْ لَقَوْلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحاقة: ٤٤]، ﴿ فَإِن كُنتَ فِي شَكِّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ٩٤]. فيه وجهان: أحدُهما: أن يُؤمَر بإنذارِ الأقربِ فالأقرب مِن قومه، ويَبدأ في ذلك بمَن هو أولى بالبَداءة، ثم بمن يَليه، وأن يُقدِّمَ إنذارَهم على إنذار غيرهم، كما رُوي عنه عليه السلام: أنه لم وَخَلَ مكَّة قال: «كلُّ ربًا في الجاهليّةِ موضوعٌ تحت قدميَّ هاتَيْنِ، وأوّلُ ما أضعُهُ رِبَا العبّاس». والثاني: أن يُؤمَرَ بأن لا يأخُذَه ما يأخذُ القريب للقريب من العَطْف والرأفة، ولا يُحابيهم في

قولُه: (كلَّ رباً في الجاهليّةِ موضوع)، رَوَينا عنِ الترمذيِّ وابنِ ماجَه والدارِميِّ، عن عَمْرِو بنِ الأحوَصِ، سَمعتُ رسُولَ الله ﷺ في حَجّة الوَداع: «ألا إنَّ كلّ رباً في الجاهليّةِ موضوعٌ، لكُم رؤوسُ أموالِكم لا تَظْلِمونَ ولا تُظْلَمون»(١).

وعن ابنِ ماجَه والدارميِّ عن عمرَ بنِ الخطاب: أنَّ آخِرَ ما نزَلَ آيةُ الرِّبا^(٢). وكذَا عن البخاريِّ عن ابن عبّاس^(٣).

قولُه: (تحتَ قدَميّ)، أي: مُهدَرٌ. يقولُ الـمُوادِعُ لصاحبِه: اجعَلْ ما سَلَفَ تحتَ قدمَيْكَ: طَأَهُ واقمَعْه.

قولُه: (أن يُؤمَرَ بأنْ لا يأخذُه ما يَأْخُذُ القريبَ)، الفَرْقُ أنّ «أفعَلَ»على الأوّل على بابِه، وعلى هذا لمجرّدِ الزِّيادة، ولذلك قال في الأوّل: «الأقرَبَ فالأقرَب»، وفي الثاني: «القريبُ للقريب».

⁽١) أخرجه ابن ماجه (٣٠٥٥) وأبو داود (٣٣٣٦) والدارمي (٢٥٣٤) والترمذي (٣٠٨٧) وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح.

⁽٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٧٦) والدارمي (١٢٩) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (٢٤٦).

⁽٣) "صحيح البخاري" (٤٥٤٤).

الإنذارِ والتخويف. ورُوي: أَنهُ صَعِدَ الصَّفَا ليَّا نزلتْ، فنادَى الأقربَ فالأقربَ فَالْأَقربَ فَخِذاً فَخذاً، وقال: «يا بني عبدِ المطَّلب، يا بني هَاشِم، يا بني عبدِ مَنافٍ، يا عبَّاسُ عمَّ النبيِّ، يا صفيّةُ عمةَ رسولِ الله، إني لا أَمْلِكُ لَكُم مِنَ الله شَيئًا، سَلُوني مِنْ مَالي مَا شِئتُمْ».

ورُوي: أنه جَمَعَ بني عبدِ المطلبِ _ وهم يومئذِ أربعونَ رَجلاً، الرجلُ مِنْهُمْ يأكُلُ الجَذَعة، ويشربُ العُسَّ _ على رِجْلِ شاةٍ وقَعْبِ مِنْ لَبَنِ، فأكلُوا وشَربُوا حتى صَدَرُوا، ثم أَنْذَرَهُم فقالَ: «يا بَني عبدِ المطلبِ، لو أُخبرتُكم أَنَّ بسَفحِ هذا الجَبلِ خيلاً أكنتُمْ مُصَدِّقيَّ؟» قالوا: نَعَمْ. قالَ: «فَإِني نَذيرٌ لَكُمْ بينَ يَدَيْ عذابِ شديد».

ورُوي: أَنَّهُ قَالَ: «يا بَني عبدِ المطَّلب، يا بَني هاشِم، يا بني عبدِ مَناف، افتَدُوا أنفُسكم منَ النار

قولُه: (ورُوِي: أنهُ صَعِدَ الصّفا)، الحديث مَرْويٌّ عن الأئمّةِ مع اختلافٍ كثير (١)، وأمّا حديثُ جَمْعِ بني عبدِ المطّلبِ قد ذكرَهُ أحمدُ بنُ حَنْبلِ في «مُسنَدِه» (٢) مع اختلافٍ أيضاً. وأمّا ذِكْرُ عائشةَ وحَفْصة في الرِّوايةِ الأخيرةِ فيتُوهمُ أنّها كانتا زوجَتيْنِ لرسُولِ الله ﷺ حينَئذٍ، وليس كذلك، فإنهُ صَلَواتُ الله وسَلامهُ عليه تزوّج بها بعدَ قدومِه المدينة.

قولُه: (يا عبّاسُ عمَّ النبيِّ ﷺ)، تَرقّى في القريبِ منَ العمِّ وإلى العمَّةِ في الأشخاص، كما ترَقّى مِن بني عبدِ المطّلبِ إلى بني عبدِ مَنَافٍ في القبيلة.

قولُه: (ويَشرَبُ العُسّ)، الجوهري: العُسُّ: القَدَحُ العظيم، والرِّفدُ أكبرُ منه. والقَصَبُ: قَدَحٌ صغير. و «على رِجْلِ»: متعلِّقٌ بـ «جَمَع».

⁽۱) انظر: «صحيح البخاري» (٤٩٧٠) و«صحيح مسلم» (٢٠٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنها.

⁽٢) انظر: «مسند الإمام أحمد» (١٣٧١) من حديث علي بن أبي طالب رضوان الله عليه.

فإنِّ لا أُغني عنكم شيئاً»، ثم قال: «يا عائشةُ بنتَ أبي بكر، ويا حَفصةُ بنتَ عُمر، ويا فاطمةُ بنتَ عُمد، اشترِينَ أنفُسكنَّ منَ النار فإنِّي لا أُغني عنكنَّ شيئاً».

[﴿ وَلُخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱنَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّ بَرِيٓ أُثِمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [﴿ وَلُخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱنَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّ بَرِيٓ أُثِمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ [٢١٦ - ٢١٥]

الطائرُ إذا أرادَ أن ينحطَّ للوقوع كَسَرَ جناحَه وخَفَضه، وإذا أرادَ أن يَنهضَ للطيران رَفَع جناحَه، فجُعل خفضُ جناحِه عند الانحطاط مَثلاً في التواضُع ولين الجانب، ومنه قولُ بعضهم:

وأنتَ الشَّهِيرُ بِخَفْضِ الجَناحِ فِلا تَــكُ فِي رَفْعِهِ أَجْدَلا يَنهاه عن التكبُّر بعد التواضُع. فإن قلتَ: المتَّبِعون للرَّسول هم المؤمنون، والمؤمنون

قولُه: (فإنّي لا أُغْني عنكم)، أي: لا أدفَعُ، قال تعالى: ﴿فَهَلَ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ

قولُه: (مَثَلاً)، أي: صارتِ الاستعارةُ التمثيليَّةُ لكثرةِ استعمالِها مثَلاً في التواضُع، وبَلَغَ مبلغَ الأمثالِ السائرة.

قولُه: (وأنتَ الشهيرُ)(١)، أي: المشهورُ بالتواضعُ. الأجدَلُ: الصّقرُ، لَجدالتِه، أي: قوّتِه.

قولُه: (المتبعونَ للرسُولِ همُ المؤمنون)، توجيهُ السؤالِ أنَّ قولَه: ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ظاهراً غيرُ صالح لأنْ يقَعَ بياناً لقولِه تعالى: ﴿لِمَنِ ٱلْبَعَكَ ﴾؛ لأنَّ ﴿لِمَنِ ٱلْبَعَكَ ﴾ لا إبهامَ فيه، ولا يحتملُ غيرَ المؤمنينَ.

⁽١) لم أهتدِ إلى قائل البيت.

هم المتبعون للرسول، فها معنى قوله: ﴿لِينِ ٱلبَّعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾؟ قلتُ: فيه وَجهان: أن يُسمِّيهم قبلَ الدخولِ في الإيهان مؤمنين؛ لمُشارفتِهم ذلك، وأن يريدَ بالمؤمنين المصدِّقين بالسنتِهم، وهم صنفان: صِنفٌ صدَّق واتَّبع رسولَ الله فيها جاءَبه، وصنفٌ ما وُجِدَ منه إلا التصديق فحسب، ثم إمَّا أن يكونوا مُنافِقِين أو فاسِقين، والمنافقُ والفاسِقُ لا يُخفَضُ لهما الجناح. والمعنى: مِن المؤمنين مِنْ عَشيرتِك وغيرِهم، يعني: أنذِرْ قومَك، فإنِ اتَّبعوك وأطاعُوك فاخفِضْ لهم جناحَك، فإنْ عصَوْك ولم يَتَّبِعوك فتبرَّأ منهم ومِن أعهالهم من الشِّرك بالله وغيرِه.

[﴿ وَتَوَكَّلُ عَلَى ٱلْعَرِيزِ ٱلرَّحِيمِ * ٱلَّذِى يَرَيكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلَّبُكَ فِي ٱلسَّنجِدِينَ * إِنَّهُ هُوَ ٱلسَّيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٢١٧- ٢٢٠]

﴿ وَتَوَكَّلُ ﴾ على الله يَكفِكَ شرَّ مَن يَعصِيك منهم ومِن غيرِهم.....

وأجابَ مِن وجهَيْنِ: أحدُهُما: أنّ المؤمنينَ يرادُ بهمُ الذين لم يُؤمنوا بعدُ، بل شارَفُوا لأنْ يؤمنوا، كالمؤلّفةِ مجَازاً باعتبارِ ما يَؤُولُ، وكان منِ اتّبعَك شائعاً فيمَن آمَنَ حقيقةً، ومَن آمَنَ مَجَازاً، فبيّنَ بقولِه: ﴿مِنَ ﴾ أنّ المرادَ بهمُ المشارِفونَ، أي: تواضَعْ لهؤلاءِ استهالةً وتأليفاً.

وثانيهما: أنْ يُرادَ بالمؤمنينَ: الذين قالوا: آمَنّا، وهم صِنْفانِ: صنْفٌ صدّق واتّبعَه، وصنْفٌ ما وُجِدَ منهم إلا التّصديقُ، فقيل: من المؤمنينَ وأُريدَ بعضُ الذين صَدّقوا واتّبعوا، أي: تواضَعْ لهم محبّةً ومودّةً، ف (مِن الله على الأول: بيانٌ، وعلى الثاني: تبعيضٌ، وموقعهُ موقعُ البَدَل ﴿لِمَنِ البَّعَكَ ﴾، والتقديرُ: واخفِضْ جَناحَك لبعضِ المؤمنين، وهمُ الذين اتّبعُوكَ، ومِن ثَم فَصّلَهم بقولِه: «فإنِ اتّبعُوكَ وأطاعوكَ فاخفِضْ لهم جَناحَك، فإنْ عَصَوْكَ ولم يتّبعوكَ فتبرّأُ منهم ». والذي هُو أُجرَى على أفانين البلاغة أنْ يُحمَلَ الكلامُ على أُسلوبِ وَضْع المُظهرِ موضعَ المُضمَر، وأنّ الأصلَ: ﴿ وَأَنذِرَ عَشِيرَتَكَ ٱلأَقْرَبِيكَ * وَلَخفِضْ جَناحَك لِمَنِ وَضْع المُنهم، فعَدَلَ إلى «المؤمنين»، ليَعُمّ وليُؤذِنَ أنّ صفةَ الإيهانِ هِي التي تَستحقُ أن يُحرَمَ صاحبُها، ويَتَواضَعَ لأَجْلِها منِ اتّصَفَ بها، سواءٌ كان مِن عشيرتِكَ أو مِن غيرِهم.

والتوكُّل: تفويضُ الرَّجلِ أمْرَه إلى مَن يَملِكُ أَمْرَه ويَقدِرُ على نفعِه وضرِّه. وقالوا:

قولُه: (والتوكُّل: تفويضُ الرجُلِ أمرَه إلى مَن يملِكُ أمرَه ويَقدِرُ على نَفْعِه وضُرِّه)، هذا مُوافقٌ لكلام الشّيخ العارِفِ الأنصَاريِّ (١): التَّوكُّلُ: كِلَةُ الأمرِ كلِّه إلى مالِكه، والتعويلُ على وِكالتِه (٢). لكنّ قولَه الآخر: «المتوكِّلُ: مَن إنْ دَهَمَه أمرٌ لم يحُاولْ دَفْعَه عن نفْسِه بها هُو معِصيةٌ لله» مِن أحطِّ مراتبِ التوكُّل وأدناها. وقال العارفُ: التوكُّلُ على ثلاثِ درجات، كلُّها تَسيرُ مسيرَ العامَّة، الأُولى: التوكُّلُ معَ الطلَبِ ومُعاطاةِ السببِ على نيَّةِ شُغلِ النفْسِ ونَفْعِ الْحَلْقِ وتَركِ الدّعوى. والثانيةُ: التوكُّلُ معَ إسقاطِ الطَّلبِ وغضِّ العَيْنِ عن السببِ اجتهاداً في تصحيح التوكُّل، وقَمْع تَشرُّفِ النفْس، وتفرغاً لحفظ الواجبات. والثالثةُ: التوكُّلُ معَ معرفةِ التوكُّل النازعةِ إلى الخلاص مِن علَّةِ التوكُّل، وهُو أن يَعلَمَ أنَّ مَلَكةَ الحقُّ تعالى للأشياءِ مَلَكةُ عِزةٍ لا يشاركُه فيها مُشارِك، فيكِلَ شرِكتَه إليه، فإنّ مِن ضرورةِ العُبوديّة أَن يَعلَمَ العبدُ أَنَّ الحقِّ هُو مالكُ الأشياءِ وحدَه (٣). وعنَى بقولِه: «معَ معرفةِ التوكُّلِ النازعةِ إلى الخلاص مِن علَّةِ التوكُّل»: أن يَعلَمَ أنَّ اللهَ تعالى لم يَترُك أمراً مُهمَلاً، بل فَرَغَ منَ الأشياءِ كلُّها وقَدَّرَها، وإنِ اختَلَفَ منها شيءٌ في العقول، أو تَشَوَّشَ في المحسُّوس، أوِ اضطرَبَ في المعهودِ المدبّر، وشأنُّه سَوْقُ المقادير إلى المواقيت، فالمتوكِّلُ: مَن أراحَ نفْسَه مِن كَدِّ النظَر، ومُطالعةِ السببِ، سُكوناً إلى ما سَبَقَ منَ القسمةِ معَ استواءِ الحالَيْن، وهُو أن يَعلَمَ أنّ الطلب لا يَجِمَع، والتوكُّلُ لا يَمنَع، ومتى طالَعَ بتوكُّلِه عِوَضاً كان توكُّلُه مدخولاً، وقَصْدُه معلولاً، وإذا خَلَصَ مِن رِقٌ هذه الأسبابِ، ولم يلاحظْ في توكُّلِه سوى خالِص حتِّ الله عَزَّ وجَلَّ، كفاهُ اللهُ تعالى كلّ مُهمّ.

وإلى المرتبةِ الأُولى الإشارةُ بترتُّبِ الأمرِ بالتوكُّل على وَصْفِ الرحيم؛ فإنّ مِن رحمتِه تعالى جَعْلَه صَلَواتُ الله وسَلامُه عليه سبباً لإرشادِ الخَلْق: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَكَ إِلَّا رَحْمَةً ﴾

⁽١) يعني الإمامَ أبا إسماعيل الهروي صاحب «منازل السائرين» الذي شرَحَه ابنُ القيّم في كتابه «مدارج السالكين».

⁽۲) انظر: «مدارج السالكين» (۲: ۱۲٦).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ١٢٩ - ١٣٥).

المتوكِّلُ مَن إِنْ دَهِمَه أُمرٌ لم يُحَاوِل دَفْعَه عن نَفْسِه بها هو معصيةٌ لله، فعلى هذا إذا وَقَعَ الإنسانُ في محنة ثم سأل غيرَه خلاصَه، لم يخرجْ من حدِّ التوكُّل؛ لأنه لم يحاول دفْعَ ما نَزَلَ به عن نَفْسِه بمعصية الله. وفي مصاحف أهلِ المدينة والشام: (فتوكَّل)، وبه قرأ نافعٌ وابنُ عامر، وله محمَلان في العَطف: أن يُعطف على ﴿فَقُلُ ﴾ [الشعراء: ٢١٦]، أو فَلَا نَدْعُ ﴾ [الشعراء: ٢١٣]. ﴿ فَلَا نَدْعُ ﴾ [الشعراء: ٢١٣]. ﴿ فَلَ الْمَرْيِزِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ : على الذي يَقهر أعداءَك بعزَّته وينصرُك عليهم برحمتِه. ثم أثبَع كونَه رحياً على رسوله ما هو من أسباب الرحمة؛ وهو ذِكْرُ ما كان يفعلُه في جوف الليل مِن قيامِه للتهجُّد، وتقلُّبه في تصفُّح أحوال المتهجِّدين من أصحابه؛ ليطَّلعَ عليهم من حيثُ لا يَشعرون، ويَستبطِنَ سرَّ أمرِهم، المتهجِّدين من أصحابه؛ ليطَّلعَ عليهم من حيثُ لا يَشعرون، ويَستبطِنَ سرَّ أمرِهم، وكيف يَعملون الأخرتهم، كما يُحكى: أنه حينَ نُسِخَ فرضُ قيام الليل، طاف تلك الليلة ببيوتِ أصحابه لينظُرَ ما يَصنعون؛ لحِرْصِه عليهم وعلى ما الليل، طاف تلك الليلة ببيوتِ أصحابه لينظُرَ ما يَصنعون؛ لحِرْصِه عليهم وعلى ما

[الأنبياء: ١٠٧]، وإلى المرتبة الثانية الإشارة بقولِه تعالى: ﴿ النَّذِى يَرَىكَ حِينَ تَقُومُ * وَتَقَلَّكَ فِي السَّاحِدِينَ ﴾، أي: حينَ تتفرّغُ لأداءِ حفظِ الواجبات؛ لأنّ في حفظِ الواجباتِ تصحيحَ أمرِ التوكُّل، وفي الإخلاصِ فيها، بأن تَعبُدَ الله كأنّك تراه، فإنْ لم تكنْ تراهُ فإنهُ يَراك، المومَى التوكُّل، وفي الإخلاصِ فيها، بأن تَعبُدَ الله كأنّك تراه، فإنْ لم تكنْ تراهُ فإنهُ يَراك، المومَى إليه بقولِه تعالى: ﴿ النَّذِي يَرَيكَ حِينَ تَقُومُ ﴾، فمع تشرُّفِ النفْسِ، وإلى الرُّتبةِ الثالثة الإشارةُ بقولِه تعالى: ﴿ الْفَرِيزِ ﴾، كما قال العارفُ: «أن يَعلمَ أنّ مَلَكةَ الحقِّ تعالى للأشياءِ مَلَكةُ عزّة، لا يُشاركُه فيها مُشاركٌ». ولعلّ السرّ في تقديم هذا الاسم على الوَصْفَيْنِ الأخيرَيْنِ اقتضاءُ مقام التسلّي عنِ المشاقِّ اللاحقةِ منَ القوم إليه، لأنّ قولَه: ﴿ وَتَوَكَلُ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ وَتَوَكَلُ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ وَتَوْكُلُ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ وَتُوكُلُ ﴾ منادً وأمرَهم إلى العزيزِ الغالبِ القاهر، واشتغِلْ بدعوةِ مَن يقبَلُ دَعوتَك، منهم، وكِلْ أمرَكَ وأمرَهم إلى العزيزِ الغالبِ القاهر، واشتغِلْ بدعوةِ مَن يقبَلُ دَعوتَك، منهم، وكِلْ أمرَكَ وأمرَهم إلى العزيزِ الغالبِ القاهر، واشتغِلْ بدعوةِ مَن يقبَلُ دَعوتَك، مُهداةٌ إلى الحَلْق، وتفرّغ لعبادةِ ربِّك بالليل والنهار.

قولُه: (حينَ نُسِخَ فَرْضُ قيام الليل)، أي: بقولِه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَنَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ [المزمل: ٢٠] أي: أسقَطَ عنكُم.

يوجَدُ منهم مِن فِعْلِ الطاعات وتكثيرِ الحسنات، فوَجَدَها كبيوت الزَّنابير لِما سَمِعَ منها مِن دَندنتِهم بذِكْرِ الله والتلاوة. والمرادُ بـ ﴿السَّنِجِدِينَ ﴾: المصلُّون. وقيل: معناه: يَراكُ حين تقومُ للصلاة بالناس جماعةً. وتقلُّبُه في الساجدين: تصرُّفُه فيها بينهم بقيامِه ورُكوعه وسُجودِه وقعوده إذا أمَّهم. وعن مقاتل: أنه سأل أبا حَنيفة رحمه الله: هل يَجِدُ الصلاة في الجهاعة في القرآن؟ فقال: لا يَحضُرُني، فتلا له هذه الآية. ويحتملُ أنه: لا يخفى عليه حالُك كلَّها قمت وتقلَّبت مع الساجدين في كِفاية أُمورِ الدِّين، ﴿إِنَّهُ مُوالسَّيعُ ﴾ لِما تقولُه ﴿الْعَلِيمُ ﴾ بها تنويهِ وتَعملُه. وقيل: هو تقلُّبُ بَصِره فيمن يصلي خلْفه، من قوله عليه السلام: «أتِمُوا الرُّكوعَ والسجودَ، فوالله إني لأراكُم مِنْ خلفِ ظَهرِي إذا ركعتُم وسجدْتُم». وقُرئ: (ويُقَلِّبُك).

[﴿ هَلْ أُنَيِّتُكُمُّمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَاكٍ أَشِيمٍ * يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَنْدِبُونَ ﴾ ٢٢١–٢٢٣]

قولُه: (مِن دَندَنَتِهم)(١)، في «الفائق»: الدّندنَةُ: كلامٌ أرفَعُ منَ الهَيْنَمةِ تُردّدُه في صَدرِك تَسمَعُ نَغمتَه ولا يُفهَم.

قولُه: (قولُه: إنّي لأراكم خَلْفَ^(۲) ظَهْري)، رَوَينا في «صَحيح البخاريِّ» عن أنسٍ، قال: أُقيمتِ الصَّلاةُ، فأقبَلَ علينا رسُولُ الله ﷺ بوَجْهِه، فقال: «أقيموا صُفوفكم وتَراصُّوا؛ فإنّي أراكُم مِن وراءِ ظَهْري» (٣). وفي رواية أبي داودَ عن أبي هريرةَ، أنّ النبي ﷺ كان يقول: «اسْتَوُوا، استَوُوا، فوالذي نفْسي بيدِه إنّي لأراكُم مِن خَلْفي كما أراكم مِن بين يَديّ» (٤).

⁽۱) «الفائق في غريب الحديث» (۱: ٤٤٠).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «من خلف».

⁽٣) أخرجه البخاري (٧١٩).

⁽٤) لم أجده في «سنن أبي داود»، وهو في «مسند أحمد» (١٣٨٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

سورة الشعراء _____________

كشِقّ، وسَطيحٍ،

قولُه: (كشِقِّ وسَطيح)، وهما كاهنانِ، ومُسيلِمةُ وطُلَيْحةُ مَتَنبِّيانِ.

فأمّا شِقٌّ فهُو ابنُ صَعْبِ بن رُهْم بنِ نَذيرِ بن بَشيرِ. وقصّتُه ـ على ما رَواهُ الشيخُ أبو الوفاءِ المَهْديُّ بنُ محمدِ البغداديُّ في كتابِ «مقاماتِ العلماء»: أنَّ ربيعةَ بنَ نَصْر اللَّخْميّ، مِن ملوكِ اليَمَن، رأى رُؤيا هالَتْه، فلم يدَعْ كاهناً ولا ساحراً ولا مُنجِّماً مِن أهلِ مملكتِه إِلَّا جَمَعَهِم إليه، ثُم قال لهم: أخبِروني بتأويل رُؤيا رأيتُه، فقالوا: اقصُصْ علينا نُخبِرْك، فقال: لم يَعرِفْ تأويلَها إلّا من يَعرِّفُها قبْلَ أنَ أُخبِرَه بها، فقال رجلٌ مِن أولئك القومَ: إنْ كان الملكُ يريدُ هذا فلْيبعَثْ إلى سَطيح وشِقٌ؛ فأخْضَرَ الملكُ الشّقّ، فقال المِلكُ: أخبرْني رؤياي، فإنَّك إنْ أَصَبْتَها أَصَبْتَ تأويكُها. قال: رأيتَ جُمجُمةً خرَجَتْ مِن ظُلمة فوَقَعَتْ بأرضِ تِهامةَ فأكلتْ منها كلُّ ذاتٍ جُمجُمة. قال لهُ: ما أخطَأْتَ يا شِقُّ منها شيئاً، فما عندَك في تأويلِها؟ قال: أحلِفُ بها بيْنَ الحَرِّتَيْنِ مِن إنسان لَينزِلَنَّ أرضَكُمُ السُّودانُ، فلَيَغلِبُنَّ على كلِّ طفلةِ البَّنان، وليَملِكُنّ ما بيْنَ أَبْيَنَ إلى نَجْران. قال الـمِلكُ: وأبيكَ يا شِقّ، إن هذا لنا لغائظٌ مُوجِع، فمتى هُو كائنٌ، أفي زماني أم بعدَه؟ قال: بل بعدَه بزمان، ثُم يَستنقذُكم منهم عظيمٌ ذو شأن، ويُذيقُهم أشد الهُوَان. قال: ومَن هذا العظيمُ الشأن؟ قال: غلامٌ ليس بِدَنيٌّ و لا بَذيء، يَخْرُجُ مِن بيتِ ذي يَزَن، قال: فهل يدومُ مُلكُه أم ينقطع؟ قال: بلَ ينقطعُ برسُولٍ مُرسَل يأتي بالحقِّ والعَدْلِ مِن أهل الدِّين والفَضْل، يكونُ الـمُلكُ في قومِه إلى يوم الفَصْل. قال: وما يومُ الفصل؟ قال: يومُ تُجُزَى فيه الوُّلاةُ يُدعَى فيه منَ السهاءِ بدَعَواتٍ يَسمَعُها الأحياءُ والأموات، قال: أحقُّ ما تقولُ يا شقّ؟ قال: وربِّ السماءِ والأرضِ وما بينَهما إِنَّ ما أَنبَأْتُكَ بِه لَحَقٌّ، وكان قد قَدِمَ على الملِك سَطيحٌ قبلَه فأخبَرَه بنحوِ ما أخبَرَهُ شُقٌّ لا يخْتَلفُ إِلَّا فِي أَلْفَاظٍ، منها: قولُه: بل ينقطع، قال: ومَن يَقطَعُ؟ قال: نبيٌّ زكِيٌّ يأتيه الوحيُ مِن قِبَلِ العَلِيِّ. قال: ومَن هذا النبيِّ؟ قال: رجلٌ مِن ولدِ غالبِ بنِ فِهرِ بن مالكِ بن النَّضْر؟ يكُونُ المُلكُ في قومِه إلى آخِرِ الدّهر، قال: وهل للدّهر مِن آخِر؟ قال: نعَمْ، يومٌ يُجمَعُ فيه الأوَّلُونَ والآخِرون، ويَسعَدُ فيه الـمُحسِنونَ ويَشقَى فيه الـمُسيئون، قال: أحقُّ ما تُخبِّرُنا يا سطيح؟ قال: نعَمْ، والشَّفَق والغَسَق، والفَلَقِ إذا اتَّسَق، إنَّ ما نبَّأَتُكَ لَحَقّ، فلمَّا فَرَغَ الــَمِلكُ

مِن مسألتِهما وقَعَ في نُفسِه أنّ الذي قالا لهُ كائنٌ مِن أمرِ الحبشة، فجَهّزَ بَنِيهِ وأهلَ بيتهِ إلى العراقِ فسَكَنوا الحِيرة، فمِن بقيّةِ ربيعةَ بنِ نَضْرٍ كان النُّعمانُ بنُ المُنذر.

وأمَّا سطيحٌ فهُو ابنُ ربيعةَ بن عَدِيِّ بن مسعودِ بن مازِن، وحديثُه على ما رَوَاهُ ابنُ الجَوْزيِّ في كتابِ «الوفا»، قال: لـمّا كانتِ الليلةُ التي وُلدَ فيها رسُولُ الله ﷺ ارتَجَس إيوانُ كسرى وسَقَطتْ منهُ أربعَ عشْرةَ شُرفةً، وغاضَتْ بُحيرةُ ساوةَ، وخَمَدتْ نارُ فارسَ، ولم تَحْمُدْ قَبْلَ ذلك بألفِ عام، ورأى الـمُوبَذانُ (١١) إبلًا صِعاباً تقودُ خَيْلًا عِراباً قد قَطَعتْ دَجَلَةَ، وَانْتَشَرَتَ فِي بِلادِهَا، فأصبح كسرى فَزِعاً مَّا رأى، فَتَصبَّرَ تَشَجُّعاً، ثُم رأى أنْ لا يَكتُمَ ذلك عن وُزرائه ومَرازبتِه، فلبِسَ تاجَهُ وقعَدَ على سريرِه، وجَمَعَهم إليه، فقال: أتدرونَ فيمَ بَعثْتُ إليكم؟ قالوا: لا، فبيناهُم كذلك إذْ وَرَدَ خبرُ خمودِ النار، فازدادَ غَمَّا إلى غَمِّه، فقال: المُوبَذانُ: وأنا، أصلَحَ اللهُ تعالى المَلِك، قد رأيتُ في هذه الليلة، وقَصّ عليه الرُّويا، فقال: ماذا يكونُ هذا يا مُوبَذانُ؟ قال: حادثٌ يكونُ مِن عندِ العرَب، فكتَبَ كسرى إلى النُّعمان: أمّا بعد، فوَجِّه إليّ رجُلاً عالمًا بما أريدُ أن أسألَه، فوجّه إليه عبدَ المسيح الغسّاني، فلمَّا قَدِمَ عليه قال: هل عندَكَ عِلمٌ بها أُريدُ أن أسألكَ عنه؟ فقال: ليخبرْني الملك؛ فإنْ كان عندي منهُ عِلمٌ أخبَرتُه، وإلّا أخبَرتُهُ بمن يَعلَمُه، فأخبَرَه بها رأى، فقالَ: عِلمُ ذلك عندَ خالٍ لي يَسكُنُ مشارفَ الشَّام يقالُ لهُ: سَطيح، قال: فأُتِهِ فاسأَلُه عما سألتُك عنه واثْتِني بجوابِه، فَرَكِبَ عبدُ المسيح راحلتَه حتّى قَدِمَ على سَطيح وقد أشفَى على الموت، فسَلَّمَ عليه وحيّاهُ فلم يُجِرْ جَواباً، فأنشَدَ أبياتاً، فلمّا سمعَ سَطيحٌ شعرَه رفَعَ رأسَه، وقال: عبدُ المسيح على جملِ مُشيح، جاء إلى سَطيح، وقد أوفَى على الضّريح بعَثَك مَلِكُ ساسانَ، لارتجاسِ الإيوان، وخمود النِّيران، ورُؤيا المُوبَذان، وذكرَها بعَيْنِها ثُم قال: يا عبدَ المسيح، إذا كثُرتِ التّلاوة، وبُعِثَ صاحبُ الهَراوة، وفاضَ وادي سَهاوة، وغاصَتْ بحيرةُ ساوة، وخمَدت نارُ فارس، فليستِ الشَّامُ لسَطيح شاماً، يَملِكُ منهم ملوكٌ ومَلِكات، على عدَدِ الشُّرُفات، وكل ما هُو آتٍ آت، ثُم قضَى سطيحٌ مكانَه، فلما قَدِم عبدُ المسيح على كسرى أخبَرَه بقولِ سطيح، فقال:

⁽١) وهو قاضي قضاةِ المجوس.

ومُسيلمة، وطُلَيْحة، ﴿ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ ﴾: هُمُ الشياطين، كانوا قَبْلَ أَن يُحجَبوا بالرَّجم يَسمعون إلى الملإ الأعلى فيَختطِفُون بعضَ ما يتكلَّمون به ممّا أُطلِعوا عليه من الغُيوب، ثم يُوحون به إلى أوليائهم من أُولئك ﴿ وَأَكَّنَهُمْ كَذِبُونَ ﴾ فيما يُوحون به إليهم؛ لأنهم يُسمِعونهم ما لم يَسمعوا. وقيل: يُلقُون إلى أوليائهم السمع، أي: المسموعَ من

إلى أن يَملِكَ منّا أربعةَ عشَرَ قد كانت أمورٌ. فمَلكَ منهم عشَرةٌ أربعَ سنين، وملكَ باقونَ إلى خلافةِ عثمانَ رضيَ الله تعالى عنه (١).

وأمّا طُلَيْحةُ فقد رَوَى مُحيي السُّنة: هُو طُلَيْحةُ بن خُويْلدِ بن الوليد، وكان طُلَيْحةُ آخِرَ مِن ارتَد وادّعَى النُّبوّة في حياةِ النبيِّ عَلَيْهُ، وأوّلَ مَن قُتِلَ بعدَ وفاةِ النبيِّ عَلَيْهُ مِن أهل الرِّدة، فبعدَ أبو بكر خالدَ بنَ الوليد إليه فهَزَمَهم بعدَ قتالٍ شديد، وأَفْلَتَ طُلَيْحةُ، فمَر على وجهِه هارباً نحوَ الشَّام. ثُم إنهُ أسلَمَ بعدَ ذلك، وحسُنَ إسلامُه(٢).

وأما مُسيلِمةُ فقد رَوَى أيضاً محيي السُّنةِ أنهُ قال: اسمُه ثُمامَةُ (٣) بنُ قَيْس، وكان قد تَنبَّا في حياةِ النبي عَلَيْ في النَّبوة، وكتَبَ: تَنبَّا في حياةِ النبي عَلَيْ في النَّبوة، وكتَبَ مِن مُسْيلمَة رسُولِ الله إلى محمدٍ رسُولِ الله، أمّا بعدُ: إن الأرضَ نصفُها لي، ونصفُها لك، فأجابَ صَلواتُ الله وسَلامُه عليه: «مِن محمدٍ رسُولِ الله إلى مُسيلِمة الكذّاب، أمّا بعدُ: فإنّ الأرضَ لله يُورِثُها مَن يشاءُ مِن عبادِه، والعاقبةُ للمتّقين». فبَعَثَ أبو بكرٍ رضيَ الله عنهُ بعدَ وفاةِ النبيِّ عَلَيْ خالدَ بنَ الوليدِ إلى مُسيلِمةَ في جيشٍ كثير حتى أهلكَه اللهُ تعالى على يَدِ وَحْشِيّ، وكان وَحْشِيٌّ يقول: قتَلْتُ خيرَ الناسِ في الجاهليّة (٤)، وشَرَّ الناسِ في الإسلام (٥)، واللهُ تعالى أعلى.

⁽١) انظر: «الوفا بأحوال المصطفى» لابن الجوزي (١: ١٦٥-١٦٨).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٣: ٧١).

⁽٣) في (ح) و(ف): «ندام»، وفي (ط): «ثدام»، والجادّةُ ما أثبتناه، وهو على الصواب في «معالم التنزيل».

⁽٤) يعنى حمزة عمَّ النبيِّ ﷺ.

⁽٥) «معالم التنزيل» (٣: ٧٠).

الملائكة. وقيل: الأفّاكون يُلقُون السمع إلى الشياطين فيتلقّون وَحْيَهم إليهم. أو يُلقُون المسموع من الشياطين إلى الناس. وأكثرُ الأفّاكِين كاذبون يَفتَرُون على الشياطين ما لم يُوحُوا إليهم، وترى أكثرَ ما يحكمونَ به باطلاً وزُوراً. وفي الحديث: «الكلمةُ يُخطَفُها الجنيُّ فيُقِرُّها في أُذنِ وليِّهِ فيزيدُ فيها أكثرَ من مئةِ كذبةٍ». والقرُّ: الصَّبُّ. فإن قلتَ: كيف دخل حرفُ الجرِّ على ﴿مَن ﴾ المتضمّنة لمعنى الاستفهام، والاستفهامُ له صَدْرُ الكلام؟ ألا ترى إلى قولك: أعلى زيدٍ مررت؟ ولا تقولُ: على أزيدٍ مررت؟ قلتُ: ليس معنى التضمُّن أنَّ الاسم دَلَّ على معنيَيْن معاً: معنى الاسم، ومعنى الحرف، وإنها ليس معنى التضمُّن أنَّ الاسم دَلَّ على معنيَيْن معاً: معنى الاسم، ومعنى الحرف، وإنها

قولُه: (الكلمةُ يَحفَظُها _ ويُروَى: يَخطَفُها (١) _ الجِنيُّ)، الحديثُ مِن روايةِ البخاريُّ ومسلم، عن عائشةَ رضيَ اللهُ تعالى عنها، قالت: سألَ ناسٌ رسُولَ الله ﷺ عنِ الكُهّان، فقال لهم: «ليسوا بشيء». قالوا: يا رسُولَ الله، فإتّهم يُحدِّثون أحياناً (٢) بالشيءِ يكونُ حقّاً، فقال رسُولُ الله ﷺ: «تلك الكلمةُ منَ الحقِّ يَخطَفُها (٣) الجِنيُّ فيُقِرُّها في أُذُنِ وَليّه قَرّ الدجاجة، فيَخلِطونَ فيها أكثرَ مِن مئة كذِبة (٤).

النّهاية: الخَطْفُ: استلابُ الشيءِ وأخْذُه بسُرعة، ومنهُ حديثُ الحِنِّ: يَخطَفونَ السّمع، أي: يَسترِقُونَه ويَستَلِبونَه. والقرّ: تَرْديدُك الكلامَ في أُذُنِ المخاطبَ حتّى يَفهَمَه، تقولُ: قرّرتُه فيه أُقِرُّه قَرّاً، وقَرُّ الدجاجةِ: صوتُها إذا قطَعَتْه. وفي حديث: «فيأتي بها إلى الكاهِن فيُقِرُّها في أَذُنهِ كها تَقرُّ القارورةُ، إذا أُفرِغ فيها»(٥). وهذا المعنى هُو الذي عَنَاهُ المصنّفُ بقولِه: «والقَرّ: الصّبُّ».

⁽١) في (ح) و(ف): «تحفظها»، ورسمت في (ط): «يحفظها» في الموضعين، غير أن الياء لم تنقط في الأول منها، والجادّةُ ما أثبتناه.

⁽٢) في الأصولِ الخطية: "أخباراً"، وليس بشيء، وصوّبناه من "صحيح البخاري".

⁽٣) في (ط): «يحفظها».

⁽٤) أخرجه البخاري (٦٢١٣) ومسلم (٢٢٢٨) وغيرهما.

 ⁽٥) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٥٧٦٢) ومسلم (٢٢٢٨) من حديثِ عائشة رضوان الله عليها.

معناه: أنَّ الأصل أَمَنْ، فحُذف حرفُ الاستفهام واستمرَّ الاستعمالُ على حذفِه، كما حُذف من «هل»، والأصلُ: أَهَلْ. قال:

أَهَلُ رَأُوْنا بِسَفْحِ القاعِ ذِي الأَكَمِ؟

فإذا أُدخلتَ حرفَ الجرِّ على «مَن» فقدِّرِ الهمزةَ قبل حرفِ الجرِّ في ضَميرك، كأنك تقول: أَعَلَى مَن تَنزَّلُ الشياطين، كقولك: أعلى زيدٍ مررت. فإن قلتَ: ﴿ يُلْقُونَ ﴾ ما محلُّه؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ في محلِّ النَّصب على الحال، أي: تنزَّل مُلقِين السَّمع، وفي محلِّ الجَمع، وأنْ لا يكونَ له محلُّ بأنْ يُستأنف، حلِّ الجرِّ صِفةً لِـ ﴿ كُلِّ أَفَاكِ ﴾؛ لأنه في معنى الجَمع، وأنْ لا يكونَ له محلُّ بأنْ يُستأنف، كأنَّ قائلاً قال: لِمَ تنزَّلُ على الأفّاكِين؟ فقيل: يَفعلون كَيْتَ وكيت. فإن قلت: كيف قيل: ﴿ وَأَحَمُرُهُمُ كَنذِبُونَ ﴾ بعدَما قُضِي عليهم بأنَّ كلَّ واحد منهم أفّاك؟ قلت: قيل: ﴿ وَأَحَمُرُهُمُ كَنذِبُونَ ﴾ بعدَما قُضِي عليهم بأنَّ كلَّ واحد منهم أفّاك؟ قلت:

قولُه: (أهَل رأوْنا بسَفْح القاعِ ذي الأكم؟)، أوّلُه:

سائلْ فوارسَ يَربُوع بشَدّتِنا(١)

يربوعٌ: أبو حيِّ مِن تميم، بشَدَّتِنَا، بفَتْح الشِّين: حَمْلَتِنا وصَدْمتِنا. وقد شَدَّ عليه في الحرب يَشُدُّ شَدَّا، ويُروَى بكَسْرِها، أي: قُوّتِنا، وسَفْحُ الجبَل: أسفَلُه، والقاع: الـمُستوي منَ الأرضِ، والأَكَمَّ: التلُّ، والجَمْعُ: آكامٌ وأَكَمٌ، ولا يجوزُ أن يُجعَلَ «هل» للاستفهام؛ لأنّ حرف الاستفهام لا يَدخُلُ على حرفِ الاستفهام.

قولُه: (فإذا أدخَلْتَ حرف الجرِّ على «مَن» فقدِّرِ الهمزةَ قبْلَ حرفِ الجَرِّ)، قال صاحبُ «الفرائد»: يَشكُلُ ما ذَكرَ بقولِهم: مِن أين أنتَ ومِن أين جئت؟ وقولِه تعالى: ﴿مِنْ أَيّ شَيْءِ خَلَقَهُ, ﴾، وقولِهم: فيمَ، وممّ، وحَتّامَ، ونحوِها. ويمكنُ أن يُقالَ: لا اعتبارَ لتَقدُّم حرفِ الجُرِّ، وقولُهم: لهُ صدرُ الكلام المرادُ: تقَدُّمُه على ما كان، وكذا في الكلام، كقولِك: أين زيدٌ، لا يجوزُ أن تقولَ: زيدٌ أين، أو مفعولاً منَ المفاعيل، كقولك: أزيداً ضَرَبْتَ، ولا تقولُ: ضَرَبْتَ متى، ولا: ضَرَبْتَ أين؟

⁽١) البيت لزيد الخير كما في «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٤٢).

الأَفَّاكُون هم الذين يُكثرون الإِفْك، ولا يدلُّ ذلك على أنهم لا يَنطِقُون إلّا بالإفك، فأراد أنَّ هؤلاءِ الأَفَّاكين قلَّ مَن يصدقُ منهم فيها يَحكي عن الجنِّيِّ؛ وأكثرُهم مُفترٍ عليه. فإن قلتَ: ﴿وَإِنَّهُ لَنَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَكْمِينَ ﴾ [الشعراء: ١٩٢]، ﴿ وَمَا نَنَزَّتُ بِهِ الشَّينطِينُ ﴾ الشعراء: ٢١٠]، ﴿ هَلْ أُنْيِقُكُمْ عَلَى مَن تَنزَّلُ الشَّينطِينُ ﴾ لِـمَ فَرَّقَ بينَهنَّ وهنَّ أَخُوات؟ [الشعراء: ٢١٠]، ﴿ هَلْ أُنْيِقُكُمْ عَلَى مَن تَنزَّلُ الشَّينطِينُ ﴾ لِـمَ فَرَّقَ بينَهنَّ وهنَّ أَخُوات؟

قولُه: (ولا يَذُلُّ ذلك على أنّهم لا يَنطِقونَ إلّا بالكذب (١)) ، يُريدُ أنّ «فَعّالًا» فيه دِلالةٌ على التكثيرِ لا الاستغراق، فنبه أوّلاً بقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الشَّينَطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَاكُ أَيْدِ ﴾ على التكثيرِ لا الاستغراق، فنبه أوّلاً بقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الشَّينَطِينُ * تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَاكُ أَيْدِ بُ على أنّ الشياطينَ على مَن دَأْبُه الإفْكُ والكذِبُ. ثُم بيّنَ ثانياً بقولِه: ﴿ وَأَحَتُرُهُمُ مَ كَذِبُونَ ﴾ على أنّ أكثرَ هؤلاءِ الأقاكينَ بناءً على دأْبِهم وعادتِهم يَفتَرُونَ على الشّياطينِ فيها يَتلقّونَ منهم؛ لأنّهم يزيدونَ على ما يَسمَعونَ كما سبَقَ في حديثِ عائشةَ رضيَ اللهُ عنها، فيَخلِطونَ فيها أكثرَ مِن مئةِ كِذبة.

ويجوزُ أَنْ يَرجعَ الضّميرُ في «أكثرهم» إلى الشّياطين، والحديثُ يَحتمِلُه أيضاً، قال القاضي: ﴿ وَأَكَثَرُهُمْ كَانِبُوكَ ﴾ فيها يُوحُونَ به إليهم، أو يُسْمِعونَهم لا على وَجْهِ ما تكلّمتْ به الملائكةُ عليهمُ السّلام؛ لشَرارتِهم، أو لقُصورِ فَهْمِهم (٢).

قولُه: (لَم فَرَقَ بِينَهِنّ وهنّ أَخُواتٌ)، يعني: أنّ هذه الآياتِ الثلاثَ نازلةٌ في شأنِ القرآن، وفيها ينبغي أن يُقالَ فيه وما لا ينبغي، فلمَ لم تجئ على نَسَقِ واحدٍ ولم يَقُلْ: ﴿ وَلِقَهُ لَنَافِيلُ رَبِّ ٱلْعَكَمِينَ * يَزَلَ بِهِ ٱلرَّحِ ٱلْآمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِينَ * بِلِسَانٍ عَنِي مُّمِينِ * ، ﴿ وَمَا لَنَذِيلُ رَبِّ ٱلْعَكَمِينَ * يَزَلُ بِهِ ٱلرَّحِ الرَّحِ اللَّهِ الرَّحِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ال

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالإفك».

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٦).

قلتُ: أُرِيدَ التفريقُ بينهنَّ بآياتِ ليست في مَعْناهنَّ، ليُرجَع إلى المجيء بهنَّ وتطرية ذكرِ ما فيهنَّ كَرَّة بعد كرَّة، فيُدَلُّ بذلك على أنَّ المعنى الذي نزلْنَ فيه من المَعاني التي اشتدَّت كراهةُ الله لخلافها. ومثاله: أنْ يُحدِّثَ الرَّجلُ بحديث، وفي صدره اهتهامٌ بشيء منه وفضلُ عِناية، فترَاه يُعِيد ذِكْرَه ولا ينفكُ عن الرُّجوع إليه.

[﴿ وَالشَّعَرَآةُ يَتَبِعُهُمُ الْعَاوُنَ * أَلَرْ تَرَ أَنَّهُمْ فِ كُلِّ وَادِيَهِ مِمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُوكَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾ ٢٢٤ - ٢٢٦]

﴿وَٱلشَّعَرَآءُ ﴾ مُبتدأ، و ﴿ يَنَبِعُهُمُ ٱلْعَالُونَ ﴾ خَبرُه، ومعناه: أنه لا يتَبعهم على باطلِهم وكَذِبهم وفُضولِ قولهم وما هم عليه من الهِجاء، وتمزيقِ الأعراض، والقَدْح

تعالى إلها، وكلُّ هذه الآياتِ مُتَدانيةُ المعاني في نفْسِها، لكنّها تَبعُدُ مناسبتُها ظاهراً عن معنى تلك الآياتِ الثّلاث، والترجيعُ كما عُلِمَ يَستدعي شِدَّةَ الاتصالِ بما رُجِعَ به إليها، فدَلّ ذلك على شِدّةِ الكراهية لِما نزَلتِ الآياتُ فيه، وهُو إنكارُ قُريْش أنّ القرآنَ ليس مِن عندِ الله، وأنهُ مِن جِنس ما كان يَنزِلُ على الكَهَنةِ والشُّعراء. ورُوِيَ عن المصنِّفِ: أنّ العبارةَ المتداولةَ في مِن جِنس ما كان يَنزِلُ على الكَهَنةِ والشُّعراء. ورُوِيَ عن المصنِّف: أنّ العبارةَ المتداولةَ في قولِنا: اشتَدّتْ كراهةُ الله تعالى لخلافِها، أي: لأجْلِ خلافِها اشتَدّتِ العنايةُ بذِكْرِه، فاحتُرزَ عنها في حقِّ الله تعالى.

قولُه: (وتَطْرِيَة ذِكرِ)، تطريةُ السّيف: مُحادثتُه بالصّقْلِ وتَعَهَّدُه به، قال زُهيرٌ: أُحادثُ به بصَقْلِ كلّ يوم وأُعجِمُه بهاماتِ الرجالِ(١)

قولُه: (أن يُحَدِّثَ الرجلُ بحديث، وفي صدرِه اهتهامٌ بشيءٍ منهُ وفَضْلُ عناية، فتَراهُ يُعيدُ ذِكْرَه ولا ينفَكُّ عنِ الرُّجوع إليه)، وقلتُ: هذا المعنى هُو الذي اعتمَدْنا عليه في أكثرِ ما تصَدّيْنا لنَظْم السُّور، فلْيكُنْ على ذُكْرِ منك، واللهُ تعالى أعلم.

قولُه: (ومعناهُ: أنهُ لَا يَتَّبعُهم على باطِلهم... إلَّا الغاوون)، هذا الحَصْرُ يُفيدُه بناءُ

⁽١) لم أجده في «ديوان زهير».

في الأنساب، والنَّسِيب بالحُرَم، والغَزَل، والابْتِهار، ومَدْحِ مَن لا يستحقُّ المدح، ولا

﴿ يَتَبِعُهُمُ ﴾ على «الشَّعراء» على تقوِّي الحُكم، واللامُ في «الشُّعراء» و ﴿ الْفَاوُرنَ ﴾ : للجِنس، فإنّ مثلَ هذا التركيبِ عندَ المؤلِّف يُفيدُ الاختصاصَ. وقال في المُزمِّل في قولِه تعالى : ﴿ وَاللّهُ يُقدِّرُ النّيْلَ وَالنّهَ الرّمانِ ٢٠] : «وتقديمُ اسمِه عَزِّ وجَلّ مبتداً مَبْنيًّا عليه، يُقدِّرُ هُو الدالُّ على معنى الاختصاصِ بالتقدير (١) وقد سبق مراراً. ويَعضُدُه قراءةُ عيسى بنِ عُمَر: «الشُّعَراء» بالنصبِ على شريطةِ التفسير (٢)، فإنها تَدُلُّ على التكريرِ والتأكيد، وربّها عَمَر: «الشُّعَراء» بالنصبِ على شريطةِ التفسير (٢)، فإنها تَدُلُّ على التكريرِ والتأكيد، وربّها دَلِّ على التخصيصِ لتقديرِ العامل بعدَ المنصُوب، وإلى معنى هذا الحَصْرِ يُنظَرُ قولُه تعالى: ﴿ وَمَا عَلْمَنَ لَهُ اللّهِ قَولَهُ تعالى: ﴿ وَمَا عَلْمَنَ مُن النّهِ الرّسالةِ عن الشّعر، وعَظّمَ منزلةَ أُمّتِه منَ الغِواية، وهذا معنى قولِه تعالى: وجَلّ مَنْصِبُ الرّسالةِ عن الشّعر، وعَظّمَ منزلةَ أُمّتِه منَ الغِواية، وهذا معنى قولِه تعالى: ﴿ وَمَا يَلْبُغِي لُهُ وَ ﴾ .

قولُه: (والنسيبِ بالحُرَم والغَزَل)، الجوهري: نسبَ الشاعرُ بالمرأةِ، يَنْسِبُ ـ بالكسر ـ نَسِيباً: إذا شَبّبَ بها، ومُغازَلةُ النِّساء: مُحادَثتُهنّ ومُراودتُهنّ، تقولُ: غازَلتُها وغازَلَتنْي، والاسمُ الغَزَلُ. وحُرْمة الرجُلِ: أهلُه، والحُرَمُ: النِّساء، قال:

والموتُ أكرمُ نَزَّالٍ على الحُرَم (٣)

قولُه: (والابتهار)، الجوهري: الابتهارُ: ادعاءُ الشَّيْءِ كذِباً، قال:

وما بي أنْ مدَحتُهم ابتهارُ (١)

وابْتُهِرَ فلانٌ بفلانة: اشتُهرَ بها.

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۱۲: ۱۰۳).

⁽٢) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٠٨، و«البحر المحيط» (٨: ٢٠٠).

⁽٣) لم أهتد إلى قائله.

⁽٤) ذكره الجوهري في «الصحاح» (بهر) من غير عَزْوِ الأحد.

يَستحسِنُ ذلك منهم ولا يَطرَبُ على قولهم إلّا الغاؤون والسُّفهاء والشُّطَّار. وقيل: الغاؤون: الراؤون. وقيل: الشياطين. وقيل: هم شُعراء قريش: عبدُ الله بن الزِّبَعرى، وهُبيرة بن أبي وَهْب المخزوميُّ، ومُسافع بن عبدِ مَناف، وأبو عزَّة الجُمَحيّ. ومن ثقيف: أُميَّة بنُ أبي الصَّلت، قالوا: نحنُ نقول مِثْلَ قولِ محمَّد، وكانوا يهجُونه، ويجتمعُ إليهم الأعرابُ مِن قومهم يَستمعون أشعارَهم وأهاجِيهم. وقرأ عيسى بنُ عُمر: (والشعراء) بالنصب على إضهارِ فعل يفسِّره الظاهر. قال أبو عُبيد: كان الغالبُ عليه حبَّ النَّصب؛ قرأ: ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ [المسد: ٤]، ﴿والسَّارِقَ والسَّارِقَة ﴾ [المائدة: هبَّ ورسورةً أنزلناها) [النور: ١]. وقُرئ: (يَتْبَعُهم) على التخفيف، و(يَتَبِعُهم) بسُكون العين تشبيهاً لـ«بَعُه» بـ«عَضُد».

قولُه: (إلا الغاوونَ والسُّفَهاء)، قال: الزجّاجُ: يتبعهُم الغاوونَ منَ الناس، فإذا هَجَا الشاعرُ بها لا يجوزُ، هَوِي قومٌ ذلك فأحَبُّوه، وإذا مَدَحَ بها ليس في الممدوح أحَبّ ذلك قومٌ وتَابعُوهُ، فهمُ الغاوون (١١).

قولُه: (الغاوون: الرّاؤونَ)، رَوى مُحْيي السُّنة: الغاوونَ همُ الرُّواةُ الذين يَروُونَ هجاءَ المسلمين(٢).

قولُه: (وقُرِئ: «يَتُبَعُهم» على التخفيف)، نافع: «يَتُبَعُهم» بتخفيفِ التاء وفتح الباء، والباقون: بفتح التاء وتشديدها وكسر الباء (٣).

قوله: (تشبيهاً لـ «بَعُه»)، بفَتْح الباءِ أو كسرِها وضمِّ العَيْن، حكايةً لبعضِ حروفِ يَتْبَعُهم. ويُروَى عن المصنِّف أنهُ قال: لـتا غَيِّروا الضمَّةَ في «عَضُد» واقعةً بعدَ الفتحة، فلأنْ يُغيِّروها واقعةً بعدَ الكسرةِ أَوْلى.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٤٠١).

⁽٢) «معالم التنزيل» (٦: ١٣٥).

⁽٣) انظر: «حجة القراءات» ص٥٢٢.

ذِكرُ الوادي والهُيوم فيه تمثيلٌ لذهابهم في كلِّ شِعب من القول واعتسافهم وقلَّة مُبالاتهم بالغُلوِّ في المنطق ومُجاوزة حدِّ القَصْد فيه، حتى يفضِّلوا أجبَنَ الناس على عَنْترة، وأشحَّهم على حاتم، وأن يَبْهَتوا البَرِيَّ، ويُفسِّقوا التقيَّ. وعن الفرزدق: أن سُليهان بنَ عبدِ الملك سَمِعَ قولَه:

فبِتْنَ بجانِبَيَّ مُصَرَّعاتٍ وبِتُّ أَفضُ أَغلاقَ الخِتامِ

فقال: قد وَجَبَ عليك الحدُّ، فقال: يا أميرَ المؤمنين قد دراً اللهُ عني الحدَّ بقوله: ﴿ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴾.

[﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَاتِ وَذَكَرُوا ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱننَصَرُوا مِنْ بَعَدِ مَا ظُلِمُوا ۗ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ ٢٢٧]

استثنى الشُّعراءَ المؤمنين الصالحين الذينَ يُكثِرون ذِكْرَ الله وتلاوةَ القرآن، وكان ذلك أغلب عليهم من الشِّعر، وإذا قالوا شِعراً قالوه في توحيدِ الله والثناءِ عليه، والحكمةِ، والموعظة، والزُّهد، والآدابِ الحسنة، ومدحِ رسولِ الله ﷺ والصَّحابةِ

قولُه: (ذِكْرُ الوادي والهُيوم فيه تمثيلٌ لذهابِهم في كلِّ شِعْبٍ منَ القول)، قال القاضي: وذلك أنَّ أكثرَ مقدِّماتِهم خيالاتُّ لا حقيقة لها، وأكثرُ كلماتِهم في النسيبِ والابتهارِ وتمزيق الأعراضِ والوعدِ الكاذبِ والافتخارِ بالباطل(١).

قولُه: (فبِتْنَ بجانبيّ)، البيت (٢)، أولُه:

وهُنّ أصــتُ من بَيْضِ النّعامِ وســادسةٌ تمــيلُ إلى شِمامِ

دُفِعْــنَ إِلَيّ لم يُطْمَثْــنَ قَبْــلِي ثـــلاثٌ واثنتانِ فهُـــنّ خمسٌ

طمتُ الجاريةَ، أي: افتَضَّها.

⁽١) «معالم التنزيل» (٤: ٢٥٦).

⁽٢) للفرزدق، ولم أجده في «ديوانه». انظر: «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٤٤).

خَتَمَ السورةَ بآيةٍ ناطقة بما لا شيءَ أهيَبُ منه وأهول،

قولُه: (يُنافِحونَ)، بالحاءِ المهمَلة. النّهاية: في الحديثِ: «نافِحْ عنّي» (١١)، أي: دافعْ عنّي، والمُنافَحةُ والمكافحةُ: المُدافعة. يُريدُ بمُنافحتِه: هجاءَ المشركينَ ومُجاوبتَهم عن أشعارِهم.

قولُه: (وعن كعبِ بن مالكٍ)، رُوِيَ في «شَرْح السُّنةِ» عن كعبِ بن مالك، عنِ النبيِّ ﷺ، قال: «إنّ المؤمنَ يُجاهدُ بسيفِه ولسانه، والذي نفْسي بيَدِه لكأنّما تَرمُونَهم به نَضَحُ النّبُل (٢).

قولُه: (قُلْ ورُوحُ القُدُسِ معَك)، رَوَينا عن البخاريِّ ومسلم والترمذيِّ، عن عائشةَ، عن رسُولِ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ يؤيِّدُ حسّانَ برُوحِ القُدُس ما نافَحَ أو فاخَرَ عن رسُولِ الله ﷺ^(٣).

⁽١) هو جزءٌ من حديث أخرجه الترمذي (٢٨٤٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

⁽٢) أخرجه البغوي في «شرح السنة» (٣٧١ : ٣٧٨)، وهو في «مسند أحمد» (٢٧٢١٨).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٥٣) ومسلم (٢٤٨٥) والترمذي (٢٨٤٦).

ولا أنكى لقلوب المتأمِّلين، ولا أصدَّعُ لأكباد المتدبِّرين؛ وذلك قولُه: ﴿وَسَيَعْلَمُ ﴾ وما فيه من الوَعيد البليغ، وقولُه: ﴿ أَتَّى مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ وإطلاقُه، وقولُه: ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ وإجامُه، وقد تَلاها أبو بكر لعمرَ رضي الله عنها حين عَهِدَ إليه، وكان السَّلفُ الصالح يَتواعَظُون بها ويَتناذَرُون شِدَّهَا.

وتفسيرُ الظُّلم بالكُفرِ تعليل، ولأنْ تَخافَ فتبلُغَ الأَمن خيرٌ مِن أنْ تأمَنَ فتبلُغَ الخوف. وقرأ ابنُ عبَّاس: (أيَّ مُنفَلَتٍ يَنفلِتون) ومعناها: إنَّ الذين ظَلموا يَطمَعُون

قولُه: (ولا أنْكَى)، النَّهاية: يقال: نَكَيْتُ في العدوِّ أَنكَى نِكايةً؛ إذا أَكثَرتُ فيه الجِراحَ والقَتْلَ، فوَهَنوا لذلك، وقد يُهمَزُ، يقال: نكأتُ القُرحةَ أَنكَأُها: إذا قَشَرْتُها.

قولُه: (وقد تَلاها أبو بكر لعمرَ حينَ عَهِدَ إليه)، رُوِي أنهُ لـبّا أيِسَ أبو بكرٍ مِن حياتِه استَكتَبَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه كتابَ العَهْدِ: هذا ما عَهِدَ ابنُ أبي قُحافةَ إلى المؤمنينَ في الحالِ التي يؤمنُ فيه الكافر، ثم قال بعدَما غُشِيَ عليه وأفاق: إنّي استَخْلفتُ عليكُم عُمرَ بنَ الحَطّاب، فإنْ عَدَلَ فذلك ظنِّي فيه، وإن لم يعدِلْ فسيعلمُ الذين ظلموا(١).

قولُه: (ويَتناذرونَ)، بالذالِ المعجَمة. الأساس: هُو نذيرةُ القوم: طَليعتُهمُ الذي يُنذرُهمُ العدُوّ، وتَناذَروا: خَوّفَ بعضُهم بعضاً، قال النابغةُ:

تَناذَرَها الرّاقونَ مِن سوءِ سُمِّها(٢)

قولُه: (وتفسيرُ الظُّلم بالكُفرِ تعليلٌ)، يعني: أنّ الذي فَسَرَ قولَه تعالى: ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ بالذين كفروا يتَعلَّلُ بـ «عسَى»، ولعلّه يريدُ أهلَ السُّنةِ لأنهُ يُسمِّيهمُ الـمُرجِئة، كها أنّهم يُسمُّونَهم بالوَعِيديّة، ويقال: وعَللهُ بالشيء، أي: لَـهّاهُ به، كها يُعلَّلُ الصبيُّ بشيءٍ منَ الطّعام يتَجزّأُ به منَ اللّبَن، يقال: فلانٌ يُعلِّلُ نفْسَه بتَعِلّة، وتعلّلَ به، أي: تَلهّى وتَجَزّأَ، يريدُ: أنّ يفسيرَ الظّلم بالكُفرِ ليس بجيِّد، لأدائه إلى سُهولةِ أمرِ الظالم.

⁽١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣: ٢٠٠).

⁽٢) يقصد الحيّة. انظر: «ديوان النابغة» ص٣٤.

أن يَنفلِتوا مِن عذاب الله، وسيَعلمون أنْ ليسَ لهم وجهٌ من وجوه الانفلات؛ وهو النجاة. اللهمَّ اجعَلْنا مَّن جَعَلَ هذه الآيةَ بين عينَيْه فلم يغفُلْ عنها، وعَلِمَ أنَّ مَن عمل سيَّئةً فهو مِنَ الذين ظَلموا. واللهُ أعلمُ بالصواب.

قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورةَ الشُّعراءِ كان لَه من الأجرِ عَشرُ حسناتٍ بعَددِ مَنْ صَدَّق بنوحٍ وكذَّبَ بهِ وهودٍ وشُعيبٍ وصالحٍ وإبراهيم، وبعَددِ منْ كَذَّبَ بعيسى وصدَّق بمحمَّدٍ».

وقلتُ: سياقُ الآية بعدَ ذكْرِ المشركينَ الذين آذَوْا رسُولَ الله ﷺ، وما لَقِيَ منهم منَ الشّدائدِ كما مَرّ في أوّلِ السُّورة يُؤيِّدُ قولَ أهلِ السُّنة، ورَوَى مُحيي السُّنة؛ ﴿النّينَ ظَلَمُوا ﴾: الشّركوا وهَجَوْا رسُولَ الله ﷺ وقال الإمامُ: إنهُ تعالى لما ذكرَ في هذه السُّورةِ ما يُزيلُ الحُزنَ عن قلبِ رسُولِ الله ﷺ منَ الدّلائلِ ومِن أخبارِ الأنبياءِ عليهم السّلامُ، ثُم ذكرَ مقالاتِ المشركينَ في تسميتِه تارةً بالكاهن، وأُخرى بالشاعر، بَيّنَ الفَرْقَ بينه وبيْنَ الكاهن، فمُ بينهُ وبين الشاعر، ثم خَتَم السُّورة بهذا التهديدِ العظيم (٢). والله تعالى أعلمُ.

تمت السورة حامداً لله ومُصلّياً على رسوله^(٣)

* * *

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ١٣٩).

⁽٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٧٦).

⁽٣) قوله: «تمت السورة حامداً لله ومصلياً على رسوله» أثبتُه من (ف)، ولم يرد في (ح) و(ط).

سورة النمل مكّيّة، وهي ثلاثٌ وتسعون آية، وقيل: أربعٌ وتسعون ﴿ مِنْهُ الْمِثْلِاتِكِيْدُ مِنْهُ الْمِثْلِاتِكِيْدُ

[﴿طَسَنَ تِلْكَ ءَايَنتُ ٱلْقُرَّءَانِ وَكِتَابٍ ثَمِينٍ * هُدَى وَيُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ *ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكُوٰةَ وَهُم إِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ ١-٣]

﴿ طُسَ تِلْكَ ءَايَثُ ٱلْقُرْءَانِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾ قُرِئ بالتَّفخيم والإمالة، و ﴿ تِلْكَ ﴾ إشارةٌ إلى آياتِ السُّورة. والكتابُ المبينُ: إمّا اللَّوْح؛ وإبانته: أنّه قد خُطَّ فيه كلُّ ما هو كائن؛ فهو يُبيّنُه للنّاظِرينَ فيه إبانة. وإما السُّورة، وإمّا القرآن، وإبانتُهما: أنّهما يُبِينان ما أُوْدِعاهُ من العُلُومِ والحِكمِ والشَّرائع،

سُورةُ النَّمل مكيَّةُ، وهي ثلاثٌ وتسعونَ آيةً (١) مكيَّةٌ، وهي ثلاثٌ وتسعونَ آيةً (١)

قولُه: (﴿طَسَ ﴾(٢) قُرئ بالتَّفخيمِ والإمالةِ)، أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالإمالةِ، والباقونَ: بالتَّفخيم (٣).

⁽١) في (ط): «مكية، وهي تسعون وثلاث آيات».

⁽٢) في (ح): ﴿طَسَّمَّ ﴾. والصواب ما أثبتناه.

⁽٣) انظر: «التيسير في القراءات السبع» لأبي عمرو الداني ص١١٠.

وأنَّ إعجازَهُما ظاهرٌ مَكْشُوف، وإضافةُ الآياتِ إلى القُرآنِ والكتابِ المُبِين: على سبيلِ التَّفْخِيمِ لها والتَّعْظِيم؛ لأنَّ المُضافَ إلى العظيمِ يَعْظُمُ بالإضافةِ إليه. فإن قُلْت: لِمَ التَّفْخِيمِ لها والتَّعْظِيم؛ لأنَّ المُضافَ إلى العظيمِ يَعْظُمُ بالإضافةِ إليه. فإن قُلْت: لِمَ مَقْعَدِ نَكُرَ الكِتابَ المُبين؟ قُلت: المُبهَمَ بالتَّنكيرِ فيكونَ أفخمَ له، كقَوْلِه تعالى: ﴿ فِ مَقْعَدِ صِدَقِ عِندَمَلِيكِ مُقَلِدِمٍ ﴾ [القمر: ٥٥].

فإن قُلْت: ما وَجْهُ عَطْفِهِ على القُرآنِ إذا أُريدَ به القرآن؟ قُلْت: كما تُعْطَفُ إحْدى الصَّفَتَيْنِ على الأُخرى في نَحْوِ قولِك: هذا فِعْلُ السَّخِيِّ والجَوادِ الكريم؛ لأنَّ القُرْآن هو المُنزَل المُبارَكُ المُصدِّق لِما بَيْنَ يَدَيه؛ فكان حُكْمُهُ حُكْمَ الصِّفاتِ المُسْتَقِلَّةِ بالمَدْح،

قولُهُ: (وأنّ إعجازَهما ظاهرٌ مكشوفٌ)، قبلَ قولِه: «أنّهُا يُبيّنانِ» مبنيٌ على أنّ «أبانَ» بمعنى: أظْهَرَ. وقولُه: «ظاهِرٌ مكشوفٌ» على أنّه بمعنى: بَانَ وظَهَرَ. وقلتُ: إذن يلزمُ استعمالُ اللفظِ الواحدِ في كِلتا لُغتيْهِ: المتعدِّي واللّازم، إلّا أن يُقالَ: إنّ الواوَ بمعنى «أوْ». والظاهرُ أنّ دَلالةَ ﴿تُبِينٍ ﴾ على الثّاني بطريقِ اللّزوم؛ فإنّ الشيءَ إذا كانَ مُظهرًا لجميع العلومِ الفائقةِ، ينبغي أن يكونَ ظاهرًا في الإعجازِ، وعكسُه سبقَ في قولِه: ﴿وَأَنزَلْنَامِنَ السّمَاءَ مَاءً طَهُورًا ﴾ (١) [الفرقان: ٤٨].

قولُه: (﴿عِندَمَلِيكِمُّقَنَدِرٍ ﴾ [القمر: ٥٥])، أيْ: مليكِ مُبهَم أمرُه في الـمُلكِ والاقتدارِ، فلا شيءَ إلّا وهوَ تحتَ مُلكِه وتصرفِه وقُدرتِه، فيُقال: أي: كتابٌ مُبهَمٌ أمرُه في كونِه كتابًا، فلا شيءَ من أمرِ الدِّينِ ومكارمِ الأخلاقِ ومحاسِنِ الشَّيَمِ، إلّا وهوَ مشتملٌ عليْه.

قولُه: (لأنّ القرآنَ هُوَ المنزلُ المبارَكُ)، تعليلُ لتنزيلِ لفظِ ﴿ٱلْقُرْءَانِ ﴾ منزلةَ الوصفِ، ثمَّ عطفَ ﴿وَكِتَابٍ ﴾ عليه؛ لهذا قال: «كأنّهُ قِيلَ: تلكَ الآياتُ آياتُ المنزَلِ المبارَكِ، وآيُ كتابٍ»، ودلالةُ هذا الأسلوبِ على استقلالِ كلِّ صفةٍ في تمييزِ الموصوفِ، وأنّها إذا انفرَدَتْ كَفَتْ بها مميَّزةً قد عُلِمَ في موضعِه، ولو حَملَه على بابِ التجريدِ كما في قولِم، مررتُ بالرجلِ الكريمِ والنَّسَمَةِ المبارَكةِ، كما ذُكِرَ في ﴿ضَ وَٱلْقُرْءَانِ ﴾ [ص: ١] لجَازَ أيضًا (٢).

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۱۱: ۲۰۱ - ۲۰۳).

⁽۲) انظر: «الكشاف» (۱۳: ۲۲۹).

فكأنَّه قِيل: تلك الآياتُ آياتُ المُنْزَلِ المُبارَك؛ وآيُ كتابٍ مُبين.

وقرأ ابنُ أبِي عَبْلة: «وكتابٌ مبينٌ»بالرَّفع على تقدير: وآياتُ كِتابٍ مُبِين، فحَذَفَ الْمُضاف، وأُقِيمَ المُضافُ إليْهِ مَقامَه.

فإن قُلْت: ما الفَرْقُ بَيْنَ هذا وبَيْنَ قولِه: ﴿الْرَّ تِلْكَ ءَايَنَتُ ٱلْكِتَابِ وَقُرْءَانِ مُّيِينِ ﴾ [الحجر: ١]؟ قُلْت: لا فَرْقَ بينَهما إلّا ما بَيْنَ المَعْطُوفِ والمَعْطُوفِ عليه؛ من التَّقَدُّم والتَّأَخُّر؛ وذلك على ضَرْبَيْن:

والثَّاني: قَوْلُه في الحِجْرِ: « والمعنى: «تلك آياتُ الكتابِ الكاملِ»في كونِه كتابًا ، وآيَ قرآنٍ مبينٍ» على الاستفهام، وهو معنى التَّفخيمِ في التَّنْكير.

قولُه: (بَيْنَ هذا وبينَ قولِه: ﴿ عَايَنتُ ٱلْكِتَابِ وَقُرْءَانِ مُّبِينٍ ﴾ [الحجر: ١])(١)، أي: مَطْلِعَ سُورة الحِجْرِ.

قولُه: (وذلكَ على ضَربَيْنِ)، يعني: التَّقديمُ يجيءُ لمعنَيْن:

أَحَدِهِما: جارٍ مجرى التَّننيةِ فَقَط؛ فلا يتفاوتُ المعنى فيهما، سواءٌ قُدِّم في موضع وأُخِّر في آخَر؛ كما في نحو: ﴿حِطَّةٌ ﴾ في الآيتَيْن [البقرة: ٥٨، والأعراف: ٦١]. وقولُكَ: «رجلانِ جاءا» لا ترجيحَ لمجيءِ أحدِهما على الآخر. هذا هوَ معنى التَّثنية.

قال شارح «الهادي»: الواوُ دلالتُها على الجمعِ أقوى مِن دلالتِها على العطف؛ فإنّها قد تُعرَّى عنِ العطفِ ولا تُعرَّى عن معنى الجمع، وفي المختلفَيْنِ بمنزلةِ التَّنية، والجمع في المتفقيْن، وإذ لم يمكنْهُمُ التَّنيةَ في المختلفَيْنِ فعَدَلُوا إلى الواو (٢).

وثانِيهِما: ما فيه رعايةُ الرُّتْبةِ؛ كما في قولِه تعالى: ﴿ شَهِمَ اللَّهُ أَنَّهُ لَآ إِلَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨]، فإنّ شهادةَ الله مقدَّمةُ على شَهادةِ الملائكةِ وأُولي العِلْم؛ لأنّ شهادتَه كالأصلِ،

⁽١) من قوله: «على الاستفهام» إلى هنا سقط من (ح).

⁽٢) انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» لأبي البركات الأنباري (٢: ٤٤٩-٥٥).

وشهادتَهُم كالتَّابِعِ لشهادَتِه. ومِن ثَمَّ فُصِل بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عَلَيهِ بالمفعولِ بِه.

قال القاضِي: تأخيرُ «كتاب» هاهنا باعتبارِ تعلُّقِ عِلْمِنا به، وتقديمُه في الحِجْرِ باعتبارِ الوُجود^(۱)؛ أي: الخارجِيِّ.

قالَ صاحبُ «الفَرائِد»: الفخامةُ فيها نحنُ بصددِه للكتاب، فإن كانَ المرادُ به: اللوحَ، فهي اللوحُ. فهي اللوحُ. فهي اللوحُ. وفي الحِجْر الفخامةُ للقرآن؛ فافترَقًا. وإن كانَ المرادُ منَ الكتابِ القُرآنَ في السُّورتَينِ؛ فالفخامةُ للقرآنِ من حيثُ إنَّهُ قرآنٌ.

وقلتُ: قدْ ذَهَبَ إلى أنّ التَّنكيرَ في الموضعينِ هوَ الفارقُ؛ لأنه للتَّفخيم، وذهبَ عنه أنّ التَّعريفَ في القرآنِ للعَهْد، وأنّ المرادَ منه: «المنزَّلُ المبارَكُ المصدِّقُ لِمَا بينَ يَدَيْه» كما قال، فهوَ أشدُّ فخامةً منه؛ لأنه من بابِ قَولِه:

أنا أبو النَّجْمِ وشِعرِي شِعرِي^(٢)

أي: هذا المنزّلُ هو الَّذي اشتُهرَ في الكائنات، وتُعورفَ بينَ الأَسْوَدِ والأَحْرِ، الموصوفُ بالكمالاتِ التي لا نهايةَ لها. والمصنِّفُ اقتصرَ على معنَّى واحدٍ، وهو كونُه مصدِّقًا لما بينَ يدَيْه.

ويمكنُ أن يُقالَ: إنّ التَّنْكيرَ في ﴿كِنَكِ ﴾ دلَّ على تفخيمِه، ووصفُه بـ﴿مُبِينٍ ﴾ دلَّ على أنّه ظاهرٌ في نفسِه في الإعجازِ، مُظهِرٌ لغيرِه، فصَحَّتِ الموازنةُ بينهها؛ ولهذا استشهدَ بقولِه: «فِعْلُ السَّخِيِّ والجوادِ الكريمِ». ولم يفرِّقْ بينَ التَّقديمِ والتَّأْخيرِ هاهنا وفي الحِجْر، فإنّ مؤدَّى الصَّفتيْنِ إلى معنَّى واحدٍ.

فإن قلتَ: فلِمَ جعلَ التَّعريفَ في الحِجْرِ للجنسِ حيثُ قال: «تلك آياتُ الكتابِ الكاملِ في كونِه كِتابًا»، وهاهنا للعهدِ حيثُ قال: «المنزَّلُ المبارَكُ المصدِّقُ لما بينَ يَدَيْه»؟ قلتُ: إذا رجعَ المعنيانِ إلى التَّعظيمِ والتَّفخيمِ فلا بأسَ بمثلِ هذا الاختلافِ.

⁽١) في (ح): «الخارج».

⁽٢) سبق تخريجه.

قولُه: (وعلى البَدَكِ منَ الآياتِ)، قال الزَّجّاج: تقديرُه: تلكَ هدَّى وبُشرى، وحَسُنَ أن يكونَ خبرًا بعدَ خبر لـ ﴿ تِلْكَ ﴾ على نحو: هو حُلْوٌ حَامِضٌ. وقدْ جمعَ الطَّعْمَين، فتُجمع أَنها آياتٌ، وأنها هدَّى»، أي: أنها آياتٌ، وأنها هدَّى»، أي: جَمعتْ ﴿ طَسَ ﴾ أنّ السُّورةَ آياتٌ، وأنها هدًى وبُشرى.

قولُه: (أَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي هُدَاهُم)، قال صاحب «الفرائد»: ويمكنُ أن يكونَ المعنى كما مرَّ في قولِه: ﴿هُدُى يَشْنَتِينَ ﴾ [البقرة: ١].

قولُه: (وكرَّرَ فيها المبتدأ الذي هوَ ﴿وَهُم﴾)، الانتصاف: تكرَّرَ منَ الزَّمخشريِّ أنّ إيقاعَ الضَّميرِ مبتدأٌ يفيدُ الحَصـْر؛ كقولِه: ﴿هُمْ يُنشِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١]، وعَدُّ الضَّميرِ من الاَتِ الحَصْـرِ ليسَ يثْبُت، وهاهنا الضَّميرُ مكرَّرٌ؛ لأنَ الأصلَ: ﴿وهمْ يوقِنونَ بالآخرةِ»،

⁽١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٠٨).

فقدَّمَ المجرورَ للعناية، فوقعَ فاصلًا بين المبتدأِ والخبرِ، فأُرِيدَ أن يليَ المبتدأُ خبرَه، وقدْ حالَ المجرورُ بينَهما، فطُوِيَ ذِكْرُه، ولم يَفُتِ العنايةُ بالمجرورِ حيثُ بقيَ مقدَّمًا (١).

وقلتُ: هذا كلامُ مَن لَمْ يَشَمَّ رائحةَ علْمِ البيانِ، فإنّهُم أجمعوا على أنّ مثلَ: «أنَا عرفتُ» تحتملُ التَّقَوِّيَ والتَّخصيص، أمَّا التَّقَوِّيَ: فلتكريرِ الإسنادِ، وأمَّا التَّخصيصُ: فلاعتبارِ تقدُّم الفاعلِ المعْنويِّ على عاملِه، ولمَّا تقدَّم ضميرُ ﴿مُرَى على ﴿يُوقِنُونَ ﴾ وأُكِّدَ بالتَّكرير، أفادَ التخصيصَ والتَّوكيدَ؛ ولهذا قال: «ما يُوقِنُ بالآخرةِ حقَّ الإيقانِ إلّا هؤلاءِ الجامِعونَ».

وليًّا كان جَدوى الاعتراضِ تأكيدَ معنى المعترِضِ فيه، ودلَّ مفهومُ قولِه (٢٠): ﴿وَهُمَ اللَّهِ وَلَهُ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهِ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّلَهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّ

روينا عنِ التِّرمذيِّ، عن أبي هريرةَ قالَ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَن خَافَ أَدْلَجَ، وَمَن أَدْلَجَ بَلَغَ الْـمَنْزِلَ، أَلاَ إِنَّ سِلْعَةَ الله غَالِيَةٌ، أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ الله الْـجَنَّةُ»⁽¹⁾.

ثمَّ في قولِه: «إلَّا هؤلاءِ الجامِعون» إشارةٌ إلى أنّ الضَّميرَ الأوَّلَ وُضِعَ موضِعَ اسمِ الإشارةِ، وصارَ مثلَ قولِه تعالى: ﴿ النِّينَ فُوْمُونَ بِالنَّبِ ﴾ إلى قولِه: ﴿ أُفَلَتِكَ عَلَ هُدُى مِن نَعِهِم ﴾ الإشارةِ، وصارَ مثلَ قولِه تعالى: ﴿ النِّينَ فُومُونَ بِالنَّيْ عُقِيبَ اسمِ الإشارةِ المذكورونَ قبلَه أهلُّ البقرة: ٣-٥]، وفائدتُه الإشعارُ بأنّ ما يَرِدُ عَقِيبَ اسمِ الإشارةِ المذكورونَ قبلَه أهلُّ لاكتسابِه من أجلِ الخصالِ الَّتِي عُدِّدتْ لهم، فالمعنى: هُمْ أحقّاءُ بأن يُوقِنوا بالآخِرةِ؛ لأنهمْ

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٤٧).

⁽٢) سقط من (ح).

⁽٣) في (ح): «المؤمنون». وفي (ف): «المؤمنين». والصواب ما أثبتناه من (ط) موافقة للآية الكريمة.

⁽٤) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢٤٥٠) وحسَّنه، وهو في «المستدرك» للحاكم (٤: ٣٤٣) وصَحّحه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

حتّى صارَ معناها: وما يُوقِنُ بالآخِرة حقَّ الإيقانِ إلّا هؤُلاءِ الجامِعون بَيْنَ الإيهانِ والعَمَلِ الصَّالح؛ لأنَّ خَوْفَ العاقِبةِ بحِمِلُهُم على تَحَمُّلِ المَشاقّ.

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ زَيَّنَا لَهُمْ أَعْمَلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ * أُولَتِكَ ٱلَّذِينَ لَهُمْ سُوَّهُ الْمُحَدَّابِ وَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ هُمُ ٱلْأَخْسَرُونَ ﴾ ٤-٥]

فإن قُلْت: كَيْفَ أَسنَدَ تَزْيِينَ أَعِمالِهِم إلى ذاته، وقد أَسْنَدَهُ إلى الشَّيطانِ في قولِه: ﴿ وَزَيِّنَ لَهُمُ الشَّيطَانُ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [النمل: ٢٤، العنكبوت: ٣٨]؟ قُلْت: بَيْنَ الإسنادَيْنِ فرق؛ وذلك أَنَّ إسنادَه إلى الشَّيطانِ حقيقة، وإسنادَهُ إلى الله عزَّ وجلَّ مجاز، وله طريقان في عِلْمِ البَيان: أحدُهُما: أن يَكُونَ من المَجازِ الّذي يُسَمّى الاستعارة. والثّاني: أن

هُمُ الذين جَمَعُوا بينَ الإيمانِ والعملِ الصّالحِ. هذا معنى قولِه: «وهؤلاءِ الَّذينَ يوقنونَ ويعملونَ الصَّالحات، همُ الموقنونَ بالآخرة».

هذه المعاني مِن التَّخصيصِ والتَّوكيدِ والتَّعليلِ إنَّا يفيدُها التَّركيبُ إذا جُعلَ معترِضًا لاستقلالِه، وأمّا إذا أُدخِلَ في حَيِّز (١) الصِّلةِ بأن جُعِلَ حالاً أو عطفًا على ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوْةَ ﴾ لاستقلالِه، وأمّا إذا أُدخِلَ في حَيِّز (١) الصِّلةِ بأن جُعِلَ حالاً أو عطفًا على ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوْةَ ﴾ [النمل: ٣] على التَّأويلِ؛ لم يحتجُ إلى هذهِ العبارة؛ فتفوتُ تلكَ الفوائدُ؛ ولهذا قالَ: «وهوَ الوجْهُ، ويدلُّ عليهِ أنَّه عقدَ جملة ابتدائيةً» إلى آخرِهِ. يريدُ أنّه لو أُرِيدَ غيرُ ذلكَ لقيلَ: «وهمُ بالآخرةِ يُوقنونَ» على تقديرِ العطفِ.

قولُه: (منَ المجازِ الَّذي يُسمَّى الاستعارة) وهي الاستعارةُ المصرِّحةُ التَّبَعيةُ، استعارَ زَيَّنَ لـ «مَتَّعَ» بعدَ استعارةِ التَّزيينِ للتَّمتيعِ. وإليه الإشارةُ بقولِه: «لَــًا متَّعَهُمْ بطُولِ العُمُرِ»، فكأنّه زيَّنَ لهم بذلكَ أعهالهم.

قال صاحبُ «الفرائدِ»: قال أهلُ السُّنَّة: زيَّنَّا لهم أعمالَهم بما ركَّبْنا فيهِم (٢) منَ الشَّهواتِ

⁽١) في (ح): «خبر».

⁽٢) في (ف): «فيها».

يَكُونَ مِن المَجازِ الحُكْمِيّ، فالطَّرِيقُ الأوّل: أنّه لـلمّا متَّعَهُم بِطُولِ العُمُر وَسَعةِ الرِّزق. وجعلوا إنعامَ الله بذلك عليهم، وإحسانَهُ إليْهِم ذَرِيعةً إلى اتِّباعِ شَهَواتِهم، وبَطَرِهِم وبَطَرِهِم وإيثارِهِم الرَّوحَ والتَّرَفُّه، ونِفارِهِم عمّا يَلزَمُهم فيه التَّكاليفُ الصَّعبةُ والمَشاقُّ المُتْعِبة؛ فكأنّه زيَّنَ لهم بذلك أعْمالَهُم. وإليه أشارتِ الملائِكةُ صَلَواتُ الله عَليْهِم في قولِمِم:

والأمانيِّ، حتَّى رأوْا ذلكَ حَسَنًا، وهوَ كالخَتْمِ والطَّبْعِ. وفيهِ إثباتُ خلقِ اللَّهِ تعالى أفعالَ العِبَادِ.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: قولُ الزَّغشريِّ مبنيٌّ على قاعدةِ: «رعايةِ الأصلحِ» (١)، ولو عكسَ فقال: «الإسنادُ إلى اللَّهِ حقيقةً»؛ لكانَ أصوبَ، واختارَ ما رواه الحسنُ لموافقتِه، وأتّى لهم ذلك] (٢) وقد أتى اللهُ بُنيانهَم من القواعِدِ بها قدْ وردَ التَّزييُن غالبًا في السّرِّ وُرِّيَ لِلنَّاسِ عُبُ الشَّهَوَتِ ﴾ [آل عمران: ١٤] ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَوْةُ الدُّنيَا ﴾ [البقرة: ٢١٢] ﴿ وَكِنَ لِلنَّاسِ عُبُ الشَّهَوَتِ ﴾ [آل عمران: ١٤] ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَوْةُ الدُّنيَا ﴾ [البقرة: ٢١٢] ﴿ وَرِدَ فِي الحيرِ وَكَذَالِكَ زَيِّنَ لِلنَّامِ وَردَ فِي الحيرِ قليلًا؛ كقولِه: ﴿ حَبَّ إِلَيْكُمُ الْإِيمَنَ وَزَيِّنَهُ فِي قُلُومِكُمْ ﴾ [الحجرات: ٧] ويُبْعِدُ الحيرَ هنا إضافةُ الأعمالِ إليهم في قولِه: ﴿ أَعْمَلَهُمْ ﴾، وهُمْ لم يعملوا الخيرَ أصلًا.

وقلت: الذي يؤيِّدُ قولَ صاحبِ «الفرائدِ» أنَّ وِزانَ فاتحةِ هذه السُّورةِ إلى هاهنا وِزانُ فاتحةِ البقرة، فقولُه: ﴿إِنَّ اللَّيْنَ لَا يُوْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ ﴾ كقولِه: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ لَا يُوْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ ﴾ كقولِه: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ لَا يُوْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ ﴾ كقولِه: ﴿ وَقُلُهِ البقرة: ٧]، وقد البقرة: ٢]. وقولُه: ﴿زَيِّنَا لَمُمُ أَعَمَلَهُم ﴾ كقولِه: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِم ﴾ [البقرة: ٧]، وقد سبقَ وَجهُ دلالتِها على مذهبِ أهلِ السُّنَّةِ هناك، وأنّ التركيبَ من بابِ تحقيقِ الخبر، وأنّ المعنى استمرارُهم على الكُفر، وأنهم بحيثُ لا يُتوقَّعُ (٣) منهمُ الإيهانُ ساعةً فساعةً، أمارةٌ لرقْم (٤) الشَّقَاوةِ عليهم في الأزَلِ، والخَتْمِ على قلوبهم، وأنّهُ تعالى زيَّنَ لهم سُوءَ عملِهم، فهُمْ

⁽١) وقد سبق توضيحها، ولتهامِ الفائدةِ انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١: ٦٢).

⁽٢) زيادة لازمة من «الانتصاف» لتوضيح سياقي الكلام.

⁽٣) في (ح): (ايُتوَهَّمُ).

⁽٤) والرَّقْم: الْحَتْم، ﴿اللسانِ (رقم).

﴿ وَلَكِن مَّنَّعْتَهُمْ وَءَابَآءَهُمْ حَتَى نَسُوا الدِّكَرَ ﴾ [الفرقان: ١٨] والطَّرِيقُ الثَّاني: أنَّ إمهالَهُ الشَّيطان، وتَخْلِيَتَهُ حتّى يُزَيِّنَ لهُم؛ مُلابَسةٌ ظاهِرةٌ للتَّزْيِين، فأُسْنِدَ إليه؛ لأنّ

لِذلكَ في تِيهِ الضَّلالةِ يتردَّدُونَ، وفي بَيْدَاءِ الكُفْرِ يعْمَهُون.

دلَّ على هذا التَّأُويلِ إيقاعُ لفظِ المضارعِ في صلةِ الموصولِ، والماضي في خبرِ الموصول، وترتَّبُ ﴿فَهُمْ يَعْمَهُونَ ﴾ بالفاعليةِ، واختصاص الخطابِ بها يدلُّ على الكبرياءِ والجبَروتِ، ومن بابِ تحقيقِ الحَبرِ قولُ الشَّاعِرِ:

إِنَّ الْــِتِي ضَــرَبَتْ بِيْتًا مُهاجِرةً بكُوفَةِ الجُنْـدِ غالتْ وُدَّها غُولُ (١)

يعني: هذا التبريزُ أمارةُ لقطعِهَا الحُبَّ وهجْرانِها، وأنّه ممّا لا يُشكُّ فيه. ويَنْصُرُ هذا التَّأويلَ ما روينا عن البخاريِّ ومسلم وأبي داود: عن عِمرانَ بنِ حُصَيْنِ قال: قال رجلُّ: يا رَسُولَ الله، أَعُلِمَ أَهلُ الجَنَّةِ مِن أَهلِ النَّارِ؟ قال: «نَعَمْ». قال (٢): فَفِيمَ يَعمَلُ العَامِلُونَ؟ قال: «كُلُّ مُيَسَّرٌ لِهَا خُلِقَ لَه» (٣).

وعنِ التِّرمذيِّ، عنِ ابنِ عُمرَ قال: قالَ عُمَرُ: يا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ مَا نَعْمَلُ فيه، أَمْرٌ مُنْتَدَغُ أَو مُبْتَدَأُ^(٤)، أو فِيها فُرغَ مِنْه؟ فقال: «فِيها قد فُرغَ مِنْهُ يَا ابْنَ الْخِطَّاب، وكُلُّ مُيسَّرٌ، أَمَّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاءِ فإنَّهُ يَعمَلُ للسَّعَادة، وَأَمّا مَن كَانَ مِن أَهلِ الشَّقَاءِ فإنّهُ يَعمَلُ للشَّعَادة، وَأَمّا مَن كان مِن أَهلِ الشَّقَاءِ فإنّهُ يَعمَلُ للشَّقَاء»(٥). انظرْ أيمُّا المتأمِّلُ إلى هَذِه الأسرار.

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) سقط من(ح).

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٢٢٣)، ومسلم (٢٦٤٩)، وأبو داود (٤٧١١).

⁽٤) في (ح)و(ف): «أمبتدأ». والصواب ما أثبتناه من «سنن الترمذي».

⁽٥) أخرجه الترمذي في «سننه» (٢١٣٥) وصحّحه، وهو في «مسند البزّار» (١٢١) وصحّحه ابن حبّان (١٠٨) وفيه تمامُ تخريجه.

المَجازَ الحُكْمِيَّ يُصَحِّحُه بعضُ اللهَ سَعْمِهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهَ اللهِ اللهُ اللهَ اللهُ اللهَ اللهِ اللهُ اللهُ اللهَ اللهُ ا

[﴿ وَإِنَّكَ لَنُلَقَّى ٱلْقُرْءَ الْكِمِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ ٦]

﴿ لَلْكُفَّى الْقُرْءَ انَ ﴾ لَتُؤْتاهُ وتُلقَّنُه ﴿ مِن لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ مِن عِنْدِ أَيِّ ﴿ حَكِيمٍ ﴾ وأي ﴿ عَلِيمٍ ﴾ وهذا مَعْنى تَجِيئِهِم انكِرَتَيْن. وهذه الآيةُ بِساطٌ وتَمَهِيد لما يُرِيدُ أَن يَسُوقَ بَعْدَها

قولُه: (وقِيلَ: هيَ أعمالُ الخير)، هذا جوابٌ آخرُ عنِ السُّؤالِ مبنيٌّ على المنعِ مِن أنَّ إسنادَ هذا التَّزينِ محظُورٌ، و «هيَ» أي: الضّميرُ راجعٌ إلى قولِه تعالى: ﴿أَعْمَالَهُمْ ﴾، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيَّنَهُمْ فَأَسْتَحَبُّوا ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْمُدَىٰ ﴾ [فصلت: ١٧].

قولُه: (وتُلَقَّنُه)، عن بعضِهمْ: هو كها قالَ تعالى: ﴿فَنَلَقَىٰٓءَادَمُ مِن رَبِّهِ ِكَلِمَنتِ ﴾ [البقرة: ٣٧]؛ أيْ: تَلَقَّنَ. ومعنى يُلِّقنُه الكلماتِ: أنّ اللهَ تعالى ألهمَهُ التَّنصُّلَ لهفوتِه.

قولُه: (وهذه الآيةُ بِساطٌ وتمهيدٌ)، أيْ: مجملٌ لما يأتي بعدَها مِنَ التَّفْصيلِ، وإنَّ المفصَّلَ متضمِّنٌ للطائف حكمتِه ودقائقِ علمِه. ومِن لطائف حكمتِه اقتصاصُ ما مَضَى (١) مِنَ الأَمُمِ السَّالِفة؛ لنثبِّتَ بها نفسَك، ونسلِّيك ممَّا يلحقُكَ مِنَ المكارِهِ ﴿ وَكُلَّا نَقُصُ عَلَيْكَ مِنَ الْكَارِهِ ﴿ وَكُلَّا نَقُصُ عَلَيْكَ مِنَ الْمُعَلِمِ السَّلِلِ مَا نُتَبِّتُ بِهِ وَفُوَادَكَ ﴾ [هود: ١٢٠] وأكملُ القصصِ وأتمَّها قصةُ موسى عليه السّلام.

⁽١) في(ف):«معنى».

من الأقاصِيص، وما في ذلك من لطائفِ حِكْمَتِه، ودقائِق عِلمِه.

[﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِمِهِ إِنِّي ءَانَسْتُ نَازًا سَنَاتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَقَ ءَاتِيكُم بِشِهَابِ قَبَسِ لَعَلَّكُوْ تَصْطَلُونَ ﴾ ٧]

﴿إِذَ ﴾ منصوبٌ بِمُضْمَر، وهو: اذْكُر، كأنَّه قال على أثَرِ ذلك: خُذْ من آثارِ حِكْمَتِهِ وَعِلْمِهِ قِصَّةَ مُوسى. ويجوزُ أَنْ يَنتَصِبَ بِعَلِيم. ورُوِيَ أَنّه لم يكنْ مع مُوسى عليهِ السَّلامُ غيرُ امْرَأَتِه، وقد كَنّى الله عنها بالأَهْل، فَتَبعَ ذلك وُرُودُ الخِطابِ على لَفْظِ الجَمْع وهو قولُه: ﴿آمُكُنُوا ﴾.

الشِّهاب: الشُّعلة. والقَبَس: النَّارُ المَقْبُوسة، وأضاف الشِّهابَ إلى القَبَس؛ لأَنَّه يَكُونُ قَبَسًا، وغيرَ قَبَس.

وفيهِ أيضًا نوعٌ مِن التَّخلصِ والانتقالِ إلى نوعٍ آخرَ مِنَ الإعجاز، وهُوَ الإخبارُ عَنِ المُغيَّبات، ومِن مدْح الكتابِ إلى قَصَصِ الأنبياء.

قولُه: (وهُوَ قولُه: ﴿آمَكُنُوا ﴾)، ليسَ في هذهِ الآية، وإنّما هيَ في طه والقَصَص (١)، فورودُ الخطاب بالجمع وإطلاقُ الأهل على امرأته تعظيمٌ لشأنها، ونحوُه قوله تعالى: ﴿مِمَّا تَكُكُ ءَالُ مُوسَوْل وَءَالُ هَكُرُونَ ﴾ [البقرة: ٢٤٨]، والمراد بهما موسى وهارون رفعاً لمنزلتهما (٢).

قولُه: (وأضافَ الشِّهابَ إلى القَبَس؛ لأنَّه يكونُ قَبَسًا وغيرَ قَبَسٍ)، قالَ مَكِّيُّ: ﴿ بِشَهَابِ قَبَسٍ﴾ من إضافةِ النَّوعِ إلى جنسِه؛ نحو: ثوبُ خزِّ (٣).

وقال الفرَّاءُ(٤): وهوَ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِه؛ كصلاةِ الأُولى، وليسَ مثلَه؛ لأنَّ صلاةَ

⁽١) يعني الآية: «من سورة طه، والآية ٢٩ من سورة القصص».

⁽٢) من قوله: «فورود الخطاب» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) انظر: «مشكل إعراب القرآن» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٢: ٥٣١).

⁽٤) انظر: «معانى القرآن» للفرّاء (٢: ٢٨٦).

ومن قَرَأ بالتَّنْوِين: جعل القبس بَدَلاً، أو صفةً؛ لما فيه من معنى القَبَس. والخَبَر: ما يُحْبَرُ به عن حالِ الطَّريق؛ لأنّه كان قد ضَلَّه. فإن قُلت: سآتيكُمْ منها بِخَبَر، ولعلِّي آتيِكُم منها بِخَبَر: كالمُتَدافِعَين؛ لأنَّ أَحَدَهُما تَرَجِّ والآخرَ تيَقُّن. قُلت: قد يقولُ الرّاجي

الأُولى إنَّما هيَ في الأصلِ موصوفٌ وصِفة، فأُضِيفَ الموصوفُ إلى صفتِه، وأصلُها: الصَّلاةُ اللَّهُ الأُولى.

ومَن نوَّنَ جعلَ قبسًا بدلًا منه. وقيل: هيَ صِفةٌ له. والشَّهاب: كلُّ ذي نُورٍ. والقَبَسُ: كلُّ ما يُقتبسُ مِن جَمْرٍ ونحوِه.

الراغِب: القَبَس: المتناوَلُ مِنَ الشُّعْلة. قال تعالى: ﴿أَوْ اَلْتِكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾. والقَبْسُ والاقتباسُ: طلبُ ذلك، ثُمّ يُستعارُ لطلبِ العلم والهداية. قال تعالى (١): ﴿اَنظُرُونَا نَقَايَسُ مِن نُرِكُمْ ﴾ [الحديد: ١٣] وأقبستُه نارًا أو عِليًا: أعطيتُه. والقَبِيسُ: فَحْلٌ سريعُ الإلقاح؛ تشبيهًا بالنّارِ في السُّرعة (٢).

وعنه: الشَّهابُ: الشُّعلةُ السَّاطعةُ مِنَ النَّارِ الموقَدةِ، ومِن العارضِ في الجَوِّ. قال تعالى: ﴿فَأَلْبَعَهُ, شِهَابُ ثَاقِبٌ ﴾ [الصافات: ١٠]. والشُّهْبة: بياضٌ مختلِطٌ بالسَّواد؛ تشبيهًا بالشَّهابِ المختلِطِ بالدُّخان. ومنه: كتيبةٌ شهْباء؛ اعتبارًا بسوادِ القومِ وبياضِ الحديد(٣).

قولُه: (ومَن قرأ بالتَّنوينِ)(٤)، عاصِمٌ وحمزةُ والكسائيُّ (٥).

⁽١) من قوله: ﴿ أَوْ ءَاتِيكُم ... ﴾ إلى هنا سقط من م.

⁽٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» ص٦٥٢.

⁽٣) انظر: المصدر السابق ص٤٦٥.

⁽٤) أي: قوله تعالى: ﴿شِهَابٍ قَبَسِ﴾ [النمل: ٧]. يقرأ بالتنوين والإضافة، فالحُجّة لمن أضاف أنّه جعل الشَّهاب غير القبس فأضافه، أو يكون أراد: «بشهاب من قبس» فأسقط من وأضاف، أو يكون أضاف، والشهاب هو القبس لاختلاف اللفظين. والحُجّة لمن نوّن أنّه جعل القبس نعتًا لشهاب؛ فأعربه بإعرابه. انظر: «الحجة في القراءات» لابن خالوَيْه ص٢٦٩.

⁽٥) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد ص٧٧٨.

[﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِي أَنْ بُورِكِ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبَّحَنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ [

﴿ أَنَ ﴾ هي المُفسِّرة؛ لأنَّ النِّداء فيه معنى القَوْل. والمعنى: قيل له بورك. فإن قُلت: هل يجوزُ أنْ تَكُونَ المُخفَّفة من الثَّقِيلة، وتَقدِيرُه: نُودِيَ بأنّه بُورِك. والضَّمِيرُ ضَمِيرُ الشَّان؟ قُلت: لا بُدَّ من ﴿ قَدْ ﴾. فإن قُلت: فعلى إضْمارِها؟ قُلت: لا يَصحّ؛ الشَّان؟ قُلت: لا يَصحّ؛

قولُه: (وما أَدْرَاهُ)، «ما» استفهاميةٌ متضمّنةٌ للإنكار، وهوَ مُبتدأ، و«أَدْرَاهُ» الحَبَرُ، وضميرُ الفاعلِ راجعٌ إلى «ما»؛ أي: أيَّ شيءٍ أعلمَه حينَ قال: ﴿أَوْءَاتِيكُم بِشِهَابٍ﴾ «أنّهُ ظافرٌ بحاجتَيْهِ الكُلّيَّتَيْن»؟ انظرْ أيُّها المتأمل إلى العنايةِ الأبديّة، فإنّهُ عليه السّلام طلبَ الدَّلالةَ على الطريقِ والنّارَ لحاجةِ الأهلِ؛ ففازَ بعزِّ الدّارَيْن!

قولُه: (لا يَصحُّ)، أي: لا يصحُّ أن تكونَ مخفَّفةً مِن الثَّقيلة، و «قد» مُضْمَرة.

قال في «المفصَّل»^(۱): والمفتوحةُ يُعَوِّضُ عها ذهبَ منها أحدُ الأحرفِ الأربعة: حرفُ النَّفي، وقد، وسوْف، والسِّين؛ نحو: علمتُ أن لا يخرج زَيْد، وأن قدْ خَرَج، وأن سوْفَ يخرُج، وأن سيَخرُج.

قال صاحبُ «التَّقريب»: وفيه نَظَر؛ لجوازِ ﴿أَوْجَآهُوكُمْ حَصِرَتَ ﴾ [النساء: ٩٠] بإضارِ «قد»، وَ﴿ أُوَعِجْتُدُ أَنْ جَآءَكُمْ ﴾ [الأعراف: ٦٣]، ويمكنُ تعشُفُ فرقٍ.

⁽١) انظر: «المفصّل في صنّعة الإعراب» للزمخشري ص٥٩٥.

لأنّها علامةٌ لا تُحذَف. ومعنى ﴿ بُورِكِ مَن فِي ٱلنّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾: بُورِك مَن في مَكانِ النّار، ومن حَوْلَ مكانها. ومَكانها: البُقعةُ الّتي حَصَلتْ فيها؛ وهي البُقْعةُ المُبارَكةُ المذكورةُ في قولِه تعالى: ﴿ نُودِكَ مِن شَلِطِي ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْمُقْعَدُ ٱلْمُبَدَرَكَةِ ﴾ [القصص: ٣٠] في قولِه تعالى: ﴿ نُودِكَ مِن شَلِطِي ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْمُقْعَدُ ٱلْمُبَدَرَكَةِ ﴾ [القصص: ٣٠] وتدلّ عليه قراءةُ أُبيّ: «تبارَكَتِ الأرضُ ومَنْ حَوْلها». وعنه: «بُورِكَتِ النّار»؛ والّذي بُورِكَت له البُقْعة، وبُورِكَ مَن فيها وحَواليْها؛ حدوثُ أمرٍ دينيٍّ فيها؛ وهو: تَكلِيمُ اللهُ موسى واستِنْباؤُه له، وإظهارُ المُعجِزات عليه؛ ورُبَّ خَيرٍ يتَجَدَّدُ في بعضِ البِقاع، موسى واستِنْباؤُه له، وإظهارُ المُعجِزات عليه؛ ورُبَّ خَيرٍ يتَجَدَّدُ في بعضِ البِقاع،

وقال أبو البَقاء: ﴿أَنَا بُورِكَ ﴾ هيَ مخفَّفةٌ من الثَّقِيلة، وجازَ ذلكَ مِن غيرِ عِوَض؛ لأنَّ ﴿أَنَا بُورِكَ ﴾ دعاء، والدُّعاءُ مخالِفٌ غيرَه في أحكامِ كثيرة (١).

وقال صاحبُ «الكشْف»: التقدير: أنّه بُورك، ولمْ يأتِ بعِوَضٍ؛ كما في قولِه: ﴿كَأَن لَمَّ يَغْنَوْأ فِيهَا ﴾ [الأعراف: ٩٦] وقولِه: ﴿أَن قَدَّ أَبْلَغُوا ﴾ [الجن: ٢٨]؛ لأنّه دُعَاء (٢).

قولُه: (ويدلُّ عليه قِراءةُ أُبِيّ)، أي: تدلُّ على أنَّ معنى ﴿ بُورِكِ مَن فِي ٱلنَّادِ ﴾ [النمل: ٨] بُورك مَن في مكانِ النَّارِ، إظهارُ الأرضِ في هَذِهِ القراءة، فإنّ هَذِهِ القراءةَ الشَّاذةَ ليستْ في الدِّلالةِ أقل من تفسير مفسِّر.

قال ابنُ جِنِّي: تَبارَكَ: تَفَاعَلَ مِن البرَكة، وهو توكيدٌ لمعناه؛ كقولِك: تعالى الله، فهوَ أَبلغُ مِن: عَلا كما أنَّ «اعْشَوشَبَ» أبلغُ من: أعْشَبَ؛ وذلكَ لكثرةِ الحروف^(٣).

وعن بعضِهم: وإسنادُ التّبارُكِ إلى الأرضِ كإسنادِ التَّعالي إلى الضّوءِ في قولِ المَعرِّي: نَشَأَنَ كَضَوْءِ الْبارِق المُتَعالي بِبَغدادَ وَهْنًا ما لَهَنَّ ومالي؟ (٤)

⁽۱) انظر: «التبيان في إغراب القرآن» (۲: ۲۰۰٤).

⁽٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٠١).

⁽٣) انظر: «المحتسب» (٢: ١٣٣).

⁽٤) لم أجده في «ديوان المعرِّي».

فينشُرُ اللهُ بَرَكة ذلك الخيرِ في أقاصِيها، ويَبُثُّ آثارَ يُمنِهِ في أباعِدِها، فكيف بِمِثْلِ ذلك الأمْرِ العَظِيم؛ الذي جرى في تِلكَ البُقْعة.

وقيل: المُرادُ بِالمُبارِكِ فيهم: موسى والملائكةُ الحاضِرُون. والظّاهرُ أنّه عامٌ في كل من كان في تلك الأرض، وفي ذلك الوادي وحَواليْهِما مِن أرْضِ الشّام، ولقد جَعَل اللهُ أرضَ الشّامِ بِالبَرَكاتِ مَوْسُومةً في قولِه: ﴿ وَنَجَيّنَكُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْآرْضِ ٱلَّتِي بَعَلُ اللهُ أرضَ الشّامِ بِالبَرَكاتِ مَوْسُومةً في قولِه: ﴿ وَنَجَيّنَكُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْآرْضِ ٱلَّتِي بَعَلُ اللهُ عَلَيهِم وَمَهِ اللهُ عَلَيهِم، ومَهِ اللهِم، وكِفائهُم أحياءً وأمواتاً.

قولُه: (وقِيل: المرادُ بالمُباركِ فيهم موسى والملائكة)، الضميرُ في «فيهم» راجعٌ إلى اللّام. وقيل: عُطِفَ على قولِه: «بُوركَ مَن في مكانِ النّارِ ومَن حولَ مكانِها»، فذكرَ في المعطوفِ عليه أنّ ذلكَ المكانَ أيُّ مكانٍ هو، والَّذي بُوركتْ بِه البُقعةُ ما هو، وهو حدوثُ أمرٍ دِينيّ، ثمّ بيّنَ في المعطوفِ أنّ المرادَ بالّذِي بُوركَ فيه (١) مَن هو، وهو إمّا موسى والملائكةُ وما أعمّ منه. وعن بعضِهم: البُقعةُ مِن الأبْقع؛ كالحُمْرةِ مِن الأحْرَ، وهي قطعةٌ فيها سوادٌ وبياضُ؛ مِن الغرابِ الأبْقع، والبُقعانُ جع أبقع؛ كالحُمْرانِ جمع أحْر، ثمّ قِيلَ لقطعةٍ مِنَ الأرض: بُقعة، ومنه قولهُم: إنّ للبِقاعِ دُولًا. وهذا مِن التَّعْميم بعدَ التَّخصيص.

قولُه: (وكِفاتُهم أحياءً وأمواتًا)، قال: الكِفاتُ مِنْ: كَفتَ الشيءَ: إذا ضَمَّه وجَمَعَه، وهِمَعَه، وهو اسمُ ما يُكفت؛ كقولهم: الضِّمامُ والـجِماعُ لما يُضمُّ ويُجمع (٢)، كأنَّه قيل: كافتًا أحياءً وأمواتًا، والمعنى: يَكفتُ أحياءً على ظهرهِا وأمواتًا في بطنِها.

الراغب: الكَفْتُ: القبضُ والجمْع. قال تعالى: ﴿ أَلْرَجْعَلِ ٱلأَرْضَ كِفَانًا * أَعَيَآءُ وَأَمْوَاتًا ﴾ [المرسلات: ٢٥-٢٦]؛ أي: تَجَمَعُ النّاسَ أحياءَهم وأمواتَهم. وقيل: معناه: تضمُّ الأحياء التي هي الإنسانُ والحيواناتُ والنّبات، والأمواتَ التي هي الجهاداتُ منَ التُّرابِ والماءِ

⁽١) قوله: «بالذي بورك فيه» سقط من (ف).

⁽۲) انظر: «الكشاف» (۲۲، ۲۲۸).

فإن قُلت: فها معنى ابتداء خِطابِ الله مُوسى بذلك عند نجِيبِه؟ قُلت: هي بِشارةٌ له؛ بأنه قد قُضِيَ أَمْرٌ عظيمٌ تَنتشِرُ منه في أرضِ الشّام كُلِّها البَرَكة. ﴿ وَسُبَّحَنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ قد قُضِيَ أَمْرٌ عظيمٌ تَنتشِرُ منه في أرضِ الشّام كُلِّها البَرَكة. ﴿ وَسُبَّحَنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ تعجِيبٌ لموسى عليهِ السّلامُ مِن ذلك، وإيذانٌ بأنَّ ذلك الأمْر؛ مُرِيدُهُ ومُكوِّنُه ربُّ العالمين، تنبِيها على أنّ الكائِنَ من جَلائلِ الأُمُورِ وعظائِم الشُّؤُون.

وغير ذلك. والكِفاتُ قيل: هو الطَّيَرانُ السّريعُ، وحقيقتُه: قبضُ الجناحِ للطّيران؛ كما قال تعالى: ﴿ أَوَلَدَ يَرَوًا إِلَى الطَّيرِ فَوْقَهُمُ مَا فَاتَ مِنا كَالْكِفاتِ هناك، والكَفْتُ: السَّوقُ الشّدِيد، واستعمالُ الكَفْتِ في سَوْقِ الإبلِ كاستعمالِ القَبْضِ فيه؛ كقولهم: قَبَض الراعي الإبل، وراع قُبَضَةٌ. وكَفَتَ اللهُ فلانًا إلى نفسِه؛ كقولهم: قَبَضَه. وفي الحديث: «اكفِتُوا صِبيانكُم باللَّيل» (١٠).

قولُه: (فها معنى ابتداءِ خطاب الله موسى بذلك؟)، جاءَ بالفاءِ في السُّؤال؛ لأنَّ السُّؤالَ واردٌّ على قولِه: «والظّاهرُ أنّه عامُّ في كلِّ مَن كانَ في حوالي أرضِ الشّام» يعني: إذا أُريدَ بِمَن (٢) بورك من في النارِ: العُمومُ، فها معنى ابتداء الخطاب لموسى عليه السّلام؛ لأنّه وغيره سواءٌ في ذلك. وأجابَ بأنّه بِشَارةٌ لموسى عليه السّلام بتجديدِ بركةٍ أخرى إلى تِلك البَركات، وبواسطتِهِ تنتشرُ تِلك البَركةُ في تِلك الأراضي، وتَتّصلُ إلى ساكنِها.

قولُه: (﴿ وَسُبِّكَنَ ٱللَّهِ ﴾ تَعجِيبٌ لموسى)، يعني: في ذكرِ موسى: «سُبْحَان الله »، في هذا المقام فائدَتان:

إِحْدَاهُما: تعجيبٌ لموسى من ذَلك الأمرِ العظيم، وهو إحداثُ أمرٍ دينيٍّ مِن تكليمِه واسْتِنْبائه.

وثانيتُهما: إعلامٌ له بأنّ مُريدَ ذَلك الأمرِ هو ربُّ السهاواتِ والأرضِ وما بينهما، فأعظِمْ بأمرٍ مريدُه مَن هو ربُّ العالمين! وإليه الإشارةُ بقولِه: «تنبيهًا على أنّ الكائنَ مِن

⁽۱) «مفردات القرآن» ص ۷۱۳ - ۷۱۶، والحديث أخرجه البخاري (۳۱۳۸) بلفظ: «اكفِتُوا صِبيانَكُم عِندَ العِشاء».

⁽٢) في (ن): ممن.

[﴿ يَنْمُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٩]

الهاءُ في ﴿إِنَّهُ ﴿ عَجُوزُ أَن يكونَ ضميرَ الشَّأْن. والشَّانُ ﴿أَنَا اللَّهُ ﴾ مبتدأٌ وخَبَر. و ﴿ الْعَرَبِذُ الْمَحْكِيمُ ﴾ صِفَتان للخَبَر. وأن يَكُونَ راجِعاً إلى ما دَلَّ عليه ما قَبْلَه، يعني: أنَّ مُكلِّمَكَ أنا، و ﴿ اللَّهَ بِيانٌ لأنا. و ﴿ الْعَرِبِزُ الْمَكِيمُ ﴾: صِفَتان للمبين؛ وهذا تَمَهِيدٌ لِها مُكلِّمَكَ أنا، و ﴿ اللَّهُ بَيانٌ لأنا. و ﴿ الْعَرِبِزُ الْمَكِيمُ ﴾: صِفَتان للمبين؛ وهذا تَمَهِيدٌ لِها أرادَ أَنْ يُظهِرَه على يَدِهِ مِن المُعجِزَة، يريد: أنا القويُّ القادِرُ على ما يَبعُدُ من الأوهام؛ كَقَلبِ العصا حَيّة، الفاعلُ كلَّ ما أفعلُه بحكمةٍ وتدبير.

[﴿ وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهَنَّزُ كَأَنَّهَا جَآنَّ وَلَى مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبُ يَعُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِي لَا يَخَافُ لَدَى ٱلْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَشُوٓءٍ فَإِنِّى عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ١٠-١١]

فإن قُلت: علامَ عَطفَ قولَه: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ﴾؟ قُلت: على بُورِك؛ لأنَّ المعنى: نودي أنْ بُورِكَ مَن في النَّار، وأن ألق عصاك: كِلاهُما تفسيرٌ لِنُودي. والمعنى: قِيلَ له:

جلائلِ الأمور»، نحوه قولُ الفَرَزْدَقِ:

إنَّ الذي سَمَكَ السَّماءَ بَني لنا بَيْتًا دَعائمُهُ أعــزُّ وأطوَلُ (١)

والحاصلُ أنّ قولَه (٢): ﴿وَسُبْحَنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ كالتّذييلِ والتّأكيدِ لما تَضمّنَ قولُه: ﴿بُولِكَ مَن فِٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ مِن المعاني التي أُشيرَ إليها فيها سَبَق.

قولُه: (وهذا تمهيدٌ لما أرادَ أن يظهرَهُ)، اعلمْ أنّه تعالى كما جعلَ ﴿وَسُبْحَنَ ٱللّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ تذييلًا للكلامِ السّابقِ تنبيهًا على جلالةِ الأمرِ الحادِثِ، جعلَ قولَه: ﴿إِنّهُ وَأَنّا ٱللّهُ الْعَرِيزُ الْحَكَيْم. وإليه الْعَرَيزُ الْحَكَيْم. وإليه الإشارةُ بقولِه: «أنا القويُّ القادرُ على ما يبْعدُ مِنَ الأوهام».

⁽١) انظر البيت وشرحه في «خزانة الأدب» لعبد القادر البغدادي (٨: ٢٤٥).

⁽٢) قوله: «أن قوله» سقط من (ح).

«بُورِكَ مَن في النّار»، وقيل له: ﴿ أَلْقِ عَصَاكَ ﴾. والدَّليلُ على ذلك قولُه عزَّ مِن قائل: ﴿ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ﴾ [القصص: ٣١] بعدَ قولِه: ﴿ أَن يَنمُوسَى ٓ إِنِّتَ أَنَا اللهُ ﴾ [القصص: ٣٠] على تَكريرِ حَرفِ التَّفسِير، كما تَقُول: كَتَبتُ إليكَ أَنْ حُجَّ وأَنِ اعتَمِر، وإن شئت: أَنْ حُجَّ واعتَمِر.

وقرأ الحسن: (جَأنٌّ) على لُغةِ مَن يَجدُّ في الهَرَب منِ التِقاء السّاكِنَين، فيقول: شَأَبَّةٌ ودَأَبَّة. ومنها قِراءةُ عَمرو بنِ عُبَيد: ﴿وَلَا ٱلضَّاَلَيْنَ ﴾.

﴿ وَلَمْ يُعَقِّبُ ﴾: لم يَرجِع، يُقال: عَقَّبَ الْمُقاتِل، إذا كَرَّ بعدَ الفِرار. قال:

فَهَاعَقَّبُوا إِذْقِيلَ: هَل مِن مُعَقِّب؟ ولا نزَلُوا يَــومَ الكَرِيهَةِ مَنزِلا

وإنَّمَا رُعِبَ لَظَنِّهِ أَنَّ ذَلَكَ لأمرٍ أُرِيدَ بِهِ، ويَدلُّ عليه: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾

قوله: (والدّليلُ على ذلك)، أي: على أنّهُ معطوفٌ على قولِه: ﴿أَنْ بُولِكَ ﴾ مجيئه في القَصَصِ: ﴿ فَلَمَّا أَتَهُ الْوَدِي مِن شَلْطِي ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبْدَرَكَةِ مِن ٱلشَّجَرَةِ أَن القَصَصِ: ﴿ فَلَمَّا أَلَتُهُ رَبَّ ٱلْعَكَلِمِينَ * وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ﴾ [القصص: ٣٠-٣١] وإن كُرِّر فيه حرفُ التَّفْسِير.

قولُه: (فَهَا عَقَّبُوا إِذْ قَيْلِ) البيتَ(١)، يومُ الكَريهةِ: يومُ الحروب. يَصِفُ فِرارَ قومٍ مِن المحارَبة بحيث لا يرجِعونَ بعدَه، ولا ينزِلون منزلًا مِنَ الخَوْف.

قولُه: (رُعِبَ)، رُعِبَ الرجل: مُلئ خوفًا. رَعَبَ السَّيلُ الوادي: مَلَأَه. وامرأةٌ رُعْبُوبةٌ: مُلئتْ شحيًا ولحيًا.

قولُه: (لأمر أُريدَ به)، يعني: إنَّها ﴿وَلَكَ مُدْيِرَا وَلَرْ يُعَقِّبُ ﴾؛ لخوفٍ عظيمٍ واستشعارِ ظنِّ أنّ في قلبِ العصا حيّة أمرًا أُريدَ به هلاكُه.

⁽١) سبق تخريجه.

و ﴿ إِلَّا ﴾ بمعنى (لكنّ)؛ لأنّه لمّا أُطلِقَ نَفيُ الْحَوفِ عن الرُّسُل، كان ذلك مَظِنَّةً لطُرُوِّ الشُّيهة،

قولُه: (و ﴿ إِلَا ﴾ بمعنى «لكِن»)، يريدُ أنّ الاستثناء منقطع، و ﴿ مَن ﴾ منصوبُ المحلّ؛ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسِلْنَا ۚ إِلَى فَوْمِ بُحُرِمِينَ * إِلّا ءَال لُوطٍ ﴾ [الحجر: ٥٩-٥٩] قال: ﴿ عَالَ لُوطٍ ﴾ (١) استثناءٌ منقطع؛ لأنّ القومَ مَوْصُوفونَ بالإجرام، فاختلفَ لذَلِك الجنسان، وهاهُنا بالعكسِ؛ لأنّ المُستدرَكَ جنسٌ غيرُ المعصومينَ استُدرك (٢) مِن المعصومين، وإليه الإشارة بقولِه: «ولكن مَن ظَلَمَ منهم؛ كالَّذي فَرَطَ من آدمَ ويُونُسَ وداودَ وسليهانَ وإخوة يوسُفَ، ومِن موسى عليهم السَّلام، وأما فَرْطةُ آدمَ وإخوة يوسُفَ وموسى فظاهرةٌ، وأما فَرْطةُ يونُسَ فيا دلّ عليها: ﴿ إِذْ أَبْقَ إِلَى ٱلفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴾ [الصافات: ١٤٠]، وفَرْطةُ داودَ ما يُشعِرُ به قولُه: ﴿ وَلَقَدُ فَتَنَاسُلَمْنَنَ ﴾ [ص: ٢٤] وفَرْطةُ سليهانَ قولُه: ﴿ وَلَقَدُ فَتَنَاسُلَمْنَنَ ﴾ [ص: ٢٤]

الكواشي: المعنى على الانقطاع؛ أي: مَن أمَّنتُه مِن عذابي لا ينبغي أن يخافَ مِن حيَّة. قولُه: (لمَّ أُطلِقَ نفْيُ الخوفِ عنِ الرُّسلِ كانَ ذَلِكَ مظنَّةً لطُروِّ الشُّبْهَةِ)، هذا إشارةٌ إلى الخلافِ بينَ النّاسِ في جوازِ الذَّنْبِ على الأنبياءِ أو عدمِه. قال الإمام: فيه خمسة أقوال: أولُهُ أن قولُ الحَشويَّة؛ فإنهم يقولونَ بجوازِ صُدورِ الكبائرِ عنهم عَمْدًا.

وثانيها: المعتزلة؛ فإنهم لا يجوِّزون عليهمُ الكبائِر، ويجوِّزون الصَّغائر إلَّا ما يُنفِّر؛ كالكذبِ والتَّطْفيف، وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ بقولِه: «مَّا يجوزُ على الأنبياءِ».

وثالثُها: الجُبَائيّ آنه قال: لا تجوزُ الصّغيرةُ ولا الكبيرةُ على جهةِ العَمْد، بلْ على التّأويل. ورابعُها: لا يقعُ منهم ذنبٌ قطّ، وأنّهمْ معصومون مِن وقتِ مولدِهِم. وهذا قولُ الرَّافضة.

⁽١) قوله: «قال: ﴿ وَالَ لُوطِ ﴾ سقط من (ف).

⁽۲) في (ف): «استدراك».

ثُمَّ قال الإمام: والمختارُ عندَنا أنَّه لم يصدرْ عنهمْ ذنبٌ حالَ النُّبوَّةِ لا الصَّغيرةُ ولا الكبيرةُ (١). وفي تضاعيفِ كلامِهِ إشعارٌ بأنّ ترْكَ الأولى منهم كالصّغيرةِ منّا؛ لأنّ حسناتِ

الأبرارِ سيئاتُ الـمُقرِّبينَ. وإذا عُلِم هذا فقولُ المصنَّف: «لَـــمّا أطلقَ نفْيَ الخوفِ عنِ الرُّسلِ كان ذلك مَظِنَّـةً لطُّروِّ الشُّبْهة» معناه: لطُروِّ شُبهةِ مَن ينفي عنهم الكبائرَ والصَّغائرَ، وأن ليس لهم خوفٌ البتّة، لا

مِن جهةِ الصَّغائِر، ولا مِن جهةِ الكبائِر، فاستدرَكَ بقوله: ﴿ إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾ هذا الظَّنّ، وأثبتَ أنّ منهمْ مَن «فَرَطَتْ مِنْهُ صغيرةٌ ممّا يجوزُ على الأنبياء؛ كالَّذي فَرَطَ مِن آدمَ... الله آخرِه.

وقلت: وجهُ التّأويلِ على رأينا ﴿ إِلَّا مَن ظَلَرَ ﴾ قبلَ النُّبوَّة، ثُمَّ بدّلَ بعدها حُسنًا. يؤيدُه لفظة: ﴿ ثُرَّ ﴾؛ فإنّها للتراخي.

وقال صاحبُ «المطلع»: والمعنى: ولكن مَن ظلمَ مِن العبادِ ثُمَّ تابَ؛ فإنِّ أغفرُ له. وعلى هذا لا يخافُ الأنبياء، وهو اختيارُ الزجّاج (٢). تمَّ كلامُ «المطلع».

ويجوز أن يكونَ الاستثناءُ متّصِلًا، وموضعُ ﴿مَن﴾ رَفْعٌ على البدلِ مِنَ الفاعل؛ كما قال أبو البَقاء^(٣).

والمعنى: إنّي لا يخافُ لديَّ المرسَلون، إلّا الَّذي فَرَطَ منه ما غُفرَ له ثُمَّ تُرحّم عليه؛ فإنّه يَخاف، وقد عُلمَ وتُحقِّقَ أنّ المغفورَ له والمرحومَ عليه لا يخافُ اللهَ مِنَ الذّنبِ الذي غُفِرَ له الْبتّة، فإذَن لا يخافُ منهم مِن أَحَدٍ على البَتِّ والقَطْع. والمقامُ يقتضي هذا المعنى؛ لأنّ مقامَ تلقِّي الرِّسالةِ وابتداءِ المحالمةِ معَ الكليمِ يُوجبُ إزالةَ الخوفِ بالكليَّة، لا سيّما الخوْفُ مِن قبيلِ ما يَعْتري البَشَريَّة مِن تَوهُم مكروهِ نفساني.

⁽١) من قوله: «على جهة العمد» إلى هنا سقط من (ح). وانظر كلامَ الإمام الرازي في «مفاتيح الغيب» (٣: 80).

⁽٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٠).

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٥).

فاستَدْرَك ذلك. والمَعنى: ولكنْ من ظَلَمَ منهم أي: فَرَطَت منه صغيرةٌ مما يجوزُ على الأنبياء؛ كالّذي فَرَطَ من آدمَ ويُونُسَ وداودَ وسليهانَ وإخوةِ يوسف، ومن موسى عليه السّلام بِوَكزَةِ القِبْطِيّ، ويُوشِكُ أن يُقصَدَ بِهذا التَّعريضُ بِها وُجِدَ من موسى، وهو من التَّعريضاتِ الّتي يَلطُفُ مَأْخَذُها. وستّاهُ ظُللًا، كما قال موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهُو مِن التَّعريضاتِ الّتي يَلطُفُ مَأْخَذُها. وستّاهُ ظُللًا، كما قال موسى: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِى فَأَغْفِرْ لِي ﴾ [القصص: ١٦]، والحُسْن والسُّوء: حُسْنُ التَّوْبة، وقُبحُ الذَّنْب. وقُرِئ: «ألا مَن ظَلَمَ»، بحرفِ التنبيه. وعن أبي عَمْرو في روايةِ عِصْمة: «حَسَناً».

[﴿ وَأَدْخِلُ يَدُكَ فِي جَنْبِكَ تَخْرُخُ بَيْضَاءَمِنْ غَيْرِ سُوٓءً فِي يَسْعِ ءَايَتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ۚ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا فَسِقِينَ﴾ ١٢]

وروى الإمامُ عن بعضِهم: إنِّي إذا أمرتُ المرسَلينَ (١) بإظهارِ مُعجِز، فينبغي أن لا يخافوا فيها يتعلَّقُ بإظهارِ ذلك، وإلّا فالمرسَلُ قد يخافُ لا محالةَ(٢).

قولُه: (وسمّاه ظُلمًا؛ كما قال موسى: ﴿رَبِّ إِنِّى ظُلَمْتُ نَفْسِى ﴾ [القصص: ١٦])، لما سمّى (٣) موسى عليه السّلام فِعلَه ظُلمًا قابلَه تعالى بالـمُشاكَلَة.

قولُه: (وقُرئَ: «أَلَا مَن ظَلَمَ» بحرف التَّنبيه (٤))، قالَ ابنُ جِنِّي: وهي قراءةُ زيدِ بنِ أسلمَ وأبي جَعفرِ القارِئ. ومَن مرفوعة بالابتداء، وخبرُه: ظَلَمَ؛ كقولِك: مَن يَقُمْ أَضرِبُ زيدًا. فـ (يَقُم» خبرُ «مَن» حَيْثُ كانَ شرطًا؛ كأنّه قال: هذا حتَّ. وعليه معنى انقطاعِ الاستثناءِ في القراءةِ الفاشِية. المعنى: لا يَخافُ لديّ المرسَلون، لكن مَن ظلمَ كانَ كذا (٥).

⁽١) في (ف): «المسلمين».

⁽٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٤٥).

⁽٣) قوله: «سمى» سقط من (ف).

⁽٤) في (ف): «التثنية».

⁽٥) انظر: «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» (٢: ١٣٥).

و ﴿ يَسْعِ مَايَاتٍ ﴾ كلامٌ مُستَأَنف، وحَرفُ الجرِّ فيه يَتعَلَّقُ بِمَحذُوف. والمعنى: اذهبْ في تسع آيات إلى فِرْعَوْن؛ ونحوه:

فَقُلْتُ: إلى الطَّعام، فقالَ مِنهُمْ فِرِيقٌ: نَحْسُدُ الإِنسَ الطَّعامَا

ويجوزُ أن يكُونَ المعنى: وألقِ عصاك، وأدْخِلْ بدك، في تِسعِ آيات، أي: في جُملةِ تِسعِ آيات، أي: في جُملةِ تِسعِ آياتٍ وعِدادِهِنّ. ولِقائلٍ أن يَقُول: كانتِ الآياتُ إحْدى عَشرَة: ثِنتانِ منها اليَدُ

قولُه: (والمعنى: اذهبْ في تسع آياتٍ)، أي: اذهبْ إلى فرعونَ في شأنِ تسعِ آياتِ بأن تَتحدّى بهِنّ، وتُظهِرَ بها نُبوَّتَك، وتَلزمَ عليه جُجَّةَ الله.

قولُه: (وأدخلْ يَدَكَ، في تسع آياتٍ)، فعَلى هذا هو حالٌ مِنَ المفعول، وهو يَدَك؛ أي: أدخِلْ يدَكَ في جيبِك تخرُجْ بيضاءَ مُسفِرةً (١) في تسع آياتٍ معدودةٍ في جُمُلتهِنّ.

قال أبو البقاء: ﴿بَيْضَآءَ﴾ حالٌ، و﴿مِنْ غَيْرِسُوٓءِ﴾ حالٌ أخرى، و﴿فِي يَسْعِ مَايَاتٍ ﴾ [النمل: ١٢] حالٌ ثالثة، والتقدير: آيةٌ في تسع آياتٍ، و﴿إِلَىٰ ﴾ متعلِّقةٌ بمَحذوفٍ؛ أي: مُرسَلًا إلى فرعونَ. ويجوزُ أن تكونَ صفةً لـ ﴿يَسْعِ ﴾ أو لـ ﴿مَايَاتٍ ﴾، أي: واصِلةٍ إلى فرعون (٢).

قولُه: (ولقائلِ أن يقولَ: كانت الآياتُ إحدى عشْرةً)، عن بعضِهم: كأنّه يقول: ليس بلازمِ أن يُقال: هذا داخلٌ فيها.

قال صاحبُ «التَّقريب»: ولعلَّ الطَّمْسةَ والجَدْبَ في بَواديهم، والنُّقصانَ في مزارِعهم يرجِعُ إلى واحِد.

وقال صاحبُ «الفرائِد»: يُمكنُ أن يُقالَ: الجرادُ والقُمَّلُ واحِدةٌ، والجدْبُ والنُّقصانُ واحِدةٌ؛ لأنّها متقارِبان.

في (ط): «مستقرة».

⁽٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٠٥).

والعصا، والتَّسع: الفَلق، والطُّوفان، والجَراد، والقُمَّل، والضَّفادِع، والدَّم، والطَّمْسة، والجَدْب في بَوادِيهم، والنُّقُصان في مَزارِعِهم.

[﴿ فَلَمَّا جَآءَتُهُمْ ءَايَنْنَا مُبْصِرَةً قَالُواْ هَلْذَا سِحْرٌ مُّبِيثٌ ١٣٠]

المُبصرِة: الظّاهِرة البيِّنة. جُعِلَ الإبصارُ لها وهو في الحَقيقةِ لمُتَأمِّلِيها؛ لأنهم لابِسُوها وكانوا بسبب منها بِنَظرِهِم وتَفكُّرِهِم فيها. ويجوزُ أن يُرادَ بحَقيقةِ الإبْصار: كُلُّ ناظرٍ فيها من كافةِ أُولِي العَقْل، وأن يُرادَ إبصارُ فِرعَونَ ومَلئِه؛ كقوله: ﴿وَاسْتَيْقَنَتْهَا لَاهْتداء، أَنفُسُهُمْ ﴾ [النمل: ١٤] أو جعلت كأنّها تُبصِرُ فتَهدِي، لأنَّ العُميَ لا تَقدِرُ على الاهتداء،

وقال القاضي: ولسمَن عَدِّ العصا واليدَ مِن التِّسعِ أَن يَعُدَّ الأخيرَينِ واحدًا، ولا يَعُدَّ الفَلْق^(۱)؛ لأنَّه لمْ يُبعثْ بهِ إلى فرعون^(۲).

قولُه: (وكانوا بسبب منها)، قيل: كلُّ ما يكون وُصْلةً بينَ شيئينِ يسمّى سببًا؛ تشبيهًا بالسبب الذي هو الحَبْل.

و «مِن» - في قوله: ﴿ مِنْهَا ﴾ - اتّصاليّة، يعني: لَـمّا كان المتأمّلون مُلابسين مُتّصلين مِنَ الآياتِ بسببِ نظرهِم وتفكُّرِهم فيها، جُعلت الآياتُ مُبصرةً. وهذا الوجهُ مِن الإسنادِ المجازيِّ، أسندَ الإبصارَ إلى الآيات، وهو في الحقيقة لِذَوي البصائرِ، وهم إمّا كلُّ أحدٍ، أو فرعونُ وملأُه بقَرينة: ﴿ وَٱسْتَيْقَنَتْهَا ﴾.

قولُه: (أو جُعلتْ كأنّها تُبصِرُ فَتَهدِي)، وعلى هذا الوجهِ هو استعارةٌ مَكنيَّةٌ، شُبّهت الآياتُ في جَلائها في نَفْسها وأنّها بحيث يَهتدي بها النّاسُ، كأنها الشَّخصُ تُبصرُ بنَفْسِها فتهْدي النّاسَ، والهادي ينبَغي أن يكونَ قادرًا على الاهتداء لتَهدي غيرَها، فإنّ العُمْيَ لا تَقْدِرُ على الاهتداء، فضلًا أن تهدي غيرَها.

⁽١) في (ح): «الفرق».

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٠).

فضلاً أنْ تَهدي غيرها. ومنه قولُهم: كلمةٌ عيناء، وكلمةٌ عَوْراء، لأنَّ الكِلمة الحَسنة تُرشِد، والسَّيِّئة تُغوِي. ونحو، قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَهَ وَلَهُ إِلَا رَبُ السَّمَوْتِ تُرشِد، والسَّيِّئة تُغوِي. ونحو، قولُه تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَهَ وَلَهُ إِلَا رَبُ السَّمَوَتِ وَالسَّيَة وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى اللهُ عنهما وقتادة: (مَبْصَرة)، وهي نحو: مَجَبنة ومَبخَلة وتجفَرة، أي: ابنُ الحُسَين رَضِيَ الله عنهما وقتادة: (مَبْصَرة)، وهي نحو: مَجَبنة ومَبخَلة وتجفَرة، أي: مكاناً يكثرُ فيه التَّبصُر.

قَالَ القَاضِي: ﴿مُبْصِرَةً ﴾ مُبَيِّنةً: اسمُ فاعل، أُطْلِقَ للمفعولِ، وإشعارًا بأنّها لفرْطِ اجتِلائِها للأبْصارِ بحيثُ تكادُ تُبصُرُ نفسَها لو كانتْ عمّا يُبصِرُ، أو ذاتُ تَبصُّرِ مِن حيثُ إنّها عدي، والعميُ لا تَهتَدي فضلًا عن أن تَهدي، أو: مُبصرةً كلَّ مَن نظرَ إليها وتأمَّلَ فيها(١).

قولُه: (وكلمةٌ عَوْراءُ) أي: سَقْطَةٌ لا اعتدادَ فيها. قال حاتم:

وأغْفِرُ عـوراءَ الكريـمِ ادّخارَهُ وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللَّيمِ تكرُّ ما(٢)

قولُه: (وتَجفَرة)، النهاية: «صُومُوا وَوَفِّرُوا أَشْعارَكُم؛ فإنها جُفْرَة»(٣)، أي: مَقطَعةٌ للنِّكاحِ ونَقْصٌ للْهاء. ومنهُ حديثُ عليِّ رَضِيَ الله عنه: أنه رأى رجلًا في الشّمس، فقال: قُمْ عنها فإنها تَجفُرة. أي: تُذهِبُ شَهوةَ النِّكاحِ. يُقال: جَفرَ الفحْلُ يَجِفِرُ جُفُورًا: إذا انقطَعَ (٤) عن الضِّرابِ وعدَلَ عنه وتَركه وانقطع.

وقالَ ابنُ جنِّي: وقد كثُرتِ المَفعلَةُ بمعنى الشِّياع والكَثْرةِ في الجواهِر والأحداثِ جميعًا؛ نحو: أرضٌ مَضَبَّةٌ: كثيرةُ الضِّبابِ ومَثْعَلَةٌ كثيرةُ الثَّعالي، ومَحْياة كثيرةُ الحَيّات، وفي الأحداثِ نحوَ البَطِنَةُ مَوْسَنةٌ، وأكلُ الرُّطَبِ مَوْرَدَةٌ (٥).

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦١).

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) ذكره المُتقى الهندي في «كنز العمال» (٥٦٥ ٥٨).

⁽٤) تحرف في (ح) و(ف) إلى: «أكثَر»، وصوابه ما أثبتناه موافقًا لما ثبت في معاجم اللغة، انظر «لسان العرب» و«تاج العروس» (جفر).

⁽٥) «المحتسب» (٢: ١٣٥).

[﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتُهَا آَنَفُهُم ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَآنَظُرْ كَيْفَكَانَ عَلِقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [١٤]

الواوُ في ﴿وَاسْتَنْقَنَتْهَا ﴾ واوُ الحال، و «قد» بَعدَها مُضْمَرة، والعُلُوّ: الكِبرُ والتَّرَفُّعُ عن الإيهانِ بِها جاءَ بِهِ مُوسى، كَقَولِه تعالى: ﴿فَاسْتَكْبَرُواْ وَكَانُواْ قَوْمًا عَالِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٦]، ﴿فَقَالُواْ أَنُوْمِنُ لِيَشَرَيْنِ مِثْلِنَ اوَقَوْمُهُمَا لَنَا عَلِيدُونَ ﴾ [المؤمنون: ٤٧] وقرئ: (عُلِيّاً) و(عِلِيّاً) بالضَّمِّ والكَسْر؛ كها قرئ: ﴿عِتِيّاً ﴾ و(عُتِيّاً) [مريم: ٨]، وفائدةُ ذِكرِ الأنْفُس: وَعِلِيّاً) بالضَّمِّ والكَسْر؛ كها قرئ: ﴿عِتِيّاً ﴾ و(عُتِيّاً) [مريم: ٨]، وفائدةُ ذِكرِ الأنْفُس: أنَّهم جَحَدُوها بالسِنتِهم، واستَيقانُ أبلغُ من

قولُه: (كما قرئ: ﴿عِتِيًا ﴾ [مريم: ٨])، الجوهري: يُقال: عَتَوتَ تَعْتُو عُتُوًّا وعُتيًّا وعُتيًّا. وعُتيًّا الأصلُ عُتُوَّ، ثمّ أبدَلوا إحدى الضَّمتينِ كسرة، فانقلبتِ الواوُ ياءً، فقالوا: عُتِيًّا، ثمّ أَتبعُوا الكَسرةَ الكَسرةَ الكَسرةَ، فقالوا: عِتِيًّا ليؤكِّدوا البَدَلَ.

قولُه: (جحدوا^(۱) بألسنتهم)، الراغب: الجَحْد: نفيُ ما في القلبِ ثَباتُه، وإثباتُ ما في القلبِ نفيُه. يُقال: جَحَد جُحودًا وجَحْدًا ﴿وَحَكَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُم ﴾، وتجحَد: تقليل تخصَّصَ بفعْلِ ذلك، يُقال: رجلٌ جَحِدٌ: شَحيحٌ قليلُ الخيرِ يُظهِرُ الفَقرَ، وأرضٌ جَحِدٌ: قليلُ النَّبْت. يُقال: جَحْدًا ونَكدًا (٢).

وقال أيضًا: اليقينُ من صِفةِ العلمِ فوقَ المعرِفةِ والدِّرايةِ وأخواتِها، يُقال: علْمُ يَقين، ولا يُقال: مَعْرفةُ يَقينٍ، وهو: سُكونُ النَّفْسِ معَ ثباتِ الحُكم، يُقال: أَيْقنَ واستيقَن. وقولُه تعالى: ﴿وَمَا قَنَلُوهُ يَقِينًا ﴾ [النساء:١٥٧]؛ أي: ما قَتلوه قتلًا تَيقَّنوه، بل إنّها حكموا بهِ تَخمينًا ووَهُمًا (٣).

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «جحدوها».

⁽٢) «مفردات القرآن» ص١٨٧ بتصرُّفِ يكاد يُخِلُّ بالمقصود.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٨٩٢ – ٨٩٣.

الإيقان، وقد قُوبِلَ بين «المُبصِرة» و«المُبين»، وأيُّ ظُلمٍ أَفْحشُ مِن ظُلمِ مَن اعتَقدَ واسْتَيقنَ أَنَّهَا آياتُ بيِّنةٌ واضِحةٌ جاءتْ مِن عندِ الله، ثمّ كابرَ بِتَسميتِها سِحراً بيِّناً مكشُوفاً لا شُبهةَ فِيه.

[﴿ وَلَقَدْ ءَانَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَنَ عِلْمُا ۚ وَقَالَا ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ١٥]

﴿عِلْمًا﴾ طائفةً من العِلم، أو عِلماً سَنيّاً عَزِيزاً. فإن قُلت: أليسَ هَذا موضعَ الفاءِ دُونَ الواو، كقولِك: أعطَيتُهُ فشكر، ومَنعتُهُ فصَبَر؟ قُلت: بلى، ولكنَّ عَطفَهُ بالواوِ إشعارٌ بأن ما قالاهُ بعضُ ما أحدَثَ فيهما إيتاءُ العِلم،

قولُه: (وقد قوبلَ بينَ «المُبصِرَة» و «المُبين»)، لم يُردْ أنّه مِن بابِ المُقابلةِ التي هي الجَمعُ بينَ المتضادَّين، بل أراد أنّه كها وَصفَ ﴿ اَينَتُنَا ﴾ بقولِه: ﴿ مُبْصِرَةً ﴾ ، قوبِلَ وصفُ السِّحر بالمبينِ دوماً للتطابِقِ بينَ اللَّفظَيْن. ويجوزُ أن يُعتبَرَ معنى التّضادِّ مِن كونِهما وصفينِ للمُتضادِّين: الآياتِ والسِّحْر، فيُفيدُ بُلوغَ كلِّ من الحقِّ والباطلِ غايتَه.

قولُه: (طائفةً مِن العلمِ أو علمًا سَنِيًّا)، الانتصاف: والظاهرُ أنّ التّنكيرَ في ﴿عِلْمُا﴾ للتّعظيم؛ لأنّهُ في سياقِ الامتِنان(١).

قولُه: (ولكنّ عَطفَه بالواوِ إشعارٌ بأنّ ما قالاهُ(٢)) بعضُ ما أحدَثَ فيهما إيتاءُ العِلم)، يعني: أنّ إيتاءَ العِلم مِن جلائلِ النّعمِ وفواضِلِ المِنَح، يَستدعي إحداثَ الشُّكرِ أكثَرَ ممّا ذُكِر، فَجِيء بالواوِ لأنّها تَستدعي معطوفًا عليه مُضمَرًا، فيُقدّر بحسْبِ ما يَقتضيهِ موجبُ الشُّكرِ مِن قوله: «فعَمِلا بهِ وعلّهاه»؛ لأنّها مِنَ الشُّكرِ بالجوارِح، «وعرفا حقّ النّعمةِ فيه والفَضيلة»، فإنّه مِن الشُّكرِ بالقَلْب، ﴿وَقَالا ٱلْحَمَّدُ لِللّهِ ﴾؛ فإنّه مِن الشُّكرِ اللّساني، فيستوعِبُ جميعَ أنواعِ الشُّكرِ، ويُوازِي قولَ الشّاعِر:

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۳: ٣٥٢).

⁽٢) في (ط): «لاقاه».

وشيءٌ من مَواجِبِه، فأضمَرَ ذلك ثمّ عَطفَ عليه التَّحمِيد، كأنَّه قال: ولقَد آتيناهُما علماً فعَمِلا به، وعلَّماه، وعرَفا حقَّ النِّعمةِ فيه والفَضِيلة، ﴿وَقَالَا ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي فَضَّلَنَا ﴾. والكَثيرُ اللَّفضَّلُ عليه: مَن لم يُؤتَ عِلماً، أو مَن لم يُؤتَ مِثلَ عِلمِهِما. وفيه: أنَّها فُضِّلا على كثير، وفُضِّل عليها كثير.

وفي الآيةِ دليلٌ على شرفِ العِلم، وإنافةِ محلّه، وتَقدُّمِ حَمَلتِه وأَهْلِه، وأنَّ نِعمةَ العلمِ مِن أَجلِّ النِّعَم. وأَجزَلِ القِسَم، وأنَّ مَن أُوتيهُ فقد أُوتيَ فَضلاً على كثيرٍ من عِبادِ الله، كما قال: ﴿وَالَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ دَرَجَنتِ ﴾ [المجادلة: ١١]،

أف النَّكُمُ النَّعْم اء مِنِّي ثَلاثةً يَدِي ولِسانِي والضَّميرَ الْمُحَّجبا(١)

ولو نصَّ بالفاءِ لاقتصرَ على المذكورِ وفاتَ المقصودُ.

وبهذا التقريرِ ظَهر أنّ ما ذهبَ إليه المصنّفُ قَمِينٌ أن يُتَبع ويُؤثّر على ما اختارَه صاحبُ «المفتاح» حيثُ قال: ويحتمل عِندي أنّه أخبرَ تعالى عمّا صنعَ بها، وأخبرَ عمّا قالا، فكأنّه قال: نحن فَعلْنا إيتاءَ العِلْم، وهما فَعلا الحمدُ تَفويضًا لاستفادةِ تَرتُّبِ الحمدِ على إيتاءِ العِلْم إلى فَهْمِ السّامِع (٢)؛ لأنّ الشُّكرَ على هذا يختصُّ بالقوْلِ وحدَه والنّعمةُ خطيرةٌ.

قولُه: (وشيءٌ مِن مَواجبهِ)، قيل: المواجبُ: جمعُ مُوجَب، بضمٌ الميمِ وفتحِ الجيم، و«ذلك» إشارةٌ إلى ما دَلَّ عليه قولُه: «بعض» و«شيء»، وهو البعضُ الآخرُ والشيءُ الآخرُ الذي لم يُذكر.

قولُه: (دليلٌ على شَرَفِ العلْمِ وإنافةِ محلِّه)، قال القاضي: لأنّها شَكَرا على العِلمِ وجَعلاهُ أساسَ الفَضْل، ولم يَعتَبِرا دُونَه ممّا أُوتيا من المُلْكِ الذي لم يُؤتَ غيرُهما(٣).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) «مفتاح العلوم» ص١٢٣.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦١).

وما ستاهُم رسُولُ الله ﷺ: «ورَثةَ الأنبِياءِ» إلَّا لمُداناتِهم لهُم في الشَّرفِ والمَنزِلة، لأنَّهمُ القُوَّامُ بِها بُعِثُوا مِن أجلِه.

وفيها أنّه يَلزمُهُم لهذهِ النّعمةِ الفاضِلةِ لوازِم، منها: أن يَحمدُوا الله على ما أُوتُوهُ من فَضلِهِم على غَيرِهِم. وفيها التَّذكِيرُ بالتَّواضُع، وأن يَعتقِدَ العالِمُ أنَّه وإنْ فُضِّلَ على كثير؛ فقد فُضِّلَ عليه مِثلهُم. وما أحسَنَ قولَ عُمَر:

قولُه: (وما سَهاهم رَسولُ الله ﷺ ورثةَ الأنبياء)، روينا عن أبي داودَ والتَّرمذيِّ عن أبي الدَّرداءِ قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إنّ العلماءَ وَرَثةُ الأنبياءِ وإنّ الأنبياء، لم يُورِّثُوا دينارًا ولا دِرهمًا، ولكن وَرَّثُوا العِلمَ، فمَن أخذَه أخذ بحظٍّ وافِرٍ»(١).

قولُه: (لأنهمُ القُوّام)، والقَوّام: الآمرُ عليهِم، قالَ تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوْمَهُوكَ عَلَى النَّوجَينَ . النِّسَاءَ ﴾ [النساء: ٣٤]؛ أي: أمراءُ عليهِنّ، أي: لا يجري القِصاصُ بالضّربِ بين الزَّوجَين.

قولُه: (وأن يعتقِدَ العالِمُ أنه وإنْ فُضِّلَ على كثير فقد فُضِّلَ عليهِ مِثْلُهم)، قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيه نَظَر، إذ يدُلُّ بالمفهومِ على أنّها لمْ يُفضَّلا على القَليل، فأمّا أن يُفضَّلَ القليلُ علىها أو يُساوياه فلا.

قلت: ولعلَّه أشعرَ بأن المصنِّف رمزَ إلى أنّ المُفضَّلَ عليهما الملائكةُ، كما قال في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُرَّمْنَا بَنِيّ ءَادَمَ ...وَفَضَّ لْنَكُمْ مَ كَلَ كَثِيرِ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَقْضِيلًا ﴾ [الإسراء:٧٠](٢).

وأمّا الفرقُ بينَ المقامَيْنِ فهو أنّ مقامَ المدْحِ خِلافُ مَقامِ الشُّكرِ والتّواضُعِ، وذلكَ أنّه تعالى في ذلكَ المقامِ لَــمّا ذكرَ كرامةَ أبيهِم من جعلِه مَسجودًا للملائكةِ المُقرَّبينَ، وما مُنِحوا مِن نِعمة الدَّارَيْنِ، عَقَّبَه بذِكْرِ كَرامتِهم وفضلِهم على كثيرٍ منَ المَخلوقينَ؛ أي: جَمعهم كما

⁽١) هو جزءٌ من حديثٍ طويل أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٧١٥) والترمذي (٢٦٨٢) وأبو داود (٣٦٤٢) وغيرهم بإسنادٍ حسنٍ لغيره، وانظر تمامَ تنقيده في التعليق على «مسند أحمد».

⁽۲) انظر: «الكشاف» (۹: ۳۳۸).

«كلّ الناسِ أفقهُ منْ عُمَر».

[﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَةً وَقَالَ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوبِينَا مِن كُلِّ شَيْءً إِنَّ هَلْذَا لَهُوَ ٱلْفَضَّلُ ٱلْمُدِينُ ﴾ ١٦]

وَرِثَ منهُ النُّبوّةَ والْملكَ دُونَ سائرِ بَنيه، وكانوا تسعةَ عشَر، وكانَ داوودُ أكثرَ تعبُّداً، وسليهانُ أقضى وأشكرَ لِنعمةِ الله ﴿وَقَالَ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾؛ تشهيراً لنِعمةِ الله وتنويهاً بها، واعترافاً بمكانها، ودعاءً للنّاسِ إلى التّصديقِ بذِكرِ المُعجِزةِ الّتي هي عِلمُ مَنطقِ الطّيْر، وغيرُ ذلك ممَّا أُوتِيهُ من عظائِم الأمور.

والمَنطِق: كلُّ ما يصوَّت به من المُفردِ والمُؤلَّف، المُفيدِ وغيرِ المُفيد. وقد تَرجمَ يعقوبُ بنُ السّكِيتِ كتابَه بإصلاحِ المَنطِق، وما أَصْلحَ فيه إلّا مُفرَداتِ الكَلِم، وقالتِ العَرَب: «نَطَقتِ الحَمَامة، وكلَّ صِنفٍ من الطَّيرِ يَتَفاهَمُ أصواتَه»، والّذي عُلَّمهُ سُليهانُ من مَنطِقِ الطَّير: هو ما يُفهَمُ بعضُهُ من بَعض؛ من معانِيه وأغْراضِه.

سَبَقَ، وهاهُنا، ذكرَ ما يجبُ عليهما منَ الشُّكرِ على كرامة الله إيّاهُما وفضْلِه، ومقامُ التّواضعِ فيه تَوسِعة؛ كما قال صلوات اللهِ عليه: «لا ينبَغي لعبدٍ أن يقولَ: أنا خيرٌ من يُونُسَ بنِ متى»، أخرجه البخاري ومسلِم (١٠).

قولُه: (كلَّ النَّاسِ أفقَهُ مِن عُمَرَ)، قالَه حينَ خطبَ فقال: يا أيّها النَّاسُ، لا تُغالُوا بصُدُقِ النِّساء، فقامتِ امرأةٌ فقالَت: يا أميرَ المؤمنِين، لِـمَ تمنعُنا حقّاً جعلَه اللهُ لنا، واللهُ يقول: ﴿وَوَاتَيْتُنَمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا ﴾ [النساء: ٢٠]؟! فقالَ عُمر: كلُّ أحدٍ أعلَمُ مِن عُمرَ. أورده المصنِّفُ في «النساء»(٢).

قولُه: (هو ما يُفهَمُ بعضُه مِن بعضٍ؛ من معانيه وأغراضه)، قال القاضي: والنُّطقُ

⁽١) أخرجه البخاري (٣٣٩٥) ومسلم (٢٣٧٧) من حديث ابن عباسٍ رضي الله عنهما.

⁽۲) أخرجه أبو داود (۲۱۰٦) والترمذي (۱۱۱٤)، والنسائي (٦: ۱۱۷) وابن ماجه (۲۱۰٦)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن صحيح، وصحّحه ابن حبان (٤٦٢٠)، وفيه تمامُ تخريجه.

ويُحكى أنَّه مَرَّ على بُلبُلِ في شجرةٍ يُحرِّكُ رَأْسَهُ ويُمِيلُ ذَنبَه، فقال لأَصْحابِه: «أَتدرُونَ ما يَقُول»؟ قالوا: «اللهُ ونَبيَّهُ أَعْلَم». قال: «يقُول: أَكَلتُ نِصفَ ثَمرَةٍ فعلى الدُّنيا العَفاء». وصاحَتْ فاخِتة، فأخبَرَ أنَّها تقول: «ليتَ ذا الخَلقَ لم يُخلقُوا». وصاحَ طاوُوس، فقال: «يقول: استَغفِرُوا الله طاوُوس، فقال: «يقول: استَغفِرُوا الله

والمَنطِقُ في المُتعارَف: كلُّ لفظٍ يُعبَّر بهِ عمّا في الضّمير، مُفرَدًا كان أو مُركَّبًا، وقد يُطلق على كلِّ ما يُصوَّتُ به على التّشبيهِ أو التَّبَع؛ كقولِم، نطقَتِ الحمامةُ، ومنه النّاطِقُ والصّامتُ للحيوانِ والجمادِ، فإنّ الأصوات الحيوانيّة - مِن حيثُ إنّها تابعةٌ - مُنزَّلةٌ مَنزِلةَ العباراتِ، سيّما وفيها ما يتفاوت باختلافِ الأغراض، بحيثُ يَفهمها ما هو مِن جِنسه، ولعلَّ سليمانَ عليه السلام مهما صوَّتَ حيوانٌ عَلِمَ بقوَّتهِ الحَدَسيَّةِ المُخيَّل الذي صَوَّتَه والغَرضَ الذي توخّاه، ومِن ذلكَ ما يُحكى أنّه مرَّ بُلْبلٌ، إلى آخرِه (۱).

الراغب: النّطقُ في التّعارُف: الأصواتُ الْمقطّعةُ التي يُظهِرُها اللّسانُ وتَعِيها الآذانُ. قالَ تعالى: ﴿ أَلَا تَأْكُونَ * مَالَكُمُ لَا نَنطِقُونَ ﴾ [الصافات: ٩١، ٩١]، ولا يكادُ يُقال إلّا للإنسان، ولا يُقال لغيره إلّا على سبيل التّبَع؛ نحوَ: النّاطِقُ والصّامِتُ، فيُراد بالنّاطِق: ما له صَوتٌ، وبالصّامِت: ما لا صَوتَ له، وقولُه: ﴿ عُلِمْنَا مَنطِقَ الطّيرِ ﴾: سمى أصواتَ الطّيرِ نُطقًا اعتبارًا بسليهانَ عليه السّلام الذي كان يَفهمُه، فمَن فَهِمَ مِن شيءٍ معنى، فذلكَ الشيءُ بالإضافة إلى مَن لم يَفهمُ عنه صامتٌ وإن كان ناطقًا. وقيل: حقيقةُ النّطقِ اللّه الذي هو كالنّطاق للمعنى في ضَمّه وحَصْرِه (٢).

قولُه: (فعلى الدُّنيا العَفاءُ)، النهاية: وفي حديثِ صَفوانَ: إذا دخلتُ بيتي فأكلتُ رَغيفًا، وشربتُ عليه؛ فعلى الدِّنيا العَفا؛ أي: الدُّروسُ وذهابُ الأثَرِ، وقيل: العَفا: التُّرابُ.

قولُه: (كما تَدينُ تُدان)، المرزوقيُّ: الدَّينُ لفظٌ مشتَركٌ في عدَّةِ مَعانٍ: الجزاء، والعادَة،

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦١).

⁽۲) «مفر دات القرآن» ص ۸۱۱-۸۱۲.

يا مُذنبؤن». وصاحَ طِيطَوى، فقال: «يقول: كلُّ حَيِّ مَيِّت، وكُلُّ جَديدِ بالِ». وصاحَ خُطّاف، فقال: «تقول: سُبحان رَخِمة، فقال: «تقول: سُبحان ربِّ الأعلى مِل عَسَائِهِ وأرْضِه». وصاحَ قُمرِيّ، فأخْبرَ أنّه يقُول: «سُبْحانَ ربِّ الأعلى». وقال: «الحِدَأ» يقول: «سُبْحانَ ربِّ الأعلى». وقال: «الحِدَأ» يقول: «مَن سكتَ سَلِم» وقال: «الحِدَأ» يقول: «وَيُلُ لِمَن الدُّنيا هَمُّه»، والدِّيكُ يقول: «اذكُرُوا الله يا غافلون»، والنَّسرُ يقول: «ويُلُ لِمَن الدُّنيا هَمُّه»، والدِّيكُ يقول: «اذكُرُوا الله يا غافلون»، والنَّسرُ يقول: «يا ابن آدم عِشْ ما شِئتَ آخِرُك المَوْت»، والعُقابُ تقول: «في البُعْد من النَّس أُنس»، والضِّفذَعُ يقول: «سُبْحانَ ربِّ القُدُّوس». وأراد بقوله: ﴿مِن كُلِ شَيء»، تُرِيد: شَيْع ﴿ : كَثرةَ ما أُوتِي، كما تقول: «فلانٌ يقصِدُه كلُّ أحَد، ويَعلمُ كُلَّ شَيء»، تُرِيد: كثرةَ قُصّادِه، ورُجُوعَهُ إلى غزارةٍ في العِلم واستِكثارٍ مِنه. ومِثلُه قُولُه: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلُ شَيء» [النمل: ٢٣]. ﴿ إِنَّ هَذَا اللهُ وَالْمَا اللهُ يَلِيْ الْمُينُ ﴾: قُولٌ وارِدٌ على سبيلِ الشُّكرِ والمُحْمَدة، كما قال رسولُ الله ﷺ: «أنا سيِّدُ وَلَدِ آدمَ ولا فَخْر»، أي: أقولُ هذا هذا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الْمُعْلَ المُولِ آلَهُ اللهُ عَلَا اللهُ عَلَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَاهُ وَلَدِ آدمَ ولا فَخْر»، أي: أقولُ هذا والمُحْمَدة، كما قال رسولُ الله عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ والْكُولُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَالَوْلَ هذا اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَاهُ واللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

والطاعة، والحِساب. وهوَ قولهُم: دِنّاهُم كها دانُوا الجَزاءَ(١)، ويقولون: كها تَدينُ تُدان؛ أي: كها تَصنعُ يُصنع بك. قيل: سمّى الأولَ باسم الثاني مُشاكلةً.

قولُه: (رخمة)، الجوهريُّ: الرَّحَةُ: طائرٌ أَبقَعُ يُشبهُ النَّسرَ في الخِلْقَة، يُقال له: الأنُوقُ، والجمع: رَخَمٌ.

قولُه: (والببَّغاء)، والبَبَّغى: بالتشديدِ مقصورٌ يُكتب بالياء، والبَبْغاءُ: بالتخفيفِ ممدودٌ، كالباقِلَّا والباقلي.

قولُه: («أنا سَيّدُ وَلَدِ آدمَ ولا فَخْر»)، الحديث على ما رواهُ التِّرمذيُّ، عن أبي سعيدٍ قالَ: قالُ رسول الله ﷺ: «أنا سيّدُ وَلدِ آدمَ يومَ القيامةِ ولا فَخْرَ، وبيدِي لِواءُ الحمْدِ ولا فَخْرَ، وما مِن نبيٍّ يومئذِ - آدمُ فمَن سِواهُ - إلّا تحتَ لِوائي، وأنا أوّلُ مَن تَنشقُّ عنه الأرضُ

⁽١) انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٢٩).

القولَ شُكراً، ولا أقولُه فَخراً. فإن قلت: كيفَ قال: عُلِّمنا وأُوتِينا؛ وهو مِن كَلامِ الْمَتكبِّرِين؟ قُلت: فيه وَجهان، أحَدُهُما: أن يُريدَ نَفسهُ وأباه. والنّاني: أنّ هذهِ النُّونَ يُقالُ لها نُونَ الواحدِ المُطاع. وكان مَلِكاً مُطاعاً، فكلّمَ أهْلَ طاعَتهِ على صِفتِهِ وحالِهِ النّبي كان عَليْها، وليس التّكبُّرُ من لوازِم ذلك، وقد يتَعَلَّقُ بِتَجمُّلِ الملكِ وتَفخُّمِه، وإظهارِ آيِينِهِ وسيِاسَتِهِ مَصالِح، فيَعُودُ تكلُّفُ ذلكَ واجِباً. وقد كانَ رسولُ الله عَلَيْه يَفعلُ نَحواً من ذلك إذا وَفدَ عليه وَفد، أو احتاجَ أنْ يَدْحَجَ في عَينِ عدوّ.

ولا فَخْرَ»(١)، أي: أقولُ هذا القولَ ليعلَمَ النَّاسُ فيتَّبعوني ويقْتدُوا بي؛ فيحصُلَ لهمُ النَّجاةُ والسَّعادةُ في الدّارَيْن، ولا أقولُه فَخرًا.

وقال صاحبُ «الفرائد»: ويمكنُ أن يُقالَ إنّه صلواتُ الله عليه أراد بذلك إظهارَ مرتبيّه واختصاصِه بمزيدِ فَضْلٍ مِنَ اللهِ تعالى مِن بينِ النّاسِ، حتّى حَصل له استحقاقُ أن يقولَ مِثلَ ذلك، وهذا مِن بابِ الشُّكرِ.

وقلت: يجوزُ أن يُقال: إنّ هذا الإخبارَ كسائرِ ما تَفضَّلَ اللهُ عليهِ مِن نِعَمِ الدَّارَيْنِ، وأَنّه صلواتُ الله عليه مأمورٌ بتبليغها إلى الأُمَّة، يَشهدُ لهُ قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثُ ﴾ [المائدة: ١٧].

قولُه: (أُبَّهَتُه)، الجوهريُّ: الأُبَّهَةُ: العَظَمةُ والكبرياء.

وفي بعضِ النُّسخ (٢): «آيينه»، أي: مراتبه وبهائه (٣). وقيلَ لِذي القرْنَين: بَيِّتْ على العدوِّ، فقال: ليسَ مِن أيينِ المُلوكِ استراقُ الظَّفَرِ. وقيل: ليس البَيانُ مِن أبينِ المُلوكِ، ما وجدتُ في الأصول لهذا اللَّفظِ ذِكرًا.

⁽١) «سنن الترمذي» (٣٦١٥) ، وأصله في «صحيح مسلم» (٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) وهي ما بين أيدينا من «الكشاف».

⁽٣) كذا في (ط)، وهو الصواب، وفي (ح) و(ف): «وفي بعض النسخ: أبهته بكذا؛ زأزنته به، أي: اتهمته به، وهي عبارة مضطربة جداً.

ألا ترى كيفَ أمرَ العبّاسَ بأن يَحْبسَ أبا سُفيانَ حتّى تـَمُرَّ عَليهِ الكتائِب.

[﴿ وَحُشِرَ لِسُلَيْمَنَ جُنُودُهُ, مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ وَٱلطَّلْيرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ ١٧]

رُويَ أَنَّ مُعسكَرَه كَانَ مِئَة فَرْسَخٍ فِي مِئَة: خَمسةٌ وعِشرُونَ للجِنّ، وخمسةٌ وعِشرُونَ للإنْس، وخمسةٌ وعِشرُونَ للطَّيْر، وخمسةٌ وعِشرُونَ للوَّحْش، وكان له ألفُ بَيتٍ مِن قوارِيرَ على الحَشَب، فيها ثلثُهائَةِ مَنكُوحة، وسبعُهائةِ سَريّة، وقد نَسجَتْ له الجِنُّ بِساطاً مِن ذَهَبٍ وإبْرَيسَم؛ فَرسَخاً في فَرسَخ، وكانَ يُوضَعُ مِنبَرُهُ في وسَطِه، الجِنُّ بِساطاً مِن ذَهَبٍ وفِضّة، فيقعُدُ وهو مِن ذَهَبٍ وفِضّة، فيقعُدُ عليه، وحولهُ سِتُّهائةِ ألفِ كُرسيٍّ مِن ذَهَبٍ وفِضّة، فيقعُدُ وهو مِن ذَهب، فيقعُدُ عليه، وحولهُ سِتُّهائةِ ألفِ كُرسيٍّ مِن ذَهبٍ وفِضّة، وحَولَ الأنبياءُ على كَراسِيٍّ الفِضَّة، وحَولَهُمُ النَّاس، وحَولَ النَّاسِ الجِنُّ والشَّياطِين، وتُطلَّهُ الطَّيرُ بأَجْنِحَتَها حتى لا تَقع عَليه الشَّمس، وتَرفَعُ النَّاسِ الجِنُّ والشَّياطِين، وتُطلَّهُ الطَّيرُ بأَجْنِحَتَها حتى لا تَقع عَليه الشَّمس، وتَرفَعُ

قولُه: (ألا تَرى كيف أمر العبّاس بأن يجبِسَ أبا سفيانَ)، وذلك عندَ فتح مكةً على ما روينا عن البخاري، عن عروة بن الزبير بَعدَ ذِكْر نُبَذِ مِن أخبارِ أبي سفيانَ: فأسلَم أبو سفيانَ، فليّا سارَ قال عَيْ للعباس: «احبِسْ أبا سفيان عندَ حَطْمِ الجبلِ حتّى يَنظُرُ إلى السلمينَ»، فحبسَه، فجعلتِ القبائلُ تمرُّ كَتيبةً على أبي سفيان، فمرّت كتيبةٌ فقال: يا عبّاسُ، مَن هذه؟ فقال: هذه غِفارٌ، قال: مالي ولغفارَ، ثمّ مَرّت جُهينةُ فقال مثل ذلك، ثم مرّت سعدُ بنُ هُذَيم فقال مثل ذلك، ثم مرّت سعدُ بنُ هُذَيم فقال مثل ذلك، ثم مرّت سُليمٌ فقال مثل ذلك، حتى أقبلت كتيبةٌ لم يُرَ مثلُها، قال أبو سفيان: مَن هذه؟ فقال: هؤلاء الأنصارُ عليهم سعدُ بنُ عُبادة معه الرّايةُ يُر مثلُها، قال أبو سفيان: مَن هذه؟ فقال: هؤلاء الأنصارُ عليهم سعدُ بنُ عُبادة معه الرّايةُ عَلَيْ وأصحابُه، ورايةُ النبيِّ عَلَيْ مع الزُّبير. الحديثَ (۱).

قولُه: (حتّى لا تقعُ) بالرَّفع؛ أرادَ الحالَ، كقوله تعالى: ﴿وَزُلِّزِلُواْ حَتَّى يَقُولُ ٱلرَّسُولُ ﴾(٢)

⁽١) أخرجه البخاري (٤٢٨٠).

 ⁽٢) يريد قراءة نافع ﴿حَتَىٰ يَقُولُ ﴾ بالرفع. وحُجَّتُه أنهًا بمعنى «قال» على الماضي وليست على المستقبل، وإنها يُنصَبُ من هذا البابِ ما كان مُستقبلاً مثل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَأْتِى وَعَدُ ٱللَّهِ ﴾ [الرعد: ٣١]، فرفع «يقولُ» ليُعلمَ أنه ماضٍ. انظر: «حجّة القراءات» ص ١٣١.

رِيحُ الصَّبا البِساط فتسِيرُ به مَسيرةَ شَهْر. ويُروى أنّه كانَ يَأْمُرُ الرِّيحَ العاصِفَ تَحمِلُه، ويَأْمُرُ الرُّخاء تُسيِّرُه، فأوحى اللهُ إليه وهو يَسيرُ بينَ السَهاءِ والأرض: أنِّي قَد زِدتُ في مُلكِك؛ لا يَتكلَّمُ أَحَدٌ بِشيءٍ إلّا ألقَتهُ الرِّيحُ في سَمعِك، فيُحكى أنَّه مَرَّ بِحرّاثِ فقال: لقَد أُوتِيَ آلُ داوُدَ مُلكاً عَظِيهاً، فألقَتهُ الرِّيحُ في أُذُنِه، فنزَلَ ومَشى إلى الحَرَّاثِ وقال: إنَّها لقد أُوتِيَ آلُ داوُد. ﴿ يُورَعُونَ ﴾ : يُحبسُ أقلم على آخِرِهِم، أي: يُوقفُ سُلافُ العَسْكرِ حتى يَلحقَهُمُ التَّوالي، فيكُونُوا مُجْتَمعِين لا يَتَخلَّفُ مِنهُم أحَد، وذلك لِلكَثرةِ العَظيمة. يَلحقَهُمُ التَّوالي، فيكُونُوا مُجْتَمعِين لا يَتَخلَّفُ مِنهُم أحَد، وذلك لِلكَثرةِ العَظيمة.

[﴿ حَقَىٰ إِذَا أَتَوَا عَلَى وَادِ ٱلنَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْمَسَكِنَكُمْ لَا يَعْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُو لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ١٨]

قيل: هو واد بالشَّامِ كَثيرُ النَّمْل. فإنْ قلت: لِمَ عُدِّي ﴿أَتَوْا ﴾ بعلى؟ قُلت: يتوجَّهُ على مَعنيين؛ أحدُهما: أنَّ إتيانَهُم كان مِنْ فَوْق، فأُتِيَ بحَرفِ الاستِعْلاء، كما قال أبو الطيب:

[البقرة:٢١٤]، «لا» لا تمنعُ العاملَ، و «ما» تمنعُه، تقول: زيدًا لا أضربُ، ولا تقول: زيدًا ما ضربْتُ (١٠).

قولُه: (﴿ يُوزَعُونَ ﴾ يُحبس أوَّهُم على آخِرِهم)، الرّاغبُ: ﴿ يُوزَعُونَ ﴾ إشارةٌ إلى أنّهم مع كثرتِهم [وتفاوُتِهم] (٢) لم يكونوا مُهمَلِين ومُبعدِين كها يكون الجيشُ الكَثيرُ المتأذِّي بمَعرَّتِهم، بل كانوا مَسُوسِينَ ومَقمُوعينَ وقيل: لابدَّ للسلطان من وَزَعَةٍ (٣). يقال: وَزَعتُه عن كذا: كَفَفْتُه.

قولُه: (سُلافُ العسكر)، الأساس: وسَلف القومُ: تقدَّموا سُلُوفًا، وهم سَلَفٌ لـمَن وراءَهم، وهم سُلاف العَسكر.

⁽١) كذا في الأصول الخطية، ولعلّ الصوابَ: «أضربُ».

⁽٢) سقط من الأصول الخطية، واستدركناه من «مفردات القرآن».

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٨٦٨.

ولَشَدَّ ما قَرُبَتْ عليكَ الأنجُمُ

لمّا كانَ قُرْباً من فَوْق. والثّاني: أنْ يُرادَ قَطعُ الوادي وبلوغُ آخِره، من قَولِهِم: أتى على الشّيءِ إذا أنفَذَهُ وبَلغَ آخِرَه؛ كأنّهُم أرادوا أن يَنزِلوا عند مَقطع الوادي، لأنّهم ما دامتِ الرِّيحُ تَحمِلُهُم في الهواءِ لا يُخافُ حَطمُهُم. وقُرِئ: (نُمُلة)، (يا أيّها النّمُلُ، بفرن الرّبُح، ويضمّ النّونِ والجيم، وكانَ الأصل: النّمُل، بوزنِ الرّبُل، والنّمُلُ الّذي عليه الاستعمال: تَخْفِيفٌ عنه، كَقَولِهِم: «السّبْع» في السّبُع. قِيل: «كانتْ تَمشِي وهي

قولُه: (ولَشَدَّ ما قَرُبَتْ عليكَ الأنجُمُ)، أوَّلُه:

فلَشَدَّ ما جاوَزتَ قَدْرَكَ صاعدًا(١)

يَه جُو رجلًا طَلَب منه أن يَمدحَه، يقول: ما أشدَّ تجاوُزَكَ قَدْرَك حين تَطلُبُ منِّي المدح، وعَنَى بـ «الأنجُم» أبيات شِعْرِه.

قولُه: (عند مَقْطع الوادي)، الوادي: من وَدَى؛ إذا سالَ، وإطلاقُه على المكان مجازٌ؛ كقولهم: جَرَى النَّهرُ.

قولُه: (وقُرِئ: «نُمُلة»)، قال ابن جنِّي: قرأ سليهانُ التَّيميُّ: «نُمُلَة»، «يا أيها النَّمُلُ» بضمِّ النونِ والميم، وهو تَثْقيلُ النَّمْلَة (٢).

الراغب: طعامٌ مَنْمُولٌ، فيه النَّمْلُ، والنَّملةُ: قَرحةٌ تَخرج بالجَنْبِ تشبيهًا بالنَّمْل في الهيئة وشقٌ في الحافر، ومنه: فرسٌ نَمِلُ القوائم، ويُستعار النَّمل للنَّميمة تصَوُّرًا لدَبِيبِه، فيُقال: هو نَمْلُ وذُو نَمْلَةٍ ونَمَال؛ أي: نَمَّام، وتَنمَّل القومُ: تفرَّقوا للجَمع تَفرُّقَ النَّمْلِ، ولذلك يُقال: هو أجع من نَمْلَةٍ (٣).

⁽١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ١٧٤).

⁽٢) «المحتسب» (٢: ١٣٧).

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٨٢٥، وانظر المثل في «مجمع الأمثال» (١: ١٨٨).

عَرجاءُ تَتكاوَس، فنادَت: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ﴾: الآية، فسَمِعَ سُلَيهانُ كلامَها من ثلاثةِ أَمْيال».

وقيل: «كان اسمُها طاخِية». وعن قتادة أنَّه دَخَلَ الكُوفة فالتَفَّ عليه النَّاس، فقال: «سَلُوا عمَّا شِئتُم»، وكانَ أبو حَنِيفة رَحِهُ الله حاضِراً وهو غُلامٌ حَدَث. فقال: سَلُوهُ عن نَمْلَةِ سُلَيْهان، أكانتْ ذكراً أمْ أُنْثى؟ فسَألوهُ فَأُفْحِم، فقالَ أَبُو حَنيفة: كانتْ أُنثى، فقيل له: مِن أَيْنَ عرَفْت؟ فقال: من كتاب الله، وهُو قولُه: ﴿قَالَتَ نَمَّلَةٌ ﴾ ولو كانت ذَكراً لقال: قال نَمْلة.

قولُه: (تتَكاوَسُ)، الجوهريُّ: يقال: كاسَ البعيرُ: إذا مشى على ثلاثِ قوائمَ وهو مُعرْقَبٌ.

قولُه: (وعن قتادةً)، قال صاحب «الجامع»: هو أبو الخطّابِ قَتادةُ بنُ دِعامةَ السَّدوسيُّ البَصْريّ الأعمى، يُعَدُّ في الطبقة الثالثة من تابعي البصرة، روى عن أنس بن مالك كثيرًا (١٠).

قولُه: (وهو قوله: ﴿قَالَتَ نَمْلَةٌ ﴾، ولو كانت ذكرًا لقال: قال نَملَةٌ)، الانتصاف: العَجبُ من أبي حنيفة رَضِيَ الله عنه إن ثبت ذلك عنه؛ لأنّ النّملة كالحامة والشّاة تقع على الذّكر والأُنثى، فيقال: نَملةٌ ذَكر ونَملةٌ أُنثى، وشأةٌ وحمامةٌ؛ كذلك فلَفظُها مؤنّث، ومعناها مُحتملٌ، وتأنيثُها لأجل لفظِها، وإن كان المراد بها ذَكرًا وهو الأفصحُ المستعمل قال ﷺ: «لا تُضحِّ بعَوراءَ ولا عَمياءَ ولا عَجْفاءَ» أجرى الصّفاتِ على اللفظ المؤنّث، ولا يعني الإناث من النّعَم خاصّة، كذا هاهنا، وكيف يسألُ أبا حنيفة بهذا ويفحِمُ به قتادة مع غزارة علمه (٢). والأشبهُ أنّ هذا لا يصحُّ عنها.

قال ابن الحاجب: التأنيثُ اللَّفظيُ: هو أن لا يكونَ بإزائه ذَكَرٌ في الحيوان؛ كظُلْمةٍ وعَيْنٍ، ولا فَرْقَ بينَ أن يكونَ حيوانًا أو غيرَه؛ كدَجاجة وحمامةٍ إذا قُصِدَ به مذكَّر، فإنه

⁽١) «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ٧٩٤).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٥٦).

.....

مؤنَّث لفظيٌّ، ولذلك كان قولُ مَن زَعَم أن النَّملةَ في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [النمل: ١٨] أُنثى لوُرود تاء التأنيثِ في ﴿قَالَتْ ﴾ وَهُمًا لجواز أن يكون مذكَّرًا في الحقيقة، ووُرودُ تاءِ التأنيثِ كورودِها في الفعل المؤنَّث اللَّفظيِّ؛ نحو: جاءت الظُّلمةُ (١١).

وأجابَه بعضُ فُضلاء ما وراءَ النَّهرِ، وقال: لَعَمري إنَّ ابنَ الحاجبِ تَعسَّف هاهنا وتَركُ الواجبَ، حيث اعتَرض (٢) على إمام أهل الإسلامِ، واعتراضُه بقوله: «ووُرُود تاءِ التأنيث كوُرودِها في الفعل المؤنَّث اللَّفظي وهو مذكَّر»، ليس بشيءٍ، إذ لو كان جائزًا أن يُؤتى بتاء التأنيثِ في الفعل بمجرَّد صُورة التأنيثِ في الفاعل المذكَّر الحقيقيِّ، لكان ينبغي أن يُقالَ: جاءتْني طلحةُ، وهو غيرُ جائزٍ.

وجوابُه عن ذلك في «شرحه» بقولِه: «وليس ذلك كتأنيث أسهاءِ الأعلام، فإنها لا يُعتبَر فيها إلّا المعنى دُون اللَّفظِ، خلافًا للكُوفيِّينَ. والسِّرُّ فيه هو أنهم نَقلُوها عن معانيها إلى مَدْلُولِ آخَر، فاعتبروا فيها المَدْلُول الثاني، ولو اعتبروا تأنيثها لكان اعتبارًا للمَدْلُول الأوَّلِ، فيفسدُ المعنى، فلذلك لا يُقال: أعجبَتْني طلحةُ» تناقضٌ مَحْضُّ (٣)، كأنّه نسِيَ ما أمضى فيفسدُ المعنى، فلذلك لا يُقال: أعجبَتْني طلحةُ "تناقضٌ عَضُّ (٣)، كأنّه نسِيَ ما أمضى في صَدْر كتابِه من قوله: «فإن سُمِّي به مذكَّرٌ فشَرْطُه الزّيادةُ» يعني: فإن سُمِّي بالمؤنَّث المعنويِّ، فشَرْطُه الزيادةُ على ثلاثة أحرفٍ.

فلا يَخفى على مَن له أدنى مُسْكة أن عَقْرَبَ مع أنّ علامة التأنيثِ فيها مقدَّرةٌ، فالعَلَميةُ لا تمنعُها عن اعتبار تأنيثها، حتَّى لا تَمتِنعَ من الصَّرف، فكيف تُمنع العَلَميَّةُ عن اعتبار التأنيثِ في طلحة مع أنّ علامة التأنيثِ فيها لَفظيَّةٌ؟! فإذن ليس طَرْحُ التّاء عن الفعل إلّا لأنّ التاءَ إنّا يُجاء بها علامة لتأنيثِ الفاعلِ، فالفاعلُ هاهنا مذكَّرٌ حقيقيٌّ؛ فكذا النَّملةُ لوكان مذكَّرٌ الكان هو مع طلحة حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ.

⁽١) انظر كلام ابن الحاجب في «الكافية» بشرح الرضيِّ الاستراباذي (٣: ٣٣٨).

⁽٢) في (ف): «اعرضَ».

⁽٣) قولُه: «تناقضٌ مُحضٌ» مُتعلّقٌ بقوله: «وجوابُه» وقد طال الفَصْلُ بينهما.

.....

ويَنصُر قولَ أبي حنيفةَ رَضِيَ الله عنه ما نُقِلَ عن ابن السِّكِّيتِ حيث قال: هذا بَطَّةٌ ذَكَرٌ، وهذا حَمامةٌ، وهذا شاةٌ، إذا عَنيْتَ كَبْشًا، وهذا بقرةٌ، إذا عَنيتَ ثورًا. فإن عَنيتَ أُنثى قلتَ: هذه بَقرةٌ (١).

وقلتُ: نَظَرُ الإمامِ الأعظمِ وتفسيرُ المصنّفِ راجعٌ إلى أنّ مثلَ: حمامة وشاة ونملة، ألفاظٌ مشتَركةٌ تقعُ على الذَّكر والأُنثى، والتاء لبيانِ الوحدةِ مُفتَقِرَةٌ في تعيينها، لأحد مَفهومَيْها إلى نصب قرينةٍ، إمّا صِفةً ميِّزةً؛ نحوَ: حَمامةٌ ذَكر، وشاةٌ أُنثى، أو علامةً تَلحَقُ الفعلَ؛ نحوَ: قالت نملة، وقال نملة، أو جَعْلِها خَبَرًا لاسمِ الإشارةِ؛ نحوَ: هذا بقرةٌ، وهذه بقرةٌ.

وممّا يقوِّيَ هذا المذهب قولُه تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَـرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ﴾ [البقرة: ٦٩] وَصَفَها بالصَّفراء بعدَ إجراءِ ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة: ٦٨] عليها، وهي من أوصافِ النِّساء.

فظهَر أنّ القولَ ما قالت حَذامِ (٢)، والمذهبُ ما سَلكَه الإمامُ.

وفي «جامع الأصول» قال: لو ذهبنا إلى شَرح مناقبِ الإمامِ أبي حنيفةَ رَضِيَ الله عنه وَبَسْطِ فَضائلِه لأطَلْنا الخُطَبَ، ولم نَصِلْ إلى الغَرَض منها، فإنه كان عالمًا وَرِعًا، زاهدًا، عابدًا تقيًّا، إمامًا في علوم الشَّريعة مَرْضِيًّا.

قال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: من أراد أن يَتبحَّر في الفقه فهو عِيالٌ على أبي حنيفة. وقال: قيل لمالكِ رَضِيَ الله عنه: هل رأيتَ أبا حنيفة؟ قال: نعم. رأيتُ رجلًا لو كَلَّمك في هذه السَّارِيَةِ أَن يَجعلَها ذَهَبًا لَقام بحُجَّتِه (٣).

⁽١) "إصلاح المنطق" لابن السِّكِّيت ص٢٥٣.

⁽٢) فيه إيهاءٌ إلى المثل المشهور:

إذا قالت حَذامِ فصَدِّقوها فإنَّ القولَ ما قالت حَذامِ قلت: حَذامِ: اسمٌ مبنيٌّ على الكَسْرِ. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٢ • ١).

⁽٣) «جامع الأصول» (١٢: ٩٥٢).

وذلك أنَّ النَّمْلةَ مثلُ الحمامةِ والشَّاةِ في وُقُوعِها على الذَّكَرِ والأُنثى، فيُميَّزُ بينَهُما بِعَلامة، نَحوُ قوْلِهِم: حَمامةٌ ذَكَر، وحَمامةٌ أُنثى، وهو وهي. وقُرِئ: (مَسْكَنكُم) و(لا يَحْطَمَنْكُم)، وقُرِئ: (لا يَحَطَّمَنَّكُم) بفَتح الحاءِ وكَسْرِها. وأصْلُه: يَحْتَطِمَنَّكُم. ولمَّا جَعَلها قائِلةً والنَّملَ مَقُولاً لهُم؛ كما يكونُ في أُولِي العَقْل: أجرى خِطابَهُم مجرى خطابِهم. فإن قُلْت: لا يَحْطِمَنَّكُم ما هو؟ قُلت: يَحتَمِلُ أن يَكونَ جواباً للأمْر، وأنْ يَكونَ جواباً للأمْر، وأنْ يَكونَ نَها بَدلاً من الأمْر،

قولُه: (والنَّمْلَ مَقُولًا لهم)، أي: لأَجْلِهم، فجَعلَهم كالمُخاطَبِينَ، واللامُ في «لهم» مثلُها في قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ كَفُرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [مريم: ٧٣]؛ أي: لأَجْلِهم، فجَعلَهم كالمُخاطبين (١).

قولُه: (يحتمل أن يكونَ جوابًا للأمْرِ، وأن يكونَ نَهْ يًا بَدَلًا من الأمر) (٢)، روى صاحبُ «الفرائد»، عنِ الفرّاء: هو نَهْيٌ فيه طَرَفٌ منَ الجزاءِ (٣). وعن الأخفش: بل هذا على تقديرِ الواوِ العاطفةِ يكون نَهْيًا بعدَ أمرٍ. والتقدير: ادخُلوا مساكِنكُم لا يَحطمنَّكم سليمانُ، وعلى قولِ الفرّاء التَّقديرُ: إن دخلتُم مساكِنكُم لا يَحطمنَّكم سليمانُ.

وقال صاحب «الكشف»: هذا وإن كان في المعنى صحيحًا إلّا أنّ اللَّفظَ يَمنعُ مِن فصاحتِه، ولو حُمل عليه؛ لأنّ النُّونَ لا تدخلُ في الجزاء إلا في ضَرورة الشُّعرِ^(٤).

وقال صاحب «الفرائد»: يُمكن أن يُقالَ: لم يُعطَفْ؛ لأنّه توكيدٌ للطَّـلَبِ، فهو كما في الحَبِر؛ نحوَ قولِه: ﴿ لَا لَهُ عَلَى اللَّهُ اللَّ

⁽١) قوله: «فجعلهم كالمخاطبين» سقط من (ط) و(ف).

⁽٢) في (ف): «نَهْيًا بعد أمر»، وسقط هذا التركيب من (ح).

⁽٣) قاله الفرّاء في تفسير قوله تعالى ﴿أَبْمَثْ لَنَا مَلِكَا نُقَايِلٌ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٦]. انظر: «معاني القرآن» (١: ١٦٢) وعبارتُه ثمَّة: «والمعنى والله أعلم: إن تدخُلْنَ حُطِمْتنَّ، وهو نهْيٌ محْضٌ، لأنه لو كان جزاءً لم تدخلُه النون الشديدة ولا الخفيفة». انتهى.

⁽٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٠٣ - ١٠٠٤).

والّذي جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ بَدلاً منه: أنّه في مَعْنى: لا تَكُونُوا حيثُ أنتُم فيَحطِمَكُم، على طَرِيقَة: لا أُريَنَّكَ هاهنا، أراد: لا يَحطِمَنَّكُم جنودُ سُلَيهان، فجاء بِما هُو أَبْلغ، ونَحْوُه:

عَجِبتُ من نَفسِي ومِن إشفاقِها

[﴿ فَنَبَسَدَ صَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيَ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيَ أَعْمَتَ عَلَى وَعَلَى وَعَلَى وَعَلَى وَلِيَا أَوْزِعْنِيَ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلْتَيَ أَعْمَلُ صَلِحًا رَّضَنهُ وَأَدْخِلْنِي مِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّلِلِحِينَ ﴾ [1]

ومعنى ﴿ فَنَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ تبسَّمَ شارعاً في الضَّحِكِ وآخِذاً فيه، بمعنى أنَّه

قولُه: (في معنى: لا تَكُونوا حيثُ أنتُم فيَحطمَكُم)، ومعنى هذا الأسلوبِ وهو أن ينهى الغير، والمرادُ: مَهْيُ المُخاطَبِ النَّهْيَ عن أن يكونَ المخاطَبُ على وَصْفِ هو ملزومُ المَنْهيِّ عنه، فمآلُ المعنى: لا تكونوا خارجينَ عن مساكِنِكُم فيَحطمنَّكُم سليمانُ وجنودُه، ولذلك صحَّ أن يكون بَدَلًا من ﴿أَدْخُلُواْمَسَاكِنَكُمْ ﴾.

قولُه: (عَجِبتُ من نَفْسي ومِن إشفاقِها)، بعدَه:

ومن طِـرادي الطَّيرَ عن أرزاقِها في سَـنَةٍ قد كَشَـفَتْ عن ساقِها مراءَ تَبْري اللَّحمَ عن عُراقِها (١)

كَشْفُ السّاقِ: عبارةٌ عن شدَّةِ الأمرِ؛ لأنّ الإنسانَ إذا أصابتُهُ شدَّةٌ شمَّر عن ساقِه، والعُراقُ: العَظْمُ الذي لا لحمَ عليه، والذي عليه لحمٌ فهو عَرْقٌ بفتح العين، بَرْيُ اللحم: قَشْرُهُ؛ أي: عجبتُ من إشفاق نفسي، فجاء بقوله: «من نَفْسي ومِن إشفاقِها»، كما كان الأصل: ﴿لاَ يَعْطِمَنَّكُمُ ﴾ جنودُ سليمان، فجاء بقوله: ﴿سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ ﴾ [النمل: ١٨]؛ ليكون أبلغ للإجمالِ والتّفصيلِ والتّكريرِ مع التّبيينِ (٢).

قولُه: (تبسَّم شارعًا في الضَّحك)، قال أبو البقاء: ﴿ضَاحِكًا ﴾، حالٌ موكِّدة (٣).

⁽١) لم أهتدِ إلى قائل هذا الرَّجَز.

⁽٢) من قوله: «بري اللحم: قشره» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٣) «التبيان في إعرابِ القرآن» (٢: ٢٠٠٦) وزاد: وقيل: مُقَدَّرة، لأن التبسُّمَ مَبْدأ الضحِك.

قد تَجَاوَزَ حدَّ التَّبُسُمِ إلى الضَّحِك، وكذلك ضَحِكُ الأنْبِياء. وأمّا ما روي: أن رسولَ الله ﷺ ضَحِكَ حتى بَدتْ نَواجِذُه؛ فالغرضُ المُبالَغة في وَصْفِ ما وُجِدَ منه من الضَّحِكِ النَّبويّ، وإلا فَبدُوُّ النَّواجِذِ على الحقيقة؛ إنَّما يكونُ عِندَ الاستِغْراب، وقَرَأ الضَّحِكِ النَّبويّ، وإلا فَبدُوُّ النَّواجِذِ على الحقيقة؛ إنَّما يكونُ عِندَ الاستِغْراب، وقَرَأ ابنُ السَّميفَع: (ضَحِكاً). فإن قُلت: ما أَضْحَكهُ من قَولِها؟ قُلت: شَيْئان: إعجابُه بِما

وقال صاحب «الكشف»: هي حال مقدَّرة؛ أي: فتبسَّم مقدَّرًا الضحكَ، ولا يكون محمولًا على الحالِ المطلَق؛ لأن التبسُّمَ غيرُ الضَّحِكِ، وأنه ابتداءُ الضَّحِكُ، وإنها يصير التَّبسُّم ضِحْكًا إذا اتَّصل ودامَ (١)، فلا بدَّ من هذا التقديرِ (٢).

قولُه: (إن رسولَ الله ضَحِك حتّى بَدَتْ نَواجِذُه)، مذكورٌ في حديث القيامة؛ آخِر أهلِ النّارِ خروجًا منها، وآخِر أهلِ الجنّةِ دُخولًا الجنةَ. أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ عنِ ابن مسعود^(٣).

النهاية: النَّواجِذُ من الأسنان: الضَّواجِكُ، وهي التي تَبْدُو عندَ الضَّحكِ، والأكثرُ الأشهرُ أنها أقصى الأسنان، والمرادُ: الأوَّلُ؛ لأنّه ما كان يبلغُ به الضَّحكَ حتَّى يَبْدُوَ آخِرُ أضراسِه، ولو أُريدَ الثاني لكان مبالغة في ضَحِكِه من غير أن يُرادَ ظُهورُ نَواجِذِه في الضَّحِكِ، وهو أقيسُ لاشتهارِ النَّواجِذِ بأواخِر الأسنانِ. وإليه أشار المصنَّفُ بقوله: «فالغَرَضُ المبالغة في وصف ما وُجِدَ منه منَ الضَّحك النَّبويِّ».

قولُه: (عند الاستغراب)، النهاية: وفي الحديث: إنه ضَحِك حتّى استَغْربَ (٤) ؛ أي: بالغَ فيه. يقال: أغرَبَ في ضَحِكه واستَغْربَ، وكأنّه منَ الغَرْب: البُعْدُ، وقيل: هو القَهْقَهةُ.

قولُه: (وقرأ ابن السَّمَيْفَع: ضَحِكاً)، السَّمَيْفَع: بفتح السِّين والفاء، وقد يُضَمُّ.

⁽١) في (ح): «وداوم»، وهما بمعنّى قريب.

⁽Y) «كشف المشكلات» للباقولي (Y: ١٠٠٤).

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٥٧١)، ومسلم (١٨٦) والترمذي (٢٥٩٥).

⁽٤) أخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٥٣٣)، و(٣٥٣٤) من حديث أبي الطفيل رضي الله عنه، ولفظه: «ضحك رسول الله ﷺ حتى استغرب»، وفيه قصة.

دَلَّ من قَولِها على ظُهورِ رَحَمَتِهِ ورَحْمةِ جُنُودِه وشَفَقتِهِم، وعلى شُهْرةِ حالِهِ وحالِم في بابِ التَّقُوى؛ وذلك قولُها: ﴿وَهُرَ لَا يَشْعُرُونَ ﴾: تعني: أنَّهم لو شَعَرُوا لم يَفْعَلوا. وسُرورُه بِسَالَةُ اللهُ ممّا لَـمْ يُؤْتِ أحداً: من إدْراكِهِ بِسَمعِهِ ما هَمَسَ بهِ بعضُ الحُكْلِ الّذي هو مَثُلُ في الصِّغرِ والقِلَّة، ومن إحاطَتِه بِمَعناه، ولذلك اشْتَملَ دُعاؤهُ على استيزاعِ الله مَثُلُ في الصِّغرِ والقِلَّة، ومن إحاطَتِه بِمَعناه، ولذلك اشْتَملَ دُعاؤهُ على استيزاعِ الله

قال ابنُ جنِّي: «ضَحِكًا» منصوبٌ على المصدر بفعل مضمَر يدلُّ عليه «تبسَّم»، كأنه قيل: ضَحِكَ ضِحْكًا. هذا مذهب صاحب «الكتاب»(١) ، وقياسُ قولِ أبي عثمان (٢) في قولهم: تَبسَّمتُ وَمِيضَ البَرْقِ، أنّه منصوبٌ بنَفْس «تَبسَّمت»؛ لأنه في معنى: أوْمَضْتُ (٣).

وقال أبو البَقاء: ويجوز أنْ يكونَ اسمَ فاعلٍ مثل: نَصِب؛ لأن ماضيه: ضَحك، فهو لازمٌ (٤٠).

قولُه: (الحُكْل)، الحُكْلُ: ما لا يُسمعُ له صَوتٌ. وقال رُؤْبةُ:

لوكنتُ قدأُوتِيتُ عِلْمَ الحُكُلِ عِلْمَ سُليهانَ كَلامَ النَّمْلِ (٥)

قولُه: (ولذلك اشتَمل دُعاؤه)، أي: ولأَجْل أنَّ قولَه: ﴿ فَنَبَسَمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ كان مبنيًّا على أمرينِ: على شُهرةِ (٢) حالِه وحالِ جُنودِه في باب التَّقوى، وعلى إحاطَتِه بمعنى ما أدرَكَه سَمْعُه ما هَمسَ به الحُكُل، أردَفَه بقوله: ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيَ أَنْ أَشْكُر نِعْمَتَك ﴾؛ لأنّها نِعْمتانِ جُليلتانِ مُوجِبَتانِ شُكرَ مُنعِمِها.

قولُه: (على استيزاع اللُّهِ)، الراغب: قيل: الوَزوعُ: الوَلوعُ بالشيء، ورَجُل وَزُوعٌ،

⁽١) يعني سيبوَيْه.

⁽٢) يعني المازنيَّ.

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٣٩) وقد رجّع ابن جنّي مذهب سيبويه في توجيه القراءة.

⁽٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٢٠٠٦).

⁽٥) ذكره الجوهري في «الصحاح» (حكل).

⁽٦) لفظة «شهوة» سقط من (ط).

شُكرَ ما أَنْعمَ به عَليْهِ من ذلك، وعلى استِيفاقِهِ لِزيادَةِ العَملِ الصّالح والتَّقْوي.

وحقيقةُ ﴿ أَوْزِعْنِيَ ﴾: اجعَلنِي أَزَعُ شُكرَ نِعْمتِكَ عِندِي، وأَكُفُّهُ وأَرتَبِطُه لا يَنْفلِتُ عني، حتّى لا أَنْفَكَ شاكِراً لك. وإنَّما أَدْرَجَ ذِكْرَ والِدَيه؛

وقوله: ﴿أَوْزِعْنِيَّ أَنَّ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ﴾،قيل: أَفِمْنِي، وتَحقيقُه: أَوْلِعْنِي ذلك واجْعَلْنِي بحيثُ أَرْعُ نَفْسِي عَنِ الكُفُرانِ(١).

وقال الزّجاج: ﴿أَوْزِعْنِي ﴾: أَلْهِمْني، وتحقيقُه وتأويلُه في اللُّغة: كُفَّني عنِ الأشياءِ التي تُباعِدُ عنك(٢).

فعلى هذا هو كنايةٌ تَلْوِيدَةٌ، فإنّه طَلَب أَن يَكُفّه عمّا يؤدِّي إلى كُفران النَّعمةِ بأن يُلْهِمَه ما به يُقَيِّدُ تلك النِّعمة من الشُّكرِ، وعلى تقدير المصنِّف: استعارةٌ مَكْنيَّة بحيث جعلَ شُكْرَ النَّعمة كالناقةِ، فطلب أَن يجعَله كعِقالِه (٣) مرتبطًا إيّاه. وإليه الإشارةُ بقوله: «لا ينْفَلِتُ عنِي»، والمراد: قَيْدُ النِّعمةِ باستَدِامةِ الشُّكرِ والمحافظةِ عليها. ومنه الحديثُ: «النِّعمةُ وَحْشيّةُ وَخْشيّةُ وَعَلَمُ الشُّكرِ، فإنها إذا شُكرت قرَّت، وإذا كُفرت فَرَّتْ (٤). وقوله: «احذَرُوا نِفَارَ النَّعَم بقلّة الشُّكرِ، فإنها إذا شُكرت قرَّت، وإذا كُفرت فَرَّتْ (٤). وقوله: «احذَرُوا نِفَارَ النَّعَم بقلّة الشُّكرِ، فإنها كُلُّ شارِدٍ بمَردُودٍ (١).

قولُه: (وعلى استِيفاقه)، الجوهريُّ: واستَوْفَقْتُ الله؛ أي: سألتُه التَّوفيقَ. وقال أبو القاسم القُشيريُّ: التَّوفيقُ ما تَتَّفِقُ به الطاعةُ، وهو القُدرةُ التي تَصلُح للطاعةِ (٥)، واختُصَّ هذا الاسمُ بهَا يَتَّفِقُ به الخيرُ دُونَ الشَّرِّ عُرْفًا شَرْعيًّا.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۸٦٨.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٢) ووقع فيه: «تُباعِدُ عن شُكْر نعمتك».

⁽٣) في (ف) و(ط): ﴿ يُجَعَلُه كَافّاً له ».

⁽٤) ذكره الإمام الغزالي، وعزاه لبعض السلف في «إحياء علوم الدين» (٤: ١٢٧).

⁽٥) قاله في «لطائف الإشارات» (٢: ١٥٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨].

لأنَّ النِّعمةَ على الوَلَدِ نعمةٌ على الوالِدَين؛ خُصُوصاً النِّعمةُ الرَّاجِعةُ إلى الدِّين؛ فإنه إذا كانَ تَقِيًّا نَفَعهُما بِدُعائِهِ وشَفاعَتِه، وبِدُعاءِ المُؤمِنِينَ لَهُمَا كُلَّما دَعَوا له، وقالوا: رَضِيَ اللهُ عَنكَ وعن والِدَيْك.

ورُويَ أَنَّ النَّملة أحسَّتْ بِصَوتِ الجُّنُودِ ولا تَعلمُ أَنَّهم في الهَواء، فأمَرَ سُليْهانُ عليه السلامُ الرِّيحَ فَوَقَفَت لِئلَّا يُذْعَرنَ حتّى دَخَلنَ مساكِنَهُنَّ، ثُمَّ دعا بالدَّعْوة. ومَعْنى ﴿وَأَدْخِلْنِي مِنَ أَهْلِ الجَنَّة.

قولُه: (لثلا يُذْعَرْنَ)، ذَعَرْتُه: أَفزَعتُه، ذُعِرَ فهو مَذْعُورٌ. قال:

ذَعَــرْتُ به القَطَــا وبقيتُ عنه مَقامَ الذِّئبِ كالرَّجُلِ اللَّعِينِ^(١)

ومعنى: ﴿وَأَدْخِلْنِي مِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّنلِحِينَ ﴾: واجعَلْني من أهل الجنَّةِ؛ أي أنه كِنايةٌ عنه؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَدْخُلِ فِي عِبَادِي * وَأَدْخُلِ جَنَّى ﴾ [الفجر: ٢٩، ٣٠]؛ أي: ادْخُلِي في جُملة عبادي الصالحين، وانتظِمي في سِلْكِهم، وادْخُلي جنَّتي معَهم.

⁽۱) للشاخ بن ضِرَار الذبياني في «ديوانه» ص ۲۱، وقَبْلَه: وماءٍ قد ورَدْتُ لوصْل أَرْوى عليه الطيرُ كالــوَرَقِ اللّجين

[﴿ وَتَفَقَّدَ ٱلطَّيْرَ فَقَالَ مَالِى لَآ أَرَى ٱلْهُدَّهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْفَكَآبِينَ * لَأُعَذِّبَنَّهُ, عَذَابًا شَكِيدًا أَوْ لَأَاذْبَعَنَّهُ وَأَوْ لَيَأْتِينِي إِسُلْطَنِ مُبِينٍ ﴾ ٢٠-٢١]

﴿أَمْ ﴾ هي المُنقَطِعة: نَظرَ إلى مَكانِ الهُدْهُدِ فَلَمْ يُبصِره، فقال: «مَالِيَ لا أراهُ» على معنى أنّه لا يَراهُ وهو حاضِرٌ لِساتِر سَترَه، أو غَيْرَ ذلك، ثمّ لاحَ لهُ أنّه غائِب، فأضر بَ عن ذاك وأخذ يقول: «أهو غائِب»؟ كأنّه يَسألُ عن صِحّة ما لاحَ له. ونحوُه قولهُم: إنّها لإبِلٌ أم شاء؟ وذُكرَ من قِصَّة الهُدْهُدِ أنّ سليهانَ حِينَ تمّ له بناءُ بَيتِ المَقْدِسِ

قولُه: (ونحوُه قولُهم: إنها لإبِلٌ أم شاءٌ)، قيل: لو قال ونحوُه قولُه: «أزَيْدٌ عندَكَ أمْ عندَكَ عَمرٌو» كان أولى؛ لأنّ «أمْ» المنقطعة تقعُ في الاستفهام والخَبْر، وما نحن فيه من قبيلِ الاستفهام، وأنت في الاستفهام تكون مُستفهاً عن واحد بعينه بعد إضرابك عن الآخرِ، فكأنّك قلت: أزَيدٌ عندَك؟ ظانًا أنه عند المخاطب؛ ليُوقِفَكَ على حقيقة الأمر بلا ونَعَم، ثم بَدا لك وصِرْتَ ظانًا أنّ الذي عندَه هو عمرٌو، وأردتَ أن تتركَ الاستفهام عن زيد إلى الاستفهام عن عَمرو، فقلتَ: أم عندَك عمرٌو؟ ولذلك ذكرتَ لكلّ واحدٍ منها خَبرَه؛ لإضرابِكَ عن الكلامِ الأولِ، واستفهامِكَ عن الكلام الآخرِ.

وأما الخبرُ الثابتُ فأنتَ في قولِكَ: «إنها لإبلٌ» جئت بالإخبارِ المَحْضِ، ثم جئتَ بعدَها بالاستفهام، كأنّ قائلَ هذا سَبَق بَصَرُه إلى شَبَحِ فظنّه إبلًا فأخبَرَ عن مقتضى ظنّه، ثم اعتراه الشَّكُ فأعرَضَ عنه، فه أمْ» هذه مُتضمّنةٌ الهمزة «وبل»، فه «بل» تدلُّ على أنه قد أضرَبَ عمّا سبق من الكلام، والهمزةُ على أنه يَستفهم كلامًا آخر.

وقلت: معنى قولِه: ﴿مَالِى كُا آرَى ٱلْهُدَهُدَ ﴾ الإخبارُ وإن كان لفظُه الطلَب، وإليه الإشارة بقوله: ﴿مَالِى كَا آرَى ﴾ على معنى أنه لا يَراه وهو حاضرٌ لساتِر سَترَه أو غير ذلك، فإنّه في الجُزْمِ كونِه حاضرًا مثل قولِه: ﴿إنّها لإبِلٌ»، وليس مثل: ﴿أَزَيدٌ عندَك ﴾؛ لأنه يُنكِرُ على نفسه إنكارًا بليغًا عَدَمَ رؤيتِه، وهو حاضرٌ، وكذا الجملةُ الثانيةُ تقريرٌ لإثبات خلافِه، وأنّه غائبٌ قَطْعًا لمجيء «كان» وإيقاع «من الغائبين» خبرًا له لدلالتها على أنه متوغّلٌ في الغَيبة. قال: بُعَيْدَ، هذا في قوله: ﴿سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَذِبِينَ ﴾ [النمل: ٢٧]: ﴿إن كنت من

غَهَّزَ لِلحَجِّ بِحَشْرة، فوافى الحَرَمَ وأقامَ بهِ ما شاء، وكان يُقرِّبُ كُلَّ يوم، طُولَ مُقَامِه، بخَمْسةِ آلافِ ناقة، وخسةِ آلافِ بَقرَة، وعِشْرِين ألف شاة، ثمّ عَزمَ على السَّيْر إلى النَّمَن، فخَرَجَ من مَكَّةَ صباحاً يَوُّمُّ سُهَيْلاً؛ فوافى صنعاءَ وقتَ الزَّوال؛ وذلك مَسِيرةُ شَهْر، فرأى أرضاً حَسْناءَ أعجَبتُهُ خُضْرتُها، فنزَلَ ليَتَغدَّى ويُصلِّي فَلمْ يَجِدُوا الماء، وكان الهُدهُدُ قُناقِنه، وكان يرى الماءَ من تَحْتِ الأرضِ كها يرى الماء في الزُّجاجة؛ فيجيءُ الشَّياطِينُ فيسلخُونها كها يُسْلخُ الإهاب، ويَسْتخرِجُونَ الماء؛ فتَفقَّدهُ لِذلك، وجِينَ نزَلَ سُليْهانُ حَلَّقَ المُدْهُد فرأى هُدْهُداً واقِعاً، فانحَطَّ إليه، فوصَفَ له مُلْكَ وجِينَ نزَلَ سُليْهانُ حَلَّقَ المُدْهُد فرأى هُدْهُداً واقِعاً، فانحَطَّ إليه، فوصَفَ له مُلْكَ شَيْء، وذكرَ له صاحِبهُ مُلكَ بِلْقِيس، وأنَّ تَحْتَ يَدِها اثنا

الكاذبين» أبلغُ من: كَذبتَ؛ لأنه إذا كان معروفًا بالانخراط في سِلْك الكاذبين كان كاذبًا لا مَحالَة، فالهمزةُ للتَّقرير(١)، وإليه أوْمَأ بقوله: «كأنَّه يسألُ عن صحّة ما لاحَ له».

قولُه: (بحَشْرةٍ)، فَعْلٌ بمعنى مفعول، كالنَّقْصِ والخَطْب، وقيل: جمع حاشِرٍ؛ كالحَرَس في جمع حارِس، إذا كانت الرواية «بحَشَرةٍ» بفتح الشِّين.

قولُه: (قناقِنُه)، الجوهريُّ: القِنْقِن: الدَّليلُ الهادي والبَصيرُ بالماء في حَفْر القُنيِّ، وكذلك القُناقِن بالضَّم، والجمع القَناقِن بالفتح، كالجُلاجِل جَمْعُ الجَلاجِل. ونظير القُناقِن _ بالضَّم _ في أنه نَعتُ فَرْدٍ: العُذافِرُ، وهو الجَمَلُ القويُّ، وتحليق الطائر: ارتفاعه في طيرانه.

قولُه: (فَتَفَقَّدَه)، الفَقْدُ: عَدَمُ الشيءِ بعدَ وُجودِه، وهو أخصُّ من العَدَمِ، فإنّ العَدَمَ يقال فيه وفيها لم يُوجد بَعْدُ. قال تعالى: ﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ * قَالُواْ نَفْقِدُ صُواعَ ٱلْمَلِكِ * الله وفيها لم يُوجد بَعْدُ. قال تعالى: ﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ * قَالُواْ نَفْقِدُ صُواعَ ٱلْمَلِكِ * [يوسف: ٧١، ٧٧]، والتَّفقُد: التَّعهُد: [يوسف: ٧١، ٢٧]، والتَّفقُد: التَّعهُد: تعرُّفُ أَقْدانِ الشَّيء، والتَّعهُد: تعرُّفُ العَهْدِ المُتقدِّم. قال تعالى: ﴿وَتَعَقَدُ ٱلطَّيْرَ ﴾. الفاقِدُ: المرأةُ تَفقِدُ ولدَها أو زوجَها.

قولُه: (مُلْكَ بِلْقيس)، بِلْقيس: بالعربية بكسر الباءِ، وبالعجمية: بفَتح الباءِ: وهي بيت قريقيس.

⁽١) في (ط): «فالهمزة في «أم» للتقرير».

عَشرَ أَلْفَ قَائِدٍ، تَحْتَ يَدِ كُلِّ قَائِدٍ مِئْةُ أَلْف، وذَهبَ معه ليَنظُرَ فَها رَجعَ إلَّا بَعدَ العَصْر. وذكرَ أَنَّه وَقَعَتْ نَفحةٌ من الشَّمْسِ على رأسِ سُليْمان، فنَظرَ فإذا مَوضِعُ الهُدْهُدِ خالٍ؟ فدَعا عِفْرِيتَ الطَّيْرِ، وهو النَّسْر، فسَألهُ عنه؛ فلَمْ يَجِد عِنْدهُ عِلمَه، ثمّ قالَ لِسيِّدِ الطَّير وهو العُقاب: عليَّ به، فارتَفَعتْ فَنَظرَت، فإذا هو مُقبِلٌ فقصَدتْه، فناشَدَها الله، وقال: «بحقِّ الله الَّذي قَوَّاكِ وأَقْدَركِ عَليَّ إلَّا رَحِتِنِي»، فتَرَكتْهُ وقالت: «ثَكِلتْكَ أُمُّك، إنَّ نَبِيَّ الله قَد حَلفَ ليُعذِّبَنَّك»؛ قال: «وما اسْتَثْنى»؟ قالت: «بلى قال: أوليَأْتِيَنِّي بِعُذرٍ مُبِينٍ»، فلمَّا قَرُبَ من سُلَيْمانَ أَرْخى ذَنَبهُ وجناحَيْه يَجِرُّها على الأرضِ تواضُعاً له، فلمّا دنا مِنهُ أَخَذَ بِرأْسِه فَمَدَّهُ إليه، فقال: «يا نَبِيَّ الله؛ اذكر وقُوفَكَ بَيْنَ يَدَيِ الله»؛ فَارْتَعَدَ سُلَيْهَانُ وَعَفَا عَنَهُ؛ ثُمَّ سَأَلُه. تَعْذِيبُه: أَن يُؤَدَّبَ بِهَا يَحَتَمِلُه حالُه؛ ليَعتَبرَ بِه أَبناءُ جِنْسِه. وقيل: «كان عذابُ سُلَيْمانَ لِلطَّيْرِ؛ أن يَنْتَفَ رِيشَهُ ويُشَمِّسَه». وقيل: «أن يُطلى بالقَطِرانِ ويُشَمَّس». وقيل: «أن يُلقى للنَّمْل يأكُله». وقيل: «إيْداعُهُ القَفَص». وقيل: «التَّفرِيقُ بَيْنهُ وبَيْنَ إلفِه». وقيل: «لألزِمنَّهُ صَحْبةَ الأضْداد». وعن بعضهم: «أضيقُ السُّجُونِ مُعاشَرةُ الأَضْداد». وقيل: «لأُلزِ منَّهُ خِدْمةَ أَقْرانِه». فإنْ قُلت: من أينَ حَلَّ له تَعْذيبُ المُدْهُد؟ قُلت: يجوزُ أَنْ يُبيحَ الله لهُ ذلك؛ لِم ارأى فيه من المَصْلحةِ والمَنْفعة، كما أباحَ ذَبِحَ البهائِم والطُّيور للأكْلِ وغَيْرِه من المنافِع، وإذا سُخِّرَ له الطَّيرُ ولم يَتمَّ ما سُخِّرَ من أَجْلِه، إلَّا بالتَّأدِيبِ والسِّياسة؛ جاز أن يُباحَ له ما يُستَصلحُ به.

وقُرِئ: (لَيَأْتِيَنَّنِي) و(لَيَأْتِيَنَّنِ)، والسُّلطان: الحُجَّةُ والعُذْر. فإن قُلت: قد حَلفَ

قولُه: (عفريت الطير)، نقل صاحب «النهاية» عن المصنِّف: العِفْرُ والعِفْرِيَةُ والعِفْرِيَةُ والعِفْرِيَةُ والعِفْرِيَةُ والعِفْرِيةُ والعُفْرِيةُ والتَّاءُ في والتَّاءُ في عَفْرِية وعفارية للإلحاق، والتَّاء في عِفْرِيت للإلحاق بقِنْدِيل. وفي بعض النسخ: «عَريف الطَّير»، العَريفُ: النَّقيبُ، وهو دُون الرئيس عَرُفَ عَرَافةً بالضَّم والكَسرِ: صارَ عريفًا.

قولُه: («لَيَأْتِيَنَّني» و«لَيَأْتِيَنَّنِ»)، قرأ ابنُ كثيرٍ: «لَيَأْتِيَنَّني» بنُونَينِ، الأُولى مفتوحةٌ

على أَحَدِ ثلاثةِ أَشياء: فَحَلِفُه على فِعْلَيهِ لا مَقالَ فيه، ولكنْ كيفَ صَحَّ حَلِفهُ على فِعْلِ الْمُقالَ المُدْهُد؟ ومِن أينَ دَرى أنه يَأْتِي بِسُلطان، حتى يقول: «والله ليَأْتِيَنِّي بِسُلطان»؟ قُلت: لما نَظمَ الثّلاثة بـ(أو) في الحُكْمِ الذي هو الحَلِف: آلَ كَلامُهُ إلى قولِك: ليَكُونَنَّ أَحَدُ الأُمُور، يَعْنِي: إنْ كَانَ الإتيانُ بالسُّلطان؛ لم يَكُن تَعذِيبٌ ولا ذَبْح، وإن لم يَكُنْ كان أَحَدُهُما، وليس في هذا ادِّعاءُ دراية، على أنّه يجوزُ أن يتَعَقَّبَ حَلِفَهُ بالفِعْلينِ وَحْيٌ أَحَدَهُما، وليس في هذا ادِّعاءُ دراية، على أنّه يجوزُ أن يتَعَقَّبَ حَلِفَهُ بالفِعْلينِ وَحْيٌ

مشدَّدةٌ، والباقون: بواحدةٍ مكسورةٍ مشدَّدةٍ، والأصلُ قراءةُ ابنِ كثيرٍ، لكن حُذفت النُّونُ التي قبلَ ياءِ المتكلِّمِ لاجتماع النُّوناتِ(١).

قولُه: (لما نَظَم الثلاثة بـ «أو» في الحُكم الذي هو الحَلِفُ)، يعني: إن كان العطفُ جَمعَ الأمورَ الثلاثة في حُكم الحَلِفِ ظاهرًا، لكن «أو» الثانيةُ للتَّرديدِ، والأُولى للتَّخيرِ، فيكون قولُه: ﴿أَوْلِيَا أَتِينِيِّ ﴾ معطوفًا على ﴿ لَأُعَذِبَتُهُ ﴾ ، لا على ﴿ لَأَاذَ بَحَنَّهُ ﴾ ، ليؤول معنى الثلاثةِ إلى الآيتَينِ، فكأنّه قيلَ: إن كان الإتيانُ بالسُّلطان لم يكن تعذيبٌ ولا ذبحٌ ، وإن لم يكن كان أحدُهما من غير تَعيينٍ ، فليس حينئذٍ في الكلام ادِّعاءُ دِرايةٍ من سليانَ عليه السلام لانبناءِ الكلامَ على التَّخيير والتَّرديد.

قال القاضي: والحَلِفُ في الحقيقة على أحد الأوَّلينِ (٢) بتقدير عَدَم الثالثِ (٣).

قولُه: (أن يتَعقَّبَ حَلِفَه)، الجوهريُّ: عاقبه أي جاءه بعَقِبهِ، فهو مُعاقِبٌ وعَقِيبٌ، والتَّعقيبُ مثلُه، يعني قولَه: ﴿أَوۡ لَيَـأَتِينِي بِسُلَطَن ِمُبِينٍ ﴾ أُوحِيَ إليه بعدَ حَلِفِه بالفعلَينِ؛ أي: فلمَّا أتمَّ كلامَه عَقَّبه بها أُوحِيَ إليه، وما أُوحِيَ إليه لا يكون إلا يقينًا عن دِرايةٍ⁽¹⁾.

الدِّرايةُ: عِلْمٌ يَحَصُل بالتَّكلُّف، ولهذا لا يجوز إطلاقُه على الله تعالى.

⁽١) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٤.

⁽٢) في النسخة (ف): «القولين»، والجادّة ما أثبتناه، وهو الموافق لكلام البيضاوي.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٣).

⁽٤) قوله: «دراية» سقط من (ح).

من الله؛ بأنَّه سيَأْتِيهِ بِسُلطانٍ مُبِين، فثَلَّثَ بقَولِه: ﴿أَوْلَيَـأْتِيَقِي بِسُلْطَننِ مُبِينٍ ﴾ عن دِرايةٍ وإيقان.

[﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدِ فَقَالَ أَحَطَتُ بِمَا لَمْ يَحُطُ بِهِ وَجِثْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾ [٢٢]

﴿ فَمَكَثَ ﴾ قُرِئ بفَتح الكافِ وضَمِّها. ﴿ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ غيرَ زمانٍ بَعِيد، كقَولِك: عن قريب. ووَصفُ مُكثِهِ بقِصرِ اللَّذَة؛ للدَّلالة على إسْراعِهِ خوفاً من سُلَيْهان، وليُعْلمَ كيفَ كانَ الطَّيرُ مُسَخراً له، ولِبَيانِ ما أُعطِيَ من المُعجِزةِ الدَّالَةِ على نُبُوّتِه، وعلى قُدْرةِ الله عزَّ وجلّ.

﴿ أَحَطْتُ ﴾: بإدْغامِ الطَّاءِ في التَّاء؛ بإطباقٍ وبغَيرِ إطْباق: أَلْهَمَ الله الهُدْهُدَ

وأمّا قول الشاعر:

والله لا أدري وأنتَ الداري

فشاذٌّ، يُقال: دَرَيتُه ودَرَيْت به دَرْيًا، ودِرْيةً ودِرايَةً.

قولُه: (﴿ فَمَكَكَ ﴾ قُرئ بفَتْح الكافِ وضَمِّها)، بالفَتح عاصمٌ، وبالضَّم الباقونَ (١٠).

قولُه: (﴿ أَحَطَتُ ﴾ بإدغام الطّاءِ في التّاءِ بإطباقٍ وبغير إطباقٍ)، قيل: ذَهب بعضُهم إلى أنّ الحروفَ المُطبَقة تُدغم في غيرها مع بقاء الإطباق، وردَّه ابنُ الحاجبِ بأنّ الإطباق صفةٌ للمُطْبقة ولا يكون إلّا بها، وإذا لم يكن إلا بها يُنافي الإدغام؛ لأنه يجب إبدالهَا إلى المُدغَم فيه، فيؤدِّي إلى أن تكونَ موجودةً غيرَ موجودةٍ وهو مُتناقِضٌ، وذلك أنّ الإطباقَ رَفْعُ اللّسانِ إلى ما يُحاذِيه من الحَنكِ للتَّصويتِ بصوتِ الحرفِ المُحرَج عندَه، فلا يستقيمُ

⁽۱) وهما لغتان مثل: كَمَلَ وكَمُل. والذي اختاره أبو زرعة هو «مكث» بالفتح؛ لأن فَعُلَ بالضمِّ أكثرُ ما يأتي الاسم على يأتي الاسمُ منه على (فعيل)، نحوَ: ظُرُفَ وكرُم فهو ظريفَ وكريم» ومن «فَعَلَ» بالفتح يأتي الاسم على فاعل، قال الله جلَّ وعزّ: ﴿ مَّكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [الكهف: ٣]. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٥.

فكافَحَ سُلَيْهَانَ بِهذا الكلامِ على ما أُوتِيَ مِن فَضْلِ النُّبُّوَّةِ والحِكْمةِ والعُلُومِ الجَمّة،

وأيضًا الإنسانُ يَحُسُّ من نَفْسه عند قولِه: ﴿أَحَطتُ ﴾ النَّطقَ بالطّاءِ خفيفةً وبالتّاء بعدَها، فلا يجوز أن يُقالَ: إنّ الطاءَ مُدغمةً؛ لأنّ إدغامَها يُوجب قَلْبَها (١) إلى ما بعدَها.

قولُه: (فكافح سليهان)، الأساس: كافحه لاقاهُ مواجهةً عن مفاجأةٍ، ولَقِيتُه كِفاحًا وكافحُوهم في الحرب: ضارَبُوهم تِلْقاءَ الوجوهِ. الجوهريُّ: أي ليس دونها تُرْسُ ولا غيرُه.

وكافح هاهنا مستعارٌ لمواجَهة الكلام وسلوكِ طريقِ التَّصريحِ، دونَ الإياءِ والتَّلويحِ كها هو عادةُ المُتسفِّلِ أن يتكلَّم بين يَدَي المُستعلِي، لاسيَّها المخاطَب نبيِّ اللهِ، ومن ثم قال محيي السُّنةِ: الإحاطةُ: العلم بالشيء من جميع جهاتِه، يقول: علمتُ ما لم تعلم، وبلغتُ ما لم تبلغهُ أنت ولا جنودُك (٢)، وجئتك ﴿من سَبَإِ بِنَبَا يَقِينٍ ﴾. وليست هذه المكافحة من قبيل رفع الصوت بين يدي رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿لاَ تَرْفَعُواْ أَصَوَتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّيقِ ﴾ وقد أمر الله تعالى المؤمنين الذين هم أشرف الخلائق بخفض الصوت عند نبيه بقوله: ﴿لاَ تَرْفَعُواْ أَصَوَتَكُمُ هَوْ اللهِ عظيم وَلك تعظيم المُلاة حضرة الرسالة ورفع منزلتها، ولكل مقام مقال.

فعلى الخائضِ في الطَّعن إلقاءُ البالِ، وذلك أن نَبيَّ الله سليهانَ حينها رأى سوابغَ نِعَمِ الله والآية في حَقِّه وفي حَقِّ أبيه مم مُلْكًا وعِلمًا واستبدادَهُما بالمزيّةِ والفضلِ على سائر الناسِ، حتى قالَ: ﴿اَلْحَمَدُ لِللّهِ ٱلّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرِ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾، وعقَّبَه بقولِه: ﴿يَتَأَيُّهَا

⁽١) في النسخة (ح): «قَبْلَها»، وهو خطأ.

⁽۲) «معالم التنزيل» (٦: ١٥٥).

والإحاطةِ بالمَعْلُوماتِ الكَثيرِة؛ ابتلاءً له في عِلمِه،....

ٱلنَّاسُ عُلِمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ۚ إِنَّ هَلَا لَمُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْمُبِينُ ﴾ [النمل:١٦]، وأراد اللهُ تعالى أن يُثبَّنَه على هذا الشُّكرِ، ولا تؤدّيهِ تلك النِّعمُ إلى العُجْبِ والطُّغيانِ، أُلهِمَ الهُدهدُ لِكافحتِه تَـهْييجًا له وإلهابًا وابتلاءً وتنبيهًا.

وقريبٌ منه قولُه تعالى في حقِّ أفضلِ الحَلقِ: ﴿ فَإِن كُنْتَ فِي شَكِّ مِّمَا أَنزُلْنَاۤ إِلَيْكَ فَسْتَلِ الْخَلقِ: ﴿ فَإِن كُنْتَ فِي شَكِّ مِّمَاۤ أَنزُلْنَاۤ إِلَيْكَ فَسْتَلِ اللَّهِينَ يَمْ مَا أَلْمُمْ مَرِنَ اللَّهِينَ * وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ اللَّهِينَ اللَّهِينَ * وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ اللَّهِينَ كَلَا تَكُونَنَّ مِن اللّهِ عنك والتَّكذيبِ كَذَبُواْ ﴾ [يونس: ٩٤، ٩٥]؛ أي: دُمْ على ما أنْتَ عليه من انتفاءِ الْمُريّةِ عنك والتَّكذيبِ بآياتِ اللّٰهِ.

ونظيرُ هذا الابتلاءِ ابتلاءُ الكليمِ بالخيضِر عليها السَّلامُ. روينا عن البخاريِّ ومسلمِ والترمذيِّ، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عبّاسِ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قَامَ موسى خطيبًا في بني إسرائيلَ، فسُئل: أيُّ النّاسِ أعلمُ؟ قالَ: أنا أعلَم. قال: فعتبَ اللهُ عليه إذْ لم يَرُدَّ العِلمَ إليه، فأوحى إليه أنّ عبدًا مِن عِبادي بِمَجمَعِ البَحرينِ هو أعلمُ منكَ». الحديث بتهامِه (۱).

ولعلَّ المصنِّفَ نظرَ في كلام سليهانَ عليه السلام وافتخارِه بالعلم والمُلكِ فبَنى كلامَه عليها، فقوله: «لِتَتَحاقَرَ إليه نفسُه»، ينظر إلى المُلكِ، و «يتصاغر إليه عِلمُه» إلى العِلمِ، فعلى هذا قوله: «ابتلاءً له في عِلمِه»، مفعولٌ له لِقولِه: «ألهمَ اللهُ»، و «تنبيهًا» عطفٌ عليه.

وقولُه: «لِتَتَحاقُرَ»، تعليلٌ لقولِه: «تنبيهًا»، وإنّما أتى باللّام فيه؛ لأنه ليس فِعلّا لِلمُنبِّه، بخلافِه في قوله: «تَنبيهًا»؛ لأنه فعلٌ لِلمُلهِم، والضّميرانِ في «إليه» و«نَفْسِه» في الصّيغتينِ لِسليمانَ عليه السّلام.

قال في «الأساس»: تحاقَرتْ إليه نفسُه، وقد حَقُرَ في عَيْني حَقارةً، وتَصاغَرَت إليه نفسُه: صارت صَغيرةَ الشأنِ ذُلَّا ومَهانةً، ولله سبحانه وتعالى أن يَمتحِنَ أفضلَ الخلقِ بأحقرهِ بناءً على المشيئةِ المَحْضَةِ أو المصلَحةِ على الخلاف.

⁽١) أخرجه البخاري (١٢٣) ومسلم (٢٣٨٠) والترمذي (٣١٤٩).

وتَنْبيها على أنَّ في أدنى خَلقِهِ وأضْعَفِه مَن أحاطَ عِلْماً بِما لم يُحِطْ به، لتتَحاقَرَ إليه نَفْسُه، ويتَصَاغَرَ إليه عِلمُه، ويَكُونَ لُطْفاً له في تَرْكِ الإعجاب؛ الذي هو فِتْنةُ العُلماء، وأعْظِمْ مِن جَميع جِهاتِه، لا يَخْفى منه مَعلوم. قالوا: بها فِتْنة، والإحاطةُ بالشَّيءِ عِلمًا: أنْ يُعَلمَ من جَميع جِهاتِه، لا يَخْفى منه مَعلوم. قالوا: وفيه دَليلٌ على بُطلانِ قولِ الرّافِضةِ إنَّ الإمامَ لا يَخفى عَليهِ شَيء، ولا يَكُونُ في زَمانِهِ أَحَدٌ أَعْلَمَ مِنه.

قولُه: (في أدنى خَلْقِه وأضعَفِه)؛ لأنّ الهُدْهُدَ من البُغاثِ لا من العِتَاق، قال:

سُــليهانُ ذو مُلكِ تَفَقدَ هُدهُدا وإنّ أخسَّ الطَّائراتِ الهَداهِد(١)

قولُه: (قالوا: فيه (٢) دليلٌ على بُطْلان قولِ الرافِضَةِ)، يعني: دلَّ بإشارةِ النَّصِ والإدماجِ على أنَّ ما قالوا: إنَّ الإمامَ ينبغي أن لا يَخفى عليه شيءٌ مِن الجُزئياتِ باطلٌ؛ لأنَّ هذا الهُدْهُدَ قد اطلَّعَ على ما خَفِيَ على نَبيِّ اللَّهِ سليمانَ، ولا يلزمُ مِن ذلكَ فضلُ آحادِ النّاس على سيّدنا صلواتُ اللهِ عليه.

رَوينا عن الإمام أحمدَ وابنِ ماجه، عن طلحةَ بنِ عُبيدِ الله قال: مَررتُ معَ رسولِ الله ﷺ بقَوم على رؤوس النَّخلِ، فقال: «ما يَصنعُ هؤ لاءِ»؟ قالوا: يُلقِّحونَه، يَجعلونَ الذَّكَر في الأُنْشى تلقح، فقال رسول الله ﷺ: «ما أظنَّ ذلك يُغني شيئًا» فأُخبِروا بذلك فَتَركُوه، فأُخبِر رسولُ الله ﷺ، فقال: «فإن كانَ يَنفعُهم ذلك فليَصْنَعُوهُ، فإنِّي إنِّما ظَنَنْتُ ظَنَّا، فلا تُؤاخِذُوني بالظَّنِّ، ولكن إذا حدَّثتُكم عن الله بشيءٍ فخُذُوا منِّي، فإنِّي لن أكذِبَ على الله (٣). وفي رواية أحمد: فقال: «إذا كان شَيْئًا من أمر دُنياكُم فشأنكم به (٤).

وأما تحقيقُ المَسألةِ: فقد ذكرَه الإمامُ في «نهاية العُقول» قال: اتَّفقتِ الإماميَّةُ على أنّ

⁽١) لم أهتدِ إليه فيها بين يديّ من مصادر التخريج.

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وفيه».

⁽٣) أخرجه ابن ماجه (٢٤٧١)، وهو في «صحيح مسلم» (٢٣٦٣).

⁽٤) «مسند الإمام أحمد» (٢٤٩٢٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

﴿ سَبَا ﴾ قُرِئ بالصَّرفِ ومَنعِه. وقد رُويَ بسُكونِ الباء. وعن ابنِ كَثِيرٍ في رواية:

الإمام يجبُ أن يكونَ عالِمًا بكلِ الدِّينِ، فإن كان مُرادُهم بذلك أنَّه يَجبُ أن يكونَ عالِمًا بجميع القواعدِ الشَّرعيَّةِ وضَوابطِها، وبكثير مِن الفُروعِ الجُزئيَّةِ لتلك القواعدِ، بحيث لو حدَثَت حادثةٌ ولا يُعلمُ حكمُها يكون مُتمكِّنًا من استنباط الحُكمِ فيها على الوجهِ الصّحيحِ، فذلك مذهبُنا، وهو الذي نَعني بقولنا: الإمامُ يجبُ أن يكونَ مجتهدًا، وإن عَنَوْا به أنّ الإمامَ يجبُ أن يكونَ مجتهدًا، وإن عَنَوْا به أنّ الإمامَ يجبُ أن يكونَ مجتهدًا، وإن عَنَوْا به أنّ الإمامَ يجبُ أن يكونَ عالِمًا على التَّفصيلِ بأحكامِ جَميعِ الحوادثِ الجُزئيَّةِ التي يمكنُ وُقوعُها، فليس الأمرُ عندنا كذلك.

والمعتمدُ في إفسادِه: أنّ الجزئيّاتِ التي يُمكن وقوعُها غيرُ مُتناهيةٍ، فيَستحيلُ حصولُه للإنسان. قالوا: يجبُ للإمام أن يحكمَ في كل الأمورِ؛ لأنه لا يحسُنُ مِن اللّلِكِ أن يُفوِّضَ سِياسةَ جُندِه ورعيَّتِه إلى مَن لا يَعرفُ السِّياسةَ وأحكامَ اللَّكِ، ولأنّه لو لم يَعلمِ الأحكامَ كلَّها لجازَ أن يَحدُثَ حادِثٌ لا يعرفُ حُكمَها(١)، ولا يؤدِّي اجتهادُه إليه، ولا يتَسعُ الزَّمانُ لمراجعةِ الاجتهادِ، ولأنّ الجهلَ بكلِّ الشَّريعة مُنفِّرٌ، ولا يجوز ثُبوتُه للإمامِ قياسًا على النبيِّ. ويعني بكونه منفِّرًا أنّ الناسَ إذا عَلموا أنه يَخفى على إمامِهم شيءٌ مِن الأحكامِ استَنكَفُوا منه.

وأجاب الإمامُ عن الأسئلة بأجوبةٍ شافيةٍ، فلْيُنظرُ هناك.

وعن بعضِهم أنّهم تمسَّكوا بقوله: ﴿وَكُلَّ شَيْءِ أَحَصَيْنَهُ فِي إِمَامِ مُبِينِ ﴾ [يس:١٦] أرادوا به الإمام الذي يُستخلَفُ، والصَّحيح أنه يجوز استخلافُ المَفْضُولِ عند وُجود الفاضِل؛ فلهذا تَرَك عمرُ رَضِيَ الله عنه الخلافة شُورى بين ستَّة نَفَرٍ وفيهم الفاضِلُ والمَفْضُولُ (٢)، والحقُّ أن المرادَ بقولِه: ﴿وَيَحَتُ بُهُمَا وَاللهُ أَعلم. وَاللهُ أَعلم.

قولُه: (﴿سَبَمِ ﴾ قرئ بالصّرف ومَنْعِه)، البَزِّيُّ وأبو عَمرٍو: «سَبَأ» هاهنا، وفي سبأ: بفتح

⁽١) كذا في النُّسخ الخطية، ولعلّ الصوابَ: «حُكْمَه».

⁽٢) انظر: «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٣: ٣٤٢).

(سبا)، بالألف كقَوْلِم: ذهبوا أيْدِي سَبا. وهو سَبَأ بنُ يَشْجُبَ بنِ يَعْرُبَ بنِ قَحْطان؛ فَمَن جَعَلهُ اسماً للحَيِّ أو الأبِ الأكْبَرِ صَرَف. قال:

مِن سَبَأَ الحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذ يَبنُونَ مِن دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا

الهمزة مِن غيرِ تنوينٍ، وقُنْبُل: بإسكانها على نيَّة الوَقْفِ، والباقونَ: بالخفضِ مع التَّنوين(١).

قولُه: (ذهبوا أيدي سبا)، الجوهريُّ: ذهبوا أيْدي سَبا، وأيادي سَبَا؛ أي: مَتَفَرِّقينَ، وهما اسهان جُعلا واحدًا؛ مثل: مَعْدي كَرِبَ.

الرّاغب: سَبأ: اسمُ بَلَدٍ تَفَرَّقَ أهلُه، ولهذا يقالُ: ذَهَبُوا أَياديَ سَبأ؛ أي: تَفرَّقُوا تَفرُّقَ أهلِ هذا المَكانِ مِن كلِّ جانِبٍ^(٢).

روينا في «مسند الإمام أحمد» وفي «سنن الترمذي» و «أبي داود»، عن فَروةَ بنِ مُسيْكِ، أنّ رَجلًا سَأَلَ رسول الله ﷺ: وما سَبأً: أرضٌ أو امرأةٌ؟ قال: «ليس بأرض ولا امرأةٍ، ولكنّه رَجُلٌ ولَد عَشْرةً مِن العَربِ، فتيامَنَ منهم سِتّةٌ، وتشاءمَ منهم أربَعةٌ، فأمّا الذين تشاءَمُوا فلَخُمٌ وجُذامُ وغَسّانُ وعامِلةُ، وأمّا الذين تيامَنوا فالأزدُ والأشعرونَ وحِيرُ وكِندةُ ومَذحِجٌ وأنهارُ»، فقال رجلٌ: وما أنهارُ؟ فقال: «الذين مِنهم خَمْعمٌ وبَجِيلةٌ» (٣).

قولُه: (مِن سَبأ الحاضرينَ)، البيت (٤). «الحاضرين»: صِفةُ سَبأ، و «مَأْرِب» مَفعولُ «الحاضرين»، و «إذ» ظَرْفُه، وقيل: «مَأْرِب» ظرفٌ لـ «الحاضرين» و «إذ» أيضًا. و «العَرِمُ»: السَّدُّ يُصنع في الوادي لِتَحبيسِ الماءُ.

يَمدحُ رجلًا هو مِن قَبيلةِ سَبأ الحاضرينَ مدينة مأْرِب الذين بَنَوُا العَرِمَ دُون السَّيل،

⁽١) ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٥.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٣٩٦، وانظر المثل في «مجمع الأمثال» (١: ٢٧٥).

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٩: ٥٢٧)، وأبو داود (٣٩٨٨) والترمذي (٣٢٢٢) والطبري في «جامع البيان» (٢٢: ٧٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٨: ٨٣٤) وغيرهم.

⁽٤) البيت لأمية بن أبي الصلت في «ديوانه» ص٥٥، ويُنسب للنابغة الجعدي أيضاً.

وقال:

الوَارِدُونَ وتَيِهِم فِي ذُرَى سَبَا قَد عَضَّ أعنَاقَهم جِلدُ الجَوامِيسِ

ثمّ سُمِّيَت مَدينةُ مأرِب بسبإ، وبَيْنَها وبَيْنَ صَنْعاء مسيرةُ ثلاث، كما سُمِّيَت مَعَافِرُ بمعافِرِ بنِ أُدّ. ويُحتَمَلُ أن يُرادَ المَدينةُ والقوم. و(النبأ): الخَبَرُ الّذي له شَأن. وقوله: ﴿ مِن سَيَا بِنَبَا ﴾ مِن جِنْسِ الكلامِ الّذي سمّاهُ المُحدّثُونَ: البديع؛ وهو من مَحاسِنِ الكلام الَّذي يتعلَّقُ باللَّفْظ، بِشَرَطِ أَنْ يَجِيءَ مَطبُوعاً، أو يَصْنَعُهُ عالِمٌ بِجَوهَرِ الكَلام؛ يُحفظُّ

وقيل: العَرِم الْمُسَنَّاةُ التي بَنَتْها بلقيسُ سَكَرًا وسَدًّا، والمعنى: يبنون مِن دونِ السَّيلِ السَّدَّ.

قولُه: (الوارِدونَ)، البيتَ (١). الذَّرى ـ بالفتح ـ: كلُّ ما استَتْرتَ به، يُقال: إنّا في ظِلِّ فلانٍ وفي ذَراهُ؛ أي: كَنَفِه وسِتْرِه. وذُرى كلِّ شيء: أعاليه، الواحدة: ذُرْوة، يقول: الوارِدون هم وتَيْمُ في أعلى أرض سبأ مَعْلُولينَ بأغلالٍ مِن جِلْدِ الجواميسِ، بحيث تَعَضُّ أعناقَهُم.

وصَرَف «سَبَأ» إذْ جعَلَه بمعنى الحَيِّ أو الأبِ الأكبرِ.

قولُه: (معافر)، قيل: معافِرُ حيٌّ مِن هَمْدانَ، وإليه تُنسَب الثِّيابُ المَعافِريّة.

الأساس: المَعافِريّةُ: ثِياب منسوبةٌ إلى بلد نَزَل فيه معافر بنُ أُدّ.

قولُه: (الذي سيّاه المُحدَثُونَ: البَدِيعَ)، أي: المتأخّرون، جَعلُوه من قِسْم البَديع، واسمُ هذه الصَّنعةِ في البَديع: تَضْمِينُ الْمُزدَوَجِ، وهو أن يقعَ في أثناء القَراثِن في النَّظْمَ أو النَّثْرِ لَفظانِ مُسَجّعانِ بعد رعاية حُدودِ الأسجاع والقَوافي، وقد جاء في الشعر:

مضى الصاحبُ الكافي ولم يَبْقَ بعدَه كريمٌ يُسروي الأرضَ فَيْضُ غَمامِه

فَقَدْنَاهُ لَمَا تَمَّ واعتَمَ بالعُلا كذاك خُسوفُ البَدْرِ عندَ تمامِه (٢)

⁽١) لجرير في «ديوانه» ص٣٢٥ من قصيدةٍ يهجو بها عمرو بن لجأ التيمي. ومنها البيت المشهور: وابسن اللبون إذا ما لُرَّ في قَرَنٍ لم يستطع صوْلةَ البُّزْلِ القناعيسِ

⁽٢) ذكرهما الإمام الطيبي في كتابه «التبيان في البيان» ص٢٤٢، وذكر أنها في رثاء الصاحب بن عبّاد.

مَعَهُ صِحَّةُ المَعْنى وسَدادُه، ولقد جاءَ هاهُنا زائداً على الصِّحَة فَحَسُنَ وبَدُعَ لَفْظاً ومعنى. ألا تَرى أنّه لو وُضِعَ مَكانَ ﴿ نِنَبَإِ ﴾ «بِخَبَر»، لكانَ المَعنى صَحِيحاً، وهُو كَما جاءَ أصّح؛ لِما في النّبَأ من الزّيادةِ الّتي يُطابِقُها وصفُ الحال.

[﴿ إِنِّي وَجَدتُ آمْرَأَةً تَمْلِكُ لُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشُ عَظِيمٌ ﴾ ٢٣] المرأةُ بَلقِيسَ بنتُ شُراحِيل، وكان أبوها مَلِكُ أرضِ اليَمَنِ كُلِّها، وقد وَلَدَهُ

قولُه: (وهو كها جاء أصَحُّ؛ لِمَا في النَّبا من الزِّيادة التي يُطابقُها وَصْفُ الحالِ)، وهي ما في الإنباء من معنى الإخبار الذي يُنَبِّهُ السامعَ على الشيء من حيث لا يَدْري.

الراغب: النَّبأُ: خبرٌ ذُو فائدةٍ عظيمةٍ يحصُل به علمٌ أو غَلَبة ظَنَّ، ولا يُقال للخَبر في الأصل: نَبأٌ حتَّى يتضمَّن لما ذكر، وحَقُّ الحَبرِ الذي يُقال فيه نبأٌ أن يَتَعرَّى عن الكَذِبِ كالتَّواتُرِ، وخَبرِ اللهِ تعالى وخَبرِ النبيِّ ﷺ، ولتَضَمُّنِ النَّبا لمعنى الخبرِ يُقال: أنبأتُه بكذا؛ أي: أخبرتُه به، ولتَضمُّنِه معنى العلم قيلَ: أنبأتُه كذا، ويقال: أنبأتُه ونَبَّأتُه؛ ونَبَّأتُه أبلغُ (١).

الأساس: أتاني نبأٌ منَ الأنباءِ، وأُنبئت بكذا وكذا، ورجلٌ نابئٌ وسَيلٌ نابئٌ طارئٌ من حيث لا يَدري، وهل عندَكم نابئةُ خَبرٍ. وقال الشاعر:

ألا فاسْقِياني وانْفِياعنكما القَذَى فليسَ القَذَى بالعُودِ يَسْقُطُ في الخَمْرِ ولكن قَدارُ من حيثُ لا نَدْري (٢)

والخبرُ الذي يكون بهذه المَثابَةِ يُعتنى بشأنِه، ومن ثَمَّ قال: «النبأُ: الخَبَرُ الذي له شأنٌ»، فيكون قد أُدمِجَ فيه تَتْميمُ معنى المُكافَحَةِ الذي يُعطيه قولُه: ﴿أَحَطَتُ بِمَا لَمْ يُحِطُّ بِهِ-﴾ [النمل:٢٢]، كما قال: «فكافَحَ سليمانُ بهذَا الكلام... ابتلاءً ونبَّهه به على أن في أدْنى خَلْقه مَن أحاطَ عِليًا بها لم يُحِطْ به».

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۷۸۸.

⁽٢) ذكره ابن منظور في «لسان العرب» (نبأ) وعزاه للأخطل، وكذا الزُّبيدي في «تاج العروس» (نبأ)، ولم أجده في «ديوانه».

أربَعُون مَلِكا، ولم يَكنْ له وَلَدٌ غيرَها، فَغُلِبتْ على الْمُلْك، وكانتْ هي وقومُها مَجُوساً يَعبُدُون الشَّمْس.

والضَّميرُ في ﴿ تَلِكُ مُهُمْ ﴾ راجعٌ إلى سبإ، فإنْ أُريدَ بهِ القَومُ فالأَمْرُ ظاهِر، وإن أُريدتِ المَدِينةُ فَمَعناه: عَلِكُ أَهْلَها. وقِيلَ في وَصْفِ عَرْشِها: «كان ثمانِينَ ذِراعاً في ثمانِين، وسَمْكُه ثمانين». وقيل: «ثلاثين؛ مكانَ ثمانِين»، وكان من ذَهَبٍ وفِضّة، مُكلّلاً بأنواعِ الجواهر، وكانتْ قوائِمهُ من ياقُوتٍ أَحْرَ وأخضَر، ودُرِّ وزُمُرُّد، وعليه سبعةُ أبيات، على كُلِّ بيتٍ بابٌ مُغْلَق. فإن قُلت: كيفَ استَعْظَم عَرْشَها مع ما كان يرى من مُلْكِ سُلَيْهان؟ قُلت: يجوزُ أن يستصْغِرَ حَالها إلى حالِ سُلَيْهان، فاستَعْظَم لها ذلك العرش. ويجوزُ أن لا يكونَ لسُلَيْهان مِثْلُه، وإن عَظُمَتْ مَمْلكَتُهُ في كُلِّ شيء، كها يكونُ لِبعضِ أَمَراءِ الأطرافِ شيء؛ لا يكونُ مِثلَهُ للمَلِكِ الذي يَملِكُ عَلَيْهِم أَمْرَهُم ويستَخْدِمُهُم. ومن نَوكي القُصّاصِ من يَقِفُ على قولِه: ﴿ وَلَمَا عَرْشُ ﴾، ثمّ يَبْدئ ويَستَخْدِمُهُم. ومن نَوكي القُصّاصِ من يَقِفُ على قولِه: ﴿ وَلَمَا عَرْشُ ﴾، ثمّ يَبْدئ ويَستَخْدِمُهُم. ومن نَوكي القُصّاصِ من يَقِفُ على قولِه: ﴿ وَلَمَا عَرْشُ ﴾، ثمّ يَبْدئ ويَستَخْدِمُهُم. ومن نَوكي القُصّاصِ من يَقِفُ على قولِه: ﴿ وَلَمَا عَرْشُ ﴾، ثمّ يَبْدئ ويَستَخْدِمُهُم. ومن نَوكي القُصّاصِ من يَقِفُ على قولِه: ﴿ وَلَمَا عَرْشُ ﴾، ثمّ يَبْدئ ويَستَخْدِمُهُم وَمَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْس، فَرَّ عَظيم أَنْ وجَدْتُها وقَوْمَها يَسْجُدُونَ لِلشَّمْس، فَرَّ مِن استِعْظامِ الهُدْهُدِ عَرْشَها، فوقَعَ في عَظِيمةٍ، وهِي مَسْخُ كِتابِ الله.

قولُه: (نَوْكى القُصّاصِ)، الجوهري: النَّوك بالضمِّ -: الحُمْق. قال: وداءُ النُّوك ليس له دواءُ (١)

والنَّواكَةُ: الحَمَاقَةُ، وقَومٌ نَوْكَى ونُوكٌ أيضًا على القياس؛ مثل: أَهْوَج وهُوج.

قولُه: (فَرَّ من استعظام الهُدْهُدِ عَرْشَها فوقَعَ في عَظيمةٍ)، قال صاحب «المرشد»: ولا

⁽١) هو عَجزُ بيت نُسبَ لقيس بن الخطيم، وصَدْرُه:

وداءُ الجسم مُلتَمِسٌ شِفاءً

انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٨٣٥) و «الحماسة البصرية» (٢: ٩)، ولم أجده في «ديوان قيس بن الخطيم».

فإن قُلت: كيفَ قال: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ مع قولِ سُلَيْهان: ﴿ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ مع قولِ سُلَيْهان عليه السّلامُ شَيْءٍ ﴾ [النمل: ١٦]؛ كأنّه سوّى بينهما؟ قُلت: بَيْنهُما فَرْقٌ بَيِّن؛ لأنَّ سُلَيْهانَ عليه السّلامُ عَطفَ قَولَهُ على ما هو مُعْجِزٌ من الله، وهو: تعليمُ مَنْطقِ الطَّيْر، فرَجَعَ أوّلاً إلى ما أُوتي من النُّبُوّةِ والحِكْمةِ وأسْبابِ الدِّنيا، وعَطْفُهُ المُدْهُدَ على من النُّبُوّةِ والحِكْمةِ وأسْبابِ الدِّنيا، وعَطْفُهُ المُدْهُدَ على اللَّلْك، فلم يُرِدْ إلّا ما أُوتِيَتْ من أسبابِ الدُّنيا اللَّاثِقَةِ بحالها؛ فبَينَ الكلامينِ بَوْنٌ بَعِيد. المُلك، فلم يُرِدْ إلّا ما أُوتِيتَ من أسبابِ الدُّنيا اللَّائِقَةِ بحالها؛ فبَينَ الكلامينِ بَوْنٌ بَعِيد، فإن قُلت: كيف خَفِي على سُلَيْهانَ مَكَانُها وكانتِ المسافةُ بَيْنَ مَحَلّهِ وبَيْنَ بَلدِها قَرِيبة، وهي مَسِيرةُ ثلاثٍ بَيْنَ صنعاءَ ومأرب؟ قُلت: لعلَّ الله عزَّ وجلَّ أخفى عنه ذلك؛ لمُسلحةٍ رآها، كما أخفى مكانَ يُوسُفَ على يعقوب.

[﴿ وَجَدِتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّنْسِمِنِ دُونِ ٱللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطُنُ أَعْمَلُهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّيِيلِ فَهُمْ لَا يَهْ تَذُونَ * أَلَّا يَسْجُدُواْ بِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِيُو * ٢٤-٢٦] مَا تَخْفُونَ وَمَا تُعْلِيُو * ٢٤-٢٦]

يُوقف على ﴿عَرْشُ﴾، وقد زَعم بعضُهم جوازَه، وقال: معناه: عظيمٌ عندَ الناس، وقد أنكر هذا الوَقْفَ أبو حاتمٍ وغيرُه من المتقدِّمينَ، وَنسَبُوا القائلَ به إلى الجهل(١).

وقولُ مَن قال: معناه عظيمٌ عبادَتُهم للشَّمس من دُون اللَّهِ ، قولٌ رَكيكٌ لا يُعتَدُّ به، وليس في الكلام ما يدلُّ عليه، والوَقفُ عند قوله: ﴿عَظِيمٌ ﴾ حَسَنٌ

قولُه: (فلَمْ يُرِد إلا ما أُوتِيَتْ من أسبابِ الدُّنيا اللائقةِ بِحَالِها)، قال صاحب «الكَشْف»: قيل: التقدير: وأُوتِيَت من كلِّ شيءٍ شيئاً، وقيل: وأُوتِيَتْ من كلِّ شيءٍ يُؤتاها؛ أي: يؤتى المرأة. ألا ترى أنها لم تُؤتَ الذَّكرَ(٢).

⁽۱) يوضحّه قولُ الأشموني في «منار الهدى» ص٥٦٥: «وقد أغربَ بعضهُم وزعم أنّ الوقف على ﴿عَرْشُ ﴾ ويبتدئ بـ ﴿عَظِيمٌ * وَجَدتُهَا ﴾، وليس بشيء، لأنّ جَعْلَ العبادةِ لغير الله عظيمة، وكان قياسُه على هذا أن يقول: عظيمة وجدتُها، إذِ المُسْتعظمُ إنّها هو سجودهم لغير الله، وأمّا عرشُها فهو أذلُّ وأحقَرُ أن يصفه الله بالعِظم وفيه أيضاً قطعُ نَعتِ النكرة، وهو قليل». انتهى.

⁽۲) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۲،۰۱).

فإن قُلت: من أينَ للهُدْهُدِ التَّهَدِّي إلى مَعرِفةِ الله، ووُجُوبِ السُّجودِ له، وإنكارِ سُجُودهِم للشَّمْس، وإضافَتِه إلى الشَّيطانِ وتَزْيينِه؟ قُلت: لا يَبعُدُ أن يُلهِمهُ الله ذلك؛ كما أَلْهَمهُ وغَيْرَهُ مَن الطُّيُورِ وسائرِ الحَيَوانِ المَعارِفَ اللَّطيْفة الّتي لا يكادُ العُقَلاءُ الرِّجاحُ العُقُولِ يَهتَدُونَ لها، ومن أرادَ استِقْراءَ ذلك فعليهِ بِكِتابِ «الحَيَوان»، خُصُوصاً في زَمَنِ نَبيٍّ سُخِّرتْ لهُ الطُّيُور، وعُلِّمَ مَنْطِقَها، وجعَلَ ذلك مُعجِزةً له.

من قرأ بالتَّشدِيدِ أراد: ﴿ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ لِئَلّا يَسْجُدُوا فَحَذَفَ الجَارَّ مع أن. ويجوزُ أن تَكُونُ ﴿ لَا ﴾ مَزِيدة، ويكونُ المعنى: فَهُم لا يَهْتَدونَ إلى أن يَسْجُدُوا.

قولُه: (الرِّجاحُ العُقُول)، الأساس: ومنَ المجاز: رجلٌ راجحُ العَقْلِ، وفلانٌ في عَقْله رَجاحَةٌ، وفي خُلُقِه سَجاحَةٌ، وقومٌ مَراجيحُ العِلْم.

قولُه: (استقراء ذلك)، الجوهريُّ: قروت البلادَ قَرْوًا وقَرَيْتُها وأقرَيْتُها واستَقْرَيتُها: إذا تَتَبَّعْتَها تَخرِجُ من أرض إلى أرضٍ. وقيلَ: ألَّف الجاحظُ كتابًا سمّاه «كتاب الحَيَوان»^(۱)، وقيل: «طبائع الحيوان».

قولُه: (ومَن قرأ بالتَّشديد)، قرأ الكسائيُّ: «ألَا يا اسجُدوا» بتَخفيف اللّام، ويقف على «ألَا يا»، ويبتدئ «اسْجُدوا» على الأمِر؛ أي: ألا يا أيُّها الناسُ اسْجُدوا. والباقون: يُشدِّدون اللّامَ لإدغام النُّون فيها، ويَقِفُون على الكلمة بأسْرِها.

قال الزَّجاجُ: من قرأ بالتَّشديد فالمعنى: وزَيَّن لهمُ الشيطانُ أعهالهَم فصدَّهم عنِ السَّبيل ﴿ أَلَّا يَسَجُدُوا، وموضع «أَنْ» نَصْبُ بقوله: ﴿ فَصَدَّهُمْ ﴾، أو يجوزُ أن يكون خَفْضًا، وإن حَذفت اللَّام. ومَن قرأ بالتَّخفيف فهو موضعُ سَجْدَةٍ، ومن قرأ بالتَّشديد فلا (٢).

⁽١) وهو مطبوعٌ مشهورٌ مُتداول.

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٥)، ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٥.

ومن قرأ بالتخفيف، فهو (ألا يا اسجدوا)، (ألا) لِلتَّنْبِيه، و(يا) حَرفُ النِّداء، ومُناداهُ مَحَذُوف، كها حَذَفهُ مَن قال:

ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيِّ عَلَى البِلَى

وفي حَرفِ عبدِ الله وهي قراءَةُ الأعْمَش: (هَلّا) و(هَلا)؛ بقَلبِ الهَمْزَتَينِ هاء. وعن عبدِ الله: (هَلَا تَسْجُدُون؛ على الخِطاب. وفي قِراءةِ أُبيّ: (أَلَا تَسْجُدُون؛ على الخِطاب. وفي قِراءةِ أُبيّ: (أَلَا تَسْجُدُونَ لله الّذي يُخْرِجُ الحَبءَ من السّماءِ والأرْضِ ويَعْلمُ سِرَّكُم وما تُعْلِنُون)، وسمّي المَخْبُوءُ بالمَصْدَر: وهو النّباتُ والمَطَرُ وغَيرُهُما ممّا خَبّاهُ عزّ وعلا من غُيُويِه.

قولُه: (ألا يا اسْلَمِي يا دارَ مَيِّ على البِلَى)، تمامُه لذي الرُّمَّةِ:

ولا زال مُنْهَلَّا بِجَرْعائِكِ القَطْرُ (١)

ائهَلَّ القَطْرُ انهِلالاً؛ أي: سال بشدَّة، والجَرْعاءُ: الرَّمْلَةُ المُستويةُ التي لا تُنْبِتُ شيئًا. قولُه: («هَلا» و«هَلا»)، بالتَّشديد والتَّخفيف على القراءتينِ، بقَلْب الهمزةِ هاءً.

وفي «المطلع»: فإن قيلَ: كيف جاء في قراءة التَّخفيف مكتوبًا في المصحف ﴿ سَجُدُوا ﴾ كما يُكتب المضارعُ، وحرفُ النِّداء لا يُوصل بالفعل كتابةً؟!

قلت: رَسْمُ الكتابة الأُولى كان على موافقةِ اللَّفظ كها في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَسَدُّعُ ٱلدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦] وأشباهِه؛ فلمّا وُصلت الياءُ من حرف النِّداء بسِين «اسجُدوا» لفظا كُتبت الياءُ موصولةً بها، على أنه يجوزُ أنّ الإمام بَناهُ على القراءة بالتَّشديد، وهذا هو العُذْرُ في قوله: ﴿ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَنْقُونَ ﴾ [الشعراء: ١١] لمَن فسَّره بـ «ألّا يا ناسُ اتّقُونِ».

قولُه: (ممَّا خَبَّاه عزَّ وعلا من غُيوبِه)، الراغبُ: الحَبَّأُ: يُقال لكلِّ مُدَّخَرٍ مَستُورٍ، ومنه:

⁽۱) «ديوان ذي الرّمة» ص٢٠٦.

وقُرِئ: (الحَبَ)، على تخْفِيفِ الهَمْزةِ بالحَذْف. والحَبَا، على تَخْفِيفِها بالقَلْب، وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ ومالكِ بنِ دينار. ووَجْهُها: أَنْ ثُخَرَّجَ على لُغَةِ من يقولُ في الوَقْف: هذا الحَبُو، ورأيتُ الحَبَا، ومَرَرتُ بالحَبِي، ثمّ أَجْرِيَ الوَصلُ جَرْى الوَقْف، لا على لُغَةِ مَن يقُول: الكَمْأة والحَمْأة؛ لأنَّها ضَعيفةٌ مُسْتَرذَلة. وقُرِئ: (يُخْفُونَ ويُعْلِنُون) بالياءِ والتّاء.

وقِيل: مِنْ ﴿ أَحَطْتُ ﴾ إلى ﴿ أَلْعَظِيمِ ﴾ هُو كلامُ الهُدْهُد. وقِيل: كلامُ ربِّ العزَّة.

جاريةٌ مُخبَأَة، والخُبَأَة: هي التي تَظهرُ مرَّةً، وتَخْبَأُ أُخرى، والخِباءُ: سِمَةٌ في موضع خَفِيٍّ (١).

قولُه: (لا على لُغة من يقولُ: الحَمْأَةُ والكَمْأَةُ(٢))، أي: يقولون في الحَمْأَة والكَمْأَةِ بِالْهَمْزِ: الحماة الكماة؛ لأنها مُستَرذَلةٌ؛ لأنّ الأصلَ في تَخفيف الهمزةِ _ إذا سُكِّن ما قبلَها _ الحَذْفُ، لا القَلْبُ، كالحَمَّة والكَمَّة.

الجوهريُّ: الحَمَأُ: الطِّين الأسودُ، وكذلك الحَمْأةُ بالتَّسكين، والكَمْأةُ واحدُها كَمْءٌ على غير قياسٍ، وكَمَأْتُ [القومَ] (٣) كَمْأً: أطعمتُهم الكَمْأةَ.

قولُه: (وقُرئ: «يخفون» و «يُعلنون» بالتاء والياء)، بالتاء الفَوقانيَّةِ: حَفْصٌ (٤)، والباقون: بالياء.

قولُه: (وقيل: من ﴿أَحَطَتُ ﴾ إلى ﴿ٱلْعَظِيمِ ﴾ هو كلامُ الهُدْهُدِ. وقيل: كلامُ ربِّ العِزَّةِ)، قال رحمه الله: معناه: أنه كلامُ اللهِ ألقى حكايتَه على لسان الهُدْهُدِ.

قال صاحب «التَّقريب»: وفي الثاني نظرٌ؛ لأنَّ قوله: ﴿أَحَطَتُ ﴾ إلى آخره، ظاهرٌ أنه من كلام المُّدهدِ، فلعلَّ الخلاف من قوله: «ألا يا اسْجُدوا» على التَّخفيف، كما هو في

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۲۷٤.

⁽٢) وفي «الكشاف»: «الكمأة والحمأة»، والأمر فيه هيّن.

⁽٣) زيادة من «الصحاح».

⁽٤) والكسائي أيضاً، لأن الكلامَ قد دخلَه الخطابُ على قراءةِ الكسائي. ومن قرأ بالياء فعلى سياق الإخبارِ عنهم. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٢٨.

وفي إخراج الخَبْء: أمارةٌ على أنّه من كلام الهُدْهُد؛ لـهَنْدَسَتِهِ ومَعرِفَتِه المَاءَ تَحْتَ الأَرض، وذلكَ بإلهامِ مَن يُخرِجُ الحَبْءَ في السَّمواتِ والأرْضِ جَلَّتْ قُدْرَتُهُ ولَطُفَ عِلْمُه، ولا تكادُ تَخفى على ذِي الفِراسةِ النَّظَّارِ بِنُورِ الله

«اللَّباب»، وفيه: مَنْ قرأ بلفظِ الأمرِ؛ أيَ: «ألا يا اسْجُدوا»، فهو (١) استئنافُ كلامٍ منَ اللَّهِ تعالى، وقيل: متَّصلٌ بكلام الهُدْهُدِ، وقيل: من كلام سليهانَ.

وقلت: الواجبُ التَّوافقُ بين القراءتَينِ الثابتتَينِ.

قولُه: (وفي إخراج الخَبْء: أمارةٌ على أنّه من كلام الهُدْهُدِ)، يريد أنّ المناسبَ من حال الهُدْهُدِ وكونِه قُناقِنَ نبيِّ الله، وصاحبَ وضوئه أن يعظِّم الله ويسبِّحه بها تكرَّر عندَه في خزانة خياله من إخراج الخبء، وإلا فالله عزَّ وجلَّ له الأسهاءُ الحُسنى، وإليه الإشارةُ بقوله: «ما عملَ عَبْدٌ عملًا إلا ألقى الله عزَّ وجل عليه رِداءَ عَمَلِه» (٢).

قولُه: (لهنْدَسَتِهِ)، الجوهريُّ: المُهندسُ: الذي يقدِّر مجاري القُنِيِّ حيث تُحفَرُ، وهو مشتقٌ من الهِنْدازِ، وهي فارسيَّةٌ فصُيِّرت الزايُ سِينًا؛ لأنه ليس في شيءٍ من كلام العربِ زايٌ بعدَ الدّالِ، والاسم الهندسةُ^(٣).

قولُه: (ذي الفِراسَةِ النَّظَّارِ بنُورِ اللهُ)، من قوله ﷺ: «اتَّقُوا فِراسَة المؤمن؛ فإنه يَنظرُ بنُورِ اللهِ» (٤٠)، ثم قرأ: ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَنَتِ لِلمُّتَوسِّمِينَ ﴾ [الحجر: ٧٥]، أخرجَه الترمذيُّ عن أبي سعيدٍ.

الجوهريُّ: الفِراسةُ من قولِكَ: تَفرَّستُ فيه خيرًا، وهو يَتفرَّسُ؛ أي: يتثبَّت ويَنظُر.

⁽١) في الأصول الخطية: (وهو). ولعلّ الصوابَ ما أثبتناه.

⁽٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢: ١٧)، وابن شيبة في «المصنف» (٣٥٢١٩)عن عثمان رضي الله عنه من قوله.

⁽٣) وهذا الذي قاله الجوهري قد نقله بتهامهِ الإمام الجواليقي في «المُعَرَّب» ص٣٥٢.

⁽٤) سبق تخريجه.

خَائِلُ كُلِّ مُخْتَصِّ بصناعةٍ أو فَنِّ من العِلمِ في رُوَاثِيهِ ومَنطِقهِ وشَهائِلِه، ولهذا ورد: «ما عَمِلَ عَبْدٌ عمَلاً إلّا ألقى اللهُ عَليْه رِداءَ عَمَلِه».

فإن قُلت: أَسَجْدةُ التِّلاوةِ واجِبةٌ في القِراءَتينِ جَميعاً أم في إحْداهُما؟ قُلت: هي

وقال المصنّف: وحقيقةُ المتوسِّمينَ: النُّظَّارُ المُتثبِّتُون في نَظَرهم حتّى يَعرفوا حقيقةَ سِمَة الشَّيءِ، ومعنى قولِه: «ولا يَكاد يَخفى...» إلى آخره: أنّ صاحبَ الفِراسَةِ لا يَخفى عليه إذا توسَّم في مَنظَرِ شَخصٍ، أو مَنطِقِه، أو شيائله، ما أَبْطنَ (١) به اختصاصَه بصنعة أو فعل، قال الله تعالى: ﴿ قُلْكُلُّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ عِلَى الإسراء: ٨٤].

قولُه: (مخاتل)، الجوهريُّ: يقال: أخَلْتُ فيه خالًا منَ الخيرِ، وتَخَوَّلتُ فيه خالًا، أي: رأيتُ فيه نَجِيلتَه.

الأساس: أخطأتْ في فلانٍ تَجِيلَتي، أي:ظنّي، ورأيت في السماءَ تَجِيلَة، وهي السَّحابةُ، فخالهًا ماطرةً لِرَعْدِها وبَرْقِها، ورأيت فيها تَخايلَ.

وعن بعضِهم: يقال: ما أحسَنَ نَجِيلَةَ السَّحابِ وخالَه؛ أي: خِلاقَتَه للمَطَر، ويقال: يَخِيلٌ للخير، أي: خَليقٌ له، والخالُ: السَّحابُ الذي فيه مخايلُ المَطَرِ، أي: مَظانُّه.

قولُه: (رُوَائِه)، أي: مَنْظِرِه البَهِيِّ، يُقال: من الرِّئي، يقال: رجل له رُواءٌ؛ بالضَّم، ونظيرُه قولُهم: إن الجواد عينه فُرارُه (٢)، أي: يُغنيك ظاهرُه عن اختبار باطنِه، كقول عبدِ الله ابن رَواحةَ في رسول الله ﷺ حين رآه: «ما هذا بوَجْهِ كذّابِ» (٣)، ثم قال لنفسِه:

لو لم يكن فيه آياتٌ مبينةٌ كانت بَداهتُــه تُنبيكَ بالخبرِ ويُروى: «تُغْنيك».

⁽١) في (ط): «ما نظن».

⁽٢) ويُروى بكسر الفاء. وهو النظرُ إلى أسنانِ الدابةِ لمعرفةِ قَدْرِ سِنِّها. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٩).

 ⁽٣) ليس هذا من كلام عبد الله بن رواحة، بل هو من كلام عبد الله بن سلام، وهو ثابتٌ صحيح أخرجه أحمد في «المسند» (٢٣٧٨٤) وابن ماجه (١٣٣٤) والترمذي (٢٤٨٥) وقال: حديثٌ صحيح.

واجبةٌ فيهما جميعاً، لأنّ مواضِعَ السَّجدة؛ إمّا أمرٌ بها، أو مدحٌ لمن أتى بها، أو ذَمُّ للتّارِك. وقد اتَّفقَ لمن تَركَها، وإحْدى القِراءَتينِ أمرٌ بالسُّجود، والأُخْرى ذَمُّ للتّارِك. وقد اتَّفقَ

قولُه: (وإحدى القراءتينِ أمرٌ بالسُّجود، والأخرى ذَمٌّ للتّارِكِ)، يريدُ القراءة بتخفيفِ ﴿ أَلْآيَسَجُدُوا ﴾ وبتثقيلها، وقلت: أمّا المعنى على التَّثقيل وبيانِ الذَّمِّ، فإنّ المُّدُهُدَ أَخبَرَ نبيَّ الله أنه وَجد قومًا مُرتَكِينَ أمرًا فَظيعًا؛ حيث يَسجدونُ لِهَا لا ينبغي السُّجودُ له، ويَمتَنِعُون عن سُجودِ مَن يجبُ عليهم سُجودُه (١)، ثمَّ بينَ لهم بعض وَجْهِ امتناعِهم عنِ السُّجود لله تعالى السُّجودِ للغير بقوله: ﴿ وَزَيّنَ لَهُمُ الشَّيْطَنُ أَعْمَلَهُمْ ﴾ ؛ لأنّ الواو تَقتضي مَعطوفًا عليه هو سَببُ لِهَا تقدَّم، المعنى: ذلك بأنّ الله رَقَم عليهم الشَّقاوة وحَرمَهمُ التَّوفيق، وسلَّط عليهمُ الشَّيطانَ حتى زيَّن لهمُ الكُفر؛ فسَجدوا لَمَن لا يَستحقُّه؛ لكونه مخلوقًا مسخَّرًا؛ فصدَّهم عنِ الطَّريق المستقيمِ بأنِ امتنَعوا عنِ السُّجودِ لَمَن يَستحقُّه؛ لتَقرُّده بكَمال القُدرةِ من إخراج الحَبْءِ منَ الأرضِ والسَّماواتِ، وشُمولِ العلم بالحَفِيّاتِ.

والمعنى على التَّخفيف: إذا كان ﴿ أَلاَيَسْجُدُوا ﴾ من كلام المُتُدهدِ، فالمخاطَبُون إمّا بِلْقيسُ وقومُها، وهم غُيَّبٌ، فإنّ المُتُدهدَ عند هذا التَّقريرِ احتَمى وغَضِبَ عليهِم لله تعالى، فجعَلَهم حُضّارًا، والتفتَ إليهم فكافحَهم به، وواجَهَهُم، أو نَبَّه من بحَضْرةِ نبيِّ الله؛ لِيَثْبُتُوا على ما هم فيه، ويَغتَنِموا فُرصةَ الإسلامِ.

وأما قولُه: ﴿ اللّهُ لَآ إِلَهَ إِلّا هُو رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ فكالاستدراك والتَرقِّي؛ فإنّ المُدهدَ لمّ وصَفَ الله تعالى بها في خِزانَة خيالِه من إخراج الخَبْء رأى بعدَ ذلك تقصيره في ذلك الرَّبْ؛ لأنّ السُّجودَ غايةُ الحُضوع والتَّذلُّل، ولا يَستوجبُه إلّا مَن له غايةُ الجَلالِ والعَظَمةِ والكِبْرياء، فثنى إلى قولهِ: ﴿ اللّهُ لَآ إِلَهُ إِلّا هُو رَبُّ الْمَرْشِ الْمَظِيمِ ﴾، ولذلك قطعه من الأوصافِ الجاريةِ على الله، وأتى باسمِ الذاتِ الجامعةِ، وقرنَه بكلمة التَّوحيدِ، وأردَفَه بقوله: ﴿ رَبُّ الْمَرْشِ الْمَظِيمِ ﴾.

قال الجوهريُّ: المعنى: ألا يا هؤلاء اسجُدُوا. وقال بعضُهم: إن «يا» في هذا الموضع

⁽١) كذا في النسخِ الخطية، وهي لغةٌ ركيكة، فإنّ (سَجَد) فعلٌ لازمٌ لا يتعدّى بنَفْسِه.

أبو حَنِيفة والشَّافِعيُّ رَحِمَهُما الله على أنّ سَجْداتِ القرآنِ أربعَ عَشرَة، وإنها اختَلفا في سَجْدةِ ﴿ صَ ﴾ وفهي عِندَ أبي حَنِيفة سجدةُ تلاوة، وعند الشَّافعيّ: سجدةُ شُكْر وفي سَجدَتيْ سُورةِ الحَجِّ، وما ذكره الزَّجَّأَج من وُجُوب السَّجْدةِ مع التَّخفِيفِ دون التَّشْدِيد، فغيرُ مَرجُوعِ إليه. فإنْ قُلت: هل يَفْرُقُ الواقِفُ بينَ القِراءَتَين؟ قُلت: نَعَم التَّشْدِيد، فغيرُ مَرجُوعِ إليه. فإنْ قُلت: هل يَفْرُقُ الواقِفُ بينَ القِراءَتَين؟ قُلت: نَعَم إذا خفَّف واقفٌ وقف على ﴿ أَلْهِ السجدوا)، وإن شاء وقف على (ألا يا)، ثمّ ابتدأ (اسجدوا) وإذا شدَّدَ لم يَقِفْ إلا على ﴿ الْعَرْشِ اللهُ في الوصفِ بالعِظَم؟ فإن قُلت: كيف سوَّى المُدْهُدُ بينَ عَرْشِ بَلقِيسَ وعرشِ الله في الوصفِ بالعِظَم؟ فإن قُلت: بينَ الوَصفِ بالإضافةِ إلى عُرْشِها بالعِظَم: تَعظِيمٌ له بالإضافةِ إلى عُروشِ أَبناءِ جِنْسِها من الملوك. ووَصْفُ عَرْشِ الله بالعِظَم: تعظيمٌ له بالنِّسبةِ إلى عُروشِ أَبناءِ جِنْسِها من الملوك. ووَصْفُ عَرْشِ الله بالعِظَم: تعظيمٌ له بالنِّسبةِ إلى عُروشِ أَبناءِ جِنْسِها من الملوك. ووَصْفُ عَرْشِ الله بالعِظَم: تعظيمٌ له بالنِّسبةِ إلى

إنَّما هو للتَّنبيه، كأنَّه قال: «ألا اسْجُدوا» فلمّا أدخَلَ عليها «يا» للتَّنبيه سَقطتِ الألفُ التي في «اسْجُدوا»؛ لأنَّما ألفُ وَصْلٍ، وذَهبتِ الألفُ التي في «يا» لاجتماع الساكنينِ؛ لأنّما والسِّينُ ساكنانِ.

قال ذو الرُّمَّةِ: «أَلَا يا اسْلَمِي» البيتَ.

قال الإمامُ: قال أهلُ التَّحقيقِ: قولُه: ﴿أَلَّايَسَجُدُوا ﴾ يجبُ أن يكون بمعنى الأمرِ؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لم يكن لِوصْفِه تعالى بها يوجبُ أن يكونَ السُّجودُ له، وهو كونُه قادرًا على إخراج الخَبْءِ عالِمًا بالأسرار معنَّى(١).

قولُه: (فغير مرجوع إليه)، قيل: لأنّ الزَّجّاجَ تَوهَّم أنّ مع التَّخفيف صيغةَ أمرٍ، وهو للوُجوبِ، ومعَ التَّشديدِ ليس كذلك، وفي كلام المصنف ذمُّ التاركِ إشارةً إلى قولهم: الواجبُ ما يُذَمُّ تارِكُه شرعًا، وردُّ لقولِ الزَّجّاجِ قال القاضي: وعلى الوجهَينِ يقتضي وُجوبِ السُّجودِ في الجُملة لا عندَ قراءتِها(٢).

⁽۱) «مفاتيح الغيب» (۲٤: ۲۵٥).

⁽۲) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٤).

سائِرِ ما خَلقَ من السَّماواتِ والأرْض. وقُرِئ: ﴿ٱلْعَظِيمِ ﴾ بالرَّفْع.

[﴿ قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْكَندِبِينَ * ٱذْهَب بِّكِتَنِي هَكنذَا فَٱلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَٱنظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ ٢٧-٢٨]

﴿ سَنَنَظُرُ ﴾ من النَّظَرِ الذي هُو التَّامُّلُ والتَّصَفُّح. وأراد: أَصَدَقتَ أَم كَذَبت، إلّا أَنْ ﴿ كُنتَ مِنَ ٱلْكَذِبِينَ ﴾ أبلغ، لأنّه إذا كان مَعرُوفاً بالانخِراطِ في سِلْكِ الكاذِبِين؛ كان كاذِباً لا مَحَالة، وإذا كانَ كاذباً اتُّهِمَ بالكَذِبِ فِيها أَخْبَرَ بِهِ فَلَمْ يُوثَق بِه. ﴿ تَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾ كاذِباً لا مَحَالة، وإذا كانَ كاذباً اتُّهمَ بالكَذِبِ فِيها أَخْبَرَ بِهِ فَلَمْ يُوثَق بِه. ﴿ تَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾

قولُه: (منَ النَّظَرِ الذي هو التأمُّلُ والتَّصفُّحُ)، وعن بعضِهم: النَّظُرُ تَقليبُ الحَدَقَةِ إلى المَرْئيِّ، ويُعدِّى بـ (إلى ».

قال الشاعرُ:

إني إليكَ لِـمَا وَعَدْتَ لناظِرٌ نَظُر الفقيرِ إلى الغَنيِّ الواجِدِ(١)

والنَّظَرُ: تأمُّلُ الشَّيءِ بالعين، ويُعدَّى بـ (في)، قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ومنه نَظَر في الكتاب، ويُقال: نَظَر له، أي: تَعطَّف، ومن كلام المأمون: ما أحوَجني [إلى] ثلاثٍ: صديقٍ أنظرُ إليه، وفَقيرٍ أنظرُ له، وكتابٍ أنظرُ فيه.

الراغب: النَّظُرُ تَقليبُ البَصِرِ والبَصِيرةِ لإدراك الشيءِ ورُؤيتِه، وقد يُراد به التَّامُّلُ والفَحْصُ، وقد يُراد به المعرفةُ الحاصلةُ بعدَ الفَحْصِ. واستعمالُ النَّظَرِ في البَصَر أكثرُ عندَ العامَّةِ، وفي البَصِيرة أكثرُ عند الخاصَّةِ، والنَّظيرُ: المَثِيلُ، وأصلُه المُناظِرُ وكأنّه يَنظُر كلُّ صاحبَه فَيُبارِيهِ، والمُناظرة: المُباحثةُ والمُباراةُ في النَّظرِ، واستِحْضارُ كُلِّ ما يَراهُ ببَصِيرَتِه، والنَّظرُ: البَحثُ، وهو أعمُّ منَ القياسِ(٢).

⁽١) لم أهتد إلى قائله.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٨١٢-٨١٤ بتصرُّفٍ ملحوظ.

تَنَّعَ عَنْهُم إلى مكانٍ قَرِيبٍ تَتَوارى فيه، ليَكُونَ ما يَقُولُونَه بِمَسْمِع منك. و (يَرْجِعُونَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضِ ٱلْقَوْلَ ﴾ [سبأ: ٣١] فيقال: دَخَلَ عليها مِن كُوَّةٍ فألقى الكِتابَ إليْها وتَوارى في الكُوَّة. فإن قُلت: لِمَ قال: فألقِه إليْهِم، على لَفظِ الجَمْع؟ قُلت: لأنه قال: ﴿ وَجَدَتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّسِ ﴾؛ فقال: فألقِه إلى الّذِينَ الجَمْع؟ قُلت: لأنه قال: ﴿ وَجَدَتُهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّسِ ﴾؛ فقال: فألقِه إلى الّذِينَ هذا دِينُهِم؛ اهتهاماً مِنهُ بأمْرِ الدِّين، واشْتِغالاً به عن غيرِه. وبُنِيَ الخِطابُ في الكِتابِ على لَفظِ الجَمع؛ لِذلِك.

[﴿ قَالَتْ يَكَأَيُّهَا ٱلْمَلَوُّا إِنِّ أَلْقِىَ إِلَىٰ كِنَبُّ كَرِيمٌ * إِنَّهُ، مِن سُلَيْمَنَ وَإِنَّهُ، بِسْهِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيهِ * أَلَا تَعْلُواْ عَلَىَّ وَأَنُونِ مُسْلِمِينَ ﴾ ٢٩-٣١]

﴿ كَرِيمٌ ﴾ حَسُنَ مَضمُونُه وما فيه، أو وَصَفَتْهُ بالكَرَم؛ لأنه من عِنْدِ مَلِكٍ كَرِيم، أو

قولُه: (حَسُنَ مَضْمُونُه وما فيه)، أي: أن معناه حَسَنٌ، وكتابتَه وتَرتيبَه، وما يُتوخَّى في مثلِه الحُسْنُ مجموعٌ فيه؛ لِيها مرَّ في «الشُّعراء» أنّ الشيءَ إذا وُصِفَ بالكَرَم، كأنّ المرادَ أنّ ذلك الشيءَ فائقٌ (١) في بابِه فعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنّهُ مِن سُلِيَكُنَ ﴾ إلى ﴿مُسْلِمِينَ ﴾ بن ذلك الشيءَ فائقٌ (١) في بابِه فعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنّهُ أَلِقَى إِلَى كِنَبُ كُرِيمٌ ﴾ أي: حسن بيان لما في الكتاب، كما صرح به الزجاج، كأنها لما قالت: ﴿إِنّهُ أَلِقَى إِلَى كِنَبُ كُرِيمٌ ﴾ أي: حسن مضمونه وما فيه، أجابت: فيه ﴿إنّهُ مِن مُسَلّمَ مَن ﴾، فقوله: ﴿إِنّهُ مِن سُلّيَكُنَ ﴾ مبتدأ خبره محذوف، أما على الفتح فظاهر، وأما على الكسر فعلى تأويل: فيه هذا اللفظ، كقوله تعالى: ﴿كُنِبَ عَلَيْهِ أَنَهُ مُن ثَوَلَاهُ ﴾ على قراءة الفتح والكسر، فعلى هذا «أنّ في ﴿ أَلَا تَقَلُوا ﴾ ناصبة، أي: فيه أنْ لا تعلوا، وإنها لم يؤت بحرف النسق للدلالة على أن الجملتين السابقتين كالتمهيد للثالثة، لأنها المقصودة بالذات، ولذلك عطف الأمر على النهي على سبيل الطرد والعكس تأكيداً، فعلم من هذا التقرير أن ما في كلام الله المجيد مختصر مما في كتاب نبي الله، وذكر ما هو أهم وأعنى، ويعضده جواب كلام الله المجيد مختصر مما في كتاب نبي الله، وذكر ما هو أهم وأعنى، ويعضده جواب ععفر ابن يجيى حين سئل عن أوجز كلام فتلا الآية، فقال: جمع الله فيها العنوان والكتاب

⁽١) في (ط): «أن ذلك الشيء وصف فائق»، ولها وجه صحيح أيضاً.

غَتُوم. قال ﷺ: «كَرَمُ الكِتابِ خَتْمُهُ». وكان ﷺ يَكتُبُ إلى العَجَم، فَقيلَ له: إنّهم لا يَقْبَلُونَ إلّا كِتاباً عَليهِ خاتَم، فاصْطَنَعَ خَاتَماً. وعن ابنِ الْمُقَفَّع: من كَتَبَ إلى أُخِيهِ كِتاباً ولم يَخْتمه فَقَدِ اسْتَخَفَّ به. وقِيل: مُصَدَّرٌ ببِسْمِ الله الرَّحْنِ الرَّحِيم.

هو استِئْنافٌ وتَبْيِينٌ لِما أُلقِيَ إليْها، كَأَنّها لمّا قالت: إنّي أُلقِيَ إليَّ كِتابٌ كَرِيم، قِيْل لهَا: مَمَّنْ هُو؟ وما هو؟ فقالت: إنّه من سُلَيْهان وإنّه: كَيْتَ وكَيْت.

وقَرَأَ عَبْدُ الله: (وإنّه من سُلَيْهان وإنّه) عَطفاً على: ﴿ إِنّ ﴾. وقُرِئ: (أنه مِن سُلَيْهان وأنه) بالفَتْح؛ على أنه بَدَلٌ من ﴿ كِنَكُ ﴾، كأنه قيل: أُلقِيَ إليَّ أنّه من سُلَيْهان. ويجوزُ أَنْ تُريد: لأنّه من سُلَيْهان ولأنّه، كأنّها عَلَّتُ كَرَمَهُ بِكُونِهِ من سُلَيْهان، وتَصْدِيرِهِ باسم الله.

والحاجة، وهذا أولى مما ذهب إليه المصنف، فإنه وإنْ أصاب في قوله: «استئناف وتبيين»، لكنه ذهل عن طريق السؤال، حيث قال: «ممن هو وما هو؟»، ولم يقل: «ما فيه؟»؛ لما يشعر من قوله ألا يكون ﴿ إِنَّهُ مِن شُلَيْمَنَ ﴾ مكتوباً في الكتاب، على أنه صرح بعد ذلك أنه كان مكتوباً فيه: من عبد الله سليان بن داود إلى بلقيس، وكذا عن الزجاج (١)، وقال: لذا كتب الناس: «من عبد الله»، احتذاءً بكتاب سليان (١).

قولُه: (وكان ﷺ يَكتبُ إلى العَجَم)، الحديث، من رواية البخاريِّ ومسلم والترمذيِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ عن أنسٍ قال: أراد النبيُّ ﷺ أن يَكتُبَ إليهم؛ فقيلَ له: إنهم لا يقرؤونَ كتابًا إلا مُختُومًا؛ فاتَّخذَ خاتَاً من فضَّةٍ، ونَقشُه: محمّدٌ رسولُ الله. وفي روايةٍ قال: أراد نبيُّ الله ﷺ أن يَكتُبَ إلى العَجَم، قيلَ له: إنّ العَجَمَ لا يَقبلون إلا كتابًا عليه خاتَمٌ، فاصطنعَ خاتَاً".

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١١٨).

 ⁽٢) من قوله: «فعلى هذا قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مِن سُلِّيمَنَ ﴾ إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) أخرجه البخاري (٦٥) ومسلم (٢٠٩٢) وأبو داود (٢١٤) والنسائي (٨: ١٧٤).

وقَرَأُ أُبِيّ: (أَنْ مِن سُلَيْهَانَ وأَنْ بِسْمِ الله)، على أن المُفَسِّرة. و (أَنْ) في ﴿ أَلَاتَعْلُوا ﴾ مُفَسِّرة أيضاً. (لا تَعلُو): لا تَتكبَّروا كها يفعلُ المُلُوك. وقرأ ابنُ عبّاسٍ رضِيَ الله عَنهُما بالغَيْنِ مُعْجَمة؛ من الغُلُوّ: وهو مُجاوَزةُ الحَدّ. يروى أنّ نُسخَةَ الكِتاب: مِن عَبْدِ الله سُلَيْهَانَ بنِ داوُدَ إلى بَلقِيسَ مَلِكةِ سَبَأ: السَّلامُ على مَن اتَّبعَ المُدى، أمّا بَعد: فلا تَعْلوا عَليَّ واتتُونِي مُسْلِمِين. وكانت كُتبُ الأنبياء عليهِمُ السَّلامُ مُجَلاً لا يُطيلونَ ولا يُكثِرُون، وطَبعَ الكِتابَ بالمِسْكِ وخَتَمهُ بِخاتَمِه، فوَجَدها الهُدُهُدُ راقِدةً في قَصْرِها ولا يُكثِرُون، وطَبعَ الكِتابَ بالمِسْكِ وخَتَمهُ بِخاتَمِه، فوَجَدها الهُدُهُدُ راقِدةً في قَصْرِها بمأرب، وكانت إذا رَقَدتْ غَلَقتِ الأَبُوابَ ووَضَعتِ المَفاتِيحَ تَحَتَ رَأْسِها، فَدَخلَ مِن كُوّةٍ وطَرحَ الكِتابَ على نَحْرِها وهي مُستلقِية. وقيل: «نقرَها فانتَبَهَتْ فَزِعةً». مِن كُوّةٍ وطَرحَ الكِتابَ على نَحْرِها وهي مُستلقِية. وقيل: «نقرَها فانتَبهَتْ فَزِعةً». وقيل: أتاها والقادَةُ والجُنُودُ حَواليْها، فرَفرَفَ ساعةً والنّاسُ ينظُرُونَ حتى رفَعَت رأسَها، فألقى الكتابَ في حِجْرِها، وكانت قارئَةً كاتِبةً عَرَبِيّةً من نَسْلِ تُبَعِ بنِ شُراحِيل رأسَها، فألقى الكتابَ في حِجْرِها، وكانت قارئَةً كاتِبةً عَرَبِيّةً من نَسْلِ تُبَعِ بنِ شُراحِيل

قولُه: (وكانت كُتب الأنبياء عليهمُ السَّلام جُمَّلًا لا يُطِيلُونَ، ولا يُكثِرونَ)(١)، وقال القاضي: هذا كلامٌ في غاية الوَجازَةِ، معَ كَهالِ الدَّلالة على المقصودِ؛ لاشتِهاله على البَسْمَلةِ الدَّالةِ على ذاتِ الإلهِ(٢) وصفاتِه، صريحًا أو التِزامًا، والنَّهي عنِ الترفُّع الذي هو أُمُّ الدَّالِةِ على ذاتِ الإلهِ(٢) وصفاتِه، صريحًا أو التِزامًا، والنَّهي عنِ الترفُّع الذي هو أُمُّ الرَّذائلِ، والأمرِ بالإسلام الذي هو الجامعُ لأُمَّهات الفضائلِ، وليس الأمرُ فيه بالانقياد قبلَ إقامةِ الحُجَّةِ على رسالتِه حتَّى يكونَ استدعاءً للتَّقليد، فإن إلقاء الكتابِ إليها على تلك الحالةِ من أعظم الدَّلالةِ (٣)، وهو تلخيصُ كلام الإمام (١).

قولُه: (فرَفرَفَ)، الجوهريُّ: رَفْرَفَ الطائرُ: إذا حرَّكَ جناحَيه حولَ الشَّيءِ يريدُ أن يقعَ عليه.

⁽١) زاد في (ح) و(ف) هنا: «روي أنه سئل جعفر بن يحيى عن أوجز كلام... الحاجة»، فذكر ما تقدم قبل قليل، وقد أثبتُه من (ط)، كها سلف التنبيه إليه.

⁽٢) وفي «أنوار التنزيل»: «في ذات الصانع تعالى».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٢٦٦).

⁽٤) يعني الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٥٤).

الجِمْيَريِّ؛ فلمَّا رأْتِ الخاتَمَ ارتَعَدتْ وخَضَعت، وقالتْ لِقَومِها ما قالت: ﴿مُسْلِمِينَ ﴾ مُنْقادِين، أو مُؤمِنِين.

[﴿ قَالَتْ يَكَأَيُّهَا ٱلْمَلَقُ أَفْتُونِي فِي آمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ ﴾ ٣٢]

الفَتْوى: الجوابُ في الحَادِثة، اشتُقَّت على طريقِ الاستعارةِ من الفَتاءِ في السِّنّ. والمُرادُ بالفَتْوى هاهُنا: الإشَارةُ عَلَيْها بِما عِنْدَهُم فيها حَدثَ لها من الرَّأي والتَّدبِير، وقَصدت بالانقطاعِ إليهِم والرُّجوعِ إلى استِشارَتهم واسْتِطلاعِ آرائِهِم: استِعْطافَهُم وتَطيِيبَ نُفُوسِهِم ليُهالِئُوها ويَقُومُوا مَعَها. ﴿قَاطِعَةً أَمَّرُ ﴾: فاصِلة. وفي قِراءَةِ ابنِ

قولُه: (اشتُقَّت على طريق الاستعارة منَ الفَتى في السِّنِّ)، المُغْرِب: واشتقاقُ الفَتْوى من الفَتى؛ لأنّها جوابٌ في حادثةٍ، أو إحداثُ حُكمٍ، أو تَقويةٌ لبيان مُشكِلٍ^(١).

الجوهريُّ: فَتِيَ ـ بالكَسْر ـ يَفْتي فَتَى فهو فَتِيُّ السِّن بَيِّنُ الفَتَاءِ. عن بعضِهم: الفَتاءُ: هو الحَداثَةُ واللَّذَاذَةُ، قال:

إذا عاش الفَتَــى مئتينِ عامًا فقَدْ ذَهبَ اللَّذاذَةُ والفَتَاءُ(٢)

وقلتُ: فعلى هذه الجهةِ الجامعةِ بينَ المُستعارِ والمُستَعارِ له، إمّا الإحداثُ كما يُقال للفَتى: هو حديثُ السِّنِّ، أو القُوَّةُ، فإنَّ في الفَتى مَظِنَّةَ القوَّةِ والشَّدَّةِ.

وفي كلام المصنّفِ أيضًا إشارةٌ إلى هذينِ المعنيَينِ؛ فقولُه: «فيها حدث لها من الرأي» إشارةٌ إلى الأوَّل، وقولُه: «ليهالئوُها ويَقُوموا معها»، إشارةٌ إلى الثاني، وقال صاحب «المطلع»: فكأنّ الإفتاءَ الإشارةُ على المُستَفتي فيها حَدَث له منَ الحادثةِ، بها عند المُفْتي من الرَّأي والتَّدبيرِ، وهو إزالةُ ما حَدَث له منَ الإشكال، كالإشكاءِ: إزالةُ الشَّكُوى.

قولُه: (لِيُهالِئُوها)، الجوهريُّ: قال أبو زيد: مالأتُه على الأمر مُمَالاَةً: ساعدتُه عليه، وشايَعْتُه.

⁽١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١٢٢).

⁽٢) للربيع بن ضَبُّع الفزاري كما في «لسان العرب» (فتى).

مَسْعُودٍ رَضِيَ الله عنه: (قَاضِيةً) أي: لا أَبُتُّ أَمْراً إِلَّا بِمَحضَرِكُم. وقيل: كانَ أهلُ مَشُورَتِها ثلاثمئة وثلاثةَ عَشرَ رَجُلاً: كلُّ واحدٍ على عَشرَة آلاف.

[﴿ قَالُواْ نَحَنُ أَوْلُواْ قُوَةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسِ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ ٣٣]

أرادُوا بالقُوَّة: قُوَّة الأجسادِ وقُوَّة الآلاتِ والعُدَد. وبالبأس: النّجدة والبلاء في الحَرْب ﴿ وَالْلَامُ لِللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَنَحنُ مُطِيعُونَ لك، فَمُرينا بأمْرِكِ في الحَرْب ﴿ وَالْلَامُ لِللَّهُ مِن أَبناءِ الحَرْبِ لا نُخَالِفْك؛ كأنّهم أشارُوا عَليها بِالقِتَال. أو أرادوا: نَحْنُ مِن أبناءِ الحَرْبِ لا مُنطِعْكِ ولا نُخَالِفْك؛ كأنّهم أشارُوا عَليها بِالقِتَال. أو أرادوا: نَحْنُ مِن أبناءِ الحَرْبِ لا مِن أَبْناءِ الرَّأي والنَّذيرِ، فانْظُرِي ماذا تَرَيْن: نَتّبع رأيك.

[﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَـكُواْ فَرْكِةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُواْ أَعِنَّهَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَـلُوكِ * وَإِنِي مُرْسِلَةً إِلَيْهِم بِهَدِيَةِ فَنَاظِرَةُ مِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ * فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَنَ قَالَ آتُصِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَآءَاتَـنِنَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّآءَاتَـنكُم بَلْأَنتُم بِهَدِيَّتِكُونَ فَقْرَحُونَ ﴾ ٣٤-٣٦]

لمّا أحَسَّت مِنْهُم المَيْلَ إلى المُحارَبة، رَأْتْ مِن الرَّأيِ المَيلَ إلى الصُّلحِ والابتِداءِ بِما هُو أحْسَن، ورَتَّبتِ الجَواب، فزيفت أولاً ما ذَكَرُوه، وأرَتهُمُ الخَطَأ فيه؛ بـ ﴿إِنَّ ٱلمُلُوكَ

ابنُ السِّكِّيت: تَمَالَؤُوا على الأمر: اجتَمعوا عليه وتَعاوَنُوا(١).

قولُه: (قُوَّة الأجسادِ وقوّة الآلاتِ)، الراغب: القوة تُستعمل تارَةً في معنى القُدْرةِ، قال تعالى: ﴿ خُدُواْ مَا ءَاتَيْنَكُم بِقُوّةٍ ﴾ [البقرة: ٣٦]، وتارةً للتَّهيُّو الموجودِ في الشيءِ، نحوُ أن يُقالَ: النَّوى بالقُوَّة نَخْلُ، ويُستعمل في البَدَن نَحو: ﴿ وَقَالُواْ مَنْ أَشَدُ مِنَا قُوَّةً ﴾ [فصلت: ١٥]، وفي القُلْب نَحو: ﴿ يَنْ يَحْيَىٰ خُذِ ٱلصِّتَ بَهُ وَقِ ﴾ [مريم: ١٢]، وفي المُعاوِنِ مِن خَارِج نحو: ﴿ وَوَ الْهَدْرةِ الإلهيَّةِ نحو: ﴿ وَوَ الْفَوْقَ ٱلْمَتِينُ ﴾ خَارِج نحو: ﴿ وَوَ الْهُدْرةِ الإلهيَّةِ نحو: ﴿ وَوَ الْقُوْقَ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٥].

⁽١) (إصلاح المنطق) لابن السكّيت ص١١٥.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٦٩٣-٦٩٤.

إِذَا دَحَكُواْ قَرْكَةً ﴾ عُنُوةً وقَهْراً ﴿أَفْسَدُوهَا ﴾ أي: خَرَّبُوها ـ ومن ثمّ قالوا لِلفساد: الخَرِبة _ وأذَلُّوا أعِزَّتَهَا، وأهانُوا أشْرَافَها؛ وقَتَلوا وأسَرُوا، فذكرتْ هُم عاقِبةَ الحَرب وسُوءَ مَغَبَّتِها، ثمّ قالت: ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ أرادت: وهذه عادَتُهمُ المُستَمِرَّةُ الثّابِتةُ التي لا تتَغَيّر، لأنّها كانَت في بَيتِ المُلكِ القدِيم، فسَمِعَتْ نَحْوَ ذلِكَ ورَأت، ثمّ ذكرت بعد ذلكَ حَدِيثَ الهَديّةِ وما رَأتْ من الرَّأيِ السَّدِيد. وقيل: هو تَصْدِيقٌ من الله لِقَولِها، بعد ذلكَ حَدِيثَ الهَديّةِ وما رَأتْ من الرَّأيِ السَّدِيد. وقيل: هو تَصْدِيقٌ من الله لِقَولِها،

قولُه: (قالوا للفساد: الخَرِبَة)، الأساس: وبَلَدٌ خَرابٌ، وهو صاحب خُرْبَةٍ، أي: فَسادٍ، ورِيبَةٍ، قال قَيسُ بن النَّعمانِ:

لَــحَى اللهُ أدنـانـا إلى كلِّ خربة وأبطأنا في ساحةِ المَجْدِ أقدُحا^(١) وما رأينا من فلانٍ خَرِبَةً في دِينِه.

قولُه: (وسُوءَ مَغَبَّتِها)، الجوهريُّ: وقد غَبَّتِ الأُمورُ، أي: صارت إلى أواخِرها.

قولُه: (أرادت: هذه (٢) عادَتُهم المُستمِرَّةُ الثابتةُ)، يُشير إلى قول تعالى: ﴿وَكَنَالِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٤] الجملةُ كالتَّذييلِ للكلام السابقِ والتَّقريرِ له.

قولُه: (وقيل: هو تَصديقٌ منَ الله لقولِها)، قال الراغبُ في «غُرَّة التَّنزيل» (٣): ويجوزُ أن يكونَ خَبرًا عن الله تعالى بخبرِ نَبيِّنا صلواتُ الله عليه فيَعتَرض بينَ جُمَلِ ما يُحكى تصديقًا لها، ثم قال عائدًا إلى حكاية قولها: ﴿وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم ﴾ [النمل: ٣٥] ويجوزُ أن يكونَ من الحِكَاية على معنى أنّ المُلوكَ تأثيرُهم في القُرى التي يَدخُلُونَها تَخريبُها، وكذلك يفعلُ هؤلاء، يعني: سليهانَ عليه السَّلامُ وخيلَه.

⁽١) ذكره الزنخشري في «أساس البلاغة» (خرب).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وهذه».

⁽٣) يعني: «دُرَة التنزيل وغُرة التأويل»، وقد وقع الاختلاف في نسبته هذا الكتاب، هل هو للراغب الأصفهاني أم للخطيب الإسكافي، وقد حقق القول في هذه المسألة الدكتور محمد مصطفى آيدين في مقدّمته الحافلة للكتاب (١: ٩٣) فما بعدها، وانتهى إلى أنه للخطيب الإسكافي، فانظره فإنّه مُحرَّر مُفيد.

وقد يِتَعلَّقُ السَّاعُونَ في الأرضِ بالفَسادِ بِهذهِ الآيةِ ويَجَعَلونَهَا حُجَّةً لأَنْفُسِهم. ومن اسْتَباحَ حراماً فَقَـد كَفَر، فإذا احْتَجَّ لـه بالقُرآنِ على وجْهِ التَّحْرِيفِ فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَ كُفْرَيْن.

﴿ مُرْسِلَةُ إِلَيْهِم بِهَدِيَةٍ ﴾ أي: مُرْسِلةٌ رُسُلاً بهديّةٍ أُصانِعُهُ بِها عن مُلْكي ﴿ فَا غِلَمُ اللهِ مُ مَلِيهِم ما يَكُونُ مِنه حتى أعملَ على حَسْبِ ذلك، فَرُوِي: أَنّها بَعَثَت خسمتْةِ غُلام عليهِم فيابُ الجواري، وحُليُّهُنَّ الأساوِرُ والأطواق والقِرَطةُ، راكِبِي خَيْلٍ مُغَشَّاةٍ بالدِّيباجِ، عُلاةِ اللَّجُمِ والسُّرُوجِ بالذَّهَبِ المُرصَّعِ بالجَواهِر، وخسمتْةِ جاريةٍ على رِماكٍ في زَيّ الغِلمان، وألفَ لَبِنَةٍ من ذَهَبٍ وفِضَّة، وتاجاً مُكلَّلاً بالدُّرِّ والياقوتِ المُرتفع والمسكِ الغِلمان، وألفَ لَبِنَةٍ من ذَهَبٍ وفِضَّة، وتاجاً مُكلَّلاً بالدُّرِّ والياقوتِ المُرتفع والمسكِ والعَنْبَر، وحُقاً فيه دُرَةٌ عَذْراء، وجَزْعَةٌ مُعوجةُ الثُقْب، وبَعثَتْ رَجُلينِ مِن أَشْرافِ والعَنْبَر، وحُقاً فيه دُرّةٌ عَذْراء، وجَزْعَةٌ مُعوجةُ الثُقْب، وبَعثَتْ رَجُلينِ مِن أَشْرافِ قَوْمِها: المُنْذِرَ بنَ عمرو، وآخَرَ ذا رأي وعَقْل، وقالت: إنْ كانَ نَبيّاً مَيَّزَ بَيْنَ الغِلْمانِ والجَوَارِي، وثَقَبَ الدُّرَةِ ثُقِبًا مُسْتَوِيا، وسَلَكَ في الخَرَزَةِ خَيْطاً، ثُم قالتْ للمُنْذِر: "إن نظرَ غَضْبانَ فَهُو مَلِك؛ فلا يَهُولَنَك، وإنْ رأيتَهُ بَشَا لطِيفاً فَهُو نَبِيّ»، فأقْبَلَ نظرَ إليكَ نَظرَ غَضْبانَ فَهُو مَلِك؛ فلا يَهُولَنَك، وإنْ رأيتَهُ بَشًا لطِيفاً فَهُو نَبِيّ»، فأقْبَلَ نظرَ إليكَ نَظرَ غَضْبانَ فَهُو مَلِك؛ فلا يَهُولَنَك، وإنْ رأيتَهُ بَشًا لطِيفاً فَهُو نَبِيّ»، فأقْبَلَ

وقلت: على هذا الوجه ﴿وَكَلَالِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٤] ليس بتَذْييلٍ، وعلى ما ذَكَره المصنّفُ في الوجهَينِ السابقينِ تَذْييلٌ.

قيل: على أن يكونَ من كلام الله تعالى الوَقْفُ على ﴿أَذِلَّةً ﴾ لاختلاف القائلينَ، وعلى أن يكون من كلامها لا يُوقَفُ.

قولُه: (أُصانِعُه بها)، الأساس: ومنَ المجاز: صانعتُ فلانًا: إذا دارَيتُه (١)، ومنه: المُصانَعةُ بالرِّشوةِ، وفَرَس مُصانِع: لا يُعطِيكَ جميع ما عندَه من السَّيرِ كأنه يُرافِقُك بها يُبذَلُ منه، ويَصُونُ بعضَه.

قولُه: (والقِرَطةُ)، الجوهريُّ: القُرْطُ: الذي يُعلَّق في شَحمةِ الأُذنِ، والجمعُ قِرَطَةٌ، وقِرَطَةٌ، وقِرَاطٌ أيضًا، مثل: رُمْح ورِماح.

⁽١) في (ط): «صاريته» ، وهو خطأ.

الهُدُهُدُ فأخْبَرَ سُلَيْهَان، فأمَرَ الجِنَّ فَضَرَبُوا لَبِنَ الذَّهَبِ والفِضَّة، وفَرَشُوهُ فِي مَيْدانِ بَيْنَ يَدَيهِ طُولُهُ سَبْعةُ فَرَاسِخ، وجَعلوا حَولَ المَيْدانِ حائِطاً شُرَفُهُ مِن الذَّهَبِ والفِضَّة، وأمَرَ بأوْلهُ سَبْعةُ فَرَاسِخ، وجَعلوا حَولَ المَيْدانِ حائِطاً شُرَفُهُ مِن الذَّهَبِ والفِضَّة، وأمَرَ بأوْلادِ الجِنِّ، وهم خَلْقٌ كَثِيرٌ فأُقيمُوا عن اليَمينِ واليَسار، ثُمَّ قَعَدَ على سَريرِهِ وَالْكَراسِيُّ مِن جانِبَيه، واصطفَّتِ الشَّياطينُ صُفُوفاً فَراسِخ، والإنسُ صُفُوفاً فَراسِخ، والإنسُ صُفُوفاً فَراسِخ، والوحشُ والسِّباع والهَوَامُّ والطُّيورُ كذلك، فلما دَنا القَوْمُ بُهِتُوا، ورَأَوُا الدَّوابَ تَرُوثُ على اللَّبِن، فتَقاصَرَتْ إليهِمْ نُفُوسُهُم ورَمَوا بها مَعَهُم، ولمَّا وقَفُوا بَيْنَ يَدَيهِ نَظَرَ إليهمْ بوَجْهِ طَلْقٍ وقال: ما وَراءَكُم؟ وقال: «أينَ الحَقُّ»؟ وأخبَرَهُ جِبْرِيلُ عليهِ السَّلامُ بِها بوجْهِ طَلْقٍ وقال: ما وَراءَكُم؟ وقال: «أينَ الحَقُّ»؟ وأخبَرَهُ جِبْرِيلُ عليهِ السَّلامُ بِها بِوَجْهِ طَلْقٍ وقال: ما وَراءَكُم؟ وقال: «أينَ الحَقُّ»؟ وأخبَرَهُ جِبْرِيلُ عليهِ السَّلامُ بِها

قولُه: (فتقاصَرَت إليهِم نُفُوسُهم)، الأساس: اقتَصَر المَطَرُ: أقلَعَ، وقَصَر في حاجتِه، وقَصَر عن منزلتِه، وقَصَر به عمَلُه، وأقصَر عنِ الأمرِ: كَفَّ عنه وهو يَقدِرُ عليه، وقَصَر قُصُورًا: عجَزَ عنه، ولم يَنَلُهُ، وتَعْدِيتُه بـ (إلى في الكتاب لِتَضمُّنه معنى: نَظَر، أي: نظروا إلى أنفُسِهم مُتقاصِرِينَ، من قوله: قَصَر عن مَنزلتِه، وقَصَر به عَملُه، أو منَ القُصُور: العَجْزُ.

قولُه: (ما وراءَكُم؟)، قيل: يعني: ما كان معكم وَرَمْيُتُموه خَلَفكُم، وقيل: أي: ما في خاطِرِكُم، وما مُرادُكم، وقال المَيْدانيُّ: قال أبو عُبيدٍ: سأل النابغةُ الذُّبياني عصامَ بنَ شَهْبَرِ حاجِبَ(١) النُّعمان _ وكان النُّعمانُ مريضًا _: ما وَراءَك يا عصامُ؟ أي: ما خَلفت من أمرِ العَليل، وما أمامَك من حالِه؟ ووَراءَ مِن الأَضْدادِ(٢).

وقال المُفَضّل^(٣): أوَّلُ مَن قال ذلك الحارثُ بن عَمرٍ و مَلِكُ كِنْدةَ، وذلك أنه لَمَّا بَلغَه جَمالُ ابنةِ عَوفٍ وكَمالهُا وقُوَّةُ عَقلِها، دعا امرأةً يُقال لها: عصام، فقال: اذهَبي حتّى تَعلَمي

⁽۱) في (ح) و(ف): «صاحب».

⁽٢) ومنه قولُه تعالى ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مِّلِكُ يَأْخُذُكُلَ سَفِينَةٍ عَصْبًا ﴾ [الكهف: ٧٩]، وقال المرقش الأكبر: ليسس على طولِ الحياةِ نَدَمْ ومن وراء المرء ما يَعْلَمْ أي: مِن أمامِه. انتهى. ولتهامِ الفائدة انظر: «الأضداد» لابن الأنباري ص٦٨.

⁽٣) الضّبيُّ، كبير رواةِ الكوفةِ في زمانه.

فيه فَقَالَ للمُم: إنّ فيه كذا وكذا، ثُمَّ أَمَرَ الأَرْضَةَ فَأَخَذَتْ شَعْرةً ونَفَذَتْ فيها، فَجُعِلَ رِزْقُها في رِزْقُها في الشَّجَرة. وأَخَذَت دُودةٌ بَيْضاءُ الخيطَ بِفِيها ونَفَذَتْ فيها، فجُعِلَ رِزْقُها في الفَوَاكه. ودعا بالماءِ فكانتِ الجارِيةُ تأخُذُ الماءَ بِيَدِها، فتَجْعَلُهُ في الأخْرى، ثُمَّ تَضْرِبُ الفَوَاكه. ودعا بالماءِ فكانتِ الجارِيةُ تأخُذُ الماءَ بِيَدِها، فتَجْعَلُهُ في الأخْرى، ثُمَّ تَضْرِبُ به وَجْهَه، ثُمَّ رَدّ الهَدِيّة، وقالَ للمنذر: ارجِع اليه وَجْهَه، فقالت: هو نبيٌّ وما لنا به طاقة، فشَخَصتْ إليه في اثني عَشَرَ ألفِ قيل، تحت كلِّ قيلٍ ألوف. وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ رضيَ اللهُ عنه: (فلما جاءوا)،

لي عِلْمَ ابنةِ عوفٍ، فمَضت فنَظَرت إلى ما لم تر مثلَه قَطُّ؛ فليّا أقبلَت قال الحارثُ: ما وار َكِ يا عصامُ؟ قالت: صَرَّح (١) المَخضُ عن الزُّبدَةِ، القصَّةَ إلى آخِرها(٢).

قولُه: (ثم أمرَ الأرَضَةَ فأخذَتْ شَعرةً ونَفَذَت فيها)، أي: في الدُّرَّةِ العَذْراء، والفاء في «فأخَذَت» فَصِيحةٌ، أي: فنقَبَتْها، وأخذت شَعرةً ونَفَذت فيها، ولذلك تَرَك الفاءَ في قوله: «وأخذت دُودةٌ بيضاء، الخيطَ بفِيها، ونَفَذت فيها»، أي: في الجَزْعةِ المُعوَجَّةِ الثَّقْب.

قولُه: (في اثني عَشرَ ألف قَيل)، النهاية: الأقيال: جمع قَيْل، وهو أحدُ ملوكِ حِمْيَر دُونَ الْمَلكِ الأعظم.

وعن بعضِهم: القَيْلُ: المَلِكُ الذي له القولُ والأمرُ، وأصلُه: القَيِّل، فخُفِّف، وقيل: من التَّقَيُّلُ: وهو التَّـتَبُّعُ كها قيلَ له: تُبَعِّ.

وفي الدُّعاء: «سُبحانَ مَن تعطَّف بالمَجْد وقال به»، أي: مَلَكَ مِنَ القَيْلِ، وفي «النهاية» عن الأزهري: معناه: غلب به، وأصله من القَيْل: المَلِك، لأنه يَنفُذ قولُه (٣).

⁽١) في (ح) و(ف): «خرج»، وليس بشيء.

⁽٢) «مع الأمثال» (٢: ٢٦٢).

⁽٣) في النسخِ الخطية: «لا ينفذ» وهو خطأ. وعبارة ابن الأثير في «النهاية» (٤: ١٢٢): «وهو الملِكُ النافذُ القولِ والأمر». انتهى.

﴿أَتُمِدُّونَنِ ﴾ وقُرِئ: بِحَدْفِ الباءِ والاكتفاءِ بالكسرةِ وبالإدغام، كقوله: ﴿أَتُحَكَبُّونِ ﴾ وبنونِ واحدة: «أَتمدُّ وني». الهدية: اسمُ المُهدى؛ كما أنّ العطيّة اسمُ المُعطى، فتُضافُ إلى المُهدي والمهدى إليه، تقول: هذه هديّةُ فُلان، تريد؛ هي الّتي أهداها أو أُهدِيَتْ إليه، والمُضافُ إليه هاهنا هو المُهدى إليه. والمعنى: أنّ ما عندي خيرٌ ممّا عندكم،

قولُه: (﴿أَتُيُدُّونَٰنِ﴾ قرئ (١) بحَذْف الياءِ والاكتفاءِ بالكَسرةِ) ابنُ عامرٍ وعاصمٌ والكسائيُّ، وبالإدغام حمزةُ (١).

قال القاضي: ﴿أَتُمِدُّونَٰنِ﴾ خطابٌ للرَّسول ومَن معَه، أو للرَّسول والمُرسَل على تَغليبِ المُخاطَبِ على الغائبِ(٣).

قال صاحب «المطلع»: «تُمِدُّونِ» فيه حذفُ النُّون الثانيةِ التي يَصحَبُها ضميرُ المتكلِّمِ كَمَا فِي «قَدِي»(٤) وحَذفُ الأولى لحُنٌ؛ لأنها علامةٌ، ومَن قرأ بنُونَيْن جمعَ بين المِثْلَيْن، ولم يُدغِمْ؛ لأنّ الثانيةَ ليست بلازِمَةٍ، فإنّها تُزاد مع ضميرِ المتكلِّمِ.

قوله: (والمضافُ إليه هاهنا هو المُهدَى إليه)، تقديرُه: بل أنتُم بالإهداء إليكم تَفرحُون، وإليه الإشارةُ بقوله: «فلذلك تَفْرَحُون بها تُزادُونَ ويُهدى إليكم» وفيه تَعريضٌ بأنّ حالَه عليه السَّلام على خلاف حالهم، ولذلك قيل: هديَّةُ الأُمراء غُلُولٌ (٥)، وجيء بكلمة

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وقرئ».

⁽٢) يعني بنونٍ واحدةٍ مشدّدة، والياءُ مُثْبتةٌ في الوصلِ والوقفِ، والأصلُ: "أُمّدونني": النون الأولى علامةُ الرفع، والثانيةُ ضميرُ المتكلّم المنصوب، فأدغمَ النونَ في النون ولم يحذف الياء؛ لأنه ليس بفاصل. انتهى من «حجة القراءات» ص٥٢٨.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٦٧).

⁽٤) يريد النون الساقطة من «قَدْني»، ونحوه قَطْني بمعنى حَسْبي. انظر: «الأصول في النحو» لابن السرَّاج (٢: ٢٢).

⁽٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٢١٩٥٨) موقوفاً على أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه، وأخرجه أبو عوانةَ في «المستخرج» (٧٠٧٣) موقوفاً على أبي حُمَيْد الساعدي رضي الله عنه.

وذلك أنّ الله آتاني الدِّينَ الّذي فيه الحظُّ الأوفرُ والغنى الأوسع، وآتاني من الدُّنيا ما لا يُستزادُ عليه، فكيف يَرضى مثلي بأن يُمَدَّ بهالٍ ويصانَعَ به؟

﴿ بَلَ أَنتُم ﴾ قومٌ لا تعلمون إلّا ظاهراً من الحياةِ الدُّنيا؛ فلذلك ﴿ نَفْرَحُونَ ﴾ بها تُزادون ويُهدى إليكم، لأنّ ذلك مبلّغُ هِمَّتِكم وحالي خلافُ حالِكم؛ وما أرضى منكم بشيءٍ ولا أفرحُ به إلّا بالإيهانِ وتركِ المَجُوسيّة. فإن قلت: ما الفرقُ بينَ قولِك: أتمُدُّني بشيءٍ ولا أغنى منك، وبينَ أن تقولَه بالفاء؟ قلت: إذا قلتُه بالواو، فقد جعلتُ مخاطبي عالِم أن أن عليه في المغنى واليسار، وهو مع ذلك يُمِدُّني بالمال. وإذا قلتُه بالفاء، فقد

الإضراب، وأولى بها الضَّميرُ، وجُعل مبتدأً لِيُفيدَ، إمَّا تقوِّي الحُكمِ، أو الاختصاصَ، نحو: أنتَ عَرفتَ.

قولُه: (إذا قلتُه بالواو، فقد جَعلتُ مُخاطَبي عالِمًا بزيادتي عليه في الغِني)(١)؛ لأنّ الواوَ للحالِ، وذُو الحالِ فاعلُ «يُمِدُّني» والحال مقيَّدة؛ فيكون فاعل المقيَّد (٢) عالمًا بالمقيَّد بخلاف الفاء؛ لأنّها لتعليل الإنكارِ، فالمتكلِّمُ يُشير بها إلى تعليل إنكارِه.

قال صاحب «الفرائد» الفاءُ هاهنا مستعملٌ للتَّرتيب والتَّعقيب، كأنّه قال: لا أقبلُ إمدادَكَ بهالٍ؛ فقال المخاطَبُ: لِمَ لا تَقبلُ؟ فأجيب: لأنّي أغنى منك، فلمّا كان هذا الجوابُ مرتَّبًا على السؤال، ومُعقِّبًا له (٣)، تُرِك السؤالُ وجيءَ بالفاءِ، وأمّا الواو فإنها تُفيد الجَمْعَ، وهو للحال، فكأنّه قال: لا أقبلُ منك إمدادَك بهالٍ في هذه الحال، وهي كَوني أغنى منك.

وقلت: الواوُ في مثل هذا التَّركيبِ تكون للحال، وتُسمَّى بالحال المقرَّرة لجهة الإشكالِ؛ أي: أَقُيدُّونَني بهالٍ وأنتم تعلمون أنَّي غَنِيٌّ! كقول الملائكةِ: ﴿أَتَجْمَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَاءَ وَنَحَنُ نُسَيِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ [البقرة: ٣٠]، وقولهم:

⁽١) في (ح) و(ف): «المعنى».

⁽٢) قوله: «فيكون فاعل المقيد عالماً بالمقيد» سقط من (ط).

⁽٣) في (ف): ومُتعقِّبًا » وكلاهما مُتَّجه.

جعلتُه ممّن خَفِيتْ عليه حالي، فأنا أُخْبِرُه السّاعة بها لا أحتاجُ معه إلى إمدادِه، كأنِّي أقولُ له: أُنكِرُ عليكَ ما فعلت، فإنِّي غنيٌّ عنه. وعليه ورد قولُه: ﴿فَمَا عَالَىٰنَ اللّهُ ﴾. فإن قلت: فها وجهُ الإضراب؟ قلت: لهمّا أنكر عليهمُ الإمدادَ وعلّلَ إنكارَه، أَضْرَبَ عن ذلك إلى بيانِ السَّببِ الّذي حَمَلهم عليه، وهو: أنّهم لا يعرفون سببَ رضاً ولا

أَتُحِسِنُ إِلَى أعدائك، وأنا الصَّديقُ المُحتاجُ! وهو المرادُ من قوله: «فقد جَعلتُ مُخاطَبِي عالِمًا بزيادتي عليه»، وهو مع ذلك يُمِدُّني بالمال! وأمّا الفاءُ فهي للتَّسبيب، فالمُنكرُ الجملةُ الأُولى، والثانية عِلَّةُ الإنكارِ، ولا يجبُ أن تكونَ العلَّةُ معلومةً عندَ المخاطَبِ؛ فيجبُ الإعلامُ والتَّوبيخُ على الجهل به، كأنّه قال: لا أحتاجُ إلى ما آتَيْتُمونِيهِ؛ لأنّي غنيٌّ، كما قال: أُنكِرُ عليكَ ما فعلتَ، فإنّي غنيٌّ عنه.

قولُه: (فها وَجْهُ الإضرابِ؟)، يعني: أنكَر عليهم نبيُّ الله إمدادَهم بالمالِ، وعَلَّلَ الإنكارَ بكَونِه غَنيًّا عنه، فأيُّ فائدةٍ في الإضرابِ عنه [إن] كان ذلك غيرَ مُنكَرٍ؟

وأجاب أنّ إنكارَه عليه السَّلام على إمدادهم بالمال مآلُه إلى تَجهيلهم، وأهم غيرُ عالمِينَ بحالِه، وأنّه غنيٌّ عن ذلك، ثم ترقَّى إلى الأخد فيها هو الأهمُّ من ذلك الإنكارِ، وهو الإعلامُ بأن ما جَعلُوه سببًا للإمداد أقبحُ من ذلك الجهلِ، وذلك أن قُصارى أمرِهم الفَرحُ بها يُهدى بأن ما جَعلُوه سببًا للإمداد أقبحُ من ذلك الجهلِ، وذلك أن قُصارى أمرِهم الفَرحُ بها يُهدى إليهم، فقاسُوا حالَ نبيِّ الله بحالِم في أن ليس له الرِّضا والفَرحُ إلّا بالحُظوظ العاجلةِ، هذا إذا قدِّر الإضافةُ إلى المُهدى؛ أي: الفاعلِ؛ بأن يُقالَ: وأنتم بهديتِكُم هذه تَفرحُون فَرح افتخارٍ، فيكونُ المعنى: الذي مَنحَني اللهُ من الدِّين والمُلْكِ الواسعِ خيرٌ ممّا آتاكُم؛ فلا أفرحُ بمثل هذه المُحقَّراتِ التي تَفتخرون بها، فأوْلى الضَميرَ حرفَ الإضرابِ؛ لِيُفيدَ: أنتُم خُصوصًا تَفرحُون، فأتى بهذه لِيُفيدَ التَّحقيرَ.

ويجوزُ على هذا أن يُعتبر معنى تقوِّي الحُكم منَ التَّركيبِ؛ فيُفيد مطلَقَ الرَّدِّ؛ أي: أنتُم لا بدَّ لكم أن تَفرحوا بمثلِ هذه المحقَّراتِ؛ أي: تُمِدُّونَني بهالٍ وتَزعُمون أنَّ من عادتي أن أفرحَ بأخْذِ الهديةِ! بل أنتم من حقِّكم أن تَفرحُوا به؛ فخُذُوها وافرحُوا.

هو على هذا الوجهِ كِنايةٌ.

فرح؛ إلّا أن يُهدى إليهم حظُّ من الدُّنيا الَّتي لا يعلَمُونَ غيرَها. ويجوزُ أن تُجعلَ الهَدِيَّةُ مضَّافةً إلى المُهدي، ويكونُ المَعنى: بل أنتم بهديّتِكُم هذه الَّتي أهديتُموها تفرحون فرحَ افتخارِ على المُلوك، بأنَّكم قَدِرْتُم على إهداءِ مثلِها. ويُحتَمَلُ أن يكونَ عبارةً عن الرَّدّ، كأنّه قال: بلْ أنتم مَنْ حَقَّكم أن تأخذوا هديّتكُم وتفرحوا بها.

[﴿ أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْلِينَهُم بِحُنُودِ لِلَّاقِبَلَ لَهُمْ بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةَ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ ٣٧]

﴿ أَرْجِعَ ﴾ خطابٌ للرَّسُول. وقيل: للهُدْهُد محملاً كتاباً آخَرَ ﴿ لَا قِبَلَ ﴾: لا طاقة. وحقيقةُ القِبَل: المُقاوَمةُ والمُقابَلَة، أي: لا يقدرون أن يُقابِلُوهم. وقرأ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه: (لا قِبلَ لَـهُم بِهِم). الضَّميرُ في ﴿ مِنْهَا ﴾ لسباً. والذُّلُ: أن يَذْهَبَ عنهم ما كانُوا فيه من العِزِّ والمُلْك. والصَّغار: أن يقعوا في أشرٍ واستعباد، ولا يُقْتَصَرُ بهم على أن يرجِعوا سُوقةً بعد أن كانوا مُلُوكاً.

قولُه: (﴿ أَرَحِعْ ﴾ خطابٌ للرّسول، وقيل: للهُدْهُدِ)، أي: المأمورُ في «ارجِعْ » مفردٌ، والمقدَّمُ ذِكْرُهم جماعةٌ، بدليل قولِه: ﴿ يَمَ يَجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ ، فيُحمل إمّا على المصدرِ ، كقولها: ﴿ وَلَمْ قَوْلَا إِنّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٢٦]، أو أن يُجعلَ الخطابُ للهُدهدِ كها في قوله: ﴿ أَذْهَب يِكِتَنِي هَعَدُ الأوّلَ وَلَه : ﴿ أَذْهَب يِكِتَنِي هَعَدُ الأوّلَ وَلَه : إنّى مرسلةٌ إليهم بهديّةٍ ، أصانِعُه بها عن مُلْكي ؛ ﴿ فَنَاظِرَةٌ ما يكون منه إما سِلْمًا، وإمّا حربًا، حتّى أعملَ على حَسْب ذلك، فإنّ نبيّ الله عليه السلام لمّا وقفَ على أنّ الهديّة كانت مُصانَعة منها، وأنّها خالفَت ما أرادَ منها بقوله: ﴿ أَلّا السّلام لمّا وَقفَ على أنّ الهديّة كانت مُصانَعة منها، وأنّها خالفَت ما أرادَ منها بقوله: ﴿ أَلّا السّلام لمّا وأنّهِ اللّهِ المَر بالرُّجوع بالجملة القسَميّةِ المُثْبِينَ ﴾ ، احتَدَّ وغَضِبَ حَيّة للإسلام، ولذلك عَقَب الأمر بالرُّجوع بالجملة القسَميّةِ المُثْبِينَ في الصّغارِ ، جزاءً على ذلك الصّنيع بالفاء ؛ يعني: والله لا يَتخلَفُ إتياني كذلك عن رُجوعك.

قولُه: (ولا يُقتَصَرُ بهم على أن يَرجِعُوا سُوقَةً بعدَ أن كانوا مُلوكًا)، الجوهريُّ: الاقتصار على الشَّيءِ: الاكتفاءُ به، وتَسَوَّق القومُ: إذا باعوا واشتَروا، والسُّوقَةُ: خلافُ المَلِك، وقال الحَريريُّ في «دُرَّة الغوّاص»: تَوهَموا أنّ السُّوقَةَ: اسمُ لأهل السُّوق، وليس كذلك، بل

[﴿ قَالَ يَكَأَيُّهُ ٱلْمَلُوا أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْثِهَا فَبْلَ أَن يَأْتُونِ مُسْلِمِينَ ﴾ ٣٨]

يُروى: أنّها أمَرَتْ عندَ خروجِها إلى سُلَيْهان عليه السَّلام، فجُعِلَ عرشُها في آخِرِ سبعةِ أبيات، بعضِها في بعض، في آخِرِ قصرٍ مِن قُصورٍ سبعةٍ لها. وغلَّقتِ الأبواب، ووكّلت به حرساً يحفظونه، ولعلّه أُوحي إلى سُلَيْهانَ عليهِ السَّلامُ باستيثاقِها من عرشها، فأرادَ أنْ يُغرِبَ عليها ويُريَها بذلك بعضَ ما خصَّه الله به من إجراءِ العجائبِ على يَدِه، مع إطْلاعِها على عظيمِ قُدرةِ الله، وعلى ما يَشْهَدُ لنُبُوُّةِ سُلَيْهانَ عليه السَّلامُ ويُصَدِّقُها. وعن قَتادة: أرادَ أنْ يأخُذَهُ قبلَ أن تُسْلِم، لعِلْمِه أنّها إذا أسلمتْ لم يحلَّ له أخذُ مالها. وقيل: أرادَ أن يُؤتى به فيُنكَّرَ ويُغيَّر، ثُمّ ينظُرَ أَتُشْبِتُه أم تُنكِرُه؟ اختباراً لعقْلِها.

[﴿ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِ آَنَا ءَانِيكَ بِهِ عَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكٌ وَإِنِّ عَلَيْهِ لَقَوِي كُامِينٌ ﴾ ٢٩] وقُرِئ: (عِفْرِية). والعِفْرِية، والعِفْرِية، والعِفْرِية من الرِّجال:

السُّوقَةُ الرَّعيةُ؛ سُمُّوا بذلك؛ لأن المَلِكَ يَسُوقُهم إلى إرادتِه، ويَستوي لفظُ الواحدِ والجماعةِ فيه، قالت حُرَقَةُ بنت النعمان:

فبينا نَسُوسُ النَّاسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهم سُوقَةٌ نَــتَنَصَّفُ وأمّا أهلُ السُّوقِ، فهمُ السُّوقِيُّونَ، واحدُهم: سُوقِيُّ (١).

قولُه: (باستِيثاقِها)، استَوثَقْتُ من فلانٍ: اتَّخذتُ منه وَثِيقَةً، أو استَوثَقَ بمعنى أَوْثَقَ؛ كاستَوقَدَ بمعنى أوقَدَ.

> قولُه: (أَن يُغرِبَ عليها)، أي: يُطْلِعَها على أمر غَريبٍ. الأساس: تكلم فأغْرَبَ: إذا جاء بغَرائبِ الكلام ونَوادِرِه.

⁽١) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» ص٢٤٤.

الخبيثُ المُنْكَر، الذي يَعفِرُ أقرانَه. ومن الشَّياطِين: الخبيثُ المارِد. قِيل: كان اسمُه ذكوان. ﴿لَقَوِيُّ ﴾ على حَمْلِه، ﴿ أَمِينُ ﴾ آتي به كها هو لا أختَزِلُ منه شيئًا ولا أُبدِّلُه.

[﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُ، عِلْرُّمِنَ ٱلْكِنْبِ أَنَا ءَالِيكَ بِهِ ۽ فَبْلَ أَن يَرْتَذَ إِلَيْكَ طَرَفُكَ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ، قَالَ هَنذَامِن فَضْلِ رَقِّى لِيَبْلُونِي ءَأَشْكُرُأَمُ أَكُفُرُّ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِيُّ كَرِيمٌ ﴾ ٤٠]

وَالْذِي عَنده مُولِم اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الأعظم، وهو: ياحيُّ يا قَيُّوم، وقيل: يا إلهَ اللهُ واحداً لا إلهَ إلا أنت. وقيل: يا ذا الجلالِ والإكرام، وعن الحسنِ رضي الله عنه: الله، والرَّحْن. وقيل: هو آصِفُ بن بَرخِيّا كاتِبُ سُلَيْهان عليه السَّلام، وكان صدِّيقًا عالمًا، وقيل: اسمُه أسطوم، وقيل: هو جبريل، وقيل: مَلكُ أَيَّدَ اللهُ به سليهان، وقيل: هو سُليهانُ نفسُه، كأنّه استبطأ العِفْريتَ فقالَ له: أنا أُريك ما هو أسرعُ مِمّا تقول. وعن ابنِ لهَيعة: بلَغني أنّه الحَضِرُ عليه السَّلام. وقيل: هو اللَّوح، وقيل: هو اللَّوح، وقيل: هو اللَّوح، وقيل: هو اللَّوح، والشَّرائع، وقيل: هو اللَّوح، والنَّرائع، وقيل: هو اللَّوح، والنَّر ائع، وقيل: هو اللَّوح، والذي عنده علمٌ منه: جبريلُ عليه السّلام. وآتيك في المُوضِعَيْن؛ يجوزُ أن يكونَ فِعلاً والسَمَ فاعل. الطَّرْفُ: تحريكُكَ أجفانَك إذا نَظَرْت، فَوُضِعَ مَوْضِعَ النَّظَر.....

قولُه: (يَعْفِرُ أقرانَه)، الأساس: عَفَرَ قِرْنَه، وعافَرَه فألْزَقَه بالعُفْرِ، أي: صارَعَه، فاعتَفَره؛ أي: ضَرَب به الأرض.

قولُه: (ما هو أسرعُ ممّا تقول)، أي: مدَّة أقلَّ ممّا يقولُه.

قولُه: (الطَّرْفُ: تَحريكُك أجفانَكَ إذا نَظرَتَ، فُوضِعَ موضعَ النَّظَرِ)، كأنَّ التَّطرُّفَ بالنِّسبة إلى الرُّؤيةِ.

الأساس: وطَرَف إليه طَرْفًا: وهو تَحريكُ الجُفُونِ، وما يُفارِقُني طَرْفَةَ عَينٍ، وشَخَص بَصَرُه فها يَطْرِفُ، والمعنى: أنّ النّاظِرَ إذا أراد النَّظَرَ إلى شيءٍ حَرَّكَ الأَجْفانَ إلى نحوِه، فهو إرسالُ الطَّرْفِ، وإذا أراد الإمساكَ عنه رَدَّ الأَجْفانَ إلى مكانها الأوَّلِ.

قال الإمامُ: الطَّرْفُ: تَحريكُ الأجْفانِ عند النَّظَرِ، فإذا فَتَحتَ الجَفْنَ فقد يُتوَهَّمُ أنَّ نُورَ

ولمّا كان النّاظرُ موصوفاً بإرسالِ الطَّرْفِ في نَحْوِ قولِه:

وكُنتَ إِذًا أرسَلتَ طَرْفكَ رَائِدًا لَقَلَ لِلسَّاطُولُ المُناظرُ

العينِ امتَدَّ إلى المَرْئِيِّ، وإذا أغمَضْتَ فقد يُتوَهَّمُ أنَّ ذلك النُّورَ ارتدَّ إلى العينِ^(١)، فكما وَصَف الشاعر النَّظَرَ بالإرسال، ووَصَف العالمُ^(٢) الانتهاءَ بالرَّدِّ، ثم أسنَدَ الارتدادَ إلى الطَّرْفِ على المجازيِّ (٣)، وقال: يَرتَدُّ إليكَ طَرْفُكَ؛ لأنّ الأصل: تَرُدُّ طَرْفَكَ.

قولُه: (وكنتَ إذا أرسلت) البيت، بعده:

رأيتَ الـذي لا كلُّه أنـتَ قادِرٌ عليه ولا عن بَعضِه أنتَ صابِرُ (١)

قال المَرْزُوقيُّ: «رائدًا» حالٌ، وجواب «إذا»: «أتعَبَتْكَ المناظِرُ»، وقولُه: «رأيتَ الذي»، تفصيلٌ لِمَا أَجَلَه «أتعبَتْك المناظِرُ»، والرائد: الذي يتقدَّم القومَ لطلَبِ الكلا لهم. المعنى: إذا جَعلْت عَينَك رائدًا لقلبِك تَطلُب له هَواهُم، فتُتْعِبكَ (٥) مناظِرُها، وأوْقَعَتْك موارِدُها في أشَقِّ المكارِه، وذلك أنها تَهجُم بالقلب في ارتيادِها له على ما لا يُصبَرُ في بعضِه على فراقِه مع مُهيِّجات اشتياقِه، ولا يَقدِرُ على السُّلُوِّ عن جميعِه، فهو مُتَحنُّ الدَّهرَ ببَلُوى ما لا يَقدِرُ على كلَّه، ولا يصبرُ عن بعضِه (١).

وعن بعض الحُـكماءِ: مَن أرسلَ طَرْفَه استدعى حَتْفَه، وفي المَثَل: الرائدُ لا يَكذِبُ أهلَه (٧)؛ لأنّه إن كَذَب هَلَك معهم.

⁽١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٥٥٧).

⁽٢) يعني الذي عنده عِلْمٌ من الكتاب.

⁽٣) يعنى الإسنادَ المجازيّ.

⁽٤) ذكره ابن حمدون في «التذكرة الحمدونية» (٦: ١٦٥)، والمرزوقي في «شرح الحماسة» (١: ٨٦٨).

⁽٥) في (ط): «فيتبعك».

⁽٦) «شرح الحماسة» (١: ٨٦٨ - ٢٦٨).

⁽٧) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٣٣٣).

وُصِفَ بِرَدِّ الطَّرْف، وَوُصِفَ الطَّرْفُ بالارتداد. ومعنى قولِه: ﴿ فَبَلَ أَن يَرَدَّهُ الْكَ طَرَفُك ﴾ أنّك تُرسِلُ طرفَك إلى شيء، فقبلَ أن ترُدَّه أبصرت العرشَ بينَ يَدَيْك: ويُروى: أنّ آصِفَ قال لسُلَيْهانَ عليه السّلام: مُدَّ عينيُكَ حتى ينتهي طَرْفُك، فمدَّ عينيْهِ فنظرَ نَحوَ اليمين. ودعا آصفُ فغارَ العرشُ في مكانِه بمأرِب، ثمّ نبع عند مجلسِ عينيْهِ فنظرَ نَحوَ اليمين. ودعا آصفُ فغارَ العرشُ في مكانِه بمأرِب، ثمّ نبع عند مجلسِ سُلَيْهانَ عليه السّلامُ بالشّام بقُدْرةِ الله، قبل أن يَرُدَّ طَرْفَه. ويجوزُ أن يكونَ هذا مثلاً لاستقصارِ مُدَّةِ المجيءِ به، كها تقولُ لصاحبِك: افعل ذلك في لحظة، وفي رَدَّةِ طَرْف، والتَفِتْ تَرِني، وما أشبهَ ذلك: تريدُ السُّرعة. ﴿ يَشَكُرُ لِنَقْسِهِ عَهُ لانّه يحطُّ به عنها والتَفِتْ تَرِني، وما أشبهَ ذلك: تريدُ السُّرعة. ﴿ يَشَكُرُ لِنَقْسِهِ عَهُ ويُستمدُّ المزيد. وقيل: الشُّكرُ قيدٌ للنَّعمةِ الموجودة، وصيدٌ للنَّعمةِ المفقودة. وفي كلام بعضِ المُتقدِّمين: إنَّ الشُّكرُ قيدٌ للنَّعمةِ بَوار، وقلّها أقشَعَتْ نافرة فرجعتْ في نصابِها، فاسْتَدْعِ شارِدَها بالشُّكر، واستَدِمْ راهِنها بكرَمِ الجوار. واعلم أنّ سُبوغَ سَتْرِ الله متقلِّصٌ عمّا قريبٍ

قيل: الشِّعر لعبد اللُّهِ بنِ طاهرِ بن الحُسينِ(١).

قولُه: (أقشَعَت نافِرَةً)، الأساس: انقشَعَ الغَيْمُ، وتَقَشَّع، وأقشَعَ، وقَشَعَتُهُ الرِّيحُ، ومِنَ المجازِ: انقَشَعُ الظَّلامُ والبَرْدُ، واجتَمعوا عليه ثمّ انقَشَعُوا، وانقَشَعُوا عنِ الماءِ، وتَقَشَّعُوا: تَفرَّقُوا.

قولُه: (فَرَجِعَت فِي نِصَابِها)؛ أي: أَصْلِها. الأساس: وهو يَرجِعُ إلى مَنْصِب صِدْقٍ، ونِصابِ صِدْقٍ، ونِصابِ السِّكِّين، وهو أَصلُه الذي نُصِبَ فيه ورُكِّبَ، ومنه نِصابِ السِّكِّين، وهو أَصلُه الذي نُصِبَ فيه ورُكِّبَ.

قولُه: (واستَدِمْ راهِنَها)، الأساس: نعمةُ الله راهِنَةٌ: دائمةٌ، وهذا الشيءُ راهِنٌ لكَ: مُعَدُّ، وطعامٌ راهِنٌ، وكأسٌ راهِنَهُ: دائمةٌ لا تَنقطعُ، وأرهَنَ لضيفِه الطَّعامَ والشَّرابَ: أدامَهُما، وفي كلامهم: النِّعمةُ إذا سَمِعَت نَعْمَةَ الشكر تَهيّأت للمزيدِ.

⁽١) وقيل لأعرابية كما في «مشاهد الإنصاف» (٣: ٣٦٨).

إذا أنتَ لم تَرْجُ لله وقاراً. ﴿غَنِيُ ﴾ عنِ الشُّكر. ﴿كَرِيمٌ ﴾ بالإِنعامِ على من يكفُرُ نعمَتُه، والذي قالَه سُلَيْهانُ عليه السَّلامُ عندَ رؤيةِ العرشِ شاكراً لربِّه؛ جَرْيٌ على شاكلةِ أبناءِ جنسِه من أنبياءِ الله والمُخلَصينَ من عبادِه، يتلقَّونَ النِّعمةَ القادمةَ بحُسنِ الشُّكر، كما يُشَيِّعونَ النِّعمةَ المُودِّعةَ بجميلِ الصَّبْر.

[﴿قَالَ نَكِرُواْ لَهَا عَرْثَهَا نَنظُر أَنَهُ لَدِى آمَرَتكُونُ مِنَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ * فَلَمَّا جَآمَتْ قِيلَ أَهَ كَذَا عَرْشُكِ قَالَتَ كَأَنَّهُ هُوَ وَأُوتِينَا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ * وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَعْبُدُ مِن دُونِ اللَّهِ إِنَّهَا كَانَتُ مِن قَوْمِ كَنفِرِينَ * ٤١ - ٤٣] مِن قَوْمِ كَنفِرِينَ * ٤١ - ٤٣]

﴿ نَكِرُوا ﴾ اجعلوه مُتنكِّراً مُتغيِّراً عن هيئتِه وشكْلِه، كما يتنكَّرُ الرَّجلُ للنّاس لئلّا يَعْرِفوه، قالُوا: وسَّعوه وجعلوا مُقَدَّمَهُ مُؤَخَّره، وأعلاهُ أسفلَه. وقُرِئ: ﴿ نَظُرُ ﴾ بالجَزْمِ على الجواب، وبالرَّفْع على الاستئناف. ﴿ أَنَهْنَدِى ﴾ لمعرفتِه، أو للجوابِ الصَّوابِ إذا سُئِلتْ عنه، أو للدِّينِ والإيمانِ بنُبُوَّةِ سُلَيْهانَ عليه السَّلام؛ إذا رأتْ تلك المُعجزة البيئة، من تقدُّم عَرْشِها وقد خَلَّفتهُ وأغلقتْ عليه الأبواب، ونصَبَت عليه الحُرّاس. هكذا ثلاثُ كلمات: حرفُ التَّنبيه، وكافُ التَّشبيه، واسمُ الإشارة. لم يقُل: أهذا عرشك،

قولُه: (إذا أنتَ لم تَرْجُ للهِ وَقارًا)، مُقتَبسٌ من قول نوح عليه السلام على معنى: ﴿مَا لَكُمُ لاَنْرَجُونَ ﴾ [نوح: ١٣] على معنى: ما لكُم تَكُونون على حالٍ تأمُلون فيها تعظيمَ الله إيّاكُم؛ يعني أنّ الله تعالى أكرَمَك بأن أسبَغَ عليك نِعَمَه ظاهرة وباطنة، فإنّك إن لم تَشكُرُها أهانَك، فيكشِفُ ذلك السِّترَ عنك، فتزولَ تلك النِّعمة، أو على معنى: ما لكم لا تخافون لله حِلْمًا، وترْكَ مُعاجَلِة؛ يعني: أنك تمادَيتَ في المعاصي، وأنّ الله سَتَر عليك بحِلْمه، فعَن قريبٍ يتقلَّص ذلك السِّترُ، فتَهلَك، والأوَّل أنسَبُ للمَقام.

وفي الحديث: «النِّعمةُ وَحشِيَّةٌ قَيِّدُوها بالشُّكرِ»(١).

⁽١) ذكره الإمام الغزالي، وعزاه لبعض السلف في «إحياء علوم الدين» (٤: ١٢٧).

ولكن: أمِثلُ هذا عرشُك؛ لئلا يكونَ تلقيناً ﴿قَالَتَكَأَنَّهُۥهُو﴾ ولم تقل: هو هو، ولا: ليس به، وذلك من رجاحة عقلِها حيث لم تقطع في المُحْتَمَل. ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ ﴾ من كلامِ سُلَيْهانَ وملَئِه: فإن قلت: علامَ عطف هذا الكلام، وبمَ اتَّصل؟ قلت: لمّا كان المقامُ الذي سُئلتْ فيه عن عرشِها وأجابتْ بها أجابتْ به مقاماً أجْرى فيه سليهانُ وملَوُه ما يناسبُ قولهم: ﴿وَأُوتِينَا ٱلْعِلْمَ ﴾ نحو أن يقولوا عند قولها كأنّه هو: قد أصابتْ في جوابِها وطبَّقَتِ المفْصِل، وهي عاقلةٌ لبيبة، وقد رُزِقت الإسلام، وعلمتْ قدرةَ الله جوابِها وطبَّقتِ المفْصِل، وهي عاقلةٌ لبيبة، وقد رُزِقت الإسلام، وعلمتْ قدرة الله

قولُه: (لئلّا يكون تَلْقينًا)، يعني: إنها عَدَل نبيُّ الله عنِ السُّؤالِ الذي فيه إيهامٌّ إلى قوله: ﴿أَهَنَكَذَاعَرْشُكِ ﴾ [النمل: ٤٢]؛ ليُوقِعَها في وَرْطةِ الحَيْرَةِ، إذ لو صرَّح بقولِه: أهذا (١) عَرشُك؟ كان قد لَقَنها بذلك، وحين كانت جازمةً بأن ذلك عَرْشُها، وكان لها أن تقولَ: بل هو هو، فعَدَلت إلى قولها: ﴿كَأَنَّهُ، هُوَ ﴾ لرَجاحَةِ عَقْلِها، لِتُبْقي الاحتمالَ الذي قَصَده نبيُّ الله.

قولُه: (ولم تَقُل: هو هو، ولا: ليس به، وذلك من رَجاحَة عَقْلِها، حيث لم تَقطَعْ في المُحتَمَل). الانتصاف: وفيه نُكتةٌ حَسَنةٌ، وإن كانت كافُ التَّشبيهِ في السُّؤال والجوابِ، فحِكمتُه أنّ «كانّه» عبارةُ مَنْ قَوِيَ عندَه الشَّبَهُ، وكادت تقولُ: هو هو، و «هكذا هو» عبارةٌ جازمةٌ بتَغايُرِ الأمرينِ، حاكمٌ بوقوع الشَّبَهِ بينَها، فالأوَّل أشبَهُ بحال بَلْقيس (٢).

واعلم [أن] (٣) «كأنّ» مركّبةٌ من كاف التّشبيه و «أنّ»، على ما قالوا: «الأصلُ في قولِكَ: كأنّ زيدًا الأسدُ»: أنّ زيدًا كالأسَدِ، فلمّ قُدّمتِ الكافُ فُتحتِ الهمزةُ؛ ليكونَ داخلًا على المُفرَدِ لفظًا، والمعنى على الكسرِ، بدليلِ جوازِ السُّكوت عليه، فلا يكونُ قولُك: «كأنّ زيدًا أسَدٌ» غير التشبيه؛ لتوكيد مَضمونِ الجملةِ بـ «أنّ» المؤكدة، بخلاف «زيد كالأسد».

قولُه: (وطَبَّقتِ المفْصِلَ)، وعن بعضِهم: الرَّجل إذا أصاب الحُجَّة يُقال: طَبَّق

⁽١) في النسخ الخطية: «أهكذا» ولعلَّ الجادّة ما أثبتناه وهو الموافق لما في «الكشاف».

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٦٩).

⁽٣) زيادة يقتضيها السياق.

وصحة النُبُوّةِ بالآياتِ الّتي تقدّمت عند وَفْدةِ المُنذِر، وبهذه الآيةِ العجيبةِ من أمرِ عَرْشِها عطفوا على ذلك قولهم: وأوتِينا نحنُ العلم بالله وبقُدرتِه، وبصحة ما جاء من عندِه قبلَ علمِها، ولم نزلْ على دينِ الإسلام؛ شُكراً لله على فضلِهم عليها وسَبْقِهم إلى العلْم بالله والإسلام قبلَها. ﴿ وَصَدّهَا ﴾ عن التَّقدُّم إلى الإسلامِ عبادةُ الشَّمسِ ونُشْؤُها بينَ ظهرانِي الكَفَرة؛ ويجوزُ أن يكونَ من كلامِ بَلقيسَ موصولاً بقولها: ﴿ كَأَنّهُ مُوَ ﴾ بينَ ظهرانِي الكَفَرة؛ ويجوزُ أن يكونَ من كلامِ بَلقيسَ موصولاً بقولها: ﴿ كَأَنّهُ مُو ﴾ والمعنى: وأُوتينا العلمَ بالله وبقُدرتِه وبصحة نُبُوّةٍ سُليّان عليه السّلامُ قبلَ هذه المعجزة، أو قبلَ هذه الحالة، تعني: ما تبيّنتُ من الآياتِ عندَ وَفْدةِ المُنذرِ ودخَلْنا في الإسلام، ثمّ قال اللهُ تعالى: ﴿ وَصَدّهَا ﴾ قبلَ ذلك عمّا دخلتْ فيه ضلالهُا عن سواءِ السّبيل. وقيل: قال اللهُ تعالى: ﴿ وَصَدّهَا ﴾ قبلَ ذلك عمّا دخلتْ فيه ضلالهُا عن سواءِ السّبيل. وقيل:

المَفْصِلَ، مُستعارٌ من طَبَّق السَّيفُ: إذا أصاب المَفْصِلَ فأبانَه، فأمَّا إذا أصاب العَظْمَ فقطعه، فإنَّه يُقال: صَمَّمَ؛ أي: ثبت ولم يَنْبُ.

قولُه: (عطفوا على ذلك)، جوابُ (لَمّا) في قوله: (لَمّا كان المَقامُ)، وقوله: (﴿وَأُوبِينَا الْعِلْمَ ﴾ [النمل: ٢٤]) مَقُول قَولِهم، ويجوز أن يكون (يقولوا)، بيانَ (ما)، وقوله: (قد أصابَتْ في جَوابها) مَقُولُ (أن يقولوا) والحاصل: أنَّ قولَ سليهانَ ومَلَئِه: ﴿وَأُوبِينَا ٱلْعِلْمَ ﴾ معطوفٌ على مقدَّرٍ، ويدلُّ عليه سِياقُ الكلام ومُقتضى المقام، وهو أن بلقيسَ لما سُئلت عمّا سُئلت، وأجابَت بها أجابَت، قال سليهان ومَلَوْهُ عند ذلك: هل أصابَت بلقيسُ في جوابها، وكَيْتَ وزَيْت (١)، ونحن أيضًا ﴿وَأُوبِينَا ٱلْعِلْمَ مِن مَلِهُ أَعْلَى اللهِ قوله: ﴿كَانَتُ مِن قَوْمِ كَنفِينَ ﴾، وهو وزَيْت (١)، ونحن أيضًا ﴿وَأُوبِينَا ٱلْعِلْمَ مِن مَلِهُ الْكَامُ اللهِ قوله: ﴿اللهِ قوله: ﴿كَانَتُ مِن قَوْمِ كَنفِينَ ﴾، وهو معنى قولِ المصنفي: (وأُوبِينَا أنعِلْمَ مِن العلمَ » إلى آخر قوله: (بين ظَهْرَاني الكَفَرةِ » يعني: أنها وإن أصابَت في جوابها، ورُزقت الإسلامَ، وآمنَت بالآيات السابقةِ واللاحقةِ، لكن نحن أعلمُ، وأقدمُ في الإسلام، فالضَّميرُ في قولهم لسليهانَ ومَلَئِه: ﴿وَأُوبِينَا ٱلْعِلْمَ ﴾ [النمل: ٢٤] مَقُولُ القَولِ، ونحو: أن يقولوا: بيانُ ما.

قولُه: (﴿ وَصَدَّهَا ﴾ قبلَ ذلك عمّا دَخَلت فيه ضلالهُا عن سواءِ السَّبيلِ)، فاعل «صَدّ»

⁽١) في (ح) و(ف): «وكنّت ووارت».

﴿ وَصَدَّهَا ﴾ الله أو سليهان، و(عمّا كانت تعبدُ) بتقديرِ حذْفِ الجارِّ وإيصالِ الفعل. وقُرِئ: ﴿ أَنَهَا ﴾ بالفتح؛ على أنّه بدلٌ من فاعلِ «صدّ»، أو بمعنى لأنّها.

[﴿ قِيلَ لَمَا ٱدْخُلِى ٱلصَّرَّحُ فَلَمَّا رَأَتُهُ حَسِبَتُهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا ۚ قَالَ إِنَّهُ. صَرَّحٌ مُّمَرَّدُ مِّن قَوَارِيرَ ۗ قَسَالَتْ رَبِّ إِنِي ظَلَمْتُ نَقْسِى وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَئنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَنلَمِينَ ﴾ ٤٤]

الصَّرْح: القَصْر. وقيل: صحنُ الدَّار. وقرأ ابنُ كثير: (سَأْقَيْها) بالهمزة. ووجهُه؛ أنَّه سمع: سُؤُوقاً، فأجرى عليه الواحد. والمُمرَّد: المُمَلَّس، ورويَ أنَّ سليهانَ عليه

«ضَلالهُا» و «عن سَواء السَّبيل» متعلِّق بـ «ضلالهُا» أي: صدَّها عنِ الدُّخول في الإسلام قبلَ وَفْدَةِ المنذر بنِ عمرٍ و رسولها إلى سليهانَ عليه السَّلامُ «ضلالهُا عن سواءِ السَّبيل»؛ أي: جَهلُها بدِين الإسلام.

قولُه: (الصَّرْح: القَصْر)، الراغب: الصَّرْحُ: بيتٌ عالٍ مُزوَّقٌ، سُمِّيَ به اعتبارًا بكونِه صَرْحًا عن الشَّوْبِ، أي: خالصًا، ولَبنٌ صَريحٌ، بيِّنُ الصَّراحةِ (١٠).

قولُه: (ووَجهُه أنه سَمِعَ «سُؤُوقاً»، فأجرى عليه الواحِدَ)، الكواشي: القراءة بهمزة «سَأْقَيْهَا» و «السُّؤْقِ» و « السُّؤقَةِ» لجوازِ أنّ من العربِ من يَهمِزُ مُفرَدَ «سَاقٍ» وجَعه، ويدلُّ على ذلك صحَّة هذه القراءة، بل تَواتُرها (٢)، وزَعم بعضُهم أن همز هذه الكلماتِ الثلاثِ بعيدٌ في العربية، إذ لا أصلَ لهنَّ في الهمزة (٣)، وهذا تحكُّم كما تَراه؛ لأنه لم يَذكُرْ على ذلك دليلًا، بل جعلَ ما وصَل إليه من كلام العربِ دليلًا يُعتبر به، بل المُعتبر صحَّة ما يَصِحُّ، بل تَواتَرَ عنِ النبيِّ عَيَا اللهُ عَنْ النبيِّ عَيَا اللهُ عَنْ النبيِّ عَيَا اللهُ عَنْ النبيِّ عَيَا اللهُ اللهُ عَنْ النبيِّ عَيَا اللهُ العَرْبِ دليلًا يُعتبر به، بل المُعتبر صحَّة ما يَصِحُّ، بل

قولُه: (والمُمَرَّد: المُمَلَّس)، الراغب: المارِدُ والمَرِيدُ من شياطينِ الجنِّ والإنسِ: المُتَعرِّي من الخيراتِ، من قولهم: شَجَر أمرَدُ: إذا تَعرَّى من الوَرَق. ومنه قيلَ: رَمْلَةٌ مَرْداءُ: إذا لم

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٤٨٢.

⁽٢) لأن العرب تهمزُ ما لا يُهمَزُ تشبيهًا بها يهمزُ. انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٠.

⁽٣) في (ف): «العربية»، ولعلّ الصوابَ ما أثبتناه.

السّلامُ أمرَ قبلَ قدومِها فبُنيَ له على طريقها قصرٌ من زُجاجٍ أبيض، وأجرى من تحتِه الماء، وأُلقيَ فيه من دوابِّ البحرِ السَّمكُ وغيرُه، ووُضعَ سريرُه في صدرِه، فجلسَ عليه، وعكفَ عليهِ الطَّيْرُ والجِنُّ والإنس، وإنّا فعل ذلك ليزيدَها استعظاماً لأمرِه، وتحقُّقاً لنُبُوَّتِه، وثباتاً على الدِّين.

وزعموا أنَّ الجنَّ كرهوا أن يتزوَّجها فتُفضي إليه بأسرارِهِم؛ لأنها كانت بنتَ جِنيَّة. وقيل: خافوا أن يُولَدَ له منها ولدٌّ يجتمع له فطنةُ الجنِّ والإنس، فيخرجون من مُلكِ سليهانَ إلى مُلكِ هو أشدُّ وأفظع، فقالوا له: إن في عقلِها شيئا، وهي شعراءُ السّاقين، ورِجْلُها كحافرِ الجار؛ فاختبرَ عقلَها بتنكير العرش، واتَّخذَ الصَّرحَ ليتعرَّف ساقها ورِجْلَها، فكشفتْ عنهُ إفإذا هي أحسنُ النّاسِ ساقاً وقدَماً؛ إلا أنها شعراء، ثمّ صرفَ بصرَه وناداها: ﴿إِنّهُ وَمَرَّدُ مِن قَوَرِيرَ ﴾ وقيل: هي السّببُ في اتّخاذِ النّورة: أمر بها الشّياطينَ فاتَّخذُوها، واستَنْكَحَها سليهانُ عليه السّلام، وأحبّها وأقرَّها على مُلكِها، وأمر الجِنَّ فبَنَوا لها سَيْلَحينَ وغُمُدان، يزورُها في الشّهرِ مرّة، فيقيمُ عندَها على مُلكِها، وأمر الجِنَّ فبَنَوا لها سَيْلَحينَ وغُمُدان، يزورُها في الشّهرِ مرّة، فيقيمُ عندَها

تُنبِتْ شيئًا. ومنه: الأمرَدُ؛ لتَجرُّدِه منَ الشَّعْرِ، و﴿صَرْحُ مُّمَرَدُ ﴾ [النمل:٤٤] من قولهم: شَجرةٌ مَرْداءُ، وكأنّ المُمَرَّدَ إشارةٌ إلى قول الشاعر:

في مِجْدَلٍ شُيِّدَ بُنيانُــه يَزِنُّ عنه ظُفُرُ الطَّائِرِ (١)

قولُه: (فَبَنُوا لها سَيْلَحِين)، المغرب: وأما السَّيْلَحُونَ فهو مدينةٌ باليمن (٢).

وقول الجوهري: سَيْلَحُون قريةٌ، والعامَّةُ تقولُ: سالحونُ، فيه نظرٌ، وأما غُمْدان ففي «النِّهاية»: بضمِّ الغين، وسُكونِ الميم؛ البناءُ العظيمُ (٣)، بناحية صنعاءِ اليمنِ، قيل: هو من بناء سليهانَ عليه السَّلام.

⁽١) «مفردات القرآن» ص٧٦٤-٧٦٥. وانظر البيت في «ديوان الأعشى» ص٩٦.

⁽٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٠٧).

⁽٣) في (ط): «الصغير»، وهو خطأ.

ثلاثة أيّام، وولَدَتْ له. وقيل: بل زوَّجَها ذا تُبّع مَلِكَ هَمْدان، وسلّطه على اليمن، وأمر زُوْبَعة أميرَ جنّ اليمنِ أن يُطيعَه، فبني له المصانع، ولم يزل أميراً حتّى مات سُليمان.

﴿ ظُلَمْتُ نَفْمِي ﴾: تريد: بكُفْرِها فيها تقدَّم، وقيل: حَسِبتْ أنَّ سليهانَ عليهِ السّلامُ يُغرِقُها في اللُّجّةِ فقالت: ظلمتُ نفسي بسُوءِ ظنِّي بسُليهانَ عليه السَّلام.

[﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَلِيحًا أَنِ أَعْبُدُواْ اللَّهَ فَإِذَاهُمْ فَرِيقَانِ يَغْتَصِمُونَ * قَالَ يَنَقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِٱلسَّيِتَوَةِ فَبْلَ ٱلْحَسَنَةِ ۚ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ لَعَلَكُمُ مُ تُرْحَمُونَ ﴾ 20-23] تُرْحَمُونَ ﴾ 20-23]

قولُه: (ذا تبع)؛ أي: زوّجها سليمانُ من ذِي تُبَّع.

الأذْواء: ملوكُ اليمنِ من قُضاعةَ، المُسمَّون بذِي يَزَنٍ وذِي نواسٍ.

قولُه: (مُقدِّرين أنَّ التَّوبةَ)، حالٌ من قوله: «يقولون» حاصلُ السُّؤالِ أنَّ الاستعجالَ بإحدى العِدَتَينِ قبلَ الأخرى إنها يَصحُّ إذا اعتَقَدُوهما وتَوقَّعُوهما، والقومُ كَفَرة.

وتلخيصُ الجوابِ: أن السيِّئةَ التي هي العقوبة، والحَسَنةَ التي هي التَّوبة، لم تَكُونا ثابتين عندَهما، فقدَّروهما على قول صالحِ عليه السلام، فخاطَبهم نبيُّ الله على حَسْب اعتقادِهم.

على حَسْبِ قولهِم واعتقادِهم، ثمّ قال لهم: هلّا تستغفرون اللهَ قبلَ نُزُولِ العذاب؟ ﴿لَعَلَكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ تنبيهاً لهُم على الخطأ فيها قالوه؛ وتجهيلاً فيها اعتقدوه.

[﴿ قَالُواْ ٱطَّيِّرَنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ قَالَ طَتَ بِرُكُمْ عِندَ ٱللَّهِ بَلَ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾ ٤٧]

وكان الرَّجُلُ يخرجُ مسافِراً فيمرُّ بطائِرِ فيزجُرُه، فإن مرَّ سانِحاً تيمَّن، وإن مرَّ بارِحاً تشاءم، فلمَّا نسبُوا الخيرَ والشَّرَّ إلى الطَّائر، استُعِيرَ لما كان سبَبهُما من قَدرِ الله

قولُه: (تَنبيهًا لهم على الخطأ فيها قالوه وتَجهيلًا فيها اعتَقَدُوه)، أنكر أوَّلًا بقوله: ﴿لِمَ شَنْتَعْجِلُونَ بِاللهَ يَعْتَ تُبْنا حينئذ، ثُمَّ نَبَّهُم بقوله: لولا تَستغفرون الله على خَطَئِكُم (١)، وأنّ الاستغفارَ إنّها ينفعُ قبلَ نُزولِ العذابِ، وأنّ ذلك الاعتقادَ إنّها صَدَر منَ الجهلِ.

قولُه: (فإن مرَّ سانحًا)، الجوهريُّ: السَّنيحُ [والسانِحُ]^(٢): ما وَلاَّكَ مَيامِنَه من ظَبْي أُو طائرٍ أو غيرِهما، وبَـرَح الظَّبْيُ بروحًا^(٣). إذا وَلاَّك مَياسِرَه يمرُّ من مَيامِنِكَ إلى مَياسِرِكَ، والعربُ تَتَطيَّر بالبارِح، وتتفاءَلُ بالسّانِح؛ لأنّه لا يُمكِنُك أن تَرْمِيَه حتّى تنحرف.

قولُه: (استُعير لما كان سببها من قَدَر الله في استُعير للذي كان سبب الخير والشّرّ، وهو قَدَرُ الله وقِسمتُه، يعني: استُعير لِقَدَر الله وقِسمته لفظُ الطائر؛ لأنّ السّبب في تحصيلِ الخير والشَّرِ حقيقة هو قَدَرُ الله، وأنّ السانح والبارح - كها زَعموا - إن دلّا على حصولها فهُما أيضًا مُسبَّبان عن تقدير الله في فاطلَقُوا المُسبَّب وهو الطائرُ على السّبب، وهو قدر الله وقِسْمَتُه، وقالوا: طائرُ الله لا طائرُك، ويجوز أن يكونَ أسلوبُ الآيةِ والاستشهادِ من باب المُشاكلةِ لا الاستعارةِ.

⁽١) في الأصول الخطية: «خطئهم»، ولا يستقيم.

⁽٢) زيادة من «الصحاح» للجوهري، مادة (سنح).

⁽٣) كذا في النسخ الخطية. والذي ذكره الجوهري في «الصحاح» (سنح): سَنَح لي الظَّبيُ يَسْنَحُ سُنوحاً: إذا مرَّ مِن مياسِرِك إلى ميامِنك. انتهى. وهو الأشبهُ بالصواب. قلت: البارح: ما ولّاك مياسَره، وهو ممّا كانت تتشاءم به العرب في جاهليتها، ثم أبطلَه الإسلام بإبطالِ التطيُّرِ والتشاؤم.

وقِسْمَتِه: أو من عَمَلِ العبدِ الذي هو السَّببُ في الرَّحةِ والنَّقمة. ومنه قالوا: طائِرُ الله لا طائِرُك، أي: قَدَرُ الله الغالبُ الذي يُنْسَبُ إليه الخيرُ والشَّر، لا طائِرُك الذي تتشاءَمُ به وتتيمَّن، فلمّا قالوا: اطَّيَرْنا بكُم، أي: تشاءمنا؛ وكانوا قد قُحِطُوا. ﴿قَالَ طَكِيرُكُمْ بِه وتتيمَّن، فلمّا قالوا: اطَّيَرْنا بكُم، أي: تشاءمنا؛ وكانوا قد قُحِطُوا. ﴿قَالَ طَكِيرُكُمْ عِندَ الله، وهو قَدَرُه وقِسْمَتُه، عِندَ الله، وهو قَدَرُه وقِسْمَتُه، إن شاءَ رزقكُم وإن شاءَ حَرَمَكم. ويجوزُ أن يريد: عملُكم مكتوبٌ عندَ الله، فمنه نزل بكم ما نزل؛ عقوبةً لكم وفِتْنة. ومنه قولُه: ﴿طَكِيرُكُمْ مَعَكُمْ ﴾ [يس: ١٩]، ﴿ وَكُلُ إِنسَنِ ٱلزَّمَنَةُ طَكِيرَهُ فِ عُنُقِهِ عَهُ [الإسراء: ١٣].

وقُرِئ: ﴿ نَطَيَّرُنَا بِكُمْ ﴾، على الأصل. ومعنى: تطيّر به: تشاءم به. وتطيّرَ منه: نَفِرَ منه. ﴿ تُقْتَـنُونَ ﴾ تُخْتَبَرُون، أو تُعَذّبون، أو يفتِنْكُم الشّيطانُ بوَسْوَسَتِه إليكُم الطّيرَة.

المدينةُ: الحِجْر. وإنَّما جازَ تمييزُ التِّسعةِ بالرَّهْطِ لأنَّه في معنى الجماعة، فكأنَّه قيل:

قولُه: (أو مِن عَمَل العبدِ)، عطفٌ على «من قَدَر اللّٰهِ» وهو من قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنْ اللّٰهِ» وهو من قوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنْ اللّٰهِ مَكْتُوبٌ عَنْدَ اللّٰهِ » إِنْ اللّٰهِ اللهُ وَمُ مُكْتُوبٌ عَنْدَ اللهُ وَمَقَدَّرٌ من عندِه. مُتفرِّعٌ على هذا الوجه، وعند أهل السنَّة عملكم مكتوب عند الله ومقدَّرٌ من عندِه.

قولُه: (المدينةُ: الحِجْر)، الراغب: الحِجْرُ: ما سُوِّرَ بالحجارةِ، وبه سُمِّيَ حِجْرُ الكَعبةِ وديارُ ثَمود (١٠).

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۲۲۰.

تسعة أنفُس. والفرقُ بينَ الرَّهْطِ والنَّفَر: أنَّ الرَّهْطَ من الثَّلاثةِ إلى العَشَرَة، أو من السَّبعةِ إلى العَشَرَة. والنَّفُرُ من الثَّلاثةِ إلى التِّسعة، وأسماؤُهم عن وهْب: الهُّذَيل بن عبدِ ربّ، غُنْمُ بنُ غُنْم، رِئابُ بن مِهْرَج، مِصْدَعُ بنُ مِهْرَج، عُمَيْرُ بنُ كُرْدُبة، عاصمُ ابنُ خَرُمة، سُبَيْطُ بنُ صَدَقة، سمعانُ بن صَفِيّ، قُدارُ بنُ سالِف. وهُم الذين سَعَوا في ابنُ خَرُمة، وكانوا عُتاةَ قَوْمِ صالح عليهِ السَّلام، وكانوا من أبناءِ أشرافِهم.

﴿ وَلَا يُصَلِحُونَ ﴾؛ يعني: أنّ شأنهم الإفسادُ البَحْتُ الّذي لا يُخْلَطُ بشيءٍ من الصَّلاح؛ كما ترى بعض المُفسِدِين قد يَنْدُرُ منه بعضُ الصَّلاح. ﴿ تَقَاسَمُوا ﴾ يُحتملُ أن يكونَ أمراً وخبراً في محلِّ الحالِ بإضهارِ قد، أي: قالوا مُتقاسِمِين: وقُرِئ: (تقسَّموا) وقُرِئ: ﴿ لَنُنْيَ تَنَهُ مُ اللّاء والياء والنّون،

قولُه: (لا يُخلَطُ بشيءٍ منَ الصَّلاح)، الراخب: الصَّلاحُ ضِدُّ الفسادِ، وهما مُخْتصّانِ في أكثر الاستعمال بالأفعالِ، وقُوبل في القرآن تارةً بالفسادِ، وتارةً بالسَّيِّةِ، قال تعالى: ﴿ خَلَطُوا عَمَلَا صَلِحًا وَ اللَّهُ عَلَا صَلِحًا ﴾ [التوبة: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿ وَلاَ نُفْسِدُ وا فِ اللَّرْضِ بَعَدَ إِصَلَاحِهَا ﴾ عَمَلا صَلِحًا وَ الشَّرْنِ بَعَدَ إِصَلاحِ اللَّهِ تعالى الإنسان تارةً يكون بخَلْقِه [الأعراف: ٢٥]، والصَّلُحُ يَختصُّ بإزالة النِّفارِ، وإصلاحُ اللَّهِ تعالى الإنسان تارةً يكون بخَلْقِه إيّاه صالحًا، وتارةً بإزالة ما فيه من فسادٍ مِن بعدِ وُجودِه، وتارةً يكون بالحُكم له بالصَّلاح ﴿ إِنَّ اللهُ لَا يُصَلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: ١٨]، أي: المُفْسِدُ يُضادُّ الله تعالى في فعِلْه، فإنه يُفسِدُ، واللهُ تعالى يتحرَّى في جميع أحوالِه (١) الصَّلاحَ، فهو إذن لا يُصلِحُ عملَه.

قولُه: (وقُرئ: ﴿لَنُهِيَّ تَنَّهُۥ﴾، بالتاء والياء [والنُّون])، بالياء التَّحتاني: شاذَّةٌ^(٢)، وبالتاء: حمزةُ والكسائيُّ، والباقون: بالنُّون^(٣).

⁽١) كذا في النسخ الخطية، وفي «مفردات القرآن»: «أفعاله».

⁽٢) وقرأ بها مجاهد كما في «مختصر شواذ القرآن» ص١١٠.

 ⁽٣) وحُجَّةُ مَنْ قرأ بالتاءِ أنّه جعل «تقاسموا» أمراً أيضاً فكأنه قال: احلفوا لتفعلُنّ، فكأنّه أخرج نفْسَه من
 اللفظ، والنون أجوَدُ. انتهى من «حجة القراءات» ص٥٣١.

فَ ﴿ تَقَاسَمُوا ﴾ مع النُّونِ والتَّاء؛ يصِحُّ فيه الوجهان. ومع الياء لا يَصحُّ فيه إلّا أن يكونَ خبرا. والتقاسُم، والتَّقَسُم: كالتَّظاهُر، والتَّظَهُّر: التّحالف. والبّيَات: مباغتةُ

قولُه: (ف ﴿ تَقَاسَمُوا ﴾ معَ النُّونِ والتّاءِ ؛ يَصِحُّ فيه الوَجْهانِ) ؛ أي: الأمرِ والخبرِ ، يعني: تقاسَمُوا إذا كان أمرًا ف ﴿ لَنَّبَيِّ تَنَهُ ، ﴾ بالنُّون ، جوابٌ له ؛ لأنّ هذه الألفاظ التي تكونُ من ألفاظ القسَم تُتلقّى بها تُتلقّى به الأيهانُ ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهَدَ أَيْكَنِهِمْ لَهِن جَآءَتُهُمْ أَلفاظ القسَم تُتلقّى بها تُتلقّى به الأيهانُ ، كقوله تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهَدَ أَيْكَنِهِمْ لَهِن جَآءَتُهُمْ أَلفاظ القيم الله الله على الله على الله وقانية : احلِفُوا لَتُبيّنيّة وبالتاء الفوقانية : احلِفُوا لَتُبيّنيّة أَنتُم ، وعلى هذا الخبرُ .

وأما إذا كان الخبرُ مع الياء، فمعناه: قالوا: لَنُبِيَّتَنَّه مُتَقاسِمينَ، كقولك: حَلَف بالله لَيفَعَلَنَّ؛ بالياء التحتانيِّ، وأمّا قولُه: مع الياء، لا يَصحُّ فيه إلا أن يكونَ خَبَرًا، فعُلِّل بأنّ الياءَ للغَيبة، والأمرَ للمُخاطَبِ، ولا معنى لقوله: احلفوا لَتُبيَّتُنَّه، وقدَّر بعضُهم: لِيُقْسِم بعضُكم بعضًا لَيُبيَّتُنَّه.

وقال صاحب «الكشف»: ﴿تَقَاسَمُواْ ﴾[النمل: ٤٩]، يجوز أن يكون أمرًا، أمَر بعضُهم بعضًا بالتقاسُم على التَّبيتِ(١).

وقال الزَّجامُ: فمَن قرأ بالتاء فكأنّه قال: احلِفُوا لَتُبِيِّتُنَّه، كأنّه أخرجَ نفسَه منَ اللَّفظِ، ويجوزُ أن يكونَ قد أدخلَ نفسَه في التاء؛ لأنه إذا قال: ﴿تَقَاسَمُواْ بِاللّهِ ﴾ [النمل: ٤٩] فقد قال: عَالَفُوا، فلا يُحْرِمُ نفسَه منَ التَّحالُفِ، ومَن قرأ بالياء، فالمعنى: قالوا: لَنُبيِّتَنَّهُ مُتقاسِمينَ، وكان هؤلاء تحالُفوا أن يُبيِّتُوا صالحًا ويقتلوه وأهلَه في بَياتِهم، ثم يُنكرون عندَ أولياءِ صالح أنّهم شَهدوا مَهلِكَه ومَهْلِكَ أهلِه، ويَحلِفونَ أنّهم لَصادقونَ، فهذا مَكْرٌ عَزموا عليه، قال اللهُ تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ مَصَالًا ﴾ [النمل: ٥٠](٢).

قولُه: (والتقاسُمُ)، مبتدأٌ، والخبرُ: «التَّحالُفُ».

⁽۱) «كشف المشكلات» للباقولي (۲: ۱۰۱۲).

⁽٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٣-١٢٤).

العدوِّ ليلاً. وعن الإسكندرِ أنه أُشِيرَ عليهِ بالبياتِ فقال: ليس من آيينِ الْمُلُوكِ استِراقُ الظَّفَر، وقُرِئ: ﴿مَهْلِك ﴾ بفتح الميم واللام وكسْرِها من (هَلِك)، و(مُهْلَك) بضمّ الميم من أهلَك. ويُحتملُ المَصدَرُ والزّمانُ والمكان، فإن قلت: كيف يكونون صادقين وقد جحدُوا ما فعلُوا، فأتوا بالخبرَ على خِلافِ المُخبرِ عنه؟ قلت: كأنّهمُ اعتقدوا أنّهم إذا بيّتوا صالحاً وبيّتُوا أهلَه؛ فجمعوا بينَ البياتَيْنِ، ثمّ قالوا: ما شهدْنا مُهلَك أهلِه، فذكروا أحدَهُما؛ كانوا صادقين، لأنّهم فعلوا البياتَيْنِ جميعاً لا أحدَهُما، وفي هذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ الكذِبَ قبيحٌ عندَ الكفرةِ الذينَ لا يعرِفُونَ الشَّرِعَ ونواهِيَه ولا تخطرُ قاطعٌ على أنّ الكذِبَ قبيحٌ عندَ الكفرةِ الذينَ لا يعرِفُونَ الشَّرِعَ ونواهِيَه ولا تخطرُ

قولُه: (وقرئ: ﴿مَهْلِكَ ﴾ بفَتْح الميمِ واللَّامِ وكَسرِها)، أبو بكر: «مَهلَك»، بفَتح الميمِ واللَّامِ، وحَفَضُ: بفَتح الميمِ وكَسْرِ اللَّامِ، والباقون: بضَمِّ الميمِ وفَتْحِ اللّامِ (١).

قال أبو البقاء: (مُهلَك) _ بفَتح اللّام، وضَمِّ الميم _ فيه وَجهانِ، أحدُهما: هو مصدرٌ بمعنى الإهلاكِ، نحو: المُدْخَل. والثاني: هو مفعولٌ؛ أي: لِـمَن أُهلِكَ، أو لِـمَا أُهلِكَ منها، ويُقرأُ بفَتح الميم، وكسرِ اللّام، وهو مصدرٌ أيضًا، ويُقرأُ بفَتْح الميم، وكسرِ اللّام، وهو مصدرٌ أيضًا، ويجوزُ أن يكونَ زمانًا، وهو مضافٌ إلى الفاعلِ، أو إلى المفعولِ على لغةِ مَن قال: هَلكُتُه أُهلِكُه، والمَوعِدُ: زمانٌ (٢).

وفي الحواشي: والأعرَفُ في المصدرِ الفتحُ، والكسرُ قليلٌ، والكسرُ جاء في المكانِ مثل: المَرْجِعِ، قيل: المَهْلِك والمَرجِعُ والمحِيصُ، والمَكِيلُ أربعةٌ لا يُوجِد لها خامسٌ.

قولُه: (وفي هذا دليلٌ قاطعٌ على أنّ الكذِبَ قبيحٌ عند الكَفَرةِ الذين لا يَعرفون السَّرعَ ونَواهِيه)، قال صاحبُ «الانتصاف»: حيلتُه لِتَصْحيحِ قاعدةِ التَّحسينِ والتَقْبيحِ بالعَقْل قريبٌ من حِيلَتِهم التي سَمَّاها اللهُ تعالى مَكْرًا، وغَرضُه أن يَستشهدَ على صحَّةِ مَذهبِه، وآتى

⁽١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣١.

⁽٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٥٣) قاله في تفسير قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِـدًا ﴾ [الكهف:

ببالهِم. ألا ترى أنّهم قصدوا قَتْلَ نبيِّ الله، ولم يرضَوا لأنفسِهم بأن يكونوا كاذِبِينَ حتى سَوَّوا للصِّدقِ في خَبرِهِم حيلةً يتفصَّون بها عن الكَذِب. مكرُهم: ما أخفَوه من تدبيرِ الفَتْكِ بصالح عليهِ السّلامُ وأهلِه. ومَكْرُ الله: إهلاكُهم من حيثُ لا يشعرون. شُبَّهُ بمَكْرِ المَاكِرِ على سبيلِ الاستِعارة. رُويَ أنّه كان لصالحٍ مسجدٌ في يشعرون. شُبَّهُ بمَكْرِ المَاكِرِ على سبيلِ الاستِعارة. رُويَ أنّه كان لصالحٍ مسجدٌ في

يَتِمُّ له ذلك وهم كاذبون، فإنَّ مَن فَعَل الأمرَينِ، وجَحَد أحدَهما فلا مِرْيَةَ في فِرْيَتِهِ، وإنّها تَتِمُّ الحِيلَةُ لو فَعَلوا أمرًا، وادّعى عليهم فِعْلَ أمرَينِ فجَحَدوا المجموع، فلم تختلف العلماءُ في أنّ من حَلَف أن لا أضربَ زيدًا، فضرَبَ زيدًا وعمرًا كان حانثًا، بخلاف مَن حَلَف أن لا أضربَ زيدًا، فهو مَحَلُّ خلافِ العلماءِ في الحِنْثِ وعَدَمِه (١).

وقال صاحب «التقريب»: لعلَّ المرادَ: ما شَهِدْنا مَهْلِكَ أهلِه وحدَه، وإلَّا فمَن شَهِدَ البَياتيْنِ فقد شَهِدَ أحدَهُما.

وقال القاضي: ما شَهِدْنا مَهلِكَ أهلِه فَضْلًا أَن تَولَّينا إهلاكَهُم، ونَحْلِفُ: ﴿إِنَّا لَصَكِدِقُونَ ﴾، أو: والحالُ ﴿إِنَّا لَصَكِدِقُونَ ﴾ فيما ذَكَرْنا؛ لأنّ الشاهدَ للشيء غيرُ المباشرِ له عُرْفًا، أو: لِأننّا ما شَهِدْنا مَهْلِكَهم وحدَه بل مَهلِكَه ومَهلِكَهم، كقولك: ما رأيت ثَمَّةَ رجلًا بل رِجْلينِ (٢).

وقلت: التَّقديرُ الأوَّلُ، وهو: نَحْلِفُ إِنّا لَصادقون؛ كَمَا نَصَّ عليه الزَّجاجُ؛ ليكونَ عطفًا على ﴿مَاشَهِدْنَا﴾ يَدخُل في حيِّز التَّقاسُمِ أولى وأوجَهُ، فلا يلزمُ صِدْقُهم، ولا يحتاجُ إلى تلك التَّكلُّفاتِ، وعليه قولُ إخوةِ يُوسفَ: ﴿ وَسَّئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِيكَ اَلْقَرْبَةَ ٱلَّتِيكَ اَلْقَرْبَةَ ٱلَّتِيكَ الْفَرْبَةَ اللَّي اللهِ قوله: ﴿ وَسَّئَلِ ٱلْقَرْبَةَ ٱلَّتِيكَ الْفَرْبَةَ اللَّي اللهِ قوله: ﴿ وَسَّئَلِ ٱلْقَرْبَةَ ٱلَّتِيكَ اللهِ عَلَى اللهِ قُولُهُ:

قولُه: (يتفصَّوْنَ بها)، الجوهريُّ: يقال: تَفصّى الإنسانُ: إذا تَخلَّص منَ المَضِيق والبَلِيَّةِ. قولُه: (شُبَّهُ بِمَكْرِ الماكِرِ على سَبيلِ الاستعارَةِ)، التَّمثيليَّةِ، شُبَّهُ إهلاكُ اللَّهِ إيّاهم،

⁽۱) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٧٢-٣٧٣).

⁽٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٧١).

الحِجْر في شِعْبِ يُصَلّى فيه، فقالوا: زعم صالحٌ أنّه يفرُغ منّا إلى ثلاث، فنحنُ نفرُغُ منه ومن أهلِه قبلَ الثّلاث. فخرجوا إلى الشّعْبِ وقالوا: إذا جاءَ يُصَلِّي قتلناه، ثمّ رجعنا إلى أهلِه فقتلناهم، فبعث الله صخرة من الهَضْبِ حِيالهَم، فبادروا، فَطَبَّقتِ الصَّخرةُ عليهم فَمَ الشّعْب. فلم يَدْرِ قومُهم أينَ هم، ولم يَدروا ما فُعِلَ بقومِهم، وعذَّبَ الله عليهم فَمَ الشّعْب. فلم يَدْرِ قومُهم أينَ هم، ولم يَدروا ما فُعِلَ بقومِهم، وعذَّبَ الله كلّا منهم في مكانِه، ونجى صالحاً ومن معه. وقيل: جاءُوا باللّيلِ شاهرِي سُيُوفِهم، وقد أرْسَلَ الله الملائكة ملءَ دارِ صالح فدمغوهم بالحِجارة: يَرَونَ الحِجارة ولا يَرونَ رامياً. ﴿إِنّادَمَرْنَكُهُمْ ﴾ استئناف. ومن قرأ بالفتح رفعه؛ بدلاً من العاقِبة، أو خبرُ مبتدأ وامياً. عذوفِ تقديرُه: هي تدميرُهم.

وهم لا يشعرون، بفِعْل مَن يُريد مَكْروهَ صاحِبِه، ويُزاوِلُ إيصالَ^(١) الضَّرر إليه وهو لا يشعرُ، وإنها اختار الاستعارةَ على النُشاكَلَةِ؛ لقوله: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٧]؛ إذ لَولاه لَكانَ مُشاكلةً؛ لقوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُواْ وَمَكَرَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَيْرُالْمَنكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٤].

قولُه: (في شِعْبِ)، الشَّعبُ-بالكَسر-: ما انفَلجَ بينَ الجَبَلَينِ، وقيل: الطَّريقُ في الجَبَلِ، والجَبَلِ، والجَبَلِ، وأي المَّريةُ في الجَبَلِ، وأي المَثَل: شَغَلَت شِعابي جَدُوايَ؛ أي: شغلت كَثْرَهُ المَوُّونةِ عطائي عن النّاسِ^(٢).

قولُه: (من المهَضْبِ)، الهَضَبةُ: الجبل المُنبَسِطُ على وَجْهِ الأرضِ، والجمعُ: هِضابٌ، وهِضَبٌ. قاله الجوهريُّ.

قولُه: (مَن قرأ بالفَتح)، الكُوفيُّون: ﴿أَنَّا دَمَّرَنَاهُمْ ﴾، بفَتْح الهمزةِ، والباقون: بكَسْرها(٣).

⁽١) قوله: «إيصال» سقط من (ط).

⁽٢) «مجمع الأمثال» (١: ٣٥٨).

⁽٣) لتهام الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٢.

أو نَصَبَهُ على معنى: لأَنَا. أو على أنّه خبرُ كان، أي: كان عاقبةُ مكرِهِمُ الدّمار. ﴿خَاوِيةٌ) ﴿خَاوِيكَةٌ ﴾ حالٌ عَمِلَ فيها ما دلّ عليه (تلك). وقرأ عيسى بنُ عمر: (خاويةٌ) بالرَّفع على خبرِ المبتدإِ المحذوف.

[﴿ وَلُوطًا إِذْ قَسَالَ لِقَوْمِهِ مِنَ أَسَأْتُونَ ٱلْفَحِشَةَ وَأَنشُرْ تُبْصِرُونَ * أَبِنَّكُمْ لَسَأْتُونَ ٱلرِّحَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَاءَ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجَعَلُونَ ﴾ ٥٥ – ٥٥]

واذكر لوطاً أو وأرسَلْنا لُوطاً لِدلالةِ ﴿ وَلَقَدُ أَرْسَلْنَا ﴾ عليه. و ﴿ إِذْ ﴾ بَدَلُ على الأوَّل؛ ظَرْفٌ على الثّاني. ﴿ وَأَنتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ من بصر القلْب، أي: تعلمون أنها فاحشةٌ لم تُسْبَقُوا إليها، وأنّ الله إنّما خلق الأنشى للذَّكرِ ولم يَخْلُقِ الذَّكرَ للذكر، ولا الأُنثى للأَنثى، فهي مضادَّةٌ لله في حِكْمَتِه وحُكْمِه، وعِلْمُكُم بذلك أعظمُ لذُنُوبِكم وأدْخَلُ في القُبْحِ والسَّماجة. وفيه دليلٌ على أنّ القبيحَ من الله أقبحُ منه من عبادِه؛ لأنّه أعْلَمُ العالمينَ وأحكمُ الحاكِمين. أو تُبْصِرونَها بعضُكُم من بعض، لأنّهم كانوا في نادِيهم يرتكِبُونها مُعالِنين بها، لا يتسَتَّرُ بعضُهم من بعضٍ خلاعةً وبَجانة، وانهاكاً في نادِيهم يرتكِبُونها مُعالِنين بها، لا يتسَتَّرُ بعضُهم من بعضٍ خلاعةً وبَجانة، وانهاكاً في نادِيهم يرتكِبُونها مُعالِنين بها، لا يتسَتَّرُ بعضُهم من بعضٍ خلاعةً وبَجانة، وانهاكاً في

قولُه: (أو نَصبَه على معنى: لأنا)، أي: منصوبًا على أن يكون مفعولًا له على حذف اللّام، وهي لامُ العاقِبَةِ.

قولُه: (لدلالة ﴿وَلِقَدُ أَرْسَلْنَا ﴾ [النمل: ٤٥] عليه)، يُريد أنَّ قصَّةَ لُوطٍ مَعطوفةٌ على قِصَّةِ ثَمودَ، وقد ذكر في فاتحتها: ﴿وَلِقَدُ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَكِلِكًا ﴾ فيُقدَّرُ لها مِثْله، و﴿إِذْ قَكَالَ لِقَوْمِ مِهِ ﴾ ظَرْفٌ، ولا يجوز أن يكونَ بَدَلًا، إذْ لا يَستقيمُ «أرسلنا» وَقْتَ قولِه.

قولُه: (خَلاعةً)، الأساس: ومنَ المجازِ: خَلَع فلانٌ رَسَنَه وعِذارَه، فعَدا على النّاسِ بشَـرِّه.

قولُه: (وَجَمَانَةً)، الجوهريُّ: المُجُون: أن لا يُبالي الإنسانُ ما صَنَع، وقد عَجَنَ بالفتح يَمجُنُ مُجُونًا، وَجَانَةً فهو ماجِنٌ، والجمع: المُجّانُ.

قولُه: (وانهماكًا)، يقال: انهَمَك الرَّجلُ في الأمر: لَجَّ وَجَدَّ.

المعصية، وكأنَّ أبا نُواسِ بني على مذهَبِهم قولَه:

وبُحْ باسْمِ مَا تَأْتِي وِذَرنِي مِن الكُنَى فَلا خَيرَ فِي اللَّذَّاتِ مِن دُوخِهَا سِترُ

أو: تبصرونَ آثارَ العُصاةِ قبلَكُم وما نزل بهم. فإن قلت: فسَّرْتَ تُبصِرون بالعِلْم، وبعدَه ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَرْمٌ تَجَهَلُونَ ﴾؛ فكيف يكونون عُلهاء جهلاءً؟ قلت: أراد: تفعلون فِعْلَ الجاهِلِين بأنها فاحشةٌ مع عِلْمِكم بذلك. أو تجهلونَ العاقِبة. أو أرادَ

قولُه: (وبُحْ باسمِ مَن تَهُوى)(١)، البيت، قبله:

البَوحُ: ظُهورُ الشيءِ، يُقال: باحَ ما كَتمَه؛ أي: ظَهَر، وباح به صاحبُه، أي: أظهَرَه، يقال: كَنّى فلانٌ عن أمرٍ يعني: إذا تكلم بغيرِه ممّا يستدل به عليه، كما أنّ الله سبحانه وتعالى كَنّى عن الجِماعِ بالمَسّ والغِشْيانِ؛ لأنّه حَيِيٌّ كريمٌ.

قولُه: (أراد: تَفعلونَ فِعْلَ الجاهلينَ بأنّها فاحشةٌ مع عِلْمِكُم بذلك)، هذا الجوابُ غيرُ مَرضِيِّ تأباهُ كلمةُ الإضرابِ، بل إنّه تعالى لمّا أنكرَ عليهم فِعْلَهم على الإجمالِ، وسمّاه فاحشة، وقيَّده بالحال المُقرَّرةِ لجهة الإشكالِ تَتْمِيمًا للإنكار بقوله: ﴿وَأَنتُمْ تُبُصِرُونَ ﴾ أراد مزيدَ ذلك التَّوبيخِ والإنكارِ، فكشف عن حقيقة تلكَ الفاحشةِ مفصَّلًا، وصرَّح بذكر الرِّجال مُحلِّى بلام الجِنْسِ، مشيرًا به إلى أنّ الرُّجُوليَّةَ مُنافيةٌ لهذه الحالةِ، وقيَّده بالشَّهوة التي هي أخسُّ أحوالِ البَهيميّة.

وقد تقرَّر عند ذَوِي البصائرِ أنَّ إتيانَ النِّساءِ لمجرَّدِ الشَّهوةِ مُستَرْذَلٌ، فكيف بالرِّجال! وضَمَّ إليه «مِن دُون النِّساءِ»، وأذِنَ له بأنّ ذلك ظلمٌ فاحشٌ، ووَضْعٌ للشيء في غير

⁽١) كذا في الأصول الخطية، وفي نصِّ «الكشاف» من (ط): «باسم ما تهوى»، وفي الأصل الخطي من «الكشاف» والمطبوع: «باسم ما تأتي».

⁽٢) في (ف): «اسقتني»، وهو خطأ.

⁽٣) «ديوان أبي نواس» ص٢٨.

بالجَهْل السَّفاهة والمجانة الّتي كانوا عليها. فإن قلت: ﴿ بَعِمْهَلُونَ ﴾ صفةٌ لقوم، والموصوفُ لفظُه لفظُ الغائب، فهلّا طابَقَتِ الصِّفةُ الموصوفَ فقُرِئ بالياءِ دونَ التَّاء؟ وكذلك ﴿ بَلَ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾؟ قلت: اجتمعتِ الغَيبةُ والمُخاطَبة، فَغُلَّبت المُخاطَبة؛ لأنها أقوى وأرسخُ أصلاً من الغَيبة.

[﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ ۚ إِلَّا أَن قَسَالُوٓا أَخْرِجُوٓا ءَالَلُوطِ مِّن قَرْيَتِكُمُ ۚ إِنَّهُمْ أَنَاسُ يَنَطَهَّرُونَ * فَأَنِحَيْنَهُ وَأَهْلَهُ ۚ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُ, قَدَّرْنَهَا مِنَ ٱلْفَلِمِينَ * وَأَمْطَرُنَا عَلَيْهِم مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾ ٥٦-٥٥]

وقرأ الأعمش: «جَوابُ قَوْمِهِ»، بالرَّفْع. والمشهورُ أحسنُ. ﴿ يَنَطَهَرُونَ ﴾ يتنزَّهُون عن القاذوراتِ كُلِّها، فيُنْكِرون هذا العملَ القَذر، ويُغيظُنا إنكارُهم. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهُا: هو استهزاء. ﴿ قَدَرْنَكَهَا ﴾ قدَّرْنا كونَها. ﴿ مِنَ ٱلْفَدِينِ ﴾: كقولِه: ﴿ قَدَرْنَا كُونَهَا لَمِنَ ٱلْفَدِيرِ فِي المعنى.

مَوضِعِه، ثم أَضرَبَ عنِ الكلِّ بقوله: ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجَعَهَ لُوكَ ﴾؛ أي: كيف يُقال لمن يرتكبُ هذه الشَّنعاء: ﴿ وَأَنتُمْ ﴾ وجَعلَهم قومًا جاهلينَ، والتَفَت في ﴿ جَعَلَهم أُوكَ ﴾ ومُوبِّخًا مُعَيِّرًا (١).

قولُه: (وقرأ الأعمش: «جَوابُ قَوْمِهِ» بالرَّفع)، قال ابنُ جِنِّي: والحسَنُ أيضًا، والنَّصبُ أقوى بأن يُجعل اسم «كان» قولُه ﴿أَن قَالُوا ﴾ لِشَبَهِ «أَنْ» بالمُضْمَرِ من حيث كانت لا تُوصف، كما لا يُوصَفُ المُضمَرُ، والمُضمرُ أعرفُ من هذا المُظْهَر (٢).

قولُه: (فالتَّقدير واقعٌ على الغُبُورِ)، أي: قَدَرُ اللَّهِ وقضاؤه واقعٌ على الغُبُورِ؛ أي: كَونها من زُمْرةِ الباقينَ في العذابِ؛ لأنَّ الذَّواتَ لا تُعدَّدُ. قال الواحديُّ: جَعلْنا تقديرَنا وقضاءَنا عليها أنّها منَ الباقينَ في العذاب^{٣)}.

⁽١) في (ف): «ومُعْتَبِراً»، وليس بشيء.

⁽۲) «المحتسب» (۲: ۱۶۱).

⁽٣) «الوسيط» للواحدي (٣: ٣٨١).

[﴿ قُلِ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ وَسَلَمُ عَلَى عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَى ۖ ءَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ٥٩]

أمر رسُولَه عَلَيْ أن يتلُو هذه الآياتِ النّاطقة بالبراهينِ على وَحدانيّيهِ وقُدْريه على كُلِّ شيءٍ وحِكْمَتِه، وأن يَسْتَفْتِحَ بتحميدِه والسّلامِ على أنبيائِه، والمُصطَفَينَ من عبادِه. وفيه تعليمٌ حَسَن، وتوقيفٌ على أدبٍ جميل، وبَعْثُ على التّيمُّنِ بالذِّكْرُيْن، والتّبرُّكِ بها، والاستِظهارِ بمكانها على قَبُولِ ما يُلقى إلى السَّامِعين وإصغائِهم إليه، وانزالِه من قلوبِهمُ المُنْزِلة الّتي يبغيها المُسمِع. ولقد توارث العُلهاءُ والخطباءُ والوُعّاظُ كابراً عن كابر هذا الأدب، فحمِدوا الله عزَّ وجلّ، وصلوا على رسولِ الله على أمام كُلِّ عِلْمٍ مُفاد، وقبلَ كُلِّ عِظَةٍ وتذكرة، وفي مُفْتتَحِ كُلِّ خُطبة، وتَبِعَهم المُترسلون؛ فأجرَوا عليهِ أوائلَ كُنبُهم في الفتوحِ والتهاني، وغير ذلك من الحوادثِ التي لها شأن. وقيل: هو متَّصلٌ بها قبلَه، وأمرٌ بالتَّحميد على الهالِكِينَ من كُفّار الأُمم، والصّلاةِ على وقيل: هو خطابٌ للوطِ عليهِ السَّلام، وأن يُعْمَدَ الله على هلاكِ كُفّارِ قومِه، ويُسلِّم على من اصطفاهُ اللهُ ونجّاه من هَلكَتِهِم وعَصَمَهُ من ذُنُوبِهم.

قولُه: (وقيل: هو متّصلٌ بها قبلَه)، عطفٌ على قولِه: «أَمَرَ رسولَ اللّهِ ﷺ يعني: قولَه: ﴿ قُلِ ٱلْمَمْ ثُلِيّةِ ﴾ إمّا اقتضابٌ، وهو أن يَقْتَضِبَ خُطْبةً، ويجعلَها تَحميدةً لتلاوتِه الآياتِ الناطقة بالبراهينِ، وهي قولُه: ﴿ مَاللّهُ خَيْرٌ أَمَا يُشْرِكُونَ * أَمَنْ خَلَقَ السّمَنَوْتِ وَالْأَرْضَ ﴾ الناطقة بالبراهينِ، أو تخلُّصُ؛ أي: جعل التَّحميد على الهالكينَ من كفّارِ الأُمم، والصّلاة على الأنبياءِ وأشياعِهم ذريعة إلى الشُّروع في قصّتِه مع مُشركي قومِه، وأنّ له ولهم أسوة بالأنبياء الماضيةِ، والأُمم الحاليةِ.

قولُه: (وأَن مجمَدَ اللهَ على هَلاك كفّار قومِه)، كما قال: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْرِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواً وَٱلْحَدَّدُ لِلّهِ عَلَى هَلاكِ الأعداءِ ونجاتِه؛ لأنّه من أجَلّ النّعَمِ، وأَجْزَلِ القِسَمِ.

معلومٌ أنْ لا خيرَ فيها أشركوه أصلاً.

قولُه: (معلومٌ أن لا خيرَ فيها أشرَكُوه) إلى آخرِه، كالتَّعليل للخَيْرِ، والنَّفْيُ مُنصَبُّ على العِلَّةِ والمَعْلُولِ معًا؛ أي: ليس فيه خيرٌ لكي يُوازَنَ به بينه وبَينَ الله، نحوُه قولُه تعالى: ﴿لَا لَوْعَاوُا أَصَّوَتَكُمُ فَوْقَ صَوْتِ النَّيِيِ ﴾ إلى قوله: ﴿أَن تَعْبَطُ أَعْمَلُكُمْ ﴾ [الحجرات: ٢]، وفيه (١) إشارةٌ إلى أنّ ذلك واردٌ على سبيل الاستدراجِ، وإرخاءِ العَنَانِ لِيَعتَبرُوا حيثُ يراد تَبْكِيتُهم. الانتصاف: كلامٌ مَرضِيٌّ، ولكن وَضَع مكانَ ﴿خَيْلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾: «خالِقُ كُلِّ خيرٍ» فإنه مذهبٌ قَدَرِيُّ (٢).

وقال الرّاغبُ في «غُرّة التنزيلِ»: قوله: ﴿ آللهُ عَنَرُ أَمّا يُشْرِكُونِ ﴾ بُنِيَت عليه الآياتُ التاليةُ من قوله: ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرَهَ مَنكُمْ إِن كُنتُمْ مَصَدِقِينَ ﴾ ، وتكلّم أهلُ النَّظِ في قولِكَ: هذا أفضلُ مِن هذا، وهذا خيرٌ مِن هذا، فقال بعضُهم: يقال للخير الذي لا شَرَّ فيه، والشَّرِّ الذي لا خيرَ فيه بالتأوُّل؛ لأنّ الأصلَ في بعضُهم: يقال للخير الذي لا شَرَّ فيه، والشَّرِّ الذي لا خيرَ فيه بالتأوُّل؛ لأنّ الأصلَ في باب: «أفْعَلُ من كذا» التفضيل، فمعنى الآية: أنهم مشغولونَ بعبادة الأوثانِ عن عبادة الرَّحٰنِ، وفِعْلُهم يُنبئُ عن أنها تنفعُهم فوق ما يَنفعُهم خالِقُهم، فكأتهم قالوا: إنّ تلك أنفعُ الرَّحٰنِ، وفِعْلُهم يُنبئُ عن أنها تنفعُهم فوق ما يَنفعُهم خالِقُهم، فكأتهم قالوا: إنّ تلك أنفعُ السَّمَآوَمُ ﴾؛ أي: إذا عرفتُم بأنّ الله تعالى سَنَّ لكمُ المصالح، ويسَّر لكمُ المنافع، وأنزل لكمُ المطرَ من فوق، فأنبت ما به قوامُ الناسِ من تَحت، آللهُ أنفعُ لكم أم الأوثانُ، فوضع موضِعه المطرَ من فوق، فأنبت ما به قوامُ الناسِ من تَحت، آللهُ أنفعُ لكم أم الأوثانُ، فوضع موضِعه قولُه: ﴿ أَوَلَهُ مُن اللهُ عَن ذلك، فهذا الله عَن ذلك، فهذا الكُفّارُ قومٌ يَعدِلُون عنِ الحقِّ، وقيل: يَعدِلُون بمَن يفعلُ هذا غيرَه، تعالى الله عن ذلك، فهذا الكُفّارُ قومٌ يَعدِلُون عنِ الحقِّ، وقيل: يَعدِلُون بمَن يفعلُ هذا غيرَه، تعالى الله عن ذلك، فهذا الكُفّارُ قومٌ يَعدِلُون عنِ الحقِّ، وقيل: يَعدِلُون بمَن يفعلُ هذا غيرَه، تعالى الله عن ذلك، فهذا الكُفّارُ قومٌ يَعدِلُون عنِ الحقِّ، وقيل: يَعدِلُون بمَن يفعلُ هذا غيرَه، تعالى الله عن ذلك، فهذا موضِعُ ﴿ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يُعدِلُونَ ﴾ 'أي اللهُ ول الذُّنوبِ العُدولُ عنِ الحقّ وردُه.

⁽١) من قوله: «كالتعليل للخير» إلى هنا، سقط من (ط).

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٧٥).

⁽٣) في (ح) و(ف): «فهذا من مواقعه»، وفي (ط): «وهو من مواقعه»، دون قوله تعالى: ﴿بَلَّ هُمَّ قَوْمٌ ۗ يَمَـّدِلُونَ ﴾، وصوّبناه من «درّة التنزيل» للخطيب الإسكافي (٢: ٩٢٣).

ثمَّ ثنَّى بقوله: ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ فوصف ما بثَّه من قُدرتِه في البَرِّ والبحرِ ممّا به مساكُ الأرضِ، وخَتمَه بقوله: ﴿أَوِلَهُ مَعَ ٱللّهِ ﴾، أي: أمعَ الله مِن يفعلُ مثلَ فِعْلِه؟! ﴿بَلْ مِساكُ الأرضِ، وخَتمَه بقوله: ﴿أَوِلَهُ مَعَ ٱللّهِ ﴾، أي: أمعَ الله مِن يفعلُ مثلَ فِعْلِه؟! ﴿بَلْ أَتَّكَ ثَرُهُمُ مَ لَا يَعَلَمُونَ ﴾ ما لهم في عبادة الله وإخلاصِها، و[ما](١) عليهم في إشراكِ غيره فيها؛ أي: لو عَلِمُوا ما تَنتهي إليه عَواقِبُ هذَيْنِ لهَا عَدَلُوا عمّا هو أنفعُ لهم إلى ما هو لهم أضرُّ.

ثمَّ ثلَّث بقوله: ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلشَّوَءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآهَ ﴾، ذَكَّرَهم بها لا يَكادُ يَحَلُو منه أحدٌ إذا دُفِعَ إلى شدَّةٍ أن يَضْطَرَّ إلى الانقطاع إلى الله تعالى، وقولُه: ﴿ وَيَجْعَلُكُمْ مُخْلَفَآءَ ٱلأَرْضِ ﴾ موضعٌ يَنْسى فيه الإنسانُ سالِفَ شِدَّتِه براهِنِ نِعْمَتِه، ففصَّل بقوله: ﴿ وَلَي لَا مَّا لَذَكَّرُونِ ﴾ ؛ أي: ما تَذكَّرون ما مرَّ من دَهرِكُم من بلائكم وشُرورِكم (٢).

ثمَّ ربَّع بقوله: ﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِ ظُلُمُن الْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾، أي: مَنْ يُنَجِّيكُم بهدايتِه وما نَصبَ لكم من آياتِه بالنَّجوم التي تُعوِّلُون عليها في البحر والبر إذا لم تَهتدوا في الظُّلهات؟ وليّا كانت هدايتُه في البحرِ وتَسييرُه الجواري بالرِّيح، ضَمَّ إليه الرِّيحَ الأخرى المُشَرّة بالقَطْرِ، فليّا خَتم الآية التي هي في معناها بقوله: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام: ٢٤] خَتم هذه بقوله: ﴿ تَعَلَى ٱللَّهُ عَكَمًا يُشْرِكُونَ ﴾ إلان المذكورينَ في هذه الآية المذكورون في تلك.

وأما قوله: ﴿أَمَّن يَبْدَقُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ, وَمَن يَرْزُقُكُمُ مِّن السَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ فكالخاتِمةِ والتَّتْمِيم للسَّوابق، ولذلك ضَمَّ مع قولِه: ﴿أَءِلَهُ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَا اتُوا بُرْهَا نَكُم ﴾؛ أي: مَن يَعْدِلُ ربَّ العالمينَ الذي هذا شأنُه؟ هَلُمُّوا بُرها نَكُم وما يَظهرُ في النَّفوس أنّ ما يَقولونَه حتَّ، وأن ما عَداهُ باطل.

⁽١) زيادة من «درّة التنزيل».

⁽٢) في النسخ الخطية: «وسرورِكم» بالسين المهملة، وفي «درّة التنزيل»: «وشرّكم» على الإفراد.

حتى يوازِنَ بينه وبينَ من هو خالقُ كُلِّ خيرٍ ومالِكُه، وإنّها هو إلزامٌ لهم وتبكيتٌ وتهكّمٌ بحالهِم، وذلك أنّهم آثروا عبادة الأصنامِ على عبادةِ الله، ولا يؤثِرُ عاقلٌ شيئًا على شيءٍ إلا لِداعٍ يدعُوه إلى إيثارِه؛ من زيادةِ خيرٍ ومَنْفَعة، فقيل لهم، مع العلم بأنّه لا خيرَ فيها آثروه، وأنبّه لم يُؤثِروه لزيادةِ الخيرِ ولكنْ هوًى وعَبَثاً، ليُنبّهوا على الخطأِ المُفرِطِ والجَهْلِ المُورِّط، وإضلالهِمُ التَّمييز، ونبذِهمُ المَعقُول، وليُعلَّموا أنّ الإيثارَ يجِبُ أن يكونَ للخيرِ الزّائد. ونحوه ما حكاه عن فرعون: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَلَ اللّهِيهُ اللّهِ يَعْدَى تَعَهَ. ثمّ مَهِينٌ ﴾ [الزخرف: ٥٦] مع علمِه أنّه ليسَ لمُوسى مثلَ أنهارِه الّتي كانت تجري تحتَه. ثمّ عدّد سبحانَه الخيراتِ والمنافعَ الّتي هي آثارُ رحمتِه وفضلِه، كما عدَّدَها في موضعِ آخرَ عدّد سبحانَه الخيراتِ والمنافعَ الّتي هي آثارُ رحمتِه وفضلِه، كما عدَّدَها في موضعِ آخرَ

فقد بانَ وَوَضَحَ أَنَّ كلَّ خاتمةٍ لائقةٌ بمكانها. هذا تَلخيصُ كلامِه (١).

الأساس: نِعمةُ اللَّهِ راهِنةٌ: دائمةٌ، وهذا الشيء راهِنٌ لك: مُعَدُّ، وطعامٌ راهِنٌ.

قولُه: (والجهل المُورط)، الأساس: وَرَّطَه، وتَورَّطَتِ الماشيةُ:وقعت في مُوحِلٍ، ومكان لا يُتخلَّص منه، وتَورَّط فلانٌ ببَليَّةٍ، ووَرَّطه فيها، وأورَطَه شَرَّ مَوْدِطٍ.

قولُه: (ونحوه ما حكاهُ عن فرعونَ)، وهو: ﴿قَالَ يَكَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَلَاهِ الْأَنْهَارُ تَجَرِي مِن تَحْقِيَّ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا اللَّذِي هُوَمَهِينٌ ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٦]، فإن اللَّعين لما عدَّ ما عدَّ مما اختُصَّ به، وقد عَلِمَ أنّ موسى عليه السلام لم يكن عنده من ذلك شيءٌ قال: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ ﴾ للتبكيت والتَّهكُم؛ يعني: ثبت عندَكُم واستقرَّ أنِّي خيرٌ مع هذه المملكةِ البسيطةِ من هذا الضَّعيف الحقيرِ الذي ليس له شيءٌ منها.

قولُه: (ثم عدّد سبحانه وتعالى الخيراتِ والمنافع)، يعني: في قوله: ﴿ اللّهُ الّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ وَرَقَكُمْ ثُمّ وَرَقَكُمْ ثُمّ وَرَقَكُمْ ثُمّ وَرَقَكُمْ ثُمّ وَرَقَكُمْ ثُمّ وَرَقَكُمْ ثُمّ وَرَقَعُ فَعَلَمُ مِن فَرَاكُم مِّن شَيْءٍ ﴾ [الروم: ٤٠]. والحاصلُ أنّ هذا الأسلوبَ من إنكار الشيءِ ونَفْيِه على وجه يعرف (٢) به الخصم،

⁽۱) (درّة التنزيل) (۲: ۹۲۶ – ۹۲۷).

⁽٢) في (ط): يعترف.

ثمّ قال: ﴿ هَـُ لَ مِن شُرَّكَآيِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَلِكُم مِّن شَيْءٍ ﴾. وقُرِئ: ﴿ يُشْرِكُونَ ﴾ بالنّاء والياء. وعن رسولِ الله ﷺ: أنّه كانَ إذا قَرَأُها قال: «بلِ اللهُ خيرٌ وأبقى وأجلُّ وأكرَمُ».

[﴿ أَمَّنَ خَلَقَ السَّمَنَوْتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُمُ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ عَدَآبِقَ ذات بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُوْ أَنْ تُنْبِتُواْ شَجَرَهَآ أَءِلَكُ مِّعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يُعْدِلُونَ ﴾ ٦٠]

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ أمْ وأمْ في ﴿أَمَّا يُثْمَرِكُونَ ﴾ و﴿أَمَّنَ خَلَقَ ﴾؟ قلت: تلك متَّصلة؛ لأنّ المعنى: أيُّمها خير. وهذه مُنْقطعةٌ بمعنى بل والهمزة، لـمّا قال تعالى: آللهُ خيرٌ أمِ الآلهةُ؟ قال: بل أمَن خلقَ السَّهاواتِ والأرضَ خيرٌ؟ تقريراً لهم بأنَّ مَنْ قَدَرَ

ولا يأباه فإنه تعالى أثبت لوازم الألوهية لنفسه سبحانه وتعالى ونفاها عمّا اتَّخذُوه شُركاءَ له من الأصنام وغيرها، مؤكّدًا بالإنكار على ما دلّ عليه البُرهانُ والعِيانُ، ووقع عليه الوفاقُ والاتفاق، ولفظة «ثُمَّ» في كلام المصنف: «ثم عدد سبحانه وتعالى» عطف على مُقدَّر؛ يعني: ذكر اللهُ سبحانه وتعالى قبلَ هذه الآياتِ آياتٍ ودلائلَ، ثم عدَّد الخيراتِ.

قولُه: (وقرئ: ﴿يُشْرِكُونَ ﴾ بالياء والتاء)، عاصمٌ وأبو عمرو: بالياء التَّحتانيَّةِ، والباقونَ: بالتاء (۱).

قولُه: (قال: بل أمَن خَلَق السَّهاواتِ والأرضَ)، بتخفيف الميمِ تفسير ﴿أَمَّنْ خَلَقَ﴾ بتثقيل الميم؛ لأنَّ «أمْ» منقطعةٌ، وهي على تقدير: بل والهمزةِ، و «مَنْ» موصولةٌ، فكأنَّ المعنى: بل أمّن خَلَق السَّهاواتِ والأرضِ خيرٌ.

قولُه: (تقريرًا لهم)، يعني: أضرَبَ عن السُّؤالِ الأوَّلِ إلى تقرير المعنى الثاني؛ أي: دَعُوا

⁽۱) وحُجَّتُهم أنّ الكلامَ أتى عَقيبَ المخاطبة، وحجّةُ مَن قرأ بالياء أنّه جعلَ الكلامَ خبرًا عن أهلِ الشركِ وهم غُيَّبٌ، فجرى الكلامُ على لفظِ الخبرِ عنهم لغيبتهم. ولتهام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣٣٠.

على خَلْقِ العالَمِ خيرٌ من جَمادٍ لا يقدِرُ على شيء. وقرأَ الأعمش: (أَمَنْ) بالتَّخفيف. ووجهُه أن يُجعَلَ بدلاً من ﴿ عَاللَهُ ﴾، كأنّه قال: أمَن خَلَقَ السهاواتِ والأرضَ خَيرٌ أم ما تُشركون؟ فإن قلت: أيُّ نكتةٍ في نقلِ الإخبارِ عن الغَيْبةِ إلى التَّكلُّمِ عن ذاتِه في قوله: ﴿ فَأَنْ بَتَنَا ﴾؟ قلت: تأكيدُ معنى اختصاصِ الفعلِ بذاتِه، والإيذانُ بأنَّ إنباتَ الحدائقِ المُختلفةِ الأصنافِ والألوانِ والطُّعومِ والرَّوائحِ والأشكالِ مع حُسْنِها وبَهْ جَتِها بهاءِ واحد. لا يَقْدِرُ عليه إلّا هو وحدَه. ألا ترى كيف رَشَّح معنى الاختصاصِ بقولِه: ﴿ مَا

ذلك، ألستُم تُقِرُّون (١) أنّه خالقُ السَّماواتِ والأرضِ، وأنه خيْر من جَمَادٍ لا يَقْدِر على شيءٍ.

قولُه: (ألا تَرى كيف رَشَّحَ معنى الاختصاصِ)، الأساس: أصل الرَّشْح. تَرشيحُ الظَّبيَةِ وَلَدَها تُعوِّدُه المشيَ فَيرْشَح، ورَشَحَتِ القِرْبةُ الماء، ورَشَح الكُوزُ، وكلُّ إناءٍ يَرْشَحُ بها فيه (٢٠).

وفي الاصطلاح: هو أن يَعْقُبَ الاستعارةَ بصفةٍ مُلائمةٍ للمستعارِ منه، مبالغةً لتناسي التَّشبيهِ، وأنّ المُستعارَ له دَخل في جنس المُستعارِ منه، حيث تَفَرَّعَ عليه ما تَفرَّعَ على المُستعار منه.

والخُلاصةُ: أن التَّرشِيحَ كالتَّربيةِ لفائدةِ كلامٍ بُولِغَ فيه، وإلى هذا المعنى الإشارةُ بقوله: «رَشَح معنى الاختصاصِ» لا أنّه تَرشيحُ اصطلاحيٌّ، أمّا الاختصاصُ فهو مُستَفادٌ منَ الإضراب، ونَفْيِ الخَيريَّةِ عنِ الشُّركاءِ، وإثباتِها لله تعالى بعدَما أثبتَها له بقوله: ﴿ مَاللَّهُ خَيْرٌ ﴾ على سَبيل التَّبْكِيتِ.

وأمّا التأكيد فيه، فمِن نَقْل الخطابِ منَ الغَيبةِ إلى التَّكلُّم؛ لأنّه أقوى وأرسَخُ أصلًا منه؛ لأنّ الأصلَ في الإخبار (٣) أن يُخْبِرَ منه؛ لأنّ الأصلَ في الإخبار (٣) أن يُخْبِرَ المانُ عن نفسِه، ثمَّ عن نَفْسِه وعمَّن معَه، ثم عنِ المُخاطَبِ، ثم عنِ الغائبِ، ثم مِن

⁽١) في (ح)و(ف): «مُقرّون»، و لا يصح.

⁽٢) في (ف): « يترشّح».

⁽٣) في (ح) و(ف): «الاختيار».

كَانَ لَكُو أَن تُنْبِعُواْ شَجَرَهَا ﴾ ومعنى الكينُونة: الانبغاء. أرادَ أَنَّ تَأْتِي ذلك مُحالُ مِن غيرِه، وكذلك قولُه: ﴿ بَلْ هُمْ ﴾ بعد الخطاب: أبلغُ في تخطِئةِ رأيهم. والحديقة: البُستانُ عليه حائِطٌ؛ من الإِحْداق، وهو: الإحاطة. وقيل: ﴿ ذَا كَ ﴾؛ لأنّ المعنى: جماعةُ حدائقَ ذاتِ بهجة، كما يُقال: النّساءُ ذهبت. والبهجة: الحُسْن،

إيثار صيغة الجَمْع الدالِّ على الكِبْرياءِ والعَظَمةِ، ثم رَشح هذه المبالغة والتأكيد بقوله: ﴿مَّاكَانَ لَكُرُ أَن تُلْبِتُواْ شَجَرَهَا ﴾ على أنّ معنى ﴿مَّاكَانَ ﴾: ما ينبغي؛ يعني: لا ينبغي ولا يصتُّ، ولا يَستقيمُ منهم أن يَفعلُوها، بل هو من خصائص مَن عَظُمَ شأنُه، وجلَّ سُلطانُه، فإنهم أحقرُ من ذلك، وهو المرادُ من قوله: «معنى الكينونة: الانبغاء»، ثمّ رَشَح هذا التَّحقيرَ بالنَّ قُل منَ الخطاب في قوله: ﴿لَكُرُ ﴾ إلى الغَيبة ﴿بَلْ هُمَّ قَوْمٌ يُعَدِّلُونَ ﴾ [النمل: من المعنى الأوَّل، وهو الطَّردُ والبُعْدُ والتَّحقيرُ.

فانظر إلى هذه الرُّموزِ التي تَسلِبُ العُقولَ، ثم انظر إلى إدراك المصنَّف مكانَها، ولله قولُه في الخُطبة: «دَرّاكًا لِلَمْحَةِ وإن لَطُّف شأنُها».

قولُه: (من الإحداق وهو الإحاطةُ)، الراغب: الحديقةُ: قطعةٌ منَ الأرضِ ذاتُ ماءِ سمِّيت تَشبيهًا بحَدَقَةِ العَينِ في الهيئةِ، وحُصولِ الماء فيها، وجَمعُ الحَدَقةِ: حِداقٌ وأحداقٌ، وحدَّق تَشبيهًا بإدارة الحَدَقة (٤).

قولُه: (وقيل: ﴿ ذَاكَ ﴾، لأنّ المعنى: بَمَاعةُ حدائقَ)، قال صاحب «الفرائد»: لا ضرورةَ في زيادةِ لفظِ الجهاعةِ؛ لأنّ «حدائقَ» مؤنّثةٌ واحدة، من حيثُ إنّها جمعٌ، وهي كالنّساء، فيُقال: إن المصنّف يُحقِّق الأصلَ، ويُقرِّر وَجْهَ الإفرادِ.

قال الزَّجَّاجُ: ويجوز في غير وَجهِ القراءةِ: «ذَواتُ بَهجةٍ»؛ لأنّها جماعةٌ، كها تقول: نِسْوَتُكَ ذَواتُ حُسْنٍ، وإنها جاز ﴿ذَاكَ بَهْجَهَ ﴾ [النمل: ٢٠]؛ لأنّ المؤنَّث يُحْبَر عنه في الجمع بلفظ الواحدةِ إذا أردتَ الجهاعةَ، كأنك قلت: جماعةٌ ذاتُ بَهجةٍ (٥).

⁽٤) «مفردات القرآن» ص٢٢٣.

⁽٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٨).

لأنَّ النَّاظر يبتهجُ به.

﴿ أَوَلَكُ مُّعَ اللهِ ﴾: أغيرُه يُقْرَنُ به ويُجعَلُ شريكاً له. وقُرِئ: (أَإِلها مَعَ الله)، بمعنى: أتَدْعُون، أو أتُشركون. ولك أن تُحقِّقَ الهمزَتَيْن، وتُوَسِّطَ بينَهُما مدَّة، وتُخْرجَ الثَّانيةَ بَيْنَ بَين. ﴿ يَعَدُلُونَ عَنِ الْحَقِّ الّذي هو التَّوحيد.

[﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَآ أَنَهَدُرًا وَجَعَلَ لَمَارَوَسِي وَجَعَلَ بَيْن ٱلْمَحْرَيْنِ حَاجِزًا ۗ أَءِلَهُ مَعَ ٱللَّهِ بَلْ ٱكْتُرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [7]

﴿أَمَّن جَعَلَ ﴾ وما بعدَه بدلٌ من ﴿أَمَّنْ خَلَقَ ﴾ فكانَ حكمُها حُكْمَه.

قولُه: (لأنّ الناظِرَ يَبتَهِجُ به)، الراغب: البَهجةُ: حُسْنُ اللَّونِ، وظهورُ الـشُرورِ فيه، وقد بَهُجَ فهو بَهِيجٌ، وقد ابتَهج بكذا: سُرَّ به سُرورًا بانَ أثرُه على وَجهِه، وأبهَجَه كذا (١٠).

قولُه: (وقرئ: «أَإِلَهَا مع الله»)، فهي شاذة (٢)، وأما تَحَقيقُ الهمزتَيِن بينَهما مدّة فقرأه هشامٌ عن ابنِ عامرِ (٣).

قولُه: (﴿ يَعَدِلُونَ ﴾ به غيرَه، أو يَعدِلُون عنِ الحقِّ)، عن بعضِهم: عَدَل فلانًا بفُلانٍ، أي: سَوِّى بينَهما، والعادِلُ المشرك يَعْدِلُ بربِّه، وقالتِ امرأةٌ للحَجَّاج: إنك لقاسِطٌ، عادِلٌ، وعَدَلَ عن الطريق وانعَدَلَ: حادَ.

قولُه: ﴿ أَمَّن جَعَلَ ﴾ وما بعدَه بَدَلٌ من ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ﴾)، يعني: إذا أخذْتَ مجموعَ الآيتين وخُلاصَتَهما، وكَونَهما دالَّينِ على اختصاصِ الله بهذِه الأفعالِ التي لا يَقدِرُ عليها

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۱٤۸.

⁽٢) في (ح) و(ف): «نافع وابن كثير وأبو عمرو» بدل قوله: «فهي شاذة»، ولا يستقيم، فقراءة نافع وأبي عمرو: «آيِلاهٌ»؛ بهمزةٍ واحدةٍ طويلة، استثقلوا الجَمْع بين الهمزتين. فأدخلوا بينهما الألفَ لإبعادِ هذه عن هذه، ثم ليّنوا الثانية. أما قراءة ابن كثير فهي «أإلهٌ» بتحقيق الهمزة من غير مَدَّ وتخفيف الثانية، دون إدخال ألفٍ بينهما. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣٣.

⁽٣) وغايتُه تخفيفُ اللفظِ بالهمزتين مع الحائلِ بينهما.

﴿قَرَارًا ﴾ دحاها وسوّاها للاستقرارِ عليها ﴿حَاجِزًا ﴾ كقولِه: برزخاً.

[﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلشُّوَءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ أَءِكَ أُ مَعَ ٱللَّهِ قَلِيلًا مَّالَذَكَّرُونَ ﴾ ٦٢]

الضَّرورة: الحالةُ المُحوِجةُ إلى اللَّجَأ. والاضطرار: افتعالٌ منها. يقال: اضطرَّه إلى كذا، والفاعلُ والمفعول: مُضطرَّ. والمُضْطَرُّ: الّذي أَحْوَجَهُ مَرَضٌ أو فقرُ أو نازِلةٌ من نوازِلِ الدَّهرِ إلى اللَّجأ والتَّضرُّعِ إلى الله. وعن ابنِ عباسِ رضيَ الله عنهُما: هو المَجهود. وعن السُّدِّيّ: الذي لا حولَ له ولا قُوّة. وقيل: المُذْنِبُ إذا استغفر. فإن قلت: قد عَمّ المضطرِّينَ بقوله: ﴿يُحِيبُ ٱلمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾

غيرُه، وأنها دالَّةٌ على التَّوحيد، ونَفْي الضِّدِّ والنِّدِّ، كان حُكمُ الثاني حُكمَ الأوَّلِ، فيَصِتُّ الإبدال، ولا ينبغي أن يُعتبر مُفرداتُهما في الإبدال لِعَدَمِ استقامةِ المعنى.

وممّا يؤيّد أنّ الإبدالَ منَ المعنى تَذْييلُ الآيتين بقوله: ﴿ أَوِلَكُ مُّمَ اللَّهِ بَلَ هُمْ قَوْمٌ يُعَدِلُونَ ﴾ ، وأنّ الثاني بيانٌ للأوَّل تجهيلُهم بقوله: ﴿ بَلَأَ كَثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [النمل: ٢١]؛ أي: جاهِلُون في أن يَعدِلوا (١٠) به غيره، أي: يُسَوُّونَ به غيره، أو يَعْدِلُونَ عنِ الحقِّ الذي هو التَّوحيدُ، ولأنّ الآثارَ السُّفْليَّةَ أَظَهَرُ منَ الآثارِ العُلويَّةِ، وأقربُ خطْوًا (٢) عند الأغبياء، ولأنّ الدلائل كلّما كانت أسهلَ مأْخَذًا كان أبينَ وأوضَحَ، فصَحَّ إبدالُ الثانيةِ منَ الأولى، والله أعلم.

قولُه: (﴿ قَرَارًا ﴾: دَحاها وسَوّاها للاستقرار)، وقال القاضي: المعنى: بإبداء بعضِها منَ الماء، وتَسويَتِها بحيثُ يَتَأتَّى استقرارُ الإنسانِ والدَّوابِّ عليها (٣).

قولُه: (قد عَمَّ المُضْطَرِّينَ بقولِه: ﴿أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ﴾)، يُريد أنّ المُضطَّرَ من لَزَّتُهُ الضَّرورةُ إلى اللَّجَأ إلى الله تعالى، وقد حُكيَ بلام الاستغراقِ فيُفيد العُمومَ، وقد يُوجدُ الدُّعاءُ منَ المُضطَرِّ والإجابة مُتخلِّفة.

⁽١) في (ف): «في أن يعدلون» ولا يصح، وفي (ط): «في أن يعدلوا» وله وجه صحيح.

⁽٢) في (ط): «خطوراً».

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٧٣).

وخُلاصةُ الجوابِ: أنَّ مَدخُولَ اللّام مُطلَقٌ، واللّامُ للجنسِ لا للاستغراقِ، والمُطلقُ يَعتملُ الكُلَّ والبَعضَ كاللَّفظ المشتَركِ، كما سَبق في أوَّل الكتاب، فيَحتاجُ في تَعيينِ أحدِ مَفهومَيْهِ إلى القَرينةِ، وقامَت قرينة شَريطة رعايةِ المصلحةِ في الإجابة فقيِّدت بها.

قال صاحب «الفرائد»: ما من مُضطَرِّ دعاهُ إلا أُجِيبَ، وأُعِيدَ نَفْعُ دُعائه إليه، إمّا في الدُّنيا، وإمّا في الآخرةِ، وذلك أنّ الدُّعاءَ: طلبُ شيءٍ، فإن لم يُعطَ ذلك الشيءَ بِعَيْنِه يُعْطَ ما هو أَجَلُّ منه، أو إن لم يُعْطَ هذا الوقتَ يُعْطَ بعدَه (١).

وقال صاحب «الانتصاف»: الإجابةُ مقرونةٌ بالمشيئةِ لا بالمصلحةِ (٢).

والقَدَريّةُ يُوقِفُونَهَا على المصلحةِ لإيجابِهم رعايةَ المصالح، وقوله: «لا يَحسُن الدُّعاءُ منَ العبدِ إلا شارِطًا فيه المصلحة» غَلطٌ، فإنّ المشيئةَ شرطٌ باتفاقٍ، ومع ذلك كَرِهَ النبيُّ ﷺ أن يقولَ: اللَّهمَّ اغفِرْ لي إن شئتَ (٣).

وقلت: التَّعريفُ للعَهْد؛ لأنَّ سياقَ الكلامِ في المشركينَ يدلُّ عليه الخطابُ بقوله: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلُفَكَآءَ ﴾، والمرادُ التَّنبيهُ على أنّهم عند اضطرارِهم في نَوازِلِ الدَّهرِ وخُطُوبِ الزَّمانِ كانوا يَلْجَؤُونَ إلى الله تعالى دون الشُّركاءِ، والأصنامِ، ويَدُلُّ على التَّنبيهِ قُولُه تعالى: ﴿ أَءَكُ مُ مَا لَلْهُ قَلِيكُ مَّا لَذَكَرُونِ ﴾.

قال صاحب «المفتاح»: كانوا إذا حَزَبهم أمرٌ دَعُوا اللهَ دُونَ أصنامِهم (٤).

⁽١) لتمام الفائدة انظر كتاب «الدعاء المأثور وآدابه» للإمام الطرطوشي، ففيه بحثٌ نافعٌ محرَّر.

⁽٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٧٧).

⁽٣) أخرج البخاري في "صحيحه" (٦٣٣٩) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسولَ الله على قال: «لا يقولَنَّ أحدُكم: اللهمّ اغفر لي إنْ شِئت، اللهمّ ارحمني إن شِئت، ليعزم المسألة، فإنّه لا مُكره له»، وهو في "صحيح مسلم" (٢٦٧٩)، و"سنن الترمذي" (٣٤٩٧) وانظر تمام تخريجه في "صحيح ابن حِبّان» (٩٧٧).

⁽٤) «مفتاح العلوم» ص٢٧٢.

وكم من مُضْطرِّ يدعوه فلا يُجاب؟ قلت: الإجابةُ موقُوفةٌ على أن يكونَ المدعوُّ به مصلحة، ولهذا لا يَحْسُنُ دعاءُ العَبدِ إلّا شارِطاً فيه المصلحة. وأمّا المضْطرُّ فمُتناوِلُ للجنسِ مُطلقا، يصلُح لِكُلِّهِ ولبعضِه، فلا طريقَ إلى الجزمِ على أحدِهما إلّا بدليل، وقد قام الدَّليلُ على البعض؛ وهو الّذي أجابَتْه مصلحة، فَبطَلَ التَّنَاوُلُ على العمومِ. ﴿ خُلَفَكَ اللَّوْضِ ﴾: خلفاءُ فيها، وذلك توارُثُهم سُكناها والتَّصرُّفُ فيها قَرْناً بعد وَرُن بالياءِ مع الإدغام، وبالتّاء قرْن. أو أرادَ بالخِلافةِ المُلكَ والتَّسلُّط. وقُرِئ: (يذكرون) بالياءِ مع الإدغام، وبالتّاء

والمعنى: إذا حَزَبَكُم أمرٌ أو قارعةٌ من قوارع الدَّهرِ إلى أن تَصِيروا آيسِينَ منَ الحياة، مَن يُجيبُكم إلى كَشْفِها، ويَجعلُكم بعدَ ذلك تَتَصدَّ فُون في البلاد كالحُلفاء ﴿ أَوِلَكُ مُّعَ ٱللّهِ ﴾؟ فلا يكونُ المُضطَرُّون عامًّا، ولا الدُّعاءُ؛ فإنّه خَصُوصٌ بمثل قضيَّة الفُلْكِ، وقد أُجِيبوا إليه في قوله تعالى: ﴿ حَتَى إِذَا كُنتُم فِ الفَلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم ﴾ الآية [يونس: ٢٢].

وقولُه: (إلا شارِطًا)، استثناءُ مفرَّغٌ؛ أي: لا يَحسُنُ دُعاءُ العبدِ كائنًا على حالٍ منَ الأحوالِ إلا هذه الحالِ. وعليه دُعاءُ الاستخارَةِ: «إن كنتَ تَعلمُ أنَّ هذا الأمرَ خيرٌ لي في دِيني ودُنْيايَ وعاقبةِ أمْري» إلى قوله: «فيَسِّرْهُ لي» (١) الحديثَ.

قولُه: (أو أراد بالخلافة المُلْكَ والتَّسلُطَ)، الجوهريُّ: الخَليفةُ: السُّلطانُ الأعظَمُ، وقد يؤنَّتُ، وأنشد الفَرّاءُ:

أبوكَ خلِيفة ولَدَنْهُ أُخرى وأنتَ خليفةٌ ذاكَ الكَمالُ (٢)

قوله: (وقُرئ: «يَذَّكُّرون» بالياء) أبو عمرو وهشام: بالياء التحتانية، والباقون: بالتاء (٣).

⁽١) وهو ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (١١٦٢) من حديثِ جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

⁽٢) انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (١: ٢٠٨).

⁽٣) وحُجّتُهم أنها قريبةٌ من المُخاطبة في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَكَةَ ٱلْأَرْضِ ﴾، فأجْرَوا بلفظِ المخاطبة إذ كانت أقربَ إليها من قوله: ﴿يَعْدِلُونَ ﴾ و﴿لَايَعْلَمُونَ ﴾. انتهى من «حجّةِ القراءات» ص٥٣٤.

مع الإدغامِ والحذْف. وما مَزِيدَة، أي: يذّكّرون تذكُّراً قليلاً. والمعنى: نفيُ التَّذكُّر، والمعنى: نفيُ التّذكُّر، والمقلَّةُ تستعمَلُ في معنى النَّفْي.

[﴿ أَمَّنَ يَهْدِيكُمْ فِ ظُلُمَتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ ٱلرِّيْكَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَى رَخْيَدِةً * أَوَلَكُ مُعَ اللَّهُ عَمَا يُشْرِكُونَ ﴾ ٦٣]

﴿ يَهْدِيكُمْ ﴾ بالنُّجومِ في السَّماء، والعلاماتِ في الأرض: إذا جنَّ اللَّيلُ عليكم مُسافرينَ في البرِّ والبحر.

[﴿أَمَّنَ يَبْدَوُّا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضُِّ آءِكَ مُّ اللَّهِ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُدُ صَلِدِقِينَ ﴾ ٦٤]

فإن قلت: كيف قيل لهم: ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ﴾ وهم مُنكِرُون للإعادة؟ قلت: قد أُزيحتْ علَّتُهم بالتَّمكينِ من المعرفةِ والإقرار، فلمْ يَبْقَ لهم عُذرٌ في الإنكار،

قوله: (والقِلَّةُ تُستعملُ في معنى النَّفْي)، وأنشد:

قليلٌ بها الأصواتُ إلا بُغامُها(١)

أي: ليس بها صوتٌ إلا صوتَ الظّباءِ، البُغَام - بالباء الموحدة والغينِ المُعجَمةِ - صَوتُ الظّبيةِ، وعليه يُحمل قولُ زُهيرِ (٢):

قليلُ الألايا حافظُ لِيَمِينِه وإن سَبقت منهُ الأليَّةُ بَرَّ تِ (٣)

(١) لذي الرمّةِ في «ديوانه» ص٢١٦ وصَدْرُه:

أنيخَتْ فألفَتْ بَلْدةً بعد بَلْدَةِ

(٣) «ديوان كُشَيرٌ عزّة» ص٣٨. والبيت من قصيدته الشهيرة:

خَليليَّ هــذا رَبْعُ عَــزَّةَ فاعقِلا قلوصَيْــكها ثم ابكيا حيثُ حلّتِ قلتُ: الألايا: جَمْعُ أليّةِ وهي اليَمينُ يحلِفُ بها الرجل. ولتهام الفائدة انظر «لسان العرب» (ألو).

 ⁽٢) كذا قال الإمام الطيبي رحمه الله، ولعله مما سبق إليه الوَهم، وإلا فإنّ قائل ذلك هو كُثُـيّرٌ عَزَّةَ، كما سيأتي بيانه.

﴿ مِنَ السَّمَآءِ ﴾ الماءَ، ومن ﴿ ٱلْأَرْضِ ﴾ النَّبات. ﴿ إِن كُنتُمْ صَكِدِقِينَ ﴾ أنَّ معَ الله إلهاً فأينَ دليلُكُم عليه؟

[﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ۚ وَمَا يَشْعُرُنَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ ٢٥]

فإن قلت: لم رَفَع اسمَ الله، واللهُ يتعالى أن يكونَ مَّن في السمواتِ والأرض؟ قلت: جاءَ على لُغةِ بني تَميم،

قولُه: (جاء على لُغة بني تميم)، قال المالكيُّ (١) في «التَّسهيل»: وأجاز التَّمِيميُّونَ إتباعَ المُنقَطِع إن صحَّ إغناؤه عن المُستثنى منه، وليس من تَغْليب العاقِلِ على غيرِه فيَختَصَّ بأحد وشَبههِ، وقال في الشَّرح: لُغة بني تميم إعطاءُ المُنقَطِع المؤخَّرِ من مُستثنياتِ «إلا» في غير الإيجابِ منَ الإتباعِ ما للمُتَّصل، فيقولون: ما فيها أحدٌ إلّا زيدٌ، كما يقول الجميع، وعلى لُغتهم قولُ الرَّاجِزِ:

وبَلْدةٍ ليس بها أنيسُ إلا اليَعافيرُ وإلَّا العِيسُ (٢)

⁽١) يعني ابن مالك النحوي صاحب «الألفية» المشهورة في «النحو».

⁽٢) لجِران العَوْدِ في «ديوانه» ص٥٣٠. وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٢)، ولتهام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (٤: ١٢٣).

.....

به عمّا قبلَه مُمتَنِعٌ إلّا بتكلُّفٍ. وزَعَم المازنيُّ: أنّ إتباعَ المُنقَطِعِ من تَغْليبِ ما يَعقِلُ على ما لا يَعقِلُ.

قال ابن خَروفٍ: وهذا فاسدٌ، لأنّه لا يُتوهَّمُ ذلك إلا في لفظِ واحدٍ، والذي يُبدَل منه في هذا الباب ليس بلفظِ واحدٍ، بل أكثرُ مِن أن يُحصى.

ثم قال المالكيُّ: زَعم الزمخشريُّ أنَّ قولَه تعالى: ﴿ لَا يَعَالَمُ مَن فِي السَّمَوَتِ وَٱلأَرْضِ الْغَيْبَ الْمَاللَهُ ﴾ استثناءٌ منقطعٌ جاء على لُغة تميم؛ لأنّ الله تعالى، وإن صحَّ الإخبار عنه بأنه في السّماوات والأرض، وإنّما ذلك على المَجازِ، لأنّه مقدَّسٌ عن الكوْنِ في مكانٍ، بخلاف غيرِه، فإنّه إذا أُخبِرَ عنه بأنّه في السّمواتِ أو في الأرض، فإنّه كائنٌ فيهما حقيقةً، ولا يصحُّ حَمُّلُ اللّه في حالٍ واحدٍ على الحقيقة والمَجازِ، والصَّحِيحُ عندي أنّ الاستثناءَ في الآية متَّصلٌ، وفي مُتَعلَقِه بغير «استقر» من الأفعال المنسوبةِ على الحقيقةِ إلى الله تعالى، وإلى المَخلوقينَ كذكر ويُدكر ويُدكر في السَّماوات والأرضِ الغيبَ إلّا الله تعالى.

ويجوزُ تعليق «في» بـ «استقر» مسندًا إلى مضافٍ حُذف، وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه؛ أي: لا يعلم مَنِ استقرَّ ذِكْرُه في السَّماواتِ والأرضِ الغيبَ إلّا الله، ثم حُذف الفعلُ والمضاف، واستَتَر الضَّميرُ لكونه مرفوعًا، هذا على تسليم امتِناع إرادةِ الحقيقةِ والمَجازِ في حالةٍ واحدةٍ، وليس عندي مُمتَنِعًا كقولهم: القلمُ أحدُ اللِّسانينِ، والخالُ أحدُ الأبوينِ، ولقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَيْ صَنَّ فَي السَّمَاوَنَ عَلَى النَّيِيِ ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ويُمكنُ أن يكونَ ﴿ مَن فِي السَّمَوَتِ وَالْمَرْضِ إِلّا الله أَي علم غيبَ مَن في السَّماواتِ والأرضِ إلّا الله أي

وقلت: المصنِّف ما اختار المذهب التميميَّ اضطرارًا إليه، بل مُراعاةً لتلك النُّكتةِ، وَتَحْقيقُها على ما ذَكره صاحب «المفتاح»، ومن البناء على هذا التَّنويع؛ أي: على الدَّعوى قولُه: «تَحَيَّةُ بينِهم ضَربٌ وَجيعٌ»(١).

⁽١) سبق تخريجه، وأنه من شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي.

••••••••••••••••••••••••••••••

وقولُه تعالى ﴿يَوْمَلَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّامَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبِسَلِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩] وقولُه:

وبَلدةٍ ليس بها أنيسُ إلّا اليعافيرُ وإلّا العِيسُ (١)

قال في فصل المستثنى منه، أي: أنيسُها ليسوا إلَّا إيَّاها. وقال فيه:

وقَفتُ فيها أُصَيلًا لا أسائلُها عَيَّتْ جَوابًا وما بالرَّبْعِ من أحدِ إلّا أوارِيُّ^(۲).....

أراد إن كان الأواريُّ يُعَدُّ أحدًا، فلا أحدَ فيه بها إلا إيّاه (٣).

وعليه كلامُ المصنّف: «إن كان اللهُ ممّن في السّماواتِ والأرضِ، فهمُ يَعلمون الغيبَ»، أي: المقصودُ من إدخالِ رَبِّ العِزَّةِ في المُستَثنى منه بالدَّعوى، وجَعْله جنسًا منهم كما سَبق، ثم الإخراج بالمُستَثنى قَطع القولَ بنَفْي معرفةِ الغيبِ مَّن في السَّماواتِ والأرضِ، وأنّ استِحَالةَ عِلْمِهمُ الغيبَ كاستحالة أن يكون اللهُ منهم، والفَرْقُ بينَ الآيةِ والمثالِ: أنّه في الآية أدخلَ اللهَ عزَّ وجلَّ فيمَن في السَّماواتِ والأرضِ؛ لِيَجعلَ غيرَه مثلَه في معرفة الغيبِ ادِّعاءً، وهو المرادُ بقوله: «فهُم يعلمونَ الغيبَ»، وفي المثال عكسُه، وذلك أنّ عِلْمَ اللهِ غامِرٌ لكلِّ عالم، وسلطانُ الإنسِ غالبٌ على كل مَن دُونَه، وكذا المثالانِ؛ أعني: «القلمُ أحدُ اللَّسانينِ» وهو المرادُ بقوله: «تَحِيَةُ بينِهم ضربٌ وَجِيعٌ». وقول الفرزدق:

أبي أحمد الغَيْثَ ينِ صَعْصَعةُ الذي متَى تُخلِفُ الجَوْزاءُ والنجمُ يُمْطِر (١)

⁽١) «مفتاح العلوم» ص٢٧٢.

⁽٢) للنابغة الذبياني، وقد سبق تخريجه، وتمامُ البيت:

[·] الله المعلق المسلم ا

⁽٣) «مفتاح العلوم» ص٩٠٥. ووقع فيه: «إلاّ هو» بدلًا من «إلّا إيّاه».

⁽٤) لم أجده في «ديوانه»، ولم أهتدِ إليه فيها بين يديّ من مصادر التخريج.

حيثُ يقولون: ما في الدَّارِ أحدٌ إلَّا حمار، يريدون: ما فيها إلَّا حمار، كأنَّ أحداً لم يُذْكَر. ومنه قوله:

عَشيَّة مَا تُغنِي الرِّماحُ مكَانَها ولا النَّبلُ إلاَّ المشرَفيُّ المُصَمَّمُ

فهو إلى باب عُموم المَجاز أقربُ من إرادة الحقيقةِ والمجاز معًا.

وممّا يقوِّي هذا التأويلَ ما ذكره صاحبُ «التقريب»، وفي الكلام تَعقيدٌ يَنْحَلُّ ببيانِ أمرَينِ: الأول: تَوقُّف النُّكتةِ على لغة التَّميمي، والثاني: موازنةُ الآيةِ بالبيتِ. أمّا الأوَّل، فتلخيصُه: إن كان اللهُ ممَّن فيها، وهو يَعلمُ الغيبَ ففيها مَن يَعلمُ الغيب؛ أي: استحالتُه كاستحالتِه. وأما الثاني: فلِتوقُّفها على تقدير شَرطِيَّة مثل: إن كان اليَعافيرُ أنيسًا ففيها أنيسٌ، وهذا إنها يصحُّ على التَّميميِّ، وجَعْلِه بَدَلًا من جنس الأوَّلِ على سبيل الفَرضِ والتَّقديرِ لتَصِحَّ تلك الشَّرطيَّةُ، وأمّا على الحجازيِّ ونَصْبه على أنّه مستثنَّى مُنقطِعٌ؛ أي: مذكورٌ بعلَ «إلّا» غيرُ مُحَرَّج، فليس فيه أنّه من جنس الأوَّل، لا حقيقةً ولا فَرَضًا، فقدِ انكشَف المقصودُ، ولله الحمد.

قولُه: (عَشيَّةَ مَا تُغْنِي الرِّمَاحُ) البيت (١)، النَّبُلُ: اسمُ السِّهام العربية، والمشْرَفيُّ: السَّيفُ، قال أبو عُبيدةَ: نُسب إلى مَشارِف، وهي قرى من أرض العرب (٢) تَدْنُو مِنَ الرِّيفِ، يُقال: سَيفٌ مَشْرَفيٌّ، ولا يُقال: مَشارِفيُّ؛ لأنّ الجمعَ لا يُنسبُ إليه.

مكانهَا، أي: مكان الرِّماح، وهي الحربُ، وقيل: مكانهَا، أي: نَفْسَها، وهو الوَجْهُ. والمُصمِّمُ: المُحدَّدُ الذي يُصيبُ المفْصِلَ، وعادةُ المُحارِبينَ أن يَتَناضَلُوا أوَّلًا، فإذا تَقارَبُوا حاربوا بالرِّماح، وإذا التَقَوا ضارَبُوا بالسُّيوفِ.

يَصِفُ التِحامَ الحربِ، والتقاءَ الصَّفَّينِ، بحيث لا يُغْني النَّبُلُ ولا الرِّماحُ، ولم يَبْقَ إلا الضَّرْبُ بالشَّيوفِ، أي: ما يُغْني إلا السَّيفُ.

⁽۱) البيت لضرار بن الأزور قاله في حروبِ الردّة، كما في «خزانة الأدب» (٣: ٣١٨) وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٤–٣٢٥).

⁽٢) في (ط): «العراق».

وقوهُم: ما أتاني زيدٌ إلّا عمرو، وما أعانه إخوانُكم إلّا إخوانُه، فإن قلت: ما الدّاعي إلى اختيارِ المذهبِ التّمِيميِّ على الحجازيّ؟ قلت: دعتْ إليه نُكتةٌ سَرِيّة. حيثُ أَخرِجَ المُستنى عَرجَ قولِه: إلّا اليعافير، بعدَ قولِه: ليسَ بها أنيس؛ ليؤُولَ المعنى إلى قولِك: إن كانَ الله ممّن في السّمواتِ والأرض، فهُمْ يعلَمُون الغيب، يعني: أنّ علمَهمُ الغيبَ في استحالتِه كاستحالةِ أن يكونَ اللهُ منهم، كما أنّ معنى ما في البيت: إن كانت اليعافيرُ أنيساً ففيها أنيس؛ بتناً للقولِ بخُلُوها عن الأنيس. فإن قلت: هلّا زعمتَ أنّ الله مَن في السّمواتِ والأرض، كما يقولُ المتكلّمون: الله في كلّ مكان، على معنى أنّ عِلْمَه في السّمواتِ والأرض، كما يقولُ المتكلّمون: الله في كلّ مكان، على معنى يأبى ذلك أنّ علمَه في السّمواتِ والأرض بَجاز، وكونَهم فيهنّ حقيقة، وإرادةُ المتكلّمِ بعبارةِ واحدةِ حقيقة ومجازاً غيرُ صحيحة، على أنّ قولك: من في السّمواتِ والأرض، وعن يغيم على أنّ قولك: من في السّمواتِ والأرض، وعن صفاتِه واحد: فيه إيهامُ تسوية، والإيهاماتُ مُزالةٌ عنه وعن صفاتِه تعالى. ألا تـرى كيفَ قال عَلى قال: ومن يَعْصِهِما فقد غـوى -:

قولُه: (نُكْتَةٌ سَرِيَّة)، الجوهريُّ: واسْتَرَيتُ الغَنَم والنَّاسَ، أي: اختَرْتُهم، وهي سَرِيُّ إبلِه وسَراةُ مالِه^(۱).

قولُه: (ومَن يَعصِهِما فقد غَوَى)، روينا عن مسلم وأبي داود والنَّسائيِّ عن عَديِّ بن حاتم: أن رجلًا خَطبَ عندَ رسول الله ﷺ فقال: ومن يُطِعِ الله الله عَلَيْ فقال: ومن يُطِعِ الله ومن يَعصِها فقد غَوَى، فقال له رسولُ الله ﷺ: «بِئسَ الخطيبُ أنتَ، قُل: ومَن يَعصِ الله ورسولَه» (٣) وذلك أنّ في الجَمعِ بالضَّمير ما يُوهِمُ التَّسوية، والعَطفُ بالواو وإن دلَّ على الجَمْع والتَّسوية في الفعل، لكن في الإفرادِ وجَعْلِ أحدِهما مَتْبوعًا والآخرِ تابعًا ما يُزيل

⁽١) فالسريّة هنا: الشريفة المستجادة.

⁽٢) لفظ الجلالة «الله» غير موجود في (ف).

⁽٣) أخرجه مسلم (٨٧٠)، وأبو داود (١٠٩٩)، والنسائي (٦: ٩٠).

.....

ذلك التَّوهُّمَ، هذا ما يَقتضيه ظاهرُ كلام المصنِّف، ولكنه يُشكِلُ بها رواه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ عن أنسٍ، قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلاث مَن كُنَّ فيه وَجَدَ بهنَّ طَعْمَ الإيمانِ: مَن كان اللهُ ورسولُه أحبَّ إليه ممّا سِواهُما» الحديث(١).

ووجَّهَ القاضي: ثنَّى الضَّميرَ هاهنا إيهاءً إلى أنَّ المعتَبرَ هو المجموعُ المركَّبُ منَ المَحبَّينِ؛ لأنّ كلَّ واحدةٍ منهما وحدَها ضائعةٌ لاغيةٌ، وأمر بالإفرادِ في حديث عَديِّ إشعارًا بأنّ كلَّ واحدٍ من العِصْيانَينِ مستقلُّ باستلزام الغِوَايةِ؛ لأنّ العطفَ في تقدير التَّكريرِ، والأصلُ فيه الاستقلالُ في كلِّ منَ المَعطُوفَينِ في الحُكم (٢).

وقلت: يؤيِّد الأوَّلَ قولُه تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُجِبُونَ اللهَ فَاتَبِعُونِي يُحْبِبَكُمُ اللهُ ﴾ [آل عمران: [٣] حيث جَعل متابعة رسولِ الله ﷺ مَبْنيةً على محبَّة الله، وسَببًا لمحبَّته تعالى ٣٠].

والثاني قوله ﷺ: «تَركتُ فيكم أمرَينِ لن تَضِلُّوا ما تَمَسَّكتم بِهما: كِتابَ الله وسُنَّـةَ نبيِّه». أخرجه مالكُ عن أنس بن مالكِ(٤).

وقال ﷺ: «لا أعرِفَنَّ الرَّجلَ منكم يأتيه الأمرُ من أمري، إمّا^(٥) أمرتُ به أو نهيتُ عنه، وهو مُتَّكئُ على أرِيكَتِه فيقول: ما نَدْري ما هذا، عندنا كتابُ الله، وليس هذا فيه، وما لرسولِ الله ﷺ أن يقولَ ما يُخالِفُ القرآنَ، وبالقرآنِ هَداهُ الله». أخرجه رَزِينٌ عن أبي رافع،

⁽١) أخرجه البخاري (١٦)، ومسلم (٦٧)، والترمذي (٢٦٢٤)، والنسائي (٨: ٩٤).

⁽٢) لم أجده في «أنوار التنزيل»، فلعل مَظِنَّتَه «شرح مصابيح السنة» للإمام البيضاوي.

⁽٣) لتمامِ الفائدة انظر: «المحرّر الوجيز» لابن عطية ص٢٩١.

⁽٤) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مالك بلاغاً في «الموطأ» (٢: ٨٩٩)، ووصله الترمذي (٣٧٨٨) بلفظ: «كتاب الله ... وعترتي أهل بيتي» وقال: هذا حديثٌ حسَن غريب.

⁽٥) في (ط): «أنا»، والمثبت هو الموافق لما في «جامع الأصول» (١: ٢٨٣)، ولفظ الحديث في أكثر مصادره: «مما أمرتُ به...».

«بئس خطيب القوم أنت»؟ وعن عائشة رضي الله عنها: « من زَعَمَ أنّه يعلمُ ما في غدٍ فقد أعظمَ على الله الفِرْية»، واللهُ تعالى يقول: ﴿ قُل لا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَ الْأَرْضِ غَدِ فقد أعظمَ على الله الفِرْية»، واللهُ تعلى عقيبه عن الخلق ولم يُطلِعْ عليه أحداً؛ لئلا يأمنَ أحدٌ من عبيدِه مكرَه. وقيل: نزلتْ في المُشركينَ حينَ سألوا رسولَ الله على عن وقتِ السّاعة. ﴿ أَيّانَ ﴾ بمعنى متى، ولو سُمِّي: لكان فعّالاً؛ من آنَ يَئِينُ، ولا نصرَف. وقُرِئ: (إيّان) بكشر الهمزة.

وقد روى التّرمذيُّ وأبو داود عنه نحوَه (١).

وأما حديث عائشة رَضِيَ الله عنها فقد رواه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن مَسروق عن عائشةَ رَضِيَ الله عنها وأوَّلُه: من زَعَم أنَّه يُخبِرُ ما في غَدِ^(٢).

النِّهاية: الفِريَةُ على الله: الكَذِبُ، يُقال: فَرَى يَفْرِي فَرْيًا، وافتَرى يَفتَري افتِراءً: إذا كَذَب، وهو افْتِعالٌ منه.

قولُه: (لَكَانَ فَعَالًا)، أي: لا تكون الألفُ والنُّونُ زائدتينِ^(٣)، فيكون مُنصرَفًا، قيل: أورَدَ هذه المسألة لئلّا يُظنَّ أنّه من باب حَسّان، حيث يجوز صَرْفُه وعَدمُه، لو جُعل منَ الحُسْن أو الحِسِّ.

الجوهريُّ: أيَّان، معناه: أي حِينَ، وهو سؤالٌ عن زمانٍ مثل: متى، وإيانَ بكسر الهمزة: لُغة سُلَيم، حكاها الفرّاءُ(٤)، وبه قرأ السُّلَمي (٥) «إيَّانَ يُبعَثُونَ»[النحل: ٢١].

⁽١) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٨٦١) وأبو داود (٣٠٥٠) والترمذي (٢٦٦٣) وابن ماجه (١٣) وصححه ابن حِبّان (١٣) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد».

⁽٢) أخرجه البخاري (٤٨٥٥) ومسلم (١٧٧) والترمذي (٦٠ ٦٨).

⁽٣) في النسخ الخطية: «زائدتان» وهو خطأ.

⁽٤) في «معاني القرآن» (٢: ٩٩) وزاد: وقد سمعتُ بعضَ العربِ يقول: متى إيوان ذاك.

⁽٥) يعني أبا عبد الرحمن كما صرَّح به الفرّاء.

[﴿ بَلِ اَدَّرَكَ عِلْمُهُمْ فِ ٱلْآخِرَةَ بَلْهُمْ فِي شَكِي مِنْهَا بَلْهُم مِنْهَا عَمُونَ ﴾ ٦٦] وقُرِئ: (بل أَدْرَكَ)، ﴿ بَلِ ٱذَرَكَ ﴾، (بل ادّرَك)، (بل تَدارَك)، (بل أأَدْرَكَ) بهمزَتَيْن.

قولُه: (وقرئ: بل أَدْرَكَ)، إلى قوله: (فهذه ثنتا عشرةَ قراءةً)، قرأ ابن كثير وأبو عمرو: «بل أَدْرَكَ» بقطع الهمزة، وإسكانِ الدالِ من غير ألفٍ على وزن أفْعَل، والباقون بوَصْل الألف وتشديدِ الدّالِ وألف بعدَها.

قال ابن جِنِّي: قرأ سليهانُ وعطاءُ ابنا يسار (١) «بَلَ أَدْرَكَ» بفتح اللاّم ولا همزة ولا ألف، ورُويَ عنهها: «بَلَ ادَّرَكَ» بفتح اللّام، ولا هَمْزَ وتشديدِ الدّال، وليس بعد الدال ألف، وقرأ: «بَلِ آذْرَك» الحَسن وابنُ مُحَيَّصن.

وقرأ: «بلى» بياء «آذرَكَ» ممدودًا ابنُ عبّاس، وقرأ «بَلِ ادَّرَك» مخفوضَ اللّام، مشدَّدةَ الدالِ الحَسَنُ، وقرأ: «بَلْ تَدَارَكَ» أُبيُّ بن كعب (٢٠).

وقال الزَّجاجُ: مَن قَرأ: «بل أَدْرَكَ علِمُهم» فعلى التَّقرير والاستخبار، كأنّه قيلَ: لم يُدرِكْ عِلمُهم في الآخِرة، أي: ليس يَقِفُون في الدُّنيا على حَقيقتِها ثمَّ بيَّن ذلك بقوله: ﴿بَلَ هُمْ فِي شَكِي مِنْهَا ﴾. والقراءةُ الجيِّدةُ ﴿أَدَّرَكَ ﴾ على معنى: تَدارَكَ، بإدغام التاء في الدَّالِ فتصير دالًا ساكنة، فلا يُبتَدأُ بها، فيُأتي بألفِ الوصلِ لِيَصِلَ إلى التكلُّم بها. وإذا وقفت على «بل» وابتَدأْتَ قلتَ: «ادّارَكَ»، فإذا وصَلتَ كَسرتَ اللَّامَ في «بل» لسُكونها وسكون الدال، وسقطتِ الألفُ؛ لأنّها ألفُ وَصْل (٣).

وقال ابن جِنِّي: أمَّا «بل ادْرَكَ» فعلى تخفيفِ الهمزةِ بحَدْفِها، وإلقاءِ حَركتِها على اللّام الساكنةِ قبلَها كقولِكَ في ﴿قَدْأَفَلَحَ ﴾: «قَدَ افْلَحَ»، وأما «بَلَ ادَّرَكَ» بفَتح اللّام، فكان قياسُه «بَلِ ادَّرَكَ» بكسرِ اللّام لسُكونِها وسُكونِ الدّالِ بعدَها، إلّا أنّه فُتحتِ اللّامُ؛ لأنّ في ذلك «بَلِ ادَّرَكَ» بكسرِ اللّام لسُكونِها وسُكونِ الدّالِ بعدَها، إلّا أنّه فُتحتِ اللّامُ؛ لأنّ في ذلك

⁽١) في (ح) (ف): «بشار» وليس بشيء.

⁽Y) «المحتسب» (Y: 127).

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٧-١٢٨).

(بل آادْرك)، بألفِ بينَهُما. (بلَ ادْرك) بالتّخفيف والنّقل. (بَلَ ادَّرَك) بفتح اللّام وتشديد الدّال. وأصلُه: بلْ أدّرك؟ على الاستفهام. (بلى أدرك)، (بلى آادرك)، (أم أدْرك) فهذه ثنتا عَشْرة قراءة، و(ادّارك): أصلُه: تدارك، فأدغمت التّاءُ في الدّال. وادَّرَك: افْتَعَل. ومعنى أدرك علمُهم: انتهى وتكامَل. ﴿أَدَّرَكَ ﴾ التّاءُ في الدّال. وادَّرَك: افْتَعَل. ومعنى أدرك علمُهم: انتهى وتكامَل. ﴿أَدَّرَكَ ﴾ تتابع واستَحْكم. وهو على وجهَيْن، أحدُهما: أنّ أسبابَ استحكامِ العلمِ وتكاملِه بأن القيامة كائنةٌ لا ريبَ فيها، قد حصلتْ لهم ومُكّنُوا من معرفتِه، وهم شاكُون جاهلُون، وذلك قولُه: ﴿بَلَهُم فِي شَتِي مِنْهَا بَلَهُم مِنْهَا عَمُونَ ﴾: يريدُ المُشرِكينَ ممّن في السّمواتِ والأرض؛ لأنّهم لما كانوا في جُملتِهِم نُسِبَ فعلُهُم إلى الجميع، كما يُقال: في السّمواتِ والأرض؛ لأنّهم لما كانوا في جُملتِهِم نُسِبَ فعلُهُم إلى الجميع، كما يُقال:

إزالةً لالتقاءِ السّاكنينِ، وعُدُولًا إلى الفتحةِ لخفَّتِها كما رُوِّينا عن قُطْرب: أنَّ منهم من يقولُ: ﴿ قُمَ الليل ﴾، وبِعَ الثَّوْبَ.

وأمّا «بَلْ آذْرَك» فإنّ «بَلْ» استئنافٌ، وما بعدَها استفهامٌ، كها تقول: أزَيدٌ عندَك؟ بل أجعفرٌ عندك؟ ترْكًا للأوَّلِ إلى غيرِه لا تَراجُعًا عنه (١).

وأمّا «بَلَى» فكأنّه جوابٌ، وذلك أنّه لمّا قال: ﴿ قُلُ لَا يَعْلَمُ مَن فِ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبُ إِلَّا اللهُ وَ اللهُ عَلَى اللّ

قولُه: (يُريد المشركينَ ممَّن في السَّماواتِ)، يعني: الضَّمائرَ في قوله: ﴿عِلْمُهُمّ ﴾، ﴿بَلَ هُمُ ﴾، ﴿بَلَ هُمُ ﴾، و﴿هُم مِنْهَا عَمُونَ ﴾ [النمل: ٦٦] للمشركين، وكلُّها راجعةٌ إلى قوله: ﴿مَن فِي السَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [النمل: ٦٥] وفيهما المؤمنون، لكن لمّا كان المشركون في جُملتهم نُسِبَ فِعْلُهم إلى الجميع.

⁽١) وزاد ابن جني: ﴿ولكن للانتحاءِ عنه مِن بَعْدِه إلى غيرهُۗ .

⁽Y) قوله: (فقيل له: بلي، ثم استؤنف، سقط من (ح) و(ف).

⁽٣) «المحتسب» (٢: ١٤٣).

بنو فلانٍ فعلوا كذا؛ وإنّا فعلَه ناسٌ منهم. فإن قلت: إن الآية سِيقتْ لاختصاصِ الله بعلمِ الغيب، وأنّ العبادَ لا علمَ لهم بشيءٍ منه، وأنّ وقت بَغيْهِم ونُشورِهِم من جُملةِ الغيبِ وهُم لا يشعُرُون به، فكيفَ لاءَم هذا المعنى وصْفَ المُشركينَ بإنكارِهمُ البعث مع استحكامِ أسبابِ العلمِ والتّمكُّنِ من المعرفة؟ قلت: لمّا ذكرَ أنّ العبادَ لا يعلمون الغيب، ولا يَشعُرون البعث الكائنَ ووقتَه الّذي يكونُ فيه، وكان هذا بياناً لعَجْزِهِم ووصفاً لقصورِ علمِهم: وصَلَ به أنّ عندَهُم عجزاً أبلغَ منه، وهو أتهم يقولون للكائنِ ووصفاً للله والتحكامِ العلمِ وقتُ جزاءِ أعالِم لا يكون، مع أنّ عندَهُم أسبابَ معرفةِ للذي لا بُدّ أن يكونَ، وهو وقتُ جزاءِ أعالِم لا يكون، مع أنّ عندَهُم أسبابَ معرفة كونِه، واستحكامِ العلمِ به. والوجهُ الثّاني: أن وصْفَهم باستحكامِ العِلمِ وتكامُلِه عَمُوا عن إثباتِه الّذي الطّريقُ إلى علمِه مسلوك، فضلاً أن يعرفوا وقتَ كونِه الّذي لا طريقَ إلى معرفتِه:

قولُه: (إن الآية سِيقَت)، تلخيصُ السُّؤال: أنَّ قولَه: ﴿لَا يَعَلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ ﴾ الآية، دلَّ على أنه تعالى هو وحدَه يعلمُ الغَيب، وقولُه: «بل أدرك علمُهم» دلَّ على تَكامُل عِلْمِهم واستحكامِه في أنَّ القيامة كائنةٌ، وأنهم مع ذلك مُنكِرون؛ فأيُّ مناسبةِ بينَهما حتى توسَّطت بينَهما كلمةُ الإضراب؟

وأجاب بجوابين:

أحدهما: أن الثانية وَردت مُستَطْردة، والمناسبةُ بينَهما إثباتُ العَجْزَينِ، الثاني أبلغُ منَ الأَوَّلِ.

وثانيهما: أنّ الآية الأُولى نافيةٌ لمعرفته علمَ الغَيبِ العامَّ عنهم مُطلقًا، والثانية نافيةٌ لمعرفةِ العلمِ الخاصِّ على وَجهٍ أَبلَغُ من نَفْيِه لمعرفةِ العلمِ على النَّهكُّم لإرادةِ النَّفي أَبلَغُ من نَفْيه مطلقًا، وإليه الإشارةُ بقوله: «فَضْلًا أن يَعرفوا وَقتَ كونهِ الذي لا طريقَ إلى مَعرفته» فجاء التَّرقي من الأدْوَنِ إلى الأغلَظِ.

وفي «أدرَكَ علمُهُم» و ﴿أَذَرَكَ عِلْمُهُمْ ﴾: وجه آخر، وهو أن يكونَ أدرك بمعنى انتهى وفَنِي، من قولِك: أَدْرَكَتِ الشَّمَرَة؛ لأنّ تلك غايتُها الّتي عندَها تُعْدَم، وقد فسَّره الحسنُ رضيَ الله عنه باضمحلَّ علمُهم. وتدارك: من: تدارَكَ بنو فُلان؛ إذا تتابَعُوا في الهلاك. فإن قلت، فها وجه قراءة من قرأ: بل أأَدْركَ على الاستفهام؟ قلت: هو استفهامٌ على وجه الإنكار لإدراكِ علمِهم، وكذلك من قرأ: أمْ أَدْرَك. وأم تدارك؛ لأنّها أمْ الّتي بمعنى بل والهمزة. فإن قلت: فمن قرأ: بلى أدرك، وبلى أأدرك؟ قلت: لمّا جاء ببلى، بعدَ قولِه: ﴿وَمَايَشُعُونَ ﴾ كان معناه: بلى يشعرون، ثمّ فسر الشُّعورَ بقولِه: أَدْرَكَ علمُهم بوقتِ الآخرةِ على سبيلِ التَّهكُمِ الذي معناه: المُبالغةُ في نفي العِلْم، فكأنّه قال: شعورُهم بوقتِ الآخرةِ على سبيلِ التَّهكُمِ الذي معناه: المُبالغةُ في نفي العِلْم، فكأنّه قال: شعورُهم بوقتِ الآخرةِ أنَّهم لا يعلمون كونَها، فيرجِعُ إلى نفي الشَّعورِ على أبلغِ ما يكون. وأمّا بوقتِ الآخرةِ أنَّهم لا يعلمون كونَها، فيرجِعُ إلى نفي الشَّعورِ على أبلغِ ما يكون. وأمّا

قولُه: (وفي «أدرك عِلمُهم» و﴿أدَّرَكَ عِلْمُهُمْ ﴾: وَجَهٌ آخَـرُ)، عطفٌ على قولِه: «ومعنى «أدركَ عِلمُهم في الآخرة»: انتَهى وتَكامَلَ».

ويجوز أن يكون متفرِّعًا على الجواب الثاني، أي: أنَّ «أدرَك» و«ادَّارَك» إما مَنفيّانِ على التَّهكُّم، أو معناهما: انتهَى وفَنِيَ؛ ليحصلَ التَّرقِّي من النَّفي إلى النَّفي.

قولُه: (من: تَدارَك بَنُو فلانٍ اإذا تَتابَعُوا في الهَلاك)، ومنه بيتُ الحَماسةِ:

أبعْد بَني أُمِّي الذين تَتابَعُوا أُرجِّي الحياةَ أم مِنَ الموتِ أجزَعُ (١)

قولُه: (فها وجهُ قراءةِ مَن قرآ: «بل أأدرك»؟)، الفاء دلَّت على الإنكارِ، يعني: هَبْ أَنْك فسَّرتَهُما بمعنى: انتهى وفَنِيَ، فها تفعلُ بالاستفهام الوارد على التقرير؟ وأجاب: أجْعَلُهُ إنكاريَّا، وهو نَفْيٌ أيضًا.

قولُه: (فمَن قرأ: «بَلَى»)، إنكارٌ آخَرُ على التأويل بالنَّفْي، وأجاب بما يُوافقُ النَّفْيَ بِالتَّهكُّم لقراءة، وبالإنكار على وَجْهِ بُرْهانيٍّ لأُخرى.

⁽١) للبراء بن رِبْعيِّ الفَقْسيِّ، انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١:١٠١).

من قرأ: بلى أأدرك؟ على الاستفهام فمعناه: بل يشعرون متى يُبْعَنون، ثمّ أنْكرَ علمَهم بكونِها، وإذا أنكرَ علمَهم بكونِها لم يتحصَّل لهُم شعورٌ بوقتِ كونِها؛ لأنَّ العلمَ بوقتِ الكائِنِ تابعٌ للعلمِ بكونِ الكائِنِ. ﴿ فِي ٱلْآخِرَةِ ﴾ في شأنِ الآخِرةِ ومعناها. فإن قلت: هذه الإضراباتُ الثّلاثُ ما معناها؟ قلت: ما هي إلّا تنزيلٌ لأحوالهِم: وصَفَهُم أوّلاً بأنّهم لا يعلمون أنّ القيامة كائنة، ثمّ بأنّهم يخبِطُون في شكِّ ومِرية؛ فلا يُزيلُونَه، والإزالةُ مُستطاعة. ألا ترى أنّ من لم يسمع اختلافَ في شكِّ ومِرية؛ فلا يُزيلُونَه، والإزالةُ مُستطاعة. ألا ترى أنّ من لم يسمع اختلافَ المذاهبِ وتضليلَ أربابِها بعضِهم لبعض: كان أمرُه أهونَ ممّن سمع بها وهو جاثِمٌ لا يشخصُ به طلبُ التّمييزِ بينَ الحقِّ والباطل، ثمّ بها هو أسوأُ حالاً وهو العمى، وأن يكونَ مثلَ البهيمةِ قد عَكَفَ همَّه على بطنِه وفَرْجِه، لا يخطرُ ببالِه حَقّاً ولا باطلاً، ولا يكونَ مثلَ البهيمةِ قد عَكَفَ همَّه على بطنِه وفَرْجِه، لا يخطرُ ببالِه حَقّاً ولا باطلاً، ولا يُفكّرُ في عاقِبة. وقد جعل الآخرة مبدأ عهاهم ومنشأه؛ فلذلك عدّاه بـ (مِن العرن عن العرن) دون (عن العرن) وقد جعل الآخرة مبدأ عهاهم ومنشأه؛ فلذلك عدّاه بـ (مِن العرن) دون (عن العرن) وقد العرن المقاه وقد عَدَاه وقد عَدَاه وقد عَدَاه وقد عَدَاه وقد العرن العرب المنها وقد عَدَاه وقد عَدَاه وقد عَدَاه وقد عَدَاه وقد العرب الله عَدَاه وقد عَدَاه وقد العرب المناه وقد العرب المناه وقد العرب المناه وقد العرب المناه وقد عَدَاه وقد العرب المناه وقد العرب المناه وقد المناه وقد العرب المناه وقد العرب المناه وقد العرب المناه وقد العرب المناه وقد المناه وقد العرب العرب المناه وقد العرب المناه المناه المناه وقد العرب المناه وقد المناه وقد العرب المناه وقد العرب المناه وقد المناه المناه وقد المناه والمناه وقد المناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمن

قولُه: (ثم أنكرَ عِلمَهم بكُوْنها)، أي: قال: «أدرَكَ عِلمُهم في الآخرةِ»، بمعنى: ما أدَرك علمُهم في الآخرةِ»، بمعنى: ما أدَرك علمُهم في نفس الآخِرَةِ، والمراد: نَفْيُ عِلْمِهم بمعرفة وَقتِها بالطَّريق البُرهانيِّ، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنّ العلمَ بوَقتِ الكائن تابعٌ العلمَ بكونِ الكائِن».

قولُه: (ما هي إلا تَنزيلٌ لأحوالهِم)، أي: لجَهْلِهم بأحوال القيامةِ، المعنى: كيف يَشعرون وَقتها، وهم لا يَعلمون كيف كونها، وأنّ البعث والحشرَ ثابتٌ في نَفْسِه؟ فإنّ الأوّل تابعٌ للثاني، بل كيف يشعرون كونها، وهم خابطون في ظَلْهاء الشَّكَ؟ فإنّ الجاهلَ أهونُ حالًا من الشاكِ الذي يتخبَّط في شكّه لِم يحتاجُ الثاني إلى إزالة الشَّكِ، ثم تحصيلُ العلمِ بخلاف الجاهلِ، وكيف يُزيلون الشَّكَ وهم كالبَهائمِ في العَمَى؟ فقولُه: «ثمّ بها هو أسوأُ حالًا» الحلف على قولِه: «ثم بأنّهم يَخْبِطُون»، وقوله: «فلا يُزيلُونَه» إلى قوله: «بينَ الحقّ والباطلِ» متفرّع على قولِه: «ثم بأنّهم يَخْبِطُون» والأسلوب من باب التَّرقي منَ الأهوَنِ إلى الأغلَظِ.

قولُه: (وقد جَعل الآخرةَ مبدأ عَماهُم وَمَنشَأه)، يُريـد أنَّ معنى «مِنْ» في «منها» في الموضعَينِ الابتداءُ، ومرجعُه الصُّدورُ والإنشاءُ، وفيه شائبةٌ من معنى السَّبَيَّةِ، وأنّ الكُفر بالآخرةِ سببٌ للعَمى.

لأنَّ الكُفرَ بالعاقبةِ والجزاءِ هو الَّذي جعلهم كالبهائِم لا يتدبّرون ولا يتبصّرون.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓ اٰأَءِذَا كُنَّا تُرَبًّا وَءَابَآؤُنَآ أَيِنَّا لَمُخْرَجُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا هَٰذَا خَعْنُ وَءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ إِنْ هَنذَآ إِلَّاۤ أَسَطِيرُ ٱلْأَوّلِينَ ﴾ ٦٧ – ٦٨]

قال صاحب «التقريب»: معناه: أنّ الكُفرَ بالجزاء مَبْدأً عماهُم، وسَببُ عَدَم تدبُّرِهم، فإن مَن لم يَصْرِفْهُ خوفُ العاقبةِ فَعَل ما يَقتضيه هَواهُ وشهوتُه، ودخل في زُمرةِ البهائم.

قال:

والظُّلمُ مِن شِيَمِ النُّفوسِ فإن تَّجِدْ ذا عِفَّةٍ فَلِعلَّةٍ (١) لا يَظلِمُ (٢)

قولُه: (بين يَدَي عَمَل اسمِ الفاعِلِ)، أي: المفعولِ، وهو «مُخْرُجُون»، سُميِّ به مجازًا؛ لأنه بُني مِن: يَخْرُج.

قولُه: (التقديمُ دليلٌ على أنّ المقدَّمَ هو الغَرَضُ)، تلخيصُه: أنّ التقديمَ إنّما يُتعمَّد به لاقتضاء المَقام، وكون المقدَّم مهتمَّا بشأنه، ولمّا كان الإنكارُ في هذه السُّورة أبلَغَ منه في تلك السُّورة قدَّمَ المُنكَرَ هنا، وأقرّه في تلك السُّورةِ في مكانه.

⁽١) في (ف): «فعِلَّة»، والصواب ما أثبتناه.

⁽٢) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ١٧٣).

دلَّ على أن اتِّخاذَ البَعْثِ هو الَّذي تُعُمِّد بالكلام، وفي الأُخرى على اتِّخاذِ المبعوثِ بذلك الصَّدد.

وبيانُه: أنّه تعالى لمّا وَبَّخ المشركين إنكارَهم الحشرَ بقولِه: ﴿ أَمَّن يَبْدَوُا الْخَاقَ ثُمَرَ يُعِيدُهُ ﴾ ، وترقّى فيه ذلك التَّرقِّي المذكور ؛ ثم جَهلَهم بوقتِ البعثِ بقوله: ﴿ وَمَايَشُمُونَ أَيّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ ، وترقّى فيه ذلك التَّرقِي المذكور ؛ حكى عنهم ما كانوا يتفوَّهون به في ذلك من قولِه: ﴿ وَقَالَ اللّهِ يَكُفَرُوا أَءِذَا كُنَا تُرَيا وَ ابَا وَيُهم فِي وَضَع ﴿ اللّهِ يَن كُفَرُوا أَءِ ذَا كُنَا تُرَيا وَ مَا اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى صُورةِ الكُفر ، حيث ضَمُّوا مع ذِكْرِهم ذِكر آبائهم ، وجَعلُوهم تُرابًا صِرْفًا لِأَجزاء هناك على صُورةِ المُكفر ، حيث ضَمُّوا مع ذِكْرِهم ذِكر آبائهم ، وجَعلُوهم تُرابًا صِرْفًا لِأَجزاء هناك على صُورةِ نَفْسِه ، وقدَّموا المنصوبَ على المرفوع في قولِم : ﴿ لَقَدْ وُعِدْنَاهَنَا الْمَانَ وَمَا اللّهُ عَلَى اللّه عَلَى اللّه مِن قالم يَسْبِقُ من ذلك شيءٌ .

نَعم حَكى عنهم قولَهم لِيُنَبِّه به على أنّ ذلك جَرى من مَحْضِ التَّقليدِ، ومُتابعةِ أسلافِهم في تكذيبِ الأنبياءِ في البعثِ، فأقرَّ كلَّا من المرفوعِ والمنصوبِ في مكانه، ولم يَذكرْ آباءَهُم، وصرَّح بذِكْر العظامِ، وهو المرادُ من قوله: «دلَّ على أنّ اخِّاذَ المبعُوثِ» يعني: إنّا قدَّموا هذا هنا، والمُشارُ إليه البعثُ لِيُؤذِنَ بأنّهم إنها اتَّخذوا البعثَ منكرًا، وقدَّموا «غَنَّهُ» في المؤمنين ليعلمَ بأنّهم إنها اتَّخذوا «المبعوث بذلك الصَّددِ»، أي: هو الذي يعمَد بالكلام اتخاذ المبعوث.

وكلامُ صاحب «المفتاح» يجبُ أن يُحملَ على هذا المَحمِلِ، وذلك قولُه: فالجهةُ المنظُورُ فيها هاهنا هي كَونُ أنفُسِهم فيها هناك هي كَونُ أنفُسِهم وكَونُ آبائهم تُرابًا لِأجزاءَ هناك من بناهم على صُورة نفسه، ولا شُبهةَ أنّها أدخَلُ عندَهم في تَبعيد البَعثِ، فاستلزمَ زيادةَ الاعتناءِ بالقَصدِ إلى ذِكْره (١).

وأما قولُه: «وفي آية أخرى قدم ﴿غَنْ وَءَابَآؤُنَا ﴾»، فمِن باب المُشاكَلَةِ، إذ ليس هناك تقديمٌ اصطلاحيٌّ.

قولُه: (دلَّ على أنَّ اتخاذَ البعثِ)، عن بعضِهم: «على» في الموضعَينِ فاعلُ «دَلَّ»؛ أي: دَلَّ على جَعْلِ اللهِ البعث معتمدًا في الكلام، وعلى جَعْلِه المبعوث معتَمدًا فيه في الأُخرى.

⁽١) «مفتاح العلوم» ص٢٣٨.

[﴿ قُلَ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَأَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَنِقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ * وَلَا تَعْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِي ضَيْقِ مِّمَا يَدَكُرُونَ ﴾ ٢٩-٧٠]

لم تَلحَقُ علامةُ التَّانيثِ بفعلِ العاقبة؛ لأنَّ تأنينَها غيرُ حقيقيّ؛ ولأنَّ المعنى: كيفَ كانَ آخرُ أمرِهم؟ وأرادَ بالمُجرِمِين: الكافِرِين، وإنَّما عبَّر عن الكُفرِ بالإجرام ليكونَ لطفاً للمُسلِمين في تركِ الجرائم وتخوُّفِ عاقبتها؛ ألا ترى إلى قولِه: ﴿فَدَمُدُمُ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنْهِمْ ﴾ [الشمس: ١٤] وقولِه: ﴿مِمَّا خَطِيَتَ نِهِمْ أُغُرِقُوا ﴾ [نوح: ٢٥]. ﴿وَلاَ تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ ﴾ لأبّهم لم يتَّبِعُوك، ولم يُسْلِموا فيسلموا وهم قومُه قُريْش، كقولِه تعالى: ﴿ فَلَمَلَكَ بَنْ خَعْ نَفْسَكَ عَلَى ءَاتَنْ هِمْ إِن لَد يُؤْمِنُوا بِهِلذَا ٱلْحَدِيثِ أَسَفًا ﴾ [الكهف: تعالى: ﴿ فَلَمَلَكَ بَنْ خَعْ نَفْسَكَ عَلَى ءَاتَنْ هِمْ وكيدِهم لك، ولا تُبالِ بذلك؛ فإنّ الله يعصِمُك من النّاس. يُقال: ضاقَ الشَّيءُ ضَيْقاً وضِيقاً، بالفتح والكسر. وقد قُرئ بها، والضَّيْق أيضاً: تخفيف الضَّيِّق. قال الله تعالى: ﴿ ضَيَقاً حَرَبُا ﴾ [الانعام: ١٢٥]. فَرَئ مُخففاً ومثقلاً،

وقلت: هذا تلخيصُ المعنى؛ لأجل التَّركيب؛ لأنّ «اتَّغَذ» يقتضي مفعولًا ثانيًا كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا نَنَجِذُوۤا ءَايَنتِ ٱللّهِ هُرُوًا ﴾ [البقرة: ٢٣١]، فالتقديرُ دلَّ على أنّ اتِّخاذَ البعثِ أصلًا هو الذي يُعتَمدُ في الكلام بَعْلُ البَعثِ أصلاً ومُقدَّمًا، ويَعضُدُه قولُه: إنّ المقدَّم هو الغَرضُ المعتمدُ (٢) بالذِّكر.

قولُه: (ضَيْقًا وضِيقًا، بالفتح والكسر)، ابنُ كثير: بالكسر، والباقون: بفتحِها (٣).

⁽١) قوله: «أي: الذي قصد في الكلام» سقط من (ط).

⁽٢) في (ح): «المتعمد» وهي جيدة محتملة.

⁽٣) وفَرَقَ بينهما الفرّاءُ بقوله: «فالضَّيْقُ ما ضاقَ عنه صدرُك، والضيِّق ما يكون في الذي يَتِّسِعُ مثل الدارِ والثوب وأشباه ذلك». انتهى من «معاني القرآن» (٢: ١١٥)، ولتهامِ الفائدة انظر: «حجة القراءات» ص٥٣٦.

ويجوزُ أن يراد: في أمرٍ ضيِّق من مكرِهم.

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَلَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُ مَ صَلِقِينَ * قُلْ عَسَىٰۤ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِي شَتَّعْجِلُونَ ﴾ ٧١-٧٢]

استعجلوا العذابَ الموعودَ فقيل لهم: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ ﴾ رَدِفَكُم بعضُه وهو عذابُ يومِ بَدْر، فزيدتِ اللّام للتّأكيد؛ كالباء في ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُو ﴾ [البقرة: ١٩٥] أو ضُمِّن معنى فعلٍ يتعدّى باللّامِ نحو: دنا لكُم وأزِفَ لكم، ومعناه: وتَبِعَكُم ولِحَقَكُم، وقد عُدِّي بـ «مِن»، قال:

فلمَّا رَدِفنا مِن عُمَيْرٍ وصَحبِه توَلُّوا سِرَاعاً والمنيَّةُ تُعنِقُ

يعني: دَنُونا من عُمَيْر، وقرأ الأعرج: (رَدَفَ لكم)، بوزن ذَهَب، وهُما لُغَتان، والكَسْرُ أفصح. وعسى ولعلّ وسوفَ في وعْدِ المُلوكِ ووعيدِهِم يدلُّ على صدقِ الأمرِ

قولُه: (ويجوز أن يُرادَ: في أمرٍ ضَيِّقٍ)، عطفٌ على قوله: «في حَرَجِ صَدْرِ»، يعني: ﴿ضَيْقٍ ﴾ هنا مُطلَقٌ يجوز أن يُقدَّرَ: ضِيقُ صَدْرٍ؛ لاشتهاره فيه، أو يُترك على إطلاقِه، فيُحمل على العُموم، فالأمرُ بمعنى الشأنِ والحالِ.

قولُه: (فلها رَدِفْنا من عُميرٍ)، البيتَ (١)، تُعْنِقُ منَ العَنَقِ: وهو السَّير السَّـريعُ السَّهلُ، يُقال: دابَّةٌ مِعْناقٌ، ومُعْنِق، يقول: لـمّا دَنَوْنا من عُميرٍ وصَحبِه للمُحارَبة، أَدَبَرُوا مُسـرعينَ مُنهزمينَ، والمَنيَّةُ تُسـرعُ خَلْفَهم.

قولُه: (وعسى ولَعلَّ)، الرَّاغبُ: عسى طَمَعٌ وتَرَجِّ، وكثيرٌ من المفسِّرين فسَّـرُوا عسى ولَعلَّ باللَّازِم، وقالوا: إن الرَّجاء والطَّمع لا يَصحُّ منَ الله، وفي هذا قُصورُ نظر، وذلك أنّ الله عز وجل إذا ذَكر ذلك يذكُره ليكونَ الإنسانُ منه على رجاءٍ لا أن يكون هو تعالى

⁽١) لم أهتدِ إلى قائل البيت فيها بين يديّ من مصادر التخريج.

وجِدِّه، وما لا مجالَ للشَّكِّ بعدَه، وإنّها يَعنُون بذلك إظهارَ وقارِهم وأنّهم لا يَعْجلون بالانتِقام؛ لإدلالهِم بقَهْرِهِم وغلَبَتِهم ووُثوقِهم بأنّ عدوَّهم لا يفوتُهم، وأنّ الرّمزةَ إلى الأغراض كافيةٌ من جِهَتِهِم؛ فعلى ذلك جرى وعدُ الله ووعيدُه.

[﴿ وَإِنَّا رَبِّكَ أَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَكِكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ ﴾ ٧٣]

الفضلُ والفاضلة: الإفضال. ولفلانٍ فواضِلُ في قومِه وفُضول. ومعناه: أنّه مُفْضِلٌ عليهِم بتأخيرِ العُقُوبة، وأنّه لا يعاجِلُهم بها، وأكثرُهم لا يعرفونَ حقَّ النّعمةِ فيه، ولا يشكرونه؛ ولكنّهم بجهلِهِم يستعجلونَ وُقوعَ العقاب؛ وهم قُرَيْش.

[﴿ وَإِنَّارَيَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُتَكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَايُعْلِنُونَ ﴾ ٧٤]

قُرِئ (تَكُنّ). يقال: كَنَنْتُ الشَّيءَ وأكنَنْتُه: إذا سترتُه وأخفيتُه، يعني: أنّه يعلمُ ما

راجيًا. قال تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمُ أَن يُهَالِكَ عَدُوَّكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٢٩]، أي: كُونوا راجينَ في ذلك، ﴿فَعَسَىٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوَ أَمْرِمِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢](١).

قولُه: (لإدْلاهم بقَهرِهم)، أي: لِوُثوقِهم ، يُقال: هو يُدِلُّ بفلانٍ ؛ أي: يَثِقُ به.

الأساس: وأدَلُّ على قَرِيبِه، ومنه: أَسَدٌ مُدِلُّ.

قولُه: (الفَضْل والفاضِلَة: الإفضالُ)، الراغب: الفَضْل: الزِّيادةُ عن الاقتصاد، وذلك إما محمودٌ كفَضْل العلم والحِلْمِ، وإمّا مذمومٌ كفضل الغَضبِ على ما يَجِب أن يكونَ عليه، والفَضْل في المحمودِ أكثرُ استعمالًا، والفُضُولُ في المَذمومِ (٢).

قولُه: (قرئ: «تَكُنُّ»)، قال ابن جنِّي: قراءة ابن السَّمَيْفَعِ، وابن مُحيَصِن «تَكُنُّ» بفتح التاءِ، وضمِّ الكافِ، والمَاْلوفُ أَكْنَنْتَ الـشيءَ: إذا أخفيتَه في نَفْسِكَ، وكَنَنْتُه: إذا سَترتَه

⁽۱) «مفردات القرآن» ص٦٦٥-٥٦٧.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٦٣٩.

يُخفونَ وما يُعلنونَ من عداوةِ رسولِ الله ﷺ ومكايدِهِم، وهو مُعاقِبُهم على ذلك بها يَسْتَوجِبُونه.

[﴿ وَمَامِنْ غَآيِبَةِ فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّا فِي كِنْكِ شَبِينٍ ﴾ ٧٥]

سُمِّيَ الشَّيءُ الَّذي يَغِيبُ ويَخْفى: غائبةً وخافيةً، فكانتِ التَّاءُ فيهما بمنزلتهما في العافية والعاقبة. ونظائر هُما: النَّطيحة، والرَّمِيّة، والذَّبيحة، في أنها أسهاءٌ غيرُ صفات. ويجوزُ أنْ يكونا صفَتَيْنِ وتاؤُهما للمبالغة، كالرَّاويةِ في قولِمِم: ويلُ للشَّاعر من راويةِ

بشيءٍ، فأكنَنَتُ كأضَمْرَتُ، وكَنَنْتُ كسَتَرتُ، فهذا القارئ أجرى الضَّميرَ مجرى الجسمِ الساتِرِ لها (١) مبالغةً، ونحو قول القائل:

وحاجة دون أُخرى قد عَرَضْتُ لها (٢) جَعلتُها للَّتي أَخفَيتُ عُنوانا (٣) وقول الحماسي:

تَغَلَغلَ حُبُّ عَثَمةً في فُؤادي فَراديهِ مع الخافي يَسِيرُ (١)

ألا تُراه كيف وصفَه بها تُوصَفُ به الجواهر من السروب والتغلغل(٥).

قولُه: (ونَظَائرُهما: النَّطيحةُ)، الجوهريُّ: نَطحَه الكَبْشُ يَنطِحُه و يَنْطَحُه نَطْحًا، والنَّطيحةُ المَنطوحةُ التي ماتَت منه، وإنها جاءت الهاء لغَلَبةِ الاسمِ عليها، وكذلك الفريسةُ، والأكِيلَةُ، والرَّمِيَّةُ؛ لأنه ليس هو على نَطَحتِها، فهي منطوحة، وإنها هو الشَّيءُ في نفسِه ممّا يُنطَحُ، والشيءُ ممّا يُفْرَسُ.

⁽١) زيادة من «المحتسب».

⁽٢) لفظة «لها» سقطت من (ط)، و (ح) و (ف): «بها»، والمثبت من «المحتسب».

⁽٣) البيت لسوارِ بن المُضرِّب، كما في «لسان العرب» (سنح).

⁽٤) البيت لعبيد الله بن عتبة بن مسعود. انظر «زهر الأداب» للحصري القيرواني (١: ٢١٢).

^{(0) «}المحتسب» (٢: ١٤٤).

السُّوء، كأنّه قال: وما من شيء شديدِ الغَيْبُوبةِ والخفاءِ إلّا وقد عَلِمَه اللهُ وأحاطَ به وأثبتهُ في اللَّوح. المُبين: الظّاهِرُ البَيِّن لمن ينظرُ فيه من الملائكة.

[﴿ إِنَّ هَلَا ٱلْقُرُوانَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي ٓ إِسْرَةِ يِلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَغْتَلِفُونَ * وَإِنَّهُ لَمُذَى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٧٦-٧٧]

قد اختلفوا في المسيح فتحزَّبوا فيه أحزاباً، ووقعَ بينَهمُ التّناكُرُ في أشياءَ كثيرةٍ حتى لَعَن بعضُهم بعضاً، وقد نزل القرآنُ ببيان ما اختلفوا فيه لو أنصفوا وأخذوا به وأسلموا، يريد: اليهود والنّصارى. ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾: لمنْ أنصفَ منهم وآمن، أي: من

قولُه: (يُريد اليهودَ والنَّصارى)، أي: يريد بقوله: بني إسرائيل: اليهودَ والنَّصارى لا اليهود وحدهم كما الظاهر.

والمراد بالاختلاف ما شَجَر بينَهم في المسيح عليه السَّلام؛ لقوله تعالى: ﴿ فَأَخْلَكَ اللَّهُ وَالْمَائِكِمُ اللَّهُ وَالنَّصَارَى فِي وَجِهٍ دُونَ الوجهِ الآخَرِ، وهم فَرَقُ النَّصارَى مِن اليَعقوبيَّةِ والنَّسطُوريَّةِ، والمَلْكانيّةِ.

والمَقامُ يقتضي العُمومَ؛ لأنه تعالى لما وَبَّخ المشركين ووَعدَهم وهدَّدهُم بقوله: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ وبيَّن شُمولَ عِلْمِه المعلوماتِ كلَّها، وأنها ثابتةٌ في اللَّوح المحفوظِ؛ لقوله اللَّوح المحفوظِ؛ لقوله تعلى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْءَانُ كَرِيمٌ * فِ كِننَبٍ مَّكْنُونٍ ﴾ [الواقعة: ٧٧- ٧٨].

ألَا تَرى كيف يقصُّ على بني إسرائيل أكثرَ الذي هم فيه يختلفون، وهم يعلمون ذلك لو أنصَفُوا وأخذُوا به وأسلَموا، لكن هم شِرْذِمةٌ مُكابِرةٌ مثلُكم أيُّها المشركون. ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم ﴾ يوم القيامةِ ﴿ بِحُكْمِهِ وَهُوَ ٱلْعَزِيرُ ﴾ في انتقامه منَ المُبطِلِينَ ﴿ ٱلْعَلِيمُ ﴾ بالفَصْل بينَهم وبينَ المُحِقِّينَ.

والدليلُ على استطراد هذا الكلام العَوْدُ إلى تَسلية الرَّسول ﷺ في قوله: ﴿ فَتَوَكَّلُ عَلَى اللهِ الرَّسول ﷺ في قوله: ﴿ فَتَوَكُّلُ عَلَى اللّهِ إِنَّكَ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِضَيْقِ مِمَّا يَمْكُرُونَ ﴾، وإلى تَسمية المشركينَ بالموتى في قوله: ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَى ﴾.

بني إسرائيل. أو منهم ومن غيرهم.

[﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُم بِحُكْمِهِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ ٧٨]

﴿ يَنْنَهُم ﴾ بينَ من آمن بالقُرآنِ ومَن كفرَ به. فإن قلت: ما معنى يقضي بحُكْمِه؟ ولا يقال: زيدٌ يضرِبُ بضربِه ويمنَعُ بمَنْعِه؟ قلت: معناه: بها يَحكُمُ به وهو عدلُه، لأنّه لا يقضي إلّا بالعَدْل، فسُمِّي المَحكومُ به حُكهاً. أو أراد بحِكْمَتِه، ويدل عليه قراءةُ من قرأ: (بِحِكَمِه)؛ جمع حكمة. ﴿ وَهُو ٱلْعَزِيزُ ﴾؛ فلا يُرَدُّ قضاؤُه ﴿ ٱلْعَلِيمُ ﴾ بمَن يُقضى له، وبمن يُقضى عليه، أو ﴿ ٱلْعَزِيزُ ﴾ في انتقامِه من المُبطِلِين، ﴿ ٱلْعَلِيمُ ﴾ بالفصلِ بينَهُم وبينَ المُحِقِّين.

[﴿ فَتَوَكَّلُ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّكَ عَلَى ٱلْحَقِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتِى وَلَا تَشَمِعُ ٱلصَّمَّ ٱلدُّعَآءَ إِذَا وَلَوْا مُدْبِرِينَ * وَمَا آنَتَ بِهَدِى ٱلْعُمْيِ عَن ضَلَلَتِهِمَّ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُوْمِنُ بِتَايَلِتِنَا فَهُم مُسْلِمُونَ * ٤٧-٨١]

أَمْرَهُ بِالتَّوكُّلِ على الله وقِلَّةِ الْمُبالاةِ بأعداءِ الدِّين، وعلَّلَ التَّوكُّلَ بأنّه على الحقِّ الأبلجِ الذي لا يتعلَّقُ به الشَّكُ والظَّنّ. وفيه بيانُ أنَّ صاحبَ الحقِّ حقيقٌ بالوُثُوقِ بصُنعِ الله وبنُصْرَتِه، وأنّ مثلَه لا يُخذَل. فإن قلت: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْقَ ﴾ يُشبِهُ أن يكونَ تعليلاً آخرَ للتَّوكُّل، فها وجهُ ذلك؟ قلت: وجههُ أنّ الأمرَ بالتَّوكُّل جُعِلَ مُسبَّباً يكونَ تعليلاً آخرَ للتَّوكُّل، فها وجهُ ذلك؟ قلت: وجههُ أنّ الأمرَ بالتَّوكُل جُعِلَ مُسبَّباً عمّا كانَ يَغِيظُ رسولَ الله عَلَيْ من جهةِ المُشرِكينَ وأهلِ الكتاب: من تركِ اتِّباعِه وتشييعِ ذلك بالعداوة

قولُه: (أو منهم ومن غيرهم)، هذا أولى منَ الأوَّل؛ لقوله: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم ﴾، وقد فسِّر بقوله: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم ﴾، وقد فسِّر بقوله: «مَن آمَنَ بالقرآن ومَن كَفَر به» ولِهَمَّا قرَّرناه من بيان النَّظْم، ولأنَّ قولَه: ﴿ وَإِنَّهُ مُلَدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ تعريضٌ كالتَّذييلِ، فيدخُل فيه بنو إسرائيل دُخولًا أوليًّا.

قولُه: (وتَشييع ذلك بالعَداوة)، الأساس: ومنَ المجاز: شَيَّعنا شهرَ رمضانَ بصومٍ

والأذى، فلاءمَ ذلك أن يُعلَّل توكُّلُ متوكِّلٍ مثلِه، بأن اتّباعَهم أمرٌ قد يُئِسَ منه، فلم يبقَ إلا الاستنصارُ عليهم لعداوتِهم واستكفاءِ شُرُورِهم وأذاهم، وشُبِّهوا بالمَوتى وهم أحياءٌ صحاحُ الحواسّ؛ لأنهم إذا سمعوا ما يُتلى عليهم من آياتِ الله فكانُوا أقماعَ القول لا تعِيهُ آذائهم، وكانَ سماعُهُم كلا سَماع: كانت حالهُم لانتفاءِ جدوى السَّماع؛

السِّتَةِ وشَيِّعتُ النارَ بالحَطب، وشَيَّعَ هذا بهذا: قوّاه به. المعنى: ويُقَوِّيهِ تَرْكُ اتِّباعِه بالعَداوَة والأذى.

قولُه: (تَوكُّلُ متوكِّلِ مثلهِ)، كنايةٌ عنه صلوات الله عليه كأنّه قيل: توكّل متوكِّلٌ ممّن هو بصَدَدِكَ في بَذْل جُهْيدَاهُ في إيهان القوم حتَّى قيلَ له: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَنَجُعُ نَفْسَكَ عَلَىٰ هَا مَا وَمِين هو له ناصرٌ، مثل ناصِرِكَ، كأنه قيل له صلوات الله عليه: أعرِضْ عنهم وتارِكُهُم؛ لأنّك بالَغْتَ في الإنذارِ، وأعذَرْتَ، وإنهم لا يؤمنون البَتَّة، ولم يَبْقَ لك إلا الاستنصارُ، والتوكُّلُ عل الغالبِ القاهرِ لأعدائه، الناصرِ والمُتولِّي لأوليائه؛ لأن الأصل: فتوكَّل عليه؛ لقوله: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُم ﴾، فوضَع اسمَ الذاتِ موضعَ الضَّميرِ، فأفادَ في هذا المَقام هذا المعنى.

الراغب: التَّوكُّلُ يُقال على وَجهينِ: يُقال: توكَّلت لفلانٍ بمعنى: تَولَّيتُ له، ويُقال: وكَّلتُه فتوَكَّل لي، وتوكَّلتُ عليه: اعتَمدتُه (١).

قولُه: (أقماع القولِ)، النهاية: الأقْماع: جمع قِمَع، كضِلَع وأَضْلاع: وهو الإناءُ الذي يُترك في رؤوس الظُّروف لتُملأ بالمائعاتِ منَ الأشربةِ والأدْهان، شَبَّه أسماعَ الذين يَستمعون القولَ ولا يَعُونَه ويَحفظونَه ويَعملون به بالأقماعِ التي لا تَعِي شيئًا ممّا يُفرَغُ فيها، فكأنه يَمُرُّ عليها كما يَمرُّ الشَّرابُ في الأقماع.

قيل: إضافةُ أقماعٍ إلى القولِ بمعنى اللّام، كأنّ آذانهم للأقوال كالظُّروف التي لا يبقى فيها شيءٌ من المَظْروف.

⁽۱) «مفردات القرآن» ص۸۸۲.

كحالِ الموتى الّذين فَقَدُوا مُصَحِّحَ السَّاعِ؛ وكذلك تشبيهُهُم بالصُّمِّ الّذين يُنْعَقُ بهم فلا يسمعون. وشُبِّهوا بالعُمي؛ حيثُ يَضِلُّونَ الطّريقَ ولا يَقْدِرُ أحدٌ أن يَنزعَ ذلك عنهم، ويجعلَهم هُداةً بُصراءَ إلَّا الله عزَّ وجلَّ. فإن قلت: ما معنى قولِه تعالى: ﴿إِذَا وَلُواْ مُدْبِرِينَ ﴾؟ قلت: هو تأكيدٌ لحالِ الأصمّ؛ لأنّه إذا تباعدَ عن الدّاعي بأنْ يُولِّي عنه مُدبراً كان أبعدَ عن إدراكِ صوتِه. وقُرِئ: (ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ) (وما أنت بهادِ العُمْيَ)، على الأصل. وتهدي العُمْي. وعن ابنِ مسعود:

قوله: (فقدوا مُصَحِّحَ السَّماع)، أي: الحياة.

قولُه: (ولا يَقدِرُ أحدُ أن يَنزِعَ ذلك عنهم، ويجعلهم هُداةً بـُصَراءَ إلا اللهُ)، الحَصْـرُ مستَفادٌ من تقديم الضَّميرِ وإيلائِه حرفَ النَّفي في قوله: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِهَدِي ٱلْعُمْيِ ﴾.

قولُه: (هو تأكيدٌ لحالِ الأصَمِّ)، وهو من باب التَّتُميمِ، كقول امرئ القيس:

حَمَلَتُ رُدَينيّاً كَأَنّ سِنانَه سَنالَهَ بِ لَمُ عَالَ بِدُخانِ (١)

فإن قولَه: «لم يَتَّصِلْ بدُخان» تَتْميمٌ.

قولُه: (وقرئ: « ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ»)، ابنُ كثيرٍ: «يَسْمَعُ» بالياء التَّحتانيةِ مفتوحةً وفَتحِ الميم، و «الصُّمُّ» بالرَّفع (٢)، والباقون: بالتاء مضمومة وكسِر الميم، و ﴿الصُّمَ ﴾ بالنَّصبِ.

قولُه: (بهادٍ العُمْي، على الأصلِ)، أي: بالتَّنوين.

قال الزَّجاج: هذا يجوزُ في العربية، وإن لم يَثبُت روايةً ٣٠٠.

خَلَتْ حِجَجٌ بعدي لهنّ ثمانِ ألا يا ديسار الحيِّ بالسبَرَدانِ انظر: «المفضليات» ص٢٥٩.

⁽١) لم أجده في «ديوان امرئ القيس». والصوابُ أنه لعُمَيرْةَ بن جُعَلٍ، من شعراء المفضليات، والبيت من قصيدة له مطلعُها:

⁽٢) جعلهم الفاعلين على معنى أنهم لا ينقادون للحقّ لعنادِهم كما لا يسمَعُ الأصمُّ ما يُقالُ له. ومَن قرأ بالتاء فعلى الخطابِ لرسولِ الله ﷺ، وحجَّتُهم أنَّه أشْبَه بها قَبْلُه. انظر: «حجَّة القراءات» ص٥٣٦.

⁽٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٢٩) وزاد: ولا أعلمُ أحداً قرأ به.

(وما إن تَهْدِي العُمْي)، وهداهُ عن الضَّلال، كقولِك: سقاهُ عن العَيْمة؛ أي: أبعَدَهُ عنها بالسَّقْى، وأبعده عن الضَّلال بالهُدى.

﴿إِن تُسَيِعُ ﴾ أي ما يُجدي إسهاعُك إلّا على الّذين عَلِمَ اللهُ أنَّهم يؤمنونَ بآياتِه، أي: يُصَدِّقُون بها؛ ﴿فَهُم مُسْلِمُونَ ﴾ أي: مُخِلصون من قولِه تعالى: ﴿ بَكِنَ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ, لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٢] يعني: جَعَله سالمًا لله خالصاً له.

[﴿ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَمُمْ دَابَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ ثُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُواْ بِتَايَنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ ٨٢]

سُمِّيَ معنى القولِ ومؤدّاه بالقول، وهو ما وُعِدوا من قيامِ السّاعةِ والعذاب، ووقوعُه: حصولُه. والمُراد: مشارفةُ السّاعةِ وظهورُ أشراطِها، وحينَ لا تنفَعُ التَّوبة. ودابَّةُ الأرض: الجسّاسة. جاء في الحديث: أنَّ طولهَا ستُّونَ ذراعاً، لا يُدْرِكُها طالب،

قولُه: (وما إن تَهدي العُمْيَ)، «إنْ» مُقحمةٌ كقول امرئ القيس:

حَلَفْتُ لها بالله حَلفة فاجر لناموا فها إن مِن حَديثٍ ولا صالي (١)

قوله: (عن العَيْمَةِ)، وهي شدَّة شَهوة اللَّبن، عَامَ عَيْمَةً فهو عَيْانٌ، والمرأة عَيمى، وعلى هذا: رَمَيتُ عنِ القوسِ؛ لأنه يُبعِدُ السَّهمَ عنها بالرَّمي.

قولُه: (الجَسَاسة)، النهاية: في حديث تميم الداريِّ: «أنا الجسَّاسَة» (٢) ، والجسَّاسَةُ: الدَّابَّةُ التي رآها في جزيرة البحر، سمِّيت بذلك؛ لأنها تجس الأخبارَ للدَّجال، يُقال: جَسَّه واجتَسَّه، مثل: جَثَّه، واجتثه، أي: مَسَّه، والمَجَسَّةُ: الموضعُ الذي يَجُسُّه الطَّبيبُ، وفي المَثَل: أفواهُها عِاشُها، أي: الإبل، إذا أحسَنَتِ الأكلَ اكتفى الناظرُ بذلك في معرفة سِمَنِها من أن يَجُسَّها (٣).

⁽١) سبق تخريجه.

⁽٢) سبق تخريجه.

⁽٣) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٧١).

ولا يفوتُها هارِب. وروي: لها أربعُ قوائم وزَغَبٌ وريشٌ وجناحان. وعن ابنِ جُريجٍ في وصفِها: رأسُ ثَوْر، وعينُ خِنْزير، وأَذُنُ فيل، وقَرْنُ أَيُّل، وعُنُقُ نعامة، وصَدْرُ أَسد، ولونُ نَمِر، وخاصِرةُ هرّ، وذَنَبُ كَبْش، وخُفُّ بَعِير، وما بينَ المَفْصِلَين: اثنا عَشَرَ ذراعاً بذراعِ آدمَ عليه السّلام. ورُوي: لا تُخْرِجُ إلّا رأسَها، ورأسُها يبلغُ أعنانَ السّهاء، ذراعاً بذراعِ آدمَ عليه السّلام. ورُوي: لا تُخْرِجُ إلّا رأسَها، ورأسُها يبلغُ أعنانَ السّهاء، أو يبلغُ السّحاب. وعن أبي هريرة: فيها من كُلِّ لون، وما بينَ قرنَيْها فرسخٌ للرّاكب. وعن الحسنِ رضيَ الله عنه: لا يتمُّ خُروجُها إلّا بعدَ ثلاثةِ أيّام. وعن عليِّ رضيَ الله عنه: أنّها تَخْرُجُ ثلاثةَ أيّام، والناسُ ينظُرون فلا يخرجُ إلّا ثُلُتُها. وعن النّبيِّ ﷺ: أنه سُئِل: من أين تخرُجُ الدّابّة؟ فقال: «من أعظمِ المساجدِ حرمةً على الله» يعني المسجدَ الحرام. وروي: أنها تخرُجُ ثلاثَ خَرْجات: تخرج بأقصى اليمنِ ثُمَّ تَنكَمَنُ، ثُمَّ تخرُجُ الله بالبادية ثمّ تتكمنُ دهراً طويلاً، فبينا النّاس في أعظمِ المساجد حُرْمةً وأكرَمِها على الله، بالبادية ثمّ تتكمنُ دهراً طويلاً، فبينا النّاس في أعظمِ المساجد حُرْمةً وأكرَمِها على الله، فيا يَهُوهُم إلّا خروجُها من بينِ الرُّكنِ حذاءَ دارِ بَنِي مخزومٍ عن يمينِ الخارجِ من

قولُه: (ورَغَب)، النهاية: الزُّغْبُ: جمعُ الأزغَب، منَ الزَّغَبِ: صِغارُ الرِّيشِ أَوَّلَ ما يَطلع، شبه به ما في القِثّاء من الزُّغْبِ، وهو كالشُّعَيرات الصُّفر على رِيش الفَرْخِ، والفِراخُ زُغْبٌ، وقد زَغَّبَ الفَرْخُ، قال الفَرزدقُ (١) يخاطبُ عمرَ رضى الله عنه:

ماذا تقولُ لأفراخ بذي مَرَخ زُغْبِ الحَواصِلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ الْقَيْت كاسِبَهم في قَعْرِ مظلمةً فاغفِرْ عليك سلامُ الله يا عمرُ (٢)

قولُه: (وقَرْنُ أَيُّل)، الجوهريُّ: الأُيُّلُ ـ بضمِّ الهمزةِ، وتشديدِ الياء ـ : الذَّكُرُ من الأَوْعالِ، وكذلك بكَسْرِ الهمزةِ.

قولُه: (أعنان السهاءِ)، الجوهريُّ: أعنانُ السَّهاء: صفائحُها، وما اعتَرضَ من أقطارِها، كأنَّه جمعُ عَنَنٍ، وقيل: أعالي السَّهاء وآفاقُها.

⁽١) كذا قال المصنف رحمه الله، والصوابُ أنه للحطيئة.

⁽٢) «ديوان الحطيئة» ص٦٦.

المسجد، فقومٌ يَهْرُبون وقومٌ يقِفون نَظّارةً. وقيل: تخرج من الصّفا فتُكلِّمُهم بالعربيةِ بلسانٍ ذُلَقٍ فتقول: ﴿ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا لا يوقنون بلسانٍ ذُلَقٍ فتقول: ﴿ النَّاسَ كَانُوا لا يوقنون بخُروجي ؛ لأنّ خروجها من الآيات، وتقول: ألا لعنةُ الله على الظّالمين. وعن السُّدِيّ: تُكلِّمُهم ببُطْلانِ الأديانِ كُلِّها سوى دينِ الإسلام. وعن ابن عُمَرَ رضي الله عنه: تَسْتَقْبِلُ المَغرِبَ فتصرخُ صرخةً تَنْفُذُه، ثمّ تستقبلُ المَشْرِق، ثمّ الشامَ ثُمّ اليمنَ فتفعلُ مثلَ ذلك. وروي: تخرج من أجياد. وروي: بينا عيسى عليه السّلامُ يطوفُ بالبيتِ ومعه المُسلِمون، إذْ تضطربُ الأرضُ تحتَهم ثُحرِّكُ القِنْديل، ويَنْشَقُّ الصَّفا عما بالبيتِ ومعه المُسلِمون، إذْ تضطربُ الأرضُ تحتَهم عُحرِّكُ القِنْديل، ويَنْشَقُّ الصَّفا على المُسعى، فتخرُجُ الدّابّةُ من الصّفا ومعها عصا موسى وخاتَمُ سُلَيْان، فتضربُ المؤمنَ في مَسْجَدِه، أو فيها بَيْنَ عَيْنَيه بعصا موسى عليه السّلام، فتنكُتُ نكتةً بيضاءَ المُؤمنَ في مَسْجَدِه، أو فيها بَيْنَ عَيْنَيه بعصا موسى عليه السّلام، فتنكُتُ نكتةً بيضاءَ

قولُه: (بلسان ذُلَق)، النهاية: في الحديث: تَكلَّمتُ بلسانٍ ذُلَقٍ طُلَقٍ؛ أي: فَصِيحٍ بَليغٍ. وذَلْقُ كلِّ شيءٍ: حَدُّه.

قولُه: «تنفذه»، أي: تنفذُ الصَّرخة منَ المغربِ. وفي «المَعالم»: فتَصْرُخُ ثلاثَ صَرَخاتٍ يَسمعُها مَن بينَ الخافِقَينِ^(١).

قولُه: (أَجْياد)، النهاية: بفتح الهمزةِ وسُكونِ الجيمِ، وبالياءِ المُثنّاةِ مِن تَحت: جبلٌ بمكّة، وأكثرُ الناس يقولون: جِيَاد، بحَذف الهمزةِ وكَسْرِ الجيمِ، وقيل: اسمُ وادٍ بمكّةَ من شِقِّ اليمنِ، وأنشدَ المصنّف لنفسه:

أُواديَ إبراهيمَ بُورِكْتَ من وادِ وحُيِّيتِ من دارِ على بابِ أَجْيادِ (٢)

قولُه: (مَسْجَدِه)، «مَسجَد» بفتح الجيم: موضعُ سُجودِ الرَّجلِ، وهو الجَبهةُ حيث يُصيبُه نَدَبُ السُّجودِ، والآرابُ السَّبعةُ: مساجِدُ، والنَّدَبُ: الأثَرُ إذا لم يَرْتفع عنِ الجِلْدِ.

⁽١) «معالم التنزيل» (٦: ١٨٠).

 ⁽۲) المعروف من سيرة الزمخشري أنّ منزلَه كان على باب أجياد حين كان مجاوِراً لبيت الله الحرام في مكّة المكرّ مة.

فتفشو تلك النُّكتةُ في وجهِهِ حتَّى يُضيءَ لها وجهه، أو فتترُكُ وجهَهُ كأنَّه كوكَبُّ دُرِّيّ، وتكتُبُ بينَ عَيْنَيه: مؤمن، وتنكتُ الكافِرَ بالخاتَم في أنفِه، فتفشو النُّكتةُ حتَّى يَسْوَدَّ لها وجهُه وتَكتبُ بين عَيْنَيه: كافِر. وروي: فتجلو وجهَ المُؤْمِنِ بالعصا وتَحْطِمُ أنفَ الكافِرِ بالخاتَم، ثمّ تقولُ لهم: يا فلان، أنتَ مِن أهلِ الجنّة، ويا فلان، أنتَ من أهلِ النّار.

وقُرِئ: (تَكلِمُهُم) من الكَلْمِ: وهو الجَرْح. والمرادُ به: الوسمُ بالعصا والخاتَم، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ تُكلِمُهُم ﴾ من الكَلْم أيضاً، على معنى التكثير، يقالُ: فلانٌ مُكلَّم، أي: مُجَرَّح. ويجوزُ أن يُستَدَلَّ بالتَّخفيفِ على أنَّ المُرادَ بالتَّكليم: التَّجريح، كما فُسِّر: ﴿ لَنُحرِقَنَهُ وَ اللهُ عنه: ﴿ لَنَحرُ قَنَه ﴾، وأنْ يُستَدَلَّ بقراءة عليٍّ رضيَ الله عنه: ﴿ لَنَحرُ قَنَه ﴾، وأنْ يُستَدَلَّ بقراءة أبيّ: ﴿ لَنَحرُ قَنَه ﴾، وأنْ يُستَدَلَّ بقراءة أبيّ: ﴿ تُنَبِّعُهُم ﴾ .

والحديثُ من رواية الإمام أحمدَ والتِّرمذيِّ وابنِ ماجَه عن أبي هريرةَ قال: قال رسول الله ﷺ: «تَخرجُ الدَّابَّة ومعَها خاتَمُ سُليهانَ وعَصى موسى، فتَحْلُو وجْهَ المؤمنِ، وتَحطِمُ وَجْهَ الكافِرِ، حتَّى إنّ أهلَ الحِوَانِ يَجتمعون عليه، فيقولُ هذا: يا مؤمنُ، ويقولُ هذا: يا كافِرُ »(١). وبقيّةُ الرِّوايات اللهُ أعلمُ بصِحَّتِها.

قوله: (فتحْلو)، بالتاء المُثنّاةِ وسُكون الحاءِ المُهمَلةِ وفتحِ اللّام وضَمِّ الهمزةِ؛ صحَّ منَ المُحدِّثينَ.

وفي نُسَخ «الكشّاف»: «فتجلو»، بالجيم، وكذا في «المطلع» و «المغرب» (٢): جَلا بالتَّحريك: إذا صارَ فيه التَّحْلِع، على مَفْعِل بالكسر: ما أفسَدَه السِّكِّينُ من الجِلْد إذا قُشِرَ. تقول: حَلَاْتُ الجِلْد؛ إذا قَشَرتَه، وأما «فتَجْلُو» بالجيم غيرُ مهموزٍ، فمِن: جَلَوتُ السَّيف، جَلاءً، أي: صَقَلتُه.

قولُه: (كما فسِّر: ﴿ لَنُحُرِّقَنَّكُ ﴾ [طه: ٩٧])، وقد فسَّره في موضعِه، قال: ذَكَر أبو عليٌّ في

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٣٧) وابن ماجه (٤٠٦٦) والترمذي (٣١٨٧) وقال: هذا حديثٌ حسَنٌ غريب.

⁽٢) كذا قال المصنّف رحمه الله، وهو وهمٌّ منه، فإن المطرّزي لم يذكر هذه المادة في «المُغْرب»، والصوابُ أنه ينقلُ عن «الصحاح» للجوهري، وانظر كلامَه في «الصحاح» (حلاً) (١: ٤٤-٤٥).

وبقراءة ابنِ مسعود: « تُكلِّمُهم بأنَّ النّاس»، على أنّه من الكلام. والقراءة بالنه مكسورةً: حكايةً لقولِ الدّابّة، إمّا لأنّ الكلام بمعنى القول. أو بإضهارِ القول، أي: تقولُ الدّابّة ذلك. أو هي حكايةٌ لقولِه تعالى عند ذلك. فإن قلت: إذا كانت حكايةً لقولِ الدّابّة فكيفَ تقولُ بآياتِنا؟ قلت: قولها حكايةٌ لقولِ الله تعالى، أو على معنى بآياتِ ربّنا، أو لاختصاصِها بالله وأثرتها عنده، وأنّها من خواصِّ خلقِه: أضافت آياتِ الله إلى نفسِها، كما يقولُ بعضُ خاصّةِ الملك: خيلُنا وبلادُنا، وإنّما هي خيلُ مولاه وبلادُه. ومن قرأ بالفتحِ فعلى حذفِ الجارّ، أي: تُكلِّمُهم بأنّ.

[﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةِ فَوْجًا مِّمَن يُكَذِّبُ بِعَايَنِيْنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ [٨٦].

﴿ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴾ يُحِبَسُ أُوَّلُهم عن آخِرِهم حتى يجتمعوا فيُكَبْكَبُوا في النّار. وهذه

﴿ لَنُحَرِّقَنَهُ ﴾ أنه يجوز أن يكون «حَرَّق» مبالغةً في «حَرَقَ»، إذا بُرِدَ بالمِبْرَدِ، وعليه قراءة علي رَضِيَ الله عنه «لَنَحرُقَنَّه» (١).

قولُه: (وبقراءة ابنِ مسعود: «تُكلِّمُهم بأنّ الناسَ»)، أي: يستدلُّ بقراءتِه على أن المرادَ بقولِه: «تُكلِّمُهم» بالتشديد: القولُ؛ لِتَعدِيَتِه بالباء، وذلك أن «تُكلِّمهم» بالتشديد كان يحتمل الكلامَ على حذف الياء، ويحتمل التَّكليمَ _ أي: التجريح _ على حذف اللام؛ أي: يُجرِّحُهم؛ لأنّ الناسَ ما كانوا يوقنون بخروجها، فإتيان الباء دليلٌ على أن المرادَ الكلامُ.

قولُه: (والقراءة بـ «إنّ» مكسورة)، الكوفيُّون: ﴿أَنَّ ٱلنَّاسَ ﴾ بفتح الهمزة، والباقون: بكسرها(٢).

قولُه: (وأَثَرَتِها عنده)، الأثرة: البَقّيةُ من الشيءِ المُختار، يقال: استأثرَ اللهُ بفلانٍ.

قولُه: (فَيُكَبُكُبُوا)، عن بعضهم: كَبَّه: صَرَعَه على وجهه، وأصلُهُ « تُكُبَّبُوا »، فجُعلت إحدى الباءات كافًا.

⁽١) في الأصول الخطية: «ولنحرقنه» بالواو، والصواب ما أثبتناه.

 ⁽٢) على الاستئناف، جعلوا الكلام عند قولِه تعالى: ﴿ثُكِلِمُهُمْ ﴾ تامّاً.

عبارةٌ عن كَثْرةِ العددِ وتباعُدِ أطرافِه، كها وَصفتْ جُنودَ سُلَيْهان بذلك. وكذلك قوله: ﴿ فَوَجًا ﴾، فإن الفوجَ الجهاعةُ الكثيرة، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَدَّ خُلُونَ فِي دِينِ اللهِ عَنهها: أَبو جهلِ والوليدُ بنُ المُغيرة، وشيبةُ اللهِ أَفْواجًا ﴾، وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهها: أبو جهلٍ والوليدُ بنُ المُغيرة، وشيبةُ ابنُ ربيعة: يساقون بين يَدَيْ أهلِ مكّة، وكذلك يُحْشَرُ قادةُ سائرِ الأممِ بينَ أيديمِم إلى النّار. فإن قلت: الأولى للتّبعيض، والثّانية النّار. فإن قلت: الأولى للتّبعيض، والثّانية للتّبييْن، كقولِه: ﴿ مِنَ ٱلْأَوْلَ نِ ﴾.

[﴿ حَتَىٰ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَنَّمُ بِعَايَنِي وَلَمْ تَجْيِطُواْ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ * وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِم بِمَاظُلَمُواْ فَهُمْ لَا يَنطِقُونَ ﴾ ٨٤-٨٥].

الواؤ للحال، كأنّه قال: أكذّبتم بها بادِئ الرّأي من غيرِ فكرٍ ولا نظرٍ يُؤدِّي إلى إحاطةِ العلمِ بكُنْهِها، وأنّها حقيقةٌ بالتّصديقِ أو بالتّكذيب؟ أو للعطف، أي: أجحدتُوها ومع جحودكم لم تُلقُوا أذهانكم لتَحَقَّقِها وتَبَصُّرِها؟ فإنّ المكتوبَ إليه قد يجحدُ أن يكونَ الكتابُ من عندِ مَن كتبه، ولا يدعُ مع ذلك أنْ يقرأهُ ويتفهّمُ مضامِينه، ويحيط بمعانيه. ﴿أَمَّاذَا كُنْهُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ بها للتّبكيتِ لا غير. وذلك أنّهم لم يعملوا إلا

قولُه: (الواو للحال)، أي: في ﴿وَلَرْتُحِيطُواْ ﴾ أو للعطف.

فإن قلت: ما الفرق بينَهما؟

قلتُ: على الحال يكون المُنكرُ التَّكذيبَ المقيَّدَ بقيدِ عَدَم التَّدَبُّرِ (١)، فلا يكون كلُّ واحدٍ منَ التَّكذيب وعَدَمِ النَّظَرِ مُنكرًا على الاستقلال، بخِلافِه في العطفِ؛ أي: لم جَمعتُم بينَ هذين المنكرينِ؟ فإن أنكرتُمُوه فهلَّا تفكَّرتم فيها لِهَا عسى أن يكونَ ذلك يؤدِّيكم إلى التَّصديق؟ فإنّ من جَحَد كتابًا فلا يَمنعُه الجَحْدُ من قراءته.

قولُه: (وذلك أنّهم لم يعملوا)، تعليلٌ لتفسيره قولَه: ﴿أَمَّاذَاكُنُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل:٨٤] بأنّه للتّبكيت لا غيرُ؛ لأنّ التّبكيتَ لَزُّ الحَصْمِ إلى الإقرار بالمدّعي، وأنْ ليس لهم جوابٌ

⁽١) في (ط): «النذير».

التّكذيب، فلا يقدِرُون أن يُكذِّبوا ويقولوا قد صَدَّقْنا بها، وليس إلّا التّصديقُ بها أو التّكذيب. ومثالُه أن تقولَ لراعيك وقد عرفته رُوَيْعِيَ سوء: أتأكُلُ نَعَمي، أم ماذا تعملُ بها؟ فتجعلُ ما تبتدئ به وتجعلُه أصلَ كلامِك وأساسَه هو الّذي صعَّ عندَك من أكلِه وفسادِه، وترمي بقولِك: أمْ ماذا تعملُ بها؟ مع علمِك أنّه لا يعملُ بها إلّا الأكل؛ لتَبْهتَه وتُعلِمَه علمَك بأنّه لا يجيءُ منه إلّا أكلُها، وأنّه لا يقدرُ أن يدّعي الحفظَ والإصلاح؛ لما شُهِرَ من خلافِ ذلك. أو أراد: أما كانَ لكم عملٌ في الدُّنيا إلّا الكفرُ والتّكذيبُ بآياتِ الله، أم ماذا كُنتم تَعملُون من غيرِ ذلك؟ يعني أنّه لم يكنْ لهم عملٌ والتّكذيبُ بآياتِ الله، أم ماذا كُنتم تَعملُون من غيرِ ذلك؟ يعني أنّه لم يكنْ لهم عملٌ

﴿أَمَّاذَا كُنُّمْ تَمَّمُلُونَ ﴾ [النمل: ٨٤] إلَّا الإقرارَ بالتَّصديق أو التَّكذيبِ، إذ لا ثالثَ.

ولمّا كان المَقامُ مقامَ الصِّدقِ لا يَقدِرُون أن يقولوا: قد صدَّقنا بها، فلا بدَّ لهم أن يقولوا: كذَّبنا بها؛ لأنّهم لم يعملوا إلا بالتَّكذيبِ، فقولُه في المثال: «لا يقدِرُ أن يدَّعي الحِفْظَ والإصلاحَ لِمَا شُهِرَ من خلاف ذلك» تَعيين (١) لِمَقامِ الصِّدق.

قولُه: (أو أراد: أمَا كان لكم عملٌ في الدُّنيا إلا الكُفرُ والتكذيبُ)، عطفٌ على قوله: «أكذَّبتُم بها» إلى قوله: «﴿أَمَّاذَا كُنتُم تَعْمَلُونَ﴾ بها للتَّبكِيت»، و«أمْ» على الأوَّل: متَصلةٌ، وقولُه: «ماذا كنتم تعملون؟» عبارةٌ عنِ التَّصديق؛ يدلُّ عليه قولُه: «وليس إلّا التَّصديق بها أو التَّكذيب» والسُّؤالُ سؤالُ تَوبيخ في مَقام يَضطرُّ المُخاطَبُ إلى الصِّدق كها مرَّ، فإنّك إذا أو التَّكذيب، والسُّؤالُ سؤالُ تَوبيخ في مَقام يَضطرُّ المُخاطَبُ إلى الصِّدق كها مرَّ، فإنّك إذا بَعلت في مثل هذا المَقام ما صَحَّ وثَبتَ عندكَ يلي الهمزة «ما»، وليس بثابت يلي «أم» ؛ فلابدً أن يُوافقَك المخاطَبُ فيها هو الأصلُ، وعلى الثاني منقطعةٌ، والهمزةُ في ﴿أَكَذَبَّتُم ﴾ للتَّقرير، وفي «أمْ» للإنكار.

ولهذا قال: أما كان لكم عملٌ في الدنيا إلّا الكُفرَ والتَّكذيبَ، ثم أَضرَبَ عنه، وابتدأ: ﴿ أَمَّاذَا كُنُمُ تَعْمَلُونَ ﴾ سائلًا عنِ العمل سوى التَّكذيبِ؛ لأنه هو المُهتَمُّ بشأنه، فنفاه عن أصله، وإليه أشار بقوله: «لم يكن لهم عملٌ غيره» فإذا قرَّر التَّكذيبَ والكُفرَ أولًا، ونفى غيرَهما ثانيًا، انحصَرَ عَملُهم فيهما، وإليه أشار بقوله: «كأتّهم لم يُخلقوا إلا للكُفر والمَعصيةِ»

⁽١) في (ط): «تبين».

غيره، وكأنّهم لم يُخلَقوا إلا للكُفرِ والمَعصِية، وإنّها خُلِقوا للإيهانِ والطّاعة، يخاطَبون بهذا قبل كبّهم لم يُخلَقوا إلا للكُفرِ والمَعصِية، وإنّها خُلِقوا للإيهانِ والطّاعة، يخاطَبون بهذا قبل كبّهم في النار، ثمّ يُكبُّون فيها، وذلك قولُه: ﴿ وَوَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِم ﴾ يريدُ أنّ العذابَ الموعودَ يغشاهُم بسببِ ظُلمِهم، وهو التّكذيبُ بآياتِ الله، فيَشْغُلُهُم عن النُّطقِ والاعتذار، كقولِه تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمُ لا يَنطِقُونَ ﴾ [المرسلات: ٣٥].

[﴿ أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًاۚ إِنَ فِي ذَلِكَ لَآيَئتِ لِقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٨٦]

جُعِلَ الإبصارُ للنَّهار وهو لأهلِه. فإن قلت: ما للتَّقابُلِ لم يُراعَ في قولِه: ﴿لِيَسْكُنُوا ﴾ و﴿مُبْصِرًا ﴾ حيثُ كان أحدُهما علَّة والآخرُ حالاً؟ قلت: هو مُراعًى من حيثُ المعنى، وهكذا النَّظمُ المطبوعُ غيرُ المُتكلَّف؛ لأنّ معنى مبصراً: ليُبصِرُوا فيه طُرُقَ التَّقلُّبِ في المكاسِب.

[﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَفَرِعَ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَكَآءَ ٱللَّهُ وَكُلُّ آتَوْهُ دَخِرِينَ ﴾ ٨٧]

فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿فَفَرْعَ﴾ دون فيفزع؟ قلت: لنُكتة؛ وهي الإشعارُ بتحقُّقِ

والواو في «وإنَّما خُلقوا» للحال، وفيه تقريرٌ لمذهَبِه.

وقدَّر بعضُ أهل السُّنةِ: «ماذا كنتم تعملون»، أي: ماذا أطَقْتُم (١) من غير ذلك حتَّى تَعلموا، نزَّ لهم منزلةَ العَجَزة عن خلاف الكُفِر والتَّكذيب؛ لأنّهم مطبوعٌ على قلوبهم.

قولُه: (هو مُراعى)، أي: التَّقابُل مُراعى من حيث المعنى، وسيجيء تقريرُه في سورة «حمّ المؤمن» في مثل هذه الآية إن شاء الله تعالى.

قولُه: (لم قيل: ﴿فَفَرْعَ﴾)، الراغب: الفَزَعُ: انقباضٌ ونِفار يعتري الإنسانَ من الـشيءِ

⁽١) في (ح)و(ف): «أطلقتُم».

الفزع وثبوتِه وأنّه كائنٌ لا محالة، واقعٌ على أهلِ السّمواتِ والأرض؛ لأنّ الفعل الماضي يدلُّ على وجودِ الفعلِ وكونِه مقطوعاً به. والمرادُ فزَعُهم عندَ النَّفخةِ الأولى حينَ يُصعَقون ﴿ إِلّا مَن شَكَآءَ اللهُ ﴾ إلّا مَن ثَبَّتَ الله قلبَه من الملائِكة، قالُوا: هم جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وملكُ الموتِ عليهمُ السَّلام. وقيل: الشُّهداء. وعنِ الضَّحاك: الحور، وخزنةُ النّار، وحَمَلةُ العَرْش. وعن جابر: منهم موسى عليه السَّلام؛ لأنه صَعِقَ مَن في السَّمَوَتِ وَمَن فِي الصَّمورِ فَصَعِقَ مَن في السَّمَوَتِ وَمَن فِي المُّمورِ فَصَعِقَ مَن في السَّمَوَتِ وَمَن فِي النَّمَوَتِ وَمَن فِي السَّمورِ وَمَن فِي السَّمورِ وَمَن فِي السَّمَورِ وَمَن فِي السَّمورِ وَمَن فِي السَّمَورِ وَمَن فِي السَّمَانِ وَمَن فِي السَّمَورِ وَمَن فِي السَّمَانِي وَمَن فِي السَّمِورِ وَمَن فِي السَّمِورِ وَمَن فِي السَّمِورِ وَمَن فِي السَّمِورِ وَمَن فِي السَّمَورِ وَمَن فِي السَّمَانِ السَّمَانِي السَّمِ

المُخيفِ، وهو من جنس الجَزَع، ولا يقال: فَزِعْتُ منَ الله، كما يُقال: خِفتُ منه، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ لَا يَعْنُرُنُهُمُ ٱلْفَرَعُ ٱلْأَكْمِ ٱلْفَرَعُ أَلْأَكْمَ ٱلْفَرَعُ أَلْأَكْمَ ٱلْفَرَعُ أَلْأَكْمَ أَلْفَكُمُ الْفَارِ، وَوَله تعالى: ﴿ إِذَا فُرْعَ عَن قُلُوبِهِمْ ﴾ [سبأ: ٣٣]؛ أي: أُزِيلَ، يُقال: فَزِعَ إليه: إذا استغاث به عند الفَزَع، وفَزَع له: أغاثَه، وقولُ (١) الشاعر:

كنَّا إذا ما أتانا صارِخٌ فَزِعٌ(٢)

أي: صارخٌ أصابَه فَزَعٌ، ومَن فسَّرَه بأن معناه: المُستَغيثُ، فإنَّ ذلك تفسيرٌ للمقصود منَ الكلام، لا لِلَفْظِ الفَزَع(٣).

قولُه: (وعن جابر: منهم موسى عليه السلام لأنه صَعِقَ مرَّةً)، أشار إلى حديث أبي سعيد في حديث لَطْمِ الأنصاريِّ اليهوديَّ، قال ﷺ: «لا تُخيِّروني مِن بينِ الأنبياء، فإنّ النّاسَ يُصعَقونَ يومَ القيامةِ فأكونُ أوَّلَ مَن يَفِيقُ، فإذا أنا بموسى آخِذٌ بقائمةٍ مِن قوائمِ العَرشِ، فلا أدري أفاقَ قبلي، أو جُوزيَ بصَعقةِ الطُّورِ». أخرجه البخاريُّ ومسلِم (٤٠).

⁽١) في (ح) و(ف): «قول»، وصوّبناه من «مفردات القرآن».

⁽٢) لسلامة بن جَندلٍ في «ديوانه» ص١٢٣، وتمامُ البيت:

كان الصراخُ له قَرْعَ الظنابيبِ

قلت: الظنبوب: الساق. وهو كنايةٌ عن الجِدِّ والتشمير في النجدةِ والطلب.

⁽٣) «مفردات القرآن» ص٦٣٥.

⁽٤) أخرجه البخاري (٣٣٩٨) ومسلم (٢٣٧٤) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١١٢٨٦).

ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [الزمر: ٦٨]. وقُرِئ: (آثُوهُ) و(أتاه) و(دَخِرين)، فالجمعُ على المعنى والتَّوحيدُ على اللَّفظ. والدَّاخِرُ والدَّخِر: الصّاغِر. وقيل: معنى الإتيانِ حضورُهم المَوقفَ بعدَ النَّفخةِ الثَّانية. ويجوزُ أن يُرادَ رجوعُهم إلى أمرِه وانقيادُهم له.

[﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِى تَمُرُّمَزَ ٱلسَّحَابِّ صُنْعَ ٱللّهِ ٱلَّذِى َأَنْقَنَ كُلَّ شَىٰ ۚ إِنَّهُ خَبِيرُ السَّحَابِ صُنْعَ ٱللّهِ ٱلَّذِى َأَنْقَنَ كُلَّ شَىٰ ۚ إِنَّهُ خَبِيرُ بِمَا تَفْعَلُونَ * مَن جَآءَ بِٱلسَّيِتَةِ فِكَهُ خَرُقُ مِنْ أَنَّ وَهُم مِن فَنَع بَوْمَ إِذِ ءَامِنُونَ * وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِتَةِ فَكُبُّتَ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ هَلْ تُحْزَقِكَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ * ٨٨- ٩٠]

﴿ جَامِدَةً ﴾ من جَمَدَ في مكانِه إذا لم يَبْرَح. تُجمَعُ الجبالُ فتُسيَّرُ كها تُسيِّرُ الرِّيحُ السَّحاب، فإذا نَظَر إليها النّاظرُ حسبَها واقفة ثابتةً في مكانٍ واحدٍ ﴿ وَهِي نَمُرُ ﴾ مرّاً حثيثاً كها يمرُّ السّحاب. وهكذا الأجرامُ العظامُ المُتكاثِرةُ العدد: إذا تحرَّكت لا يُكادُ يُتبيَّنُ حركتُها، كها قال النّابغةُ في صِفةِ جيش:

بأَرْعَنَ مثلِ الطُّودِ تَحْسِبُ أَنَّهُم وقُونٌ لحاجِ والرِّكَابُ تُهملِجُ

قولُه: (وقرئ: «آتُوهُ»)، حفصٌ وحمزةُ: ﴿أَتَوَهُ ۖ بِقَصْـر الهمزةِ وفَتْح التاءِ، والباقون: بمدِّ الهمزةِ وضمِّ التاءِ^(١).

قولُه: (ويجوز أن يُرادَ رُجوعُهم إلى أمرِه)، عطفٌ على قوله: "وقيل: معَ الإتيانِ حُضُورُهم المَوقِفَ"، فعلى هذا يصعُّ أن يكونَ هذا عند النَّفْخِ في الصُّور والفَزَعِ.

قولُه: (بِأرعَنَ مثل الطّود)، البيت (٢)، الرَّعْن: أنفُ الجبل المتقدِّم، والجمع الرُّعُونُ، والرِّعان، ثم يُشبَّه به الجيش، فيقال: جيشٌ أَرْعَنُ، وهو المُضطَربُ لِكَثرتِه. والطُّورُ: الجَبَل العظيمُ.

قولُه: (لحاجٍ)، الحاجُ: جمع الحاجة، والرِّكابُ لا واحدَ له من لفظِه، والهِمْلاجُ من

⁽١) وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيْسَمَةِ فَـرَدًا ﴾ [مريم: ٩٦]، وحَفصٌ وحمزةُ جعلاه فِعلًا ماضياً. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٣٨–٥٣٩.

⁽٢) للنابغة الجَعْدي. انظر «لسان العرب» (صرد) و«تاج العروس» (صرد).

﴿ صُنْعَ ٱللّهِ ﴾ من المصادر المُؤَكِّدة، كقولِه: ﴿ وَعَدَ ٱللّهِ ﴾ [النساء: ١٢٢، الروم: ٦]، و ﴿ صِبْغَةَ ٱللّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٨]، إلّا أنْ مُؤَكِّدَه محذوف، وهو النّاصبُ لـ «يَومَ يُنفَخُ »، والمعنى: ويومَ يُنفَخُ في الصُّورِ فكان كيتَ وكيتَ أثابَ الله المُحسِنِينَ وعاقبَ المُجرِمِين، وما قال: ﴿ صُنْعَ ٱللّهِ ﴾، يُريدُ به: الإثابة والمُعاقبة.

البَرَاذِين، واحدُ الهَمَاليجِ، ومشيها الهَمْلجة فارسيٌّ مُعرَّبٌ^(١)، وهي مشّي سهلٌ، يقول: حاربنا العَدُوَّ بجيشٍ مثل الجبلِ العظيم تَحسِبُ أنهم وُقوفٌ لحاجٍ، والحالُ أنَّ الرِّكابَ تُهمْلِجُ وتُسرعُ.

قولُه: (﴿ صُنَّعَ اللَّهِ ﴾ من المصادر المؤكّدة)، الراغب: الصَّنْعُ: إجادةُ الفعلِ، ولا يُنسبُ إلى الحيواناتِ كما يُنسَبُ إليها الفعل، قال الله تعالى: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ كَاللَّهِ ﴾. وللإجادة يقال للحاذِقِ المُجيدِ: صَنَعٌ، وللمرأة: صَنَاعٌ، قال اللهُ تعالى: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي ٓ أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (٢).

قوله: (والمعنى: يومَ يُنفخ في الصُّور فكان كيتَ وكيتَ، أثاب اللهُ المحسنينَ، وعاقبَ المجرمينَ، ثمَّ قال: ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾ يريد به: الإثابة والمعاقبة)، قلتُ: هذا يؤذِن بأنّ قبل ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾ إضارًا، وهو أثاب المُحسنينَ وعاقبَ المجرمين. و ﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾ مصدرٌ مؤكّد للمعنى المقدَّر.

وقولُه: «وكان كيت وكيت»، كناية عن قوله: ﴿فَفَزِعَمَن فِي ٱلسَّمَاؤِتِ ﴾ إلى آخرِه، وأن قولَه: ﴿مَنجَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ ﴾ إلى آخر الآيتين، تلخيصٌ لمعنى ذلك المقدَّر وقَرينةٌ له.

وقال أبو البَقاء: العامل في ﴿يَوَمَ غَشُرُ ﴾، ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ ﴾: اذْكُر، و ﴿صُنَّعَ اللَّهِ ﴾ مصدرٌ عَمِلَ فيه ما دلَّ عليه. ﴿ تَمُرُ ﴾؛ لأنّ ذلك من صُنع الله، كأنه قال: صَنَع ذلك صُنعًا (٣).

وقال الزَّجاجُ: ﴿صُنَّعَ اللَّهِ ﴾ نصب على المصدر؛ لأنَّ قوله: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً

⁽١) ذكره الجواليقي في «المُعَرَّب من الكلام الأعجمي» ص٥٥٠.

⁽٢) «مفردات القرآن» ص٤٩٣.

⁽٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠١٥).

وَهِى تَمُرُّمَرُّ اَلسَّحَابِ ﴾ دليلٌ على الصَّنعةِ، كأنّه قيل: صَنَع اللهُ ذلك صُنعًا (١). وهذا أقربُ مما ذكره المصنّفُ، لكن يُحتاج في تقريره إلى بيان النَّفختَينِ وتَسيير الجبالِ، وتَبديل السَّماواتِ والأرضِ، والذي يُفهم من الكتاب والسُّنةِ: أنّ النّفخةَ الأُولى كائنةٌ في الدُّنيا.

روينا عن مسلم عن ابن عمرَ في حديثٍ طويلٍ: "وهم في ذلك دارٌ رِزقُهم، حَسَنٌ عَيشُهم، ثُمَّ يُنفخُ في الصُّور، فلا يَسمعُه أحدٌ إلا أصْغى لَيْتًا، وأوَّلُ مَن يَسمَعُه رجلٌ يَلُوطُ عَيشُهم، ثُمَّ يُنفخُ في الصَّور، فلا يَسمعُهُ أحدٌ إلا أصْغى لَيْتًا، وأوَّلُ مَن يَسمَعُه رجلٌ يَلُوطُ حَوْضَ إبلِه، قال: ينزل الله _ مَطرًا كأنّه الطَّلُّ أو الظُّلُ، فتنْبُتُ منه أجسادُ الناسِ، ثم يُنفخ فيه أخرى، فإذا هُم قِيامٌ يَنظُرون "(٢).

وروى البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهما عن أبي هريرة رَضِيَ الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بَينَ النَّفَخَتَينِ أربعونَ»^(٣). قيلَ: أربعونَ يومًا؟ قال أبو هريرة: أبَيْتُ. قالوا: أربعون شهرًا؟ قال: أبَيْتُ. قالوا: أربعون سنةً؟ قال: أبَيْتُ. الحديثَ.

وأما تَسييرُ الجبالِ ومُرورُها فبعدَ النَّفخة الثانيةِ عند قيام القيامةِ.

قال مُحيي السُّنة: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَعْسَبُهَا جَامِدَةً ﴾ وهي تَسيرُ سَيْرَ السَّحابِ حتَّى تقعَ على الأرضِ، فتَستوي بها.

وقال: سَيْرُ الجبالِ لا يُرى يومَ القيامةِ لعِظَمِها، كما أنّ سَيْرَ السَّحابِ لا يُرى لِعِظَمِه (٤).

ويَنصُرُه قولُه تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴾ [الواقعة: ١] إلى قوله: ﴿ إِذَارُبِخَتِ ٱلْأَرْضُ رَجًا * وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسَّا * فَكَانَتْ هَبَاءٌ مُّنْبَثًا ﴾ [الواقعة: ٤-٦] وقال: ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَوَتُ ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، وقولُه تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالْهَا ﴾ [الزلزلة: ١] إلى قوله: ﴿وَقَالَ ٱلْإِنسَانُ مَا لَهَا ﴾ [الزلزلة: ٣].

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٠).

⁽٢) أخرجه مسلم (٢٩٤٠).

⁽٣) أخرجه البخاري (٤٨١٤) ومسلم (٢٩٥٥).

⁽٤) «معالم التنزيل» (٦: ١٨٣) بتصرُّف ملحوظ.

وجَعلَ هذا الصَّنعَ من جُملةِ الأشياءِ الّتي أتقنَها وأتى بها على الحِكْمةِ والصَّواب، حيثُ قال: ﴿ صُنْعَ اللّهِ الذِّي اَنْقَ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

وإذا عُلم هذا فالحقُّ أن يُقالَ: إنَّ قولَه: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِ الصُّورِ فَفَزِعَ ﴾ هو النَّفخةُ الأُولى، وأن قولَه: ﴿ وَيَوْمَ يُنفَخُ فِ الصَّفِخِ الثانيةِ على ما قال المصنَّف، وأن قولَه: ﴿ وَكُلُ اللَّهِ النَّسَةِ. وقولُه: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾ مصدرٌ مؤكِّد عَمِلَ في ما دلَّ عليه ﴿ تَمُرُّ ﴾ كما قال أبو البقاءِ والزَّجّاءُ.

وقوله: ﴿إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾ تنبية على الشُّروع في الحساب، والأُخذِ في الجزاءِ على سبيل الاستثنافِ، وأنّه جوابٌ لقول مَن يسأل: فهاذا يكون بعدَ هذه القوارع؟ فقيل: إنّ الله خَبيرٌ بعَمَل العامِلينَ، فيُجازِيهم على أعهالهم، حَسَنِها وَسَيِّنها، فمَن جاء بالحسنة فله عشرُ أمثالها، ومَن جاء بالسَّيئةِ فكبَّت وُجوهُم في النارِ، هذا هو النَّظْمُ الذي أُفرِغَ إفراغًا واحدًا، ورُصَّ تَرْصِيصًا مَتِينًا، والحمدُ لله على ذلك.

قولُه: (إنَّه عالمٌ بها يفعلُ العباد)، الراغب: الخَبرُ: العِلمُ بالأشياء المَعلومةِ من جهة الخَبر، وخَبرْتُه خُبرًا وخِبْرَةً، وأخبرتُ: أعلَمتُ بها حَصل لي منَ الخَبر، وقيل: الخِبْرةُ: المعرفةُ ببواطِنِ الأمرِ، والحَبْرُ والحَبْراءُ: الأرضُ اللَّينةُ، وقد يُقال ذلك لِها فيها مِنَ الشَّجرِ، والمُخابَرةُ: مُزارَعةُ المخبَار بشيءِ مَعلومٍ، والحَبيرُ: الأكّارُ فيه. وقوله تعالى: ﴿وَاللّهُ خَبِيرُ وِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ أي: عالمٌ بأخبار أعمالِكُم، وقيل: أي: عالمٌ ببواطِنِ أُمورِكُم، وقيل: خبيرٌ بمعنى مُحبِر، كقوله: ﴿خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (١).

⁽١) «مفردات القرآن» ص٢٧٣.

واحداً، ولأمر ما أعجز القُوى وأخرسَ الشقاشق. ونحوُ هذا المصدرِ إذا جاءً عَقيبَ كلام، جاء كالشّاهد بصحَّتِه والمنادي على سدادِه، وأنّه ما كان ينبغي أن يكونَ إلّا كها قد كان. ألا ترى إلى قولِه: ﴿صُنْعَ اللّهِ ﴾، و﴿ صِبْغَةَ اللّهِ ﴾ [البقرة: ١٣٨]، و﴿ وَعَدَ اللّهِ النساء: ١٢٢، الروم: ٢]، و﴿ وَعَلَرَتَ اللّهِ ﴾ [الروم: ٣]: بعدَما وسَمَها بإضافَتِها إليهِ بسمةِ التّعظيم، كيفَ تلاها بقولِه: ﴿ اللّهِ عَالَمُ اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ اللهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ اللهِ عَلَمُ اللّهِ عَلَمُ اللّهِ اللّهِ اللهِ عَلَمُ اللّهِ اللهِ عَلَمُ اللّهِ اللهِ اللهِ عَلَمُ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهِ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ الله

قولُه: (الشَّقاشِق)، النهاية: الشَّقشِقَةُ: الجِلْدةُ الحمراءُ التي يُخرِجُها الجَمَلُ العَربيُّ من جَوْفِه، يَنفُخ فيها فتَظهَرُ من شِدْقه، شَبَّه الفَصيحَ المِنْطِيقَ بالفَحل الهادِر، ولِسانَه بشِقْشِقَتِه، وفي حديث عليِّ رَضِيَ الله عنه: «إنّ كثيرًا منَ الخُطَب مِن شَقاشِقِ الشَّيطانِ» نَسبَها إلى الشَّيطانِ لِمَا يَدخُل فيها من الكذبِ والباطِلِ، وكونُه لا يُبالي بها قال. هكذا أخرجه المَرويُّ (١) عن عليُّ (٢).

وفي كتاب أبي عُبيد وغيرِه من كلام عمرَ رَضِيَ الله عنه: ومنه حديثُ عليٍّ: «تلك شِقشِقَةٌ هَدَرت ثمَّ قَرَّت».

قولُه: (﴿ أَنْقَنَكُلُّ شَيْءٍ ﴾، ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ﴾ [البقرة:١٣٨])، مُتوافقانِ من حيثُ إنّ مِن حُسن الصَّنعةِ إتقانَه وإحكامَه، وتسويتَه على ما ينبغي.

قولُه: (﴿ فَلَدُ خَيْرٌ مِنْهَا ﴾ يُريد الأضعاف وأنّ العملَ يتقضّى)، قال القاضي: ﴿ فَلَدُ ، خَيْرٌ ﴾ إذْ ثَبت له الشّريفُ بالخسِيس، والباقي بالفاني، وسبعُ مئةٍ بواحدةٍ (٣٠).

⁽١) يعني الإمام الجليل أبا عُبَيْد القاسم بن سلاّم الهرويّ.

 ⁽٢) كذا قال المصنف، والصواب: «عمر»، وهو على الجادّةِ في «غريب الحديث» لأبي عُبَيْد (٣: ٢٩٧).
 والحديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٧٦)، وله أصل.

⁽٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٨٠).

أي: له خيرٌ حاصلٌ من جهَتِها وهو الجنّة، وعن ابنِ عبّاس: الحسنةُ كلمةُ الشَّهادة. وقُرِئ: ﴿ وَوَمَ اللهِ مَن الفَرَعُ الأَنّه أَضيفَ إلى غيرِ مُتمكِّن، ومنصوباً مع تنوينِ ﴿ وَنَع ﴾. فإن قلت: ما الفرقُ بينَ الفَزَعَيْن؟ قلت: الفزعُ الأوّل: هو ما لا يخلو منه أحدٌ عندَ الإحساسِ بشدّةٍ تقعُ وهولٍ يَفْجَأ؛ من رُعبٍ وهَيْبة، وإن كان المُحسنُ يأمنُ لحاقَ الضّررِ به؛ كما يدخلُ الرّجلُ على المَلك بِصدْرِ هيّابٍ وقلبٍ وجّاب، وإن كانت ساعة إعزازٍ وتكرمةٍ وإحسانٍ وتوْلية. وأمّا الثّاني: فالخوفُ من العذاب. فإن قلت: فمن قرأ ﴿ مِن فَرَع ﴾ بالتّنوين ما معناه؟ قلت: يَحْتمِلُ معنين: من فزع واحدٍ وهو خوفُ العِقاب، وأمّا ما يلحقُ الإنسانَ من التّهيّبِ والرُّعبِ لما يرى من الأهوالِ والعظائم، فلا يَخلُونَ منه؛ لأنّ البشريّة تقتضي ذلك، وفي الأخبارِ والآثارِ ما يدُلُ عليه.

قولُه: (أي: له خيرٌ حاصِلٌ من جِهَتِها)، قال أبو البقاء: ﴿خَيْرٌ مِنْهَا ﴾، أي: أفضَلُ منها، فـ «مِنها» رفعٌ صفةٌ لـ «خيرٌ»، في موضع نَصْبٍ، ويجوز أن يكونَ بمعنى فَصْل، وموضعُ «منها» رفعٌ صفةٌ لـ «خيرٌ»، أي: له خيرٌ حاصِلٌ بسَبَها (١٠).

قولُه: (وقلْبٍ وَجّاب)، النهاية: سمعتُ وَجَبَةَ قَلْبِه، أي: خَفقانَه، يُقال: وَجَب القَلْبُ يَجِبُ وَجِيبًا؛ إذا خَفَقَ.

قولُه: (وفي الأخبارِ والآثارِ ما يدلُّ عليه)، أي: على المعنى الأوّلِ في الجواب، أمّا الأخبارُ، فمنها حديثُ الشَّفاعةِ، روينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ عن أبي هريرة في حديثٍ طويلٍ، وفيه: «يَجمعُ اللهُ الأوَّلينَ والآخِرينَ في صَعيدٍ واحدٍ فيُبْصِرهُمُ النَّاظرُ، ويُسمِعُهُم الدَّاعي، وتَدْنُو منهمُ الشَّمسُ فيَبْلُغ النَّاسَ منَ الغَمِّ والكَربِ ما لا يُطيقونَ ولا يَحتمِلُونَ»(٢)، ثم ساق الراوي الحديث، إلى أنّ آدمَ يقول: «نَفسي نَفسي»، وكذا إبراهيمُ وموسى وعيسى.

⁽١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠١٥).

⁽٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) ومسلم (١٩٤).

ومن فزع شديدٍ مُفرطِ الشِّدة لا يكتَنِهُه الوصف: وهو خوفُ النَّار. «أَمِنَ»: يُعدَّى بالجارِّ وبنفسِه، كقولِه تعالى: ﴿أَفَ أَمِنُواْ مَصَّرَ اللَّهِ ﴾ [الأعراف: ٩٩]. وقيل: السَّيِّة: الإشراك. يُعبَّرُ عن الجملةِ بالوجهِ والرَّأسِ والرَّقَبة، فكأنّه قيل: فكُبُّوا في النّار، كقولِه تعالى: ﴿ فَكُبُّ كِبُواْفِها ﴾ [الشعراء: ٩٤] ويجوزُ أن يكونَ ذِكرُ الوُجُوهِ إيذاناً بأنهم يُكبُّونَ على وجوهِهم فيها منكُوسِين. ﴿ هَلَ تَجُزَوْنَ ﴾ يجوزُ فيه الالتفاتُ وحكايةُ ما يقالُ هم عندَ الكبِّ بإضهارِ القول.

[﴿إِنَّمَاۤ أُمِرْتُ أَنَّ أَعَبُدَ رَبَّ هَمَذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا وَلَهُ كُلُّ شَيْءٍ وَأُمِرْتُ أَنَّ أَكُوكَ مِنَ ٱلْمَعْدِينَ * وَأَنْ أَتَلُواْ ٱلْقُرْءَانِّ فَعَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن صَلَّ فَقُلْ إِنَّمَاۤ أَنَا مُنَ الْمُنذِدِينَ * وَقُلِ الْحَمَّدُونَ * ٩١ – ٩٣] مِنَ ٱلْمُنذِدِينَ * وَقُلِ الْحَمَّدُونَ * ٩١ – ٩٣]

أمرَ رسولَه بأن يقول: ﴿ أَمِرْتُ ﴾ أن أخُصَّ اللهَ وحدَهُ بالعبادة، ولا أتَّخذَ له شريكاً كما فعلتْ قُريش، وأن أكونَ من الحُنفاءِ الثّابِتِينَ على ملَّةِ الإسلام. ﴿ وَأَنْ أَتَّلُواْ

قولُه: (ومِن فَزَع شديدٍ مُفْرِطِ الشِّدَةِ)، هو المعنى الثاني في الجواب، والتَّنكيرُ على الأوَّل للوحدة شَخْصًا، وعلى هذا التَّهويلُ والتَّعظيم.

وقولُه: «وأمّا ما يلحقُ الإنسانَ» إلى آخره، فمعناه: لا بدَّ من حَمْل التّنكير على هذا النوع من الخوف؛ لأنّ سائر الأهوالِ والأفزاعِ البَشَرُ لا يَخلُون منه، أي: وهم مِن فَنَع العقابِ، أو من خوفِ النارِ آمِنُون، لا ممّا يَلحق الإنسانَ من التّهيّب، فقولُه (١٠): «أما ما يَلحَقُ» إلى آخره، من خوفِ النارِ آمِنُون، لا ممّا يَلحق الإنسانَ من التّهيّب، فقولُه (١٠): «أما ما يَلحَقُ» إلى آخر، اعتراضٌ من الوَجهينِ، وهو متعلّقُ بهما، أو استُغنِيَ به عن تَكريرِه، بعدَ الوجهِ الآخرِ؛ لأنّه بيّنَ قولَه: «من فزع شديد» بقوله: «وهو خَوفُ النارِ» ومآلُ قراءةِ الإضافةِ أيضًا إلى هذينِ الوَجهينِ؛ لأنّ الفزع الذي يختصُّ بذلك اليوم هو العقابُ، والنارُ وسائرُ الأفزاعِ مشتَرك. قولُه: (﴿أُمِرَتُ ﴾ أن أخصَّ الله وحده)، اقتبس معنى التَّخصيصِ من لفظةِ: «إنها».

⁽١) في (ح) و(ف): «بقوله».

الْقُرَءَانَ ﴾ من التّلاوة أو التُّلُوِّ كقولِه: ﴿ وَالتَّبِعْ مَا يُوحَى ٓ إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ١٠٩، الأحزاب: ٢]. والبلدة: مكَّةُ حرَسَها اللهُ تعالى: اختصَّها من بينِ سائرِ البلادِ بإضافةِ اسمِه إليها؛ لأنّها أحبُّ بلادِه إليه، وأكرمُها عليه؛ وأعظمُها عنده. وهكذا قال رسولُ الله ﷺ حينَ خرج في مُهاجَرِه، فلمّا بلغَ الحَرْورَةَ استقبَلَها بوجهِهِ الكريمِ فقال: ﴿ إِنِّي أعلمُ أَنَّك خرج في مُهاجَرِه، فلمّا بلغَ الحَرْورَةَ استقبَلَها بوجهِهِ الكريمِ فقال: ﴿ إِنِّي أعلمُ أَنَّك أحبُ بلادِ الله إلى الله، ولولا أنّ أهلَك أخرجوني ما خرجت وأشارَ إليها إشارة تعظيمٍ لها وتقريب، دالًا على أنّها مَوطِنُ نبيّه ومَهبِطُ وحيه.

قولُه: (فلتا بَلَغ الحَزْوَرَة)، روينا عن الترمذيِّ، عن عبد الله بنِ الحمراءِ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ واقفًا على الحَزْوَرَةِ، وهو يقول: «والله إنّك الحيرُ أرضِ الله، ولولا أنّي أخرِجتُ منكِ ما خَرجتُ»(١).

النهاية: الحَزْوَرةُ: موضعٌ من مكّةَ عندَ باب الحَنّاطين، وهو بوزن قَسْوَرة، قال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: الناس يُشدِّدون الحَزْوَرَةَ والحُديبيةَ، وهما مُحُفَّفان.

«مُهاجَره» أي: زمان هجرتِه.

قولُه: (إشارةَ تعظيم لها وتقريبٍ)، أي: الإشارةُ بلفظ «هذه» إلى البلدة على طريقة قول القائل:

هذا أبو الصَّقرِ فَردًا في مَحاسِنِه^(٢)

إيذانٌ بتَعظيمِها وشَرفِها، وما ذلك إلا أنها موطن نبيّه ومَهبِطُ وَحْيِه، ولذلك نزلت ﴿ إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَاكَ لَرَآدُكَ إِلَى مَعَادِ ﴾ [القصص: ٨٥] تسلية لقلبه، وتَسرية لكُرْبه، أي: الذي أوجَبَ عليك العملَ بأحكام القرآنِ لرَادُّك إلى مكّةً.

⁽۱) أخرجه الترمذي (۳۹۲۵) وابن ماجه (۳۱۰۸) وصحّحه ابن حبان (۳۷۰۸) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (۱۸۷۱۵).

⁽٢) سبق تخريجه.

ووَصَفَ ذاتَه بالتَّحريم الذي هو خاصُّ وصفِها، فأجزلَ بذلك قَسمَها في الشَّرفِ والعُلُوّ، ووَصَفَها بأنّها محرَّمةُ لا يَنتَهك حُرمَتَها إلّا ظالمٌ مُضادٌ لربه ﴿وَمَن يُردِّ فِيهِ بِالْحَكَادِ بِظُ لَمِ تُلْوِقهُ مِنْ عَذَابِ ٱلِيمِ ﴾ [الحج: ٢٥] لا يُختلى خلاها، ولا يُعضَدُ شجرُها، ولا يُنقَدُ من عَذَابِ آلِيمِ ﴾ [الحج: ٢٥] لا يُختلى خلاها، واللاجئ إليها آمِن.

قولُه: (ووَصَف ذاتَه بالتَّحريم الذي هو خاصُّ وَصْفِها)، أي: وَصَف البلدة؛ يعني: كان من حقِّ الظاهِرِ أن يَصِفَ البلدة، ويقول: البلدة التي حَرَّمها الله، فوصَف نفسَه بقوله: الذي حرَّمها، لِيُؤذِنَ بتَعظيمِه.

فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الوصفَينِ؟

قلت: إذا قلت: ربَّ هذه البلدةِ الذي حرَّم مكّةَ، أعلمتَ أنَّ مكّةَ من جلالة قَدْرِها، وعُلوِّ مَرتَبتِها بحيث يَصِحُّ أن يُوصَف بتَحريمها ذُو الجلال والإكرام، وأنّ الوصف به كالوَصفِ بالأسهاء الحُسنى، وإليه الإشارةُ بقوله: «فأجْزَلَ بذلك قَسْمَها في الشَّرف والعُلوِّ»، وإذا قلتَ: رَبِّ هذه البلدةِ التي حرَّمها الله، لم يقعْ هذا الموقعَ.

قولُه: (قَسْمَها)، الأساس: أعطيتُه قَسْمَه ومِقسَمَه: نَصِيبَه، وأعطيتُهم أقسامَهُم ومَقاسِمَهم، وأنشد أبو زيد^(١):

ومالُكَ إلَّا مَقْسِمٌ ليس فائِتًا لله أحدٌ فاعجِلْ به أو تأخَّرَا

قولُه: (لا يُخْتَلَى خَلَاها) (٢)، النهاية: الخلا مقصورٌ: النّباتُ الرَّطْبُ الرَّقيق ما دام رَطْبًا، واختلاؤه: قَطْعُه، فإذا يَبِسَ فهو حَشيشٌ. لا يُعضَد: لا يُقطَع، يُقال: عَضَدتُ الشَّجَرَ، أَعْضِدُه عَضْدًا، والعَضَدُ بالتَّحريك المَعْضُود.

⁽١) في النسخ الخطية: «يزيد»، وهو خطأ، والصوابُ ما أثبتناه، وهو على الجادَّة في «أساس البلاغة» والمرادُ به أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، من كبارِ العلماء باللغة: روايةً ودراية.

⁽٢) هذا جزءٌ من حديثٍ صحيح أخرجه البخاري (١٣٤٩) ومسلم (١٣٥٣) وغيرهما من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهها.

وجَعلَ دُخولَ كلِّ شيءٍ تحتَ رُبُوبيَّتِه ومَلَكُوتِه كالتّابِع لدُخولِا تحتَهُا، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنّ مَلِكا مَلَكَ مثلَ هذه البَلدةِ لعظيمُ الشّأن قد مَلكها ومَلكَ إليها كُلَّ شيء. اللّهُمَّ بارك لنا في سُكناها، وآمنًا فيها شرَّ كُلِّ ذي شرّ، ولا تنقُلنا من جِوارِ بيتِك إلّا إلى دارِ رحتِك. وقُرِئ: «الّتي حَرَّمَها»، و«اتلُ عليهِم هذا القُرآن»: عن أُبي ﴿ وَأَنْ أَتَلُوا ﴾: عن ابنِ مسعود. ﴿ فَمَنِ اهْتَدَىٰ ﴾ باتّباعِه إيّايَ فيها أنا بصددِهِ من تَوحيد الله ونفي الأندادِ

قولُه: (وَجَعَل دُخُولَ كُلِّ شِيءٍ تحتَ رُبُوبِيَّتِهِ وَمَلَكُوتِه كَالتَّابِعِ لَدُخُولِهِا تَحْتَهَا)، يعني: أضافَ الرَّبَّ إلى البلدةِ إضافةَ تَمَليكِ، وهو بمعنى: مالِك، ثم عَقَّب ذلك بقوله: ﴿وَلَهُ وَاللَّهُ صَيْءٍ ﴾ على وجهِ التَّنْميم، لِيُؤذنَ بالفَرقِ بينَ المُلْكَينِ، وأنَّ أَحدَهما كَالتَّابِع، والآخَر كَالمُتبوع.

قولُه: (وفي ذلك إشارة)، أي: في وَصْف ذاتِه عزَّ وجلَّ بالتَّحريم الذي هو وَصفٌ خاصٌّ للبلدة، وجَعل كلَّ الأشياء تابعًا لها في اللَّكيةِ إشعارٌ بأنَّ مالِكَها عظيمُ الشأنِ، قاهرُ السُّلطانِ، يَرفعُ من مَرتبةِ ما أراد رِفْعتَه، ويَحُطُّ من منزلة ما أراد حَطَّه، يُعِزُّ مَن يشاء، ويُذلُّ من يشاءُ، بيكه الخيرُ، وهو على كلِّ شيء قديرٌ.

قولُه: (﴿ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ ﴾ باتباعه)، يريد أنّ «اهتدى» مُطلَقٌ غيرُ مقيَّدِ، بشيءٍ، وقد ذَكر هذه الخلالَ الأربع، فوَجب تَقيُّدُه بها.

واعلم أنَّ هذه خاتمةٌ شريفةٌ واردةٌ على نَمَطٍ غَريبٍ، وتَرتيبٍ أنيقٍ.

قال القاضي: أمرَ اللهُ تعالى رسولَه ﷺ أن يقولَ لهم ذلك بعدَما بيَّن المبدأ والمَعادَ، وشَرح أحوالَ القيامةِ إشعارًا بأنَّه قد أتمَّ الدَّعوةَ فكَمُلت وما عليه بَعْدُ إلا الاشتغالُ بشأنِه، والاستغراقُ بعبادة ربِّه (١). يُريد أنَّ هذه الخاتمةَ كالمُتارَكةِ للمشركين.

ولَعَمْري إنها منَ الخاتمة التي تُدهِشُ العقولَ، وتُحيِّر الأفهامَ، فإنّه تعالى لمَّا خَتَم الآياتِ الواردةَ في أمر البعثِ والحَشْرِ على أتمِّ ما ينبغي بقوله: ﴿ مَلْ تُجَرَّرُ اللَّهِ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

⁽١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٨١).

عنه، والدُّخول في المِلَّةِ الحنيفيّة، واتباعِ ما أُنزِلَ عَليَّ من الوحي؛ فمنفعة اهتدائِه راجعة إليه لا إليّ، ﴿وَمَن ضَلَ ﴾ ولم يتبَعْني فلا عليّ، وما أنا إلّا رسولٌ مُنذِر، وما على الرَّسولِ إلّا البَلاغ. ثمّ أمرَهُ أن يَحمَدَ الله على ما خوَّلهُ من نعمة النُّبُوّةِ الّتي لا تُوازِيها نعمة، وأن يُهدِّد أعداء مها سيُربِهمُ الله من آياتِه الّتي تُلجِئُهم إلى المَعرفة، والإقرارِ بأنها آياتُ الله، وذلك حين لا يَنفَعُهم المَعرِفة؛ يعني في الآخرة عن الحسن، وعن الكلبيّ: الله عن الشّف الدُّنيا. وقيل: هو كقولِه: الدُّحَان، وانشِقاقُ القمر. وما حلَّ بهم من نَقَهاتِ الله في الدُّنيا. وقيل: هو كقولِه: ﴿ سَنُرِيهِم عَلَى اللهُ فِي الأَنهِ عَلَى عملونه،

على الحَصْر، ووَضع مَوضِعَ حرفِ النَّفي الاستفهام؛ تأكيدًا، أَمَرَ حبيبَه صلوات الله عليه بخويصةِ نفسِه منَ الاشتغال بعبادة ربِّه، فاختار له من الأمكنة أفضلَ البقاع، وخصَّها منَ الأوصاف ما كلُّ وَصْفٍ دُونَهَا كها قال، وجَعل دُخولَ كلِّ شيءٍ تحتَ مَلكوتِه كالتابع لدُخولها تحتَه.

ومِنَ المِلَّة (١) خير المِلَل وأقومَها، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسَّلَامَ دِينًا ﴾، ﴿ وَمَن يَبْتَغ غَيْرَ ٱلْإِسْلَكِمِ دِينًا فَكَن يُقْبَلَ مِنْـهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ومنَ الكُتب أسمى الكُتبِ وأسناها، ﴿ إِنَّ هَلَا الْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِي هِ السَّفراغِ الطَّوق ٩]، ثم أُمر بعدَ ذلك كلِّه بالتَّحميد حمدًا على ما أوْلاهُ من نِعَم التَّبليغ، واستفراغِ الطَّوق والجَهْد فيه، ومن اختصاص الله بالعبادة في أشرفِ البقاع، ومِنَ الدُّحول في المِلَّة الحَنيفيَّة، ومن تلاوة هذا الكتابِ الكريم، ثم طَبع الكتابَ بالتَّهديد بقوله: ﴿سَيُرِيكُو عَلَيْهِ عَنَعْرِفُونَهَا﴾، ومن تلاوة هذا الكتابِ الكريم، ثم طَبع الكتابَ بالتَّهديد بقوله: ﴿سَيُرِيكُو عَلَيْهِ عَنَعْرِفُونَهَا﴾، يعني: حين أعرَضُوا عن واعظِ الله، وأمرنا الرَّسولَ بالمُتارَكةِ، سنفرغ لهم وحُدنا، وتُلجئهم إلى المعرفة والإقرار بآياتنا حين لا تَنفعُهم المعرفةُ، كقوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُهُ النَّقَلَانِ * إلى المعرفة والإقرار بآياتنا حين لا تَنفعُهم المعرفةُ، كقوله تعالى: ﴿سَنَفْرُعُ لَكُمْ أَيُهُ النَّقَلَانِ * وَاللهُ يقولُ الحَقَّ وهو يهدي السَّبيل.

قولُه: (وقيل: هو كقوله تعالى: ﴿ سَنُرِيهِم ﴾)، أي: لا يكون للتَّهديد بل للاستدلالِ.

⁽١) قولُه: «ومن المِلَّة»: مُتعلِّقٌ بقوله: «فاختار».

فَاللهُ عَالُمٌ بِهِ غَيْرُ غَافَلِ عَنه؛ لأَنَّ الغَفَلَةَ والسَّهُوَ لا يَجُوزَانِ عَلَى عَالَمُ النَّات، وهو من وراءِ جزاءِ العاملين. قُرِئ: ﴿تَعْمَلُونَ ﴾، بالتّاءِ والياء.

قال الزَّجاج: أي: سَيريكمُ اللهُ آياتِه في جميع ما خَلَق، وفي أنفُسِكم (١).

والحمد على هذا التفسير على نعمة المعرفة التي دُونَهَا كلُّ النِّعَم. وقوله: ﴿وَمَارَبُّكَ بِغَنِفِلٍ عَمَّاتَعْمَلُونَ ﴾ وعد بإيصالِ النَّواب إلى مَن شَكَر تلك النِّعمةَ.

وعلى الأوَّل: ﴿سَيُرِيكُرُ ءَايَنِهِ ءَفَنَعْرِفُونَهَا﴾ كان وَعِيدًا وتَهديدًا، وقوله: ﴿وَمَارَتُبُكَ بِغَنِفِلٍ عَمَّاتَعْمَلُونَ﴾، تذييلٌ للوَعيد، وتأكيدٌ له.

قولُه: (على عالم الذات)، الانتصاف: سبق له جَحْدُ صفةِ العلمِ، وإيهامُ أنّ سَلْبَها داخلٌ في تَنزيه اللّهِ تعالى؛ لأنّه يجعل استحالةَ الغَفْلَةِ عليه مُعلَّلةً بأنّ عِلمَه بالذات لا بالعلمِ.

والحقُّ أنَّ استحالةَ الغفلةِ عليه تعالى، لأنَّ علمَه لا يَعزُب عنه مثقالُ ذرَّة في الأرض، ولا في السياء، بل هو عالم بعلم قَديم، عام التعلُّقِ في الكائنات والمُمكِنات والمُمْتَنعاتِ، ولا يتوقَّف تَنزيهُه سبحانه وتعالى على تَعطيل صفاتِ كمالِه وجلالِه تعالى اللهُ عن ذلك عُلوَّا كبيرًا(٢).

قولُه: (وَراءِ جزاءِ العاملين)، هذا مثل، يعني: أنه تعالى لا بدَّ أن يُجازي عاملَ الخيرِ والشَّـرِّ، كها أن سائقَ الشيءِ لا بدَّ أن يُوصِلَه إلى ما يريدُ منه.

قولُه: (قُرئ: ﴿تَعَمَلُونَ ﴾ بالياء والتاء (")، بالتاء الفَوقانيّة: نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ (١٠)، والباقون: بالياء.

⁽١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٠).

⁽۲) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (۳: ۳۹۰).

⁽٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالتاء والياء»، والأمر فيه سهل.

⁽٤) وحُجَّتُهم ما تقدَّم من قوله تعالى: ﴿ سَيُرِيكُو َ الْمَلِيهِ ﴾، وحُجَّةُ من قرأ بالياء أن الكلام انقطع عند قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ ٓ لَخَمُدُيلَهِ سَيُرِيكُو مَ اللهِ عَلَى اللهِ عَمَا تَعَمَّلُونَ ﴾ أي: عمّا يعملُ هؤلاء المشركون. انظر: «حجّة القراءات» ص ٤١٥.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأ طَس سُليهانَ كانَ له مِنَ الأجرِ عشرُ حسناتٍ بِعددِ مَنْ صَدّقَ سُليهانَ وكذَّب به وهودٍ وشُعيبٍ وصالحٍ وإبراهيم، ويخرجُ منْ قبرِهِ وهو يُنادِي لاَ إلهَ إِلّا الله».

قولُه: (وهودٍ) عطفٌ على «مَن صَدَّق»، كأنه قيل: بعَدَد قومِ سليهانَ وهودٍ.

تَمَّتِ السُّورةُ حامدًا الله، ومُصليًا على رسول الله ﷺ.

* * *

فهرس زُمَر الآياتِ المفسّرة

	الأباث
	سورة النور
V-0	
18-A	[*]
14-14	[٣]
¥9-1A	[0-1]
P1-11	[4-1]
71	() • (
71-71	[11]
Te-T1	[14]
TV-T0	(17)
£ 4V	[10-1[]
£1-£•	[17]
£ ¥ - £ 1	[11-11]
€ ♥	[14]
17	[*•]
11-17	[*\]

الصفحة	الآيات
£0-££	[77]
17-10	[77]
0 87	[37-07]
01-0.	[77]
0V-01	[YY]
09-04	[44]
704	[44]
74-7.	[4.]
VY-7Y	[٣١]
VV-V Y	[44]
Ao-VA	[44]
۸٦-٨٥	[44]
1+8-47	[٣0]
111.0	[٣٨-٣٦]
117-11•	[44]
111-117	[[:]
118	[13-73]
119-110	[\$4-\$4]
141-114	[60]
177-171	[٤٧-٤٦]
175-177	[
140-148	[0.]

60	- Jan 4.1 July
	الآبات
177-170	[01]
14A-14V	[#1]
17 - 17A	[07]
171-17.	(et)
141-141	[00]
1 r v	[07]
16144	[oV]
160-16.	[0A]
11A-11a	[04]
10111	(3.)
107-10.	[11]
1710V	[17]
19:-19.	[77]
176-171	[11]
الفرنان	م ورة
1V177	[*- *]
174-141	[4]
1VT	[8]
174-174	[0]
177-171	[1]
141-144	[A-V]
141	

الصفحة	الأبات	
114-114	[1.]	H
111-114	[11-11]	
19144	[17-10]	
Y++-14+	[\\-\\]	
7.4-7	[14]	
4.4-4.4	[++]	
7.9-7.7	[٢١]	
717-7.4	[77]	
Y10-Y17	[٢٣]	
Y1V-Y10	[44]	
Y19-Y1V	[٢٥]	
P17-777	[77]	
777-77.	[Y4-YV]	
778-778	[٣١-٣٠]	
3 7 7 - 77 7	[74-37]	
748-744	[64-77]	
747-740	[٣٧]	
777-777	[74-77]	
744-747	[٤٠]	
P7Y-13Y	[/3-73]	
137-737	[17]	
725-727	[±±]	

014-1 4 1 0 1	
المفحة	الأبات
714-711	[17-to]
TO-TEA	[tv]
Y00-Y0 ·	
TOV-109	[£ 4]
104-T0A	[••]
*17-*1.	[10-70]
777-777	[07]
***	[0]
71A-77V	[00]
779-77A	[04-07]
*****	[• A]
1V0-1V.	[04]
777-770	[1.]
TVV-TV1	[11]
*A•-*VV	(11)
፣ ልዮ- ፣ል∙	[14]
TAE-TAT	[11]
TAP-TAS	[99-90]
TAT-TAT	
790-79.	[V1A]
*4V-*40	[vi]
799-79V	[٧٢]

الصفحة	الآيات
4.1-4.	[٧٣]
W.Y-W.1	[٧٤]
4.0-4.4	[07-74]
4.4-4.0	[٧٧]
•	صورة الشعرا
*11-*1 •	[1-7]
414-411	[4]
717-717	[٤]
*** • - ** \ \	[9-7]
***-**	[9 -V]
***	[١١-١٠]
****	[14-14]
4444	[18]
#£ • - ## •	[77-10]
****	[77]
450	[37]
TEV-TE7	[44-40]
450	[44]
789-787	[٣٠]
40484	[77-77]
707-70 .	[40-41]
405-404	[۲۳-۷۳]

Too-Tot [1-TA] Too (11-11) [1-11] Tov-Too (11-11) [1A-10]
TOV-TOO [11-17] TOA-TOV [1A-10]
TOA-TOV [1A-10]
TOA [£4]
*1°-YA0 [01-0·]
#TF-FT: (00-0Y)

T7V-T70 [78-71]
T1A-T1V [11-10]
[7A-7V]
P14-P1A [V1-14]

TV0-TV: [AT-Y8]
[7A-7A7]
TA1-TAP [90-9·]
TAV-PA1 [1-8-97]
TAA-TAV [111.0]
T9TA9 [111]
T97-79· [110-117]
"9:- 19 [19 - 19]
T97-T98 [181-178]

الصفحة	الآيات
446-441	[140-141]
447-44	[14147]
207-403	[104-111]
£ • \(\mathref{Y} - \xi \) • \(\mathref{Y} \)	[101-104]
٤ • ٤ - ٤ • ٢	[00/-10/]
£ • 0- £ • £	[104-104]
8.7-8.0	[177-17+]
٤٠٧	[\7\]
£ • 4-£ • V	[AF1-071]
11-113	[*** - * * * * * * * * * * * * * * * *
113-413	[146-141]
213-313	[01-11]
٤١٥	[\AV]
110	[\^^]
£1A-£10	[1/4]
47 21A	[141-141]
£ 7 1 - £ 7 •	[147]
173-573	[14-1-14]
£44-£44	[4 • 4-4 • 7]
473-273	[114-714]
£44-£4•	[7/7-3/7]
£44-£44	[017-717]

الملخة	الآبات
tri-trt	[77:-717]
187-177	[777-771]
·/** tt1-tt7	[377-778]
111-111	[YYY]
النمل	
\$07-to.	[r-1]
£84-£07	[0-1]
En-ten	[3]
£97-£9×	[Y] .
170-177	- [A]
237	[9]
EV£11	[11-11]
£94-£v•	(17)
EVY-EVY	[117]
£Ye—£Y£	[18]
EVA-EVO	[10]
eat-eva	[11]
fat-fat	[W]
EA4-EAT	[1/3]
197-189	[11]
144-141	[7)-7-]
197-144 190-141	[M] [M]

الصفحة	الأبات
0.V-0.0	[77]
ο 10-ο·γ	[Y7-Y8]
017-010	[YA-YY]
019-017	[٣١-٢٩]
041-014	[*Y]
07.€	[44]
0YA-0Y+	[47-48]
۸۲۸	[٣٧]
079	[۴٨]
۹۲۰–۵۲۹	[۲۹]
۰۲۲-۵۲۰	[٤٠]
04.4-04.1A	[\$7-81]
0 ° X-0 ° 7	[48]
0 44 -044	[83-60]
o	[27]
017-011	[67-16]
/ 01A-017	[30-06]
۸۶۰ د	[٥٨-٥٦]
004-014	[64]
700-700	[74]
700-Y00	[11]
γγ-00V	[77]

	, , , ,
الصفحة	الأبات
7	[17]
	[18]
170-V70	[10]
0YY-07A	
ev E-ev*	[74-77]
evit-eve	[٧٠-٦٩]
0VV-0V1	[٧٢-٧١]
ayy	[אין]
8VA-8VV	[٧٤]
0/4-0//	[٧٥]
0A+-0Y4	[٧٧-٧٦]
•/•	[YA]
•∧ * -•∧•	[A1-Y4]
**************************************	[AY]
•AA-•AV	[xr]
P4-0/A	[٨٥-٨٤]
٥٩٠	[A1]
097-09+	[AV]
043-044	[٩٠-٨٨]
7+1-01/	[47-41]

